

صفحة	مطلب	صفحة
٢	كتاب البيوع وفيه عشرون بابا	٢٥
٢	الباب الاول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه	٢٧
٣	الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول	٢٨
٣	الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع	٢٩
٤	مطلب ينقذ البيع بلفظ الهبة والجعل	٢٩
٨	الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء	٢٩
١٠	الفصل الثالث في معرفة المبيع والمثمن والتصرف فيهما قبل القبض	٣٠
١١	الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الايجاب والقبول	٣٠
١٢	الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البائع وغيره وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون نيابة أحد القبضين عن الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول	٣٠
١٢	الفصل الاول في حبس المبيع بالثمن	٣٠
١٢	الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وفيما لا يكون قبضا	٣٠
١٦	الفصل الثالث في قبض المبيع بغير اذن البائع	٣٠
١٧	الفصل الرابع فيما يوجب قبضه عن قبض الشراء وما لا يوجب	٣٠
١٨	الفصل الخامس في خلط المبيع والجنابة عليه	٣٠
٢١	مطلب هلاك المبيع قبل القبض بأفة سماوية وغيرها	٣٠
٢١	الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والمثمن	٣٠
٢١	مطلب اجرة نقد الثمن على المشتري مطلقا	٣٠
٢٢	الباب الخامس فيما يدخل تحت المبيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل وفيه ثلاثة فصول	٣٠
٢٢	الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ونحوها	٣٠
٢٢	مطلب الطرق ثلاثة	٣٠
٢٥	مطلب الفرق بين كورا الصائغ وكورا الحداد	٣٠
٢٧	الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم	٣٠
٢٨	الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر	٣٠
٢٩	مطلب كل ما دخل تبعا لا يقابل شيئا من الثمن	٣٠
٢٩	الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول	٣٠
٢٩	مطلب خيار الشرط يثبت في البيع الصحيح والقاسد	٣٠
٣٠	مطلب خيار النقص	٣٠
٣٠	مطلب لو قال له البائع أنت بالخيار يثبت له في المجلس فقط	٣٠
٣٠	مطلب لو شرط الاكل من ثمر الكرم في مدة الخيار فسد البيع بخلاف شرط استخدام العبد واستقلاله	٣٠
٣٠	الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه	٣٠
٣٢	مطلب ليس للبائع المطالبة بالثمن في مدة الخيار	٣٠
٣٢	مطلب خيار الشرط يمنع تمام الصفقة	٣٠
٣٢	الفصل الثالث في بيان ما ينقذه هذا البيع وما لا ينقذه وفي بيان ما ينقض به وما لا ينقض	٣٠
٣٢	مطلب الاعفاء والجنون لا يسهطان الخيار	٣٠
٣٥	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار	٣٠
٣٧	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار	٣٠
٣٩	الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار	٣٠
٤٠	الفصل الخامس في شرط الخيار للبعض والخيار لغير العاقد	٣٠
٤١	الفصل السادس في خيار التعيين	٣٠
٤٣	الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جنابة المبيع بشرط الخيار وما يتصل به	٣٠
٤٤	مطلب المعتبر في وجوب الدية والقسامة اليد عنده وعند ههما المعتبر المالك وتأخر في المطلب مع الاصل	٣٠

صفحة	مطلب	صفحة
٤٤	الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة فصول	٨٦
٤٧	الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار وأحكامه	٨٦
٤٧	الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كروية الكل في ابطال الخيار	٨٧
٤٩	الفصل الثالث في شراء الاعمي والوكيل والرسول	٨٨
٥٠	الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول	٨٨
٥٠	الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب وتفصيله	٨٨
٥٥	الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها	٨٨
٥٧	الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع	٨٨
٦١	مطلب العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الامام	٨٩
٦٣	مطلب كيفية الرجوع بنقصان العيب	٩٢
٦٦	الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة	٩٣
٧٢	الفصل الخامس في البرائة من العيوب والضمان عنها	٩٣
٧٤	مطلب ضمان العيب يقع على العهدة عند الامام فهو باطل	٩٧
٧٤	الفصل السادس في الصلح عن العيوب	٩٨
٧٥	الفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والمرضى	٩٨
٧٨	الباب التاسع فيما يجوز فيه وما لا يجوز وفيه عشرة فصول	٩٨
٧٨	الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الاثمان وبطلان العقد بسبب الاقتراق قبل القبض	٩٨
٨١	الفصل الثاني في بيع الثمار وانزال الكروم والاوراق والمبغضة وفي بيع الارز والرطبة والحشيش	٩٨
٨٤	الفصل الثالث في بيع المرهون والمستأجر والمغذوب والا يقي وأرض القطيعة والاخرة والاكارة	٩٨
٨٥	مطلب بيع المغضوب	٩٨
٨٦	مطلب بيع الا يقي	٩٨
٨٦	مطلب اعتناق الا يقي عن الكفارة جائز اذا علم	٩٨
٨٦	مطلب بيع أرضه ومكانه	٩٨
٨٦	مطلب بيع أرضه القطيعة	٩٨
٨٦	مطلب بيع أرضه الاخرة والاكارة	٩٨
٨٧	الفصل الرابع في بيع الحيوانات	٩٨
٨٨	الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات	٩٨
٨٨	مطلب بيع المحرم الصيد	٩٨
٨٨	مطلب بيع المحرمات	٩٨
٨٩	الفصل السادس في تشييد الربا وأحكامه	٩٨
٩٢	مطلب الماء قبيح	٩٨
٩٣	الفصل السابع في بيع الماء والمجد	٩٨
٩٣	الفصل الثامن في جهالة المبيع أو الثمن	٩٨
٩٧	مطلب خيار الكمية يثبت في النقود	٩٨
٩٨	الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء	٩٨
١٠٠	مطلب البيوع التي فيها استثناء	٩٨
١٠١	الفصل العاشر في بيع شيتين أحدهما لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع بأقل مما باع	٩٨
١٠١	مطلب في شراء ما باع بالأقل قبل النقد	٩٨
١٠٢	الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده	٩٨
١٠٣	مطلب في الشروط المفسدة	٩٨
١١١	الباب الحادي عشر في أحكام البيع الغير الجائز	٩٨
١١٤	مطلب اختلاف المتبايعين في الصحة والفساد	٩٨
١١٤	الباب الثاني عشر في أحكام البيع الموقوف وبيع أحد الشريكين	٩٨
١١٦	مطلب في بيع أحد الشريكين	٩٨
١١٧	الباب الثالث عشر في الاقالة	٩٨
١١٨	مطلب شروط صحة الاقالة	٩٨
١١٩	الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضعية	٩٨
١١٩	مطلب بيع المراجعة	٩٨
١٢١	مطلب التولية في المراجعة والتولية	٩٨
١٢٣	مطلب التولية والوضعية	٩٨
١٢٣	الباب الخامس عشر في الاستحقاق	٩٨
١٢٣	مطلب الاستحقاق بالبينة يتعدى للزوائد	٩٨

صفحة	المطلب
١٢٤	وبالاقرار يقتصر على الاصل
١٢٤	مطلب الصلح عن دعوى المجهول جائز
١٢٤	مطلب اشترى دارا وعمرها ثم استحققت
١٢٦	الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن
١٢٦	والثمن والخط والبراءة عن الثمن
١٢٦	مطلب الزيادة في الثمن والثمن
١٢٧	مطلب في الخط والبراءة عن الثمن
١٢٨	الباب السابع عشر في بيع الاب والوصي
١٢٨	والقاضي مال الصغير وشراؤه له
١٢٩	مطلب في بيع الوصي وشراؤه مال الصغير
١٢٩	مطلب في بيع القاضي وشراؤه مال اليتيم
١٣٠	الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة
١٣٠	فصول الفصل الاول في تفسيره وركنه
١٣١	وشراؤه وحكمه
١٣١	مطلب تفسير السلم وركنه
١٣١	مطلب في شرائط السلم
١٣٢	الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه
١٣٢	وما لا يجوز
١٣٥	الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال
١٣٩	والمسلم فيه
١٣٩	الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب
١٤١	السلم والمسلم فيه
١٤١	الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه
١٤٣	وخيار العيب
١٤٣	الفصل السادس في الوكالة في السلم
١٤٥	الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض
١٤٩	والاستصناع
١٤٩	مطلب الاستصناع
١٤٩	الباب العشرون في البياعات المكروهة
١٤٩	والارباح الفاسدة
١٤٩	مطلب البياعات المكروهة
١٤٩	مطلب بيان العربية
١٤٩	مطلب بيان العينة
١٥٠	مطلب بيع الوفاء
١٥٠	مطلب بيع التلينة
١٥١	مطلب في الارباح الفاسدة
١٥٣	فصل في الاحتكار
١٥٤	مطلب بأثم الفقاع بالصلاة على النبي عليه
١٥٥	السلام عند فتح الفقاع
١٥٥	كتاب الصرف وفيه ستة أبواب الباب الاول
١٥٦	في تعريفه وركنه وحكمه وشراؤه
١٥٦	الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر الى
١٥٧	المعقود عليه وفيه خمسة فصول الفصل الاول
١٥٧	في بيع الذهب والفضة
١٥٧	ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد
١٥٧	والصفر بالصفر
١٥٧	الفصل الثاني في بيع السيوف والمحلاة
١٥٧	وما شابهها مما يبيع فيه الفضة أو الذهب
١٥٩	مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فيز يد أو ينقص
١٥٩	الفصل الثالث في بيع الفلوس
١٦١	الفصل الرابع في الصرف في المعادن وثراب
١٦١	الصواعين ويدخل فيه الاستخبار لتخليص
١٦٢	الذهب والفضة من ثراب المعدن
١٦٢	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد
١٦٢	الصرف قبل القبض
١٦٣	الباب الثالث في أحكام تصرفات
١٦٣	المصارفين بعد العقد وفيه أربعة فصول
١٦٣	الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف
١٦٣	قبل القبض وفيما يكون قصاصا يبدله
١٦٣	وما لا يكون
١٦٣	الفصل الثاني في المراجعة في الصرف
١٦٤	الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف
١٦٥	الفصل الرابع في الصلح في الصرف
١٦٦	الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف
١٦٩	الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى
١٦٩	أحوال العاقدين وفيه ستة فصول الفصل
١٧٠	الاول في الصرف في المرض
١٧٠	الفصل الثاني في الصرف مع مملوكه وقرابته
١٧٠	وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وأمينه
١٧١	ووكيله وصرف الوصي
١٧١	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف
١٧٣	الفصل الرابع في الزهن والحوالة والكفالة
١٧٣	في الصرف
١٧٤	الفصل الخامس في الصرف في الغصب
١٧٥	والوديعة
١٧٥	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب

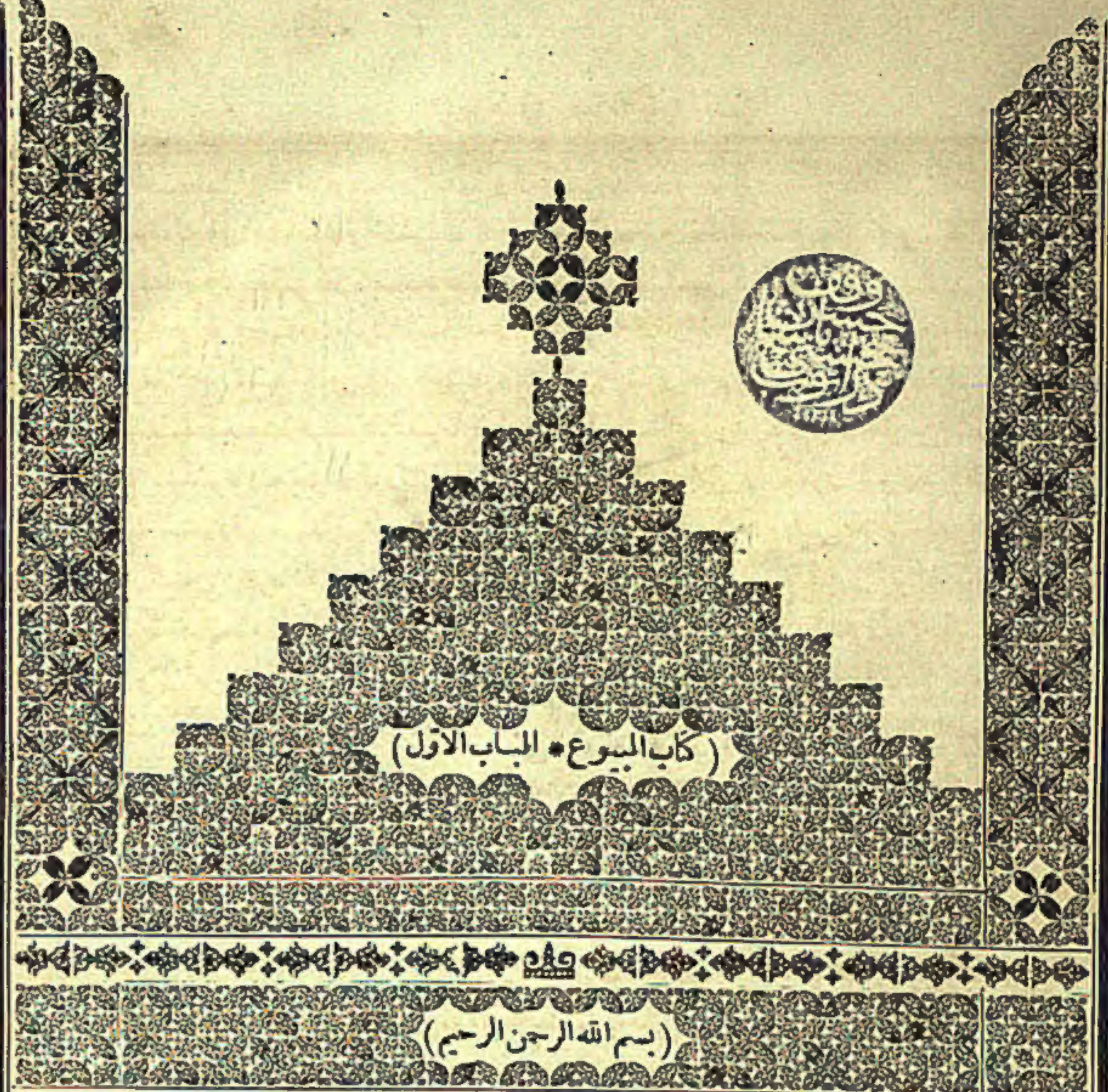
صفحة	المطلب
١٧٥	الباب السادس في المنقولات
١٧٧	كتاب الكفالة وفيه خمسة أبواب الباب الاول
١٧٩	في تعريف الكفالة وركنها وشراؤها
١٧٩	الباب الثاني في ألقاظ الكفالة وأقسامها
١٨٠	وأحكامها وما يتعلق بها وفيه خمسة فصول
١٨٠	الفصل الاول في الالفاظ التي تقع بها الكفالة
١٨٠	وما لا تقع
١٨٠	الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال
١٨١	الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة
١٨٦	الفصل الرابع في الرجوع
١٨٦	الفصل الخامس في التعليق والتجمل
١٩٥	الباب الثالث في الدعوى والخسومة
١٩٦	الباب الرابع في كفالة الرجلين
١٩٧	الباب الخامس في كفالة العبد والذمي
١٩٧	مطلب في كفالة العبد
١٩٩	مسائل شتى
٢٠٢	مطلب اذا اتفقا على القضاء متاع أحدهما
٢٠٢	من السفينة على أن يكون متاع الآخر ينما
٢٠٤	مطلب السفينة وهي البوليصة
٢٠٤	كتاب الحوالة وهي مشقة على ثلاثة أنواع
٢٠٤	الباب الاول في تعريفها وركنها وشراؤها
٢٠٤	وأحكامها
٢٠٤	مطلب شروط الحوالة أنواع
٢٠٥	مطلب أحكام الحوالة
٢٠٦	الباب الثاني في تقسيم الحوالة
٢٠٩	الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة
٢١٠	مسائل شتى
٢١١	كتاب أدب القاضي وهو مشتمل على أحد
٢١١	وثلاثين بابا الباب الاول في تفسير معنى
٢١١	الادب والقضاء وأقسامه وشراؤه ومعرفة
٢١٣	من يجوز التقلد منه وما يتصل بذلك
٢١٣	مطلب آداب المفتي
٢١٤	الباب الثاني في الدخول في القضاء
٢١٤	الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها
٢١٦	الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد
٢١٦	الجماعة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢١٧	الباب الخامس في التقليد والعزل
٢١٩	الباب السادس في حكم السلطان والامراء
٢٢٠	وما يقع للقاضي لنفسه
٢٢٠	الباب السابع في جلوس القاضي ومكان
٢٢٢	جلوسه وما يتصل بذلك
٢٢٢	مطلب الفتوى على قول أبي يوسف فيما
٢٢٤	يتعلق بالقضاء
٢٢٤	الباب الثامن في أفعال القاضي ومقامه
٢٢٥	الباب التاسع في رزق القاضي وهديته
٢٢٥	ودعونه وما يتصل بذلك
٢٢٧	الباب العاشر في بيان ما يكون حكما وما لا
٢٢٧	يكون وما يطل به الحكم بعد وقوعه
٢٢٩	مطلب وما لا يطل
٢٢٩	الباب الحادي عشر في العدوى وتسمير الباب
٢٣٠	والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك
٢٣٠	مطلب في تسمير الباب
٢٣٠	مطلب في الهجوم على الخصوم
٢٣١	الباب الثاني عشر فيما يقضي القاضي فيه
٢٣١	بعلمه وما لا يقضي فيه يعلمه وفي القضاء بأهل
٢٣٢	من شهادة الاثنين
٢٣٢	الباب الثالث عشر في القاضي يجدي في ديوانه
٢٣٢	شيئا لا يحفظه وفي نيابته قضاء وفي الشاهد
٢٣٢	يرى شهادته ولا يحفظ
٢٣٣	الباب الرابع عشر في القاضي يقضي بقضية
٢٣٣	ثم يبدل أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء
٢٣٣	بغير حق
٢٣٣	الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما
٢٣٤	ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل
٢٣٤	مطلب فيما يفعل القاضي وما لا يفعل
٢٣٦	الباب السادس عشر في قبض الخصم من
٢٣٦	ديوان القاضي المعزول
٢٣٨	مطلب الخلاف في الفرق بين الوصي والقيم
٢٣٩	الباب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء
٢٣٩	بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به
٢٤١	الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف
٢٤١	ما يعتقده المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه
٢٤٢	بعض مسائل الفتوى
٢٤٢	الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدان
٢٤٩	الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي

صفحة	موضوع	صفحة
٢٥١	وما لا يجوز	٢٥١
٢٥١	الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل	٢٥١
٢٥٥	الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه	٢٥٥
٢٥٨	الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي إلى القاضي	٢٥٨
٢٦٨	الباب الرابع والعشرون في التحكيم	٢٦٨
٢٧٢	الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والوراثة وفي اثبات الدين	٢٧٢
٢٧٨	الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة	٢٧٨
٢٨٣	الباب السابع والعشرون فيما ينبغي للقاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد	٢٨٣
٢٨٤	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة الدية قبل القضاء	٢٨٤
٢٨٦	الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبيئة وحكم القاضي وما يتصل بذلك	٢٨٦
٢٨٨	الباب الثلاثون في نصب الوصي والقسم واثبات الوصية عند القاضي	٢٨٨
٢٩١	الباب الحادي والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضي عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البيئة	٢٩١
٢٩٧	الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات	٢٩٧
٣٠١	كتاب الشهادات وهو مشتمل على أبواب اثبات الأول في تعريضها وركتها وبب أدائها وحكمها وشرايطها وأقسامها	٣٠١
٣٠٢	الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحدها	٣٠٢
٣٠٧	الباب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع إلى الشهود	٣٠٧
٣١٠	الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل	٣١٠
٣١١	وهو مشتمل على فصول الفصل الأول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها	٣١١
٣١١	الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لفسقه	٣١١
٣١٤	الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للهمة	٣١٤
٣١٤	أول يوم المناقضة أو لزوم نقض القضاء	٣١٤
٣٢٤	الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على الحدود	٣٢٤
٣٢٦	الباب السادس في الشهادة في الموارث	٣٢٦
٣٣٠	الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والمناقضة بينهما وفيما يكون كذا بالشهود وما لا يكون وفي هذا الباب فصول الفصل الأول فيما يكون المدعى به دينا	٣٣٠
٣٣١	الفصل الثاني فيما إذا كان المدعى به ملكا	٣٣١
٣٣٢	مطلب لو ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحاضر لم تقبل في الأصح كالأشهاد بالماضي أيضا	٣٣٢
٣٣٤	الفصل الثالث فيما يكون المدعى به عقدا أو يكون سببا من أسباب الملك	٣٣٤
٣٣٥	الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين	٣٣٥
٣٤١	الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيئات يدفع بعضها بعضا	٣٤١
٣٤٤	الباب العاشر في شهادة أهل الكفر	٣٤٤
٣٤٨	الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة	٣٤٨
٣٥٠	الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل	٣٥٠
٣٥٤	وما يتصل بذلك	٣٥٤
٣٥٥	كتاب الرجوع عن الشهادة وهو مشتمل على أبواب الباب الأول في تفسيره وركته وشروطه وحكمه	٣٥٥
٣٥٦	الباب الثاني في رجوع بعض الشهود	٣٥٦
٣٥٦	الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الأموال	٣٥٦
٣٥٧	الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والجارة	٣٥٧
٣٥٩	الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع	٣٥٩
٣٦١	الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة	٣٦١
٣٦٢	الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والتبني والولادة والموارث	٣٦٢
٣٦٦	الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة	٣٦٦

صفحة	موضوع	صفحة
٤٠٣	في الوصية	٤٠٣
٣٦٨	الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والمشايات	٣٦٨
٣٦٩	الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة	٣٦٩
٣٧٠	الباب الحادي عشر في المتفرقات	٣٧٠
٣٧٢	كتاب الوكالة وهو مشتمل على أبواب الباب الأول في بيان معناها شرعا وركتها وشروطها وألفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به	٣٧٢
٣٧٩	الباب الثاني في التوكيل بالشراء	٣٧٩
٣٨٥	فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل	٣٨٥
٣٨٩	الباب الثالث في الوكالة بالبيع	٣٨٩
٣٩٧	فصل في التوكيل بالهبة	٣٩٧
٣٩٧	الباب الرابع في الوكالة بالجارة وغيرها وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول في الوكالة بالجارة والاستثمار والمزارعة والمعاملة	٣٩٧
٤٠٠	الفصل الثاني في توكيل المضارب والتشريك	٤٠٠
٤٠٠	الفصل الثالث في البضاعة	٤٠٠
٤٠١	الباب الخامس في الوكالة بالرهن	٤٠١
٤٠٣	الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه سفيرا ولا ترجع إليه الحقوق وفيه فصلان الفصل الأول في الوكالة بالنكاح	٤٠٣
٤٠٣	الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع	٤٠٣
٤٠٦	الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصلح وما يناسبه	٤٠٦
٤٠٩	فصل في أحكام التوكيل بتقاضى الدين وقبضه	٤٠٩
٤١٣	فصل رجل له على رجل دين فبعث إلى المدين رسول الخ	٤١٣
٤١٣	فصل إذا وكل إنسانا بقضاء دين عليه فهو جائز	٤١٣
٤١٥	فصل في الوكيل بقبض العين	٤١٥
٤١٦	فصل الوكيل بالصلح لا يكون وكيل بالخصومة الخ	٤١٦
٤١٨	الباب الثامن في توكيل الرجلين	٤١٨
٤٢٠	الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة	٤٢٠
٤٢٣	مسائل متفرقة من العزل وغيره	٤٢٣
٤٢٤	الباب العاشر في المتفرقات	٤٢٤

الجزء الثالث من الفتاوى
الهندية على مذهب الامام
الاعظم ابى حنيفة
رضى الله تعالى
عنه امين امين
امين

٢٥٠	٢٥١
٢٥٢	٢٥٣
٢٥٤	٢٥٥
٢٥٦	٢٥٧
٢٥٨	٢٥٩
٢٦٠	٢٦١
٢٦٢	٢٦٣
٢٦٤	٢٦٥
٢٦٦	٢٦٧
٢٦٨	٢٦٩
٢٧٠	٢٧١
٢٧٢	٢٧٣
٢٧٤	٢٧٥
٢٧٦	٢٧٧
٢٧٨	٢٧٩
٢٨٠	٢٨١
٢٨٢	٢٨٣
٢٨٤	٢٨٥
٢٨٦	٢٨٧
٢٨٨	٢٨٩
٢٩٠	٢٩١
٢٩٢	٢٩٣
٢٩٤	٢٩٥
٢٩٦	٢٩٧
٢٩٨	٢٩٩
٣٠٠	٣٠١
٣٠٢	٣٠٣
٣٠٤	٣٠٥
٣٠٦	٣٠٧
٣٠٨	٣٠٩
٣١٠	٣١١
٣١٢	٣١٣
٣١٤	٣١٥
٣١٦	٣١٧
٣١٨	٣١٩
٣٢٠	٣٢١
٣٢٢	٣٢٣
٣٢٤	٣٢٥
٣٢٦	٣٢٧
٣٢٨	٣٢٩
٣٣٠	٣٣١
٣٣٢	٣٣٣
٣٣٤	٣٣٥
٣٣٦	٣٣٧
٣٣٨	٣٣٩
٣٤٠	٣٤١
٣٤٢	٣٤٣
٣٤٤	٣٤٥
٣٤٦	٣٤٧
٣٤٨	٣٤٩
٣٥٠	٣٥١
٣٥٢	٣٥٣
٣٥٤	٣٥٥
٣٥٦	٣٥٧
٣٥٨	٣٥٩
٣٦٠	٣٦١
٣٦٢	٣٦٣
٣٦٤	٣٦٥
٣٦٦	٣٦٧
٣٦٨	٣٦٩
٣٧٠	٣٧١
٣٧٢	٣٧٣
٣٧٤	٣٧٥
٣٧٦	٣٧٧
٣٧٨	٣٧٩
٣٨٠	٣٨١
٣٨٢	٣٨٣
٣٨٤	٣٨٥
٣٨٦	٣٨٧
٣٨٨	٣٨٩
٣٩٠	٣٩١
٣٩٢	٣٩٣
٣٩٤	٣٩٥
٣٩٦	٣٩٧
٣٩٨	٣٩٩
٤٠٠	٤٠١
٤٠٢	٤٠٣
٤٠٤	٤٠٥
٤٠٦	٤٠٧
٤٠٨	٤٠٩
٤١٠	٤١١
٤١٢	٤١٣
٤١٤	٤١٥
٤١٦	٤١٧
٤١٨	٤١٩
٤٢٠	٤٢١
٤٢٢	٤٢٣
٤٢٤	٤٢٥
٤٢٦	٤٢٧
٤٢٨	٤٢٩
٤٣٠	٤٣١
٤٣٢	٤٣٣
٤٣٤	٤٣٥
٤٣٦	٤٣٧
٤٣٨	٤٣٩
٤٤٠	٤٤١
٤٤٢	٤٤٣
٤٤٤	٤٤٥
٤٤٦	٤٤٧
٤٤٨	٤٤٩
٤٥٠	٤٥١
٤٥٢	٤٥٣
٤٥٤	٤٥٥
٤٥٦	٤٥٧
٤٥٨	٤٥٩
٤٦٠	٤٦١
٤٦٢	٤٦٣
٤٦٤	٤٦٥
٤٦٦	٤٦٧
٤٦٨	٤٦٩
٤٧٠	٤٧١
٤٧٢	٤٧٣
٤٧٤	٤٧٥
٤٧٦	٤٧٧
٤٧٨	٤٧٩
٤٨٠	٤٨١
٤٨٢	٤٨٣
٤٨٤	٤٨٥
٤٨٦	٤٨٧
٤٨٨	٤٨٩
٤٩٠	٤٩١
٤٩٢	٤٩٣
٤٩٤	٤٩٥
٤٩٦	٤٩٧
٤٩٨	٤٩٩
٥٠٠	٥٠١
٥٠٢	٥٠٣
٥٠٤	٥٠٥
٥٠٦	٥٠٧
٥٠٨	٥٠٩
٥١٠	٥١١
٥١٢	٥١٣



(كتاب البيوع * الباب الاول)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع وفيه عشرون بابا)

الباب الاول في تعريف البيوع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه
أما تعريفه فبإدلة المال بالمال بالتراضي كذا في الكافي * وأما ركنه فتوعان أحدهما الإيجاب والقبول
والثاني التعاطي وهو الأخذ والأعطاء كذا في محط السرخسي * وأما شرطه فأشياء أربعة شرط الانعقاد
وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم * أما شرائط الانعقاد فأشياء * منها في العاقد وهو أن يكون
عاقلا عاقلًا كذا في الكافي والتهامية * فيصح بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيوع وائر كذا في فتح القدير
* وأن يكون متعددا فلا يصح الواحد عاقدًا من الجانبين كذا في البدائع * إلا الأب ووصيه والقاضي إذا
باعوا أموالهم من الصغير أو اشتروا منه * ويشترط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر لليتيم والارسل من
الجانبين هكذا في البحر الرائق * والالعبد يشتري نفسه من مولاه بأمره كذا في العيني شرح الهداية *
ومنها في العقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع بما أوجبه فان خالفه بأن قبل
غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو ببعض ما أوجبه لم ينعد إلا فيما إذا كان الإيجاب من
المشتري قبل البائع بأنقص من الثمن أو كان من البائع قبل المشتري بأزيد انعقد فان قبل البائع الزيادة في
المجلس جازت كذا في البحر الرائق * ومنها في البدلين وهو قيام المالية حتى لا ينعد حتى عدت المالية هكذا
في محط السرخسي * ومنها في المبيع وهو أن يكون موجودا فلا ينعد بيع المعدوم وماله خطر العدم كبيع
تساج التناج والحل كذا في البدائع * وأن يكون مملوكا كفي نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه
فلا ينعد بيع الكلا ولو في أرض مملوكة له ولا يبيع ماله من ماله وإن ملكه بعده إلا السلم والغصب ولو باعه
الغاصب ثم ضمنه نفذ بيعه هكذا في البحر الرائق * وأن يكون مالا متقوما شرعا مقدورا لتسليم في الحال أو في
تألي الحال كذا في فتح القدير * ومنها سماع المتعاقدين كلامهما وهو شرط انعقاد البيوع بالإجماع فإذا قال
المشتري اشترت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعد البيوع هكذا في الفتاوى الصغرى * فان سمع أهل
المجلس كلام المشتري والبائع يقول لم أسمع ولا وقر في أدنى لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق * ومنها في المكان
وهو اتحاد المجلس بأن كان الإيجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلف لا ينعد * وأما شرائط النفاذ

فتوعان

قوله بالتراضي قيد به اقتداء
بالاتية وليس جزمًا من التعريف
بحقيقته الكمال ٥١

فتوعان أحدهما الملك أو الولاية والثاني أن لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ كالمهر
والمستأجر كذا في البدائع * وأما شرائط الصحة فثلاثة خاصة فالعامة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان
مالا ينعد لم يصح ولا ينكس فان الفساد عندنا منعقد نافذ إذا اتصل به القبض * ومنها أن لا يكون مؤقتا
فان آفته لم يصح * ومنها أن يكون المبيع معلوما والثمن معلوما علمًا يمنع من المنازعة فيبيع المجهول جهالة
نفسي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ ببقية وبحكم فلان * ومنها الفائدة فيبيع مال الفائدة
فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كذا في البحر الرائق * ومنها الخلط عن الشرط الفساد
وهو أنواع منها شرط في وجوده غير كذا إذا اشترى ناقة على أنها حامل وأن يكون المشروط محظورا وشرط
مالا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع والمشتري أن كان من بني آدم وليس بملأ للعقد ولا بما جرى به
التعامل بين الناس وشرط الاجل في المبيع العين والثمن ويجوز في المبيع الدين والثمن الدين وشرط خيار
مؤبد وشرط خيار مؤقت بوقت مجهول جهالة متفاحشة كهبوب الريح ومجيئ المطر وقدم فلان أو متقاربة
كالخصاد والدياس وقدم الحجاج وشرط خيار غير مؤقت أصلا وشرط خيار مؤقت بالزائد على ثلاثة أيام
هكذا في البدائع * وأما الخاصة فمنها معلومية الاجل في البيع بثمن مؤجل فيفسدان كان مجهولا * ومنها
القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين فيبيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد الاقالة
وبيع شئ بالدين الذي على فلان بخلاف ما إذا كان على البائع * ومنها الملائمة بين البدلين في أموال الربا *
ومنها الخلط عن شبهة الربا * ومنها القبض في الصرف قبل الاقتراف * ومنها أن يكون الثمن الأول معلوما في بيع
المراجعة والتولية والاشراك والوضعية * وأما شرط اللزوم فخلوه عن الخيارات الأربعة المشهورة وغيرها
هكذا في البحر الرائق * وأما حكمه فثبتت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع إذا كان البيع باناوان كان
موقوفًا فثبتت الملك فيهما عند الاجازة كذا في محط السرخسي * وأما أنواعه فبالنظر إلى مطلق البيع
أربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما أفاد الحكم للعالم والموقوف ما أفاده عند الاجازة والفساد
ما أفاده عند القبض والباطل ما لم يفده أصلا وبالنظر إلى المبيع أربعة بيع العين بالعين وهي المقايضة
وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه هو بيع العين بالدين كأكتر البياعات
هكذا في البحر الرائق * وكذا باعتبار تسمية البدل يتنوع إلى أربعة أنواع مساومة وهو بيع بالثمن الذي
يتفقان عليه ومراجعة وهو بيع بثلث الثمن الأول وزيادة وتولية وهو بيع بالثمن الأول لا غير ووضعية وهو
بيع بأنقص من الثمن الأول كذا في محط السرخسي

الباب الثاني فيما يرجع إلى انه قادم البيوع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول فيما يرجع إلى انعقاد البيوع) قال اصحابنا راجعهم الله كل لفظين يشان عن التملك
والتملك على صيغة الماضي أو الحال ينعد بهما البيوع كذا في المحيط فارسية كانت أو عربية أو نحوهما
هكذا في التارخانية * وينعد بالماضي بلاية وبالمضارع بها على الاصح كذا في البحر الرائق * فإذا قال
البائع أبيع منك هذا العبد بألف أو أبذله أو أعطيكه وقال المشتري اشترته منك أو أخذه ونوبا
الإيجاب للعالم أو كان أحدهما بلفظ الماضي والآخر بالمستقبل مع نية الإيجاب للعالم فانه ينعد وان لم ينو
لا ينعد هكذا في القنية * وأما ما تمحض للعالم كأيبيع الآن فلا يحتاج إليها * وأما ما تمحض للاستقبال
كالمقرون بالسبب وسوق أو الأمر فلا ينعد به إلا إذا دل الأمر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال أخذه
فانه كالماضي كذا في التهر القائي * مثل أبو اللث الكبير عن قال لا أخذه هذا الثوب بعشرة فقال أخذت
ثم البائع قال لا أعطيك قال ليس له ذلك وكذلك المشتري ليس له أن يمنع بعد قوله أخذت كذا في المحيط *
ثم إذا كان بلفظ الأمر فلا بد من ثلاثة ألفاظ كما إذا قال البائع اشترتني فقال اشترت فلا ينعد ما لم يقل
البائع بعث أو يقول المشتري بعث فيقول بعث فلا بد من أن يقول ثانيا اشترت كذا في السراج الوهاج *
ولا ينعد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بأن يقول المشتري للبائع أبيع هذا الثوب بكذا أو ابتعته مني
بكذا فقال البائع بعث لا ينعد ما لم يقل المشتري اشترت كذا في البدائع * ولو قال لا أختر ٢ خريدي
ابن جيزار من بكذا وقال لا أختر اشترته ولم يقل هو بعث لا يتم البيوع كذا في الخلاصة وحكي الامام
الاجل - ظهور الدين عن ٤٤ شمس الأئمة الاوزجندی - واستأذنه شمس الأئمة السرخسي أنه ينعد لان

قوله استويا وزنا اما اذا لم
يستويا فيه فالبيع فاسد لربا
الفضل لعدم الفائدة ٥١

قوله والاشراك بان يشرك
غيره فيما اشتراه بان يبيعه
نصفه مثلا ٥١

قوله وموقوف الحق انه قسم
من الصحيح ٥١

قوله لم أي بالنسبة محله اذا لم
يكن أهل بلد يستعملون
المضارع للعالم والا فلا يحتاج
لنية كاهل خوارزم ٥١

٢ تعريها
اشترت مني هذا الثوب بكذا

٣ فروختم مضمري قول البائع ومعهناه ٤ خريدي كذا في المحيط وهو المختار كذا في مختار الفتاوى • ولو قال أقتلك هذا العبد بألف درهم وقال الآخر قبلت اختلفوا فيه قال أبو بكر الاسكافي ينعقد البيع بينهما باللفظة الاقالة وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان • وينعقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط • ولو قال الرجل لا تخر وبت منك هذا العبد بألف درهم وقال الآخر قبلت صح البيع كذا في الخلاصة • ويصح الايجاب بلفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بكذا الماذكره محمد رحمه الله أن القاضي اذا قال للدائن جعلت لك هذا بدينك كان بيعا وهو الصحيح وقوله رضى • وينعقد بلفظ أجزت بعد قوله بعت كذا في البحر الرائق • وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكذا فقال البائع رضى أو أفضيت أو أجزت كذا في الاختيار شرح المختار • وكذلك لو قال هذا العبد يبيع لك بدينك فقبل الآخر ينعقد البيع كذا في الغياية • قال لغره اشتريت عبدا بألف درهم فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع بينهما وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى • ولو قال اشتريته بكذا فقال البائع هاتك أو عبدك أو فداك ثم البيع كذا في الوجيز للكردرى • ولو قال لا تخر بعت منك كذا بكذا فقال أخذت ثم البيع كذا في الخلاصة • ولو قال لا تخر عرفت فرسى بقرتك فقال وانا فعلت أيضا فهذا بيع وعليه قوى شمس الاثمة الاوزجندى كذا في جواهر الاخلاطى • واذا قال اغيره هذا العبد عليك بألف درهم فقال الآخر قبلت يكون بيعا كذا في المحيط • قال بعت هذا العبد بألف ووهبت الثمن منك وقال الآخر اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردرى • وأما اذا باع بكذا من الثمن وقبل المشتري ثم أبرأه من الثمن أو وهبه أو تصدق عليه صح • ولو باعه وسكت عن الثمن يثبت الملك اذا تم له القبض في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الخلاصة • ويلزم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الاخلاطى • ولو قال بعت منك بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض كذا في الخلاصة • ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته بغير ثمن لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان • واذا اضاف البيع الى عضو من أعضاء المملوك ان اضافه الى عضو اذا اضاف العتق اليه يصح ببيع البيع بالاضافة اليه وما لا فلا كذا في الذخيرة • في تجنيس الناصرى لو قال ٥ من فروختم اين بده بهزارد درم وخريدي فقال مجيبه خريدم ثم البيع أما لو قال ٦ من فروختم اين بده بهزارد درم فقال المشتري خريدم ولم يزد على هذا لا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في التتارخانية • ولو قال بعتك بكذا بعد وجود مائة مائة البيوع فقال اشتريت ولم يقل منك صح • وكذا على العكس كذا في فتح القدير • وعن أبي يوسف رحمه الله لو قال لا تخر عبدى هذا لك بألف ان أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة وكذلك اذا قال ان وافقت فقال وافقتى وكذلك اذا قال ان أردت أو هويت فقال أردت أو هويت فهذا بيع كله في الجواب وأما في الابتداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة • قال ان كان هذا المصمت خمسمائة من فزن فقد بعتك منك بكذا فقال المشتري فقد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس يبيع الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس يتعلق كذا في القنية • رجل قال لا تخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيت بها فبى لك بألف درهم فذهب بها جاز • وكذا لو قال ان رضيت اليوم فبى لك بألف درهم جاز وهي بمنزلة قوله بعت منك هذا العبد بألف درهم على أنك بالخيار اليوم كذا في فتاوى قاضي خان • وهذا استحسان اخذ به علماءنا الثلاثة كذا في الذخيرة • ولو قال بعت منك بألف ان شئت يوما الى الليل كان ذلك تجيزا لتعلقا كذا في البحر الرائق • بعتك بألف ان رضيت فلان ان وقت الرضا وقتا جازا ان رضيت كذا في الوجيز للكردرى • وان اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال ليس قد بعتنى بوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كان تارك البيع الفاسد فهو جائز اليوم • رجل باع من رجل عبدا بألف درهم وقال ان لم تجبني اليوم بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فقبل المشتري ولم يأنه بالثمن ولقيه غدا فقال المشتري قد بعتنى عبدا بألف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهذا شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال بعتك بألف فان لم تأتني بالثمن الى سنة فلا يبيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالتحريم وان شرط الى ثلاثة أيام فقال ان لم تأتني بالثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بيني وبينك جاز استحسانا • ولو قال الى أربعة لا يجوز ولو جاء به في الثلاثة فقال

٣ اى بعت
٤ اشتريت فاني بعت

مطل
ينعقد البيع بلفظ الهبة
والجعل

٥ انا بعت هذا الغلام بألف درهم فهل اشتريت فقال مجيبه لا خريدم اى اشتريت
٦ انا بعت هذا الغلام بألف درهم فقال المشتري خريدم اى اشتريت
قوله فهذا بيع كله اى لانه يصح التعليق بفعل قلبي كما في البحر ٥١

لا ارى

لا يريد تأخيرها فاني أجيزه اذا جاء به في الثلاث كذا في الخلاصة • اذا قال لا تخر ان أدبت الى كذا درهم فاني هذا الثوب فقد بعتك منك فأدى الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحسانا قبل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى • ذكر في السير وكذلك اذا قال ٢ (فروختم جون بهان رسد) فأعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحسانا كذا في المحيط والذخيرة • اشتريت جاريك هذه بعشرة دنانير ٣ (فروختي) فقال (فروخته كبر) صح ان كان مراده تحقيق البيع كذا في القنية • وفي القيمة سئل الحسن بن علي عن رجل ساوم وكيل البائع السلعة باثنين وعشرين دينارا وأبى الوكيل الا بمائة وعشرين فقال المشتري انزل لي هذه الثلاثة دنانير ورضي بذلك من غير أن يوجد منه قول وهذا شبهه على أنه رضى فطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك بيعا فقال هذا المقدور ليس يبيع الا أن يوجد الايجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما من الفعل كذا في التتارخانية • ولا يجوز أن يشاذه من بعيد أو من وراء جدار رجل في البيت فقال للذي في السطح بعتك منك بكذا فقال اشتريت صح اذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد كذا في القنية • والبعدها كان محال ويجب الالتباس بقول كل واحد منهما يبيع والا فلا كذا في الوجيز للكردرى • رجل قال لا تخر ان الناس يشترون كرمك هذا بألف درهم فقال بعت منك بألف درهم فقال اشتريته به صح ان لم يكن على طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والجلد فالقول قول من يدعى الهزل فان أعطاه شيئا من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا في الخلاصة • قال الدلال للبائع ٤ (فروختي بدين بها فقال فروخته شد) ثم قال للمشتري (خريدي فقال خريده شد) فان كان مراده تحقيق البيع ينعقد كذا في القنية • اذا قال لا تخر بعتك عبدى هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع قاله الشيخ الامام المعروف بخوارزمي كذا في السراجية • اشتريت منك طعاما بألف فتصدق به على المساكين ففعل في المجلس ثم وان لم يتكلم له لالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعتك هذا الثوب بألف فاقطعه قيصا ففعل قبل الافتراق يثم البيع كذا في الوجيز للكردرى • في الفتاوى لو قال لا تخر بعت منك عبدى هذا بألف فقال الآخر حر لا يعتق كذا في الخلاصة • ذكر شيخ الاسلام والصدرا الشهدى في دعوى الجامع أن هذا جواب ويعلق العبد كذا في المحيط • ولو قال فهو حر عتق وعليه ألف درهم كذا في الخلاصة • روى ابراهيم عن محمد بن رجل قال لغيره بعتي غلامك هذا بألف درهم فقال بعت فقال المشتري هو حر قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله هو حر قبض منه له وعتق عليه وقال محمد لا يعتق فلا يكون قابضا لعتق كذا في المحيط • والا كل والركوب والبس بعد قول البائع بعت رضى بالبيع كذا في العيني شرح الهداية • اذا قال لغيره كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله كان هذا بيعا وكان ما أكل حلالا لانه ذكره شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاستحسان كذا في المحيط • رجل كان يبيع رجلا وبشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذته منك فلك فيه درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى أجمع عند المشتري ثمن عشرة ثواب أو أكثر فاشبهه وأعطاه لكل ثوب الثمن وبيع درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان راجحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز والشراء جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز للربح رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع أبيع بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو بخمسة عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فآخذ منه المشتري ولم ينعقه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري وقال لا آخذ الا بعشرة وقال البائع لا أبيع الا بخمسة عشر فرد عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم يقل شيئا فذهب به المشتري فهو بعشرة كذا في فتاوى قاضي خان • وفي المجتبى اذا مضى على العقد بعد اختلاف كتبه ما ينظر الى آخرهما كلاهما فيحكم بذلك كذا في البحر الرائق • ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره • وقال المشتري اشتريت بعتك البيوع الثاني وينسخ البيوع الاول كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا الرباعه يجنس الثمن الاول بأقل أو أكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم يباعه

٢ بعت لما يصل الى الثمن

٣ هل بعت فقال افرض البيع

٤ أبيع بهذا الثمن فقال يكون بيعا اشتريت فقال يكون ثمراء

بشعة أو بأحد عشر فان باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والاوّل يبقى بحاله فلو الثاني عن الفائدة كذا في الظهيرية
ولو قال لا تخربعت منك عبدي هذا بألف درهم وقال المشتري اشتريت منك بألف درهم فالبيع جائز فان
قبل الزيادة في المجلس فالبيع بألف درهم وان لم يقبل صح بألف ولو قال اشتريت هذا العبد بألفين فقال البائع
بعت منك بألف جاز البيع بألف كذا في الخلاصة • ولو قال بعتك بألف بعتك بألفين فقال قبلت الاول بألف
لم يميز فان قال قبضت البيعتين جميعا بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت الاخير بثلاثة آلاف يعني يكون البيع بألفين
والاخر زيادة ان شاء قبلها في المجلس وان شاء ردّها وكذا بألف وعائده يشار وانما يلزمه الثاني وقيل يلزمه الثمان
والاول في الزيادة وهو الوجه واذا قبل الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدير • رجل قال لغيره بعتك
هذا بألف درهم فقال لا قبل بل اعطينه بخمسة ثم قال قد اخذته بألف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان
دفعه اليه فهو رضى والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان • واذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فلا تخرب بالنظر
ان شاء قبل في المجلس وان شاء ردّه وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موقوف كذا في الجوهرية النيرة • وخيار
القبول يمتد الى آخر المجلس كذا في الكافي • ويشترط لعمدة القبول حياطة الموجب فلو مات قبله بطل الايجاب
كذا في النهر الفائق • وأيهما قام من المجلس قبل القبول بطل الايجاب وكذا لو لم يقم ولكنه تشاغل في المجلس
بشيء غير البيع بطل الايجاب فان كان قائما فمعه ثم قبل فانه يصح كذا في السراج الوهاج • وسئل نصير عن قال
لا تخربعت منك هذا العبد وفي المشتري قدح ماء فشره ثم قال اشتريت قال كان بيعا تاما وكذا لو أكل لقمة ثم
قال اشتريت كذا في الذخيرة • وأما اذا اشتغل بالاكل قبل المجلس فلو قاما أو ناما أحدهما كان مضطجعا
فهو فرقة وأما اذا ناما جالسين لا يكون فرقة كذا في الخلاصة • واذا أغنى عليهما ثم أفاقا وقبل جاز عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا طال يطل كذا في التتارخانية • رجل قال لغيره اعطيتك
هذا بكذا فلم يقبل المشتري شيئا حتى كام البائع انما في حاجة له بطل البيع كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان
في القرية وقبل بعد الفراغ منها جاز كذا في القنية • ولو أضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز كذا في الوجيز
للكردري • ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشتريت لا ينعقد البيع بينهما كذا في المحيط • وان تعاقدا عقد
البيع وحمايشان أو بغير ان على دابة واحدة أو دابتين فان أخرج الخطاب جوابه متعاقبا بطلب صاحبه ثم
العقد بينهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يصح وان كان في محل واحد كذا في العيني شرح الهداية • وفي
الخلاصة عن النوازل اذا أجاب بعد ما منى خطوة أو خطوتين جاز كذا في فتح القدير • وبه تأخذ كذا في النهر
الفائق ناقلا عن جمع التفاريق • وقال الصدر الشهيد في الفتاوى في ظاهرها رواية لا يصح كذا في الخلاصة •
وان أوجب أحدهما وهما واقفان فسارا أو سارا أحدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب وان
تبايعا في السفينة في حال سيرها فوجدت مكتبة بين المطالبين لا تمنع ذلك الانعقاد وهي بمنزلة البيت كذا في السراج
الوهاج • واذا قال بعت من فلان الغائب فحضر في المجلس فلان وقال اشتريت يصح كذا في المحيط • ولو قال
البائع بعت وقال المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا ينعقد البيع هكذا كان قول والدي رحمه الله تعالى
كذا في الظهيرية • ولا بد من كون القبول قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق • فلو باع عبدا فلم يقبل المشتري
حتى يتخمر ثم يتخلل ثم قبل المشتري لم يميز وكذا لو ولدت الجارية ثم قبل المشتري وكذلك لو باع عبدين فلم يقبل
المشتري حتى قتل أحدهما فقبض البائع الذية ثم قبل المشتري هكذا في التتارخانية • رجل قال لا تخربعتك
هذه الامة بألف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع أرض اليه البائع أولم يدفع فقال المشتري
قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية • ذكر محمد في كتاب الوكالة مسألة تدل على أن من قال لغيره بعت منك هذا العبد
بكذا فقال المشتري قبلت ان البيع لا ينعقد بينهما ما لم يقبل البائع بعد ذلك أجزت وبه قال بعض المشايخ وهذا
لان البائع حين قال بعت منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال المشتري اشتريت فقد غلظ العبد وملكه الثمن
فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك لملك الثمن وعاقبة المشايخ على أنه لا يحتاج الى اجازة البائع • وهذا هو الصحيح
وهكذا روي عن محمد كذا في الذخيرة • والله واجب أيا كان أن يرجع قبل قبول الآخر هكذا في النهر الفائق •
ولا بد من سماع الاخر رجوع الموجب كذا في التتارخانية • وفي النية يصح الرجوع وان لم يعلم به الاخر كذا
في البحر الرائق • ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال

اشتريت

اشتريت ينعقد البيع كذا في الظهيرية • ولو قال بعت وقال المشتري اشتريت وقارنه الاخر رجعت ان كانا معا
لا يتم البيع وان عاقبه البائع رجعت ثم كذا في الوجيز للكردي • واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع
ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم رؤية كذا في الهداية • ولا يحتاج في تمام العقد الى اجازة البائع
بعد ذلك وبه قال العائنة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق • ولو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بألف وقال
البائع بعت فقال المشتري لا اريده فليس لذلك كذا في الذخيرة • وان قال لا تخربعت حتى هذا الثوب بعشرة
درهم فقال له بعت فقال المشتري لا اريده فله ذلك كذا في السراج الوهاج • رجل استباع من رجل ثوبا
بشعة دراهم فقال رب الثوب بالقارية (بده درهم كمندهم سدي) فقال لا تخربعت فقال صاحب الثوب
لا يصح فله ذلك كذا في السراجية • والكتاب كالمطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
وأداء الرسالة كذا في الهداية • قال تاج الشريعة وصورة الكتابة أن يكتب الى رجل أما بعد فقد بعت عبدي
فلان منك بكذا فلما بلغه الكتاب وقرأه وفهم ما فيه قبل في المجلس صح البيع كذا في العيني شرح الهداية •
والرسالة أن يقول اذهب الى فلان وقل ان فلانا باع عبده فلان منك بكذا فخافه فآخبره فأجاب في مجلسه ذلك
بالقبول وكذا اذا قال بعت عبدي فلان منك بكذا فاذهب يا فلان فآخبره فذهب فآخبره فقبل كذا في فتح
القدير • واذا قال بعت هذا من فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل لا يصح ولو قبل عنه انسان في المجلس
توقف على اجازته كذا في السراجية • ولو قال بعتك منه فباعتك يا فلان فبلغه رجل آخر جاز كذا في المحيط • رجل
كتب الى رجل اشتريت عبدا هذا فكتب اليه رب العبد بعتك منك كان بيعا كذا في الظهيرية • ولو كتب
اليه بعتي بكذا فوصل اليه فكتب بعتك لم يتم ما لم يقل الكتاب اشتريت كذا في العيني شرح الهداية • كتب
رجل الى آخر بعت عبدا هذا بعتك فكتب المكتوب اليه بعت منك عبدي هذا فلهذا لم يصح بيع كذا في المحيط
• وبعد ما كتب شرط العقد أو أرسل رسولا اذا رجع عن ذلك مع رجوعه سواء علم الرسول أو لم يعلم كذا
في العيني شرح الهداية • ويصح رجوع الكتاب والمرسل عن الايجاب الذي كتبه وأرسله قبل بلوغ الآخر
وقبوله سواء علم الآخر أو لم يعلم حتى لو قبل الاخر بعد ذلك لا يتم البيع كذا في فتح القدير • اذا قال لا تخرب
بعت منك هذا العبد بكذا فقال الاخر لرجل آخر قل اشتريت فقال الرجل اشتريت ينظر ان أخرج الكلام
مخرج الرسالة صح الشراء وان أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح كذا في المحيط • وقد يكون البيع بالاخذ
والاعطاء من غير نطق ويسمى هذا البيع بيع التعاطي كذا في فتاوى قاضي خان • ولا فرق بين أن يكون المبيع
خسبيا أو نفيسا وهو الصحيح هكذا في التبيين • والشرط في بيع التعاطي الاعطاء من الجانبين عند شمس الاغة
الخلواني كذا في الكفاية • وعليه أكثر المشايخ وفي البرازية هو المختار كذا في البحر الرائق • والصحيح
أن قبض أحدهما كاف لنص محمد رحمه الله على أن يبيع التعاطي بثبوت قبض أحد البديلين وهذا ينظم الثمن
والمبيع كذا في النهر الفائق • وهذا القائل يشترط بيان الثمن لان انعقاد هذا البيع بتسليم المبيع هكذا حكى
فتوى الشيخ الامام أبي الفضل الكرماني كذا في المحيط • وهذا فيما غنمه غيره يوم وأما الخبز والعم فلا يحتاج فيه
الى بيان الثمن كذا في البحر الرائق • وفي المتن رجل ساوم رجلا بشيء أراد شرائه منه ولم يكن معه وعاء يأخذه
فيه ثم فارقته جاءه بالوعاء بعد ذلك وأعطاه الدراهم فهذا جائز كذا في المضمرات • في المتن له على آخر ألف
درهم فقال الذي عليه المال الذي له المال أعطيك بمالك دنانير فساومه بالذنانير ولم يقع بيع وفارقه فخافه بما
قدفعها اليه يريد الذي كان ساوم عليه ثم فارقته ولم يستأنف بيعا جاز الساعة كذا في فتح القدير • رجل
اشترى وقرا من آخر بمائة دراهم ثم قال للبائع انت بوقرا آخر هذا الثمن وألقه هنا فخافه البائع بوقرا آخر
وألقى في ذلك الموضع فهذا يصح وله أن يطالب الاخر بمائة دراهم كذا في المضمرات • في المجز عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى اذا قال للعام كيف تبيع للعم قال كل ثلاثة أرطال بدرهم قال قد أخذت منك زني
ثم بدا للعام أن لا يزن فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فان قبضه
المشتري أو وجه له البائع في وعاء المشتري بأمره تم البيع وعليه درهم وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله
تعالى اذا قال لصاحب زني ما عندك من اللحم أو قال زني من هذا الجنب أو قال من هذه الرجل على
حساب ثلاثة أرطال بدرهم فوزن فلا خيار له كذا في المحيط • قال ابن جابر بوطيخ فيه الذكار والصغار بكم

لا أعطيه بأقل من عشرة دراهم اشتريت

عشرة من هذه فقال يدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب بها والبائع ينظر أو عزل البائع عشرة فقبلها المشتري
ثم البيع كذا في فتح القدير • دفع الى بائع الخطة خمسة دنانير بأخذ منه حنطة وقال له بكم تبعتها فقال مائة
دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع اليك ولم يجزئهم ما بيع وذهب
المشتري فجاء غدا ليأخذ الخطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن ينعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الأول
كذا في القنية • اشترى وسائد وطنافس لم تنسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمها لا يصح والتعاطى
انما يكون بيمان لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل وأما إذا كان بناء عليه فلا كذا في الوجيز للكردي •
قال لا تحرككم هذا الوقمن الحطب فقال بكذا فقال سق الحمار فساقه لم يكن بيعا الا اذا سلم الحطب وانتقد
التمن كذا في السراجية • قال لقصاب كم من هذا اللحم يدرهم فقال منون قال زن فاعطى درهمين فأخذوه
بيعه جانز ولا يعيد الوزن وان وزنه فوجده أقصر رجس بقدره من الدرهم لامن اللحم لان الاعتقاد بقدر
المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردي • رجل ألقى قصابا كل يوم يدرهم والقصاب يقطع اللحم له ويزنه وصاحب
الدرهم يظن أنه من وزن اللحم في البلد هكذا ثم وزن المشتري في البيت يوما فوجد اللحم ثلاثين استأجر رجس
على القصاب بما يخص قدر نقصان من الدراهم ولا يرجع بقدر النقصان من اللحم هذا اذا كان الرجل من
أهل البلدة التي وقع فيها البيع وأما اذا لم يكن من أهل هذه البلدة بأن كان غريبا وقد اصطلح أهل البلدة
على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقال هذا الغريب غلبا وأقصاب أعطى يدرهم خبزا
أو أعطى الحمار يدرهم فاعطاه أقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم في الخبز أنه يرجع كما اذا كان من أهل
هذه البلدة وفي اللحم ليس له أن يرجع لان الاصطلاح والتسوية في الخبز متعارف فظهر في حق الكل وفي اللحم
من الغرائب فلا يظهر في حق غير أهل البلدة كذا في الظهيرية • في مجموع النوازل رجل له على آخر دين وطالبه
بجاء المطلوب بشعر قدر معلوما وقال للطالب خذ بهر البلد قال ان كان سعر البلد معلوما وما يعلم ان ذلك
كان بيعا تاما أما اذا لم يكن سعر البلد معلوما أو كان معلوما لا يعلم ان ذلك لا يكون بيعا كذا في المحيط •
ومن بيع التعاطى تسليم المشتري ما اشترى الى من يطلبه بالشفعة في وضع لا شفعة فيه وكذا تسليم الوكيل
بعد ما صار شرأه لنفسه الى الموكل اذا قبضه الا حرم وأكسر الامر وقد اشترى له كذا في البحر الرائق ناقلا عن
المتجني • ومن صور ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وقال هذه أمتك والمودع يعلم أنها ليست هي وحلف
فأخذها حل الوطى للمودع وللأمة التمكن وعن أبي يوسف لو قال الغياط ليست هذه بطائتي وحلف
الغياط انها هي وسعه أخذها كذا في فتح القدير • ولو وردت أمة بخيار عيب والبائع متيقن أنها ليست له فأخذها
ورضى فهو بيع بالتعاطى هكذا في البحر الرائق • وكذا القصار اذا رد ثوبا آخر على رب الثوب وكذا الاسكاف
كذا في الوقائع الحسامية • دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطخ المعينة فأخذها ويقول لا أعطيها لها
وأخذ المشتري منه البطاطخ فلم يتردها ويعلم عادة السوق أن البائع اذا لم يرض رد الثمن أو يستره المتاع
والا يكون راضيا ويصح خلفه لا أعطيها لطبيبا القلب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع كذا في القنية •
قال خلف سالت أسدا عن قال في السوق من عنده ثوب هروي بعشرة فقال له رجل أنا فاعطاه قال هذا ليس
بيعه الا أن يقول حين أخذه أخذه بعشرة فذهب وانظر اليه وسألت الحسن عن هذا فقال البيع جائز
ولكل واحد منهما حق نقض هذا البيع كذا في المحيط

(الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء) • رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هات
بعشرين وقال المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا بيع
الآن المشتري ان استلم الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى القياس أن تكون عليه قيمته الا انما تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون • واذا أخذ ثوبا على
وجه المساومة بعد بيان الثمن فذلك في يده كانت عليه قيمته وكذا الواستهلاك وارث المشتري بحدوث المشتري
كذا في فتاوى قاضي خان • واذا أخذ من رجل ثوبا وقال أذهب به فان رضيت اشتريته فذهب به وضاع الثوب
فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذه بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط • وعليه الفتوى كذا في
التارخانية • وعن محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا بثوب فأخذ على المساومة أو دفعه اليه وهو ساومه

وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو على الثمن الذي قاله البائع أبدا حتى يرد عليه ومعنى قوله حتى يرد
عليه أن يقول المشتري لا أخذ الا بتسعة أو لا ارضى الا بتسعة كذا في الذخيرة • رجل قال هذا الثوب
بعشرين وقال المشتري أخذه بعشرة فذهب بالثوب فهلك في يده فطلبه قيمته ولو قال البائع بعد ذلك لا أنقصه
من عشرين فذهب به وحلف عليه عشرون كذا في الخلاصة • وفي فروق الكرايسى هذا الثوب لك بعشرة
فقال هات حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري فضاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه يعني يهلك
أمانة وان قال هات فان رضيت أخذه فضاع كان عليه الثمن والفرق أنه في الأول أمر بدفعه اليه لينظر
اليه أو ليريه غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني أمره بالاثبات به ليرضاه ويأخذه وذلك بيع بدون الامر رفع الامر
أولى كذا في النهر الفائق • وان أخذه لا على النظر ثم قال انظر فضاع لا يخرج به الكلام الاخير عن الضمان
الواجب بأول مرة كذا في الوجيز للكردي • طلب من البراز ثوبا فاعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة
والثاني بعشرين والثالث بثلاثين واحلف الى منزل أي ثوب ترضى به بيت منك فحمل الثياب فاحترقت في منزل
المشتري فان هلك الكل به لم يدر أنها هلكت على التعاقب أو علم أنها هلكت على التعاقب لكن لم يعلم الاول
حلا كاول الثاني ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزمه قيمة ذلك والآخر ان أمانة عنده
وان هلك الثوبان وبقي الثالث لزمه قيمة نصف كل واحد منهما ان لم يعلم أيهما هلك أو لا ورد الثالث لانه أمانة
وان هلك واحد وبقي الثاني لزمه قيمة الهالك ويرد الثوبين فان احترق ثوبان وبعض الثالث ولا يدر أيهما
احترق أو لا رد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان الحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا
في الصغرى • وان احترق أحد هاتين نصف الآخر من نصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك جعل الأمانة
في الهالك وامسك نصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له عن كذا في الوجيز للكردي • ولو
أن رجلا بعث رسولا الى برز أن يبعث الى ثوب كذا فبعث اليه المزاج مع رسوله أو مع غيره فضاع الثوب قبل
أن يصل الى الآخر وتصادقوا على ذلك فلا ضمان على الرسول وبعد ذلك ان كان هو رسول الآخر فلا ضمان على
الآخر وان كان رسول رب الثوب فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه الثوب واذا وصل اليه فهو ضامن كذا
في الخلاصة • رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطوب منه بدرهم معلومة فوضعه عند الذي طالبه بها
فقال ضاعت مني أو وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا لا شيء على المنادي وهذا اذا كان مأذونا له في الدفع الى
من يريد شراءها قبل البيع وان لم يكن مأذونا له في ذلك كان ضامنا كذا في الظهيرية • الوكيل بالشراء اذا
أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه فذلك عند الوكيل قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء
حينئذ اذا ضمن الوكيل رجس على الموكل كذا في فتاوى قاضي خان • وفي تجنيس الناصر يثوب غاب
عن دلال لا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب السلوات وقد ساوم واتفقا على غن فعلية قيمة الثوب كذا في
التارخانية • استباح قوسا وتقر الثمن فذهب باذن البائع أو قال له ان اكسر فلا ضمان عليك فذهب فاكسر
بضم قيمته وان لم يتقر الثمن لا ضمان له بالاذن وعن الامام آراء الدرهم لينظر اليه فغمره أو قوسا فذهب فاكسر
أو ثوبا فذهب فذهب ضمن ان لم يأمره بالغمر والمذلل ليس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمر لا يضمن ان لم يجاوز
ويصدق في أنه لم يجاوز كذا في الوجيز للكردي • رجل جاء الى زجاج فقال له ادفع الى هذه القارورة فأراها
اياء فقال الزجاج ارفعها فرفعها فاقطعت فانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها باذنه وان كان على سوم الشراء
قال ابن سيرين كور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القبايض
قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فقال الزجاج نعم فأخذها فوقعت من يده
فانكسرت كان عليه قيمتها اذا أخذها باذن صاحبها وان أخذها بغير اذن صاحبها كان ضامنا من الثمن
أولم يبين كذا في الظهيرية • رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أرفق قدحك هذا فدفعه اليه فظفر
اليه الرجل فوقع منه على أقداح صاحب الزجاج فانكسر القدح والاقداح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن
القدح لانه أمانة ويضمن سائر الاقداح لانه تلفها بغير اذنه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اشترى شيئا فاعطاه
البائع غير المبيع غلطا فذلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع وهو سوم ولو قال لفلانم اقبض فقبض غلطا

فهذا لم يضمن كذا في التنازعانية *

(الفصل الثالث في معرفة المبيع والغن والتصرف فيه ما قبل القبض) * قال القدوري في كتابه ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو غن إلا أن يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة * الاعيان ثلاثة أعنان أبدأ بمبيع أبدأ ما هو بين مبيع وغن أما ما هو غن أبدأ ما هو مبيع وأما ما هو مبيع أبدأ ما هو غن آخرها حرف الباء أم لا والاولى انما لا تتعين بالتعيين كالدراهم وأما ما هو مبيع أبدأ ما هو غن التي ليست من ذوات الامثال والعديدات المتفاوتة الا التباين اذا وضعت وضرب لها أجل لتصرفها حتى لو اشترى عبد اثوب موصوف في الذمة ولم يضرب للثوب أجل لم يجوز وان ضرب له أجل جاز ولو اقرقا قبل قبض العبد لا يطل البيع كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز البيع في الاعيان التي ليست من ذوات الامثال الاعيان كذا في العيني شرح الهداية * وأما ما هو مبيع وغن فهي المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة فان قابلها الاثمان فهي مبيعة وان قابلها امثالها مكيل أو موزون أو عددى متقارب يتقرر ان كان كلاهما عينا جاز وكلاهما مبيع وان كان أحدهما عينا والاخر موصوفا في الذمة فان جعل العيني منهما مبيعا والدين ثمنيا جاز ويشترط قبض الدين قبل التفريق وان جعل الدين منهما مبيعا والعيني ثمنيا لا يجوز وان قبض الدين قبل التفريق لانه يصير ثمنيا مائلا ليس عنده ولا يجوز الا بجهة السلم وعلامة الغن أن يصعب الباء وعلامة المبيع أن لا يصعب الباء وان كان كلاهما مائلا لم يميز لانه بيع مائلا عند كذا في محيط السرخسي * واذا عرفت المبيع والغن فنقول من حكم المبيع اذا كان موقفا لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته في المشتري فهو الجواب في الأجرة اذا كانت الأجرة عينا وقد شرط تجليها لا يجوز بيعها قبل القبض وكذا بدل الصلح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض فأما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح من دم العمد اذا كان عينا فبيعها جاز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته كذا في المحيط * ولو ربه أو تصدق به أو اقترضه أو رهنه من غير بائه لم يميز عند أبي يوسف ويجوز عند محمد وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوجيز للكردي * هذا اذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع أجنبي * وأما اذا تصرف فيه مع بائه فان باعه منه لم يميزه أصلا قبل القبض كذا في المحيط * ولو ربه من البائع لم يصح ولو رهنه منه فقبله بنفسه البيع كذا في محيط السرخسي * وان لم يقبل البائع الهبة بطلت الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التنازعانية ناقلان عن شرح الطحاوي * قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة ونحوها اذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية * وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك قبل فهو نقض للبيع ولو قال بعه لي لا يكون نقضا ولو باعه لم يميزه ولو قال بعه ولم يقل ولا نقضك قبل فهو نقض للاول وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون نقضا كذا في المحيط * ولو قال بعه من شئت فانه لا يصح هكذا في التنازعانية ناقلان عن الخلاصة * ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعنته فأعنته البائع جاز العتق عن البائع وينسخ البيع الاول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العتق باطل كذا في المحيط * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعهها أو طأها أو كان طعما فقال كله ففعل فان ذلك يكون فسخا للبيع وما لا يفعل البائع ذلك لا يكون فسخا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ملك المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط * اشترى دارا أو عقارا فهو قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل * ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أجزأ قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل * وكذا لو اشترى أرضا فيها زرع برزعهما والزرع يقل ودفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي التوازل اذا اشترى دارا ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر موقوف ان أدى الثمن وقبضها جاز الوقت كذا في المحيط * والتصرف في الاثمان قبل القبض والديون استبد الاسوى الصرف والسلم جائز عندنا كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي أنه لا يجوز التصرف في القرص قبل القبض قال القدوري في كتابه هذا هو الصحيح أنه يجوز كذا

مطلب
التصرف في الاثمان قبل
القبض

في المحيط * وفي السير الكبير اذا أمر العبد وعبد المسلم وأحرزوه بدراهم قد دخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجته الى دار الاسلام فحضر المالك القديم وقضى القاضي له بالعبد بالثمن فلم يقبضه من يد المشتري من العبد حتى باعه ان باعه من الذي في يده يجوز وان باعه من غيره لا يجوز قال وهو نظير ما اذا قضى القاضي برضا العبد المشتري بالعيب على البائع فلم يقبضه البائع حتى باعه ان باعه من المشتري يجوز وان باعه من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الايجاب والقبول) *

اذا أوجب البائع البيع في شيئين أو ثلاثة وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الاخر ان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت متفرقة فله ذلك كذا في المحيط * وكذا اذا أوجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ليس له ذلك ان اتحدت الصفقة وان تفرقت فله ذلك كذا في الكافي * وكذلك لو قال بعثك هذا العبد فقبل المشتري في نصفه لم يصح الا أن يرضى الاخر في المجلس كذا في محيط السرخسي * قال القدوري وانما يصح مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة معلومة من الثمن فأما اذا كان الثمن يتقسم باعتبار القيمة نحو ان أضاف العقد الى عبد بن أو فوين لم يصح العقد اذا قبل المشتري في أحدهما وان رضى به البائع كذا في الذخيرة * ثم لا بد من معرفة اتحاد الصفقة وتفرقها فنقول اذا اتحد البيع والشراء والغن بان ذكر الثمن بجملة والبائع واحد والمشتري واحد فالصفقة متحدة قياسا واستحسانا وكذلك ان تفرق الغن بان سعى لكل بعض من المبيع غنا على حدة واتحد الباقي بأن قال البائع بعثك هذه الاثواب العشرة كل ثوب منها بعشرة كانت الصفقة متحدة أيضا وكذلك اذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن ذكر بجملة بأن قال البائع لرجلين بعث هذا منك بكذا وقال المشتريان اشترنا هذا منك بكذا كانت الصفقة متحدة كذا في المحيط * هذا هو الكلام في الاتحاد وأما الكلام في جانب التفرق فنقول ان تفرقت التسمية بأن سعى لكل بعض غنا على حدة وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري اثنان أو كان أحدهما اثنين فالصفقة متفرقة وكذلك اذا تفرق الثمن وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري واحد بأن قال البائع لرجل بعث منك هذه الاثواب بعثك هذا بعشرة بعثك هذا بخمسة أو قال المشتري اشتريت منك هذه الاثواب اشتريت هذا بعشرة اشتريت هذا بخمسة كانت الصفقة متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية شرح الهداية * وان اتحد العقد وتعدد العاقد والغن في القياس يتعدد وفي الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد كذا في الوجيز * اذا اشترى شيئين أو أشياء مختلفة أو شيئا واحدا وتعدد بعض الغن وأراد أن يقبض بعض المبيع فان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت الصفقة متفرقة فله ذلك فاذا اشترى رجل من آخر عشرة أو ثواب بدينية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال هذه العشرة غن هذا الثوب بعينه وأراد أن يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصفقة متحدة وكذلك لو أبرأ البائع المشتري عن ثمن أحد هذه الاثواب بعينه وقال المشتري أنا أخذت ذلك الثوب لم يكن له ذلك وكذلك لو أبرأ البائع غن ثوب بعينه شيئا لم يكن له أن يقبض ذلك وكذلك لو أبرأ عن جميع الغن الادرهما أو أخرعه جميع الغن الادرهما وكذلك لو وقع الشراء على أن غن ثوب منها بعينه حال وغن الباقية مؤجل لم يكن له أن يقبض شيئا حتى ينقضي الحال وكذلك لو كان الثمن مائة والمشتري على البائع تسعون درهما فصار ذلك قسما صاعدا وجب على المشتري لم يملك المشتري قبض شيء من الثياب حتى ينقضي العشرة وكذلك اذا كان غن أحد الاثواب بعينه عشرة دراهم وغن الباقية مائة درهم فنقد الدنانير أو نقد الدراهم لم يكن له أن يقبض شيئا منها هكذا في المحيط * رجلان اشتريا من رجل عبدان ألف درهم فغاب أحدهما وحضر الآخر فليس له أن يقبض شيئا من العبد ما لم ينقضي الثمن بجملة فان أوفى جميع الغن قبض العبد كله ولا يكون متعلقا فاذا حضر الغائب ليس له أن يقبض حصته حتى يدفع الى الحاضر ما نقدته من حصته فاذا قبل ذلك قبض نصيبه كذا في المحيط * وان هلك العبد في يد الذي قبضه قبل أن يحضر الغائب أو بعد ما حضر قبل أن يطلبه هلك أمانته حتى رجع الذي قبض حصته وان حضر الغائب وطالب نصيبه فغنه حتى يسد وفي ما نقد عنه ثم هلك هلك بما نقد عنه بخلاف المبيع يملك في يد البائع وهذا قول

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو كان البائع أبرأ أحد المشتريين عن حصته من الثمن أو أخرعه شهرا لم يكن له أن يقبض حصته من العبد حتى ينقذ الآخر حصته من الثمن كذا في الذخيرة • وان تعددت الصفقة في هذه المسائل انعكست الأحكام كذا في البحر الرائق •

(الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البائع وبغير اذنه وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون ونياحه أحد القبضين عن الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن) (وفي ستة فصول)

• (الفصل الأول في حبس المبيع بالثمن) • قال أصحابنا رحمه الله تعالى للبائع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن إذا كان حالا كذا في المحيط • وان كان مؤجلا فليس للبائع أن يحبس المبيع قبل حلول الاجل ولا بعده كذا في المبسوط • ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حبسه حتى يستوفي الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع كذا في الذخيرة • وفي التفريق للمشتري أن لا يسلم الثمن إذا كان المبيع غائبا حتى يحضره كذا في التتارخانية • سواء كان هذا في المصرا الذي فيه المبيع أو في مصر آخر ولو طبقه المؤنة بأخضاره كذا في السراج الوهاج • إذا استوفى الثمن وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري بإجازة البائع لفظا أو قبضه وهو يراه ولا ينهيه ليس له أن يسترده ليجب له بالثمن وان قبضه بغير اذنه له أن ينقض قبضه كذا في الخلاصة • ولو دفع بالثمن وهما أو كفل به كفل لم يسقط حق البائع في الحبس كذا في المحيط • وفي الزيادات لو أحال البائع غريبا على المشتري سقط حقه ولو أحال المشتري البائع بالثمن على إنسان لم يسقط وذكر الكرخي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط حق الحبس كذا في محيط السرخسي • في الفتاوى لو أعار البائع المبيع من المشتري أو أودعه سقط حق الحبس حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية كذا في البدائع • ولو كان الثمن مؤجلا لم يقبض المشتري حتى حل الاجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منعه كذا في الذخيرة • ولو أجله بالثمن سنة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وان كان سنة بعينها صار الثمن حالا • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الثمن حال في الوجهين كذا في المحيط • ومحل الاختلاف فيما إذا امتنع البائع من التسليم أما إذا امتنع فابتدأه من وقت العقد أجمعا كذا في البحر الرائق • ولو كان في البيع خيار لهما أو لاحدهما والاجل مطلق فابتدأه من حين يلزم العقد وفي خيار الرؤية يعتبر الاجل من حين العقد كذا في المحيط • إذا أخر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس كذا في البدائع • ولو اشتري عبدا فأعتقه أو دبره قبل القبض وهو مملوك ليس للبائع أن يجبره ونفذ العتق ولا يبسي الغلام في قيمته للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة • وهو على ظاهر الرواية كذا في المبسوط • ولو كاتبه قبل القبض أو أجراه أو رهنه للبائع أن يرفع الامر الى القاضي حتى يطل هذه التصرّفات فان لم يطل حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والإجارة كذا في الخلاصة • والمشتري إذا نقد الثمن كله أو أبرأ البائع عن كله بطل حق الحبس • كذا في البدائع • في المتيقن اشتري بابا قبضه بغير اذن البائع ومعه بماء حديد أو كان ثوبا صبغه أو أرضا فبناها أو غرسها فللبائع أن يأخذها ويحبسها فان قال البائع أنا نزع السمارة وأقلع الكرم لتصير الأرض كما كانت فان لم يكن في نزعها ضرر فله أن ينزعها وان كان فلا فإذ هلك في يد البائع ضمن البائع قيمة السمارة والصبغ كذا في محيط السرخسي • ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري فان علق وتولدت فليس للبائع أن يجبرها وان لم تعلق ولم تلد فله أن يجبرها فلو ماتت عند البائع فان أحدث البائع منها بعد الوطئ هلكت من مال البائع وان لم يحدث هلكت من مال المشتري هكذا في الوقعات الحسامية • في الروضة عبد قال لمولاه اشتريت نفسي منك بكذا فقال المولى بعث ليس له أن يمنعه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة • وكذا لو وكل أجنبي العبد لشتره من مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه لثمن كذا في البحر الرائق •

• (الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وفيما لا يكون قبضا) • من باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن أو لا ومن باع سلعة بسلعة أو غنابثمن قيل لهما سلعا معا كذا في الهداية • وتسليم المبيع هو أن يحل بين المبيع وبين المشتري على وجه يتسكن المشتري من قبضه بغير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن كذا في الذخيرة •

وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خليت منك وبين المبيع فاقبضه كذا في النهر الثاني • ويعتبر في التسليم أن يكون المبيع مفقورا غير مشغول بحق غيره هكذا في الوجيز للكردي • واجمعوا على أن التخلي في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والعصم أنها قبض كذا في فتاوى قاضي خان • والتخلي في بيت البائع محبة عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وجعل باع خلافا في بيته نفلي بيته وبين المشتري فتم المشتري على الدن وترك في بيت البائع فله بعد ذلك فانه يملك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى هكذا في الصغرى • رجل باع كديلا في بيت مكابله أو موزونا موازنة وقال خليت منك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يملكه ولم يرته صار المشتري قابضا ولو أنه دفع الى المشتري المفتاح ولم يقل خليت منك وبينه لا يكون قابضا كذا في الظهيرية • وقبض المفتاح قبض للدار إذا أتته أله فحسها بالأكله والافليس يقبض كذا في مختار الفتاوى • ولو باع الدار وسلم المفتاح فقبض ولم يذهب الى الدار يكون قابضا قبل هذا إذا دفع اليه المفتاح هذا المظني وأما إذا لم يكن دفع لم يكن ذلك تسليما وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت منك وبين الدار فقبضها لم يكن ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال خذ لا يكون قبضا • ولو قال خذ • فهو قبض إذا كان يصل الى أخذه • وبراء كذا في الذخيرة • وفي فتاوى القاضي إذا قال لغيره بعث منك هذه السلعة وسلمتها إليك فقال ذلك الغير قبضت لم يكن هذا تسليما حتى يسلمه بعد البيع كذا في المحيط • ولو اشتري غلاما أو جارية وقال المشتري للغلام تعال معي أو امش فخطي معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضي خان • وكذلك الوأرسله في حاجته كذا في فتح القدير • ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها إليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قرية كان قبضا كذا في البحر الرائق • وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • والقرية أن تكون بحال بقدر على اغلاقها ولا فهي بعيدة كذا في البحر الرائق • إذا باع دارا من إنسان يملكه أخرى ولم يسلمها اليه إلا باللفظ ثم امتنع المشتري عن تسليم الثمن كان له ذلك كذا في المحيط • اشتري عبدا في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خليت منك المشتري أن يقبضه ثم مات العبد فهو من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى • ولو اشتري ثوبا وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه إنسان فان كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يتديده ويقبض من غير قيام صح التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان • رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها نفلي البائع بيته أو بيته فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاز رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمنه فان استحقها رجل • كان للمشتري أن يضمن المرق وليس له تضمين المشتري كذا في الظهيرية • وفي فتاوى أبي الليث إذا باع دارا أو سلما الى المشتري وفيما امتنع قليل للبائع لا يصح التسليم حتى يسلمها اليه فارغة فان أذن البائع للمشتري بقبض الدار والمنازع ضح التسليم لان المنازع صار وديعة عند المشتري كذا في الذخيرة • وكذلك إذا باع أرضا فيها زرع للبائع وسلم الأرض الى المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط • ولو باع قطنا في فراش أو حنطة في سنبيل وسلم كذلك فان أمكن للمشتري قبض القطن أو الحنطة من غير فرق الفراش ودق السنبيل صار قابضا له وان لم يملكه إلا بالفتق والدق لا لأنه تصرف في ملك البائع وهو لا يملك التصرف في ملكه • ولو باع الثمر على الشجر وسلم كذلك صار قابضا لانه يملكه الجذع من غير تصرف في ملك البائع كذا في البدائع • ولو اشتري دابة والبائع راكبها فقال أحملي معك فله فطعت هلكت على المشتري قال القاضي الامام هذا إذا لم يكن على الدابة سرج فان كان عليه سرج وركب المشتري في الترحج يكون قابضا والا فلا • ولو كانا ركبين فباع المالك منهما من الآخر لا يصير قابضا كما إذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير • رجل باع فضا في خاتم يدينار ودفع الخاتم الى المشتري وأمره أن ينزع الفص فملك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري بقدر على نزعها بغير ضرر وكان على المشتري عن الفص لا غير وان كان لا يقدر على نزع الفص لا يبصر ولا يثنى على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح وان لم يملك الخاتم خسر المشتري ان شاء ترص حتى ينزع البائع وان شاء نقض البيع • كذا في فتاوى قاضي خان • رجل باع جارية في بيت لا يمكن اخراجها الا بقطع الباب فان البائع يجبر على تسليمها خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمها لا يبصر ركنه أن ينقض البيع كذا في الظهيرية • وذكر في الهارونيات لو باع الاب دارا من ابنة الصغرى في عياله وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضا حتى يفرغ الاب فان اتممت الدار والاب فيها ساكن • يكون من مال الاب

وكذلك لو كان فيها امتناع الاب وعياله وليس هو سوا كن فيها وكذلك لو باع من ابنه الصغير حبة من على الاب
أو طيلة ما هو لابس أو ساعته في أصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى ينزع ذلك وكذلك في الدابة والاب ركبها حتى
ينزل فإن كان عليها حيلة حتى يحيط عنها كذا في محيط السرخسي • ولو كانت الرمال في حظيرة عليها باب
مغلق لا تقدر الرمال على الخروج منها فباعها من رجل وخطى بينهما وبين المشتري ففتح المشتري الباب
فغلبته الرمال فانفلتت فكان الثمن على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا وان لم يفتح
المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الرمح حتى خرجت الرمال ينظر ان كان المشتري لو دخل
الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً والا فلا كذا في الظهيرة • رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحدة
بعينها من رجل وقبض منه الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خلت بينك وبينها قد دخل
ليقبضها فباعها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري
في موضع يقدر على أخذها يوقى ومعه وحق الرملة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض
وان كانت تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس قبض • وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها
يوقى ولا يقدر بغيره يوقى وليس معه وحق كذا في فتاوى قاضي خان • وان كان المشتري لا يقدر على أخذها
وحده ويقدر على أخذها لو كان معه أعوان أو فرس ينظر ان كان الأعوان أو الفرس معه بصيرة قابضاً وان
لم يكن الأعوان أو الفرس معه لا يصير قابضاً كذا في المحيط • وان كانت الرملة في يد البائع وهو يملكها فقال
للمشتري هات الرملة فابتدأ المشتري يدها عليها أيضاً حتى صارت الرملة في أيديهما والبائع يقول للمشتري خلت
بيننا وبينك وأتانا لا أمسكها معنا أمسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما قال الهالك على المشتري
وان كانت الرملة في يد البائع ولم يزل اليها يد المشتري فقال البائع للمشتري قد خلت بيننا وبينك فاقبضها فاني
انما أمسكها لك فانفلتت من يد البائع قبل أن يقبض المشتري وهو يقدر على أخذها من البائع وضبطها
كان الهالك على البائع كذا في النخبة • ولو أن المشتري طيرا يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج الا بفتح
الباب والمشتري لا يقدر على أخذ طيرانه وخطى البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر
الناسطي انه يكون قابضاً للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فحطته الرمح لا يكون المشتري قابضاً كذا في
فتاوى قاضي خان • سئل عن الالة الاوز جندى عن فرس بين اثنين وهو في المرمى باع أحدهما نصيبه من
صاحبه وقال للمشتري اذهب واقبضه فملك الفرس قبل أن يذهب المشتري اليه قال الهالك عليهما ووقف في
زمانتان وجلا اشتري بقرة من رجل وهي في المرمى فقال لها البائع اذهب واقبض البقرة فأقضى بعض مشايخنا
أن البقرة ان كانت برأى العين بحيث يمكن الإشارة اليها فقبض وما لا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح
أن البقرة ان كانت برأى العين بحيث يمكن الإشارة اليها فقبضها لو أراد فهو قابض لها كذا في المحيط • اشتري
من آخر دهنًا معينا ودفع اليه فارورة ليرتفع فيها فورون بحضرة المشتري صارت المشتري قابضاً وان كان في مكان
البائع أو في يده • وان كان وزن بقية المشتري قبل بصيرة قابضاً وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى •
وفي الميزانية وكذا كل مكيل أو موزون اذا دفع اليه الوعاء فملكه أو وزنه في وعاءه كذا في البحر الرافق •
ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضاً ولا مشترياً سواء وزن بقية أو بحضرة ولا يحل للمشتري تصرف
المالك فيه وهو المختار للمشتري كذا في جواهر الاخلاطى • ولو قبض بعد ذلك حقيقة الا ان يصير مشترياً قابضاً
حتى لو حلق ذلك عليه بالانصاف كذا في الغنيمة • ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانياً وعند البعض
يحل التصرف قبل إعادة الوزن وعلمه الفتوى كذا في الوجيز للكردي • ولو اشتري من آخر عسراً أو طال
دهن بدرهم جاً يشاوره ودفعها اليه وأمره أن يكيل فيها الدهن معين فليأول فيها طلالا انكسرت
القارورة وشال الدهن ووزن الباقي وحده لا يعلمان بالا انكساراً ووزن قبل الانكسار فملكه على المشتري
وما وزن بعد الانكسار فملكه على البائع • وان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل الانكسار وصحت البائع
فيه وحده آخر كان ذلك البائع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرة • وان دفع القارورة مكسرة الى البائع ولم
يعلم بالانكسار وصحت البائع على المشتري فذلك كله على المشتري ولو أن المشتري أسبكت القارورة بنفسه ولم يدعها
الى البائع والمشتري لم يملكها الا في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط • وذكر في المشتري رجل

قوله يوقى الوحق بحركة
ويستكن الجبل يرى في
أنشودة فتؤخذ به الدابة
والانسان كافي القاموس
اه صححه بحر اوى

اشترى • فتاود دفع الى البائع طرفاً أو امره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فملك
كان انتلف على البائع ولا شيء له على المشتري • وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعاً كان
المشتري قابضاً للمبيع وعليه جميع الثمن وفيه أيضاً رجل اشترى كرام من صبرة وقال البائع كله في جوالتي ودفع
اليه الجوالتي ففعل كان المشتري قابضاً كذا في فتاوى قاضي خان • وفي القدوري اذا اشترى حنطة بعينها
فاستأجر من البائع جوالتي وأمره بأن يكيل فيها ففعل البائع فان كان الجوالتي بعينها صارت المشتري قابضاً بكيل
البائع فيها وان كانت بغير عينها بأن قال أعزني جوالتي كلها فيه فان كان المشتري حاضر فهو قبض وان كان
غائب لم يكن قبضاً وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قبضاً عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالتي
فيسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى • قال هشام في نوادره سألت محمد عن رجل اشترى من آخر شيئاً وأمره
المشتري أن يجعله في وعاء للمشتري فجعله فيه ليرتفع عليه فانكسر الوعاء وتوى ما فيه فهو من مال البائع لانه انما
جعله ليرتفع فيه ولم يزل له للتسليم الى المشتري فان وزنه ثم انكسر الوعاء فهو من مال البائع أيضاً وان وزنه
في شن البائع أيضاً جعله في اناء المشتري ثم انكسر الوعاء فهو من مال المشتري كذا في النخبة • ولو اشترى
دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعث القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان قال للدهان ابعث علي يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة
في الطريق فقام سائل على المشتري ولو قال ابعث علي يد غلامك فبعثته فملك في الطريق قال الهالك • يكون
على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون حضرة المشتري وأما غلام البائع فهو بمنزلة البائع كذا في فتاوى
قاضي خان • فان قال المشتري للبائع زن في هذا الوعاء كذا وكذا وادفعته مع غلامك أو قال مع غلامي ففعل
فانكسر الوعاء في الطريق قال هو من مال البائع حتى يقول ادفعه الى غلامك أو قال الى غلامي فاذا قال ذلك
فهو وكيل فاذا دفعه اليه فملكه دفعه الى المشتري فيكون الهالك عليه كذا في المحيط • اذا قال المشتري للبائع
ابعث الى ابني واستأجر البائع رجلاً يجعله اليه ففعل ليس قبض ولا يجوز على البائع الا أن يقول استأجر علي
من يجعله قبض الاجير يكون قبض المشتري ان صدقه أنه استأجر ودفع اليه وان أنكر استأجره والدفع اليه
فاقول قوله كذا في التتارخانية • وفي مجموع النوازل لو اشترى دهنًا من قروي في السوق وأمره بنقله
الى حانوته ففعل في الطريق هلك على البائع وكذا لو اشترى وقر التبن أو الحطب في المصرف على البائع ان ينقله
الى بيته ولو هلك في الطريق هلك على البائع كذا في الخلاصة • رجل اشترى بقرة فقال للبائع سقها الى منزلتي حتى
أجى خلفك الى منزلتي وأدفعها الى منزلتي ففعل البائع فانما مال البائع فان ادعى البائع
تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع عيته • اشتري دابة عربية في اصطبل البائع فقال المشتري تكون
هنا الالة فان ماتت فماتت في فمكت حظك من مال البائع لان مال المشتري كذا في فتاوى قاضي خان •
باع من آخر جارية ووضعها عند متوسط ليقوم المشتري الثمن فضاقت عنده فهو على البائع ولو قبض المتوسط
بعض الثمن وسلم الجارية الى المشتري بغير علم البائع فله باع أن يسترد حرام حتى استرد هاتفة أن لا يصير على يد
المتوسط الا اذا كان المتوسط عدلاً فان تعذر رد الجارية ضمن العدل قيمتها للبائع كذا في محيط السرخسي •
رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم يذق الثمن فقال للبائع لا تأخذ عليه ادفعه الى فلان فيكون عندك حتى ادفع
اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فملك عند البائع كان الهالك على البائع لان المدفوع اليه يملكه البائع لاجل البائع
فتكون يده كيد البائع كذا في الظهيرة • البائع اذا دفع المبيع الى من في عياله المشتري لا يصير قابضاً حتى
لو هلك بفسخ المبيع كذا في مختار الفتاوى • ولو اشترى ثوباً فذق منه الثمن ثم قال للبائع تركته وانها عندك
بقية الثمن أو قال تركته ودفعته عندك لا يكون ذلك قبضاً كذا في فتاوى قاضي خان • لو انتلف المشتري المبيع
في يد البائع أو أحدث فيه عيباً فهو قبض منه وكذلك لو فعله البائع بأمره وكذلك لو أعنته أو دبره أو أقر أن
الجارية أم ولده وكذلك لو فعله البائع بأمره • ولو اشترى جارية بها عيب فاعتق ما في بطنها قبل القبض لا يكون
قبضاً الا جهال أنه لم يصح اعتاقه فليصير متلفاً كذا في محيط السرخسي • وان أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه
لم يكن قبض المشتري كذا في الوجهين وفي التفريد اذا جنى على المبيع قبل القبض فاختار المشتري اتباع الجاني
بقدر الاختيار يكون قابضاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية • ولو قتل المبيع

قوله وعاء هديدي القاموس
الهديد كعبط اللبن الخمار
اه صححه بحر اوى

قبل القبض فعفا المشتري عن الدية فهذا اختياره للمبيع وللبائع أن يأخذ القيمة من القاتل فتكون رهنا
في يده فإذا أدى المشتري الثمن ردت القيمة على القاتل كذا في محيط السرخسي • وإذا أمر المشتري البائع بطن
الخطبة فطن صار قابضا والدين للمشتري كذا في البحر الرائق • ولو أودع المشتري من البائع أو أعاره
أو أقره لم يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو أودع المشتري عند اجبي أو أعاره فأمم البائع بالتسليم إليه يصير
قابضا كذا في محيط السرخسي • إذا قال المشتري للبائع قل للعبد يعمل لي كذا فأمره البائع فعمل صار المشتري
قابضا كذا في المحيط • رجل اشترى عبدا ولم يقضه فأمر البائع أن يبيعه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه إلى
المو حوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضا وكذا لو أمر البائع أن يزوج من فلان ففعل أو لم يفعل ففعل جاز
وصار المستأجر قابضا للمشتري أو لا يتم بصير قابضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحتسب من
الثمن إن كان من جنسه وكذا لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم إلى المشتري أو وهب أو رهن فجاز
المشتري ذلك جاز ويصير قابضا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال اعنته فأعنته البائع عنه قبل قبضه جاز عند
الامام ومحمد كذا في الوجيز للكردي • ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملا لا يقضه كالقنطرة
والغسل باجر أو بغيره لا يصير قابضا ويجب الاجرة على المشتري إن كان باجرا وإن كان غلاما يقضه بصير قابضا
كذا في البدائع • ولو استأجر المشتري البائع لتعليم العبد أو حلق رأسه أو قص شاربه أو غيره لا يصير قابضا وله
الاجر الآن • تكون ثمن من ذلك يحدث نقصانا ولو استأجر البائع ليعظه لم يصح لأنه واجب عليه كذا
في التتارخانية • ولو تزوج المشتري أو أقر عليه بدين لم يكن قبضا عنه استحسانا ولو وطئ الزوج في يد البائع فهو
قبض في قولهم جميعا كذا في الحاوي • اشترى جارية فتزوجها قبل القبض فقبلها الزوج أو لمساها قال ينفى أن
يصير قابضا كالأوطئ كذا في التتارخانية • قال في المتنق اشترى جارية وتزوجها قبل القبض فقبلها الزوج أو لمساها قال ينفى أن
يها الزوج ينتقض البيع وتزويج من حال البائع ويكون المهر الذي على الزوج للمشتري وعليه حصته من الثمن
يقسم الثمن على المهر وعلى قيمة الجارية فقام المهر من الثمن لزمه ويصدق بالفضل إن كان في المهر فضل
والمهر في هذا منزلة الولد قال غة أيضا اشترى عبدا تجارية فلم يتقبضا حتى تزوج المشتري الجارية من إنسان
بمائة درهم ثم مات العبد في يده بانه قبل أن يدفعه إلى مشتري العبد فان المقتضى ينتقض فيما بينهما ويرجع
الجارية إلى الذي كانت له ومهره حاله ويرجع على مشتريه باقتدار النقصان وذكر هذه المسألة في موضع آخر من
المتنق وزاد في وضعها وقال رجل اشترى من رجل جارية بعد قبض أن يقبض المشتري الجارية وتزوجها المشتري
من رجل بمائة درهم وقد كانت الجارية قبل التزوج تساوى ألقى درهم فقبضها التزوج صحيحا لأنه وطئها الزوج
في يد البائع ثم مات العبد قبل التسليم إلى مشتريه قال المهر الذي باعها ويكون له الخيار إن شاء أخذ جاريته
ناقصة ولا نبي له غيرها وإن شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج ولو كان المشتري وتزوجها من البائع قبل
القبض فوطئها الزوج ثم مات العبد قبل التسليم فان بائع الجارية إن شاء سلم الجارية لمشتريه ضمنه قيمتها يوم
وطئها هو صحيح النكاح وإن شاء انتقض البيع فيها وأخذ جاريته من المشتري وفسد النكاح وبطل المهر
والخيل في قبض البيع فيها وتوكل إلى بائعها دون مشتريها وينقض البيع بقضه وإن لم يقضه القاضي
ولو كان للمشتري وتزوجها أياما بعد ما قبضها بأمره وبقي المسألة بحالها لم يكن للبائع سبيل على الجارية ويضمن
المشتري قيمتها يوم قبضها وتسلم هي للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان المشتري قبضها
بغير أمر البائع ثم أتى البائع فتزوجها أياما وقد علم البائع بقضه لها أو لم يعلم فان هذا لا يكون تسليم البائع
للمشتري لأن تزويجها قبل القبض صحيح فان وطئها البائع بعد ذلك في يد المشتري يحكم النكاح فان هذا
تسليم من البائع بقضه فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الامتثال كذا في المحيط •
واقفه تعالى أعلم

(الفصل الثالث في قبض المبيع بغير إذن البائع) • لو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن
كان للبائع أن يسترد • فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفا يملكه انتقض بأن باع أو رهن أو أقر أو أجز
أو تصدق نقض التصرف وإن كان لا يملكه الفسخ كالتق والتدبير والاستيلاء لم يملك البائع رده إلى يده

كذا في الذخيرة • ولو نقد المشتري بانه الثمن فوجده المبيع زوفا أو سقوة أو مستحقا أو وجد بعضه كذلك
كان له أن يمنع المبيع فان كان المشتري قبضه بغير إذن البائع بعد ما نقد الزوف أو السقوة فللبائع أن يقبض
قبضه ولو تصرف فيه المشتري نقض تصرفه إذا كان تصرفا يملكه انتقض كذا في المحيط • وإن كان قبضه باذن
البائع بغير إذن البائع وجده زوفا فرده لا يملك استرداده عند أصحابنا الثلاثة وإن وجده سقوة أو مستحقا
أو مستحقا وأخذ منه له أن يسترد ولو كان المشتري تصرف فيه فلا يملك للبائع عليه سواء كان تصرفا يملك
الفسخ أو لا كذا في البدائع • فان لم يجد البائع شيئا مما ذكرنا في الثمن حتى باع المشتري العبد أو أجزه أو رهنه
وسلم ثم إن البائع وجد في الثمن شيئا مما ذكرنا فجمع ما صنع المشتري في العبد جاز لا يقدر البائع على رده
ولا سبيل له على العبد كذا في المحيط • قال محمد في الجامع إذا اشترى الرجل مصراحي باب أو خفين أو نظير
فقبض أحدهما بغير إذن البائع ولم يقبض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع فلم يجعل
قبض أحدهما قبضا للآخر ثم قال ويصير المشتري في المقبوض فقد جعلهما في حق الخيار كشي واحد كذا في
الذخيرة • ولو أحدث بأحدهما عيبا قبل القبض بصير قابضا لهما جميعا كذا في الظهيرية • ولو قبض أحدهما
فأسلمه له أو عيبه ما راقبها الآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل أن يحدث البائع فيه عيبا أو منعها
هلك على المشتري ولو منع البائع بعد ذلك ثم هلك هلك على البائع حتى سقط من الثمن بحصته كذا في الذخيرة •
ولو جنى البائع على أحدهما باذن المشتري صار قابضا لهما حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال المشتري •
ولو منع البائع أحدهما بعد ذلك أو منعهما كان عليه قيمة ما هلك ولو أذن البائع للمشتري في قبض أحدهما
كان إذا نفي قبضه ما حتى لو قبضه ما ثم استرد البائع أحدهما لم يجبه بالثمن صار غاصبا كذا في المحيط • قال محمد
في الجامع رجل اشترى جارية من رجل بألف درهم ولم يقبضها حتى قبضه بغير إذن البائع وباعها من رجل
بمائة دينار وتقبضا وغاب المشتري الأول وحضر بائعه وأراد استردا إذا الجارية من المشتري الآخر فان أقر
المشتري الآخر أن الأمر كما وصفه البائع كان للبائع الأول أن يستردا وإذا استردا باطل البيع الثاني
وان كذب المشتري الآخر البائع الأول فيما قال أو قال لا أدري أحق ما قال أم باطل فلا خصومة بينهما حتى
يحضر القائب كذا في الذخيرة • فان حضر القائب وصدق البائع الأول فيما قال لا يصدق على المشتري الآخر
وان كذبه يقال للبائع الأول أقم البينة على ما ادعيت فان أقام البينة يحضر من المشتري الأول والثاني ردها
القاضي على البائع الأول وانتقض البيع الثاني الا إذا نقد المشتري الأول الثمن قبل الرد على البائع الأول
فحينئذ لا يردّها القاضي على البائع الأول وان نقد المشتري الأول الثمن بعدما أخذها البائع الأول
سلبت الجارية للمشتري الأول ولم يكن للمشتري الآخر عليها سبيل كذا في المحيط • ولو ماتت الجارية في يد
المشتري الآخر كان للبائع الأول أن يقبض المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المردودة على البائع فائنة
مقام الجارية حتى لو هلك عند البائع الأول انتقض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الأول
بما نقد له من الثمن كالأوطئ كذا في البدائع • ولو لم يملك القيمة في يد البائع حتى
نقد المشتري الأول الثمن أخذ القيمة من بائعه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سبيل كالم يكن له على
الجارية سبيل في مثل هذه الصورة ويرجع المشتري الثاني على المشتري الأول بالثمن الذي نقده وإذا سلمت
القيمة للمشتري الأول بغير أن كانت من غير جنس الثمن لا يصدق بشئ وإن كانت من جنس الثمن يصدق
بالفضل إن كان ثمة فضل كذا في الذخيرة •

(الفصل الرابع في قبض ثوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب) • الأصل أن البيع إذا وقع والمبيع مقبوض
مقبوض على المشتري بقبضه ثوب قبضه عن قبض الشراء لأنه من جنس القبض المستحق بالشراء لا قبض
الشراء ضمن بنفسه كذا في محيط السرخسي • إذا انجأ من القبضان بأن كانا قبض أمانة أو ضمانا أو با
وان اختلفا ناب المضمون عن غيره لا غير كذا في الوجيز للكردي • فإذا كان الشيء في يده بقبض أو مقبوضا بقدر
فأخذ الشراء من المالك عقد صحيحا ينوب القبض الأول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يذهب إلى بيته وبطل
اله أو تمكن من أخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة • ولو جعل المقبوض بدل الصنف وانقر فلا يطل
وكذا لو أقر قاعا من مجلس الصنف قبل قبض أحد البدلين ثم اشترى القابض ما قبض بصير قابضا لهما لانه لو نفي
المقبوض في يده على حكم عقد فاسد كان مضمونا بقبضه فبأن قبض الشراء كذا في محيط السرخسي •

ولو كان في يده عارية أو ودعة أو رهنا لم يصرفها بغير رد العقد إلا أن يكون بحضرته أو يرجع إليه فيمكن من القبض كذا في الحاروي . وان فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون قبضا منه ثم أراد البائع أن يجبرها بالقبض لم يكن له ذلك . وان أخذها البائع من بيت المودع قبل أن تصل إليه يد المشتري كان له ذلك ولو كان المبيع بحضرته ما قبضه منه لم يكن للبائع حبه كذا في المحيط . ولو أرسل غلاما في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فان هلك الغلام قبل الرجوع مات من مال الأب لأن يده عليه فاعنه لكتبايد أمانة فلا ينوب عن قبض الشراء ولو رجع وتمكن الأب من قبضه صار قابضا لانه وليه فان رجع بعد بلوغ الابن لم يصير الابن قابضا ويقبض الابن بنفسه ولو اشترى من غيره الابن ثم بلغ الابن فحق القبض للأب كما كان كذا في محيط السرخسي . واذا اشترى ابريق فضة بجائزة دينار وقبض المشتري الابريق ولم يتقدد الدنانير حتى اقترا فابطل الصرف اعدم قبض أحد البديلين في المجلس كان على المشتري رد الابريق على البائع فان وضع المشتري الابريق في بيته ولم يرده ثم لقي البائع فاشترى الابريق منه شراء مستقبلا بدنانير ونقدته الثمن ثم اقترا فالبيع جائز ويصير قابضا للابريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة . ولو اشترى عبدا وقبضه ونقدته الثمن ثم تقابلا ثم اشتراه ثانيا وهو في يد المشتري صح الشراء ولو باعه من غير المشتري لم يصح ولا يصير قابضا بنفس العقد حتى لو هلك قبل أن يقبضه هلك بالعقد الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لأن المبيع في يده بعد الاقالة مضمون بغيره وهو الثمن الاول أمانة في نفسه فشابه المرحون فلا ينوب عن قبض الشراء وكذا لو كان الثمن الاخير جنسا آخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي . ولو اشترى رجل غلاما بجارية وتقابلا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في منزله ثم تقابلا ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله اياه قبل أن يدفعه اليه حتى جاز الشراء صار المشتري قابضا بنفس الشراء حتى لو هلك قبل أن يفصل يده اليه هلك على المشتري بالشراء الثاني ولم تبطل الاقالة لأن كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون على قابضه بالقيمة هذا اذا تقابلا والعقد مع الجارية فاعتان أتما اذا تقابلا بعد ما هلك العبد بعد التماسه بعت الاقالة ويجب على مشتري العبد قيمته فان اشترى الذي في يده الجارية في هذه الصورة الجارية من بائعها قبل أن يدفعها اليه وليست الجارية بحضرته مما ماتت الجارية بعد الشراء الثاني قبل أن يجتد المشتري لها قبضا هلكت بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء الثاني لأن الجارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري بغيرها وهو قيمة العبد ومثل هذا القبض لا ينوب عن قبض الشراء ولو كانا قائمين بعد الاقالة ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم هلكا معا أو على التعاقب هلك كل واحد منهما من مال من اشتراه لأن كل واحد منهما مضمون بثمان نفسه ولهذا لو هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الشراء تجب قيمته ولو اشترى جارية بدراهم على أن المشتري بالخيار فيه ثلاثة أيام ثم تقابلا ثم فسخ المشتري البيع بخيار الشرط فلم يردها على البائع حتى اشتراها منه شراء مستقبلا صح وكذلك ينبغي أن يصح شراء الابن من البائع قبل قبض البائع فلو هلكت الجارية قبل أن تصل اليها يد المشتري بطل الشراء الثاني وانفسخ وهلكت بحكم الشراء الاول لأن المبيع في خيار الشرط بعد الفسخ مضمون على المشتري بغيره وهو الثمن ولو كان اختيار البائع والمالة بجماها صحت الشراء الثاني واذا هلكت الجارية هلكت بالشراء الثاني والجواب في الرد بخيار الرقبة وبخيار العيب نظير الجواب فيما اذا كان البيع بشرط الخيار للمشتري كذا في المحيط . الاصل في جنس هذه المسائل أن في كل موضع انفسخ البيع بين البائع والمشتري في المنقول بسبب هو فسخ من كل وجه في حق الناس كافة فباعه البائع قبل أن يقبضه من المشتري يصح بيعه باعه من المشتري أو من اجنبي وفي كل موضع انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق غيرهما ولو باعه من المشتري يصح ولو باعه من اجنبي لا يصح وهذا أصل كبير حسن أشار إليه محمد في بيوع الجامع كذا في الذخيرة . اشترى ابريق فضة بدينار فضة وثقا بصا ثم تقابلا ثم تباعا قبل أن يفترا فلو تقابلا ثانيا واقترا فبطل البيع الثاني والاقالة وعاد البيع الاول لأن في المصارفة كل بدل مضمون بعد الاقالة بصاحبه لا ينفسخ اشترى ابريق فضة بدنانير وتقابلا ثم انه زاد في الدنانير صح اذا قبضها البائع في مجلس الزيادة ولا يترتب تجديد قبض فيما يقابل الزيادة ولو لم يرد ولكن جدد البيع على الابريق بزيادة أو بأقل من الثمن الاول يجب قبض الابريق والثمن الثاني وان لم يقبض انفسخ وعاد العقد الاول كذا في محيط السرخسي . والله تعالى أعلم .

اشترى

اشترى من آخر كتر حنطة بعينه وكتر شعير بعينه ولم يقبضهما المشتري حتى خلطهما البائع قال يقوم كتر من هذا الخلط ويقوم الحنطة قبل الخلط ثم يقسم عن الحنطة على ذلك ويحيط عن المشتري ما دخل الحنطة من نقصان ويأخذ المشتري الكثر ويأخذ الشعير ببقته وكذلك لو باعه رطلا من زبيب ورطلا من بنفسج فخلطهما ولو باع رطلا من زبيب ومائة رطل من زيت وخط الزبيب الزيت فقد بطل البيع في الزبيب وللمشتري أن يأخذ الزيت إن أحب فبأخذ منه مائة رطل وله الخيار فيه وان كان ذلك لم يقبضه ولو أن رجلا كان من خابية زيت عشرة أرطال فاشترى منه رجل فم يقبضها حتى خلطها البائع بما في الخابية كان المشتري في أخذه بالخيار كذا في المحيط . رجل اشترى عبدا بألف درهم ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة وأجره أو أودعه فحق بنفسج البيع ولا يكون للمشتري أن يضمن أحدا من هؤلاء الا أنه اذا ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فحق عند المستعير والموهب له أو أودعه فاستعمله المودع فحق من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهب له وليس للضامن أن يرجع على البائع وان شاء فسخ البيع كذا في فتاوى قاضي خان . وكان البائع أن يضمن المستودع القيمة لانه استعمله بغير أمره وليس له أن يضمن المستعير لانه استعمله بأمره كذا في المحيط . رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم فلم يقبضه حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ العبد بنصف الثمن وان شاء تركه فان اختار فسخ العقد سقط عنه جميع الثمن وان اختار أخذ الاقطع فعليه نصف الثمن عندنا وكذلك لو قتله البائع قبل القبض يسقط الثمن عن المشتري عندنا وان شلت يد العبد من غير فعل أحد كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء تركه وان قطع اجنبي يد العبد فالمشتري بالخيار فان اختار ما شاء العقد فعليه جميع الثمن وأتبع القاطع نصف القيمة فان أخذ من القاطع نصف القيمة تصدق بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن وان اختار المشتري فسخ البيع فان البائع تبع الجاني بنصف القيمة ويصدق أيضا بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لأن أصل الجنابة حصلت لأعلى ملك البائع . وان كان باعتار المال يجعل كالحاصل على ملكه كذا في المبسوط . ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري بأذنه أو بغيره فحق من جنابة البائع سقط نصف الثمن ولزمه نفسه ولا شيء على البائع منه لان قبض المشتري مثابه بالعقد من حيث انه يقصد ملك التصرف وبوكده ملك العين فقد تخلل بين جنابة البائع وسرايتهام ملك التصرف فالمشتري فيقطع إضافة السراية اليها لان اختلاف الملك يمنع إضافة السراية اليها كما لو قطع يد عبد انسان ثم باعه مولاه ومات منه عند المشتري لم يضمن الجاني الا في قطع اليد بخلاف قبض البائع للعبد بعد قبض المشتري لان قبضه لا يقيد له ملكا تاما فم يتخلل بين جنابته وسرايتهام ملك بقيت السراية مضافة الى جنابته ولو قبض قبل نقد الثمن بغير اذنه فقطع البائع يده في يد المشتري فحق منه سقط كل الثمن وان مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن كذا في محيط السرخسي . اشترى عبدا فقتله انسان عند قبض القبض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل خير المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان اختار نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص للمشتري وان اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسن فقال تجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضي خان . اشترى عبدا ولم يقبضه فأمر البائع رجلا أن يقتله فقتله فالمشتري بالخيار ان شاء ضمن القاتل قيمته ودفع الثمن الى البائع وان شاء نقض البيع فان ضمن القاتل فاقابل لا يرجع على البائع كذا في الذخيرة . ولو كان مكان العبد يوب فقال البائع لخطايط اقطعه لي قبضا بأجر أو بغير أجر لا يكون للمشتري أن يضمن الخطايط ويرجع بالقيمة على البائع كذا في المحيط . وجعل اشترى شاة فأمر البائع انسابا بدمها ان علم الذابح بالبيع فله المشتري أن يضمنه الا أنه لو ضمنه لا يرجع به على البائع وان لم يكن علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن يضمنه كذا في الظهيرية . ولو أن رجلا له شاة أمر رجلا بدمها بدمها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور حكا كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع بذلك على الامر وان لم يعلم المأمور بالبيع كذا في فتاوى قاضي خان . ولو كان المشتري هو الذي قطع يد العبد صار قابضا لجميع العبد فان هلك العبد في يد البائع من القطع أو من غيره قبل أن يضمنه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وان كان البائع منعه ثم مات من القطع فعلى المشتري جميع الثمن أيضا فان مات من غير القطع فعلى المشتري

قوله من زبيب هودهن
الباسين قاموس اه

نصف الثمن فان قطع البائع اول يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم رآهم جميعا فالعبد لازم للمشتري
نصف الثمن ولا خيار له ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولا ثم قطع البائع رجله من خلاف فبأنهما كان
المشتري بالخيار ان شاء أخذ العبد وأعطى ثلاثة أرباع الثمن وان شاء تركه وعليه نصف الثمن ولو كان المشتري
نقد الثمن ولم يقبض العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع البائع رجله من خلاف فبأنهما كانا للعبد للمشتري
ولا خيار له فيه كذا في المبسوط . وعلى البائع نصف قيمة العبد مقطوع اليد كذا في محيط السرخسي .
ولو كان البائع أو لا قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف
الثمن الذي أعطاه كذا في المبسوط . هذا كله اذا برأت جناية البائع وان سرت جنايتهما ومات من جفا فبدأ
البائع وقطع يده ثم قطع المشتري رجله ومات من جفا في يد البائع فان لم يكن الثمن منقودا لزم المشتري بثلاثة أثمان
الثمن لان يقطع البائع مسقط نصف الثمن والمشتري بالقطع أنصف نصف الباقي فبقي ربع المبيع تلف بسراية
الجنايتين فكان الربع عايم مانه فبين وان كان الثمن منقودا يرجع على البائع نصف الثمن لا ثلاثة النصف
أولا ويقتن قيمة العبد لان عنه تلف بسراية جناية بعد قبض المشتري وقطع يده ثم البائع
والمسألة بماله فاعليه خمسة أثمان الثمن اذا لم يكن الثمن منقودا وان كان الثمن منقودا فعليه جميع الثمن وعلى
البائع ثلاثة أثمان القيمة هكذا في محيط السرخسي . واذا اشترى عبد أبالق درهم ولم ينقده الثمن حتى
قطع البائع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى أو قطع الرجل التي في جانب اليد المقطوعة فأت من ذلك كله فقد بطل
عن المشتري بقطع البائع يد العبد نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقص العبد من جناية المشتري عليه في قطع يده
أو رجله فان كانت هذه الجناية نقصته أربعة أخماس ما بقي فقد تقرر على المشتري أربعة أخماس نصف الثمن
ثم الباقي وهو خمس النصف تلف بجنايتهما فيكون نصف ذلك على المشتري فصار حاصل ما على المشتري من
الثمن أربعة أثمان الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه جناية البائع وسراية جنايته خمسة أثمان ونصف عشر
كذا في المبسوط . ولو قطع البائع يده أولا ثم قطع المشتري وأخر رجله من خلاف قبل نقد الثمن ومات فبأن المشتري
ثلاثة أثمان الثمن وثالث ثمنه حصة جناية البائع وجناية الاجنبي ويرجع المشتري على الاجنبي بثلث القيمة وثلثي
ثمنه لان نصف العبد تلف بجناية البائع فسقط نصف الثمن ونصف الباقي تلف بجنايتهما فتقرر على المشتري ربع
الثمن ثم الربع الباقي تلف بجناية الكل فتلف بجناية كل واحد ثلثه ويحتاج الى حساب ربعه ربعه نصف
وثالث وذلك أربعة وعشرون ولا يتصدق بشئ من ذلك لانه ربح حصل في ملكه وضمانه ولو قطع البائع والاجنبي
يده أولا ثم المشتري رجله من خلاف ومات فبأن المشتري بجنايته ربع الثمن وبالثمن ثلثا ثمنه ويرجع المشتري على
الاجنبي بربع القيمة باليد وثلثي ثمنه بالنفس يكون على عاقلته في ثلاث سنين ثم ما يجب على الاجنبي فهو على
المشتري لانه لما جنى بعده صار مختارا اجماع الجاني ثم ما يأخذه عن البدان كان أكثر من ربع الثمن تصدق
بالفضل لانه وجب بجنايته قبل القبض فكان ربح ما لم يضمن ولا يتصدق بشئ مما يأخذه عن النفس لانه ربح
ما قد ضمن لانه حدث بقدر دخول المبيع في ضمانه كذا في محيط السرخسي . ولو قطع المشتري واجنبي يده معا
ثم قطع البائع رجله من خلاف فأت من ذلك كله فالمشتري بالخيار ان اختار البيع فعليه من الثمن خمسة أثمان
وثالث ثمنه ويسقط عنه ثمن الثمن وثالث ثمنه حصة ما تلف بجناية البائع وسراية جنايته ثم يرجع المشتري على
الاجنبي بثلثي القيمة وثلثي ثمن القيمة ولا يتصدق بفضل ان كان في ذلك فضل وان اختار المشتري نقض البيع
لزمه من الثمن حصة ما تلف بجنايته وسراية جنايته وذلك ثمن الثمن وثالث ثمن الثمن ويسقط عنه ما سوى ذلك
ويرجع البائع على الاجنبي بثلثي القيمة وثلثي ثمن القيمة فان كان فيه فضل تصدق بالفضل كذا في المبسوط .
ولو اشترى رجل من رجلين عبد او لم ينقد الثمن ففقط أحد البائعين يده ثم الآخر رجله من خلاف ثم ففقط المشتري
عينه ومات من ذلك كله في يد البائع فعلى المشتري للقاطع الأول أن الثمن وخمس أسداس منه ويرجع المشتري
عليه بقية قيمة العبد وسدس ثمنه على عاقلته في ثلاث سنين وعليه للقاطع الثاني ثمن الثمن وخمس أسداس ثمنه
ويرجع هو على عاقلته بثلثي قيمة العبد وسدس ثمن القيمة ويتصدق بما زاد على ما غرم الفضل ما أخذ من النفس
فانه يطالب له ولو اشترى رجلان من رجل عبد ثم قطع أحد المشتريين يده ثم الآخر رجله ثم البائع ففقط عينه
ومات فان نقضا البيع فعلى الأول للبائع ثمن الثمن وسدس ثمنه وعلى الثاني ثمن الثمن وسدس ثمنه ويرجع على
البائع الأول بثلثي القيمة وسدس ثمنه وعلى الثاني بثلثي القيمة وسدس ثمنه وان أمضا البيع فعلى كل واحد ثلاثة
أثمان الثمن وثالث ثمنه ويرجع القاطع الثاني على الأول بثلثي القيمة وسدس ثمنه كذا في محيط السرخسي .

رجل اشترى شاتين فنقطعت احدهما الاخرى قبل القبض فهل تكت خيرا للمشتري ان شاء اخذ الباقي بمحضها
من الثمن وان شاء ترك . وكذا لو اشترى جارا او عبدا فأكمل الجار الشراء قبل القبض لان فعل الجار
جار فصار كأنه اهلك باقة سماوية . رجل اشترى عبدين فقتل أحدهما الاخر قبل القبض خيرا للمشتري
ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك . وكذا لو اشترى عبدا وطعما فأكمل العبد الطعم قبل
القبض لا يسهط شئ من الثمن لان فعل الإدمي معتبر فصار المشتري قابضا للهالك بقوله الاول كذا في فتاوى
قاضى خان . ولو مات أحد العبدین أخذ الباقي بمحضه من الثمن ان شاء . ولو اشترى دابتين وماتت
احدهما قبل القبض فان شاء أخذ الباقي بمحضه من الثمن وان شاء ترك . وكذا في الجامع اشترى جارية
فولدت قبل القبض ثم قتل أحدهما صاحبها أخذ المشتري الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك فان أخذه ثم وجد به
عيبا رده بجميع الثمن هكذا في محيط السرخسي . ولو باع عبد ابرغيف بعينه ولم يتقاضا حتى
أكمل العبد الرغيف بصير البائع مستوفيا للثمن لان جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع . ولو باع جارا
بشعر بعينه فلم يتقاضا حتى أكمل الجار الشعر بنقص البيع ولا يكون البائع مستوفيا للثمن كذا في
فتاوى قاضى خان . وفي الولو الجارية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري قبل نقد الثمن فبأنها البائع
فهلكت عنده لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق وهو المختار كذا في التتارخانية والله تعالى هو الموفق
والمعين .
(الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والتمن) . الاصل أن مطلق العقد يقتضى
تسليم المفعود عليه حيث كان المفعود عليه وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب
اصحابنا رحمهم الله حتى انه لو اشترى حنطة وهو في المعبر والحنطة في السواد يجب تسليمها في السواد كذا
في المحيط . ولو اشترى حنطة في سبيلها على البائع تخليصها بالكس والدوس والتذرية ودفعها الى المشتري
هو المختار كذا في الخلاصة والتب للبايع كذا في النهر الفائق . ولو اشترى حنطة مكايلا فالكيل على
البائع ومعهما في بيع المشتري على البائع أيضا والمختار كذا في الخلاصة . وكذا لو اشترى ما من حقا في قرية
كان صب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضى خان . وكل ما باع مجازفة من المقدرات
كالقر والغنم والثوم والجزر فقلعهما وقطعهما على المشتري ويكون المشتري قابضا بالقبض وان شرط
الكيل والوزن فعلى البائع الآن يخبر البائع ويقول لها بالوزن كذا فاما أن يصدقه المشتري فلا حاجة الى
الوزن أو يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقا كذا في الوجيز للكردي . وفي التتق
اذا اشترى حنطة في سفينة فالخراج على المشتري . واذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والخراج
من البيت على المشتري . وكذا اذا باع حنطة أو ثوبا في جراب وباع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب
على البائع والخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط . واجرة الكيال والوزن والذراع والعقد ادعى على
البائع اذا باعه بشرط الكيل والوزن والذراع والعقد كذا في الكافي . واجرة وزن الثمن على المشتري هو المختار
كذا في جواهر الاختلاط . واجرة ناقدا الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على
المشتري مطلقا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي . وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضى خان . هذا
اذا كان قبل القبض وهو الصحيح أما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج . ولو اشترى على أن يوفيه في منزله
جاز خلافا لمحمد رحمه الله . ولو اشترى خطبا في قرية وقال موصولا بالشراء حمله الى منزله لا يقصد وهو ليس
بشرط كذا في الخلاصة . اذا اشترى وقر حطب فعلى البائع أن يأتي به الى منزل المشتري بحكم العرف .
وفي صلح النوازل عن محمد بن سلمة قال في الاشياء التي تباع على ظهر الدواب كالطبيب والشمع ونحو ذلك اذا
امتنع البائع عن الحمل الى منزل المشتري أجبرته على ذلك وكذا الحنطة اذا اشترها على ظهر الدابة فان كانت
صيرة اشترها على أن يحملها الى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى . رجل اشترى صوفيا في فراش
فأبى البائع فتحه فهذا على وجهين لئلا كان في حقه ضرر أو لم يكن ففي الوجه الأول لا يجبر عليه لان الضرر
لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مقدار ما ينظر اليه المشتري فاذا رضيه أجبر على فتحه كله كذا
في الواقات الحسامية . في النصاب رجل اشترى دارا فطلب من البائع أن يكتب صكاً على الشراء فأبى البائع

مطلب
هناك بعض المبيع قبل القبض
باسقة سماوية وغيرها

قوله لا يجب على المشتري
العقر الخ لانه وطئ مملوكه
اه حسم الدين

مطلب
اجرة نقد الثمن على المشتري
مطلقا

من ذلك لا يجبر على ذلك * وان كتب المشتري من مال نفسه وأمره بالشهاد وامتنع البائع من ذلك يؤمر بأن يشهد شاهدين هو المختار لأن المشتري محتاج الى الشهاد لئلا يفتن انما يؤمر اذا اشترى يشاهد من البيه يشهد هاهنا على البيع ولا يكلف بالخروج الى الشهود كذا في المضمرات * فان ابي البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي فان اقر بين يدي القاضي كتب له سجلا وأشهد عليه كذا في المحيط * وكذا لا يجبر على دفع الصلح القديم كذا في الوجيز للكردي * ولكن يؤمر باحضار الصلح حتى ينسخ من تلك الة فكون حجة في يد المشتري والصلح القديم في يد البائع حجة له أيضا كذا في الفتاوى الصغرى * فان ابي البائع أن يعرض الصلح القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاهل يجبر البائع على ذلك قال الفقيه ابو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضي خان * والله تعالى الموفق للصواب

(الباب الخامس فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل فيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ونحوها) * قال محمد رحمه الله رجل اشترى منزلا فوقعه منزل فليس له الاعلى الا اذا قال بكل حق هو له او قال بمراقفه او قال بكل قليل وكثير هو فيه أو مئة * وفي بيع الدار يدخل العلوق في البيع وان لم يذكر كل حق هو له أو ما أشبه ذلك كما يدخل السفلى وان لم يذكر كل حق هو لها أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط * ولو اشترى بيتا لا يدخل علوه وان ذكر الحقوق ما لم ينص على العلوق كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه علوه كان له أن يبنى عليه علوا كذا في السراج الوهاج * فالواحد الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلوق في الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار لأن كل مسكن يسمى خانه سواء كان صغيرا أو كبيرا الادار السلطان فانها تسمى سراى كذا في الكافي * والجناح يدخل في البيع كذا في المنيبيع * والظلة التي تكون على الطريق وهي السباط الذي أحده طرفه على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى أو على الاسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار الا بد كل حق هو لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد تدخل وان لم يذكر كل حق هو لها اذا كان مقصدها الى هذه الدار واذا ذكر الحقوق أو المرافق تدخل الظلة عند أبي حنيفة في البيع اذا كان مقصدها في الدار وان لم يكن مقصدها الى الدار لا تدخل وان ذكر الحقوق أو المرافق كذا في المحيط * ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية * اشترى بيتا في دار لا يدخل الطريق ومسبل الماء من غير ذكر ولو ذكر بحقوقه ومراقفه يدخل وهو الاصح كذا في الفتاوى الصغرى * ومن اشترى منزلا في دار أو مسكنا لم يكن له الطريق في هذه الدار الى ذلك المشتري الا أن يشتره بكل حق أو بمراقفه أو بكل قليل وكثير وكذا المسبل هكذا في فتح القدير * اشترى دارا لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وان باع دارا وقال بحقوقها ومراقفها أو قال بكل قليل وكثير داخل فيها وخارج عنها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضي خان * والطريق ثلاثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير ذكر كذا ما تصابوا ما بد كذا الحقوق والمراقق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر وكذا حق مسبل الماء في ملك خاص وحق اناء التلج في ملك خاص لا يدخل في البيع الا بالاذكر انما تصابوا أو بد كذا الحقوق والمراقق كذا في المحيط * وللشرب والممر قسط من الثمن حتى لو باع دارا مع ممره فاستحققت الدار دون الممر ينقسم الثمن على الدار والممر هكذا في الكافي * واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يرد البيع ان لم يعلم بالحال كذا في الوجيز للكردي * ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذكر كذا في المحيط * والخطب والتبن الموضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * ويبيع العاودون السفلى جارا اذا كان مبنيا فان لم يكن مبنيا لا يجوز ثم اذا كان مبنيا لا يدخل طريقه في الدار الا بد كذا الحقوق والمراقق كذا في السراج الوهاج * ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلوق كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بيع السفلى يجوز البيع مبنيا كان أو مهندما كذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى علوا انزل واستثنى الطريق صح كذا في الكافي * ولو باع دارا لم يذكر الحقوق والمراقق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان

قوله كتب له سجلا لأن كتابة الصلح مسبوقة اذ واقعات

مطلب الطرق ثلاثة

فيها من يوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها ويشتمل عليها حدودها الاربع من المطبخ والخبر والكنيف كذا في المضمرات * ويدخل في بيع الدار المخرج والمربط والبئر كذا الحقوق والمراقق أوله يذكر وفي بيع منزل من الدار أو بيت منها لا تدخل هذه الاشياء الا بالاذكر وهذا اذا كان المخرج والمربط في الدار المبيعة فاما اذا كان في دار اخرى متصلا بالدار المبيعة لا تدخل هذه الاشياء كذا في المحيط * واما اذا باع بيتا فاسم البيت يقع على مبنى مسدق عليه باب فدخل حيطانه وسقفه والباب كذا في السراج الوهاج * والقرية مثل الدار فان كان في الدار أو في القرية باب بموضوع أو خشب أوله أو حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمراقق * وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل وكثير هو فيها أو مئة لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع دارا وكان لها طريق قد سدها صاحبها وجعل لها طريقا آخر فباعها بحقوقها فله الطريق الثاني دون الاول كذا في محيط السرخسي * ولو باع بيتا بيعته من المنزل بحدوده وحقوقه فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع يبيع للبيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنع وان لم يبين قال بعضهم ليس له أن يمنع وهو الصحيح كذا في التمهيدية * امرأه لها حجرة من مسراج واحد الحجرين في الحجرة الاخرى ومفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهما صكا قال ابو بكر البجلي رحمه الله ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترىها بسفلها وعلوها لم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه الحجرة لمشتريه على حاله وان كان المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فلمشتري الحجرة الاخرى أن يرفع المستراح عن حجرته أو يستمقعه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بمصتها من الثمن وان شاء ترك ان كانت البائعة شرطت له المستراح في البيع كذا في فتاوى قاضي خان * سئل ابو بكر عن امرأه لها حجرة من مسراج واحد الحجرين في الحجرة الاخرى ومفتح من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي مفتح المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منهما صكا قال ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترىها بسفلها وعلوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمستراح الذي في الحجرة الاخرى لمشتريه على حاله وان كان المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فلمشتري الحجرة الاخرى أن يرفع المستراح عن حجرته وان شاء ترك ان اشترطت له البائعة المستراح في البيع كذا في التتارخانية ناقلا عن الحاروي * دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمراقفها ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبي المشتري لم يكن للبائع أن يرفع * وكذا لو باع بعض البيوت بمراقفها وحقوقها هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسبل أو طريق لداره اخرى يجنبها وقال بكل حق فذلك كله للمشتري وله أن يمنع * وكذلك يؤمر برفع خشب على حائط المبيعة وكذلك السرداب الذي تحته للمشتري الا أن يستثنيه البائع والقول للمشتري انه لم يستثنه ولو كان الطريق والخشب والسرداب لاجتنبي بحق لازم بملك أو اجارة فهو عيب لانه ليس له أن يمنع وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس يلزم * ولو قال البائع استثنيت ذلك فالقول قوله كذا في التتارخانية * ولو اشترى دارا فيها بيوت دخل في البيع صغيرا كان أو كبيرا فان كان خارجا عنها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان * رجل باع دارا ولا تحرف فيها مسبل ماء فرفض صاحب المسبل يبيع الدار قالوا ان كان له رقعة المسبل كان له حصه من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط له من الثمن وبطل حقه اذا رفض بالبيع هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي العيون اذا باع دارا لثلاثة فيها وفيها بئر ماء وأجر مطوى في البئر وأشياء أخرى كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع وفي النوازل اذا باع دارا وفيها بئر ماء وعليه بكرة ودلو وحبل فان باعها بمراقفها دخل الحبل والدلو في البيع لانها من المرافق وان لم يذكر المرافق لا يدخلان والبكرة تدخل على كل حال لانها مركبة والاصل أن ما كان في الدار من البناء أو ما كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء

قوله لانه لم تكن مركبة بان كانت مشدودة بجبل أو موضوعة بحطاف في حلقة الخشب التي على البئر انما لا تدخل ويجوز والمعتبر في هذا الباب العرفه اه ابراهيم

لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر الان كان شياً جرى العرف فيه فيما بين الناس أن البائع لا يضمن به ولا يضمنه عن المشتري فثبت دخوله وان لم يذكر في البيع ومن هذا قلنا ان الغلق يدخل في البيع من غير ذكر كونه متصلاً بالبناء كذا في المحيط * ولا يدخل القفل في بيع الخانات والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر ويدخل مفتاح الغلق استحقاقاً كذا في فتاوى قاضي خان ومفتاح القفل لا يدخل حكماً في المحيط * ويدخل السلام في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة اختلقتوا فيه والصحيح أنها لا تدخل كذا في الظهيرية * والسرر نظير السلام كذا في المحيط * والاجار يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو لبن لانه مركب والاجار في اصل اللغة السطح غير أنه اريد به هنا السترة المبنية على السطح ولا يدخل في بيع البيت كذا في الظهيرية * والنور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التتارخانية ناقلاً عن الخطاية * وفي العميون اذا اشترى داراً وقبها رضى الابل وقد اشترى ما يحقوقها ومراقفها لا تكون رضى الابل ولا متاعها للمشتري وهذا بخلاف ما لو باع ضيعة وفيها رضى ماء فدعاها بكل حق هو لها حيث كان الرضى للمشتري * وكذلك دواب الضيعة للمشتري بمنزلة الرضى والدالية للبائع وكذلك جذوعها كذا في الذخيرة * ولو اشترى بيت الرضى بكل حق هو له أو بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله في الشروط أن له الحجر الاعلى والاسفل كذا في الظهيرية * ولو باع نصف دهر من شريكه أو غيره يدخل نصف الباب الخارج كذا في القنية * واذا كان درج في الدار من خشب أو ساج أصلها في البناء فانهما تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول وتنصب فهي للبائع وهذا مثل السلم كذا في المحيط * وكذا السلاسل والقناديل المسورة في السقف كذا في التتارخانية ناقلاً عن الفتاوى العتبية * اشترى داراً واختلط في باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لا بل هو لي فان كان الباب مركباً متصلاً بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري وان لم يكن الباب مركباً وكان مقفلاً كان الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن اذا قال لغيره بع هذا البيت وما أغلق عليه بابه فليس ما أغلق عليه بابه من المتاع للمشتري وهذا يقع على حقوقه كأنه قال بعته بحقوقه قال هشام قلت لا يوجب رحمه الله ان قال بعته عاقبه من شيء قال هذا على حقوقه أيضاً وان قال على ما فيه من المتاع فهذا جائز على ما فيه من المتاع كذا في المحيط * وفي التوكل سئل ابو بكر عن رجل له داران وفي إحدى الدارين سرداب مقفله في الدار الاخرى فباع التي مقفله اليها ثم باع الدار الثانية حال السرداب الذي مقفله اليه وان باع الدار التي السرداب تحتها أو لا ثم باع الثانية لم يكن للذي مقفله اليه شيء * وسئل ابو نصر عن رجل اشترى داراً وفيها سرداب مقفله الى دار المشتري واسفلها الى دار جاره أو كيف مثل ذلك فتنازع الذي المفتح اليه والذي أسفلها حال السرداب لمن المفتح اليه فان أقام الذي أسفلها اليه البينة قضي به * فان كان المشتري اشترى بمقوقه فله أن يرجع على بائعه بمقصوده من الثمن كذا في التتارخانية * رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلاً فبني أحدهما كنيش ساباطاً ووضع خشبه على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الاخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الساكن طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعها بمقوقه ومراقفها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختص المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن اشترى حائطاً يدخل ما تحته من الارض وكذا ذكر في التحفة من غير ذكر خلاف * وفي المحيط جعله قول محمد والحسن رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله لا يدخل وأما أساسه فقيل الظاهر من مذهبه أنه يدخل كذا في فتح القدير * اذا اشترى داراً أو سواناً فانهما حائط فوجد فيه رصاصاً أو خشباً أو ساجاً ان كان من جلة البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع لبن عليه ويسمى سنج بالفارسية فهو للمشتري وان كان مودعاً فيه فهو للبائع كذا في المحيط * وفي الفتاوى رجل باع حائطاً داخل ألواح الخانات في البيع سواء باع الخانات بمراقفها أو لا وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو على الخانات ظلة

قوله استحقاقاً أي لا يضمنه لعدم اتصاله وقيل لا يضمنه بضم العرف اه ذخير

قوله فان كان الباب مركباً الخ علم به حكم أبواب الشبائيك وذلك ان الابواب التي من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من الزجاج لا تدخل الا اذا كانت متصلة أيضاً لان غير المتصلة توضع وترفع تأمل اه ابن عابدين

قوله ورب الدار يعلم بالاولى اذ لم يعلم اه بجزاوى قوله كان له ذلك ظاهره ولو كان اصل الوضع باذنه لان اذنه اذ ذلك لا يثبت لعدم كونه مالكا حين ذلك اه بجزاوى

كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا كذا في الوجيز للكردي * ولو باع الحداد حائطه يدخل كور الحداد في البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق لان كور الحداد مركب متصل وكور الصانع لا يكون مركباً * وزق الحداد الذي يفتح فيه لا يدخل كذا في فتاوى قاضي خان * وقدر من الخماس يطبخ لاصحاب السوق في الحنطة أو للصباغين يطبخ فيه الصبغ أو للقصارين يوضع فيه الشباب البائع كذا في المحيط * وجذع القصار الذي يدق عليه الشباب لا يدخل وان ذكر المرافق كذا في الوجيز للكردي * ومقلاة السواقين وهي التي يخل فيها السوق اذا كانت من حديد أو نحاس فهي للبائع وان كانت في البناء كذا في محيط السرخسي * وان كانت من طين دخلت في البيع كذا في الذخيرة * والصندوق المثبت في البناء وأجاجين الفسالي وخوابي الزياتين وحياهم ودنانهم * وخهاقرو برده زمين أو المثبت في البناء لا تدخل وليست هذه الاشياء من متاع الدار ولا من حقوقها * ويستوي في هذه المسائل ان ذكر الخانات مطلقاً أو عرافقه أو حقوقه كذا في المحيط * باع الحمام لا يدخل فيه القصاص والفجيات وان باعه بالمرافق كذا في الظهيرية * والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي * وقال السيد الامام ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختار الفتاوى * وتدخل القدور في بيع الحمام من غير ذكر كذا في المحيط * وفي الحماوى سئل ابو بكر عن مصابيح الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التتارخانية

(الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم) * اذا باع أرضاً أو كروماً ولم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ركب فيها للتأسيد نحو الغراس والاشجار والابنية كذا في الذخيرة * ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر أن الشجر يدخل في بيع الارضين من غير ذكر ولم يفصل بين المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة والاصح أن الكل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى سواء كانت للطح أو غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولا تدخل اليابسة فانها على شرف القطع فهي كطبخ موضوع فيها كذا في فتح القدير * قال مشايخنا ان كان الشجر يغرس للقطع كشجر الحطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى * والزرع والغمر لا يدخلان في البيع استحقاقاً الا ان يشترط المتاع كذا في الذخيرة * ولو باع الارض وقال بعراقها لا يدخل الزرع والغمر في البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها أو مراقفها لم يدخل أيضاً * وان لم يقل من حقوقها أو مراقفها يدخل فيه كذا في السراج الوهاج * وفي المتن اذا قال بكل قليل وكثير هو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقل والرياحين وغير ذلك كذا في الذخيرة * ولا يدخل في بيع الارض ما كان موضوعاً فيها كالثمار المحذوزة والزرع المحسودة والحطب واللبن الموضوع فيها الا أن يشترطه صريحاً كذا في السراج الوهاج * ولو باع أرضاً فيها مقابر صرح البيوع فيما وراء المقابر ومطرح الحصاد ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع يذكر المرافق كذا في البحر الرائق * اذا باع الارض والكرم وقال بعث منك بمقوقها أو قال بعراقها دخل في البيع يذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونهما وذلك الشرب والمسيل والطريق الخاص كذا في النبايع * ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع ويأخذ النخلة طريقاً من أي توافر شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفواً لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان * وورق التوت والاس والزعفران والورد بمنزلة الثمار وثمارها بمنزلة النخل كذا في التبيين * باع أرضاً وفيها قطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالثمر وأما اصل القطن فقد قالوا لا يدخل وهو الصحيح وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر كذا في الحاشية كذا في البحر رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * الطرقات وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا الخبضة وكل ماله ساق والامام الفضل جعل قوائم الخلاف كالتمر بلع أو ان القطع أو لاويه بقي كذا في الخلاصة * ولو اشترى اشجار الفرساد لا تدخل الاوراق الا بالشرط كذا في الفتاوى الصغرى * وان كان في الارض كراث فبيعت مطلقاً كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مقيماً في الارض فالصحيح أنه يدخل لانه يبقى سنين فيكون

مطلب الفرق بين كور الصانع وكور الحداد

٢ الدنان النازلة في الارض وهو تفسير لما قبله اه قوله لا تدخل الخ في التتارخانية عن الذخيرة انه على قياس ٣ مسألة البقرة والسلم ما كان مثلاً في البناء من هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بحقوقها اه

٣ قوله القدور جمع قدر بالكثر آية يطبخ فيها مصباح والظاهر أن المراد بها قدر النحاس الذي يسخن فيه الماء وتسمى حلة اه ابن عابدين

قوله صرح البيوع فيما وراء المقابر أي وان لم يصرح باستثنائها لانها مستثناة عادة كالساجد والزوايا وهذا هو الاصح وما نقله في الدرر من عدم الحصة ما لم يستثنها خلاف الاصح اه بجزاوى

بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما قلت وفارسته اسبست والرابطة فما كان على وجه الأرض لا يدخل في البيع من غير ذكر كالزرع والثر وأما أصول هذه الأشياء وهي ما كان مغيبا في الأرض فبهم من قال لا يدخل لأن نهايته الأصول مبدعة معلومة فيما بين الناس فيكون كالزراع * ومنهم من قال يدخل لأن نهايته هذه الأشياء تتفاوت تفاوتاً فاحشاً تفاوت الأراضي فيكون كالاشجار وصار الأصل أن ما كان لقطعه مدة معلومة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس لقطعه مدة معلومة فهو بمنزلة الشجر فيدخل تحت بيع الأرض من غير ذكر * والزعفران لا يدخل من غير ذكر وكذلك أصله كذا في المحيط * ولا يدخل فيه ما ليس للبقاء وإن كان متصلاً به كالقصب والحطب والحشيش كذا في محيط السرخسي * وكل ما له ساق ولا يقطع أصله حتى كان شجرة يدخل تحت بيع الأرض من غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الأرض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط * بذراً أرضه وباعها قبل أن يثبت لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير ثمرًا ولو ثبت ولم يصير لقطعة ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يدخل فيه والصواب أنه يدخل كذا في الظهيرية وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وفي حاشية فتاوى الفضلي * إذا باع أرضاً فيها زرع لم يثبت أن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشتري والأفول للبائع فان سقاء المشتري حتى ثبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع والمشتري متعلق بما فعل كذا في النهاية * ومن باع أرضاً دخل ما فيها من الثمن والشجر في البيع وإن لم يسمه فإن كانت التخليل ممتدة وقت العقد وشروط الثمر للمشتري فلا حصته من الثمن فإن كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة التخليل كذلك وقيمة الثمر كذلك فإن الثمن ينقسم أثلاثاً اجاعاً فلو قامت الثمرة بأكثر مما يوجب أو أكله البائع قبل القبض فإنه يطرح عن المشتري ثلث الثمن وله الخياران شاء أخذ الأرض والتخليل بثمن الثمن وإن شاء ترك في قولهم جميعاً كذا في السراج الوهاج * ثم يعتبر في القيمة قيمة الثمار حين أكلها البائع كذا في المبسوط * وإن لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وأثمرت بعده قبل القبض فإن الثمرة للمشتري وتكون الثمرة زيادة على الأرض والتخليل عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على التخليل خاصة * وبأنه إذا كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة التخليل كذلك والثمرة كذلك فأكل البائع الثمرة قبل القبض طرح عن المشتري ثلث الثمن عندهما وبأخذ الأرض والتخليل بثمن الثمن ولا خيار له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وعند محمد رحمه الله تعالى له الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يطرح عنه ربع الثمن وله الخياران شاء أخذ الأرض والتخليل بثلاثة أرباع الثمن وإن شاء ترك كذا في السراج الوهاج * وإن كانت أثمرت التخليل ممتدة من أخذ المشتري الأرض والتخليل بنصف الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها بثمن الثمن وإن أثمرت ثلاث مرات أخذ الأرض والتخليل بخمسي الثمن وسقط عنه ثلاثة أخماس الثمن حصة الثمر وعند أبي يوسف يأخذها بثلاثة أخماس الخمسة أثمان الثمن وإن أثمرت أربع مرات يأخذها بثمن الثمن وعند أبي يوسف يأخذها بثلاثة أخماس الثمن وإن أثمرت خمس مرات أخذها بسبعي الثمن وعند أبي يوسف بسبعة أجزاء من اثني عشر جزءاً من الثمن كذا في المبسوط * ولو قامت الثمرة بأكثر مما يوجب ولا خيار للمشتري في قولهم جميعاً * ولو كان سمي للتخليل خمسمائة وللأرض كذلك فإن الثمرة في هذا الفصل زيادة على التخليل خاصة اجاعاً فإذا أكله البائع طرح عن المشتري ربعه ولا خيار للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له الخيار كذا في الجوهرية النيرة * ولو اشترى ثلثة صغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمر بقطعها ويكون الكل للمشتري وإن تركها بغير إذن البائع حتى أثمرت يصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اشترى أرضاً وبخلها وليس لها شرب وهو لم يعلم بذلك فله الخيار هكذا ذكر في المستقى كذا في المحيط * رجل اشترى أرضاً بشرها للبائع في القناة التي يسقي منها الأرض ما كثيراً ذكر في النوادر أنه يقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراء مع الأرض كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى أرضاً إلى جنبها اندق وبين الأرض والأندق مسناة وعلى المسناة أشجار وجعل أحد حدود الأرض الأندق دخل المسناة وما عليها من الأشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في الظهيرية * من باع نخلاً أو شجرة فيه ثمر فتمت له البائع إلا أن يشترط المتبايع بأن يقول المشتري اشتريت

قوله قد عفن في الصباح عفن الذي عفن من باب تعب فسد من ندوة أصابته فهو يترقى عندهم الخ اه قوله فهو للمشتري لان العفن لا يجوز بيعه على الافراد فصار يكره من اجزاء الارض اه بجز

قوله تالة اي نخلة صغيرة كما في القاموس اه

قوله اندق هو الجدول الصغير كما في المغرب اه

هذا الشجر مع غيره سواء كانت مؤجرة أم لا كذا في السراج الوهاج * ولا فرق بين ما إذا كان الثمرة في أول تمكن في الصيف ويكون في الخالين للبائع هكذا في التبيين * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقطعها تكلموا في جوارها والصحيح أنه يجوز للمشتري أن يقطعها من أصلها وإن اشترى بشرط القطع قال بعضهم ان يبين موضع القطع أو مكان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع والأفلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الأرض فأنما عرقها في الأرض لا تكون له إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضي خان * وأما ما كان شراء الشجر لا يتجاوز ثلثه أو وجهه أما أن يشترى بالقطع بدون الأرض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقطعها وله أن يقطعها بعرقها وأصلها يدخل في البيع وليس له أن يحفر الأرض إلى ما يتساعى إليه العروق ولكن يقطعها على ما عليه العرق والعادة إذا اشترط البائع القطع على وجه الأرض أو يكون في القطع مضرة للبائع فهو أن يكون بقرب من الحائط أو ما أشبهه فينبذ يومه المشتري أن يقطعها على وجه الأرض فإن قطعها أو قطعها ثم نبتت من أصلها أو عرقها شجرة فأنها للبائع وإن قطع من أعلى الشجرة فبأنه يكون للمشتري * وأما إذا اشترى مع قرارها من الأرض فإنه لا يؤمر المشتري بقطعها ولو قطعها فله أن يفرس مكانها الأخرى * وأما إذا اشترى مع قرارها لم يشترط شيئاً فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الأرض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الأرض قال الصدر الشهيد والفتوى على أن الأرض تدخل في كذا في المحيط وهو المختار كذا في البحر الرائق وأجوعاً على أنه لو اشترى القطع لم يدخل ما تحتها من الأرض كذا في النهر القائق * وإن اشترى القطع تدخل اتفاقاً كذا في البحر الرائق وفي أي موضع دخل ما تحت الأرض من الشجر فأنها تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو وادت الشجرة غلطاً بعد البيع كان لصاحب الأرض أن يقطع ولا يدخل تحت البيع ما يتساعى إليه العروق والأغصان وعليه الفتوى كذا في المحيط * اشترى شجرة بعرقها وقد نبتت من عرقها أشجار فإن كانت الأشجار النابتة بحيث لو قطع شجرة الأصل يستصارت مبيعة والأفلا لأنها إذا كانت يقطع الشجرة كانت نابتة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في الذخيرة * اشترى كرماً تدخل الوثائل المشدودة على الأوتاد المضروبة في الأرض وكذا عمد الزواجر المدفونة أصولها في الأرض من غير ذكر كذا في القنية * رجل له أرض بيضاء ولا تحرقها نخلاً فباعها مازب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحدة منهما خمسمائة فالثمن بينهما نصفان * فإن هلك النخل قبل القبض بأكثر مما يوجب خبر المشتري بين الترتك وأخذ الأرض بكل الثمن لأن المشتري ملك النخل وصفاً وتبعاً والثلث كله له الأرض لا يتقاض البيع في حق النخل فلم يسل للمشتري إلا الأرض والثلث بمقابلته ما يسل للمشتري دون ما فات * وإن هلك نصف النخل فربما النخل ربعه وثلاثة أرباع الثمن له الأرض * ولو أثمر النخل ما يساوي خمسمائة فثلثا الثمن له رب النخل وثلثه له رب الأرض * وعند أبي يوسف نصفه له رب الأرض * فإن باع الأرض والتخليل وسمى لكل واحد منهما ثلثاً الأرض والتخليل لواحد أو لرجلين ثم هلك النخل سقط نصف الثمن لأن النخل أصل من وجهه ووصف من وجهه فإذا لم يسم لها ثمناً تكون تبعاً وإذا سمي لها صارت أصلاً فإذا هلك هلكت بحصتها من الثمن ولو لم يملك النخل ولكنها أثمرت قبل القبض ثم يساوي خمسمائة فالأرض بخمسمائة والنخل والتمر بخمسمائة عندهم كذا في الكافي * لو اشترى أشجاراً للقطع من وجه الأرض وفي القطع ضرر بالأرض وأصول الشجر فليس له أن يقطع لأن فيه ضرراً لصاحب الأرض فله أن يدفع الضرر ويتقضى البيع وهو المختار لانه يجوز عن التسليم معنى كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى أبي الليث ومن اشترى أشجاراً يقطعها من وجه الأرض فلم يفعل حتى أتى على ذلك المدة وجاء أو أن المصنف وأراد المشتري أن يقطعها فإن لم يكن في القطع ضرر بين بالأرض وأصول الأشجار له أن يقطع لانه تصرف في ملكه وإن كان فيه ضرر بين فليس له أن يقطع دفعا للضرر عن صاحب الأرض وأصول الأشجار وإذا لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصنع اختلف المشايخ فيه قيل يدفع صاحب الأرض قيمة الأشجار إلى المشتري أو يعير الأشجار له واختافوا فيما بينهم أنه يدفع قيمتها مقطوعة أو قيمتها قائمة عاقبتهم على أنه يدفع قيمتها قائمة وهو الصحيح وقيل يتقضى البيع بينهما في الأشجار ويرد صاحب الأرض على المشتري ما دفع إليه من ثمن الأشجار وبذلك كان يفتي الفقيه أبو جعفر رحمه

الله تعالى واختاره الصدر الشهيد في واقعاته كذا في المضمرات * ولو طالب رجل من آخر أن يبيع منه أشجارا في أرضه الطب فاتفقا على رجال من أهل البصر لينظروا إلى الأشجار كم يكون منها من الأوقار فاتفقا على أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقران الخطب فاشترها بثلثين معلوم فلما قطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقران فأراد البائع أن يمنع الزيادة من المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي الليث رجل باع كرما مجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فان كان رقبه المجرى ملك البائع كانت الأشجار للمشتري وان لم يكن رقبه المجرى ملك البائع بل كان له حق تسهيل الماء فالأشجار للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البائع كانت الأشجار للغارس كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع القرية البيوت والبناء دون المحرث كذا في محيط السرخسي * ولو باع قرية بأرضها وللبيع قرية أخرى بجنيها فقال بعثك هذه القرية أحد حدودها والثاني والثالث والرابع قرية البائع تدخل أرض هذه القرية التي لم يبيعها في أرض القرية التي باعها مما يليها وان قال أحد حدود هذه القرية أرض قرية كذا لم يدخل فيه أرض القرية التي لم يبيعها كذا في المحيط والله اعلم

(الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر) * رجل باع غلاما أو جارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته كذا في فتاوى قاضي خان * ثياب العلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرف الا أن تكون ثيابا من ثبقة تلبس للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا العرف في ثياب البنيدة والمهنة ثم البائع بالخيار ان شاء أعطى الذي عليه وان شاء أعطى غيره لان الداخل بحسب العرف كسوة مثلها لا بعينها ولهذا لم يكن لها حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له أن يردها كذا في التبيين * ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعينت ثم ردت الجارية بعيب ردها بجميع الثمن كذا في البحر الرائق * ولو وجد بالجارية عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب كذا في التبيين * هذا اذا هلك وأما مع قيامها فلا بد من ردها وان كان ثوبا كذا في البحر الرائق * هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع جارية وعليها قلب فنه وقرطان ولم يشترط ذلك والبائع ينكر قال لا يدخل شئ من الحلي في البيع وان سلم البائع الحلي لها فهو لها وان سكت عن طلبها وهو رايها فهو بمنزلة كذا في الظهيرية * باع عبد الله مال ان لم يذكر المال في البيع فماله للمولاه الذي باعه كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وان باع العبد مع ماله فقال بعه مع ماله يكدأ ولم يبين المال فسد البيع * وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع * وان كان المال عينا جازا البيع ان لم يكن من الاعنان وان كان من الاعنان فان كان مال العبد دراهم والتمن كذلك فان كان الثمن أكثر جازا وان كان مثله أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بأن كان ثمن العبد دراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جازا اذا تقابضا في المجلس * وكذا لو قبض مال العبد ونقد حصته من الثمن وان اقترقا قبل القبض بطل العقد في مال العبد كذا في فتاوى قاضي خان * ويدخل العذر في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الجمار من غير ذكر لان الفرس لا يتقاد الا بمقود وكذا البعير بخلاف الجمار كذا في فتاوى قاضي خان * والحبل المشدود في عتق الجمار يدخل في بيع الجمار لا يعرف الا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي * ولو باع جمارا موكفا يدخل الاكاف والبرذعة تحت البيع وان كان غير موكف كذلك هو المختار كذا في الخلاصة وهكذا في الظهيرية كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في المحيط ولا يمين ذلك الاكاف بعينه كسوب العبد كذا في النهر الفائق * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يدخل الاكاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الجمار موكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الجمار اذا بيع مع الاكاف يقال ؟ باعاه موكفا وشم كذا في فتاوى قاضي خان * وتدخل الاقارب في بيع الجبال كذا في البحر الرائق * اذا باع فرسا وعليه سرج فلا رواية لهذا في شئ من الكتب قالوا وينبغي أن لا يدخل الا بالتمتعص عليه أو يكون الثمن كثيرا لا يشتري ذلك الفرس عاريا بمثل ذلك الثمن كذا في الغيبة ولبام الدابة والحبل المشدود

ت
ايه بشوبه

على قرن البقر والحمل لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف الا أن يكون العرف بخلافه هكذا في التبيين * وفصل في الاكاف وفلوا مكة وحش الاثان والعجول والحمل ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي * قال أصحابنا رحمه الله تعالى اشترى سمكة فوجد في بطنها الواوة فان كانت في الصدف تكون للمشتري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطاد السمكة يردها للمشتري على البائع وتكون عند البائع بمنزلة اللقطة يعرفها حولاً ثم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان * وكل شئ لا يكون غذاء السمكة فالبايع وما يكون غذاء السمكة فهو للمشتري كذا في الذخيرة * وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للمشتري كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان فيه عتبر يكون للمشتري كذا في الذخيرة * ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها الواوة فهي للبائع كذا في المحيط * وفي التجريد وكل شئ يوجد في حوصلة الطير مما يأكله فهو للمشتري وان كان من غيره فهو للبائع كذا في التتارخانية * ولو وجد الواوة في بطن السمكة التي في بطن السمكة فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدف فافيه سلم وفي اللحم الواوة كما تكون الواوة في الاصداف فهي للمشتري وكذا لو اشترى أصدافاً لم يكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها الواوة في اللحم فهي له هكذا في الذخيرة * واعلم أن كل ما دخل تعالىا يقابل شئ من الثمن ولذا قال في القصة اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شئ من الثمن وان استحق أخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينهما بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قط من الثمن الا بالتسمية كذا في النهر الفائق * والله تعالى اعلم

(الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول)

(الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح) * يصح البيع بشرط اختيار لحد العاقد من أوله ما جعنا عندنا وكذا خيار الشرط لاجنبي جائز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو موضوع للفسخ لا للاجازة عندنا فاذا فات الفسخ بغير وقته تم العقد هكذا في السراج الوهيج * وهو على أنواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشترت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أيا ما أو على أني بالخيار أبداً وخيار بالاتفاق وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فمادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهراً أو شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جائز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الغيبة * فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة كذا في مختار الفتاوى * والصحيح قول الامام كذا في جواهر الاخلاط * وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو أبداً حتى قد العقد فان أجاز في الثلاث صح العقد عندنا كذا في الكافي * ولو شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو لم يبين وقتاً أو ذكر وقتاً مجهولاً فأجاز في الثلاث أو سقط الخيار بموته أو بعموت العبد أو باعتقه المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزاً كذا في محيط السرخسي * واختلف المشايخ في حكم هذا العقد في الابتداء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهم من يقول هو فاسد ثم ينقلب صحيحاً بالاسقاط قبل اليوم الرابع وهو مذهب أهل العراق كذا في النهاية * قيل وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق * والوجه أنه موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن وهو مذهب أهل خراسان كذا في النهاية * واختاره الامام السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر كافي القوائد الظهيرية والذخيرة كذا في البحر الرائق * واذا لم يوقت للخيار وقتاً أو بطل صاحب الخيار خياره بعدمضي الثلاث لا ينقلب جائزاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينقلب جائزاً هكذا في السراج الوهيج * وفي الفتاوى اذا اشترى للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشراء في آخر شهر رمضان فالشراء جائز وله الخيار ثلاثة أيام اليوم الاخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال لا خيار له في رمضان فالبيع فاسد كذا في المحيط * وفي النهاية اذا اشترى شئاً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري ذلك فسد البيع عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع من آخر فباع عشرة دراهم ثم ان البائع قال للمشتري لي عليك الثوب أو عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندنا خيار كذا في المحيط * خيار الشرط يثبت في البيع

مطلب
كل ما دخل تبعاً لا يقابل شئ من الثمن

مطلب
خيار الشرط يثبت في البيع الصحيح والفساد

مطلب
خيار النقد

الفساد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبداً بثلث درهم ورطل من نجر على أنه بالخيار فقبضه المشتري
بإذن البائع وأعتقه لا يجوز لا بأخذ ولا موقوفاً كذا في الفتاوى الصغرى * وإذا باع على أنه لم يتقدّم الثمن
الثلثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذه المسئلة
على وجوه أمان لم يبين الوقت أصلاً بأن قال على أنك لم تتقدّم الثمن فلا بيع بينهما وبين وصاحبه ولا بأن قال
على أنك لم تتقدّم الثمن أياماً وفي هذين الوجهين العقد فاسد وإن بين وقتاً معلوماً كان ذلك الوقت مقدراً
ثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد جائز عند علي بن أبي حمزة الثلاثة رحمه الله تعالى وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع فاسد وقال محمد رحمه الله تعالى البيع جائز كذا في المحيط * فإن نقد
في الثلاث جاز في قولهم جميعاً كذا في الهداية * ولو أعتقه المشتري في الأيام الثلاثة قبل أن يتقدّم الثمن نفذ
اعتاقه لأن هذا البيع بمنزلة شرط الخيار للمشتري ولو مضت الأيام الثلاثة ولم يتقدّم الثمن فالبيع صحيح أنه
يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه إن كان في يد المشتري وعليه قيمته وإن كان في يد
البائع لا يتقدّم اعتاق المشتري هكذا في فتاوى قاضي خان في فصل الشروط المفسدة * وإذا باع عبداً أو نقد
الثلث على أن البائع أن ردّ الثمن فلا بيع بينهما كان جائزاً وهو بمنزلة شرط الخيار للبائع كذا في الذخيرة * حتى
إذا قبض المشتري المبيع يكون مضموناً عليه بالقيمة ولو أعتقه المشتري لا يتقدّم ثمنه ولو أعتقه البائع نفذ
كذا في فتح القدير * ويجوز شرط الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى إن المشتري إذا قال
للبيع أو البائع قال للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك صح وكان الخيار
كما شرط له وإن كان الخيار فاسداً فسد به العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد ومن باع من
آخر شيئاً وقبض المشتري المبيع ومضى أيام فقال البائع للمشتري أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس
لأن هذا بمنزلة قوله لك الأقاله ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما سمي هكذا في المحيط *
وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * في الفتاوى العنانية ولو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي انعقد
ثم اشتراه مطلقاً لم يثبت الخيار في البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال المشتري على أني بالخيار
في الثمن أو في المبيع فهو كقوله على أني بالخيار كذا في التتارخانية * وإن شرط الخيار إلى الليل أو إلى وقت
الظهر أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينهي الخيار ما لم تحض الغاية
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العبادية * هكذا ذكر
المسئلة في الأصل وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما ذكر في الأصل فقال إذا
باع على أنه بالخيار إلى الليل فله الخيار ما بينه وبين أن تغيب الشمس فإذا غابت الشمس بطل خياره عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو شرط خيار ثلاثة أيام ثم أسقط منها يوماً أو يومين سقط ما سقطه
من ذلك وصار كأنه لم يشرط إلا يوماً كذا في السراج الوهاج * باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على
أن له أن يقره ويستخذه جازاً وإن فعل ذلك لا يطل خياره ولو باع كرمه على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل
من ثمره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا باع الأب أو الوصي شيئاً من مال الصغير وشرط
الخيار لنفسه فهو جائز فإن بلغ الصبي في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار إلى الصبي فإذا أجاز البيع في مدة الخيار جاز وإن ردّ
بطل كذا في الفتاوى الصغرى

مطلب
لو قال له البائع أنت بالخيار
ثبت له في المجلس فقط

مطلب
لو شرط الأكل من ثمر الكرم
في مدة الخيار فسد البيع بخلاف
شرط استخدام العبد واستغلاله

(الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه) * إذا كان الخيار مشروطاً للبائع فالمبيع لا يخرج عن ملكه
بالإتفاق والثلث يخرج عن ملك المشتري بالإتفاق وهل يدخل في ملك البائع على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يدخل وعلى قولهم ما يدخل كذا في المحيط * ولو شرط الخيار له ما جعلاً لا يثبت حكم العقد أصلاً كذا
في فتاوى قاضي خان * وإذا كان الخيار مشروطاً للمشتري فالثلث لا يزول عن ملكه بالاتفاق والمبيع
يخرج عن ملك البائع بالاتفاق وهل يدخل المبيع في ملك المشتري على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يدخل وعلى قولهم ما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى * ويتنقّى على هذا الأصل المختلف مسائل (منها) أن من
اشتري زوجته على أنه بالخيار ثلاثة أيام لم يفسد النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يفسد فإن

وطئها

وطئها في المدة قبل الاختيار كان نكاحه صحيحاً سقط الخيار إجماعاً وإن كانت ثيباً لم يسقط خياره وله ردّها
وعندهما يصير مختاراً كذا في السراج الوهاج * وهذا إذا لم يتقصها الوطء فإن نقصها ولو شيئاً امتنع
الردّ هكذا في التهراتيق * وأجمعوا أنها لو لم تكن زوجته فوطئها فإنه يصير مختاراً سواء كانت ثيباً أو بكرًا
كذا في السراج الوهاج * سواء نقصها الوطء أو لم يتقصها كذا في النهاية * (ومنها) إذا ولدت المشترة
في المدة منه بالنكاح لا تصير أم ولد له عنده خلافاً لهما كذا في الهداية * وهذا إذا ولدت في مدة الخيار
وهي في يد البائع أما إذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار وينت الملك
للمشتري وتصير أم ولد له بالاتفاق لأنها تعبت بالولادة كذا في الكفاية * وإذا اشترى جارية قد
ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا تصير أم ولد له بنفس الشراء ويطل خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج *
(ومنها) لو كان المشتري قريباً لم يعتق عنده خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن من قال إن
ملكك عبداً فهو حرّ فاشتري عبداً بشرط الخيار فإنه لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
يعتق أما لو قال إن اشتريت عبداً فهو حرّ فاشتري عبداً بشرط الخيار فإنه يعتق بالاتفاق (ومنها)
إذا اشترى جارية بشرط الخيار وقبضها فخاضت عنده في المدة فأختارها لا يكتفي بتلك الحضة في الاستبراء
عنده وعندهما يكتفي بها كذا في السراج الوهاج * وكذا إذا وجد بعض الحضة فيها هكذا في فتح
القدير * وإذا فسح المشتري العقد وردّ الجارية على البائع لا يجبه على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى سواء حصل الفسخ والردّ قبل القبض أو بعده وعندهما إن كان الفسخ والردّ قبل القبض
لا يجبه على البائع الاستبراء استحساناً والقياس أن يجبه وإن كان الفسخ والردّ بعد القبض يجب على
البائع الاستبراء قياساً واستحساناً كذا في المحيط * وأجمعوا أن العقد لو كان باتاً ثم فسح العقد
بأقالة أو بغيره كان كأن قبل القبض لا يجبه على البائع الاستبراء وإن كان بعده يجب ولو كان الخيار
للبيع ففسح لا يجبه الاستبراء فإن أجاز البيع فعلى المشتري أن يستبرئها بعد جواز البيع والقبض بحضّة
مستأنفة إجماعاً كذا في السراج الوهاج * (ومنها) إذا قبض المبيع ثم أودعه عند البائع وذلك عنده
في مدة الخيار أو بعده ينفسخ البيع عنده وعندهما لا ينفسخ ويلزمه الثمن كذا في المغنرات * أما
لو كان الخيار للبائع فسلمه إلى المشتري ثم إن المشتري أودعه في مدة الخيار البائع فهل في يده قبل فساد
البيع أو بعده يطل البيع في قولهم جميعاً كذا في فتح القدير * ولو كان باتاً فقبضه المشتري بإذن البائع
أو بغير إذنه والثلث منقود أو مؤجل وله فيه خيار رؤية أو خيار عيب فأودعه البائع فهل في يد البائع ذلك
على المشتري فليزله الثمن بالإجماع كذا في النهاية * (ومنها) إذا اشترى العبد المأذون بسلعة وشرط
الخيار لنفسه ثم أبرأه البائع من الثمن فإن خياره على حاله إن شاء اختار أن يكون المبيع له بغير شيء وإن شاء
فسح البيع وعاد إلى البائع بغير ثمن وعندهما نفذ البيع وبطل خياره كذا في المغنرات * وأما لو كان
العقد باتاً فبرأ العبد المأذون عن الثمن أبرأه البائع فليس له أن يردّ السلعة لا بخيار الرؤية ولا بخيار العيب
بالإجماع ولو كان المشتري حرّاً والمسئلة بجهاهما له أن يردّ بخيار الشرط وإن برأ من الثمن في قولهم
جميعاً وهو ظاهر وكذا له أن يردّ بخيار الرؤية أيضاً قبل القبض وبعدّه وإن برأ من الثمن ولو وجد به عيباً
فأراد أن يردّه بعد ما برأ من الثمن فإنه يظن أن كان قبل القبض فله الردّ وإن كان بعد القبض فليس له الردّ
كذا في النهاية * (ومنها) إذا اشترى ذمي من ذمي شيئاً أو خيّر بين أفاً مسلماً أو أسلم أحدهما قبل القبض
بطل البيع سواء كان العقد باتاً أو بشرط الخيار لهما أولاً ولواً مسلماً أو أسلم أحدهما بعد القبض
فإن كان العقد باتاً جاز ولا يطل وإن كان بشرط الخيار للبائع فأسلم البائع بطل البيع ولو أسلم المشتري
لا يطل وخيار البائع على حاله فإن اختار الفسخ عادت الثمن إليه وإن اختار الإجازة صارت الثمن له المشتري
حكماً والمسلم من أهل أن يملك الحرّ حكماً وإن كان الخيار للمشتري فأسلم بطل العقد في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهم أتم العقد ولا يطل وإن أسلم البائع لا يطل بالإجماع وخيار المشتري على

حاله فان اختار المشتري العقد صارت له وان فسخ صارت للبائع والمسلم من أجل أن تلك الخرج حكا هذا في النهاية * ومنها حلال اشترى غلبا بالخيار فقبضه ثم أحرم والظني في يده ينقض البيع عنده ويرد إلى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يرد كذا في فتح القدير * (ومنها) مسلم اشترى من مسلم عسيرا بشرط الخيار فنقض في المدة ففسد البيع وعندهما تم كذا في النهاية * (ومنها) أن الخيار إذا كان للمشتري فسخ العقد قالوا بطلت على البائع عنده وعندهما للمشتري كذا في فتح القدير * باع عبد أجارية على أن باع العبد بالخيار ثلاثة أيام فأعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة فنقضت عقده في قولهم وبطل البيع وان اعتق الجارية جاز ويصح إسقاط الخيار ويتم البيع ولو اعتقه في كلام واحد فنقضت عقده فيهما وبقرم قيمة الجارية ولا ينقض اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بتنا البائع العبد والخيار للبائع العبد لا يعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو اعتقه نفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك إسقاطا للخيار كذا في فتاوى قاضي خان * سئل عن اشترى عبد على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال ليس للبائع مطالبة الثمن ما لم يفسد الثلاث كذا في التتارخانية ناقلا عن الحاوي * قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن إليه ولو دفع المشتري الثمن أجبرت البائع على دفع العبد إليه ولو دفع البائع العبد إلى المشتري أمرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار للبائع ونفذ المشتري الثمن وأراد أن يقبض العبد فنقض البائع فله ذلك غير أنه يجبر البائع على رد الثمن قال أصحابنا رحمه الله تعالى خيار الشرط يمنع تمام الصفقة فإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري والمبيع شيء واحد أو شيئين لم يكن له أن يبرأ العقد في البعض دون البعض سواء كان المبيع مقبوضا أو لم يكن لأنه تفرق الصفقة قبل التمام وأنه لا يجوز بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفرق كذا في المحيط * ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض فلهك بعضه أو استهلكه انسان فللبائع أن يجبر البائع في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان مما يتفاوت فلهك البعض انتقض البيع وليس للبائع أن يجبر في الباقي وإن كان مكبلا أو موزونا أو معدودا غير متفاوت فلهك بعضه فللبائع أن يلزم البيع فيما بقي ولو استهلك المستهلك المبيع في يد المشتري فللبائع أن يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك ليس للبائع أن يلزمه الإبراء المشتري ولو هلك أحد العبدتين في يد البائع لم يكن له أن يلزم المشتري العبد الباقي الإبراء كذا في الحاوي

(الفصل الثالث في بيان ما ينقذه هذا البيع وما لا ينقذه وفي بيان ما يفسخ به وما لا يفسخ به) من شرطه الخيار سواء كان باعيا أو مشتريا أو اجنبيا له أن يجبر في مدة الخيار بالاجماع الفقهاء وله أن يفسخ فان أجاز بغير حصة صاحبه يرد بغير علمه ماز كذا في فتح القدير * شرط الخيار إذا كان للبائع لجواز البيع ونفذه بأحد ثلاثة معان أحدها أن يجبر البيع بالقول في المدة كذا في السراج الوهاج * كان يقول أجرت البيع ورضيته وأسقطت خيارى ونحو ذلك كذا في فتح القدير * ولو قال هويت أخذه أو أحييت أو أعجيتي أو وافقتي لا يطل كذا في البحر الرائق * والثاني أن يموت البائع في مدة الخيار فيبطل خياره بموته ونقض عقده كذا في شرح الطحاوي * والثالث أن يمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا إجازة من له الخيار كذا في السراج الوهاج * وكذلك إذا اغنى عنه أو وجن ومضت الأيام الثلاثة ولو أنه أفاق في مدة الخيار حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحد الطوائس أنه لا يكون على خياره وذو كرمس الأئمة الخلو في رجحه الله تعالى أنه على خياره قال رحمه الله تعالى وهو منصوص في المأذون وهو الأصح كذا في الذخيرة * والتحقيق أن الأغنياء والجنون لا يسلطان انما المسقط له معنى المدة من غير اختيار كذا في البحر الرائق * وكذلك لو بقي ناعما حتى مضت المدة كذا في محيط السرخسي * وان سكر من الخمر لم يطل خياره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وان سكر من البهق في المدة يطل خياره حتى لو زال السكر من البهق في المدة

مطلب
الأغنياء والجنون لا يسلطان
الخيار

ليس له أن يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحد الطوائس رحمه الله والصحيح أنه لا يطل كذا في المحيط * وان ارتد وعاد إلى الاسلام في المدة فهو على خياره اجماعا وان مات أو قتل على الرقة بطل خياره اجماعا وان تصرف بحكم الخيار بعد ما توقف تصرفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونفذ عندهما كذا في الذخيرة * وفسخه بأحد الأمرين إما بالقول أو بالفعل أما بالقول بأن يقول ففسخت فبطل ذلك بطلان كان المشتري حاضر ابصر الفسخ ولا يحتاج فيه إلى قضاء أو رضا وان كان غائبا لا يصح الفسخ ويكون موقفا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والخلاف انما هو في الفسخ بالقول أما اذا فسخ بالفعل فإنه يفسخ حكما انصافا في الحضرة والقبضة والرد بالقبضة عدم علمه وبالحضرة علمه فلو فسخ في غيبته فبلغه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعده مضى المدة تم العقد بمضى المدة قبل الفسخ وكذا إذا أجاز البائع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه كذا في البحر الرائق * وأما الفسخ بالفعل بأن يتصرف البائع في مدة الخيار في المبيع تصرف الملاك كما إذا أعتق أو دبر أو كتب وكذلك إذا باع من غيره وكذلك لو وهب وسلم بفسخ البيع ولو وهب ولم يفسخ بفسخ البيع وإذا رهن ولم يفسخ بفسخ البيع كذا في المحيط * وإذا أجزأ ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون فسخا ما لم يسله إلى المستأجر وذكر في بعضها أنه يكون فسخا وان لم يسله إلى المستأجر وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وإذا سلم المبيع في مدة الخيار إلى المشتري قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان سله على وجه الاختيار لا يطل خياره ولا يملكه المشتري وان سله على وجه التملك بطل خياره هكذا في الفصول العمادية * والحاصل أن ما وجد من البائع في المبيع لو وجد منه في الثمن لكان إجازة البيع يكون فسخا للبيع دلالة كذا في البدائع * رجل باع عبدا بثلثين في المدة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وأبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه وهبته ويطل خياره لأن الثمن في المدة بمنزلة العروض هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو ساءمه البائع بالثمن الذي في ذمته شيئا كذا في البدائع * ولو اشترى من غير المشتري شيئا بذلك الثمن بطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ذمنا فأوفاه المشتري قبض وتصرف فيه لا يطل خياره وكذا لو دفع المبيع إلى المشتري لا يطل خياره ولو كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح أبرأه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا تم البيع بينهما بمضى مدة الخيار أو بإسقاط الخيار في المدة فنقض أبرأه البائع هكذا في فتاوى قاضي خان * والحاصل في هذه المسائل أن الثمن إذا كان شيئا يتعين بالتعيين فإذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه من بيع أو هبة فذلك امضاء للبيع وان كان الثمن شيئا لا يتعين بالتعيين كالدرهم فتصرف فيه بعد ما قبض مع المشتري أو مع غيره فذلك ليس بامضاء البيع وان تصرف فيه قبل القبض مع المشتري بأن اشترى منه بالثمن ثوبا أو صارقه من الثمن وهو ألف درهم على مائة دينار فذلك اختياره للبيع كذا في المحيط * ولو باع عبيدين على أنه بالخيار فقبضهما وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على إجازة البيع لأن البيع بشرط الخيار غير منقطع في حق الحكم فإذا هلك أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصة فلا يجوز ولو قال البائع في حياة العبدتين نقضت البيع في هذا بعينه أو قال نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلا ويصح الخيار فيهما وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلا ورجل باع عبيدا وكفري على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج القرخ من البيض أو صار الكفري غرقا في مدة الخيار بطل البيع ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بجماله بقي خياره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يكن في البيع خيار فالبيع باق والمشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك كذا في الواقعات الحسامية * رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقاضا ثم ان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يجسها بالاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزروعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدى ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يجسها بالاستيفاء الثمن الذي كان على البائع كذا في فتاوى

قوله أو كفري هو وعاء طلع
الحمل وتلك الكاف والياء معا
فأموس

قاضي خان • وان كان المشتري زرع الارض كان للمشتري أن يسكنها بأجر المثل ويمنع البائع عنها إلى أن يستحصل الزرع وان اراد المشتري بعد ما زرعها أن يمنع الارض من البائع حتى يسترد الثمن ليس له ذلك وان أبي المشتري أن تكون الارض في يده بأجر المثل إلى وقت ادراك الزرع وكذا قلع الزرع أيضا وان اراد تضمين رب الارض الزرع كان له ذلك اذا كان قد اذن له في زرعها إلى أن يدرك الزرع الا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها حتى يستحصل بغير شيء • هكذا في المحيط • واذا كان الخيار للبائع في عبادة فقال البائع للعبد أنت حر ان دخلت الدار أو قال ان دخلت الدار فانت حر لم يكن هذا انقضاء البيع وكذلك اذا قال للعبد أنت حر وهذا العبد الآخر ذكر المسئلة في المتن وروى هشام وبشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا مضى أجل الخيار قبل أن ينقض البيع وجب البيع وعق العبد الآخر كذا في الذخيرة • ولو كان الخيار في الرحي فظن البائع كان فسخا وان ظن المشتري لم يعرف مقدار الخبز لا يسقط وان زاد على ذلك يطل • قال الفقيه أبو جعفر ما زاد على يوم وليلة كثير ومادونه قليل لا يطل خياره كذا في مختار الفتاوى • واذا هلك المبيع قبل القبض يطل البيع سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا وان هلك بعد القبض فان كان الخيار للبائع فكذلك يطل البيع لان المبيع صار محال لا يحتمل انشاء العقد عليه فلا يحتمل الاجازة فيفسخ العقد ضرورة ويلزم القيمة ان لم يكن له مثل والمثل ان كان له مثل • وان كان الخيار للمشتري لا يطل البيع ولكن يطل الخيار ويلزم البيع وعليه الثمن هكذا في البدائع • وفي المتن رجل باع من آخر جارية على أنه بالخيار ودفعها إلى المشتري فاعقها المشتري أو زوجها في مدة الخيار ثم ان البائع اجاز البيع فيها لا يجوز عتق المشتري ولا تزويجه وقد نقض البائع التزويج باجازه البيع واحل له فرجها للمشتري ولو كان الزوج وطئها وهي بكر ثم نقض البائع البيع فيها وقد نقضها الوطء مائة درهم وعقرها مائتا درهم قال البائع بالخيار ان شاء اتبع الزوج بالعقر تاما ولم يرجع به الزوج على أحد وان شاء اتبع المشتري بنقصان الوطء ورجع المشتري على الزوج الواطئ بالمائة التي ضمن • ولو لم يكن البائع دفع الامه إلى المشتري وزوجها المشتري رجلا وهي في يد البائع وطئها الزوج ثم اجاز البائع البيع ولم ينقصها الوطء لانها تيب فالتكاح فاسد اذا فسخته المشتري ولا يطل ما لم يفسخه لان فرجها لم يحل للمشتري باجازه البائع البيع • والمشتري على الواطئ مهرها اذا فسخ التكاح ولا خيار للمشتري في رد الامه بالوطء الذي كان عند البائع من قبل أن الوطء لم ينقصها • وان كان الوطء زنا كان هذا عيبا فرده كذا في المحيط • رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مائة أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويمضي البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن • وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يسقط الخيار فيصط عنه من الثمن كذا في زيادة هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • واذا باع عبدا بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام فاعطاه المشتري مائة مائة دينار ثم ان البائع نقض البيع فالصرف باطل وكان عليه أن يرد الدينار كذا في المحيط • قال هشام سألت محمدا عن رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتواري المشتري في بيته أراد أن يفتي له الثلاث فيجب له البيع هل يؤخذ في هذا بالاعذار قال نعم أبعث اليه من بعذره فان ظهر والا بطلت خياره الا أن يجيء في الثلاث قلت فان لم يأت الخصم في الايام حتى كان آخر الثلاثة الايام انما في وقت لا نستطيع أن تبعث اليه من قبلك الاعذار فسألك أن تطل الخيار عليه قال لا أفعل ذلك قلت فان قال الخصم اني أعدت اليه وأشهدت فاختني متى فاشهدني بذلك قال أقول أشهدوا أن هذا قد زعم أنه قد أعذراني صاحبه في الايام الثلاثة كان ياتيه كل يوم فيعذر اليه فيحتج منه فان كان الامر كما قال فقد أبطلت عليه الخيار واذا ظهر بعد ذلك وأنكر سألت المدعي البيعة على الخيار وعلى اعذاره كما كان ادعى كذا في الذخيرة • اشترى شاعلي أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري في الايام الثلاثة إلى باب البائع ليرد البيع فاختني البائع منه فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خميسا من البائع ليرده عليه اختلعه واقبه • قال بعضهم ينصب خميسا فطر المشتري • وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خميسا لان المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكلام مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا يطره فان لم ينصب القاضي خميسا وطلب المشتري من القاضي الاعذار عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك

قوله أن يرد الدينار الاولى
الدائير ولعل سقط من التساخ
لفظ المائة اه بحر اوى

فبيعت مناديا ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلان يريد أن يرد عليك البيع فان حضرت والا نقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعذار وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعذار أيضا فقيل لمجدرجه الله تعالى • كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيما أخذ منه وكيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع رد على الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان • اشترى شيئا يسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القيلس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستمسلان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع وتأمين تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجبر البيع أو يفسد المبيع عندك دفع الضرر ومن الجانبين كذا في فتح القدير • ولو باع شيئا يسارع اليه الفساد يساعا بنا ولم يقضه المشتري ولم يتقد الثمن حتى غاب كان البائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان الخيار للبائع أو لهما شري فقال له من الخيار ان لم أفعل كذا اليوم أبطلت خيارى لا يطل خياره • وكذا لو قال ذلك في خيار العيب • ولو لم يقل كذلك ولكن قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا جاء غدا ذكر في المتن أنه يطل خياره وليس هذا كالأول لان هذا وقت يجي • لا محالة بخلاف الأول كذا في الظهيرية • ولو باع جارية تبعد على أنه بالخيار في الجارية فبقيت العبد أو عرضه على البيع اجازة وعرضها على البيع ففسخ على الاصح كذا في البحر الرائق • رجل اشترى جارية على أنه بالخيار فرد غيرها على البائع وقال هي التي اشترتها فالقول قوله وبالبائع أن يملكها وبطأها كذا في الواقيات الحسامية • بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مسلم باع من مسلم عبدا على أن البائع بالخيار وقضه المشتري فصارت في يده جارية نقد انقض البيع ذكر المسئلة في المتن قال وضمن العبد • وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى • وقال الحاكم ابو الفضل رحمه الله تعالى وقد قال في موضع آخر البائع على خياره ان سكنت حتى مضى الثلاث لم يملك البيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشر ان البيع ينقض • ولو لم يتخصصا حتى صار خلا فاختار البائع الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المتن ومن الرواية كذا في الذخيرة • في المتن باع عبدا على أن البائع بالخيار فاذا نزل في التجارة لا يكون هذا انقضاء البيع الا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعد ما لحقه دين لم يجز كذا في محيط السرخسي • • ولو باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسله إلى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار كذا في القصول العمادية في الفصل الخامس والعشرين • واذا باع عبدا على أن البائع بالخيار وقضه المشتري وقتل العبد عند المشتري قبل اتمام العبد وضمن المشتري قيمته للبائع أخذ أولياء الخباية القيمة من البائع وكان البائع أن يرجع على المشتري بمثلها وهو بمنزلة الغصب • رجل باع عبدا على أنه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلاث قد فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك قد أجزت البيع وقبل المشتري فهذا جاز استحسانا • ولو جنى البائع على المبيع في هذه الصورة جناية ونقصه فقال المشتري أنا آخذ كذا فليس له ذلك الا أن يسلم البائع له كذا في المحيط • ولو استهلك المبيع أجنبي • والخيار للبائع لا يفسخ البيع والبائع على خياره سواء كان المبيع في يد المشتري أو في يد البائع • فان شاء فسخ البيع واتبع الجانب بالضممان وكذلك لو استهلك المشتري ان شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضممان وان شاء اجازته واتبعه بالثمن ولو تعيب المبيع في يد البائع فان كان باقة مما وية أو بفعل المبيع لا يطل المبيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازته • فان اجاز فالمشتري بالخيار فان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك تغير المبيع قبل القبض وان كان بفعل البائع بطل البيع وان كان بفعل أجنبي لم يطل البيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع واتبع الجانب بالالوش وان شاء اجاز واتبع المشتري بالثمن والمشتري يتبع الجانب بالارض • وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يطل البيع والبائع على خياره ان شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضممان وان شاء اجازته واتبع المشتري بالثمن • وكذلك اذا تعيب في يد المشتري بفعل أجنبي أو بفعل المشتري أو باقة مما وية فالبايع على خياره ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخه فان اجاز أخذ من المشتري جميع الثمن غير أنه ان كان التعيب بفعل الأجنبي فلا يشتري أن يبيع الجانب بالالوش وان فسخ فان كان التعيب بفعل المشتري أو باقة مما وية فالبايع يأخذ الباقي وارض الجانب من المشتري • وان كان التعيب بفعل أجنبي فالبايع بالخيار ان شاء اتبع الجانب بالالوش وان شاء اتبع المشتري وهو يرجع بما ضمن على الأجنبي

مطلب
اذا غصب البائع من المشتري
لم يكن فسخا للبيع ولا ابطالا
للخيار

هكذا في البدائع • وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي اذا جنى المبيع في يد
البائع جنابة والخيار له فان نقض البيع دفعه البائع أو فدها فان أمضى البيع أو سكت حتى مضت المدة
وقبله المشتري ورضي بعيب الجنابة دفعه المشتري أو فدها كذا في المحيط • رجل اشترى ابنه على أن البائع
بالخيار ثم مات المشتري فأجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث أباه • كذا في فتاوى قاضي خان • ولو باع
المكاتب أو المأذون بشرط الخيار لنفسه فجز المكاتب أو حجر المأذون في مدة الخيار فقد لزم البيع وبطل الخيار
في قولهم جميعا كذا في الينابيع • باع ثاة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجز البائع صوفها في مدة الخيار يكون
نقضا كذا في الفصول العمادية • ولو كان الخيار للبائع والخيارية عنده ووطئت بشبهة انتقض البيع كذا
في المحيط • ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت اكسبا عند البائع أو عند المشتري أو ولدت
أولاد فان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انتسخ البيع بينهما يكون للبائع
• كذا في فتاوى قاضي خان • واذا كان الخيار للمشتري فنقض هذا البيع بما ذكرنا من المعاني الثلاثة
ويجوز أن يفسد أو يفسد المشتري في المبيع تصرف المالك والاصل فيه ان كان كل فعل باشر المشتري
في المشتري بشرط الخيار له فعلا يحتاج اليه للاعتناء ويحل في غير الملك بحال فالاشتغال به أول مرة لا يكون
دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وكل فعل لا يحتاج اليه للاعتناء أو يحتاج اليه للاعتناء الا انه لا يحل في
غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في الذخيرة • اذا كان الخيار للمشتري فباعه أو أعتقه
أو ذبره أو كاته أو رهنه أو وهبه سلم أو لم سلم أو أجزه فله ان يفسد أو يفسد المشتري فباعه أو أعتقه
هكذا في النهاية • وكذا لو أعتق بعضه كذا في النهر الفائق • الوطء والتقبيل بشهوة والمباشرة بشهوة
والنظر الى فرجها بشهوة اجازة من المشتري وأما المس والنظر الى فرجها بشهوة لا يكون اجازة هكذا
في البدائع • ولو نظر الى سائر أعضائها بشهوة لا يسقط خياره لانه يحتاج اليه للاعتناء بخلاف البائع
وليس سائر أعضائها أو نظر الى فرجها لاعتناء بشهوة أو نظر الى سائر أعضائها عن شهوة يجب أن يسقط خياره
لانه لا يحتاج الى ذلك وهذه التصرفات لا تحل بدون الملك كذا في محيط السرخسي • وحد الشهوة أن تنشر
آله أو يزداد انتشارها وقيل أن يشتهي بقلبه ولا يشترط الانتشار كذا في السراج الوهاج • رجل اشترى
من آخر جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ثم ان المشتري قبلها أو لمسا أو فطر الى فرجها ثم أراد أن يردها
وقال لم يكن ذلك بشهوة فالقول قوله مع عينه هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في المتن ثم قال لا يرى
أن رجلا لو قبل امرأته أو لمسا أو فطر الى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة كان القول قوله كذا ههنا ولو كان
مباشرة ثم قال كان ذلك مني بغير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدر الشهيد يقول في القبله يفتي بحرمه المصاهرة
مالم يقين أنه فعل بغير شهوة وفي المس والنظر الى الفرج كان يقول لا يفتي بالحرمه مالم يقين أنه فعل بشهوة
فعلى قياس ما قاله الصدر الشهيد غيبت أن يقال في مثله المشتري اذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أن
لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط • ولو قبلها المشتري فقال قبلتها بغير شهوة ان كان في القبله لا يقبل قوله
وان كان في سائر البدن فالقول قوله وهو على خياره كذا في السراج الوهاج • ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
تعالى في يوعه اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري أو قبلته أو لمسته بشهوة فأقر المشتري أنها فعلت بشهوة فان
فعلت ذلك يمكن المشتري سقط خياره بالاجماع كذا في الفتاوى الصغرى • وان اختلفت اختلاسا من غير
تمكن المشتري وهو كاره لذلك فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
أنه لا يكون ذلك اجازة للبيع وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون فلهما اجازة للبيع كفيهما كان وأجمعوا
على أنها لو باضته وهو نام بأن أدخلت فرجه في فرجها بسقط الخيار هكذا في البدائع • اذا دعا الجارية
المشتراة الى فراشه لا يطل خياره وكذا اذا زوجها الا اذا وطئها الزوج كذا في الفتاوى السراجية •
وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرفع لزم العقد وبطل الخيار سواء كان
بفعل البائع أو بفعله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القلبي • وان كان
العيب بما يحتمل الارتفاع كالمرض فالمشتري على خياره ان شاء فسخ وان شاء أجاز وليس له أن يفسخ الا أن
يرتفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع • كذا في البدائع •

ولو مرض العبد والخيار للمشتري فلي البائع وقال نقضت البيوع ووددت العبد عليك فلم يقبل البائع ولم
يقبضه فان مضت المدة والعبد مريض لزم المشتري وان صح فيها فلم يرده حتى مضت المدة كان له أن يرده على
البائع بذلك الرد الذي كان منه كذا في فتح القدير • واذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة
متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبر من المرض وذهاب البياض من العين فانه ساقط الرد والفسخ عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج • وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة
منه كصنع الثوب وخياطته ولت السويق والسمن والبناء والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع
وكذلك اذا كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبن والصوف والعقر والارش وغيرها فانه ساقط الرد
أيضا كذا في الينابيع • والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا تمنعه اتفاقا كذا في النهر الفائق •
فاذا اختار البيع فالزيادة له مع الاصل اجماعا وان اختار الفسخ برد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال لا يرده الاصل لا غير والزوائد للمشتري كذا في السراج الوهاج • ولو كان المبيع ذابا فركبها
المشتري والخيار له لينظر الى سيرها أو فوطئها أو كان ثوبا فلبسه لينظر الى قدره أو كانت أمة فاستخدمها لينظر
ذلك منها فهو باق على خياره فاذا زاد في الركوب على ما يعرف به فهو رضاء وسقط خياره فان ركبها لم يفسد
فهو رضاء • كذا في السراج الوهاج • هذا اذا كان الاستخدام يسيرا فاما اذا كان كثيرا يخرج عن حد
الامتحان والاختيار يكون اختيار المالك كذا في المحيط • وان لمسه لم يستد في به وهو أن يلبسه لدفع
عادية البود بطل خياره كذا في الظهيرية • وان ركبها ليسقيها أو ليشترى لها علفا أو ليردها على بائعها فالقبض
أن يكون اجازة وفي الاستحسان لا يكون اجازة وهو على خياره كذا في البدائع • قيل هذا اذا لم يفسد
الرد والسقي والعلق الا بالركوب وان أمكن بدون الركوب يطل وكذلك الركوب لحل علف ان كان في وعاء
واحد لا يطل وان كان في عدلين يطل ذكره في السير الكبير كذا في محيط السرخسي • وان استخدمها
مرة أخرى فان كان في النوع الذي استخدمها في المرة الاولى كان اختيار المالك وان كان في نوع آخر
لا يكون اختيارا والا كراه على الاستخدام في المرة الاولى اختيار المالك فسر محمد رحمه الله تعالى الاستخدام
في كتاب الاجارات فقال بأن يأمرها بحمل المتاع على السطح أو بانزاله عن السطح أو بتقديم الثعل بين يديه
أو بأن تغمر رجليه بعد أن لا يكون عن شهوة أو بأن تطبخ أو تحبز بعد أن يكون ذلك يسيرا وان أمرها
بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك رضاء كذا في المحيط • ولو ركب الدابة ليعرف سيرها ثم ركبها مرة أخرى
ان ركبها لمعرفة سيرها أو ليعرف أن ركبها أو ليعرف أنها مملوكة أو ليعرف سرعة عبدها
فهو على خياره والثوب اذا لبسه مرة لمعرفة الطول والعرض ثم لبسه ثانيا يسقط خياره • كذا في
البدائع • ولو اشترى أرضا مع حرنه فحرق الحرن أو فصل منه شيا أو حصد أو عرض المبيع للبيع بطل
خياره لا لعرضه ليعتق كذا في البحر الرائق • ولو كان في الارض فحل فصرم الحقل أو وقع بطل خياره
• كذا في محيط السرخسي • ولو زرع الارض أو حرمها فهو رضاء من المشتري ومن البائع فسخ
ولو كان النهر عارية وكان بقي به كما كان يسقى قبله سقط خياره وكذا اذا اعاده أو أجره سقط خياره سواء
سقى منه المستعير أو لم يسقى كذا في التتارخانية ناقلا عن الفتاوى العنانية • وكري النهر وكس البئر يسقط
خياره ولو انهدمت البئر ثم بناها لم يعد خياره كذا في الذخيرة • ولو سقى من نهر الارض دوابه أو شرب
نفسه لا يسقط خياره لانه مباح ولو سقى من نهرها أرضا أخرى فهو رضاء بخلاف ما اذا سقى منه اجنبي
بغير عله • ولو رعت ماشية المشتري الكلاب يسقط خياره بخلاف ماشية الناس كذا في المحيط • واذا
اشترى الرجل نهر او بئرا او هو بالخيار فوقع في البئر شاة فماتت أو وقعت فيها عذرة أو شئ مما يتجنس الماء به
لم يكن له ردّها قبل الترح • وأما اذا زرع في مدة الخيار حتى طهر هل له أن يرده على البائع لم يذكر محمد رحمه الله
تعالى هذا في الكتاب واختلف المشايخ فيه قال بعضهم له حق الرد لان العيب زال في مدة الخيار على وجه
لم يبق له ان يفسد المشتري على خياره على قياس ما لو حرم العبد في مدة الخيار في يد المشتري ثم انقطع عنه
الحق في المدة كان المشتري على خياره وحكي القبيح أو جعفر عن استاذ أبي بكر البطني أنه لا يكون له الرد
أيضا بعد الترح لانه بقي بعد الترح نوع عيب فانه وان طهر عندنا لا يظهر عند بعض العلماء كذا في الذخيرة •

مطلبه

زيادة المبيع في مدة الخيار

قوله أو فصل باتفاق أي قطع
كما في القاموس

ولا يسلط خياره لو استقى من البئر لشربه ووضوئه ودوابه لينظر الى كثرة الماء لانه محتاج اليه ولو سقى بها زرعاً بطل خياره لانه غير محتاج اليه معرفة قدر الماء هكذا في المحيط * ولو قطع حوافر الدابة أو أخذ بعض عرقها لا يطل كذا في فتح القدير * فان ودجها أو فصد حنكها أو بزغها فهو رضا كذا في السراج الوهاج * ولو حمل عليها علها يسقط خياره هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا حمل علها عليها لا يسقط خياره ولو كان له دواب تحمل على جميع الدواب عليها فذلك رضا هكذا في المحيط * اشترى بكرة أو شاة على أنه بالخيار فخلب لبها بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية * وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وفي القدوري اذا سكن المشتري الدار واسكنها رجلاً بجر أو بغير أجر أو رم منها شيئاً أو أحدث فيها بناء أو حصصها أو طينها أو هدم منها شيئاً فهو امضاء البيع كذا في الظهيرية * ولو سقط حائط منها بغير صنع أحد يسقط الخيار كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى داراً وهو ساكن فيها على أنه بالخيار فقام على الكفى لا يطل خياره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان فيها ساكن بآخر فباعها البائع برضا وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري واستأذى الغلة فهذا رضا كذا في الحاوي * المشتري بخيار الشرط اذا باع بخيار الشرط لا يطل خياره وقيل يطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * ولو نسخ من الكتاب نفسه أو لغيره لا يطل وان قلب الأوراق وبالدروس منه يطل كذا في البحر الرائق * قالوا ولو قبل بالتنازع يطل الخيار والدروس لا يطل خياره فله وجه ويجوز الاخذ به كذا في فتاوى قاضي خان * وهو المأخوذ كذا في جواهر الاخلاط * ولو جهم الغلام أو سقام دواء أو خلق رأسه فهو رضا كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أمر الغلام بجز رأسه يعني رأس الغلام فهذا ليس برضا الا أن يريد به الدواء وكذا العاطل بالنودة الا أن يريد به الدواء وكذا غسل الرأس والحية وفي المتن اذا احتجم الخادم بأمر المشتري فهو رضا كذا في الظهيرية * ولو اشترى قناباً بخيار فترآه يجهم الناس بأجر فكأن كان رضا لولا بلاء بجر لانه كالاخذ بغيره لا يطل خياره كذا في البحر الرائق * وفي الاصل اشترى جارية فأمرها أن ترضع ولده لا يكون رضا كذا في الفصول العمادية * ولو أمر الجارية بعد ما اشتراها على أنه بالخيار بالمشط والذهن أو اللبس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية * اشترى بشرط الخيار شيئاً فقبضه أو نقدته لا يطل بذلك خياره كذا في الفصول العمادية * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثاً وقبضه فوهب للعبد مال أو اكتسبه ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير إذنه أو بغير علمه لم يطل خيار المشتري ولو وهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عتق الابن ولا يطل خيار المشتري في العبد ولو وهب للعبد أم ولد المشتري وقبضها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشبه الولد الأم والولد يمتنع على ملكه بعد بحكم الخيار والولد لا يمتنع ولو أن المشتري استهلك المتاع الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة كذا في الظهيرية * ولو اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يطل الخيار عند الكل ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا بيعت الدار بحجب الدار المشتراة بشرط الخيار للمشتري فأخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط * والاخذ ليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه اخذاً ولا كذا في النهر الفائق * المشتري بشرط الخيار اذا رهن بالثمن في أيام الخيار جاز كذا في الفصول العمادية * واذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار الا أن تكون مذرة واذا ولد الحيوان سقط الخيار الا أن يكون الولد ميتاً كذا في البحر الرائق * وفي المتن اذا ولدت في يد المشتري ولداً ميتاً لم تنقصها الولادة فهو على خياره كذا في المحيط * واذا كان البائع والمشتري جميعاً بالخيار لم يتم البيع باجازه أحدهما حتى يجتمعا عليه كذا في المبسوط * وفي المتن في رجل باع عبداً بأمة على أن كل واحد منهما بالخيار فباع فأجاز بائع العبد البيع وقد تقاضى العبد في يد المشتري فقدر له وتم البيع وفيه رجل اشترى عبداً بجارية وشرط كل واحد

الخيار لنفسه فيما باع ثم انهم اختلفوا معاجز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وهما جميعاً بالخيار فقال البائع قد أجرى البيع بمحض من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت البيع بمحضرة البائع فالبيع ينفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قبل أن يرده في الايام الثلاثة أو بعد ما فعل المشتري الثمن من قبل أن البائع قد أزم البيع وصار المشتري بالخيار دون البائع ولو أصابه عيب قبل هذه المقالة أو بعد ما فهو سواء وعليه الثمن ولا يستطيع رده بعد العيب الذي أصابه وان بدأ المشتري ففسخ العقد ثم ان البائع أجاز البيع ثم هلك العبد فعلى المشتري قيمته وكذلك لو أصابه عيب نقصه بعد هذه المقالة فالبيع منتقض برده البيع ويرد نقصان العيب ولو أصابه العيب قبل أن يفسخ المشتري البيع ثم أجاز البائع فالبيع لازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المحيط * واذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فتناقصا البيع ثم هلك عند المشتري قبل أن يقبضه البائع فعلى المشتري الثمن اذا كان له الخيار والقيمة ان كان الخيار للبائع كذا في المبسوط * ولو اشترى شيئاً على أنهما بالخيار ورضي أحدهما بالبيع صريحاً أو دلالة لا يرده الاخر بل يطل خياره عند الامام وقالوا لا يرده البيع في نصيبه وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب كذا في النهر الفائق * رجل اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الاخر لزمهما البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * والله تعالى المعين

(الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار) * اذا اختلفا فيه فالقول قول الذي يقبضه وان اختلفا في مقداره فالقول قول المقر بأقصر الوقتين وان اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكره مضيه كذا في المبسوط * اختلفا في شرط الخيار وأقاما البيعة فيئنة مدعى الخيار أو في كذا في القينة * ان كان الخيار لأحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار اذعى الفسخ أو الاجازة والبيعة بنسبة الاخر وان اختلفا بعد مضى المدة فالقول للمدعى الاجازة أيهما كان والبيعة لمضى النقص وأما اذا كان الخيار لهما واختلفا في النقص والاجازة في المدة فالقول للمدعى النقص والبيعة للاخر وان اختلفا بعد مضى المدة فالقول للمدعى الاجازة والبيعة لمضى النقص كذا في محيط السرخسي * هذا كله اذا لم يكن لبيئتهما تاريخ ولو ارتخت البيعتان يقبل بيئته اسبقهما تاريخاً أيهما كان على الفسخ والاجازة كذا في شرح الطحاوي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل باع عبداً من رجل بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة ايام وقبضه المشتري فضت المدة فقال أحدهما أيهما كان ان العبد مات في الثلاث وانقض البيع ووجب القيمة وقال الاخر لا بل هو حي أبى فالقول قول من يدعى أنه حي أبى وان أقام البيعة كانت البيعة فيئنة من يدعى أنه حي أبى ايضاً كذا في المحيط * وأما اذا تصادق على الموت فقال أحدهما مات في الثلاث وقال الاخر مات بعد الثلاث فالقول للمدعى في الثلاث والبيعة للاخر وأما اذا تصادق على الموت بعد الثلاث في يد المشتري واختلفا في الفسخ والاجازة فأقام أحدهما البيعة أن البائع تنقض في الثلاث وأقام آخر أنه أجاز في الثلاث فالبيعة للمدعى النقص وقيل هذا قياس وفي الاستحسان البيعة للمدعى الاجازة وان تصادق على الموت في الثلاث والمسئلة بحالها فيئنة مدعى الاجازة أولى ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث واجازة البائع في الثلاث وادعى الاخر الموت في الثلاث ونقض البائع قبله فالقول للمدعى النقص والبيعة للاخر ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث ونقض البائع في الثلاث والاخر الموت في الثلاث واجازة البائع قبله فالقول للمدعى النقص والبيعة لخصمه وكذلك لو كان الخيار لهما فاختلفا على هذا الوجه كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضاً رجل باع عبداً على أن البائع بالخيار ثلاثة ايام فقبضه المشتري وقيمه ألف درهم فزادت قيمته في الايام الثلاثة فصارت التي درهم ثم مضت الايام الثلاثة فأقام البائع بيئته أن المشتري قتله خطأ في الايام الثلاثة بعد ما صارت قيمته التي درهم وانكره المشتري فأقام المشتري بيئته أن البائع قتله خطأ بعد مضى الايام الثلاثة فالبيعة بينة البائع ولو أقام أحدهما البيعة أنه مات في يد المشتري في الايام الثلاثة وأقام الاخر البيعة أنه مات بعد الثلاث كانت

البينة بينة من يدعى الموت بعد الثلاثة وإذا قضينا بوجوب ضمان القتل للبائع هنا كان للبائع أن يضمن عاقلة المشتري ولو أراد أن يضمن المشتري قيمة العبد يوم قبضه لم يكن له ذلك وكذلك أن أقام البائع بينة أن فلانا قتله في الأيام الثلاثة خطأ وأقام المشتري بينة على ذلك الرجل أو غيره أنه قتله خطأ بعد مضي الأيام الثلاثة كانت بينة البائع أولى ويقضى للبائع على عاقلة القاتل بقيمة يوم القتل وإن اختار تضمين المشتري القيمة لم يكن له ذلك ولو كان المشتري أقام البينة على البائع على أن البائع قتله في الأيام الثلاثة وأقام البائع بينة أن المشتري قتله بعد الأيام الثلاثة فالبينة بينة البائع ولو أقام البائع بينة على أن هذا الاجنبي قتله بعد الأيام الثلاثة وأقام المشتري بينة على أن هذا الاجنبي أو غيره قتله في الأيام الثلاثة فالبينة بينة البائع وإن أراد المشتري في هذا الوجه اثبات القتل على الذي أقام عليه البائع البينة أنه قتله بعد الثلاث وأراد تضمينه لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو اتفقا أن هذا الرجل غصبه في الثلاث وادعى البائع الموت في الثلاث وادعى المشتري الموت بعد الثلاث فالبينة للمشتري ولو عكس أفينة البائع أولى والمشتري أن يضمن الغاصب قيمته كذا في محيط السرخسي * وكذلك إذا كان الغصب من اثنين كان للمشتري أن يأخذ الذي اثبت الغصب عليه بشجانه وإن لم يقيم البينة على ما وصفنا من القتل والموت فالقول قول من يدعى القتل والموت في الثلاث كذا في المحيط

قوله الفصل الخامس الخ في بعض النسخ تأخير هذا الفصل عما بعده اهـ

(الفصل الخامس في شرط الخيار في البعض والخيار لغیر العاقد) * ولو اشترى ثوبين أو عديدين أو دابتين على أنه بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام أو على أن البائع بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام فهذه المسئلة على أربعة أوجه في ثلاثة منها يقصد البيع فيها جميعا وفي الواحد جاز فيها جميعا أما الوجوه الثلاثة فأحدها إذا لم يعين الذي فيه الخيار ولم يبين من كل واحد منهما على حدة والثاني إذا عين الذي فيه الخيار ولم يبين حصة كل واحد منهما من الثمن والثالث إذا بين حصة ثمن من الثمن ولم يعين الذي فيه الخيار والرابع إذا عين الذي فيه الخيار وبين حصة ثمن من الثمن فإن البيع بائنا في أحدهما بائنا وفي الآخر الخيار فإن أجاز البيع من له الخيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غير فسخ تم البيع فيه ما ولزم المشتري غنمه وليس للأخر فسخ البيع في أحدهما ولا في كليهما حتى ينقذ غنمه كذا في النابيع * ولو اشترى كيليا أو وزنيا أو عبدا واحدا على أنه بالخيار في نصفه صح فصل الثمن أولا ولا فرق بين أن يكون الخيار للبائع أولا أو للمشتري فإن كان الخيار للمشتري فله أن يرد النصف الذي شرط له الخيار فيه وإن كان فيه تفريق الصفقة على البائع لأنه رضى بهذا التفريق كذا في الكافي * وإذا اشترى الرجل من آخر عديدين كل واحد منهما بألف درهم وشرط الخيار في أحدهما بعينه للبائع حتى جاز العقد فقال المشتري أنا أخذ الذي لا خيار فيه وأنقذ غنمه لم يكن له ذلك ولو أراد البائع من المشتري أن ينقذ جميع الثمن وإني المشتري لا يجبر عليه ولو أراد البائع أن يسلم الذي لا خيار فيه إلى المشتري ويقبض غنمه من المشتري وتوقف العبد الآخر وقال المشتري لا أقبل منك ولا أعطيك شيئا من الثمن حتى تجيز البيع في الآخر فأخذهما وأنقذهما فأنقذ العبد الذي تم البيع فيه بحصته فذلك إلى المشتري كذا في المحيط * ولو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشتري ويأخذ غنمه لم يجبر المشتري على ذلك وإن قال المشتري أنا أخذ العبدين وأنقذ غنمه ليس له ذلك إلا برضا البائع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصورة فأراد المشتري أن يأخذ العبد الذي وجب البيع فيه ويأخذ غنمه وأبى البائع ذلك لا يجبر البائع عليه وكذلك لو أراد البائع أن يسلم إلى المشتري العبد الذي وجب فيه البيع ويأخذ غنمه وأبى المشتري ذلك فذلك كله إلى المشتري ولو قال المشتري أنا أخذ العبدين وأنقذ غنمه وأبى البائع ذلك لا يجبر البائع عليه ولو قال البائع للمشتري أعطيك العبدين وأخذ الثمن وأنت على خيار لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدا وشرط الخيار لغيره ثلاثة أيام فأبى ما جاز البيع جاز وأبى ما فسخ البيع فأنقذ على هذا الشرط صحيح عند علماءنا الثلاثة استحسانا كذا في الجامع الصغير * وإن أجاز أحدهما وفسخ الآخر فأنقذ السابق منهما فهو أولى كذا في المحيط * وإن فسخ أحدهما ولم يفسخ الآخر فأنقذ ما فسخ أولى كذا في الحاوي * وهو الأصح هكذا في النهر السائق * رجل أمر آخر بأن يبيع عبده بشرط الخيار لا من فباعه بآنا بغير خيار أو بشرط الخيار لنفسه توقف ولو امتثل بأن شرط الخيار لا من فباعه بآنا فأنقذ

صح غير أن الأمور أن أجاز بطل خياره وبقي الآخر على خياره ويكون الباقي خيارا لاجازة حتى لا يشق بطله وكذا لو أمره بالبيع مطلقا أو بشرط الخيار لنفسه فباع وشرط الخيار لا من أو لاجنبي ثبت الخيار له كما لما مر أن اشتراط الخيار لغير العاقد اشتراط لنفسه كذا في الكافي * وإذا أمر رجلا بأن يشتري له عبدا بعينه أو بغير عينه وسعى له غنا وجنسا حتى صح الأمر وأمره أن يشتري الخيار لنفسه يعني لأمه أو لغيره بشرط لنفسه أو لأمه أو لاجنبي نفذ على الأمر ولو أمره أن يشتري الخيار لا من فاشترى بغير خيار أو بشرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الأمر ولكن يلزم المأمور وكذلك لو أمره أن يشتري الخيار لنفسه فاشترى بغير خيار لنفسه لا ينفذ على الأمر ولو أمره أن يشتري الخيار لا من فاشترى بشرط الخيار له كما أمره به حتى نفذ على الأمر ثم أجاز المأمور بالبيع بطل خياره والآخر على خياره فإن أجاز له قد كان العبد له وإن رده كان للوكيل حتى لو هلك العبد بعد ذلك في يد الوكيل هلك من مال الوكيل ولو أن الوكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الأمر له ودعا العبد فلا حاجة في فيه فهلك بعد هذا القول في يد الوكيل هلك من مال الأمر فإن قال الوكيل بعد ما قال له الأمر رده هذا العبد رضيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الوكيل هلك من مال الأمر ولو باعه المأمور بعد الأمر بالرد من رجل توقف على اجازة الأمر فلو أجاز البيع الثاني نفذ البيع الثاني والاول وبثبت الملك له وطيب له الرجحان إن كان في الثمن ربح وإن نقض البيع الثاني صار الحال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وإن نقض البيع الاول بعد البيع الثاني لزم العبد المأمور لكن لا ينفذ عليه بيعه الذي كان قبل ذلك فإن جدد المأمور به بعد ذلك نفذ وطلب له الرجحان إن كان في الثمن ربح كذا في المحيط * وإذا اشترى الرجل شيئا لغيره بأمره وشرط الخيار لا من كما أمره به حتى ثبت الخيار لا من ولو وكيل ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك فقال البائع إن الأمر قد رضى والأمر غائب وأنكر الوكيل ذلك فالقول للوكيل بلاعين وذ كرشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن في استخلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين وعلى أصح الروايتين استخلف الوكيل كذا في الذخيرة * هذا إذا لم يقيم البائع بينة على ما ادعى فأما إذا أقام البائع البينة أن الأمر قد رضى فإن البيع لازم للأمر وإن كان الأمر غائبا وان لم يقيم له بينة على ذلك إلا أن المشتري قد صدقه فيما ادعى من رضا الأمر ثم حضر الأمر في مدة الخيار وأنكر الرضا وادعى أنه نقض البيع بمحض من البائع ذكر أن الشراء يلزم المشتري ولا يلزم الأمر حتى لا يكون للوكيل أن يرجع على الأمر بالثمن إذا لم يكن مدفوعا إليه هذا إذا قال الأمر هذه المقابلة في مدة الخيار وأما إذا قالها بعد المدة فإن البيع يلزمه ولا يكون مصدقا فإباحي لأنه حكمي أمر الإيلاء استثنائه للمال كذا في المحيط * ولو باع الأب أو الوصي أو المضارب أو الشريك أو الوكيل وشرط الخيار لنفسه أو للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وتم البيع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار إلى الصبي فإذا أجاز البيع في مدة الخيار جاز وإن رده بطل كذا في المغري * وإن مضى وقت الخيار فنقض البيع كذا في الكافي * ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فمجز في الثلاث تم البيع في قولهم وكذلك المأذون إذا جبر عليه المولى في الثلاث بطل الخيار كذا في المحيط * ولو اشترى الأب أو الوصي شيئا للصبي بدين في المدة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي فأجاز الأب أو الوصي جاز العقد عليهما والصبي بالخيار إن شاء أجاز وإن شاء فسخ فإن أجاز الصبي تم البيع في حقه وإن فسخ زال حق الصغير فيصح الشراء في حق الأب أو الوصي لوجود الاجازة فإن لم يجز الصبي شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضى بالبيع أو قبل ذلك فاليتيم على خياره فإن لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضي أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم للمشتري كذا في الذخيرة

(الفصل السادس في خيار التعيين) * صح خيار التعيين في القيمات لافي المثلثات فيما دون الأربعة استحسانا كذا في النهر السائق * ولا يصح في الأربعة كذا في الكافي * وهو أن يبيع أحد العبدين أو الثلاثة أو واحد التوأمين أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحدا كذا في البحر الرائق * ويجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري كذا في التمهية * وهو الأصح كذا في البحر الرائق * وإذا وقع البيع

قوله خيار الاجازة أي لا خيار الشرط ومعناه أن لا أمر أن يجز البيع فيكون له أو يفسخ فيلزم الوكيل وقامه في البحر اهـ

على هذا فقبضه المشتري فأحدهما ملك المشتري مستحق عليه بالتمن والآخر ملك البائع أمانة في يده
هكذا في الحواوي * ثم قيل يشترط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور
في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قال غير
الاسلام هو الصحيح كذا في التبيين * وإن تراصيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو جواز
أن يرد كلا من الثوبين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولو رد أحدهما كان بخيار التعيين
وثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعينه بطل خيار الشرط وانبرم
البيع في أحدهما وعليه أن يعين كذا في فتح القدير * وإذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من تأقيت خيار
التعيين بالثلاث عنده وبعد معلومة أنها كانت عندهما كذا في الهداية * وإذا ذكر الخيار مطلقا
ولم يوقت كذا في الكرخي يقول لا يجوز هذا البيع واليه أشار في الجامع الصغير وفي المأذون واليه مال شمس
الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ونظر الاسلام على الردوي كذا في المحيط * ولو شرط معه
خيار الشرط وهلك من له الخيار بطل خيار الشرط وثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يملك الوارث
ردهما وإذا اختار أحدهما بقي الآخر أمانة فإن كان الخيار للمشتري وهلك أحدهما قبل القبض تعين
الهالك للأمانة والقائم للبيع وله الخيار في القائم بأخذه أو يردّه ولو هلك بطل البيع كذا في محيط
السرخسي * وإن كان الباقي اثنين له أن يأخذ أيهما شاء وإن شاء تركهما ولو هلك الكل بطل البيع كذا
في شرح الطحاوي * ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع والقائم للأمانة فردّه ولو هلكا على
التعاقب تعين الهالك أولا للبيع قبل الهلاك ولزمه غنمه ولو هلكا مع الزم نصفه من كل واحد منهما كذا في
محيط السرخسي * وكذلك لو هلكا على التعاقب ولكن لا يدري السابق لزمه نصفه من كل واحد منهما كذا
في النهاية * ولو قال البائع هلك أغلاهما غنما وقال المشتري لا بل أرخصهما غنما قال القول للمشتري كذا في محيط
السرخسي * ولو أقام أحدهما البيعة على الآخر ادعت بيمينته وسقط اليمين ولو أقام جميعا فبينة البائع
أولى ولو تعيب أحدهما في يد البائع قبل القبض فالتعيب منهما لا يعين للبيع والمشتري على خياره إن شاء
أخذ المعيب بجميع غنمه وإن شاء أخذ الآخر وإن شاء تركهما وكذلك إن تعيبا جميعا كذا في شرح
الطحاوي * ولو قبضهما ثم تعيب أحدهما في يده تعين ذلك للبيع والآخر للأمانة وإن تعيبا جميعا كان على
التعاقب لزمه الأول ويرد الباقي إلى بائنه ولا يضمن نقصان ما حدث به كذا في البنايع * وإن اختلفا
في الأول فعلى ما ذكرنا كذا في البحر الرائق * وإن تعيبا معا فلا يعين أحدهما للبيع وله أن يأخذ أيهما شاء
بيمينته وليس له ردّهما جميعا وبطل خيار الشرط ولو ازداد عيب أحدهما بعد ذلك أو حدث به عيب آخر تعين
ذلك للبيع كذا في البنايع * ولو تصرف المشتري في أحدهما تصرف المالك جاز تصرفه فيه ويكون
مختارا له ولزمه غنمه وتعين الآخر للأمانة ولو تصرف البائع في أحدهما تصرفه فيه موقوف أن تعين ذلك
للبيع بطل تصرفه فيه وإن تعين ذلك للأمانة نفذ تصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي * ولو تصرف
المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره فردّه الذي لم يمتد ولم يمس له أن يردّهما كذا في المحيط * ولو باعهما
المشتري ثم اختار أحدهما صح فيه ولو صبغ المشتري أحد الثوبين تعين هو مبيعاً ورده الآخر ولو
أعتقهما البائع عتق الذي يردّ عليه وإن كان عتق ما اختاره المشتري لا يصح اعتاقه وإن استولدهما
المشتري تعينت الأولى للبيع وضمن عقر الأخرى للبائع ولا يثبت نسب ولدهما منه لعدم الملك ويؤمر
المشتري بالبيان أيهما استولدهما أولا فإن مات قبل البيان فخير التعيين للورثة وإن لم يعلم الورثة الأولى
منهما ضمن المشتري نصف من كل واحدة ونصف عقرها للبائع وتعيينان في نصف قيمتهما للبائع وروى أن
الولدين يبعين أيضا في نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية * ولو وطئهما البائع والمشتري فولدتا
واحداهما كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها أولا وضمن عقر الأخرى وثبت نسب ولده الأخرى من
البائع ويضمن البائع عقر الأخرى للمشتري وإن مات قبل البيان ولم يعلم ورثة المشتري الأولى منهما لم يثبت
نسب الولدين من أحدهما وعتقا وضمن المشتري نصف من كل واحدة منهما ونصف عقرها للبائع والبائع
يضمن نصف عقر كل واحدة منهما للمشتري ويقامان بولاهم بينهما هكذا في البحر الرائق * ولو كان الخيار

قوله فعلى ما ذكرنا في عبارة
البحر من أن القول للمشتري
بيمينته والبيعة للبائع تأمل

للبائع والمصلحة بما هما فيه أن يلزم المشتري أي ثوب شاء وليس للمشتري خيار الترتل لأن البيع من جانبه
بأن وله أن يفسخ البيع لأن له في المبيع منهما الخيار وليس له أن يلزمهما جميعا لأن المبيع أحدهما
ولو هلك أحدهما قبل القبض أو بعده هلك أمانة والبائع بالخيار إن شاء ألزم الباقي وإن شاء فسخ البيع فيه
وليس له أن يلزم الهالك وإن هلكا جميعا قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض إن هلك أحدهما
قبل صاحبه يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك الآخر إلا أن الأول هلك أمانة وإن هلكا مع الزم نصف قيمة
كل واحد منهما كذا في شرح الطحاوي * ولو تعيب أحدهما أو كلاهما قبل القبض أو بعده فخير
البائع على حاله وله أن يلزم المشتري أيهما شاء فإن ألزمه السلم فلا خيار له في تركه وإن ألزمه المعيب إن كان
بعد القبض فكذلك وإن كان قبل القبض فهو بالخيار إن شاء رضى به وإن شاء تركه كذا في البنايع * وإن
ألزمه المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك كذا في الظهيرية * وإن شاء البائع فسخ البيع
واستردّهما كذا في شرح الطحاوي * وإن تعيب كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما
كذا في البنايع * ولو تصرف المشتري فيهما أو في أحدهما لا يجوز ولو تصرف البائع في أحدهما
يجوز تصرفه فيه وتعين الآخر للبيع وله خيار الألام فيه والفسخ ولو تصرف فيهما جميعا يجوز تصرفه
فيهما ويحكمون فسخ البيع كذا في شرح الطحاوي * ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط
كذا في الظهيرية * ابن جماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل ثوبين على
أن يأخذ أيهما شاء إن شاء أخذ هذا بعشرة وإن شاء أخذ هذا بعشرين وإن شاء أخذهما جميعا فصبغ
أحدهما واختاره وردا لاخر فقال البائع اخترت الذي غنمه عشرون وقال المشتري اخترت الذي
غنمه عشرة فالقول في الثمن قول المشتري ولو أن المشتري قطع الثوب قيصا ولم يحطه ثم اختلفا في الثمن فإن شاء
البائع أخذ ما اقتر به المشتري من الثمن وإن شاء أخذ الثوب مقطوعا وإن كان القطع قد زاد فيه مثل
الصبغ فلا يسبيل للبائع عليه وله ما اقتر به المشتري المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل
ثوبين على أن يأخذ أحدهما بيمينته فباع أحدهما وقطع الآخر فقال المشتري اخترت الذي قطعته ثم
ضاع الآخر وأناقبه أمين وقال البائع لا بل اخترت الذي ضاع ثم قطعت الآخر فعليك قيمة الذي قطعت
مع ثمن الذي ضاع فإن المشتري ضامن نصف من الذي ضاع ونصف قيمة الذي قطع ونصف غنمه كذا في
المحيط * ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد أيضا إلا أن ههنا ما يعين للبيع يكون مضمونا بقيمة والباقي
كما قلنا في الجائز فإن ماتا معا ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو أعتقهما المشتري عتق أحدهما والتعنين
اليه ولو أعتق أحدهما بيمينته أو باعه جاز وعليه قيمته ولا يجوز اعتاق الميم من البائع ولا من المشتري ولو
أعتق البائع أحدهما بيمينته ثم أعتق المشتري ذلك أو عينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل ولو رد ذلك على
البائع صح عتقه ولو كان أعتقهما وردها عليه عتق أحدهما والتعنين اليه كذا في الظهيرية والله
تعالى أعلم

(الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جناية المبيع بشرط الخيار
وما يتصل به) رجل اشترى من آخر ثوبا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضه ثم جاء ليرده على البائع بحكم الخيار فقال
البائع ليس هذا هو الذي بعته وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينته كذا في الظهيرية * ولو كانت
السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فإراد المشتري إجازة العقد في عين في يد البائع فقال البائع ما بعته هذا
وقال المشتري لا بل بعته هذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتاب وقالوا ينبغي أن يكون
القول قول البائع هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للمشتري فأما إذا كان الخيار للبائع إن كانت السلعة
مقبوضة فجاء المشتري بسلعة ليردها على البائع في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقبضته
منى فقال المشتري الذي بعته أو أقبضته هذا فالقول للمشتري مع يمينته وإن كانت السلعة غير مقبوضة فإراد
البائع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر أن القول للمشتري مع يمينته كذا في الذخيرة *
قال محمد رحمه الله تعالى رجل باع عبدا على أنه فيه بالخيار ثلاثة أيام فقتل العبد قتيلا خطأ في مدة الخيار فعلم
المولى ذلك فأباز البيع وهو عالم بالجناية لم يصبر مختار للفداء وصححت الإجازة وكان للمشتري الخيار لأن العبد

قد تعيب في ضمان البائع فان اختار المشتري اخذ به بين الدفع والفداء وان اختار ان يفسد البيع بخير البائع بين الدفع والفداء هذا اذا كانت الجناية في يد البائع فان كانت في يد المشتري وبقي المسئلة بها فالبايع على خياره فان اجاز جاز ويثبت الملك للمشتري وقت العقد ثم يخير المشتري بين الدفع والفداء فان كان الخيار للمشتري وجب العبد في يد البائع كان لا يشتري خيار العيب ويبقى خيار الشرط ايضا فان اختار الاخذ بخير بين الدفع والفداء وان اختار النقص بخير البائع ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار لم يكن له ان يردده على البائع الا ان يفسده في مدة الخيار فيثبت له ان يردده بخيار الشرط ولو لم يفسد واختار الدفع سقط خيار الشرط وتقرر العبد على ملكه عند الاقدام على الدفع فيجب عليه الثمن رجل اشترى دارا بشرط الخيار للبائع او للمشتري او كان البيع باتا فوجد في الدار قبل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الدية على عاقلة صاحب البند على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على عاقلة المشتري ان كان البيع باتا وعلى عاقلة من تصير الدار له بالفسخ والاجازة ان كان فيه الخيار ثم عندهما اذا كان البيع باتا والدار في يد المشتري حتى وجبت الدية على عاقلة المشتري لم يذكر في الكتاب ان المشتري هل يتخير ويجب ان لا يخير لان وجود القبل في الدار ليس بعيب حل بالدار لا حقيقة ولا اعتبارا فان الدار لا تصير مستحقة بضمن الجناية كذا في المحيط

(الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار وأحكامه) • شراء ما لم يره جاز كذا في الحاوي • وصورة المسئلة ان يقول الرجل لغيره بعث منك هذا الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والدرّة التي في كمي هذه وصفتها كذا أو لم يذكر الصفة أو يقول بعث منك هذه الجارية المتقبة وأما اذا قال بعث منك ما في كمي هذا أو ما في كمي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكر في المبسوط قال عاتمة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا كذا في المحيط • من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا اراد ان شاء اخذ به بجميع غنمه وان شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفته أو على خلافها كذا في فتح القدير • هو خيار يثبت حكما لا بشرط كذا في الجوهرية النيرة • ولا يمنع ثبوت الملك في البدل ولكن يمنع الزوم كذا في محيط السرخسي • ولا يسقط بصريح الاسقاط قبل الرؤية ولا بعدها كذا في البدائع • وله أن يفسخ وان لم ير عند عاتمة المشايخ رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الفتاوى الصغرى • وان اجازة قبل الرؤية لم يجوز خياره باق على حاله فاذا اراد ان شاء اخذ به وان شاء رده كذا في المضمرات • وكما ثبت الخيار في المبيع للمشتري ثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا كذا في فتاوى قاضي خان • وشرط ثبوت الخيار ان يكون المبيع مما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع • والمكمل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والاولاوي • ولا يثبت خيار الرؤية فيما لا يملك دينافي الأمانة كالسهم والدرهم والدنانير عينا كان أو دينا • والمكمل والموزون اذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير كذا في فتاوى قاضي خان • وانما يثبت في كل عقد يفسخ بالزاد كالأجارة والصلح عن دعوى مال والقسمة والشراء وما أشبه ذلك من العقود التي تنفسخ بالزاد كذا في شرح الطحاوي • ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالزاد كالمهر وبذل الطلع وبذل الصلح عن دم العمد وما أشبه ذلك من العقود التي يكون المردود منها مونا بنفسه لا بما يقابل كذا في الذخيرة • الاستروشي في فوائد بعض الأئمة استفتيت أئمة بخاري ان خيار الرؤية وخيار العيب هل يثبتان في الفاسد فأجابوا انهما يثبتان كذا في الفصول العمادية • واختلفوا في أنه مطلق أو موقت قبل بأنه موقت بوقت امكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية وان لم توجد الاجازة صريحا ولا دلالة كذا في الجرار الرائق • واختار أنه لا يتوقف بل يبقى الى أن يوجد ما يطله كذا في فتح القدير • وهو الصحيح كذا في الجرار الرائق • وليس للبائع أن يطالب المشتري بالثمن ما لم يسقط خيار الرؤية منه كذا في فتح القدير • وخيار الرؤية لا يورث حتى ان المشتري لومات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي • ولو باع شيئا لم يره بأن ورث شيئا لم يره حتى باعه جازا البيع ولا خيار له في قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر كذا في الذخيرة • ولو باع عينا بعين لم يره وبدين ثم رآه فردّه بنقص البيع بحصة العين ولا ينقص حصة الدين لانه

مطلبه
المعتبر في وجوب الدية والقسامة
الد عندده وعندهما المعبر
الملك وتأمل في المطلب مع الاصل

قوله يثبتان في الجرعن جامع
القسمولين انهما لا يثبتان
في البيع الفاسد اى لوجوب
فسخه بدونهما اه ابن عابدين

لا خيار له في خصته كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى ما رأى خيرا ان تغير وان لم يتغير لا يخير الا اذا لم يعلم عند العقد أنه كان رآه من قبل فحينئذ يثبت له الخيار كذا في التبيين • وان اختلفنا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع وعلى المشتري البيعة هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم أنه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بأن رأى أمة شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع أنها لم تتغير فالقول للمشتري كذا في الكافي • وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو اختلفا فقال البائع المشتري رأيتك وقت الشراء وقال المشتري لم أراه فالقول قول المشتري مع عينة كذا في البدائع • وان كان المشتري محدودا وأقر المشتري بنقص المحدود المشتري ثم قال بعد ذلك لم أرجع المحدود لا يقبل قوله كذا في المحيط • وقد قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا اختلفا بعد ذلك فقال البائع ليس هذا ما بعثتك وقال المشتري هو ما بعثني فالقول قول المشتري وكذلك في كل موضع ينفسخ العقد بقول المشتري وحده وفي كل موضع لا ينفسخ العقد بقوله الابرضاء البائع أو حاكم الحاكم فالقول قول البائع في الجميع مثل الرد بالعيب كذا في شرح القندوري • لا قطع • رجل اشترى من الشاة المدبوحة كرشا قبل البيع جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ برره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البائع بالقطع واذا جاز بيع الكرش قبل البيع كان على البائع اخراجها والمشتري خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان اشترى قبل الذبح لا يجوز كذا في الفتاوى الصغرى • ولو نظر الى جراب هروى فقلبه ثم ان صاحب الجراب قطع منه ثوبا ثم أخبره أنه قطع منه ثوبا ولم يره اياه حتى اشترى باقي الجراب فهو بالخيار اذا اراد وكذلك لو عرض رجل ثوبين ثم لف احدهما في منديل وجاء ولم يره واشتراه منه ولم يعلم أيهما هو فهو بالخيار اذا اراد كذا في الحاوي • ولو أتاه بالثوبين جميعا ولف كل واحد منهما في منديل وقال هذان الثوبان اللذان عرضت عليك أمس فقال أخذت هذا الثوب بعينه بعشرة وهذا الثوب بعينه بعشرة ولم يره حاله الشراء لا خيار له وان اشتراها ما بين مختلف بأن قال أخذت هذا بعشرين وهذا بعشرة فله الخيار ولو قال أخذت احدهما بعشرين ولم يعلم أيهما هو فله الخيار كذا في المحيط • وفي المتقى اذا عرض على رجل جراب هروى فنظر الى كل ثوب ثم ان صاحب الثوب لفت ثوبا من الجراب في منديل فاشتراه الذي عرض عليه الجراب فله الخيار اذا اراد وان كان بين صاحب الجراب أنه من ذلك الجراب حتى يفتنه أنه شيء يعرفه بعينه كذا في الذخيرة • واذا اشترى شيئا قد كان رآه وهو لا يعرفه بأن رأى ثوبا في يد انسان ثم ان صاحب الثوب لفته في منديل وباعه منه أو رأى جارية في يد انسان ثم رآها متقبة عنده فاشترى اها منه ولم يعلم بأنه ذلك الثوب أو تلك الجارية فله الخيار اذا اراد بعد ذلك كذا في المحيط • اشترى راوية ماء فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء أطيب من بعض وكذا الوشرط من دجلة وهي من دجلة لان بعض المواضع أطيب من بعض كذا في محيط السرخسي • وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة حتى ان من اشترى من آخر عدل زطى فلم يره فقبضه وخذت ثوب منه عيب فليس له أن يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة • ولو اجاز العقد في بعض المبيع دون البعض بأن اشترى ثوبين أو عشرين أو ما أشبه ذلك ورآها بعد ما قبضهما ورضى بأحدهما بشال رضيت به لم يجوز والخيار على حاله كذا في المحيط • ولو اشترى ثوبين ورآها ثم قبض احدهما فهو راضا ورأه ابن رستم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورؤية احدهما لا تكون كروية ثوبا الا اذا قبض الذي رآه فأنفق فحينئذ يلزمه وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية • رجلان اشترى ثوبا شيئا لم يراه وقبضاه ثم نظر الى البه فرضى به احدهما وأراد الآخر الرذليس له الرد الا أن يجتمعا عليه • وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك اذا كان البائع اثنين والمشتري واحدا والخيار للبائعين فنقص احدهما وأجاز الآخر لا يجوز ما لم يجتمعا على الاجازة • ولو أن رجلين اشترى جارية قد رآها احدهما فقبضاها فظفر اليها الذي لم يرها واجتمعا على ردّها فلهما ذلك • ولو أن الذي رآها قال رضيت وأنفذت البيع قبل أن يرد الذي لم يرها لكن الذي لم يرها أن يرد جميع المبيع ورشاشه بكم بمنزلة رؤيته كذا في المحيط • ومن رأى احدا الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر فله أن يردهما أو يمسكهما كذا في الكافي • ولو اشترى عدل زطى لم يره فليس منه ثوبا يطل خياره في الكل كذا في محيط السرخسي • والرد بخيار الرؤية يفسخ قبل القبض ويعد ولا يحتلج الى قضاء ولا رضاء البائع وينفسخ بقوله رددت الا أنه لا يصح الرد الا بعلم البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الجرار الرائق • واذا

قوله زطى قال في شرح الوقاية
الزط جيل من الناس في سواد
العراق والثوب الزطى يفسد
اليهم اه

قبضه ثم رآه فهو على خياره ما لم يجز أو يوجد منه ما يدل على الرضا كذا في الظهيرية • والرضا يصح بعد
الرؤية بمجرد من البائع وغير محضر منه بالاتفاق وهو على ضربين رضا بالصرح ورضا بالدلالة والرضا
الصرح أن يقول بعد الرؤية رضى أو يقول اجرت والرضا بالدلالة أن يراه بعد الشراء فيقبضه كذا في
الذخيرة • وما يطل به خيار الشرط من تعيب أو تصرف يطل به خيار الرؤية • ثم إن كان تصرفاً لا يمكن فسخه
بعد وقوعه ونفاذه كالاعتاق والتدبير أو تصرفاً لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان •
الرؤية وبعد كذا في الكافي • فإن باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رده عليه بعيب قضاء فاض أو بما هو فسخ
من كل وجه وفك الرهن وانقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح • كذا في فتاوى قاضي خان •
وان كان تصرفاً لم يتعلق به حق الغير بأن باع بشرط الخيار لنفسه أو وهب ولم يسل أو عرض على البيع لا يطل
خياره وان كانت هذه التصرفات فيه بعد الرؤية يطل خياره كذا في الكفاية • ولو عرض على البيع بعض
المبيع بعد الرؤية يطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
قاضي خان • والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع • ولو كاتبه ثم عجز فراه لم يكن له
أن يرد خياره كذا في الحاوي • لو خرج بعض المبيع من يده وانقص في يده أو زاد زيادة متصلة أو منفصلة
فانه يطل خياره كذا في السراج الوهاج • وكذا لو كان جارية فوطئها أو سلبها شهوة أو نظرا في فرجها عن
شهوة أو دابة فركبها لحاجة نفسه أو نحو ذلك كذا في البدائع • ولو كان البيع بشرط الخيار المشتري فهو
كالمطلق حتى يسقط به الخيار قبل الرؤية كذا في العيني شرح الكنز • وكذا إذا باعه يعاقداً أو سله كذا في
الظهيرية • وكذلك لو وهبه وسله قبل الرؤية كذا في محيط السرخسي • وكذا ابتداء الثمن مع الرؤية كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو هلك في يده شيء منه بطل خياره كذا في الحاوي • وان تصرف فيه تصرفاً ينقصه
وهو لا يعلم به بطل خياره كما إذا جرد من الشاة المبيعة وهو لا يعلم أنها المبيعة أو ليس الثوب ولا يعلم أنه المبيع
وتقصير يلبسه كذا في السراج الوهاج • ولو اشترى جارية لم يرها فأودعها البائع المشتري وهو لا يعرفها فماتت
عنده فهو قاضٍ وعليه الثمن لأنها ماتت في ضمانه كذا في محيط السرخسي • ولو استودعها المشتري البائع
بعد ما قبضها فماتت عند البائع قبل أن يرضى المشتري فهي من مال المشتري وعليه الثمن كذا في المبسوط •
وإذا اشترى خفاً فالبس البائع وهو قائم فماتت فيه وذلك ينقصه فقد بطل خيار الرؤية وان لم ينقصه لا يطل
خيار الرؤية كذا في المحيط • ولو اشترى داراً لم يرها فبعت داراً مجاورة لها فبطل خيار الرؤية
في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • وهو المختار كذا في النهر الفائق • في الكبرى لو اشترى لؤلؤة
في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيع جائز وله الخيار إذا رآه وقال محمد رحمه الله تعالى البيع باطل
وعليه الفتوى كذا في المضمرات • ولو قال بعتك ما في هذا الجوارق أو ما في هذا البيت جاز وله الخيار إذا رآه
ولو قال بعتك ما في هذه الدار أو ما في هذه القرية لا يجوز لأن الجهة المتفاحشة كذا في محيط السرخسي •
دجاجة ابتعت لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وان باع
اللؤلؤة بعد ما ماتت الدجاجة جاز البيع والمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك كذا في
فتاوى قاضي خان • لو اشترى متاعاً وجده الى موضع فلا يردّه بعيب أو رؤية لورده الى موضع العقد والا فلا
كذا في البحر الرائق • سواء أزدادت قيمته بالجل أو انقصت كذا في القنية • اشترى لبناً على أن يحمله البائع
الى منزل المشتري ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز البيع فان لم يكن رأى اللبن فراه بعد ما حمله البائع الى منزله
قال الفقيه أبو الليث لم يكن له أن يردّه بخيار الرؤية لأنه لورده يحتاج الى الحمل فيكون ذلك بمنزلة عيب حدث
عند المشتري كذا في فتاوى قاضي خان • ومؤنة رد المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري وفي
جامع الفصولين لو أسكن المشتري في الدار رجلاً لا يسقط خيار الرؤية الا ان أسكنه بأجر كذا في البحر الرائق •
ولو اشترى أرضاً فاذن للا كآر أن يزرعها بطل لان فعله بأجره كفعله كذا في العيني شرح الكنز • ولو اشترى
أرضاً ولها كآر فزرعها الا كآر برضا المشتري بأن تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له أن يردّها
كذا في الكفاية • اذا أعار الأرض قبل أن يراها فزرعها المستعير فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة فكذا
في الفصول العمدية • وفي اللؤلؤ الجلية أراد أن يبيع ضيعته على وجه لا يكون للمشتري خيار الرؤية فالحيلة

أن يقرب ثوباً لسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري كذا في النهر
الفائق • اشترى من آخر داراً لم يرها فراه ولم يقل • يستدأمدني أمد وقال لقوم • كواه بأشيد برخرين
من ابن خاتمه ثم أراد أن يردّها بخيار الرؤية ليس له أن يردّها كذا في الذخيرة • رجل اشترى داراً هي في بلدة
أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن ادائه الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له
أن يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها لم يضر البائع بأن يخرج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث وكيله الى تلك
البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان عبداً فوجده أعني فقال
أريد أن أعنته عن كفارة عيني فان اجزأ والاردته فله أن يردّه • بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل
اشترى كزى حنطة ولم يرها فقال في أحد هما قبل القبض أو بعده فله خيار الرؤية فيما بقي كذا في الذخيرة •
في المتني اشترى شاة لم يره فقال للبائع بعه أو قال بعه لنفسك فهذا رد الساعة • باعه البائع أو لم يعه وقد انقض
البيع • ولو قال ذلك بعد ما رآه لم يردّه هذا الفصل في هذه المسئلة انما ذكره بعد هذا في مسئلة الشاة فقال اذا
اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع بعه أو بعه لنفسك فهو سواء • فان كان لم يرها فهو الساعة نقض للبيع
ورده بخيار الرؤية وان كان قد رآها لم يكن نقضاً حتى يقول قد قبضت ذلك وثأب البيع كذا في المحيط • اشترى شاة
لم يرها فقال للبائع احلب لبها فتصدق به أو صبه على الأرض فتقبل بطل خياره في الشاة بقبض اللبن كذا في
البحر الرائق فأقلا عن جميع الفصولين • ولو اشترى عبيدين فقتل احدهما عبيداً انسان خطأ قبل القبض فأخذ
المشتري قيمته من قائمه وأنقاه لا يطل خياره في الآخر كذا في الظهيرية • وفي الاصل اذا جرح العبد عند
المشتري جرحاً له أو أرحس أو كانت أمة فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له أن يردّها بخيار الرؤية • فان وطئها غير
المشتري بطريق الزنا أو وطئها المشتري أو كان الجرح من المشتري فليس له أن يردّها لأن رضى البائع في المسائل
الثلاث فاذا ولدت ولد فان بقي الولد فليس له الرد على كل حال • وان مات الولد ان أوجبت الولادة نقصاناً
نظراً فليس له الرد الا برضا البائع • وان لم يوجب نقصاناً نظراً فكذا ذلك على رواية كتاب المضاربة كذا في
المحيط • ولو كانت دابة أو شاة فولدت لم يكن له أن يردّها • وكذا لو قتل ولدها هو أو غيره فان مات الولد كان له
الرد كذا في الحاوي • ولو أن البائع جرح العبد عند المشتري أو قتله ذكر في الاصل أنه وجب البيع على
المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارث في الجراحة كذا في المحيط • وعن عيسى بن أبيان اذا تزوج
المشتري الجارية قبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها فله الرد والمهر بصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان
ارث العيب أكثر من المهر وقبل بغرم الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية • ولو حرم العبد ثم ذهب الحى عنه
كان له أن يردّه اذا رآه • ولو خاصه الى القاضى وهو محجوم فأبى البائع أن يقبله فان القاضى يطل الرد ويجوز
البيع فان صح بعد ذلك لم يكن له أن يردّه بعد قضاء القاضى • ولو أشهد على رده بحضور البائع وهو صحيح ثم ختم
قبل أن يقبضه ثم اقلعت عنه الحى وعاد الى الصحة فهو لازم للبائع كذا في الحاوي • اشترى حنطة بمجازفة
قد رآها فلم يقبضها حتى جفت ونقصت لا خيار له كذا في مختار القضاوى • ثم اعلم أن كل من له الخيار عاك
الفسخ الاثلاثة لا يمكنه الوكيل والوصى والعبد المأذون اذا اشترى شيئاً بأقل من قيمته فانه لا يمكنه
اذا كان خياره عيباً ويمكنه اذا كان خياره رؤية أو شرط كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كروية الكل في ابطال الخيار) • أصله أن غير المرتضى ان كان تبعاً للمرتضى
فلا خيار له في غير المرتضى • وان كان غير المرتضى أصلاً ينظر ان كانت رؤية ما رأى لم تعرفه حال ما لم يره بقي خياره
وان كانت تعرفه بطل خياره كذا في محيط السرخسي • اذا اشترى جارية أو عبداً ورأى وجهه ورضي به
لا يكون له الخيار بعد ذلك كذا في المحيط • وكذا اذا نظر الى أكثر الوجه فهو كروية بجمعه • ولو رأى من غير آدم
الى جميع الاعضاء من غير الوجه فبطل خياره باق كذا في السراج الوهاج • ولو اشترى فرساً أو بغلاً أو حماراً أو نحو
ذلك فرأى وجهه لا غير روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار ما لم يره وجهه ومؤخره وهو الصحيح كذا
في البدائع • وقد قالوا ان قال أهل الصنعة والمعرفة بالدواب انه يحتاج الى النظر الى القوائم كان شرطاً
في سقوط الخيار أيضاً كذا في شرح القدرى للاقطع • ورؤية الحافر والناسية والذنب لا يكفي وهو الصحيح
كذا في الفتاوى الغيائية • وفي شاة القنية لا بد من النظر الى ضرعها وما رجعدها كذا في الظهيرية •

ت

٢ اعيننى اولم تعيننى
٣ كونوا شهوداً على شرائى
هذه الدار

قوله بقبض الذى رأى فيه
نسخة من البحر لقبض ولعلها
اولى ٥١

قوله فكذلك يعنى له الرد ٥١
من شرح الوقاية

وان اشترى شاة اللحم لا يذمن الجس حتى لو ارآها من بعيد فهو على خياره كذا في البدائع * ولو اشترى بقرة
 خلوبا او ناقة خلوبا فرأى كلها ولم ير ضرعها فله الخيار كذا في السراج الوهاج * وفيما يطعم لآذمن الذوق
 وفيما يشم لا يذمن الشم وفي دقوف المغازي لا يذمن سماع صوتها كذا في التبيين * اشترى ما يذاق فذاقه
 له لا ولم ير سقط خياره كذا في القنية * وان كان المبيع مقبولا ليس بمجرب فان كان شيء منه مقصودا
 كالوجه في المعافر واشباه ذلك لا يطل خياره مالم يروجه وان لم يكن شيء منه مقصودا كالكر باس اذا رأى
 البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة كذا في فتاوى قاضي خان * وان وجد
 دونه فله الخيار كذا في الذخيرة * ولو اشترى ثوبا واحدا فرأى ظاهره مطويا ولم ينشره فان كان ساذجا ليس
 بنقش ولا يذى علم فلا خيار له وان كان منقشا فهو على خياره مالم ينشره ويرقشه وان لم يكن منقشا ولكنه
 ذو علم فرأى علمه فلا خيار له وان لم ير علمه فله الخيار كذا في البدائع * ثم قيل هذا في عرفهم أما في عرفنا لم ير
 بامن الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر رجه الله تعالى
 وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر رجه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولا يكتفى أن يرى ظهر الطنفسة
 مالم يروجهها وموضع الوشي منها وما كان له وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا في الظهيرية * وقالوا في
 البساط لا يذمن رؤيته جميعه كذا في النهر الفائق * وفي الوسادة المحشوة لو رأى ظاهرها فان كانت محشوة بما
 يحشى مثلها يطل خياره وان كانت محشوة بما لا يحشى مثلها فله الخيار كذا في البحر الرائق ناقل عن
 المعراج * ولو اشترى جبة مبطنه ورأى بطانتها فله الخيار اذا رأى ظهرها سواء كانت البطانة مقصودة
 بأن كان عليها فروا ولم تكن لان الظهارة مقصودة بكل حال الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة بان كانت شيئا
 حقيرا ولو رأى ظهرها فليس له الخيار اذا رأى بطانتها الا ان كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها فروا وكذا
 في التتارخانية ناقل عن البرهانية * وفي فتاوى التتار اذا اشترى مكعب وقد جعل وجوه المكعب بعضها
 الى بعض فنظر المشتري الى ظهورها لا يطل خياره ولو نظر الى وجوهها ولم ينظر الى الصرم يطل خيار
 الرؤية كذا في الصغرى * وقيل ينبغي أن ينظر الى الصرم في زمانا متفاوتة وكونه مقصودا كذا في فتح القدير *
 وفي تراب المعدن وتراب الصواعين يعتبر رؤيته ما يخرج ولو اشترى سرجا بأدائه وقبضه ولم ير اللبد ثم رآه فله
 أن يرد الكل وكذا الرحي بأدائها اذا لم ير شيئا مما ينامها ثم رآه فله الخيار كذا في الظهيرية * ولو اشترى خفين
 أو مصراعين أو نعلين ورأى احدهما كان له خيار الرؤية اذا رأى الباقي كذا في فتاوى قاضي خان * وفي
 الفتاوى واذا اشترى ناقة مسك وأخرج المسك منها فليس له أن يرد هارؤية او عيب لان الاخراج يدخل فيه
 عيبا حتى لو لم يدخل كان له أن يرد هارؤية كذا في الذخيرة * اشترى قوصرة سكر لم يره ثم أخرجه من القوصرة
 وغر به سقط خياره كذا في البحر الرائق * ولو اشترى دهناف قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على
 راحته او على اصبعه فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو رأى ما اشتراه
 من وراء زجاجة او في مرآة أو كان المبيع على شفا حوض فنظره في الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره
 كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى سمكا في الماء يمكن أخذه من غير اصطلياد فراه في الماء قال بعضهم
 لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * ولو نظر الى المبيع من وراء ستري فليس له خيار كذا في فتاوى
 قاضي خان * وفي المشتى عن محمد رحمه الله تعالى اذا رأى عنب كرم فله الخيار حتى يرى من كل نوع منها شيئا
 وفي الخلل اذا رأى بعضه ورضي به بطل خيار الرؤية وجعل رؤية نوع من أنواع الخلل جائزا على كله واذا
 اشترى رمانا حلوا وحامضا ورأى احدهما فله الخيار اذا رأى الآخر وفيه أيضا اذا اشترى حمل فخل فرأى
 بعضه ورضي به لم يلزم البيع حتى يرى كله فيرضي به وكذلك الثمار الظاهرة كلها ما يدخل منها في الكل
 والوزن وما يدخل في العذب بعد أن يكون في رأس الخلل والشجر كذا في الذخيرة * وهو المختار هكذا في المضمرات
 * وان كان المبيع عقارا ذكر في عاتة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبق خياره قالوا هذا اذا
 لم يكن في الدار بناية فان كان فيها بناية لا يذمن رؤية الداخل او ما هو المقصود ومنه وعلمه الفتوى كذا في
 فتاوى قاضي خان * حتى اذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان ويتطابق بشرط رؤية الكل كما
 يشترط رؤية صحن الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو الا في بلد يكون العلو مقصودا كما في سمرقند

قوله المعافر بفتح الميم تحت
 هـ وان اليهم ينسب الثياب
 المعافرة صحاح وحيث ذكر كان
 الاولى الايتان بياء النسب اه

قوله ويتطابق الطابق العظيم
 من الزجاج واللبن تعريب تابه
 ومنه بيت الطابق اه مغرب

وبعضهم شرط رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كذا في المحيط * وفي بيت الغلة يفتى بخواب الزواية أنه يكتفى
 برؤية الجدار خارج البيت كذا في الخلاصة * وان كان كرماد كفي الكتاب أنه اذا رأى رؤس الانجبار من
 خارج ورأى رأس كل شجر ورضي به لا يبق خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان * وقالوا لا بد في البستان
 من رؤية ظاهره وباطنه كذا في البحر الرائق * واذا كان المشتري اشياء فرأى وقت الشراء بعض ادون
 بعض ان كان من المكيلات والموزونات فان كان في وعاء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقي بخلاف ما رأى
 فثبت له الخيار لكن خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان في وعاءين فان كان الكل من جنس واحد وعلى صفة
 واحدة اختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق لا خيار له وهو الصحيح وان كان من جنسين أو من جنس واحد
 على صفتين فله الخيار بخلاف كذا في البدائع * وان كان المبيع من العدديات المتفاوتة نحو الثياب التي
 اشترى اها في حرايب والبطاطيح التي تكون في الشريعة وغير ذلك لا يذمن رؤية كل واحد واذا رأى البعض
 فهو بالخيار في الباقي ولكن اذا اراد الرد بركة الكل هكذا في الذخيرة * وفي العدديات المتقاربة نحو الجوز
 والبعض رؤية البعض تكتفى اذا وجد الباقي مثل المرئي او فوقه هكذا في المحيط * لكن اذا رده بركة الكل وهو
 الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * فلن قال المشتري في هذه الفصول لم أجد الباقي على الصفة التي رأيت
 المرئي بل دونه وقال البائع لابل وجدته على تلك الصفة فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة كذا
 في الذخيرة * ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالصل والثوم والجزر وما أشبهه لم يكن برؤية بعضه مختارا
 وهو على خياره مالم يرجعه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما اذا قلع شيئا منه يستدل به على
 الباقي ورضي به سقط خياره كذا في السراج الوهاج * وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا لم يذكر هذه المسئلة
 في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان المغيب في الارض مما
 يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع
 مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضي به لم يلزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل
 اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره هذا اذا قلع البائع
 أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا له عن لزمه البيع
 في الكل رضي به او لم يرض كذا في فتاوى قاضي خان * وجد في ناحية أخرى من الارض أقل منها أو لم يجد
 فيها شيئا كذا في المحيط * وان كان المقلوع قليلا لا يخلو له لا يطل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان ذلك يساع عددا كالقيل فروية البعض
 لا يطل خياره فيما بقي اذا حصل القلع من البائع أو من المشتري باذن البائع ولن قلع المشتري بغير اذن البائع
 وكان المقلوع شيئا له عن سقط خياره كذا في المحيط * وهو المختار كذا في فتح القدير * هذا اذا كان المغيب
 معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل النبات أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا بدري أهو نابت في الارض
 أو ليس نابت لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع
 وقال أبيعك على أن في كل مكان مثل هذا في النكرة لا يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضي خان * وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى ان باع جزا فقال البائع اخاف أن أخلعه فلا ترضاه فبذلك على وقال المشتري أخاف أن أخلعه
 فلا يطل على فلا أثر على رده من تنازع بينهما بالقلع جاز وان لم يتطوعا فصح القصاصي العقدينهما كذا في شرح
 القدوري للاقطع * ولو اشترى كرويين من الجزر فقلع فوجد في أحد الكرويين جيدا وقلع الاخر فوجد
 عيبا لا يرد شيئا منه لانه تعيب بالقلع لكنه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جزرا في جوارق فوجد في اعلاه
 جزرا طويلا وفي أسفله قصيرا صغيرا فان كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان عيبا فيرجع
 بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر مشاهير سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى
 عشرة أجرة جزر في الارض فقبض الارض وبعث القلام وأمره بقلع الجزر فقلع كله ثم جاء المشتري هل له خيار
 الرؤية قال نعم قلت قد نقصه القلع تلك القيمة قال وان نقصه كذا في المحيط *
 * (الفصل الثالث في شراء الاعي والوكيل والرسول) * بيع الاعي وشراؤه جائز باتفاق الاغمة الثلاثة
 كذا في فتح القدير * وله الخيار اذا اشترى ولا خيار له فيما باعه كذا في السراج الوهاج * وتقليبه وجهه

قوله في الشريعة هي ثوب من
 سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه
 اه قاموس

بمئة النظر من الصحيح فيما يجس وفي المنعومات بغير الشئ وفي المدوق بغير الذوق كذا في الذخيرة * ولا يشترط بيان الوصف في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي * فان كان ثوبا فلا بد من صفته طوله وعرضه وورقه مع الجس وفي الخنطة لا بد من العنق والصفه كذا في الجوهرية النيرة * ولو اشترى ثوبا على رؤوس الاشجار فانه يعتبر به الوصف لا غير في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي * ولا يسط خياره في العقار حتى يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القدوري للاقطع * وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالجس والشئ والمدوق كذا في السراج الوهاج * وان وجد هذه الاسباب قبل العقد فلا خيار كذا في فتاوى القرائني * ولو وصف له ثم رضى به ثم أبصر لا يعود الخيار كذا في البدائع * ولو اشترى البصر ثم عي اتقل الخيار الى الوصف كذا في فتح القدير * ولو قال الاعمي قبل الوصف رضى لم يسط خياره كذا في الجوهرية النيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى طعاما ولم يره ووكل وكيله قبضه فقبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري أن يردّه ولو أرسل رسول قبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه ونظر اليه فقبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري أن يردّه والله تعالى الوكيل والرسول سواء ولله المشتري أن يردّه ان شاء وان شاء أخذه كذا في الذخيرة * وأصل المسئلة أن الوكيل بالقبض يملك ابطال خيار الرؤية عنده خلافا لهما وانما يملك ابطاله عنده اذا قبضه وهو يتقرر به فان قبضه مستورا ثم أراد بعد ما نظر ابطال الخيار قصد اقليل ذلك كذا في الكافي * وصورة الوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيل في قبض المبيع أو وكلك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك قبضه أو قال قل فلان يدفع اليك المبيع كذا في البحر الرائق ناقلا عن الفوائد * أما الوكيل بالشراء فروضة كروية الموكل بالاتفاق كذا في المحيط * وليس للموكل اذا رأى أن يردّه كذا في العيني شرح الهداية * وأجمعوا على أن الرسول بالشراء لا يملك ابطال الخيار ولا تكون رويته روية المرسل ويثبت الخيار للمرسل اذا لم يره كذا في البدائع * واذا وُكل انسانا أو أرسله قبل الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل والمرسل بنفسه يثبت له خيار الرؤية كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا اذا كان وكلا بشراء شي بغير عينة فلو كان وكلا بشراء شي بعينه قد رآه الموكل ولم يره الوكيل فليس للوكيل خيار الرؤية اذا اشترى كذا في الفصول العمادية * التوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رويته كروية موكله حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيت فخذ لم يجز كذا في البحر الرائق ناقلا عن جامع الفصولين * ولو وُكل رجلا بالنظر الى ما اشترى ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الرأي والنظر اليه فيصح كالأول فوض الفسخ والايادة اليه في البيع بشرط الخيار كذا في محيط السرخسي *

(الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول)

(الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشرايطه ومعرفة العيب وتفصيله) * خيار العيب يثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج * واذا اشترى شيئا لم يعلم به العيب وقت الشراء ولا علم قبله والعيب يسير أو فاحش فله الخيار ان شاء رضى بجميع الثمن وان شاء رده كذا في شرح الطحاوي * وهذا اذا لم يتمكن من ازالته بلامشقة فان تمكن فلا كراهة بالخيارية فانه يسيل من تحليلها كذا في فتح القدير * وليس له أن يمسكها ويأخذ النقصان كذا في شرح القدوري للاقطع * ثم ينظر ان كان الاطلاع على العيب قبل القبض فالمشتري أن يردّه عليه ويتفسخ العقد بقوله ردود ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى قضاء القاضي وان كان بعد القبض لا يتفسخ الا برضا أو قضاء ثم اذا رده برضا البائع كان فسخا في حقه ما يعا في حق غيره ما وان رده بقضاء كان فسخا في حقهما وفي حق غيرهما كذا في السراج الوهاج * وفي كل عقد يفسخ بالردة ويكون مضمونا بما يقابل به رده العيب اليسير والفاحش وأما في كل عقد لا يفسخ بالردة ويكون مضمونا بنفسه لا بما يقابل به كالمهر وبذل الطلع والقصاص فانه لا يرد بالعيب اليسير وانما يرد بالعيب الفاحش كذا في شرح الطحاوي *

وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكبلا أو موزونا أما اذا كان مكبلا أو موزونا فردة اليسير أيضا كذا في الفصول العمادية * والفاحش من المهر ما يخرج من الجسد الى الوسط ومن الوسط الى الردي كذا في البحر الرائق * والحد الفاصل فيه كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بأن يقومه مقوم صحيحا بألف ومع العيب بأقل وقومه مقوم آخر مع هذا العيب بألف فهو يسير وما لا يدخل تحت تقويم المقومين بأن اتفق المقومون في تقويمه صحيحا بألف وانفقه وفي تقويمه مع هذا بأقل فهو فاحش وهذا هو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * (وأما حكمه) فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع للعالم ملكا غير لازم هكذا في البدائع * ويكون موزونا كذا في شرح الطحاوي * ولا يتوقف كذا في السراج الوهاج * (وأما شرائط ثبوت الخيار) فثبوت العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار ومنها ثبوت عند المشتري بعد ما قبض المبيع ولا يكتفى بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد في جميع العيوب عند عاقبة المشايخ ومنها العقل في الالباق والسرقة والبول على القرائش ومنها اتحاد الحالة في العيوب الثلاثة فان اختلفت لم يثبت حق الرد ومنها جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض فان كان عالما به عند احدهما فلا خيار له ومنها عدم اشتراط البراءة عن العيب في المبيع عندنا حتى لو اشترط فلا خيار للمشتري كذا في البدائع * قال القدوري في كتابه كل ما يوجب نقصا في الثمن في عادة التجار فهو عيب وذو كسبج الاسلام خواهر زاده أن ما يوجب نقصا في العين من حيث المشاهدة والعيان كالأشمل في أطراف الحيوان والهشم في الاواني أو يوجب نقصا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصا فيه ما يعتبر به عرف الناس ان عقده عيبا كان عيبا أو لا كذا في المحيط * والمرجع في كونه عيبا أو لا أهل الخبرة بذلك وهم التجار أو أرباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير * الععي والعود والحول والاصبع الزائدة والناقصة عيب كذا في المحيط * وكذا القبل مصدر الاقبل وهو الذي كان ينظر الى طرفه والبراز وهو خروج المصدر هكذا في البدائع * وكذا الصم والخرس وسائر العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الطحاوي * والخبر والفرع عيب في الالة وليس بالعيب في الغلام الا أن يكون فاحشا لا ذيل على داء في الباطن والداء في نفسه عيب كذا في الكافي * وهكذا في البدائع والبسوط والتبين * والعيب عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرّة هكذا في البحر الرائق * والقرن عيب وهو عظم يثبت في الفرج يمنع الوطء والغفل عيب وهو لحم يثبت في الفرج يمنع الوطء كذا في السراج الوهاج * وقيل ان يكون المأني منها شبه الكيس لا يتد الواطئ يوطئها كذا في الظهيرية * ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردّها في إحدى الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية أخرى لا تجعل نفس الولادة عيبا فلا ترد اذا لم يوجب الولادة نقصا ظاهرا فيها كذا في فتاوى قاضي خان * نفس الولادة في البهاائم ليس بعيب الا أن يوجب نقصا وفيه يبقى كذا في المضمرات * والحبل عيب في الجارية كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى حبل فولدت عند المشتري لا خصومة له مع البائع فان ماتت في نفسها رجع بنقصان الحبل ان لم يعلم به عند الشراء كذا في البحر الرائق * وفي النصاب الحبل في البهاائم والدواب ليس بعيب الا أن يوجب نقصا لا ينافيه يبقى كذا في المضمرات * والرقع عيب وأمرأة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الا المبال والفتق عيب وهو ریح في المثانة ورجع بالمر فقتله ولا يكون ذلك الاداء في البذن كذا في الظهيرية * والفتاء في الجارية التي تصد أم ولد عيب كذا في المحيط * وفي البقالي لو كان أبوها أو جدّها بغير رشد فهو عيب وفي نوادر ابن رشد عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان أبوها أو جدّها بغير رشد فهو عيب عندى في الجوارى اللاتي تصدن أمهات أولاد أمّا غير ذلك فليس بعيب الا أن يكون عيبا عند الخصائص كذا في الذخيرة * والزنا عيب في الجارية قل ذلك أو كثر وفي الغلام ان كان قليلا فليس بعيب وانما هي كبيرة ارتكبتها ويجب عليه التوبة والاستغفار وان كان مدمناعا على الزنا بحيث يحل جنة المأوى فهو عيب كذا في التبايع * وكذا اذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب كذا في البدائع * واذا كانت الجارية ولدا الزنا فهو عيب وليس بعيب في الغلام كذا في المحيط * والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد الزنا في الجارية فانه روى عن محمد رحمه الله تعالى في الامالى لو اشترى جارية بالغة وقد كانت زنت عند البائع فلم يشتري أن يردّها وان لم يزن عنده وفي نوادر

بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى جارية فأبقت عنده ثم وجدها واستحقها من حق بيعة فبيع
 الاباق لازم لها أبدا وهذا نص على أن الاباق أيضا لا يشترط معاودة عنده فعلى هذا يرجع المستحق بنقصان
 العيب عليه وان لم يعاودها عنده وكذا من اشترى منه بردها عليه به من غير معاودة عنده والاول هو الظاهر
 كذا في التبيين * ولو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانفا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان
 بأجر فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كبقيا كان كذا في القنية * وفي البرازية التخت نوعان أحدهما
 بمعنى الردي من الافعال وهو عيب والثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسر في المشي فان قل لا يرذون
 كبره كذا في البحر الرائق * والعنة عيب وكذا الخصى ولو اشترى عبدا على أنه خصي فوجده فلا يرذون
 ولو اشترى على أنه غل فاذا هو خصي كان له أن يرذون كذا في فتاوى قاضي خان * والادرة عيب وهو عظم
 الخصى كذا في الظهيرية * والثؤلول عيب اذا كان ينقص الثمن وان كان لا ينقصه فليس بعيب والخنا
 كذلك فقد يكون الخنا زينة لا ينقص من المالمية وهو ما اذا كان على الخلد وقد يشينه اذا كان على رأس الارنية
 وذلك ينقص من المالمية كذا في المبسوط * وعدم الختان في الفلام والجارية ليس بعيب اذا كانا جليسين
 او ولدن صغيرين وان كانا مولدين كبيرين فهو عيب كذا في محيط السرخسي * وهذا في عرف بلادهم
 فأما في ديارنا فالجارية لا تختن فعدم الختان فيها لا يكون عيبا أصلا كذا في البدائع * وهكذا في فتاوى
 قاضي خان * والسكر عيب في العبد والامة فان طلق العبد الزوجة قبل الرق سقط الرق وان طلق الامة
 زوجها ان كان الطلاق رجعي فله الرذلان المطلقة الرجعية في حكم الزوجة بدليل أن الزوج أن يرجعها بغير
 إذن سيدها وان كان الطلاق بائنا سقط الرق قال في الكرخي * اذا كانت الجارية محرمة الوطء على المشتري
 برضاع أو صهرية فليس بعيب مثل أن تكون أخته من الرضاة أو أخته من الرضاة أو أم امرأتها أو ابنتها
 كذا في السراج الوهاج * والدين في العبد والامة عيب الا أن يقضى البائع أو يرى القراء كذا في الخلاصة *
 وفي القنية الذين عيب الا اذا كان يضره لا يعمد مثله نقصا كذا في البحر الرائق * وكذلك لو وجد من هونا
 أو مستأجرا كذا في التبيين * وفي الكرخي اذا كان في رقبته جناية فهو عيب وتصور هذا فيما اذا حدثت
 الجناية بعد العقد قبل القبض أما اذا كانت قبل العقد فبالبائع بصير البائع مختارا للجناية فان قضى المولى
 الدين قبل الرق سقط الرق كذا في السراج الوهاج * وشرب الخمر ان كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية وفي
 العبد ليس بعيب الا أن يكون أمرد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا
 في الجارية كذا في الخلاصة * والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما التقدير المعتاد منه فلا بد عيبا
 والبرص عيب والجذام عيب وهو قبح تحت الجلد يوجد منه من يمدور عما ينقطع الاعضاء به هو الخش العيوب
 كذا في الظهيرية * والسن السوداء والخضراء عيب وفي المقرء اختلاف الروايات كذا في المحيط * والسر
 الساقط عيب ضررا كان أو غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلاقي * وارقتاع الخيض عيب في الجارية
 البالغة وهي التي بلغت سبع عشرة سنة وكذلك اذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج *
 ويعرف ذلك بقول الامة فترد اذا انضمت اليه تنكول البائع قبل القبض وبعده وهو الصحيح كذا في الهداية *
 قالوا في ظاهر الرواية لا قبل قول الامة فيه كذا في الكافي * ولو اشترى عبدا فوجده قاهرا ان كان بعد عيبا
 كالقمار بالتردد والشرخ وهو عيب عيب وان كان مما لا يعتد عيبا عرفا كالقمار بالجور والبطيخ يقال له
 بالفارسية كوز باخن وسنه زدن وخر زدن لا يكون عيبا كذا في الفصول العمادية * ولو وجد المملوك
 على غير الاسلام فهو عيب كذا في الحاوي * واذا اشترى عبدا على أنه كافر فوجده مسلما لم يرده وعلى العكس
 يرذون كذا في التهذيب * وكذا اذا اشترى نصراني عبدا على أنه نصراني فوجده مسلما لم يرده كذا في
 السراج الوهاج * والعسر عيب وهو الذي يعمل بيساره ولا يستطيع أن يعمل بيمينه الا أن يكون أعسر يسرا
 وهو الاصط الذي يعمل باليمين كذا في المبسوط * والعسا عيب وهو ضعف بالبصر حتى لا يرى عند شدة الظلمة
 أو شدة الضوء والعسم عيب وهو يوسه وتشخ في الاعصاب والسطعة بالكسر عيب وهي زيادة تحدث في
 الجسد كالغدة تكثر اذا حركت وقد تكون من حصة الى بطيخة والسلة بالفخ الشجة وقصرها من الائمة
 السرخسي بالقروح التي تكون على العنق كذا في الظهيرية * الخنص عيب وهو اقبال كل واحد من

قوله لا يرذون قال أبو يوسف
 الخصى أفضل لرغبة الناس
 فيه وجرم في الفتح ٥١

الاهامين الى صاحبه وقال ابن الاعرابي الذي يمشي على ظهر قدميه كذا في الظهيرية * والصدف عيب
 وهو التواء في أصل العنق والشدق عيب وهو نوع من فقرط في القم كذا في المبسوط * والكي عيب الا أن
 يضر سمكة كما يكون في بعض الدواب * والفصع عيب وهو في الاذن تقارب صدوره ودمه وتناغم عقيقه
 والقدع عيب وهو المروج الرسخ كذا في المحيط * وكثرة الذمغ في العين عيب اذا كان من داء كذا في السراج
 الوهاج * والشرعيب وهو انقلاب في الاجفان كذا في الظهيرية * ريج السبل عيب كذا في الخلاصة *
 والحرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط * والظفر عيب وهو يبايض يد وفي انسان العين يسمى
 بالفارسية ناخنة والشرع في جوف العين عيب كذا في الظهيرية * والصهوبة وهي لون بين الصفرة والحمرة بعد
 عيبا في التركية والهندية لافي الرومية والصقالبة لان عامة شعور أهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى
 قاضي خان * والشط عيب وهو أن يكون بعض شعر الرأس أو اللحم أبيض والبعض اسود كذا في مختار
 الفتاوى * ثم اللون المستوي في الشعر السواد وما سوى ذلك اذا كان ينقص الثمن وبعده التجار عيبا فهو عيب
 كذا في الظهيرية * وفي الحاوي ظهرت الجارية مخضوبة الرأس قال ان ظهر به اشعث ودهاوان ظهر بها
 شقرة لا يرذونها الا اذا كان سواد الشعر مشروطا في البيع كذا في التتارخانية * الاباق والبول في الفراش
 والسرقة ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل بأن كان لا يأكل وحده ولا يلبس وحده فأما اذا كان صغيرا عاقلا
 فانه يكون به عيبا ولكن يجب حق الرد عند اتحاد الحالة هكذا في المضمرات ناقلا عن الزاد * فاذا وجدت
 هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في حال صفه فهو عيب يرذون واذا وجدت عندهما في حال
 كبره فكذلك وأما اذا اختلفت فكان عند البائع في صفه وعند المشتري في كبره فلا يرذون كذا
 في القياسية * وفيما عدا الجنون من السرقة والابق والبول على الفراش ذكره شمس الائمة الخوافي في
 شرحه ظاهرا للجواب أنه لا يشترط المعاودة في يد المشتري ومن المشايخ من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم
 ذكروا في شروحيهم أن معاودة هذه الاشياء شرط بلا خلاف من المشايخ وهكذا ذكره في عامة الروايات
 كذا في المحيط * ولو وجد العيب القديم عند المشتري ثم زال قبل أن يرذون بطل خياره كذا في السراج
 الوهاج * وحذا الاباق أنه اذا اشترى وغاب من مولاة ثم رد فله اباق وهو اختيار الشيخ الامام ظهير الدين
 المرعشي في المختار وبعده بقى كذا في مختار الفتاوى * الاباق مادون السفر عيب بلا خلاف بين المشايخ
 كذا في النهاية * اذا خرج من البلد يكون عيبا بالاتفاق ان أبى من المولى أو من رجل كان عنده باجارة
 أو عارية أو ودعة فان لم يخرج عنه اختلفوا فيه والاشبه أن يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون
 عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يحنى عليه أهلها ويومئ الا يكون عيبا كذا في التبيين * ومن القرية الى مصر
 اباق وكذا على العكس ولو أبى من غاصب الى مولاة فليس بعيب ولو أبى منه ولم يرجع الى المولى ولا الى
 الغاصب فان كان يعرف منزل مولاة ويقوى على الرجوع اليه فهو عيب وان لم يعرفه ولا يقدر فلا كذا
 في فتح القدير * وان أبى في دار الحرب من المغنم قبل أن يقسم ثم رد الى المغنم فهو ليس بأبى وان بيع في المغنم
 أو قسم المغنم فوقع في سهم رجل فأبى في دار الحرب يزيد الرجوع الى أهله ولا يرذون فواق كذا في الظهيرية *
 والسرقة وان كانت أقل من عشرة دراهم فهي عيب وقيل مادون الدرهم فهو عيب أو فليس بعيب
 والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى أو من غيره الا في المأكولات فان سرقها لاجل الاكل من
 المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقها للبائع من المولى وغيره عيب كذا في فتح القدير * وفي جامع الفصولين
 لو سرق صلا أو بطيخا من الغلة أو فلسا كما يسرق التلامذة لم تكن عيبا ولو سرق بطيخا من غلة الاجنبي فهو
 عيب وهو المختار كذا في البحر الرائق * وان سرق شيئا من المأكولات فلا بد ان يكون عيبا المولى والاجنبي
 فيه سواء كذا في الفصول العمادية * واذا نقب البيت ولم يكتس شيئا فهو عيب كذا في الظهيرية *
 قال في الفوائد الظهيرية وهما مسئلة عجيبة وهي أن من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان
 له أن يرذون لم يتمكن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فاذا رجع بنقصان
 العيب ثم كبر العبد هل للسابع أن يسترد ما أعطى من النقصان لوال ذلك العيب بالنوع لا رواية لهذه المسئلة
 في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه وكان والذي رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يسترد استبدلا لا بعينين

ولين في ما لم يتبع له أن يرد كانت واقعة الفتوى وأجاب بعض الأئمة أنه لا يرد كذا في الفضول العمادية •
اشترى مسجداً لا يبيع الرجل مع اللقافة ويبيعها بدينها قاله الرضا إذا اشتراها الله كذا في القنية • في فتاوى
الفضلي • اشترى جنة ووجد فيها قارة مينة فهو عيب وتأويل المسئلة إذا كان أخرجها أو يجب نقصاناً في الجنة
فإن كان لا يحتاج إلى الخرق ونقصان الجنة لا يكون عيباً كذا في الخلاصة • وفي الذخيرة إذا اشترى ثوباً بنجس
ولم يعلم به ثم علم وكان بحال إذا غسل لا ينقص الثوب لا يكون له حق الرد على ما هو المختار للفتوى • كذا في
المضمرات • وإن كان فيه دهن فهو عيب لأن الدهن قلما يزول كله فيعذب عيباً كذا في فتاوى قاضي خان •
اشترى حانوتاً فوجد بعد القبض على باب مكتوباً وقف على مسجد كذا لا يرد لأنه علامة لا تنفي عليها الأحكام
كذا في القنية • باع سكيناً له في حانوت لغيره وأخبر المشتري أن آجرة الحانوت كذا فظهر أن آجرة الحانوت
كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكين بهذا السبب كذا في فتاوى قاضي خان • وكون نقب المغلاق
للبيت الذي يبيع في جدار الغريم عيب وكذا لو كان في جداره نقب كبير بعد عيباً كذا في الوجيز • اشترى
أرضاً فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من الرد كذا في القنية • وإذا اشترى حنطة مشارة إليها فوجدها
ردية فليس له حق الرد بالعيب • وكذا إذا اشترى إناءاً فضة بعينها فوجدها رديئة من غير غش ولا كسر فلم يعتبر
الرداءة في التكيل والموزون عيباً هكذا في المحيط • وإن وجد الحنطة مسوسة أو عفتة كان له أن يردّها كذا
في فتاوى قاضي خان • رجل اشترى نقرة على أنها زخم دار فقبضها وأذاها فلم تكن زخم دار كان له أن يردّها
لأن فوات المشروط بمنزلة العيب كذا في فتاوى قاضي خان • اشترى روتين قلعي فوجد فيه زبابة فوجد
بين القليل والكثير كذا في الوجيز • ولو اشترى باقة من بقل فوجد في جوفها حشيشاً فإن كان بعد عيباً فله الرد
وكذلك لو اشترى نقة أو قرطالاً من الثمار فوجد في أمقلها حشيشاً فله أن يردّها وكذلك إذا اشترى صبرة فوجد
في أسفلها دكاناً والمباقة المستحبة وما ينسج من سعف الطرافاء أن صغر فهو وقفة وإن عظم فهو قرطال كذا في
الظهريّة • رجل اشترى أرضاً فوجد فيها طريقاً يعبر فيه الناس كان له أن يردّها لجهة ولو اشترى كراماً فوجد فيه
بيوت الخمل كثيراً كان له أن يردّها كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا لو وجد في الكرم تمر القير أو مسيل ماء
الغير كذا في الخلاصة • وإذا اشترى كراماً فظهر أن شربه على ناوق يوضع على ظهره أو على موضع آخر فله
حق الرد كذا في المحيط • وكذلك إذا كان بحال لا يمكن سقيه إلا بعد أن يسكر النهر كذا في الظهريّة •
وكذا لو وجد حائطاً واحداً مشتركا فوجد عيباً ولو وجد الحائط رصاً كان لا يبعد عنه عيباً فهو عيب كذا في
الخلاصة • اشترى داراً ولها مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه يغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه يغير حق فله
الرد وإن شاء أمسكها ورجع بنقصانه كذا في القنية • اشترى أرضاً وخلطها لغيره لم يشر ولم يعلم به له الخيار
كذا في الوجيز للكردي • وفي المتني اشترى معصفاً فوجد في حروفه سقلاً واشترى على أنه منقوط بالحق
فوجد في نقطة سقلاً قال هذا عيب يردّه وفيه أيضاً إذا اشترى معصفاً على أنه جامع فإذا فيه آيتان ساقطتان
أو آية ساقطة قال هذا عيب يردّه ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده معصفاً قال المعلم إن فيه خطأ
كثيراً قال إن كان فيه خطأ الكتابة يرد ويرجع بالثمن كذا في المحيط • ولو اشترى أرضاً فوجدت عنده وقد كانت تنز
عند البائع فله أن يردّها إذا دفع المشتري وجه الأرض فيعلم أنها تنزت لرفع التراب أو بقاء الماء الغالب من
موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي • ولا يتظر أن يكون الترتيب في يد المشتري أكثر مما كان في يد البائع
أو كان مثل ذلك القدر بل إذا كان بعين ذلك السبب يملك الرد كيفما كان كذا في المحيط • وكذلك إذا اشترى كراماً
وقد ظهر في يد المشتري ٢ بهاري أن كان بالسبب الذي كان في يد البائع يملك الرد كذا في الفتاوى الصغرى •
اشترى خبزاً على أنه مغبوح بالماء الفرات ثم علم أنه بخلافه فله الرد • وكذا إذا لم يذ كر لفظ الشرط كذا في
القنية • وكذا لو اشترى الحناء أو نحوها على أن الكل مثل ٣ الجاشني وليس من جنس ماراً أول مرة يرد كذا
في الخلاصة • اشترى خسمائة فغير حنطة فوجد فيها تراباً كان ذلك التراب مثل ما يكون في مثل تلك الحنطة
ولا يبعد الناس عيباً ليس له أن يردّها ولا أن يرجع بنقصان العيب • وإن كان مثل ذلك التراب لا يكون في مثل تلك
الحنطة ويعد الناس عيباً فإن أراد أن يرد الحنطة كلها فله ذلك وإن أراد أن يرد التراب فله ردّه على البائع بحصة
من الثمن ويجنس الحنطة ليس لذلك هذا إذا لم يميز فلو ميز فوجد تراباً كثيراً وبعده الناس عيباً فإن أمكنه

قوله على ناوق يجمع على
ناوقات وهو الخشب المنقورة
التي يجري فيها الماء في الدواليب
أو يعرض على النهر في الجداول
يجري الماء فيها من جانب إلى
جانب اه مغرب

٢ ربيعي
٣ الامحوج

أن يردّها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض ببعض فله أن يردّه وإن لم يمسكه الرديئة بذلك الكيل
لو خلطها بأن اتقص بالتقنية ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحنطة إلا أن يرضى البائع
أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك وعلى هذا كل ما كان نظير الحنطة كالسهم وغيره لو اشتراه فوجد فيه
تراباً فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط • ولو اشترى دهنًا فوجد فيه اللآي فهو كذلك حتى لا يردّه
اللاي وحده كذا في الخلاصة • ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً يميز الرصاص ويردّه على البائع بحصته
من الثمن قل أو أكثر كذا في الظهريّة • جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى للجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل
ما يباح في قليل لا يميز كثيره وكل ما لا يباح في قليل كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يباح في قليله
فغير كثيره ويباح في قليل التراب فلا يميز كثيره عامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضي خان •
وأذا اشترى شحماً قديداً ووجد فيه ملحاً كثيراً فهو على ما ذكرنا في الحنطة يبعد فيها التراب كذا في المحيط •
وفي فتاوى أبي الليث لو اشترى نقرة من نحاس فأذاها فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس فله أن يمسك
من الثمن بحسبه إلا أن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن كذا في الذخيرة •
(الفصل الثالث فيما يبيع الرديء بالعيب وما لا يبيع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع) • الأصل أن المشتري
متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك بطل حقه في الرد وإذا اشترى دابة فوجد بها جرحاً
فداها أو ركبها لاحتاجته فليس له أن يردّها ولوداها من عيب قد برئ إليه فله أن يردّها بعيب آخر لم يبرأ إليه
كذا في المحيط • الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب إلا إذا كان على كرم من العبد وإذا استخدم مرتين
يكون رضا بالعيب وبه يفتى كذا في المضمرات • وفسر الاستخدام في كتاب الإجازات فقال بأن يأمره بحمل
المتاع على السطح أو بأزاله عن السطح أو يأمرها بأن تعمر رجلاً بعد أن لا يكون عن شهوة أو يأمرها بأن تطبخ
أو تحبز بعد أن يكون سيرا فإن أمرها بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الذخيرة • ولوركب
الدابة لينظر إلى سيرها وليس الثوب لينظر إلى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط • وإذا ركبها لردّها
أو لينقها أو يشترى لها علفاً فليس رضا إذا لم يجد بقاء ذلك بأن كانت صعبة أو هو عاجز عن المشي أو كان
العلق في وعاء فإن كان في وعاءين فلا حاجة إلى الركوب فكان رضا كذا في السراجية • ولو حل عليها
علف دابة أخرى وركبها أو لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الذخيرة • وإن كان المشتري داراً فكتبها بعد
ما علم بالعيب أو رتب منها شيئاً أو هدم بسقط خياره كذا في البدائع • اشترى ظئراً فوجد بها عيباً فأمرها أن
تضع صبيلاً لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فأطم صبيلاً أو باع فهو رضا كذا في محيط السرخسي • ولو
حلب لبنها ولم يبيع ولم يأكل فذلك الجواب وفي صلح الفتاوى أن الحلب بدون البيع أو الأكل لا يكون
رضا كذا في المحيط • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمن اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبيلاًها أو للمشتري
ثم وجد بها عيباً فله أن يردّها ولو أنه حلب لبنها واستهلكه أو شربه ثم وجد بها عيباً لم يردّها كذا في الظهريّة •
اشترى بقرة فشرب من لبنها ثم أطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول العمادية •
رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتفع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب
وإن كان هو أرسل الولد عليها وإن احتلب المشتري من لبنها شيئاً فشر به أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان
ذلك رضا بالعيب كذا في فتاوى قاضي خان • وإن جزم صوفها ثم وجد بها عيباً فإن لم يكن الجزم نقصاً ناقله أن
يردّها قال محمد رحمه الله تعالى الجزم عندئذ ليس بنقصان وفي موضع آخر من المتني إذا جزم صوفها بعد العلم بالعيب
فهو رضا ولو أخذ من عرفها فليس رضا كذا في المحيط • قيل له فإن اشترى كراماً فاشترى كراماً فاشترى كراماً فاشترى كراماً
ووضعها على الأرض ثم وجد بالكرم عيباً لم يعلم به قال إن كان التظلم ينقصه شيئاً فله أن يردّه كذا في الفصول
العمادية • رجل اشترى جارية على أنها صناجة جازالبيع فإن لم تكن صناجة لا يكون للمشتري أن يردّها
كذا في فتاوى قاضي خان • اشترى عبداً فوجد به عيباً فشر به بعد ذلك فإن كان أثر الضرب فيه لا يردّه
ولا يرجع بالنقصان وإن لطمه أو شربه سوطين أو ثلاثة ولم يؤثر فيه كان له أن يردّه كذا في الفصول العمادية •
ولو اشترى عبداً في عينة بياض فبأل ياتعه عنه فقال أنه من الضرب ويرد إلى عشرة أيام ومضت العشرة
ولم يزل لا يردّه كذا في القنية • سئل علي بن أحمد عن رجل اشترى غلاماً ثم ادعى عليه بعد ثلاثة أيام أنه سعالاً

وبقي هذا الغلام مدة ثلاثين يوماً وأما بعد هذه الدعوى في يده واستعمله ثم بعد ذلك ادعى عليه السعال هل له أن يرد على ذلك العيب فقال ان استعمله بعد ما علم بعيب فهو رضاء كذا في التتارخانية ناقل عن اليتيمة * واذا وطئ الحاربة المشتراة ثم اطلع على عيب بها لم يرد لها ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكرًا أو ثيبًا إلا أن يقول البائع أنا قبلها كذلك وكذلك اذا قبلها بشهوة أو لمسا بشهوة وان وطئها وقبلها بشهوة أو لمسا بشهوة بعد ما علم بالعيب فانه رضاء بالعيب وليس له أن يرد لها ولا أن يرجع بنقصان العيب واذا وطئها غير المشتري في يد المشتري بزمان فليس له أن يرد لها بكرًا أو ثيبًا ويرجع بنقصان العيب إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك وان كان الوطء بشبهة حتى وجب العقر على الواطئ فليس له الرد وان رضى به البائع كذا في المحيط * ولو اشترى حاربة فزوجها لا يرد لها الوطء الا يرد لها الزوج أم لا يرضى البائع بالرد أو لم يرض كذا في المضمرات * ويرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي * ولو كان لها زوج عند البائع فوهبها عند المشتري فان كانت ثيبًا فانقصها الوطء لا يرد لها الا يرضى البائع وان لم ينقصها له الرد هذا الذي ذكرنا في الثيب اذا وطئها في يد البائع مرة ثم وطئها عند المشتري وأما اذا لم يكن وطئها عند البائع وانما وطئها عند المشتري لم يذكر في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يرد كذا في المضمرات ناقل عن النصاب * وان كانت بكرًا لا يرد ويرجع بالنقصان ولو قال البائع أنا قبلها كذلك فله ذلك كذا في محيط السرخسي * اشترى خشيبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل واقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها بغير شرط فنظر اليها بالنهار فوجد هامعيبه كان له أن يرد لها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى رذًا وانقصه ثم اطلع على عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه الخصم كذا ذكره في فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الامام طهري الدين المرعشي يفتي بخلافه كذا في الظهيرية * ولو اشترى طعامًا فاكل منه ثم وجد به عيبًا يرجع بنقصان عيب ما أكل ويرد الباقي عند محمد وكذا لو عرض نصفه على البيع يرد الباقي وكذا لو باع ولا يرجع بنقصان عيب ما باع ويرد الباقي عند محمد وعليه الفتوى ولو اشترى دقيقًا فخبز به ثم تبين أن الدقيق كان مراً يرد ما بقي بخصمه من الثمن ويرجع بنقصان العيب بخصمه ما استاك وهذا قول محمد بن أحمد الفقيه كذا في الخلاصة * هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين فان كان في وعاءين في جوارقين أو في قوصرتين أو ما اشبه ذلك فاكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البائع كان له أن يرد الباقي بخصمه من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى ثوبًا فوجده صغيرًا لا يمكن قطعه فأراد رده فقال له البائع أنه الخياط فان قطعه والارده على فأراه الخياط فاذا هو صغير لا يقطع فانه رده كذا في السراج الوهاج * وكذلك الخف والقلنسوة كذا في النصاب * وكذا اذا قضاه ذواهم زوا فاقطع لثاها فاقطعها فان راجت عليك والاردها على فقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله أن يرد لها استحصانا كذا ذكره في كتاب الصلح من النوازل كذا في الظهيرية * المشتري اذا وجد المبيع معيبًا فقال له البائع به فان لم يرد رده على فعرض فلم يرد رده كذا في الفتاوى الصغرى * ولو اشترى عبدًا فاستقال البائع فأبى أن يقبله قال هذا ليس بعرض على البيع فله أن يرد كذا في الظهيرية * رجل اشترى ثوبًا فاقطعه ولم يخطفوجه به عيبًا فليس له أن يرد فان قال البائع أنا قبله كذلك كان له ذلك وان باعه المشتري صار بمطال حتى الرد فلم يرجع بشيء علم أو لم يعلم وان خاطبه ثم وجد به عيبًا كان له أن يرجع بالعيب فان قال البائع أنا قبله كذلك لم يكن له ذلك كذا في الجامع الصغير * وكذلك في السويق اذا لته باليمن أو العسل كذا في المضمرات * واذا عرض على البيع بعد ما علم بالعيب أو أجره أو رهنه فذلك رضاء بالعيب وليس له أن يرد بالعيب ولا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة * وفي القدرى اشترى شيئًا وأجره ثم اطلع على عيب فله أن ينقض الاجارة ويرد المستأجر بالعيب بخلاف ما لو رهنه من غيره كذا في الظهيرية * اذا وهب المبيع بعد ما اطلع على عيب به ولم يعلم فليس له أن يرد على بائعه ولو فعل شيئًا من ذلك قبل العلم بالعيب يعنى العرض والهبة بدون التسليم فهذا لا يكون رضاء كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدًا وقبضه فوجهه رجل وسله الى الموهوبه ثم وجع في الهبة بغير قبضه ثم علم بعيبه كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرد على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرد كذا في فتاوى قاضي خان * اعلم أن الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع

كالصبيح وما أشبهه وانما تمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء قال البائع أنا قبله كذلك أو لم يقل ومتولدة من المبيع كاليمن والجمال والخيلاء البيضاء وانما لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * فان أبى المشتري الرد وأراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لا أعطيك نقصان العيب ولكن رد على المبيع حتى أرد عليك جميع الثمن هل للبائع ذلك على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك كذا في الظهيرية * وأما الزيادة المنفصلة فنوعان أيضا متولدة من المبيع كالولد والثمر وما هو في معناهما كالارث والعقر وانما تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ عندنا وغير متولدة من المبيع كالكسب والغلة وانما لا تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ وطريقه أن يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري بمجانبة غير عوض كذا في المحيط * هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فأما اذا كانت هالكه فهلا كان ان كان باقية سماوية له أن يرد الاصل بالعيب ويجعل كأنهم لم تكن وان كان بفعل المشتري فالبائع بالخيار ان شاء قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ويرد بالعيب وان كان بفعل أجني ليس له أن يرد ويرجع بنقصان العيب كذا في البدائع * هذا اذا حدثت الزيادة بعد قبض المبيع أما اذا حدثت قبل قبضه وكانت متصلة حادثة منه فانها لا تمنع الرد وان كانت متصلة غير سادنة منه صار المشتري قابضًا بذلك وصارت الزيادة كأنه احدثت بعد القبض فنقض الرد ويرجع بالارث وان كانت منفصلة حادثة منه كالولد والصوف واللبن والثمر والارث والعقر فانما لا تمنع الرد فان شاء وذهب جميعا وان شاء رضى بهما بجميع الثمن كذا في السراج الوهاج * ولو لم يجد بالمبيع عيبًا لم يكن وجده بالزيادة عيبًا فليس له حق الرد الا اذا كان حدوث تلك الزيادة قبل القبض وورث نقصانًا في المبيع فينقض يكون له الرد لاجل النقصان في المبيع كذا في شرح الطحاوى * ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبًا يرد بخصمه من الثمن لانه صار للزيادة حصه الثمن بعد قبضها ولو وجد به عيبًا يرد لها تمامه بخصمه من الثمن كذا في القنية * وان كانت منفصلة غير حادثة منه كالكسب والهبة فانها لا تمنع الرد فاذا رده فالزيادة تكون للمشتري عند أبي حنيفة وجهه الله تعالى ولا تطيب له وعندهما الزيادة للبائع ولا تطيب له أيضا وان رضى بالعيب واختار المبيع فالمبيع مع الزيادة اجزاء ولكن لا تطيب له كذا في السراج الوهاج * ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيبًا فنقضه الله تعالى يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة ولو وجد بالزيادة عيبًا لا يرد لها ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرد خاصة بجميع الثمن بالاجماع كذا في القنية * رجل اشترى خشيبة فذهب القبار عنها عند المشتري وانقص كيلها ليس له أن يرد لها وكذلك لو كان فيها طوبى نجفت عند المشتري أو اشترى خشيبة رطبة فمست عند كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتنق اذا اشترى عبدًا كاتبًا أو خيما أو قبضة قسقى ذلك في يده ثم اطلع على عيب به فله أن يرد كذا في الذخيرة * وفي المتنق اذا اشترى من آخر ثوبا بالري وحمله الى الكوفة ثم اطلع على عيب به هناك وأراد أن يرد قال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك حتى يرد به الى الري ولو كان كان الثمر جارية أشار محمد رحمه الله تعالى الى أنها ليست بغير الترحيب قال أرى سعر هذه ثمة وهما قريسا ولا يرى لهما تلك المؤنة كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة اذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردها فان لم يقبضها المشتري حتى انجلي البيضاء ثم عاد البيضاء فهي لازمة للمشتري ولا خيار له في ردها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار والصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية ألا يرى أن رجلا لو اشترى جارية وثبتها ساقطة أو سوداء والمشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى ثبتت الساقطة وذهب السواد عن ثبتها ثم سقطت تلك الثنية أو عاد السواد فالجارية لازمة للمشتري لان البائع لم يعرض تسليم ما التزم به بالقد كذا ما التزم ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين أو وثبتها ساقطة وهو يعلم بذلك ثم انجلي البيضاء وثبتت الثنية ثم عاد البيضاء وسقطت الثنية ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع يرد بها بذلك ثم انجلي البيضاء في العين التي ذهب عنها البيضاء لكن ايضت العين الاخرى لم يكن له أن يرد الجارية بعيب أبدا ولو لم تبض العين الاخرى ولكن كان عاد البيضاء في العين التي ذهب عنها البيضاء بفعل المشتري بأن ضرب المشتري عينها فايبضت ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له

أن يردّها فان قال البائع أنا أقبلها كذلك وأردّ جميع الثمن كان للمشتري أن يردّها عليه بخلاف ما إذا عاد
البياض بضرب الاجنبي في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري أن يردّها بالعيب وان رضى به البائع هذا
الذي ذكرنا كله إذا اشتراها مع علمه أنها بضاعة إحدى العينين وأما إذا اشتراها ولم يعلم بكونها بضاعة إحدى
العينين وقبضها ثم علم كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى انجلى البياض لم يكن له أن يردّها بعد ذلك وان استحقها سلمة
لما لم يعلم بالعيب فان عاد البياض لا يكون له أن يردّها أيضاً ولو وجد بها عيباً آخر كان له أن يردّها كذلك
المحيط • اشترى جارية وهي بضاعة إحدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلى البياض عن عينها
ثم عاد بياضها فلم يعلم بذلك كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بضاعة إحدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض
ثم عاد بياضها لا يكون له أن يردّها كذلك في فتاوى قاضي خان • وفي فتاوى الفضلي رجل اشترى جارية
وفي إحدى عينها بياض فاشترى البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم أنه أن يردّها كذا في
المحيط في نوع معرفة العيوب • وكذلك إذا اشترى جارية وهي ساقطة الثنية أو مسودة الثنية وهو لا يعلم
بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال البواد أو نبت الثنية لم يكن له أن يردّها وكذلك لو سقطت الثنية أو عاد البواد
بعد ذلك لم يكن له ذلك ولو وجد بها عيباً آخر كان له أن يردّها كذا في المحيط • تغريش الطائر المذبوح
يمنع الرد بالعيب كذا في القنية • وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبداً وبه مرض فزاد المرض في يد المشتري
فليس له أن يردّه على البائع لكن يرجع بقصص العيب كذا في الظهيرية • رجل اشترى عبداً كان مجموعاً
عند البائع كان تأخذه الحنظل كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند المشتري ذكر في المتقى
أن للمشتري أن يردّه ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير المحي ف يرجع بالنقصان
ولا يردّه وكذا لو كان به قرحة فانتفخت أو كان جديراً فانتفخ كان له أن يردّه وان كان به جرح فذهب يده من
ذلك عند المشتري أو كانت مؤرخة فصارت آفة عند المشتري ليس له أن يردّه كذا في فتاوى قاضي خان •
وإذا كان في المشتري عيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد المشتري ان عاد ثانياً غلب الرد لا تصحاد السبب
ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرد لا خلافاً للسبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على
هذا ويخرج من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى • اشترى عبداً فقبضه فمعه عيبه وكان يحتم عند
البائع قال ابن الفضل المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حتم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كان
له أن يردّه وأما غيره فلا كذا في التبر القائق ناقلاً عن الحاشية • لو كان بالمبيع اثر قرحة وبدت ولم يعلم به
فعادت قرحة وأخبر الجزار • وان أن عودها بالعيب القديم لم يردّه ويرجع بالنقصان هكذا في القنية • اشترى
جارية وقبضها ونقص البائع في عيب الجارية ثم ترك النصوصة أياماً ثم خاصه فقال له البائع لم امسكها طول
المدة بعدما طلعت على عيب فقال المشتري انما امسكها لا نظرت أنه هل يزول العيب قال محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى ترك النصوصة اهذه لا يصح كون رضا بالعيب وله أن يردّها على البائع وكذا إذا أراد الرد فلم يجد البائع
وأطعمه وأمسكه أياماً ولم يتصرف فيما قصّر فأيدل على الرضا ثم وجد البائع أنه أن يردّه قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى على هذا ادركت مشايخ زمانهم رحمهم الله تعالى كذا في الفصول العمادية • في المتقى
رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان المشتري أمر رجلاً ببيعه ثم علم الاخر بعد ذلك أن به عيباً قال ابن باع
الوكيل يحضر من الموكل ولم يزل الموكل شيئاً فهذا منه رضا بالعيب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري أن
يردّ العبد على بائعه بذلك العيب قال وكذلك ان اعلم الوكيل أنه يذهب من فوره لبيعه فلم يبعه فهذا منه
رضا أو أخبر الاخر أن الوكيل ساء به وهو بعرضه لبيعه فلم يبعه فهذا منه رضا بالعيب كذا في المحيط •
اشترى سنجاباً وولد له عيال فبها الدفيع وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابناً بها عيب فظهر به
عيبه كذا في القنية • رجل اشترى ارضاً ليس عليها خراج فوجد بها عيباً ثم وضع عليها الخراج لا يكون
له أن يردّها ولو اشترى عبداً وقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط أو بخيار الرؤية أو العيب ثم ذهب عنه
عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عيباً يضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى داراً فباع
بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يردّه ولا يرجع بشئ كذا في فتاوى
قاضي خان • اشترى كرمافاً كل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وان رضى البائع كذا في المحيط •

ولو اشترى

ولو اشترى قبلها فشمه ثم وجد به عيباً فله الرد كذا في القنية • اشترى قدوماً وأدخله في النار ثم اطلع على
عيب لم يردّه • ولو اشترى ذبها فأدخله في النار ثم اطلع على عيب رده كذا في الذخيرة • وهكذا في الخلاصة •
اشترى حديداً ليخذه آلات التجار من وجهه في الكور ليحترق به بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لذلك الا أن يرجع
بالنقصان ولا يردّه كذا في القنية • ولو اشترى منشأراً وحذره ثم اطلع على عيب به لم يردّه الا برضا البائع
كذا في الصغرى • ولو اشترى سكيناً فحذره ثم وجد به عيباً ان حذره بالمبرد ليس له أن يردّها لانه ينقص منه
وان حذره بالجره الرد كذا في الفصول العمادية • اشترى برمة جديدة فقال له البائع اطبخها فان ظهر بها
عيب أقبلها بعد الطبخ وأردّ الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يردّه دون الرضا ويرجع بالنقصان العيب فلو علم العيب
لكن لم يعلم أنه قديم فصرف فيه تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يردّه كذا في القنية • وإذا اشترى عبداً فوجده
مباح الدم بقود أو بردة أو قطع طريق يقتل يقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عنده وقال لا يردّه
ولكن يرجع بالنقصان عيبه فيقوم صادقا وغير صادف فيرجع بفضل ما بينهما • ولو اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به
المشتري فقطع في يد المشتري له أن يردّه على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقال لا يردّه ولكن يرجع بالنقصان عيبه
فيقوم صادقا وغير صادف فيرجع بفضل ما بينهما • ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان
عندهما كما بينا وعنده لا يردّه • لا رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن لان البدن من الادنى نصفه
وقد تلفت جنياتين وان قتله البائع كذا في يرجع المشتري على البائع بثلاثة أرباع الثمن فان تداولته البيوع
والايدي ثم قطع أو قتل عند الاخير يرجع الباعة بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما هو بمنزلة
العيب فيرجع الاخير على بائعه وهذا اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عندهما وعند يرجع في
أصح الروايتين لانه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يمنع الرجوع كذا في الكافي • وهكذا في
الجامع الصغير • فان اعتقه المشتري بمال ثم قتل أو قطع فعندهما يرجع بالعيب وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا وان اعتقه بلا مال يرجع به عنده كذا في الجامع الصغير • رجل اشترى عبداً وقبضه ثم باعه
من البائع فوجد به البائع عيباً قديماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له
أن يردّه على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضي خان • وفي المتقى اشترى من آخر ديناراً بدرهم وتقاضا
ثم ان المشتري الذي يارباع الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الاخر عيباً ورده على المشتري الاول بغير قضاء
كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاهما من
غيره فوجدها الغريم زبوا فآفدها عليه بغير قضاء القاضي فله أن يردّها على الاول كذا في الظهيرية •
وفي المتقى اشترى عبداً فوجده اعنى فقال المشتري للبائع اريد أن اعتقه عن كفاية يعني فان جازعني
والارادة فله أن يردّه كذا في المحيط • اشترى جراباً ثوباً حريراً فوجد المشتري بالثياب عيباً وقد كان اتلف
الجراب في المتقى أن له أن يردّ الثياب بجميع الثمن قال رضي الله تعالى عنه ويصح أن يكون الجواب
في الجارية والعبد اذا وجد بهما عيباً بعد ما اتلف تو بهما كذلك وكان له أن يردّها بكل الثمن كذا في الفصول
العمادية • وفي المتقى عن محمد رحمه الله تعالى المشتري في خيار العيب اذا قال للبائع ان لم ارد عليك
اليوم فقد رضيت بالعيب فهذا القول باطل وله الرد كذا في الذخيرة • رجل اشترى من رجل داراً فادعى رجل
فيها عيباً لم ماء واقام على ذلك بيته فهو بمنزلة العيب فان شاء المشتري امسكها بجميع الثمن وان شاء ردها
فان كان قد بنى فيها بناء فله أن ينقض بناءه وليس له أن يرجع بقيمة بناءه كذا في الظهيرية • العبد المأذون
إذا اشترى شيئاً فوجد به عيباً وقد كان أبرأه البائع عن الثمن أو وهبه الثمن وقبل العبد ذلك لا يملك الرد بالعيب
ولو كان مملوكاً كان العبد المأذون حرّاً وجده العيب بعد القبض لا يملك الرد وان وجد العيب قبل القبض
فله الرد كذا في الذخيرة • اقتر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله أن المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه
فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالمنا بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان فسخاً كذا
في الوجيز للكردري • ولو باع ثم رده عليه بسبب هو فسخ من كل وجه ثم اطلع على عيب كان عند البائع
فله أن يردّه كذا في الذخيرة • رجل اشترى من رجل عبداً بكثره وموقف بغير عينه وتقاضاهم وجد بائع العبد
بالكثر عيباً وحدث به عنده عيب آخر فانه لا يرجع بشئ وان كان الكثر بعينه عند البائع لم يرجع في العبد على

مطلب العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الامام

نقصان العيب في الكثر إلا أن يرضى البائع وهو المشتري العبد أن يأخذ الكثر بعينه ويرد العبد وجعل استقرض من رجل كزحطة وقبضه ثم اشتراه منه بمائة درهم يعني المستقرض اشترى الكثر المستقرض من المقرض ثم وجد بالكثرة عيبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرد به بالعيب ولا يرد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك أن كان المقرض دراهم فاشترى المقرض بها ذنانير وقبض الذنانير ثم وجد المقرض الدراهم المقرض روبا فله أن يستبدلها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ثم في كل موضع ثبت للمشتري حق الرد إذا قال في وجه البائع قد اطلت البيعة أن كان قبل القبض انتقض البيع قبل البائع أو لم يقبل وإن كان بعد القبض فإن قبل البائع فكذلك ينتقض البيع وإن لم يقبل لا ينتقض البيع وإن كان غير محضر من البائع لا ينتقض البيع وإن كان قبل القبض كذا في الذخيرة * اشترى كراما مع غلاتها ثم وجد بها عيبا فإن أراد الرد ردها ساعة وجدها كذلك لأنه لو جمع الغلات وتركها بمنع الرد عليه كذا في السراجية * من اشترى عشرين أو ثوبين أو نحوهما صفقة واحدة وقبض أحدهما وجد بالآخر الذي لم يقبض عيبا فإنه بالخيار أن شاء أخذهما جميعا من الثمن وإن شاء ردهما وليس له أن يأخذ السليم ويرد المغيب بحصته من الثمن في هذه الصورة فإن كان العيب في المقبوض اختلفوا فيه يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد به خاصة والصحيح أنه يأخذهما ويردهما ولو قال المشتري أنا امسك المغيب وأخذ النقصان ليس له ذلك فأما لو كان قبضه ما عني العبد من ثم وجد بأحدهما عيبا فإن له أن يرد به خاصة كذا في فتح القدير * وليس له أن يرد بهما إلا برضا البائع كذا في المحيط * ثم هذا فيما يمكن أفراد أحدهما دون الآخر في الاتساع كالعبدين وأما إذا لم يمكن في العادة كنعيلين أو خفين أو مصراعي باب فوجد بأحدهما عيبا فإنه يرد بهما أو يمسكهما بالإجماع كذا في فتح القدير * وإذا اشترى زوج ثوبين ثم وجد بأحدهما عيبا بعد القبض فأراد أن يرد المغيب خاصة فظاهر الجواب أن له ذلك قال مشايخنا أن ألف أحدهما العمل مع صاحبه وصار بحال لا يعمل إلا مع صاحبه فإنه لا يرد المغيب خاصة وصار بمنزلة ثوب واحد كذا في المحيط * إذا اشترى ياريتين ولم يقبضهما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض المغيبة لزمته جميعا وإن قبض التي لا عيب بها كان له أن يرد بهما وإن باع السليمة بعد ما قبضهما أو اعتهقهما قبل القبض أو بعده لزمته المغيبة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اشترى جراب ثوب هروي وأخذ ثوباً منه فقطعه وخطه أو باعه ثم وجد ثوب من الجراب عيباً فلم يشتري أن يأخذ ما بقي من الثياب ويرد الذي به العيب خاصة ولو قال البائع لاسلم أنا أَرْضِي أن يرد الجراب كله فليس له ذلك إلا أن يشاء المشتري ولو كان قطع الثوب ولم يخطه فرضى البائع أن يمسك الجراب ويأخذ الثوب المقطوع فله ذلك كذا في المحيط * اشترى نخيلاً فأغرت عنده فهلك الثمر بأفة سماوية يرد العيب وإن أكله البائع لا يرد بالعيب كذا في الكافي * اشترى نخلاً فباعه ثم بموضعه من الأرض وغره ولم يقبض المشتري حتى جدد البائع الثمر فإن كان جددته نقص الثمرة أو الثمر بأن كان لم يبلغ الجدد فاشترى بالخيار وإن كان لم ينقص الثمرة فلا خيار للمشتري وإذا قبضه المشتري فوجد بأحدهما عيباً رده وجده وإن كان المشتري قبض ذلك كله قبل الجدد ثم جدد المشتري ولم ينقصه الجدد أشياء ولم ينقص الثمر أيضاً ثم وجد بأحدهما عيباً لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر وله أن يرد بهما جميعاً بالعيب الذي وجد بأحدهما ولو كان جدد المشتري نقص أحدهما ثم وجد العيب لم يرد أحدهما ثم يرجع بنقصان العيب الآن يشاء البائع أن يقبل ذلك مع العيب فيخبره وكذا لو اشترى شاة على ظهرها صوف فجاء البائع الصوف قبل القبض أو جره المشتري بعد القبض كان الجواب فيه كالجواب في الثمر كذا في المحيط * اشترى شاة حية فلو قلت عند البائع ولم تنقصها الولادة لا خيار للمشتري فإن قبضها ووجد بأحدهما عيباً رده بحصته من الثمن ولو ولدت بعد القبض لا يرد كذا في محيط السرخسي * إذا اشترى شاة وفي ضرعها لبن فلب البائع أو المشتري لبنها كان بمنزلة الولد إذا لقيته حالة الاتصال كافي الولد كذا في المحيط * وإذا اشترى نخلاً أو سلماً مغيباً في الأرض فقلعه المشتري كله فوجد به عيباً بعد ما قلعه كله لا يستطيع الرد لكن يرجع بنقصان العيب كذا في التتارخانية * رجل اشترى مشجرة فوجد بعض أشجارها مغيباً قال أبو بكر يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المغيب خاصة وإن كانت الأشجار متباينة قال رضي الله تعالى عنه إن كان ذلك قبل القبض فكذلك

الجواب وإن كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وإن اشترى الأشجار خاصة رد المغيب خاصة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اشترى من آخر عبد ابن مملوك فجاء أخيه وزاد للمشتري في المبيع ثوباً فقبضه المشتري فهذا منقطع وللثوب حصته من الثمن وقد رضى صاحب الثوب أن تكون حصته ثوبه للبائع فإن وجد المشتري بالعبد عيباً رده بحصته من الثمن وتكون حصته الثوب للبائع فإن وجد المشتري بالثوب عيباً بعد ذلك رده على صاحبه وأخذ من البائع تلك الحصته ولو لم يجد بالعبد عيباً أعاد الثوب بالمشتري عيباً على صاحبه ولم يرجع بحصته فإن وجد بعد ذلك بالعبد عيباً رده على صاحبه بجميع الألف كذا في المحيط * ولو اشترى مصراعين باب فقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فإنه على البائع والمشتري أن يردا الآخر إن شاء ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعاً ولو أن المشتري قبض أحدهما فقبضه وهلك الآخر عند البائع فإنه على المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى خاتماً فقبضه وقطع الفص لا يضر بواحد منهما فوجد بأحدهما عيباً بعد القبض كل له أن يرد المغيب منهما وكذا السيف المحلى والمنطقة كذا في التهراتني * وإن كان المشتري شيئاً واحداً فوجد به عيباً قبل القبض أو بعده فليس له أن يرد المغيب خاصة وإن كان المقبوض عليه بما يكال أو يوزن من ضرب واحد فوجد به عيباً فليس له أن يرد المغيب خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حكى الشيخ الإمام الزاهد أحد الطوائف أن له أن يرد المغيب بحصته من الثمن والله تعالى يجب أن يرد بعض المكيل والموزون بالعيب وإن كان مجتمعا إذا كان الثمن لا يزيد بالعيب عيباً وكذلك إذا وجد البعض صفاراً فأراد أن يرد البعض فوجد البعض صفاراً فأراد أن يرد البعض فوجد البعض صفاراً فليس له ذلك وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهنداوي رحمه الله تعالى أنه قال ما ذكر من الجواب في المكيل والموزون محمول على ما إذا كان الكل في وعاء واحد وأما إذا كان في أوعية مختلفة فوجد في وعاء واحد مغيباً فإنه يرد ذلك وحده بمنزلة التوبين والصنفين كالحنطة والشعير وكان يفتي به ويرغم أنه رواية عن أصحابنا وبه أخذ شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى ومن المشايخ من قال لا فرق بين ما إذا كان الكل في وعاء واحد أو أوعية فليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الأصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي كذا في المحيط * قال الفقيه أبو جعفر فيما إذا اشترى لفافاً برسم فوجد بعض ما في كل لفافة مغيباً فأراد أن يرد ذلك خاصة بأن عيب المغيب فليس له ذلك ولو وجد لفافة منها كلها مغيبة كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في المحيط * وكذلك إذا اشترى عدداً من كبة الغزل فوجد في كل واحد شيئاً مغيباً لا يكون له أن يرد ذلك ويرده خاصة وإن وجد بعض الغزل مغيباً له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في الذخيرة * ولو اشترى بعض المكيل والموزون لا خيار له في رد ما بقي هذا إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله فله أن يرد الباقي هكذا في الهداية * وإذا كان المشتري ثوباً وقد قبضه المشتري ثم استحق بعضه فلم يشتري الخيار في رد ما بقي كذا في النهاية * وإذا حدث عند المشتري عيب بأفة سماوية أو غيرها ثم أطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذ به عيبه الحادث عند المشتري فله ذلك اللهم إلا أن يمنع أخذه إياه لحق الشرع كذا في فتح القدير * وكيفية الرجوع بنقصان العيب أن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم به ذلك العيب فإن كان تفاوت ما بين القمتين النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن وإذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب فالأصل في هذا أن في كل موضع لو كان المبيع قائماً على ملك المشتري وأمكنه الرد على البائع أما بالرضا أو بدون الرضا فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد ولو كان المبيع قائماً على ملكه فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * رجل اشترى عبداً وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيبه فإنه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قتله أخيه لا يرجع بالنقصان قتله عبداً أو خطأ كذا في المحيط * وإن قتله بنفسه فكذلك في ظاهر الرواية إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب كذا في شرح السككية * ومن اشترى عبداً فخره بلامال أو مات عنه فاطلع على عيب يرجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاء كالاعتاق ولو حرره بمال أو كاتبه ثم أطلع على

المالك دون الاعتاق أو كذبه فيها جميعا في الوجه الأول كان العبد مولى للمقر له فان وجد المشتري بالعبد عيبا قديما لم يرجع بشئ وفي الوجه الثاني دفع العبد الى المقر له وكان عبده لا يعتق عليه وان وجد المشتري به عيبا لم يرجع بشئ وفي الوجه الثالث عتق العبد على المقر وكان الولاء موقوفا وان وجد المشتري بالعبد عيبا قديما يرجع بقصان العيب على البائع كذا في المحيط * فان عاد فلان الى تصديقه رجع البائع عليه بما أخذ من العيب ولو أقر أنه كان لفلان فأعتقه بعد ما اشتريته لم يرجع بقصان العيب سواء صدقه المقر له أو كذبه كذا في محيط السرخسي والله تعالى أعلم

(الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة) يجب أن يعلم بأن العيب نوعان ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة والعيان كالقروح والعمى والاصبع الزائدة وأشباهاها وباطن لا يعرفه القاضي بالمشاهدة والعيان والظاهر أنواع قديم كالاصبع الزائدة ونحوها وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كآثر الحدري وما أشبه ذلك وحادث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كالجراحات وما أشبهها وحادث لا يحتمل التقدم على مدة البيع وأما الباطن فنوعان نوع يعرف بأثر فائمة كالنباية والحبل والداء في موضع لا يطلع عليه الرجال ونوع لا يعرف بأثر فائمة كالسرقة والاباق والجنون فان كانت الدعوى في عيب ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة يقرر له فان وجد سمع الخصومة وما لا فلا فان كان العيب قديما أو حديثا لا يحدث من وقت البيع الى وقت الخصومة كان للمشتري أن يردّه لان عرقنا قيامه للحال بالعابنة وتيقنا وجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله أو لا يحدث في مثل هذه المدة الا أن يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرضا وغيره ويكون القول قول المشتري فيه مع عينه كذا في المحيط * ثم عند طلب البائع بين المشتري يحلف المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلبه هل يحلف المشتري عاتة المشايخ على أنه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري أكثر القضاة على أنه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه لانصا ولا دلالة وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة * وان كان عيبا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ويحتمل التقدم عليه أو كان مشكلا فالقاضي يسأل البائع اكان به هذا العيب في يده فان قال نعم كان للمشتري حق الرد الا أن يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد ويثبت ذلك بنكوله أو بالبينة فان أنكر فالقول قوله مع عينه ان لم يكن للمشتري بينة على كون هذا العيب عند البائع كذا في المحيط * وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا الصحيح أنه يحلف بالله ما له حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * وان كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يردّه على البائع وأما اذا كان العيب باطنا فان كان يعرف بأثر فائمة في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة بعمق الامراض يقرر بنفسه وان لم يكن له بصيرة يسأل عن له بصيرة ويعتمد على قول عدلين وهذا أحوط والواحد يكفي فانما أخبره واحد عدل بذلك ثبت العيب بقوله في توجه الخصومة فيحلف البائع ولا يردّه بقول هذا الواحد كذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع وفي شرح أدب القاضي للخصاف يقرر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو المثنى أو أشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يردّه على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب مما لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يردّه على البائع وان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يردّه بقولهما وهكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة * وان كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالحبل وما أشبه ذلك فالقاضي يرجع النساء الواحدة العدة تكني واثنان اسوط فاذا قالت واحدة عدلة انها حبل أو قالت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان قالت أو قالت احد في مدة البيع لا يردّه على البائع ولكن حلف البائع فان نكل الا أن يردّه عليه وان قالت أو قالت ان كان ذلك عند البائع فان كان ذلك بعد القبض لا يردّه ولكن يحلف البائع وان كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يردّه على الواحد وهل يردّه بقول المثنى ذكر بعض مشايخنا أن على قياس قول أبي حنيفة وجه الله تعالى لا يردّه على قياس قولهما يردّه ذكر الخصاف في أدب القاضي انه لا يردّه في ظاهر رواية أبي حنيفة وفي القدوري أنه لا يردّه في المشهور من قول أبي يوسف ومحمد وجه الله تعالى فيحلف البائع

فاذا نكل فقد تناكدت شهادتهم بنكوله فيثبت الرد ذكر الصدر والشهيد في بيع الجامع الصغير وفي دعوى الحبل لو قالت امرأه انها حبل وقالت امرأتان أو ثلاث ليس بها حبل تنوجه الخصومة على البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول المرأتين والثلاث في أمه ليس بها حبل ولو قال البائع للقاضي المرأة التي تقول انها حامل جاهلة ينبغي للقاضي أن يختار ذلك امرأه عالمة كذا في المحيط * رجل اشترى جارية قد بلغت فأدعى أنها خنتي قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البينة ما هي كذلك لانه لا يقرر اليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضي خان * والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهم قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن اذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لان دورهم يراه الرجال بخلاف ان يثبت بشهادتهم كذا في المحيط * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع كذا في فتاوى قاضي خان * والمرجع في الداء الى قول الاطباء كذا في الذخيرة * ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة اشهر وعشرة أيام سمع الدعوى وان كل أقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * فاذا سمع القاضي الدعوى سأل البائع أي كما يقول المشتري فان قال نعم ردها على البائع وان قال هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندى توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للحال فان طلب المشتري يمينه حلف فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وان أقام المشتري بينة لم تقبل على الانقطاع وتقبل على الاستحاضة وان أنكر البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند الامام لا وعندهما يستحلف كذا في النهر الفائق * قال في كتاب الاقضية اشترى جارية وطعن المشتري بشجة كانت بها عند البائع وحلف القاضي البائع فنكل فردها المشتري عليه فأدعى البائع بعد ذلك أنها حبل في يد المشتري وهي حبل في هذه الساعة فالقاضي يسأل المشتري عن ذلك فان قال مالى بها علم فالقاضي يرجعها للنساء فان قلن هي حبل لا يثبت الرد بقولهن ولكن تنوجه الخصومة على المشتري فيحلفه بالله ما حدث هذا الحبل عنده فان حلف فلا شئ عليه والرد ماض وان نكل يثبت ما ادعاه البائع فردها على المشتري مع نقصان عيب الشجة فان قال البائع أنا أمسك الجارية مع الحبل ولا أضمن نقصان عيب الشجة كل له ذلك ولو أن القاضي حين سأل المشتري عن الحبل قال هذا الحبل مكان عند البائع ولم اعلم به سمع دعواه فيحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد أقر المشتري بوجوده عنده فكان البائع أن يردّها جارية عليه ويردّ معها نقصان الشجة وان نكل عن اليمين ظهر أن هذا العيب كان عند البائع وظهر أن الرد كان صحيحا قال ولو كان القاضي حين قضى ردّها جارية على البائع يعيب الشجة فقبل أن يردّها المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حبل وانه حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عند البائع فالقاضي لا يجعل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه أنه حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط * واذا كان العيب باطنا لا يعرف بأثر فائمة بالبدن نحو الاباق والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثنائه في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يسأل القاضي البائع أي هذا العيب في الحال قالوا انما يسأل البائع عن ذلك اذا سمع دعوى المشتري وانما يصح دعوى المشتري اذا ادعى أن هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري الا أن في الجنون يصح دعوى المشتري بهذا القدر وفي الاباق والسرقة والبول في الفراش لا يثبت لهما من زيادة شئ وهو أن يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متحدة ويعنى بالاتحاد أن يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ أو بعد البلوغ أمالو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البلوغ أو كان في أيديهما بعد البلوغ أو كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع كذا في الذخيرة * ان ادعى اباها ونحوه بما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون

لم يحلف البائع اذا انكر قيامه للعالم حتى يبرهن المشتري أنه أتى عنده أو ما لو اعترف بقيامه للعالم فإنه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتقاسم من المشتري وان أنكره طوب المشتري باليمين على أن لا باق وجد عند البائع فان أقامه رده والا حلف بالله لقد باعه وسلمه وما أتى عنده قط فان برهن المشتري على قيامه للعالم حلف البائع بالله ما أتى عنده قط وان لم يبرهن ولم يقتر البائع فعند الامام لا يحلف خلافا لهما هكذا في النهر الفائق * ولا يحلف المشتري على الرضا من غير دعوى البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ثم اذا ادعى البائع كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على أنه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لاصريحا ولا دلالة كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فانكر البائع أن يكون عنده فأقام المشتري شاهدين شهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اتعا في صفقتين بأن اشترى نصفه بخمسين دينارا ثم اشترى منه النصف الآخر بمائة دينار وعلم بعيب فيه وقال كان قبل البيعين وقال البائع حدث عندك بعدهما فالقول للبائع ولو قال المشتري أحلفه في النصف الثاني وأوقف في النصف الاول لا يأتين بالعيب عند البيع الثاني واشك فيه عند البيع الاول له ذلك فان حلف ولم يرد له أن يسقطه بعده في النصف الاول كذا في الكافي * ولو خاصم المشتري في النصف الاول قبل أن يخاصمه في النصف الثاني فنكل البائع عن الجين فرد عليه النصف الاول ثم أراد رد النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك حتى يخاصم فيه خصوصه مستقلة كذا في المحيط * ولو خاصمه في النصفين كان له ذلك واقراره بالعيب في النصف الاول اقراره في النصف الثاني بخلاف العكس ونكوله في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي * واذا خاصمه في النصفين جميعا لم يكن على الواحد الا يمين واحدة لانه جمع بين الدعوى بين فكتن بين واحدة كمالو جمع بين الدعوى في الدعوى وان نكل لزمه كل العبد وان حلف في النصف ونكل في النصف لزمه ما نكل لا غير وأما اذا كان البائع اثنين فباعا عبدا من رجل صفقة أو صفقتين فباع أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري بعيب فيه ان شاء خاصمه في أحد النصفين وان شاء فباعا فأن خاصمه في أحد النصفين حلفه فيما باعه على البتات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي * فان حلف في أحدهما لم يقع به الاستغناء عن الجين في النصف الآخر وان نكل في أحدهما لم يكن ذلك لازما في النصف الآخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يتخلوا ما أن يكون البيع صفقة أو صفقتين فان كان صفقتين حلفه على النصفين ويجمع بين الجين بالله لقد بعته النصف وسلمه وما به هذا العيب ولقد باعه صاحبه نصفه وسلمه وما يعلم به هذا العيب وهذا بالاتفاق فأما اذا كانت الصفقة واحدة فكذا الجواب عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتب باليمين على نصيبه خاصة على البتات وتنوب تلك عن يمينه في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فرداها الثالث على باعها بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق صكان للاول أن لا يقبل وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت اتفادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق وان لم تكن اتفادت ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن كذا في جواهر الاخلاط * ذكر في المتن رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم تقتر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنها حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية أقزت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول يمينه على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على باعته لانه ادعى اقرارا للجارية بالرق كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الظهيرية اشترى عبدين أحدهما بألف والآخر الآخر بألف الى ستة صفقة أو صفقتين فردا أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل منجمله فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا تخالف ولو اختلفا في الثمنين فادعى البائع أن ثمن

المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في النهر الفائق * باعه عبدا وورثه عبدا آخر وقبضهما ومات أحدهما وأراد رد الحى بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالقول للبائع انه موهوب وللبيع أن يرجع في الحى وان ادعى المشتري أن الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه بالثمن ولكن انما يرجع البائع في الحى بعد أن يحلف أنه ما باعه الحى وكذا المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد أن يحلف أنه ما اشترى الميت ويرجع البائع على المشتري بقيمة الميت ولو اشترى عبدين ومات أحدهما وأراد رد الحى بالعيب وقال غنمه دراهم وقال البائع دنانير فالقول للمشتري ولو كان العبد واحدا وأراد رده بالعيب وقال البائع المبيع غيره فالقول له كذا في الكافي * عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء اذا اشترى الرجل من آخر عبدين بألف درهم صفقة واحدة ووجد باحدهما عيبا بعد ما قبضهما ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري كان قيمة المعيب أثنى درهم وقيمة الآخر ألف درهم وقال البائع على عكس هذا لم يفتق الى قول واحد منهما وما ينظر الى قيمة العبد يوم يحتصمان فيه فان كانت قيمة كل واحد منهما اليوم الخصومة ألق درهم رد المعيب خاصة بنصف الثمن بعد ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا في الذخيرة * وان أقاما جميعا البيعة على ما ادعيا أخذ بينهما جميعا فيما ادعيا من الفضل فيجعل قيمة المردود أثنى درهم على ما شهد به شهود المشتري ويجعل قيمة الآخر أثنى درهم على ما شهد به شهود البائع فبرد المشتري المعيب بنصف الثمن ولو مات أحدهما والاخر قائم ووجد بالقائم عيبا واختلفا في قيمة القائم وفي قيمة الميت ولا يمين لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك ويقوم الباقي على قيمته يوم اختصما ولو أقاما البيعة على قيمة الهالك فالبيعة يمينه البائع أيضا ولو لم يقيم البيعة على قيمة الهالك وأقاما البيعة على الحى فالبيعة يمينه المشتري كذا في المحيط * وفي النوازل رجل اشترى خلا في خاية وجملة في جزلة فوجد فيها فأرة ميسة فقال البائع هذه الفأرة كانت في جزلك وقال المشتري لا بل كانت في خايك فالقول قول البائع كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أهل سمرقند اشترى دهنًا بعينه في آنية بعينه وأتى على ذلك أيام فلما فتح رأس الآنية وكان رأسها مشدودا من قبضها وجد فيها فأرة ميسة وأنكر البائع أن يكون في يده فالقول قول البائع لانه ينكر العيب وتأويل المسئلة اذا كان رأسها مشدودا وقت القبض ولم يعلم انتفاها بعد ذلك الى أن وجد فيها الفأرة ولا عديمه أتم الوعرى استمرار الشد وعدم انتفاح رأس الآنية الى أن وجد فيها الفأرة فالقول للمشتري وله الرد كذا في المحيط * واذا اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وقال وجدته مخلوقا للبيعة فانكر البائع فالقول قول البائع فان أثبت المشتري أنه مخلوق البيعة اليوم فان لم يكن أتى على البيع وقت توهم فيه خروج البيعة عند المشتري له أن يردّه وان كان أتى على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يقيم البيعة أنه كان مخلوق البيعة عند البائع أو استخلفه فنكل كذا في الذخيرة * وفي المتن رجل باع من آخر عبدا وقبضه المشتري وطعن فيه بعيب وقال اشتريته اليوم ومثله لا يحدث في اليوم وقال البائع بعته منذ شهر ومثله يحدث في الشهر فالقول للبائع اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فخاصم البائع الى صاحب الشرط والشرط لم يوله الحكم فقتضى على البائع ودفعها اليه وقضى للمشتري بالثمن كله وسع المشتري أن يأخذ الثمن منه اشترى دابة وأراد أن يردّها بعيب وقال البائع قدر كتبها في حوايجك بعد ما علمت العيب وقال المشتري لا بل ركبتهما لاردها عليك فالقول للمشتري وتأويل المسئلة على قول بعض المشايخ اذا كان لا يمكنه الرد الا بالركوب كذا في المحيط * ولو قال البائع ركبتهما للثمن بلا حاجة ينبغي أن يسمع قول المشتري كذا في فتح القدير * ولو ادعى المشتري عيبا بالمبيع والبائع يعلم أن هذا العيب كان به يوم البيع وسعه أن لا يأخذه حتى يقضى القاضي عليه بالرد عليه وكان والذي رحمه الله تعالى يقول هذا اذا اشتراه البائع من غيره لانه اذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على باعته أتمالو لم يشترها من غيره فعليه أن يأخذ ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرية * رجل اشترى شاة فعلم بعيب قبل القبض فقال ابطلت البيع بطل البيع ان كان يحضر من البائع وان لم يقبل البائع وان كان ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال ابطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الاقبضا أو رضا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل باع من آخر جارية فقال بعتهما وبها قرحة في موضع كذا ووجاه المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع وأراد ردها وقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة

والقرحة التي أقررت بها قدرأت وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري كذا في المحيط * ولو قال بعثا
واحدى عينها بفضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بفضاء وأراد أن يردّها فقال للبائع كان
الباض بعينها التي وقد ذهب وهذا يباح حدث بعينها اليسرى فالقول للمشتري وكذلك إذا قال البائع
بعثا وبرأسها شجة إلى آخر المسئلة فان قال البائع في فصل الشجة كانت الشجة موضحة فصارت منقولة عندك
فالقول للبائع في هذا * وكذلك في فصل يباح العين لو قال البائع كانت بعينها نكتة يباح وقد ازداد
عندك والعين مبيضة كلها أو عاتقها فالقول للبائع وان كانت بعينها نكتة يباح فقال البائع كان الباض
مثل الخردل أو أقل من هذا قال إذا جاء من هذا أمر متقارب جعل القول للمشتري وان تفاوت فالقول
للبائع ولو قال بعثا وبها حتى فجاء المشتري بها محمولة يردّها فقال البائع زاد الحق لا يصدق البائع
وكان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع بعثا وبها عيب وجاء المشتري وبها عيب وأراد ردّها فقال البائع
لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا وكذا فالقول قوله ولو قال بعته وبه عيب في رأسه فجاء به ليرده وأراد
أن يردّه بعيب برأسه فالقول للمشتري أنه هذا العيب وان كذب البائع والحاصل أن البائع إذا نسب العيب
إلى موضع وسماه فالقول للمشتري وان لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع كذا في الذخيرة *
ولو اشترى جلوية فقبضها ثم جاء يردّها وقال وجدت في ذات زوج وانكر البائع أو أقر أنه كان لها زوج ولكنه
مات والمشتري يدعى قيام الزوجية لم يثبت للمشتري الرد وله أن يحلف البائع ولو أقام المشتري البينة أن فلانا
زوجها وهو غائب لم يلتفت إلى نيته إلا إذا أقام البينة على إقرار البائع بالنكاح فانها تقبل ولو أقر البائع
أن زوجها كان فلانا ولكن طلقها طلاقا بائنا قبل البيع والمشتري يدعى قيام الزوجية فالقول قول البائع
فان حضر الزوج وأدى النكاح وانكر الطلاق فالقول قوله وللمشتري ردّها وان قال البائع بعثا منك ولها
زوج ولكنه طلقها قبل أن اسمها اليك ومات عنها وسلمت اليك ولا زوج لها فالقول قول المشتري وله أن يردّها
كذا في السراج للوهج * ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عندي غير هذا الرجل
إياها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اشترى خادما وقبضه
فقطن بعيب به فجاء بالخادم ليرده فقال البائع ما هذا خادمي فقال المشتري هذا خادمك الذي اشتريت فالقول
قول البائع مع عيبه كذا في الذخيرة * عبد في يد رجل ادّعى أن كل واحد من ذى اليد بكذا ولم يقد
الثنى وبرهناسم المبيع لذى اليد الثنين فيقضى لكل واحد من ادّعاءه وكذا لو قال أنه عبده ولدي يده وباعه
منه لان الدعوى في الثن والكل فيه سواء فان وجد به عيبا رده بالعيب على واحد منهما ولا يردّ عليهما وان
رجع بالنقصان على احدهما له أن يرجع بالنقصان على الآخر إلا أن يأخذ مبيعيا ولو مات العبد قبل المشتري
ثم علم بعيب قد يردّ به رجوعا عليه ما نقصان العيب وكذا لو لم يردّ ولكن قطع يده وأخذ رأسه ووجد به عيبا رجوع
بنقصانه عليه ما ولا يملك الردّ عليهما ولا يملك أحدهما أخذ ولو أقر أو سبق تاريخ احدهما رده بالعيب على
الآخر كأن ذا البنداشترى من الأول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في الكافي * وجب في الاستحسان
عندي هذا أن يقر فاشترى حتى فقال الآخر يكتم بيعه فقال بكذا فاشترى منه ثم وجده المشتري أبقا فليس له أن
يرده وهذا ظاهر فان باعه المشتري من آخر فوجده المشتري الثاني أبقا فأراد أن يردّه وانكر المشتري الأول
أن يكون أبقا فأقام المشتري الثاني بينة على مقالة البائع الأول لم يصدق به شيئا ولو قال البائع الأول للمشتري
الأول يملك هذا العبد على أنه أتى أو على أنى يرى من إياقه والمسئلة بها لها كان للمشتري الآخر أن يردّه
على المشتري الأول ولو قال البائع الأول بعته على أنى يرى من إياقه ولم يقل من إياقه لم يردّه المشتري الآخر
على المشتري الأول ما لم يبق البينة على أنه باعه وهو أتى كذا في الظهيرية * وفي المتن رجل أقر على عبده
بدين ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذكر الدين فان للمشتري الآخر أن يردّه على
بائعه بذلك الإقرار الذي كان من البائع الأول لان الدين لازم وللغير أن يردّه المبيع فيه وليس هذا كالأقرار
بإلّا يابى قبل البيع وبعد في حق فسخ البيع الآخر بين المشتري وبين باعه الذي لم يقر بإلّا يابى والأقرار
بالزوج كالأقرار بالدين في أن المشتري الآخر يردّه على باعه بالأقرار الذي كان من البائع الأول كذا في المحيط *
رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري

بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يردّه وقول المشتري لذى
ساومه ليس به عيب لا يطل حقه في الرد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لذى ساومه اشتريه فانه ليس به
عيب كذا فلم يتفق بينهما يبيع ثم ان المشتري ادّعى ذلك العيب وأراد أن يردّه على باعه بذلك فليس له ذلك
ولو كان مكان العبد ثوب وباقي المسئلة بها لا تسمع دعواه ولا يردّه على باعه في الوجهين جمعا ولو كان العيب
عما لا يحدث مثله أصلا ولا يحدث مثله في هذه المسئلة يردّها القاضي العبد على باعه كذا في المحيط * رجل أقر
أن امته ابنته ثم وكل وكيلان يبيعهما ولم يبين أنها آتية فباعها ما موزه وتقاضاه علم المشتري بذلك الإقرار
وأراد ردّها عليه على باعه وكذبه باعه وقال لم تأتني فليس للمشتري أن يردّها على الوكيل ولو أن الموكل قال
للوكيل ان عبيدي أتني فبعه وتبرأ من إياقه فباعه الوكيل ولم يبرأ من إياقه ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل
القبض فله أن يردّه بذلك كذا في الظهيرية * من الفصول جاء بأمة ولها أصبح زائدة ليردها على رجل فانكر
الرجل بيعها منه ثم أقام البينة على شرائها ثم قال البائع اشترت مع برائة من كل عيب وأقام البينة عليه
لا يقبل كذا في الحمادية * رجل اشترى عبدا فأراد أن يردّه بالعيب وأقام البائع البينة على إقراره أنه باع
العبد قبل نيته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باع من فلان وفلان حاضر يحسد والمشتري
الأول يحسد أيضا كان يجوز له أن يردّه كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال لجارية يا سارية
أوبا آتية أو يا زانية أو يا مجنونة أو قال هذه السارقة فعلت كذا ونحوها لا يكون إقرارا منه بقيام هذه الاوصاف
حتى لو باعها ثم وجدها المشتري كذلك لم يردّها على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى * إذا باع عبدا
وأقر البائع والمشتري بإياقه وكان ذلك منسما في عقد البيع ثم باعه المشتري من آخر وكتم إياقه ثم باعه المشتري
الثاني من آخر على أنه مأمون وليس بائق ثم علم المشتري الآخر بالباقي وبما جرى بين البائع الأول والمشتري
الأول من إقرارهما بالباقي وقت إبرام البيع لم يكن له أن يردّه ولا يكون إقرارا للمشتري الأول بإياقه نافذا
على من لم يشتر منه من الباعة ولو أن المشتري الأول اشتراه من غير إقرار منه ومن البائع الأول بإياقه ثم أقام
المشتري الأول بينة على إياقه وردّه القاضي على البائع الأول ثم ان البائع الأول باعه من ذلك المشتري أو من
رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري الثاني من رجل آخر ثم علم المشتري الآخر بالباقي وبما جرى
بين المشتري الأول وبائعه من ردّ القاضي العبد عليه بالباقي بينة قامت فله أن يردّه على باعه كذا في المحيط *
رجل اشترى من آخر جارية ثم ادّعى أنها آتية وأقام البينة على إياقه وردّها القاضي بذلك ثم أقام رجل
البينة على أنها امته ولدت في ملكه وقضى القاضي له بالجارية ثم باعها هو منه فباعه المشتري في إياقه
واجتمع عليه بحكم الحاكم بالباقي فله أن يردّها كذا في الظهيرية * باع الامام أو امته غنمية محروزة
ووجد المشتري عيبا لا يردّها كذا في الكافي * ولكن نصب الامام رجلا للنصومة معه ولا يقبل إقراره
بالعيب ولا يمين عليه لو أنكره وانما خصم لاتبائه بالبيعة وإذا أقر منسوب الامام بالعيب انزل ثم إذا رده
بالباع فانه ينضم إلى الغنمية ان كان قبل القسمة وان كان بعدها فانه يباع بالثن وان نقص الثن أو زاد كان
في بيت المال كذا في البحر الرائق * اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فوريه الابن وليس له وارث سواء
ثم وجد المشتري عيبا قد عا كان له أن يردّه لأنه يسأل القاضي حتى ينصب خصما عن الميت فيردّه الابن على
ذلك الخصم ثم الابن يردّه على بائع أبيه فان كان للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع
الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على التسوية في الوجهين كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع
الوارث من مورثه فمات المشتري ووريه البائع ووجد به عيبا رده إلى الوارث الاستحسان كان وان لم يكن له سواء
لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا لو اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقبضه وأشهد ثم وجد به عيبا رفع الامر
إلى القاضي حتى ينصب عن ابنه خصما يردّه عليه ثم يردّه الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنه كذا في
الوجيز للكردي * مكاتب اشترى أبا أو ابنه لا يردّه بالعيب ولا يرجع بنقصانه فان عجز المكاتب بعد ما علم
بالعيب يردّه المولى ويؤلاه المكاتب فان باع المولى المكاتب أو مات يردّه المولى بنفسه فان أراه المكاتب
قبل العجز لا يردّه المولى وان أراه المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في محيط النسخة * وكذا إذا اشترى

أتمه وأما إذا اشترى أخاه أو عمه أو أخته فليقول أي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هؤلاء يتكاثرون معه
فصار الجواب فيهم والجواب في الابن والاب على سواء وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء
لا يتكاثرون معه فليكن رددهم بالعيب كما يكمل بيعهم فان أبرأ المولى البائع عن العيب قبل عجز المكاتب لا يصح
إبرأؤه عنده وإذا اشترى المكاتب أم ولد ووجد بها عيبان كان معها ولد لا يملك ردّها كما لا يملك بيعها ولكن
يرجع بنقصان العيب والمكاتب هو الذي يلى الرجوع فان أبرأ المكاتب البائع عن العيب قبل العجز صح وان
أبرأ المولى لا يصح وان لم يكن معها ولد فكذلك الجواب على قولهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له
أن يردها هكذا في المحيط * اشترى من مكاتبه عبد الأبردة المولى بالعيب ولا يخصص بآفته كذا في محيط
السرخسي * مكاتب أوحش اشترى عبدا وكتبه ثم وجد به عيبا لا يرده به ولا يرجع بنقصان العيب أيضا
فان أبرأ المكاتب أو المولى البائع من العيب صح الأبرأ حتى لا يكون لمولى المكاتب بعد العجز ولا وارث المولى
ولاية الرد بالعيب ولو أبرأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الأبرأ وكذلك وارث المولى إذا أبرأ البائع
لا يصح إبرأؤه وان كان ذلك في مرض من ماله المولى ولو أن المولى أبرأ البائع بعد ما عجز المكاتب الأول قبل عجز
الثاني أو بعد عجز الثاني صح الأبرأ وكذلك وارث المولى إذا أبرأ البائع بعد موت المولى صح الأبرأ
ولو اشترى عبدا وباعه من آخر ثم مات المشتري الأول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع الأول فأبرأ وارث
المشتري الأول البائع عن العيب صح الأبرأ حتى لو رد العبد عليه لا يستطيع حوزة على البائع وان كان
الرد محتجا في الحال ولو كان المولى اشترى العبد أولا من الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجد
المولى بالعبد عيبا وأراد المولى أن يرده على بآفته حل له ذلك لم يرد هذا الفصل في كتاب قال مناخيخنا
ينبغي أن لا يكون له ذلك كذا في المحيط * عبد مأذون مديون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه فعمل المولى
بعيب في العبد فان كان الثمن منقودا أو كان ديناً بان كان دراهم أو ديناراً أو مكيلاً أو موزناً غير عين أو كان
عرضاً لكنه هلك في يد العبد حتى صار ديناً لا يرده وان لم يكن الثمن منقودا أو كان منقودا ولكنه عرض
فأتم في يد العبد رده ورد قبل القبض في الوجوه كلها كذا في الكافي * مأذون مديون اشترى عبدا
فباعه من مولا وقبضه ثم أبرأ الغرماء عن الدين فوجد المولى بالعبد عيبا لا يرده ولا يرجع بالنقصان وان لم
يقبض رده باع شيئا من آخر ولم يقبض فوهب منه الثمن لا يرده المشتري بالعيب وان كان قبض الثمن ثم هوب
منه رده بالعيب كذا في محيط السرخسي * باع عبدا ووهب غنمه للمشتري أو أبرأه ثم وجد عيبا
رد قبل قبضه لا بعده كذا في الكافي *

(الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها) * البيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره
ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقع عليه المشتري وما لم يقع عليه وهو قول أصحابنا رحمه
الله تعالى سواء سعى جنس العيوب أو لم يسم اشار إليه أو لم يشرويه أو عن كل عيب موجوده وقت البيع وما
يحدث بعده الى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبرأ
عن العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي * ولو شرط أنه بريء من كل عيب لم ينصرف الى الحادث
في قولهم جميعا وكذلك اذا خص ضربا من العيوب مع الخصص كذا في المحيط * ولو باع بشرط البراءة عن
كل عيب به وما يحدث فالبيع بهذا الشرط فاسد كذا في شرح الطحاوي * ولو اختلفا في عيب أنه حادث
بعد العقد أو كان عنده لا أثر له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى
القول للبائع مع عيبه على العلم أنه حادث هذا اذا أطلق أما اذا أبرأه فبعدمه عيب كان عند البيع ثم اختلفا
على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البحر الرائق * واذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب في جارية
ثم اشتراها أحد الشاهدين بغير البراءة فوجد بها عيبا كان له أن يردها وكذلك لو شهدا على البراءة من الأباقي
ثم اشتراها أحدهما فوجدها آفة فله أن يردها ولو شهدا أنه برأى ما بينهما اشتراها أحد الشاهدين فوجدها
آفة فليس له أن يردها هكذا في المبسوط * ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ
من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي والاصع الزائدة ولا أثر قرح قد برأ كذا في فتاوى قاضي
خان * ولو تبرأ من كل غائلة فالغائلة السرقة والاباق والقبور كذا في السراج الوهاج * ولو تبرأ من كل سن

سودا يدخل الجراء والخضراء كذا في فتح القدير * ولو باع عبدا وتبرأ من كل قرح به دخل تحته المفزوح
الدائمة وأما قروح قد برئت ولا يدخل تحته آثار الكي لان الكي غير القرح كذا في المحيط * ولو أبرأ من كل
آفة برأه فاذا برأه موهبة لا آفة لا يبرأ من الموهبة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا تخراش بريء
من كل حق لي قبل ذلك دخل العيب وهو المختار ولا يدخل الدرل كذا في الوقعات الحسامية * رجل اشترى ثوبا
فأراه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأتك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من
البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا منل ما أبرأتك منه كان ذلك شيئا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول
المشتري وكذا في زيادة بيان العين وكذا لو أبرأه عن كل عيب بها أو أبرأه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا
حدث بعد الأبرأ وكذلك لو قال أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبرأ كذا في فتاوى
قاضي خان * ولو قال برئت إليك من كل عيب بعينه فاذا هوأ عور لا يبرأ وكذا لو قال برئت إليك من كل عيب
بيده فاذا يد مقطوعة لا يبرأ وان كان اصبع واحدة مقطوعة أو اصبعين مقطوعتين برئ كذا في محيط
السرخسي * وان كان مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة من عيب واحد باليد وان كان
الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أنا بريء من كل
عيب بهذا العبد الا باقية فوجدته آفة فهو بريء عنه ولو قال الا باقية فله الرد بالباقي كذا في المحيط * رجل
باع ثوبا على أنه بريء من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خا طها ورقعها أو رقعا فهو بريء من ذلك
وكذا لو كانت فيه خروق من خرق نار أو عقوبة فهو بريء منها كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اشترى عبدا
على أن به عيبا واحدا فوجد به عيبين وقد تعدد رده عتوت أو ما أشبه ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار
الى البائع وقال محمد رحمه الله تعالى الخيار الى المشتري يرجع بنقصان أي العينين شاء فيقوم العبد وبه
العيان ويقوم به العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه فيرجع بفضل ما بينهما وكذلك اذا وجد به ثلاثة عيوب
وتعيب عنده بعيب زائد حتى تعدد الرد يرجع بنقصان العينين من الثلاثة أي ذلك شاء عند محمد رحمه الله تعالى
فيقوم به العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ويقوم به العيوب الثلاثة فيرجع بفضل ما بينهما كذا في
المحيط * اذا اشترى عبيدين على أن بأحدهما عيبا فوجد بأحدهما عيبا فليس له حق الرد ولو وجد به عيبين فله
حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيبا فله حق الرد فبعد ذلك ينظر ان كان ذلك قبل القبض ردهما
جميعا وان كان بعد القبض ردهما ما شاء وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فانما اراد الى المشتري عند محمد رحمه الله
تعالى فان كان قبض أحد العبدين ولم يعلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبضه مع العلم بالعيب
فيه ثم علم بالعيب بالذي قبضه أولا كان له أن يردهما ما شاء فان أودر الذي قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع
ليس لك أن ترده لانك رضيت بعينه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت الى قول البائع وان علم بقيام العيب
بالعبدين ثم قبضهما أو قبض أحدهما كان ذلك منه اختيارا لهما كذا في الذخيرة * باع شيئا على أنه بريء من
كل عيب لا يكون اقرا بالعيب بخلاف ما لو شرط البراءة عن عيب واحد وعن عيبين كان ذلك اقرا
بذلك العيب بيانه اذا باع عبيدين على أنه بريء من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمهما الى المشتري فاستحق
أحدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه المعيب بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدين وهما صحيحان
لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبيدين
بثمن واحد على أنه بريء من عيب واحد بهذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالذي برئ عن عيب واحد به
عيبا فانه يقسم الثمن عليه ما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق
رجع المشتري على البائع بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * اذا باع من آخر عبدا على أن لا عيب به ولكن
تبرأ اليه عن عيب واحد فاشترى على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تعدد رده بسبب من الأسباب يرجع
بنقصان أي العينين شاء من قيمته صحيحا بخلاف ما اذا لم يقل في الابتداء لا عيب به فان غناله يرجع بنقصان أي
العينين شاء من قيمته صحيحا بالعيب الآخر ولو اشترى عبيدين على أنه بريء من كل عيب بأحدهما فقبضهما
ثم وجد بأحدهما عيبا ولا يكون له أن يرده فان استحق الآخر بعد ذلك يرجع بحصته من الثمن فيقسم الثمن
عليهما وهما صحيحان ولو اشترى عبيدا على أنه بريء من ثلاث شجاع بأحدهما فوجد بأحدهما ثلاث شجاع

قوله او اصبعين هكذا في النسخ
ولعل الاصبوب اصبعان ٨١

واستحق الاخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشهور ثلاث شجرات كذا في المحیط
وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى من رجل عبدا وضمن له رجل عبوه فوجده
عبدا وورده فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على العهدة وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى هو ضمان للعبود وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرقة
والعتاق فوجده حرا أو مسرورا فضمن وكذلك لو ضمن رجل العصى والخنون فوجده كذلك رجع على
الضامن بالثمن ولو مات عنده قبل أن يردده وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري أن يرجع
بذلك على الضامن كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجده فيه
من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك فاذا وجد عبدا وورده على
البائع كان له أن يرجع على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى
قاضي خان *

(الفصل السادس في الصلح عن العيوب) * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا اشترى عبدا بألف درهم
وقبضه وتقدم الثمن ثم وجد به عيبا فأنكر البائع أن يكون باعه وبه ذلك العيب ثم صالحه البائع على أن يرد عليه
دراهما سماعة قاله إلى أجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على دينار فان تقدمه قبل أن يتفرقا فهو جائز وان
اختلفا قبل أن يتقدم بطل الصلح ولو كان المشتري باعه وانتقد الثمن ثم اطلع على عيب به فصالحه بآلعه منه على
دراهم لم يجز فان كان العبد مات عند المشتري الثاني فرجع على باعه بنقصان العيب ثم ان البائع الثاني صالح
البائع الأول على صلح فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح باطل وعندهما صحيح وان كان الثمن مكبلا
أو موزنا بغيره وبين الكيل والوزن وتقاضاهم وجد بالعبد عيبا فصالحه فان وقع الصلح على بعض الثمن من
جنسه فهو استيفاء لا استبدال فيجوز سالوا مؤجلا سواء كان الثمن قاعا في يد المشتري أو مستهلكا وان وقع
الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة ففي كل موضع حصل الاقتراق فيه عن دينين يجوز وفي كل
موضع حصل الاقتراق فيه عن دينين لا يجوز وان كان الثمن مكبلا أو موزنا بغيره وتقاضاهم وصالحه على
بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا أو بعينه فهو جائز ان كان الذي أخذ عوضا عن العبد مستهلكا وان كان
الذي هو عن قاعا بعينه لم يجز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا أو جازا لا اذا أوفاه قبل أن يتفرقا
أو كان بعينه كذا في المحیط * وزوال العيب بطل الصلح فبطل الصلح ما قبله أو حط اذا زال ولو زال بعد
خروجه عن ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب بدرهم جاز وان لم يجده عبدا ولو قال اشترت منك
العبود لم يجز كذا في فتح القدير * طعن بعيب في عينها ثم صالحه البائع من عينها على شيء جاز وان لم يذكر
العيب وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب كذا في المحیط * ولو وجد به عيبا فاصطلمها على أن يحط
كل عشرة وبأخذ الاجنبى بما وراء المحطوط ورضى الاجنبى بذلك جاز وجاز حط المشتري دون البائع ولو
قصر المشتري الثوب فاذا هو متفرق وقال المشتري لا أدري تخزق عند القصار أو عند البائع فاصطلمها على
أن يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهمها والبائع درهمها جاز وكذلك لو اصطلمها على أن يقبله البائع ويدفع
إليه القصار درهمها والمشتري درهمها قبل هذا غلط وتأويله أن يضمن القصار أو لا للمشتري ثم يدفع المشتري
ذلك إلى البائع كذا في فتح القدير * وفي فتاوى الفضلى اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فاصطلمها على أن
يدفع البائع كذا درهمها والجارية للمشتري فهو جائز وان اصطلمها على أن يدفع المشتري ذلك والجارية للبائع
لا يجوز الا اذا باعها منه بأقل من الثمن الذي اشتراها منه بعد أن كان قد التزم كذا في الذخيرة * وهكذا
في فتاوى قاضي خان * اشترى ثوبا فبطله قضا ولم يحطه ثم وجد به عيبا فتر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع
على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جائزا ويجعل ما احتسب عند
البائع من الثمن بمقابلته ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحیط * قال في الاصل اشترى أمة بثمان مائة دينار
وقبضها واطعن المشتري بعيب بها فاصطلمها على أن قبل البائع السلعة وورده عليه تسعة وأربعين دينارا فالرد جائز
وخل يطيب للبائع ما استقبل من الدينار ينظر ان كان البائع مقرا أن هذا العيب كان عنده على قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب ويجب عليه رده على المشتري وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله

تعالى لا يلزمه الرد وأما اذا كان واحدا أن هذا العيب كان عنده ان كان عبدا لا يحدث مثله فكذلك الجواب
وان كان عبدا يجوز أن يحدث مثله طاب الفضل للبائع بالاتفاق وان لم يقرب ولم يشكر بل سكت فهو مالو أنكر
سواء كذا في الذخيرة * وان كان أخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله فهذا
وجبه الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فان قبضت في المجلس فكذلك الجواب وان كانت الدراهم
إلى أجل لم يجز على وجه من الوجوه لانه صرف ولو كان مكان الدراهم طعام موصوف إلى أجل وهو يشكر
أن العيب كان عنده على أن يرد عليه الثمن وتقاضا قبل أن يتفرقا والعيب يحدث مثله فهو جائز وان تفرقا قبل
أن يتقدم الثمن بطل الطعام لانه دين دين وقسمت الدراهم على قيمة السلعة الصحيحة وقيمتا وبها العيب ويرد على
المشتري ما أصاب السلعة وأمسك ما أصاب النقصان كذا في المبسوط * رجل اشترى عبدا فوجده عبدا
قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به
العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد بأحدهما عيبا رده بحصته من الثمن وان كان هذا الصلح
بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بحصة عيب العبد
من الثمن كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا
ووجد به عيبا قبل أن يقبضه وصالحه من العيب على عبدا آخر وقبضه المشتري ثم استحق أحد العبدين رجع
المشتري بحصة المستحق من الثمن أيهما كان كانه اشتراهما جميعا ولو قبض العبد المشتري ثم وجد به عيبا فصالحه
منه على عبدا ودفع الثمن ثم استحق العبد المشتري يظل الصلح في العبد الثاني كذا في المحیط * وهكذا في فتاوى
قاضي خان * صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجه شبرا فهو جائز قالوا تأويله اذا شرط ركوبه
في المضرا أما اذا شرط ركوبه خارج المضرا أو أطلق لا يجوز كذا في الذخيرة * استحق المبيع من يد المشتري
ورجع على باعه فصالحه بآلعه على مال قليل فللبائع أن يرجع على باعه بجميع الثمن كذا في الصغرى في مسائل
الاستحقاق * ادعى عيبا في جارية فأنكر البائع فاصطلمها على مال على أن يترى المشتري البائع عن ذلك العيب
ثم ظهر أنه لم يكن بها هذا العيب أو كان بها لكن برئت وجهت كان للبائع أن يرجع على المشتري وبأخذ ما ادعى
من بدل الصلح كذا في الصغرى * ولو طعن في بياض بعينه فاصالح البائع من ذلك على أن حط عنه درهمها
كان جائزا فلأنه انجلى البياض بعد ذلك رده درهم على البائع وكذلك لو طعن بحبل فيها فصالحه البائع على
أن حط عنه درهمها ثم ظهر أنه لم يكن بها حبل فانه يرد درهمه وكذلك لو اشترى أمة فوجد هامسكوحه فأراد
أن يردّها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا تاما كان على المشتري رده الدراهم كذا في
المحیط * اشترى ثوبا فبطله قضا وخاطه فباعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب به أو كان البيع بعد
ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذلك اذا صبغه بصغ أجز ثم باعه أو لم يبعه حتى
صالحه من العيب ولو قطعه ولم يحطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع مع الخطاطة كذا في الذخيرة * اشترى جارا ووجد به
عيبا قد عيما فأراد الرد فصولح بينهما بدينار وأخذ ثم وجد به عيبا آخر فله أن يردّه مع الدينار كذا في
الفتية * في المشتري رجل اشترى من آخر كرا خبطة بعشرة دراهم وقبض الكرا ولم يدفع الثمن حتى وجد
بالكرا عيبا بنقص العنبر فأراد رده فصالحه البائع من العيب على كرا شعير بعينه فانه جائز خاصة الشعر نقصان
العيب وان كان بغيره وعينه ووصفه ومعى أجل فهو باطل لانه صار بمنزلة سلم لم يدفع البسه رأس ماله فان دفع
عشر الثمن وقال هذا حصة كرا الشعر فهو جائز والشعر سلم وكذلك اذا دفع اليه كل الثمن ولو دفع اليه عشر
الثمن ولم يقل هذا حصة الشعر فان الذي تقدمه من جميع الثمن فيثبت عشر كرا الشعر ويبطل تسعة أعشاره
كذا في المحیط *

(الفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والمريض) * ولو باع الوصي مال الميت يلزمه العهدة ويرد عليه
بالعيب ولو اشترى عبدا بألف وقبضه قبل نقد الثمن فأت المشتري عن دين ألف سوى الثمن ولا مال له سوى
العبد فوجد الوصي به عيبا فرده على البائع بغير قضاء لا ينقضه الغريم وبأخذ الوصي من البائع نصف الثمن
ويدفعه إلى الغريم وكذلك لو أقال بغير عيب كذا في محيط البرخسي * ولو أن البائع لم يقبل هذا العبد

مطلب
ضمنان العيب يقع على العهدة
عند الامام فهو باطل

من الوصي حتى خاصه الى القاضي فان كان القاضي علم بدين الغريم الاخر لا يرد به بل يبيعه ويقسم الثمن بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر ونقص الوصي البائع في العيب رده بالعيب على البائع ويظل الثمن الذي للبائع على الميت فان اقام الغريم بينة على دينه خير البائع المردود عليه ان شاء أمضى الرذون الغريم الاخر نصف ثمن العبد فيصير الثمن بينهما نصفين وان شاء نقض الرد ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة * فان كان العبد مات أو حدث به عيب آخر عند البائع أو اعتقه أو دبره أو استولد بعد رد القاضي تعين عليه ضمان نصف الثمن فان كانت قيمة العبد يوم الرد أكثر من ثمنه مما يتعين فيه جعل ذلك عفوا وان كان أكثر مما لا يتعين فيه لم يجعل ذلك عفوا كذا في محيط البر خشي * ولو أن رجلا اشترى عبدا في حصة بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجد بالعبد عيبا فرده بغير قضاء أو استقال البيع البائع فأقاله فان برأ من مرضه فباعه ماصنع صحيح وان لم يبرأ من مرضه ومات وقبض العبد مثل الثمن أو اقل منه ولا مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي اذ ارد العبد بغير قضاء أو اقاله البيع وقيمة العبد مثل الثمن أو اقل منه ولم يقبل البائع العبد حتى خاصه المشتري البائع الى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي رد العبد عليه سواء علم بدين الغريم الاخر أو لم يعلم فان مات المشتري من مرضه بعد ما رده عليه فالجواب فيه كالجواب في الوصي اذ اردته بالعيب بغير قضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر الا أنه متى كانت قيمة العبد أكثر من الثمن فإنه لا يغير المردود وعليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين ولو قال أنا أمسك العبد وأردت نصف القيمة حتى تزول المحابة لم يكن له ذلك كذا في المحيط * الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب قبل المبيع بغير قضاء لم يرد الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل أن يخاصم الموكل فان خاصمه و أقام البينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قد عيلا لا يحدث ذكر في عاتق روايات البيوع والرهن والوكالة والمأذون أنه يلزم الوكيل وهو الصحيح وبه أخذ الفقهاء أبو بكر البلخي وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديما كان العيب أو حديثا وان كان القضاء يتكول الوكيل فكذلك عند علمنا وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل ولو قيل ان يخاصم الموكل فان اقام الوكيل بينة أن هذا العيب عند الموكل رده على الموكل كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم يكن له بينة فلا أن يحلف الموكل فان تكفل رده عليه وان حلف لم يرد الوكيل وهذا كله اذا كان الوكيل حرا عاقلا فان كان مكاتباً أو عبداً ما ذونا فالخصومة في الرد بالعيب معه ما ولا يرجع على المولى ولكن يباع المأذون فيه ويلزم الدين المكاتب كذا في المحيط * الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه مادام حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان لم يكن من أهل وجوب العهدة بأن كان عبداً محجورا أو وصياً محجورا كان الرد الى الموكل فان كان من أهل وجوب العهدة خلت الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل كذا في فتاوى قاضي خان * من أمر عبده غيره بأن يشتري نفسه للامر من مولا بألف درهم فقال نعم فأق مولا وقال يعنى نفسي لقلان بألف درهم ففعل فهو للامر فان وجد الامر بالعبد عيبا وأراد خصومة البائع فان كان العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد والذي يلى الخصومة في ذلك العبد وكن للعبد الرد من غير استطلاع رأى الامر كذا في الذخيرة * الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها اليه حتى وجد بها عيبا كان له أن يردّها كان الموكل حاضرا أو غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بأمر الموكل فان ادعى البائع في الوجه الاول أن الموكل رضى بالعيب والموكل غائب وطلب عين الوكيل أو الموكل ليس له ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا لم يستخلف ورد الوكيل الجارية على البائع ثم حطرت الموكل وادعى الرضا فأراد استرداد الجارية من يد البائع فله ذلك كذا في الذخيرة * وان اقام البائع بينة على ما ادعى قبل بينته وان أقتر الوكيل أن الموكل رضى بالعيب صح اقراره حتى لا يبقى له حتى الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان * وان أقتر الوكيل أنه أبرأ الامر صدق على نفسه ولزمه المبيع الا أن يرضى الامر أو تقوم بينة على ذلك فيلزم الامر كذا في محيط السرخسي * ولو كان مكان الوكيل بالشراء

وكيل بالخصومة في العيب فادعى البائع أن المشتري رضى بهذا العيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيحلف كذا في المحيط * الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع كذا في فتاوى قاضي خان * الوكيل بالشراء اذا اشترى ووجد بالمشترى عيبا قبل القبض وأبرأ البائع عن العيب جاز ولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه دون الامر كذا في الخلاصة * المشتري من الوكيل يرد بالعيب عليه وان وصل الثمن الى الموكل كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بالشراء اذا اشترى العبد الذي وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض يحضر الوكيل يسيرا كان العيب أو فاحشا فان رده ارتد وان رضى فان كان العيب يسيرا بقصد على الموكل وان كان فاحشا فعلى الوكيل استخسا نا الا أن يشاء الامر كذا في الصغرى * وكذا في المتق أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان المبيع مع العيب يساوي الثمن الذي اشترى فرضى به الوكيل فانه يلزم الامر وفي الزيادات الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الامر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسر والفاحش والصحيح ما ذكر في المتق سواء كان قبل القبض أو بعده كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الامر للمشتري حين رأى العيب لا أرضى به فرضى به المشتري فلا حرج أن يلزمه المأمور كذا في الصغرى * وذكر في المتق لو وكل رجلا ببيع عبده فأقر الوكيل أنه أتى ولم يعلم أنه أقتر به قبل الوكالة أو بعد الوكالة ثم باع العبد من رجل وتقااضا ثم اطلع على مقالة الوكيل فله أن يردّه على الوكيل وليس للوكيل أن يردّه على الموكل ولو كان المشتري جمع اقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشترى منه لم يكن له أن يردّه على الوكيل كذا في المحيط * وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فمن الموكل كذا في الوجيز للكردي * من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الاخر عيبا فرده على المشتري الاول ان رده قبل القبض بقضاء أو برضا فله المشتري الاول أن يردّه على بائعه فان كان المشتري الاخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد بقضاء بينة أو يتكول المشتري الاول أو باقراره بالعيب فله أن يردّه اذا ثبت أن العيب كان عند البائع الاول ومعنى القضاء بالاقرار أنه أنكر الاقرار فأثبت بالبينة وان رده برضا المشتري الاول فالمشتري الاول لا يردّه على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض وفيما لا يحدث كالاصبع الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي * وفي المتق اشترى من آخر دارا أو أسلحا الى انسان ثم اقر قاض القبض ثم رأى المشتري بالدار عيبا فله أن يردّها على بائعها وان لم يقر قاض تناقضا السلم فكذلك له أن يردّها على بائعها وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى لا يبيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وتقااضا ثم ان المشتري لقي بائعه وزاد في الثمن خمسين دينارا حتى صحت الزيادة ودفع المشتري الزيادة الى البائع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فرده على البائع بقضاء قاض استرد الثمن والزيادة جميعا وكان للمشتري الاول أن يردّه على بائعه كذا في المحيط * ولو أن البائع مع المشتري جديعا ثانيا بأقل من الثمن الاول أو باكثر ثم رده بالعيب لم يكن للبائع الثاني أن يردّه على البائع الاول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله أو لا يحدث مثله كذا في الخلاصة * ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن عرضا بعينه ثم وجد بالعبد عيبا ورده على الاول بقضاء رده المشتري الاول على البائع الاول وان لم يجد المشتري الثاني بالعبد عيبا لكنه هلك العرض قبل أن يقبض البائع الثاني وقيمة العرض خمسون دينارا فانه يتنقض العقد في ثلث العبد ويعود ذلك الثلث الى البائع الثاني فان وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا ورده الثلث الباقيين على البائع الثاني بقضاء فان للبائع الثاني أن يردّه على البائع الاول بذلك العيب وان كان له هلك العرض لكن اقاله البيع في ثلث العبد ثم وجد الباقي عيبا لا يردّه على بائعه كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر ووجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه كذا في فتاوى قاضي خان * والمشتري متى علم أنه صادق في دعوى البيع لا يسهه

الرد فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا عزم أن لا يخصم الثاني اذا وجد بينه وبينه من الدرهم فحينئذ يفسد العقد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو صدقه في البيع ثم قال أنه كان تلبية أو كان فيه خيار الشرط أو خيار الرؤية أو كان به عيب فاسد فبطلت قبض كان له الرد بالعيب على بائعه ولو تصادقا بعد البيع أنهما ألقياه اختيار ثم نقضه صاحب الخيار لم يردده على البائع ولو أقر عند القاضي بالبيع ثم جحد أنهما أقرأ عنده بشئ جعل القاضي جودهما فسخا حتى لو أراد الاصراسا كذا أو اعتاقه لا يصح ولا يردده الثاني بالعيب على البائع جعل الاول كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبد او قبضه ووجده عيبا فأراد أن يردده فأقام البائع بينة أن المشتري أقر أنه باعه من فلان قبل بيته ولم يكن للمشتري أن يردده سواء كان فلان حاضرا أو غائبا ولو كان البائع أقام البينة أن المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكتما يجهلان البيع والشراء لم يردده المشتري الاول كذا في الذخيرة * ساومه غلاما باني عشر فأبى وقال وهبته لك وقبضه المشتري ووجب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له أن يردده كذا في القنية *

(الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه عشرة فصول)

(الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الايمان وعلان العقد بسبب الاقتراق قبل القبض) * بيع الدين بالدين جائز اذا تفرقا عن المجلس بعد قبض الدين حقيقة أو حكما أو بعد قبض أحد الدين حقيقة والآخر حكما سواء كان العقد صرفا أو لم يكن أما بعد قبض الدين حقيقة بأن اشترى من آخر دينار بهشرة دراهم حتى كان العقد صرفا ولم تكن الدراهم والدنانير مجتمعة ثم نقد في المجلس وتفرقا جاز وكذلك اذا اشترى فلوسا أو طعاما بدراهم حتى لم يكن صرفا ولم يكن الكل مجتمعا ثم نقد في المجلس وتفرقا جاز وأما بعد قبض الدين حكما بأن كان لرجل على آخر عشرة دراهم ولا تخرج عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ما عليه بماله على صاحبه حتى كان العقد صرفا أو لم يكن صرفا بأن كان له على آخر فلوس أو طعام ولا تخرج عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ما عليه بماله على صاحبه وتفرقا كان العقد جائزا وأما بعد قبض أحد الدين حقيقة والآخر حكما بأن كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم الدراهم بدينار ونقد الدينار وتفرقا عن المجلس فالعقد جائز وكذلك ان كان لرجل على رجل حصة فاشترى من عليه الحصة الحصة بالدراهم ونقدتها في المجلس جاز وقد كفي صلح الفتاوى مسئلة الحصة وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في المجلس قالوا وماذا كفي صلح الفتاوى يجوز على ما اذا كانت الحصة مسماها أما اذا كانت الحصة قرضا أو غن ببيع جاز البيع على ما ذكرنا كذا في المحيط * وأما اذا حصل الاقتراق بعد قبض أحد الدين لآخر إما حقيقة أو حكما فان حصل الاقتراق بعد قبض أحد الدين حقيقة جاز في غير الصرف ولم يجوز في الصرف بيبانه فبين اشترى دينارا بهشرة دراهم حتى كان العقد صرفا فقبض الدينار ولم يلم العشرة أو قبض العشرة ولم يلم الدينار حتى تفرقا كان البيع باطلا ولو اشترى فلوسا أو طعاما بدراهم حتى لم يكن العقد صرفا وتفرقا بعد قبض أحد الدين حقيقة يجوز وأما اذا حصل الاقتراق بعد قبض أحد الدين حكما لا يجوز سواء كان العقد صرفا أو لم يكن بيبانه فيما اذا كان له على رجل دينار فاشترى من عليه الدينار بدينار بهشرة دراهم حتى كان العقد صرفا وتفرقا قبل نقد العشرة كان باطلا وكذلك اذا كان عليه فلوس أو طعام فاشترى من عليه الفلوس أو الطعام بدراهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان العقد باطلا وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ألف درهم بدينار ونقدته فاشترى الدراهم الدنانير ولم ينقد بائع الدراهم الدراهم وقد كان لبائع الدراهم على مشتريها ألف درهم دين قبل عقد الصرف فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الالف التي في عليك بالدراهم التي وجبت لك على بعقد الصرف فزنى به المشتري جاز وهذا استحسان والمقاصد يدين وجب بالشراء بعد عقد الصرف بأن اشترى من آخر دراهم بدينار ونقدته ولم يقبض الدراهم حتى اشترى مشتري الدراهم من بائعها بدينار فقال بائعها لمشتريها اجعل الدراهم التي في عليك بالدراهم التي لك على بعقد الصرف وترأصا عليه ذكر في رواية أبي سليمان أنه يجوز والله اشار في الزيادات وذكر في رواية أبي حفص أنه لا يجوز وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو تباعا فلما بعينه

بفلسين بأعيانهم ما جاز البيع ويتعين كل واحد منهما حتى لو هلك أحدهما قبل القبض بطل العقد ولو أراد أحدهما أن يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي * ولو باع فلان بغير عينه بفلسين بغير أعيانهم ما لا يجوز وان تقابضا في المجلس ولو باع فلان بغير عينه بفلسين بغير أعيانهم ما لا يجوز ما لم يقبض ما كان دينيا في المجلس كذا في محيط السرخسي * قال الشيخ الامام الاجل "شمس الائمة الحلواني" كل جواب في الفلوس فهو الجواب في الدراهم البخارية اعني في الفطارف وكذلك الجواب في الرصاص والستوق قالوا ويجب أن يكون في العدة كذا في الذخيرة * حتى لو باع واحد منهما ما تبين يجوز بعد أن يكون يدا يده هذا هو المختار للفتوى كذا في القنية * ولو تباعا فلوسا بدرهم على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا وأقر باطل البيع ولو كان الخيار لأحدهما فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في البدائع * ذكر القدوري في شرحه أيضا قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى فلان بدينار على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان أحدهما بالخيار فالبيع جائز ويجب أن يكون هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يريد به اذا كان الخيار لأحدهما كذا في الذخيرة * ولو باع فلان بغير عينه بفلسين بأعيانهم ما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي * لو اشترى فلان كسدة في موضع لا يتفق فان كانت بأعيانها جاز وان لم تكن معينة لا يجوز قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع واذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام وقبضه ثم ان المستقرض اشترى من المقرض الكرا الذي له عليه بمائة درهم جاز ويجب عليه للمستقرض كرا مثله فيصير شراؤه بخلاف ما اذا اشترى غيره من عليه الكرا حيث لا يجوز واذا جاز الشراء ان نقد المائة في المجلس فالشراء ماض على الصحة وان اقرقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرا حنطة ثم ان كل واحد منهما اشترى ما عليه لصاحبه بماله على صاحبه وتفرقا حيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالمستقرض لا يصير ملكا للمستقرض الا بالاستئذان بعد القبض فلم يجب في ذمة المستقرض للمحال شيء فلا يصح الشراء فاذا استهلكه ثم اشترى الا ان يصح الشراء بخلاف ثم اذا نقد المشتري وهو المستقرض المائة في المجلس ثم وجد بالكر القرض عيبا لم يردده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا الآن الفصل الاول يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذلك الجواب في كل مكمل وموزون غير الدراهم والدنانير والفلوس اذا كان قرضا ولو كان المستقرض اشترى الكرا الذي عليه بالقرض بكر مثله جاز اذا كان عينا وان كان دينيا لا يجوز الا اذا قبضه في المجلس فان وجد المستقرض بالقرض عيبا لم يردده ولم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الاول ولو اشترى المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض عين القرض صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح كذا في المحيط * رجل أقرض رجلا ألف درهم على أن يجيأه وقبضها ثم اشترىها المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم اذا صح الشراء ههنا بالاتفاق فان لم ينقد الدنانير في المجلس واقرقا بطل العقد فان قبض الدنانير في المجلس فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زبوا أو بهرجة لم يرددها ولا يرجع بنقصان العيب ههنا أيضا كذا في الشارحانية * رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيع من اثنان بائني عشر درهما مكرسة لا يجوز فان أراد الحيلة فالحيلة في ذلك أن يستقرض منه اثني عشر درهما مكرسة فيقبضه العشرة ثم يبرئه من درهمين كذا في الوقايع الحسامية * اذا ادعى رجل على غيره شيئا مما يكال او يوزن او يبعد فاشترى المدعي عليه من المدعي بمائة دينار ثم تصادقا أنه لم يكن للمدعي على المدعي عليه شيء فالعقد باطل وتفرقا ولم يتفرقا ولو ادعى دراهم أو دنانير أو فلوسا فاشترىها المدعي عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ففي مسئلة الدراهم والدنانير ان لم يتفرقا ورجع بمنزل ما اشترى في المجلس يصح العقد ولو تفرقا عن المجلس بطل العقد وفي الفلوس لم يطل العقد وان تفرقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الذخيرة * واذا باع درهما كبيرا بدرهم صغير أو درهما جيدا بدرهم ردي

قوله والستوق كنز وفردوس وهو ما وسطه نحاس أو رصاص ووجهه فضة اه بجراوى

قوله أو بهرجة كذا في غير ما كتاب وصوابه بهرجة بتقديم الباء على النون كما في المغرب وهي ما يردّه التجار لرداء فضته كذا نقله في الايضاح اه بجراوى

ليكون الحادث على ملكه كذا في التبرع الفائق * اشترى أنزال الكروم وبعضها في بعضهما قد نفع
فإن كان كل نوع بعضه في بعضه قد نفع جاز وإن كان بعض الأنواع نافعاً والبعض قد نفع لا يجوز والعصم أنه
يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبعضها في بعضها قد نفع أو الكل في لا يجوز
ونكذلك إذا كان مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا إذا باع من
أجنبي * فإن باع من شريكه ألقى ركن الإسلام على السعدى أنه لا يجوز كذا في المحيط والذخيرة * والحيلة
في ذلك أن يبيع الكل ثم يفسخ البيع في النصف أو الثلث ونحو ذلك ولو باع نزل الكرم بعد ما نفع وأدرك
مشاعاً وغير مشاع جاز كذا في السراجة * اشترى الكرم مع الغلة وقبضه إن رضى إلا أن جاز البيع وله
حصته من الثمن وإن لم يرض لا يجوز يبعه كذا في مختار الفتاوى * لو اشترى غرة بدلا صلاح بعضه أو صلاح الباقي
يتقارب بشرط التبرع جاز عند محمد رحمه الله تعالى وإن كان يتأخر أدراك البعض تأخراً كثيراً فالبيع جاز
فيما أدرك ولم يجز في الباقي كذا في الخلاصة * وإن اشترى الرجل عنب كرم على أنه ألف من ثم لم يخرج منه إلا قدر
تسع مائة من فله مشترى أن يطالب البائع بحصة مائة من من الثمن كذا في الظهيرية * وهكذا في الكافي * اشترى
أوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفاً فصاح ولو ترك الأغصان فله أن يقطعها في السنة الثانية
ولو تركها مائة ثم أراد قطعها فله ذلك إن لم يشتر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق * ولو اشترى أوراقاً فرصاد
بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال الفقيه أبو جعفر إن اشترى الأوراق بأغصانها وبين
موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على جزها إلا أن يكون قطع الأغصان
يضر بالشجرة فينتد بخير البائع أن شاء ففسخ البيع وإن شاء رضى بالقطع وإن اشترى الأوراق بدون الاغصان
أن اشترى ما على أن يأخذها من ساعته جاز وإن اشترى ما على أن يأخذها شيئاً لا يجوز وكذا لو اشترى ما على
أن يتركها على الشجرة وإن اشترى ما لم يشتر شيئاً أن يأخذها في اليوم جاز وإن لم يأخذها حتى مضى اليوم
فسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * والحيلة في ذلك أن يشترى الشجرة بأملها فأخذ الأوراق ثم يبيع
الشجرة من البائع أو يهبها له كذا في مختار الفتاوى * ويبيع قوائم الخلاف يجوز وإن كانت تتوسعة
فساعة ويبيع الكثرات يجوز وإن كانت تنمو من الأسفل لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينوسعة
فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية * وقال الامام الفضلي الصحيح أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز كذا في فتح
القدير * ولو كانت المبطنة لواحد فباع قبل أن يخرج الحديقة بهذا اللفظ (١) إن خيار زراراً فروختم
يجوز البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحديقة ثم ما يخرج من الحديقة يخرج على ملكه ولو أراد أن
يترك في الأرض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة أن يشترى الخشيش وأشجار البطيخ ببعض الثمن ويستأجر
الأرض ببعض الثمن من صاحب الأرض أياماً معلومة وفي الجامع الصغير لا يجوز هكذا في الخلاصة *
وينبغي أن يقدم بيع الأشجار والثمار أو الخشيش ويؤخر الإجارة فإنه لو قدم الإجارة لا يجوز كذا في مختار
الفتاوى * ولو باع أشجار البطيخ وأعار الأرض يجوز أيضاً إلا أن الأجرة لا تكون لازمة ويكون له أن
يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * مبطنة بين شريكين باع أحدهما نصيبه من إنسان لا يجوز لأن في قلعه ضرراً
يلحق غير البائع والإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضى به فينبغي أن يشترى كل المبطنة من الشريكين ثم
يفسخ كذا في المحيط * رجل قال لغيره (٢) إن خيار زراراً فروختم بدوم فكان ذلك قبل أن يخرج
الحديقة قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجوز ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من
الحديقة فإن خرجت الحديقة بعد ذلك كانت الحديقة للمشتري وإن كان البيع بشرط التبرع لا يجوز البيع فإن
كانت المبطنة مشتركة فباع أحدهما نصيبه منها لا يجوز فإن باع نصيبه من المبطنة وسلم إلى المشتري كان نصيب
البائع للمشتري ما لم ينقض البيع ولو أجاز الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضى به كان له أن يرضى بعد
ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * باع الزرع وهو بطل أن باعه على أن يقطعه المشتري أو يرسل فيه دابته
لأنه جاز وإن باعه على أن يترك حتى يدرك لا يجوز وكذا بيع الرطبة وفارسيتها (سبت زار) على
التفصيل المذكور هو المختار وهو مأخوذ من الفقيه أبي الليث كذا في جواهر الاختلاط * في فتاوى أبي
الليث أرض بين رجلين فيها زرع لهما باع أحدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه من غير شريكه بدون الأرض

(١) بعت هذه المبطنة
قوله الحديقة هي واحدة
الحديق محركة وهي محل البطيخ
مادام رطباً كانى القاموس اهـ

(٢) هذه المبطنة بعتها لك
بعشرة دراهم

فإن كان الزرع مدر كاجوز وإن كان غير مدر لا يجوز الأرض صاحبه باع مطلقاً أو بشرط القطع وإن
باع بشرط التبرع لا يجوز وإن رضى به صاحبه ولو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز وقام المشتري
مقام البائع ثم في الفصل الأول إذا لم يجز يبيع نصف الزرع ولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جازاً
وإن كان الزرع في الفصل الأول مع الأرض مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون
الأرض لا يجوز إذا لم يكن مدر كذا في المحيط * وهو المختار للفقيه أبي الليث هكذا في محيط السرْحِي *
وعلى هذا القطن وسائر أنواع الزرع إذا كان مشتركا بين اثنين باع أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الأرض
وأما إذا باع نصف الزرع مع نصف الأرض من شريكه أو من أجنبي بغير رضا شريكه جاز وفي الاجناس إذا
باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط * وفي الفتاوى الصغرى
إذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع أحدهما نصيبه من الأجنبي لا يجوز ولو كان بين ثلاثة باع أحدهم
نصيبه من أحدهما جاز لا يجوز ولو باع منهما جاز كذا في الظهيرية * وإن كان الزرع بين رب الأرض والأكار
فباع رب الأرض من الأكار نصيبه لا يجوز ولو باع الأكار نصيبه من رب الأرض جاز لأنه لا يحتاج في
التسليم إلى القسمة ولو كان مدر كاجاز يبيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الأصغر
قال نصير مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الأرض أو غيره لا يجوز وفي الأصل إذا باع رب الأرض
الأرض وفيها زرع يته وبز الأكار جعلت على وجهين الأول أن يكون الزرع بطلا وفي هذا الوجه يتوقف
البيع على إجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو بدون الزرع فإن كان باع الأرض مع جميع الزرع
وأجاز المزارع البيع في الأرض والزرع جميعاً ففسخ البيع وانقسم الثمن على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع
فما أصاب الأرض فهو لأصاحب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب الأرض والمزارع نصفان وإن لم يجز
المزارع البيع فالمشتري بالخيار إن شاء تربص حتى يدرك الزرع وإن شاء نقض البيع وإن كان صاحب
الأرض باع الأرض وحدها فإن أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري والزرع بين رب الأرض والمزارع وإن
لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار وإن كان صاحب الأرض باع الأرض بحصته من الزرع وأجاز المزارع
البيع أخذ المشتري الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بجميع الثمن وإن لم يجز فالمشتري بالخيار وإن
أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك إذا كان الزرع مدر كوقت البيع وفي هذا
الوجه إن باع الأرض وحدها أو مع نصيبه من الزرع جاز البيع من غير توقف وإن باع الأرض مع جميع الزرع
يفسخ البيع في الأرض ونصيب رب الأرض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فإن أجاز المزارع ذلك يفسخ
البيع في حصته أيضاً وإن كان له من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن رب الأرض وإن لم يجز بخير
المشتري إذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء كذا في الذخيرة * أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع
بدون الأرض جاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز إلا أن
يكون يشبه وبين الأكار قسيع الأكار نصيبه من صاحب الأرض جاز وإن باع صاحب الأرض نصيبه من
الأكار لا يجوز وهذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض * وأما إن كان من قبل الأكار فينبغي أن يجوز
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان مدر كاجاز يبيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع
الأصغر مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الأرض أو غيره لا يجوز كذا في المحيط * ذكر شيخ
الإسلام أن رب الأرض إذا باع نصيبه من الزرع بدون الأرض من أجنبي أو باع المزارع نصيبه من أجنبي
والزرع لم يدرك حتى لم يجز البيع لدفع الضرر عن صاحبه ثم إن صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري
انقلب البيع الأول جازاً كذا في الذخيرة * ثم يبيع نصف الزرع بدون الأرض انما لا يجوز في موضع كان
لصاحب الزرع حق القرار بأن زرع في ملكه أما إذا لم يكن له حق القرار بأن كان متعدياً في الزراعة كالغاصب
جاز يبيع نصف الزرع وعلى هذا إذا باع نصف البناء بدون الأرض إن كان محققاً في البناء لا يجوز وإن كان
متعدياً جاز كذا في المحيط * في البيعة ذكر البقال من اشترى أرضاً فزادها فأشرك في الزرع والأرض جاز
ولو أشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في التثايرية * اشترى غصناً على شجرة يجوز ولو اشترى بطلا في مقله
لا يجوز كذا في القنية * ولو اشترى رطباً على رؤس النخل بقر على الأرض جزاً فامن غير الكيل لا يجوز كذا

في التهذيب * دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف على أن يفرس فيها فرس أو ثمانين باع صاحب الأرض أرضه
وضميه من الأغراس بعد مضي المدة مع فلو باع المشتري من آخر فسد البيع وهذا يجب أن يكون على قول
محمد رحمه الله تعالى وأما على قول ما يصحح لأن يبيع العقار قبل القبض جائز عندهما وعليه الفتوى كذا في
المضمرات * وإذا باع جزء من الكثرات بعد ما عالج يجوز وإن باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك هذا في سائر
القبول إذا باع منه جزء بعد ما عالج يجوز وإن باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك في القصيل إذا باعه بعد
ما عالج القصيل في الحال يجوز البيع وكذلك هذا في الاشجار إذا باعها وهي ثابته لقطع أو لقطع في الحال فهو
جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز بيع الكلا وأجزائه وإن كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض أن
يمنع المدخول في أرضه وإذا امتنع فليغيره أن يقول إن في أرضك حقا فاما أن توصلي اليه أو تحمله وتدفعه على
هذا إذا ثبت بنفسه فاما إذا كان من الأرض وأعد لها اللابسات فثبت في الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه
لأنه مملوك وهو مختار الصدر الشهيد ومنه لو خندق حول أرضه وهما اللابسات حتى ثبت القصب صار ملكا له
وعليه الأكثر هكذا في البحر الرائق * ولو احتسبه انسان بلاذنه كان له الاسترداد هو المختار كذا في جواهر
الاختلاط * والحيلة في جواز اجازته أن يستأجر الأرض لا يقف الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد
صاحبه من الثمن أو الأجرة فيصل به غرضهما كذا في البحر الرائق * ويدخل في الكلا جميع أنواع ما ترعاه
الدواب رطبيا كان أو يابسا بخلاف الاشجار لأن الكلا ما لا ساق له والاشجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز
بيعهما إذا ثبتت في أرضه والكفاءة كالكلا كذا في التبيين * وبيع يرضى مبيد في أرضه لم يؤخذ لا يجوز هكذا
في الحاوي

مطلب
بيع المرهون والمستأجر

(الفصل الثالث في بيع المرهون والمستأجر والمقصور والابق وأرض القطيعة والاختارة والاكارة) *
اختلف في بيع المرهون عاقبتهم على أن يبيع موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر الاختلاط * حتى لو قضى
الراهن الدين أو أبرأه المرتهن من الدين أو رد الرهن عليه أو أجاز روضي به تم البيع ولا يحتاج إلى تجديد
العقد كذا في الغبائية * وإن لم يميز المرتهن يبيع وطالب المشتري من القاضى التسليم فالقاضي يفسخ العقد
بينهما كذا في المحيط * وبيع المستأجر نظير بيع المرهون موقوف عند عاتة المشايخ وهو الصحيح والمشتري
الخيار إذا لم يعلم وقت الشراء أن المشتري مرهون أو مستأجر كذا في الذخيرة * قال الصدر الشهيد الصحيح
أن جواب ظاهر الرواية له الخيار وإن كان عالميا به كذا في الغبائية * ولو أراد المستأجر فسخ البيع ذكر
الصدر الشهيد أن له ذلك في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده
أن فيه روايتين والفتوى على أنه ليس له ذلك كذا في القصول العمادية * ولو كانت الأجرة طويلة فباع
ثم جاء أيام الفسخ فذيعه عند أكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضي خان * واختلفوا في المرتهن قال
بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح كذا في الغبائية * ثم إذا لم يميز المستأجر حتى انقضت الأجرة
بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتهن إذا لم يفسخ حتى قضى الدين فنفس البيع السابق وليس للراهن والأجر
حتى الفسخ أصلا فإن أجاز المستأجر البيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله كذا في القصول العمادية *
وإن كان المستأجر مما يحقل الهلاك عند المستأجر بعد الحبس لا يقطع الدين بخلاف الرهن كذا في فتاوى
قاضي خان * باع الدار المؤجرة بغير رضا المستأجر ثم زاد المستأجر في الأجرة وجهه العقد بنصف البيع
الموقوف لأن تجديد الأجرة يتضمن فسخ الأولى فينفذ البيع كذا في القنبية * إذا باع الأجر المستأجر من
رجل بغير إذن المستأجر ثم باعه من المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو قرض للبيع الأول ولو باعه من
رجل ثم باعه من رجل آخر فأجاز المستأجر البيع الأول والثاني فنفس البيع الأول وبطل الثاني كذا في
الصغرى * ولو باع عبده المؤجر وسله إلى المشتري فبيعه لم يكن للمستأجر أن يضمنه بخلاف المرتهن فإن
له أن يضمنه قيمته كذا في محيط السرخسي * سمع المستأجر البيع فقال للمشتري في اجازتي ولكن من كرمك
أن تدركني حتى أخذ الأجرة التي دفعها اليه فهو اجازة ونفذ البيع كذا في القنبية * والمشتري من الراهن إذا
باع أو أعتق ثم أجاز المرتهن البيع فذيعه وعقده بخلاف كذا في القصول العمادية * وإذا باع الراهن
الرهن بغير إذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن وهو نقص للبيع الأول كذا في المحيط *

وإذا

وإذا باع الراهن المرهون من رجل بغير إذن المرتهن ثم باعه من رجل آخر بغير إذن المرتهن ثم أجاز المرتهن أحد
البيعين فنفس البيع الذي لحقته الإجازة والتمن للمرتهن يستوفى منه حقه كذا في الصغرى * ولو كان
مكان البيع الثاني رهن أو اجارة أو أجاز المرتهن الرهن أو الأجرة فنفس البيع ويطل الرهن والأجرة كذا في
الذخيرة * باع عبدا مرهونا فاعتقه المشتري قبل أن يقبضه من المرتهن عتق ويضمن قيمته للمرتهن ولا غن
للبائع عليه كذا في محيط السرخسي * باع الراهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفكاك ثم افتكه
فالسابق أولى كذا في القنبية * إذا باع المقصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فإن أقر الغاصب
تم البيع وزعمه وإن جحد والمقصوب منه يئنه فكذلك كذا في الغبائية * وإن لم يكن له يئنه ولم يسلمه حتى
هلك انتقض البيع كذا في الذخيرة * ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم إلى المشتري لم يميز ويكون باطلا لا فاسدا
وإنما يجوز إذا انتقم سبب ملكه على يبيع حتى إن الغاصب إذا باع المقصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه
الغاصب من المالك أو وهبه منه أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبل ذلك كذا في القصول العمادية * وروى بشر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من آخر طعاما وتصدق به ووكان قائما في يده المساكين حتى
اشتراه الغاصب من المقصوب منه جاز شراؤه ويرجع في صدقته ولا يجوز عن كفارة عيته وإن استهلك
المساكين الطعام بعد الشراء ضمنوا وإن لم يشتره ضمن قيمته بآزمت صدقته وأجزأت عن كفارته ولم يرجع فيها
ولو كان الطعام مستهلكا حال ما اشتراه الغاصب من المقصوب منه في أيدي المساكين فالشراء باطل الآن
يقول أشترى منك مالك على من الطعام فينفذ بيعه جاز الشراء وجازت الصدقة للمساكين قال محمد رحمه
الله تعالى في الجامع رجل غصب من آخر عبدا ثم إن الغاصب أمر رجلا حتى يشتره له من مولاه فاشترى
صح الشراء وصار الأحرار قابضه بنفس الشراء وكذلك لو أمر رجل أجنبي الغاصب أن يشتره له ففعل صح
وصار الأحرار قابضه بنفس الشراء كذا في المحيط * ابن ماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر
عبدا وباعه الغاصب من رجل وسله إلى المشتري ثم إن الغاصب صالح مولاه منه على شيء قال إن صالحه على
القيمة دراهم أو دنانير جاز بيع الغاصب وإن صالح على عرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل
وبطل البيع الأول كذا في الظهيرية * وإن أعتقه ثم ضمن القيمة لم يميز عتقه كذا في مختار الفتاوى *
والمشتري من الغاصب إذا أعتق ثم أجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ استثنائا * ولو كان المشتري من الغاصب باعه ثم أجاز المالك
البيع الأول لا ينفذ بيع المشتري بخلاف الغاصب إذا باع المقصوب من رجل ثم باعه المشتري من الآخر
حتى تدان له الأيدي ثم إن المالك أجاز عقدا من العقود جاز ذلك العقد غصب عبدا وباعه من انسان ثم إن
المشتري باعه من آخر ثم إن المالك ضمن الغاصب فانه ينفذ البيع الأول ويطل بيع المشتري كذا في القصول
العمادية * ولو قطعت يده عند المشتري وأخذ المشتري أرضه ثم أجاز المولى بيع الغاصب كان الأرض
للمشتري ويصدق بما زاد على نصف الثمن وإذا مات العبد أو قتل ثم أجاز المولى لا تنفع إجازته وإذا كان
المشتري أعتق العبد فقطعت يده ثم أجاز المولى بيع الغاصب كان الأرض للعبد كذا في التتارخانية * هشام
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من رجل عبدا وباعه ثم جاء المقصوب منه وأجاز البيع قال
إن كان المقصوب منه بقدره على أخذ العبد فإجازته جائزة والأفلا * وإن كان اغتصبه بالرى والعبد بالكوفة
والغاصب والمقصوب منه كلاهما بالرى فأجاز المقصوب منه البيع قال محمد رحمه الله تعالى أمضاؤه جائز
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا علم أنه في الأحياء فأمضاؤه جائز وإن لم يعلم أمضاؤه ميت فأمضاؤه باطل
وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الظهيرية * ولو خاصم المالك الغاصب وقضى له
ثم أجاز البيع يصح في ظاهر الرواية ولو لم يعلم قيام المقصوب بأن أبق فأجازته تصح الإجازة في ظاهر الرواية
وكل ما حدث من كسب وولد وعقر وأرض قبل الإجازة فالمشتري كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع
رجل غصب من آخر جارية وغصب آخر من ربه الجارية عبدا وتباعا العبد بالجارية وتقبضا ثم بلغ المالك
ذلك فأجازته كان باطلا ولو كان مالكهما رجلين قبل فلهما فأجازا كل جازا وصارت الجارية للغاصب الغلام
والغلام للغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه كذا في

٢٢ هند

مطلب
بيع المقصوب

المحيط . وأما إذا غصب أحد همدراهم والاخر من رجل واحد وتبايعا وتبايعا واقترقا فأجاز المالك
 جاز ويضمن كل واحد منه وإن لم يجز بطل والفلوس مثل الدراهم والدينار . وأما إذا غصب أحد همدراهم
 والاخر منه جارية أيضا وتبايعا فأجاز المالك جاز . فإن أخذ غاصب الجارية الدراهم ثم أجاز المالك وهلك
 عنده هلك أمانته وليس يضمن المشتري الجارية مثل دراهمه . فإن أجاز قبل قبض غاصب الجارية الدراهم
 ثم قبض وهلك عنده فله أن يضمن أي ما شاء . فإن ضمن المشتري لم يرجع على البائع وإن ضمن البائع يرجع
 على المشتري بثمنها فكان له وإذا رجع بها سلم ما أخذ كذا في محيط السرخسي . يبيع الآبق لا يجوز فإن
 عاد من الآبق وسله إلى المشتري روى عن محمد بن حمره أنه تعالى أنه يجوز وبه أخذ الكرخي وجاءه من مشايخنا
 وهكذا ذكر القاضي الأسدي في رجه الله تعالى في شرحه والمذكور في شرحه إذا ظهر الآبق وسله إلى
 المشتري يجوز البيع وأما المنع من البائع عن التسليم أو المشتري عن القبض فيجوز عليه ولا يحتاج إلى بيع
 جديد إلا إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي وطلب التسليم من البائع وظهر هجره عن التسليم عند
 القاضي وفسخ القاضي العقد بينهما ثم ظهر العبد حيث يحتاج إلى بيع جديد وروى عنه رواية أخرى أنه
 لا يجوز ذلك البيع ويحتاج إلى بيع جديد وبه أخذ جماعة من مشايخنا وبه كان يفتي أبو عبد الله البلخي
 وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع في باب البيوع الفاسدة هكذا في المحيط . قالوا واختار
 هذا وتأويل الرواية الأولى أنهم ما يراضيان عند عود العبد كذا في الغائبة . وإن جاز رجل إلى مولى
 الآبق وقال إن عبدك الآبق عندي وقد أخذته فبعه مني فباعه جاز كذا في الذخيرة . فإذا جاز بيعه
 فإن كان حين قبضه أشهد أنه قبض هذا البرقة على مالكه لا يصير قابضا فإن هلك قبل أن يرجع عليه ففسخ البيع
 ورجع بالثمن وإن لم يشهد بصرفه قابضا هكذا في فتح القدير . ولو قال هو عند فلان وقد أخذ فبعه مني فصدقه
 فباعه لا يجوز لكنه فاسد إذا قبضه المشتري ملكه كذا في البحر الرافق . إذا اشتري عبدا وآبق قبل القبض
 فإن المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالثمن ما لم يحضر العبد الآبق
 كذا في الذخيرة . ولو باع الآبق من ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له أو لثمنه في حجره جاز واعتاق الآبق عن
 الكفارة جاز إذا علم حياته ومكانه كذا في النهاية . وإذا آبق العبد المغضوب من يد الغاصب ثم إن المالك باع
 العبد من الغاصب وهو آبق فالبيع جاز كذا في الذخيرة . ويبيع أرض الخراج جاز يريده أرض السواد
 وكذلك أرض القطعة يجوز بيعها وهي التي أعطها الإمام لقوم وخصهم بها كذا في الحاوي . وأما بيع
 أرض الآخرة والآخرة هي الأرض التي لا تملكها الآخرة بالإنسان بأمر صاحبها فيعمرها ويوزعها
 والآخرة الأرض التي في يد الآخرة فنقول إن باعها صاحبها جاز وإن باع الذي له آخرة جاز لا يجوز وإذا
 باع الأرض وهي في عقد من أربعة آخر قال شمس الأئمة الخوافي المزاري في مدته من أمه ما كان البذر
 فإن أجاز المزاري البيع فلا جبر لبعوله وفي مجموع التوازل إن أجاز المزاري يكون كل التصيين للمشتري
 يريده إذا كان في الأرض غلة وإن لم يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهر ثمره الثمار ولم تظهر وقيل
 الجواب في مسئلة الأرض على التفصيل إن كان البذر من المزاري لا يجوز في حقه وإن كان من وب الأرض
 وقد آلى البذر لا يجوز وإن كانت الأرض فارغة يجوز وكذا في الكرم إن لم تظهر الثمار يجوز البيع وبه
 كان يفتي ظهر الدين كذا في المحيط . وإن لم يزرع ولكن المزاري كرم الأرض وحضر الانتهاء وغير ذلك
 في ظاهر الرواية يفتي ببيعها وهو الأصح ولو باع الكرم لم يفتي في حق العامل سواء عمل في الكرم أو لم يعمل
 كذا في الفصول العمادية . ولو اشتري قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا إذا كان
 المسجد معمورا فإن خرب ما حوله واستثنى الناس عنه لا يفسد وإن اشتري ضبعة وفيها قطع من الوقت
 لا يجوز كالمسجد كره شمس الأئمة الخوافي وشمس الأئمة السرخسي رجهما الله تعالى وقال ركن الإسلام
 على السعدي رجه الله تعالى يجوز وفي التفريد ذكر رجوعهما إلى قول ركن الإسلام هو المختار ولو باع
 أرضا مملوكة مع أرض موقوفة ولم يبين حصص المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في أصح القولين
 ولو اشتري ملكا وفيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب وفي المتن الطريق إن كان ليس بمحدود
 ولا يعرف قدره فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود وفي

طلب
بيع الآبق

طلب
اعتاق الآبق عن الكفارة
جاز إذا علم حياته ومكانه

طلب
بيع أرض القطعة
طلب
بيع أرض الآخرة والآخرة

المسجد اختلاف المشايخ رجهم الله تعالى فيه والمختار أنه لا يشترط به يفتي واستثناء الخياض وطريق العامة
 على هذا وفي المقبرة لا بد من ذكر الحدود إلا إذا كانت ربوة كذا في مختار الفتاوى . جبل فيه كبريت فحمل منه
 وبيع لا بأس به وكذلك لو حمل من حجره فباع وكذلك لو كان فيه أشجار فستحق حمل الفستق فباع وكذلك
 الخ وهذا كله إذا لم يكن المكان ملكا لأحد . فإن كان لا يجوز بيع شيء مما ذكرنا كذا في التتارخانية .
 (الفصل الرابع في بيع الحيوانات) . يبيع السمك في البحر أو البر لا يجوز فإن كانت له حظيرة قد خلها
 السمك فأنما أن يكون أعدها لذلك أولا فإن كان أعدها لذلك فادخلها ملكه وليس لأحد أن يأخذ منه إن كان
 يؤخذ بغير حيلة اصطفا جاز يبيعه وإن لم يمكن يؤخذ بالجملة لا يجوز يبيعه . فإن لم يمكن أعدها لذلك لا يملك
 ما يدخل فيها فلا يجوز يبيعه إلا أن يسد الحظيرة وإذا دخل فحتملا يملكه ثم يطران كان يؤخذ بلا حيلة جاز
 يبيعه ولا لا يجوز ولو لم يسد ذلك ولكن أخذ منه ثم أرسله في الحظيرة ملكه فإن كان يؤخذ بلا حيلة جاز يبيعه
 أو بجملة لم يجز كذا في فتح القدير . وفي كل موضع جاز يبيع السمك في الماء إذا قبضه المشتري ورأى أنه الخمار
 وإذا أخذ سمكه وجعلها في حب ماء فالحجاب فيه على التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط . وإن كانت
 في نهر عظيم لا يجوز يبيعه بها بجملة وإن قدر على التسليم به بالبيع وكذلك لو ملك السمكة ثم انفلتت من يده
 فوقع في النهر غير أن ههنا إن قدر على التسليم بعد البيع فقبل أن يفسد العقد جاز ولله شئ خيار الرقبة
 سواء وأما قبل ذلك أو لم يرها وهذا عند أبي الحسن الكرخي وقال مشايخنا رجهم الله تعالى لا يجوز يبيعه
 وإن قدر على التسليم كذا في النبايع . وإن كان في الحظيرة سمك وقصب وباع السمك والغصب جاز . فإن كان
 لا يمكن أخذ السمك إلا بصيد فالبيع فاسد في الكل اصطفا السمك قبل ذلك أولا . وإن كان يمكن أخذ السمك
 من غير صيد إن لم يكن اصطفا السمك قبل ذلك فالبيع فاسد في السمك وهل يفسد في القصب قالوا على قياس
 قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يفسد وعلى قياس قولهما لا يفسد والصحيح أن على قولهما يفسد العقد في
 القصب . وإن كان اصطفا السمك قبل ذلك يجوز البيع في الكل عندهم جميعا كذا في الذخيرة . وأما
 إذا علم عددها أو يمكن تسليمها جاز يبيعه . وأما إذا كانت في بروجها ومخارجها مسدودة فلا إشكال في جواز
 بيعها . وأما إذا كانت في حالة طيراتها ومعلوم بالعادة أنها تفتي . فكذلك كذا في فتح القدير . وإذا أراد
 الرجل أن يبيع برج حمام مع الحمام إن باع ليل الجاز وفي المتن إذا باع طير في الماء أو سمكه وهي بمراجع
 إليه أو طير بطير في السماء ويرجع إليه فالبيع جاز ويسلم إذا رجع وكذلك الطير الذي آلف وهو داجن
 ويرجع إليه وإن فوحر بعد الآلف ولا يؤخذ إلا بصيد فباعه لم يجز يبيعه كذا في الذخيرة . يبيع قرص
 عائد لا يجوز إذا كان لا يمكن أخذه إلا بجملة كذا في السراجية . ولا يجوز بيع النحل إذا كان مجموعا
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى إلا إذا كان في كوز أو إناء غسل فاشترى الكوارات بما فيها
 من النحل وقال محمد بن حمره رجه الله تعالى يجوز إذا كان مجموعا كذا في الحاوي . يبيع النحل يجوز عند محمد
 رجه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الغائبة . وفي فتاوى أبي الليث إذا اشتري العلق الذي يقال له
 بالفارسية امرغك يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد كذا في المحيط . وهو المختار ولو استأجر إنسانا
 ليسل عليه العلق جاز بالاتفاق كذا في الخلاصة . ويبيع بذر القز وهو بذر القليل يجوز عند أبي
 يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وعليه الفتوى . ويبيع دود القز وهو دود القليل يجوز عند محمد رجه الله تعالى
 أيضا وعليه الفتوى كذا في الوقعات . ولا يجوز بيع حوام الأرض كالخية والقرب والورغ وما أشبه ذلك
 ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالشفند والسرطان وغيره إلا السمك . ولا يجوز الاتقاع بجملة أو عظمه كذا في
 المحيط . وفي التوازل ويجوز بيع الحيات إذا كان يتقاع بها في الأدوية وإن كان لا يتقاع بها لا يجوز والصحيح
 أنه يجوز بيع كل شيء يتقاع به كذا في التتارخانية . يبيع الكلب المعلم عندنا جاز . وكذلك يبيع السور وسباع
 الوحش والطير جاز عندنا ما لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان . ويبيع الكلب الغير المعلم يجوز
 إذا كان قابلا للتعليم والافلا هو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص . قال محمد بن حمره رجه الله تعالى وهكذا نقول
 في الأسد إذا كان بحيث يقبل التعليم ويصاد به أنه يجوز البيع فإن الشهد والبازي يقبلان التعليم على كل حال
 فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الذخيرة . وفي الفتاوى الغائبة ويجوز بيع الذئب الصغير الذي

لا يقبل التعليم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صغيره وكبيره سواء كذا في التارخانية * وبيع القيل جائز وفي بيع الفردة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط السرخسي * ويجوز بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع اراضيها كذا في الحاوي * وبيع دور بغداد وحوايت السوق التي للسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التهذيب *

(الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات) * بيع المحرم الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد الحرم لا يجوز كذا في المحيط * ولا يجوز بيع صيد الحرم محرم باع أو حلال كذا في السراجية * خلا لآن في الحرم تباع صيد في الحل جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يسله بعد ما يخرج منه الى الحل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو أحرمت وفي يده صيد فباعه مالكة وهو حلال جائز ويجبر على التسليم وعليه الجزاء ان تلف ولو وكل محرم حلالا يبيع صيد فباعه فالبيع جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال البيهقي باطل كذا في الحاوي * ولو وكل الحلال محرم ما يبيع صيد أو شرأه لا يجوز ولو وكل رجل رجلا يبيع صيد فأحرمت الأثر وبيع المأمور فالبيع جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما باطل كذا في المحيط * ولو اشترى حلال من حلال صيد فباعه حتى أحرمت أحدهما انتقض البيع كذا في الحاوي * ولا يجوز بيع ذبيحة الجوسي والمرقة وغير الكفاي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت التسمية عليه عدا كذا في الذخيرة * وفي التجريد وكذلك ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التارخانية * ولا يجوز بيع ما ذبح المحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحاوي * ويجوز بيع ذبائح أهل الكتاب كذا في المحيط * أهل الكفر اذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبائحهم وذبيحتهم أن يحتقروا الشاة أو بشر بوجها حتى ماتت جائز كذا في الوقعات * ولو باع الذئبان خرا أو خنزيرا ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع بريد به اثبات حتى التسخ ولو تقاضا التخرم أسلما أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض الثمن أو لم يقبض كذا في الحاوي * وإذا اشترى الذئبي عبد أسلما جاز وأجبر على بيعه صغيرا كان البائع أو كبيرا كذا في التارخانية ناقلا عن التميمي * ولو اشترى كافر من كافر عبد أسلما شرا فأسدا أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه ولو أعنته الذي أود به جاز وبقي المدبر وكذلك ان كانت أمة يستولدها ويوجع الذي ضربها ولو كاتبها جازت الكتابة ولا ينتقض وكذا اذا اشترى الذي يصفه وكذلك اذا ملك الذي شق من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان أحد المتعاقدين مسلما والآخر ذميا لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا يبيع انحر أو شرأه جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز ولو أن ينامي النصارى أسلم عبد لهم أجبروا على بيعه فان كان لهم وصى باعه وان لم يكن جعل القاضي لهم وصيا فباعه لهم ولو وهب مسلم عبد أسلما كافر أو نصق به عليه وسله اليه جاز وأجبر على بيعه هكذا في الحاوي * وفي العيون لأبأس يبيع عظام القيل وغيره من الميتات الأعظم الأدنى والخنزير وهذا اذا لم يكن على عظم القيل وأشباهه دسومة فأما اذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل سمرقند اذ لم يحم كلبه وباع لحمه جاز وكذا اذا ذبح جاره وباع لحمه وهذا فصل المختلف المشايخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة هذا اللحم بعد الذبح واختيار المذبح الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الذخيرة * ويجوز بيع لحوم السباع والحمار المذبوحة في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي * وأما جلود السباع والحمار والبغال فما كانت مذبوحة أو مذبوحة جائز بيعها وما لا فلا وهذا بناء على أن الجلود كلها تظهر بالذكاة وبالذباغ الاجلد الانسان والخنزير واذا ظهرت بالذكاة جاز الاتضاع بها فتكون محللا لبيع وأما شعر الميتة وعظمها وصفوها وقرنها فلا بأس بالاتضاع بها وبيع ذلك كله جائز وأما العصب ففيه روايتان في رواية جاز الاتضاع به وبيع كذا في المحيط * ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الاتضاع به للفرار من بيع شعور الانسان ولا يجوز الاتضاع بها وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير * ولو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعلاه هدية عظيمة لاغلى وجهه البيوع والشراء لأبأس به كذا في السراجية * ولم يجز بيع لبن امرأه ولو في قدح حره كانت

طلب
بيع المحرم الصيد

طلب
بيع المحرمات

أو أمة ولم يضمن متلفه كذا في الكافي * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز بيع لبن الأمة هو المختار كذا في مختار الفتاوى * ولا ينعقد بيع الملاقيح والمضامين والمقوق ما في رحم الاتي وعلى هذا يحتج ببيع عيب الفحل والحمل هكذا في البدائع * ولا يجوز بيع الحرة والحر والنخزير والميتة كذا في التهذيب * ويجوز بيع السرقين والبرع والاتضاع بها وأما العذرة فلا يجوز الاتضاع بها ما لم تحتلط بالتراب ويكون التراب غالبا وكذا يبيع العذرة لا يجوز ما لم تحتلط بالتراب ويكون التراب غالبا كذا في المحيط * يبيع سرقين الرباطات لا يجوز الا اذا جمع رجل قباعه كذا في السراجية * ويجوز بيع خر الحمام ان كان كثيرا وبيته كذا في القنية * والحلال اذا اختلط بالحرام كالحمر والفارة تقع في السمن والخبز فلا بأس ببيعه اذا بين ما لم يقلب عليه أو استويا كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بالاتضاع به من غير الاكل وفي الحامية واذا وقعت قطرة من البول أو الدم في خل أو زيت لا يجوز بيعه كذا في التارخانية * وما كان الغالب عليه الحرام لم يجز بيعه ولا بيعه وكذلك الزيت اذا وقع فيه ودل الميت فان كان الزيت غالبا جاز بيعه وان كان الودل غالبا لم يجز والمراد من الاتضاع حال غلبة الحلال الاتضاع في غير الابدان وأما في الابدان فلا يجوز الاتضاع به كذا في المحيط * ويجوز بيع البربط والطبل والزمار والدف والترد وأشياء ذاك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز بيع هذه الاشياء قبل الكسر ذكر المسئلة في اجازات الاصل من غير تفصيل وذكر في السير الكبير تفصيلا على قولهما فقال ان باعها عن لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري عن يستعملها فلا بأس ببيعها قبل الكسر فان باعها عن يستعملها أو يبيعها هذا المشتري عن يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر من الاطلاق في الاصل محمول على التفصيل المذكور في السير كذا في الذخيرة * وان أنلفها انسان فان كان الاتلاف بأمر القاضي لا يضمن وان لم يكن بأمر القاضي فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * والقوي على قولهما كذا في التهذيب * ولو باع عبد ابا يري ابيه في أرض المشتري أو بما يشرب من ماء بئر جاز وكذا لو باع عبد ابي يري من جوارى البائع أو من جوارى المشتري ولم يبعها بغيره كذا في محيط السرخسي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز بيع الاشربة المحترمة كلها الا انحر وعلى مستهلكها الضمان وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية ولا بأس ببيع العصور من ينفذه خرا ولا يبيع الارض من ينفذها كنيسة كذا في التارخانية * ولا يجوز بيع المكاتب والمدبر وأثم الولد ومعتق البعض كذا في الحاوي * ولو باع أم الولد وسلمها لا يملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولورضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان والاظهر الجواز كذا في الهداية * وفي الجمع المكاتب اذا جاز بيعه لا يفسد هو المختار من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا في مختار الفتاوى * ولو هلك الحر وأثم الولد والمدبر والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقال يضمن في المدبر وأثم الولد قيمتهما وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف المكاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه ومات عنده اتفاقا كذا في الكافي * ولو باع مالا موقوف ما يكتب أو أم ولد وقبض المالك ملكه ملكا فاسدا ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك يبيع المدبر من نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى بئمة أو دم لا يملكه لانه ليس بمال لعدم ثبوتها فعلى هذا لو اشترى بجلد الميتة وذلك جلد عبيك الناس للديانة ينعقد ولو اشترى عبدا بئمة أو دم وقبضه وهلك هل يضمن قيمته ذكر في السير الكبير أنه لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن عندهما كذا في محيط السرخسي * وذكر شمس الاثمة السرخسي أنه يضمن وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وأولاد الاماء من أولئك بمنزلة الاصول وكذلك الولد المشتري في حال الكتابة والوالدان وأما من سواهم من ذوى الارحام فلا يدخلون في الكتابة ويجوز بيعهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز كذا في الحاوي *

(الفصل السادس في تفسير الربا وأحكامه) * وهو في الشرع عبارة عن فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال وهو محرم في كل مكيل وموزون يبيع مع جنسه وعقله القدر والجنس ونقعي بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن فاذا بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والمالح والموزون كالذهب والفضة

وما يباع بالواقي بخمسة مثلاً بمثل صاع وان تفاضل أحدهما لا يصح وجده وردته سواء حتى لا يصح بيع
الجيد بالردى بمائة الريا الا مثلاً بمثل ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين ومادون نصف
صاع في حكم الحفنة ولو تبايعا مكيلاً وموزوناً غير مطعوم بخمسة مثلاً كالجس والحديد لم يجوز عندنا
وان وجد القدر والجس حرم الفضل والنساء وان وجد أحدهما وعدم الآخر حل الفضل وحرم النساء
وان عدم أحدهما حل الفضل والنساء كذا في الكافي * وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم
التفاضل فيه كيلاً فهو مكيل أبداً وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل شيء نص
على تحريمه وزناً فهو موزون أبداً وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة كذا في السراج الوهاج *
ومالا نص فيه ولكن عرف كونه كيلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكيل أبداً وان اعتاد
الناس بيعه وزناً في زماننا وما عرف كونه موزوناً في ذلك الوقت فهو موزون أبداً ومالا نص فيه ولم يعرف
حاله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف الناس فان تعارفوا كيلاً فهو كيلى وان تعارفوا
وزنه فهو وزنى وان تعارفوا كيلاً ووزنه فهو كيلى ووزنى * وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
كذا في المحيط * فعلى هذا الوبايع البر بخمسة مثلاً ووزناً والذهب بخمسة مثلاً وكيلاً لم يجوز عندنا وان
تعارفوا ذلك كذا في الكافي * فلو باع المكيل وزناً أو الموزون كيلاً لا يجوز وان تساوا فيما يباعه حتى يعلم
تساويهما بالاصالة كذا في النهر الفائق * قال الشيخ الامام وأجمعوا على أن ما ثبت كيلاً بالنص اذا بيع وزناً
بالدراهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص اذا بيع كيلاً بالدراهم يجوز كذا في الذخيرة * وكل ما يباع بالامانة
أو بالواقي كالدهن ونحوه فوزنى كذا في مختار الفتاوى * فلو بيع ما ينسب الى الرطل والواقية كيلاً بمكيل
متساويين يعرف قدرهما كيلاً ولا يعرف وزن ما يحمله لا يجوز ولو تبايعا كيلاً متفاضلاً وهما متساويان
في الوزن صح كذا في فتح القدير * وفي المبسوط الحنطة العفنة مع الحنطة الجيدة جنس واحد وكذلك العلكة مع الرخوة
السقي مع العسبي والفارسي مع الدقل في التمر جنس واحد مع اختلاف الوصف وكذلك العلكة مع الرخوة
كذا في الظهيرية * وقد اعتبروا الجودة في الاموال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للوصي بيع جده بردى
وينبغي أن يكون الوهب كذلك كذا في النهر الفائق * وصح بيع البضة بالبضتين والتمر بالتمرين والجوزة
بالجوزتين وصح بيع الفلس بالفلسين باعياً منهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد
رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي * وصح بيع العنب بالزبيب مثلاً كيلاً عنده خلافاً لهما وكذا
كل غرة لها حال جفاف كالتين والشمش والجوز والكمثرى والرمان والاجاص يجوز بيع رطبها برطبها
وباسها بياسها كذا في النهر الفائق * ولا بأس ببيع الناطق بالتمر متفاضلاً الا أن يكون ذلك في موضع
يباع التمر فيه وزناً فانه لا يجوز اذا كان نسيئة وان كان في موضع يباع التمر فيه كيلاً جازت النسيئة أيضاً
كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر أبو الحسن الكرخي أن غمار الخيل كلها جنس واحد وأما بقية الغمار
فقرة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب كلها جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذلك الكمثرى كلها
جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذلك التفاح كلها جنس واحد حتى لم يجوز بيع نوع من العنب بنوع آخر
متفاضلاً وعلى هذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع الكمثرى بالتفاح متفاضلاً وكذا بيع التفاح بالعنب
متفاضلاً كذا في الذخيرة * بيع العنب بالدبس ينبغي أن يجوز كيفما كان كذا في القنية * ويجوز
بيع الحنطة المسالوة بالحنطة المسالوة وبالبسالة وبالرطبة وبالرطبة بالبسالة وبالباقله وبالرطب
بالباقله وبالرطب والزبيب المنتقع بالزبيب المنتقع وبغير المنتقع عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
الا اذا علم أنهم اذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسي * وفي بيع الحنطة المقلية بغير المقلية اختلاف
المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح أنه لا يجوز وان تساوا كيلاً وأما بيع المقلية بالمقلية فيجوز اذا تساوا كيلاً
كذا في المحيط * ولا يصح بيع البر بالدقيق والسويق متساوياً أو متفاضلاً وصح بيع الدقيق بالدقيق متساوياً
كيلاً عندنا ولا يصح بيع الدقيق بالسويق عند أبي حنيفة متساوياً أو متفاضلاً كذا في الكافي * بيع الخالة
بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على طريق الاعتبار بان كانت الخالة الخاصة أكثر من الخالة
في الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز على طريق الاعتبار بل اذا تساوا كيلاً كذا في الصغرى * واذا

باع الدقيق بالدقيق وزناً لا يجوز كالا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزناً وبيع السويق بالسويق وبيع الخالة
بالسويق نظير بيع الدقيق بالدقيق واذا باع دقيقاً مخفولاً بدقيق غير مخفول جاز اذا تساوا كذا في الذخيرة *
وبيع الدقيق بالنخيس يجوز كذا في القنية * وبيع الحنطة بالنخيز والنخيز بالحنطة وبيع النخيز بالدقيق والدقيق
بالنخيز قال به فيهم يجوز متساوياً ومتفاضلاً وعليه الفتوى لان الحنطة كيلة وكذا الدقيق والنخيز وزنيان
فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً ومتساوياً اذا كانا قديين وان كان أحدهما نسيئة اذا كان النخيز نقداً
جاز عندنا وان كانت الحنطة أو الدقيق نقداً والنخيز نسيئة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند
أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية * وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى لا بأس بالنخيز قرص بقرصين يدايد وان تفاوتا كثيراً فهذا نص على أن بيع النخيز يجوز
كيفما كان عندهم كذا في القنية * وفي المجتبى باع رغيفاً نقداً برغيفين نسيئة يجوز ولو كان الرغيفان نقداً
والرغيف نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات النخيز يجوز نقداً ونسيئة كيفما كان كذا في النهر الفائق *
ولا يجوز استقراض النخيز وزناً ولا عدداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز بالوزن
والعدد جميعاً للتعامل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبيين * وفي
شرح الجمع الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى تساواً أو متفاضلاً وعند محمد يجوز تساواً أو متفاضلاً بعد أن يكون يدايد كذا في
المحيط * وفي الاصل ولا يخفى بيع الحنطة بالحنطة مجازة قالوا وهذا اذا كانت الحنطة بحيث تكال قائماً
اذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض ببعض وكذلك الجواب في كل مكيل وموزون وان بيعت الحنطة
بالحنطة مجازة ثم كيلة فكذا كانت متساويتين لا يجوز والاصل أن في كل موضع اعتبرت المائنة بين البديين في
المعيار الشرعي شرطاً لجواز العقد بشرط العلم بالمائنة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الذخيرة * ان
اشترى طعاماً بطعام مثله فجعله له وترك الذي اشترى ولم يقبض حتى اقره فلا بأس به عندنا والتقاضى في
المجلس في بيع الطعام بالطعام من جنسه أو من خلافه جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط * ولو باع
الحنطة بالشعير متفاضلاً يدايد جاز وان كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير وكذا لو بيعت
الحنطة بالحنطة لا يجوز الا متساوياً وان كان في كل واحد من الحاتين حبات الشعير كذا في فتاوى
قاضي خان * ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مذكورة لا يجوز عندنا الا أن يعلم أن المذكرة أكثر كذا في
الظهيرية * وان باع قصب حنطة بحنطة كيلاً وجزاً جاز ان لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق * في الاصل
لوبايع الزيت بالزيتون أو دهن السمسم بالسمن أو الشاة على ظهرها صوف بصوف أو شاة في ضرعها لبن بلبن
أو العسبر بالعنب أو الرطب بالدبس أو اللبن بالسمن أو القطن بجب القطن أو النوى بالتمر أو داراً فيها صفاً مخ
ذهب بذهب أو سيفاً بفضة أو الحنطة بالحنطة بحنطة في سبيلها اذا كان الخالص أو المفضل أو أكثر من
المكونين والمضمون جاز عندنا وان كان المفضل أقل أو مثله أو لا يدري لا يجوز البيع بالاجماع وهذا
اذا كان الثقل في البدل الاخر متقوماً وان لم يكن متقوماً لا يجوز البيع كما اذا باع السمن بالزبد لا يجوز الا اذا
علم أن السمن الخالص مثل ما فيه فيجوز هذا التقييد مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصاً كذا في محيط
السرخسي * ولو باع القطن بفزله جاز عند محمد رحمه الله تعالى وهو أظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز اذا علم أن
الخالص أكثر مما في الآخر ولو باع غير المحلوج بجب القطن فلا بد أن يكون الخالص أكثر من الذي في القطن
هكذا في النهر الفائق * والكرايم بالقطن يجوز كيفما كان بالاجماع كذا في الهداية * ولا بأس بفزل
قطن بقباب قطن يدايد وكذا عزل كل جنس بشابه اذا كانت لا توزن تلك التبايع كذا في القنية * ويجوز
بيع قفيز سمسم مربي بغيره سمسم غير مربي والزيادة بازاء الراشحة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما اعتبر
الراشحة اذا كانت تزيد في وزنه بحيث لو خالص نقص كذا في الحاوي * ودهن البنفسج والحبري جنسان
والادهان المختلفة اصولها أجناس كذا في فتح القدير * والنخل والزيت جنسان وكذا اذا اختلفت
الادهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وان كان أصلهما واحداً ففلا يجوز بيع قفيز دهن سمسم مربي
بغيره دهن سمسم غير مربي وجعلوا الراشحة التي فيه بازاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت مطيب برطل زيت

غير مطيب لان الرائحة زيادة فكأنه باع زينة وتفضل كذا في السراج الوهاج • وفي المتن وفي المتيقن وإذا
باع مكوك • قسم مربي بنسج بخمس مكا كيك • قسم غير مربي يدا لا يجوز وان كان المربي مثله في الكيل
لا يجوز وكذلك سويق ملتون بسمن ومجلى بكر بسويق غير ملتون وغير مجلى كذا في المحيط • ولو اشترى
شاة بطعمها فان اشترى بطعم شاة مذبوحة مساوخة استخرج ثمنها وأمعأوها ان تساويا جاز والا فلا
وان اشترى بطعم شاة مذبوحة غير مساوخة ان كان اللحم أقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز
وان كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز الا أن يعلم أن
اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما
كذا في فتاوى قاضي خان • ويشترط التعيين وأما نسبة فلا هكذا في التهر القاتق • ولو اشترى
شاة مذبوحة بشاة حية يجوز اجماعا • ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوحة غير مساوخة جاز كذا في السراج
الوهاج • ولو اشترى شاتين مذبوعتين مساوختين بشاة مذبوحة غير مساوخة جاز لانه لم يلزم زيادة
اللحم في الشاتين المساوختين بازاء سقط الآخر • ولو اشترى شاتين مذبوعتين غير مساوختين بشاة مذبوحة
مساوخة لم يجز لان زيادة اللحم مع السقط ربا • ولو اشترى شاتين مساوختين بشاة مذبوحة مساوخة لم يجز لان
كل منهما لحم والزيادة ربا الا اذا كانا مستويين في الوزن يجوز حينئذ • كذا في شرح الطحاوي •
واللحوم معتبرة بأصولها فالبحر والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع لحم أحدهما بالأخر متفاضلا والابل
جنس واحد عرابها وبجنتها وكذلك الغنم جنس واحد ضأنها ومعزها كذا في الذخيرة • وفي الفتاوى العينية
اللحم التي • بالطبخ يجوز سواء عند أصحابنا رحمهم الله تعالى ويحرم المتفاضل الا أن يكون في المطبخ شيء
من التوابل كذا في التتارخانية • لحم الابل والبق والغنم وألبانها أجناس مختلفة يجوز بيع البعض
بالبعض متفاضلا لا يند ولا خير فيه نسبة وكذا الالية واللحم ونعم البطن أجناس مختلفة يجوز بيع البعض
بالبعض متفاضلا لا يند ولا خير فيه نسبة • كذا في فتاوى قاضي خان • وأما ثمنهم الجنب ونحوه فتابع
للحم وهو مع نعم البطن والالية جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبة • وأما الرأس والاكارع والجلود فيجوز زياد
كيفما كان الانية كذا في فقه القدير • ويجوز بيع خيل الخمر بجلد الكرم متفاضلا كذا في الحاوي •
وصح ايضا بيع خيل الدقل بجلد العنب متفاضلا كذا في التهر القاتق • ولو باع الخيل بالعصير متفاضلا لا يجوز
لان العصير يصير خلا في الشاة كذا في الظهيرية • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في لبن الخنزير مع لبن الحليب اذا كان الخنزير اثنين والحليب واحد الا بأس به وان كان الخنزير واحدا والحليب
اثنين فلا خير فيه من قبل أن الحليب فيه زيادة زيد • وقيل ايضا فيما اذا كان الحليب اثنين ان كان الحليب بحيث
لو أخرج زبده نقص من رطل فهو جائز وان كان لا ينقص فلا خير فيه كذا في المحيط • ولا بأس ببيع لحوم
الطير واحد باثنين لا يند ولا خير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان • وروى عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه يجوز بيع الطير بطعم الطير متفاضلا وان كان من نوع واحد كذا في الحاوي • ولا بأس
بان يبيع دجاجة بدجاجة مذبوحة مشوية كن أو نيأت كذا في مختار القساوي • ولا بأس بالسلك
واحد باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن الا مثلا بمثل كذا في الظهيرية • وكل مصر
لا يوزن فيه اللحم لا بأس بأن يباع طابق بطابقين ويتطرق في ذلك الى حال أهل البلدة كذا في فتاوى قاضي خان •
ولو باع • كوز ماء بكوزي ماء جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان الماء عندهما ليس
بكلي ولا وزني فيجوز بيع أحدهما بالأخر متفاضلا والجذان كان يباع وزنا فيع بالجد يجوز مقيد بشرط
التساوي كذا في الظهيرية • والحديد والرصاص والشبهه أجناس كذا في التهر القاتق • واذا باع
قوبان منسوجا بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر كذا في المحيط •
والنشاب تقبض بأصولها وصفاتها وان جمعها الاسم كالهروي مع المروي والمروي الذي يشبهه بغيره غير
الذي يشبهه بخراسان كذا في الحاوي • وكذا اتخذ من الكتان مع اتخذ من القطن وكذلك الزندنجي مع
الوذاري جنسان مختلفان كذا في الخلاصة • والبدل الارمني والطاقاني جنسان هكذا في التهر القاتق •
ولا بأس ببيع غزل القطن بالكتان أو الصوف بالشعر واحد باثنين فان كان أحدهما نسبة لا يجوز لمكان

مقابل
الماء قبي
قوله والشبه هو كالشبهان
محر كتن النحاس الاصفر كافي
القاموس

الوزن كذا في الظهيرية • وكذلك غزل خز يغزل قطن كذا في المحيط • وفي المتن ولا يصح غزل قطن
لن يغزل قطن خشن الا مثلا بمثل كذا في الذخيرة • ولا يجوز بيع القمار الملق الذي استخرج منه النوى
بغير الملق الا مثلا بمثل هكذا في الظهيرية • ولو باع لبدا بصوف ان كان اللبد بجمال لو نقص يعود صوفا
بغير المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر كذا في فتاوى قاضي خان • ويجوز بيع الصابون بالصابون
مثلا بمثل كذا في القنية • ولا يباين المولى وعبيده هذا اذا لم يكن عليه دين يستغرق رقبته فان كان
عليه دين لا يجوز وفي المحيط في كتاب الصرف لا يباينهما وان كان عليه دين كذا في التبيين • والمدير
وأتم الولد كالعبد بخلاف المكاتب كذا في الجرار القاتق • والمتفاوضان لا يباينهما وكذا اشريكا العنان
اذا سايعا من مال الشركة وان كان من غيره لم يجز كذا في التبيين • ولا يباين المسلم والحربي في دار الحرب
هذا قولهما • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ثبت بينهما الربا في دار الحرب وكذا اذا دخل اليهم مسلم
بأمان فباع من مسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها جازا الربا معه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وأما اذا هاجر اليها عاد الى دارهم لم يجز الربا معه • كذا في
الجوهرة النيرة • وكذا لو أسلموا لم يهاجرا كذا في التهر القاتق • واذا باع ياعيا فاسدا في دار الحرب فهو
جائز وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز • كذا في
التبيين •
(الفصل السابع في بيع الماء والجد) • لا يجوز بيع الماء في بئر ونهره هكذا في الحاوي • وحيلته أن
يواجر الدلو والرشاء هكذا في محيط السرخسي • فاذا أخذه وجعله في جرة أو ما أشبهها من الاوعية
فقد أحرزه فصار حقه فيجوز بيعه والتصرف فيه كالصيد الذي يأخذه • كذا في الذخيرة • وكذلك ماء
المطريق بالبخارة كذا في محيط السرخسي • وأما بيع ماء جمعه الانسان في حوضه ذكر شيخ الاسلام
المعروف بنحو اخر زاده في شرح كتاب الشرب أن الحوض اذا كان بمجصصا أو كان الحوض من نحاس أو صفر
جاز البيع على كل حال • كذا في محيط السرخسي • وان لم يكن الحوض من الصفر والنحاس ولم يكن مجصصا فقد اختلف
المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على حسب اختلافهم في بيع الجدي في الجمدة في الصيف قال محمد رحمه الله تعالى
والمتناو في هذه المسئلة أنه ان سلم أولا على سوم البيع ثم باعه بعد التسليم جاز وان باع أولا ثم سلم لا يجوز
كذا في المحيط • والصحيح أنه يجوز بيعه ما قبل التسليم ان سلم الى ثلاثة أيام وان سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز كذا
في محيط السرخسي • رجل باع الجمدة الاصح أنه يجوز سلم أولا ثم باع أو باع أولا ثم سلم وهو اختيار
الفقيه أبي جعفر والاحوط أن سلم أولا ثم يبيع كذا في فتاوى قاضي خان • وكان الفقيه أبو نصر محمد بن
سلام البلخي يجوز البيع بعد التسليم وقيل اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم مدة طويلة بأن سلم بعد البيع يوم
أو يومين ولو سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز وعلى هذا أكثر مشايخ ما وراء النهر ثم اذا جاز البيع ثبت للشري
خيار الرؤية اذا رآها حين وقع التسليم فان رآها بعد ما وقع التسليم فان وقع تمام ثلاثة أيام لم يكن له خيار الرؤية
وان وقع التسليم قبل ذلك بقي له خيار الرؤية الى تمام ثلاثة أيام من وقت العقد كذا في المحيط • واذا باع
الشرب وحده لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض يجوز واذا باع أرضا مع شرب أرض أخرى لم يذ كر محمد
رحمه الله تعالى هذا الفصل • وحكي عن الفقيه أبي نصر بن سلام رحمه الله تعالى أنه يجوز • وقال الفقيه
أبو جعفر اليه أشار محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • رجل اشترى من السقاء كذا وكذا قربة من
ماء القرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت القربة بعينها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والحزة
وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في فتاوى قاضي خان • واذا قال لغيره اسق دوابي كذا شهر ابد لهم لم يجز • ولو قال كل شهر كذا قربة فهو جائز
اذا أراء القربة • ولو قال لغيره اسقك من قراحتك ماء ففقه لمن نهر وسقاء فلا شيء له • ولو قال اسق دوابك
من نهرى أو من حوضي كذا فذلك جائز كذا في الذخيرة •
(الفصل الثامن في جهالة المبيع أو الثمن) • ومن أطلق الثمن في البيع بأن ذكر القدر دون الصفة كان على

البائع غلط لا يلتفت الى قوله ويكون للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا يسلم كذا في الظهيرية •
ولو باع مصوغا من الفضة على أن وزنه مائة بعشرة دنانير وتقاضا واقترافا وجدوزنه مائتين فهو كالمشتري
بعشرة دنانير ولا يراد في الثمن شيء وان وجدته ثمانين أو تسعين فالمشتري بالخيار لو سمي لكل عشرة غنا فقال
بعت منك على أنهما مائة بعشرة دنانير كل وزن عشرة دينار وتقاضا ثم وجد وزنه مائة وخمسين ان علم بذلك
قبل التفريق فله الخيار ان شاء زاد في الثمن خمسة دنانير وأخذ كله بخمسة عشر ديناراً وان شاء ترك وان علم
بعد التفريق بطل البيع في ثلث المصوغ وله الخيار في الباقي فان شاء رضى بثلاثة بعشرة دنانير وان شاء رد
الكل واسترد الدنانير وان وجد خمسين وعلم بذلك قبل التفريق أو بعده فله الخيار ان شاء رده ويسترد عشرة
دنانير وان شاء رضى به واسترد من الثمن خمسة دنانير وكذلك لو باع مصوغا من ذهب بدراهم فهو على هذا
التفصيل كذا في شرح الطحاوي • ولو باع مصوغا بجنسه مثل وزنه فوجده أزيد فان علم بها قبل التفريق
فله الخيار ان شاء زاد في الثمن وان شاء ترك وان علم بها بعد التفريق بطل العقد القبض في قدرها فان وجد
أقل فله الخيار ان شاء رضى بها واسترد الفضل وان شاء رد الكل سواء سمي لكل وزن درهمين درهما أو لا
كذا في البحر الرائق • وأما الحكم في العددي فانه ان كان عددا متقاربا كالجوز والبيض فحكمه كحكم
الكلي والوزني • ويتعلق العقد بمقداره اذا سمي للكل غنا واحدا أو سمي لكل واحد غنا على حدة وان كان
عددا متفاوتا كالغنم والبقر وشيوخها فان لم يسم لكل واحد منها غنا كما اذا قال بعت منك هذا القطيع
من الغنم على أنه مائة بالف درهم أو سمي كما اذا قال كل شاة بعشرة فان وجدته مائة كما سمي فيها ونعمت وان
وجدته زيادة فالبيع فاسد في الكل سمي لكل واحد غنا أو لم يسم فان وجدته أقل ان لم يسم للكل واحد غنا
فالبيع فاسد أيضا وان سمي لكل واحد منها غنا على حدة فالبيع جائز ولكن له الخيار ان شاء أخذ الباقي بما
سمي من الثمن وان شاء ترك • وكذلك الحكم في جميع العدديات المتفاوتة ولو قال بعت منك هذا القطيع من
الغنم كل شاتين بعشرين درهما وسمي بجنسه مائة فالبيع فاسد وان وجدته كما سمي كذا في شرح الطحاوي •
ولو اشترى على أنها أكثر من عشرة اقتره فوجدها أكثر من عشرة جاز وان وجدها عشرة أو أقل لا يجوز
وان اشترى على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وان وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف
رحمته الله تعالى أنه يجوز وفي الدار على أنها عشرة اذرع في الوجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصغرى • وأما
اذا باع الخنطة على أنها أقل من كرا أو أكثر فوجدها أقل أو أكثر جاز وان وجدها كرا تاما فسد
البيع وأما اذا باعها على أنها كرا أو أقل جاز كفسما كان وزنه لانه ان وجد كرا أو أقل فهو المسمى وان
وجد أكثر فالزيادة لم تدخل تحت البيع فوجدها وله الكسر بمائة • وكذا لو باعها على أنها كرا أو أكثر لانه
اذا وجد أقل بطرح حصة النقصان ويجوز كذا في محيط السرخسي • واذا اشترى خنطة على أنها كرا
فوجدها نقص فقبض ففسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح • وعلى هذا اذا اشترى
مائة جوزة كل جوزة بثلث فوجد بعض الجوز خاوا فان العقد لا يجوز كذا في الخلاوي • ويتعدى الفساد
الى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وكذلك اذا اشترى مائة بيضة كل بيضة بدانق فوجد البعض مذرة
فان العقد فاسد في المذرة ويتعدى الفساد الى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قياس هذه المسائل
يجوز ما اذا اشترى غنبا معينا في كرم معين على أنه كذا مناف فوجده كذلك أو أقل أو أكثر كذا في
المحيط • ولو باع عدلا على أنه عشرة اذواب فنقص ثوبا أو زاد ثوبا فسد البيع كذا في الكافي • ولو بين ثمن
كل ثوب ونقص ضح بقدره وخبر وان زاد فسد • وقيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد في فصل النقصان
أيضا والصحيح أنه يجوز كذا في التبيين • رجل عنده خنطة أو مكيل آخر أو موزون ثمن أنها أربعة آلاف من
قباعها لا أربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجدته ناقصا فالبعض لهم الخيار ان شاءوا أخذوا
من الموجود بحصة من الثمن وان شاءوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم
جدة فكذلك وان باع منهم على التعاقب فالتقصان على الاخير دون الاولين وهو بالخيار ان شاء أخذ ما وجد
وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضي خان • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا اشترى الرجل من غيره
زقزيت بمائة درهم على أن له الزق ومافيه من الزيت على أن وزن ذلك كله مائة رطل فوزن ذلك فوجده كله

تسعين رطلا الزق من ذلك عشرون رطلا والزيت سبعون فان نقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على
قيمة الطرفين وعلى قيمة ثمانية رطلا من زيت فما اصاب الزيت بطرح غنمه ويجب الباقي وكان المشتري بالخيار
فما بقي ان شاء أخذ به ما قلنا وان شاء ترك وقال أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن يفسد العقد
في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد المشتري الزق تسعين رطلا والزيت اربعين رطلا فان كان
الزق لا يبلغ ذلك القدر في مياصات الناس كان للمشتري الخيار ان شاء أخذ الكل بكل الثمن وان شاء ترك
وان وجد المشتري الزق مائة رطل والزيت خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الزق عشرين رطلا
وزن الزيت مائة رطل لم يفسد العقد في الزق وغناون رطلا من الزيت بجميع الثمن ويرد الباقي على البائع وكذلك
لو كان الزق على حدة والزيت على حدة فاشترىهما معا بجملة كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط • رجل اشترى
زيتا على أن يزنه بطرفه ويطرح عنه مكان كل طرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى على أن يطرخ عنه بوزن
الطرف جاز كذا في الجامع الصغير • ولو اشترى زيتا في ظرف وسمن في ظرف آخر فاشترىهما معا بجملة
على أن يكون ذلك كله مائة رطل فوجد السمن اربعين رطلا والزيت تسعين رطلا فانه يرد من الزيت على البائع
عشرة اوطال ويطرح من ثمن السمن مقدار عشرة اوطال من السمن وكذلك اذا اشترى خنطة في جوالق
وشهيرة في جوالق آخر بغير الجوالق على أن السمن مائة حن فان علم بها قبل التفريق بطل العقد القبض في قدرها فان وجد
اصناف من المكيلات دخل تحت العقد من كل صنف ثلث المائة كذا في المحيط • ويجوز البيع
بانا بعينه لا يعرف قدره وبوزن حجر بعينه لا يعرف قدره وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه
لا يجوز والاقل اصح كذا في الكافي • وهذا اذا كان الاناء لا ينكس بالكبس ولا ينقبض ولا ينسط
كالقصة والخزف وأما اذا كان ينكس كالزبدل والقفة فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا بالتعامل فيه
وكذا اذا كان الحجر يثقب وكذا اذا باعه بوزن شيء يحذف اذا جف كالخيار والبطيخ كذا في التبيين •
ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والخزف على حالهما فلو تلفا قبل التسليم فسد البيع كذا في البحر
الرائق • في المتقي رجل معه درهم قال اشترت منك هذا الثوب مثلا بهذا وأشار الى مائة من درهم
فوجده مستورا فالبيع فاسد كذا في المحيط • رجل اراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذه
الجارية بهذه الصرة أو قال بما في هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف فهدى البلد فله أن يردّها ويرجع بنقد
البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه الخياطة
ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيار الزينة لا يثبت
في النقود كذا في فتاوى قاضي خان • واذا اشترى شيئا بقرنه ولم يعلم المشتري رقبه فالفقد فاسد فان علم
بعد ذلك ان علم في المجلس جاز العقد وكان الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى يقول
وان علم بالرقم في المجلس لا ينقاب جازا وليسكن ان كان البائع والتمس على ذلك الرضى ورضى به المشتري يفسد
بينهما عقد ابتداء بالتراضي كذا في الذخيرة • وان تفرق فاقبل العلم بطل وكذا لو باع بمائة فلان والبائع
يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صح والباطل كذا في الخلاصة • رجل باع ثوبا بقرنه ثم ان البائع
باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز بيعه من الثاني ولو ان البائع اخبر الاول بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من
آخر لم يجزه من الثاني ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه القيمة والرقم يسكون القصاص علامة يعلم بها
مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا في الظهيرية • وفي الاصل اذا قال أخذت هذا منك بثلث مائتين الثامن
فهو فاسد ولو قال بثلث مائة فلان من الثمن فان علم مقدار ذلك وقت العقد فالبيع جائز وان لم يعلم فالفقد
فاسد فان علم بعد ذلك ان علمنا وهدمنا في المجلس ينقلب العقد جازا ويغير المشتري لان ما يلزم المشتري من الثمن
انما ظهر في الحال وهذا يسمى خيار تكشف الحال كذا في الذخيرة • وفي شرح الشافعي لو باع غنم غنلا باع
فلان ان كان شيئا لا يتفاوت كالخيل والتم يجوز ولو اشترى عدل نطى بقرنه أو بحكمه لم يجز للماله كذا
في الخلاصة • ولو باع شيئا بربع درهم يوزنه ولم يعلم ما اشترى به فالبيع فاسد حتى يعلم المشتري فيضار أو يدع وهو
رواية ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فاذا علم ورضى به جاز البيع وروي ابن جماعة عن محمد رحمه الله
تعالى ان البيع فاسد ومعه انه موقوف على الاجازة ولو قبض وأعتقه أو باعه قبل العلم أو مات المشتري

مقابل
خيار الكمية يثبت
في النقود

يتضمن ما بينه أو قطعة بعينه فالبيع لا يجوز لافي نصيبه ولا في نصيب صاحبه بخلاف ما اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع جائز كذا في شرح الطحاوي * ولا يجوز بيع المسيل وهبته ويجوز بيع الطريق وهبته كذا في التبيين * ولو باع أمة في بطنها ولد موصى به لا أثر فاجاز الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شيء له من الثمن وان ولدت قبل القبض فلا حصة من الثمن الا اذا مات قبل القبض فلا حصة له وان ولدت قبل القبض ولم يجر الموصى له أو اعتقه أخذ المشتري الامه بمحضها من الثمن ولا تصح الاجازة بعد الولادة بحال كذا في التتارخانية * لو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالعقد جاز الاستثناء كالمواضع صبرة الا لصاعا منها أو دنانير من خل أو دهن الا عشرة أعناء وكذلك لو كان عددا مستقارا باجاز البيع * ولو استثنى منه ما لا يجوز افراده بالعقد لا يصح استثناءه كالمواضع الا لاجلها أو شاة الا عضو منها أو قطعة من الغنم الا شاة أو سبعة فاحمل الا حليته لم يميز كذا في محيط السرخسي * ولو باع بناء أو دار أو استثنى ما فيه من الخشب أو استثنى ما فيه من اللبن والابتر والتراب يجوز اذا اشتراه بالنقص كذا في القنية * ولا يجوز أن يبيع الثروة يستثنى منها أو طالا معلومة هذا اذا باعها على رأس الشجر أما اذا كان يحسب هذا قبضه فبيع الكل الا صاعا منها فانه يجوز قالوا وهذا رواية الحسن وهو قول الطحاوي وأما على ظاهر الرواية فينبغي أن يجوز ولو باع نخيلا واستثنى منها نخلا معلوما جاز كذا في السراج الوهاج * ولو باع صبرة بمائة الا عشرة هاهنا تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال على أن عشر هاهنا تسعة أعشارها تسعة أعشار الثمن خلافا لما روي عن محمد رحمه الله تعالى انه بجميع الثمن فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ابيعك هذه المائة الشاة بمائة على ان هذه لي أو ولي هذه فسد ولو قال الا هذه كان ما بيني بمائة كذا في فتح القدير * ولو قال هذه المائة لك بمائة درهم الا نصفها فان النصف بمائة درهم ولو قال ولي نصفها كان النصف بمائة درهم كذا في المحيط * ولو باع اغناما أو عدل بن واستثنى واحدا غير معين فالبيع قاسد ولو استثنى معين جاز كذا في الخلاصة * وكذلك الحال في ككل عددي متفاوت كذا في فتح القدير * ولا يجوز بيع جارية أعققت ما في بطنها وتطهرها احدى عشرة مسألة * احدها يجوز له القد والاستثناء وهي ما لو وصى بالام واستثنى الحنين أو وصى بالجل واستثنى الام مع الاستثناء * واربعة منها يفسد العقد والاستثناء وهي ما لو باع أمة أو كاتبها أو استأجرها أو صالح عليها من دين واستثنى الحنين فسدت هذه العقود * وسنة يجوز العقد ويطلق الاستثناء وهي ما لو وهب الام أو تصدق وسلمها أو أمهرها أو صالح عليها من دم العمد أو خلع عليها أو اعققت الام واستثنى الحنين ففي هذه العقود بطل الاستثناء ونقضت العقود عليها كذا في محيط السرخسي * وفي الامالي عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره بعتك هذا العبد بألف درهم الا نصفه بمائة درهم فالبيع جائز في جميع العبد بألف وخمسمائة وكذا لو قال الا نصفه بمائة درهم فالعبد كله للمشتري بألف ومائة درهم * وفي الامالي عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال له بعتك هذا العبد بألف درهم على ان لي نصفه بثلاثمائة درهم أو ستمائة درهم أو قال ثلث الثمن أو قال بمائة دينار فالبيع قاسد في هذا كله كذا في المحيط * رجل باع رقبته الطريق على أن يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذلك لو باع صاحب الدار الفضل على أن يكون للبائع حق قرار العلوق عليه كذا في الظهيرية * ذكر ابن جماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ابيعك هذه الدار الا طريقا فيها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طوله وعرضه وشرط ذلك لنفسه أو لغيره فالبيع جائز والثن الذي سمي كله عن ما بين من الدار سوى الطريق * ولو قال في بيع الدار على ان للبائع فيها طريقا ووصف طوله وعرضه لا يجوز ذلك كذا في المحيط * ولو قال ابيعك داري هذه بألف على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع * ولو قال بعتك هذه الدار الابناء هذا جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع أو ضا لا هذه الشجرة بعينها بقرها جاز البيع والمشتري أن يمنع عن تدلي أغصان الشجرة في ما حله كذا في البحر الرائق * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى اذا قال لغيره بعتك هذه الدار بألف درهم الا ما تنفذ ذراع فالبيع قاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع جائز والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البائع شريكه في الدار بمائة الذراع وان شاء تركه كذا في المحيط * ولو قال ابيعك هذا الطعام

مطلب
البيوع التي فيها استثناء

بأنهم درهم الا عشرة اقتره منها فالبيع قاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع جائز وللمشتري الخيار اذا عزل منه العشرة الاقتره * ولو باع بمائة الا دينار كان البيع وقسم كذا في البحر الرائق

(الفصل العاشر في بيع شيئين أحدهما لا يجوز البيع فيه وشراهما باقل مما باع) * ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكية وميتة وباعها باطل البيع فيهما سمي لكل واحد غنما أو لم يسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أن سمي لكل واحد غنما صح في العبد والذكية كذا في الكافي * وكذلك لو اشترى شيئين معا وخرق أحدهما ذبيحة بجوسي أو ذبيحة مسلم ترك التحية عليها عند افان ذلك والميتة سواء عندنا كذا في الميسر * وان جمع بين قن ومدر أو مكتاب أو ام ولد أو بين عبده وعبد غيره صح في القن وعبد غيره بالحصة من الثمن ومن جمع بين وقف وملك واطلق صح في الملك في الاصح كذا في الكافي * ولو اشترى دتين من خل ثم ظهر ان أحدهما خمر لم يبين حصة كل دتن من الثمن فالعقد قاسد في الكل وان بين فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز العقد في الخل كذا في الذخيرة * واذا اشترى عبدان وقبض أحدهما ولم يقبض الاخر حتى باعهما جميعا بألف على ان كل واحد بمائة مائة جاز البيع فيما قبض ولم يميز فيما لم يقبض كذا في المحيط * رجل اشترى مملوكا فباعه مع مملوكه قبل أن يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده عندنا ثلثا الثلاثة كذا في الخلاصة * واذا اشترى عبدان بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى باعه مع آخره من البائع بألف درهم كل واحد بمائة مائة فانه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الذخيرة * وفي المتن رجل اشترى دارا وطريقا من طريق المسلمين محدودة معلومة بعنى جمع بين الدار وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بعد ما قبضه المشتري فان شاء المشتري رد الدار وان شاء امسكها بجمعتها اذا كان الطريق مختلطا بالدار فان كان ميمز الزمته الدار بمحضتها ولم يكن له الخيار وان كان الطريق ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق مسجد خاص يجمع فيه فالقول فيه مثل الطريق المعلوم فان كان مسجد جماعة فسد البيع كله لان بيع المسجد الجامع لا يجوز ولا يحل * وكذلك اذا كان مهدوما أو أرضا ساحة لا بناء فيها بعد أن يكون في الاصل مسجد جامع واذا كانت الارض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الارض من صاحبه كان الشيخ الامام الاجل - فله من الدين المرفعتان - رحمه الله تعالى يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما اذا صالح المدعى عليه مع المدعى عن دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبدان بمائة نقد وخمسمائة على فلان أو بمائة مائة الى العطاء فسد البيع في الكل ذكره القدوري في شرحه كذا في المحيط * واذا اشترى من آخر مائة وعشرة دراهم وألف من من الخطة وبين أو صافها الا انه لم يبين مكان الاية الخطة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حصة الخطة هل يعتد القساد الى الباقي على قوله قال ينبغي أن لا يعتد كذا في الذخيرة * ولم يميز شراؤه وشراؤه من لا تصح شهادته له ما باع بنفسه أو يبيع له بأن باع وكيله باقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشريه أو من وارثه لامن الموهوب له والموصى له والمبيع لم ينقص ذاتا واتحد الثمنان جنسا والذنان جنس الدراهم ههنا وفي الشفعة كذا في الكافي * وكذلك ان بقي عليه شيء قبل نقد الثمن كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية ولو باعه بذنانير ثم اشترى بدراهم بألف لا يجوز ولو باعه بذنانير ثم اشترى بشراقة باقل جاز واذا اشترى بالفلس باقل قيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قياس قولهما يجوز كذا في التتارخانية * ولو اشترى بجنس آخر أو بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب * ولو اشترى بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشترى بأقل مما باع لم يميز ولا عبرة للسعر كذا في الخلاصة * ولو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يميز وكذا لو أحال البائع على المشتري ثم اشترى بأقل مما باع كذا في القنية * ولو باع المشتري من رجل ثم ان البائع الاول اشترى من المشتري الثاني بأقل مما باع جاز فان عاد المشتري الى المشتري الاول ان عاد بسبب هو فصح في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول أن يشترى بأقل مما باع وان عاد اليه بسبب هو فصح في حق ما يبيع جديد في حق الثالث

مطلب
الجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز

مطلب
في شراء ما باع بالاقبل قبل النقد

كذا صونا فالبيع فاسد لانه لا يمكن اجبار الحام على ذلك والمشرط لا يمكن التعرف عنه الحال فيفسد كذا
في الظهيرية * وفي الاصل اذا باع كلبا على انه عقور ووجاهة على انها دارة لا يجوز الا ان بين ذلك على
وجه العيب كذا في الذخيرة * ولو اشترى دارا واشترط مع الدار الفناء لا يجوز * باع أرضا وشرط
ان أحدث المشتري فيها حدا فاستحققت فالبايع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لان البائع لا يضمن الحفر
وما شاكله وانما يضمن البناء والغرس والزرع كذا في محيط السرخصي * ولو اشترى جارية على انها تحب
كل يوم كذا أو تكتب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة * باع زرعاً وهو بقل على أن يرسل المشتري
فيه دوا به يار استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد به أخذ بعض المشايخ كذا في فتاوى قاضي خان *
اشترى أرضا على أن يخرجها على البائع فالبيع فاسد ولو شرط البعض على البائع ان شرط عليه شيان
خارج الاصل فكذلك وان شرط عليه زائدا على خارج الاصل يار * اشترى أرضا على أن يخرجها ثلاثة
دراهم ثم ظهر انه أربعة أو قال أربعة ثم ظهر انه ثلاثة فالبيع فاسد هذا اذا كان علم ذلك فان لم يعلم فالبيع
جائز والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخارجها كلها وان شاء تركها * ولو اشترى الأرض الخراجية بغير
خراج أو أرضا بغير خراج اشتراها مع الخراج بان كان للبائع أرض خراجية وضع خراجها على هذه الأرض
قباعها وعلم المشتري ذلك فالبيع فاسد كذا في الخلاصة * اشترى عبدا على أن تكون سرقته على البائع
أبدا أو جنونه عليه إلى أن يستهل الهلال فحين قبل أن يستهل الهلال فردته على البائع فلم يقبضه البائع فهلك
عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناله يده فسد برئ منه ولا شيء للبائع
عليه كذا في فتاوى قاضي خان * سئل القاضي الامام ركن الاسلام على السدي عن أرض خراجية عن أرض خراجية
عشرة باعها مالها مع خراج خمسة عشر زاده عليها من خراج أرض أخرى قال البيع فاسد وكذا في جانب
النقصان فمثل وان لم يعلم مقدار أصل الخراج على هذه الأرض واختلف البائع والمشتري في المقدار فادعى
المشتري أقل وأدعى البائع أكثر هل ينظر إلى خراج مثل هذه الأرض في تلك القرية وإذا أراد المشتري
أن يحلف البائع ما يعلم أن أصل خراج هذه الأرض كذا فذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان فمثل
وما قوله ان كانت البلدة خراجية الا انه لا يعلم كيف وضع أصل الخراج غير انهم يوزعون الخراج على
المشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل أرضا بغير خراج أو بخرج قليل هل يجوز فقال هذا عرف
مخالف لحكم الشرع كذا في الذخيرة * اشترى أرضا على أن البائع يحمل خراجها فقبضها المشتري
فأخذها الشفع بالشفعة طنا منه ان البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر له انه كان فاسدا قال القاضي الامام
أبو علي التستري رحمه الله تعالى البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة مالم يبطل حق
البائع في الاسترداد فان كان الشفع أخذها براضيهما كان ذلك بيعا مبتدأ فان شرط في الأخذ بالشفعة
أن يحمل البائع خراجها كان للشفيع أن يرد والا فلا كذا في الظهيرية * ولو اشترى بشرط أن
هسا يكن باركشند البيع فاسد وكذا لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه الجباية ولو اشترى على أن الجباية
الاولى ليست على المشتري واتفقا على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة * اذا باع ولم يذ كر الخراج ولم يجعله
شرطا في البيع جاز ثم ينظر ان كان خراجها كثيرا مثل ما بعد ذلك عيبا في الناس بخير المشتري بسبب العيب
وان لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع أرضا وقال ان خراجها كذا ثم ظهرت
الزيادة ان كانت الزيادة شيئا يعتد به الناس عيبا فله الرد * اذا اشترى دارا على انها حرة عن التوائب فاذا طالب
المشتري بالتوائب فله أن يرد على ما كان حيا وعلى ورثته ان كان ميتا وكذلك اذا اشتراها على أن
فالونهم نصف دائن فاذا هو أكثر فله أن يرد ها واذا باع حائوا على ان غلها عشرون فاذا هي خمسة عشر فان
اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا فلا يفسد به العقد وان أراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد
وان أطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد كذا في المحيط * باع أرضا على ان فيها كذا كذا الخ
فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع وخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك * ولو باع
دارا على ان فيها كذا كذا اي ناقصة جاز البيع وخير المشتري على هذا الوجه * ولو باع
أرضاً على ان فيها كذا كذا الخ عليها غمارها فباع الكل بتمامها فان كان غل فيها غير مقرر فسد البيع

ان الجيران يرفعون له الاحمال

كالوباع شاة مذبوحة فاذا رجعها من الفخذ مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع
أرضاً على أن فيها نخيلا واشجارا فاذا ليس فيها نخيل واشجارا فسد البيع جائز ويخير المشتري * واذا باع
بفخيلها واشجارها فسد هذا ولو باعها على ان فيها نخيلا واشجارا سواء وكذلك لو باع دارا بسفلها وعلوها
فاذا اعلوها كان للمشتري الخيار واذا قال بعثك هذه الدار باجذا عها وابوابها وخشبها فاذا ليس فيها
اجذاع ولا ابواب ولا خشب فهو بالخيار وان كان فيها بابان وبجذعان فلا خيار له وان كان فيها باب واحد
أو جذع واحد فله الخيار * ولو قال بعثكها بما فيها من الاجذاع والابواب والخشب والخيل فلم يجد شيئا
من ذلك فلا خيار له * اذا اشترى سيفا على انه محلي بمائة درهم ففقد أو نعل على انها مشرقة بشرط
أو خاتم على ان فسه ياقوت أو فصا على انه من كبر فيه حلقة ذهب فاذا اشترى الى آخره أو كانت هذه الاشياء
كما شرطت فقتل الشرط واشتبهاء ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور ان شاء أخذ الباقي بجميع
الثمن وان شاء تركه الا اذا اشترى فصا على انه من كبر في حلقة ذهب فلم توجد الحلقة فان في هذه الصورة البيع
فاسد * والجمله في ذلك ان كل شيء يباع ويدخل فيه في البيع بعباله من غير ذلك الغير فاذا باع
ذلك الشيء بشرط ذلك الغير معه في البيع ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ
ذلك الشيء بجميع الثمن وان شاء ترك * وكل شيء يباع ولا يدخل فيه في بيعه بعباله من غير ذلك فاذا باع ذلك
الشيء بشرط غيره معه في البيع ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري يأخذ ذلك الشيء بخصه كذا في المحيط * باع
توباعا على انه مصبوغ بالصفر فاذا هو ابيض جاز البيع ويخير المشتري كالوباع دارا على ان فيها بناء فاذا لا بناء
فيها جاز البيع ويخير المشتري بخلاف ما لو اشترى توباعا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصفر كان فاسدا كالوباع
دارا على ان لا بناء فيها وصكان فيها بناء يفسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع دارا على
ان بناءها آجر فاذا هو لبن فسد كذا في الكبريد انه فاسد كذا في الخلاصة * وكذا لو باع توباعا على انه مصبوغ
بالصفر فاذا هو مصبوغ بالزعفران فسد البيع ولو اشترى كبريا على أن سداه ألف فاذا هو ألف ومائة يسلم
اليه الثوب ولو اشترى على انه سداه ألف فاذا هو ثمان مائة يسلم اليه الثوب وان شاء ترك * واذا قال بعثك هذا الثوب القز أو الخز وكن محتطاً فان كان السدي مما شرط
كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال بعثك هذا الثوب القز أو الخز وكن محتطاً فان كان السدي مما شرط
والهبة من غيره فالبيع باطل وان كانت الهبة خيرا والسدي من غيره * قال بشرط ان لا يبيع الله تعالى عن
لا خيار للمشتري ان كانت الهبة خيرا والسدي من غيره * قال بشرط ان لا يبيع الله تعالى عن
رجل اشترى من آخر توباعا على انه كنان فاذا ائله قطن فله أن يرد له وان قطعه لم يرجع بشيء ولو كان أكثره قطن
فالبيع فاسد كذا في المحيط * اشترى سيفا على انه له من من السهم وتقبضها المشتري ينظر اليه فظهر
انه له نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري كالواشترى سيفا على انه مخد من كذا كذا جرة من الدهن
ثم ظهر انه مخد من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار
وكذا لو اشترى قبا على انه مخد من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع من آخر ابريسا فوز به البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال وجدته ناقصة ان كان
يعلم انه اتقص من الهواء لا شيء على البائع وكذا لو كان النقصان مما يجري بين الوزين وان لم يكن النقصان من
الهواء ولا مما يجري بين الوزين فان لم يكن المشتري اقرا انه كذا من اقله أن يمنع حصة النقصان ان كان لم يتقدم
الثن وان كان تقدم رجوع عليه بذلك وان كان المشتري اقرا انه قبض كذا من اقله وجدته أقل من ذلك فليس له
أن يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يرد * ورجل باع حباً من طعام ثم ظهر النقص فبينا فانه يأخذه
بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى بثرا من خنطة على انه عشرة اذرع فوجدته أقل بخير المشتري ان شاء أخذ
بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا لو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تأليف محمد رحمه الله تعالى فاذا هو كتاب
الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى فالواجب جاز البيع لان الكتاب هو
السواد على البيضاء وذلك جنس واحد وانما يختلف انواعه وهو لا يمنع الجواز * ولو اشترى شاة على انها
نجة فاذا هي معز جاز البيع ويخير المشتري * ولو اشترى بغيره على انه غرابي فلم يجد غرابيا كان له أن يرد
كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع شخصاً على انه جارية فاذا هو غلام فلا بيع بينهما وهذا مستحسن

أخذه علماءنا والاصل في هذه المسألة وما يجاب عنها ان الاشارة مع التسمية هي اجماعنا في العقد فوجد
المشار إليه على خلاف المسمى ان كان الخلاف من حيث الجنس فالبيع باطل حتى ان من باع فصاعا على انه
ياقوت فاذا هو زجاج كان البيع باطلا وان كان المشار اليه من جنس المسمى الا انه يخالفه في الصفة فالعقد جائز
وللمشتري الخيار اذا رآه كذا واشترى فصاعا على انه ياقوت احر فاذا هو اصفر كذا في المحيط * اشترى قنبرة على
ان حشوها قطن فقتلها المشتري فوجد المشتري صوفاً اختلوا فيه قال بعضهم هذا البيع فبردها المشتري
وبردها نقصان القنبرة وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان وهذا اصح هكذا في الظهيرية *
ولو باع جبة على ان تظهرتها كذا وبطانتها كذا وحشوها كذا فوجد القنطرة على ما شرط والبطانة والحشو
على خلافه فالبيع جائز ويخبر المشتري وان كانت الظاهرة من غير ما شرط فالبيع باطل * واذا باع
قنبرة على ان بطانتها هزوي فاذا هي مروى فالبيع جائز ويخبر المشتري وكذلك اذا قال حشوها قنبرة فاذا هو قطن
كذا في المحيط * اشترى ارضاً منعت عن ابناء الثمن وقال اشترتها على انها جارية بيان فاذا هي انقص
وقال البائع بعثها كذا وما شرطت لك شيئا كان القول قول البائع في انكار الشرط مع مبيته *
باع جارا ٢ وقال بان شرط مفروضه كذا غارق است كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيعك على ان لا ترجع
على الثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى جارية ثيبا على ان
البائع لم يكن وطئها ثم بان ان البائع كان وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ولاية الرد كذا في الظهيرية
ولو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري لم أجدها بكر او قال البائع بعثها وسلمتها
وهي بكر فذهب القول قول البائع مع البين ويحلف القديمتا وسلتهما وهي بكر ولم يذكر انه يريها التسام وذكر
في كتاب الاستحسان انه يريها النساء كذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن جماعة رجل اشترى من
آخر سمكة على انها عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد في بطنها حجرا وزنه ثلاثة ارطال او نحو ذلك
والسمكة على حالها فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان قد شواها قبل
ان يعلم بذلك فاقوم السمكة على انها عشرة ارطال واقومها وهي سبعة ارطال فيرجع بحصة ما بينهما وان
وجد في بطنها طينا او ما اشبه ذلك مما تاكل السمكة لزمه البيع ولا خيار له * وقال محمد رحمه الله تعالى
فمن اشترى من آخر طينا على انه عشرة امنا فقبضه فاذا هو خمسة امنا فهو بالخيار ان شاء امسكه
بجميع الثمن وان شاء ترك وان حدث به عيب عند المشتري وادى البائع قبوله لاجل العيب فانه ينظر الى
الطست فان كانت قيمته على عشرة امنا عشرين وعلى خمسة امنا عشرة والعيب نقصه عن قيمته خمسة امنا
درهما فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لنقصان الوزن ويرجع ايضا بنصف الثمن لاجل العيب وذلك درهم
كذا في المحيط * اشترى بغير اعلى انه لا يصح فوجده يصح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فيما اذا
كان يصح زيادة على العادة بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى جارية
على انها لم تلد فظهر انها كانت ولدت ولدا كان له ان يرد كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره بعتك عبدك
من فلان بثلث درهم على ان يكون الثمن على العبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع ولو قال
بعت عبدك من فلان بثلث درهم على ان ضامن لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو اشترى ثوبا على انه نيسابوري فاذا هو بخاري او عمامة على انها شهر سنيانية فاذا هي سمرقندية البيع
فاسد كذا في الخلاصة * اشترى جارية على انها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يرد كذا * اشترى
ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى اذا اشترى سفينة على انها ساج فاذا فيها غير الساج قال ان كان شيئا لا بد من ان يكون فلا خيار له
وهي بجميع الثمن يريد بهذا انه اذا استعمل فيها شيء من غير الساج لا يصلح ذلك الشيء الا من غير الساج ولو كان
كل السفينة من غير الساج فلا يصح عنهما * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره بكم هذا
الثوب الهروي والثوب مصنوع من الهروي فقال بكذا فباعه قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو مثل
الشرط انه هروي وهو قول يريد بهذا الوتين انه مروى كان البيع باطلا كذا في المحيط * اذا شرط الاجل
في المبيع العين فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والثمن دين فان كان الاجل معلوما جاز البيع وان كان

اشترى على انه منسوب

بجوه ولا فسد البيع * ومن جله الا جال الجهولة البيوع الى التبرؤ والمهرجان وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
مسألة التبرؤ والمهرجان في الجامع الصغير واجاب بالقساد مطلقا والصحيح من الجواب في هذه المسألة انهما
اذ لم يبيعا تبرؤا لمجوس أو تبرؤا لسلطان فالعقد فاسد واذا يبيعا أحدهما وكذا ما يعرفان وقت لا يفسد
العقد كذا في المحيط * ولم يجز بيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف والجذاز كذا
في الكافي * وان اشترى الى فطر النصاري وقد دخلوا في الصوم جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز
فان أسقط الاجل الفاسد قبل مضيه ينقلب العقد جائزا استصحبنا وعند زفر رحمه الله تعالى لا ينقلب جائزا
والصحيح قولنا لان مشايخنا قالوا العقد موقوف فظهر انه كان جائزا باسقاط الفسد وهكذا روى الكرخي
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصا وهو الصحيح وأما ما رواه البيهقي القاسم فروى الكرخي عن أصحابنا انه
ينقلب جائزا بفساد المفسد والصحيح انه لا ينقلب جائزا كذا في محيط السرخسي * ولو باع مطلقا ما أجل
التمن الى هذه الاوقات جاز كذا في التمر القاتني * وان أجل الى هبوب الريح فهو باطل وان قال في رجب
اجلتك الى رجب فهو على الرجب القابل وان قال الى انسلخه فالى انسلخ هذا الرجب والبيع الى الملالد
فاسد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فان كان المراد ميلاد البهائم فالجواب على ما أطلق في الكتاب
وان كان المراد ميلاد عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا ذكر من الجواب محمول على ما اذا لم يعرفه فواقته كذا في المحيط
* رجل اشترى مناعا بثلث درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا *
رجل باع عبدا بألف على أن ينقده كل اسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عنده فبقي الشهر كان فاسدا
كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اشترى مكاوذا فوجد فيه الرصاص فهو بالخيار ان شاء رد الرصاص
وحط عن الثمن بقدر وزن الرصاص وان شاء ترك واذا اشترى سمنا وزنا فوجد فيه رصاصا قال محمد رحمه الله
تعالى ان كان رصاصا يكون مثله في السمن ولا يبعد عيبا لزمه بجميع الثمن وان كان به عيبا فان شاء اخذ
بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان مما لا يكون مثله في السمن فان شاء اخذ به حصته وان شاء ترك * رجل
اشترى من آخر جراب ثياب هروية وغيرها واشترى قوصرة تمر فلم يقبضها حتى عمد البائع وأخرج الثياب
من الجراب وأخرج التمر من القوصرة ثم باع الجراب أو القوصرة وترك الثياب أو لم يبيع الجراب أو القوصرة
اكتنه انتفع بها قال المتاع والتمر لازم للمشتري ليس له أن يمنع من الثياب والتمر لكان الجراب والقوصرة
كذا في المحيط * اشترى جبة لؤلؤ وشرط لها وزنا ونقيا بثلث درهم وجدها ناقصة وقد استهلكها قال
لا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه استقيم ذلك وترك قياسه فيه لان نقصان
اللؤلؤ يخط من الثمن شيئا كثيرا وجعل له أن يرجع بالنقصان وفي باب الاجارة وفي آخر كتاب الصرف اذا باع
على أن وزنها منقلا فاذا هو مثقالان فالزيادة تسلم للمشتري بغير غن لان الوزن فيما يضره البعض غزلة
الوصف كذا في الذخيرة * اشترى بستانا فيه نخل وشجر وشرط أنه عشرة أجرة وقبضه بغير مساحة فأكل
ثمرة سنين ثم وجدته تسعة أجرة لم يرد ولم يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط *
وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى ارضاً فيها نخل وكرم على انها عشرة أجرة وأكل كل ثمرة سنين ثم تبين
انها خمسة أجرة قال تقوم هذه الارض وهي خمسة أجرة بكم تساوى ولو كانت عشرة أجرة في مثل
حالها بكم تساوى فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الذخيرة * رجل معه فقيران من خنطة في زنبيل فباع فقيرا
من رجل بدرهم ولم يقبض حتى باع من آخر فقيرا منه بدرهم ثم هلك أحد الفقيرين فالمشتري بالخيار ان شاء
أخذ كل واحد منهما نصف الفقير الباقي بنصف الثمن وان شاء ترك وان ترك أحدهما فانه يبيع الآخر
بأخذ الفقير كله بدرهم فليس له ذلك الا ان شاء البائع فان قبض المشتري الاخر فقيرا ولم يقبض الاول شيئا
ثم ان المشتري الاخر رد ذلك الفقير على البائع بعيب بغير قضاء فاض فليس للمشتري الاول في الفقير المردود
شيئا انما له أن يأخذ الفقير الباقي أو ترك فان خلط البائع أحد الفقيرين بالآخر انتقض بيع المشتري الاول
وان لم يخلط البائع وكان قد رد عليه بعيب بقضاء فاض وليس بالفقير الباقي عيب فاراد المشتري الاول
أن يأخذ الباقي دون المردود وأبى البائع الا أن يأخذ نصف كل واحد منهما فذلك للبائع فلو هلك الفقير الباقي
عنده وبقي المردود الذي به عيب فاراد المشتري الاول تركه فذلك له وان اراد أخذه كله فذلك وان شاء

أن يأخذ نصفه ويترك نصفه فعل ولو كان القفيز هالكا هو المردود الذي به عيب والقفيز الباقي هو الأول الذي لم يكن به عيب فلم يشترى أن يأخذ نصفه وليس له أن يأخذ كله فان سلم البائع كله فالمشتري أن يتبع كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا بشرها فاذا اشرب لها فاواد المشتري أن يأخذ الأرض بخصتها ويرجع على البائع بحصة الشرب من الثمن فله ذلك كذا في الذخيرة * اذا اشترى طعاما مكابله وقبضه فانه لا يملكه ولا يبيعه ولا يتفجع به حتى يكبله وكذلك اذا كان البائع اشباعه واكاله من بانه بحضرة المشتري لم يجز له أن يتصرف على ذلك الكيل ولا يبيع ولا يأكل حتى يكثاله ثانيا كذا في المحيط * ثم عاتة المشايخ حلوا فيما اذا كان البائع قبل البيع والمشتري براه أما اذا كاله بعد العقد فيجوز التصرف فيه وان لم يعد الكيل والوزن وعليه الفتوى كذا في التهذيب * وان كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح انه يشترط كيل آخر كذا في التارخانية * واذا اشترى من غيره حنطة مجازفة وباعها بعد ما قبضها من غير مكابله فانه يكتفي فيه كيل واحد وكذلك اذا استقرض من رجل كز حنطة على أنه كز ثم باعه مكابله فانه يكتفي كيل واحد اما كيل المشتري واما كيل البائع المستقرض بحضرة المشتري * ولو اشترى حنطة مجازفة وباعها من غيره بعد ما قبضها مجازفة أو استفاد حنطة من أرضه أو بالهبة وباعها من غيره مجازفة أو ملك حنطة غنما على أنها كز وقبضها وباعها مجازفة قبل الكيل فهو جائز كذا رواه ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى واذا اشترى مكابله وباعه من غيره مجازفة قبل أن يكبل هل يجوز ظاهر ما أطلق محمد بن جهم الله تعالى في الاصل يدل على أنه لا يجوز * وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا باعه مجازفة قبل أن يكبله جاز ولو باعه مكابله قبل أن يكبله لا يجوز فصار في المسألة روايتان وكل جواب عرفه في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط * اذا اشترى من آخر ثوبا على أنه عشرة أذرع كان له أن يبيعه وأن يتصرف فيه قبل الذرع واذا اشترى من آخر عدد يابشرط العقد هل يجب إعادة العقد لم يذكر محمد بن جهم الله تعالى في هذا الفصل في الكتب الظاهرة قالوا وقد ذكر الكرخي أن على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى بشرط إعادة العقد لا حاجة التصرفات وعلى قولهما لا يشترط وفي شرح التدويري أما المعدادات فيجب إعادة العقد رواية وفي رواية لا يجب وصحح القدوري هذه الرواية * اشترى طعاما مكابله أو موازنة ثم افسد أو قبض بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبيع الثاني جائز وانما اعتبر إعادة الكيل في البيعين الصعيين كذا في الذخيرة * قال محمد رجه الله تعالى اذا اشترى كز من طعام مكابله بمائة درهم فأكاله من البائع لنفسه ثم انه ولي رجل بالثمن الاول لم يكن للمشتري أن يقبضه الا بكيل مستقبلا وان كان المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني أكاله لنفسه بمحض من المشتري فان أكاله المشتري الثاني فوجد من يده قفيزا زائدة الزيادة على المشتري الاول سواء كانت هذه الزيادة زيادة تجرى بين الكيلين أو زيادة لا تجرى فان ردها المشتري الثاني على الاول ينظر ان كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الاول لا يرد لها على باعه وان كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها المشتري الاول على باعه فان وجدته المشتري الثاني ناقصا كان للمشتري الاثر أن يأخذ المشتري الاول بحصته سواء كان النقصان يدخل بين الكيلين أو لا يدخل فان كان النقصان مما يدخل بين الكيلين يرجع المشتري الاول على باعه وان كان مما لا يدخل وثبت ذلك بالينة أو بتصدق البائع بجمع ذلك وكذلك لو كان البيع الثاني من اجهة ولو كان المشتري الاول باع من الطعام قفيزا ودفعه الى المشتري ثم باع الباقي على أنه كز بمنزل ما اشترى بولية فأكاله الثاني فوجده كز انما فذلك جائز ولا خيار له لكن عن الكز ينقسم على أحد وأربعين قفيزا فأصاب القفيز بسقط عن المشتري الثاني وذلك جز من أحد وأربعين جزا من الثمن ولزمه الباقي وعند محمد رجه الله تعالى بخلافه ان شاء أخذ الكل بجميع الثمن وان شامر له ولو كان العقد الثاني من اجهة وباقي المسألة بما لا يعلى قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بخلافه ان شاء رده وان شاء أمم كز بجميع الثمن كذا في المحيط * اشترى كز بمائة درهم على أنه أربعون قفيزا فأكاله وقبضها فبطلت نصارخين فأفسده الماء ثم باع من اجهة أو بولية ولم يبين جاز ولا مشتري منه أربعون قفيزا وبقيت له عشرة أقفزة وان باع هذه العشرة الزائدة من اجهة أو بولية باعها على خمس الثمن وهذا على قياس قولهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يبيع هذه العشرة من اجهة ولو أصابه الماء بعد الكيل الثاني قبل القبض أخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاء كذا في المحيط

السرخسي * رجل اشترى كز حنطة بمائة درهم على أنه أربعون قفيزا فأكاله فاذا هو أربعون قفيزا فقبضه المشتري ثم نقابلا البيع ثم أكاله البائع فاذا هو يزيد أو ينقص قفيزا فانه اذا كان ذلك من نقصان الكيل أو من زيادة الكيل فالزيادة مع الاصل للبائع والنقصان عليه حتى لا يحيط شئ من الثمن وكذلك لو أصابه الماء فزاد قفيزا ورضى به البائع فذلك كله له الا أن يكون لم يعلم به فله أن يرد به بالعيب وبطل الاقالة ويعود البيع الاول وكذلك ان كان رطبا وقت البيع وهو كز تام ثم جف وانتقص عند المشتري ثم نقابلا فأكاله فانتقص وعلم أنه من الجفاف أو تصاد فاعليه فذلك كله للبائع ولا يحيط من الثمن شئ كذا في المحيط * الاصل أن المبيع ان كان عينيا مشارا اليه يبيع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبائع وبعد المشتري وان لم يكن المبيع عينيا مشارا اليه فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض وبعد القبض للمشتري * اذا اشترى طعاما على أنه قفيز درهم فبطل قبل الكيل ثم كاله فاذا هو قفيز وربع بسبب البطل فان شاء أخذ منه قفيزا وان شاء تركه وان ازداد بعد الكيل بمحض من المشتري قبل القبض فالزيادة له وبخلافه كان البطل وان انتقص بعد الكيل أخذ بمجموع الثمن ولو انتقص قبله أخذ بحصته من الثمن كذا في محيط السرخسي * ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فكان قفيزا فله يقبضه المشتري حتى اعيد عليه الكيل فاذا هو يزيد أو ينقص قدر ما يكون بين الكيلين لزمه بجميع الثمن لان الموقوف عليه تعيين الكيل ولم يظهر خطأ الكيل الاول حتى لو كانت الزيادة والنقصان قد رما لا يجرى بين الكيلين ان كان زائدا الزيادة على باعه وان كان ناقصا اخذ بحصته من الثمن في الحالتين جميعا كذا في المحيط * واذا اشترى قفيزا من صبرة بدرهم فعزل البائع منها قفيزا أو كاله المشتري ولم يسلمه اليه فاصاب الصبرة والمزول ما وزاد كل قفيزا فالبائع أن يعطى المشتري قفيزا الا غير من أى الطعامين شاء وللمشتري الخيار في قبوله ولو نقص الصبرة والمزول بان كان ثوبا جف كان له قفيزا تام ولا خيار لولا احدهما * ولو اشترى قفيزا من صبرة فقبض قفيزا من صبرتها ثم رده بعيب انتقص البيع * واذا اشترى قفيزا بغير قبض بغير قبض فبطلت قفيزا من صبرتها ثم رده بعيب انتقص للمشتري وبخلافه لا يقبض البيع لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل القبض فزاد ربعا فذلك بين أخذ قفيزين من المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * واذا اشترى قفيزا من صبرة بقبض بعينه وكال صاحب الصبرة قفيزا من صبرتها ولم يسلمه اليه حتى أصابها والمزول ما فصاحب القفيز السابق بالخيار ان شاء أخذ قفيزا رطبيا وان شاء تركه وعند محمد رجه الله تعالى يقبض البيع ولو اقبل المزول خاصة فعليه تسليم قفيز من السابق ولا خيار لولا احدهما كذا في محيط السرخسي

(الباب الحادى عشر فى أحكام البيع الغير الجائز) * البيع نوعان باطل وفاسد * فالباطل ما لم يكن محله مالا متقوما كالواشترى خرا أو خنزيرا أو صبيد الحرم أو الميتة أو دما مسفوحا فهو لا يشد المالك * وأما الفاسد وهو أن يكون بدلا مالا كالواشترى خنزير أو خنزير أو صبيد الحرم أو دما أو مكاتب أو أم الولد أو أدخل فيه شرطا فاسدا أو غشوه فانه ينعقد البيع بقيمة المبيع ويملك عند القبض كذا في محيط السرخسي * واختلف المشايخ أنه مضمون أم أمانة قال بعضهم هو أمانة وقال بعضهم يكون مضمونا عليه كذا في شرح الطحاوى * ويشترط أن يكون القبض بأذن البائع وما قبضه بغير إذن البائع في البيع الفاسد فهو كالمقبض وفي الزادات اذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونهيه فان قبضه في المجلس يصح القبض استحسانا ولو ثبت الملك فيه للمشتري وان قبض بعد الاقتراق عن المجلس لا يصح قبضه لا قياسا ولا استحسانا ولو لا ثبت الملك فيه للمشتري واذا أذن له بالقبض قبض في المجلس أو بعد الاقتراق عن المجلس صح قبضه ويثبت الملك قياسا واستحسانا الا أن هذا الملك يفتق النقص ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشترى شرعا فاسدا أو غشوا أو انتفاع لكن مع هذا لو تصرف فيه تصرفا فاسدا تصرفه ولا ينقص تصرفه ويطل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا فاسدا أو غشوا أو انتفاعا لا يملك النقص بعد ثبوته كالبيع وأشباهه أو لا يملك النقص كالاغتياق وأشباهه الا الاجارة والتكاح فانهما لا يطلان حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط * ولو أعتقه أو باعه للمشتري أو دبره بطل حق الفسخ وكذا الواسية ولها نصير الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري حصة الجارية وحل يخرم العقر كذا في البيوع أنه لا يخرم وفي الشرب روايتان والصحيح انه لا يضمن العقر وكذا لو كاتبه

وعلى المشتري قيمته فان ادى بدل المكتوبة وعق نقر على المشتري ضمان القيمة وان عجز ورد في الرق ان كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فللبائع ان يسترد وان كان بعد ما قضى عليه بالقيمة لاسبيل على العبد للبائع ولو اوصى به وصية ثم ان كان الموصى حيا فللبائع حق الاسترداد وان مات بطل حقه فان التايب للموصى له ملك جديد بخلاف التايب للوارث بان مات المشتري شراء فاسدا فللبائع ان يسترده من ورثته وكذا اذا مات البائع فلورثته ولاية الاسترداد كذا في البدائع * ولو قطع الثوب وخاطه او بطنه وحشاه ينقطع حق البائع في الفسخ هكذا في محيط السرخسي * رجل اشترى ثوبا ثم اشترى ثوبا فاسدا وقبضه ولم يخطه حتى اودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان المبيع فضاء فبني المشتري فيه بناء او غرس اشجار ابطال حق الفسخ عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبطل كذا في محيط السرخسي * الواجب في البيع الفاسد القيمة ان كان المبيع من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا وهذا اذا هلك عند المشتري او استهلكه او وهبه وسلمه وينقطع حق الاسترداد للبائع وكذا لو رهن او باع المشتري من آخر فلو افلتك الرهن ورجع في الهبة وعاد المبيع الى البائع بما يكون فسحا للبائع ان يسترده وهذا اذا لم يقض القاضي بالقيمة فان قضى ليس له حق الاسترداد كذا في الخلاصة * وان كان المبيع قائما في يد المشتري لم يزد ولم ينقص فانه يرد على البائع ويفسخ البيع فيه الا ان الفساد ان كان قويا دخل في صلبه وهو البطل او المبدل فكل واحد منهما يملك فسخه في حضرة صاحبه عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك بمحضرة صاحبه وبغير حضرة صاحبه واذا لم يكن الفساد قويا دخل في صلبه وانما دخل الفساد بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض وأما بعد القبض فالذي له الشرط يملك فسخه بمحضرة صاحبه ولا يملك الاخر ولو ازيد المبيع في يد المشتري فلا يخلو اما ان تكون متصلة او منفصلة وكل واحد منهما على ضربين اما ان تكون متصلة متولدة من الاصل كالحسن والجمال والنجلاء بياض او غير متولدة كالصبيغ في الثوب والسويق والبناء في الباحة والمنفصلة متولدة من الاصل كالولد والعرق والارث والتمر والصوف او غير متولدة من الاصل كالسكب والغلة والهبة والصدقة فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا يقطع حق البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كالصبيغ وغيره انقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة او المثل ان كان من المثليات وكذلك لو كان قطعا ففقره او غز لا يفسخه او حنطة ففطنها انقطع حق البائع عنه وتحول الى القيمة او المثل ولو كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل فانه لا تنع الفسخ وله ان يرددهما جميعا ولو كانت الولادة نقصتها بجبر النقص الواقع فيها بالحادث منها ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري فلا ضمان عليه وبغير نقصان الولادة ولو استهلك هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزوائد فائقة فللبائع ان يسترد الزيادة ويأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فللبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا يطيب له فان هلكت الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يبرغم ولو استهلك المبيع والزوائد فائقة في يد المشتري تقرر ضمان المبيع وتثبت الزيادة للمشتري وان انتقص المبيع في يد المشتري ان كان النقصان باقة مما يوجب فسخا ان يأخذ المبيع مع أرض النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري او بفعل المعقود عليه فاما ان كان النقصان بفعل الاجنبي فالبياع بالخيار في الارش ان شاء أخذ من الجاني ولا يرجع على المشتري وان شاء اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجاني ولو قتله الاجنبي فللبائع ان يضمن المشتري قيمته ولا سبيل له على القاتل والمشتري يرجع على عاقلة القاتل بالقيمة في ثلاث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صار مستردا حتى انه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه جسد من البائع صار مستردا ويكون هلاكه على البائع وان وجد منه جسد ثم هلك بعده فانه ينظر ان هلك من سرية جنسية البائع صار مستردا أيضا ولا ضمان على المشتري وان هلك لامن سرية جنسية فعليه ضمانه ويبرح حصه النقصان بالجنسية ولو قتله البائع أو سقط في يده ففسد البائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى جارية ثم اشترى فاسدا وقبضها وباعها ورجع فيها صدق بالرجوع ولو اشترى بثمنها شيئا آخر فرجع فيه طاب له الرجوع كذا في السراج الوهاج * رجل

اشترى

اشترى دارا ثم اشترى فاسدا وقبضها ثم قرب خرابا فاحشا ثم خاصم البائع الى القاضي فنقض القاضي البائع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان للشفيع ان يأخذ من المشتري تلك القيمة * رجل اشترى عبدا ثم اشترى فاسدا وقبضه ثم اعتقه أو قتله أو قيمته يوم القتل والاعتق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى من رجل عبدا بكتاب أو مدبر أو بآتم ولد وتقبضا ملكا لمشتري العبد العبد ومشتري المكاتب والمدربر وآتم الولد لا يملكه وان قبضه باذن البائع وكذلك لو اشترى عبد ايمال الغير بغير اذن صاحبه ملكه لمشتري العبد والعبد ولا يملك الاخر ما قبض حتى ينجس ماله ببيع وكذا لو اشترى من رجل عبد اشترى أو بآتم غير مرفوع في حوز أو نهر أو بئر أو اشترى بذر أو غر محصود فهو على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي * من اشترى جارية ثم اشترى فاسدا ليس له ان يطأها فان وطئها ولم يبايعها كان للبائع ان يستردها فاذا استردها ضمن المشتري عقربا للبائع واذا أعاقها يضمن قيمتها فاذا وجدت القيمة فعلى قول شمس الأئمة السرخسي لا عقرب عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسألة روايتان على رواية كتاب البيوع لا عقرب عليه وعلى رواية كتاب الشرب عليه الفقرة كذا في المحيط * رجل اشترى أمة ثم اشترى فاسدا فلم يقبضها حتى أعتقها فاجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري * ولو اشترى عبدا ثم اشترى فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عني فأعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى عبدا ثم اشترى فاسدا وقبضه ثم قال البائع هو حر لم يعتق فان قال بعد ذلك هو حر لم يعتق أيضا ان كان الكلام الاول بغير محضر من المشتري أما اذا كان بمحضرة المشتري عتق كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى حنطة ثم اشترى فاسدا فأمر البائع ان يطحنها فطحنها كان الدقق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبها فذبها * ولو اشترى فاسدا ثم اشترى فاسدا أو أمر البائع قبل القبض ان يخلطها بطلعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلهما للبائع كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى أمة ثم اشترى فاسدا ورجعها بغير مسمى فوطئها الزوج ولقد كانت بكر اثم ان البائع خاصم فيها وأخذها فالتكاح جائز والمهر للبائع ثم ان كان فيه وفاء بما تقضيهما من ذهاب العذرة فلا شيء على المشتري وان كان النقصان أكثر من المهر رجع به على المشتري كذا في المحيط * ولا يجوز بيع جارية بغير ثمن الى أجل فان قبضها وذهبت عنها عند ردها ونقص قيمتها ولو فاقها غير المشتري كان للبائع خيار ان يضمن الثمن أو المشتري قيمته ثم يرجع المشتري على الثمن ولو ولد ولدين ومات أحدهما أخذ الجارية والولد الباقي ولم يضمن قيمة الميت ويضمن نقصان الولادة الا اذا كان في الولد فاقا ولو مات الولد بجنسية يضمن قيمته ولو ماتت الأم وخذها أخذ الولدين وقيمة الأم كذا في محيط السرخسي * اشترى عبدا ثم اشترى فاسدا وقبضه باذن البائع ونقص الثمن ثم اراد البائع ان يأخذ عبده كان للمشتري ان ينجس العبد منه الى أن يبتغي في الفتن فان مات البائع ولا مال له غير العبد كان المشتري أحق بالعبد من غرما البائع فيباع بحقه فان كان الثمن الثاني مثل الاول أخذ للمشتري وان فضل فالفضل لغرما البائع وان كان الثمن الثاني أقل كان هو اوسع لغير ما عرما البائع يضر به وهو معهم ببقية حقه فيما يظهر من التركة وان مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمته ولو اشترى بآتم دين كان له على البائع قبل الشراء فاسدا وقبضه باذن البائع ثم ان البائع اراد استرداد المبيع بحكم فساد البيع واراد المشتري حبه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فاذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري ففما اذا وقع الشراء فاسدا لا يكون المشتري أحق بالعبد هكذا في المحيط * رجل باع عبدا بآتم فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال أبرأك عن الغلام ثم هلك عند المشتري كان برشاع الغلام لانه اذا أبرأه عن الغلام فقد أخرجه من أن يكون مضطرا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى غلاما بجنسية مائة وقيمة شاة فاسدا وقبضه فاذا دبت قيمته من قبل البائع حتى صار يساوي ألفا فباعه فعليه جنسية مائة لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو غضب عبدا قيمته ألفا فاذا دبت قيمته حتى صار ألفين ثم اشترى من المالك شاة فاسدا ثم مات العبد فان وصل الى الغائب بعد ما اشترى فعليه ألفان وان لم يصل حتى مات فعليه ألف لان الزيادة في القصد أمانة وانما تصير مشعونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجد كذا في الظهيرية * غاصب العبد اذا اشترى من المقصوب منه ثم اشترى

٣ قوله كان العتق عن البائع هذه رواية ضعيفة أو غلط من الكتاب والصواب أن العتق يكون عن المشتري وكذا الدقيق والحم في المسألة الا تسمية بالامر بصير المشتري قابضا اقتضاء كافي الدر وغيره فتأمل اه معجبه بخرأوى

٤ قوله ولو اشترى عبدا الى قوله كذا في محيط السرخسي عبارة القنينة أخصروا وصح ونصها على ما في الجراعتا البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرة باطل وبمحضره صحيح ويصير فسخا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتاقه باطل اه فتأمل اه معجبه بخرأوى

فاسدا وأعتقه نفذ اعتاقه لانه أعتقه بعد القبض كذا في فتاوى قاضي خان * ولورد المشتري المسع على
بائعه في الشراء الفاسد انفس العقد على أي وجه رد عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو بعبارة أو ودعة وكذلك
لو باعه من وكيل البائع بالشراء وسلم اليه برئ من ضمانه ولو باعه من عبد البائع وهو مأذون له في التجارة وليس
عليه دين لا يجوز ولكن البيع الفاسد ينفسخ عليه ولا يبرأ من الضمان حتى يصل المسع الى البائع ولو كان العبد
مأذونا في التجارة وعليه دين صح البيع وتقرر عليه الضمان للبائع ولو كان اشترى من العبد المأذون عليه دين
وقبضه بأذنه ثم باعه من سيده جاز يبعه من السيد وتقرر عليه الضمان للعبد وان كان العبد لادين عليه
لا يجوز البيع الثاني ولكن ينفسخ البيع الاول ويبرأ من ضمانه بالرد على السيد لان رده على مولى العبد
كرده على العبد ولو باعه من مضارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا ينفسخ البيع ولو كان البائع
وكلا لغيره بالشراء فاشترى من المشتري منه لموكله صح البيع الثاني ويثبت عليه الثمن للمشتري وتقرر له
الضمان على المشتري الاول فليتقيا قصاصا الا اذا كان في أحدهما فضل رد كذا في شرح الطحاوي *

ولو كان المبيع ثوبا فصنعه المشتري بصبغ يزيد من الاجر والاصفر ونحوهما روى عن محمد رحمه الله تعالى
أن البائع بالتبديل ان شاء أخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع *

ولو باع أرضا فاسدا فجعلها المشتري مسجد الا يطل حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان بناها بطل في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس الاشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر ابن سماعة عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى عبدا ثم افسد اثم ان المشتري أذن له في التجارة فلهقه دين ثم ان
البائع خاصم المشتري في استرداد العبد فانه رد اليه ولا سبيل للغرماء عليه ويقع المشتري الاقل من قيمة العبد
ومن الدين للغرماء كذا في المحيط * اشترى جارية ثم افسد او قبضها باذن البائع ثم انه يريد أن يستردّها
من المشتري فيحكم فساد البيع فأقام المشتري ينفه أنه باعها من فلان بكذا فان صدقه البائع فيه ضمنه قيمتها
وان كذبه فيما قال كان له أن يستردّها منه فان استردّها البائع الجارية ثم حضر الغائب وصدق المشتري كان له
أن يستردّها الجارية من البائع وان كان البائع الاول صدق المشتري فيه قال وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن
للبائع الاول استرداد الجارية سواء صدق المشتري الذي حضر المشتري الاول أو كذبه ولو قال بعتهما من رجل ولم يسم
وكذبه البائع كان للبائع أن يستردّها فان استردّها من رجل فقال المشتري عنيت هذا فان كذب ذلك الرجل
المشتري فالاسترداد ماض وان صدق فكذلك كذا في المحيط * اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى
الصحة والاخر يدعى الفساد ان كان يدعى الفساد بشرط فاسدا أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة
والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان ادعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى انه اشترى بألف
درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع بألف درهم في ظاهر الرواية القول قول مدعى الصحة أيضا والبينة
بينه الاخر كما في الوجه الاول كذا في فتاوى قاضي خان *

مطلب
اختلاف المتبايعين
في الصحة والفساد

مطلب
في أحكام البيع الموقوف

وفي فتاوى الكرايبي لو قال اشترت فلان بكذا او البائع يقول بع منك بطل العقد في أصح الروايتين هكذا
في التمر والفاثق * وان قال البائع للفضولي بع هذا منك لاجل فلان فيقول الفضولي قبلت أو اشترت
أو يقول اشترت منك هذا لاجل فلان فيقول بع هذا العقد على المشتري ولا يتوقف ورأيت في موضع آخر
لو قال صاحب العبد للفضولي بع منك هذا العبد بكذا وقال الفضولي قبلت فلان أو قال اشترت فلان
أو بدأ الفضولي فقال اشترت منك هذا العبد فلان فقال البائع بع منك فالصحيح أن العقد يتوقف
ولا ينفذ على الفضولي هكذا في المحيط * رجل قال لغيره اشترت عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى
العبد حاضر فقال المولى قد أجرت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى ببيع الساعة * رجل
باع عبد الغيرة بغير اذنه فقال المولى قد أحسنت وأصبت ووفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله أن يردّه وان
قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع أحسنت فخر الله خير لم يكن ذلك اجازة للبيع الا أن
محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت وأصبت يكون اجازة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان *

وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * باع أرضا بغير اذنه فقال الابن مادمت حيا فأنا راض بالبيع أو أجرت
مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي * وفي المتن
ان قوله بئس ما صنعت اجازة * بشر من أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع عبد رجل بغير أمره فبلغه
الخبر فقال للبائع قد وهبت لك الثمن أو تصدقت به عليك فهذا اجازة ان كان قائما كذا في الظهيرية * بلغ
المالك ان فضوليا باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغه البيع فأجازته قبل علمه بقدر ثمنه ثم علم المقدار ورد
البيع قاله تراجزه لارده * باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال
قيام المبيع لا يمكن من أخذ الثمن من المشتري الا أن يكون وكلا من الفضولي في قبض الثمن * باع عبد
غيره فباع العبد ثم ادعى المالك أنه كان أمره بالبيع يصدق وان قال بلفني البيع وأجزته لا يصدق كذا
في الوجيز للكردي * رجل باع عبد رجل بغير اذنه بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه وأخبره أن فلانا باع
عبدك بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد أجرت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان فلان باعه بمائة
درهم أو أكثر فهو جاز وان كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز واجازته تكون
على الصنف الذي ذكروا كذا في المحيط * وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جاز فهو على ما وصفنا ولو قال ان باعك بمائة
درهم أجرت ذلك لم يجوز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا ان شاء اجاز وان شاء لم يجوز كذا
في فتاوى قاضي خان * باع ثوب بغير أمره فصنعه المشتري فأجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعه وخطاه
لم يجوز لان المبيع قد هلك كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى الفضولي شيئا بغيره ولم يصف الى غيره
حتى كان الشراء له فظن المشتري والمشتري له ان المشتري له فسلم اليه بعد القبض بالثمن الذي اشترى به وقبل
المشتري له فإراد أن يسترد من صاحبه بغير رضاه لم يكن له ذلك ولو اختلفا فقال المشتري له كنت أمرتك
بالشراء وقال المشتري اشتريتك بغير أمرتك فالقول قول المشتري له لان المشتري لما قال اشتريتك كان ذلك
اقرارا منه بأمره كذا في البدائع * رجل اشترى عبدا فاسد فامد بألف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة
دينار قبضه البائع كان ذلك فسادا للبيع الفاسد وما لم يقبضه لم ينفسخ كذا في فتاوى قاضي خان * رجل
باع عبدا بغير اذنه صاحبه بألف درهم وقبله المشتري وباعه آخر بألف درهم بغير أمر صاحبه فقبله
المشتري الثاني توقف العقدان واذا بلغ المولى ذلك فأجازهما نصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين
الخيار هكذا في المحيط * وكذلك لو كان الفضولي واحدا باعه منهما وقال الكرخي مالة الفضولي
فيما اذا باعه منهما مالا لانه لو عاقب بين العقدين كان الثاني فسادا لا يبرأ من أحدهما من لا يجعل الثاني
فسادا لا يبرأ وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل
باع ثوب بغيره من ابن نفسه بغير أمر مالكه والابن صغير مأذون أو باعه من عبده المأذون له وعليه دين ولادين
عليه ثم ان البائع أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه ولم يعلم من باعه لا يجوز ذلك الا في عبده المديون كذا
في المحيط * والبيع أحق من النكاح والاجارة والرهن حتى لو باع فضولي أمة رجل وزوجها فضولي آخر من
آخر أو غيرها فأجازها المولى مع اجازة البيع وبطل غيره * والله في الكتابة والتدبير أحق من غيرها *

والهبة والايارة أحق من الرهن • والهبة أحق من الاجارة • والبيع أحق من الهبة في الدار وأستويا
في العبد كذا في الكافي • ولو قال اشترت عبدا هذا من نفسي ومن فلان بألف درهم يعني أمس فقال
المولى قد رضى لم يجز في شيء • ولو قال اشترت عبدا هذا أمس اشترت نصفه من نفسي بنحو مائة ونصفه من
فلان بنحو مائة فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان إذا قال المولى أجزت كذا في المحيط • وللمشترى
فسخ البيع قبل الاجازة وكذا للفضولي قبلها كذا في الوجيز للكردي • ومن البيع الموقوف بيع الصبي
المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضى • والعبد المحجور
المعتوه والصبي المحجور إذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة المولى • وإذا باع رجل
إذا باع شيئا من مال المولى أو من مال وهبه أو واشترى شيئا يتوقف على اجازة المولى • وإذا باع رجل
عبد المأذون المديون بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وإذا باع المولى العبد المأذون بغير إذن
للمغرماء وقبض الثمن فهلك ثم اجاز الغرماء بيعه ومقت ذلك الثمن على الغرماء وإن اجاز بعضهم البيع ونقض
بعضهم بغيره العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويطل البيوع • ومن الموقوف إذا باع المريض في مرضه
الموت من وارثه عينا من اعيان ماله أن صح جازي بيعه وإن مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيوع •
ومن المرتبة إذا باع أو اشترى يتوقف ذلك أن قتل على رذته أو مات أو طلق بدو الحرب بطل تصرفه وأن أسلم
نفسه • إذا دفع أرضه من أجرة مدة معلومة على أن يكون المذمر من قبل العامل ونزعهما العامل
أو لم يزرع فباع صاحب الأرض يتوقف على اجازة المزارع كذا في فتاوى قاضى خان • رجل اشترى من
رجل ثوبا فباعه البائع من آخر بفضل عشرة دراهم ثم اجاز المشتري البيوع لا يجوز بالاجازة كذا في الحاوى •
جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير إذن الشريك وقبضها المشتري فاعدها ثم اجاز الشريك البيوع لا يجوز
في حصته كذا في فتاوى قاضى خان • في نوادر ابن سماعة إذا باع أحد الثمرين نصف الدار مشاعا
بصرف ذلك إلى نصيبه ولو باع فضولى نصف الدار المشتركة بين رجلين بصرف البيوع إلى نصيبهما كان اجاز
أحدهما صحيح في النصف الذي هو نصيب الجيز وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد وزفر رحمه الله
تعالى البيوع جائز في ربعها كذا في المحيط • رجلان بينهما صبرة من طعام فباع أحدهما قفيزا من الصبرة
وكاله للمشتري بعد البيوع فاجاز الشريك بيعه ولم يجز جاز البيوع ويكون جميع الثمن للبائع وإن باع أحدهما
قفيزا فاجاز الشريك ثم كاله للمشتري فباع ما بقي كان للشريك على البائع نصف قفيز ولا يبدل له على المشتري
ولو لم يكن الشريك أجاز البيوع حتى ضاع ما بقي من الطعام أخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع
ولو عزل أحدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فاجاز الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصيبين وإن لم يجز
الشريك بيعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فأراد المشتري أن يرجع على البائع تمام القفيز ليس له ذلك ولكنه
بالخيار إن شاء رجع بنصف الثمن على البائع وإن شاء تركه كذا في فتاوى قاضى خان • قرية مشتركة بينهما
باع أحدهما منها دورا أو قراطين أو ثلاثا جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجز وكذا إذا باع حجرة منها لم يجز
وكذا بيع طريق في أرض بينهما لا يجوز إلا برضا ولو باع البيت من الدار ثم باع بقية الدار جاز في النصف وإذا
باع نصف بناء من غير أرضه لم يجز كذا في المحيط • وإذا كانت الحنطة أو الموزون مشتركة بين اثنين فباع
أحدهما نصيبه من شريكه أو من الاجنبي فنقول إذا كانت الشركة في المال بسبب الخلط منهما باختيارهما
أو بالاختلاط من غير اختيارهما يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبي إلا بأذن
شريكه وإذا كانت الشركة بسبب الميراث أو الشراء أو الهبة يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه من
الاجنبي بعد إذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى • ذكر في التوازي
باع نصيبه من المتجر بغير إذن شريكه بغير أرض أن كانت الاشجار يلف أو أن القطع جاز البيوع وإن لم تبلغ
فالباع فاسد • في الواقعات تحمل بين شريكين وعليها غر أو أرض بين اثنين وفيها زرع قال لم يترك هذا
في الكتاب وينبغي أن يجوز كذا في المحيط • وإذا قال لا خير بعد منك نصيبى من هذه الدار بكذا وعلم
المشتري بنصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد أن يقر البائع أنه كما قال المشتري وإن لم يعلم المشتري قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما أنه لا يجوز علم البائع أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز علم البائع أو لم يعلم كذا في الفتاوى

طلب
في بيع أحد الثمرين

قوله بعد إذن شريكه كذا في
جميع النسخ ولعل صوابه
بغير إذن شريكه بدليل
المقابلة تأمل اه بحرارى

الصغرى • ولو كان ثياب بين رجلين أو غنم أو ما شبه ذلك مما يتقسم فباع أحدهما حصته من شاة
أو ثوب فانه يجوز وليس لشريكه أن يبطله في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز
الايارة شريكه وبه أخذ الطحاوى رحمه الله تعالى كذا في المحيط • يروى أرض بين رجلين باع أحدهما
نصيبه من البئر بطريقه في الأرض جاز البيوع في البئر ولا يجوز في الطريق وهو الصحيح ويتوقف على اجازة
صاحبه فلو اجاز شريكه جاز البيوع في السكك وإن باع نصف البئر بطريق جاز كذا في محيط الصرخسى •
باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من اجنبي أو من شريكه وإن باع نصف البناء بدون الأرض
من اجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا إذا كان البناء بحق أما إذا كان بغير حق جاز بيعه من اجنبي
ومن شريكه كذا في المحيط • ومن باع عبد رجل وأراد المشتري رد العبد وقال انك بعني بغير أمر صاحبه
وجدد البائع ذلك وقال بل بعك بأمر صاحبه فأقام المشتري بينة على اقرار صاحب العبد أنه لم يأمره ببيعه
أو أقام بينة على اقرار البائع بذلك لا تقبل بينته وإن أقر البائع عند القاضي أن رب العبد لم يأمره بالبيع
بطل البيوع إن طلب المشتري ذلك ولو جدد رب العبد أمره عند القاضي وغاب وطلب بائعه الفسخ فسخ القاضي
البيوع بينهما فإن طلب المشتري تأخير الفسخ لحلف الأمر على عدم الأمر لم يؤخر ولو حضر الأمر وحلف
أخذ العبد وإن سلك عاد البيوع ولو حضر وجدد الأمر عند القاضي والمشتري غاب لم يأخذ العبد وللبائع
أن يحلف رب العبد بالله ما أمرني ببيعه فإن سلك ثبت أمره وإن حلف ضمن البائع ونفذه بعه ولو مات رب
العبد قبل حضوره وورثته بائعه وجدد الأمر وبرهن لا تقبل بينته وإن برهن على اقراره ببيعه بعد
موته تقبل ولو ورثه البائع وغيره فإن ادعى غيره جحد الأمر بسمع والمشتري أن يحلفه بالله ما تعلم أن المولى
ما أمره ببيعه فإن سلك ثبت الأمر وإن حلف أخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن ونحو
في النصف الآخر هذا إذا أقر المشتري بأن العبد ملك الأمر فلو جدد لقول الأمر حتى يبرهن على ملكه
كذا في الكافي

(الباب الثالث عشر في الافاق) • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد
في حق غيرهما إلا أن لا يمكن جعلهما فسخا بأن ولدت المبيعة فبطل كذا في الكافي • باع جارية بألف
درهم وتقابلها العقد فيها بألف درهم صحت الاقالة وإن تقابلها بألف وخمسمائة صحت الاقالة وألف وخمسمائة
الخمسمائة وإن تقابلها بخمسمائة فإن كان المبيع قائما في يد المشتري على حاله لم يدخله عيب صحت الاقالة
بالألف ويلغو ذكرا الخمسمائة فيجب على البائع رد الألف على المشتري وإن دخله عيب تصح الاقالة بخمسمائة
ويصير المحطوط بازا النقصان ولو كانت الاقالة يجنس آخر ذكر في عامة الكتب أنه تصح الاقالة عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى بالثمن الأول ويلغو ذكرا الجنس آخر وإن أراد المبيع ثم تقابلها كان قبض القبض
صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة وإن كانت بعد القبض ان كانت منفصلة فالاقالة
باطلة عنده وإن كانت متصلة صحت الاقالة عنده كذا في المحيط • أقلنى حتى أوخرت الثمن سنة أو أقلنى
حتى أضع عنك خمسين تصح الاقالة لا التأخير والمحط وقال الثاني جاز أيضا • أمه أن الاقالة تصح عند الثاني
بلقطين أحدهما ماس والآخر مستقبل كقوله أقلنى فقال الآخر أقلت وقال محمد رحمه الله تعالى لا تصح
الاجناسين كالبيوع واختار في الفتاوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي • رجل باع
شيئا ثم قال للمشتري أقلنى البيوع فقال قد أقلتك لم يكن ذلك اقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قلت كذا في فتاوى قاضى خان • لو قال المشتري تركت البيوع
وقال البائع رضى أو أجزت يكون اقالة كذا في الخلاصة • يبيع عن بازده فقال دادم لا تصح الاقالة مالم
يقبل بغيره وبه بقي كذا في الوجيز للكردي • ولو طلب البائع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات
الثمن وقبل البائع فهو كقول البائع أقلنى كذا في الخلاصة • جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالأمر
المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لا أريد أيضا لا يتفسخ كذا في الفتية • وتتعدد
بالتعاطى ولو من أحد الجانبين هو الصحيح كذا في التهر القاتق • قبض الطعام المشتري ولم يبرهن الثمن ثم قال
بعد أيام إن الثمن غاب قال رد البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيوع ينعقد بالتعاطى من أحد الجانبين جعله

اعطى البيوع ثانيا فقال اعطيت
قلت

اقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * اشترى ابراهيم فافأ خذتم قال البائع لا يصح لعملي فخذوا دفع
الى الثمن فاني البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة لا يصح مبتدأ * طلب البائع
من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعا اليه فأخذها منه وردا المبيع
فهو فسخ كذا في القنية * باع من آخر فوافق له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه قبضا
فقطعت البائع قبضا قبل أن يفرقوا ولم يتكلم بشئ فكان اقالة كذا في فتاوى قاضي خان * وشرط صحة
الاقالة رضی المتعاقدين والمجلس وتقابض بدل الصرف في اقالته وأن يكون المبيع محل الفسخ بساير اسباب
الفسخ كالرد بجوار الشرط والرؤية والعيب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يكن بأن ازداد زيادة ففسخ
الفسخ بهذه الاسباب لا تصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيام المبيع وقت الاقالة فان كان هالك
وقبض الاقالة لم تصح وأما قيام الثمن وقت الاقالة فليس بشرط * اذا باعنا بعينا بدين كالدراهم والدينارين بعينا
أو لم بعينا والفلوس والمكيل والموزون والموصوفة في الذمة ثم تقايلا والعين فائمة في يد المشتري
صحت الاقالة سواء كان الثمن قائما أم هالكا وان تقايلا بعد هلاك العين لم تصح وكذا ان كانت قائمة وقت
الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع بطلت الاقالة وكذا اذا كان المبيع عبيدين وتقايضا ثم هلكا ثم تقايلا
لا تصح الاقالة وكذا لو كان أحدهما هالكا وقت الاقالة والاخر قائما وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل الرد
بطلت الاقالة * ولو باعنا بعينا بعين وتقايضا ثم هلك أحدهما في يد مشتريه ثم تقايلا وصحت الاقالة وعلى
مشتري الهالك قيمته ان لم يكن له مثله ان كان له مثل فسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين وكذلك لو تقايلا
والعينان قائمتان ثم هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الرد لا تطل الاقالة هكذا في البدائع * ولو هلكا قبل
التراد بطلت الاقالة كذا في المحيط * رجل باع من آخر كراويا سلم فلما كل المشتري نزل سنة ثم تقايلا لا تصح
وكذا لو هلكت الزيادة متصلة أو منفصلة أو واسطة هلكها أجنبي كذا في الخلاصة * ولو أسلم عبدا في طعام
فقبض الطعام فمات العبد ثم تقايلا وصحت الاقالة وتلزمه قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى عبدا
بثمن أو بصوغ وتقايضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والنضة قائمة في يد البائع صحت الاقالة وعلى
البائع رد النضة ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهب الاقصة ولو كان العبد وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على
البائع فعلى البائع أن يسترد النضة ويسترد قيمة العبد ان شاءها وان شاء فضة كذا في البدائع * رجل
اشترى صابونا وطبا وقبضه فحرقه عنده وانقص وزنه بالجفاف ثم تقايلا البيع صحيح الفسخ ولا يجب على
المشتري شئ من الثمن لاجل النقصان * رجل اشترى لحما أو سمكا أو شيئا يتسارع اليه الفساد فذهب
المشتري الى يثني لبي بالثمن فطال مكثه وخاف البائع أن يفسد كل البائع أن يبيعه من غيره استحسانا والمشتري
الثاني أن يشتري من البائع ثم يطران صكان الثمن الثاني أكثر من الثمن الاول كان عليه أن يصدق بالزيادة
وان كان أنقص فالنقصان يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضي خان *
رجل اشترى جارا وقبضه ثم جاءه الجار بعد أربعة أيام ورد على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل
الجار اياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية * باع أمة وأنكر المشتري الشراء
لا يحل للبائع أن يطأها ما لم يعزم على ترك النكاح لان البيع لا ينسخ بمجموع المشتري فان عزم البائع على
ترك النكاح وصح له أن يطأها وكذا لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع أن يطأها فان
ترك المشتري الدعوى وصح البائع انه ترك النكاح وصح له أن يطأها كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى من
رجل عبدا بأمة وتقايضا ثم ان المشتري باع نفسه من رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الاقالة
وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يسع امكن قطع يد العبد وأخذ الارش ثم أقال البيع في الأمة
كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبدا بالف درهم ودفعت الثمن ولم يقبض العبد فقال له البائع بعد ما قبضه
وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضا للبيع ولا تصح هبة الثمن كذا في فتاوى قاضي خان * قوم في السقية
وقد اشترى قوم من رجل منهم في السقية أمتعة خفيف الفرق ووقع الاتفاق على القيام ببعض الامتعة عن
السقية حتى تحق السقية فقال بائع الامتعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد أقلت البيع
فطرحوا وصحت الاقالة استحسانا كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل

مطلب
شرط صحة الاقالة

عما اشترى قبل فقد الثمن وفسد البيع وادعى البائع أنه أقال البيع كان القول قول المشتري في انكار الاقالة
مع يمينه ولو كان البائع يدعي انه اشترى من المشتري بأقل مما باع والمشتري يدعي الاقالة يحلف كل واحد
منهما كذا في الظهيرية * الوكيل بالبيع عاك الاقالة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ويحذر جهما الله
تعالى وأما الوكيل بالشراء فذكرتم ان ائمة السرخسي وشيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده انه
لا يملك الاقالة كذا في فتاوى قاضي خان * وتصح اقالة الموصى كل مع البائع والمشتري واقالة الوارث
والوصي جازة ولا تجوز اقالة الموصى له كذا في القنية * وتجوز الاقالة في المكيل من غير كيل ولا يصح
تعليق الاقالة بالشرط بأن باع ثوبا من زيد فقال زيد اشترته وخصا فقال ان وجدت مشتريا بالزيادة قبضه
منه فوجد فباعه بأزيد لا ينعقد البيع الثاني كذا في الوجيز للكردي * والاقالة لا تبطل بالشرط
القاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها فسخ كذا في محيط السرخسي * من له دين مؤجل اذا اشترى
بذلك الدين من عليه شيئا وقبضه ثم تقايلا لا يعود الاجل ولوردة بالعيب بقضاء كان فسخا من كل وجه
فيعود الاجل ولو كان بالدين كقبض لا يعود البكالة في الوجهين كذا في الفتاوى الكبرى * باع بقره
ثم قال للمشتريها بعتهام منك وخصه فقال المشتري ان كانت وخصه فبعها واستريح فبعها بنفسه وأوصل الى
عن يقرى التي بعتهامني فباعها وورج فان كان قبل القبض أو بعده ليكن قال له مشتريها بهما بنفسه فهو فسخ
والرجح له والافهون كسل والرجح للموكل * باعت ضيعة مشتركة بينها وبين ابنها البالغ وأجازا لابن
البيع ثم أقالته الأم وأجازا لابن الاقالة ثم باعتهما باينا بغير اجازة يجوز ولا يتوقف على اجازة لان الاقالة
يعود المبيع الى مالكه العاقد لا الى ملك الموكل والجيز * اشترى كراويا بالذهب ودفعت مكانه حنطة ثم تقايلا
البيع قبيح له أن يطلب الحنطة * اشترى بدراهم جنياد ودفعت زوا فامكانها ويجوز بها البائع ثم تقايلا
فالمشتري أن يرجع على البائع بالجنياد * اشترى شيئا له حمل وموثة ونقله الى موضع آخر ثم تقايلا فلوثة الرد
على البائع * اشترى بقره وتقايضا ثم تقايلا والبقره بعد في يد المشتري يحلها وبأكل لبنها فالبائع
أن يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور
الاقالة في حق الشاة دون الهالك كذا في القنية * ولو اشترى أرضا مع زرعها وحدها المشتري ثم تقايلا
صحت في الارض حصتها من الثمن بخلاف ما لو تقايلا بعد ادراكه فانها لا تجوز كذا في النهر الفائق *
رجل اشترى شيئا وتقايضا ثم كسدت الدراهم ثم تقايلا فانه رد تلك الدراهم الكامدة كذا في الخلاصة *
ولو اشترى أرضا فيها أشجار فقطعتا ثم تقايلا وصحت الاقالة بجميع الثمن ولا شئ للبائع من قيمة الاشجار
ويسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يجوز ان شاء أخذها بجميع
الثمن وان شاء ترك كذا في القنية * اقالة الاقالة جازة لا اقالة السلم كذا في النهر الفائق * ولو باع
بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع من غيره لم يجوز ولو أقال البائع البيع ثم أقال البائع بائعه الاول جاز وكذا
يبعه من بائعه يجوز كذا في محيط السرخسي *

(الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضعية) * المراجعة بيع بمثل الثمن الاول وزيادة ربح * والتولية
بيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة شئ * والوضعية بيع بمثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا
في المحيط * ولو باع شيئا مراجعة ان كان الثمن مثليا كالمكيل والموزون جاز البيع اذا كان الربح معلوما سواء
صكان الربح من جنس الثمن الاول أم لم يكن وان لم يكن مثليا كالعرض ان باعه مراجعة عن لا يملك العرض
لا يجوز وان باعه عن يملك ذلك العرض ان باعه بالعرض الذي في يده ورجح عشرة جاز وان باعه بربح دة يازده
لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز له الخيار فاذا اختار العقد يلزمه أخذ عشر استحسانا وكذا لو باعه تولية
ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز له الخيار هكذا في محيط السرخسي *
ولو اشترى ثوبا بعشرة فأعطى بهاد ثارا أو ثوبا فأس المال عشرة حتى لو باعه مراجعة لم يملك المشتري الثاني
عشرة ولو اشترى ثوبا بعشرة بخلاف نقد البلد فباعه بربح درهم فالعشرة مشل ما نقد والربح من نقد البلد
ولو نسب الربح الى رأس المال فقبل أيعك بربح دة يازده فالربح من جنس الثمن كذا في المحيط * ولو أعطى
الزوف مكان الجنياد وتجوز بها البائع فله أن يبيع مراجعة على الجنياد كذا في الحاوي * ولو أعطاه

مطلب
بيع المراجعة
قوله دة يازده يعني العشرة
أحد عشر

بالتن عرضاً أو رهناً فذلك بيع من ارجحة على الدراهم كذا في محيط السرخسي * باع متاعاً من ارجحة وأخبره
أن رأس ماله مائة دينار فلما أراد أن يدفع الثمن قال اشتريه بدينار شامية والبيع يفقداد قال ليس له الاخذ
بفقداد وان أقام بيته أنه اشتراه بدينار شامية قبلت بيته ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط * ولو وهب
المشتري المبيع من انسان ثم رجع في الهبة فله أن يبيع من ارجحة وكذلك لو باعه ثم رده عليه ببيع أو خيار
أو اقالة فلو تم البيع فيه ثم رجع اليه بمرات أو هبة لم يكن له أن يبيعه من ارجحة وإذا كان المبيع حلة بمالك
أو بوزن أو بعدة وهو غير متفاوت كان للمشتري أن يبيع بعض تلك الحلة وان كان حلة بمختلف أو بعدة
متفاوتاً فان باع بعضها متاعاً من ارجحة جاز وان باع معيناً فان كان الثمن حلة لم يجوز ان يبيع لكل واحد منها
جاز يبيعه من ارجحة على ما سمي له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الحاوي * ولو سلم
عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما ما وتوهمهما وصفتهم ما وزعهم ما على السواء وقبضهما عند
محل الاجل وأراد أن يبيعهما من ارجحة على خمسة يكره ما لم يميز وقال لا يكره كذا في الكافي * وإذا اشترى
ثوباً واحداً واحترق نصفه فليس له أن يبيع النصف الثاني بنصف الثمن وان كان الباقي نصف الثوب
باعتبار الذرعان كذا في المحيط * غاصب العبد اذا قضى عليه بقيمة العبد عند الاباق ثم عاد العبد من الاباق
فله أن يبيعه من ارجحة على القيمة التي غرم الا أنه يقول قام على بكذا وكذا واشترى عبداً بخرم فقبضه فابق
يقضى القاضي عليه بالقيمة للبائع كذا في الفتاوى الكبرى * رجل وهب لرجل ثوباً على عوض اشتريه
وتقباضا فليس له أن يبيعه من ارجحة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الصلح وأما في قياس
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان العوض مثل قيمة الهبة فلا بأس بان يقول قام على بكذا ولا يقول اشتريته
رجل ورث عبداً فباعه بألف ثم أقال البيع بعد التقاض أو قبله فاراد ان يبيعه من ارجحة لم يبيعه في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو اشترى محتوم خنطة بمحتومى شعير بغير عينهما
ثم تقاضا فلا بأس بان يبيع الخنطة من ارجحة وكذلك كل منصف من المكمل والموزون بنصف آخر ولو اشترى
قفيزاً من الخنطة بغير شعير بغير عينهما ثم باع الخنطة بربع الخنطة لم يجوز وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب
فئة ثم باعه بربع درهم كذا في المحيط * ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد منهما لا يجوز بيع أحدهما
من ارجحة وان سمي لكل واحد منهما متاعاً جاز عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز * ومن اشترى
شياً أو أغلى في ثمنه فباعه من ارجحة على ذلك جاز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا زاد زيادة لا يتغير الناس
فيها فاني لا أحب أن يبيعه من ارجحة حتى يبين * رجلان اشترى بكميلاً أو موزوناً أو معدوداً متاعاً باواقسما
جاز لكل منهما ما أن يبيع حصته من ارجحة ولو كان ثياباً أو نحوها فاقسماها لم يجوز لكل واحد منهما
بيع حصته من ارجحة كذا في محيط السرخسي * اشترى دينارين بدراهم فاراد أن يبيع الدينارين من ارجحة
لا يجوز كذا في الظهيرية * اشترى متاعاً ورقم بألف ثم ثمنه فباعه من ارجحة على الرقم جاز ولا يقول قام
على بكذا وكذا الوورث أو اتب ما لا يباع برقمه وهذا اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن
أما اذا علم أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة فله الخيار كذا في محيط السرخسي *
ولو اشترى نصف عبد بمائة ثم اشترى النصف الآخر بمائتين فله أن يبيع أى النصفين شاء من ارجحة على
ما اشتراه فان شاء باع الكل على ثلثمائة درهم من ارجحة كذا في الحاوي * ويجوز أن يضم الى رأس المال
أجر القصار والصنع والطارز والقتل والحل وسوق الغنم * والاصل أن عرف التجار معتبر في بيع المراجعة
فاجرى العرف بالحاقه برأس المال يلحق به وما لا فلا كذا في الكافي * ولا يحمل عليه ما أنفق عليه
في سفره من طعام ولا كراه ولا مؤنة لانعدام العرف فيه ظاهر كذا في البسوط * ولا يضم أجره
الراعى والتعليم للعبد صناعة أو قرناً أو علماً أو شعراً أو كراه بيت الحفظ وعلى هذا الايضام أجره سائق
الرقين وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا الايضام أجره الطبيب والرائض والبطار وجعل الاتق وأجر الحفان
والفدا في الخيانة وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه كذا في النهر القاتق * ولا يلحق
أجرة الجمامة ولا يزيد أجر الكسبيات في ثمن الطعام كذا في الحاوي * ويضم أجره السمار في ظاهر الرواية
ولا يضم ثمن الخلال ونحوها في الدواب ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان سرفاً وزيادة ويضم علف

قوله الحفان كشداد الذي
يطلع النجبر ونحوه من
الارض كما يفاد من القاموس
هـ

الدواب الا أن يعود عليه شيء متولد منها كالباتم أو صوفها أو سمها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا
أجر الدابة أو العبد أو الدار وأخذ أجرته فانه يراجع مع ضم ما أنفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين وكذا
دجاجة أصاب من بيضها يحتسب بمائال وما أنفق ويضم الباقي ويضم أجره التخصيص والتطمين ونحوه الميز
في الدار ما بقيت هذه فان زالت لا يضم وكذا سقي الزرع والكرم وكسحه * ولو قصر الثوب بنفسه أو وطن
أو عمل هذه الاعمال لا يضم شيء منها وكذا لو تطلع متطوع بهذه الاعمال أو باعارة كذا في فتح القدير *
ويضم نفقة كرى الانهار وجعل القناة والمسناة والكراب وغرس الاشجار مادامت باقية وكذا نفقة أجرة
الحمار للثمر واللقاط ولا يضم أجر الحافظ كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى شاة واستأجر من
يذبحها ويصلحها ويحلبها فانه يضم ذلك كله الى رأس ماله وكذلك اذا اشترى نخلاً واستأجر من
يحتسب بذلك وكذلك الخشب يضمه أو باء كذا اذا اشترى حطباً فاحتسبه فحما فانه يحتسب أجر الموقد
والاخن والنقاليين كذا في المحيط * ولو تزوج عبده لم يلحق مهره برأس المال ولو زوج أمته لم يحط مهرها
من رأس المال * ولو اشترى لؤلؤة فقبطها بأجر يضم أجره الى الثمن وأما الباقوة فان كان ثمنها بقسطها
خلاصه وان كان يزيد ما خيرا أو لا يثمنه يضم * ولو اشترى ثوباً وبطانة فاحتسبها حبة وخشاها
قطناً ورثه أو وهب له يضم اجرة القطن والخياطة الى ثمنه وكذلك لو ورث الثوب وبطنه بالقرو الذي اشتراه
أو كن القرو ميراثاً أو الظهارة شراء يضم ثمن القرو والخياطة اليه ولو كان ثوبان أحدهما شراء والاخر ميراث
فباعهما من ارجحة وقال يقومان على بعشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره بشئ ولو صيغ الثوب
الموروث بغيره فروا اتفاق عليه درهمان ثم باعهما من ارجحة وقال يقومان على بكذا جاز كذا في محيط السرخسي *
وان خان في المراجعة فهو بالخيار ان شاء أخذ بكل الثمن وان شاء ترك وان خان في التولية حطها من الثمن
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلو هلك المبيع قبل أن رده أو حدث به ما منع القسح عند ظهور الخيانة
لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المشهور من قول محمد رحمه الله تعالى
كذا في الكافي * اذا كان بالمبيع عيب قد لئس فباعه لم يرضى به فله أن يبيعه من ارجحة وكذا لو اشترى
من ارجحة بخا به صاحبه فله أن يبيعه من ارجحة على ما أخذه كذا في الحاوي * واذا حدث بالمبيع عيب
في يد البائع أو في يد المشتري باقة مساوية أو بفعل المشتري أو بفعل المبيع فله أن يبيعه من ارجحة بجميع الثمن
من غير بيان عند علمائنا الثلاثة ولو كان الحادث من فعله أو فعل اجنبى لم يبيعه من ارجحة حتى يبين وكذلك اذا
حدث من المبيع غم أو هوان في يده كالتمرة والولد والصوف أو هلك بفعله أو بفعل اجنبى لم يبيعه من ارجحة حتى
يبين ولو هلك باقة مساوية جاز له أن يبيعه من ارجحة من غير بيان ولو اشترى جارية ثيباً فوطئها جاز له أن يبيعه
من ارجحة من غير بيان وان كانت بكر لم يبيعه من ارجحة حتى يبين كذا في المحيط * واذا اشترى ثوباً فأصابه
قرض فأرأى حرق نار يبيعه من ارجحة بلا بيان وان تكسر الثوب بشئ وطيه فانتقص لزمه البيان كذا
في الكافي * ولو استغل الدار أو الارض من غير نقص دخل فيها جاز له أن يبيعه من ارجحة من غير بيان
ولو اشترى نسيئة لم يبيعه من ارجحة حتى يبين وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن مشروطاً الا أنه متعارف
مرسوم فيما بين التجار مثل البائع يبيع الشيء ولا يطل به بالثمن حلة بل يأخذ منه منجماً في كل شهر أو كل عشرة
أيام فأكثر المشايخ على أنه ليس عليه أن يبين ثم في الاجل المشروط اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله
الخيار ان شاء رضى به وأمسكه وان شاء رده كذا في المحيط * فان استهلك المشتري المبيع أو هلك فعلم بالاجل
لزم البيع كذا في النهر القاتق * ولو اشترى بالدين عن عليه الدين شيئاً وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل ذلك
من غيره فليس له أن يبيعه من ارجحة من غير بيان وان كان يشتريه بمثل ذلك الثمن من غيره فله أن يبيعه
من ارجحة سواء أخذ بلفظ الشراء أو بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح والشراء هكذا في الظهيرية *
وفي كل موضع وجب البيان ولم يبين فاذا علم المشتري بذلك فالمشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع بالثمن كله
وان شاء رده المبيع فان لم يكن المبيع قائماً في يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا في الحاوي * واذا حط
البائع عن المشتري بعض الثمن باعه من ارجحة باقى بعد الحط وكذلك لو حط عنه بعد ما باع حط ذلك عن المشتري
الثاني مع حصته من الربح ولو كان ولا حط ذلك عن المشتري الاخر ولو زاد المشتري في الثمن باعه من ارجحة

مطلب
الخيانة في المراجعة والتولية

على الاصل والزيادة جميعا وهذا مذهب علمائنا الثلاثة • ولو اشترى ثوبا لم يتقدم ثمنه ثم باعه من اجله جاز فان
آخر الثمن عنه شهر بعد ذلك لم يلزمه ان يؤخر عن المشتري كذا في المحيط • ولو وهب الثمن كله جاز له ان يبيعه
من اجله على ما اشترى كذا في الحاوي • ومن اشترى ثوبا وباعه بربح ثم اشترى طر ح كل ما ربح ان باعه
من اجله وان اساط بئنه لم يبيعه من اجله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وعندهما ما يبيعه من اجله بائن
الاخر فاذا اشترى ثوبا بفضرة ثم باعه بخمسة عشر وتقاضاهم اشتراه بفضرة ببيعه من اجله بخمسة ويقول قام
على خمسة ولا يقول اشترته بخمسة ولو اشترى بفضرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بفضرة لا يبيعه من اجله أصلا •
عند ما ذون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوبا بفضرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده من اجله على
عشرة واذا اشتراه سيده بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه العبد من اجله على عشرة والمكاتب
كالمأذون ولو بين أنه اشتراه من عبده المأذون المديون أو من مكاتبه له أن يبيعه من اجله على خمسة عشر كذا
في المكافي • ولو اشترى ربة المال من المضارب مال المضاربة باعه من اجله على حصته من الربح وكذا
لو اشترى من لا تقبل شهادته له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • واذا اشترى
من مربيك له شركة عسان فلا بأس أن يبيعه من اجله وكذا اذا كان الشيء لشريكه خاصة واشتراه لنفسه
فأما اذا كان الشيء من الشريك واشتراه لخاصة نفسه فله أن يبيعه نصيب شريكه من اجله على ما اشتراه ويبيع
نصيب نفسه من اجله على الثمن الاول كذا في الحاوي • رجل اشترى عبدا بألف درهم وتقاضاهم ثم باعه
من اجله على ألف ومائة درهم وقد تقاضاهم بلغ المشتري الثاني أن يشرا الاول كان بألف فخاصمه في ذلك
فأقام بينة عليه بذلك فقال بائعه قد كنت اشترته بألف درهم ثم وهبته له ثم اشترته بألف ومائة لم يصح على
ذلك فان طلب بين المشتري على علمه وقال المشتري شهد في حين وهبته واشترته بألف ومائة استخلفه على علمه
ولم يدرع ببيعه هذا ولكنه قال هذه المائة الزائدة أففقها عليه في طعامه وفي جودته من الذي قد اشترته فيه
الى هذا البلد فان كان انما باعه من اجله على ما قام عليه فالقول قوله مع عvidه وان كان قال قد اشترته بألف
ومائة فبإبائه على ذلك لم يقبل قوله في هذه المائة أنه باعته • رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر درهما وقد نقد الثمن
ثم باعه بربح ده يارده وأخبر أنه قام على بعشرة ثم اتت عشرة ورحبها ثم قال بعده غلطت قام على خمسة عشر
وكذبه المشتري فانه لا تقبل بينة البائع على ما ادعى من رأس المال وان صدقه المشتري في ذلك قيل له اعطه
خسة دراهم ونصف أو رد المبيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فلا يؤخذ المشتري بزيادة انما يقال للبائع ان شئت فافسخ البيع وخذ الثوب ورد ما اتتقدت وان شئت
فلم المبيع بالذي اتتقدت لا يراذ عليه • ولو قال المشتري انما اشترته بخمسة ففخت وسجيت رأس مالك عشرة
وإذا راد استخلفه على ذلك فلا عين على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقر البائع أن رأس ماله
خسة أو قامت على ذلك بينة فانه رد في قول أبي يوسف رحمه الله وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرد
شيئا فان شاء المشتري رد المبيع وان شاء أسكن بالثمن الذي نقد وان سكت ان اشتراه بولية في المسئتين
جميعا فانهم ما يترادان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى في النقصان وكذلك قياس قوله في الزيادة وكذلك لو ابتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع
هذه الوجوه في ده يارده كذا في المحيط • واذا باع الرجل المتاع بربح ده يارده أو ما شاكل ذلك فاذا علم
المشتري بالثمن ان شاء أخذه وان شاء تركه وان علم بالثمن قبل العقد فليس له أن يرد واذا اشترى رجل ثوبا بخمسة
دراهم واشترى آخر ثوبا بستة دراهم ثم باعهما جميعا صفقة واحدة من اجله أو مواضعة فالثمن بينهما على قدر
رأس ماله ما كذا في الحاوي • ولو اشترى ثوبا يساوي عشرة بعشرة واشترى آخر ثوبا بعشرة يساوي
عشرين وأمره ببيعه مع ثوبه فقال قام على بعشرين وأبيع بربح عشرة فاشتراهما وقبضهما ووجد ثوب
الاخر عيبا وأراد رده فقال المشتري اشترتهما صفقة واحدة بعشرين وانقسم الثمن والربح اثلاثا فآرده
ثلثي الثمن وقال البائع بصفقتين فردة بالنصف فالقول للمشتري مع عvidه بالله ما يعلم أن الامر كما قال البائع
وان أقاما البينة فالبينة للمشتري وبأخذ من البائع ثلثي الثمن ويرجع الأمور على الاخر نصف الثمن خسة
عشر ويغير خمسة في ماله ولو ادعى المشتري صفقتين وادعى البائع صفقة فالقول للبائع والبينة للمشتري كذا

في الكافي • فان وجد المشتري العيب بثوب المأمور رده بعشرة وان أقاما البينة فالبينة بينة المشتري وان
وجد العيب بثوب الاخر رده بخمسة عشر لان المشتري ادعى فيه خمسة عشر وقد أقر له البائع بخمسة زائدة
فان شاء صدقه وأخذ منه وان شاء تركه قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان البائع مصر على
اقراره فأما اذا لم يكن مصر على اقراره فلا يأخذ بذلك الخسة كذا في المحيط • ومن ولي رجلا شيئا فباعه
عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع فان أعلم البائع في المجلس صبح البيع والمشتري بالخيار ان شاء
أخذه وان شاء تركه كذا في الكافي • ولو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضيعة ٢ ده يارده يجعل كل درهم
من رأس المال أحد عشر جزأ فتكون الجملة مائة وعشرة فيسقط منها جزء واحد من أحد عشر وذلك عشرة
وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه بوضيعة ٣ ده يارده يجعل كل درهم اثنى عشر فيكون مائة وعشرين
ويسقط منها عشرون كذا في المحيط •

• (الباب الخامس عشر في الاستحقاق) • استحقاق المبيع على المشتري بوجوب توقف العقد السابق على
اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية كذا في المحيط • واختلف في البيع متى ينفسخ
والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قبض له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع
المشتري على بائعه يصح كذا في التهر الفائق • اذا كان المشتري شيئا واحدا كالثوب الواحد والعبد
فاستحق بعضه قبل القبض أو بعده فلامشتري الخيار في الباقي ان شاء أخذه بالخصه وان شاء تركه وان كان
المشتري شيئين كالثوبين والعبدين فلم يقبضهما حتى استحق أحدهما أو قبض أحدهما ثم استحق الاخر
فلامشتري الخيار في الاخر وان استحق بعد القبض فلا خيار له في الاخر وان تفرقت الصفقة عليه وان كان
المشتري مكبلا أو موزنا استحق بعضه قبل القبض فلامشتري الخيار فيما بقي وان استحق بعضه بعد القبض
فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان كذا في المحيط • رجل له ثلاثة أقفزة حفلة باع منها قفزة ثم باع
منها قفزة من رجل آخر ثم باع منها قفزة من ثالث ثم كالمهم الاقفزة الثلاثة ثم استحق رجل من الكل فخير اقلها
بأخذ القفزة الثالث كذا في الظهيرية • اذا استحق المبيع أو المصوب مذباع أو غصب رجس بئنه وبرئ
الغاصب • اشترى ثوبا وغصبه وخطه قصصا أو برأ وطعنه أو شاة وشواها فاستحق لا يرجع بئنه
ولا يبرأ الغاصب بل للمالك نصيبه ولو لم يخط ولم يشو رجس بالثمن وبرئ الغاصب ولو برهن أن الرأس له
وآخر أن العبد له وآخر أن الجملة لم يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه وبرهن رجل
أن الكمين له وآخر أن الدرهم له وآخر أن البدن له لا يرجع المشتري على البائع بالثمن كذا في الكافي •
واذا استحق المبيع قبل القبض فادعى المتبايعان أن البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من المشتري
تقبل بينهما فان لم يجده فتنقض القاضى البيع بينهما ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة
لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض النقص ويلزم المشتري الاخير فان كان المتبايعان
نقضاه من غير قضاء بأن طلب المشتري الثمن منه فأعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وان نقض المشتري بغير رضی
البائع لا ينقض حتى ينقضه القاضى كذا في الحاوي • وفي المتق رجل اشترى عبدا بألف درهم ووهب
البائع الثمن للمشتري قبل القبض أو بعده ثم استحق العبد فلا يسيل للمشتري على البائع ولو أجاز مستحق العبد
العقد قبل أن يقبض له بالعبد فان البيع جائز والهيبة جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت الهيبة
قبل قبض الثمن وينضم البائع لمثل رب العبد ولا يجوز الهيبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون لربة العبد
كذا في المحيط • اشترى من رجل عبدا ثم وهبه لرجل ثم باعه للموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري
لم يكن للمشتري الاول أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع رجع كذا
في الظهيرية • رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد
الموهوب له ومن يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا وباعه من رجل وسلم
فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في قضاوى خان • مبيعة ولدت عند المشتري لا بأس بلاده فاستحققت بينة
بها ولاها وان أقر بها الرجل لا يتبعها ولاها واذا قضى بالاصل للمشتق ولم يعلم بالزوائد لا تدخل الزوائد

مطلب
التولية والوضيعة

٢ العشرة احد عشر

٣ العشرة اثنا عشر

مطلب
الاستحقاق بالبينة يتعدى
للازواج وبالاقارب يقتصر
على الاصل

وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع من رجل ساجنة ملقاة في الطريق وقبض الثمن
وخلى بين المشتري وبين الساجنة ولم يحركها المشتري من موضعها فقد صار قابضا لها فان أحرقها رجل فبني
من مال المشتري فان جاء مستحق استحقها بيينة فانه بالخيار ان شاء ضمن المخرق وان شاء ضمن البائع ان كان
البائع هو الذي ألقاها في ذلك الموضع ولا سبيل للمستحق على المشتري ان لم يكن المشتري حر كها من ذلك الموضع
كذا في المحيط • استحق حمارا من يد رجل بخاري وقبض المستحق عليه السجل وباعه بغير قنطرة
الى قاضي مرقند وأراد الرجوع عليه بالثمن وأظهر سجل قاضي بخاري فأقر البائع بالبيع وإن كنه أنكر
الاستحقاق وكون السجل سجل قاضي بخاري فأقام المستحق عليه البيينة أن هذا السجل سجل قاضي بخاري
لا يجوز لقاضي مرقند أن يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود أن قاضي بخاري
قبض على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه من يد المستحق عليه كذا في الذخيرة • فلو
قال البائع في الدفع ان الحمار نفع في ملك بائني وليس لك الرجوع على وأقام البيينة تقبل ان كانت بحضرة المستحق
وتشترط حضرة الحمار وقال الامام طهري الدين لا تشترط حضرة الحمار وكذا في دعوى العبد الحرية اذا رجع
المشتري على البائع بالثمن لا تشترط حضرة ولا تشترط حضرة المستحق عليه في الحمار كذا في الخلاصة
في كتاب الدعوى

• (الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والمثل والحط والبراء عن الثمن) • الزيادة المتولدة من المبيع كالولد
والعقر والارض والتمر واللبن والوصف وغيرهما مبيعة كذا في محيط السرخسي • فان حدثت قبل القبض
كانت لها حصصة من الثمن وان حدثت بعد القبض كانت مبيعة تبعا ولا حصصة لها من الثمن أصلا ولو تلف
البائع التمام المتولد من المبيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن ويقسم الثمن على قيمة الأصل يوم العقد وعلى
قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا خيار للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله الخيارات ولو استهلك
التمام أجنبي ضمن قيمته وكان مع الأصل مبيعا كذا في المحيط • الزيادة في الثمن والمثل جائزة حال قيامهما
سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلقب بأصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد بجرا اذا امتنع
وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كأنه باعه مع هذه الزيادة واذا زاد في الثمن لا بد أن يقبل الآخر
في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرق باطلت كذا في الخلاصة • وانما تصح الزيادة اذا كان المبيع محلا للعقد
فلو أجزأ المشتري أو رهن أو ذبح أو خاط أو اتخذ شيئا وقطعت يده وأخذ المشتري أرضها صحت الزيادة لأنه
لرباع من المهرين والمستأجر أو باع بعد الذبح والخياطة وغيرهما لا تصح ولو أعتق أو كاتب أو دبر أو استولد
أو مات أو قتل أو وحب أو باع أو طعن أو نسج أو تخمر أو أسلم مشتري الخ لا تصح الزيادة كذا في الكافي •
وان كان دقيقا فخره أو اتخذ اللعم قلية أو م • كساجا أو شاة فجعلها أربا أربا ثم زاد في الثمن لا تصح هكذا
في الخلاصة • ولو زاد بعد ما صار الخ خلاصت الزيادة بلا خلاف كذا في الذخيرة • ولو اشترى عبدا
بألف فباعه من آخر بمائة دينار فزاد الآخر خمسين دينارا ورده بعيب بقضاء رجع بالثمن والزيادة ولو زاد
المشتري الثاني عرضا يساوي خمسين دينارا نصف الثمن فهلك العرض قبل قبض المشتري الأول ينسخ البيع
في ثلث العبد ولو ردت ثلثي العبد بعيب بقضاء رد كل العبد على بائعه الأول ولو تقابلا في الثلث ثم رد ثلثه بقضاء
لا رد شيئا كذا في الكافي • ثم في كل موضع تصح الزيادة من المشتري تصح من الاجنبي أيضا كذا
في المحيط • ولو زاد الاجنبي ان زاد باع المشتري تجب على المشتري ولا تجب على الاجنبي وان زاد بغير
أمره فهي موقوفة ان أجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري أو أضافها الى
مال نفسه لزمته الزيادة وبعد ذلك ينظر فان كانت بأمر المشتري يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة • الزيادة
المتولدة لا تراحم المبيع في الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع
دون الولد والتمن ينقسم أولا على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما أصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد
وتعتبر قيمة الأصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه • رجل اشترى جارية
بقيمتها ألف درهم بألف درهم فولدت الجارية قبل القبض ولدا قيمته ألف درهم ثم ان البائع زاد المشتري غلاما
يساوي ألف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصار ألفي درهم ثم قبضهم المشتري ونقد الألف ثم وجد بالولد عيبا

قوله الزيادة المتولدة الخ
هذه زيادة على الترتبة
ولا ضير فيها سيما وهي تمهيد
لمآيات أم معصية

مطلب
الزيادة في الثمن والمثل

ردت ثلث الألف وان وجد بالأم عيبا ردت لها سدس الألف وان وجد بالزيادة عيبا ردت لها نصف الألف وكذلك
لو لم تلد الجارية لكن عيبتها أيضا وقت العقد ذهب البياض عن عيبتها ثم ان عيبا افتقأ عيبتها عند البائع
فدفعه مولاه بالجارية الى البائع ثم زاد البائع المشتري عبدا يساوي ألفا فهذا الأول سواء اذا قبضهم المشتري
ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد وعلى قيمة الزيادة يوم زاد ثم ما أصاب الجارية ينقسم على قيمتها وقت
العقد وعلى قيمة العبد المدفوع بألفين يوم قبضه المشتري فاذا وجد بأحد ثم عيبتها بالحصنة وأما اذا كانت
عيبتها صحيحين عند البيع وقيمتها ألف درهم فضرر عيبتها عند البائع حتى انبسط فدفعه مولاه الى
البائع ثم زاد البائع المشتري عبدا يساوي ألف درهم ثم قبضهم المشتري فينقسم الثمن أولا على قيمة الجارية يوم
العقد وعلى قيمة الزيادة نصفين ثم ما أصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد المدفوع نصفين قلت قيمة العبد
أو كثرت ولو ماتت الجارية بسبب غير في العين ثم زاد البائع المشتري في البيع ذاة تساوي ألف درهم
ورضى به المشتري صحت الزيادة فاذا قبض المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد
والعبد المدفوع يوم قبض المشتري فخصه الجارية تسقط بهلاكها قبل القبض وحصنة الولد أو العبد المدفوع
تقسم عليه وعلى الزيادة تعتبر قيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري فان لم
يقبض المشتري شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة هلكت بحصتها ويخبر المشتري ان شاء أخذ الولد أو العبد
المدفوع بحصته من الثمن وان شاء ترك وهذا الخيار غير الخيار الذي ثبت له لئلا الجارية قبل القبض وان هلك
الولد أو العبد المدفوع قبل القبض وبقيت الزيادة فللبائع أن يملك الزيادة عن المشتري كذا في المحيط •
ولو اشترى اثنين بألف فولدت أحدهما ولدا فخلت فزاد البائع عبدا وقيمة كل واحد ألف وازداد الولد ألفا
فقبضهم قسم الثمن أولا على الاثنين نصفين ثم ما أصاب الأم قسم على الأم ولدها أثلاثا اعتبارا لقيمة الولد يوم
القبض وقيمة الأم يوم العقد وسقط قسطها بهلاكها وثالث الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والحية
من الثمن فستتبع الولد خسي العبد والحيه ثلاثة أخماسه وقسم ما في الولد من الثمن وهو ثلث الألف عليه وعلى
خسي الزيادة أسداسا بقدر قيمته ما وقيمة خسي الزيادة أربع مائة وقيمة الولد ألفان يجعل كل أربع مائة تسهما
فصار خسا الزيادة تسهما وصار الولد خمسة أسهم وما في الحية عليها وعلى ثلاثة أخماس العبد أعنا بقدر قيمته ما
وقيمة الحية ألف وقيمة ثلاثة أخماس الزيادة ست مائة فجعل كل مائتين سهما فتكون الأمانة خمسة أسهم وثلاثة
أخماس الزيادة ثلاثة أسهم فيكون الكل ثمانية أسهم فلو هلك العبد قبل قبضه ظهر أنه لا يقابل شيء وأن الأم
هلكت بنصف الثمن والنصف في الحية والزيادة تتبع الحية وخير المشتري لتغير المبيع قبل القبض ولو بقي وقيمتها
ألف سقطت بوجوب الأم الربع وفيه ربع فيقسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه يقسم بين الولد والحيه
أثلاثا تتبع لهما وثلاثة تسع للولد أربعا بقدر قيمتها ربعه في ثلث الزيادة وثلاثة أرباعه في الولد وما في الحية
عليه وعلى ثلثي العبد أخماسا ثلاثة أخماسه في الحية وخمساه في ثلثي الزيادة كذا في الكافي • اشترى عبد بن
بألف قيمة أحد هما ألف وقيمة الآخر خمسمائة ثم صارت قيمة الأول ألفا ثم زاد المشتري تقسم الزيادة عليهما
يوم البيع أثلاثا وان كان أحدهما مالكا يوم الزيادة صحت الزيادة بقدر القاسم وهو الصحيح هكذا
في محيط السرخسي • في المتيق رجل اشترى عبد بن صفقة واحدة بألف درهم وتقابضا أو لم تقابضا حتى
زاد المشتري مائة في عن أحد العبدين بعينه أو قال في عن أحدهما ولم يعين لا يجوز الزيادة وان كان لكل واحد
منهما عن على حدة وزاد في عن أحدهما بعينه جازت وكذا اذا زاد في عن أحدهما لا بعينه وجعل القول قول
المشتري في اضافة الزيادة الى أحد التمين وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب اذا اشترى عبد بن صفقة
واحدة بألف درهم ثم زاد المشتري في عن أحد العبدين بعينه القياس أن تجوز ويقسم الثمن على العبدين
ثم تدخل الزيادة في حصة العبد الذي زيد فيه وكذلك اذا زاد جارية في عن أحدهما بغير عيبتها جازت وكان
للمشتري أن يضيفها الى أيهما شاء وكذلك اذا زاد عرضا كذا في المحيط • باع أمة فلم يقبضها حتى زاد
البائع أمة أخرى ثم استحققت الأولى يأخذ المشتري الباقي بخصتها من الثمن كذا في محيط السرخسي •
حط بعض الثمن صحيح ويلحق بأصل العقد عندنا كالزيادة سواء بقي محلا للمقابلة وقت الحط أو لم يبق محلا كذا
في المحيط • اذا وهب بعض الثمن عن المشتري قبل القبض أو أبرأه عن بعض الثمن فهو حط فان كان البائع

مطلب
في الحط والبراء عن الثمن

قد قبض الثمن ثم حط البعض أو وهب بأن قال وهبت منك بعض الثمن أو قال حطت بعض الثمن عنك مع
 ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال أبرأتك عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الإبراء كذا
 في الذخيرة * وإذا حط كل الثمن أو وهبه أو أبرأه عنه فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن
 لا يلحق بأصل العقد وإن كان بعد قبض الثمن صح الحط والهبة ولم يصح الإبراء هكذا في المحيط * الإبراء من
 الثمن بعد الإقالة يجوز والمبيع أمانة في يد المشتري بعد الإقالة كذا في التتارخانية * باع غلاما ميا عافا سدا
 وتقاضاه أبرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال أبرأتك من الغلام فهو يرى كذا
 في السراجية

مطلب
 في بيع الاب مال الصغير
 وشراؤه

(الباب السابع عشر في بيع الاب والوصى والقاضي مال الصغير وشراؤه) * يجوز بيع الاب من ابنه
 الصغير وشراؤه منه لنفسه استحسانا وترجع الحقوق الى الوصي ويقوم الاب مقامه فيها ولهذا لو بلغ ملك
 مطالبة الاب بالثمن ولو باع الاب من غيره فبلغ لا يملك المطالبة بنفسه كذا في محيط السرخسي * واختلف
 المشايخ في أنه هل يشترط تمام هذا العقد الايجاب والقبول والصحيح أنه لا يشترط حتى ان الاب لو قال بعث
 هذا من ولدي فلان بكذا أو قال اشتريت من مال ولدي هذا بكذا فإنه يتم العقد ولا يشترط أن يقول بعث هذا
 من ولدي واشتريت ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما يتعين الناس فيه والحد أو الاب عند انعدام
 الاب بمنزله كذا في المحيط * باع الاب ضيعة أو عقارا لابنه الصغير بمثل قيمته فان كان الاب محمدا
 أو مستورا عند الناس يجوز وإن كان مفسدا لا يجوز وهو الصحيح وإن باع منفقلا وهو منسحق رواية لا يجوز
 الا اذا كان خيرا للصغير وهو الاصح وبيع الاب على ابنه الكبير المجنون جنونا طوبا ولا يجوز وقصير لا يجوز
 والجنون الطويل مقدرب شهر فصاعدا وقصير بمادونه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * الاب
 أو الوصي اذا باع عقارا للصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان رأى القاضي نقض
 البيع خيرا للوصي كان له نقضه كذا في فتاوى قاضي خان * باع الاب من الصغير شيئا بمثل الثمن فأجاز
 القاضي نقضه وكذا لو جعل البائع وصيا فأجاز هو نقضه كذا في القنية * ومن كان له ابنان صغيران فباع
 مال أحدهما من الآخر بأن قال بعث عبد ابني فلان من ابني فلان جاز واذا بلغا فالعهد عليهما في الصحيح
 كذا في المحيط * الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابض بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير
 بحال يتمكن من القبض حقيقة هلك على الوالد كذا في فتاوى قاضي خان * والتمن الذي لم يشرا مال
 ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى ينصب القاضي وكيله عن الصغير فيقبضه من أبيه ثم يرد له فيكون ودعة من ابنه
 في يده وفيما لو باع داره من ابنه وهو قهلا ساكن لا يصير الابن قابضا حتى يفرغها الاب ويشترط تسليمها الى أمين
 القاضي كذا في محيط السرخسي * فان عاد الاب بعد ما تحول عنها فكأنها أو جعل في يده لمساغة أو أسكنها
 عياله وكن غنيا صار بمنزلة القاصب كذا في المحيط * رجل اشترى لولده الصغير ثوبا أو خادما ونقد الثمن
 من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده إلا أن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وإن لم ينقد الثمن حتى مات يورثه
 الثمن من تركته ثم لا ترجع بقية الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده وإن اشترى لابنه
 الصغير وضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع على الوالد في الاستحسان لا يرجع وإن قال حين نقد الثمن
 نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى لولده الكسوة
 أو الطعام يرجع بغيره عليه وإن لم يشهد عليه لأنه مأمو به غير متطوع فيه بخلاف شراء الدار والعقار كذا
 في محيط السرخسي * الاب اذا باع مال الوصي وسلم قبل استيفاء الثمن يملك استرداد المبيع ليجبه لاستيفاء
 الثمن كذا في الخلاصة * امرأة اشترت لولدها الصغير ضيعة بماله على أن لا ترجع على الولد بالثمن جاز
 استحسانا وتكون الامم مشتريه لنفسها ثم تصير هبة منها لولدها الصغير ومصلحة وليس لها أن تمنع المصلحة عن ولدها
 كذا في فتاوى قاضي خان * دار لرجل وله امرأة منهم ابن صغير فقالت المرأة اشترت منك هذه الدار
 لا ينعما به وقال الاب بعثها يجوز كذا في الخلاصة * ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت
 المرأة لهما اشترت منك هذه الدار لا ينعما به فقالا بعثا جاز لان الاب لما جاوز شراء حصة الدار فقد أذن لها
 في شراء البقية كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر هشام أن الاب اذا اشترى عبدا لابنه الصغير لنفسه شرا

فاسد اغتات العبد قبل أن يستعمله الاب أو يقبضه أو يأمره بعمل مات من مال الصغير ولو باع عبد الله من
 ابنه الصغير بعه فاسد انما اعتقه الاب جازعتقه كذا في المحيط * ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الوصي
 كانت الهبة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى قاضي خان * وكل الاب رجلا يبيع عبد الاب من ابنه
 لا يجوز اذا كان الابن صغيرا لا يعبر عن نفسه الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل فيجوز والصحيح أن حقوق
 العقد تثبت للوكيل وتكامل في أن الامر يكون متصرفا لنفسه أو للصغير والصحيح أنه متصرف للصغير
 نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وما كان من جانب الاب فعلى الوكيل وكذلك
 لو وكل يبيع مال أحد ابنيه من آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين قسبا بعا جاز * وكل الاب رجلا يبيع عبد
 ابنه قسبا الوكيل من الاب جاز هكذا في محيط السرخسي * وفي نوادر ابن سماعة في بيع عبد ابنه
 الصغير من رجل بألف درهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يجز اقراره ولو قال
 في مرضه قد قبضتها من فلان فصاعت كان مصدقا ولو قال قد قبضتها واستهلكتها لم يكن مصدقا ولا يبرأ
 المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا أخذ منه الثمن أن يرجع به على الاب أو في ماله كذا في المحيط * اذا
 اشترى الاب دارا حرم من الصغير بماله فقد على الاب دون الصغير كذا في محيط السرخسي * وإن اشترى
 للمعتوه أمة استولدها بالنكاح يلزم الاب قيا ساو في الاستحسان ويجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك
 والاصح هو الاقل كذا في الذخيرة * ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينقد عليه
 وينقد على الاب فبعد ذلك ان كان المشتري قريبا من الاب يعتق عليه وإن كان أجنبيا عنه كأم الصغير
 والمعتوه أو أخيهما أو أختهما لا يعتق عليه كذا في المحيط * باع الاب ملكا لابنه فقال الابن كنت بالخارجين
 باعه بغير إذن وقال الاب كنت صغيرا فالقول قول الابن ولو ماتت وخلفت أولاد أصغارا ووكبارا فباع
 أبو الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان يمثل القيمة كذا في القنية * ولو اشترى
 الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان خيرا لليتيم والخيرية في غير العقار
 ما قال شمس الأعمى أن يبيع مال نفسه ما يواو خمسة عشر عشرة وأن يشترى لنفسه ما يواو عشرة
 بخمسة عشر وتفسير الخيرية في العقار عند البعض أن يشترى لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم
 بضعف القيمة كذا في فتاوى قاضي خان * ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى هل يكتفى بقوله بعث أو اشترت كافي الاب أو يحتاج الى الشطرين لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا
 الفصل في شيء من الكتب وذكر الناطقي في واقعياته أنه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب كذا في المحيط *
 ولو باع الوصي ماله من أجنبي بمثل قيمته يجوز وقبل انما يجوز نصرت به بأحد شروط ثلاثة اما أن يبيع بضعف
 قيمته أو للصغير حاجة الى غنه أو يكون على الميت دين لا وفاء الا به وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي *
 ولو أمر الوصي رجلا بأن يشترى شيئا من مال اليتيم فاشترى لموكله لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان *
 الوصي المأذون له اذا باع مال نفسه من الوصي فإنه كبيع الوصي بنفسه ولو باع الوصي المأذون من الأجنبي
 بغير فاحش يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وصي باع عقارا لليتيم ومصلحة اليتيم
 في بيعه الا أنه يبيع لينفق الثمن على نفسه فالواجب بيعه ويضمن الثمن لليتيم اذا أنفق الثمن لنفسه كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى الوصي لأحد اليتيمين من الآخر لا يجوز وكذلك ان أذن لهما بالتجارة
 ليتباعا لا يجوز لان الوصي لو باشر ذلك لا يصح فكذلك من استفاد التصرف من جهته وكذلك لو أذن
 لعيدهما في التجارة فباع أحدهما من صاحبه لا يجوز وفي الاب يجوز في الابن وعبيدهما كذا في محيط
 السرخسي * القاضي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز كذا في فتاوى
 قاضي خان * القاضي اذا اشترى من الوصي شيئا من مال اليتيم جاز وان كان هذا القاضي جعله وصيا
 كذا في الفتاوى الكبرى * أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وصي اشترى لليتيم من مديون اليتيم دارا بغير
 قيمتها تخسون دينارا فلما استوفى الدين أقال يبيعه لا يجوز كذا في القنية * الوصي اذا باع مال اليتيم
 بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشا بأن لا يساع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وإن لم يكن كذلك لكن

مطلب
 في بيع الوصي وشراؤه مال
 الصغير

مطلب
 في بيع القاضي وشراؤه مال
 اليتيم

يخاف عليه الجود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجود ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي * رجل استباع مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بمائة وألف والاول أملى من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع الوصي التركة من غيره فان كانت الورثة صغاراً جاز بيعه في كل شيء مباحاً كان أو عقاراً أو عروضاً سواء كانوا حاضراً أو غيباً على الميت دين أو لا لكن انما يبيع بمثل القيمة أو بمائتين النسيب في مثله قال شمس الاعنة الحلواني في شرح أدب القاضي للخصاف هذا جواب السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرائط الثلاث اما أن يرغب المشتري بضعف قيمته أو لا يضر حاجة الى غشه أو على الميت دين لا وفاة له الا به فلو كانت الورثة كلهم كباراً وكانوا حاضراً ولا دين على الميت لا يملك التصرف في التركة أصلاً لكن يتقاضى ديون الميت ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محظوظاً بالتركة أجعوا أنه يبيع كل التركة وان لم يكن مستغرقاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً وعندهما لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت أوصى بوصياً ان كانت الوصية بالثلث أو دونه أنفذها وان كانت أكثر من الثلث أنفذ بقدر الثلث وما بقي للورثة ولو أراد أن يبيع شيئاً من التركة لتنفيذ الوصية أجعوا أنه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم تنقض الورثة الدين ولم يتقدوا الوصية من خالص ملكهم أما اذا فعلوا لم يبق للوصي ولاية يبيع التركة أصلاً وان كانت الورثة غيباً وحده عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة أيام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يملك بيعه وان كانت التركة مشغولة بالدين في العروض يبيعها مطلقاً بقدر الدين وزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وان كانت الورثة بعضهم صغاراً والبعض كباراً ان كان الكبار غيباً والتركة خالية عن الدين وعن الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع حصة الصغار ويبع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان مستغرقاً يبيع الكل وان كان غير مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على الخلاف كذا في الخلاصة * وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد أبي الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهي أن القاضي اذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والا يرد اذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضي خان * في نواذر هشام عن محمد رحمه الله تعالى وصي يقيم باع غلاماً للقيم بألف درهم قيمته ألف درهم على أن الوصي بالخيار فاذا دبرت قيمة العبد في مدة الخيار فصار ثلثي درهم فليس للوصي أن ينقذ البيع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * امرأة باعت متاعاً زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته وزوجها أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مده لم أكن وصية قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على المشتري وبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصية جاز بيعها وان كذبوها بطل فان كان المشتري سرق من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة بشئ هذا اذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصية وان ادعى صبي أنها باعت ولم تكن وصية تسحب دعوى الصبي اذا كان ما دون ثلثي التجارة أو في الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي تضمن البائع قيمة العقار بالبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضي خان * للصبي أو المعتوه أب أو وصي أو جده صحيح فاذا كان القاضي للصبي أو المعتوه في التجارة وأبي أو جده جاز وان كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب أو الوصي كذا في القضية

(الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول)

(الفصل الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه) * (أما تفسيره) فالسلم عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً * (وأما ركنه) فبان تقول لا تخارألت البك عشرة دراهم في كثر حنطة أو أسلفت ويقول الا تخارألت ويسمى السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * (وأما شرائطه فنوعان) نوع يرجع الى نفس العقد ونوع يرجع الى البدل (أما الذي يرجع الى نفس العقد فواحد) وهو أن يكون العقد عارياً عن شرط الخيار للعاقدين أو لا أحدهما بخلاف خيار المشتري فانه لا يبطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد افتقر عارياً عن القبض وأجاز المشتري فالسلم صحيح ولو أبطل صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بأبدانهم أو رأس المال قائم في يد المسلم اليه ينقلب العقد جازاً عندنا وان كان هالكاً أو مستهلكاً لا ينقلب الى الجواز بالاجماع كذا في البدائع * (وأما الذي يرجع الى البدل فستة عشر) ستة في رأس المال * وعشرة في السلم فيه * أما الستة التي في رأس المال (فأحدها) بيان الجنس أنه دراهم أو دنانير أو من المكيل حنطة أو شعيراً ونحو ذلك (والثاني) بيان النوع أنه دراهم غطرية أو عدلية أو دنانير محبوبة أو هريرة وهذا اذا كان في البلد تنقود مختلفة وأما اذا كان في البلد تنقود واحدة فذكر الجنس كاف (والثالث) بيان الصفة أنه جيد أو ردي أو وسط كذا في النهاية (والرابع) بيان قدر رأس المال وان كان مشاراً اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا تشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره أسلمت البك هذه الدراهم في كثر بزر ولم يذكر وزن الدراهم أو قال أسلمت البك هذا البر في كذا من الزعفران ولم يذكر قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكافي * ولو كان رأس المال مما لا يتعلق العقد بقدره من الذرعات والعديدانية المتفاوتة لا يشترط اعلام قدره ويكتفى بالاشارة بالاجماع كذا في البدائع * ولو أسلم في شئين مختلفين ورأس المال مكيل أو موزون لم يحز حتى يبين حصة كل واحد منهما من رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان من غير المكيل والموزون لم يحجج الى التفصيل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز في ذلك كله كذا في الحاوي * لو أسلم جنسين ولم يبين قدر أحدهما بان أسلم دراهم ودنانير في مقدار معلوم في البر فبين قدر أحدهما لم يبين الا تخارألت يصح السلم فيها كذا في البحر الرائق * (والخامس) كون الدراهم والدنانير منقودة وهو شرط الجواز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً مع اعلام القدر هكذا في النهاية (والسادس) أن يكون مقبوضاً في مجلس السلم سواء كان رأس المال ديناً أو عيناً عند عامة العلماء استحساناً وسواء قبض في أول المجلس أو في آخره لان ساعات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما عشيان فنقبض قبل أن يفترقا بايدانهم جاز كذا في البدائع * في النواذر لو تعاقد العقد السلم وشيئاً لا رأوا كثر ولم يقبض أحدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فاقتراهما جاز كذا في النهاية * ولو ناما أو نام أحدهما ان كانا جنسين لم يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز عنه وان كانا مضطربين فهو فرقة كذا في فتاوى قاضي خان * وفي النوازل رجل أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة حنطة ولم تكن الدراهم عنده فدخل يته لخرج الدراهم ان دخل حيث يراه المسلم اليه لا يبطل السلم وان توارى عنه بطل كذا في الخلاصة * ولو غاض أحدهما في الماء وغس فيه فان كان الماء صافياً بحيث يرى بعد الغمس لم يثبت الافتراق وان كان كدر الارى بعد الغمس يثبت الافتراق كذا في مختار الفتاوى * ولو أوى المسلم اليه قبض رأس المال في المجلس أجبره الحاسم عليه كذا في المحيط (وأما الشروط التي في السلم فيه) (فأحدها) بيان جنس المسلم فيه حنطة أو شعير (والثاني) بيان نوعه حنطة سقية أو غطسية أو جبلية أو سهلية (والثالث) بيان الصفة حنطة جيدة أو رديئة أو وسط كذا في النهاية * اسلم في كندم نيكو أو قال نيك أو قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذه كذا في الغنيائية (والرابع) أن يكون معلوم القدر بالمكيل أو الوزن أو العدد أو الذرع كذا في البدائع * وينبغي أن يعلم قدره بمقدار يؤمن فقده من أيدي الناس ولو علم قدره بمكيل بعينه كقوله بهذا الانا بعينه أو بهذا الزنيل أو بوزن هذا الحجر لا يجوز ان كان لا يعلم كم يسع في الاناء ولا يعرف وزن الحجر كذا في جواهر الاخلاط * وكذا في الذرعات ينبغي أن يعلم قدره بذرع يؤمن فقده من أيدي الناس وان علمه بحشبة بعينها ولا يدري كم هي أو بذراع يده أو يد فلان

مطلب
تفسير السلم وركنه

مطلب
في شرائط السلم

حنطة جيدة أو قال نقيه

لا يجوز كذا في الذخيرة * ولا يصح بيع كمال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه اذا كان كيل الرجل وذراعه مغايران لكيل العائمة وذراعهم وأما اذا كانا موافقين لكيل العائمة وذراعهم فتقيده بذلك تكون لغوا والسلم جائز كذا في النبايع * ولا بد أن يكون المكيل مما لا يقبض ولا ينسبط كالقصاص مثلا فان كان مما يتكسب بالأكبس كالزبيب والجواب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية (الخامس) أن يكون المسلم فيه مؤجلا باجل معلوم - حتى ان سلم الحال لا يجوز واختلف في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قد رآه في شهر وعليه الفتوى كذا في المحيط * ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا كذا في فتاوى قاضي خان (السادس) أن يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجودا عند المحل أو على العكس أو منقطعاً فيما بين ذلك وهو موجود عند العقد والمحل لا يجوز كذا في فتح القدير * وحدد الوجود أن لا ينقطع من السوق وحده الا انقطاعه أن لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت هكذا في السراج الوهاج * واذا أسلم فيما يوجد الى حين المحل ولم يقبضه حتى انقطع من أيدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء انتظر لوجوده كذا في النبايع (السابع) أن يكون المسلم فيه مما يتعين بماتعين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وأما التبرهه لا يجوز فيه السلم على قياس رواية الصرف لا يجوز على قياس رواية كتاب الشركة يجوز كذا في النهاية (الثامن) أن يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعه من المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة والذريعات كذا في المحيط * فلا يجوز السلم في الحيوان ولا أفراده من الرؤس والا كارع وكذا لا يجوز في العبيد والاماء لاختلافهما في العقل والاختلاف كذا في السراج الوهاج (التاسع) بيان مكان الايشاء في حاله حل وموتة كالتبرهه ونحوه كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في التهر القساق * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ليس بشرط ولكن ان شرطه صحيح وان لم يشرطه يتعين مكان العقد لتسلم كذا في الكافي * واذا شرط رب السلم على المسلم اليه أن يوفيه السلم في نصر كذا في أي موضع دفعه اليه من ذلك المصرفه ذلك وليس رب السلم أن يكافئه في موضع آخر كذا في المحيط * قبل هذا اذا لم يكن المصرف عظيمًا فان كان عظيمًا بين نواحيه فرج لا يجوز ما لم يبين ناحية منه لان جهاتها مضى الى المنازعة كذا في محيط السرخسي * وفيما لا اجل له ولا مؤنة كالمسك والكافور لا يشترط تعيين مكان الايشاء بالاجماع وهل يتعين مكان العقد لا يشاء في رواية البيوع والجامع الصغير يتعين وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والنبايع * وذكر في الاجابات أنه لا يتعين ويوفيه في أي مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية * فالوعين مكانا قبل لا يتعين لانه لا ينفذ حيث لا يلزم نقله مؤنة ولا تختلف ماله باختلاف الامكنة وقيل يتعين وهو الاصح كذا في الغناية * ولو عقد السلم في البحر أو على شاطئ الجبل فيما له حل وموتة سلم اليه في أقرب الاماكن منها كذا في النبايع (العاشر) أن لا يشمل البديل أحد وصفي عليه هذا الفضل وهو القدر او الخس وهذا مقرر الا في الاغان فانه يجوز اسلامها في الموزونات لحاجة الناس كذا في محيط السرخسي * وأما بيان حكم السلم فهو بثبوت المالك في السلم في المسلم فيه موجب لاعتقابه بثبوت المالك في رأس المال انعين أو الموصوف مجمل السلم اليه كذا في النهاية * واذا صح السلم فاحضر المسلم اليه السلم فيه لا خيار لرب السلم فيه الا أن يجده على خلاف الشروط فيجبر المسلم اليه باحضار ما وقع عليه العقد كذا في النبايع * (الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز) * اذا أسلم ثوبا بآخر وبأفي ثوب هروي لا يجوز واذا باع قنبر خنطة في قنبر شعير لا يجوز أيضا كذا في الذخيرة * ويجوز أن يسلم ما يكال فيما يوزن اذا كان الموزون مما يبيع أن يكون مسلما فيه بأن يكون مبيعا مضبوطا بالوصف حتى اذا أسلم الخنطة في الذهب والفضة لا يجوز عندنا ويكون عقدا باطلا وهو الاصح ويجوز أن يسلم ما يوزن فيما يكال هكذا في المبسوط * ولا يسلم ما يوزن فيما يوزن اذا كانا معا يتيمان في العقد كالخدي في الزعفران وأما اذا أسلم الدراهم والدنانير في الموزونات فيوزن لو أسلم بقرعة فضة أو تبر من الذهب أو المصوغ في الزعفران قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أسلم القلوس في الوزن لا يجوز الا اذا أسلمها في جنسها ولو أسلم أو في القلوس في الوزنات ان كانت

قوله وهو القدر رأى المتفق
استرازا عن القدر المختلف
كاسلام تقود في خنطة
وكذا في زعفران
ونحوه فان الوزن وان تحقق
فه الا أن الكيفية مختلفة
وكذا السلام الخنطة في الزيت
فانه جائز كما قال ابن الكال
وبه ظهر وجه الاستثناء
المذكور بعد تأمل ام

يجزأوي

الاولى تباع ووزن لا يجوز وان كانت تباع عددا يجوز الا انه لا يجوز كذا في القلوس هكذا في شرح الطحاوي * ولا يجوز اسلام المكيل في المكيل واذا اختلف النوعان مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به واحد ابائنين يدايد ولا بأس به نيئة اذا كان المسلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه يتحقق بذكر الوصف بذوات الامثال حتى لو أسلم ثوبا بآخر وبأفي جوهرة أو درة لا يجوز وكذا في الحيوان عندنا وان كان من نوع واحد مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يدايد ولا خيره نيئة على قول علمائنا حتى لو أسلم هروين في ثوب هروي لا يجوز عندنا هكذا في المبسوط * ولو أسلم مكيلا في مكيل أو موزون أو شيئا في جنسه وغير جنسه بطل العقد في جميعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح في حصة الموزون وخلاف الجنس كذا في الطحاوي * ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على ان يكون حلالا في بعضه في وقت وخلول بعضه في وقت ولا يحتاج الى بيان حصة كل واحد منهما واذا لم يقبض حتى فأت المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عند علمائنا الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار ان شاء انتظر الى وقت وجود مثله فيأخذ منه وان شاء لم ينتظر ولم يصبر الى ذلك الوقت وأخذ رأس ماله كذا في شرح الطحاوي * واذا أسلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا بأس بأن يسلم القلوس في الحديد والرصاص وما أشبهه واذا أسلم القلوس في الصفر لا يجوز والمراد من القلوس الراشحة أما لو كانت كاسدة فلا يجوز اسلامها في الحديد والرصاص ولو أسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وان أسلم السيف في الصفر يجوز اذا كان السيف يباع عددا وان كان يباع وزنا لا يجوز كذا في المحيط * ولا يجوز اسلام الخنطة في الدراهم المؤجلة عندنا واذا لم يبيع سلها قال عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى يبطل العقد أصلا قال شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى هو الصحيح هكذا في الظهيرية * ولو أسلم في المكيل وزنا كما اذا أسلم في البر والشعير بالميزان فضه روايتان والعقد الجواز وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلا كذا في البحر الرائق * واذا أسلم في اللبن في حينه كيلا أو وزنا معلوما الى اجل معلوم جاز وكذلك الخنط والعصير نظير اللبن ثم ذكر اللبن في حينه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا في ديارهم لان اللبن كان ينقطع عن ايدي الناس في بعض الاوقات أما في ديارنا فلا ينقطع فيجوز في كل وقت وانحل يوجد في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حينه ايضا كذا في الذخيرة * ويجوز السلم في السمك كيلا ووزنا والارواية عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وزنا وكذا كل ما يكال بالارط لا يجوز كيلا ووزنا كذا في التبتار خاتمة ناقلا عن الفتاوى العتبية * ولو أسلم في خنطة حديثة قبل حذوها لا يصح عندنا لانه أسلم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما اذا أسلم في خنطة موضع انه ان كان مما لا يتوهم انقطاع طعامه جاز السلم فيه كما اذا أسلم في خنطة خراسان أو العراق أو فرغانة وكذا اذا أسلم في طعام بلدة كبيرة كسمرقند وبخارى أو كاشان جاز ومن مشايخنا من قال لا يجوز الا في طعام ولاية والصحيح ان الموضع المضاف اليه الطعام ان كان مما لا ينقطع طعامه غالبا يجوز السلم فيه سواء كان ولاية أو بلدة كبيرة وان كان مما يتوهم ان ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كارض بعينها أو قرية بعينها كذا في البدائع * ولو كانت النسبة الى قرية تليان الصفة لا تعين المكان كالشمر في بخارى يصح لان ذكره لبيان الجودة كذا في الكافي * ولو أسلم في خنطة هراة لا يجوز ولو أسلم في ثوب هراة يجوز اذا أتى بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى يجوز أن يسلم المروى البغدادي في مروى وكذلك المروى البغدادي في مروى الاهواز ومروى الواسط كذا في المحيط * ولو أسلم قنطارا وبأفي ثوب هروي جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أسلم شعيرا في مسخ من شعرا وصف في لب أو خرا في ثوب خرفان كان لا ينقض شعرا جاز وان كان ينقض ويعود شعرا كاللب لا يجوز ولو أسلم غزلا في ثوب غزل جاز كذا في محيط السرخسي * وكل معدود متفاوت أحاده كالبطيخ والرمان لم يجز السلم فيه عددا كذا في الطحاوي * ويجوز السلم في العديدات المتقاربة حتى يجوز في الجوز والبيض عددا أو كيلا أو وزنا وذكر في الزيادات أنه يجوز السلم في الجوز والبيض متى بين بعض الدجاجة والأوز وان لم يسم وسطا ولا جيدا لانه لما سقط التفاوت من حيث القدر فلا ينسقط من حيث الصفة أولى كذا في محيط السرخسي * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كل ما متفاوت أحاده في القيمة فهو عددي متفاوت

وكل ما لا تتفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متقارب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أسلم بيض الأوز في
بيض الدجاج أو بيض النعام في بيض الدجاج جاز وإن أسلم بيض الدجاج في بيض النعام أو أسلم بيض الدجاج
في بيض الأوزان كان في حين يقدر عليه جاز وإن كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز هكذا في المحيط *
وجوز السلم في الكاغد عددا ولو أسلم بالوزن رأيت في جواب الفتاوى أنه يجوز أيضا كذا في المنعرات *
وجوز السلم في الفلوس عددا في ظاهر الرواية كذا في البياني وهو الصحيح هكذا في النهاية * ويجوز السلم
في الباذنجان عددا وكذا المكثري والمشمش ذكره الزندوبقي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان *
وروي الحسن أن السلم في البصل والثوم يجوز كيلا وعددا لأنه عددي متقارب كذا في محيط السرخسي *
قال ولا خيرة في السلم في الزجاج الآن يكون مكسورا فيشترط وزنا معلوما وكذلك جواهر الزجاج فإنه موزون
معلوم على وجه لا تتفاوت فيه كذا في المبسوط * في التينة إذا أسلم في أواني الذهب والفضة وجعل رأس المال
ذهب لا يجوز السلم فيها هكذا في التتارخانية * ولا يجوز السلم في الأواني المتخذة من الزجاج لأنها عددية
متفاوتة ويجوز في الطوايق إذا بين نوعا معلوما وفي الأواني المتخذة من الخزف إن بين نوعا معلوما عند الناس
يجوز وكذا الكيزان على هذا كذا في الظهيرية * ولا بأس في اللبن والتمر إذا سمي ملبنا معلوما وإنما يصير اللبن
معلوما إذا نسب طوله وعرضه وعمقه إلى ذراع العساقفة فإن كان أهل البلدة اصططحو على ملين واحد
فلا حاجة إلى بيان الملين كذا في البياني * وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذراع
المعلومة ككرباسا كذا أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط
كذا في فتاوى قاضي خان * وإن بين الوزن ولم يبين الذراع لا يجوز قال شيخ الإسلام خواجه زاده
في شرحه إذا شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذراعان إنما لا يجوز السلم إذا لم يبين لكل ذراع غنما وأما إذا بين
لكل ذراع غنما فيجوز كذا في المحيط * ولو أسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن
جاز وإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروي أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة
ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اشترط كذا ذراعا مطلقا فله ذراع وسط
اعتبارا للنظر من الجانبين واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا أراد به
المصدر وهو فصل الذراع لا الاسم وهو الخشب يعني لا يمتد كل المد ولا يرخي كل اللوح وقال بعضهم أراد به
الخشب لأن خشب الذراع يتفاوت في الأسواق فنهاما يكون أقصر ومنهاما يكون أطول قال شيخ الإسلام
والصحيح أنه يحمل عليهما إذا اشترط مطلقا فيكون له الوسط منهما فنظر الجانبين كذا في الذخيرة * قال
في الأصل ولا بأس بالسلم في التين كيلا معلوما ووزنا معلوما وكيلا القاراة إذا كانت معلومة جاز ولا خلاف فيه
وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم أنه مكمل على كل حال وقال بعضهم إن تصارف الناس
وزنه فهو موزون ولن تعارفوا كيلا فهو مكمل كذا في المحيط * ولا يجوز السلم في ثياب الصواعين والمعادن
كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابة * ويجوز السلم في البسط والحصر والبوارى إذا اشترط من ذلك ذراعا
معلوما وصفة معلومة وصنعة معلومة كذا في الحاوي * ويجوز في الجواهر والمسوح والأكسية
بصفة معلومة طولها وعرضها ورقعة لانه يمكن ضبطها بالوصف ولا يجوز في القراء لأنها متفاوتة كذا في محيط
السرخسي * ولا خيرة في السلم في جلود الأبل والبقر والغنم وإن بين من ذلك ضربا معلوما يجوز كذا
في الذخيرة * وفي المبسوط ولا يجوز السلم في الأدم والورق لأن يشترط من الورق والأدم ضربا معلوما
الطول والعرض والجودة فيجوز السلم فيه ككسالب وكذلك الأدم إذا كانت تباع وزنا فانه يجوز
السلم فيها بذكر الوزن على وجه لا تمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهيرية * ولا يجوز
في الرأس والأكارع كذا في الخلاصة * ولا يصح السلم في اللحم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا لا يجوز
إذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى نقي من الجنب أو التندمين ما تقرطل
وفي منزوع العظام روايتان والأصح عدمه * وفي الحقائق والعيون الفتوى على قولها وإذا أحكم الحاكم
يجوز له صحتا كذا في البحر الرائق * ويجوز السلم في الآلية والشحم عند الكل كذا في الظهيرية *
والسلم في السمك لا يحتلوا ما أن يكون طريا أو ملحا ولا يحتلوا ما أن يسلم فيه عددا أو وزنا فإن أسلم فيه عددا

لا يجوز طريا كان أو ملحا وإن أسلم فيه وزنا كان ملحا ويجوز أن كان طريا فإن كان العقد في جنسه والأجل
في جنسه ولا ينقطع فيما بين ذلك فانه يجوز والأفلا كذا في شرح المحامى * وإن أسلم في السمك الصغير بالكيل
أو الوزن فالصحيح أنه يصح في الصغير كذا في البياني * وفي الكبار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في
ظاهر الرواية عنه وهو قولهما يجوز كذا في محيط السرخسي * قال في الأصل ولا خيرة في السلم في شيء من الطيور
كذا في المحيط * وفي الحيوانات التي لا تتفاوت كالعصافير قيل لا يجوز وهو الأصح ولا يجوز في لحوم الطيور
قيل هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تجبر للتوالة لانه يعنى المنقطع فاما ما تقتنى وتجبر للتوالة فيجوز
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وقيل يجوز بالاتفاق وهو الأصح هكذا في محيط السرخسي * ولا
يجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا وزنا ولا عددا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
يجوز وزنا واختار المشايخ رحمهم الله تعالى للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أتى بشرائطه حاجة
الناس لم يكن يجب أن يحتاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي حتى لا يصير استبدالا بالمسلم
فيه قبل القبض كذا في المحيط * ولا يجوز اسلام الخبز في الخنطة والدقيق وعندهما يجوز وعليه الفتوى
كذا في التهذيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا كذا في الظهيرية * ولا خيرة في السلم في شيء من
الجواهر واللؤلؤ أما الصغير من اللؤلؤ التي تباع وزنا وتجعل في الادوية فيجوز السلم فيها وزنا ولا بأس بالسلم
في الجص والنورة كيلا لانه مكمل معلوم وهو مقدور التسليم في كل وقت كذا في المبسوط * ولا بأس
بالسلم في الدهن إذا اشترط من ذلك ضربا معلوما قبل المربي وغيره سواء هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى *
ولا بأس بالسلم في الصوف وزنا وإن اشترط كذا كذا جرة بغير وزن لم يميز ولو أسلم في صوف غنم بعينها لم يميز
وكذلك البانها وسجونها ولا خيرة في السلم في السمن الحديث والزيت الحديث والخنطة الحديثة وهي التي تكون
في هذا العام ولا بأس بالسلم في فصل السيف يريده إذا كان معلوم الطول والعرض والصفة ولا يجوز اسلام
الصوف في الشعر لانه يجمعهما الوزن قال شمس الأئمة المحامى في هذا إذا كان الشعر يباع وزنا وإن كان
لا يباع وزنا فلا يحرم النساء كذا في المحيط * ويجوز السلم في الخبز ولا يجوز في الخبز فإن أسلم أحدهما
بطل والسلم والتمر في سواء في أحكام السلم ما خلا الخبز كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بالسلم في القطن
والكتان والابرسم والخصام والتبر والحديد والرصاص والصفير والشبه وهذه الاشياء من ذوات الامثال
والحناء والوسمة والياجين اليابسة التي تكال نظير هذه الاشياء وأما الراحين الرطبة والقول والحطب
فهذه الاشياء ليست من ذوات الامثال فلا يجوز السلم فيها ولا بأس بالسلم في الجن والمصل إذا كانا معلومين
عند أهل الصناعة على وجه لا يتفاوت هو الصحيح كذا في المحيط * وإذا أسلم في الخدوع ضربا معلوما وسمى
طوله وغلظه وأجله والمكان الذي يوفيه فيه فهو جائز وكذلك الساج وصنوف العيدان والخشب والقصيب
واعلام الغلظ في القصب باعلام ما يشبهه الطير بشرا وذراع أو نحو ذلك فعند ذلك لا تجرى المنازعة بينهما
كذا في المبسوط * ولا خيرة في السلم في الرطبة كذا في الذخيرة * والغزل من ذوات الامثال ذكره شمس
الأئمة السرخسي وذكر الطماوى أن كل ما كان موزونا فهو مثلي كذا في المحيط * ولا بأس بالسلم في طبخت
أو قدمة أو خفي أو نحو ذلك إذا كان يعرف وإن كان لا يعرف فلا خيرة كذا في الهداية * ولا بأس بالسلم
في القتب وزنا كذا في الخلاصة * وإذا أسلم في الماء وزنا وبين المشايخ جاز وإذا جاز في الماء جاز في الجدة أيضا
كذا في فتاوى قاضي خان *

(الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال والمسلم فيه) لا يجوز للمسلم اليه أن يبرئ ربه السلم من رأس
المال فإن أبرأه وقبل ربه السلم البراءة بطل عقد السلم وإن ردت البراءة لم يطل كذا في المحيط * ولا يجوز أن
يأخذ عوض رأس المال شيئا من غير جنسه فإن أعطاه من جنس أجود منه أو أردأ في الصفقة فرضي المسلم
اليه بالأردى جاز وإن أعطاه أجود من جنه أجبر على أخذه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يأخذ الأبرضاه
وهو المختار كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو أعطاه السلم جديا مكان الردى
يجوز السلم على القبول عندنا وإن أعطاه ردثا مكان الجدي لا يجوز ولو كان السلم ثوبا جديا بثوب
ردى وقال خذ هذا أو رد عليك درهمين فهذه ثمانى مسائل * أربعة في المذروعات * وأربعة في المكيلات

والموزونات أما المذروعات إذا كان السلم ثوبا فجاء المسلم إليه بأزيد وصفا أو ذراعا وقال خذ هذا وزدني فيه
درهما جز وتكون زيادة الدرهم بمقابلته الجوده والذراع الزائد ولو جاء ثوب ردي أو بجا أو ناقص ذراعا
وقال خذ هذا وأرد عليك درهما ففعل لا يجوز ولو أعطاه الردي وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهما
فقبل جاز ويكون ذلك إبرا عن الصفة وإن كان السلم من المكيالات والموزونات بأن أسلم عشرة دراهم
في عشرة أقفزة من المنطة فأني بمنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما لا يجوز ولو جاء بأحد عشر قفزا
وقال خذ هذا وزدني درهما أو جاء بتسع أقفزة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فقبل جاز ولو جاء بعشرة
أقفزة رديئة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز في القصول
كلها كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في الظهيرية • وتصح الحوالة والكفالة والارتباط برأس
المال فإن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض بطل العقد وإن كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس
ولا يضرهما ما اقترقا الكفيل والمحتال عليه إذا كان المتعاقدان في المجلس ولو أخذ به رهنا فاقترقا والرهن
قائم انتقض العقد ولو هلك في المجلس مضى العقد على الصحة ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن صار مستوفيا
ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم إليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم أحق بالرهن لأنه لا يجعل للرهن
بدنه بل يباع بغير حقه حتى لا يصير مستبدل بالمسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط • وإذا جاء السلم إليه
رب السلم فحفي بينه وبين السلم بصير قابضا بالظنية كما في دين آخر كذا في فتاوى قاضي خان • ويجوز الحوالة
بالمسلم فيه وكذلك الكفالة إلا أن في الحوالة يبرأ المسلم إليه وفي الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار إن شاء طالب
المسلم إليه وإن شاء طالب الكفيل ولا يجوز لرب السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل أن يستبدل
مع المسلم إليه عند الرجوع فيأخذ بدل ما أدى إلى رب السلم كذا في البدائع • ولو كان السلم كفيل
فاستوفى الكفيل السلم من المسلم إليه على وجه الاقتضاء ثم باعه ورث فيه فذلك حلال له إذا قضى رب السلم
طعاما مثله ولا خلاف في هذا إذا تقرر ملكه بأداء طعام السلم وإنما الخلاف فيما إذا كان المسلم إليه هو الذي
قضى رب السلم طعام السلم فإنه يرجع على الكفيل بطعام مثل ما دفع إليه ثم قال في هذا الكتاب فارجع
بطيب للكفيل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال
أخبرني أن ابن ردة على الذي قضاه ولا أجبره عليه في القضاء وفي كتاب الكفالة قال يتصدق بالفضل هذا إذا
قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فأما إذا قبضه على وجه الرسالة بأن يسمي المسلم إليه المسلم إليه طعام السلم ليكون
رسوله في تبلغه إلى رب السلم فتصرف فيه ورث قال في المحيط لا يطيب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
كذا في المبسوط • ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غررك أو قال كله وأعزله في يمينك ففعل لا يصير رب
السلم قابضا كذا في فتاوى قاضي خان • ومن أسلم في كثر فامر رب السلم المسلم إليه أن يكيل له في غرائر
رب السلم ففعل ورب السلم غائب لم يكن قبضا حتى لو هلك ذلك من مال المسلم إليه كذا في الهداية • ولو كان
رب السلم حاضرا بصير قابضا بالانصاف سواء كانت الغرائر أم للبائع كذا في فتح القدير والعيني شرح
الهداية • ولو دفع رب السلم غرائره إلى المسلم إليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل ورب
السلم غائب اختلف المشايخ فيه والجمهور أنه يصير قابضا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو طمعه بأمر رب
السلم لم يصير قابضا كذا في الحاوي • فإذا أخذ رب السلم الدقيق كان حراما كذا في التتارخانية •
وإن أمره أن يصبه في البحر في السلم ففعل ذلك من مال المسلم إليه كذا في العينية • ولو أمر رب السلم غلام
المسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا وكل رب السلم وكيلًا
بدفع رأس المال إلى المسلم إليه صح فإن دفع الوكيل وهما في المجلس بعد صرح وأن قام الوكيل عن المجلس قبل
الدفع وذهب وهما في المجلس بعد لا يطل السلم وإن ذهب رب السلم عن المجلس أو المسلم إليه قبل دفع الوكيل
بطل السلم وكذلك لو كان المسلم إليه وكل رجلا بالقبض أن أسلم إلى رجل دراهم في كثر حنطة ثم إن المسلم
إليه اشتري من رجل حنطة على أنهما كروا أو في رب السلم عن كثر السلم فإنه يحتاج لإباحة التصرف فيه من
الأكل والبيع وأشباه ذلك إلى كيلين كيل للمسلم إليه وكيل لرب السلم ولا يكتفي لرب السلم كيل المسلم إليه وإن
كان رب السلم حاضرا حين اكتتال المسلم إليه وكذلك لو أن المسلم إليه أمر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج

قوله في السلم أي في مسألة
السلم وأما في الشراء إذا
أمره المشتري أن يصبه
في البحر ففعل فيه لك من مال
المشتري كما صرح به ابن نجيم
في بخره والفرق مذکور
هناك اه معصمه بحر اوى

إلى أن يكيله • ترين أو لا للمسلم إليه بحكم النيابة عنه ثم يكيله لنفسه ولا يكتفي بكيل واحد وكذلك لو كان المسلم
إليه دفع إلى رب السلم دراهم حتى يشتري له حنطة بشرط الكيل وقبضه وكاله ثم قبضه قضا بمحقة فعليه أن يكيله
ثانيا لنفسه كذا في المحيط • ولو اشتري المسلم إليه حنطة محازفة أو استفاد من أرضه أو غيرها أو بمهينة
أو وصية أو وفاة رب السلم وكاله بمحض منه فيكتفي بكيل واحد كذا في النهاية • ولو استقرض
الطعام بكيل وسلمه إلى رب السلم لم يحتج إلى إعادة الكيل كذا في الحاوي • وكل جواب عرقته في المكيالات
فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط • وإن كان رأس المال عينا فوجده المسلم إليه مستحقا أو مبعيا
فإن لم يجز المستحق أو لم يرض المسلم إليه بالعيب بطل السلم سواء كان بعد الاقتراق أو قبله وإن أجاز المستحق
أو رضى المسلم إليه بالعيب جاز السلم سواء كان قبل الاقتراق عن قبض رأس المال أم لا ولا سبيل للمستحق
على المقبوض وله أن يرجع على الناقد بثلثه إن كان مثليا كذا في البدائع • وإن كان رأس المال دينًا وقبضه
فلا يخلو ما أم أن يوجد مستحقا أو مستوفى أو يوفى أو لا يخلو ما أن يوجد ذلك في المجلس أو بعد الاقتراق فإن وجده
مستحقا في المجلس فإن أجاز المستحق جاز إذا كان رأس المال فائضا على ذلك في الجامع وإن لم يجز انتقض
القبض بقدره من الأصل فصار كأنه لم يقبض فإن قبض مثله في المجلس جاز ولا فلا كذا في محيط السرخسي •
وإن وجده مستوفى إن كان ذلك في مجلس القعد فإن تجوز به السلم إليه لا يجوز فأما إذا رده وقبض الجيد
مكانه في المجلس جاز كذا في المحيط • وإن وجده هازيا أو فاسدا أو بهرجة وكان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز السلم
إليه جاز وإن رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز وإن اقترقا قبل الاستبدال بطل السلم كذا في الذخيرة •
وأما إذا وجد شيئا منها مستحقا وكان ذلك بعد الاقتراق عن المجلس إن أجاز له المالك وكان رأس المال فائضا
جاز وإن رده بطل السلم بقدره عندهم جميعا وأما إذا وجد شيئا منها مستوفى وكان ذلك بعد الاقتراق عن المجلس
بطل السلم بقدره قل أو كثر تجوز به أو رده استبدل مكانه أو لم يستبدل ولا يعود جائزا بالقبض بعد المجلس
كذا في المحيط • وأما إذا وجد شيئا منها يوفى أو كان ذلك بعد الاقتراق فإن تجوز به جاز وإن لم تجوز به
ورده أجمعوا على أنه إذا لم يستبدل في مجلس الرده فإن السلم يطل بقدر مازد وأما إذا استبدل مكانه في مجلس الرده
ففي رواية الاستحسان لا يطل متى كان المردود قليلا وبه أخذ علما وفارجهما الله تعالى وإن كان كثيرا فعند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل وعندهما لا يبطل استحسانا هكذا في الذخيرة • ثم اتفقت الروايات الظاهرة
المشهوره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن مازاد على النصف كثير وأما النصف ففيه روايتان وفي رواية الثلث
كثير وهو الأصح والأحوط كذا في محيط السرخسي • وفي الحاوي قال نصير كان شدا ديقول المسلم إليه
إذا وجد في الدراهم زيو فابعده ما اقترقا ينبغي أن يأخذ البدل أو لا ثم يرد الزيو ف قال الفقيه هذا احتياط
فلو رد الزيو وأخذ البدل قبل أن يضارقه يجوز أيضا في قول علما إذا كان أقل من النصف كذا
في التتارخانية • ولو وجب على المسلم إليه دين مثل رأس المال هل يصير رأس المال قصاصا بذلك الدين أم لا
فهذا لا يخلو ما إن وجب دين آخر بالعقد وأما إن وجب بالقبض فإن وجب بالعقد فإما إن وجب بعقد متقدم
على عقد السلم وأما إن وجب بعقد متأخر عنه فإن وجب بعقد متقدم على السلم بأن كان رب السلم باع من المسلم
إليه ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى أسلم إليه عشرة دراهم في حنطة فإن جعل الدين قصاصا
أو تراصيا بالقصاص يصير قصاصا وإن أبي أحدهما لا يصير قصاصا وهذا استحسان وإن وجب بعقد متأخر
عن السلم لا يصير قصاصا وإن جعله قصاصا هذا إذا وجب الدين بالعقد فأما إذا وجب بالقبض كالقصب
والقرض فإنه يصير قصاصا سواء جعله قصاصا أم لا بعد أن كان وجوب الدين الآخر متأخرا عن العقد
هذا إن تساوى الدينان فأما إذا تفاضلا بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون فرضي أحدهما بالانقصان
وأبي الآخر فإنه ينتظر أن أبي صاحب الأفضل لا يصير قصاصا وإن أبي صاحب الأدون يصير قصاصا كذا
في البدائع • قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كثر حنطة ووسط
إلى أجل معلوم ودفع إليه رأس المال ثم إن رب السلم باع من المسلم إليه عبدا بكثر حنطة ووسط مثل المسلم فيه
وقبض الكز ولم يسم العبد إليه حتى انتقض القعد موت العبد أو بالرد بخيار الشرط أو الرقبة أو بالرد بالعيب
قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو بعد القبض بقضاء حتى انتسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان

على رب السلم ان يرد الكثر الذي هو عن العبد حكا لا تنسخ العقد في العبد فان قال بائع العبد وهو رب السلم
 أنا أسلمت الكثر المقبوض وأردمته كان له ذلك فان لم يرد رب السلم الكثر الذي هو عن حتى حل السلم صار
 قضاها بكثر السلم تقاصا ولم يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل السلم ولكن قبض الكثر الذي هو عن
 كان بعد السلم ثم انفسخ البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكثر الذي هو عن قضاها بالسلم عند حلول
 الاجل ولو كان مشتري العبد وهو المسلم اليه رد العبد بعد القبض بالتراضي أو تقايلا العقد في العبد وبقي
 المسألة بحالها فان الكثر الذي هو عن لا يصير قضاها بالسلم في الفصلين تقاصا لم يتقاصا ولو كان عقد البيع
 وقبض الكثر قبل عقد السلم وبقي المسألة بحالها فان الكثر الذي هو عن العبد لا يصير قضاها بكثر السلم وان
 تقاصا كذا في المحيط * ولو وجب على رب السلم دين بقبض مضمون فهو أن يغصب منه أو يستقرض
 بعد السلم يصير قضاها ولو كان غصب منه كثر قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قضاها صار
 قضاها سواء كان بحضورهما أم لم يكن ولو كان الكثر ودبعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم اليه
 قضاها لم يكن قضاها الا أن يكون الكثر بحضورهما أو يرجع رب السلم فيضلي به ولو غصب منه كثر بعد
 العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قضاها ولو كان الغصب واقعا قبل العقد فلا بد من أن يجعله قضاها وهذا
 كله اذا كان الغصب في مثل الحق فان كان في أجود أو أدون لم يصير قضاها في الجسد الا برضى المسلم اليه
 وفي الردى الا برضى رب السلم هكذا في الحياوي * أسلم الى آخر ما في كثر فاشترى المسلم اليه منه كثر منه
 بمائتين مؤجلا وقبضه فان كان قائما في يده فأرد رب السلم أن يقبضه عن كثر السلم لم يجز فان قبضه وطعنه
 فعليه مثله ولا يصير الواجب عليه قضاها بالسلم وان رضى به فان قبض الثمن ثم قضاه اياه عن كثر السلم جاز
 ولو لم يطعن ولكن تعيب عنده فان شاء المسلم اليه أخذه وان شاء ختمه فان ختمه مثله لا يصير قضاها وان أخذه
 ثم قضاه جاز فان اختار أخذ الكثر بعينه ولم يردده فجعله قضاها جاز اذا رضى به جميعا ولو اصطفا على المقاصة
 قبل أن يختار المسلم اليه شيئا لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد قالوا انه يجوز ولو لم يجعله قضاها
 واسترد المسلم اليه الكثر المعيب ثم غصبه رب السلم ورضي به فهو قضاها ولا يلتفت الى رضى المسلم اليه واذا
 غصب الكثر المبيع أجنبي من المسلم اليه ثم أحال المسلم اليه وبالسلم على القاصب ليقبضه عن سلمه لم يجز
 والحوالة باطلة فان تعيب عند الاجنبي وورثي به وبالسلم جاز وكذلك لو كان ودبعة عند الاجنبي وورثي به
 رب السلم الا أنه اذا هلك الكثر المبيع قبل قبضه في الغصب لا تبطل الحوالة وفي الودعة تبطل هكذا في محيط
 السرخسي * رجل أسلم الى رجل في قفيز من رطب وجعل أجله في حينه حتى كان جائزا فأعطاه المسلم اليه
 مكانه قفيزا من تمر أو أسلم في قفيز من تمر فأعطاه مكانه قفيزا من الرطب ويجوز به رب السلم فهو جائز في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان المسلم فيه قفيز رطب فأعطاه مكانه تمر لا يجوز على كل حال وصار كما
 لو أسلم في ثلاثة أرباع قفيز تمر ثم استوفى قفيزا من تمر وان كان أسلم في قفيز من تمر فأعطاه قفيزا من رطب فهو على
 وجهين عندهما اما أن يقبضه على وجه الاستيفاء بأن يقول المسلم اليه الرب السلم خذ بمحلك أو قضا بمحلك
 أو قضا من حقلك أو ما أشبه ذلك من العبارات أو يقبضه على وجه الصلح والبراء بأن يقول خذ بمحلك
 أو قضا من حقلك على أني بري مما كان لك قبلي ففي الوجه الاول هو باطل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان على
 طريق الصلح والبراء ينظر الى هذا الرطب كم ينقص اذا جف فان علم ذلك يني على ما يعلم وان لم يعلم يني ذلك على
 اكثر ما لا يزيد عليه النقصان فان علم أنه اذا جف ينقص مقدار الربع أو علم أنه لا يزيد النقصان على الربع ويبقى
 ثلاثة الأرباع ينظر بعد هذا ان كانت قيمة القفيز من الرطب مثل قيمة ثلاثة أرباع قفيز من تمر أو أقل فالصلح
 جائز وان كانت قيمة قفيز من الرطب أكثر من قيمة ثلاثة أرباع تمر السلم بطل الصلح * رجل أسلم الى رجل
 في قفيز من حنطة فأعطاه مكانه قفيز حنطة مقالية لم يجز في قولهم جميعا وكذلك لو أسلم في قفيز بسر أخضر أو أصفر
 في حينه وأعطاه مكانه قفيز بسر مطبوخ أو أسلم في قفيز حنطة فأعطاه مكانه قفيز حنطة مطبوخة أو أسلم في قفيز
 حنطة فأعطاه مكانه قفيز دقيق لا يجوز ولو أسلم في قفيز حنطة فأعطاه قفيزا من حنطة قد وقع في الماء حتى انتفخ
 فهذا جائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ولو أسلم في زيتون
 فأخذ مكانه زيتا لا يجوز وان علم أنه أقل مما في الزيتون كذا في المحيط *

(الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه) * ان وقع الاختلاف في جنس السلم فيه بان
 قال رب السلم أسلمت اليك عشرة دراهم في كثر حنطة وقال المسلم اليه أسلمت عشرة دراهم في كثر شعير
 تخالفان استحسانا ان لم تكن لهما بينة ويدين المسلم اليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وفي قوله
 الآخر يدين بيمين رب السلم كذا في المحيط * واذا تخالف القاضى بقول لهما ما ذكرنا فان قالوا لا تنسخ
 العقد أو قال أحدهما ذلك فسخ القاضى العقد بينهما وان قال لا تنسخ تركهما رجاء أن يعود أحدهما الى
 تصديق صاحبه كذا في الذخيرة * وأيهما نكل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوي *
 وأيهما أقام بينة قبلت بينته وان أقام البينة ان لم يتفرقا عن مجلس العقد بعد فسخه الله تعالى يقضى
 بعقدين يقضى على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم اليه بكثر حنطة وكثر شعير وان تفرقا عن المجلس
 ونقد رب السلم عشرة لا غير يقضى بعقد واحد بينة رب السلم وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
 يقضى بعقد واحد بينة رب السلم على كل حال كذا في المحيط * وان اختلفا في قدر السلم فيه فهذا هو الاختلاف
 في جنس السلم فيه سواء وان اختلفا في صفة السلم فيه ولا بينة لواحد منهما القياس ان يتخالفوا في الاستحسان
 لا يتخالفان وبالقياص تأخذ فان قامت لأحدهما بينة فانه يقضى بينته طالبا كان أو مطلوبا فان أقاما جميعا
 البينة فعلى قولهما لا شك أنه يقضى بعقد واحد بينة رب السلم وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فذكر في بعض
 المواضع أنه يقضى بعقدين وأنه قياس وبه تأخذ كذا في الذخيرة * ومن أسلم الى رجل عشرة دراهم في كثر
 حنطة فقال المسلم اليه شرطت ردنيا وقال رب السلم لم تشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه وفي عكسه قالوا
 يجب أن يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القول للمسلم اليه كذا في الهداية *
 وان اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنسه بأن قال رب السلم أسلمت اليك
 عشرة دراهم في كثر حنطة وقال المسلم اليه لا بل أسلمت الى دينار في كثر حنطة ولا بينة لواحد منهما فانهما
 لا يتخالفان قياسا ويكون القول قول رب السلم وفي الاستحسان يتخالفان فان أقاما البينة فعند محمد رحمه
 الله تعالى يقضى بعقدين على رب السلم بدنيا وعشرة دراهم ويقضى على المسلم اليه بكثر حنطة ان لم يتفرقا
 عن مجلس العقد ولم يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في هذه الصورة وذكر
 ابن سماعة في نوادره عنهما أنه يقضى بعقدين وذكر الكرخي أنه يقضى بعقد واحد بينة المسلم اليه وهو الصحيح
 وان وقع الاختلاف في قدر رأس المال أو صفته فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وقع الاختلاف في صفة السلم
 فيه أو قدره كذا في المحيط * الاصل أنهم اذا اختلفا في جنس السلم فيه أو قدره أو صفته أو في رأس المال من
 هذه الوجوه وأقاما البينة فعندهما يقضى بعقد واحد ما أمكن فان تعذر فعقدين وعند محمد رحمه الله تعالى
 يقضى بعقدين فان تعذر فعقد واحد كذا في محيط السرخسي * اذا اختلفا في السلم فيه وفي رأس المال
 ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنس السلم فيه وفي جنس رأس المال ولا بينة لهما يتخالفان
 قياسا واستحسانا فان أقام أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام البينة يقضى بالعقدين ان لم يتفرقا عن مجلس
 العقد بخلاف وان وقع الاختلاف في قدر السلم فيه وفي قدر رأس المال ولا بينة لهما يتخالفان واذا أقام
 أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام البينة قضى بعقدين عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يتفرقا عن مجلس العقد
 وعندهما يقضى بعقد واحد وان اختلفا في صفة رأس المال والمسلم اليه فالجواب في حق الصالح أن يتخالفا
 قياسا واستحسانا والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب فيما اذا اختلفا في صفة السلم فيه أو في صفة رأس
 المال لا غير فكل جواب عرقه ثمة في إقامة البينة عندهم فهو الجواب هنا كذا في الذخيرة * واذا كان
 رأس المال عينيا بأن كان عرضا اختلفا في جنس السلم فيه فان الجواب في الصالح أن لا يتخالفا قياسا
 ويكون القول قول المسلم اليه ولكن في الاستحسان يتخالفان ثم الجواب الى آخره على ما بينا وان قامت
 لأحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا * وان اختلفا في قدر
 السلم فيه فالجواب في حق الصالح والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم جميعا * وان اختلفا في صفة السلم
 فيه ان لم تقم لأحدهما بينة فالقياس على ما مضى من الاستحسان أن يتخالفوا في الاستحسان لا يتخالفان
 وبالقياص تأخذ وان قامت لأحدهما بينة يقضى بها وان أقام جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا

قوله من الاستحسان كذا
 في عبارة الذخيرة والاصوب
 حذفه كما لا يخفى اه معجم

كذا في المحيط • فان اختلفا في جنس رأس المال ولم تقم لاحدهما قيمة القياس أن لا يتحالفا ويكون القول لرب
السلم وفي الاستحسان يتحالفان وان قامت لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما وان أقاما جميعا البيئة فعلى قول
محمود رحمه الله تعالى يقضى بعقدين وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضى بعقد واحد على
رواية الكرخي وهو الأصح وان اختلفا في مقداره ان لم تقم لاحدهما قيمة القياس أن يكون القول لرب السلم
ولا يتحالفان الا أنهم يتحالفان استحسانا بالاثرون قامت لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما وان أقاما جميعا
البيئة يقضى بعقد واحد عندهم وان اختلفا في صفة ان لم تقم لاحدهما قيمة فانه لا يتحالفان قياسا
واستحسانا ويكون القول لرب السلم فان قامت لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما وان أقاما جميعا البيئة يقضى
بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا فيهما ان اختلفا في جنس رأس المال وجنس المسلم فيه ان لم تقم لاحدهما
قيمة فانه لا يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما وان أقاما جميعا البيئة
يقضى بعقدين وان اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم تقم لاحدهما قيمة فانه لا يتحالفان قياسا
واستحسانا وان قامت لاحدهما قيمة تقبل بينهما وان أقاما جميعا البيئة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا
وتقبل قيمة كل واحد منهم في اثبات الزيادة فأما اذا كانا اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه ولم تقم
لاحدهما قيمة فانه لا يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما وان أقاما
جميعا البيئة فانه يقضى بعقد واحد وتقبل قيمة كل واحد منهما في اثبات الزيادة كذا في الذخيرة • وان اختلفا
في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا يتحالفان وقال صاحباه يتحالفان
وقيل الخلاف على العكس والاول اصح كذا في فتاوى قاضي خان • وهذا اذا لم تقم لاحدهما قيمة وان قامت
لاحدهما قيمة فانه يقضى بينهما طالبا كان أو مطلوبا وان أقاما جميعا البيئة ذكر أنه يقضى بينة الطالب
ويقضى بعقد واحد كذا في المحيط • ولو اختلفا في أجل السلم فالاختلاف فيه لا يوجب التحالف والترادف
عند علمنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في شرح المحاموي • فلو اختلفا في أصل الاجل فان كان المتدعي
للاجل رب السلم فالقول قوله ولو ادعاه المسلم اليه وأنكره رب السلم فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح
استحسانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا القول قول رب السلم والعقد فاسد كذا في الحاموي •
هذا اذا لم تقم لاحدهما قيمة وان قامت لاحدهما قيمة قبلت بينهما وان أقاما البيئة فالبينة بينة من يدعي
الاجل كذا في المحيط • وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع
يمينه كذا في فتاوى قاضي خان • هذا اذا لم تكن لاحدهما قيمة وان قامت لاحدهما قيمة يقضى بينهما
وان أقاما جميعا البيئة فالبينة بينة المطلوب ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا كذا في الذخيرة • ولو اختلفا
في مضي الاجل بعد ما اتفقا أنه شهر فالقول قول المطلوب كذا في التهذيب • وان قامت لاحدهما قيمة
تقبل بينهما وان أقاما جميعا البيئة فالبينة بينة المطلوب كذا في المحيط • ولو اختلفا في قدره ومضيه فالقول
في القدر قول رب السلم والقول في المضي قول المسلم اليه ولو أقاما جميعا البيئة فالبينة بينة المسلم اليه على اثبات
زيادة أنه لم يمس كذا في شرح المحاموي • واذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس فأقام رب
السلم البينة أنهم ما تفرقا قبل قبض رأس المال وأقام المسلم اليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق فان
كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبينة بينة المسلم اليه والسلم جائز كذا في الذخيرة والمحيط • وان كانت الدراهم
في يد رب السلم بأعيانها فقال المسلم اليه أودعتها اياماً وغصبتها بعد القبض وقد قامت البينة على القبض
كان القول قوله ويقضى بالدراهم كذا في الحاموي • وان قامت لاحدهما قيمة فان قامت لرب السلم
لا تقبل وبينه المسلم اليه تقبل وان لم تقم لاحدهما قيمة فان كانت الدراهم في يد المطلوب ان كان
الطالب لا يدعي عليه غصبا ولا ودیعة وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين على واحد منهما وان ادعى
الطالب الغصب منه أو الودیعة بعدما أنكر القبض في المجلس فالقول قول المطلوب وان كانت الدراهم في يد
رب السلم فان كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولا ودیعة بعد ذلك فلا يمين على واحد منهما
واذا ادعى المطلوب الغصب أو الودیعة بعدما ادعى قبض رأس المال في المجلس وأنكر الطالب فن مشايخنا
من قال القول قول المطلوب مع يمينه فيحلف ويجوز السلم وبأخذ رأس المال من رب السلم ومنهم من قال بأن

قوله يقضى بعقدين لان
القضاء بهما يمكن لان كل
فرق شهد بعين لم يشهد به
الاخر والقضاء بعينين في
عقدين يمكن وتوجيه جميع
ما ذكر في هذا المقام وزيادة
عليه مذكور في الذخيرة
فلتراجع اه مصححه

هذا هكذا إذا قال الطالب لم تقبض مفصلا بأن قال أسأت اليك وسكت ثم قال ألا أنك لم تقبض أو قال أسأت
اليك ولم تقبض بالعطف لا بالاستثناء فاما إذا قال موصولا لم تقبض والمطلوب يقول قبضت يجب أن يكون
القول قول الطالب في هذه المسألة ولا يكون القول قول المطلوب هكذا في المحيط * إذا جاء المسلم اليه بعد
ما تفرق فجلس يصفر رأس المال ويقول وجدته زيوفا من صدق بذلك رب السلم كان له أن يردّه على رب السلم
وإن كذبه في ذلك وأنكر أن يكون من دراهمه وادّعى المسلم اليه أنه من دراهمه فإن كان المسلم اليه أقرب قبل
ذلك فقال قبضت الجياد أو قال قبضت حتى أو قال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم ففي هذه
الوجوه الأربعة لا تسمع دعواه الزيادة حتى لا يتخلف رب السلم أما إذا قال قبضت الدراهم فالقياس
أن يصدق القول لرب السلم والاستحسان القول للمسلم اليه وأما إذا قال قبضت فالقول للمسلم اليه كذا
في الذخيرة * ولو أن قبض الدراهم ثم ادّعى أنها مستوفى لا تقبل وإن قبض ولم يقتر بشئ ثم ادّعى أنها مستوفى
قبل قوله هكذا في فتاوى قاضي خان * وإذا وجد بعض رأس المال بنهرجة أو مستحقة فاختلغا فقال رب
السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم اليه هو النصف فالقول قول رب السلم مع عينه ولو كان مستوفى
أو حصا فاختلغا في ذلك فالقول قول المسلم اليه كذا في الحاوي * وإذا شرط في السلم في الثوب الجيد فباع
شوب وادّعى أنه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يريه اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فإن
قال جيد أجبر على القبول كذا في الخلاصة * رجل قال لا آخر أسأت الى عشرة دراهم في كتر خبطة
الأنثى لم أقبضها أو قال أسلفتني الأنثى لم أقبضها فإن ذكر قوله إلا أني لم أقبضها موصولا للكلامه صدق قياسا
واستحسانا وإن ذكر مفصلا بأن سكت ساعة ثم قال إلا أني لم أقبضها صدق قياسا ولم يصدق استحسانا ثم إذا لم
يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع يمينه هذا إذا قال أسأت الى * أما إذا قال دفعت
الى عشرة أو قال تقدمتني لكن لم أقبضها فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وصل أم فصل كالأول
قبضت ثم قال لم أقبض وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق إن وصل وإن فصل لا يصدق كذا في المحيط * وإن اختلفا
فقال رب السلم شرط لي أن توفي في محلة كذا وقال المسلم اليه أعطيك في محلة أخرى غير تلك أجبر رب السلم
على القبول كذا في الذخيرة * وإذا كان الشرط في عقد السلم أن يوفيه في مكان كذا فقال المسلم اليه خذ
في مكان آخر وخذ مني الكراء الى ذلك المكان فقبضه كان جائزا ولا يجوز أخذ الكراء وعليه رد ما أخذ من
الكراء وهو بالخيار إن شاء رضى بقبضه وإن شامرده حتى يوفيه في المكان الذي شرط له فإن هلك المقبوض
في يده فلا شيء له كذا في المبسوط * ولو شرط أن يوفيه إياه في منزله بعد ما يوفيه في محلة كذا بأن قال على أن
توفيني في درب معرق قد تم توفيني بعد ذلك في منزلي بكلا باذعامه المشايخ على أنه لا يجوز قياسا واستحسانا وكان
القبض أبو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في المحيط * ولو شرط أن يوفيه إياه في منزله
بشئاء بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحنابلة
ثم بعد هذا القياس والاستحسان فيما إذا لم يبين منزله ولم يعلم المسلم اليه أنه في أي محلة أما إذا بين أو علم المسلم
اليه ذلك فيجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * لقي رب السلم المسلم اليه بعد حلول الأجل في غير البلد الذي
شرط الأيضا فيه فله مطالبة بالسلم فيه إن كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشرط أو دونه
قال رضى الله عنه وأنتى بعض مفتي زماننا بأنه لا يتمكن من المطالبة وهذا الجواب أحسن الى إلا في موضع
لضرورة وهو أن يقيم السلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السلم عن استيفاء حقه كذا في الفتنة *

• (الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب) • يجب أن يعلم بأن الاقالة في السلم جائزة
كذا في المحيط • فان تقابلا في كل السلم فيه جازت الاقالة سواء كانت الاقالة بعد حلول الاجل أو قبله
وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه أو هالكا ثم اذا جازت الاقالة فان كان رأس المال عاتين
بالتعيين وحقا ثم فعلى المسلم اليه رد عينه الى رب السلم وان كان هالكا فان كان ممثله مثل فعليه رد مثله وان كان
مما لا مثل له فعليه رد قيمته وان كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين فعليه رد مثله هالكا وقائما وكذلك
اذا قبض رب السلم المسلم فيه ثم تقابلا والمقبوض قائم في يد مجازت الاقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض
وان تقابلا السلم في بعض السلم فيه فان كان بعد حلول الاجل جازت الاقالة بقدره اذا كان الباقي جزءا معلوما

من النصف والثالث ونحو ذلك من الاجزاء المعروفة والسلم في الباقي الى حلول أجله عند عامة العلماء وان كان قبل حلول الاجل ان لم يشترط في الاقالة تعجيل الباقي جازت الاقالة ايضا والسلم في الباقي الى حلول أجله وان اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والاقالة صحيحة وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى لان الاقالة عندهما فسخ كذا في البدائع * وان اراد رب السلم أن يستبدل برأس المال شيئا بعد الاقالة لم يجز استحسانا وبه أخذ علما وثالثا ثلاثة كذا في المحيط * وأجروا أن قبض رأس المال بعد الاقالة في باب السلم في مجلس الاقالة ليس بشرط لصحة الاقالة كذا في انتارخانية ناقلا عن السخاقي * رجل أسلم جارية في كثر حنطة فقضها المسلم اليه ثم تقايلا فحانت في يد المسلم اليه صحت الاقالة وعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز أيضا وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير * سئل على بن أحمد عن رجل أسلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم اليه قبل القبض بأكثر من رأس المال أو برأس المال هل يكون ذلك اقالة للمسلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون اقالة كذا في انتارخانية * باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح ولا يكون اقالة كذا في القنية * تقايلا السلم ثم اختلفا في رأس المال فالقول للمطلوب ولو تقايلا السلم بعد ما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم اختلفا في مقدار رأس المال المتماثلان هكذا في محيط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل أسلم الى رجل في كثر حنطة فقال رب السلم للمسلم اليه أم أنك من نصف السلم وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف رأس المال لان هذه اقالة في نصف السلم هكذا قال أبو نصر محمد بن سلام والفقهاء أبو بكر الاسكاف ورجعهم الله تعالى كذا في الذخيرة * رب السلم إذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقالة السلم ويلزمه رد رأس المال كذا في فتاوى قاضي خان * في الفتاوى العنانية ولو تفاخضا ورأس المال عرض فباعه رب السلم من المسلم اليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه أيضا نص في أسلم في خبر أسلم أخذهما فهو كالاقالة حتى لا يجوز الاستبدال برأس المال بعد الفسخ كذا في انتارخانية * في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كثر حنطة وله عليه أيضا كثر الى ستة فأقاله السلم على أن يجعل له الكثر النسبة قال الاقالة جائزة والكثير الى أجله كذا في المحيط * وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلا فأما اذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس المال كان جائزا وكذا اذا قال على خمسين من رأس المال لان الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة وبعد هذا اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في قوله صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس المال أنه هل يصير اقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وان قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز يرد بقله لا يجوز انه لا تثبت الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وأما رشمس الاثمة السرخسي في شرحه الى أنه تبطل الاقالة في هذا الوجه أصلا كذا في الذخيرة * وإذا أسلم الرجلان الى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس ماله فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى فان أجازة الاخراج وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقى من طعام السلم مشتركا بينهما وان لم يجزه فالصلح باطل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز بين المصالح والمسلم اليه وكذلك لو كان السلم كقيل فصالح أحد صاحبي السلم مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصلح مع الاصل على الخلاف الذي بينا كذا في المبسوط * وهذا اذا أسلم عشرة دراهم مشتركة الى رجل في كثر من الطعام فان لم تكن العشرة مشتركة بينهما لكن أسلم عشرة دراهم ثم نقد كل واحد منهما خمسة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في البيع وذكر بعض المشايخ رحمه الله تعالى في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصة المصالح بالايجاب وبعضهم قالوا هذا ليس بصحيح فتدكر في صلح الاصل هذا الفصل وذكر فيه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على حسب ما ذكر في الفصل الاول ولم يذكروا في شيء من الكتب ما اذا قال أحد رب السلم عقد السلم بحصته قد اختلف للمشايخ رحمه الله تعالى على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا في المحيط * اذا أسلم رجل وأخذ بالسلم كقيل ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف على اجازة المسلم اليه سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره ان أجاز جاز وان لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى وكذلك لو صالح الاجنبي رب السلم

السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والتوب ونحوهما توقف الصلح على اجازة المسلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم توقف في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * قبض البراءة السلم فيه وتعييب عنده ووجده عينا قد عينا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان قبله المسلم اليه مع العيب الحادث عاد السلم وان أبي ذر ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن أبي أن يقبله عينا رده عليه مثل ما قبض ويرجع بما شرط في السلم وقال محمد رحمه الله تعالى ان أبي أن يقبله رجع عليه بقدر النقص من رأس ماله كذا في الكافي * من قبض ما أسلم فيه ثم أصاب فيه عيبا رده وان وجده عينا آخر فالمسلم اليه بالخيار ان شاء رضى بزيادة العيب وقبله وسلم اليه سلمه غير عيب وان أبي قبوله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يبطل حق رب السلم وليس له حق الرد ولا الرجوع بحصة العيب هذا اذا كانت زيادة العيب عند رب السلم باقية مما وية أو بفعل رب السلم فاما اذا كانت بفعل الاجنبي وأخذ رب السلم قيمة النقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للمسلم اليه قبوله بزيادة العيب لاجل الارش وبطل حقه في العيب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * قال هشام في نوادره سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب فأخذه وقطعه ثم وجده عيبا قال ليس له أن يرجع بنقصان العيب وعنه أيضا قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أسلم الى رجل درهمين أحدهما في الحنطة والآخر في الارز ودفعهما اليه ثم وجد أحدهما ستوقفة قال ان كان دفعهما اليه معا فقد في نصف الحنطة ونصف الارز وان كان دفع اليه كل درهم على حدة فان أقاما البيعة فالبيعة بينة الذي أسلم اليه وان لم تقم اهما بيعة تجب القضا وفسد السلم كله * وعن ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى قال رجل أسلم الى رجل خمسة دراهم في خمسة أقدرة حنطة وخسة دراهم في خمسة أقدرة شعير خسة الحنطة على حدة وخسة الشعير على حدة فأصاب درهمان من حنطة وخسة دراهم في حنطة وخسة دراهم في شعير فقال رب السلم هو من الحنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فالقول قول رب السلم وان تصادقا أنهما لا يعلمان من أيهما قال يرد المسلم اليه درهمان آخر على رب السلم وينقص من ككل واحد منهما خمسة * وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كثر حنطة وخسة دراهم في كثر شعير فأعطاه عشرة الحنطة ثم أعطاه خسة الشعير ثم وجد درهمان من حنطة بعد ما تفرقا فقال المسلم اليه هو من دراهم الحنطة وقال رب السلم هو من دراهم الشعير قال ان كان المسلم اليه أقر بالاستيفاء فالقول قول رب السلم وان لم يكن أقر بالاستيفاء فالقول قوله وان تصادقا أنهما لا يدريان من أيهما هو قال يكون نصفه من العشرة ونصفه من الخمسة فينقص من الحنطة ونصف الشعير وان كان أعطاه خمسة عشر في صفقة واحدة فانه ينقص ثلثا عشر الحنطة وثلث خمس الشعير كذا في المحيط *

(الفصل السادس في الوكالة في السلم) * من وكل رجلا ليس له دراهم في كثر حنطة فأسلها الوكيل بشرط السلم جاز كذا في شرح التكملة * والوكيل هو الذي يطالب بتسليم السلم فيه عند محل الاجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم ان كان الوكيل نقدا دراهم الموكل أخذ المسلم فيه ودفعه الى الموكل وان كان نقد دراهم نفسه ولم يدفع اليه الذي وكله شيئا يرجع بما نقد على الموكل كذا في الذخيرة * وله هذا الوكيل أن يقبض السلم فإذا قبض كان له أن يجيبه عن الامر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يجيبه من الموكل يهلك أمانة وان هلك بعد الجس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يهلك لجلاله الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثر وذكروا في الاثمة السرخسي ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * فان كان دفع رأس المال من مال الموكل وأخذ بالسلم كقيل أو رهن جاز فإذا اجل السلم فأخذ الوكيل أو أقر الذي عليه الطعام منه أو وجهه له جاز ويضمن الوكيل للموكل وكذا ان أحال به على ملى أو غير ملى وأبرأ الاول جاز عليه خاصة ويضمن الامر بطعامه وان اقتضى الطعام أدون من شرطه جاز للموكل أن يضمنه مثل طعامه وان تأخر الوكيل السلم جاز ويضمن الطعام للموكل في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى كذا في الفتاوى * وان أقال السلم جاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى هكذا في فتاوى قاضي خان *

وإذا عقد الوكيل عقد السلم ثم أمر الموكل بآداء رأس المال وذهب الوكيل فقد بطل السلم وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلا قبض رأس المال وذهب عن المجلس قبل أن يقبض وكيله رأس المال بطل السلم كذا في الذخيرة • وإذا خالف الوكيل بالسلم فاسلم في غير ما أمره الموكل بالسلم فبطل السلم ولو كان الموكل أن يقبض الوكيل دراهمه وإن شاء ضمن المسلم إليه فإن ضمن الوكيل بقى السلم صحيحا على الوكيل وإن ضمن المسلم إليه أن ضمنه وهما في المجلس يعني الوكيل والمسلم إليه ونقد الوكيل دراهمه آخر فالسلم جائز وإن ضمنه بعد ما تفرقا عن المجلس فإن السلم يطل كذا في المحيط • قال وإذا دفع إلى رجل عشرة دراهم ليسلمها في طعام فتناول الوكيل رجلا قبضه فإن أضاف العقد إلى دراهم الآخر كان العقد للاحق وإن أضافه إلى دراهم نفسه كان عاقدا لنفسه وإن عقد العقد بعشرة مطلقا ثم فوّه باللاحق فالعقد له وإن نوى لنفسه فالعقد له فإن لم تحضر منه فإن دفع دراهم نفسه فالعقد له وإن دفع دراهم الآخر فهو للآخر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عاقدا لنفسه ما لم يتوعدا العقد له للآخر وإن تكاذبا في التبعة فقال الآخر نويته لي وقال المأمور نويته لنفسه فالطعام للذي تقدم دراهمه بالاتفاق كذا في المبسوط • ولو وكل رجلا أن يأخذه دراهم في طعام فأخذه الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام للمسلم على الوكيل ولو وكل على غيره • وكله دراهم قرض ولو أسلم وكيله في طعام فقبض الموكل السلم أو فسخ العقد مع المسلم إليه جاز استحسانا وللمسلم إليه أن يمتنع من دفعه إليه كذا في خزائن الأكمال • وإذا وكل رجلين ليسلما فأسلم أحدهما لم يجز وإن أسلما ثم تاركا أحدهما المسلم إليه لم يجز في قولهم جميعا كذا في الحاوي • رجل وكله رجلا أن كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام أكل واحد منهما على حدة فاسلم أحدهما في عقد جاز وإن خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم ويكون ضامنا ما لم يخالط كذا في فتاوى قاضي خان • وإن أسلم دراهم كل واحد منهما على حدة إلى رجل واحد ثم اقتضى شيئا فادعى كل واحد من الآخرين أنه من حقه فالقول قول المسلم إليه فإن كان هو غائبا فالقول قول الوكيل فإذا قدم المسلم إليه وكذب الوكيل فالقول قول المسلم إليه ولو وكله يبيع به دراهمه فاسلمه في طعام إلى أجل فهو عاقدا لنفسه وإن أمر ببيعه ولم يسم له الثمن فاسلم في طعام إلى أجل جاز على الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز في قولهم كذا في المبسوط • ولو أمره بأن يسلم دراهمه إلى رجل يبيعه فاسلمه إلى غيره لم يجز كذا في خزائن الأكمال • وإذا وكله بالسلم فأدخل الوكيل في عقد السلم شرطاً أن يفسده لم يضمن الوكيل كذا في الحاوي • قال وإذا وكله أن يسلم له عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق والخنطة عندنا استحسانا قالوا وهذا إذا كانت الدراهم كثيرة فاما إذا كانت قليلة فالتأني يصرف إلى التأني فاما الدقيق ففيه روايتان في رواية هو بمنزلة الخنطة وفي رواية هو بمنزلة التأني وهذا القياس ثابت في الوكيل بالثمن فإذا وكله أن يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير أو غيره فهو مختالف وللموكل أن يضمن الوكيل دراهمه وإن شاء أخذها من المسلم إليه كذا في المبسوط • ولو وكل ذميا بعقد السلم جاز مع الكراهة كذا في خزائن الأكمال • الوكيل بالسلم إذا أسلم وتحمل القين الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا وكل الوكيل رجلا قبض السلم من عليه فقبضه برئ الذي عليه السلم فإن كان وكيل الوكيل عبداً أو ابنه الذي في عبادة أو أجنبي فهو جاز على الآخر وإن كان أجنبيا فالوكيل الأول يكون ضامنا للطعام إن ضاع في يدي وكيله وإن وصل إلى الوكيل الأول برئ هو ووكيله من الضمان كذا في الحاوي • وليس لو وكيل السلم أن يوكّل غيره إلا أن يقول الموكل أصنع ما شئت كذا في خزائن الأكمال • الوكيل بالسلم إذا أسلم إلى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز وإن أسلم إلى شريكه لم يملكه شركته عتقاً جازاً إذا لم يكن ذلك من تجارتهما وإن أسلم إلى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أسلم مالي عليك في كرخطة إن عين رجلا بعبته صحت الوكالة بالأجباع وإن لم يعز رجلا فكذلك عندنا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تفصح الوكالة كذا في البيوع • قال وإذا دفع الوكيل الدراهم مسلماً على ما أمر به الآخر ولم يشهد على المسلم إليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم إليه بدراهم زيوف ليردها عليه فقال وجدتها زيوفاً فهو مصدق وإن كان أشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه أنه زيف معناه إذا أنزل المسلم إليه بامتناع الجياد أو بامتناع حقه أو بامتناع رأس المال فهو منقاض

بعد ذلك في دعواه إنهما يزوج فلا يسمع ذلك منه ولا تقبل بيته عليه ولا توجه المين على خصمه فاما إذا أقر باستيفاء الدراهم فاسم الدراهم يتناول الزيف والجياد فلا يصح أن يكون منقاضاً في قوله وجدتها زيوفاً كذا في المبسوط • إذا أسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كافي البيوع اتفق عليه مشايخ زماننا • بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء رجل أسلم إلى رجل عبداً في كرخطة ودفع إليه العبد ثم إن المسلم إليه باع العبد من رجل وسله إلى المشتري ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً وردّه على المسلم إليه بغير حكم ثم إن رب السلم مع المسلم إليه أراد أن يتقايلا السلم فإن قال رب السلم للمسلم إليه ردّ على العبد وأبرأتك من السلم أو قال أبرأتك من السلم بهذا العبد أو قال أقلني السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وإن قال أقلني السلم ولم يذكر العبد أو قال أبرأتك من السلم وخذ رأس مالك ولم يذكر العبد فقد استقص السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط • رجل باع من آخر عبداً ثوباً موصوفاً في الدقة فهذا على وجهين إما أن لم يضرب في الثوب أجلاً أو ضرب في الوجه الأول لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز فلو اقرت قبض لا يطل العقد كذا في الوقعات الحسامية • وإن زاد رب السلم في رأس المال جاز عاجلاً ولا يجوز أجلاً فإن نقدها في المجلس صح وإن تفرق فاقبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر الزيادة وإن زاد المسلم إليه بغير أن كان رأس المال عينا وهو قائم جاز عاجلاً وأجلاً وإن كان رأس المال ديناً زاد المسلم إليه عينا جاز عاجلاً وأجلاً وإن زاد ديناً بشرط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسي •

(الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض والاستصناع) • ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالتككيل والموزون والعددي المتقارب كالبيض ولا يجوز فيما ليس من ذوات الامثال كالحيوان والنبات والعدديات المتفاوتة وبذلك المقبوض بالقرض الفاسد لأن الاقراض الفاسد يملك بمثل مجهول فيفسد وملكه بالقبض كالمقبوض في البيوع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد يتعين للرد فإما في القرض الجائز إذا كان قائماً بيد المستقرض فلا يتعين في الرد وهو بالخيار إن شاء رده وإن شاء رده مثله كذا في محيط السرخسي • ثم في كل موضع لا يجوز القرض لا يجوز الاستقاع به لكن يجوز بيعه كذا في الفصول العمادية • ويصح استقراض الخبز وزناً لا عدداً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السكافي • وهكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية • وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا ضرورة ولا خير في قرض الخنطة والدقيق بالوزن وكذلك القروان • كان حيث يوزن كذا في المحيط • ذكر في الاصل إذا استقرض الدقيق وزناً لا بركة وزناً ولكن يصطلمان على القيمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز استقراضه وزناً استحساناً إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى كذا في القيسانية • ولا يجوز استقراض الحطب والخشب والقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول فاما الخنساء والوسمة والرياحين النسيبة التي تكال فلا بأس باستقراضها هكذا في الفصول العمادية • واستقراض القرطاس عدداً جائز كذا في الخلاصة • ويجوز استقراض الجوز كيلاً وكذا استقراض الباذنجان عدداً هكذا في المحيط • وفي الفتاوى العتبية عن ابن سلام رحمه الله تعالى قرض اللبن والآجر عدداً يجوز إذا لم يتفاوت كذا في التتارخانية • ويجوز استقراض العم وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • واستقراض العم وزناً يجوز كذا في الصغرى • واستقراض العجيز في بلادنا يجوز وزناً هو المختار كذا في مختار الفتاوى • واستقراض الزعفران يجوز وزناً ولا يجوز كيلاً كذا في التتارخانية • واستقراض الجندوز يجوز ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن العهدة والجند من ذوات القيم ولو قال صاحب الجند لا أخذ العام منك قال أبو بكر الاسكافي لا أعلم ههنا بديهي سوى أن يدفع الذي عليه الجند مثل وزنه جذا ويخرج في جمدة صاحبه حتى يبرأ عامه عليه وقال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى المخرج عندي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كالأقراض من آخر خنطة فأعطى مثله بعد ما تغير معارفه جبراً لمقرض على القبول كذا في مختار الفتاوى • ويجوز استقراض الذهب والفضة وزناً ولا يجوز عدداً كذا في التتارخانية • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صغراً فاستقرض رجل منها عدداً وهي جائزة بين الناس عدداً فلا بأس به وإن لم يجز بين

قوله بديهي أي حيلة كذا
بها من فضة الطبع
الهندي وفي نسخة أخرى
بالخط التصريح بالخط حيلة
أه محجبه

الناس الاوزان لم يجز استقراضها الاوزان وان كانت الدراهم ثلثا فاضة وثلثا مفضرا لا يجوز استقراضها
الاوزان وان تعامل الناس المتابع بها عددا وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها مفضرا لا يجوز
استقراضها الاوزان كذا في المحيط * سئل عن السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه أم هو
من ذوات القيم فقال الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه وذكر في واقعات خصام الدين
السرقي من ذوات القيم يجب على مثله القيمة وعلى هذا لا يجوز استقراضه وفي الجريد لو أقرض مؤجلا
أو شرط التأجيل بعد القرض فالأجل باطل والمال حال بخلاف ما إذا أوصى بقرض من ماله فلا نال إلى شهر
هكذا في التبرعات * ولا فرق بين أن يؤجل بعد استهلاك القرض أو قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير
والجدة في لزوم تأجيل القرض أن يجعل المستقرض على أحد يدينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحتال عليه
فلزم حينئذ كذا في البحر الرائق * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى
كان يكره كل قرض جزئ منفعة قال الكرخي هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بأن أقرض غلة
ليرد عليه بمحسنا أو ما أشبه ذلك فإن لم تكن المنفعة مشروطة في العقد أعطاء المستقرض أجود مما عليه
فلا بأس به وكذلك إذا أقرض رجلا دراهم أو دينار ليس بقرض المستقرض من المقرض متاعا بمن قال فهو
مكروه وإن لم يكن شراء المتاع مشروطا في القرض ولكن المستقرض اشترى من المقرض بعد القرض بمن
قال فعلى قول الكرخي لا بأس به وذكر الخصاص في كتابه وقال ما أحب له ذلك وذكر من الأئمة
الحلواني أنه حرام وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف أن السلف كانوا يكرهون ذلك إلا أن الخصاص
لم يذكر الكراهة إنما قال لا أحب له ذلك فهو قريب من الكراهة لكنه دون الكراهة ومحمد رحمه الله تعالى
لم يرد ذلك بأسا فإنه قال في كتاب الصرف المستقرض إذا أهدى للمقرض شيئا لا بأس به من غير فصل فهذا
دليل على أنه رفض قول السلف قال شيخ الإسلام بن خزيمة رحمه الله تعالى ما نقل عن السلف محمول على
ما إذا كانت المنفعة وهي شراء المتاع بمن قال مشروطة في الاستقراض وذلك مكروه بخلاف وما ذكر محمد
رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لم تكن المنفعة وهي الهدية مشروطة في القرض وذلك لا يكره بخلاف هذا
إذا تقدم القرض على البيع فأما إذا تقدم البيع على القرض (وصورة ذلك) رجل طلب من رجل أن يعامله
بمائة دينار فباع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرة دنانير وأربعة دنانير ثم أقرض ستين
دينارا حتى صار للمقرض على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا فذكر الخصاص
أن هذا جائز وهذا مذهب محمد بن مسلمة إمام طبرستان روى أنه كان له سلع وكان إذا استقرض انسان منه
شيئا كان يبيعه أو لا يبيعه بمن قال ثم يقرضه بعض الدنانير إلى تمام حاجته وكثير من المشايخ كانوا يكرهون
ذلك وكانوا يقولون هذا قرض جزئ فنعاه ومن المشايخ من قال إن كان في مجلس واحد يكره وإن كان في مجلسين
مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاص ويقول محمد بن مسلمة كذا في المحيط *
ولا بأس به بدين من عليه القرض والفضل أن يتزوج من قبول الهدية إذا علم أنه يعطيه لأجل القرض
وإن علم أنه يعطيه لأجل القرض بل لشراية أو صداقة يهتم لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض معروفا
بالجود والسخاء كذا في محيط السرخسي * وإن لم يكن شيء من ذلك فالحالة حالة الاشتكال فيتورع عنه
حتى يتبين أنه أهدى لأجل الدين * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة من كان عليه دين
قال شيخ الإسلام هذا جواب الحكم فأما الأفضل فأن يتورع عن الإجابة إذا علم أنه لأجل الدين أو أشكل عليه
الحال قال شمس الأئمة ما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا كان يدعو قبل الإقراض أما إذا كان
لا يدعو أو كان يدعو قبله في كل عشرين يوما وبعد الإقراض جعل يدعو في كل عشرة أيام أو زاد
في الباجات فإنه لا يحل ويكون خبيثا وإذا رجع في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا بأس به
كذا في المحيط * رجل له على رجل دراهم فظفر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون إذا لم تكن
دراهم المديون أجود أو لم تكن مؤجلة وإن ظفر بدنانيره في ظاهر الرواية ليس له أن يأخذها وهو الصحيح *
المديون إذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول كالدفع إليه انقضى بمعاذ الله وإن قبل
جاء كالأعطاء خلاف الجنس وهو الصحيح ولو كان الدين مؤجلا ففضاه قبل حلول الأجل يجبر على القبول

وان اعطاء المديون أكثر مما عليه وزنا فإن كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وأجود على أن الدائن
في المائة يسير تجرى بين الوزنين وقد دراهم والدرهم كثير لا يجوز واختلاف في نصف درهم قال أبو نصر
الدبوسي رحمه الله تعالى نصف درهم في المائة كثير يرد على صاحبه فإن كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين
الوزنين إن لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبه وإن علم المديون بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا
هل يحل الزيادة للقاضي إن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو معصا لا يضرها التبعض لا يجوز إذا علم الدافع
والقاضي هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما إذا كانت الدراهم معصا يضرها المكسرة فإن كان الرجحان
زيادة يمكن تمييزها بدون المكسرة بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وإن كان الرجحان
زيادة لا يمكن تمييزها بدون المكسرة يجوز بطريق الهبة ولو أقرضه بالكوفة على أن يوفيه بالبصرة لا يجوز
كذا في المحيط * وتكره السفحة الآن يستقرض مطلقا ويؤ في بعض ذلك في بلد آخر من غير شرط كذا
في فتاوى قاضي خان * في المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا أقرضني ألفا على
أن أعيرك أرضي هذه تزعمها مادامت الدراهم في يدي فزرع المقرض لا يصدق بشئ وأصره هذا كذا
في المحيط * ولو استقرض الفلوس أو العدة إلى فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه مثلها كاسدة
ولا يقرم قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها في آخر
يوم كانت راحة وعليه القوي كذا في فتاوى قاضي خان * وبه من مشايخ زماننا أفتوا بقول
أبي يوسف رحمه الله تعالى وقوله أقرب إلى الصواب في زماننا كذا في المحيط * رجل أقرض الدراهم
الضاربة بضاري ثم لقي المستقرض في بلدة لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجهله قدر المسافة ذاهبا ورجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها
وقبل هذا إذا اتفق في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فإنه يؤجل قدر المسافة ذاهبا ورجائيا
وأما إذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فإنه يقرم قيمتها كذا في فتاوى قاضي خان * وإن أقرض
المنصر في نصرانيا آخر ثم أسلم المقرض سقات الخمر ولو أسلم المستقرض فن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
سقطها وعنه أن عليه قيمتها وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق في التفرقات * استقرض
وزنيا أو كيليا فاقطع ذلك عن أيدي الناس بجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحرج على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى هو المختار وبه يفتي كذا في مختار الفتاوى * رجل له على رجل جبار فآخذ منه زيوفا
أو نهرجة أو ستوفة ووضي بها جاز فإن انتقصها كرهه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض
الزينة والبنهرجة وعلى المستقرض مثلها فإن كسدت كان عليه قيمتها * رجل استقرض من رجل طعاما
في بلد الطعام فيه رخص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه قال فآخذ الطالب بحقه فليس له أن يجبس المطلوب
ريوثر المطلوب بأن يوثق له حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضي خان *
رجل أقرض رجلا ألف درهم وقبضها المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض أصرف الدراهم التي
عليك بالدنانير فإن عينه شخصان قال له مع فلان ففعل فلان بالاجتماع وإن لم يقين شخصا ففعل قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى لا يجوز على المقرض وقال لا يجوز فإن أراد الطالب أن يأخذ الدنانير من المستقرض ودفع إليه
المستقرض باختياره جاز ذلك وهذا عند جميع كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم قرضا
فصلحه على مائة منها إلى الأجل صح الخط والمائة حاله وان كان المستقرض باحدا للقرض فالمائة
إلى الأجل * رجل أقرض رجلا كذا من الخطة ثم إن المستقرض اشترى القرض من المقرض
بدراهم جازوا كان القرض قاضيا به المستقرض أم لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا جاز الشراء
أن نقد الدراهم في المجلس فالشراء ماض على صحة وإن لم يقدها في المجلس بطل وهذا بخلاف ما إذا وجب
للمستقرض على المقرض كذا خطة ثم إن كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بمالصاحبه عليه حيث
يجوز وإن اختلفا ثم إذا نقد المقرض الدراهم في المجلس ثم وجد بالكره عيبا لم يرد بالعيب ولكن يلزمه مثل
المقبوض ويرجع بقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا عند الكل
وكذا الجواب في كل مكبل وموزون غير الدراهم والفلوس إذا كان قرضا كذا في المحيط * ولو اشترى

ما عليه بكثر مثله جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان ديناً الا اذا قبضه في المجلس فان وجد بالقرض عينا لا يراجع
بقصان العيب كذا في محيط الميرحسي * ولو أقرض كذا من طعام قبضه المستقرض ثم اشتري
المستقرض هذا الكربة منه من المقرض فالبيع باطل ولا يتضمن قبض الاقراض أما الوباغ المستقرض
من المقرض كرا القرض بعينه صح كذا في خزنة الاكمل * وجعل اقرض رجلا مائة درهم على
انها جارية قبضها ثم اشتراها بالمستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم اذا اشترى المقرضها
المجلس من غير قبض البديل وهو الدنانير بطل الصرف وان قبض الدنانير قبل أن يتفرقا فالعقد باطل على
الحجة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زبوا أو بغيره لم يرد ما ولا يرجع بقصان العيب ولو وجدها
ستوة أو رصا ما ردها على المقرض وبعد هذا ان لم يتفرقا عن المجلس وقد نقد الدنانير واستوفى مائة
درهم جارية في المجلس يصح العقد وان تفرقا عن المجلس بطل الصرف وكان للمستقرض ان يسترد دنانيره
هكذا في المحيط * ولو كان الدين على المستقرض دنانير أو قرضا فاشترىها بدراهم ثم وجدها زبوا
أو بغيره جاز أو ستوة ففي الدنانير الجواب ما ذكر في جميع الاحوال وكذلك الجواب في القلوس ان كانت
زبوا أو بغيره جاز أما اذا وجد القلوس ستوة وقد تفرقا بعد قبض الدراهم كان العقد جائزا كذا في المحيط *
في الفتاوى الخلاصة التصرف في القرض قبل القبض الصحيح انه يجوز كذا في التتارخانية * ولا يجوز
اقرض العبد الساجر والمكاتب والصبي والمعتوه لانه تبرع وهو لا يملك تبرع وإذا أقرض الرجل
صبياً أو معتوها فاستهلكه لاشتمان عليه هكذا أطلق في نسخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نسخ أبي
سليمان رحمه الله تعالى قال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
فهو ضامن لما استهلك وهو الصحيح وان أقرض عبداً محموراً عليه فاستهلكه لم يؤاخذ به حتى يعتق وهو على
انطلاق الذي بينا وان لم ينص عليه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال كافي الودعة وان وجد
المقرض ما له بعينه عند أحد من هؤلاء فهو أحق به كذا في المبسوط * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان
عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعته اليك الأمر وجد ذلك فلان المال يكون على
المأمور ولا يصدق المأمور على الأمر ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث الي كذا درهما قرضا
لك على فقبض مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لم يكن ذلك من مال
الأمر حتى يصل اليه ولو أرسل رجل رسولا إلى رجل وقال ابعث الي بعشرة دراهم قرضا قال نعم وبعث بها
مع رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا أقرض رسوله قبضها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بعث رجلا
ليستقرضه ألف درهم فأقرضه فضايع في يده ان قال الرسول أقرض فلانا المرسل ففي المرسل وعليه الشتمان
ولو قال الرسول أقرضني فلان المرسل فأقرضه وضاع في يده فعلى الرسول * فالجواب ان التوكيل
بالاقرض يجوز وبالأستقرض لا يجوز والرسالة بالأستقرض لا أمر جائزة وان اخرج الوكيل
بالأستقرض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض للأمر وان اخرج مخرج الوكيل بان اضاف الى
نفسه يصير مستقرضا لنفسه ويكون ما استقرض من الدراهم له وله أن ينعها من الموكل ولو دفع الموكل
اليه شيئا ليرهن بصير الوكيل رهنه لا يصير ضامنا للرهن كذا في الفصول العبادية * استقرض
عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه وأقرضه العبدية وقال دفعته
الي مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد كذا في البحر
الرائق * استقرض رجل من رجل كزحطة وأمره أن يزرعه في أرض المستقرض وقد صرح القرض
وصار المستقرض قابضا بزيادة الى ملكه كذا في التتارخانية * رجل استقرض من رجل دراهم فأناء
المقرض بالدراهم فقال له المستقرض ألقها في الماء قال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض
كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا أقرض على أن يكفل فلان جاز طعنا كان أو غائبا كفل أول يكفل
كذا في الفصول العبادية * رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفا زبوا أو قال ألفا بغيره وأتبعها
وأدعى المقرض انها كانت جارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في البتة رجعة والزبوا
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى كزحطة بعينه ثم قال للبائع

أقرضني

أقرضني قنبر حنطة أو قال أقرضني هذا القنبر وخط به الكز الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على
القرض أو أقرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضا بما جيبه ما وجد روى عن محمد
رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية * وعارية كل شيء يجوز قرضه وعارية كل شيء لا يجوز قرضه
عارية كذا في محيط الميرحسي * رجل عليه ألف لرجل فدفق الى الطالب دنانير فقال اصرفها وخذ
حقك منها فأخذها فهلكت قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت
الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقها هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقها ثم ضاع كان ذلك من مال
المدفوع اليه ولو دفع الطالب الى الطالب الدنانير وقال خذها قضاء لحقك فأخذ كان ذلك من مال الدافع
ولو دفع الطالب الى الطالب دنانير وقال بعها بحقك فباعها بدراهم مثل حقها وأخذها يصير قابضا بحقه بالقبض
بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اراد المقرض أن يأخذ كزحطة بعينه من المستقرض ليس له
ذلك والمستقرض أن يعطيه غيره كذا في خزنة الاكمل * عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من
رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم ودفع ليس له أن يطلب منه الاحصنة وحصل بهذا رواية
مسألة أخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقرض كذا في القنية *
(الاستصناع جاز في كل ما جرى التعامل فيه) كالقنبرة والخلف والاولى المتخذة من الصفر والعمام وما أشبه
ذلك استحسانا كذا في المحيط * ثم اتعاجاز الاستصناع فيما للناس فيه تعامل اذا بين وصفا على وجه يحصل
التعريف أما فيما لا تعامل فيه كالاستصناع في الثياب بأن يأمر حائك الخيل له ثوبا يغزل من عند نفسه لم يجر كذا
في الجامع الصغير * وصورة أن يقول للخفاف اصنع لي خفان أدعك يوافق رجلي ويريه رجلا بكذا أو يقول
للمصانع صغ لي خفان من فضلك وبين وزنه وصفته بكذا * وكذا لو قال لسقاء أعطني شربة ماء بفلس أو أختيم
بأجر فانه يجوز لتعامل الناس وان لم يمكن قدر ما يشرب وما يحتجهم من ظهره معلوما كذا في الكافي *
الاستصناع ينقد اجازة ابتداء ويصير بيعا انتهيا قبل التسليم بساعة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط *
ولا خيار للمصانع بل يجبر على العمل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان له الخيار كذا في الكافي * وهو المختار
هكذا في جواهر الاخلاط * والمستصنع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه ولا خيار للمصانع وهو
الاصح هكذا في الهداية * والاصح أن العقود عليه المستصنع فيه ولهذا الوجاهة مفروعة عنه لامن
صنعتة أو من صنعتة قبل العقد جاز كذا في الكافي * ولا يتعين الا بالخيار حتى لو باعه المصانع قبل أن يراه
المستصنع بانه هذا هو الصحيح هكذا في الهداية * وان ضرب الاجل فيما للناس فيه تعامل صار ساعدا
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لا يجوز الا بشرائط السلم ولا يثبت فيه الخيار وعندهما بقي استصناعا ويكون
ذكر المدة للتجمل وان ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار ساعدا بالاجاع كذا في الجامع الصغير * هذا اذا
كان ضرب المدة على وجه الاستعمال بأن قال شهرا أو ما أشبه ذلك أما اذا ذكر على وجه الاستعمال بأن قال
على أن تفرغ منه غدا أو بعد غدا لا يصير ساعدا في قولهم جميعا كذا في المقرئ * رجل استصنع رجلا في شيء
ثم اختلعا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل ما أمرتك وقال المانع بل فعلت قالوا لا عين فيه لاحدهما
على الآخر ولو ادعى المانع على رجل أن استصنعت الي في كذا وأنكر المانع عليه لا يحلف كذا
في الصررائق *

(الباب العشرون في البياعات المكروهة والارباح الفاسدة) * العربية التي فيها الرخصة هي العطية دون
البيع * وتفسير العربية أن يهب الرجل غرة نخلة من بستانه لرجل ثم يشق على المعري دخول المعري له
في بستانه كل يوم لكون أدلى في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان
ذلك غرة مجدودا بانظر من يدفع ضرره من نفسه ولا يكون خلف الوعد وهي جائزة عندنا كذا في المبسوط *
اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في بعضها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج الى آخر
ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقرض طمعا في الفضل الذي لا يناله في القرض فيقول
ليس يتيسر علي الاقرض ولكن أبيع هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وفيه في السوق عشرة لتبيع
في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق

مطلب
الاستصناع

مطلب
البياعات المكروهة

مطلب
بيان العربية

مطلب
بيان العينة

فان في نفسي ما فيها من هذا ولم يجب بشئ كذا في المحيط * غصب من رجل عبدا وباعه بعبده ثم باع العبد
لثاني بعرض ثم باع العرض بدرهم فعلى قول الامام تصدق بالفضل عما ضمن من قيمة العبد المقصود وكذا
لو اغتصب ألف درهم واشترى بها عبدا فباعه بألفين ثم اشترى به ما عرضا وباعه بأكثر من ذلك قال القاضي
في المسألتين يطيب له الفضل * ولو اشترى أمة شرا فاسدا وباعها بأمة فانه يحل له وطى هذه الأمة ولم يكن له
وطى الأمة الاولى قال القاضي لو باع هذه الأمة الثانية تصدق بما زاد على قيمة الاولى التي ضمن قيمتها ووافق
الامام في البيع الفاسد فانه يقول لو باع المبيعة بيعا فاسدا بعرض ثم باع ذلك العرض بفصل عما ضمن من قيمة
المبيعة بالبيع الفاسد انه تصدق بالفضل وجعل البيع الفاسد أشد من الغصب كذا في جواهر الاخلاط *
عن محمد رحمه الله تعالى لو اشترى دارا وقد أجرها للبائع من رجل فقال المشتري اني أسكن حتى تم الاجارة
فهو جائز والاجر للبائع تصدق به كذا في الحاوي في الارباح الفاسدة * اشترى دجاجة بخمسين بيضات بعينها
فلم يقبضها حتى باضت الدجاجة خمس بيضات يأخذ المشتري الدجاجة والبيضات ولا تصدق بشئ ولو استهلك
البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بيضات يأخذ المشتري الدجاجة ثلاث بيضات وثلاث بيضة ولو اشترى
الدجاجة بخمسين بيضات بغير عينها وباضت خمس قبل القبض تصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات يأخذ
الدجاجة ثلاث بيضات وثلاثها كذا في محيط السرخسي * لو اشترى نخلا بعد من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل
حتى جلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث بسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من
الثمن ويتصدق بالزيادة وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا تصدق بشئ كذا في فتاوى قاضي خان *
بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو باع درهم ما من نصراني بدروهمين ثم أعلم قال ان عرف صاحبه فليرد عليه
الفضل وان لم يعرف تصدق به * رجل اشترى أمة بفساد او قبضها فباعها ثم قضى عليه القاضي بالقيمة
للبائع الاول فاذا اها اليه وأبرأ البائع الاول من الثمن وفي الثمن الثاني فضل على القيمة التي اذاها فانه تصدق
بذلك الفضل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وانما طاب للمساكين على قياس اللقطة قال
وهذا الربح لا يطيب لهذا المشتري وان كان فقيرا لانه يكتبه بمعصية ويطيب للمساكين وهو
أطيب لهم من اللقطة وان لم تصدق بالربح حتى عمل بالثمن وربح ربحا ويبيع فيها يبيع ككاهن قال تصدق
بالفضل في جميع ذلك ولو غصب مالا أو عمل بدويرة أو مضاربة وخالف فيها وربح تصدق بالفضل في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الفضل ولو اشترى بغير الغصب ونقد الغصب
أو اشترى بالغصب ونقد غيره فانه كذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا تصدق في هذا كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى أمة بألف درهم فولدت
في يدها البائع ولدان ثم قبضهما وفيهما زيادة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قتلا في يد البائع فاختر
المشتري أن يبيع القيمة وينقد الثمن فانه تصدق بالفضل ولو قتل الولد وحده فانه انما تصدق بفضله قيمته على
حصته من الثمن من قبل أن الفضل لم يقع في ضمانه كذا في الحاوي * ولو اشترى عبدا بألف درهم
فقتله عبد قبل القبض قد دفع به وأخذ المشتري وفي قيمته فضل على الثمن فليس عليه أن تصدق به ولو باع هذا العبد
بفضل أكثر مما كان فيه أو أقل فانه تصدق بالفضل ولا يجاوز ما كان فيه وانما تصدق بالاقل من الربح الذي
صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد ولو باع هذا العبد بعرض لا تصدق بشئ وان كان فيه فضل
فان باع ذلك العرض بالدرهم أو دنانير فيها فضل فاني أنظر الى قيمة العبد المدفوع بالجناية يوم قبضه فان لم يكن
فيها فضل يومئذ لم تصدق بشئ وان كان في قيمته فضل يومئذ نظر الى ذلك الفضل والى هذا الربح الذي صار
في يده فيصدق بالاكثر منهما كذا في المحيط * الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في البيوع غصب من آخر
أكثر حنطة يساوي خمسين وباعه بمائة ثم ضمنه صاحب الكسرة له تصدق بالفضل وان كان ثوبا طاب له كذا
في التتارخانية * ولو اشترى عبدا بألف وقيمتها ألفان فقتل في يد البائع فاختر المشتري أخذ القيمة وهي
ألفا درهم ولم تصدق بأحد الا لثمن حتى ضاع أحد الا لثمن وبقي الا لثمن الا لا تصدق بشئ ولو لم يبيع حتى
اشترى بمارح تصدق بأحد الا لثمن وحصته من الربح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا تصدق بربح الا لثمن فان هلك ألف درهم منه ما بعد ما تصرف فيها فله تصدق بالالف ولو كان صالح

مع القاتل عن القيمة على عيبد وأعتق العبد لم يلزمه التصديق بشئ فان كان أعتقه على مال أو كاتبه على مال
فكذلك لا تصدق بشئ الا في خصله أن يكون العبد يوم قبضه يساوي أكثر من رأس ماله ويكون الذي أعتقه
عليه مثل قيمته أو أكثر فيصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا في المحيط *
(فصل في الاحتكار) * الاحتكار مكروه وذلك أن يشتري طعاما في مصر ويمنع من بيعه وذلك يشتر بالناس
كذا في الحاوي * وان اشترى في ذلك المصر وجب له ولا يشتر بأهل المصر لأبأس به كذا في التتارخانية
ناقلا عن التجنيس * واذا اشترى من مكان قريب من المصر فحمله طعاما الى مصر وجب له وذلك يشتر
بأهل فهو مكروه هذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار
هكذا في الغنيمة * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وفي جامع الجوامع فان جلب من
مكان بعيد واشتكر لم يمنع كذا في التتارخانية * وان اشترى طعاما في مصر وجلبه الى مصر آخر واشتكر فيه
فانه لا يكره هكذا في المحيط * وكذلك لو زرع أرضه واذا خر طعامه فليس بمشكر كذا في الحاوي * ولكن
الافضل أن يبيع ما فضل عن حاجته اذا اشتدت حاجة الناس اليه كذا في التتارخانية ناقلا عن المنعرات *
واذا قلت المدة لا يكون احتكارا واذا طالت المدة يكون احتكارا وعن أصحابنا أنهم قدروا الطويلة بالشهر
فما دونه قليل ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين أن يترخص للمسلمين بين أن يترخص للقطيع فبالثاني أعظم من
وبالاول وفي الجملة التجارة في الطعام غير مجودة كذا في المحيط * والاحتكار في كل ما يشتر بالعمامة
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الاحتكار بما يتقوت به الناس واليهام كذا
في الحاوي * قال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المشتكر على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر
ويقول للمعسكر بيع مما يبيع الناس وبزيادة تغلب الناس في مثلها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يبر
بالاجماع الا اذا كان أرباب الطعام يتحلمون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين
الا بالتسفير فلا بأس به بشروط أهل الرأي والمصر هو المختار وبه يفتي كذا في الفصول العبادية * فان سحر
قباع الخبز بأكثر مما سحر جاز يبيع كذا في فتاوى قاضي خان * ومن باع منه بما قدر الامام من الثمن جاز
بيعه كذا في التتارخانية * واذا رفع أمر المشتكر الى الحاكم فالحاكم يأمره ببيع ما فضل عن قوته وقوت
أهله على اعتبار السعة ونسبته عن الاحتكار فان انتهى فيها ونعمته وان لم ينته ورفع الامر الى القاضي مرة
أخرى وهو مصر على عادة وعظه وهدده فان رفع اليه مرة أخرى جنبه وعززه على ما يرى * ذكر القدوري
في شرحه واذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من المشتكرين وفرق بين الحياوي فاذا
وجد واردة وامثلة وهذا صحيح كذا في المحيط * وفي المنعرات وهل ينبغي للقاضي أن يبيع على المشتكر طعامه
من غير رضاه قيل هو على الاختلاف وقيل يبيع بالاتفاق * في الملقط لو خيف الهلاك على الناس أمر الجلال
أن يبيع مثل ما أمر المشتكر كذا في التتارخانية * والتلقي اذا كان يشتر بأهل البلدة فهو مكروه
وان كان لا يشتر فلا يكره اذا كان لا يلبس على أهل القبايلة سعر أهل البلدة ولا يفرهم بأن أخبرهم أن قيمة
الطعام في المصر كذا وصدقوا بالبس عليهم سعر أهل البلدة فهو مكروه كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى أن أعزبا قدما الكوفة وأرادوا أن يشاروا منه ويشتر ذلك بأهل الكوفة يمنعهم من ذلك
كما يمنع أهل البلد من الشراء * السلطان اذا قال للخباز يبيعوا عشرة أمنا بدرهم ولا تقبضوا من ذلك
شيئا فاشترى رجل من أحدهم عشرة أمنا بدرهم والخباز يخاف ان نقص بغيره السلطان لا يحل أكاه
لانه في معنى المسكر * والحيلة أن يقول المشتري للخباز يعني الخبز كما يجب فيصبح البيع ويحل الاكل
فلو اشترى عشرة أمنا كما أمر به السلطان ثم قال للخباز أجزت ذلك البيع جازو حل المشتري أكاه كذا
في الفتاوى الكبرى * ويكره أن يلقى في الخناس دوا فيبيعه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم
في غير دار الضرب وان كانت جبايا أو مالو صاغ الفضة لاهلها يلقى فيها الخناس فلا بأس به * ويجوز
أن يرش البزاز النوب ليلينه كمن غسل وجهه جارية ويزنها ليليهما * ويكره أن يلبس الجيد بالردى
وأن يصبغ اللين بالزعفران * ولا بأس ببيع المغشوش اذا كان الغش ظاهرا كالحنطة بالتراب وان طعمه لم يميز
حتى يبينه * ويكره أن يضع عند الخباز أو النصاب أو نحوهم دراهم لياخذ منه ماشاء ولكن يودعه ويأخذ منه

مطلب
بأنه الفقاهي بالصلاة على
الذي عليه السلام عند فتح
الفقاه

قوله الفقاهي هو بائع القوم
بالنعم وهو النعم ونحوه
وهو غير عن قومي كافي
القاموس اه معجمه

ما شاء بشي مسمى من ذلك وان دفعه اليه على وجه البيع ضمن • ولا يحلف لترويج السلعة وعن أبي بكر
الجنبي بأنهم الفقاهي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح الفقاه وكذا الحارس بقوله لا اله الا الله عند
الحراسة كذا في التتارخانية • صبي جاء الى القاضي بفلس أو خبز وطلب منه شيئا يتفقه به في البيت كالمخ
والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وان طلب منه جوزا أو فسقا أو نحو ذلك مما يشتري الصبي
لنفسه عادة لا يبيع • صبي يبيع ويشترى وقال أنابالغ ثم قال بعد ذلك لست يبالغ فان كان حين أخبره
البالوغ يحتمل البلوغ بان كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بخوده وان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره
بالبالوغ فيصح بخوده كذا في فتاوى قاضي خان • رجل في يديه ثوب قال وكنتي فلان يبيعه وأن لا أنقص من
عشرة فطلب انسان تسعة ان وقع في قلبه أنه قال ذلك ليرتج السلعة عشرة وسعة أن يشتري وان لم يقع ذلك
في قلبه لا يبيعه الشراء منه كذا في الخلاصة • اشترى ثورا أو فرسا من خرف لا متشناس الصبي لا يصح
ولا قيمة له ولا يضمن متلفه كذا في القضية • اكتسب مالا من حرام ثم اشترى شيئا منه فان دفع تلك الدراهم
الى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم فانه لا يبايعه ويتصدق به وان اشترى قبل الدفع تلك الدراهم
ودفعها فكذلك في قول الكرخي وأبي بكر خلافا لنصر وان اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها
أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يبايع ولا يجب عليه
أن يتصدق وهو قول الكرخي والمختار قول أبي بكر الا أن اليوم القنوي على قول الكرخي كذا في الفتاوى
الكبرى • رجل اشترى دارا فوجد في جذوعها دراهم قال بعضهم ردّها على البائع فان لم يقبل البائع
يتصدق بها وهذا أصوب كذا في فتاوى قاضي خان • رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز
وان نقله الى بلدته كان عليه أن يتصدق به على الفقراء • حصر المسجد اذا صار خلفا جاز أن يساع ويراد في غنة
ويشترى به آخر • رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم
عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له كذا في فتاوى قاضي خان • قال محمد رحمه الله تعالى
لا يجزئ أن يدخل الرجل السوق ليشتري فاكهة أن يأكل منها ماله قيمة حتى يستأذن كذا في التتارخانية •
التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه والبيع جائز
في الحكم ولو كان أحدهما ماله والاخر لولده الصغير أو لبعده أو لمكاتبه لا يكره ولو كان كلاهما له فباع
أحدهما لولده الصغير يكره كذا في الخلاصة • وكذلك ان كان كل واحد منهما لولد من أولاده أن يفرق
بينهما بالبيع ولو كان له من كل واحد منهما ما شقص لم يكره له أن يبيع شقصه من أحدهما دون الآخر
هكذا في المبسوط ولا يكره اذا لم تكن بينهما محرمية كباقي عم وأبني خال أو كانت بينهما محرمية من الرضاة
والصهرية ولا يكره التفريق بين الزوجين وله رد أحدهما بالبيع والدفع بالبنية والدين فان استولدا أحدهما
أو دبره لا يكره بيع الآخر ولا بأس أن يكتب أحدهما أو يبيعه نفسه بأن قال ان اشتريتك فانت حر فباعه
منه جاز كذا في محيط السرخسي • واذا كان أحد المملوكين له والاخر زوجته أو لمكاتبه فلا بأس بالتفريق
بينهما وكذلك ان كان أحدهما لبعده تاجر وعليه دين وان كان لمضاربة فلا بأس بأن يبيع المضارب من عنده
منهما كذا في المبسوط • ولو باع الأم على أنه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التفريق ولو اشترى الأم بالخيار
والولد في ملكه كان لردّها انشاقا كذا في التتارخانية • حرى أخرج أخوين من دار الحرب فله التفريق
بينهما ولو اشترى أحدهما من ذمتي لم يجز له التفريق وأجبر على بيعهما معا كذا في محيط السرخسي • وان كان
مالكهما كافرا لا يكره التفريق سواء كان المالك حرا أو مكاتباً أو مائماً أو مائماً وعليه دين أو لادين عليه صغيرا
أو كبيرا أو سواء كان المملوك مسلماً أو كافراً أو أحدهما مسلماً • ولو دخل حرى دار الاسلام بأمان
ومعه عبدان صغيران أو أحدهما صغيرا والاخر كبير أو اشترى أحدهما في دار الاسلام من صاحبه الذي دخل
معه بأمان فأراد أن يبيع أحدهما فلا بأس للمسلم أن يشتريه ولو اشترى أحدهما من مسلم في دار الاسلام أو حرى
دخل بأمان من ولاية أخرى غير ولايته يكره للمسلم أن يشتري أحدهما هكذا في البدائع • ولو كان في ملكه
ثلاثة أحدهم صغير جاز بيع أحد الكبيرين كذا في التتارخانية • ولو اجتمع مع الصغير قريشان له فان استويا
في القرب ان كانا مختلفين في الجهة كالأبوين وكالعمة والخالدة لا يبيعهم الا جميعا كافرا كانوا أو مسلمين وكذلك

الاخت لاب والاخت لأم وان كانا متساويين في القرب والجهة • الأخوين والاختين لأم وأتم جاز بيع
أحدهما استحسانا أو اذا كان أحدهما أقرب كثلاث أخوات متفرقات أو أتم وعمة أو خالة فلا بأس ببيع
الابعد وهو غير الأم وغير الاخت لاب وأتم وكذا جدته وعمته وخالته لا بأس ببيع العمة والخالدة • ادعوا ولد
سارية بينهما وهم كفار في دار الحرب ثم أسروا ومكثوا لا يباع أحد الابوين • امرأة معها صبية فقالت
هي ولدي • وكذا التفريق وان لم يثبت القرب هكذا في محيط السرخسي • ويكره للمكاتب والعبد التاجر
من التفريق ما يكره للحر كذا في الحاوي • واذا كان المالك كافرا فلا يكره التفريق هكذا في العناية •

(كتاب المصروف)

وفيه ستة أبواب

(الباب الاول في تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه)

(أما تعريفه) فهو بيع ما هو من جنس الاثمان بعضها يبيع كذا في فتح القدير • (وأما ركنه) فاهو ركن
كل بيع كذا في البحر الرائق • (وأما حكمه) شرعية فوقع الملك لكل واحد من المتصافين فيما اشترى
من صاحبه ابتداء كافي بيع العين كذا في محيط السرخسي • (وأما شرائطه) فتها قبض البدلين قبل الاقتراق
كذا في البدائع • سواء كانا عينا كالصوغ أو لا يتعينان كالمضروب أو يتعين أحدهما ولا يتعين الآخر
كذا في الهداية • وفي فوائد القديري المراد بان قبض ههنا القبض بالبراجم لا بالتخليه يريد باليد كذا في فتح
القدير • وتفسير الاقتراق هو أن يفرق العاقدان بأبدانهم ما عن مجلسهما بأن يأخذ أحدهما في جهة وهذا في جهة
أو يذهب أحدهما ويبقى الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرحانه لم يكونا متفرقين وان طال مجلسهما
الا بدلا لاقتراق بأبدانهم وكذا اذا كانا في المجلس أو أغشى عليهما وكذا اذا قاما عن مجلسهما معا وذهبا
في جهة واحدة وطريق واحد ومثلا أو أصغر ولم يفارق أحدهما صاحبه فليس باعتزقين كذا
في البدائع • ولو كان لأحدهما على صاحبه ألف درهم ولا شرط له دنائره فنادى أحدهما صاحبه
من وراء الجدار أو من بعيد فقال بعتك مالي عليك بمالك علي لم يجز وكذلك لو تصارفا بالرسالة لانهم متفرقان
بأبدانهم كذا في محيط السرخسي • ولا اعتبار بالمجلس الا في مسألة وهي ما اذا قال الاب اشهدوا أنني
اشتريت هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا روى عن محمد
رحمه الله تعالى لان الاب هو العاقد ولا يمكن اعتبار التفريق بالابدان فعتبر المجلس كذا في البحر الرائق •
ثم فرق بين بيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وبين بيع القلوس بالدراهم أو بالدنانير حيث لم يشترط في بيع
القلوس بالدراهم أو بالدنانير قبض البدلين قبل الاقتراق ويكتفي بقبض أحد البدلين كذا في المحيط • (ومنها)
أن لا يكون في هذا العقد خيار للشرط لأحدهما • (ومنها) أن لا يكون في هذا العقد أجل هكذا في النهاية •
واذا شرط الاجل ثم تقاضا قبل الاقتراق كان ذلك اسقاطا للأجل وصح ولو شرط الخيار ثم أبطأ قبل الاقتراق
أو أبطأ الذي له الخيار جاز البيع استحسانا ولو كان فيه أجل فأبطأه صاحب الاجل قبل التفريق جاز استحسانا
كذا في الحاوي • ولو شرط التساوي في أحد البدلين في بيع الدراهم بالدنانير وأشياء ذلك ثم ان المشروط له
التسوية فقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك بأن يشتري دينار
بعشرة دراهم الى شهر فتقد خسة ثم اقترقا لا يجوز بحصة الخمسة فان اشترى بخمسة فقد وخسة نسبة فتقد
الخمسة فاقترقا فالصرف فاسد كله ولو فقد العشرة جاز كذا في الذخيرة • ثم شرط الخيار والاجل يفسد
الصرف من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد وقوات القبض يفسد العقد بعد الفسخ لان القبض شرط لبقاء
العقد على الصحة عند بعضهم وعند بعضهم شرط الصحة ابتداء والاوّل أصح • وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا
فسد العقد فيما هو صرف لعدم القبض يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول
الآخرين ولا يفسد على قول الاولين وهو الأصح حتى لو اشترى جارية وفي غنة طوق فضة بفضة وتفرقا قبل
القبض بطل البيع في حصة الصرف لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترى طوق فضة بفضة بشرط
الخيار والاجل فسد الصرف والبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد البيع كذا في محيط
السرخسي • اذا فسد الصرف بسبب الاقتراق عن المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري
قبل الرد على البائع (بيان) في مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع اشترى ابريق فضة بدينارين

وقبض الابريق ونقد دينار واحد ثم تفرق فاقبل أن يتقد الدينار الاخر فسد البيع في نصف الابريق ولا يعتد بالفساد الى النصف الاخر فان غاب البائع فاذى انسان نصف الابريق لنفسه كان المشتري خصمه كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان المعقود عليه من جنس واحد وهو التساوي في الوزن كذا في خزانة المقتنين * وان لم يكونا من جنس واحد بل باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط التساوي كذا في التبيين *

(الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر الى المعقود عليه) (وفي خمسة فصول)

(الفصل الاول في بيع الذهب والفضة) * الدراهم والدينار لا يتعنان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا متلا بمثل تبرا كان أو مصوغا أو مضر وبأولوي بيع شيء من ذلك بخبره ولم يعرف فاوزن أحد همدون الاخر أو عرف أحد المتصارفين دون الاخر ثم تفرق قائم وزنا وكانا سواء فالبيع قائم فاما اذا وزنا في المجلس قبل الاقتراع وكانا سواء اما جازا لبيع استحسانا كذا في الحاوي * ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب اذا اعتدل البدلان في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * ويجوز بيع الذهب بالفضة بمجازفة ومفاضلة كذا في محيط السرخسي * ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار وصدق كل منهما صاحبه بالوزن وتقابض يعني قبل الوزن فهذا جائز ويتفق كل واحد منهما بما اشترى ولو قال بعدى هذه الدراهم التي في يدي ليهذه الدينار التي في يدي ولم يسمي عددا ولا وزنا وتقابض جازا لئلا يكون أحد منهما أن يتفق بما اشترى قبل الوزن والعدد (هذا بيع بمجازفة) وان قال بعني ألف درهم بألف درهم وباعه وتقابض بغير وزن وصدق كل واحد منهما صاحبه أن هذا المقبوض ألف درهم ثم وزن كل واحد منهما قبل التفريق أو بعده فوجداهما سواء بسواء فهذا جائز ولم يصدق كل واحد منهما الاخر وتفرق قائم وزنا فكانا سواء لم يجوز من قبل أنهما قد تفرقا على غير علم بانهم ما قد استوفيا كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ولو باع قلب فضة بحشو ادراهم لم يعلم وزنها فالبيع باطل كذا في الحاوي * وبيع البتة رجعة والزئوف بالجباد لا يجوز الامتساو او لباع السوقة بالجباد لا يجوز الا أن تكون الجباد أكثر من الفضة في السوقة كذا في محيط السرخسي * واذا بيعت الفضة السوداء أو الحمراء بالبضاء كانت الممانلة شرطا كذا في الحاوي * واذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وان كان الغالب على الدينار الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجباد حتى لا يجوز بيع الخاصة بها ولا بيع بعضها ببعض الامتساو ويا في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها الا وزنا لا عددا وان كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدينار وكانا في حكم العروض * قال في المستصني وهذا اذا كانت لا تخلص من الغش لانها صارت مستهلكة أما اذا كانت تخلص منه فليست بمستهلكة فاذا بيعت بفضة خالصة فهو كبيع نحاس وفضة فيجوز على وجه الاعتبار فاذا بيعت بخبرها متفاضلا جاز وهي في حكم شيئين فضة وصفرة ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة فاذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفرة وان كانت الفضة أو الغش سواء لم يجوز بيعها بالفضة الا وزنا كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى دينار ودرهمين بدينار ودرهمين ودينار بدينار فهو جائز ويكون الدينار بالدرهمين من ذلك الجانب والدينار بالدرهمين من هذا الجانب كذا في الحاوي * ويجوز بيع درهم بحجم ودرهمين غلة بدرهمين بحجم ودرهم غلة كذا في الهداية * ومن باع أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بدينار جازا لكانت العشرة بمثلها والدينار بالدرهم كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى ثوبا بوفرة فضة بثوب ووفرة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالفضة فان كان في احدى الثوبين فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب فان تفرق قبل التقابض انتقض من ذلك حصص الصرف وجاز من الثوب بما يقابله كذا في الحاوي * اشترى ثوبا بدينار بثوب ودرهم ثم اقر قايلا التقابض بطل في الصرف وجاز فيما بقي لانها أشياء مختلفة فلم يجب اعتبار الممانلة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما أصاب الدينار من الدرهم يكون صرفا وبطل لعدم القبض والباقي يكون بيعا فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط السرخسي * ولو باع سيفا بحلي بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض

السيف حتى اقر قايلا ببيع كله كذا في الحاوي * واذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم بمائة دينار وليس عنده واحد منهما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثل ماسي ودفعه الى صاحبه قبل أن يتفرقا جازا وكذلك شراء ثوب الفضة أو ثوب الذهب بغير الذهب وهذا اذا كان التبرير بين الناس رواج النقود كذا في المبسوط * واذا اشترى دينار بدينار درهم وليس عندهما درهم ولا دينار فنقد أحد همدون ووفرة لم يجوز * ومن اشترى شيئا بدين وهدمها بدينان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون هذا بمنزلة الشراء بغير غش ولو اشترى بدين مطلقون ثم تصاد فاعلى أنه لا دين عليه فالشراء صحيح بمثل ذلك الدين كذا في المحيط * واذا اشترى الرجل ألف درهم بعينه بمائة دينار والدراهم بيض فأعطاه مكانها سودا ورضي بها البائع جازا وكذلك الوقبض الدراهم فأراد أن يعطيه ضربا آخر من الدينار سوى ما عينه لم يجوز الا رضاه كذا في المبسوط * تصار فاولم يترك النقد فان كان في البلد نقد واحد يصرف الى نقد البلد ووزنه وان كانت نقود البلد مختلفة فان كان الكل في الرواج سواء ولا يصرف لبعضها على البعض جازا لبيع وان كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع وان كان لبعضها فضل على البعض الا أن واحد منهما أو روح فانه يجوز كذا في محيط السرخسي * وان كان نقدا من ذلك معروفا وشرطا في العقد نقدا آخر فالعقد ينقد على النقد المشروط فان اختلفا فقال أحد همدون شرطا كذا أفضل من النقد المعروف وقال الاخر لم اشترط ذلك فعليه المبيع فأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وان تصالحا فارتادا وان قامت لهما هيئة أخذت بينة الذي يدعى الفضل منهما كذا في المبسوط *

(ومما اتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصفر بالصفر) * وما يجوز فيه الربا بمنزلة الذهب والفضة في اعتبار الممانلة لا في وجوب التقابض كذا في محيط السرخسي * والحديد كله نوع واحد جسيمه ورديته سواء لا يجوز بيع الاوزن بالوزن فان اقر قايلا التقابض لا يطل البيع ولا يمكن يشترط أن يكون عينا بعين وكذلك هذا الحكم في سائر الموازنات كذا في الذخيرة * والرصاص والقلعي والاسرب رصاص كله من الوزن * ولكن البعض أجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض الا مثلا بمثل كذا في المحيط * ولا بأس بالنحاس الاخر بالشبه الشبه واحد والنحاس اثنان يدايد من قبل أن الشبه قد زاد فيه المصنع فتجعل زيادة النحاس من أحد الجانبين بزيادة المصنع الذي في الشبه ولا خيرة فيه نسبة لانه نوع واحد ويزيد المصنع في الشبه لا يتبدل الجنس ولانه موزن في المعنى متفق والوزن بهذه الصفة يحترم النساء ولا بأس بالشبه بالصفر الايض يدايد الشبه واحد والمصفر اثنان لما في الشبه من المصنع ولا خيرة فيه نسبة كذا في المبسوط * وكذلك لا بأس بالصفر الايض بالنحاس الاخر الصفر واحد والنحاس اثنان يدايد ولا خيرة في هذا النسبة لان الجنس والوزن يحجمهما وبأحد الوصفين يحترم النساء فيجمعوهما أولى كذا في المحيط * ولو اشترى مثقال فضة ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاثة مثاقيل حديد كان جائزا بطريق أن الفضة بمثلها وزنا وما بقي من الفضة والنحاس بالحديد فلا يمكن فيه الربا وكذلك مثقال صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بمائتي كذا في المبسوط * وفي التعرید الاواني المخذلة من الصفر والحديد تصير عادة عديدة بالتعامل يجوز بيع بعضها ببعض كيف ما ضكان كذا في التتارخانية * لو تصار فوايبيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بمثلها الامتساو كذا في النهر القاتني * وان اشترى انا من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له أجل وقبض الاناء فهو جائز ان دفع اليه الحديد قبل أن يتفرقا وان تفرقا قبل أن يدفع اليه الحديد فان كان ذلك الاناء لا يباع في العادة وزنا فلا بأس به وان كان الاناء بوزن فلا خيرة فيه ولو قبض الحديد في المجلس ولم يقبض الاناء حتى تفرقا لم يفسد العقد وكذلك ان اشترى رطلا من حديد بعينه برطلين من رصاص جسد بغير عينه وقبض الحديد وتفرق قايلا قبض الرصاص فسد البيع فان كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضا في المجلس أو لم تقابضا كذا في المبسوط *

(الفصل الثاني في بيع السيوف والحلّة وما شابهها مما يبيع فيه الفضة أو الذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فزيد أو ينقص) * لو اشترى سيفا بحلي بالفضة أو بحلّة بفضة خالصة وزنها أكثر من الحلّة

قوله والاسرب بوزن فنقد
الا تلك بمنزلة الرصاص
الايض قوله والقلعي نسبة
الى القطع وهو معدن يشب
اليه الرصاص الجيد فاموس
اه معجمه بحر اوى

تسعة لا يجوز العقد كان المنازعة ولم يذ كر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الاثمة السرخسي رحمه الله
هذا التفصيل في شرعيهما كذا في المحيط * ولو قال ب درهم فلوس أو ب درهمين فلوسا فكذلك عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يجوز ويجوز فيمادون الدرهم قالوا قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى أصح هكذا في الهداية * وإذا أعطى رجل رجلا درهما وقال أعطني نصفه كذا فلوسا ونصفه
درهما صغيرا فهذا جائز فان تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس منتقض في حصة
الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى اقترقا بطل البيع في الكل كذا في الذخيرة * ولو قال أعطني
نصفه كذا فلوسا ونصفه الباقي درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة فسد الكل عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط السرخسي * ولو كثر لفظ الاعطاء كان
جوابه بجوابهما وهو الصحيح كذا في الهداية * رجل باع درهما زائفا لا ينق من رجل وقد علم عنه
بخمسة دنانير فليس فهو جائز وكذلك ان باعه بنصف درهم فلوس ودرهم صغير وزنه دنانير اذ انقباضا قبل
التفريق وان باعه اياه بخمسة دنانير فسد أو ب درهم غير قيراط فسد لم يجز ولو قال بعني هذه الفضة كذا فلوسا فهو
جائز وان باعه اياه بخمسة أسداس درهم أو بنصف درهم لم يجز كذا في المبسوط * لو اشترى مائة فلين ب درهم
فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يطل البيع قياسا وبغيره المشتري ان شاء قبضها ككاسدة
وان شاء فمخ البيع وهو قول زفر رحمه الله تعالى ويطل البيع استحسانا ولو قبض خجين فلوسا فكسدت
الفلوس بطل البيع في النصف ورتنصف الدرهم كذا في محيط السرخسي * ولو لم تكسده ولكنها رخت
أو غلت لم يفسد البيع والمشتري ما بقي من الفلوس كذا في الحاوي * وان اشترى ب درهم فلوسا وقبضها
ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم دين كذا في المبسوط * اشترى بالدرهم التي غلبه
عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقضا حتى جاز البيع ولم يسلمها المشتري الى البائع ثم كسدت بطل
البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد البيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا
وكان مثليا والافقيته وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الامام وقال لا يطل البيع
واذا لم يطل البيع وتعدر تسليمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم البيع وعند محمد رحمه
الله تعالى يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
وفي المحيط والنيمة والحقائق يقول محمد رحمه الله تعالى يفتي رقبا بالناس كذا في البحر الرائق * اشترى مثليا
بعينه أو عرضا بعينه أو فاكهة بعينها بفلوس ليست عنده فهو جائز واذا اشترى متاعا بعينه بفلوس بعينها فله
أن يعطى غير ما عاين بغير بين الناس ولو أعطى تلك الفلوس واقترقا فم وجد فيها فلوسا لا ينق فردة فاستبدله هل
ينقض العقد في هذه الصورة وهي ما اذا كانت الفلوس من متاع لا يطل العقد سواء كان الردود قليلا أو كثيرا
استبدل أو لم يستبدل وان كانت الفلوس عن الدراهم فهذا على وجهين اما ان كانت الدراهم مقبوضة أو لم تكن
مقبوضة فان كانت مقبوضة فرد الذي لا ينق واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد
الكل في هذه الصورة لا ينق وردا واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وان لم تكن الدراهم مقبوضة
ان وجد ككل الفلوس لا ينق فردا بطل العقد في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى استبدل في مجلس
الرد أو لم يستبدل وقال ان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حله وان لم يستبدل انتقض العقد وان كان
البعض لا ينق فردا فالقياس أن ينتقض العقد بقدره قليلا كان أو كثيرا استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى لكن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن
في القليل اذا ردده واستبدل في مجلس الرد أن لا ينقض العقد أصلا واختلف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير وما دونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف فهو
كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث وقال اذا رددها واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلا كان الردود
أو كثيرا وهذا اذا كانت الفلوس فلوسا قدر تروج وقد لا تروج فاما اذا كانت الفلوس فلوسا لا تروج بحال وقد
تفرقا فردا فلوسا ينتقض العقد استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل فان وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فردة
ينتقض العقد بقدره استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل كذا في الذخيرة * ولو اشترى فلوسا ب درهم واقترقا

ثم وجد شيئا من الفلوس مستحقا ولم يجزه المستحق فان كان مشتري الفلوس نقد الدرهم فانه يستبدل مثله
ويجوز العقد وان لم يكن نقد الدرهم فالعقد ينتقض بقدر المستحق ان كان المستحق بعض الفلوس وفي الكل
ان كان المستحق جميع الفلوس كذا في المحيط والله أعلم

(الفصل الرابع في الصرف في المعادن و تراب الصواعين ويدخل فيه الاستحجار لتخليص الذهب والفضة
من تراب المعدن) * لو اشترى ترابا ذهب بذهب أو ترابا فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم ان ما فيه مثل ما يعطى
وكذا لو باعه بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى ترابا الذهب بفضة أو الفضة بذهب جاز بعد أن يكون يدايد وهو
بالخيار اذ ارأى ما فيه وان لم يخلص شي من الذهب لم يجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسي *
ولو اشترى قفيزا من التراب بغير عينه بعرض أو ذهب أو اشترى عرضا بغير عينه من التراب بغير عينه لا يجوز البيع
لان المعقود عليه مجهول كذا في خزائن المفتين * ولو اشترى نصفه أو ربعه جاز ويكون ما خلس مشتركا
بينهما على قدر ملكتهما كذا في محيط السرخسي * ان كان التراب ترابا ذهب وفضة ان يبيع بذهب أو فضة
لا يجوز وان يبيع بذهب وفضة يجوز ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا يدري ان فيه ذهباً
أو لا يدري ان فيه كليهما أو أحدهما ان يبيع بذهب أو فضة لا يجوز وكذلك اذا يبيع بذهب وفضة هكذا
في المحيط * ولو اشترى ترابا مثله لا يجوز ولو اشترى ترابا بخلاف جنسه جاز ويكون صرفا ان خلس منهما
شي وان لم يخلص منهما أو من أحدهما شي بطل البيع كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى ثوب
أو عرض من العروض فالشراء جائز ولا يرعى فيه شرائط الصرف كذا في شرح الطحاوي * وكذلك
تراب الصواعين كذا في محيط السرخسي * عن الشعبي قال لا خير في بيع تراب الصواعين وهو غرر مثل
الملك في الماء وبه نأخذ ولكن هذا اذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة أولا كذا في المبسوط * ابن
سبيعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى تراب الصواعين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع
فاسد من قبل انه اشترى ما فيه وليس البيع على التراب بدون ما فيه واذا كان فيه ذهب أو فضة جاز
البيع وليس ينبغي للصانع أن يأكل من غن ما باع من تراب الصياغة من قبل ان ما فيه متاع الناس الآن
يكون قد زاد في متاعهم حين اوفاهم بقدر ما سقط من مالهم في التراب فاذا كان كذلك طاب له الاكل من غنمه
قال واكره للمشتري أن يشتريه حتى يحضره الصانع انه قد وفى الناس متاعهم من قبل ان علم المشتري محيط
بأن الصانع لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات * اشترى دارا فيها معدن ذهب بذهب لا يجوز
وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي * ولو كان ترابا معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسم أحدهما حصة بينهما
لا يجوز لان القسمة كالبيع ولا يدري تساويهما ما لم يخلص فاذا خلس فاقسم بالوزن جاز كذا في شرح
الطحاوي * واذا كان رجل على رجل دين فاعطاه ترابا بعينه يدايد فان كان الدين فضة وأعطاه ترابا
فضة لم يجز وان اعطاه ترابا ذهب جاز وله الخيار اذ ارأى ما فيه كذا في الحاوي * واذا استقرض الرجل
من آخر ترابا ذهب أو ترابا فضة فأنما عليه مثل ما خرج من التراب لانه هو المقصود والقول للمستقرض
في مقدار ما خرج ولو استقرضه على أن يعطيه ترابا مثله لا يجوز كذا في المحيط * ولو حفر في المعدن ثم باع
تلك الحفرة لا يجوز لانه باع ما لا يملك لانه لم يقصد تلك الحفرة بل قصد تلك ما فيها فلم تصر الحفرة ملكا له
بخلاف ما لو احتقر حفرة في الارض الموات فانه يملكها فانه بالاحتقار قصد ملكها * استأجر اجيرا بتراب
معدن بعينه جاز وهو بالخيار اذا علم ما فيه فان ردده رجح على المؤاجر بأجر مثله فان استأجره بوزن من التراب
بغير عينه لا يجوز * استأجره بغيره في المعدن بنصف ما يخرج منه لم يجز وله اجر مثله كذا في محيط السرخسي *
ومن استأجرنا ما يخلص له ذهباً أو فضة من تراب المعادن او من تراب الصواعين فهذا على ثلاثة أوجه
اما ان يقول استأجرتك لتخلص لي ألف درهم فضة من هذا التراب أو قال ألف مثقال ذهب من هذا التراب
ولا يدري ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشار اليه أو لا يخرج فانه لا يجوز * واما أن يقول
استأجرتك لتخلص لي الذهب والفضة من هذا التراب بكذا فانه جائز * واما أن يقول استأجرتك لتخلص لي
ألف درهم فضة من التراب ولم يشر الى التراب فانه لا يجوز أيضا بغيره ما لو استأجره ليخيط له قميصا ب درهم
ولم يعين الكبرياى كذا في المحيط * واذا دفع لهما أو جزا الى رجل ليوه بفضة وزنا معلوما يكون قرضا

على الدافع ويعطيه أجره معلوما فهو بائز ويلزمه الاجر والقرض وان اختلفا في مقدار ما صنع من الفضة
فالقول قول رب الباع مع عينه ويحكم على غيره فان قال موهجه بمائة درهم فضة على أن أعطيك عنها وأجر
عملك ذهباً عشرة دنانير بذلك كله وتفترق على ذلك فهو فاسد وقد تعدد رد عينها فليس رد مثلها وكان له أجر
مثل عمله من الدنانير لا يجاوز به ما سعى كذا في المبسوط *

• (الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض) • اشترى قلب فضة بدينار وهشمة
انسان قبل قبض المشتري فقال أنا أخذ القلب وأتبع المفسد بثمان القلب فله ذلك كذا في المحيط • ولو اشترى
قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان رجلاً حرق القلب في المجلس فلم يشتري الخيار فان اختار امضاء العقد
واتباع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قبضه منه قبل أن يفارق المشتري البائع فهو بائز ويصدق بالفضل
على الدينار ان كان مكان فيه وان تفترق قبل أن يقبض القيمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار واتباع
المحرق بقيمة القلب في قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع وقال
لا يطل الصرف باقتراح ما بعد اختيار المشتري تضمن المحرق قبل القبض منه وقول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المبسوط • اشترى سيفاً محلياً فيه خمسون درهماً
بمائة درهم أو بعشرة دنانير وقد الثمن ولم يقبض السيف حتى أقصد انسان شيئاً من جائله أو جفته فاختر
المشتري أخذ السيف وتضمن المفسد قيمة ما أقصد فله ذلك فان قبض السيف ثم فارق البائع قبل أن يقبض
من المفسد ضمان ما أقصد لا يضره ذلك وان لم يقبض السيف وفارق البائع فالتعدي في الكل عندهم
جميعاً هذا اذا أقصد شيئاً منه وأما اذا أقصد الكل بأن أحرقه بالنار فاختر المشتري اتباع المحرق ان أخذ
منه قيمة الكل أو قيمة حصة الحلية قبل أن يفارق البائع فالتعدي جائز في الكل وان لم يقبض قيمة الحلية حتى
فارق البائع فالمسألة على الخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يطل العقد أصلاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً وهو قول محمد رحمه الله تعالى يطل كذا في المحيط •
رجل اشترى سيفاً محلياً فيه خمسون درهماً فضة بمائة درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختر المشتري
امضاء البيع وتضمن المحرق وقد الثمن وقبض السيف ثم فارق قبل أن يقبض قيمة البكرة فالبيع ينتقض
في البكرة خاصة دون السيف عند محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا ينتقض
البيع في البكرة أيضاً كذا في المبسوط *

• (الباب الثالث في احكام تصرفات المتصرفين بعد العقد) •

وفيه اربعة فصول

• (الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصاً يده وما لا يكون) •
اشترى يبدل الصرف شيئاً منه أو من غيره أو استبدل به قبل قبضه لا يجوز وبقي الصرف على حاله يقبضه ويتم
العقد كذا في محيط السرخسي • واذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وتقاضى الادرها واحداً بقي
من العشرة وليس عند بائعه الدرهم العاشر فاراد الذي اشترى الدرهم أن يأخذ عشر الدينار فله ذلك وهذا
الجواب على هذا الاطلاق الذي قاله محمد رحمه الله تعالى يستقيم بعد ما تفرق فاعن مجلس العقد قبل نقد
الدرهم العاشر فاما قبل التفرق اذا اراد أن يأخذ عشر دينار من مشتريه فليس له ذلك الا أن يرضى به
مشتري الدينار فاما اذا قال له يعني بعشر الدينار فلو سماه أو عر ضاممي فباعه به كان جائزاً سواء
باعه قبل التفرق أم بعد التفرق وهذا بخلاف ما لو قال بائع الدينار يعني بالدرهم شيئاً فباعه فانه لا يجوز سواء
باعه به قبل التفرق أم بعده كذا في المحيط • واذا اشترى الرجل ألف درهم بعينه بمائة دينار والدرهم يرضى
فأعطاه مكانه سوداً ورضي بها البائع جاز ذلك ومراعاة من السود المضرور من النقرة السوداء لا الدرهم
الضار به حتى لو باع ديناراً بدينار يرضى وقبض مكان الدرهم البيض الجارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض
الدرهم فاراد أن يعطيه ثم باع من الدنانير سوى ما عينه لم يجز ذلك الا برضاه فان رضى به كان مستوفياً
لاستبدل لا قبل هذا اذا أعطاه ثم باع من المسعى فان أعطاه ثم باع فوق المسعى فلا حاجة الى رضى المشتري

الدينار

الدينار به لانه اوفاه حقه وزيادة كذا في المبسوط • ولو اخذ الدرهم اجودا واراد أن يحياضه في الوصف
وذلك المقبول يجرى مجرى الدرهم الواجبة بالعقد في معاملات الناس جازوا وكان اقتضاه لا استبدالا
كذا في المحيط • وفي كتاب الصرف اذا اشترى ألف درهم بعينه بمائة دينار والدرهم يرضى فاراد مشتري
الدرهم أن يبرع على بائعه بالجودة وأبى بائعه بغيره فله ذلك • قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهو
نظير ما لو أبرأ عن شيء من المقدار ورده من عليه كان له ذلك قال رحمه الله أيضاً وهو نظير ما ذكر في الجامع اذا كان
رجل على آخر ألف درهم فاتاه بألف جيد وأبى صاحب الدين أن يقبل ذلك لا يجبر عليه وان أتى بخمس حقه
وزيادة لانه تبرع عليه وكان له أن لا يقبل تبرعه ومنته فكذا هنا قال وكذا لو اشترى منه ضرباً من الدنانير
وقال للبائع أعطني ديناراً غير هذا لم يكن له ذلك وان كان ما طلب دون حقه الا أن يرضى الآخر • وفي المتنقي
وللذي عليه السود أن يؤدى بياضه مثل السود أو أجود منها ويجبر من له على القبول وكذا من عليه البض
اذا أدى سوداً مثلهما يجبر على القبول عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الاخيرة • ولو أبرأ أحد
المتصرفين صاحبه أو وجهه منه قبل انتقض الصرف وان لم يقبل لم يفسخ ولو وهب فلم يقبل وأبى الواهب
أن يأخذ الموهوب اجبر على القبض كذا في محيط السرخسي • في المتنقي رجل باع من آخر قلب فضة وزنه
عشرة دراهم بعشرة دراهم فدفع القلب ولم يقبض الدرهم حتى وهب بمشتري القلب القلب منه يتظر ان دفع
مشتري القلب عن القلب قبل أن يتفرق فاصح البيع وجازت الهبة وان تفترق قبل أن يدفع عنه انتقض البيع
وبطلت الهبة ورجع القلب الى بائعه وصار ذلك منقوضة • وفي نوادر ابن سماعة رجل اشترى من آخر
ديناراً بعشرين درهماً وقبض الدينار ولم يدفع الدرهم حتى وهب الدينار لبائعه ثم فارق قبل أن يدفع
اليه الدرهم قال الهبة في الدينار جائزة وللبائع الدينار على مشتريه ديناراً مثله كذا في المحيط • اشترى ديناراً
وله على بائع الدينار عشرة دراهم فباعها بديناراً مثله كذا في محيط السرخسي • ومعنى المسألة
اذا باع بعشرة مطلقه كذا في الهداية • وان حدث الدين بعد الصرف فان لم يتقاصم لم تقع المقاصة
وان تقاصلا نصح في رواية وفي رواية تصح وهو الاصح كذا في الكافي • الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى رجل باع من آخر ألف درهم فاشترى منه مائة دينار بألف درهم ثم تقاضى عليه قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى ان تقاضى قبل أن يتفرق جاز وان تفترق قبل أن يتقاضى بطل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في المحيط في فصل المتفرقات • وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير اذا استقرض
بائع الدينار عشرة من المشتري أو عصب منه فقد صار قصاصاً ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض
كذا في البحر الرائق • (ومما ينصل بمسائل المقاصة وان لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المتنقي) •
ومورثها رجل له عند رجل ودیعة وللمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم تصر الوديعة
قصاصاً بين قبل أن يجتمع عليه وبعد ما اجتمع عليه لا تصير قصاصاً أيضاً ما لم يرجع الى أهله فبأخذها
وان كانت في يده فاجتمع على جعلها قصاصاً لا يحتاج الى شيء غير ذلك ومتى صار ديناً صار قصاصاً • وحكم
المقصوب اذا كان المقصوب قائماً في يد رب الدين وحكم الوديعة سواء وحكم الدين اذا كان قائماً في يد
لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصما وكذا اذا كان أحدهما مؤجلاً والاخر جازاً أو كان أحدهما مؤجلاً والاخر
محضاً كذا في الاخيرة •

• (الفصل الثاني في المراجعة في الصرف) • اذا اشترى ذهباً بعشرة دراهم فباعه بربح درهم جاز كذا
في الحاوي • واذا باع قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار وتقاضى بربح درهم أو بربح نصف دينار
جازاً ما اذا باعه بربح نصف دينار فلا يفسخ بربحاً قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لان
الجنس مختلف فلا يظهر الربح وأما اذا باعه بربح درهم فباز كرم الجواب ظاهر الرواية لانه يصير بائعاً للقلب
بدينار ودرهم وانه جائز لانه يجعل بأزاء الدرهم من القلب مثله والباقي من القلب بأزاء الدينار وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى انه لا يجوز لان الدرهم يقابله مثل وزنه من القلب على ما عليه الاصل ولو جوزه لكان
الدينار يعقبه تسعة اعشار القلب والدرهم يعقبه عشر القلب فيكون بعض ما سمي رأس المال وبعضاً
في تسعة اعشار القلب وبعض ما سمي رأس المال في عشر القلب وذلك تصحيح على غير الوجه الذي

بعد القبض فالصالح صحيح كذا في الذخيرة • وان فاو قه بعد ما نقد البعض يرى من حصة ما نقد وتلزم حصة ما بقي وان صالحه من المانة على ذهب تبرأ ومصوغ لا يملك وزنه جازان قبضه قبل الاقتراق كذا في الحاوي في الفصل الخامس في القرض والصرف فيه • واذا مات امرأته وترك ميراثا من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلي فيه جواهر ولا ك وغير ذلك وترك زوجها وأبها وميراثها كله عند أبيها فصالح الأب زوجها على مائة دينار فهذا على وجهين • الأول أن يعلم نصيب الزوج من الذهب المتروك في هذا الوجه ان كان بدل الصلح أو كثر من نصيب الزوج من الذهب يجوز وان كان مثله أو أقل لا يجوز • الثاني أن لا يعلم ذلك فلا يجوز الصلح وكذلك اذا صالحه على خمسة دراهم فهو على هذين الوجهين أيضا وان كان صالحه على مائة درهم وخمسين دينارا جاز الصلح كيف ما كان فان وجد التقابض بقي الصلح في الكل على العصة وان لم يوجد التقابض بطل الصلح هكذا ذكر في الكتاب ويجب أن يقال بأن الصلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة اللاتى والجواهر التي لا يمكن نزعها الا بضرب أو ما فيها عدا ذلك من الثياب والمتاع والعروض فالصلح يبقى على العصة وان قبض الزوج الدراهم والدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث في بيت الأب ولم يكن حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة الذهب والفضة هكذا ذكر في الكتاب وهذا اذا كان الأب مقر الزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج أمانة في يده وقض الامانة لا يتوب عن قبض الشراء فيحصل الاقتراق من غير قبض فيبطل حصة الصرف وحصة ما لا يمكن تسليمه الا بضرب وكالجواهر المرصع واللؤلؤ المرصع فاما اذا كان جاحدا للزوج ما عنده كان الأب غاصم بنصيب الزوج وقبض الغصب يتوب عن قبض الشراء فاذا قبض بدل الصلح فالاقتراق حصل بعد التقابض فلا يبطل الصلح في حصة الصرف وكذلك اذا كان الأب مقر الزوج بما عنده الا أن الميراث كان حاضرا في مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط • واذا ادعى الرجل سيفا على بقعة في يدي رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير ثم اقترقا أو اشترى بالباقي منه ثوبا قبل أن يتفرقا وقبضه فان كان نقد من الدنانير بقدر الحلية وحصلها فالصلح ماض وان كان نقدا أقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد أيضا كذا في المبسوط • اذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير وأنكر الذي ادعى عليه أو أقر ثم صالحه الذي عليه على خمسة دراهم من ذلك كله فهذا جائز سواء كان نقدا أو نسيئة كذا في المحيط • وان اشترى قلبه ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضا واستهلك القلب أو لم يستهلكه ثم وجد به عيبا قد دل عليه فصالحه على عشرة نسيئة فهو جاز ولو صالحه على دينار لم يجز الا أن يقبضه قبل التفرق كذا في الحاوي • وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدنانير وتقابضا وجد في القلب شيئا يقبضه فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على أن زاده مشتري القلب ربع حصة وتقابضا فهو جاز وان كانت الحنطة بعينها وتفرقا قبل التقابض فهو جاز أيضا وان تقابضا وجد في الحنطة عيبا وردها ورجع بثمنها ومعرفة ذلك أن يقسم القيراطان على قيمة الحنطة وقيمة العيب فيخرج قيمة الحنطة فهو من الحنطة يرجع به كذا في المبسوط • وفي المتنق اذا كان رجل على رجل دراهم بخارية واصطلمها منه على دراهم لا يعرف وزنها قال اني أنظر البخارية فان كان الغالب فيها النحاس فهو جاز على القليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح الا على مثل وزنها وان صالح على أجل لا يجوز من قبل أن هذا ليس على وجه الخط الإبري لو كان له عليه ألف درهم غلة فصالح منها على تسعة مائة بيض لا يجوز ولو كان الدين ألفا فصالح على تسعة مائة سود جاز وكان هذا خطأ ولو صالحه على تسعة مائة ولم يشترط بيضا فأعطاه بيضا جاز ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان السود أفضل لم يجز الصلح على سود أقل من وزن البيض وان كانا سواء جاز الصلح من أحدهما على الآخر أقل من وزنه كذا في المحيط

(الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) • اذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يوما فان أبطل الخيار قبل أن يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل أن يبطله وقد تقابضا فالبيع فاسد وكذلك اذا كان الخيار للبائع أو له ما طالت للذة أو قصرت وكذلك الاله المصوغ والسيف المحلى والطوق من ذهب فيه لؤلؤ وجواهر لا يتخلص الا بكسر الطوق وأما البليام الموم وما أشبهه فان شرط الخيار في بيعه فصحيح

كذا في المبسوط • واذا اشترى بخارية وطوق ذهب فيه خسون دينار بألف درهم واشترط الخيار فيه يوما فبطل في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز في البخارية بخصتها من الثمن وكذلك اذا اشترى بمائة دينار كذا في الحاوي • ولو اشترى بمائة دينار وشترط الاجل فاشترط الاجل كاشترط الخيار كذا في المبسوط • وان اشترى بمائة دينار أو عرض جازا واشترط الخيار يوما أو أكثر كذا في الحاوي • وان اشترى رطلا من نخاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو جاز لانه ليس بصرف كذا في المبسوط • وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى فلوسا بدرهم على أن يبيع الدراهم بالخيار فدفع الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى اقترقا فالبيع فاسد وان كان الخيار للبائع الفلوس وقد قبض الدراهم فالبيع جائز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفتي أن لا يجوز هذا العقد كذا في المحيط في فصل المتفرقات • وليس في الدراهم والدنانير وسائر الديون خيار الرؤية وله خيار الرؤية فيما يتعين كالتبر والملي كذا في محيط السرخسي • وأما خيار الاستحقاق فان كان العقد ورد على الدراهم والدنانير نحو أن يشتري دينارا بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار رجوع نصف الدراهم وله نصف الدينار ولا خيار له كذا في الحاوي • وان استحققت الدراهم وأخذها المستحق بطل القبض وله أن يرجع بثمنها ولا يبطل العقد وان أجاز المستحق ذلك فانه ينظر ان حصلت ايجازته بعد القبض جازا القبض وليس للمستحق على المقبوض سبيل وله أن يرجع على الناقد وان حصلت ايجازته قبل القبض فوجوده لاجازته وعدمه سواء فله أن يأخذ دراهمه ولا يبطل العقد وله أن يأخذ مثلها هذا اذا كان قبل الاقتراق كذا في شرح الطحاوي • وأما اذا وجدها أو بعضها مستحقة وكان ذلك بعد الاقتراق بأيديهم ان أجاز المستحق وكانت الدراهم فاقعة جاز واذا رد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا يبطل الصرف بقدره قل أو أكثر كذا في المحيط • اشترى عشرة دراهم بدنانير وتقابضا ثم وجد زبوا فبعد الاقتراق فاستبدل فاستحق تلك الدراهم الزبوا لم يتقضى الصرف عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت الزبوا قليلة ولو وجد الكل زبوا انتقض الصرف استبدل ام لا كذا في محيط السرخسي • وان ورد العقد على شيء بعينه نحو أن يشتري قلبا فاستحق بعينه كان المشتري بالخيار ان شاء أمسكه بخصته فان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى أجاز البيع جاز البيع وكل الثمن فيما أجاز للمستحق يأخذه البائع ويبيعه اليه كذا في الحاوي • لو اشترى ثاء مصوغا أو قلب فضة بذهب أو فضة بذهب ثم استحق الاله أو القلب بطل البيع وان كان في المجلس وهذا اذا لم يجز المستحق العقد وأما اذا أجازها جاز العقد كذا في المبسوط • رجل له على آخر ألف درهم غلة فأخذها تسع مائة وبيع بدنانير فاقترقا ثم استحق الدينار فانه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل أن يتفرقا يرجع عليه بدنانير مثله وكذلك الجواب فيما اذا كان مكان الدينار مائة فلس كذا في المحيط في فصل المتفرقات • وأما خيار الرد بالعيب فانه يثبت لمن يجد عيبا فيما صار له بعقد الصرف كذا في الحاوي • واذا باع دينار بعشرة دراهم أو مصوغا من الذهب وتقابضا ثم ان قابض الدراهم وجدها زبوا وشهره فله أن يردّها فان ردها بعد الاقتراق بطل الصرف عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا استبدلها في مجلس الرد جاز وان استبدلها قبل الاقتراق جاز اجماعا وان وجد البعض زبوا ان كان يسيرا لا يبطل العقد امتحانا كذا في السراج الوهاج • وان وجدها مستوقة وكان ذلك في مجلس العقد ليس له أن ينجوزها فان ردها وقبض الخيار في المجلس جاز وجعل كانه آخر القبض الى آخر المجلس كذا في المحيط • وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له أن يردّها ويأخذ الدراهم الجياد ولو علم أنها مستوقة أو رصاص وقت العقد فانه ينظر ان علم بالبيان والتسمية نحو أن يقول اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم المستوقة والرصاص فالبيع جائز ويعلق العقد بعينها وان لم يسم أنها مستوقة أو رصاص لكنه قال اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم وأشار الى المستوقة والرصاص فان كانا يعلمان أنها مستوقة أو رصاص ويعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فان العقد يتعلق بها بعينها وان كانا لا يعلمان ذلك أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر أو يعلمان جميعا

ولا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم ذلك فالعقد لا يتعلق بها بعينها ولكن يتعلق بالعقد بذلك القدر من الدراهم الجياد كذا في شرح الطحاوي * وأما إذا وجدها وأبعضها مستوفة وكان ذلك بعد الافتراق بابدانها وان وجد الكل مستوفة بطل الصرف كله وان وجد البعض مستوفة بطل الصرف بقدره بتجوزيه أو رده واستبدل مكانه آخر أو لم يستبدل كذا في المخطط * ولو وجد الدراهم مستوفة بعد الافتراق وقد هلك في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالنائب كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد * هذا كله إذا كان بدل الدينار دراهم لاتعين للعقد وأما إذا كان بدله ما يتعين للعقد نحو أن يشتري قلب فضة بيد دينار أو ناه فضة أو تبر من فضة بيد دينار فتعاقبا ثم وجد المصوغ أو التبر معيبا فان رضى بتعيبه جاز وان لم يرض ورده بطل العقد سواء كان قبل الافتراق أو بعده وقابض الدينار بالخيار ان شاء رده عن المقبوض وان شاء رده مثله الا اذا ظهر فساد العقد من الاصل نحو أن يستحق المبيع أو يوجد بخلاف جنس ما سماه فلما فسد العقد استرد منه عين الدينار اذا كان قائما ومثله اذا كان هالكا كذا في شرح الطحاوي * اشترى سيفا محلي بدراهم فوجد في شيء منه عيار رد الكل دون البعض لانه شيء واحد والعيب في البعض يؤثر في الكل فان رد الكل بغير قضاء ثم افرق قبل القبض بطل الرد لان الرد بالتراضي يبيع جديدا في حق ثالث والقبض في الصرف وجب حقا للشرع وهو ثالث فكان افتراقا لا عن قبض في حقه * وبقضاء لا يبطل لانه فسخ في حق الكل كذا في محيط السرخسي * وان تقابلا والمبيع انا فباعه الذي ملكه بالاقالة من المشتري أو غيره قبل القبض لم يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير ان باعه من المشتري جاز وان باع من غيره لم يجوز كذا في الحاوي * ولو اشترى ابريق فضة فيه ألف درهم بألف درهم أو بانه دينار فتعاقبا وتفرقا ثم وجد الدراهم رصاصا أو مستوفة فردا عليه كان له أن يشارقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد الابريق وكذلك الزئوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الزئوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرد كذا في المبسوط * لو اشترى خلي ذهب فيه جوهر فوجد بالجوهر عيبا فأراد أن يرده دون الخلي لم يكن له أن يرده الا أن يرده كله أو يأخذه كله وكذلك لو اشترى ثياب فضة فيه نص ياقوت فوجد بالقبض أو بالفضة عيبا كذا في الحاوي * واذا اشترى الرجل طستا أو ناه لا يدري ما هو ولم يشترط له صاحبه شيئا فهو جاز وان اشترى انا فضة فاذا هو غير فضة فلا يبيع بينهما ولو كان فضة سوداء أو حمراء فيها رصاص أو صفر وهو الذي أفسدها فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها كذا في المبسوط * ولو اشترى قلب فضة بذهب فوجد فيه عيبا فله أن يرده فان ذلك في يده أو حدث فيه عيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب واليافع أن يقول أنا قبله كذلك وان كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الحاوي * وان لم يجده عيبا ولكن استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حتى انكسر لزمه النصف الباقي ورجع بنصف الثمن كذا في المبسوط * ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتعاقبا والدراهم زئوف فأنفقها المشتري وهو لا يعلم فلا شيء له على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد مثل ما قبض ويرجع بالجياد وقال القدوري في شرحه والظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى انه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى كذا في الذخيرة * وذكر غير الاسلام وغيره أن قولهما قياس وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في فتح القدير * وعلى هذا الاختلاف إذا كان العشرة من قرض أو من مبيع كذا في الحاوي * ولو اشترى فضة فوجد هارضية بغير عيب لا يردّها كذا في محيط السرخسي * ولو قال بائع الدراهم لمشتريها رنت اليك من كل عيب ثم وجدها مستوفة لم يبرأ وان وجدها زئوف فبرأ كذا في الحاوي * وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال أبيعك هذه الدراهم وأراه اياها ثم وجدها زئوف قال يبدلها الا أن يقول هي زئوف أو يبرئ عن عيبها كذا في المخطط * وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى دينار بدراهم وقبض الدينار ببيعها من ثالث ثم وجد بها عيبا فردّها على الاوسط بغير قضاء كان للاوسط أن يردّها على الأول ولا يشبه هذا العروض كذا في محيط السرخسي * اشترى ثيابا من فضة فيه فض بدراهم أو دنائير فتعاقبا ثم قلم المشتري القص من الفضة والقلع لا يضر بواحد منهما ثم وجد باحدهما عيبا رده وأخذ

بجسته من الثمن وكذلك لو وجد بأحدهما عيبا قبل أن يقطع الفص من الفضة وأراد ردهما جميعا ليس له ذلك
ولكنه يقطع الفص من الفضة ثم يرد الذي به العيب منهما وإن كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد
بأحدهما عيبا فإن شاء أخذهما وإن شاء ردهما وإن لم يجد بأحدهما عيبا ولكنهما افترا قبل قبض
الثن بطل البيع في الفضة ولزم المشتري الذهب بجسته لأن الذي بطل فيه البيع انما بطل بترك المشتري دفع
الثن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والفص والفضة إذا كانا ميزا لم يضر ذلك بواحد منهما بمنزلة السمن في الزق
يساعان جميعا بمنزلة الدقيق في الجراب وكذلك السيف الخجل أو المنطقة المحلاة أو ما أشبه ذلك من الجوهر
يكون في الذهب فكل شيء من ذلك يكون نزع لا يضر بواحد منهما فكأنهما شيئا متبائنان في جميع
ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المتفرقات • (ومما اتصل بهذا الباب) إذا اشترى دينار بعشرة دراهم
وتقباضا ثم جاءه بائع الدينار بدهم زبوف وقال وجدته في تلك الدراهم وانكر مشتري الدينار أن تكون هذه
الدراهم من دراهمه فالمسألة على وجوه • أما إن أقر بائع الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجياد أو قبضت حتى
أوقال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم أو قال قبضت الدراهم أو قال قبضت ولم يرد عليه • ففي
الوجه الأول والثاني والثالث والرابع لا تنفع دعوى بائع الدينار حتى لا يستحق مشتري الدينار على ذلك
وفي الوجه الخامس وهو ما إذا قال قبضت الدراهم القول قول بائع الدينار وعلى مشتري الدينار البينة أنه
أعطاه الجياد أحسنا • وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو ما إذا قال قبضت ولم يرد على هذا • ولو قال
وجدته استوفية أو رما صا لا شك أن لا يقبل قوله في الوجوه الأربعة وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله
وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط •

• (الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر إلى أحوال العاقلين) • (وفيه ستة فصول)

• (الفصل الأول في الصرف في المرض) • قال محمد رحمه الله تعالى وإذا باع المريض من وارثه دينارا بأقل درهم وتقابضا لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا بإجازة باقي الورثة وتعتبر وصيته للوارث بالعين وكذلك إذا باعه بمثل قيمته أو أقل - وعندهما إذا باعه بمثل قيمته أو بأكثر يجوز من غير إجازة بقية الورثة ولو اشترى المريض من ابنه ألف درهم بمائتي دينار وتقابضاه ورثته كإفعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا بإجازة الورثة سواء كانت قيمة ديناره ألف درهم أو أكثر وأقل وعندهما إن كانت قيمة ديناره ألف درهم أو أقل يجوز من غير إجازة باقي الورثة وإن كانت قيمة ديناره أكثر من ألف درهم فإن أجاز باقي الورثة ذلك جاز وإن لم يجزوا وبخبر ابن المشرى إن شاء نقض البيع ورد الدينارين وأخذ درهمه وإن شاء أخذ من الدينارين مثل قيمة درهمه ورد الفضل كذا في المحيط • وإذا باع المريض من أجنبي ألف درهم بدينار وتقابضا ثم مات المريض والدينار عنده ولا مال له غير ذلك فالورثة أن يردوا ما زاد على الثلث فإذا ردوا كان المشتري بالتسليم إن شاء أخذ ديناره ورد الألف وإن شاء أخذ من الألف قيمة الدينار وأخذ أيضا ثلث الألف كاملا وإن كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري أن يأخذ قيمة الدينار من الألف وثلث ما بقي من الألف كذا في الحاوي • ثم إن محمد رحمه الله تعالى خير المشتري الدراهم بهد هلاك الدينار في المريض وفقر بين هذا وبين ما إذا هلك الألف في يد المشتري الألف ولم تجز الورثة ما صنعته المريض فإن هناك لا يجزى المشتري الألف بين الفسخ والإجازة بل يأخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الألف ويرد الباقي على الورثة كذا في المحيط • وكذلك إن باع المريض سيفاً بقيته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرون دينارا بدينار وتقابضا فأبى الورثة أن يجزوا وكان المشتري بالتسليم إن شاء أخذ قدر قيمة الدينار من السيف وحليته وثلث السيف تماماً بعد ذلك وإن شاء رده كله وأخذ ديناره وهذا ما سبق في التخرج سواء ما تخصص به هذه المسألة إن قيمة الدينار لمن السيف والحلية جميعاً وإن كان المريض قد استهلك الدينار كان المشتري بالتسليم ههنا إن شاء أخذ ديناراً مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك دينار في تركه الميت يباع السيف حتى ينقد الدينار وإن شاء كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وإن كان المشتري أيضاً قد استهلك ما قبضه جاز له منه قيمة الدينار وثلث الباقي وغرم ثلث الباقي للورثة كذا في المبسوط • مريض له

تسعة مائة درهم لا مال له غيرها باعها بدينار فتمت تسعة دراهم وقبض المشتري الدينار وقبض الاخر مائة درهم واقترع قائم المريض والدينار قائم في يده والدرهم كذلك فاجازة الورثة هنا وعدم اجازتهم سواء وبسليم المشتري الدراهم مائة درهم وتسع الدينار وان كانت قيمة المائة اكثر من تسع الدينار وترد الورثة عليه ثمانية اشباع الدينار وكذلك لو كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم مائتي درهم وتلثمائة درهم فاجازة الورثة وعدم اجازتهم سواء وبسليم المشتري ما تادهم تسع الدينار او ثلثمائة ثلاثة اشباع الدينار وان كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم اربعة اشباع الدينار وترد الورثة الى اجازة الورثة وان اجازت الورثة ذلك سلم للمشتري اربعة مائة درهم وسلم للورثة اربعة اشباع الدينار ولم يرد الورثة ردة خمسة اشباع الدينار على المشتري وان لم يجز الورثة ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم واخذ ديناره وان شاء اخذ مما قبض من الدراهم قدر اربعة اشباع الدينار وثلاث جميع المال وذلك ثلثمائة ورد الباقي على الورثة وان لم يقبض مشتري الدراهم شيئا من الدراهم ترده الورثة ديناره وهنل يجب على المشتري رد ذلك الدينار بعينه ام لا فالمسألة على روايتين ولو لم يقرعوا لم يمت المريض فزاده المشتري تسعة وخمسين دينارا وتقاياضها فهو جائز كله ان كانت قيمة كل دينار عشرة دراهم وان كلن المريض وكل وكلا قبضها من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض قبل ان يتقاياض فقال المشتري انا اخذت تسعة مائة بتسعين دينارا فهو جائز اذ ارضى به الوكيل قالوا تأويل هذه المسألة ان المريض وكل هذا الرجل يبيع الدراهم وفوض الرأى اليه بأن قال اعمل فيها برأيك أو قال ما صنعت فيها من شيء فهو جائز حتى يكون بيع الوكيل جائزا على المريض مع انما باعته فيكون بمنزلة بيع المريض فاذا زاد المشتري ورفع الحماية يجوز فاما اذا لم يفوض اليه الرأى لم يجز وان زاد المشتري على اختلاف المذهبين * أما على قولهما فلان الوكيل بالصرف وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه وينأى ذلك اعتبرناه لا تتحمل منه الحماية الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض * وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلانه وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه فمن حيث انه وكيل بالبيع ان جازت تصرفه مع الحماية على المريض فمن حيث انه وكيل بالشراء لم يجز تصرفه مع الحماية على المريض فوقع الشك في جواز تصرفه على المريض فلا يجوز بل الشك كذا في المحيط * واذا اشترى من المريض ألف درهم بمائة درهم وتقايضا ثم مات المريض من مرضه فهذا ربا وهو باطل من الصحيح والمريض جميعا والذي أعطى المائة ان يملك المائة من الالف بمائة ويرد الفضل ولا وصية له هنا كذا في المبسوط * قالوا وهذا على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد لا يتعين للرد فاما على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد يتعين للرد فعلى الذي أعطى المائة ان يرد جميع الالف المقبوضة على ورثة الميت ويرجع عليهم بمائته ان كانت قائمة بعينها كذا في المحيط * فان كان أعطى من المائة ثوبا أو ديناراً كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض وأبى الورثة أن يجزوا بخير صاحب الدينار والنوب فان شاء نقض البيع وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة الدينار أو العرض بطريق المعاوضة وثلاث الالف بطريق الوصية اذا كان الدينار والالف قائمين في أيدي الورثة كذا في المبسوط * وثلاث ما بقي ان كانا هالكين كذا في المحيط * واذا كان للمريض ابريق فضة فيه مائة درهم وقيمة الدنانير عشرين دينارا فباعه بمائة درهم فتمت عشرين دنانير ثم مات المريض وأبى الورثة أن يجزوا فالمشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء أخذ ثلثي الابريق ثلثي المائة وثلثه للورثة كذا في الحاوي *

(الفصل الثاني في الصرف مع مملوكه وقرابته وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وأمينه ووكيله وصرف الوصي) * ليس بين المولى وعبد ربا فان كان على العبد دين فليس بينهما ربا أيضا ولكن على المولى أن يرد ما أخذ على العبد سواء كان اشتري منه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم كذا في المبسوط * وكذلك أم الولد والمذبر كذا في الحاوي * ولو باع من مكانه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم لا يجوز وكان ربا ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط * والوالدان والزوجان والقرابة وشريك العنان فيما ليس من تجارته مما في الرابطة الاجانب * والمالكين بمنزلة الاخر ارف ذلك فاما المتقاوضان اذا اشترى أحدهما درهما بدرهمين من صاحبه فليس ذلك مم مبيعاً

وهو مالهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط * قال القدوري ولا يجوز فعل القاضي وأمينه للقيم وفعل الاب لابنه الصغير والوصي الاما يجوز بين الاجنبيين وكذلك اذا اشترى الاب من مال ابنه لنفسه أو المضارب باع من رب المال لم يجز الا ما يجوز بين الاجنبيين كذا في المحيط * واذا كان للقيم دراهم فصرفها الوصي بدنانير من نفسه بسعر السوق لم يجز وكذلك لو كان انا فضة فباعه من نفسه بوزنه ولو كان في حجره يتيمان لاحدهما دراهم وللاخر دنانير فصرفهما الوصي بينهما لم يجز كذا في الحاوي * واذا اشترى من مال اليتيم شيئا لنفسه نظرت فيه ان كان خيرا لليتيم أمضيت البيع فيه والافه وباطل وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا خروفي قوله الا قول وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا للآخر الذي روينا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كذا في المبسوط * قال وحكم القاضي في الصرف وحكم وكيله وأمينه حكمكم سائر الناس يريد به انه يشترط التقاض في المجلس ويكون التقاض اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب أو اليتيم ولو باع مال اليتيم من نفسه أو صرف دراهمه بدراهم نفسه أو بدنانير نفسه لا يجوز كذا في الحاوي *

(الفصل الثالث في الوكيل في الصرف) * اذا تصرف الوكيلان لم يسمع لهما أن يتقارفا حتى يتقاياضا ولا يضرهما غيبة الموكلين عنهما كذا في الحاوي * انصارفا ووكلا قبضه فتقاياض الوكيلان قبل افتراق الموكلين جاز وبعد افتراقهما لا يجوز كذا في محيط السرخسي * واذا وكل الرجل رجلا بدراهم بصر فأنها فليس لاحدهما أن يصرف دون الآخر وان عقدا جميعا ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطلت حصته اذا ذهب وهو النصف وبقيت حصته الباقي وهو النصف كذا في الذخيرة * وان وكل جميعا برب المال بالقبض أو الاداء وذهب باطل الصرف كذا في الحاوي * وان وكله بان يصرف له دراهم بدنانير فصرفها وتقايضا وأقر الذي قبض الدراهم بالاستيفاء ثم وجد فيها درهما زيفا فقبله الوكيل وأقر أنه من دراهمه وجد الموكل فهو لازم على الوكيل كذا في المبسوط * ولو وجد الوكيل ان هذا من تلك الدراهم فقام مشتريا بينة أنه منها ولم يكن أقره بالاستيفاء تقبل بيته ويرد الدراهم على الوكيل ويلزم الآخر * فمن مشاىخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لان هذه الصور ليست موضع إقامة البينة فالقول لمشتري الدراهم استحسانا كما اذا جاء المسلم اليه بدرهم زيف يدعي انه من رأس المال ولم يكن أقر بالاستيفاء وكافي ببيع العين اذا جاء البايع بزيف يدعي انه من الثمن ولم يكن أقر بالاستيفاء فالقول قوله استحسانا فكذا ههنا والى هذا مال من الاثمة السرخسي * وشيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى صح ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقال بل القول للمشتري استحسانا ولكن مع اليمين فهو هذه البينة أسقط اليمين والبينة لاسقاط اليمين مقبولة كما اذا أقامها المودع على الرد والهالك وكان الشيخ الامام الزاهد أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد رحمه الله تعالى يقول ليس في الكتاب ان مشتري الدراهم يكلف بإقامة البينة وانما فيه انه لو أقامها قبلت ولعله أقامها للدفع اليمين عن نفسه فكان كالودع قال وكذلك اذا استخلف الوكيل على ذلك فنكل فرد عليه بشكوكه لزم الموكل هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى * وبعض مشايخنا قالوا هذا خطأ أيضا لانه لا يمين على الوكيل في هذه الصورة وانما اليمين على المشتري لان القول قوله شرعا ومن جعل القول قوله شرعا توجه عليه اليمين فهو وانما إذا حلف على ذلك أما أنه يحلف الوكيل فلا وانما هو الصحيح من الجواب وكذلك اذا حلف مشتري الدراهم رد على الوكيل ويكون ذلك رد على الامر لانه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو حجة في حق الامر فينظر ذلك في حقه والمحققون منهم صحوا المذكور في الكتاب وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر محمد رحمه الله تعالى على طريق القياس فان القياس أن يكون القول قول الوكيل مع عينه كافي ببيع العين كذا في المحيط * واذا وكله بان يصرف له هذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس للوكيل أن يصرف في الدنانير كذا في المبسوط * واذا وكل الرجل رجلا بان يشتري له ابريق فضة بعينه بدراهم فاشترى بدراهم كما أمره ونوى أن يكون المشتري لنفسه كان المشتري للامر ولو اشتراه بدنانير أو عرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكاه أن يشتري ابريق فضة بعينه ولم ينس له الثمن فاشتراه بدراهم أو بدنانير كان المشتري للوكيل ولو اشتراه بعرض أو بشي من المكيل أو الموزون فالمشتري للوكيل كذا

في المحيط • ولو وكه ببيع فضة بعينها ولم يسم غشاً فباعها بفضة أكثر منها لم يحز ولم يضمن الوكيل
والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها بوزن فضته والباقي في يد الوكيل حتى رده إلى صاحبه كذا
في خزائن الأكم • قالوا تأويل ما قاله محمد رحمه الله تعالى أن الموكل أحق بالفضة التي قبضها الوكيل
أن الموكل إذا كان بحال لا يقدر على أخذ فضة بعينها بأن غاب فابضها أو كان حاضراً وقد استهلكها ففي
كانت الحالة هذه كان له أن يأخذ مما في يد الوكيل مثل فضته وزناً فأما إذا كان قادراً على أخذ فضته بعينها
فإنه يأخذها لا غير كذا في المحيط • وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع تراب فضة فباعه بفضة لم يحز فإن علم المشتري
أن الفضة التي في التراب مثل الثمن فراضى بذلك وله الخيار فيه فإن رده بغير حكم جاز على الأمر وإن تفرقا
قبل أن يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي • وإن باعه بغير من وقد علم أن في التراب ذهباً أو فضة أو كليهما
جاز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإن لم يعلم أن فيه أحدهما أو كليهما فباعه بالعرض جاز
عند الكل كذا في المحيط • ولو وكه بأن يبيع له سبعة محلى فباعه ثمانية فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل
وكذلك إن اشترط فيه الخيار أو باعه بأقل مما فيه نقد فهو فاسد ولا ضمان على الوكيل • ولو وكه بجعل ذهب
فيه لؤلؤ فباع ببيعته فباعه بغير درهم ثم تفرق فقبل قبض الثمن فإن كان اللؤلؤ والياقوت يوزن منه
بغير ضمان يظل البيع في حصة الصرف وجاز في حصة اللؤلؤ وإن كان لا يوزن إلا بغير ضمان منه كذا
في المبسوط • ولو وكه بأن يشتري له فلوما بدرهم فاشترى لها بغير درهم فاشترى لها بغير درهم فاشترى لها بغير درهم
للأمر وإن كسدت قبل أن يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار أن شاء ردها وإن شاء أخذها فإن
أخذها فهي لازمة له دون الأمر إلا أن يشاء الأمر أن يأخذها كذا في الحاوي • وإذا وكل الرجل
رجلاً أن يشتري له طوق ذهب بعينه بألف درهم ودفع إليه الألف فاشترى الوكيل الطوق بألف درهم ونقد
الثمن فقبل أن يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد البائع كان للوكيل الخيار أن شاء أمضى العقد
وأتبع الكاسر بقيمة الطوق مبروراً من خلاف الجنس وإن شاء فسخ العقد ودفع إليه البائع أن شاء عين تلك
الدراهم وإن شاء مثلاً فإن أمضى الوكيل العقد وأخذ من الكاسر قيمة الطوق ليس للموكل أن يأخذ تلك
القيمة من الوكيل وإنما يأخذ منه مثل تلك الدراهم التي دفعها إليه كذا في المحيط • فإذا أخذ الوكيل الثمن
من الكاسر تصدق بالفضل إن كان فيه كذا في المبسوط • وإذا وكل رجلاً بطوق ذهب ببيعته فباعه ونقد
الثمن وسلم الطوق إلى المشتري فباعه المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفراً فاشترى بالذهب فاشترى الأمر
فالمسألة على وجهين • الأول أن يجعده الوكيل ذلك فأقام المشتري عليه البيعة بذلك أو لم تكن للمشتري بيعة
فغلب الوكيل فنسك وردد القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل • الوجه الثاني أن
يقر الوكيل وفي هذا الوجه المسألة على وجهين • أيضاً إن رده عليه بغير قضاء كان ذلك رده على الوكيل وليس له
أن يخصم الموكل في ذلك • وإن رده عليه بقضاء فاضل لم يلزم الوكيل أيضاً ولكن للوكيل حق خصامة
الموكل كذا في المحيط • وأكره للمسلم أن يبيع الوكيل أو الحرق بأن يصرف له دراهم أو دنائير أو أجزاء من
فعل كذا في المبسوط • وإذا وكله بدرهم يصرفها له فصرفها مع عبد للموكل فهذا على وجهين • الأول
أن لا يكون على العبد دين ففي هذا الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كالأول فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن
لا ضمان على الوكيل وإن كان على العبد دين يجوز له أن يفعل ذلك بنفسه ولكن لا يسلّم الوكيل المبيع إلى
العبد حتى يستوفي منه الثمن كذا في المحيط • وإذا وكله بألف درهم يصرفها له فباعها بدينارين وجماعته
ما لا يتغلب في مثله لم يحز على الأمر وإن صرفها بغيرها عند مفاوض الوكيل أو شريكه في الصرف
أو مضارب له في المضاربة لم يحز وإن صرفها عند مفاوض الأمر لم يحز كالوصفها الأمر بنفسه وإن صرفها
عند شريك الأمر في الصرف غير مفاوض فهو جائز وكذلك مضاربه كذا في المبسوط • وإذا وكله بألف
درهم يصرفها وهاهنا الكوفة ولم يسم مكاناً ففي أي ناحية من الكوفة صرفها جاز وإن خرج بها إلى الحيرة
وصرفها فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا إذا لم يكن لما وكل به محل وموثة أما إذا كان له محل وموثة
كالعبد والطعام وأشياء ذلك فباعها في بلد آخر غير الكوفة إن لم ينقلها إلى ذلك البلد جاز البيع قياساً
واستحساناً وإن نقلها إلى بلد آخر وباعه كذا في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى إذا نقل

إلى مكة واستأجر بذلك فإن ضاع أو سرق منه فهو ضامن وإن سلم حتى باع أجرت البيع ولم يلزم الأمر من
الأجر شيئاً وذكر في رواية أبي حنيفة أن البائع إذا باع عتق عنه في الموضع الذي أمره فيه ببيعته وذكر هذه
المسألة في كتاب الوكالة وقال استحسن أن أخذه ولا أجبر البائع اتفقت عليه رواية أبي سليمان ورواية
أبي حنيفة فكان ما ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه إذا سلم حتى باع أنه يجوز البائع جواب القياس
لأجواب الاستحسان فصار حاصل المسألة أن فيما له محل وموثة إذا باعه الوكيل في مصر آخر جاز قياساً
ولا يلزم الأمر شيء من الأجر وفي الاستحسان لا يجوز البائع كذا في الأخيرة • وهو الأصح كذا في المبسوط •
ومن وكل غيره بألف درهم يصرفها له ثم أن الموكل صرف تلك الألف فجاء الوكيل إلى بيت الموكل فأخذ
ألفاً غيرهما وصرفها فهو جائز وكذلك لو كانت الأولى باقية فأخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز وكذلك
الدنانير والفلوس كذا في الحاوي • ولو دفع الموكل تلك الألف إلى الوكيل فصرف منه أو هلك في يده
بطلت الوكالة كذا في المحيط • ولو أمره ببيع فضة بعينها أو ذهب بعينه فباع غير ذلك لم يحز كذا في الحاوي •
وإذا وكله بدرهم يصرفها له بدينارين وهاهنا الكوفة فصرفها بدينارين كوفية مقطعة فهو جائز في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا إذا صرفها بدينارين شامية • وأعلم
بأن الوكيل لا يتصرف إلى نقد البلد وقد كان نقد البلد في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكوفية المقطعة
والشامية فأبقى على ما شاهد في زمنه وفي زمن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان نقد البلد الشامية لا غير
فأفتى على ما شاهد في زمنهما فهذا في الحقيقة اختلاف عصر وزمان • وإذا وكله أن يشتري له هذه الدنانير
دراهم غلة ولم يسم غلة الكوفة أو غلة نقد فهذا على غلة الكوفة يريد به إذا كان التوكيل بالكوفة فإن
اشترى بها غلة نقد أو غلة البصرة كان مثل غلة الكوفة أو فوقها جاز وإن كانت دون غلة الكوفة
لا يجوز • ولو وكه بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دنائير شامية فباع بدينارين كوفية فإن كانت الكوفية غير مقطعة
وكان وزنها مثل وزن الشامية يجوز على الأمر وقال وليست الدنانير في هذا كالدراهم يريد أن في الدراهم لا تعتبر
زيادة الوزن بزيادة جودة وفي الدنانير تعتبر بزيادة الوزن جودة حتى قال لو وكه بأن يبيع هذه الدراهم
بكذا دنائير شامية فباع بكذا دنائير كوفية فإن كانت الكوفية وزنها مثل وزن الشامية جاز على
الأمر وما لا فلا وقال فيمن وكل رجلاً أن يبيع هذه الدنانير بكذا دراهم غلة الكوفة فباعها بغلة نقد أو
أوبق له البصرة قال إن كانت غلة البصرة مثل غلة الكوفة جاز ولم يشترط أن تكون مثل وزن غلة الكوفة
ولو قال بغيرها بدينارين عتق فباعها بشامية لا يجوز على الأمر وإذا أقرض الرجل رجلاً ألف درهم وقبضها
المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض أصرف الدراهم التي عليّك ولم يبين مع من يصرف لا يصح
التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع الصرف للمستقرض وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى يصح التوكيل ويقع الصرف للمقرض وأما إذا قال أصرفها ولم يرد عليه فلا يصح التوكيل عندهم جميعاً
كذا في المحيط • رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع إلى الطالب دينارين فقال أصرفها وأخذ حقه منها
فأخذها فهلك قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا الوصر فها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم
في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال
الدافع إليه ولو دفع الطالب إلى الطالب دينارين وقال خذها قضا حقه فخذها كان ذلك من مال الدافع
المطالب إلى الطالب دينارين فقال بغيرها بدينارين مثلاً حقه وأخذها بغيرها فباعها بدينارين فباعها
بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا وكل رجلاً ببيع قلبه ووكه آخر ببيع ثوبه فباعها
جميعاً صفة واحدة بدينارين وعشرة دراهم على أن الدنانير عن القلب والدراهم عن الثوب كان جائزاً فإن دفع
القلب وقبض عنه فهو جائز ولا يشركه صاحب الثوب ولو باعها بدينارين ثم نقد عشرة دراهم
كانت من عن القلب وكان البيع جائزاً ويجوز كلها لصاحب القلب ولا يشركه صاحب الثوب فيها
كذا في الحاوي •

(الفصل الرابع في الرهن والحالة والتكفالة في الصرف) • قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل
من آخر عشرة دراهم بدينارين فشد الدينار وأخذ بالدراهم رهنها فهو جائز كذا في المحيط • فإن هلك وهو

فالبائع فاسد في ذلك كله ويرد المشتري على البائع الفص وما نقصه وان كانت الفضة تقصت مع ذلك أو نقصت
حي وحدها لا يقدر المشتري على ردها ولكنه يفرم قيمتها مصوغة من الذهب الآن بشاء البائع أن يأخذها
وحدها ولا يفرم المشتري نقصانها كذا في المحيط • لو اشترى خاتم فضة بياقوت بمائة دينار فذهب
الفص عند البائع فهو بالخيار أن شاء تركه وإن شاء أخذ الحلقة بمائة دينار كذا في خزانة الاكمل •
ولو كان اشتراه بدرهم كان له أن يأخذ الحلقة بوزنها من الفضة كذا في المحيط • وإذا أقرض الرجل رجلا
ألف درهم وأخذها كفيلا ثم إن الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقصها فهو جائز ويرجع الكفيل
على الاصيل بالدراهم ولو أن الكفيل صالحه على مائة درهم لا يرجع على الاصيل إلا بمائة درهم هو الذي
ذكرنا إذا صالح الكفيل مع الطالب وأما إذا صالح الكفيل مع الاصيل على عشرة دنانير وذلك قبل أن يؤدى
الكفيل شيئا إلى الطالب مع الصلح إذا قبض الكفيل الدنانير من الاصيل ثم صلح الكفيل مع الاصيل
لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لأن الكفيل ولا عن الاصيل فيطالب الطالب أن شاء الاصيل وإن شاء
الكفيل فإن طالب الكفيل وأخذ منه الألف لا يرجع الكفيل على الاصيل وإن طالب الاصيل وأخذ منه
الألف كان للاصيل أن يرجع على الكفيل بالألف الآن بشاء الكفيل أن يعطى الاصيل الدنانير التي أخذها
منه كذا في الذخيرة • قوله الآن بشاء الكفيل معناه إذا قال الكفيل للاصيل حين أراد أن يرجع عليه
بألف درهم أنا أعطيتك الدنانير التي أخذتها منك ولا أعطيتك ألف درهم فلكفيل ذلك لأن الكفيل يقول
للاصيل أنا أخذت منك الدنانير بطريق الصلح وصبي الصلح على الأغراض والتجوز بدون الحق وانما وضعت
أنا بالتجوز بدون حق بشرط أن أكون أنا المباشرة لقساء دين الطالب لعل أن الطالب يرضى عنى بدون
الحق فإذا باشرت أنت وأردت الرجوع على جميع الألف فقد فات غرضي من هذا الصلح فلا أرضى به
وهذا الصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين أن يعطى الطالب ألف درهم وبين أن يعطيه العشرة
الدنانير كذا في المحيط • في التوارد رابع عشرة دراهم صحاح بائني عشر درهما مكسورة لا يجوز لأنه ربا
والحيلة فيه أن يستقرض منه اثني عشر درهما مكسورة فيقضيها عشرة صحاح ثم يبرئه من درهمين ولو باع
توبيا بشرة مكسورة إلى أجل فلما حل الأجل جاء المشتري بتسعة صححة وقال خذ هذه تلك العشرة لا يجوز
وحيلته أن يدفع هذه التسعة ثم يبرئه البائع عن الدرهم الباقي فإن خاف المشتري أن لا يقبل البائع ذلك
فحيلته أن يدفع هذه التسعة وقلبا أو شيئا قليلا وصالحه على ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لو باع
الدرهم بالدرهم وفي أحدهما فضل من حيث الوزن وفي الآخر فلوس بازر ولا يمكن أن يكرهه لأن الناس
يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه فيما لا يجوز وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس به لأنه يمكن
تعميمه بأن يجعل الفضل بازا الفلوس كذا في محيط السرخسي • وفي المتن رجل اشترى منقطة بمائة
درهم على أن فيها خسين درهما حليتها وتقابضا وقد شرط له أن حليتها فضة يضاء فكسرت الحلية فاذا هي
سودا ما زاد ذلك عليه ولم يرجع شيئا وإن وجد بعض الحلية رصا صا فالبائع فاسد وإن كان قد استهلك الحلية
ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص ورد السبر وإن كان نقص السبر ولو لم يجد فيها
رصاصا ولكن وجد فيها أربعين درهما حليتها فانه بالخيار أن شاء ردها وإن شاء رجع بعشرة دراهم وإن وجد
فيها ستين درهما حليتها فالبائع فاسد إذا كان قد تفرق قايوان لم يتفرقا فإن شاء المشتري زاد العشرة وجاز البائع
وإن شاء نقص البيع ولو كان الثمن دنانير تفرق قايوانا لم يجرى له شيء من ذلك • وفي المجزأة قال محمد رحمه الله تعالى صيرفي باع
أنه عشرة دراهم فاذا هو عشرون درهما كذا في المحيط • في المجزأة قال محمد رحمه الله تعالى صيرفي باع
ألف درهم بمائة دينار وليس عند الصيرفي دراهم أجبرنا الصيرفي على أن يشتري له أو يستقرض له ألفين
حيث شاء حتى يوفيه أياه وكذلك إن لم يكن عند الآخر الدنانير أجبرناه على أن يدفع إلى الصيرفي مائة دينار
ما لم يتفرقا فاما إذا تفرقا بطل الصرف كذا في خزانة الاكمل • باع انسان من صيرفي ألف درهم غلة بتسعة مائة
وضم ومائة فلس وتقابضا ثم استحققت الألف الغلة من يدي الصيرفي بعد ما تفرق خارج الصيرفي على الذي
اشترى منه الغلة بالتسعة مائة الوضع الذي أعطاه ويرجع عليه بمائة درهم غلة من الفلوس الذي أعطاه وإن لم
يتفرقا حتى استحققت الغلة ربيع الصيرفي عليه بألف غلة مثلها وإن لم يستحق شيئا من ذلك حتى أقرقا ثم استحققت

المائة الفلوس رجع على الصيرفي بمائة فلس مثلها وإن لم تستحق الفلوس ولكن استحققت التسعة مائة الوضع
بعد ما تفرقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة ثمن الوضع وإن استحققت التسعة مائة الوضع والمائة الفلوس بعد
ما تفرقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة ويرجع عليه بمائة فلس بدل الذي استحق وإن استحق ما في يد
الرجل من الوضع والفلوس واستحق ما في يد الصيرفي من الغلة فإن كان بعد ما تفرقا قد انتقض
البيع بينهما في جميع الدراهم والفلوس وإن كانا لم يتفرقا رجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من
يده والبيع تام كذا في المحيط • الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس ببيع خاتم فيه
فص بخاتين فيهما فصان وكذلك السيف الحلي بسيفين كذا في الذخيرة • ابن سبعة عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى إذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة دراهم مكسولة لم يصح لأن هذه تنقص وما فيها من
الكيل ليس له غن فيكون عازا من وزن البيض كذا في المحيط • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس
ببيع المغشوش إذا بينه أو كان ظاهرا يرى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال في رجل حل الفضة على
القباس لا يبيعها حتى بين قال ولا بأس بأن يشتري بمسوقة إذا بين وأرى للسلطان أن يكسرها فلعلها تقع
في يد من لا بين كذا في الذخيرة • بشر في الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يكره للرجل أن يعطى
الزئوف والبهرجة والسقوة والمكحلة والخيارية وإن بين ذلك وتجوز بيعها عند الأخذ من قبل
أن انصافها ضرر بالعوام وما كان ضررا عاتيا فهو مكروه وليس يصحله تراخي هذين الحاضر من قبل
ما يتجوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن الفاجر الذي لا يتخرج قال فكل شيء لا يجوز بين الناس فإنه ينبغي
أن يقطع وبما قب صاحبها إذا أفضقه وهو يعرفه كذا في المحيط • والله أعلم

• (كتاب الكفالة) •

وقبه خمسة أبواب

• (الباب الأول في تعريف الكفالة وركبها وشراؤها) •

أما تعريفها فقيل هي ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والأول أصح كذا في الهداية • وأما ركبها
فالأيجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا حتى إن
الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال أو بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجني
عنه في مجلس العقد أو خطيب المكفول له أو خطاب أجني عنه بأن قال الطالب لا تترا كفل بنفس فلان في
فقال كفلت أو قال رجل أجني لغيره كفل بنفس فلان أو قال عن فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح
الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على إجازة المكفول له والكفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز
الغائب كفياله أما إذا لم يوجد شيء من ذلك بأن قال الكفيل كفلت بنفس فلان لفلان أو بما لفلان على فلان
من الدين فانه لا تقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب قبيل لم تصح ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى
وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد كذا في المحيط • واختلوا
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قبيل عنده تجوز بوضف التوقف حتى لو رضى بها الطالب تنفذ ولا تطل
وقيل هي جائزة عنده بوضف النفاذ ورضى الطالب بسبب عنده وهو الأصح كذا في الكافي • وهو الاظهر
كذا في فتح القدير • وفي البرازية وعليه الفتوى كذا في الثمر القاتق • وهكذا في البحر الرائق • وإن
وجد الخطاب أو القبول من المكفول عنه بأن قال المطلوب رجل اكفل عنى فلان بنفسى أو بما له على
أو كفل رجل بمال عن مطلوب أو بنفسه وقبل عنه المطلوب أن وجد الخطاب أو القبول من المطلوب في صحته
فانه لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا ويكون
خطاب المكفول عنه أو قبوله بمنزلة الغنم وإن كان الخطاب من المطلوب في مرضه إن خاطب وارثه بذلك
بأن تكفل عنه بالمال الذي لفلان عليه ثم مات من مرضه فالقباس أن لا تصح الكفالة عندهما وفي
الاستحسان تصح حتى إذا مات أخذت الورثة بذلك بحكم الكفالة وإن كان المكفول له غائبا هكذا في المحيط •
ولو مات لاعتزلة لا تأخذ الورثة بأدائه كذا في محيط السرخسي • وإن قال ذلك لأجني فتضمن

الاجنبى - اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يصح هذا الضمان لان الاجنبى غير مطالب بقضاء دينه بدون التزام فكان المريض والصحيح في حقه سواء وقال بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قصده النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين بامر يرجع في تركه فيصح هذا من المريض على أن يجعل قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه بالقصاص كذا في الكافى والتبيين والكفاية والنهاية والعين * وهو الاوجه كذا في فتح القدير * ولو قالت الورثة للمريض خفي اللئيم على دينهم عليهم ولم يطلب المريض ذلك منهم والغرماء غيب لم تصح ولو قالوا ذلك بعد موته صححت الكفالة استحسانا كذا في فتاوى قاضى خان * وأما شرائطها فاقسام أربعة * القسم الاول ما يرجع الى الكفيل * فنه العقل والبلوغ وانما من شرائط الانعقاد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا استدان الولي ديناً في نفقة اليتيم وأمره بأن يضمن المال عنه فانه صحيح ولو أمره بكفالة نفسه عنه لم يجز كذا في البحر الرائق * واذا كفل الصبي بنفس أو مال ثم بلغ وأقر بالكفالة لا يؤخذ بها لانه أقر بكفالة باطلة فان وقع الاختلاف بين الصبي وبعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأمر رجل وقال الصبي كفلت وأنا صبي قال قول قول الصبي ولو قال كفلت وأنا مجنون أو مغمى على أو مبرم وانكر الطالب ذلك وقال كفلت وأنت صحيح ان كان ذلك معهوداً من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهوداً فالقول قول الطالب كذا في المحط * ومنه الحثية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا يجوز كفالة العبد المحجور أو المأذون له في التجارة ولكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد العتاق وأما صحة بدن الكفيل فليست بشرط لصحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثالث كذا في البدائع * القسم الثانى ما يرجع الى الاصيل * فنه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به امانته وامانته عند أي حنيفة رجه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مطلق عنده وعند أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى تصح كذا في البدائع * والصحيح قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الزاد * ولو تركه مالا جاز عقده كذا في محيط السرخسى * ومنه أن يكون معلوماً اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما يبيع أحد من الناس كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك بما لك على فلان أو بما لك على فلان آخر جاز ويكون للكفيل الخيارات وان كان المكفول عنه مجبوراً لعدم كونها مضافة هكذا فهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن النهاية ولا يشترط أن يكون حرّاً عاقلاً بالغاً كذا في البحر الرائق * فاذا ادعى رجل على صبي أو مجنون شيئاً وكفل رجل نفسه أو بما عليه بغير اذن وليه فانه تصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون وسواء كان عاقلاً أو غير عاقل فان أخذ الكفيل باحضاره فأراد الكفيل أن يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من يلى عليه يجبر وان حصلت من غير اذن من يلى عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذى يطلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور فان كان مأذوناً له في التجارة يؤمر واذا كفل عنه بمال وأدى في هذه الصورة كان له أن يرجع على الصبي وان كان مجبوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا أدى الكفيل ما كفل به لا يرجع على الصبي كذا في المحيط * القسم الثالث ما يرجع الى المكفول له * فنه أن يكون معلوماً كذا في البدائع * فاذا قال الرجل لرجلين كفلت لهذا بما له على فلان وهو ألف درهم أو لهذا بما عليه فهو باطل لجهالة المكفول له هكذا في الذخيرة * ولو قال لقوم ما يبيعونه أنتم وغيركم فلى صح في حق المخاطبين دون غيرهم كذا في محيط السرخسى * ولو قال من يبيعك من هؤلاء وأشار الى قوم معدودين فلما كفل عنك بثمنه جاز لان المكفول له معلوم كذا في خزائن المفتين * ومنه وهو تفرع على قولهما أن يكون عاقلاً فلا يصح قبول المجنون والصبي الذى لا يعقل ولا يجوز قبول وليه ما عنه وأما حرية المكفول له فليست بشرط هكذا في البدائع * القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به * فنه أن يكون مضموناً على الاصيل بحيث يجبر الاصيل على تسليمه كذا في الذخيرة * فتجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالبطون والاعيان المضمونة كالقصور والمهور في يد الزوج وبديل الخلع في يد المرأة وبديل الصلح عن دم العمد والمبيع يعطى فاسداً كذا في التبيين * وتجوز الكفالة بالمقبوض على سؤم الشراء ان كان الثمن مبيعاً والافه وامانة هكذا في التهراتى * ولا تجوز

الكفالة بالامانات كلودائع وأموال المضاريات والشركات لان هذه الاشياء غير مضمونة لا عينها ولا تسليمها كذا في الذخيرة * وكذا يبيع الموهون والمستعار والمستأجر هكذا في الكافى * وأما الكفالة بتسليم المودع من الاخذ فصححة كذا في الذخيرة * وكذا يتسلم الرهن بعد القبض ويتسلم المستأجر الى المستأجر هكذا في الكافى * أما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع ان الكفالة به صححة كذا في الذخيرة * والكفالة بتسليم الشاهد ليحضر مجلس القاضى فيشهد لا تجوز كذا في الفصول العمادية * ومنه أن يكون مقدوراً لتسليم من الكفيل وعن هذا قلنا ان من يقبل من رجل بناء دار معلومة أو كراب أرض معلومة وأعطاه كفيلاً بذلك فان كان شرط العمل مطلقاً جازت الكفالة وان شرط على هذا الرجل بعينه فان كفل بنفس العمل لا يجوز وان كفل بتسليم نفسه فهو جاز وكذا اذا تكارى ابلاً الى بلد من البلدان وأخذ من المسكارى كفيلاً فان كانت الابل بغير أعيانها صححت الكفالة بالتسليم ولا تصح بالجل عليها كذا في الذخيرة * وكذا من استأجر عبداً ففكفله له رجل خدمته فهو باطل كذا في الهداية * وكذلك لا تصح الكفالة بالقصاص والحدود وكذا لو كفل بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا تصح الكفالة كذا في الذخيرة * ومنه أن يكون الدين صحيحاً فلا تجوز بديل السكينة هكذا في النهاية * وبديل السعاية كبديل السكينة فلا تصح كفالة أحد عنه لانه كالمكاتب عنده وعندهما هو حر عليه دين فتصح كذا في الكافى * ولا يشترط أن يكون معلوم القدر هكذا في البحر الرائق *

(الباب الثانى فى الفاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها) *

وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول فى الفاظ الكفالة وما لا تقع به الكفالة وما لا تقع) * والكفالة الفاظ ضمان وكفالة وجمالة وزعامة وغرامة أو يقول على - أو لى - كذا فى شرح الطباوى * الفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة فى العرف والعادة كذا فى التتارخانية ناقلاً عن التفريد * وتصح بكفلة عنه وبما عير عن البدن حقيقة كلفه وجسمه ما وعرفا روحه ورأسه ووجهه ويجز شائع كصفه وثقله وجزئه كذا فى الكافى * ولو قال كفلت يده ورجله أو نحوه مما لا تصح اضافة الطلاق اليه لا تصح به الكفالة كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو كفل بعينه لم يذكره فى الكتاب وحكى القسبة أبو بكر البجلي انه قال لا تصح الكفالة ولو نوى البدن صححت النية وأما من غيرنية فيصرف الى العضو الفرد وهو عين الباصرة هكذا فى محيط السرخسى * وذكر فصل الفرج فى كتاب الطلاق ولم يذكره هنا قالوا ينبغى أن تصح اضافة الكفالة اليه متى كان الفرج مضافاً الى المرأة كذا فى المحيط * اذا أضاف الجزء الى الكفيل بأن قال الكفيل كفل لك نصي أو ثاين فانه لا يجوز ذكره الكرخى فى باب الرهن كذا فى السراج الوهاج * ولو قال على - أن أو أفك - صار كفيلاً بهذا أو ما لو قال على - أن أسلم نفسه سواء * وكذلك اذا قال على - أن أقسم له ما كفى لا وهذا أو ما لو قال على - أن آتيت به سواء كذا فى المحيط * وفى أجناس الساطى رحمه الله تعالى اذا قال لا تعندى هذا الرجل أو قال دعه الى فهذا كفالة رأيت فى بعض المواضع ان لم أو أفك به عدا فعدى لك هذا المال فلم يوافق به عدا الرهنه المال هكذا فى الذخيرة * وأما اذا قال هو لى - فنبغى أن يكون كفيلاً لان قوله لى - بمنزلة قوله عندي كذا فى المحيط * اذا كفل رجل بنفسه ورجل ودفعه الى الطالب ويرى منه ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له المكفيل دعه وأنا على كفالتى أو قال دعه وأنا على مثل كفالتى ففعل فهو لازم له وهو كفيل بنفسه على ما كان عليه وهذه كفالة مبتدأة لوجود القبول منه دلالة لانه ترك الملازمة بعد قوله دعه وأنا كفيل هكذا فى الذخيرة * ولو لم يترك الطالب فينبغى أن لا يكون كفيلاً لان الكفالة لا تصح بدون الطالب ولم يوجد كذا فى الفصول العمادية * ولو قال لرجل ما يبيع فلا تافه على - جاز لانه أضاف الكفالة الى سبب الوجوب وهو المبيعة * والكفالة المضافة الى وقت فى المستقبل جائزة لتعامل الناس فى ذلك كذا فى محيط السرخسى * ان ادعى فانكر المدعى عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان فعلى - فضا من ولو قال ما تدعى فلا كذا فى التتارخانية * ولو قال

لا تترافع الى فلان كل يوم درهم فانما ضامن لك فأعطاه حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الآخر لم أرد
هذا كله يلزمه جميع ذلك كذا في خزنة المقتنين • ولو قال هو على حتى يجتمعها أو يوافيها أو يلتقيها فهو كفيل
الى الغاية التي ذكرها ههنا كذا في الظهيرية • ولو قال أنا ضامن حتى يجتمعها أو قال يلتقيها لا يكون
كفالة لانه لم يبين المنة من أنه نفس أو مال كذا في فتاوى قاضي خان • لو قال ١٠ (أشائي فلان برمن)
قال الفقيه أبو جعفر يكون كفيل بالنفس وقال الفقيه أبو الليث لا يكون كفيلًا وقال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى أقرب الى عرف الناس كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الواقعات الفتوى على أنه يصير كفيلًا
كذا في الظهيرية • ولو قال فلان ٢٠ (أشائي من است) أو قال (فلان أشنائي) قالوا لا يكون كفالة بالنفس
كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الكبرى وبه يفتي كذا في التتارخانية • لو قال أنا ضامن لمعرفة أو معرفته
فانه لا يصير كفيلًا ولكن غنزة مال أو قال أنا ضامن لك على أن أدلك عليه أو أقضك عليه كذا في المحيط • ولو قال
معرفة فلان على • قالوا يلزمه أن يدل عليه كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال ٣ (أخيه ترابر فلان است
من يدهم) فهذا وعد لا كفالة وبهض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا في قوله ٤ (أخيه ترابر فلان است من
خواب كويم) ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان
يفتي في قوله جواب ٥ (مال توبر من أوجواب مال تومن بكويم) انه لا يكون كفالة كذا في المحيط • ولو قال
٦ (بذيرقم) هذا ضمان صحيح • ولو قال ٧ (قبول كردم) قد اختلف المتأخرون فيه قيل لا يكون كفالة وقيل
ان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد يكون وعد الاضمان ولو قال ٨ (هرجه ترابروي آيد برمن) لا يكون
كفالة ولو قال ٩ (هرجه ترابر فلان بشكند) فهو على • لا تصح كذا في خزنة المقتنين • لو قال ١٠ (بذيرقم فلان را
كه فردا بتوسليم كنم) هذه كفالة مطلقة لان قوله ١١ (بذيرقم فلان را) كفالة نامة وقوله ١٢ (فردا بتوسليم
كنم) لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كنت بنفس فلان غدا فلي قيس هذه المسألة ولو قال ١٣ (بذيرقم
تن فلان را كه هرگاه طلب كنم بتوسليم كنم) يكون كفالة مطلقة لوسله اليه قبل أن يطلبه منه يبرأ ولو قال
١٤ (هرگاه كه طلب كنم فلان را ترابروي آيد برمن) قبل يفتي أن لا يكون كفيلًا قبل أن يطلبه منه وان المسألة
هذه كانت واقعة الفتوى لو قال ١٥ (اكر مال توبر فلان فروود من جواب كويم) لا يكون كفالة ولو قال
١٦ (اكر فلان تا آن وقت مال تونكذار من جواب كويم) او قال (تا تواند كذار من جواب كويم)
لا تصح الكفالة كذا في الفصول العمادية • وعن القاضي الامام مكن الاسلام على السعدى انه قال اذا قال
١٧ (اكر من فلان كس را حاضر توام كردن جواب آن مال برمن) هذا لا يكون كفالة وفي فتاوى النسبي
انه من قال لغيره ان الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أنا أحله اليك أنا أقضيه لا يصير كفيلًا ما لم يكلم
بالقيد على الالتزام بقوله • قلت ضمنت على • وكان الشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي
المرغيناني يقول اذا أتى به هذه اللفاظ مخبرًا لا يكون كفالة واذا أتى به ساعداً بان قال ان لم يؤد فلان مالاً
عليه فأنا أدوي فأنا أدفع يصير كفيلًا كذا في المحيط • لو قال لا قوام بأعيانهم ١٨ (هرجه شمارا از فلان آيد
برمن) لا شيء عليه بهذا الضمان لان قوله ١٩ (از فلان آيد) لفظ مجمل كذا في خزنة المقتنين • وفي نوادر
ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقال رجل للطالب ضمنت لك ما على فلان أنا أقضه
منه وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده اغما هذا على أن تقاضاه ويدفعه اليه وعلى
هذا معاني كلام الناس • وفيه رجل غصب من رجل ألف درهم فقاتله المقصوب منه وأراد أن يأخذها منه
فقال رجل لا تقاتله فانما ضامن بها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو كان الغاصب
استهلك الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان على ضمان التقاضي كذا في المحيط •
وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن ادعى على انسان أنه غصب عبداً فقال رجل أنا ضامن بالعبد الذي تدعى قال
هو ضامن حتى يأتي بالعبد فيقيم بينة فان لم يأت به واستحققه بينة فهو ضامن بيمينه ولو ادعى أنه غصب عبداً
ومات في يده فقال له فانما ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه به من ساعته ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة
كذا في الخلاصة •

(الفصل الثاني في كفالة بالنفس والمال) • الكفالة بالنفس جائزة لانه بقدر على تسليمه بطريقه

- ١ معرفة فلان على
- ٢ معرفتي أو قال فلان
- ٣ أنا أعطى ذلك الشيء
- ٤ أنا اعطى جواباً عن ذلك
- ٥ مالك على أو أنا أقول
- ٦ جواب مالك
- ٧ قبل
- ٨ كل شيء جاك عليه
- ٩ كل شيء كسر لك على فلان
- ١٠ قبلت اني اسلم لك فلانا
- ١١ قبلت فلانا
- ١٢ اسلمه لك غدا
- ١٣ قبلت اني كلما طلبت
- ١٤ ذات فلان اسلم لك
- ١٥ كلما طلبت فلانا فأنا
- ١٦ ضامن لشخصه
- ١٧ ان ضاع مالك على فلان
- ١٨ فأنا اعطى الجواب
- ١٩ ان لم يؤد فلان مالاً
- ٢٠ الى ذلك الوقت فأنا أقول
- ٢١ الجواب أو قال ان لم يتدر
- ٢٢ على الاداء فأنا أعطى
- ٢٣ الجواب
- ٢٤ ان لم أقدر على احضار
- ٢٥ فلان يكون على
- ٢٦ جواب ذلك المال
- ٢٧ كل شيء يأتي لكم على
- ٢٨ فلان فهو على
- ٢٩ يأتي من فلان

بأن يعلم الطالب مكانه فيمن يمينه ههنا في الهداية • أو يوافقه اذا ادعاه أو يكرهه بالحضور
الى مجلس الحاكم وان لم يقدر عليه استعان بأعوان القاضى كذا في التبيين • من أخذ من رجل كفيلًا
بنفسه ثم ذهب فآخذ منه كفيلًا آخر فهو ما كفيلان كذا في الهداية • والمضنون بها انصار المكفول به
فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه
فان أحضره فيها وان أتى بحبه الخاصكم كذا في الكافي • هذا اذا لم يظهر عجزه وأما اذا ظهر عجزه
فلا معنى لحبه الا أنه لا يحال بينه وبين الكفيل فلا لزمه وبطال به ولا يحول بينه وبين أشغاله كذا في التبيين •
وان أضر به ملازمته استوثق منه بكفيل كذا في النهر القاتق • ولا يحبه أول مرة انما يحبه بعد
الدفع مرتين أو ثلاث مرات هذا اذا كان مقرراً بالكفالة أما اذا كان منكراً فقامت البينة عليه أو حلفه
القاضي فشكل بحبه في أول مرة كذا في الظهيرية • وهذا ظاهر الرواية ههنا كذا في النهر القاتق • وليس
هذا في هذا الموضع خاصة بل في عامة الحقوق كذا في الظهيرية • ولو غاب المكفول نفسه أمهل الحاكم
مدة ذهابه ومحيطه فان مضت ولم يحضره يحبه كذا في الهداية • وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وان
اختلفا فقال الله كفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرف بنظر فان كانت له خرجة معروفة يخرج الى
موضع معلوم للتجارة في كل وقت فاقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف
منه ذلك كان القول قول الكفيل وان أقام الطالب بينة انه في موضع كذا أمر الكفيل بالذهاب الى ذلك
الموضع واحضاره كذا في التبيين • لو حلف المكفول به يد الحرب مرتداً ينظر فان كان الكفيل قادراً على
رده بان كان بيننا وبينهم مواعدة على ان من ملق بهم مرتداً يردونه الينا اذا طلبنا فمهل الكفيل قدر ذهابه
ومحيطه وان لم يكن قادراً على رده بان لم يتقدم مواعدة على الوجه الذي قلنا فالكفيل لا يؤخذ به كذا
في الذخيرة • وفي كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى
لا يغيب الاخر فيضيع حقه كذا في التبيين • وجازت الكفالة بالنفس في القصاص وحد القذف
والسرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن لا يجبر بل اذا سمحت وطابت نفسه باعطاء الكفيل ههنا
في محيط السرخسي • وأما الحدود الخاصة لله تعالى كحد الشرب والزنى وحد السرقة على قول بعضهم فلا
يجوز الكفالة فيها وان طابت نفسه كذا في الكفاية • واذا لم يجبره على اعطاء الكفيل فالمدعى يلزمه
الى أن يقوم القاضي من مجلسه فان جاء بينة والاخلى ميده كذا في المحيط • ذكر شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى في أدب القاضي ان في دعوى جراحة الخطأ وقتل الخطأ وشي من الجراحات التي لا قصاص
فيها وكل شيء يجب فيه التعزير يجبر المطالب على اعطاء الكفيل فان هذه الدعاوى ودعوى المال على
النساء كذا في النهاية • ولا يجنس في الحدود والقصاص حتى يتهدأ ههنا مستورا أو شاهداً عدل
يعرفه القاضي بالعدالة كذا في الكافي • الكفالة بالمال جائزة ما لم يكن المال أو مجهولاً بأمر
المكفول عنه أو بغير أمره والطالب ان شاء طالب الاصل وان شاء طالب الكفيل كذا في السراجية •
ولو طالب أحدهما له أن يطلب الآخر له أن يطلبهما كذا في الهداية •

(الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة) • قال أصحابنا رحمهم الله تعالى الكفالة بالنفس متى صحت
فالبراءة عنها انما تكون بأحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول له الى الطالب ما مابا براء المكفول له اياه
عنه او ما عوت المكفول عنه كذا في المحيط • اذا أحضره وسلمه في مكان بقدر المكفول له أن يخصمه
كصيررى الكفيل من الكفالة كذا في الكافي • سواء قبله الطالب أو لا كذا في فتح القدير • وان سلمه
في بر أو سواد لم يبرأ كذا في الكافي • ولو كفل به في مصرف لم يبرأ حتى يرضى عنه أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما لا يبرأ كذا في الهداية • وقولهما أوجه كذا في فتح القدير • وهذا اذا لم يشترط
التسليم في مصرف كفل فيه وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه كذا في الكفاية • ولو كفل
على أن يسلمه في مجلس القاضى وسلمه في السوق برى كذا في الكافي • قال الامام السرخسي المتأخرون
من مشايخنا قالوا ههنا بناء على عادتهم في ذلك الوقت أما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ
بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في غاية البيان شرح الهداية • وفي الكبرى وبه يفتي كذا في التتارخانية •

وان شرط على الكفيل أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي أو شرط أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برى كذا في فتاوى قاضي خان • سألت أبا حامد عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جالس مع قومه في خاتمة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وسلم المكفول عنه على الجماعة وقال له الكفيل هذا هو المكفول عنه ولم يجلس المكفول عنه بل مخرج إلى باب آخر هل يكون هذا القدر تسليمًا قال نعم كذا في التتارخانية • رجل كفل بنفس رجل على أنه أن لم يوف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول عنه وشرط الكفيل في الكفالة أن يرى من الكفالة إذا وافاه في المسجد الأعظم فوافاه في ذلك المكان يومئذ وأشهد على ذلك وتعيين الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعًا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحده • ولو كفل بنفس رجل إلى الغد على أنه أن لم يوف به غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب أنه أن لم يوف الطالب غدا في المسجد الأعظم فقبضه منه فهو منه برى ثم التقي بعد الغد فقال الكفيل قد تقيت وقال الطالب قد وافيت لا يصح قدا أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وإن أقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا أن الكفيل دفع المكفول به كذا في الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو أقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يقم الطالب بينة برى الكفيل من المال والنفس ولا يصح الطالب على الموافقة • رجل كفل بنفس رجل والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل إلى الطالب في السجن برى الكفيل وإن كفل بنفس رجل وهو محبوس ثم أطلق ثم أعيد إلى الحبس فدفعه اليه قالوا إن كان الحبس الثاني بشئ من التجارة أو غير صاحب الدفع وبرى الكفيل وإن كان الحبس الثاني بشئ من أمور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان • إذا حبس المكفول بنفسه بدين أو غيره يؤخذ به الكفيل هكذا أطلق في الأصل • قالوا وهذا إذا كان محبوسا في مصر آخر فأما إذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت فيه الكفالة في حين القاضي الذي تخصم اليه لا يطالب بالتسليم ولكن القاضي يخرج من السجن حتى يجيب خصمه ثم يعيده إلى السجن فأما إذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت فيه الكفالة ولكن في حين قاض آخر بأن كان في مصر قاضيان أو حبس في حين الوالي فالقياس أن يؤخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يؤخذ به ويكون الحكم فيه كالحكم فيما كان في حين هذا القاضي كذا في الذخيرة • وفي المتن إذا كان المكفول بالنفس محبوسا في حين قاض آخر في هذا المصر فالقاضي يأمر الطالب أن يذهب إلى القاضي الذي حبسه ويكون خصومه عنده كذا في المحيط • إذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشايخنا هذا إذا كان محبوسا في حين قاض آخر أما إذا كان محبوسا في حين القاضي الذي وقعت الخصومة اليه فقد اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وعاقبتهم على أنه يبرأ وهو الصحيح وعلى قياس المسألة المتقدمة ينبغي أن يبرأ إذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت الكفالة فيه استحسانا وإن كان محبوسا في حين قاض آخر أو في حين الوالي • وقالوا أيضا وهذا إذا كان محبوسا من جهة غير الطالب فأما إذا كان محبوسا من جهة الطالب فيبرأ بالتسليم في الجمالين لا محالة وفي الفتاوى إذا سلمه في السجن بناء على طلب الطالب يبرأ هكذا في الذخيرة • ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل إلى القاضي الذي حبسه فسال الكفيل كفلت به وأنت حبسته بدين فلان آخر عليه عن محمد رجه الله تعالى أن القاضي يأمر باحضار المطلوب حتى يسلم الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس كذا في فتاوى قاضي خان • المكفول به محبوس بدين عليه فأخرجه القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل قد دفعته إليك فان قال ذلك قدام القاضي برى من الكفالة وإن قال في غير مجلس القاضي وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال محمد رجه الله تعالى إذا تم كفل بنفس رجل وسلمه اليه في المجلس مع من أحضره من الحبس في مجلس القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة فلو كان المكفول به محبوسا في الدم فلا سبيل على الكفيل بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب ببعض الامصار يأمر القاضي الطالب

أن يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من السجن حتى يبي بالمكفول به وكذلك لو حبسه بدين عليه فسال عنه فلم يوجده في هذا المصر مال وكان ماله بخراسان فانه يخرج منه ويأمره أن يأخذ منه كفيلا بنفسه على قدر المسافة فيبيع ماله ويقضى دينه كذا في محيط السرخسي • من كفل بنفس آخر ولم يقبل إذا دفعت اليك فأناب برى فدفعه اليه فهو برى كذا في الهداية • ثم لا يتخلوا ما أن يسلم بعد طلب الطالب منه أو قبله فان سلمه اليه بعد ما طلب منه يبرأ وإن لم يقبل سلمت اليك بحكم الكفالة وإن سلمه من غير طلب الطالب لا يبرأ ما لم يقبل سلمت اليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسي • ولو سلم الكفيل المكفول عنه إلى الطالب فأنى أن يقبله يجبر على القبول كذا في التبيين • لو كفل بنفسه إلى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر برى وإن أبى المكفول له أن يقبله كذا في الخلاصة • وبرى بتسليم المطلوب نفسه من كفالته وتسليم وكيل الكفيل ورسوله كذا في السكت • وشرط براءة أن يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك بحكم الكفالة كذا في التبيين • ثم إن محمد رجه الله تعالى شرط في هذه المسألة التسليم من كفالة فلان قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر الزاد قال مشايخنا شرط التسليم من الكفالة شرط لازم فأما شرط التسليم من كفالة فلان فأنما يحتاج اليه إذا كان بنفسه كفيلا من كل واحد منهما بعد على حدة فأما إذا كان بنفسه كفيلا واخذ فلا حاجة إلى ذكر فلان كذا في المحيط • لو أن رجلا أجنبيا ليس بأمور سلم المكفول به إلى الطالب وقال سلمت عن الكفيل أن قبل الطالب برى الكفيل وإن مكث الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو أخذ القاضي من المدعي عليه أو أمين القاضي كفيلا بالنفس بطلب المدعي أو بغير طلبه وسلم الكفيل إلى القاضي برى وإن سلمه إلى الطالب لا يبرأ هذا إذا لم يصف القاضي أو أمينه الكفالة إلى الطالب فان أضاف وقال له القاضي أو أمينه أن المدعي بطلب منك كفيلا بالنفس فأعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل إلى القاضي أو إلى أمينه لا يبرأ وإن سلمه إلى الطالب برى كذا في فتاوى قاضي خان • إذا وكل الطالب رجلا بأن يأخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه فهذا على وجهين أما أن أضاف الوكيل الكفالة إلى نفسه في هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل وأما أن أضاف الكفالة إلى الموكل في هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلوب إلى الموكل برى في الوجهين جميعا استحسانا كذا في الذخيرة • أما إذا سلمه إلى الوكيل فان أضاف إلى نفسه برى وإن أضاف إلى الموكل لا كذا في التتارخانية • لو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فأحضر أحدهم برئوا جميعا وإن كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ السابقون كذا في البدائع • وأما إذا مات المكفول به فقد برى الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية • ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حرا أو عبدا كذا في فتح القدير • وكذا إذا مات الكفيل كذا في الهداية • الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلا بنفسه فأتى الإصير برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برى الكفيل الثاني كذا في فتاوى قاضي خان • رجل كفل بنفس رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حالها فبعد ذلك أن دفع الكفيل المكفول به إلى وصي الميت برى عن الكفالة سواء كان في التركة دين أم لم يكن وإن دفع إلى وارث الميت إن كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستغرا أم لم يكن وإن لم يكن في التركة دين يبرأ عن حصة المدفوع اليه خاصة ولو كان في المال فضل على الذين وقد كان الميت أوصى بثلاث ماله فدفع الكفيل المكفول به إلى الوارث أو إلى الموصي له أو إلى الغريم لا يبرأ ولو دفع إلى هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يبرأ كذا في الظهيرية • فان أدى الوارث الدين والوصية جاز ذلك الدفع إلى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط • رجل كفل لرجل بألف درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وإن كانت الكفالة بغير أمره برى المطلوب أيضا لأنه لما مات الطالب صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حال الحياة بالقضاء أو بالهبة يرجع على المكفول عنه إن كانت الكفالة بأمره وإن كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه وكذا إذا ملك الكفيل المال بالارث هذا إذا مات الطالب والكفيل وارثه وإن مات الطالب والمكفول عنه وارثه برى الكفيل لأن المطلوب وهو الأصيل ملك ما في ذمته فبرأ وبرأه الأصيل لوجب براءة الكفيل فان كان للطالب ابن آخر مع المطلوب برى الكفيل عن حصة المطلوب ويبقى عليه

حصة الابن الاخر كذا في فتاوى قاضي خان • ويرى الكفيل باداء الاصيل وبراء الطالب الاصيل
 كذا في الكافي • ويشترط قبول الاصيل • وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول كذا في التبر
 القاتق • ولورده اوتد ويدن الطالب على حاله واختلف ما يختارهم الله تعالى ان الدين هل يعود الى
 الكفيل أم لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود كذا في شرح الطحاوي • ولو وهب الطالب المال من
 المطلوب مات قبل الرد فهو بري وان لم يمض فرد الهبة فرد صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله
 كذا في المحيط • ولو كان الابرا والاهبة بعد موته قبل ورثته صح ولورده ورثته ارتد وبطل الابرا
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الابرا بعد الموت ابراء للورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرتد بردهم
 كالو ابراء في حال حياته ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوي • ولو ابراء الكفيل صح
 الابرا قبل أو لم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو وهب الدين له أو تصدق عليه يحتاج الى القبول فاذا قبل
 كان له أن يرجع كذا في غاية البيان شرح الهداية • ففي الكفيل حكم ابراءه والهبة له تختلف في الابرا
 لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل اتفق حكم الابرا والهبة والصدقة
 فيحتاج الى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوي • ولو ابراء المريض وارثه من الكفالة بالنفس جاز
 لان المريض مرض الموت بمنزلة الصحيح فيما لم يتعلق به حق الغرما والورثة وحدهم لا يتعلق بالكفالة بالنفس
 لانها ليست بحال ولهذا لو كان الكفيل بالنفس اجنبيا فبراء المريض لم يعتبر من الثلث وكذلك لو كان
 الكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض دين محيط فبراء الكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جاز كذا في محيط
 السرخسي • ولو ابراء الكفيل برئ هو لا الاصيل • لو صالح الكفيل عما استوجب بالكفالة
 لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي • لو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خسمائه عن الاث التي
 عليه فاما أن يذكر في الصلح ابراءهما فيبرأ جميعا أو ابراء الاصيل فكذلك الحكم أو لم يشترط شيء فكذلك
 أو شرط أن يبرأ الكفيل لا غير فيبرأ هو وحده عن خسمائه والاث على الاصيل كذا في التبيين • فالطالب
 باختيار ان شاء أخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء أخذ من الكفيل خسمائه ومن الاصيل خسمائه
 ويرجع الكفيل على الاصيل بما أدى ان اصطفا بأمره وان كان بغير أمره فلا كذا في شرح الطحاوي •
 لو ان الكفيل أحال المكفول له على رجل قبل المكفول له والمحال عليه برئ الكفيل والمكفول عنه
 كذا في السراج الوهاج • واذا كفل رجل بنفس رجل ثم أقر الطالب انه لاحق له قبل المكفول به أن
 يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو أقر وقال لاحق قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره ولا بولاية
 ولا بوصاية ولا بوصاية الكفيل من الكفالة كذا في الخلاصة • ولو قال لاحق لي قبل الكفيل
 يبرأ الكفيل وصار المنقضي بهذا الاقرار الحقوق الناشئة كلها للطالب قبل الكفيل كذا في الذخيرة • ضمن له
 ألقا على فلان فبرهن فلان انه كان قضاء اياه قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل ولو برهن
 انه قضاء بعدهما يبرأ كذا في الجمر الراتق • لو ابراء الكفيل الاصيل قبل الاداء الى الطالب من الدين
 أو وهبه منه يجوز حتى لو أدى الكفيل الى الطالب بعد ذلك لم يرجع به على الاصيل كذا ذكره الامام
 قاضي خان والامام المحمدي كذا في النهاية • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الكفيل بالنفس اذا
 قضى الدين الذي على المكفول بنفسه على أن يبرئه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البراءة
 كذا في المحيط • لو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس اذا كان يدعي عليه حقا آخر
 كذا في التتارخانية • والكفيل بالنفس اذا صالح على مال لا سقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل
 تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط كذا في الفصول الاسترشادية • وبه يقتضي كذا في الذخيرة •
 ولو كان كفيلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس برئ كذا في الفصول الاسترشادية •
 ولو قال المكفول له للكفيل برئت الى من المال فهو اقرار منه بالاشياء حتى يرجع الكفيل على الاصيل
 اذا كفل بأمره ولو قال للكفيل ابراءك فانه لا اقرار منه بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل
 أن يرجع بالمال على الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئت ولم يقل الى فهو ابراء عند محمد رحمه الله تعالى
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالقبض كذا في الكافي • وقيل أبو حنيفة رحمه الله تعالى

مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسألة وهو مختار صاحب الهداية وهو أقرب الاحتمالين فالصبر الله
 أولى كذا في الاختيار وشرح المختار • ولا خلاف بينهم انه لو كتب في الصلح برئ الكفيل من الدراهم التي
 كفل بها كان اقرارا بالقبض كذا في التبر القاتق • ولو قال الطالب للكفيل أنت في حل من المال فهو
 كقوله ابراءك جامع من الائمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في البراءة بالابرا دون البراءة بالقبض
 كذا ذكره المحمدي كذا في معراج الدراية • لو كفل بالثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا الوردة
 بهيب بقضاء أو بغير قضاء أو بغير رؤية أو بشرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريم البائع ثم استحق المبيع برئ
 الكفيل ولورده يعيب بقضاء أو بغيره لا كذا في الجمر الراتق • لو أن رجلا تزوج امرأة وكفل بالمهر
 رجل عن الزوج ثم سقط كل المهر بالفرقة السكاتية من قبلها قبل الدخول بها أو سقط نصف المهر بالطلاق قبل
 الدخول بها برئ الكفيل عن كل المهر في الفصل الاول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكم البراءة الزوج
 ولو أن امرأة تزوجت نفسها من رجل على ألف درهم وأمرت زوجها حتى يضمنها الغريم أو أحاطت به عليه
 أو كفل بها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها فرقة قبل الدخول به ساقط كل المهر فان الزوج لا يبرأ عن
 الكفالة ولذا بقيت الكفالة حتى أدى الزوج رجوع بما أدى على المرأة وكذلك لو طلقها الزوج قبل
 الدخول بها ضمن مثل ذلك الا انه يرجع عليها بقدر النصف كذا في المحيط • ولا يجوز تعليق البراءة من
 الكفالة بالشروط كذا في الهداية • وهذا هو الظاهر كذا في غاية البيان • ويروى انه يصح كذا
 في الهداية • وهذا الوجه كذا في فتح القدير • قيل في وجه اختلاف الروايتين ان عدم الجواز انما هو
 اذا كان الشرط شرطاً لمحض لا متعلقاً للطالب فيه أصلاً كقوله اذا جاء غدا ونحوه لانه غير متعارف بين الناس
 وأما اذا كان الشرط متعلقاً للطالب وله تعامل فتعلق البراءة به صحيح كذا في العناية • ولا يجوز تعليق براءة
 الاصيل بالشرط فلو قال للمطلوب اذا جاء غدا فأت برئ من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسي •
 رجل له دين على رجل فقال الطالب للمطلوب ان لم أقض ما لي عليك حتى تموت فأت في حل تحت المطالب
 كانت البراءة باطله • ولو قال الطالب ان مت أنا فأت في حل فهو جاز لانها وصية كذا في فتاوى
 قاضي خان • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال الطالب للمطلوب اذا خرج فلان من السجن أو اذا
 قدم من سفره فأت برئ من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كفيلا بالاتفاق عن المسجون جاز الابرا كذا
 في محيط السرخسي • رجل كفل عن رجل بمال فقال الكفيل للمكفول له ان وافيك بنفسه غدا فأبارئ
 من المال جاز ويرى عن المال المكان التعامل كذا في فتاوى قاضي خان • روى هشام عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى اذا ضمن مهر امرأة ابنه على انه ان مات الابن أو امرأته قبل البناء فهو بري الغنمان لازم
 والشرط باطل كذا في الفصول العمادية • ولو قال الكفيل بالنفس أبارئ متى مارأ الطالب أو لقيه
 فهذا جاز ويبرأ اذا رآه الطالب أو لقيه في موضع يقدر على طلب حقه فيه كذا في محيط السرخسي •
 وفي الجمر دع أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره أنا كفيل للنفس هذا اليوم فاذا مضى اليوم
 فأبارئ قال اذا مضى اليوم فقد برئ كذا في المحيط • كفل بمال على رجل على أنه متى سلم نفس المطلوب
 الى الطالب فهو بري من المال وان أخذ الطالب المال من الضامن قبل أن يدفع الضامن اليه نفس المطلوب
 رجع ثم ان الضامن جاء بنفس المطلوب ودفع الى الطالب وجع الضامن على الطالب بالمال الذي دفع اليه
 كذا في الذخيرة • الطالب اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه تجوز البراءة
 ويطل الشرط نحو ان يكفل رجل بنفس رجل فبراء الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة
 دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح
 ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع واحمدى روايتي الحواشي والكفالة
 وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة • وفي وجه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل
 وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت
 البراءة والشرط • وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على
 الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا كذا في فتاوى قاضي خان •

(الفصل الرابع في الرجوع) • رجل قال لغيره • كفل فلان بألف درهم عنى أو قال انقصد فلان بألف درهم عنى أو قال اضمن عنى ألف درهم أو قال اضمن له الألف التي على • أو قال اقضه ماله على • أو قال اقضه عنى أو قال أعطه الألف التي على • أو قال أعطه عنى ألف درهم أو قال أوفه عنى أو قال ادفع اليه الألف التي على • أو قال ادفع له عنى ألف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الآخر في هذه المسائل بما دفع في رواية الأصل • كذا في فتاوى قاضي خان • كل موضع صحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده • يرجع على المكفول عنه ولا يرجع قبل الاداء وإذا أدى المال من عنده يرجع عما كفل ولا يرجع عما أدى حتى لو أدى الزبوف وقد كفل بالحياد يرجع بالحياد ولو أدى مكان الدنانير الدراهم وقد كفل بالدنانير أو شيئا مما يكال أو يوزن على صيل الصلح يرجع بما كفل به كذا في المحيط • والرجوع على الآخر إنما يكون إذا كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه بالديون حتى ان المكفول عنه إذا كان صيا محجورا أو أمرا رجلا بأن يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع وكذا العبد المحجور إذا أمر رجلا بأن يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع عليه إلا بعد ائتمن وإذا كفل عن الصبي المأذون بأمره وأدى كان له أن يرجع بذلك عليه كذا في العناية • لو قال ادفع أو اضمن أو اكفل له ولم يقل عنى أو له على • فإن كان خليطاً له بأن كان يأخذ الرجل منه ويديته ويضع عنده المال أو يكون في عياله يرجع على الآخر والأفلا كذا في محيط السرخسي • ذكر في الأصل إذا أمر حر بفعله من الصبارة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يذكر قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع الصبر في على الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يكن حر يبالى الرجوع إلا أن يقول عنى ذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع إلى فلان ألف درهم فدفعت الماء ولا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القنايض قال لأنه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه • كذا في فتاوى قاضي خان • لو أن رجلاً كفل عن رجل حائزاً بمانه درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قد رضيت بكفالتك إن كان رضاه قبل قبول المكفول له كان للكفيل أن يرجع عما أدى على المكفول عنه كالأمره قبل الكفالة أن يكفل عنه وإن كان رضاه بعد قبول المكفول له لا يكون للكفيل أن يرجع عما أدى على المكفول عنه ولا يكون لرضاه عبرة • كذا في الذخيرة • كفل عبد عن سيده ففعل فاداه أو كفل سيده عنه بأمره فأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر كذا في السكافي • إذا تزوج امرأة والمرأة ساكنة في منزل بعلمها قبل بها وضمن عنها الأجر فاذا لا يرجع عليها سواء كان بأمرها أو بغير أمرها فظهر هذا ما لو ضمن الأب المهر عن الابن الصغير لا يرجع على الابن والرواية محفوظة في الأب إذا شرط وقت النكاح والاداء أنه انما ضمن وأدى لا يرجع على الابن إن لم يرجع على الابن في المرأة يجب أن يكون الجواب كذلك كذا في الذخيرة • ولو كفل البائع بالثمن فوهب البائع الثمن من الكفيل فقبضه الكفيل من المشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً قال رده على البائع ويرجع عليه بالثمن وليس لواحد منهما على الكفيل سبيل كذا في محيط السرخسي • ولو أدى الكفيل الثياب في السلم لم يرجع بغيرها ولو شرط في السلم التسليم في المصروبه كفيل فلم يكفيل المسلم فيه خارج المصروبه رضى رب السلم يرجع على المسلم إليه في المصروبه كذا في التتارخانية نقل عن العناية • في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أدى على رجل ألف درهم وضمها رجل بأمر المذمى عليه ودفعتها الفاضل إلى المذمى ثم ان المذمى مع المذمى عليه تصادقا على أنه لم يكن على شيء فالمذمى يدفع ما قبض إلى المذمى عليه ثم الضامن يرجع على المذمى عليه • وفي المتن رجل أدى على رجل ألف درهم فأمر الطالب المطلوب أن يضمن عنه رجل ألفاً حلة أو إلى أجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كانت الألف التي لا أمر على الأمور وحالة وضمن المأمور عنه ألفاً إلى أجل فلا أمر أن يرجع عليه بألف حلت أو لم تحل وإن كانت الألف التي لا أمر مؤجلة فضمن عنه ألفاً مؤجلة إلى مثل ذلك الأجل ثم حلت لم يكن له أن يأخذها وكذا لو كانت له عنده وديعة وأمره أن يضمن لغيره عنه ألفاً ليس له أن يأخذها كذا في المحيط • قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل المهر إذا أخذ كفيلاً رد المستعار أو المصوب منه إذا أخذ كفيلاً رد المصوب ثم ان الكفيل حل المكفول به إلى المالك كان للكفيل الرجوع على المستعير والغاصب بقيمة الحمل وهو أجزأ مثل عمله وهذا استحسن ولو كان مكان الكفالة وكلة بأن وكل المستعير والغاصب وكلاهما في

ذلك في منزل المعير أو المصوب منه أو حيث وقع الغصب أو العارية فهو جائز أيضاً ولكن لا يجوز الوكيل على النقل بخلاف الكفيل فإن الكفيل يجبر على النقل كذا في الذخيرة • روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل كفل بألف درهم عن رجل بأمره ثم ان الذي عليه الأصل إذا ما حضر من الكفيل ثم جدد الطالب ذلك وحلف فأخذ من الكفيل والكفيل أن يرجع به على المكفول عنه ولو كان الكفيل هو الذي دفع بمحض عنى عليه الأصل ثم جدد الطالب القبض وحلف وأخذ المال من الكفيل فليس للكفيل أن يرجع بما أدى على الأصل • كذا في المحيط • ولو ضمن الوصي دين الميت يرجع في تركه كذا في التتارخانية نقل عن العناية • رجل اشترى عبد بألف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري ففعل الكفيل البائع الثمن وقضى المشتري العبد ثم غاب الكفيل قبل أن يرجع على المشتري بما تقدم عنه من الثمن ثم جاء المشتري فاستحق العبد من يد المشتري فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن لم يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل ثم إذا حضر الكفيل كان للكفيل الخيار أن يرجع عما أدى على البائع وإن شاء يرجع على المشتري وإذا اختار فثنين أحدهما لا يكون له أن يضمن الآخر فإن ضمن البائع فليس للبائع أن يرجع على المشتري وإن • كان الكفيل ضمن المشتري من الاتداء فله المشتري أن يرجع على البائع عما دفع ولو كان الكفيل حين نقد الثمن رجس على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو لم يستحق العبد ولكن ظهر أنه كان حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كان المشتري جارية وظهر أنها كانت أم ولد له كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من آخر عبداً بألف درهم وكفل بالثمن كفيل عن المشتري بأمره ونقد الثمن وغاب فأتى العبد في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري • كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجس الكفيل على المشتري بالثمن أو لم يرجع فلو لم يمت العبد ولكن وجد المشتري به عيباً ورده بقضاء أو بغير قضاء أو رده بخيار رده أو بخيار شرط كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً بألف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري بأمره ثم ان الكفيل صالح البائع عن الألف على تحسين ديناراً فالكفيل يرجع على المشتري بالدراهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غاب فالمشتري لا يرجع على البائع وإن حضر الكفيل أتبع البائع بالدنانير ولو أراد الكفيل أن يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما إذا أدى الكفيل الدراهم فإن هناك لا كفيل أن يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح يسع بأن باع الكفيل تحسين ديناراً من البائع بألف ثم استحق العبد • كان البيع في ذلك والصلح سواء وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية فيما إذا استحق به العبد بعد اقتراعهما فإن هناك البيع يبطل وكان الصلح يبطل وأما إذا استحق الدراهم وهما في المجلس بعد فالبيع لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع تحسين ديناراً بالدراهم وقبض البائع الذي شار كان للمشتري أن يرجع على البائع بالدراهم ولا سبيل للكفيل على البائع ولو كان مكان البيع صلح بأن صالح الكفيل البائع من الدراهم على تحسين ديناراً ثم مات العبد قبل التسليم إلى المشتري فهو نظيره مسألة البيع لأنه فرق ما بين الصلح والبيع في القبض للبائع العبد اختياراً من شاء رده تحسين ديناراً وإن شاء رده ألف درهم وفي البيع لا يمتنع بل رده ألف درهم لا محالة ثم في مسألة الصلح إذا اختار البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وإن اختار رده الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع فلو كان الكفيل مأموراً من جهة المشتري بأن يقبض البائع الثمن فباع المأمور من البائع تحسين ديناراً بالثمن أو صالحه من الثمن على تحسين ديناراً يجوز ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بغير أمر المشتري ثم ان الكفيل باع الصلح إن صالح على أن يكون الثمن الذي للبائع على المشتري للمتيقن فالصلح باطل أيضاً وإن صالح بشرط براءة المشتري عن الثمن جاز الصلح وإن أطلق الصلح إطلاقاً ولم يشترط شيئاً صح الصلح فلو مات العبد قبل التسليم إلى المشتري أو استحق فقضا إذا أطلق الصلح إطلاقاً لا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البائع ويقبض البائع بين إعطاء الدراهم وبين إعطاء الدنانير كذا في الذخيرة • ان قضى نائبة غيره بأمره

رجع عليه وان لم يشترط الرجوع كالوقضي دين غيره كذا في معراج الدراية • قال شمس الاثمة هذا اذا امر به لاعتنا اكرامه اما اذا كان مكرها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع كذا في العناية • ذكر في السير المسلم اذا كان اسيرا في يد اهل الحرب فاشترى رجل منهم ان يشتريه بغير امره • يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الاسير فيجزي سبيله وان اشتراه بامر في القياس لا يرجع المأمور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء امره الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل على ان يرجع بذلك على وهو كالمالك والرجل لغيره اخفق من مالك على عيالي او اتفق في بناء دارى فانفق المأمور كان له ان يرجع على الامر بما اتفق وكذا الاسير اذا امر رجلا ليدفع الفداء ويأخذ منه فهو بمنزلة مالوا امره بالشراء كذا في فتاوى قاضي خان • رجل تكارى ابلا بغير اعيانها محامل وزوامل وأخذها كقبلا ثم غلب المال وحمل الكفيل يرجع على المكارى بلجر منه يوم ضمن وكذلك في الكفالة بالخياطة واذا أحال الكفيل صاحب الحق بدنه وأمره صاحب الحق كان للرجل وهو الكفيل أن يرجع على الذي عليه الاصل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ليس له أن يرجع عليه • رجل له على رجل ألف درهم فأمر رجلا حتى كفل بها عنه للطالب ثم قال من عليه الاصل لرجل كفل بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس على الذي أمره بذلك سبيل ولو كان امر رجلا حتى كفل عن الكفيل بالمال ثم ان الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك كذا في المسألة في المتن كذا في المحيط • رجل قال لا ترهب فلان عن ألف درهم فوجه المأمور كذا أمره كلفت الهبة عن الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على القايض ولا أمره أن يرجع في الهبة والدافع يكون متبرعا ولو قال هب فلان ألف درهم على أني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور ولا أمره أن يرجع في الهبة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أقرضه عنى أو أعطه عنى حيث يرجع وان لم يقل على أني ضامن ولو أعطى غير ما أمره لم يرجع كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية • ولو قال أقرض فلانا ألف درهم فأقرضه لم يضمن الامر شيئا سواء كان خيطا له أو لم يكن • ولو وهب رجل مال لا يجزي ثم ان الموهوب له أمر رجلا ليعرض الوهاب عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الامر الا اذا قال له الامر في الامر على أن ترجع بذلك على • فحينئذ يرجع وكذا لو قال كقرع عيني بطعامك أو أذكر كذا مالي بحال نفسك أو أبيع عني رجلا بكذا أو أعتق عني عبدا عن نظهاري كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال الرجل لغيره هب لي ألفا على ان فلانا ضامن لها وفلان حاضر فقال نعم ثم وجه المأمور ألف درهم فاهبته من الضامن ويكون المال قرضا للدافع على الضامن كذا في الذخيرة • قال محمد رحمه الله تعالى في الجاهل رجلا له على رجل ألف درهم دين فأمر القرم رجلا أن يقضي صاحب المال ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فأتى الرجوع عليه فصدقه القرم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئا فاقول قول صاحب المال مع عيته ولا يرجع المأمور على الامر بشي وان صدقه الامر وكذلك لو كفل رجل عن رجل عيال بأمر المكفول عنه فقال الكفيل بعد ذلك قضيت صاحب المال ماله وصدقه المكفول عنه بذلك وكذا صاحب المال وحلف وأخذ ماله من المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو ان الامر بجد القضاء أيضا فقام المأمور بينة انه قضاء صاحب المال يرجع المأمور على الامر وتقبل هذه البيعة على الطالب أيضا وان كان الطالب غائبا ولو ان الامر قال للمأمور ان فلان على التساقط عبد لنبيها كان هذا اذ كان باعه العبد بهائم اختلافا فقال صاحب المال باعني الا أني لم أقبض العبد حتى هلك في يده وقال الامر بالبائع لابل قبضته فاقول قول صاحب المال مع عيته فاذا حلف ثبت هلاك المبيع قبل القبض وذلك بوجوب انصاف العقدم الاصل فيبطل به حكم المقاصة وكان لصاحب المال أن يرجع على غيره وهو الامر ولا يرجع المأمور على الامر وان صدقه وان جدد الامر قبض الطالب فقام المأمور ببيعه على الامر على قبض الطالب قبل قبضه ويكون هذا قضاء على الغائب ولو كان الامر قال له صالح فلانا من الالف التي له على عبدك هذا فصله فقال الطالب لم أقبض فهذا الاول سواء الا أن صاحب العبد يرجع على الامر بقيمة العبد وفي فصل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط • واذا ادعى على رجل أنه كفل بنفس رجل بألف درهم

له عليه ان لم يوافق به غدا وشهد بذلك شاهدان وشهدا أن المكفول عنه أمر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول عنه ينكران المال والامر فقضى القاضي بترك الشهادة على الكفيل ولم يوافق به غدا فأخذ بالمال وأداء فان الكفيل يرجع بذلك على المكفول عنه وان كان في زعمه أنه لا يرجع له على الاصل وان لم تكن بينهما كفالة الا أن القاضي كذبه في ذلك كذا في الظهيرية • أودعه ألفا أو عبدا وأذن المودع للمودع أن يقضي بألف الودبعة دينه أو يصالح غريمه من دينه على العبد فقال فعلت وكذبه غريمه وأخذ حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الودبعة ولو أذن رب العبد للغريم أن يبيعه بدنه فقال بيعت وسلمت وكذبه رب الدين وحلف عليه فان المودع لا يرجع على المديون كذا في الكافي • واذا كان للرجل على رجل ألف درهم فقال المديون لرجل ادفع لي هذا الرجل ألف درهم ليقبضها من الالف التي له على اني ضامن لك فقال المأمور دفعت وصدقه الامر بذلك وكذا الطالب كان القول قول الطالب ويرجع المأمور على الامر بالالف ولو كان المديون قال له ادفع لي فلان ألف درهم قضاء بماله على اني ضامن بما دفع فقال المأمور دفعت وصدقه الامر بذلك وكذا الطالب وحلف ويرجع على الغريم بدنه لم يرجع المأمور على الغريم ولو جدد الامر والطالب الدفع وأقام المأمور بيته على الدفع والقضاء فان المأمور يرجع على الامر بما دفع ويرجع الطالب على الامر بدنه في المسألة الاولى وفي المسألة الثانية يرى الامر من دين الطالب كذا في المحيط •

• (الفصل الخامس في التعليق والتجمل) • يصح تعليق الكفالة بالشروط كالمالك ما يبيعت فلانا فعلى وما ذاب لك عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى • ثم ان كان الشرط ملائما بأن كان شرطا للوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع أو لا مكان الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء كقوله اذا غاب عن البلد يصح وان لم يكن ملائما كقوله ان هبت الريح أو ان جاء المطر أو ان دخل زيد الدار لا يصح والكفالة بما يصح تعليقها بالشرط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعناق كذا في الكافي • رجل قال لغيره اذا بيعت فلانا شيئا فهو على قبضه شيئا ثم باعه شيئا آخر لم يكفيل المال الاول دون الثاني كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال الرجل لغيره بايع فلانا ما يبيع من شي فهو على • فهذا جائز استحسانا فاذا باعه شيئا بأى جنس باعه وبأى قدر باعه لم يكفيل ذلك فان جدد الكفيل وقال لم تبع شيئا وقال الطالب بعته متاعا بألف درهم وقبضه منى وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا على وجهين • الاول أن يكون المتاع الذي ادعى انه باعه قائما في يده أو في يد المشتري وفي هذا القياس أن لا يلزم الكفيل شي وهو كذا روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يلزمه ويثبت في حقه • الوجه الثاني أن يكون المتاع هالكا وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شي مالم يقم الطالب البيعة على البيع قياسا واستحسانا ولو قال الكفيل بعته بخمسمائة وقال الطالب بعته بألف وأقر المكفول عنه بذلك فانه يوافق الكفيل بألف درهم وهذا على جواب الاستحسان ولو قال ما يبيعه اليوم فهو على قبضه المبيعين اليوم لم يكفيل المالا جميعا وكذلك اذا قال كلب بعته ولو قال ان بعته متاعا أو اذا بعته متاعا فانا ضامن لثمنه فباعه متاعا نصفين كل نصف بخمسمائة أو احدى مائة قبل الاخر لم يكفيل الاول دون الثاني ولو قال ما يبيعه من رطل فهو على قبضه ما يبيعه أو كذا خبطة لا يلزم الكفيل شي كذا في المحيط • رجل قال لا ترهب فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على أو قال ان هلك عبدك هذا فانا ضامن به لا تصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال من بايع فلانا اليوم يبيع فهو على قبضه غير واحد لا يلزم الكفيل شي • روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لغيره بيع خادمك فلانا هذا بألف درهم على أني ضامن لهذا الالف فباعه بألفين لم يضمن الكفيل الا ألفا ولو باعه بأية بخمسمائة ضمن خمسمائة ولو باع نصفها بخمسمائة ضمن خمسمائة كذا في المحيط • وفي الفتاوى العناية ولو قال ما دابته فهو على القرض والمبايعه ولورجع عن الضمان قبل المبايعه أو نهى عن المبايعه معنه لم يضمن كذا في التتارخانية • ولو قال ما أقرضته اليوم فهو على قبضه متاعا لا يلزم الكفيل عنه كذا في المحيط • ان قال تكفلت لك بما عليه فقامت البيعة بألف عليه فضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة فاقول

للكفيل مع ميمته في قدر ما أقتر به فان أقتر المكفول عنه بأكثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكفافي • رجل كفل في صحته فقال ما أقتر به فلان فلان فهو على • ثم مرض الكفيل وعليه دين يحيط بماله فأقتر المكفول عنه أن يقلان عليه ألف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو أقتر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل ويخاصم المكفول له غراما الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان • ان قال ما ذاب لك على فلان فهو على • أو ما ثبت أو ما قضى عليه فأقتر المطلوب بماله لزم الكفيل الا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا أن يقضى القاضي ولو قال ماله أو ما أقتر لك به أمس فقال المطلوب أقترت له بألف لم يلزم الكفيل فان قال ما أقتر فأقتر في الحال يلزمه ولو قامت يمينه أنه أقتر له قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كان أقترت ولو أتي المطلوب باليمين فألزمه القاضي لم يلزم الكفيل كذا في غاية البيان شرح الهداية • رجل قال لا تخرم ما ذاب لك على فلان فهو على • ورضي به الطالب فقال المطلوب للطالب على • ألف وقال الطالب لي عليه ألفا درهم وقال الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويجب الاتق على الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان • لو كفل بأمره بما ذاب عليه فقضى عليه بعد موت الكفيل أخذ من تركته وضرب الطالب مع غرامه ان كان الاصل مينا وما أخذ وارث الطالب من تركته الاصيل يضرب فيه الطالب بما بقي من دينه وان شاء الطالب ضرب في تركه الاصيل مع غرامه ثم يرجع بما بقي في تركه الكفيل كذا في التتارخانية نقل عن العنانية • ولوان رجلا كفل عن رجل بألف درهم بأمره على أن يعطيه المكفول عنه هذا العبد رهنا ولم يشترط ذلك على الطالب ثم ان المكفول عنه أي أن يدفع العبد كان له ذلك ولا يخير الكفيل بين أن يعطى في الكفالة وبين أن يفتح الخيلار اذا لم يسلم له شرط لان هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول عنه ولم يجر بينه وبين الطالب فلو ثبت له بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بأن قال للطالب ألف كفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب بهذا المال عبده هذا رهنا فكفل على هذا الشرط فأبى المطلوب أن يعطيه الرهن فان الكفيل يخير بين أن يعطى في الكفالة وبين أن لا يعطى لان هذا ثبت له الخيلار من جانب الطالب ولطالب هذا الخيلار فان له أن يبرئه فيفسخ الكفالة وله أن لا يبرئه فتبقى الكفالة تجاز أن يثبت للكفيل هذا الخيلار من جهته وكذلك لو قال للطالب اكفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب عبده هذا رهنا فان لم يعطى فأناب إلى من المال وكفل بهذا الشرط فأبى المطلوب أن يعطيه الرهن فانه يبرأ عن الكفالة • اذا قال للمطلوب اكفل عنك بهذا المال على أن يعطيني كفلا لا يخير الكفيل بين أن يعطى في الكفالة وبين أن يفسخها ولو شرط على الطالب أنه ان لم يعطى كفلا بالمال فأناب إلى من الكفالة فلم يعطه كفلا فهو يبرئ • كذا في المحيط • قال محمد رحمه الله تعالى اذا كفل رجل عن رجل بألف درهم على أن يعطينا اياه من ودعة المطلوب عنده فالضمان جائز ويجبر المودع على ايفاء الدين من الودعة وهذا استحسان فان هلك الودعة فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة • وكذلك لو ان صاحب الودعة طلب من المودع أن يضمن الودعة حتى يدفعها إلى فلان فضاء يدينه هذا ففعل • كان جائزا وهذه المسألة الاولى سواء • وفي المتن لو أن هذا الضامن رد دراهم الودعة على صاحبها أو أخذها صاحبها من المال على الضامن كذا في المحيط • ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطينا اياه من هذه الدار فمعهما لم يكن على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة • قال ولو ضمنها على أن يقتضيهما من هذه الدار فباع الدار بعد لم يلزمه المال ولم يجبر على بيع العبد في الضمان فان باع العبد بعد ذلك بدرهم جعلت عليه أن يقتضيه من تلك الدار استحسن ذلك كذا في المحيط • ولو ضمن عن رجل مالا على أن يعطيه من غن هذا العبد والعبد الكفيل فبات العبد قبل أن يبيعه بطل الضمان عن الكفيل وان باع العبد بمائة درهم وهي قيمته والدين ألف لم يلزمه من الضمان الا بقدر قيمة العبد وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا ضمن على أن يعطيه من غن هذا العبد وليس العبد فالضمان باطل ولو ضمن على أن يعطيه من غن عبده ولا عبده فالضمان لازم كذا في الذخيرة • رجل ضمن لرجل مائة درهم على أن يعطيه نصفها ههنا ونصفها بالري ولم يوقت له أن يأخذها حيث شاء وان كان المضمون شيئا له حمل وموتة

ياخذها حيثما شرط واذا حال لغيره ضمنت لك ألف درهم على أن لا يؤدبها اليك فهو باطل ولو قال على أن لا يؤدبها اليك في خياقي فهو جائز ويؤخذ المال من ميراثه بعد موته كذا في المحيط • ولو كفل بنفسه على أنه ضامن لما قضى عليه قاض الكوفة وقضى عليه قاض غير قاضها يلزمه ولو قال ما وجب لك على فلان يحكم فلان الحكم فهو على • فوجب عليه بحكم غيره لا يلزمه وهذا اذا كان كلا القاضيين حنفي المذهب فأما اذا كان المذكور حنفي المذهب فقضى به قاض شيعي المذهب لا يؤخذ به وفي زماننا يجب أن يصح التعيين كذا في محيط السرخسي • رجل ادعى على رجل انه غصبه ثوبا فأخذ من ادعى عليه كفلا بنفسه وقال الكفيل ان لم ترد علي • غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لا يل عشر دراهم فسكت المكفول له قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان • رجل له على رجل مائة درهم فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة التي له عليه صحت الكفالة ان ثم اذ لم يوف به غدا يصير كفلا بالمائة وتبقى الكفالة بالنفس على حالها فان أدى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ عن الكفالة بالنفس كذا في خزائن المفتين • لو كفل بنفس رجل وجاء آخر وكفل بنفس الكفيل على انه ان لم يوف بنفس الكفيل في وقت كذا فالمال الذي للطالب على المكفول عنه الاول عليه صحت الكفالة بلا خلاف • اذا كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا فالألف التي للطالب على المكفول به على • والطالب يدعى على المكفول عنه مائة دينار ولا يدعى عليه الدراهم فلم يوف به غدا لا يجب على الكفيل شي من المال • كذا في الذخيرة • وفي المتن اذا كفل رجل بنفس رجل على أن المكفول بنفسه ان غاب عنه الكفيل فهو ضامن لماعليه فغاب المكفول بنفسه الى الكفالة ثم رجع ودفعه الكفيل الى الطالب فالمال على الكفيل كذا في المحيط • رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه ولم يوف به الغد وادعى الطالب عليه ألف درهم ومدة المطلوب وجدها الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أقام الطالب البيعة على ذلك أو نكل الكفيل لزم الكفيل الا في هذا في المحيط • ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه من المال ما أقتر به المطلوب ولم يوف به الغد وأقتر المطلوب ان له عليه ألف درهم كان الكفيل ضامنا لما أقتر كذا في فتاوى قاضي خان • والفرق أن في مسألة الاقرار الكفالة أضيفت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجه وهي جائزة للتعامل أما في مسألة الدعوى فالكفالة أضيفت الى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه لان الدعوى ان كانت سبب الوجوب في حق المدعي ليست بسبب الوجوب في حق المدعي عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة الى ما هو سبب الوجوب من وجه فبرأ الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة لوجعلنا مضافة الى مجرد الدعوى فجعلنا مضافة الى دعوى يثبتها الطالب باليمين حتى تصير سببا للوجوب من كل وجه حتى لا تلغوه الاضافة أصلا كذا في الذخيرة • لو كفل رجل بنفس رجل بأنه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه فلقى الرجل الطالب فخاصمه الطالب ولازمه فالمال على الكفيل وان لازمه الى آخر اليوم لانه لم يوجد من الكفيل الموافقة ولو قال الرجل للطالب قد دفعت نفسي اليك من كفالة فلان برئ الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بالنفس بأمره أو بغير أمره كذا في البدائع • اذا شرط في الكفالة ان لم أو افك به غدا فعلى • ماله عليه من المال ولم يسم مقدار المال صحت الكفالة الثانية أيضا فاذا لم يوف به غدا ان توافقوا على مقدار من المال أو قامت البيعة لزم الكفيل ذلك وان اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لانكاره الزيادة • اذا شرط في الكفالة بالنفس ان لم أو افك به غدا فعلى مائة درهم ولم يقل فعلى المائة التي عليه فلم يوف به غدا يتظر ان أقتر الكفيل ان له عليه مائة درهم وقد كفل عنه بذلك بصير كفلا وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا مني اقرارا للطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي عنه بذلك معلقا بعدم الموافقة فالقياس أن لا يلزم الكفيل شي ويكون القول قول الكفيل وبه أخذ محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وفي الاحتسار لزم الكفيل المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى

الاخر كذا في المحيط • اذا قال ان لم يواف به متى دعاه به فعلى الالف التي له عليه ثم ان الطالب دعاه به فدفعه اليه مكانه فهو بري من المال قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى معنى قوله دفعه اليه مكانه سلمه في المجلس الذي دعاه به وقال شيخ الاسلام معناه انه كادعاه به اشتغل باحضاره وبما هو اسباب تسليمه حتى دفع اليه كذا في الذخيرة • رجل قال لا آثر ان لم يعطك فلان مالك فهو على تقضاء الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لم الكفيل استصان كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال ان لم أوافقك به غذا فعلى مائة درهم سوى المائة التي لك عليه فلم يوافق به غذا فهذه المسألة لا تنافي على قول محمد رحمه الله تعالى وانما تنافي على قولهما وقد اختلف المشايخ فيها على قولهما قال بعضهم لا يصير كفيلا عن غريم آخر ولا يلزمه المال أصلا وقال بعضهم يصير كفيلا عن غريم كذا في المحيط • اذا قال ان لم أوافقك به غذا فامائة درهم التي لك على فلان آخر على كذا كفاية الثانية جائزة بالاتفاق ان كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بأن كان الدين وجب عليه ما بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وان كان ذلك الرجل اجنبيا عن المكفول بنفسه فالكفاية الثانية جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى حتى لو لم يوافق به غذا لم يزمه المال وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الكفاية الثانية ماطلة بخلاف ما اذا قال ان لم أوافقك به غذا فامال الذي لك عليه على فلان وفلان حاضر وقبل فانه يجوز اذا قال ان لم أوافقك به غذا فعلى المائة درهم التي لك عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا مائة درهم فلم يوافق به لا يلزمه المال بخلاف كذا في الذخيرة • اذا قال ان لم أوافقك به غذا فامال الذي لفلان على فلان آخر على لا تصح الكفاية الثانية اذا قال ان لم أوافقك به غذا فامال الذي لفلان آخر على هذا المكفول عنه على لا تصح الكفاية الثانية بخلاف هكذا ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام اذا قال ان لم يوافق به غذا فانا كفيل بنفس فلان ومضى وجلا آخر للطالب عليه حق فالكفاية الثانية جائزة حتى انه اذا لم يوافق به غذا يصير كفيلا بنفس الثاني كذا في المحيط • رجل كفيل بنفس رجل على أنه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب وأشهد على ذلك فامال لازم على الكفيل وكذا لو شرط على الكفيل مكانا بخاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فتعيب الطالب كان المال لازما على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تعيب الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكذا للفتاب وبم الكفيل الى الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان • في الجامع الصغير رجل لزم رجلا وادعى عليه مائة دينار ولم يدفع المائة الذي يارب ادعى عليه حقا مطلقا أو مالا مطلقا أو دائره مطلقه ولم يبين قدرها فقال رجل دعه وأنا كفيل بنفسه فان لم أوافقك به غذا فعلى مائة دينار ورضي به الطالب فلم يوافق به غذا فعليه مائة دينار في الوجهين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ادعى صاحب الحق المائة الذي يارب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • واذا كفيل بنفس فلان على أنه ان لم يوافق به غذا فامال الذي عليه للطالب عليه فمات المكفول به قبل مضي الغد ثم مضى الغد يصير كفيلا بالمال فان مات الكفيل قبل مضي الاجل فان وافى ورثة الكفيل بالمكفول به الى الطالب قبل مضي الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه الى الطالب من جهة الكفاية قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية • وان لم يوافق به حتى مضى الغد لم يزم الكفيل المال كذا في الذخيرة • ولو كفيل بنفس رجل لرجل على انه متى طالبه بتسليمه سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ماله عليه فمات المكفول بنفس فطالب الكفيل المكفول به بالتسليم حتى يحضر عن التسليم هل يلزمه المال قال رضي الله عنه كان والدي يقول لارواية لهذه المسألة وينبغي أن لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلم يوجد الشرط فلم يتجز الكفاية بالمال كذا في الظهيرية • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لرجل ان قتلك فلان فانا ضامن لدينك وقال المضمون له قدر ضمت فهو جائز ولو قال ان شئت أو قطع يدك أو قتل عبدك أو غصبك فانا ضامن لدينك فهو باطل لقبحه ورضي المضمون له فهو جائز ولو قال من قتلك من الناس أو من غصبك فانا ضامن لدينك فهو باطل كذا في محيط السرخسي • اذا كفيل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غذا فهو وكيل بمضمونه ضامن

لما ذاب عليه ورضي به المطلوب فذلك جائز كله فان وافى به في الغد فهو بري من ذلك كله وان لم يوافق به في الغد صار كفيلا بالمال وكذا بالنصومة فان سلم المكفول به بعد ذلك بري عن الكفاية بالنفس وهل يبرأ عن الوكيل بالخصوصة وعن الكفاية بالمال فلا شك انه لو لم يشترط برأه عنهما متى وافى به انه لا يبرأ واذا شرط برأه عنهما يبرأ عن الكفاية بالمال ولا يبرأ عن الوكيل بالخصوصة ولو كفيل بنفسه على انه ان لم يوافق به غذا ففلان رجل آخر وكيل في خصوصته فمضى به عليه فلان رجل آخر ضامن له ورضوا به فهذا جائز لانه اتعد الطالب والمطلوب في الكفالتين اتعا مختلف الكفيل وذلك غير مانع ولو كفيل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غذا فهو وكيل في خصوصته ورضي الطالب بذلك ولم يوافق به في الغد وهو وكيل بالخصوصة فان قضى عليه بشئ لا يلزم الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فالتطالب أن لا يقبل ذلك منه لانه متبرع في الاداء ومتى قبل منه لا يرجع على المطلوب بذلك ولو كفيل بنفس رجل الى أجل مسمى على انه ان لم يوافق به فهو ضامن لما ذاب عليه ووكيل في الخصوصة ورضي الطالب بذلك فأراد الطالب أن يأخذ الكفيل بالكفاية بالنفس قبل الاجل فليس له ذلك وهذا على ظاهر الرواية وليس له أن يخاصمه قبل مضي الاجل أيضا ولو كفيل بنفس رجل بنفس رجل وجعل المكفول به وكذا بالنصومة ضامنا لما ذاب عليه ورضي الكفيل بذلك ثم مات الكفيل فلا خصوصية بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد الطالب المكفول به وخاصة الى القاضي فمضى له عليه بشئ كان في مال الكفيل ولكن لا بد من خصوصية الطالب مع المطلوب في اتيان الطالب حقه بالحجة وقضاء القاضي بذلك ويكون بعد ذلك بالخيار ان شاء اتبع المطلوب وان شاء اتبع تركه الكفيل فان اختار اتبع المطلوب فأدى المطلوب المال فالمطلوب لا يرجع بما أدى على أحد وان اختار اتبع تركه الكفيل وأدوا رجعا بما أدوا على المطلوب كذا في المحيط • لو قال ان يحضر غريمك عن الاداء فهو على فاليجز يظهر بالجلس ان حبه ولم يؤد لم الكفيل كذا في الفصول العمدانية • اذا قال الطالب للطالب ان لم أوافقك بنفس غذا فعلى المال الذي تدعي فلم يوافق لا يلزمه شئ • ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغريمه اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فانا ضامن فسلكه فأخذ ماله كان المضمون مضمونا لا يصح كذا في الفصول الاستروثنية • رجل كفيل عن رجل ابنك سبع أو ألقظ مالك سبع فانا ضامن لا يصح كذا في الفصول الاستروثنية • رجل كفيل عن رجل بدين على ان فلانا وفلانا يكتفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فأبى الاخر ان يكتفلا قال الفقيه أبو بكر البجلي الكفاية الاولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفاية كذا في فتاوى قاضي خان • لو قال الطالب للمطلوب أحلني على فلان بجالي عليك على أنك كذلك ضامن ففعل فهو جائز وله أن يأخذ ما يشاء وهذا بمنزلة الكفاية ولا يبرأ الاصيل لان الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تغلب كفاية كذا في محيط السرخسي • رجل قال لا تخضمت لك مالك على فلان على أن أحيلك به على فلان فرضي الطالب فان أحاله الضامن على فلان فهو جائز وان أبى فلان أن يقبل الحوالة فالضامن ضامن على حاله ان شاء الطالب أخذه وان شاء أخذ الذي عليه الاصيل ولو قال ضمنت لك مالك على فلان على ان أحيلك به على فلان الى شهر فهذا على أن يحيله به بحسبى فلان متى شاء ويصير على المحتال عليه الى شهر كذا في المحيط • ويجوز تأجيلها الى أجل معلوم والجهالة اليسيرة فيها محقة كذا في التبيين • وجميع الاجال في ذلك على السواء وهل يثبت الاجل ان كان من الاجال المتعارفة يثبت سواء كان أجلا يتوهم حلوه للصلح أو لا يتوهم كالأوكفيل بنفس رجل الى أن يقدم المكفول له من مفره وان لم يكن من الاجال المتعارفة ان لم يتوهم حلوه للصلح أصلا كالأوكفيل الى القطار أو الى التبرؤ أو الى الحصاد أو الى الدياس جاز ويثبت الاجل وان كان يتوهم حلوه للصلح لا يثبت الاجل كالأوكفيل كالأوكفيل بنفس فلان الى أن تهب الرياح أو الى أن تطر السماء كذا في الظهيرية • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كفيل بنفس رجل الى شهر أو الى ثلاثة أيام وما أشبه ذلك فهو جائز واذا صحت الكفاية فانما يطالب الكفيل بعد مضي شهر ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن أصحابنا كذا في المحيط • وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغرى وبه يقتضى كذا في التتارخانية • لو قال كفيلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفاية بمعنى الشهر بخلاف لو قال كفيلت بنفس فلان شهرا

أوقال ثلاثة أيام لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا أو قال إلى ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال إن الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويرأى بقضى المدة وإليه مال الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والمحيط .
روى عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره كفل لك بمالك على فلان على أنك متى طلبته في أجل شهر فهو جائز في طلب منه فله أجل شهر فإذا مضى شهر كان له أن يأخذه متى شاء بالطلب الأول ولو شرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطالبه متى شاء بالطلب الأول كذا في محيط السرخسي . وفي المتن رجل كفل بنفس رجل على أنه كلما طالبه منه فله أجل شهر متى طلب منه فله أجل شهر من يوم طلبه وإذا مضى شهر من ذلك الوقت فله أن يأخذه متى شاء بالطلب الأول ولا يكون له بالطلب الثاني أجل شهر آخر وإذا دفعه إليه إن قال حين دفعه إليه برئت اليك منه فهو بريء منه فيما يستقبل ولو دفعه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه منه ثانية ولا يكون ذلك براءة فيما يستقبل فإذا دفع إليه مرة ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا كفيل لأجل شهر آخر أيضا من يوم طلبه منه كذا في الذخيرة . ولو كان له دين مؤجل على آخر فأخذه منه كفلا ثبت على الكفيل مؤجلا ولو كان الدين عليه حالا وكفل به رجل مؤجلا صحت الكفالة وتأخر عنها جميعا إلا أن يشترط الطالب وقت الكفالة الأجل لأجل الكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حيث تدعى الأصل كذا في خزائن المفتين . إذا كفل عن رجل بألف مؤجلة فمات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا ترجع ورثته على المكفول عنه إلا بعد حلول الأجل وإن مات الأصل حل الدين في حقه وبيق مؤجلا في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول متابعة الكفيل دون ورثته لأصيل ينتظر حتى يحل الأجل كذا في السراج الوهاج .
وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من غن مبيع فكفل به لرجل إلى سنة فهذا على وجهين إن أضاف الكفيل الأجل إلى نفسه بأن قال أجبني بثلث الأجل في حق الكفيل وحده وإن لم يضاف الأجل إلى نفسه بل ذكره مطلقا ورضي به الطالب ثبت الأجل في حق الكفيل والأصيل جميعا وإذا كان للرجل على رجل ألف درهم مؤجلة فكفل بها كفيل لها أجل مثل ذلك الأجل أو دونه أو أكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل إلى الأجل الذي سمي ولو كان المال حالا على الأصل فأخر الكفيل المكفول عنه إلى أجل صحت التأخير في حق الكفيل والمكفول عنه ولا يصح في حق الطالب وإن أخر الطالب المطالب إلى أجل صحت التأخير في حق المطالب والكفيل جميعا وإذا أخر الكفيل إلى أجل صحت التأخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط . ولو رد الكفيل التأخير ارتد كذا في خزائن المفتين . فإن أدعى الكفيل فيما إذا أخر الطالب الكفيل خاصة قبل مضي الأجل لا يرجع على الأصل مالم يرض الأجل كذا ذكر في عامة الروايات كذا في المحيط . ذكر في الميسر وإذا كان المال من غن مبيع أو مضى وبه كفيل فأخر الطالب عن الأصل إلى سنة فأي أن يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا في النهاية .
وإذا كفل بالمال رجل فكفل عن الكفيل رجل آخر ثم الطالب أخر المال عن الأصل كان ذلك تأخيرا عن الكفيلين ولو أخر عن الكفيل الأول فهو تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الأصل حال كذا في المحيط . ولو كفل رجل عن رجل بألف درهم إلى سنة ثم إن الكفيل باع الطالب به ما عساه يقبل الأجل وسلمه إليه ثم استحق العبد فالمال على الكفيل إلى أجله وكذا لو رده المشتري بغيره بقضاء وإن كان الرقبي بغير قضاء أو تقبلا لا يسع لا يعود الأجل ولو لم يبعه الكفيل عبدا ولكن قضاهما بغيره فوجدها مستوفى فردها كان المال على الكفيل إلى أجله وكذلك لو وجدها زوفا أو بغيره ورجعه وردها بقضاء أو بغير قضاء وإن كان حين أعطاه المال أعلمه أنها زوفا ورفض مع ذلك فهو جائز كذا في الذخيرة . وإذا كفل الرجل عن رجل بمال وباع الأصل من الطالب عبدا بذلك المال وسلمه إليه حتى يرى الكفيل عن الكفالة حكم براءة الأصل ثم استحق العبد من يد الطالب أو رده الطالب بالبيع بقضاء القاضي عاد المال على الكفيل ولو رده بغير قضاء لا يعود المال على الكفيل كذا في المحيط . وإذا كفل بالقرض مؤجلا إلى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل إلى الأجل الذي سماه وعلى الأصل حال كذا في الذخيرة . وإذا أخر الكفيل والأصيل شهرًا ثم أخر سنة دخل الشهر في السنة فلا أجال إذا اجتمعت انقضت

بعدة واحدة كذا في المحيط . وذكر محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصل في باب الخيارات في الكفالة والإقرار بالدين شرط الخيارات في الكفالة صحيح . صورة ما ذكره محمد رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل أنه كفل لفلان بألف درهم على أنه بالخيار ثلاثة أيام أن صدقه الطالب بثلث الخيار وإن جحد الطالب لا يثبت الخيار ما لم يقم البينة عليه كذا في الذخيرة .

(الباب الثالث في الدعوى والمصومة)

رجل كفل عن رجل بألف ثم ادعى الكفيل أن الألف التي كفل بها غار أو غن خرا أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو أقام البينة على المدكول له بذلك والمكفول له يجب ألا تقبل بيته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت إليه كذا في قضاوي قاضي خان . ولو أقام الكفيل البينة على إقرار الطالب بذلك لا تنفع البينة كذا في المحيط . ولو كان الكفيل أدعى المال إلى الطالب وأراد أن يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو غن مينة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقسم البينة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر بإداء المال إلى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فإن حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان غن خرا أو ما أشبه ذلك برى الأصل والكفيل جبهه فلو أن القاضي أرى الكفيل ثم حضر المكفول عنه فأقر أن المال من قرض أو غن مبيع وصدقه الطالب لزمه المال ولا يصدق على الكفيل والحوالة في هذه الجزئية الكفالة كذا في قضاوي قاضي خان . ثلاثة نفر لكل واحد منهم على رجل ألف غير مشترك بينهم فشهد اثنين منهم لثالث على رجل أنه كفل بنفس المطلوب تقبل وإن كان الدين مشترك كائنه لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي . إذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال وجاء بشاهدين شهدا واختلفا في الزمان أو في المكان فالقاضي يقبل هذه الشهادة وإن اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الأجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فقال أحدهما كفل به إلى شهر وقال الآخر إلى شهرين فإن كان المدعي يدعى أقرب الأجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وإن كان يدعى أبعد الأجلين لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط . وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه كفل بهذا عن فلان بألف درهم غير أن أحدهما قال إلى سنة وقال الآخر إلى سنة والطلب يدعى إلى سنة واحدة وجد الكفيل الكفالة أو أقر بها وادعى الأجل فالمال عليه حال في الوجهين كذا في خزائن المفتين . وإن كانت الدعوى في الكفالة بالنفس فشهد أحدهما بأجل شهر والآخر بأجل شهرين ذكر شيخ الإسلام في شرحه هذه المسألة على التفصيل أيضا إن كان المدعي يدعى أقرب الأجلين قبلت الشهادة وإن كان يدعى أبعد الأجلين لا تقبل وذكره شمس الأئمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل إن هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط . وإذا شهد شاهد على الكفالة معاينة وشهد الآخر على إقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما وإذا شهد شاهدان على الكفالة بألف درهم واختلفا في اللفظ فقال أحدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها أو قال أحدهما أنه قال هي إلى وقال الآخر أنه قال هي على قالته هاتجة جائزة كذا في الظهيرية . إذا ادعى على رجل مالا معين بسبب كفالته له عن رجل ولم يبين نسب المكفول عنه هل تصح دعواه حتى تسمى الأئمة الأوزجندى رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى وحده كذا كان يفتى ظاهر الدين المرعشي وذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان أن هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل لا تعرفه باسمه ولم يكتفوا بوجهه فهو جائز ويؤخذ به الكفيل وكذلك إذا قال لا تعرفه بوجهه أيضا يؤخذ بالكفيل ويقال للكفيل بين فإن حضر الكفيل رجلا وقال المكفول به هذا صدقه الطالب في ذلك فهو باطل ولم يكن عليه عين وإن كذبه بغيره في الدعوى ولا ينكر فهذه المسألة دليل على أن في دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول عنه وذكره شمس الأئمة . وقد قيل هذه المسألة تصح دليلًا لأن وضع هذه المسألة أن الكفالة وقعت عن شخص معين إلا أن الشهود لا يعرفونه ولا يذكرون نسبة فتكون هذه الكفالة واقعة عن شخص معلوم في نفسه وموضوع ما حكى عن شمس الأئمة أن المدعي قال إن هذا الرجل كفل عن رجل فتكون الكفالة عن شخص

قوله تصح دليلًا كذا في جميع النسخ ولعل صوابه لا تصح كما يفهمه ما بعده وما قبله تأمل اه معصية

يجهول في نفسه فلا تصح كذا في الذخيرة • وإذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة بالنفس غير أن أحدهما قال
المكفول عنه زيد وقال الآخر المكفول عنه عمرو لا تقبل الشهادة أذى الطالب كفاً له أحدهما أو كفاً لهما
وإذا أذى رجل قبل رجل كفاً بنفس رجلين وأقام الشاهدان على كفاً له أحدهما واختلفا
في الآخر فشهد أحدهما على كفاً له وشك الآخر فقال لا ندري أهو أم غيره فإن الكفيل يؤخذ
بكفاً له الذي أجمع على كفاً له ولا يقضى بكفاً له الآخر • وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفل ليهما ولفلان
بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لأنهما شهدا بلفظ واحد وقد بطلت شهادتهما في حق أيهما فبطلت في حق
الآخر أيضاً • وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفل لفلان بنفس فلان على أنه لم يوافق به غداً فقبله ما عليه
وهو ألف درهم فالشهادة جائزة فإن شهد شاهدان بالابتناء في ذلك اليوم فهو برى معنى الكفالة وإن اختلفا
في المال فشهد أحدهما بألف درهم وشهد الآخر بخمسمائة وانفصلا على الكفالة بالنفس فالقاضي يقضي
بالكفالة بالنفس لأنهما لم يختلفا فيها وفي الكفالة بالمال اختلفا واختلاف الشاهدين في المال على هذا
الوجه يمنع قبول الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء أذى الطالب أقل المالين أو أكثرهما • فإن
اختلف الشاهدان بالمال فشهد أحدهما بدرهم وشهد الآخر بدينار لم تجز شهادتهما في شيء من ذلك أذى
الطالب أحد الصنفين أو جميعاً وإن انفصلا في المال أنه ألف درهم إلا أنهم اختلفا فقال أحدهما قرض
وقال الآخر من مبيع وأذى المديون أنه من مبيع فإنه لا يقضى له بشيء إلا أن يوفق ويقول كان لي
عليه من مبيع إلا أنه أقرب بين يدي شاهد آخر أنه من قرض هذا إذا أذى المديون أحد الصنفين وإن أذى
الصنفين جميعاً قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم ولو كان الشاهدان كفيلاً بالمال عن صاحب الأقل لم تجز
شهادتهما كذا في المحيط • هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل أذى على رجل أنه كفل بنفس
فلان فأنكره فأقام المديون بينة على الكفيل أنه كفل بنفسه وأزمه الكفالة ثم إن الكفيل أقام بينة
أنه كفل بنفسه فأمره قال لا أقبل بينته كذا في الظهيرية • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل ضمن
عن رجل بمقاضى له عليه ثم غاب المكفول به فأقام الطالب بينة على الكفيل أن له على الغائب ألف درهم
فأنه لا يقضى له بذلك لا على الكفيل ولا على الأصيل لأنه أذى كفاً له غير لازمة لأن لزومها معلق بالقضاء
على الأصيل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب أني قد مت المطلوب إلى فلان القاضي وأدت عليه البينة
بألف درهم بعد الكفالة وقضى لي عليه بذلك وأنكر الكفيل فأقام الطالب البينة عليه بذلك قضى القاضي
عليه بالألف كذا في الذخيرة • ولو برهن رجل على رجل أن له على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا كفل
لي عنه بأمره يقضى القاضي بالمال على الكفيل والمكفول عنه ونبت أمره ف يرجع الكفيل بما أذى على
الآخر وإن أذى الكفالة بغير أمره قضى القاضي بالمال على الكفيل دون الأصيل ولو قال كفلت لي عن
فلان بكل مالي عليه وأنه كان عليه ألف درهم وبرهن على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب
أذى الأمر أم لا إلا أنه إذا كان بأمره يرجع والآخر كذا في الكافي • إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين
على الكفالة وقال لا نعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن أشهد فافلان وفلان على شهادتهما أن فلان
ابن فلان الفلاني كفل لهذا الرجل بنفس فلان بن فلان الفلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك أن أقر المديون عليه
الكفالة أنه فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
الفلاني كذا في المحيط •

(الباب الرابع في كفاة الرجلين)

رجلان عليهما ألف درهم لرجل ثمن متاع أو قرض وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما أذى أحدهما فهو
عنه ولا يرجع على شريكه حتى يري ما يؤدبه على النصف فإن زاد المؤدى على النصف رجع بالزيادة كذا
في الكافي • ولو قال هذا ما كفلت عن صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته كذا في المحيط •
إذا كان على رجل ألف فكفل رجل عنه بالألف كله ثم أتى فكفل عنه بجميع الألف أيضاً فكفل كل
واحد من الكفيلين عن الآخر بجميع الألف فما أذى أحدهما وقع ثلثا ثمنهما ف يرجع على شريكه بنصفه

كذا في شرح النافع • ثم يرجعان على الأصيل وإن شاء رجع بالجميع على المكفول عنه فإذا أبرأ
المال أحدهما أخذ الآخر بالجميع كذا في الهداية • وإذا وجب على رجلين ألف درهم بالشراء فكفل
أحدهما عن صاحبه ولم يكفل الآخر عنه فأذى الكفيل شيئاً وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل
قوله • رجلا نثر ثيابا من رجل عبداً بألف درهم على أن يكفل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم إن
البائع أخرهما على أحد المشتريين خاصة ثم إن هذا الذي أخر عنه أذى نصف المال وقال هذا ما كفلت به
عن صاحبي قبل قوله • رجل له على رجل ألف درهم من قرض أو من مبيع باعه وكفل له رجل
بنصف المال وكفل رجل آخر بالنصف الآخر كفتلن متفرقين أو كفاة واحدة فأذى الأصيل
خمسائة ولم يقل شيئاً كان المؤدى عنهما ولو قال هذا ما كفل فلان فهو على ما قال وكذلك إذا كان الألف
متفرقا على الأصيل بأن كان من قرضين أو بيعين أو كانا مالين وجباييين مختلفين بأن كان أحدهما
من قرض والآخر من مبيع وكفل أحد الكفيلين بأحد المالين وكفل الكفيل الآخر بالمال الآخر فأذى
الأصيل خمسائة وقال هي من التي كفل بها فلان وفلان فهو على ما قال وإذا كان أحدي الخمسمائتين
كفيل فأذى الأصيل خمسائة وقال أدبته عن الكفالة قبل قوله كذا في المحيط • إذا وجبت عليه الألف
من مبيع ثم إن صاحب المال جعل نصف المال إلى سنة أو وجب نصف الألف من الاستدانة حالاً ووجب
النصف الآخر من الابتداء مؤجلاً إلى سنة وكفل بكل نصف كفيل على حدة ثم إن الأصيل أذى خمسائة
ولم يقل شيئاً فهو عن الكفيل الذي كفل عن المال كذا في الذخيرة • وإذا قال هي عن الكفيل الذي
كفل بالمؤجل قبل قوله كذا في المحيط • إذا كفل رجلان عن رجل بألف درهم وكل واحد منهما
كفيل عن صاحبه على أن المال على أحدهما إلى سنة وعلى الآخر إلى سنتين فهو جائز فإن حل على صاحب
السنة فأداء رجع به على الأصيل ولا يرجع به على الكفيل الآخر كذا في المحيط • المتقارضان إذا اقترقا
فلا مصاب الدين أن يأخذوا أيهما شاءا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر
من النصف فيرجع بالزيادة • المسكيات كتابة واحدة إذا كفل كل واحد منهما عن صاحبه
القياس أن لا يرجع وفي الاستحسان به ثم لو أذى أحدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه وإن لم يؤد شيئاً
حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق ويرى عن النصف والمولى أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء فإن
أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه وإن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في شرح الجامع الصغير
للصمد والشهد حكام الدين • كفل ثلاثة عن رجل بألف درهم فأذى أحدهم برؤا جميعاً ولم يرجع أحدهم
على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفيل عن صاحبه فأذاها أحدهم رجع المؤدى عليهما بالثلثين
وأما صاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بألف هذا إذا ظفر بالكفيلين فإن ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف
ثم رجعاً على الثالث بالثلث فإن ظفر بالثالث رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعاً على الأصيل بالألف
فإن ظفر بالأصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الألف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أقر
رجلان لرجل بألف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا بقوله كفاة كل واحد منهما عن صاحبه
بأمره كذا في محيط السرخسي •

(الباب الخامس في كفاة العبد والذمي)

لا تجوز كفاة العبد بالنفس والمال بغير إذن المولى إلا أن يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي • والأذن
بالتجارة لا يكون إذا نال الكفالة كذا في الذخيرة • إذا أذن المولى في الكفالة فكفل عن المولى أو عن
أجنبي بمال صحت الكفالة سواء كان العبد نائراً أو كان محجوراً عليه إذا لم يكن عليه دين وكذلك الأمة
والمدبرة وأم الولد كذا في المحيط • وتباع رقيقته بالكفالة بالدين إلا أن يقضيه المولى كذا في البدائع •
وإن كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أجنبي بمال باذن المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقاً فإذا أعتق
لزمه ذلك كذا في المحيط • أما كفاة المولى عن العبد فتصح سواء كانت الكفالة بالنفس أو بالمال وسواء
كان على العبد دين أم لم يكن كذا في النهاية • ولا تجوز كفاة المسكاتب عن الأجنبي سواء أذن له المولى

مطل
في كفاة العبد

أول ما يؤذن لكم اتفق حتى يطالب بعد العتاق ولو كفل المكاتب عن المولى جاز كذا في البدائع • من ضمن
عن عبد مال يؤخذ به بعد عتقه فان أقر باستهلاك مال وكذبه سيده أو أخضه سيده أو باعه وهو محجور
ولم يسم • حالا أو غير حال يؤخذ به الكفيل حالا • كذا في الكافي • وكذا إذا أودعه شيئا فاستهلكه
أو وطئ امرأته بشبهة بغير إذن المولى فانه لا يؤخذ به في الحال وإذا ضمنه انسان ولم يبين أنه حال ولا غيره
كان على الكفيل حالا • كذا في البحر الرائق • ثم إذا أدى عنه يرجع به بعد العتق ان كان بأمره كذا
في التبيين • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ادعى على عبد رجل ديناً وكفل رجل بنفس العبد
ثم مات العبد برئ الكفيل كذا في الذخيرة • وان ادعى على ذي اليد رقة العبد فكفل بنفس العبد رجل
ثم مات العبد فاقام المدعي البينة أنه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ثبت ملك المدعي باقر اذى اليد أو بشكوله عن
الحلف وقد مات العبد في يد ذي اليد فقيمت العبد على المدعي عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على
الاصيل الا اذا أقر الكفيل بما أقر به الاصيل وذكر الامام القزويني ولا يصح ذواليد في موت العبد
ويجوز هو الكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة كذا في النهاية • يجب أن يعلم بأن أهل الذمة وأهل
الاسلام في حكم الكفالة على السواء الا في النحر والتزوير فاذا كان للذمة خسر على ذمة من قرض أو غصب
فكفل به ذمة جاز فان أسلم أحدهم (فهذا على وجه) اما ان أسلم الطالب في هذا الوجه برئ الكفيل عن
النحر وعن قيمته عندهم جميعا واما ان أسلم المطلوب في هذا الوجه ببراءة عن النحر وعن قيمته ببراءة الكفيل
ببرائه وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى زفر عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ان على المطلوب قيمة النحر والكفيل على كفاله وهو قول محمد رحمه الله تعالى واما ان
أسلم الكفيل خاصة في هذا الوجه سقط النحر أصلا عن الكفيل لا إلى بدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
آخرا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب بالخيار ان شاء رجع على الكفيل
بقيمة النحر وان شاء رجع على الاصيل بين النحر وان أسلوا جميعا سقط النحر لا إلى بدل وكذلك ان أسلم الطالب
والكفيل وأسلم الطالب والاصيل سقط النحر لا إلى بدل وان أسلم الكفيل والاصيل سقط النحر لا إلى بدل
صند أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخرا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب
أن يطالب أيهما شاء وإذا كان النحر من غير مبيع وأسلم الطالب والمطلوب فقد برئ الكفيل عن النحر
وقيمة بالاجماع ولن أسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعين النحر وببراءة الكفيل عن النحر وقيمتها عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى آخرا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يتحول النحر
إلى القيمة في حقه • وكان للطالب أن يطالب بقيمة النحر وان كان النحر واجبا بسبب السلم ثم أسلم الطالب
أو المطلوب بطل السلم وإذا اتضح السلم برئ الاصيل وبرائة الاصيل وجوب براءة الكفيل وان أسلم الكفيل
برئ الكفيل بلا خلاف وبقي النحر للطالب قبل المطلوب على حاله • كذا في المحيط • والاصل أن اسلام
الطالب يبطل النحر أصلا لان امتناع التسليم جاء من قبله لاسلامه واسلام المطلوب كذلك عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى تعذر التسليم وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبطل بل يحول إلى القيمة لان الامتناع ما جاء من قبل
صاحب الحق بل جاء من قبل من عليه الحق لاسلامه والكفيل مطلوب في حق الطالب طال في حق
المطلوب • نصراني خالف نصرانيين على خمر على أن كل واحدة كسيلة فاسلم أو أسلوا معا برئ من الكفالة
ويتحول ما عليه إلى القيمة وان أسلمت احدهما يتحول ما عليه إلى القيمة وبقي ما على الاخرى خرا فان أدت
المسئلة القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ وان أدت الكافرة جميع النحر ترجع على المسئلة بقيمة ما أدت عنها من النحر
فان أسلمت معا ولم يسلم الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة للكفالة والاصالة جميعا وأيتها أدت كل القيمة لا ترجع
على صاحبها بشئ ولو تعاقبتا يتحول ما عليهما قيمة وان أدت المسئلة الثانية ترجع على صاحبها بما أدت عنها
وان أدت المسئلة الاولى فلا ترجع على صاحبها ولو أسلمت احدهما ثم الزوج ثم الاخرى يتحول كل ما على الاولى
قيمة ولا ترجع على صاحبها بشئ ويتحول قيمة ما على الاخرى أصالة وبطل حق الزوج فيما عليها كفاية • نصراني
خالع نصرانيين عن دم له عليهما على خمر وكفل كل عن الاخرى فهي كالطلع فيما من لا تفاوت كذا في الكافي •
ولو أن ذميا ادعى على ذمي خيرا أو خيرا أو خيرا وكفل بنفس المدعي عليه مسلم وجهه وكسلا في خصومته

مطلب
في كفالة الذمي

ضامنا لما قضى له عليه جازت الكفالة بالنفس وبأزات الوكالة أيضا ولكن يكره فان أقيمت عليه البينة وقضى
بالنحر والتزوير هل يلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفل به قبل هلاك النحر والتزوير ففي هذا الوجه لا يلزم
الكفيل شيء وان كفل بعد هلاك النحر والتزوير ففي النحر لا يلزمه شيء وفي التزوير ان قضى القاضي على
الاصيل بقيمة دراهم أو دينار يلزم الكفيل ذلك وان لم يقض القاضي عليه بالقيمة فعلى قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يلزم الكفيل شيء لان الحق لا ينتقل عن العين الا بقضاء القاضي فيصير كفيلا بالنحر وعلى
قولهما الحق ينتقل من العين إلى القيمة بنفس الاستهلاك فيصير كفيلا بالقيمة وذلك جائز كذا في المحيط •
وكفالة المرتدة كسائر نصرة فانه موقوفه والمرتدة كفالتها جائزة بالاتفاق كسائر نصرة فان لحقت
بدار الحرب وسيت فان كانت الكفالة بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تنقل إلى المال •
كفل حر في مال أو نفس ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستأنا من ربه • كفل مسلم لمرتدة بنفس أو مال
ثم لحق المرتدة بدار الحرب فورثته على حقه في الكفالة وان رجع واستوفى ورثته بقضاء قال الكفيل ببراءة
وان لم يكن فله أن يأخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي •

(مسائل شتى)

الكفالة بالدرل جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل بالدرل فاستحق المبيع لم يؤخذ
الكفيل حتى يقضى به على البائع كذا في محيط السرخسي • ونحو الكفالة بنفس البائع في الدرل كذا
في التتارخانية ناقل من العتائية • وضمان العهدة باطل على ظاهر الرواية كذا في غايه البيان شرح الهداية •
وصورته أن يشتري عبدا من رجل مثلا ففطن للمشتري رجل بالعهد • وانما لا يجوز لان العهدة اسم مشترك
قد يقع على الصلح القديم وبطل على العقد وعلى الدرل وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها
قبل البيان فبطل الضمان للبهالة كذا في التبيين • وضمان الخلاص باطل أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لان تفسيره عند تخليص المبيع عن المشتق وتسلية إلى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن بحالة
يقدر على الوفاء ولو ضمن تخليص المبيع أو رد الثمن صح الضمان لانه ضمن بما يمكنه الوفاء وهو تسليم المبيع
ان أجاز المشتق ورد الثمن ان لم يجز المشتق • كذا في الكافي • اذا باع رجل دارا مثلا وكفل رجل
للمشتري عن البائع بالدرل فكفاله تسليم المبيع واقرار منه أنه لا حق له فيها حتى لو ادعى ان الدار ملكه
أو ادعى الشفعة أو الاجارة لا تمتع دعواه كذا في التبيين • ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليمها
وهو على دعواه كذا في الهداية • قال مشايخنا ما ذكر من الجواب محمول على ما إذا كتب شاهد
فلان البيع والشراء أو كتب جرى البيع بعشدهى أو كتب أقر بالبيع والشراء عندهى أما إذا كتب
في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بأن كان في ملك البيع باع فلان • كذا وهو عليه كتب هو شاهد
بذلك لا تصح دعواه بعد ذلك كذا في النهاية • وإذا أخذ الكفيل بالدرل رهنه فالرهن باطل ولا ضمان كذا
في المحيط • ومن كفل عن رجل بألف بأمره فأمره الاصيل أن يتعين عليه مورا ففعل فالشراء للكفيل
والرجح الذي ربحه البائع عليه معناه الامر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تاجر عشرة قيات على
ويبيع منه ثوبيا أو عشرة بخمسة عشر مثالا لبيعه المستقرض بعشرة ويحمل خمسة كذا في الهداية •
وهو مكروه • كذا في الكافي • رجل كفل عن رجل بأمره بألف عليه فقضى الاصيل الكفيل
فلا يجوز ما ان قضاء على وجه الاقتضاء بأن دفع المال إليه وقال اني لا آمن أن يأخذ الطالب منك حقه
فخذها قبل أن يؤدى نقضه أو على وجه الرسالة وهو أن يقول الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفع
إلى الطالب فليس للاصيل أن يسترد في كلا الوجهين فان تصرف الكفيل فيما قبض على وجه الاقتضاء
وربح فيه فالرجح له لا يجب عليه التصديق الا أن فيه نوع خبث على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أدى
الاصيل الدين وأما إذا قضاه الكفيل فلا خبث فيه أصلا في قولهم جميعا وإذا قبضه على وجه الرسالة فالرجح
لا يطيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب فأما إذا كانت
الكفالة فيما يتعين ككثرة حنطة قبضه الكفيل من الاصيل قبل أن يؤدى إلى الطالب وتصرف فيه فالرجح

له في القضاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يرد إلى المكفول عنه وهذا أصح إذا رد عليه فان كان فقيرا طالب له وإن كان غنيا فقيهه وروايتان قال الإمام غير الإسلام الأشبه أن يطيب له هذا إذا قبضه على وجه الاقتضاء وإذا قبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم من الاختلاف فيما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له كذا في العناية • إذا أراد إنسان أن يكفل بنفس إنسان ولا يصير كفيلا أصلا فالجدة فيه على ظاهر الرواية أن يقول الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس فلان إلى شهر على أن لا يكون كفيلا بعد الشهر فانه لا يكون كفيلا أصلا لانه لا يصير كفيلا بعد الشهر لقبحه فيما وراء الشهر فلا يكون كفيلا بعد الشهر لا يكون كفيلا أصلا كذا في الأصول العمادية • وفي مجموع النوازل رجل له على رجل ألف درهم وكفل بها كفيلا فقال المطلوب للطالب ان فلان قد كفل لك على هذه الألف فأبرئني عنها لا يخرج من بين وبينك الخصومة مع الكفيل فأبرأه منه بإبراء الكفيل أيضا لان براءة الأصل لا يجب براءة الكفيل وهذا ضرب من الحيل فيجب على الرجل أن يعلم بذلك حتى لا يسطر حقه وإذا كفل الرجل عن رجل بمال بأمره ورهنه المكفول عنه رهنا فهو جائز فان هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفيا لما وجب له على المكفول عنه حكاهم لانه الرهن ويكون الجواب فيه كالجواب فيما استوفاه حقيقة كذا في المحيط • لو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا إلى سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الأصل بعد وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يؤد ذلك المال فهو على ثم أعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز ولو أبرأه الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز ويجوز الإبراء على الأصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الإبراء عنه كذا في فتاوى قاضي خان • وكل رجلا بأن يعطى فلانا كفيلا بنفس الموكل ضامنا لما ذاب عليه فأعطى فقضى على الموكل بحال للطالب أن يأخذ الكفيل وليس للكفيل أن يأخذ الوكيل لان الوكيل ههنا بمنزلة الرسول لانه لم يوجد منه إيجاب العقد ولا قبوله وانما وجد منه مجرد الأمر بالكفالة عن المطلوب والأمر بالعقد لا يؤخذ بحقوق النقد كذا في محيط السرخسي • رجل أمر رجلا أن يقضي المأمور بدنيه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القضاء لا يجبر لان قول المأمور كان وعدا أو الوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل غنيته بغيره على القضاء كذا في فتاوى قاضي خان • وفي المتن عن محمد رحمه الله براءة ابراهيم اذا قال كفلت فلان عن فلان ما في هذا الكتاب أو قال ما في كتاب القاضي فهو باطل ولو قال كفلت فلان عن فلان ما عليه في هذا الكتاب فهو جائز كذا في الذخيرة • ومن باع رجلا ثوبا وضمن له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع فالضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليه ما فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه وكذلك الرجلان باعاه صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن كذا في الهداية • وان باعاه صفتين بآن باع كل واحد منهما منصفه بعقد على حدة ثم ضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن صح الضمان والوكيل بالنيكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع اذا باع وضمن الثمن عن المشتري مع الضمان كذا في الكافي • ولو ضمن لامرأة عن زوجها صفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع عن الضمان في رأس الشهر ولو ضمن أجرة كل شهر في الإجارة فله أن يرجع في رأس الشهر والفرق أن السبب في النفقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وسبب الاجرة في الإجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله أن يرجع عن الكفالة المستقلة كذا في الاختيار شرح المختار • فان مات الكفيل ثم سكن المستأجر شهر بعد ذلك فزالزم المستأجر لزم تركه الكفيل ولا تبطل الكفالة بالموت كما لا تبطل كفالة الدرك بخلاف كفالة النفس كذا في خزائن المفتين • وليس للكفيل بالاجر أن يأخذ المستأجر قبل أن يؤدى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره • رجل دفع إلى صبي محجور عشرة دراهم فقال له اتفقها على نفسك فجاء إنسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح الضمان لانه ضمن عن الصبي مالم يسلمه يضمن عليه ولو ضمن قبل الدفع إلى الصبي فقال ادفع إلى هذا الصبي هذه العشرة على أني ضامن لك عنه بهذه العشرة

صح ذلك ويكون الضامن مستقرا للعشرة من الدافع أمره بدفعها إلى الصبي ويصير الصبي تابعه عنه في القبض أولا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن فجاء إنسان وكفل للمشتري بالدرك ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا كان آخرس يكتب ويقل وكتب كفالة على نفسه بنفس أو مال أو كفل له رجل بشئ من ذلك وقبل هو في كتاب فذلك جائز كذا في المحيط • كفل برطب وقضى بالقيمة على أصله لا تقطاع أو أنه بقي على الكفيل عين الرطب ولا يتحول عنه لعدم المغير وان أخذ القيمة من الأصل برى الكفيل وان أدى الرطب رجع على الأصل كذا في الكافي • المريض مرض الموت اذا كفل عن رجل بمال فان كان عليه دين يحيط بماله فالكفالة بكاه باطلة وان لم يكن عليه دين جازت الكفالة بقدر الثلث وان كفل لوارث أو عن وارث لا يصح أصلا وان كفل المريض عن رجل بألف درهم ولادين عليه ثم أقر دين يحيط بماله لا حصى ثم مات الكفيل كان المقر له أولى بترك الكفيل من المكفول له وان كانت تركته أكثر من الدين الذي اقتربه يتظر ان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صحت كلها وان لم تخرج كلها من ثلث ما بقي صحت قدر ثلث ما بقي كذا في المحيط • سئل عن ضمن مال الاجارة ثم اتفقت وتعاقدت اعتقادا جديدا بذلك المال قال لا يبقى كفيلا كذا في التتارخانية • رجل له على رجل ألف درهم فوجله وطلب بالدين من المديون كفيلا فالتقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل في ظاهر رواية أصحابنا واذكر في المتن أن يطالبه بإعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وذكر بعد هذا ان في الدين المؤجل لو أخذ القاضي كفيلا من الخصم الذي يريد أن يغيب ينقد استدلالا بالبراءة اذا طلعت الكفيل بنفقة عند ارادة الزوج السفرة القاضي يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا رفقا بالناس قال المصدر الشهيد في واقعاته الفتوى في مسألة النفقة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رفقا بالناس في سائر المديون لو أقرت نفقة بذلك كان سائر رفقا بالناس كذا في الذخيرة • اذا كفل رجل عن رجل بمال عليه ثم اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول عنه فأنكر الكفيل بمائة درهم وأدعى المكفول له عشرين ديناراً وأقر المكفول عنه بكره حنطة فلا شيء على الكفيل والمكفول عنه ولو كان كذلك يحلف كل واحد منهما فان حلفا برئ عن الدعوى وان حلف أحدهما ونكل الآخر فالذي نكل يلزمه والذي يحلف يبرأ عن الغرم كذا في المحيط • لو قال الآخر كنت كفلت لك بالدين الذي لك على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فأنا بريء من المطالبة وقال صاحب المال بل تكفلت بأن لأطالبك إلى شهر وبعد الشهر أطالبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل قول الكفيل كذا في التتارخانية • اذا قال الرجل لغيره كفلت لك بنفس فلان ولم يكن المكفول له يدعى على المكفول به شيئا فالكفالة جائزة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به مجلس الحكم مستحقا عليه الطالب فتكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الأصل في زعم الكفيل والذمي وكان بمنزلة مالو كفل عن رجل بمال والمكفول عنه ينكر المال لان المال واجب في زعم الكفيل والذمي فان خصم الطالب الكفيل بالنفس إلى القاضي فقال الكفيل انه لاحق له قبل المكفول به فالقاضي لا يلتفت إلى قوله كذا في المحيط • رجل أمر رجلا أن يقضي المأمور بدنيه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القضاء لا يجبر الا اذا قبل وكفل غنيته بغيره على القضاء كذا في فتاوى قاضي خان • في المتن رجل قضى رجلا ألف درهم في كيس تخلف أن يخص من الألف فضمن له رجل ما خص من الألف فوجدها واقية الا أنها زوف فلا ضمان عليه في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قبل أنه لو أنفقتا لم يرجع بشئ وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يجادوا ورد الزبوف على الغريم • اذا كان الدين بين رجلين فكفيل أحدهما رجلين لشريكه بخصته فالكفالة باطلة واذا كان لامرأة على زوجها ألف درهم من صداقها فكفل لها رجل عن الزوج ثم ماتت المرأة فورثها زوجها وأخوها فانه يبرأ الكفيل من النصف ونقي كفيلا نصف الآخر • واذا ادعى مسلم على مسلم ما لا يوجد وأدعى الطالب كفالة رجل من أهل الذمة عنه بماله بأمره ويحده الكفيل فشده بذلك ذمتان جازت شهادتهما على الذمي ولم يجز على المسلم حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الأصل هكذا ذكره في عاين روايات كفالة الأصل • وكذا في بعض الروايات انه لا تقبل

قوله رجل أمر رجلا الخ
هذه المسألة قد تقدمت
تعليلها في الصحيفة التي قبل
هذه

هذه الشهادة أصلاً كذا في المحيط • الكفيل بالنفس أو المال إذا أخرج نفسه عن عهدة الكفالة بحضرة
المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفلاً كما كان والوكيل إذا أخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل
يخرج عن الوكالة وأشار في كتاب الجبل إلى أن له أن يخرج نفسه عن الكفالة • وصورة ما ذكره إذا كان
لرجل على رجل مال مؤجل أو منجم قال رجل للطالب إذا حلّ مالي على فلان فأنا كفيل لك بنفسه أو قال
كل مالي فخرج من هذه النجوم على فلان فأنا كفيل بنفسه لك عند كل نجم ثم أراد الكفيل أن يخرج من
الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك قبل المسألة بما قبل حلول المال فهذا إشارة إلى أن المال لو كان حالاً
كان له أن يخرج من الكفالة كذا في الذخيرة • والكفالة والرهن جائزان في التراج كذا في الهداية •
قبل المزايدة التراج الموقوف كذا في الكفاية • وأما التوائب فإن أريد بها ما يكون بحق ككرى
النهر المشترك للرافعة وأجر الحارس للمعدة والموظف لجهز الجليس وفي حق فداء الأسارى إذا لم يكن في بيت
المال شيء قال الكفالة جازية بالإجماع وإن أريد بها ما ليس بحق كالحجيات الموظفة في زمانها على الخياط
والصباغ وغيرهما للسلطان في كل يوم أو شهر فانهما ظلم اختل المباح في صحة الكفالة بهما كذا في فتح
القدير • والقديري على الصحة كذا في شرح الوفاة • ومن يميل إلى الصحة الشيخ الإمام على البرزوي
كذا في الهداية • وقال النسفي • ومن الأئمة وقاضى خان مثل قول نحر الاسلام لأنه باق في حق وجه
المطالبة فوق سائر الديون والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لأنه ما شرعت لالتزامها ولهذا قلنا إن من قام
بتوزيع هذه التوائب بالقسط يؤجر وإن كان لا أخذ في الأخذ ظاهراً كذا في معراج الدراية • (العقد الثاني)
تشرط فيها الكفالة أقسام ثلاثة • قسم إذا كان الكفيل غائباً قبل الكفالة أو لم يقبل أو كان حاضراً ولم يقبل
وأنه يقدر قياساً واستحساناً وإذا كان حاضراً وقبل بضع استحساناً وذلك كل عقد تطله الشروط الفاسدة
نحو البيع والأجارة والسلم • وقسم لا يقدر شرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضراً أو غائباً قبل
أو لم يقبل وذلك بكل عقد لا تطله الشروط الفاسدة نحو القرض والعنتق على مال والنكاح والصلح
عن دم العمد إلا أنه إذا لم يقبل الكفيل الكفالة لم تثبت الكفالة وإذا قبل ثبتت فأما العقد فلا يقدر بشرط
الكفالة في الأحوال كلها • وقسم إذا شرط فيه الكفالة وقبل الكفيل بضع سواء كان الكفيل حاضراً
أو غائباً وأما إذا لم يقبل فلم يصح ذلك • رجل له على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع أو سلم أو ساهل أن يجمعه
شخصاً ما على أن يكفل له فلان قبل أن قبل الكفيل مع التأخير سواء كان الكفيل حاضراً أو غائباً وإن لم يقبل
لا يصح التأخير كذا في المحيط • رجلان في سفينة اتفقا إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما لصاحبه ألق
مناعتك في الماء على أن متاعى بيني وبينك فهو فاسد ويضمن لصاحبه نصف متاعه كذا في محيط السرخسي •
ولو أدى وطريقه أنه يصير متاعاً مباحاً للمنى نصف متاعه كذا في التتارخانية ناقلاً عن قضاوى أبي الليث • ولو أدى
على آخر • (كغلام أو كمين بضاعت دأدى وكفى كذا كروى خياشي كندرو مال فوكه بضاعت كبردة
من درهمين وعهدة أن برمن است وروى جندين أزال من خيانت كرده است برنو واجب است كدهى) نص
هذه الدعوى كذا في الفصول العبادية • ولو طلب المدعى أن يأتمه المدعى عليه كفلاً بالمدعى به فلا يجزى
أما أن يكون منقولا أو عقاراً أو ديناً فإن كان منقولا يتطرق أن كان مثلياً كالملك والموزون لا يجزى على إعطاء
الكفيل بالمدعى به لأنه ليس عليه إحصاءه في مجلس الحكم وإن لم يكن مثلياً كالعبد والدة والثوب يجزى على
إعطاء الكفيل بالمدعى به فأما إذا كان المدعى به عقاراً أو ديناً لم يأخذ منه كفلاً كذا في محيط السرخسي •
وذكر ابن سبابة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً دفع شاة لرجل فأكلها فخرج رجل ثالث
الشاة لم يكن عليه الشاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس عليه شاة إنما عليه قيمتها وكذلك لو أقرض رجل
رجلاً شاة وقبضها واستهلكها فضعفها رجل عنه لم يلزمه الضمان لأنه ليس عليه الشاة وكذلك كل شيء لم يتجاوز
الناس فيما بينهم فهو مثل الشاة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهذه المسائل نص عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أن حق المقصوب منه بعد هلاك المقصوب في القيمة لا في العين وفي صلح الأمل عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن حق المستعمل عليه في العين حتى قال يجوز الصلح عن المقصوب بعد الهلاك على أكثر من قيمته وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى فأما أنا فأقول إذا غصب شاة غيره وذبحها فضعفها آخراً عنه أنا أأمره النجاشي

مطلب
إذا اتفق على القامع
أحدهما من السفينة على
أن يكون متاع الآخر
بينهما فهو فاسد

في أن غلام الذي أعطيه
بضاعة وقلت أن فعل خيانة
في مالك الذي أخذته بضاعة
فأنا الضامن وعهدة ذلك
على وهو قد خان في مالي
هذا القدر فواجب علي
أن تعطيني

وإدع فيه القياس قال وكذلك الحيوان كله وكذلك لو غصب عبد أو مائة من فضة من رجل أضمنه أيام
الأنزى أنه لو أبرأ من عبده برئ من قيمته فهذه المسائل نص من أبي يوسف رحمه الله تعالى إن حق المقصوب
منه بعد هلاك العين في عين المقصوب لا في قيمته كذا في الذخيرة • قال في الأصل إذا غصب رجل عبداً من
رجل أو أمة أو شيئاً من الحيوان أو من العروض وكفل به كفيل بعت الكفالة ووجب على الكفيل رد عبده
مادام قائماً ورده قيمته إن هلك كما يجب على الأصيل والقول في قدر قيمته إذا وقع الاختلاف فيما بين الطالب
والكفيل قول الكفيل وإن أقر القاصب بغيره أكثر مما أقر به الكفيل لزمه ولم يلزم الكفيل وإن قامت
بينة على زيادة القيمة أخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب أن الأصيل إذا حلف وتكفل حتى لزمته
الزيادة هل تلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب أن تكون المسألة على التفصيل إن سبق من الأصيل إقرار
بخلفه بأن قال قلت قيمته خمسمائة والمقصوب منه يقول لا بل كانت ألفاً فاستخلف الأصيل فبأن يحلف
حتى لزمه الألف لا يلزم الكفيل الألف وإن لم يسبق منه إقرار بخلافه بأن كان ساكناً حين أدى المقصوب
منه أن قيمته ألف درهم فاستخلف فبأنه يلزم الكفيل الألف كذا في المحيط • القاضي يأخذ من المدعى
عليه كفلاً شاة إذا طلب وقال في مئة حاضرة والتقدير ثلاثة أيام لأنهم كانوا يجلسون لقضاء في كل ثلاثة
أيام ولو امتنع المدعى عليه من إعطاء الكفيل يأمر القاضي باللائمة ولا يجبهه كذا في الخلاصة • والثقة
من يكون معروف المأثر أو معروف الحياتون لا يمكنه أن يخفى نفسه وما وراء ذلك من كون الكفيل تاجراً
أو ما أشبهه من شهود النفس فلا يلتفت إليه القاضي ومن يمكنه يشأ وأجرة بكرة فليس بشقة فلو قال
لا أبعد كفلاً شاة فالقول قوله وبأمر المدعى أن يلزمه كما يلزم القريم غريمه كذا في المحيط • ولو قال ينبغي
غيب أو أقام شاهداً واحداً وقال لا تسخر غائب لا يأخذ الكفيل كذا في الخلاصة • هذا إذا كان المدعى
عليه قبيحاً في المصر أما إذا كان مسافراً فلا يجبر على إعطاء الكفيل لكن يؤجله إلى وقت قيامه في مجلس
الحكم فإن أتى المدعى ببينة والآخر سبيله كذا في محيط السرخسي • وإن أدى الخصم أنه متافر
وأشكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لأن الإقامة في الأمصار أصل كذا في قضاوى قاضى خان •
ولو قال أنا أخرج غداً أو إلى ثلاثة أيام يكفله إلى وقت الخروج وإن أنكر الطالب خروجه ينظر إلى زبه أو يبعث
من يتيق به إلى رفقاته يسألهم عن ذلك فإن قالوا نعم أعد للخروج معناه يكفله إلى وقت الخروج كذا في فتح الأجارة
بعد السفر كذا في الخلاصة • شرط في الكتاب أخذ الكفيل طلب المدعى ذلك من القاضي قالوا
هذا إذا كان الرجل عالماً بمديته إلى الخصومات أماناً كان جاهلاً بالقاضي بأمر المدعى عليه بإعطاء الكفيل
وإن لم يطلب المدعى ذلك كذا في المحيط • وإذا أعطى كفلاً بنفسه وامتنع عن التوكيل لا يجبره القاضي
ولا بأمره باللائمة وإن أعطاه وكيله بالخصومة وامتنع عن إعطاء الكفيل يجبر على إعطاء الكفيل كذا
في الخلاصة • رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفلاً باذن المدين ففضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن
في يد الطالب فكروا في النزول أن الكفيل يرجع على الأصيل بما كفل وهو كالبيع شيئاً وأخذ بالثمن
كفلاً بأمر المشتري فإدى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فإن الكفيل لا يخصم البائع ولا يرجع
عليه وإنما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل إليه • رجل عليه دين لرجل
وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الأصيل رهناً أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهين
وفاء بالدين فوكل أحد الرهين عند المدين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن هلك الرهن الثاني إن كان
الرهن الثاني علم رهن الأول فإن الثاني يملكه المدين وإن لم يعلم بذلك يملك جميع الدين وذكر في كتاب
الرهن أن الثاني يملك نصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن كذا في قضاوى
قاضى خان • في كتاب الرهن عبيد نصرانيين كاتبه كتابة واحدة على خير فأسلم أحدهما صار الكل
قيمة وبقية الكتابة وكذا لو كان العبد واحد فأتى وأسلم أحدهما ورثته وكذا لو كاتب عبده كتابة واحدة
وكفل كل عن صاحبه فأسلم للمولى أو أحدهما فظلمه كاتبهما أو كاتبهما على رطب فاقطع أو أنه وقضى
القاضي بالقيمة على أحدهما صار على الآخر قيمة إذا لم يرق رطباً ففرقت الكتابة كذا في الكافي •
وذكره القاضى وهو فرض استقاده المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

السفينة وهي المولمة

٢. النفع والخير

عن قرض جرتفعاً * وصورته دفع الى تاجر عشرة ليدفعها الى صديقه وانما يدفع على سبيل القرض لاعلى
سبيل الامانة ليس بمقيد به سقوط خطر الطريق فان لم تكن المنفعة مشروطة ولا مكان فيه عرف ظاهر
فلا بأس به كذا في السكافي في كتاب الخوالة * لو قال الربل اغبره اكتب لي سقجة الى موضع كذا على أن
أعطيك هنا الى أيام فلا خيرة كذا في الذخيرة * لو بناه بكتاب سقجة الى رجل من شريكه أو خطيطة
ودفعه اليه فقرأه ثم قال كتبها لك عندي أو قال له الدافع اضمها لي فقال قد أبتها لك عندي أو قال كتبها لك
عندي فهو باطل كذا في الذخيرة * ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع ذكر الطحاوي اذا قيل
المدفوع اليه كتاب السقجة وقرأه ما فيه لزمه المال والاعتماد على الأول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن أو يقول
كتبها لك على أو قال أبتها لك على كذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى على ما تقدم كذا في الذخيرة * وعن
الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل أنفذ أجبره الى مدينة من المدن ثم أنفذ الى الاجير
بعد خروج الاجير من المدينة شيئاً من (السودزيان) ثم كتب الربل الى اجيره سقجة باسم رجل فلما وصلت
السقجة الى الاجير قبلها وأدى بعض المال وبذل الى صاحب السقجة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب
من الاستاذ أن لا تقبل السقجة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا توفه المال ورد عليه كتاب
السقجة فقد بدلت في ذلك أمر وقد تبدل الامر فهل للاجير أن يمنع عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان
المكتوب له وهو صاحب السقجة دفع المال الى الذي كتب له السقجة وضمن له المكتوب اليه صح ضمان
الاجير عنه ولا يكون للاجير أن يمنع عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السقجة دفع المال الى الكاتب
لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير أن يمنع عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه هذا
اذا كان الاجير ضمن المال لصاحب السقجة وان لم يضمن كان له أن يمنع عن دفع المال الى صاحب السقجة
في الوجهين قال وبذل الخطا بالباقي لا يكون ضماناً منه الا أن يقر باللسان أو يكتب لفلان على من المال كتب
وكتب ويشهد على ذلك الشهود اكتب في فتاوى قاضي خان * في دعوى الفضل أو رد سقجة من آخر الى
بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه بقيته ان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه
وكتب اليه أن يدفعه الى صاحب الكتاب وأقر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه أجبر على دفعه
وان لم يقر به لا يجبر وان لم يكن للذي كتب قبل المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا أن يكون ضمن المال
لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة * والله سبحانه وتعالى أعلم

• (كتاب الحوائط) •

وهي مشتملة على ثلاثة ابواب

• (الباب الاول في تعريفها وركنها وشرائطها واحكامها) •

أما التعريف فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة هو الصحيح كذا في النهر الفائق * وأما ركنها فهو الايجاب والقبول * والايجاب من الخيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعا فلايجاب أن يقول الخيل لأطالب احملك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له أن يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول والرضى وهذا عند أصحابنا هكذا في البدائع * وأما شرائطها فأنواع بعضها يرجع الى الخيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها الى المحتال به أما الذي يرجع الى الخيل (فنه أن يكون عاقلا) فلا تصح حوالة الجنون والصبي الذي لا يعقل (ومنه أن يكون بالغاً) وهو شرط النفاذ دون الانعقاد فتعقد حوالة الصبي العاقل موقوفة اتفادها على إجازة وليه وأما حرة الخيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبد فإن كان مأذوناً في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في المال إذا أذى ولم يكن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته وإن كان مجبوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فتصح من المريض كذا في البدائع * فأما رضى من عليه الدين وأمره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى إن من قال لغيره إن لك على فلان كذا من الدين فاحتله على ورضى بذلك صاحب الدين صححت الحوالة فإن أذى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل ويبرأ كذا في النهاية *

شروط الحوالة انواع

(الباب الاول في تعريف الحوائج ودرجاتها وشرائطها واحكامها)

• وأما الذي يرجع الى المحتمل له (فنه العقل) لان قوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول (ومنه البلوغ) وانه شرط النفاذ دون الانعقاد فيه قد احتسب له موقفا على اجازة وليه ان كان الشافعي أملا من الاول كذا في البدائع • ويجوز قبول الحوالة بمال النسيم من الاب والوصي على أملا من الاول وان كان مثله في الملاة اختلفوا على قوله كذا في الجرار الرائق ناقلا عن المحيط • (ومنه الرضى) حتى لو احتال مكرها لا يصح (ومنه مجلس الحوالة) وهو شرط الانعقاد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى شرط النفاذ حتى ان المحتمل له لو كان غائبا عن المجلس فبلغه الخبر فأجاز لا ينقض عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع • الا أن يقبل رجل الحوالة للغائب هكذا في فتاوى قاضي خان • وأما الذي يرجع الى المحتمل عليه (فنه العقل) فلا يصح من المجنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة أصلا (ومنه البلوغ) وانه شرط الانعقاد أيضا فلا يصح من الصبي قبول الحوالة أصلا وان كان عاقلا سواء كان محجورا أو مأذونا في التجارة وسواء كانت الحوالة بغير أمر المحيل أو بأمره وان قبل وليه عنه لا يصح أيضا كذا في البدائع • (ومنه رضاه وقبول الحوالة) سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط • ولا تشرط حضرته لصحة الحوالة حتى لو أقاله على رجل غائب ثم علم الغائب قبيل صحت الحوالة كذا في فتاوى قاضي خان • وأما الذي يرجع الى المحتمل به (فنه ان يكون ديننا لازما) فلا تصح الحوالة بالاعيان القائمة ولا بد من غير لازم كبذل السكابة وما يجرى مجراه • والاصل ان كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به كذا في البدائع • وأما أحكامها (فهي اربعة المحيل عن الدين) كذا في محيط السرخسي • فلو أبرأ المحتمل المحيل عن الدين أو وهدبه له لا يصح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية • وإذا أقال الراهن المرتهن بالدين على غيره يسترد الرهن كذا في محيط السرخسي • وكذا لو أقال بدينه فرهن لا يصح هكذا في الكافي • ولو أقال الزوج المرأة بصدقتها لم تحبس نفسها هكذا في البحر الرائق • ولم يرجع المحتمل على المحيل الا أن يتوى حقه فاذا توى عليه عاد الدين الى ذمة المحيل • والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحد الامرين اما أن يمحج المحتمل عليه الحوالة ويحلف ولا يئنه للعجل ولا للمعتل له أو يموت مقلبا بأن لم يترك ما لا عينش ولا يسيأ ولا كفيلا كذا في التبيين • سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره كذا في خزائن المفاتيح • ولو أقال الحويل الطالب على الامصيل لم يعد عليه بالتوى كذا في التناخانية • ولومات المحتمل عليه مقلبا وعند المحتمل له رهن بالمال لغير المحتمل عليه بأن استعار المحتمل عليه من آخر عينها فرهنها عند المحتمل له أو رهن رجل عند المحتمل له رهن بالمال تبرعا وجعل المحتمل عليه مسلطا على بيعه أو لم يجعل يعود المال في ذمة المحيل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن صاحب الرهن لم يأخذ الرهن بعد ضمانات المحتمل عليه مقلبا حتى هلك في يده الرهن هلك بدين الذي هو مضمون به وان سقط الرهن عن المحتمل عليه بموته مقلبا ثم إذا هلك الرهن بدين الذي هو مضمون به ينظر بعد ذلك ان كان الراهن تفوق في الرهن لا يرجع على أحد بشئ وان رهن بأمر المحتمل عليه أو اسعار المحتمل عليه شيئا ورهنه اتبع صاحب الرهن المحيل بالمال فيأخذ منه وصار ذلك تركه للمعتل عليه فيقبض منه ما يدين غرمانه والراهن من جله غرمانه كذا في المحيط • ولومات المحتمل عليه وقال المحتمل له مات مقلبا وقال المحيل بخلافه ففي الشافعي القول قول المحتمل له مع اليمين على العلم وفي المبسوط كما في الشافعي كذا في النهاية • ولو ظهر للمبت مال كان له كدين له على من أود دبعة عند رجل أو مدفون ولم يعلم القاضي به يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة ويعود الدين الى المحيل رد القاضي قضاء • فبعد ذلك ان لم يكن المحتمل له أخذ شيئا من المحيل يرجع بدينه في المال الذي ظهر للمعتل عليه وان كان قد أخذ شيئا من المحيل رد عليه ما أخذه ولو كان القاضي يعلم أن للمبت ديننا على المظلم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بطلان الحوالة كذا في المحيط • رجل أقال رجلا بدين له عليه فغاب المحتمل عليه عن البلد بحيث لا يدري أين هو لعسرته وعجزه فأراد المحتمل أن يرجع لخطه على المحيل لم يكن له أن يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته كذا في فتاوى الجواهر • وإذا أدى المحيل ولم يقبل المحتمل له يجبر على القبول كذا في الخلاصة • ولا يكون متبرعا إذا التبرع من يقصد الاحسان الى الغير من غير أن يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث أسقط عن نفسه

مطلب
أحكام الحوالة

المطالبة والحبس حال اعدائه كذا في الكافي (ومنها) ثبوت ولاية المطالبة للمعتال له على المحتال عليه بدنه في ذمته (ومنها) ثبوت حق الملازمة للمعتال عليه على المحتال اذا ازمه المحتال له فكما لازمه المحتال له فله ان يلازم المحتال ليخلصه عن ملازمة المحتال له واذا احبسه له ان يجبره اذا كانت الحوالة بامر المحتال ولم يكن على المحتال عليه دين مثله للمعتل وان كانت الحوالة بغير امره او كان للمعتل على المحتال عليه دين مثله والحوالة مقيدة بالدين لم يكن للمعتال عليه ان يلازم المحتال اذا ازمه ولا ان يجبره اذا احبسه كذا في البدائع •

(الباب الثاني في تقسيم الحوالة) •

وهي نوعان مطلقة ومقيدة • (فالمطلقة) منها ان يرسل الحوالة ولا يقيد هابشي بما عنده من ودعة او غصب او دين او يجبره على رجل ليس له عليه شيء مما ذكرنا كذا في التبيين • فلو احال مطلقا لا يتعلق حق المحتال له بالدين الذي للمعتل على المحتال عليه ولا بالودعة ولا بالغصب اللذين عنده بل يذمة المحتال عليه ويجب عليه اداء دين المحتال له من مال نفسه والمعتل ان يقبض دينه ووديعته وغصبه منه ولا يسطل الحوالة باخذه فلو مات المحتال قسم دينه ووديعته وغصبه الذي قبل المحتال عليه بين غرمائه دون المحتال له كذا في الكافي • (ثم المطلقة على نوعين حالة وموجلة) • فالحالة منها ان يحبس المدينون الطالب على رجل بالف درهم فيجوز وتكون الالف على المحتال حالة • والموجلة منها رجل له على رجل ألف درهم من غن مبيع الى سنة فاحاله بها على رجل الى سنة فالحوالة جائزة ويكون المحتال عليه الى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا حصلت الحوالة بمهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه قالوا ويثبت ان يثبت كافي الكفالة فان مات المحتال لم يحل للمال على المحتال عليه وان مات المحتال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه فان لم يكن له وفاء رجع المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى اجله كذا في النهاية • واذا كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض فاحاله بها على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تاجيلا في القرض فان مات المحتال عليه قبل مضي الاجل مقلعا عاد المال الى المحتال حالا وكذلك لو كان المال حالا على المحتال من غن مبيع او غصب فاحاله بها على رجل الى سنة ومات المحتال عليه قبل مضي الاجل مقلعا فانه يعود المال الى المحتال حالا كذا في الذخيرة • رجل عليه ألف حالة رجل والمدينون له على رجل آخر ألف درهم حالة فاحال المدينون الاول صاحب دينه على المدينون الثاني حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة فلو ان المحتال له آخر المحتال عليه الى سنة لا يكون للمعتل ان يرجع على مدينه عما كان له عليه فلو ان المحتال له بعد التأخير أبرأ المحتال عليه عن دين الحوالة كان للمعتل ان يرجع على مدينه بدنه حالا كذا في قضاي خان • رجل له على آخر ألف درهم فاحال عليه غرمائه الى سنة ثم ادى المحتال المال الى المحتال له قبل السنة فله الرجوع على المحتال عليه حالا كذا في السراجية • اذا احتال رجل بالمال الى اجل ثم المحتال عليه حاله على آخر الى اجل مثل ذلك أو أقل أو أكثر لم يكن له ان يرجع على الاصيل حتى يقبض الطالب كذا في التتارخانية • ولو احتال الاب والوصي بدنه الصبي الى اجل لم يجز لكونه ابراموقنا فباعتبر بالاب الموثوق وهذا اذا كان دينا ورثة الصغير وان وجب بعقدهما جاز التأجيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهه ما الله تعالى كذا في البحر الرائق • وليس للمعتال عليه ان يرجع على المحتال قبل ان يؤدى لسكن اذا ازمه فله ان يلازم واذا حبس كان له ان يجبر الاصيل حتى يخلصه عن ذلك كافي الكفيل كذا في المحيط • واذا ادى المحتال عليه الى المحتال له أو وهبه له أو تصدقه عليه أو مات المحتال له فورثه المحتال عليه يرجع في ذلك كله على المحتال ولو أبرأ المحتال له المحتال عليه برئ ولم يرجع على المحتال كذا في الخلاصة • واذا اقال للمعتال عليه قدر كماله كان للمعتال عليه ان يرجع على المحتال كذا في خزائن القضاي • رجل عليه دين رجل فاحال الطالب على رجل ليس للمعتل عليه دين فحاشا لقضوي وقضى المال من المحتال عليه تبرعا كان للمعتال عليه ان يرجع على المحتال كذا في كماله من مال نفسه وليس عليه دين ولو كان للمعتل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مدينه بذلك المال ثم جاء قضي وقضى دين المحتال له عن المحتال الذي عليه اصل المال كان للمعتل ان يرجع بدنه على المحتال عليه ولو اختلف

المحتال والمحتال عليه كل واحد منهما يدعي أن الفضولي قضى عنه والفضولي لم يرض عند القضاء أحدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي عن أيهما قضيت فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب وكان القضاء عن المحتال عليه هكذا في قضاي خان • ويرجع المحتال عليه بالمحتال له لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به دراهم فنقد المحتال عليه دنانيرا وبالعكس فتصار فاورا عياشرا ثم الصنف وصحت المشاركة فالمحتال عليه يرجع على المحتال بحال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا باعه بالدرهم أو الدنانير عرضا يرجع بحال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا أعطاه زبورا فامكان الجهاد وجوز للمحتال له رجوع ذلك على المحتال بالجهاد ولو صالح المحتال له المحتال عليه فان صالحه على جنس حقه وأبرأه عن الباقي رجع على المحتال بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدر من الدين فيرجع به وان صالح على خلاف جنسه بأن صالحه من الدراهم على الدنانير أو على مال آخر يرجع على المحتال بكل الدين كذا في البدائع • (والمقيدة عن نوعين) • أحدهما ان يقيد المحتال الحوالة بالدين الذي له على المحتال عليه • والثاني ان يقيد الحوالة بالعين التي في يد المحتال عليه بالغصب أو بالودعة كذا في النهاية • أما المقيدة بالعين فتصورها رجل له عند رجل ألف درهم وودعة أو غصبا وعلى صاحب الودعة أو الغصب لرجل ألف درهم ديناً أحال صاحب الودعة أو الغصب الطالب على المودع والغاصب بألف على أن يعطيه من الالف التي هي له عنده وودعة أو غصبا فليس للمعتل ان يأخذ من المحتال عليه بعد الحوالة فان دفعها المودع الى المحتال صار ضمانا لها فان أخذ المحتال ماله من المحتال عليه ثم ان المحتال له أخذ ماله من المحتال عليه كان للمعتال عليه ان يرجع على المحتال كذا في الذخيرة • واذا كانت الحوالة مقيدة بالودعة فقال المودع ضاعت الودعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل الحوالة كذا في الخلاصة • ولو استحق الودعة أو الغصب بطلت الحوالة كذا في الذخيرة • أما الحوالة المقيدة بالدين الذي كان للمعتل على المحتال عليه فتصورها رجل له ألف درهم أحال المطلب الطالب بالالف على رجل للمطلوب عليه ألف درهم ديناً على أن يؤديه من الالف التي للمطلوب عليه كذا في النهاية • واذا كانت الحوالة مقيدة بالعين التي هي للمعتل في يد المحتال عليه ثم ان المحتال وهب للمعتل عليه ملكها عليه كذا في خزائن المقتنين • ولو أبرأ المحتال له المحتال عليه من الدين وقد أحاله بدنه مقيدا للمعتل ان يرجع على المحتال عليه ولو وهب من المحتال ليس للمعتل ان يرجع على المحتال عليه والهيئة كالاستيفاء ولو ورث المحتال عليه من المحتال له لا يرجع المحتال على المحتال عليه بدنه وان لم يكن للمعتل على المحتال عليه دين ففي الهيئة والارث يرجع المحتال عليه على المحتال كذا في الكافي • المحتال اذا أخذ المال من المحتال بطريق التغلب وقال ان المحتال عليه مقل من الحوالة المقيدة بالدين الذي للمعتل على المحتال عليه الصحيح أن يرجع المحتال على المحتال بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزائن المقتنين • ولو مات المحتال فيما اذا كان بالدين الذي على المحتال عليه أو بالعين التي في يد المحتال عليه وعليه ديون كثيرة ولم يدع شيئا سوى الدين الذي له على المحتال عليه أو العين التي في يد المحتال عليه فالمحتال له لا يكون أخضر بذلك استصحابا كذا في الذخيرة • ويكون أسوة لغرماء المحتال هكذا في الهداية • ولو كانت الحوالة مقيدة بودعة كانت عند المحتال عليه فرفض المحتال دفعه المحتال عليه الودعة الى المحتال له ثم مات المحتال وعليه ديون كثيرة لا يضمن المودع شيئا لغرماء المحتال ولا يضمن الودعة للمعتل له بل تكون منه وبين غرماء المحتال بالحس كذا في قضاي خان • واذا حبس المودع الودعة وأدى من مال نفسه لم يكن متبرعا استصحابا كذا في الكافي • رجل عليه ألف درهم ديناً فاحال الطالب بها على رجل له عليه ألف درهم على أن يؤديه من الالف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحتال فادى المحتال عليه ثم مات المحتال من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى تلك الالف التي على المحتال عليه سلم الالف للمعتل له وليس للغرماء في ذلك حتى كذا في الخلاصة • لو كانت الحوالة مقيدة بدين عند كان للمعتل على المحتال عليه ثم اضمح بيع العبد بغير رؤية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعد بقبضه قاض أو وطئ العبد المبيع قبل التسليم بطل التمن عن المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استصحابا كذا في قضاي خان • ولو استحق العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيديه الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان حرا

تبطل الحوالة بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا حال المولى غريمان غرمانه على المكاتب فان اطلق
الحوالة لا يجوز لان ضمان العبد باطل وان قيد الحوالة بيد الكتابة يجوز بان يصير غريم المولى وكلا
عن المولى والتوكيل بقض بدل الكتابة سائر ولا يعتق المكاتب قبل الاداء فان مات المولى قبل الاداء وعليه
ديون كثيرة فالمحتال له بحصاص ما تر الغرمان فباع على المكاتب ولو ان المولى اعتق المكاتب حتى سقط بدل
الكتابة لا تبطل الحوالة استحسانا وبه أخذ علماءنا الثلاثة واذا لم تبطل الحوالة وأدى المكاتب بدل الكتابة
الى المحتال له يرجع به على المولى هكذا في المحيط * ولو كاتب المولى أم ولده ثم أحال غريمان غرمانه
ببدل الكتابة ثم مات المولى نعتق أم الولد ولا تبطل الحوالة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * مكاتب
أحال سيده ببدل الكتابة على رجل مطلقه بطلت كذا في الكافي * ولا يعتق كذا في محيط السرخسي *
ولو كانت الحوالة مقيدة بدين أو ودعة أو غصب صحت ويكون توكيل المحتال عليه بأداء بدل الكتابة من مال
المكاتب الذي عنده أو عليه وإذا صحت الحوالة برئ المكاتب وعق فان توى ما على المحتال عليه أو عنده
قبل الاداء بطلت الحوالة وعاد بدل الكتابة على المكاتب وبقي العتق كذا في الكافي * لو أحال الطالب
غريمه بالمال على الكفيل يبرأ الكفيل من الطالب والطالب أن يطالب المكفول عنه ولكفيل أن يأخذ
المكفول عنه حتى يخلصه من الحوالة كذا في محيط السرخسي * فان استوفى المحتال له المال من
الكفيل برئ المكفول عنه ولا يرجع بما أدى على المحيل ولكن يرجع على المكفول عنه هكذا في المحيط *
وان أدى المكفول عنه المال الى المحيل قبل أن يؤدي الكفيل الى المحتال له لم يكن للكفيل على المكفول
عنه سبيل لكنه يأخذ المحيل حتى يخلصه من الحوالة ولا يبرأ الكفيل من حق المحتال له فان أدى الكفيل
الى المحتال له بعد ذلك كان له أن يرجع على المحيل دون الاصيل كذا في محيط السرخسي * اذا أحال
الطالب غريمه على الاصيل حوالة مقيدة جازت الحوالة ولا سبيل للمحتال له على الكفيل وبرئ الاصيل
والكفيل عن مطالبة المحيل فان أراد الطالب بعد ذلك أن يحيل غريمان غرمانه على الكفيل حوالة مقيدة
بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم وبها كفيل وعلى رب الدين لرجلين ألفا
درهم ودين ككل واحد منهما ألف درهم أحال رب الدين أحد غريميه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك
الدين وأحال غريمه الآخر على الاصيل حوالة مقيدة بذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت
الحوالتان على التعاقب وانهما على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الكفيل أو بدأ بالحوالة على الاصيل
فان بدأ بالحوالة على الكفيل صحت الحوالتان فاذا أدى الكفيل شيئا لا يكون له أن يطالب المكفول عنه
بما أدى ولكن يرجع على المحيل فلو أن الكفيل لم يؤدي شيئا ولكن أدى المكفول عنه بنفسه برئ المكفول
عنه بالاداء وبرئ الكفيل عن دين الكفالة وصارت الحوالة مطلقة عند علماءنا الثلاثة واذا أدى الكفيل
المال الى المحتال له لا يكون له أن يطالب المكفول عنه ولكن يطالب المحيل وان بدأ بالحوالة على الاصيل
ثم بالحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطله ولو وقعت الحوالتان معا
جازتا كذا في الذخيرة * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل
وقبل المحتال عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * فان توى المال على
المحتال عليه بموته مفسدا عاد الامر على الذي عليه الاصل وعلى الكفيل وبأخذ الطالب أيهما شاء ولو كان
الكفيل أحال الطالب بموته على أن يبرئه منها فالتطالب أن يأخذ الذي عليه الاصل والمحتال عليه فان مات
المحتال عليه مفسدا في هذه الصورة فالتطالب أن يأخذ الكفيل ايضا * ولو أن رجلا قال للطالب متطوعا احتل
على بهذا المال ففعل فالحوالة عن الاصيل والكفيل جميعا ولو قال احتل على على أن يبرأ الكفيل كانت الحوالة
عن الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الاصل كذا في المحيط * رجل أحال الطالب دينه على رجل وقبل منه
ذلك الرجل ثم ان الطالب أحاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل انقضت الحوالة الاولى والثانية ولا يبقى
للتطالب عليه شيء وللتاني ان يطالبه دينه على مقتضى الحوالة كذا في خزائن المفتين * أحال بمال عن
رجل على أن يعطيه من غن داره هذه فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على اعطاء ماله حتى
يباع داره واذا باع داره أجبر على أن يعطيه ماله منها ولو أحال على أن يعطيه ماله من غن دار المحيل بغير أمره

فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخسي * ولو أمر المحيل بذلك حتى جازت لا يجبر المحتال عليه على الاعطاء
قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع ينظر ان كان البيع مشروطا في الحوالة يجبر عليه ولو باع المحتال عليه
دار نفسه في الاول ودار المحيل في الثاني وأدى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لانه المتزم الاداء من الثمن وقد أدى
الثن بكماله هكذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فأحاله أحدهما على رجل بألف درهم فالمحتال له بالخيار ان شاء أخذ المحتال عليه بجميع الألف وان شاء
أخذ منه خمسمائة ومن الذي لم يحله خمسمائة وليس له أن يؤخذ الذي لم يحله بالزيادة على خمسمائة ويرجع
المحتال عليه على المحيل بخمسمائة وان أخذ منه الألف كلها رجع على المحيل بجميع الألف ثم المحيل يرجع
على صاحبه بنصف ذلك * قال في الجامع رجل له على رجل مائة درهم بنهرجة وللمديون على رجل مائة
درهم جساد فأحال الذي عليه النهرجة على الذي عليه الجساد بدراهم جساد مكان الدراهم النهرجة
على أن يأخذها من الدراهم الجساد التي له عليه بدراهم النهرجة والمحتال عليه غائب فبلغته الحوالة فأجازها
فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا وان كان المحتال عليه حاضرا وقبل الحوالة جاز استحسانا كذا في المحيط *
فان دفع قبل مفارقة المحتال له من المحيل جازوا لا بطل وتنتقض الحوالة وعادت الدراهم النهرجة كذا
في محيط السرخسي * فان افترا فأن أدى المحتال عليه الجساد صح لان الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاداء
وبرئ المحتال عليه عن دين المحيل للمقاصة ويرجع المحيل على المحتال له بالجساد بقضه بعد فساد الصرف
ثم يرجع المحتال له على المحيل بدينه وهي النهرجة كذا في الكافي * وكذا اذا قضى المحتال عليه المحتال له
من الدراهم الجساد في الحوالة الاولى برئ المحتال عليه والمحيل أن يرجع على المحتال له فيأخذ الجساد ويعطيه
النهرجة وان لم تكن المائة على المحتال عليه وباقي المسألة بحالها فله المعتال عليه أن يرجع على المحيل بالمائة
الجساد هكذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم نقدت المال وعليه زئوف فأحال رب الزئوف
على الذي عليه الجساد على أن يعطيه الجساد أو على أن يعطيه الزئوف والجباذه بطلت كذا في الكافي * سواء
كان المحتال عليه حاضرا أو غائبا قبل قياما واستحسانا كذا في المحيط * فان أدى رجوع على المحيل لانه أدى
بأمره أو على المحتال له لانه أدى عليه بحكم حوالة فاسدة كذا في الكافي * واذا رجع على المحتال له
بالنهرجة فالمحيل يرجع عليه بالجساد كذا في المحيط * ولو صالح المحيل المحتال عليه من الجساد على
زئوف على أن يحيل به عليه صاحب الزئوف صح كذا في الكافي * وبرئ المحتال عليه من الجساد وصار
عليه ألف درهم بنهرجة للمحتال له فان مات المحيل في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له
يؤخذ من المحتال عليه الألف النهرجة ويقسم بين المحتال له وبين سائر الغرمان * لو كانت الجساد عند
المحتال عليه غصبا أو ودعة وهي قاعة فأحال المحيل صاحب النهرجة على المستودع أو على القاصب
فقال المحيل للمحتال عليه أحله عليك بالجساد وتطعمه بالنهرجة فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل
أن يفلق المحيل وكذلك اذا قال المحيل للمحتال له قد احتلتك بدراهمك النهرجة على فلان لمعطيتك بها
دراهم جساد عنده فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل أن يفلق المحيل وان افترا قبل القبض بطلت
المصارفة وان لم يفترا فوالكن فارقهما المودع أو القاصب فالحوالة جائزة لانه ليس يعاقب كذا في المحيط *
له زئوف وعليه جساد فأحاله على أن يأخذ الزئوف صح وكذا الوصالح المحيل المحتال له من الجساد على الزئوف
على أن يحيل به على فلان جاز فان مات المحتال عليه مفسدا رجع بالزئوف الى المحيل * على المحيل
دراهم ودين المحيل دناير فأحاله على أن يعطيه الدناير أو على أن يعطيه دراهم من الدناير التي عليه بطلت
الآن تكون ودعة أو غصبا وهي قائمة كذا في الكافي *

(الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة)

زعم المديون انه كان أحال الدائن على فلان وقيله وأنكر الطالب ثم سئل المديون عن البيئة على الحوالة
ان أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غاب قبلت في حق التوقيت الى حضور المحتال
عليه فان حضر وأقر بما قال المديون برئ والا أمر بإعادة البيئة عليه وان كان الشهود غابوا أو ماتوا وحلف

المحتال عليه وان لم تكن للمدينون دينه وطلب حلفا حلف باقعه ما احتال على فلان بالمال فان نكل برى
المطلوب كذا في البحر الرائق • غاب المحيل وزعم المحتال عليه ان ما على المحيل مكان عن غير لا تصح
دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة ولودفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع على المحيل
فقال المحيل المال المحتال به كان عن غير لا يصح وان برهن ويقال للمحيل أداه الى المحتال عليه ثم خصم المحتال
فان برهن على المحتال ان ذلك كان عن غير تقبل ثم المحتال عليه بالتجارب الرجوع على المحيل والمحتال كذا
في الوجيز للسكرودي • ولو ان المحتال أقرب من يدي القاضي أن ماله من عن غير فلا خصومة للمحتال له
مع المحتال عليه فان حضر المحيل وقال لا بل المال قرض لزمه المال ان صدقه المحتال في ذلك • ولكن لا يلزم
المحتال عليه شيء كذا في المحيط • لو أحال امرأته بصدقتها وقيل الحوالة ثم غاب الزوج فأقام المحتال عليه
دينه أن نكاحها كان فاسدا وبين ذلك وجهها لا تقبل بينته ولو ادعى أنها كانت أبرأت زوجها عن صداقتها
أو أن الزوج أعطاه المهر أو باع بصدقتها منها شيئا وقبضت قبل بينته وان كان المبيع غير مقبوض
لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضي خان • لو أن مسلما باع من مسلم خرا بآلف درهم ثم ان البائع أحال مسلما
على المشتري حوالة مقيدة بأن قال أحلت فلانا عليك بالآلف التي عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو
المشتري الآلف كان من عن غير وقال المحيل وهو البائع كان من عن متاع فالقول قول البائع المحيل فان أقام
المحتال عليه بينته على المحيل بذلك قبلت بينته وان لم تكن الحوالة مقيدة بل كانت مطلقة بأن قال البائع
للمشتري أحلت فلانا عليك بآلف درهم لا تبطل الحوالة وان أثبت المشتري على المحيل أن الآلف عليه كان عن
غير كذا في المحيط • رجل له على رجل آلف درهم فأحال صاحب الدين رجلا على المدينون بالآلف التي له عليه
فقبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال المحيل للقاضي ما كان لك على شيء وإنما أمرتك لتقبض المال
منه بطريق الوكيل وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القاضي بل كان في عليك آلف فأحتجني به عليه
كان القول قول المحيل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أدى المحتال عليه الدين ثم اختلفا فقال المحيل
أحلت بمالي عليك فقال المحتال عليه ليس لك على دين فأرجع عليك فالقول قول المحتال عليه كذا في محيط
السرخسي • وإذا كان المحتال له غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحلت بوكالة
ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا صدقه ولا قبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد
رحمه الله تعالى يقبل قول المحيل أنه وكله كذا في فتاوى قاضي خان • شهد أحدهما أنه أحال عماله على
رجل وشهد الآخر أنه ضمن له على إبراء الاصيل أو لم يذكروا البراءة والطالب يدعي الحوالة يرى الاصيل
لانهم ما اتفقا على كون المحتال عليه ضامنا بشهادتهما إلا أن براءة الاصيل ثبت باقرار الطالب بالحوالة
فان قال الطالب ضمن بغير حوالة لم يبرأ الاصيل ويأخذ أيهما شاء كذا في محيط السرخسي • وإذا كان
لرجل على رجلين آلف درهم فأحال لهما على رجل لهما عليه مال فجحد الطالب الحوالة فشهد عليه إتياء
أو أو بانه بالحوالة فشهادتهما جائزة وان شهدا المطالبين الأولين لا تقبل شهادتهما اذا ادعى المطالبون ذلك
وان جحدتا تقبل شهادتهما كذا في المحيط •

(مسائل شتى)

الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفاية كذا في السراجية • رب
الدين اذا أحال رجلا على غيره وليس للمحتال له على المحيل دين فهدم وكالة وليست بحوالة كذا في الخلاصة •
أحال عليه جماعة من من حنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال له على المحيل فقبل المحتال
عليه ذلك لاشي عليه كذا في القنية • دفع المصار درهم نفسه الى الرستاق عن ديس أو قطن أو حنطة
ليأخذ ذلك من المشتري فيجز المصار عن أخذها من المشتري فلا سه بستردها من الأخذ استحصانا •
جرت العادة في بلادنا أن السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالوآحال البائع على
المشتري نصا • قال رضي الله عنه والسمسار في خياره يقوم لهم حوائط معدة للسمرة بضع فيما أهل
الرستاق ما يريدون يبعه من الحبوب والقواصه ويتركونها فيبيعها السمسار ثم قد يتجمل الرستاق

الرجوع في دفع اليه السمسار الثمن من ماله ليأخذ من المشتري كذا في القنية • رجل أحال على آخر يقدر
من الغلة ثم باع المحتال له من المحتال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصب لانه يبيع كذا في جواهر القضاوي •
لو اشترى من رجل دينار بعشرة دراهم ودفع بائع الدينار اليه الدينار ولم يقبض الدراهم حتى كفل بالدرهم
رجل بأمره أو بغير أمره جازت الكفالة فان لم يتفرقوا حتى أبرأهما صاحب العشرة من العشرة يرى
الكفيل سواء قبل أو لم يقبل لانه في حقه إبراء محض وأما المكفول عنه فان قبل الإبراء يصبغ والا فلا وان لم
يكفل أحد لكان بائع العشرة أحال به صاحبه على رجل حاضر وقبل يجوز بشرط القبض في مجلس
العاقدين كافي الكفالة فان لم يتفرقوا حتى أبرأ المحتال المحتال عليه عن الدين صح الإبراء وانتقض الصرف
قبل الإبراء أو لم يقبل ولو كانت الحوالة بغير أمر من عليه الدراهم يرى المحتال عليه لانه في حقه إبراء محض
ويتوقف في حق بائع العشرة على رضاه وقبوله كذا في خزائن المفتين • في الموضع الذي كانت فيه الحوالة
فاسدة اذا أدى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القايض وان شاء رجع على المحيل كذا
في الخلاصة • اذا أحال الرجل رجلا على غيره على أن المحتال له بالخيار فهو جاز له الخيار ان شاء مضى
على الحوالة وان شاء رجع على المحيل وكذلك ان أحال عليه على أن المحتال له متى شاء رجع على المحيل فهو
جاز له الخيار ان شاء رجع على المحيل أو أيهما شاء كذا في المحيط • باع بشرط أن يحيل على المشتري بالثمن غرامه
بطل لانه شرط لا يقضيه العقد ولو باعه بشرط أن يحال بالثمن صح لانه بشرط كدموجب العقد كذا
في الكافي • البائع اذا أحال غيره بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن لا يبق للبائع حق الحبس
والمشتري اذا أحال البائع على غيره • كان البائع حق الحبس في ظاهر الرواية • رجل اشترى من رجل
دابة بمائة وقبضها فأحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد عيبا بالدابة فردّها فقبضها فاض لم يكن
للمشتري أن يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع يحيله على المحتال عليه شاهد اكل المحتال عليه
أو غائب ويكون القول قول البائع أنه لم يأخذ المائة من المحتال عليه وكذا لو كان رد بغير قضاء فانه لا يبرأ
المال من البائع وان كان البيع فاسدا فأبطله القاضي ورد الدابة رجع المشتري عما كان له على المحتال عليه
كذا في فتاوى قاضي خان • اذا أخذ الخط من المحتال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مقلص
فقال له المحيل ابعث الى الخط الذي أخذته منه واترك الحوالة فبعث الخط ولم يقل بلسانه شيئا انتقصت
الحوالة ولو لم يقل ابعث الخط • أخذ المال منه بالتقلب لو أدى المحيل باختياره رجع المحيل بماله
على المحتال عليه كذا في الخلاصة • لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل لم يملك حبس المبيع وكذا
لو أحال المرء من الرهن لا يحبس الرهن هكذا في البحر الرائق • المشتري اذا أعطى بالثمن كفيلا ثم ان
الكفيل أحال البائع بالمال على انسان فأراد البائع أخذ المال من المشتري دون المحتال عليه ليس له ذلك
كذا في الذخيرة •

(كتاب أدب القاضي)

(وهو مشتمل على أحد وثلاثين بابا)

- (الباب الأول في تفسير معنى الادب والقضاء وأقسامه)
- (وشرائطه ومعرفة من يجوز التقدم منه وما يتصل بذلك)

الادب هو التخلق بالاخلاق الجميلة والتفصيل الجيد في معاشرة الناس ومعاملتهم • وأدب القاضي
التزامه لمناقب اليه الشرع من بسط العدل ودفع الظلم وترك الميل والحفاظ على حدود الشرع والجري على
على سنن السيرة • والقضاء لغة بمعنى الارغام ومعنى الاخبار ومعنى الفراغ ومعنى التقدير • وفي الشرع
قول ملزم يصد عن ولاية عامة كذا في خزائن المفتين • والاصل ان القضاء فرضة محكمة وسنة متبعة
قد باشره الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون ولكنه فرض كفاية كذا في الكافي • والقضاء
على خمسة أوجه • واجب وهو أن يعين له ولا يوجد من يصلح غيره • ومنصب وهو أن يوجد من يصلح لكنه
هو أصل وأقوم به • وغيره وهو أن يستوى هو وغيره في الصلاحية والقيام به وهو بخير ان شاء قبله

قوله ويعصى الاخبار أي
الإبلاغ ومنه قوله تعالى
وتصينا اليه ذلك الامراة
أنهيته اليه وأبلغنا ذلك
تأمل اه

وان شاء لا • ومكره وهو أن يكون صاحب القضاء لكن غيره أصح • وحرام وهو أن يعلم من نفسه
العجز عنه وعدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من اتباع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه كذا في خزانة المفتين •
ولا تضع ولاية القاضي حتى يتجمع في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية • من الاسلام والتكليف
والحرية وتكونه غير أعمى ولا مجذوبا في قذف ولا أحمى ولا أنرس وأما الاطرش وهو الذي يسبح القوى من
الاصول فالاصح جواز توليته كذا في النهر الصائق • ويكفون من أهل الاجتهاد والصحيح أن أهلية
الاجتهاد بشرط الاولوية كذا في الهداية • حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بقوى غيره يجوز كذا
في الملتقط • لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلد الجاهل بالاحكام وكذلك العدل عند ما ليست بشرط في جواز
التقليد لكنها بشرط السكال فيجوز تقليد الفاسق ويتخذ قضاياه اذ لم يجاوز فيها حد الشرع لكن لا ينبغي
أن يقلد الفاسق كذا في البدائع • ولو قلده وهو عدل ثم فسق يفسق العزل ولكن لا يفسق له وبه أخذ عامة
المشايخ ويجب على السلطان أن يعزله كذا في الفصول العمادية • ولو شرط السلطان أنه متى فسق يعزل
انعزل كذا في البرازية • ويجوز تقليد القضا من السلطان العادل والحاو ولكن انما يجوز تقليد القضاء
من السلطان الحائر اذا كان يمكنه من القضاء يصح ولا يجوز في قضاياه بشر • ولا ينهيه عن تنفيذ بعض
الاحكام كما ينبغي أما اذا كان لا يمكنه من القضاء يصح ويجوز في قضاياه بشر • ولا يمكنه من تنفيذ
بعض الاحكام كما ينبغي لا يتقدمه • وفي السغنائى ولا يجوز طاعته في الجور وذكر في الملتقط
والاسلام ليس بشرط فيه أى في السلطان الذي يقلد كذا في التتارانية • ويجوز تقليد القضاء من أهل
البيى فانه ذكر في باب النوازل من سير الاصل اذا غلب أهل البيى على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فقصي
بأسباب ثم ظهر أهل العدل على تلك المدينة فرفعت قضاياه الى قاضى أهل العدل فانه ينفذ منها ما كان عدلا
وكذلك لو قضى بشى مما رآه القضاة بضمه اذا كان مختلفا فيه كما في سائر القضاة • وذكر الخصاص رجه
الله تعالى في أدب القاضي اذا كان القاضي من أهل البيى أيضا لا ينفذ قاضى أهل العدل قضاياه وأما
في الافضية الى أنه ينفذ فانه حالهم بمنزلة فاسق أهل العدل والقاسق يصح قاضيا على أصح الاقوال •
وذكر الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى في أدب القاضي من النوازل المتعلبة اذا ولى رجلا قضاء بلدة وقضى
ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رجع الى قاض آخر فان وافق رأيه أمضاه وإن سالف أبطله وهو بمنزلة حكم
المحكم • وذكر في القضاوى والتقليد من أهل البيى يصح ويجوز استيلاء البايع لا تنعزل قضاة أهل
العدل ويصح عزل البايع لهم حتى لو انهم لم يبقوا لا تنفذ قضاياه بعد ذلك ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا •
وذكر في القضاوى أيضا يجوز صلاة الجمعة خلف المتعبد الذى لا عهد له أى لا ضرورة من الخطبة اذا كانت
سيرة بي رعيته سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية لانهم قد انتهت السلطنة فيحقق الشرط • ثم لابد
من معرفة أهل البيى فأهل البيى هم الخارجون من الامام الحق بقدر حق • (بيان) ان السلطان اذا استقر
على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليه بظلم ظالمهم فليسوا من
أهل البيى وعليه أن يترك الظلم وينصقهم ولا ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا أن
يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه بظلم
ظلمهم ولا يمكن ادعاء الحق والولاية فقالوا الحق معنا فمهم أهل البيى فعلى كل من يقوى على انقصال
أن ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع فانه عليه الصلاة والسلام
قال الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها فان كانوا تكلموا بانطروح لكن لم يعزمو على انطروح فليس للامام
أن يعرض لهم وفي زماننا الحكم للقلبة ولا يدرى العادلة والباقية لان كلهم يطلبون الدنيا كذا
في الفصول العمادية • نصب القاضي فرض كذا في البدائع • وهو من أهم أمور المسلمين وأقوى وأوجب
عليهم فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما أصابه من الناس كان أولى وينبغي للمولى
أن يتمحض في ذلك ويولى من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلدا انما عا ولا في رعيته من هو أولى منه
فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كذا في البيهقي • قالوا يستحب للامام أن يقلد القضاء من له ثروة
وغنى لكلا يعلم في أموال الناس كذا في محيط السرخسي • قال القاضي الامام أبو جعفر رجه الله

نعمالي وهو صاحب كتاب الاقضية بعد ما بين أهل القضاء ولا ينبغي لاحد أن يفتي الا من كان هكذا ويريد
أن المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأي الا أن يفتي بشي قد سمعه فانه يجوز
وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه جالس مع من غيره فهو بمنزلة الراوي في باب الحديث فيشترط
فيه ما يشترط في الراوي من العقل والضبط والعدالة والفهم كذا في المحيط * قد استقر رأي الاصوليين
على أن المفتي هو المجتهد فأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس يفتي والواجب عليه اذا سئل
أن يذكر قول المجتهد كأي حنيفة رحمه الله تعالى على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من
فتوى الموجودين ليس بقوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي * وطريق نقله لذلك عن المجتهد
أحد الامرين اما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد
ابن الحسن رحمه الله تعالى ونحوها من التصانيف المشهورة المجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور
هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجعل عز ومافيهما الى محمد رحمه الله
تعالى ولا الى أبي يوسف رحمه الله تعالى نعم اذا وجد النقل عن النوادر ومثلا في كتاب مشهور معروف
كالهداية والنسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق * أجمع الفقهاء على
أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد كذا في التلخيص * ذكر في الملحق واذا كان صوابه اكثر من
خطئه حل له أن يفتي وان لم يكن من أهل الاجتهاد لا يجعل له أن يفتي الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ
من أقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية * والقاسق يصلح مقنيا وقيل لا يصلح قال العيني
واختاره كثير من المتأخرين وجرم به في الجمع وشرحه * ولا اختلاف في اشتراط اسلام المفتي وعقله
وشروط بعضهم ينقله نعم لا يشترط أن يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح اقتناء الاخر من حيث فهمت اشارته
بل الناطق ان قبله لا يجوز هذا فخر له رأسه أي نعم جاز أن يعمل بإشارته وينبغي أن يكون مستزها عن خواوم
المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف * والصحيح ان الاقتناء غير مكروم لمن كان أهلا وعلى
ولي الامر أن يفتي عن يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح كذا في التلخيص * ومن شرائط الفتوى كون
المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء أو أعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب
من يسبق غنيا كان أو فقيرا حتى يكون أبعد من الميل * ومن آدابه أن يأخذ الكتاب بالحكمة
ويقرأ المسألة بالبصيرة مرة بعد أخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب * ومن شرطه أن لا يري بالكاغذ
كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب واذا أجاب المفتي ينبغي أن يكتب
عقب جوابه والله أعلم أو نحو ذلك * وقيل في المسائل الدينية التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة
ينبغي أن يكتب واقه الموفق أو يكتب وباقه التوفيق أو يكتب وبالله العصمة كذا في جواهر الاخلاص *
وكان بعضهم لا يأخذ الرقعة من يدها مرة ولا يصح * وكان له تليذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها تعظيما
للعلم * والاحسن أخذ المفتي من كل واحد نواضعا * ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات
واقفا على الدوايات محافظا على الطاعات مجانبيا للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا وبالجاهل
صغير وان كان كبيرا كذا في البحر الرائق * ويجب أن يكون المفتي حليما رزينا في القول منبسط الوجه كذا
في السراجية * ولا ينبغي له أن يحجج للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستحي ولا يأنف كذا
في التلخيص * وفي اشتراط معرفة الحساب لتصح مسائله وجهان ويشترط أن يحفظ مذهب امامه
يعرف قواعده وأساليبه وليس للاصولي الماهر وكذا السباح في الخلاف من أئمة الفقه وغول المناظرين
أن يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب الاقتناء فيما لم يقع ويجرم التساهل في الفتوى واتباع الخيل ان فسد
لاغراض وسؤال من عرف بذلك * ولا يفتي في حال تغير أخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح
بمدافعة أخبين فان أفتى معتقدا أن ذلك لم يمنعه عن درلة العوالم صحت فتواه وان خاطر * والاولى
أن يتبرع بالفتوى ولا يأخذ أجرة عن يفتي فان جعل له أهل البلد رزقا جازوا ان استوجروا جازوا الاولى كونها
أجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام أن يفرض مدرسا ومفتا كفايتهما ولكل أهل بلد اصطلاح
في اللفظ فلا يجوز أن يفتي أهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم كذا في البحر الرائق *

طلبہ
آدابِ المفتی

قوله ثم الفتوى مطلقا بقول
الامام الخ هذا بالنسبة
للغالب والافقد فالوا ان
الفتوى على قول أبي يوسف
فيما يتعلق بالقضاء لزيادة
تغيره فتأمل اه معصية

ثم الفتوى مطلقا بقول الامام ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول الحسن بن زياد رحمهم الله تعالى • وقيل اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا • وفي الحاوي القدسي الاصح ان العبرة لقوة المدرك كذا في النهر الفائق • والمفتي والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه استفتي في مسألة فاستوى وارتنى وتعمم ثم أفتى تعظيما لامر الاقله كذا في التبيين •

(الباب الثاني في الدخول في القضاء)

أورد الخصاص في أدب القاضي أحاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي الرخصة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم ضالحوون وترك الدخول أمثل وأسلم وأصلح في الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ ان بعد استجماع شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء قال بعضهم بكرهه التقلد كذا في المحيط • لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح بلاسكين وروى عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى انه استفتي فلم يقبل وتجنبت ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يحدس وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من أصحابه عن رأس الكوفة فقال يا أبا عبد الله لو قبلت القضاء وعدلت كان خيرا فقال يا هذا أوعظك هذا أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الأنبياء والمشهور أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كلف القضاء فأبى حتى ضربت سبعين سوطا فلما خاف على نفسه شاور أصحابه فسوغ له أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لو تقلدت لنفعت الناس فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أحرمت أن أعبأ بالبرسباسة لكتب أقدار عليه و• كأي بك قاضي أفكر رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك كذا في خزائن المفتين • ودعى محمد رحمه الله تعالى إلى القضاء فأبى حتى قيد وجلس فاضطر ثم تقلد كذا في العناية شرح الهداية • قال الكرخي والخصاص وعلماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه قال مشايخ ديارنا لا بأس بقبوله لمن كان صالحا يأمن من نفسه الجور والامتناع لغيره أولى فان العصاة رضي الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره كذا في الوجيز للكردي • وكره التقلد لمن يخاف الخيف فيه وان آمن لا يكره كذا في الكافي • وفي النبايع ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يباها فالطلب أن يقول للامام ولني القضاء والسؤال أن يقول للناس لو لاني الامام قضاء مدينة كذا لاجبت الي ذلك وهو بطمع أن يبلغ ذلك الى الامام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلده بغير مسألة فلا بأس بالقبول ومن سأل بكرهه ذلك والذي عليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى أن الدخول في القضاء رخصة والامتناع عنه عزيمة وفي السراجية هو المختار كذا في التناخانية • ولا يطلب القضاء لاقبله ولا يسلطه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضاء فانه يفترض عليه صيانة لحقوق المسلمين كصلاة الجنائز كذا في التبيين • اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء وامتنع واحد منهم لا يأتى كذا في المحيط • ولو امتنع الكل حتى قلدها لاشركوا في الائم كذا في العناية شرح الهداية • وفي النبايع وان وجد اثنين وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما أفتقه والاخر أودع فهو أولى من الاقله كذا في التناخانية • ولو قلده السلطان من لا يصلح للقضاء وفي تلك البلدة من يصلح لذلك كان الائم على السلطان كذا في شرح كتاب ادب القاضي للخصاص • القاضي اذا أخذ القضاء بالرشوة الصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينقد قضاؤه • من تقلد القضاء بالرشوة أو بالشفعة اذا قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه أمضاه وان خالف رأيه أبطله بخلاف حكم المحكم والاصح أن الذي طلب القضاء بالشفعة فهو الذي قلده سواء في حق نقض القضاء في المجتهدات والقاضي اذا ارتشى وحكم لا ينقد قضاؤه فيما ارتشى ونقد فيما لم يرتش وهو اختيار السرخسي والخصاص • وان ارتشى ولد القاضي أو كاتبه أو بعض أعوانه فان كان باعده ورضاء فهو والوارثي القاضي سواء ويكون قضاؤه مردودا وان كان بغير علم القاضي نقض قضاؤه وكان على المرتشى رد ما قبض منه كذا في خزائن المفتين

(الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها)

قال ينبغي للقاضي أن يقضي بما في كتاب الله تعالى وينبغي أن يعرف ما في كتاب الله تعالى من النسخ والمنسوخ وينبغي أن يعرف من النسخ ما هو محكم وما هو منسوخ في تأويله واختلاف كالأقراء فان لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يعرف النسخ والمنسوخ من الاخبار فان اختلفت الاخبار يأخذ بما هو الأشبه ويعمل اجتهاده اليه ويجب أن يعلم المتواتر والمشهور وما كان من اخبار الآحاد ويجب أن يعلم مراتب الرواة فان منهم من عرف بالفقه والعلم كالمحققين الراشدين والعبادة وغيرهم ومنهم من عرف بطول العصبية وحسن الضبط والاخذ برواية من عرف بالفقه أولى من الاخذ برواية من لم يعرف بالفقه وكذلك الاخذ برواية من عرف بطول العصبية أولى من الاخذ برواية من لم يعرف بطول العصبية وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام يقضي فيها بما اجتمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم لان العمل باجماع الصحابة واجب فان كانت الصحابة فيها مختلفين يجتهد في ذلك ويرجح قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان من أهل الاجتهاد وليس له أن يخالفهم جميعا باختراع قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا على أن ما عدا القولين باطل وكان الخصاص رحمه الله تعالى يقول لذلك لان اختلافهم يدل على أن للاجتهاد فيه مجالا والصحيح ما ذكرنا وان اجتمعت الصحابة على حكم وخالفهم واحد من التابعين ان كان المخالف ممن لم يدرك هذه الصحابة لا يعتبر خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف اجماع الصحابة كان باطلا وان كان ممن أدرك عهد الصحابة وزاجهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد كسريح والتجبي لا ينفقد الاجماع لخالفته وان جاء عن بعض التابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيء فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال لا أقبلدهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر قال من كان منهم أفتى في زمن الصحابة وسوغوا له الاجتهاد مثل سريح ومسروق بن الاعدع والحسن فأنا أقبلدهم كذا في المحيط • فان كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف بينهم يرجح قول بعضهم وقضى به وان لم يجز شيء من ذلك فان كان من أهل الاجتهاد قامه على ما يشبهه من الاحكام واجتهاده في رأيه فيه وتجزى الصواب ثم يقضى به برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتي في ذلك فأخذ بفتوى المفتي ولا يقضى بغير علم ولا يستفتي من السؤال ثم لا يقضى معرفة فصلين • أحدهما انه اذا اتفق أصحابنا في شيء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه • والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان من التابعين وزاجهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي • ولولم توجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ووجدت عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف المتأخرون فيه بمسار واحد من ذلك ولولم توجد عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه • وفي شرح الطحاوي ثم اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص لا يجوز نقضه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأيا آخر لا يسلط ما مضى ويقضى في المستأنف بما رآه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان قضى في أول المرة بالاجتهاد ثم رأى غير خير امنه كان كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما الله تعالى فان اختلف المتقدمون على قولين ثم اجمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى لا يرفع وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرفع وذكر شيخ الاسلام شمس الاعنة السرخسي رحمه الله تعالى انه يرفع الخلاف المتقدم بلا خلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى ولما اختلفنا في ذلك بعض العلماء وان اتفق أهل عصر على قول وانقضوا خراج هذا القاضي عن قولهم وفقى بخلاف قولهم لما رأى الصواب بخلافه فان كان قد سبق هذا الاتفاق اختلاف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يسهه اختلاف وبعضهم قالوا يسهه الخلاف فان لم يسبق هذا الاتفاق اختلاف لا يسهه الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العنانية قاض استفتي في حادثة وأفتى ورأيه بخلاف رأى المفتي فانه يعمل برأى نفسه ان كان من أهل الرأي فان رآه رأيه وقضى برأى المفتي لم يجوز عندهما كافي التعزى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينقد لصادقه فضلا مجتهدا فيه فان لم يكن له رأى وقت القضاء وقضى برأى المفتي ثم حدث له رأى

بخلافه قال محمد رحمه الله تعالى بنقضه هو وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا نقضه كالأقضية برأيه ثم ظهر له رأي آخر كذا في التشاركية • وفيما لا نص فيه بخلافه ولا إجماع لا يخالو ما أن يكون القاضي من أهل الاجتهاد وأما أن لم يكن من أهل الاجتهاد فإن كان من أهل الاجتهاد وأقضى رأيه إلى شيء يجب عليه العمل برأيه وإن خالف رأي غيره من أهل الاجتهاد والرأي ولا يجوز أن يتبع رأي غيره لأن ما أذى إليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهرا ولو أقضى رأيه إلى شيء وهذا المجتهد آخر نفسه منه لرأي آخر فأراد أن يعمل برأيه من غير النظر فيه ويرجع رأيه لكونه أقضه منه هل يسعه ذلك ذكر في كتاب الحدود أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنقضه ذلك وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يسعه إلا أن يعمل برأيه نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على التمسك وعليه حكم الحادثة استعمل رأيه في ذلك وعمل به والافضل أن يشاور أهل الفقه في ذلك فإن اختلفوا في حكم الحادثة نظر في ذلك فأخذ بما يؤدى إلى الحق ظاهرا وإن اختلفوا على رأي يخالف رأيه عمل برأيه نفسه أيضا لكن لا ينبغي أن يعمل بالقضاء ما لم يقض حتى التأويل والاجتهاد ويتكشف وجه الحق فإذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤدى إليه اجتهاده ولا يكون خائفا في اجتهاده بعد ما بذل مجهوده لاصابة الحق حتى لو قضى بحجاز فقام يصح قضاءه فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان من أهل الاجتهاد إلا أنه إذا كان لا يدري حاله يعمل على أنه قضى برأيه ويحكم بالعصية جلالة الأمر المسلم على الصحة والسداد ما أمكن هذا إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد فأما إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فإن عرف أقوال أهل الفقه وحفظها على الأحكام والالتزام على قبول من يعتقد قوله حقا على التقليد وإن لم يحفظ أقوالهم عمل بقول أهل الفقه في بلد من أممنا وإن لم يكن في البلد الاقضية واحد من أممنا يسعه أن يأخذ بقوله ونرجو أن لا يكون عليه شيء كذا في البدائع • والاجتهاد بذل الجهد ودليل المقصود • وشرط صيرورة المرء مجتهدا أن يعلم من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الأحكام دون المواضع وقيل إذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له الاجتهاد والاول أصح كذا في الفصول العبادية • وأصح ما قيل في هذا المجتهد أن يكون قد حوى علم الكتاب ووجوده معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونهم وأوجوه معانيها وأن يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس كذا في الكافي • قال وإذا كان في البلد قوم من أهل الفقه شاورهم في ذلك فاذا شاورهم وافق رأيه ورأيهم على شيء محكم به وإن وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين شاورهم نظر إلى أقرب الأقوال عند من الحق ومضى على ذلك باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد ولا يعتبر في ذلك كبر السن وكذلك لا يعتبر كثرة العدد فالواحد قد يوفق للصواب ما لا توفق له الجماعة وينبغي أن يكون هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول محمد رحمه الله تعالى فتعتبر كثرة العدد وإن لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة عليه كتب إلى فقهاء غير المصر الذي هو فيه والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فإن اتفق الذين كتب إليهم القاضي على شيء ورأى القاضي يوافق رأيهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وإن اختلفوا أيضا فيما بينهم نظر إلى أقرب الأقوال عند من الحق إذا كان من أهل الاجتهاد وإن لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين أهل الفقه أخذ بقول من هو أفقه وأورع عنده وإن كان القاضي شاور قوما من أهل الفقه فاتفقوا على شيء ورأى القاضي بخلاف رأيهم لا ينبغي للقاضي أن يترك رأيه نفسه ويقضى برأيهم وإن شاور القاضي رجلا واحدا كني ولكن مشاورة الفقهاء أحوط وإن أشار ذلك الرجل إلى شيء ورأى القاضي بخلاف رأيه فالقاضي لا يترك رأيه نفسه فإن اهتم القاضي برأيهم لم يزل ذلك الرجل أفضل وأقضى عنده لم يذكر هذه المسألة هنا وذكر في كتاب الحدود وقال لو قضى برأي ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة من ذلك وإن لم يهتم القاضي برأيه لا ينبغي له أن يترك رأيه نفسه ويقضى برأي غيره كذا في المحيط •

(الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم) •

هل يجوز للصحابة المجتهد أن يجتهد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم قبل لا يجوز وقيل يجوز وقال أكثر العلماء

يجوز لمن كان يعدم منه ولا يجوز لمن كان يقرب منه وهو الأصح كذا في محيط الترغيب • اختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان يجتهد فيما لم يوح إليه ويفصل الحكم باجتهاده بعضهم قالوا ما كان يجتهد بل كان ينظر الوحي ومنهم من قال كل من رجع فيه إلى شريعة من قبله لأن شريعته شريعة لنا ما لم يعرف نفسه ومنهم من قال كان لا يعمل بالاجتهاد إلى أن ينقطع طمعه عن الوحي فإذا انقطع حيث شذ كان يجتهد فإذا اجتهد صار ذلك شريعة له فإذا أنزل الوحي بخلافه يصير ناسخا ونسخ السنة بالكتاب جائز عندنا وكان لا ينقض ما أمضى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط •

(الباب الخامس في التقليد والعزل) •

إذا قلنا السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا يصير قاضيا في سوا ذلك البلدة ما لم يقلد قضاء البلدة ونواحيها وهذا الجواب انما يستقيم على رواية النوادر لأن على رواية النوادر المصير ليس بشرط لنفاذ القضاء أما على ظاهر الرواية فالمصير شرط لنفاذ القضاء فلا يصير مقلدا على القرى وإن كتب في منشوره ذلك • إذا علق السلطان الأمانة والقضاء بالشرط أو أضافهما إلى وقت في المستقبل بأن قال إذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا إذا أتيت مكة فانت امام مكة أو قال جعلتك قاضيا رأس الشهر جعلتك أميرا رأس الشهر فذلك جائز كذا في الملقط • بالإجماع كذا في الخلاصة • ويجوز تعليق عزل القاضي بالشرط أيضا وإذا قلنا السلطان رجلا قضاء يوم يجوز وثائق وإذا قلنا بالمكان يجوز وتقييد ذلك المكان فعلى هذا لو قلنا القاضي أمانة ثابتة في مسجد معين لا يكون للنائب أن يقضى في مسجد آخر كذا في الملقط • وتعلق التحكيم لافسان بين اثنين والاضافة إلى وقت في المستقبل لا يصح وعليه الفتوى وكذا يجوز استئناء سمع بعض الحكومات كدعوى التظلمة في زماننا أو دعوى شيء سأل أو سمع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستقبل وكذا لو قال لا تسع خصومة فلان حتى أرجع من مقرى لا يجوز له أن يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا ينفذ كذا في خزائن المفتين • القاضي إذا قضى في حادثة في حق ثم أمر السلطان أن يسمع هذه الحادثة ثانياً يشهد من العلماء لا يفرض على القاضي ذلك كذا في الخلاصة • والمصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار كذا في خزائن المفتين • السلطان إذا علق جعلتك قاضيا ولم يذكر في أي بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذي هو فيه والمختار أنه يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة • وهو الظاهر والأشبه • وإذا اجتمع أهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقد السلطنة أو عقد الخليفة وسلطانا كذا في المحيط • السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له أن يستخلف إلا إذا أذن له في ذلك صريحا أو دلاله بأن يقول له جعلتك قاضيا القضاة لأن قاضي القضاة هو الذي يصير في القضاة تقليدا وعزلا كذا ذكر في المذخر • واجاب فجم الدين الشافعي رحمه الله تعالى عن محضراته غير صحيح لأنه ذكر فيه أن هذا القاضي مقلد من جهة قاضي القضاة وليس فيه أن قاضي القضاة مأذون بالاختلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العبادية • وكان القاضي الامام شمس الأئمة الأوزجندى يقول إذا كتب السجل من الحاكم ينبغي أن يكتب فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان مأذون بالاختلاف بحكم المثال الصحيح من جهة فلان • إذا قال السلطان لرجل جعلتك قاضيا في القضاة بشرط أن لا ترشي ولا ترشي الجهر ولا تثبت أمر أحد على خلاف الشرع فالقاضي صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئا من ذلك لا يبي قاضيا كذا في المحيط • ولو قلنا ثم وصل إليه أن لا تسع خصومة فلان أنزل في حق فلان كذا في الخلاصة • في الثانية لو أن الامام قلنا رجلا قضاء وأذن له بالاختلاف فأمر القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة وبأل عن الشهادة وسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب إلى القاضي ويشتى إليه حتى يقضى القاضي نفسه لم يكن له هذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل ما أمره القاضي وأدفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقضى تلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع المدعى والمدعى عليه ويأمر بإعادة البيعة فإذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فحينئذ يقضى القاضي تلك الشهادة • قال وهذه مسألة بغلط فيها القضاة فإن القاضي يستخلف رجلا لسمع الشهادة

القضاء على ابنه يقضي على ابنه وان توجه لانه يتركه ما يقول لهما اختصما الى غيرى كذا في المحيط
ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وللقاضى الاسفل
ويجوز قضاء القاضي لامرته بعد ما ماتت امراته ولا يجوز ان كانت امراته حية وكذا الوقضى لاجرة
ايه بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان . الامام يقضى
بعله بحد القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية .

• (الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك) •

الحاكم يجلس لقضاء جلوسا ظاهرا في المسجد كئلا يشبه مكانه على القرباء وبعض المقيمين كذا في العناية
والمسجد الجامع اولى ثم الذي تقام فيه الجناعات وان لم تصل فيه الجمعة كذا في النهر القاتني . قال الشيخ
نظر الامام على البردوى رحمه الله تعالى هذا اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف من البلدة
فينبغي ان يختار مسجدا آخر في وسط البلدة كيلا يلق بعض الخصوم مشقة بالذهاب الى طرف البلدة
وان جلس في مسجد حية فلا بأس به هكذا روى عن بعض السلف انهم كانوا يجلسون في مسجد حيتهم قال
نظر الاسلام هذا اذا كان مسجد حية في وسط البلدة ويختار مسجد السوق لانه اشهر كذا في المحيط . فاذا
دخل القاضي المسجد فاجب اليه ان يدا قبلي ركعتين أو أربعاً والأربع أفضل لان صلاة النهار ثم يدعو الله
تعالى ان يوفقه ويستدده للفق ويصمعه من معاصيه ثم يجلس للحكم واذا اراد ان يجلس معه قوما من أهل
الفقه والكرامة اجلسهم قريانه وكذلك أهل الامانة يكونون بقرب منه ولا بأس بأن يجلس ونحوه اذا كان
عالما بالقضاء كذا في محيط السرخسي . وان كان جاهلا لا يجلس له ان يقدمه أهل العلم كذا في التبيين .
ويشاورهم كذا في النهر القاتني . ولا يشاورهم عند الخصومة كذا في البرازية . ويضع القمطر الى
جانبه عن يمينه لان فيه السجلات والمحاضر والصكوك فيجب ان يكون معدا بين يديه ويجلس كاتبه في ناحية عنه
حيث يراه حتى لا ينجس بالرشوة فيزيد في القضاة الشهادة أو ينقص كذا في محيط السرخسي . ولو جلس
في داره لا بأس به ويأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك كذا في الهداية . والاولى
ان تكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في النهر القاتني . ذكر في المبسوط ولا بأس بأن يقضى
في منزله أو حيث أحب لان عمل القضاء لا يختص بمكان كذا في التتارخانية . ولو جلس في بيته لا بأس به
عندما لو كان في وسط البلدة كذا في البرازية . وفي الغانية فاذا جلس القاضي في المسجد أو في داره يأخذ
بواب المنع الخصوم من الازدحام ولا يساح للبوابة ان يأخذ شيئا يأذن بالدخول كذا في التتارخانية .
ثم اذا قضى في المسجد خرج للمناقص والداية ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزير كذا في النهر القاتني .
ولا بأس بأن يقعد على الطريق اذا كان لا يضيق على المعازرة كذا في التبيين . اذا دخل القاضي
المسجد فلا بأس بأن يسلم على الخصوم برديه تسليماتا ثم يختلج فيه منهم من قال ان سلم عليهم فلا بأس
به وان ترك وسعه لتبقى الهيبة ويكثر الخشعة ولهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا لا يسلمون ومنهم
من قال عليه ان يسلم ولا يسعه الترك وهكذا الوالي والامير اذا دخلوا عليه ان يسلموا ولا يسعهما الترك هذا هو
الكلام في وقت الدخول فاما اذا جلس في ناحية من المسجد لفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه
وعن هذا قال بعض مشايخنا من هذا جرى الرسم ان الناس متى دخلوا على الولاة والامراء لا يسلمون عليهم
وهم لا يسلمون على الناس لان القاضي متى جلس للحكم لا يسلم ولا يسلمون عليه فالوالي والامير اولى وليس
الامر كما ظنوا والصحيح ان الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق ان
الوالي والامير انما جلسا للزيارة لا للفصل والحكم والسلام تحية الزائر فاما القاضي فاما جلس للفصل
والحكم لا للزيارة فلا يسلمون عليه وان سلوا مع هذا في مجلس الحكم فلا بأس بأن يرد عليهم السلام وهذا
اشهر الى انه لا يجب عليه رد السلام بل يخير ان شاء رد وان شاء لم يرد كذا في ادب القاضي للشافعي .
وان اراد القاضي جوابا فينبغي ان لا يرد على قوله وعليكم وبسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه كذا
في التتارخانية . وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البزازي رحمه الله تعالى انه كان

يقول من جلس لتفقه فلا يميزه فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام وكذا كان يقول فمن جلس
لذلك رأى ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام واذا جلس القاضي لفصل الخصومات
ينبغي ان يقوم بين يديه رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديه في غير وقتهم ويعنهم عن اساءة الادب ويقال
له صاحب المجلس وله اسامي الشرط والعريف والجلواز وينبغي ان يكون معه سوط الادب وينبغي
ان يكون آمينا وينبغي ان لا يكون طماعا حتى لا يرثى فلا يجلس الى بعض الخصوم ولا يترك تأديبه اذا اساء
الادب واذا جلس الخصمان بين يدي القاضي ورأى القاضي ان يأمر صاحب المجلس ليقوم بخدمته حتى
لا يعرف ما يدور بين الخصمين وبين القاضي فلا يعلم به أحد الخصمين ولا يلقته شيئا قبل ذلك وان كان
مأمونا وتركه بقرب منه فلا بأس . والحاصل ان القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في أمور الناس
ولا ينبغي لهذا الرجل ان يساير أحد الخصمين كذا في المحيط . والاولى ان يبعث آمينا الى موضع جلوسه قبل
مجئيه فيحفظ من جاء أولا فأولا فيقدمهم على ذلك ولا يقدم واحدا على من جاء قبله لئلا يضل منزله أو سلطنته
وان رأى ان يبدأ بالقرابة فعل وان كانت فيهم كثرة بحيث يشغلونه عن أهل المصروفهم على منازلهم مع
الناس ويقدم النساء على حدة والرجال على حدة وان جعل للنساء يوما على حدة فهو أسترهن كذا في الحاوي .
(نقه - حنى) قال محمد رحمه الله تعالى الذي يرجع من ليله الى أهله بمنزلة المقيم والذي يبيت في غير أهله بمنزلة
الغريب الا أن الغريب يعني المسافر أشد حالا كذا في المحيط . واذا رأى التقدم لاجل القرابة لا يصدقه
في قوله اني غريب عازم على الرجوع الى وطني لكنه يسأله البيعة على أنه غريب هكذا روى عن محمد رحمه الله
تعالى لكن لا تشترط العدالة في هذه الشهادة وشهادة المستور تكتفي ومن أحصاها من قال ان القاضي يسأله
مع من يريد السفر فيسأل الرفقة انهم متى يخرجون وان فلانا هل يخرج معهم فان قالوا نعم حينئذ يتحقق العذر
واذا اجتمع على باب القاضي ارباب الشهود والايان والقرابة والنساء فتقدم القاضي ارباب الشهود فله ذلك
وان قدم ارباب الايمان فله ذلك وان قدم القرابة فله ذلك وان قدم النساء فله ذلك كذا في محيط السرخسي .
وينبغي للقاضي اذا تقدم اليه الخصمان ان يسوي بينهما في المجلس ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط . ويسوي
بينهما في النظر والكلام ولا يساير أحدهما ولا يشير اليه كذا في خزائن المفتين . بيده ولا برأسه ولا يجابه
كذا في الغانية . ولا يخلو في وجه أحدهما كذا في خزائن المفتين . ويجنب المزاح مطلقا معهما أو مع
أحدهما أو مع غيرهما في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة كذا في التبيين . وكذلك
لا ينبغي له ان يطبق بوجهه الى أحدهما في شيء من المنطق الا بفعل بالآخر مثله كذا في المحيط . ولو كان
ميل قلبه الى أحد الخصمين وأحب ان يظهر بوجهه لا يؤاخذ به لانه لا اختيار له فيه كذا في الخلاصة . والحاصل
ان القاضي مأور بالتسوية فيما يدر فيه على التسوية وفيما في وسعه وكل شيء يقدر على التسوية بينهما فيه
لا يعذر بتركها فيه وما لا يقدر على التسوية فيه لا يؤاخذ بترك التسوية فيه كذا في المحيط . فان كان
أحدهما مطلقا أو عالما جلس السلطان مجلسه والخصم على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم من مكانه
ويجلس على الارض ويجلس خصمه في مكانه كيلا يكون تفضيلا على الآخر كذا في الخلاصة . ولا يضيف
أحد الخصمين الا ان يكون خصمه معه كذا في النهاية . ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الا آخر
كذا في البدائع . وفي مختصر خواهر زاده ولا يجلس بأحد الخصمين في منزله كذا في التتارخانية .
ولا ينبغي للقاضي ان يفعل ما يؤدى الى التهمة كذا في خزائن المفتين . ويكره ان يلوى عنقه على أحد
الخصمين أي يعرض عنه بعدما كان مقبلا عليه وهذا منهي عنه شرعا . ويكره ان يأذن لأحد الخصمين
بأن يدخل في منزله . ومن لم تكن له خصومة فلا بأس بأن يأذن له القاضي بالدخول عليه للسلام والحاجة
تعرض كذا في محيط السرخسي . ولا يقعد أحدهما من جانب اليمين والاخر من جانب اليسار لان
جانب اليمين أفضل فيكون تقدمه على صاحبه يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه ان يسوي
فيه بين الاب والابن وبين الخليفة والرعية وبين الذمي والشريف كذا في التبيين . قال صاحب
الاقضية وينبغي ان يكون جلوسهما بين يدي القاضي على قدر ذوا عين أو نحو ذلك بحيث يسمع كلامهما
من غير ان يرفعأصواتهما . وينبغي للقاضي اذا جلس في المجلس ان يستند ظهره الى الجدران وكان

قوله فقه حتى يتطرقه اه

قوله وبين الذمي كذا في
التسخ والذى رايته في نسخة
من التبيين الذي يدل
الذمي اه

عن حد الاختلاف وكذا ما سوى ذلك من شرائط السلم ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض الى صاحبه لان عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير دين عليه الا بالاستهلاك وينبغي أن يذكر في دعوى القرض أيضا أنه أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون وكذا في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعبور ولا يكون له حق الاخذ ولا حق المطالبة بالاداء وكذلك في كل سبب من الاسباب يذكر شرائطه أيضا لان كل أحد لا يتدلى الى العلم بشرائط الاخذ فينبغي أن يبين ذلك للقاضي حتى يتأمل فيه القاضي ان وجهه صحيحا عمل به والارده وان كان المدي به وزنا يذ كرجسه فان كان ذهابا وكان مضر وبأيذ كرجسا ديناراً ويذ كرجسه أنه يساوي الضرب أو بخاري الضرب أو ما أشبه ذلك ويذ كرجسته أنه جيد أو ردي أو وسط وإذا ذكر البخاري أو النيسابوري لا يحتاج الى ذكر الاخر لان البخاري أو النيسابوري لا يكون الاخر ولا بد من ذكر الجيد عليه عاتة المشايخ وفي فتاوى النسب اذا ذكر أخرج خالص كني ولا يحتاج الى ذكر الجيد ولا بد أن يبين أنه من ضرب أي وال عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى وبعضهم لم يشترط ذلك وأنه أوسع ويذ كرجسته مع ذلك ويذ كرجسه المثقال وان لم يكن مضر وبأيذ كرجسا ديناراً يذ كرجسا مثقالاً فان كان خالصا من الغنم يذ كرجسا وان كان فيه غش ذكر كذلك نحو (الده نوحي أو الده هشي أو الده مشي) وما أشبه ذلك فان كان المدي به نقرة وكان مضر وبأيذ كرجسها وهو ما يضاف اليه وصفته أنها جيد أو ردي وكذا ذكر قدرها كذا درهم ما وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان كانت قضة غير مضر وبأيذ كرجسته خالصة من الغنم ان كانت خالية ويذ كرجسها كنقرة (طعاجي) ويذ كرجستها أنها جيد أو ردي أو وسط ويذ كرجسها كذا وكذا درهم ما قبل اذا ذكر كذا طعاجي كني ولا يحتاج الى ذكر الجيد وان كان المدي به درهم مضر وبأيذ كرجسها فان كان يعامل بها وزنا يذ كرجسها وصفته ومقدار وزنها وان كان يعامل عددا يذ كرجسها عددا وان كانت الدعوى في العين فان كان المدي به منقولاً وهو مال في الحقيقة الدعوى في الدين وهو القيمة فيشترط بيان القدر والصفة والنوع والجنس على ما بينا وان كان فاعماً فان كان بحال يمكن احضاره مجلس الحكم فلا بد من الاحضار مجلس الحكم ولا بد من الاشارة اليه في الدعوى والشهادة وان وقعت الدعوى في عين غائبة لا يعرف مكانها بأن ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو جارية لا يدري انه فاعم أو هالك فان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وينته مقبولة وان لم يبين القيمة بأن لم يعلم قيمته أشار في عاتة الكتب الى أنها مسموعة فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل آخر أنه رهن عنده ثوباً وهو ينكر قال تسمع دعواه وقال في كتاب الغصب رجل ادعى على غيره أنه غصب منه جارية وأقام بينة على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشايخنا قال انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ما ذكر في الكتاب هذا وكان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول تأويل المسألة أن الشهود شهدوا على اقرار المدي عليه بالغصب فيثبت غصب الجارية بأقراره في حق الحبس والقضاء جميعاً وعاتة المشايخ على أن هذه الدعوى صحيحة والبينة مقبولة ولكن في حق الحبس وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه قال نخر الاسلام على البرزوي اذا كانت المسألة مختلفة ينبغي للقاضي أن يكاف المدي بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه وهذا لان الانسان قد لا يعرف ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد أضربه أو يعتذر عليه الوصول الى حقه واذا سقط بيان القيمة عن المدي سقط عن الشهود من الطريق الاولى وان وقعت الدعوى في العقار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدي بها ثم من ذكر الحلة ثم من ذكر الكعة بدأ بالاعم وهو البلد أو بالانحص وهذا فصل يختلف فيه أهل الشروط قال بعضهم يبدأ بالاعم وقال بعضهم يبدأ بالانحص وعند عامة أهل العلم له الخيار ان شاء بدأ بالاعم وان شاء بدأ بالانحص ولا بد من ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحقل بق دار فلان ولا يذ كرجسا دار فلان لانه حينئذ تصير دار فلان مدي بها لان الحد يدخل في الحدود وعندنا كلا القائلين على السواء فان ذكر حدتين لا يكفي في ظاهر رواية أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاء كذا في المحيط

العشرة تسعة والعشرة عاينه والعشرة ستة

(الباب الثامن في أفعال القاضي وصفاته)

وينبغي

وينبغي للقاضي أن يتق الله ويقضي بالحق ولا يقضي لهوى يفسده ولا لرغبة تغيره ولا لرغبة تزيهه بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعاد طمعه في جزيل ثوابه وحرمان ألم عذابه فينتج الحكمة وفصل الخطاب كذا في محيط البرخي * القاضي هل يقضي فيه أقاويل والصحيح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة * وانفقوا على أنه لا يقضي الخصوم حتى لا يقفوا على رأيه فيشتغلون بالتلبس وروى ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين تشد ما الى القاضي في أمر وطن القاضي أنهما تقدمتا اليه ليعلم ما يقضي به في ذلك أقامهما من عند نفسه قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لا ينبغي له أن يبيع ويشتري في مجلس القضاء لنفسه قال شمس الأئمة البرخي رحمه الله تعالى في قوله لنفسه اشارة الى أنه لا بأس بأن يبيع ويشتري لئيم أو ميت مديون ولو باع واشترى لنفسه في غير مجلس القضاء فلا بأس به عندنا وفي الخاتمة والصحيح أنه لا يفعل في مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون لاجل القضاء وينبغي أن يولي لذلك غيره ممن يتق به ولا ينبغي له أن يستقرض الامن مديون أو خليط له كان قبل أن يستقضي فلا يخاضم اليه ولا يهضمه أنه يعين خصماً وكذلك الاستعارة وينبغي الجواز ويعد المريض ولكن لا يطل مكثه في ذلك المجلس ولا يمكن أحد من الخصوم يتكلم معه في ذلك المجلس شيء من الخصومات وفي الغنائق وانما يعود المريض اذا لم يكن المريض من الخصامين أما اذا كان منهم فلا ينبغي أن يعود كذا في التتارخانية * ولا ينبغي للقاضي أن يكون فظاً غليظاً جباراً عنيداً وينبغي أن يكون موفوفاً في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والا تار ووجوه الفقه ويكون شديد امان غير عنيف ليس من غير ضعف كذا في التبيين * وبأمر أعوانه بالرفق كذا في البرازية * وفي التبايع ويكره أن يقضي بين الناس وهو غضبان كذلك لا يقضي اذا دخله نعاس ولا يقضي وهو جائع أو عطشان وهذا اذا لم يكن وجه القضاء بيناً فاما اذا كان وجه القضاء بيناً فلا بأس أن يقضي وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى لا ينبغي له أن يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء كذا في التتارخانية * ولا يقضي حال شغل قلبه بفرح أو حاجة الى الجماع أو برداً أو حر شديد أو مدافعة الاخيرين كذا في التتارخانية * ولا ينبغي للقاضي أن يجلس للقضاء وهو ضخم أو كظيم من الطعام فان عرض له هم أو غضب أو نعاس كف حتى يذهب ذلك عنه فيكون جلوسه عند اعتدال أمره ويجعل سمعه وبصره وفهمه وقلبه الى الخصوم غير مجمل لهم ولا يخوف اياهم فان الخوف يقطع حجة الرجل كذا في الحاوي * (فقه حنفي) ويخرج في أحسن نياته كذا في الظهيرية * ويقضي وهو جالس متكناً أو مترعماً كذا في البرازية * ولكن القضاء مستحباً أفضل تعظيلاً لمر القضاء كذا في التبيين * ولا ينبغي له أن يعيب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفي النهار أو ما أطاق وكذلك الفقيه والمفتي كذا في المحيط * وان كان القاضي شاباً ينبغي أن يقضي شهوته من أهله قبل أن يجلس للقضاء كذا في السراجية * ولا يقضي وهو عشي أو يسير على الدابة وكذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى في المفتي لا ينبغي له أن يقضي وهو عشي ولكن يجلس في موضع واذا استقر فيه أفتى ومنهم من قال لا بأس بأن يقضي في الطريق اذا كانت المسألة واضحة كذا في المحيط وفي العيون وينبغي للقاضي اذا اختصم اليه الاخوان أو سواهم أن لا يجعل بفصل القضاء بينهم ويدافعهم قليلاً لعلهم يسططون * وفي الكبرى وهو لا يختصم بالاقارب بل ينبغي أن يفعل ذلك اذا وقعت الخصومة بين الاجانب كذا في التتارخانية *

(الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك)

ان كان القاضي فقيراً محتاجاً الى أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه فان كان غنياً تكلموا فيه والاولى أن لا يأخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يأخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها لانه يعمل لاهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العناية * كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال تجعل كفاية عياله ومن يموته من أهله وأعوانه في مال بيت المال ولم ينقل عن محمد رحمه الله تعالى ان القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة واختلف المتأخرون فيه والصحيح أنه يأخذ كذا

قوله ولا يخوف اياهم حق العبارة ولا يخوفهم لانه لا يجوز الفصل مع امكان الوصل اختياراً اه معجمه قوله فقه حنفي تقدم نظيره في الملزمة التي قبل هذه والظاهر أنه صفة للمحامي بينهما أن المراد به المحامي المؤلف في فقه الحنفية لا المحامي الذي في نفسه الشافعية وبعد ذلك فالاولى حذفها كما لا يخفى اه معجمه

في التنازلية • القاضي إذا كان يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمعلون الذين يعلون القرآن • وروى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لما استخلف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عرو على رضي الله تعالى عنهما وأما عثمان رضي الله تعالى عنه فكان صاحب ثروة وسافر فكان يحتسب ولا يأخذ كذا في الخلاصة • ويقتضي للإمام أن يوسع عليه وعلى عياله كيلا يطعم في أموال الناس • وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث عتاب بن أسيد إلى مكة وولاه أمر حارقه أربع مائة درهم في كل عام • وروى أن الصابي رضي الله تعالى عنهم أجمعين وأبو بكر رضي الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال وكان لعلي رضي الله تعالى عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد وروى أن عليا رضي الله تعالى عنه فرض له خمسمائة درهم في كل شهر وكذا في البدائع • وأما أجرة كتاب القاضي وأجر قسامه فإن رأى القاضي أن يجعل ذلك على انحصوم فله ذلك وإن رأى أن يجعل ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به وعلى هذا العنيفة التي يكتب فيها دعوى المدعين وشهادتهم إن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك وإن كان في بيت المال سعة ورأى أن يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس به وفي النوازل قال إبراهيم سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى سئل عن القاضي إذا أجرى له ثلاثون درهما في أرزاق كتبه وغن محفظة وقراطيسه وأعطى الكاتب عشرين درهما وجعل عشرة لرجل يقوم معه وكلف انحصوم الصحف أبعده ذلك قال ما أحب أن يصرف شيئا من ذلك عن موضعه الذي سمي له كذا في التنازلية • (الهدية) مال يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط أن يعينه كذا في خزائن المفتين • ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم أو من جرت عادته قبل القضاء بمهاداته لكن هذا إذا لم تكن للقريب أولى جرت عادته بمهاداته خصومة • وحاصل ذلك أن هذا القاضي أنواع • هدية عن خصومة وليس له أن يقبلها سواء كانت بين القاضي وبين المهدي مهاداة قبل القضاء أو لم تكن وسواء كانت بينهما قرابة أو لم تكن • وهدية عن لا خصومة له وانها على نوعين أما أن تكون بينهما مهاداة قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة أو لم تكن أن لا ينبغي له أن يقبلها وإن كانت بينهما مهاداة قبل القضاء فإن أهده بعد القضاء بمثل ما كان يهديه قبل القضاء فلا بأس بأن يقبلها فيحصل ذلك على المباشرة السابقة بينهما خلاصا من المسلمين على السداد والصلاح بالقدر الممكن وإن كان أهده زيادة على ما كان يهديه قبل القضاء فإنه لا يأخذ الزيادة قال الشيخ الإمام غفر الله له البرزوي رحمه الله تعالى إلا أن يكون مال المهدي قد ازداد فبقدروا ما زاد ما له إذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم إذا أخذ الهدية ولم يكن له أخذها اختف المشايخ بعضهم قال بضعها في بيت المال وعامتهم قالوا بأنه يرد على أربابها إن عرفهم وإليه أشار في السير الكبير كذا في النهاية • وكذا في كل موضع ليس له أن يقبل كذا في الخلاصة • وإن لم يعرف مهديها أو عرفه إلا أنه كان بعيدا حتى تعذر الرد عليه بضعها في بيت المال وحينئذ يكون حكمها حكم القطة كذا في النهاية • فإن كان المهدي يتأذى بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته كذا في الخلاصة • ويقبل الهدية من الوالي الذي ولاه ولو كانت للخلعة خصومة لم يقبل هديته إلا بعد الحكم كذا في العناية • ولو أهدى الرجل إلى واعظ شيئا كان له أن يقبل ويحتسب به كذا في المحط • ويجوز للإمام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة • (وأما الكلام في دعوة القاضي) فقد قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لا بأس للقاضي أن يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة كذا في فتاوى قاضي خان • والصحيح أن المفتي لو علم أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة وإن كان يتخذها فهي عامة كذا في الكافي • ولم يضمن في الدعوة الخاصة بين القريب وبين الأجنبي وكذا لم يضمن فيما إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجل أو لم يكن وذكر القدوري أن القاضي يجيب الدعوة الخاصة في المحرم وهكذا ذكر خمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي وذكر الطحاوي في مختصره أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجيب وذکر خمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام أن صاحب الدعوة إن كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يجيب

قوله وروى أن أبا بكر الخ
قد يهذيان حكم الخليفة
بعد بيان حكم القاضي
وشعوه تأمل ٨١

دعوت القريب والأجنبي فيه سواء وإذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل أسبوع مرة فالقاضي لا يجيب دعوة الأجنبي كل شهر مرة وكذلك إذا كان صاحب الدعوة زادا في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضي لا يجيب الدعوة إلا أن يكون مال صاحب الدعوة قد ازداد فيقدر ما ازداد من ماله إن زاد في الباجات فالقاضي يجيبه وهذا كله إذا لم تكن لصاحب الدعوة خصومة فأما إذا كانت لصاحب الدعوة خصومة لا يجيب دعوتهم وإن كانت بينهما قرابة أو مباشرة قبل القضاء كذا في المحيط • وأما الدعوة العامة فإن كانت بدعة كدعوة المبارأة ونحوها لا يحل له أن يحضرها لأنه لا يحل لغير القاضي اجابتها فالقاضي أولى وإن كانت سنة كولاية العرس والختان فإنه يجيبها لأنه اجابة السنة ولائمة فيه كذا في البدائع • (وعما يتصل بهذا الفصل الرشوة) واعلم بأن الرشوة أنواع • منها أن يهدي الرجل إلى رجل مال لا لاتباء التودد والتحب وهذا النوع حلال من جانب المهدي والمهدي إليه ونوع منها أن يهدي الرجل إلى رجل مال لا لاتباء التودد والتحب وهذا النوع حلال من جانب المهدي والمهدي إليه عن نفسه أو يهدي إلى السلطان مال لا يدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله وهذا نوع لا يحل الأخذ لحد وإذا أخذ يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطي الاعطاء عامة المشايخ على أنه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه أو يجعل بعض ماله وقاية للباقي • ونوع منها أن يهدي الرجل إلى رجل مال ليسوى أمره فيما بينه وبين السلطان ويعينه في حاجته وانه على وجهين • الوجه الأول أن تكون حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي الاعطاء ولا للمهدي إليه الأخذ • الوجه الثاني أن تكون حاجته مباحة وانه على وجهين أيضا الوجه الأول أن يشترط أنه انما يهدي إليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل لأخذ الأخذ وهل يحل للمعطي الاعطاء تكلموا فيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الأخذ وحل الاعطاء عند الكل أن يستأجر صاحب الحادثة يوما إلى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الدفع إليه فتصح الاجارة وينتفيح الاجر لا بجرم المستأجر بالخيار إن شاء استعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في عمل آخر قالوا وهذه الحيلة انما تصح إذا كان العمل الذي يستأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط • كتليغ الرسالة ونحوه وإن لم يبين المدة لا يجوز كذا في الخلاصة • وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة تكلموا فيه قبل لا يحل وقيل يحل وهو الأصح هذا إذا أعطاه قبل أن يسوى أمره أما إذا أعطاه بعد أن سوى أمره ونحوه عن ظلمه فيحل للمعطي الاعطاء ويحل للأخذ وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • الوجه الثاني إذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يهدي إليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختف المشايخ رحمهم الله تعالى وعامتهم على أنه لا يكره هذا إذا لم تكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الأسباب وأما إذا كانت بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب صداقة أو قرابة قاهدي إليه كما كان يهدي قبل ذلك ثم ان المهدي إليه قام لاصلاح أمره فهذا أمر حسن لانه مجازاة الاجسان بالاحسان ومقابلته الكرم بالكرم • ونوع آخر أن يهدي الرجل إلى سلطان فيقلد القضاء أو عملا آخر وهذا النوع لا يحل للأخذ ولا للمعطي الاعطاء كذا في المحيط •

(الباب العاشر في بيان ما يكون حكا وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه محصيا وما لا يبطل)

قال مشايخنا رحمهم الله تعالى يقتضي للقاضي إذا أراد الحكم أن يقول للخصمين أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى أنه إذا كان في التقليد خلل يصير حكا يتحكمهما وإذا قال القاضي ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكما من القاضي كان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي بأنه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى • وفي النهاية وعليه الفتوى • وكان القاضي شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى يقول لا بد وأن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أخذت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطقي في واقعاته والمذكورة إذا ادعى رجل دارا فيدرجل فقال القاضي لادعى عليه لا أرى لك حقا في هذه الدار فهذا لا يكون حكا

وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للمدعي عليه (أين محدود بدين مدعيه) فهذا لا يكون حكما من القاضي وينبغي أن يقول (حكم كردم بدين محدود بدين مدعيه) والصحيح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندى أو قال صح عندى أو قال علمت فهذا كله حكم * واذا قال القاضي بعد ما قضى في حادثة زوجت عن قضائي أو يدعى غير ذلك وفي الخلاصة أو قال أبطلت حكمي وفي المحيط أو قال وقفت على تليس الشهود أو أراد أن يبطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة وفي قباوى التفسير رحمه الله تعالى عبد ادعى حرة بنفسه وقضى القاضي بها بينة أقامها العبد ثم قال العبد كذبت أنا بعد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحزبية فلا روية لهذه المسألة في شيء من الكتب قال وينبغي أن لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى القاضي بالمال للمدعى بالبينه ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت حيث يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة ثبوت الملك للحال اتفاقا ومن الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي * المقضى له اذا قال ما قضى به لي فهو حرام لي وأما اناسا أن يشتري ذلك لمن المقضى عليه فهذا يبطل الحكم كذا في التتارخانية * لو أقام رجل البينة على أن هذه العين له بسبب الشراء والارث ثم قال لم تكن لي قط ولم يقل قط لم تقبل بينته ويبطل القضاء أما لو قال هذه ليست ملكي لا يبطل القضاء كذا في الخلاصة * تكذيب الشهود والشهود وتفسيره اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه وتفسيره اياهم بعد القضاء يبطل القضاء على ما هو اشارات الاصل والجامع وكان القاضي الامام أبو علي التستري رحمه الله تعالى يقول تفسيق الشهود والشهود بعد القضاء لا يبطل القضاء وظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أن ما قاله القاضي الامام مخالف لاشارات الجامع وليس كذلك لان المراد مما ذكر في الجامع تفسيق يتأمن تكذيب الشهود وله وأنه يجب بطلان القضاء كما يمنع جواز القضاء والمراد مما قاله القاضي الامام نفس التفسيق بان قال هم زناة هم شاربو الخمر لا تفسيق يتأمن التكذيب ونفس التفسيق لا يمنع القضاء كما لا يبطل القضاء كذا في الملتقط * قال مجد رحمه الله تعالى في الجامع واذا قضى القاضي بالدار للمدعى بينة أقامها فاقتر المقضى له بالدار أن الدار فلان لاحق له فيها وصدة فلان في ذلك فقال المقضى عليه للمقضى له قد كذبت شاهدك حين أقررت أنها فلان لاحق لك فيها وأقررت بخطأ القاضي في قضائه فرد الدار على أو قيمتها فالقضاء ماض على حاله ولا سبيل للمقضى عليه لعل الدار ولا على المقضى له ولو لم يقل على هذا الوجه ولكن قال بعد القضاء هذه الدار فلان ولم تكن لي قط بدأ بالاقرار فلان ثم بالنفي عن نفسه أو يد بالنفي عن نفسه ثم بالاقرار فلان بأن قال هذه الدار لم تكن لي قط وانما هي فلان فان صدقه المقر له في جميع ذلك فرد الدار على المقضى عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للمقر له وأما اذا صدقه المقر له في الاقرار وكذبه في النفي بأن قال المقر له الدار كانت المقر له بعد القضاء وقضيتها منه * ذكر في الكتاب أن الدار تدفع الى المقر له وهذا الجواب ظاهر فيما اذا بدأ بالاقرار ثم بالنفي لانه يدعى بطلان الاقرار بعد حسمه ظاهرا والمقر له كذبه في بطلان اقراره فلم يبطل اقراره ويضمن قيمة الدار في هذا الوجه للمقضى عليه لان في زعمه أنه صاحب الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب اقراره الاول فيضمن قيمتها كالأول ثم يدعى مشكل فيما اذا بدأ بالنفي وفي هذا الوجه ينبغي أن لا يصح اقراره لانه لما بدأ بالنفي فقد أكذب شهوده فيما شهدوا به لانهم شهدوا أن الدار من الاصل له وقد أقر أنها ليست له من الاصل وأقر بطلان القضاء وان الدار ملك للمقضى عليه فاذا قال بعد ذلك ولكنها فلان جعل مقره بذلك الغير فينبغي أن لا يصح اقراره والجواب أن تصح اقراره واجب ما أمكن وأمكن تصحيح اقراره بتقديم اقراره على النفي والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقد من اقراره تصحها ولكن يجب أن يكون قوله ولكنها فلان موصولا بالنفي لانه انما يقدم الاقرار ويؤخر تصحها اذا كان الكلام بعضه موصولا بالبعض قالوا ما ذكر مجد رحمه الله تعالى في الكتاب ان المقر له اذا قال وجهها الى بعد القضاء وقضيتها منه فهي لي بالهبة انما يصح هذا اذا غاب عن مجلس القضاء حتى أمكن للقاضي

اعط هذا المحدود لهذا المدعى حكمت بهذا المحدود لهذا المدعى

تصدق المقر له فيما ادعى من الهبة فأما اذا قال هذا فى مجلس القضاء فقد علم القاضي بكذبه لانه لم يجز منها هبة فينبغي أن لا يصح اقرار المقر فى هذا الوجه قالوا أيضا قول مجد رحمه الله تعالى في الكتاب ان القاضي يقضى بقيمة الدار للمقضى عليه على المقر له قوله مجد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومنهم من قال هذا قول الكل ولو قال المقر له هذه الدار ليست لي انما هي فلان فهذا وما لو قال هذه الدار فلان لاحق لي فيها سواء حتى لا يبطل قضاء القاضي بالدار للمقضى له وفي الجامع أيضا رجل في يديه دار جام رجل وادعى أنهما كانتا ليه مات وتركهما ميراثا له وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أنها ساداره اشتراها من أب المقر له في حال حياته وصدة المقر له بذلك فان الدار ترد على المقرضى عليه ويبطل القضاء ويقال انه يدعى الشراء اقم البينة على المقرضى عليه أنها كانت لابى المقضى له وأنت اشتريتها منه فان أقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار له وما لا فلا كذا في المحيط *

(الباب الحادى عشر فى العدوى وتسمير الباب والمجموع على الخصوم وما يتصل بذلك) *

واذا تقدم رجل الى القاضي وادعى على رجل حقا والقاضي لا يعرف أنه محق أو مبطل فأراد الاعداء على خصمه يريد أنه طلب من القاضي أن يحضر خصمه فهذا على وجهين * الاول أن يكون المدعى عليه في المصروفه على وجهين أيضا * الاول أن يكون المدعى عليه رجلا صحيحا أو امرأة صحيحة برزة تخاطب الرجال وفي هذا الوجه القياس أن لا يعديه وفي الاستحسان يعديه والاعداء على نوعين أحدهما أن يذهب القاضي بنفسه والثاني أن يعيّن من يحضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلا النوعين الا أن في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه * الوجه الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدعى عليه في المصروفه الا أنه يكون المدعى عليه مريضاً أو امرأة مخدرة وهي التي لم يهد لها الخروج فالقاضي لا يعيدها وتكلم المشايخ في مقدار المرض الذي لا يعديه القاضي قال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه والمشي على قدميه ولو حل أو ركب على ثدي الناس رداً مرضه وقال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه الحضور بالركوب وحل الناس من غير أن يردا مرضه وهذا القول أرفق وأصح ثم اذا لم يحضر هما يعني المريض والمخدرة ماذا يصنع القاضي فالمسألة على وجهين * ان كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف يبعث خلفه اليه من يقضى بينهم وبين خصومهما وان لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف يبعث القاضي اليه أميناً من أمنائه فقيهاً ويبعث معه شاهدين عدلين حتى يحضرا القاضي بما جرى كذا في الذخيرة * وانما يبعث شاهدين عن يعرفان المرأة والمريض كذا في المحيط * وينبغي للقاضي اذا بعث الامين أن يبين له صورة الاستخلاف وكيفيته حتى اذا أنكر المدعى عليه حلقه على ما هو رأى القاضي والناس مختلفون في كيفية الاستخلاف ولهذا قال بين له ذلك ثم اذا ذهبوا الى المدعى عليه فالامين يحضره عا دعى عليه فان أقر بذلك أشهد عليه شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكّل وكيلاً يحضر معه مجلس القاضي ليشهد عليه شاهدان بما أقر به بحضوره وكيله فيقضى القاضي عليه بحضوره وكيله وان أنكر فالامين يقول للقيم أي لك بينة فان قال نعم يأمر المدعى عليه أن يوكّل وكيلاً يحضر مع خصمه مجلس القاضي وتقام عليه البينة بحضوره وكيله وان قال ليس لي بينة فالامين يحلف المدعى عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنع المدعى من الدعوى الى أن يجد بينة وان نكل عن البين ثلاث مرات أمره الامين أن يوكّل وكيلاً يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدان بنكوهه ويقضى القاضي عليه بالنكول هكذا ذكر النصارى في أدب القاضي * هذا اذا كان المدعى عليه في المصروفه فأما اذا كان المدعى عليه خارج المصروفه وهو الثاني من هذا الفصل وأنه على وجهين أيضا * الاول أن يكون قريسا من المصروفه والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان في المصروفه فعديه بمجرد الدعوى استحسانا * وان كان بعيدا من المصروفه وهو الوجه الثاني لا يعديه والقاض بين القريب والبعيد أنه اذا كان يجب لو أنكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس الحكم ويجب خصمه ويبيت في منزله فهذا اقرب فان كان يحتاج الى أن يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الذخيرة * ثم اذا كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعى كيف يصنع القاضي المختلف المشايخ فيه منهم من قال يأمر المدعى باقامة البينة على موافقة دعواه

قوله للعدوى هي طلبك الى وال لمعديك على من ظلمك أي يتقسم منه يقال استعذيت الامر على فلان فاعدا في أي استعنت به عليه فأعاني والاسم منه العدوى وهي المعونة كذا في المختار اه صححه قوله برزة أي بارزة كما في القاموس اه

طلب
في تيسير الباب

ولا تكون هذه السنة لاجل القضاء وانما تكون لاجل الاضطرار والمستور في هذا كذا في كتابنا
أن يحضر خمسة فإذا حضره أمر القاضي بأعادة السنة فإذا أعادته ظهرت عدالة الشهود وقضى بها عليه ومنهم
من قال يحلفه القاضي فان نكل أقامه من مجلسه وإن نكل أمر انما أن يحضر خمسة والاول أصح وعليه
أكثر القضاة كذا في شرح أدب القاضي للخصاف • وان أرسل القاضي إلى المدعي عليه من يحضره فلم
يحيده فقال المدعي للقاضي انه توارى عنى وسأل التسمير ونظم على باب داره فالقاضي يكلفه بأقامة البينة
على انه في منزله فان جاء شاهدين يشهدان انه في منزله فالقاضي يسألهما من أين علمتا فان قالوا رأينا فيه
اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام قبل القاضي ذلك ويسمروا بما نلتهم كذا في المحيط • ويجعل يته عليه بجنا
وسنة عليه أعلاه وأسفله حتى يرضى عليه الأمر فيخرج كذا في القهري • وان كانت الرؤية قد تقادمت
لا يقبل ذلك منهم ما لم يجعل ما زاد على ثلاثة أيام متقدما قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح ان ذلك مفوض الى
رأى القاضي وان تقادمت رؤية الشاهدين الا أنه كان لا يمكن للمدعي الدعوى لتأخر خروج قرعته بأن
كان القاضي أقرع بين الخصوم ليعلم كل واحد نوبة دعواه يقبل ذلك منه فان قال الخصم للقاضي بعد ما ختم
الباب ومضى أيام انه قد جلس في الدار ولا يحضر فانصب لي منه وكذا أقام عليه البينة فان أبى يوسف رحمه الله
تعالى فكان يقول القاضي يبعث رسولا ينادي على بابيه ومعه شاهدان فينادي الرسول على باب الخصم
ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان ان القاضي يقول احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس الحكم
والانصت عندك وكلا وقبالت البينة عليك بحضوره وكذا قال القاضي في ذلك ولم يحضر نصب القاضي عنه وكذا
وسمع السنة عليه وأمضى الحكم عليه بحضوره وكذا قال الخصاف في أدب القاضي وقال غير أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يرى أن أنصب عنه وكذا فقد بين أن هناك تحالفا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولم يذكر الخالف فقبل
الخالف أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى مثل قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول رأيت في بعض روايات
النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الكبرى وكان هذا خلافا مستقفا
عليه أن القاضي ينصب له وكلا ويقضى بحضوره من وكيله وفي الخاتمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا
لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في عاقبته فلم يقدرا القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي يوكل منه
على نحو ما قلنا كذا في التتار شامة • في نوادر هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في سلطان لانس قبله
حق ولا يجيبه الى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى كان يعمل بالاعدا هو وقرول أهل البصرة
قال وصورة ذلك أن يبعث القاضي رسولا اليه من قبله ينادي على بابيه ان القاضي يقول أجب خصمك ينادي
بذلك أياما فان أجاب والاجل القاضي لذلك السلطان الذي أبي أن يجيب وكلا فيضام هذا المدعي فقلت له
فهل أنت تفعل له وكلا قال نعم فقلت أفلا تكون قضيت على الغائب فقال لا وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعمل بالاعدا كذا في الذخيرة • وأما الهجوم على الخصم وصورة أن يكون لرجل على رجل دين فتتوارى
المديون في منزله وبين ذلك للقاضي فيبعث أمينين من أمانته ومعه ما يجاعة من أعوان القاضي ومن النساء
الى منزله بفترة حتى يجسوا على منزله ويقف الاعوان بالباب ويسول المنزل وعلى السطح حتى لا يمكنه الهرب
ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وخشمة فيأمرن سرح المطالب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخلن أهوان
القاضي ويفتشون الدار فربها وما تحت السر حتى اذا وجدوه أخرجه واذا لم يجدوه يأمرن النساء حتى
تفتش النساء فرجماز يارزى النساء فهذا هو صورة الهجوم فاذا طلب المدعي ذلك من القاضي هل يفعله
القاضي قال صاحب الاقضية وسع فيه بعض أصحابنا رحمه الله تعالى قالوا أراد به أبا يوسف رحمه الله تعالى
فقد روى عنه أنه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى مثل هذا أيضا واصل
ذلك ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه هجم على جند طين احدهما قرشي والاخر عتيق بلفه أن في بينهما
شرابا فوجد في بيت أحدهما ما دون الاخر وعن هذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى لا بأس بالهجوم على بيت
المفسدين والدخول فيه من غير امتئذان اذا سمع منه صوت فساد لا مبالاة بالعرف والتميز عن المتكر قال شمس
الأئمة الحلواني ظاهر المذهب عندنا أنه لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط • وان رأى القاضي

طلب
اليوم على الخصوم

أن يعطى المدعي طينة أو خاتما وقطعة قرطاس لاحتضار الخصم جاز كذا في الذخيرة • وهذا في خارج
المصر وفي المصر يبعث الأشخاص وقال الخصاف رحمه الله تعالى على قلب هذا كذا في الخلاصة •
والقضاة في هذا يختلفون بعضهم اختار دفع طينة وبعضهم اختار قطعة قرطاس وبعضهم اختار دفع الخاتم
ولو أعطاه القاضي طينة أو خاتما وذهب به الى الخصم وأراه ينبغي له أن يقول للخصم هذا خاتم القاضي فلان
يدعوك أن ترفقه فان قال نعم أعرفه ولكن لا أحضر أشهد المدعي على ذلك شاهدين حتى يشهدا عند القاضي
بتمرده فاذا شهد بذلك بعث القاضي من يحضره أو يستعين في ذلك بالوالي واختلف العلماء في أجرة المتخصص
بعضهم قال هي في بيت المال وبعضهم قال هي المتمرد كذا في الذخيرة • هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان •
أما مونة الموكل وهو المتخصص الذي أمره القاضي بملزمة المدعي عليه لاجراجه • ذكره القاضي الامام
صدر الاسلام أنه ما على المدعي عليه وعليه بعض القضاة وبعض مشايخنا على أنه ما على المدعي وهو الأصح
ثم اذا حضر المدعي عليه مجلس القضاء والقاضي بأمر المدعي بأعادة البينة على تمرده فاذا أعاد البينة عاقبه على
ما صنع من التمرد وساسة الادب وكذلك لو كان المدعي عليه في الابتداء قال احضر ثم لم يحضر الا أنه
يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الاولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة يعني في الشهادة
على التمرد والمستور يكتفي وهذا قول الخصاف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يشترط التعديل وهكذا
روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • وفي الخاتمة وكذا اذا سكت المدعي عليه بعد ما رأى
الخصم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر قسوته وفي الفتاوى القباية واذا حضر عزره بضرب أو حبس على حسب حاله
على ما يرى ولو كان القاضي من الابتداء أمر المدعي أنه يأخذ طينة من عند الامير لاحتضار المدعي عليه فذلك
جائز وفي الفتاوى من أراد أن يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب الى باب القاضي فهو مطلق في نفسه
شرعا ولكن لا يفتي به وبعض مشايخ زماننا على أنه انما يطلق له في ذلك اذا ذهب الى القاضي أولا وعجز عن
استيفاء حقه من جهته أما لو أراد الذهاب الى باب السلطان أولا لا يطلق له في ذلك وبه يفتي واذا ذهب الى باب
السلطان والتزم جوب دار لاحتضار خصمه وأخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل للخصم أن يرجع
بالزيادة على المدعي يتقارن ان ذهب المدعي الى القاضي أولا وعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع
الخصم بالزيادة على المدعي وان لم يذهب الى القاضي أولا يرجع واذا كان المديون يسكن في دار بأجر وطالبه
القرم بالخروج الى باب الحاكم فامتنع فالقاضي هل يسمر الباب اخلف المشايخ رحمه الله تعالى
فيه والصحيح أنه يسمر وفي مجموع التوازل واذا كان المديون يسكن في دار زوجته وأبي التزوج الى الحاكم
فالقاضي يسمر الباب عليه لان العبرة في هذا الباب للمساكنة حتى لو ثبت عند القاضي أنه نقل الامنة
عنها ولم يبق ما كفافها لا يسمر الباب وفي الجامع الصغير وسئل عن دار بالثركة بيزورته ولا آخر
دعوى على أحد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان حتى يسمر الباب هل اسائر الشركاء أن يرفعوا الى
الحاكم ليرفع المسمار قال أبو القاسم الصفار يرفع لان التسمير على باب داره مشترك لاجل واحد منهم فعزل عن
العزل وفي الخاتمة ولو ادعى على صبي متجور حقا فان لم تكن له بينة على ما ادعى لا يحضره القاضي
كذا في التتار شامة

(الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي فيه بعله وما لا يقضى •

فيه بعله وفي القضاء بأقل من شهادة الاثنين) •

القاضي اذا علم بمجادته في البلدة التي هو فيها قاض في حال قضائه ثم رقت اليه تلك المجادة وهو في قضاءه
بمد يقضى بعله في حقوق العباد قياسا واستحسانا في الاموال وغيرها كالنكاح والطلاق وغير ذلك على
السواء ثم ان صاحب الاقضية ذكر في هذه المسألة اذا علم بمجادته في حال قضائه وفي مجلس قضائه وأراد
بقوله في مجلس قضائه مصره لا المكان الذي يقضى فيه لانه لا محالة وذكر الخصاف في هذه المسألة اذا علم في البلدة
التي هو فيها قاض في حال قضائه في مجلس قضائه أو في غير مجلس قضائه وأراد مجلس قضائه المكان الذي يقضى
فيه وبغير مجلس قضائه المكان الذي لا يقضى فيه كذا في المحيط • اما في الحدود والخاصة فله تعالى في الولوية

نحو حد الزنى والسرقة وشرب الخمر فيقضى بعله قياسا ولا يقضى بعله استحسانا وفي شرح الطحاوي الا في السرقة
فانه يقضى بالمال دون القطع كذا في التتارخانية وفي القصاص وحد القذف يقضى بعله كذا في الخلاصة
الا انه اذا اتى بالسكران فالقاضي يعززه لاجل التهمة لما فيه من امارات السكر ولا يكون ذلك خذ او اما
اذا علم بجهالة قبل ان يقضى ثم استغنى ورفعت اليه تلك الحادثة وهو قاض فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يقضى بذلك العلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يرجع
الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو علم بجهالة وهو قاض ولكن هو في مصر وليس بقاض فيه ثم حضر
مصر الذي هو قاض فيه ثم رفعت اليه تلك الحادثة وأراد أن يقضى بذلك العلم فهو على الخلاف الذي مر
ولو علم بجهالة وهو قاض ولكن في راسخ المصر الذي هو فيه قاض ثم دخل مصر ورفعت اليه تلك الحادثة
لاشك أن على قولهما يقضى بذلك العلم فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ رحمهم الله
تعالى فيه بعضهم قال اذا لم يكن مقلدا على القرى حتى كان له أن يقضى في مصر وليس له أن يقضى في القرى
لا يقضى بمنزلة ما لو علم بجهالة في مصر وليس بقاض فيه ثم رجع الى مصر الذي هو قاض فيه وأما اذا كان
مقلدا على القرى بأن كان في منشوره تقليد البلدة ونواحيها كان له أن يقضى وهذا القول يرجع الى أن
المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى
وان كان مقلدا على القرى ليس له أن يقضى بذلك العلم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا القول
يرجع الى أن المصر شرط لنفاذ القضاء وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وفي المتن وما جمع
خارجا من المصر في أي وجه خرج لم يحكم به الا أن يكون خرج للعدين وكأنه سمع في مجلس قضائه وهذا
على قياس قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وأما اذا علم وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضاء ثم أعيد
اليه بعد ذلك هل يقضى بذلك العلم لا شك أن على قولهما يقضى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فلا يقضى وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في حاكم أخبر باعتاق رجل عبده أو بطلاق
رجل امرأته ثلاثا قال ان أخبر بذلك عدلان فينبغي أن يجتهد في طلب ذلك أشد الطلب حتى يظفر به وينظر
في أمره يريد بهذا اذا أخبر أن فلانا أعتق عبده ثم استرقه أو طلق امرأته ثلاثا ولا يعزل عنها وان كان الخبر
واحد عدلا وكان اكبر رأيه أنه صادق فالأفضل في ذلك طلبه وان لم يفعل رجوت أن يكون في سعة
منه كذا في المحيط

(الباب الثالث عشر في القاضي يحد في ديوانه شيئا لا يحفظه
وفي نسيانه قضاء وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظه)

اذا قضى القاضي بقضية وأتى على ذلك زمان ثم احتاج المشتكى له الى تلك القضية فشهد شاهدان عند ذلك
القاضي أنك قد قضيت لهذا على هذا بكذا والقاضي لا يترك ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي
لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى الا بما يحفظ وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى أولا يقول القاضي يقبل هذه
الشهادة ثم رجع وقال لا يقبل وأجمعوا على أنها اذا لم يبينها القاضي عليه بأن شهدا عند القاضي أنك قضيت
لهذا بكذا ولم يقولوا على من قضيت أن القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الملتقط اذا وجد القاضي شهادة
شهود في ديوانه أي في خريطة محتوية بحكم القاضي والشهادة مكتوبة بخطه أو بخط نائبه الا أنه لا يترك
تلك الشهادة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بذلك الشهادة وعلى قولهما يقضى وكذلك اذا وجد
خلاف في خريطة والخريطة محتوية بحكمه والسجل مكتوب بخطه أو بخط نائبه فالقاضي لا يقضى ذلك السجل
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى كذا في المحيط لو تقدم رجل الى القاضي ومعه رجل فقال
الملك قضيت على هذا الرجل بكذا من المال أو بضيعة كذا أو بحق من الحقوق والقاضي لم يذكر فأقام
عنده شهودا بعد ولا يشهدون أن القاضي أشهدهم أنه قضى لهذا المذمى على هذا الرجل الذي معه بالحق
الذي ادعاه لا يفتد ذلك ولا يقضى به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ورواه عنه الحسن بن زياد وبشر بن الوليد
كذا في محيط السرخسي واذا وجد الشاهد شهادته مكتوبة بخطه ولا يترك الحادثة فقامت المشايخ

رحمهم الله تعالى ان هذا الفصل على الخلاف الذي ذكره وهو الظاهر وذكرنا في الاثمة السرخسي
ان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسهه أن يشهد على قول محمد رحمه الله تعالى يسهه
أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولا يجزئ له أن يشهد في قولهم جيبا وفي الولوالجية والصحيح ان في هذه المسألة أن
أبا يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخلاف في هذه المسألة محمد رحمه الله تعالى وفي التوازل وسئل
أبو القاسم عن شاهد على اقرار رجل يقول أعرف خطي وأعرف الرجل غير أني لا أذكر الوقت والمكان قال
اذا علم أنه شاهد على ذلك وعرف التزنية أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولو كان أميا وكسبه لا يجوز أن يشهد
مالم يذكروا من هذا الجنس رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد الرجل سماعة مكتوبا
في موضع لكن لا يترك ذلك لعله أن يروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد أنه يروى بشرط
الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يحفظ الحديث من حين سمع الى أن يروى وعند محمد الحفظ ليس
بشرط كذا في التتارخانية ذكرنا لما قال محمد رحمه الله تعالى لو ضاع محضر رجل من ديوان
القاضي وفي شهادة شهوده بحق من الحقوق والقاضي لا يترك ذلك فتشهد كاتبه على قضائه بشهادة شهود
شهودا وعنده فانه لا يقبل فرق بين هذه وبين ما اذا ضاع سجل من ديوان القضاء فتشهد كاتبه عند
القاضي انه أمضى ذلك فلا يقضى أن يقبل وكذا اذا أقر رجل لرجل فتشهد الكاتبان عند القاضي أن هذا
أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعنا قبل القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبل
من اقرار أو يفتد فانه لا يعمل بشيء من ذلك ولا يفتد حتى يستقبلوا المصومة عنده كذا في محيط السرخسي
واجبوا أنه لا يعمل بما يجدي ديوان قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية ولو أن قاضيا
عزل عن القضاء ثم دعي بعد ذلك على القضاء فانه لا يقضى بشيء مما كان في ديوانه الا قول من القضاء لانسان على
انسان اذا لم يترك بالاجماع وان ذكره فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما اذا قامت البينة
بحق عنده لانسان على انسان فقبل أن يقضى به اعزل ثم أعيد الى القضاء فرفعت اليه تلك المصومة فان المذمى
يكلف إعادة البينة تذكرا ولم يترك كذا في محيط السرخسي

(الباب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية ثم يدها أن يرجع عنها في وقوع القضاء بغير حق)

اذا قضى القاضي بقضية ثم يدها أن يرجع عنها فان كان الذي قضى به خطأ لا يختلف فيه الفقهاء رده
لا محالة وان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء أمضا لا محالة وقضى في المصلحة عياري كذا في الملتقط
واعلم بان القول من رأى الى رأى في المجتهدين جائز ثم قضاء القاضي اذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين
اما ان أخطأ في قضائه أو تعدد الجور فيما قضى وأقر بذلك فان أخطأ في ذلك على وجهين اما أن يكون
ذلك في حقوق الله تعالى أو في حقوق العباد فان أخطأ في حقوق العباد ان أسكر التمدار والرد بأن قضى
بمال أو صدقة أو بطلاق أو بعتاق ثم ظهر خطؤه بأن ظهر أن الشهود عبيد أو كذاب أو محد ودون في القذف
فانه يعمل ذلك القضاء ويرد العبد رقيقا ويرد المال الى زوجه ويرد المال الى من أخذه منه وان أخطأ فيما لا يمكن
رده بأن كان قضى بالتصاهر واستوفى لا يقبل المقتضى له بالقدح وان يفتن انه قبل بغير حق وتصور صورة
النساء مشبهة مائة من وجوب التصاهر ولكن يجب الهدى في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي
بالبينة أو باقرار من المقتضى له فأما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى له حتى لا يسلط قضاؤه
في حق المقتضى له وهو نظير الشاهد اذا رجع عن شهادته لا يعمل رجوعه في حق المقتضى له حتى لا ينقض القضاء
ولكن الشاهد ضمن كذا هنا وان أخطأ أو كان ذلك في حقوق الله تعالى بأن قضى بحد الزنى أو بحد السرقة
أو بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد ثم ظهر ان الشهود عبيد أو كذاب أو محد ودون في القذف
فتضمن ذلك في بيت المال وان كان القاضي تعدد الجور فيما قضى وأقر به فالتصاهر في هذه الوجوه كلها
بالجناية والتلاف وبغير القاضى على ذلك لا تركه الجارية العاقلة ليعزل عن القضاء ولم يقل ويستزل
عن القضاء فهذا اشارة الى أن القاضي بمجرد القس لا ينزل ولكن يستحق العزل كذا في المحيط

(الباب الخامس عشر في أحوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل)

ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجوز للقاضي أن يقول أقول فلان عندي بكذا ليقضي به عليه من قتل أو مال أو إطلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا أقوم هذا على أحد يقول قاض أقول عندي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فإذا كان القاضي عندي عدلا والشاهد معه على ذلك عدلا وسعى أن أقوم عليه وإذا كانا غير عدلين لم نصدق قولهما ولو كان هذا الحاكم هو الذي ولي قطع يد هذا بقرار زعم منه عنده كان في القياس أن أقطع يده بيده ولكني أدرا عنه القصاص لاختلاف الفسقة في أن قول القاضي أقول عندي بكذا نافذ عليه قال وأجعل الدية في ماله عليه هذا جهل ما ذكره ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى • واعلم أن أخبار القاضي عن أقراء رجل بشي لا يجوز ما أن يكون الأخبار عن أقراء بشي يصح رجوعه عنه كالحديث في باب الزنى والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالإجماع وأما أن يكون الأخبار عن أقراء بشي لا يصح رجوعه عنه كالقصاص وحديث القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه قبل قوله في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الحلي في ما ذكره في ظاهر الروايات قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأبو عيسى بن جماعة فهو قوله آخر ثم في بعض النسخ وقعت رواية ابن جماعة مطلقا وفي بعضها قيدت في بعضها لا يقبل قوله وفي بعضها لا يقبل قوله مالم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد رحمه الله تعالى عن هذه الرواية وكان شيخ الإسلام الزاهد امام الهندي أبو منصور الماتريدي يجعل هذه المسألة على وجوه أن كان القاضي عالما عدلا لا يقبل قوله وإن كان عدلا غير عال يستقر أن أحسن ذلك يقبل قوله وإن كان جاهلا فاسمقا أو فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله إلا أن يعين السبب وانكر بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك وقال مع جهله أو فسقه لم يقبل قوله أصلا هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالإقرار وأما إذا أخبر عن ثبوت الحق باليمين بأن قال قامت بذلك يمينه عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله أنه يحكم بها بخلاف الإقرار لأن رجوع الخصم عنه يعمل ويهتار رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا إذا أخبر القاضي عن شيء وهو قاض فأما إذا أخبر عن شيء بعد العزل وصورته إذا عزل القاضي فجاء رجل وخاصة إلى القاضي المقلد وقال أنه دفع مالي وذلك كذا وكذا إلى هذا بغير حق أو قال أنه قتل ولي فلانا وهو قاض بغير حق وقال المقلد فقلت ما فعلت بقضائه قضيته عليه بأقرار أو يمينه فعلى رواية ابن جماعة لا يقبل قوله وهو قاض فأولى أن لا يقبل قوله بعد العزل وأما على الروايات الظاهرة فالمسألة على وجهين أما أن كانت العين التي وقعت فيها الخصومة قائمة أو هالكة وفي الوجهين جميعا لا ضمان على القاضي وكذلك إذا قال القاضي المزعول لرجل قضيت عليك فلان بالف وأخذت منك ودفعتها إليه حين ما كنت قاضيا وقال الرجل لابل أخذت منك بعد العزل فلما قال قول قول القاضي على الروايات الظاهرة وهل يرفع ذلك الشيء من يد القاضي له أن كان قائما فهو على وجهين أن كان صاحب اليد يقول هذه العين ملكي من الأصل لم أخذها من هذا ولم يقض القاضي المزعول لي بها لا تنزع من يده وإن كان صاحب اليد يقول هذه العين ملكي لأن القاضي المزعول قضى لي بها على هذا الرجل حال كونه قاضيا تنزع من يده وتسلم إلى القاضي عليه قال في أدب القاضي وللحاضي أن يقرض أموال الناس وهذا مذموم كذا في المحيط • وينبغي أن يقرض قومائهم قال وشرط الثقة شيان الملاحة وحسن الخروج عن معاملته الناس وحقوقهم وأن لا يكون لجواب بعض مشايخنا شرطوا شرطان الأول أن يكون من أهل المصرولة دار سكنها ولا يكون غريبا صاحب حجره وأن كان ذاملا وقال في كتاب الاقضية وانما يكلف القاضي الاقراض إذا لم يجد ما يشتري به للقيم ما يكون للقيم منه غلة أما إذا وجد لا يكلف الاقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك إذا وجد من يدفع إليه ماله مضاربة قال هشام فذكرنا عند محمد رحمه الله تعالى في أموال تجتمع للإتيام عند القاضي أي ذلك أفضل للقاضي دفعها ودبعة أو ضمان فأخبرنا أن أبا حنيفة وابن أبي ليلى وأبا يوسف رحمهم الله تعالى كانوا يرون أن يدفعها بضمان قال وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى إذا كان الذي يضمن يوفي في الحيا والمات كذا في الذخيرة • وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه وفي التساوي العناية ولا يشترط

مطلب
فيما يملكه القاضي وما لا يملكه

وروى أنه إن كان فيه خير بآز وفي المتن لو أن قاضيا باع مال اليتيم بنفسه أيا ودع مال قيم أربع أسبعة بأمره وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد عنده قوم اتهمهم القاضي الأول يقول استودعت فلانا مال فلان اليتيم أو يقول بعت فلانا مال فلان اليتيم بكذا وكذا فجاء فلان ذلك قال يقبل القاضي الثاني هذه الشهادة وبها أخذ المستودع والمشتري بالمال وإن لم يكن الأول أشهدهم أنه قضى بذلك قضاؤه بذلك وقوله عليه سراء وفي مختصر خواهر زاده ولودفع القاضي مال اليتيم إلى تاجر فجده التاجر قضى عليه بالمال وصدق القاضي عليه وكذلك إذا باع مال ميت فجده المشتري أمضى عليه البيع وإذا قبض القاضي مال يقيم أو غائب ووضع في يمينه ولا يعلم أين هو فهو ضامن وإن علم أنه دفعه إلى قوم ولا يدرى إلى من دفعه فلا ضمان عليه وكذلك إذا قال القاضي دفعت إلى ولي من أولياء اليتيم ولا أدري إلى من دفعته فلا ضمان عليه كذا في التتارانية • ولو شهدوا أنهم سمعوا من القاضي أنه قال أو دعيت مال اليتيم فلانا أو بيمته منه بكذا أخذ به ولو ادعى المودع الرد عليه وأما القاضي فلا عين عليه وكذا في البيع إذا أراد المشتري رده بعيب فادعى القاضي البراءة يصدق بغير عين ولو بلغ الصغير وضمن له القاضي ثمن ما باع بآز وكذا لو باع أمينه وضمن الثمن بخلاف الوكيل لأن الحقوق ترجع إليه ولو باع الأب أو الوصي وضمن الثمن للقاضي أو اليتيم بعد بلوغه لم يجوز كذا في العناية • وفي القنية القاضي إذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن وقال (قضى) للقاضي أن يأخذ ماله من والده إذا كان مسرقا ويضعه عند عدل إلى أن يبلغ كذا في شرح أبي المكارم • وفي الذخيرة ذكر أول كتاب اللقطة أن للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وذكر شيخ الإسلام أن للقاضي ولاية اقراض مال الغائب وللحاضي ولاية بيع مال الغائب إذا خاف التلف ولكن انما يبيعه إذا لم يعلم مكان الغائب وفي الآية أما إذا علم فلا وفي جامع الفتاوى قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يبيع عبد المفقود ودون قوله ولا ينبغي أن يبيع عقاره ولو باع جاز والقاضي إذا باع على الإتيام ما يساوي خمسة آلاف بألف وكبر الورثة ورفعوا إلى آخره وأما ما بينة يفتح البيع ولو فسخ وكتب إليه القاضي الاقل أن قيمته يوم البيع ألف درهم لا يعتبر بعد الفسخ ولو كان الكتاب قبل الفسخ وهو قاض يقبل ولا تعتبره الإتيام بعد ذلك وفي الناصري ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا في التتارانية • إذا وكل القاضي رجلا يبيع دار أو غير ذلك فإنه لا يقضي لو كلف ولا لو كلف وكلفه ولا لو كلف أبيه وجده وكذا كل من لا تقبل شهادته والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز كذا في الخلاصة • وفي المتن ذكر في الأصل وسبيل القاضي أن يرد الخصومة إلى الصلح إذا لم يستعمل فصل القضاء وإذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يقضي ولا يردم إلى الصلح وذكر شيخ الإسلام أنه إذا طمع في الصلح حال استبانته وجه القضاء وذهب إلى الصلح ولا يقضي مالم يأت من الصلح وذكر آخر أدب القاضي وإذا طمع القاضي في اصلاح الخصمين فلا بأس بأن يردم ولا يقضي الحكم عليهم ولا ينبغي أن يردم بأكثر من مرتين فإن لم يطمع في الصلح أخذ القضاء عنهم وإن أخذ القضاء عنهم من غير أن يردم فهو في حمة منه يرد به وإن طمع في الصلح وفي تساوي التسقي إذا كان القاضي يتولى القضية بنفسه حل له أخذ الاجرة وكل تكاج يشره القاضي وقد وجبت مباشرة عليه كسكاح الصغار والصغار فلا يعمل له أخذ الاجرة عليه ومالم يجيب مباشرة عليه حل له أخذ الاجرة عليه كذا في المحيط • واختلفوا في تقديره والمختار لفتوى أنه إذا عقد بكذا يأخذ شيئا وفي التيب نصف دينار ويجل له ذلك هكذا قالوا كذا في البرجندی • وإذا أذن ببيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له أن يأخذ الاجر من مال اليتيم لأجل هذا الاذن ولو أخذ وأذن بالبيع لا يفتد به • غريب مات في بلدة وترك أموالا للقاضي البلدة يتبرص مدية يقع في قلبه أنه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فإذا تبرص مثل هذه المدة ولم يحضره وارث يضمنه في مال ويصرفها إلى القناطر وثقة الإتيام وأشباه ذلك وإذا حضر الوارث بعد ما صرفها إلى هذه المصارف يقضي حقه من مال يت المال قال في الأصل إذا ارتاب القاضي في أمر الشهود فزق بينهم ولا يسعه غير ذلك وبأهم أيضا أن كان هذا ومضى كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وإن كان لا يجب هذا على الشهود في الأصل فإذا اقرضهم فإن اختلفوا في ذلك اختلفا فيفسد الشهادة ردها وإن كان لا يفسد لها لاردها وإن كان

منهم قالته الشهادة لا ترد بحجة التهمة في نوادر ابن مسماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى إذا اتهمت الشهود فترقت بينهم ولا تلقت إلى اختلافهم في إيس الثياب وعدد من كان معهم من
 الرجال والتساؤل إلى اختلاف المواضع بعد أن تكون الشهادة على الأقوال وإن كانت الشهادة على الأفعال
 فالاختلاف في المواضع اختلاف في الشهادة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا اتهمتهم ورأيت الرية فظننت
 أنهم شهود الزور أنزق بينهم وأسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فإذا اختلفوا في ذلك فهذا عسدي
 اختلاف أبطل به الشهادة كذا في المحيط •

• (الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول) •

ومن قلة القضايا يتأهل أي أنزل ما يسد به من الاعمال هذا وهو أن يسأل أي طباط من القاضي المعزول ديوانه ويظهر في حال المحبوسين ويبحث إلى السجن من يحبسهم ويأثم بأسمائهم وأخبارهم كذا في فتح القدير • القاضي المقلد يفت رجلين من ثقافته وواحد يكتفي والاشنان أحوط فقبضان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرخسي • وديوان القاضي خربطه التي فيها الصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقوام في الأوقاف وتقدير النفقات وما يشاء كله كذا في المحيط • ثم اذا قبض ديوان القاضي المعزول فليسج السجلات فتجمع في خريطة والصكوك فتجمع في خريطة والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخة قيم الأوقاف فيجمعان كل نوع من هذه الأنواع في خريطة ويسألان القاضي المعزول شيئا فشيئا لينكشف لهما ما أشكل عليهما ومتى قبض ذلك يجمعان على ذلك احترازاً عن الزيادة والنقصان وبأخذان ذلك بمحضرة القاضي المعزول وان لم يحضر لا يجبر عليه لكنه يثبت أمينين ليلسلا الديوان إلى أمين المقلد وسأل أمين المقلد من أمين المعزول شيئاً فشيئاً لينكشف له ما أشكل عليهما كذا في محيط السرخسي • واذا قبض ديوانه يقبضان الودائع وأمور اليتامى أيضاً ويكون عند المقلد وبأخذان أسماء المحبوسين أيضاً فالقاضي اذا حبس رجلاً يجوز ينبغي أن يكتب اسمه واسم أبيه وخطه والسبب الذي لاجله حبسه وتاريخ الحبس وينبغي أن يذكر في تذكرة تاريخ الحبس من الوقت الذي أئتمه انقاضي المعزول لامن وقت عمله ويسألان القاضي المعزول عن المحبوسين وأسباب الحبس ويسأل المحبوسين عن أسباب الحبس ويجمع بينهم وبين خصومهم وان كان في المحبوسين جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا حبسنا بغير حق فالقاضي المقلد لا يطلقهم ويأمر بتأديا بالتدائم انا وجدنا نالنا وقلنا نالنا وقلنا نالنا محبوسين فمن كان له عليهم حق فليأتنا فان حضر رجل فصل الخصومة بينهم على وجهها والا أطلقهم بكفيل وتقدر مدة النداء والمدة التي يسع فيها الاطلاق موكول إلى رأى القاضي قبل ما ذكرناه من أخذ الكفيل قوله ما أمأه إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يأخذ قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يأخذ الكفيل ههنا على قول الكل كذا في المحيط • الصحيح أن أخذ الكفيل ههنا بالاتفاق كذا في النهاية • ثم اعلم بأن الحبس (انواع) أحدها الحبس بالدين وأنه يشتمل على فصول (الاول) اذا قال المحبوس يدين فلان أقررت به عند القاضي المعزول فالقاضي المقلد يجمع بين المحبوس وبين خصمه فمدته حتى ذلك أعاده إلى الحبس اذا طلب خصمه ذلك وأما اذا أنكر المحبوس الدين وقول ان هذا يدعي على شيئا بغير حق وقد حبس في ظلم وخصمه يقول لي عليه كذا وقد حبسه بحق فالقاضي يأمر خصمه بإقامة الينة على ما ادعى فاذا أقام وعرفهم القاضي بالعدالة أقام حبسه وان لم يعرفهم بالعدالة واحتاج إلى السؤال اخذ كفيلاً بنفسه ويطلقه وان قال بهض المحبوسين أنا محبوس بدين فلان فمدته يأخذ مني كفيلاً ويطلقني فالقاضي يأمر باحضار خصمه فذا حضر ومدة المحبوس في اقراره والقاضي يعرف المقر له بأوجه ونسبه أولم يعرف ولكن شهد الشهود بذلك أولم يشهد الشهود بذلك وفي الوجوه كلها القاضي يأمر المحبوس بإداء المال اليه ولا يطلقه تهمة المواضعة ويأمر مناديا بالنداء على ما يشاء فان لم يحضر له خصم أتم أطلقه في الوجوه كلها ولم يذكر المصنف أخذ الكفيل في الوجوه الاول والثاني وذكره في الوجه الثالث وبعض مشايخنا ذكروا أخذ الكفيل في الوجوه كلها وكذلك في الوجوه المحبوس بالمال لكن قال المقلد انا أختار الرق وأمهله وأطلقه فالقاضي لا يطلقه ويحفظ بالظرب الذي قلنا ثم يطلقه بكفيل وان قال

لا كفيل لي اوقال لا يجب علي اعطاء الكفيل اذ ليس لي خصم يطلب مني الكفيل فالقاضي تأني في ذلك ولا يجعل باطلاقة حتى ينادى فان لم يحضر له خصم بعد ذلك أطلقه (الزوج الثاني) الحبس بسبب العقوبات الخاصة حق العبد كالتقصاص اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني أقررت بالتقصاص لقفلان وجمع القاضي بينه وبين خصمه وصدقه خصمه فيما أقر ولا يخجل اذ ذلك من أحد وجهين اما أن يكون التقصاص في النفس او في الطرف فان كان التقصاص في النفس يخرج القاضى من السجن ويمكن خصمه من الاستيفاء ولا يتأني وان كان التقصاص في الطرف يخرج القاضى من السجن أيضا ويمكن خصمه من الاستيفاء ولكن لا يجعل في اطلاقة لجواز أن يكون لرجل آخر عليه حق في نفسه فيوضح مع هذا الرجل فيقرله بطرقه ليتخلص عن السجن فيبطل حق الآخر في النفس (الثالث) الحبس بسبب العقوبات الخاصة حق الله تعالى نحو الزنى والسرقة وشرب الخمر اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني أقررت بالزنى عند القاضي المعزول أربع مرات في أربع مجالس فحبسني ليقيم علي الحد فالقاضي المقلد لا يقيم عليه الحد بتلك الاقارير فان أقر عنده أربع مرات في أربع مجالس أقام عليه الحد تقادم العهد أو لم تقادم فخرج ان كان محصنا ويجلده ان كان غير محصن ولكن لا يجعل في اطلاقة لجواز أن يجي خصم في نفسه وان رجع عن الاقرار صح رجوعه كالورجع عند القاضي الاول ولكن لا يجعل القاضي في اطلاقة لتوهم الحيلة وان قال انما حبست لانه قامت البينة علي بالزنى فحبسني القاضي المعزول ليقيم علي الحد فقول البينة القائمة عند القاضي المعزول غير معتبر في حق هذا القاضي فلا يقيم عليه الحد بتلك البينة ولو شهد الشهود عند هذا القاضي بزنا لا يقيم عليه الحد أيضا اذا كان العهد قد تقادم ولا يجعل في اطلاقة لتوهم الحيلة بل يتأني ويطلقه بعد ذلك بكفيل لما ذكرنا فان قال بعض المحبوسين انما حبست لاني أقررت بشرب الخمر عنده أو لانه قامت البينة علي بشرب الخمر فحبسني ليقيم علي الحد فهذا القاضي لا يقيم عليه الحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى وان قال انما حبست لاني قد أقررت بالسرقة من فلان أو لانه قامت البينة علي بالسرقة من فلان فهذا القاضي يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضي عليه بالقطع لا بذلك الاقرار ولا بتلك البينة ولكن لو أقر عند هذا القاضي يقضي عليه بالقطع تقادم العهد أو لم تقادم ولا يجعل في اطلاقة ولو قامت عليه البينة ثانيا لا يقضي عليه بالقطع اذ تقادم العهد فلهذا وحد السرقة في حق هذا الحكم على السواء (الرابع) الحبس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني قد قذفت هذا الرجل بالزنى وصدقه هذا الرجل في اقراره استوفى منه حد القذف ولا يجعل القاضي في اطلاقة ولو رجع عما أقر لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع عن الحد ود الخالصه لله تعالى اذا قال القاضي المعزول علي يدى فلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو لقفلان بن فلان فان صدقه الذي في يديه المال في جميع ذلك أمر بالتسليم الي المقرله وهذا ظاهر وان قال دفع الي فلان القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا أدري انه لمن وفي هذا الوجه أمر بالتسليم الي المقرله أيضا وان كان صاحب اليد كذب القاضي المعزول في جميع ما قال فالقول قوله وهذا ظاهر أيضا وان كان صاحب اليد قال دفع الي القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو لفلان آخر غير الذي أقرله القاضي فهذا علي وجهين أحدهما هذا وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم الي الذي أقرله القاضي الوجه الثاني اذا بدأ بالاقرار بالملك بأن قال المال الذي في يدى لفلان غير الذي أقرله القاضي المعزول دفعه الي القاضي المعزول أمر بالتسليم الي الذي أقرله صاحب اليد فان دفع الي الاول بغير قضاء ضمن للثاني وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال القاضي المعزول في يد فلان ألف درهم أصابه فلان اليتيم من تركه أبيه وصدقه ذواليد في ذلك فان لم يدع أحد من باقي الورثة ذلك المال فهو لليتيم وان قال باقي الورثة لم يستوف منيأ أحد حصة من تركه الميت كان ذلك المال مشتركا بين جميع الورثة واليتيم من جملتهم الا أنه ينبغي للقاضي المقلد أن ينظر لليتيم ويحلف باقي الورثة بالله ما استوفيت حقوقكم من تركه والدكم فكم فلان وان قال القاضي المعزول هذا المال لفلان اليتيم ولم يقل أصابه من تركه والد وادعى باقي الورثة انه من تركه والدكم وانهم لم يستوفوا حقوقهم من تركه والدكم فالمال لليتيم لان القاضي المعزول هنا أقر بالملك لوالد

اليتيم ليس بمقراب يكونه ميراثا لورثته بل أقتر لليتيم بالملك مطلقا وليس من ضرورة كونه مملوكا لليتيم أن يكون من تركته وألده فبعد ذلك باقي الورثة يدعون لنفسهم حقا في هذا المال ولا يصح قون الابحجة وان كان مالا بصل على رجل قد كان القاضي بين في الصلح سببه وأشهد في الصلح انه افلان اليتيم وأصابه من تركته والده فلان وان سائر الورثة استوفوا حقوقهم فتقول بحكم الصلح ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة وانما الحجة شهادة شهود يشهدون على اشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء أو على اقرارهم بالاستيفاء فان شهد الشهود بذلك كان هذا المال لليتيم والافلو كسائر الورثة واذا قال القاضي المعزول ثبت عندي بشهادة الشهود ان فلانا وقف ضبعة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعتها على يدي فلان وامره به بصرف غلاتها الى السبل المشرطة في الوقف وصدة به ذلك صاحب اليد فان كانت أقترت ورثة الواقف بذلك أنفذ القاضي المقلد هذا الوقف وان كانت الورثة قد بعدوا ذلك ولم تقسم عليهم بينة كان ميراثا بينهم ولكن تستحق الورثة على علمهم فان خلفوا فالأمر ما مضى وان نكلوا قضى عليهم بالوقفية باقرارهم وان قامت البينة عليهم بذلك قضى القاضي عليهم بالوقفية كما لو قامت البينة على الواقف حال حياته وان قال القاضي المعزول انه وقف على الارباب أو قال على المسجد أو بين وجهي آخر من وجوه البر ولم يقبل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينقذه ولا يسأله عن التفصيل وهذا هو السبل في كل موضع يقع الاستفسار ضارفا للقاضي المقلد بتركه ويكتفي بالاجمال وينبغي للقاضي أن يحاسب الامناء ما جرى على أيديهم من أموال التامى وغلاتهم كل سنة أشهر أو كل سنة على حسب ما يرى حتى ينظر هل أدى الامانة فيما قوض اليه أو خان فلان أدى الامانة فقرر له عليه وان خان استبدله بغيره وكذلك يحاسب القوام على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في أيديهم من الغلات والأموال الوصى والقيم في ذلك على السواء قال والاصل في الشرع أن القول قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يخبر من الاتفاق على اليتيم أو على الضبعة وما صرف منها في مؤونات الاراضي ان صكان وصيا يقبل قوله في المحتمل وان كان فيما لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر المصنف في أدب القاضي وقرى بين الوصى وبين القيم فالوصى من قوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من قوض اليه الحفظ دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصى وبين القيم فإذا ادعى الوصى الاتفاق فقد ادعى ما دخل تحت ولايته فيقبل قوله في المحتمل واذا ادعى القيم ذلك فقد ادعى ما لم يدخل تحت ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشايخنا سواي بين الوصى وبين القيم فيما لم يكن للضبعة منه بد فالواقف يقول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصى وقاسوا على قيم المسجد أو واحد من أهل المسجد اذا اشترى للمسجد مالا بد منه فهو الحضير والحشيش والذهن أو صرف شيئا من غلات المسجد الى أجر الخادم لا يضمن لكونه مأذونا فيه دلالة فانه لو لم يفعل ذلك تعطيل المسجد كذا هيئتنا ومشايخ زماننا قالوا لا فرق بين الوصى والقيم في زماننا فالقيم في زماننا من قوض اليه التصرف والحفظ جميعا كالوصى قال وان اثم القاضي واحدا منهم يريد به واحدا من الاوصياء فيما ادعى من الاتفاق على القيم أو على الوقف حلقة القاضي على ذلك وان كان امينا كالودع اذا ادعى هلالا الودعية أو ردها قال بعض مشايخنا انما يستخلف اذا ادعى عليه شيئا معلوما لان الاختلاف يصح على دعوى صحيحة ودعوى الجهول لا تصح وقال بعضهم يحلف على كل حال لانه انما يحلف نظر لليتيم واحتياطه وفي مثله يستخلف على كل حال وان اخبروا أنهم اتفقوا على الضبعة واليتيم من أموال الاراضي وغلاتها كذا اوتى في أيدينا هذا القدر فمن كان منهم معروفا بالامانة فالقاضي يقبل منه الاجمال ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهمما فالقاضي يجبره على التفصيل شيئا فشيئا ولا يقبل منه الاجمال وليس نفسه الجبرهنا الحسن وانما تفسيره أن يحضر القاضي المقلد يمين أو ثلاثا فيخبره بصدده ان لم يحضر احتياطا في حق اليتيم فان فعل ذلك ومع هذا لم يقصر القاضي بكتفي منه باليمين ونكوله قال وان قال الوصى للقاضي المقلد ان القاضي المعزول حاسبي فالقاضي المقلد لا بدعه الا بينة وان قال الوصى أو القيم أنفذت على اليتيم أو قال على الوقف كذا من مالي وأراد أن يرجع بذلك في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله الابحجة بخلاف ما اذا ادعى الاتفاق من مال اليتيم أو من مال الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل قال واذا ادعى القيم أو الوصى أن القاضي المعزول أبر في مشاهرة في كل شهر كذا وكذا أو مسانحة في كل

مما
الخلافا في الفرق بين الوصى
والقيم

سنة كذا وكذا وصدة القاضي المعزول في ذلك أولم يصدقه فالقاضي المقلد لا ينقذ ذلك فان قامت له بينة على فعل القاضي في حال قضائه قبلت وأنفذ القاضي المقلد ذلك فبعد هذا القاضي المقلد يتقرر في ذلك ان كان ذلك مقدارا جرمتم له أو دونه أنفذ ذلك كله وان كان أكثر أنفذ مقدارا جرمتم له وأبطل الزيادة وان كان القيم قد استوفى الزيادة أمره القاضي بالرد على اليتيم قال في الاصل وما وجدته القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة أو قضاء أو اقرار فهو باطل لا يعمل به القاضي المقلد الا أن تقوم بينة انه قضى به وأنفذ وهو قاض يومئذ كذا في المحيط *

(الباب السابع عشر في ادب القاضي بشهادة الزور ولم يعلم به القاضي) *

الكلام في هذا النصل في العقود والقروح وفيهما اختلاف على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول قضاء القاضي في العقود والقروح بشهادة الزور ينقض ظاهرا وباطنا وعلى قول محمد وأبي يوسف الاخر ينقض ظاهرا وباطنا صور المسألة في العقود كثيرة (من جلتها) رجل ادعى على امرأة نكاحا وهي تجحد وأقام عليها شاهدي زور وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للرجل وطوها وحل للمرأة التمكن منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاول وعند محمد وأبي يوسف الاخر لا يحل لهما ذلك عن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال انما ثبت نكاح مبتدأ بقضاء القاضي اذا كان القضاء بمحض من الشهود ومنهم من قال حضرة الشهود وقت القضاء في هذه الصورة ليست بشرط كذا في الذخيرة * وأجمعوا على أن قضاء القاضي بالنكاح بشهادة الزور في معتدة الغير ومنكوحته انه لا ينقض كذا في النهاية * وصور المسألة في القسح كثيرة (من جلتها) امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يحل للزوج الاول وطوها ظاهرا وباطنا ويحل للزوج الثاني وطوها ظاهرا وباطنا علم بحقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطلقها بأن كان الزوج الثاني أحد الشاهدين أولم يعلم بحقيقة الحال بأن كان الزوج الثاني أجنبيا وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى فلا يحل للشاي وطوها اذا كان عالما بحقيقة الحال وان لم يعلم بحقيقة الحال يحل له وطوها هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع وحل يحل للاول وطوها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لا يحل له مع انه لا تقع الفرقة عنده باطنا وذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع عن الشهادات ان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر يحل للاول وطوها مرة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يحل للاول وطوها ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها الثاني الا لا يحل للاول وطوها سواء كان الثاني يعلم بحقيقة الحال أو لم يعلم وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهرا فيما اذا لم يعلم الثاني بحقيقة الحال لان الثاني تزوجها وهي في الباطن منكوحه الاول عند محمد رحمه الله تعالى الا أن الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنده فاذا دخل بها الثاني وجبت عليها العدة من الثاني فلا يحل للاول وطوها وان كانت امرأة الاول حتى تنقضي عدها من الثاني مشكل فيما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه اذا كان عالما بحقيقة الحال لا تجب العدة من الثاني بهذا الدخول لانه تزوجها وهو يعلم أنها منكوحه الاول فوقع نكاحه باطلا وكان هذا الوطى زنى ومنكوحه الانسان اذا زنت لا تجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطوها (ومن جملة صور القسح) صبي وصية سبيا وهما صغيران فكبرا وأعتقا ثم تزوج أحدهما الاخر ثم جاء مربي مسلما وأقام بينة أنهم ما ولداه فانه قاضي يقضي بينهما ويفرق بينهما فان رجع الشاهدان عن شهادتهما حتى تبين أنهم ما شهدا بزور لا يسع الزوج وطوها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه مقتضى عليه بالحكمة وقد نفذ القضاء ظاهرا وباطنا وكذلك على قول محمد رحمه الله تعالى لا يسع الزوج وطوها لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود (ومن جملة صور العقد) اذا قضى القاضي بالبيع بشهادة الزور وانه على وجهين (أحدهما) أن تكون الدعوى من جانب المشتري بأن ادعى رجل على غيره أنك بيعت مني هذه الجارية بكذا وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري فنقض قضاؤه باطنا

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحل للمشتري وطؤها خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وبه من شايحنا قالوا يجب
أن تكون مسألة البيع على التفصيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الثمن المذكور بمثل قيمة
الجارية أو أقل مقدراً ما يتغابن الناس فيه ينفذ قضاؤه باطناً وهكذا ذكر في المنتقى نصاً عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وإن كان أقل مقدراً ما لا يتغابن الناس فيه لا ينفذ قضاؤه باطناً لأن طريق تصحيح القضاء
باطناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في القعود والقدح إن القاضي يقضاه بصيرته من شأن ذلك التصرف
وإنما يصير القاضي من شأنه ولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء بمثل القيمة أو أقل مقدراً ما يتغابن الناس
فيه وأما ما ليس له ولاية البيع بأقل من القيمة قدر ما لا يتغابن الناس فيه لانه تبرع بمقدار الغبن فليس للقاضي
ولاية انشاء التبرع وبهضمهم قالوا لا بل ينفذ القضاء على كل حال لأن البيع وإن كان بغبن فهو مبادلة
كذا في المحقق (الوجه الثاني) أن تكون الدعوى من جانب البائع وصورة رجل أدي على آخر أنك
اشتريت مني هذه الجارية وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حل للمشتري وطى الجارية عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول محمد رحمه الله تعالى أن عزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطؤها
هذا إذا أقام المدعي شهود زور ولم يقيم المدعى شهوداً وحلف المشتري ورد الجارية على البائع أن عزم البائع
على ترك الخصومة حل له وطؤها ثم اختلف المشايخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم من العزم
بالقلب وقال بعضهم تفسيره أن يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفي بمجرد التنية بالقلب (ومن جملة صور
العقد) رجل أدي على رجل هبة مقبوضة فأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعي فعلى قول
محمد رحمه الله تعالى ينفذ القضاء ظاهراً بالباطن حتى لا يحل للمدعي له الاتقاع به وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فيه روايتان في رواية لا ينفذ أليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وفي رواية أخرى ينفذ باطناً لأن
القاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في الذخيرة * وفي الصدقة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في الكافي (وأما الاملاك المرسلة) فالقضاء فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطناً بالإجماع كذا
في الذخيرة * وأجمعوا أن الشهود ولو ظهر واعبداً أو محددين في كذب أو كفاراً ينفذ ظاهراً بالباطن
وأجمعوا أنه لو أقر بالطلاق الثلاث ثم أنكر وحلف وقضى له بها لا يحل له وطؤها الكل في شرح الجامع الصغير
للقاضي الامام فخر الدين قاضي خان رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة (وأما قضاء القاضي بالنسب
بشهادة الزور) فقد قيل أنه على الخلاف وقيل أنه لا ينفذ باطناً بخلاف صورة المسألة أمة ادعت على
مولاها أنها ابنته وأنه أقر بذلك وأقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطؤها عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يحرم بالاجماع فإن
مات الأب وترك ميراثاً هل يحل لها كل ما ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة أنه يحل لها أكله من غير
ذكر خلاف واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل لها
أكله بخلاف وبعضهم قالوا يحل لها كل ميراثه بخلاف وإن ماتت المرأة ذكر محمد رحمه الله تعالى
هذه المسألة في كتاب الرجوع وذكر أنه يحل له أكل ميراثها قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهذا
الجواب على قول الكل لأن الحال لا يتخلوا ما كان أمته أو ابنته فإن كانت أمته فهذا كسب أمته فيحل له
بالاجماع وإن كانت ابنته كان ميراثها حلالاً بالاجماع * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا
شهد شاهدان على رجل في شؤال أنه أعتق عبداً في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة ألف درهم وكانت قيمته
في رمضان ألفاً لم يستدلاً حتى صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدل فقصى بشهادتهما رجعتا ضمناً قيمة
العبد يوم أعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف كذا في الذخيرة * وفي القساوى العتبية وإذا قضى بعتق أمة
ثم رجعت اليهود فالعتق ثابت ولا أحد الشاهدين أن يتزوجها وفي المنتقى شرط على قولهما أن يكون ذلك بعد
القضاء بالقيمة على الشاهدين كذا في التتارخانية * وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه أبانها ثلاثاً أو بواحدة
فخبر الزوج خلفه القاضي فحلف فإن علمت أن الأمر كما قالت لا تسعها إلا إقامة معه ولا أن يأخذ ميراثها
كذا في النهاية *

قوله قال بعضهم من العزم
بالقلب كذا في جميع النسخ
الحاضرة والظاهرة أن يقال
يجرد العزم كذا في هامش
نسخة الطبع الهندي اهـ

(الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم له أو المحكوم عليه الخ)
أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى *
رجل قال لامرأته أنت طالق البتة وهو يراها واحدة رجعية فراجعها أو رافعتها إلى قاضٍ يراها ثلاثاً
فجعلها ثلاثاً وفرق بينهما أو كان الزوج يراها واحدة بآثمة فتزوجها ورافعتها إلى قاضٍ يراها ثلاثاً وفرق بينهما
نفذ هذا القضاء ظاهراً وباطناً حتى لا يحل له المقام معها ولا يسعها أن تمكث من نفسها وإن كان الزوج يراها
ثلاثاً فراجعها إلى قاضٍ يراها واحدة بآثمة أو واحدة رجعية فجعلها واحدة بآثمة أو واحدة رجعية نفذ هذا
القضاء باطناً عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حتى يسعه أن يراجعها وأن يتزوجها وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى لا ينفذ هذا القضاء باطناً ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استبصار الأصل *
والحاصل أن المبني بالحادثة إن كان عاتلاً لا يرى له فعله أن يتبع حكم القاضي فيما يقضى في تلك الحادثة
سواء حصل الحكم له بأن حصل الحكم بالحل أو حصل الحكم عليه بأن حصل الحكم بالحرمة وإن كان المبني
بالحادثة فقيهاً له رأى وحكم القاضي بخلاف رأيه أن حصل الحكم عليه بأن كان هو يعتقد الحل وقضى
القاضي بالحرمة فعليه أن يتبع حكم الحاكم ويترك رأيه نفسه بخلاف وإن حصل الحكم له بأن كان
هو يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحل ذكر في بعض المواضع أنه يتبع حكم القاضي ويترك رأيه نفسه من غير
ذكر خلاف وذكر في الاستبصار أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يترك رأيه نفسه ولا يلتفت إلى اباحة
القاضي فيما يعتقده حراماً وجه قولهما أنا أجمعنا على أن المبني بالحادثة إذا كان عاتلاً وقضى
القاضي له ينفذ قضاؤه فكذا إذا كان عالماً لأن قضاء القاضي ملزم في حق الناس كافة * توضيحه أن
القاضي يقضى بأمر الشرع وما يصير مضافاً إلى الشرع فهو بمنزلة النص فلا يترك ذلك بالرى كما لا يترك النص
بالاجتهاد وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الإلزام في جانب المقضى عليه فأما في حق المقضى له فلا إلزام ولهذا
لا يقضى القاضي بدون طلبه وفي زعمه أن القاضي مخلف في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحقق *
وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جرت جنونا مطبقاً وله والد فادعت المرأة أنه
كان حلف قبل التزوج بطلاق كل امرأَةٍ يتزوجها ثلاثاً قال نصب القاضي والده خفياً فان نصبه ورأى
أن هذا القول ليس بشئ فأبطله وأمضى النكاح ثم يبرأ الزوج وهو يرى وقوع الطلاق بهذا القول هل يسعه
المقام معها قال نعم وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسعه المقام معها لأن الحكم وقع له * وفي
الحاوى إن كان الزوج عالماً ونوى وقوع الطلاق بهذا القول فلا يسعه المقام معها وهو قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأى القاضي وفي الثانية
ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لكون الوالد خصماً أن يكون جنون الزوج مطبقاً اختلفت الروايات في المطبق
وانتفتت الروايات الظاهرة أن الجنون إذا كان يوماً أو يوماً لا يعتبر ولا يصير غيره خصماً عنه وتنفذ نصراً فانه
في حالة الافاقة كافي الاغناء وذكر الناطقي والشيخ الامام المعروف بخوارزمية أن الجنون المطبق
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدّر بشهر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولأن نصها قال لامرأته
أنت طالق البتة وهو يراها ثلاثاً فأمضى رأيه فيما بينه وبينها وعزم على أنها حُرمت عليه ثم رأى بعد ذلك أنها
تطبق رجعية أمضى رأيه الذي كان عزم عليه ولا يرد هذا إلى أن تكون زوجته برأى حدث من بعد
بخلاف ما إذا قضى القاضي بخلاف رأيه الذي عزم عليه وكذلك لو كان في الاستدعاء يرى تطليقة رجعية فعزم
على أنها امرأته ثم رأى بعد ذلك أنها ثلاث تطليقات لم يحرم عليه ولو كان في الاستدعاء لم يعزم ذلك ولم يحرم
رأيه حتى يراها ثلاثاً يسعه المقام معها وكذلك لو كان في الاستدعاء يرى أنها ثلاث تطليقات إلا أنه
لم يعزم عليه ولم يحرم رأيه حتى يراها واحدة رجعية بعد ذلك فأمضى رأيه فيها وجعلها واحدة رجعية وسعه
ذلك ولا يحرمها رأى آخر بعد ذلك وفي أول المنتقى لو أن نصها قال لامرأته أنت طالق البتة ويرى أنها
واحدة يملك الرجعة وعزم على أنها امرأته فراجعها ثم قال لامرأته أخرى أنت طالق البتة وهو يرى يوم
قال ذلك أنها ثلاث حرمت عليه المرأة الأخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما قولاً واحداً

نحل أحداهما له ونحرم الأخرى عليه وإذا كان المبتلى فقيها له رأى فاستفتى فقيها آخر فافقاه بخلاف
رأيه يعمل برأى نفسه وإذا كان المبتلى جاهلا فانه يأخذ بقوى أفضل الرجال عند عامة الفقهاء ويكون ذلك
بمنزلة الاجتهاد له فان اقتضاء مقت في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى فاقض في تلك الحادثة بخلاف الفتوى
والحادثة مجتهد فيها ان كان القضاء عليه يتبع رأى القاضي ولا يلتفت الى قوى المفتى وان كان المفتى
أعلم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان القضاء فهو على الاختلاف الذي مر ذكره لان قول
المفتى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارت هذه المسألة عين تلك المسألة وفي نوادر داود بن رشيد
عن محمد بن حمره رحمه الله تعالى في رجل ليس بفقيه ابتلى بشاة في امره فقال عنها فقهاء بأمر من تحريم
أو تحليل فعزم عليه وأما ما مضى من اقتناء ذلك الفقيه بعينه أو غيره من الفقهاء في امره أخرى له في عين تلك النازلة
بخلاف ذلك فأخذ به وعزم عليه وسعه الامر ان جميعا ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء عن نازلة
فأفتاه بجلال أو بجرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى سأل فقيها آخر فأفتى بخلاف ما أفتى به الأول فأما ما مضى
على زوجته وترك قوى الأول وسعه ذلك ولو كان أمضى قول الأول في زوجته وعزم عليه فيما بينه وبين
امرأته ثم اقتناء فقيه آخر بخلاف ذلك لا يسعه أن يدع ما عزم عليه ويأخذ بقوى الآخر قال محمد بن حمره رحمه الله
تعالى وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى وقولنا وفي القدوري إذا لم يكن الرجل
المبتلى بالحادثة فقيها واستفتى انسا أو أفتاه بجلال أو بجرام فان لم يعزم على ذلك حتى اقتناء غيره بخلافه
فأخذ بقول الثاني وأما ما مضى من منكره لم يجز له أن يترك ما مضى فيه ويرجع الى ما اقتناء به الأول كذا
في الذخيرة * إذا حلف الرجل بطلاق ككل امرأه ويستفتى فقيها بعد لامن أهل الفتوى وأفتاه بطلاق
اليمين وسع اتباع فتواه وامسك المرأة وفي النوازل إذا استفتى فقيها فأفتاه بطلاق اليمين فتزوج
امرأته أخرى ثم استفتى فقيها آخر فأفتى بفسخ اليمين يفارق الأخرى ويمسك الأولى عامل بقولهما كذا
في التتارخانية *

(الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدات)

قضاء القاضي الأول لا يخلو اما ان وقع في فصل فيه نص فمفسر من الكتاب والسنة المتواترة أو اجماع
واما ان وقع في فصل مجتهد فيه من ظواهر النصوص والقياس فان وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر
المتواتر أو اجماع فان وافق قضاؤه ذلك فغده الثاني ولا يحل له النقض وان خالف شيئا من ذلك رده وان وقع
في فصل مجتهد فيه فلا يخلو اما ان كان مجمعا على كونه مجتهدا فيه واما ان كان مختلفا في كونه مجتهدا فيه
فان كان مجمعا على كونه محل الاجتهاد فاما ان كان المجتهد فيه هو المفتى به واما ان كان نفس القضاء فان كان
المجتهد فيه هو المفتى به فرفع قضاؤه الى قاض آخر لم يرد الثاني بل ينقضه فان رده القاضي الثاني فرفع الى
قاض ثالث فنقض قضاء القاضي الأول وأبطل قضاء الثاني وان كان نفس القضاء مجتهدا فيه أنه يجوز أن لا
كالقاضي بالجر على الحر أو قضي على الغائب يجوز للقاضي الثاني أن ينقض الأول اذا مال اجتهاده الى
خلاف اجتهاد الأول هذا اذا كان القضاء في محل أجمعوا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل
اختلفوا انه محل الاجتهاد أم لا كبيع أم الولد انه هل ينقض فيه قضاء القاضي عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وجهما الله تعالى ينقض لانه محل الاجتهاد عندهما لا اختلاف العصاية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
في جواز بيعها وعند محمد بن حمره رحمه الله تعالى لا ينقض لوقوع الاتفاق بعد ذلك من العصاية وغيرهم على انه لا يجوز
بها فخرج عن محل الاجتهاد فينظر ان كان من رأى القاضي الثاني انه مجتهد فيه ينقض قضاؤه
ولا يرد وان كان من رأيه انه خرج من حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينقض بل يرد كذا في البدائع *
اذا كان نفس القضاء مجتهدا فيه بان قضى القاضي بحق على الغائب أو للغائب هل ينقضه روايتان عن أصحابنا
في رواية لا ينقض وهكذا ذكرنا المصنف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * قال ابن جماعة في نوادره
كل أمر جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل وجاء عنه غير ذلك الفعل أو جاء عن أحد من العصاية وجاء
عن ذلك الرجل أو عن غيره من العصاية بخلافه وعمل الناس بأحد الامرين دون الآخر أو عمل بأحد القوانين

ولم يعمل بالآخر ولم يحكم به أحد فهو مقول منسوخ فان حكم به أحد من أهل زماننا لم يجز أشار به الى أنه وان
قضى بالنص لكن ثبت باجماع الأمة اتساعه حيث لم يعمل به أحد من الأمة والعمل بالنسخ باطل غير جائز
قال وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام أهل الامصار فأخذ بعضهم بقول
واحد وبعضهم بقول الآخر بمعنى بعض الحكم أشار الى انه يجوز خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل
الاجتهاد ما لم يعتبر العلماء ولم يردوا له الاجتهاد فيه الا ترى أن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما
كان من فقهاء العصاية ثم لما يسوغوا له الاجتهاد في ربا النقذ حتى أنكر عليه أبو سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنه لم يعتبر بخلافه حتى لو قضى قاض يجوز اربع الدرهم بالدرهمين لم يجز قضاؤه ثم قوله وانما يجيز
من ذلك ما اختلف فيه الناس يشير الى أن العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة المحل مجتهدا فيه وهو اختيار
المصنف الا انه لم يعتبر بالاختلاف بيننا وبين الشافعي انما اعتبر بالاختلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين
العصاية رضي الله تعالى عنهم ومن معهم ومن بعدهم من السلف والقاضي الامام علي السجدي اعتبر بخلاف
الشافعي رحمه الله تعالى في مسألة مذكورة في آخر السير الكبير وصورة تلك المسألة لو أن اما رأى
مشركي العرب نسباهم وقسمهم جاز وليس للامام الاخر بعد ذلك أن يطله لان هذا موضع الاجتهاد
لان الشافعي رحمه الله تعالى يقول بجواز استرقاق مشركي العرب وكذلك نسخ الاسلام الاجل شمس الأئمة
السرخسي ذكر في قضاء الجامع قول الشافعي رحمه الله تعالى في مسألة وخلافه واعتبره وحكم القاضي
في الصلح انه فسخ أو طلاق نظير حكمه في سائر المجتهدات وانه مختلف فيما بين العصاية رضي الله تعالى عنهم
وفي المتن يشير الى أن العبرة لاشياء الدليل للحقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد بن حمره رحمه الله تعالى
في الجامع وفي السير الكبير وهكذا ذكره صاحب الاقضية صورة ما ذكر في السير لورأى امام من أئمة
المسلمين أن يقبل الجزية من مشركي العرب وقبل يجاز وان كان هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا
في الذخيرة * وكما يصح أن تكون المسألة مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك يصير مجتهدا فيها لوقوع
الاختلاف في مثلها كذا في البرازية * قضاء القاضي في المجتهدات نافذ لكن ينبغي أن يكون عالما
بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء وان لم يعرف مواضع
الاجتهاد والاختلاف ففي نقض قضاؤه روايتان والاصح أنه ينقض كذا في خزائن المفتين * ولو ادعى المدعي
في مسألة الصلح عن الانكار بدل الصلح وقال المدعي عليه لا يلزم أي أداه بسبب فساد الصلح لانه كان عن انكار
وانه لا يصح على قول ابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله تعالى فاذا قضى عليه بفساد الصلح وأبطل قول المخالف
نقض قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق الروايات كذا ذكره ظهير الدين رحمه الله تعالى في شروطه وذكر في شرح
الطحاوي وجامع الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم بين انه خلاف مذهب
ينفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه هكذا روى عن محمد بن حمره رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
ما ليس لغيره أن ينقضه ليس له نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو لم يرأى فقيه وقضى برأيه غيره قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينقض قضاؤه وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينقض قضاؤه واذا نرى رأيه وقضى
برأيه غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينقض قضاؤه وقال لا يرد قضاؤه كذا في القصول
العمادية * والفتوى على قولهما كذا في الهداية * وذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلفت الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يبقى بقوله مالان التبارك لمذهب
عبد الايفعه الا لهوى باطل لا تصيد جبل هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما ولا يحكم بمذهب
أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثلاً فلا يملك المخالفه فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم هكذا في فتح
القدير * وان قضى في حادثة هي محل الاجتهاد برأيه ثم رقت اليه ثانيا فتقول رأيه يعمل بالرأى الثاني
ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأى الأول ولورقت اليه ثالثا فتقول رأيه الى الأول يعمل به ولا يطل قضاؤه
بالرأى الثاني بالعمل بالرأى الأول كما لا يطل قضاؤه الأول بالعمل بالرأى الثاني كذا في البدائع * قال
صاحب الاقضية واذا نرى رجلا بأم أمر أنه ولم يدخل بها فخلده القاضي ورأى أن لا يحرمها عليه فأقرها
معه وقضى بذلك فنقض قضاؤه وذكر القدوري رحمه الله تعالى في شرحه فيمن تزوج امرأته في بها أبوه أو أخته

وقضى القاضي بنقادهذا النكاح في نقادهذا القضاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ قضاؤه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه كذا
في المحيط * القاضي اذا قضى بجواز نكاح التي زنى بامتها أو بامتها عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي
يوسف رحمه الله تعالى كذا في النصول العمادية * واذا قضى قاض بجواز بيع أثمان الاولاد لا ينفذ قضاؤه
واعلم بأن جواز بيع اثمان الاولاد يختلف فيه في الصدر الاول فعمرو بن دينار رضي الله تعالى عنهم كانا
لا يجوزان بيعها وهكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقال على رضي الله تعالى عنه آخر ايجوز
بيعها ثم أجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول على رضي الله تعالى عنه آخر ابعده هذا قال الشيخ
الامام شمس الاغة الحلواني ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن ينفذوا كانه مال الى قول من قال ان المتقدمين اذا اختلفوا
في شيء على قولين ثم اجمع من بعدهم على أحد القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله
تعالى يرفع خلافا لابي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا ارتفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله
تعالى لم يكن قضاء هذا القاضي في محل مجتهد فيه وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم
يرتفع الخلاف المتقدم كان هذا قضاء في محل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الاغة السرخسي
يقول لا خلاف بين أصحابنا ان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير محل الاجتهاد
عند الكل فلا ينفذ عند الكل فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول الكل وذكر الخصاص
في أدب القاضي انه لا ينفذ من غير ذكر خلاف وفي الباب الاول من أقضية الجامع الكبير ان قضاء
القاضي بجواز بيع أم الولد يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الاصح فان امضاء قاض آخر بعده لا يكون
لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض آخر بطل ولا يكون لاحد بعد ذلك امضاه وكذلك هذا الحكم في كل
سادة اختلف الناس فيها اختلفت أوليست بمختلفة ان قضاء القاضي فيها يتوقف على امضاء قاض آخر
ان امضاء قاض آخر ينفذ وليس لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض آخر بطل وليس لاحد بعد ذلك امضاه
وفي الزيادات لو ان المسلمين أسروا أسارى من أهل الحرب وأحرزوهم بدار الاسلام ثم ظهر عليهم المشركون
ولم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم
يردون على الفريق الاول اقسام الفريق الثاني أو لم يقتلوا قال في الكتاب الا أن يكون الذي قسم بين
الفريق الثاني اماما يرى ما يصنع المشركون غلوا وحرارا لا ينفذ ذلك الفريق الثاني أولى كذا في المحيط *
ذكر في السير الكبير اذا استولى المشركون على متاع المسلمين وأحرزوه بمكرهم في دار الاسلام ثم استنقذ
منهم جيش من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم
المتاع بين من أصابه فالقسم باطلا والمتاع مردود على صاحبه فان علم الامام الحال ورأى احرازهم
بالعسكر احرازاً تاماً فحسمه وقسمه مع غنائم المشركين بين من أصابه من المسلمين ثم وقع الى قاض يرى ذلك غير
احرازاً تاماً صنع الاول ولم يطله ونظر هذا ما قلنا في قضى بشهادة الفاسق على الغائب أو بشهادة رجل
وامرأتين بالنكاح على الغائب ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للسوان
شهادة في باب النكاح وليس للفاسق شهادة أصلاً ولكن قبل كل واحد من الفصلين مجتهد فيه فينفذ القضاء
من القاضي باجتهاده فيهما وما ذكر في السير الكبير نص على أن قضاء القاضي بالملك لا ينفذ ويجوز
الاستيلاء قبل الاحراز بدار الحرب نافذ قبل وقد ذكر في شرح الجامع الكبير انه لا ينفذ كذا في الذخيرة *
قال ولوقضى قاض بشاهد وعين لا ينفذ قضاؤه وذكر في كتاب الاستحسان ان على قول أبي حنيفة وسفيان
الثوري رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ وفي أقضية الجامع
من تعلقي أن القضاء بشاهد وعين يتوقف على امضاء قاض آخر ولوقضى بحمل متروكة التسمية عند ذكر
في النوادر ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينفذ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ
ولوقضى في حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف رأيه فانه ينفذ قضاؤه
ولا يطله وفي السير الكبير اشترى رجل دابة وغزا عليها فوجد بها سبياً في دار الحرب فان كان السباع

معه في العسكر خاصه وان لم يكن ينبغي له أن لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها الى دار الاسلام
ولوركبها الحاجة نفسه أو جل أسنعه عليها سقط حقه في الرد وجد دابة أخرى أو لم يجد فان أتى الامام
وأخبره فأمره بالركوب فركب سقط حقه في الرد ولو أكرهه على الركوب لم يملكه كان يخاف عليها
الهلاك فركب ولم يتصهار كونه فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وأنت على ردك
فركبها سقط حقه في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك ورد بها بالغيب على طريق الاجتهاد لما قال له الامر
من ذلك ثم رجع الى قاض آخر يرى ما يصنع الاول خطأ فانه يضي قضاء الاول ولوقضى بإبطال طلاق المكره
ينفذ قضاؤه واذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ في بعضهم قالوا ينفذ
قضاؤه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاكرام وهكذا روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعائتهم على انه لا يجوز واليه أشار في السير الكبير فقد ذكر في السير الكبير في أبواب القضاة ان اذامات
الرجل وتزلز قضاؤه عليه ديون فباع القاضي رقيقه وقضى ديونه ثم قامت البيعة لبعضهم ان مولاه كان دبره
كان يبيع القاضي فيه باطلا ولو كان القاضي عالماً بتدبيره فاجتهد وأبطل تدبيره ثم ولي قاض آخر يرى ذلك
خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادات والمذكور غيبة واذا شهد
مجدودان في قذف ولم يعلم القاضي بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم فان كان من رأيه أن شهادة المجدود
في القذف بعد التوبة حجة أمضى قضاءه وان لم يكن من رأيه ذلك نقض قضاءه ولوعلم القاضي بكون الشاهد
مجدوداً في القذف في حال ابتداء الشهادة ان كان من رأيه أنه حجة يقضى بها وما لا فلا فهذا تنصيص على أن
قضاء القاضي في المجتهد انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهداً فيه وإلى هذا القول أشار في الجامع أيضاً وهكذا
ذكر الخصاص في كتابه كذا في المحيط * اذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك الاصح
أنه لا يجوز قضاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهداً فيه قال شمس الاغة وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزائن
المفتين * وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالماً بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن يقضى
بجملته كذا في البحر الرائق * وهذا شرط آخر لقضاء القضاء في المجتهدين أن يصير الحكم حادثة فحيز
فيها خصوصية صحيحة بين يدي القاضي من خصم على خصم كذا في الذخيرة * اذا قضى القاضي بشهادة
المجدود في القذف بعد التوبة وهو يرى أن شهادته حجة ينفذ قضاؤه لان هذا فصل مجتهد فيه وفي أقضية
الجامع من تعلقي عن الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخيزاني اذا قضى القاضي بشهادة المجدود في القذف
بعد التوبة ورفق قضاؤه الى قاض آخر انما لا يطل الثاني قضاء الاول اذا كان الاول برأه حقاً وعلم الثاني
ان الاول برأه حقاً بان أظهر الاول ذلك للثاني أو لم يعرف الثاني ان الاول هل برأه حقاً أم لا أما اذا علم الثاني ان
الاول لم يرد ذلك حقاً بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ان شهادته لا تقبل وان تاب
كان للثاني أن يطله كذا في المحيط * المجدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يطل قضاؤه
لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله ان ينفذه لانه لا يصلح قاض بالاجماع فكان القضاء من الثاني
مخالف للاجماع فكان باطلاً وأما اذا كان بعد التوبة فلا ينفذ قضاؤه عندنا لكن لقياض آخر ان ينفذه
حتى لو نفذ قاض آخر ثم رفع الى قاض ثالث ليس للثالث أن يطله كذا في أدب القاضي للخصاف * والفاسق
اذا قضى فرقع الى قاض آخر فابطاله ليس اقاض ثالث أن ينفذه كذا في محيط السرخسي * لو كان القاضي
أعنى قاضي يتوقف نقضه على امضاء قاض آخر واذا أمضى لا يطله الثالث وان لم يحضه الثاني انكته ابطاله
وهو يرى بطلانه بطل * اذا قضى بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد لولده أو الولد
لوالده نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه كذا في التتارخانية * ولو فرق القاضي بين الزوجين
بشهادة امرأتين واحدة برضاع رد قضاؤه كذا في النصول العمادية * والقاضي المطلق اذا قضى بشهادة
رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يرى جوازه نفذ لان الاختلاف في حجة القضاء ومن التباس من
يجوز ذلك وهو شريح كذا في التتارخانية * في فتاوى القاضي ظهر الدين رحمه الله تعالى ولوقضى بشهادة
التساع في حد أو قصاص نفذ قضاؤه وليس لغيره أن يطله اذا طوب منه ذلك فانه روى عن شريح وجباية
من التباسين رحمه الله تعالى أنهم جوزوا ذلك كذا في النصول العمادية * ولو أن قاضياً قضى بشهادة

شاهدين ثم علم أنهم ما كافرين بصدق قضاؤه إذا ظهر أن قضاؤه وقع بخلاف الإجماع وان علم أنهم ما عبدان
وكذلك الجواب ولو علم أنهم ما عيان فقد ذكرهم في الأئمة الصرخي في شرح كتاب الرجوع ان
الجواب فيها كالجواب في الحدود في القذف وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الجواب فيها كالجواب
في العبد بن وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه • عبد أو صبي أو نصراني استثنى وقضى بقضية
ثم رفع قضاؤه الى قاض آخر فأما قضاءه فإنه لا يجوز له امضاؤه وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني
مشكل في حق العبد بناء على ما ذكرنا أن القضاء معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهد أصلاً والنصراني لا يصلح
شاهد في حق المسلم فلا يصلح قاضاً فأما العبد فيصالح شاهد عند مالك وشرع فيصالح قاضاً فإذا اتصل به امضاء
قاض آخر ينبغي أن ينقد كما في الحدود في القذف • ولو أن امراً استقضت بآراء قضاؤه في كل شيء
الا الحدود والقصاص فان قضت في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى قاض آخر فأما قضاءه
وفي الخيانة ولا يكون لغيره أن يطله ذكر الشيخ الامام غير الاسلام على البرزوي في مقدمة قضاء الجناح
أنه لا ينقد وهكذا ذكر في وقت قضاوى الفضلى رحمه الله تعالى كذا في التارخانية • اذا قضى القاضي
بقضية في قضاؤه لا ينقد قضاؤه ومصورته قتل ويجوز في محله وأدى أولياء القتل على رجل أنك قتلته قال
بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعي في القديم اذا كان بين المدعى عليه وبين القتل عداوة
ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة وجوبه قبل امدة قرية فالقاضي يحلف
ولي القتل على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وعندنا فيه الدية والقصاص كذا في المحط • واذا قضى
بالقود ثم رفع الى قاض آخر ينقد لان هذا القضاء مخالف للإجماع لان مال كالم يكن موجوداً في الخصامة
فلم يكن قوله معتبراً كذا في شرح أدب القاضي للخصاف • وذكر في الذخيرة سئل شيخ الاسلام
أبو الحسن السدي رحمه الله تعالى عن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف لهذه المرأة نفقة فرفقت
الامرأ الى القاضي فكذب القاضي الى عالم يرى التفرق بالعجز عن النفقة فترق بينهما هل تقع الفرقة قال نعم
اذا تحقق العجز عن النفقة قبل له فان كان الزوج متاعاً وأما لملك هل يتحقق العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس
النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الأشياء للنفقة لانه بمنزلة القضاء على القصاص قال صاحب الذخيرة وفي هذا
الجواب قلنا والصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فأجاز قضاءه الصحيح انه لا ينقد •
ذكر في مجموع التوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة عن أبي الصغيرة تزوجها من صغير وقبل أبوه وكبر
الصغيران وفيهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب
ليطلب هذا النكاح بسبب أنه كان بشهادة الفسقة قال نعم والقاضي الحق أن يقول ذلك بنفسه أخذاً بهذا
المذهب وان لم يكن مذهبه وهي مسألة القضاء على خلاف مذهبه وكذا في النكاح بغير ولي لوطلقها ثلاثاً
ثم تزوجها قبل دخول الزوج المحلل اذا قضى بهذه النكاح وأن يقع الطلاق أخذاً بقول محمد رحمه الله
تعالى وقال نجم الدين رحمه الله تعالى كان استأذى رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شافعي
المذهب لينقض بينهما ويقضى بالعدة يجوز إذا لم يأخذ الكاتب والمكتوب اليه فيه شيئاً وبهذا القضاء
لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وهكذا ذكر في قضاوى القسبي • وذكر في الذخيرة ولو قضى
يجوز أن النكاح بغير شهود ونقد قضاؤه وهكذا ذكر في جامع القضاوى • ذكر في نكاح الملقط لو قالت
امراً في محفل ٢ (ابن شوى من است) وقال الرجل ٣ (ابن زن من است) اختلعت في انعقاد هذا النكاح
ولو قضى بالنكاح صار متفقاً عليه • اذا تزوج امرأته عشرة أيام فأبازها قاض من القضاة بآراء لان عند زفر
رحمه الله تعالى انه اذا تزوج امرأته الى شهر يصح ويطل وذكر الوقت فلو قضى بجواز هذا النكاح بنقد
ولو قضى بجواز سبعة النساء لا يجوز وصورة اذا قل لامرأة أن تتزوج بك كدائمة بكذا من المال بخلاف ما لو
قال بلفظة التزوج بأن قال تزوجتك الى شهر أو الى عشرة أيام فإنه لو قضى بذلك قاض يجوز ولو قضى بصدق
المرأة بسبب عي أو جنون أو نحو ذلك ينقد قضاؤه لان عمره رضي الله تعالى عنه كان يقول بصدق المرأة الزوج
بعبوب خمسة ولو قضى بصدق المرأة الزوج بواحد من هذه العيوب فنقد لان هذا يختلف فيه بين أصحابنا رحمهم
الله تعالى محمد رحمه الله تعالى يقول بالرد ولو قضى بإبطال المهر من غير حجة ولا قرأ أخذاً بقول بعض الناس

هذا زوي هذه امرأتى

ان قدم النكاح لوجب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما بالاياء أو بالأبراء فهذا القضاء باطل ولو قضى
بأن العتيق لا يؤجل يطل قضاؤه ويؤجل وفي الصغرى وحكم القاضي في الطلع انه فسخ كالحكم في سائر
المجتهدين فان خواهر زاده رحمه الله تعالى ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
فاذا قضى بكونه فسخاً فنقد قضاؤه ولو قضى بطلان الطلاق قبل النكاح أو بالسلم في الحيوان يجوز كذا
في الفصول العمادية • اذا راجع الرجل امرأته بغير رضاها ورفع الامر الى قاض يرى رضي المرأة بشرط
كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فأبطل الرجعة هل ينقد قضاؤه وهل يكون هذا الفصل مجتهداً فيه
قبل ينبغي أن لا ينقد قضاؤه لان اشتراط رضي المرأة ليس ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ولم يذكر
في كتبهم ذلك وأصحابنا رحمهم الله تعالى يدعون الاجماع في أن رضي المرأة ليس بشرط لصحة الرجعة
ويستدلون به على أن الرجعة استدامة النكاح وليست بإنشاء للنكاح الا أن أصحاب الشافعي رحمهم الله
تعالى في سؤالاتهم ينعون هذا الفصل وبهذا لا يصير المحل مجتهداً فيه فلا ينقد قضاؤه كذا في الذخيرة •
اذا طلق امرأته وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثاً قبل الدخول فقضى قاض يطلان طلاق الحامل
أو الحائض ويطلان ما زاد على الواحدة كما هو مذهب البعض لا ينقد قضاؤه وكذا لو قضى بطلان طلاق من
طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو في طهر جامعها فيه فقساؤه باطل ولو قضى بطلان طلاق المكره فنقد قضاؤه
ولو رفع الى قاض آخر يخفى قضاء الاول • ذكر في قضاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بعدم
وقوع طلاق السكران فنقد لانه مختلف فيه بين الصحابة وذكر في باب دعوى النكاح من قضاوى رشيد الدين
الزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فترجوها الاول قبل
انقضاء العدة وحكم حاكمكم بهذه هذا النكاح فنقد قضاؤه لان الاجتهاد في هذه الصورة مسانف وهو مذهب
زفر رحمه الله تعالى ولو قضى بجواز خلع الاب على صغيرة فنقد ولو قضى بغير عدة عمدة الطهر بالاشهر حكى
في بعض منهاج الشريعة عن مالك رحمه الله تعالى انه قال في المرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة
أشهر ولم تر فيها الدم يحكم بإياسها حتى تنقضي عدتها بعد ذلك ثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله
تعالى عنهم ما مثل ذلك فعلى هذا عمدة الطهر قبل أن تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم
على الحين أو انقطع قبل ذلك بسنة أو بسنتين فيما اختاره جدى شيخ الاسلام برهان الدين اذا طلقها زوجها
ومضى عليها ستة أشهر ثم اعتدت ثلاثة أشهر وقضى بذلك قاض ينبغي أن ينقد لانه مجتهد فيه وهذا مما
يجب حفظه فانها كثيرة الوقوع ولو قضى بنصف الجهازلن طلق امرأته قبل الدخول وقد قضت المرأة
المهر منه وتجهزت لا ينقد قضاؤه لانه خلاف الجمهور ولو قضى بالفرقة في رقيق أعتق الميت واحداً منهم فنقد
قضاؤه لانه مجتهد فيه فمالك والشافعي رحمهما الله تعالى يقولان بالفرقة كذا في الفصول العمادية •
رجل أعتق نصف عبده أو كان العبدان اثنين أعتقه أحدهما وهو عسر وقضى القاضي للآخر في بيع
نصيبه فباع ثم اختصم الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاف ان القاضي الثاني يطل البيع والقضاء
وذكر شمس الامنة الحلو في حكاية عن المشايخ رحمهم الله تعالى أن ما ذكره الخصاف قول الخصاف وليس
في هذا شيء من أصحابنا ولو لا قول الخصاف لقلنا انه ينقد قضاؤه لانه قضى في فصل مجتهد فيه كذا في التمهيدية •
القاضي اذا قضى في مسألة الخمسة ينقد قضاؤه لانه مختلف فيه • وفي قضاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى
ولو قضى بجواز رهن الشارع ينقد قضاؤه وكذا ذكر في شروط أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى فإنه
قال واذا وقع الرهن مشاعاً ينبغي أن يلحق بحكم حاكم حتى يصح • ولو قضى بجواز بيع الماء ليس لغيره
أن يطله وان أطلقه ليس لغيره الاجازة • في جامع القضاوى وفي السير الكبير ولو قضى بجواز بيع فسد بسبب
أجل مجهول ينقد قضاؤه اذا خوصم اليه في ذلك وحل للمشتري امساكه ولو قضى بجواز بيع المذبر ينقد
قضاؤه وأما بيع المكاتب رضاء فيصح في أظهر الروايتين ولو قضى في المأذون في النوع انه لا يصير مأذوناً
في الانواع كلها ينقد كذا في الفصول العمادية • وما يفعل القضاء من التوقيض الى شافعي المذهب
في فسخ البين المضافة وبيع المذبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المتوقض يرى ذلك بأن قال لا يحل اجتihad
في ذلك أما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح نقوضه وقبل يصح التوقيض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا

في خزانة المفتين • وان قرض الى شافعي ليقضي برأيه أو ليقضي بما هو حكم الشرع فيقذف ذلك القرض
عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان • ولأن قاضي القاضي بخلاف في دار استجقت من يد المشتري
وأخذ الضامن بذمها ثم رفع الى قاض آخر أبطله وصورة المسألة رجل باع داره وضمن البائع
للمشتري الخلاص أو ضمن أخيه له الخلاص وتفسيره أن يقول الضامن للمشتري ان استجقت الدار المشتراة
من يدك فأنا ضامن لك استخلاص الدار أو حال حتى استخلص لك الدار بالبيع أو الهبة وأصلها البذل وان
يجزى عن تسليمها واستخلاصها اشتريت دارا مثله وأصلها البذل فهذا الضمان باطل عندنا وعند بعض
الناس يصح هذا الضمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو
اختيار صاحب الاقضية فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتفسير ضمان الخلاص والعهد
والدرك واحد وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص
ما ذكرنا وتفسير ضمان الدرك ما قاله وتفسير ضمان العهد ضمان الملك القديم الذي عند البائع ثم عندهما
تفسير هذه الاشياء اذا كان واحد او هو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق كان هذا الضمان صحيحا واذا
استحق البائع من يد المشتري رجوع بالثمن على الضامن فحق قاضي قاض بعهدة هذا الضمان وأثبت للمشتري حق
الخصومة مع الكفيل فيقذف هذا القضاء فاذا رفع الى قاض آخر لا يبطله فأما اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري
فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء ما ذكرنا • ولو أن امرأة رجل أو ابنته عفت عن دم العمد وأبطل
ذلك قاض لما أن من رأيه أنه لا عفو للنساء لانه لا حق لهن في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى بالقود
للرجل قبل أن يقاد الرجل رفع الى قاض يرى عفو النساء صحيفا والقاضي ينفذ ذلك العفو ويطلب القضاء
بالقود وان كان هذا الرجل قد قتل نفذ بالقاضي الثاني لا يترتب شيء هكذا ذكر الحنفية وصاحب كتاب
الاقضية قالوا وينبغي أن يقال ان كان المقضي له بالقصاص عالما بقتل منته وان كان جاهلا يقضي
عليه بالدية كذا في المحيط • وفي الفتاوى الخلاصة ولو قضى بجواز بيع المهر ونحوه والمستأجر ينفذ
وفي جامع الفتاوى ولو قامت عليه بينة زور أن أمته بته وقضى بذلك فانها بته في الحكم ولا يحل له أن يطأها
ولا يحل له أن يأكل من ميراثها شيئا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس
بأن يأكل ميراثها واذا قضى بالشهادة على الشهادة فيمادون مسيرة سفر نفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة
شاهد على خطأ ابنه لا ينفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شهود على وصية محتومة من غير أن قرئ عليهم أمضاء
الاخر وكذلك اذا قضى بما في ديوانه وقد نسي أو قضى بشهادة شهود على صلح لا يذكر من مافيه الا أنهم
يعرفون خطوطهم وحقهم أمضاء الاخر ولم يكن ينبغي للاول أن يفعل ذلك وهذا كما قال قاضي قاض
حنيفة وأبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى وفي الحاشية رجل طلق بطلاق أو علق أن لا ياكل لحما
فأكل سمكا فراقعت المرأة الى القاضي ففرق بينهما ثم وقع ذلك الى قاض آخر لجرى السمك لهما فان الثاني
يجزي قضاء الاول كذا في التتارخانية • فاذا قال الغريم للطالب ان لم أقضك مالك اليوم فأمر أنه طالق
ثلاثا فتوارى الطالب ونشئ الغريم أن لا يظهر اليوم فيبحث في بيته فاخبر القاضي بالقصة فتعيب القاضي
عن الغائب وكلا وأمر الوكيل قبض المال من المطلوب حتى يبرقبض المال وحكم به حكم آخر فان أبا
يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز كذا ذكر في الاقضية وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان القاضي ينصب عن الغائب وكلا ويقبض ماعلى المطلوب فلا بحث
قال الناطقي وعليه الفتوى كذا في الفصول العبادية • واذا ظهر الامام على بلدة من بلاد أهل الحرب
وأراد أن ين عليهم برأيه وأراضهم فله ذلك ويضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضهم الخراج ولا يراد على
وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه في الاراضي بزيادة الطاقة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله
تعالى وأجمعوا على أنه ينقص عن تلك الوظيفة بنقصان الطاقة وبعد ما نقص عن تلك الوظيفة اذا صارت
الاراضي بحال تطبق تلك الوظيفة بعباد اليها فان كان الامام وظف على أراضهم مثل وظيفة عمر
رضي الله تعالى عنه فليس ينبغي له أن يزيد على تلك الوظيفة وان كانت الاراضي تطبق الزيادة بالاجماع
وكذلك ليس له أن يحولها الى وظيفة أخرى بل كانت الوظيفة الاولى دراهم فأراد أن يحولها الى المقنعة

أو كانت الوظيفة الاولى مقنعة فأراد أن يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم تلك الوظيفة أو حولهم الى وظيفة
أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول منقطع ما صنع
بطلب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان صنع بغير طلب أنفسهم فهو على وجهين ان فقت الاراضي
عنوة ثم من الامام بهم عليهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان فقت الاراضي بالصلح قبل أن يظهر الامام
عليهم فحولهم الامام الى وظيفة أخرى أو زاد على تلك الوظيفة بغير رضاهم فالثاني ينقض فعل الاول كذا
في الذخيرة •

(الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز)

يجب أن يعلم بأن الانسان لا يصلح قاضيا في حق نفسه فاذا قضى القاضي لنفسه من كل وجه أو من وجه
لا ينفذ قضاؤه غير أنه اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ قضاؤه قاض آخر واذا قضى لنفسه من وجه ينفذ
بامضاء قاض آخر • واذا قضى لغيره من كل وجه فان لم يصلح قاضيا ينفذ قضاؤه وان أمضاء قاض آخر
وان كان في صلاحه اختلاف فاذا أمضاء قاض آخر نفذ قضاؤه بالاجماع وان وقع الخلاف في قضاء القاضي أنه
قضى لغيره من كل وجه أو قضى لغيره من وجه ولتفسر من وجه آخر يتوقف على امضاء قاض آخر قال في كتاب
الوكالة واذا وكل القاضي رجلا لبيع داره أو لاجارها أو بالخصومة له في كل حق يطلبه قبل رجل أو يطلب حقا
قبله رجل فهو جاز في هذا الظاهر ولا يجوز للقاضي أن يقضي لوكيله ولا لوكيل وكيله وكذا لا يقضي لوكيل أبيه
وان علا ولا لوكيل ابنه وان سفل ولا يجوز للقاضي أن يقضي لعبد ولا لمكاتب ولا لعبد من لا تقبل شهادته
لهم ولا لمكاتبهم وكذلك لا يجوز له أن يقضي لشريكه شركة مفوضة أو شركة عتات اذا كانت الخصومة
في مال هذه الشركة كذا في المحيط • وكل من لا يجوز شهادته القاضي له لا يجوز القضاء له كالوالدين
والمولودين والزوجة والزوج عندنا كذا في شرح الطحاوي • ولو مات رجل وأوصى للقاضي ثلث ماله
وأوصى الى رجل آخر لم يجز قضاؤه للميت بشئ من الاشياء وكذلك اذا كان القاضي أحد ورثة الميت
لا يقضي للميت بشئ وكذلك لو كان الموصي له ابن القاضي أو امرأته أو غيرها مما ممن لا تقبل شهادته لهم أو كان
عنده هؤلاء وكذلك لو كان القاضي وكيل الموصي في ميراث الميت لان القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك
لو كان للقاضي على الميت دين لا يجوز قضاؤه للميت بشئ واذا وكل أحد الخصمين عبد القاضي أو مكاتبه
أو بعض من لا تقبل شهادته له لا يجوز له أن يقضي للوكيل على خصمه لان القضاء يقع للوكيل من حيث
الظاهر واذا وكل رجلا بالخصومة فاستقضى الوكيل فليس له أن يقضي في ذلك لان القضاء يقع للوكيل من
حيث الظاهر وليس له أن يقسم وكيل من موكله لانه ان أقام بحكم القضاء كان هذا قضاء للغائب وان أقام
بحكم الوكيل فلهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شئ فهو جاز فان كان الموكل قال له ما صنعت من
شئ فهو جاز فوكل رجلا بالخصومة جاز وليس له أن يقضي لهذا الوكيل • قال في الجامع الكبير اذا مات
الرجل وله ديون على الناس بعضها على القاضي وبعضها على من لا تقبل شهادته له فحوار أنه وابنه فادعى
رجل عند هذا القاضي ان الميت أوصى اليه فاعلم أن هنالك ثلاث مسائل (أحدها هذه) والحكم فيها
ان القاضي اذا قضى بوصايته صح قضاؤه استخسانا حتى لو قضى بعض من سمي الدين الى هذا الوصي يبرأ
ولو رفع قضاؤه الى قاض آخر فان القاضي الاخر يرضيه ولا ينفذه ويمنعه لو أن القاضي لم يقض له بالوصاية
حتى قضى هو أو بعض من سمي الدين ثم قضى له بوصايته لا يصح قضاؤه حتى كان للورثة مطالبته بالدين
ولو رفع قضاؤه الى قاض آخر أبطله ثم ان محمد رحمه الله تعالى سوي في الفصل الثاني بين القاضي وبين امرأته
وابنه وقال اذا رفع قضاؤه الى قاض آخر أبطله ولو أمضاء كان باطلا بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا
ينبغي أن يكون الجواب في امرأته وابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا
ما ذكر من الجواب في حق ابنه مستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى أما ما ذكر من الجواب في حق
امرأته فغير مستقيم أصلا وقد ذكر في بعض الكتب ان قضاء القاضي لامرأته يتوقف على امضاء قاض آخر
ولم ينع أحد الايصا حتى جعل له القاضي وصيا ثم ان القاضي أو بعض من سمي دفع الدين اليه يجوز

الابناء والنصب ويجوز الدفع اليه ويمنه لو قضى الدين اليه أو لأم نصيب وصبا عن الميت برأيه لا يصح النصب
(المسألة الثانية) مسألة دعوى النسب إذا كان مكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسألة بأن جاء
رجل وادعى أنه ابن الميت ووارثه وأقام على ذلك بينة فقضى القاضي بنسبه إن كان القضاء بنسبه بعد قضاء
الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وإن كان قبل قضاء الدين ينفذ (والمسألة الثالثة) إذا كان مكان دعوى الوصاية
والنسب دعوى الوكالة بأن غاب رب الدين ثم جاء رجل وأقام بينة أن رب الدين وكله بقبض الدين الذي له على
القاضي أو على من يمينه من قرائنه قضى القاضي بوجوب كآله لا يجوز سواه كان القضاء قبل دفع الدين اليه أو بعد
دفع الدين اليه فإن وضع قضاؤه بالوكالة إلى قاض آخر فإن كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين بزمه لا محالة
ولو أمضاء لا يجوز أمضائه وإن كان القضاء بالوكالة من الأول قبل قضاء الدين اليه فأمضاء الثاني
بإزام مضاؤه وإذا نصب القاضي مضرًا عن غائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المضر
أن ينصب القاضي وكيلًا عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وكذلك لو حضر رجل غيره عند القاضي ليسمع
الخصومة عليه والقاضي يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط .
وذكر محمد درجة الله تعالى في شهادات الجماع رجل غاب فجاء رجل وادعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب
وأن الغائب وكله بطلب كل حق له على غريمه بالكوفة وبالخصومة فيه والادعى عليه يتكبر وكآله فأقام المدعى
بينته على وكآله قضى القاضي عليه بالوكالة قال شيخ الإسلام هذه المسألة دليل على جواز الحكم على المضر
فإنه قال ادعى رجل على رجل ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل ادعى رجل على رجل هو غريم الغائب كذا
في الأخيرة . قال من أختار المتأخرون اتبعوا قضاة البيعة على المضر إذا لم يعلم القاضي أنه مضر أما
إذا علم فلا وهو اختيار الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية .
وقيل ينبغي أن تكون هذه المسألة على روايتين لأن هذا في الحاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب
روايتان في إحدى الروايتين لا ينفذ لأن نفس القضاء مختلف فيه وفي الرواية الأخرى ينفذ لأن نفس القضاء
ليس مختلف فيه وإلى هذا مال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وكان الشيخ الإمام ظهير الدين رحمه الله تعالى
يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز وإن أذن كذا لا يطرأ إلى هذا مذهب أصحابنا رحمه الله
تعالى فالقاضي يحكم على المضر وأمضاء قاض آخر صح الأمضاء ولا يكون لأحد بعد ذلك إبطاله .
إذا قضى القاضي بعين في يد رجل والمقضى به ليس في ولايته ضم القضاء ولكن لا يضر التسليم ضرورة المسألة
بخاري إذا دعى دار على ممرقندي عنه قاض يخارى أن الدار التي في يده يسمرقندي في محله كذا إلى آخره ملكي
وحق وفي يده بغير حق وأقام بينة على دعواه فالقاضي يقضى بالدار للمدعى ويصح قضاؤه لأن المقضى له
والمقضى عليه حاضر إن الآن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب إلى قاض سمرقندي لاجل التسليم
كذا في المحيط . إذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد إثبات الدين على الغائب قال
بعضهم يوكلي غيره بإثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد إثباته على الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع
سمرط للوكالة بأن يقول إن كان فلان باع عبده من فلان أو طلق امرأته أو أعتق عبده فأنت وكيل في إثبات
حقوقه على الناس أجمعين فقال إن فلانا الغائب قد باع عبده أو أعتق عبده وصرت وكيلًا في إثبات حقوق
موكلي وإن موكلي هذا عليك ألف درهم فيقول المدعى عليه لي إن فلانا وكلك على هذا الوجه ولكن لا أعلم
أن الشرط قد وجد فيقيم المدعى البيعة على الشرط فيقضى القاضي بالشرط إلا أن هذا أفضل يختلف فيه المشايخ
رحمهم الله تعالى إن الإنسان هل ينصب خصمًا عن الغائب في إثبات شرط حقه والصحيح أنه لا ينصب
إذا كان شرطًا يضر ربه الغير ككالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك والصحيح ما ذكره محمد رحمه الله تعالى
في الجماع وهو أن الرجل إذا أراد إثبات الدين على الغائب ينبغي لرجل أن يقول لصاحب الدين كقلت لك
بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى مجلس القاضي ويقول إن لي على فلان
الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفيل بجميع مالي على فلان ولي على فلان ألف درهم قبل كفاية هذا
الرجل فيقر الكفيل بالكفاية ويذكر المال على الغائب مع إنكاره لأن قوله كقلت لك بكل مالك على فلان
لا يكون إقرارًا منه بالمال فإذا أقام المدعى البيعة إن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل الكفاية يقبل

بينه ويقضى له بالسكافة والمال لأنه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر فينصب الحاضر خصمًا
عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره
ولا يكون قضاء على المضر لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل صادق ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال
والكفاية ويبقى المال له على الغائب وكذلك لو كانت الكفاية على هذا الوجه بين يدى القاضي وسواه
فيما ذكرنا دعوى الكفاية عن الغائب بأمر ما وبغير أمره كذا في الظهيرية . ولو ادعى رجل أن له على
الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفيل لي عن الغائب بالألف التي له عليه بأمره فهذه ومائة ثم سواه
يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا
الرجل كفيل لي عنه بالألف التي له عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه فأقام المدعى البيعة على ما ادعى
فإن القاضي يقضى بالألف على الحاضر فلا يكون ذلك قضاء على الغائب كذا في فتاوى قاضي خان .
اختلف الناس في أخذ القصة منهم من قال لا يأخذ ولا يقر أي حال كان ومنهم من قال لا يأخذ إذا جلس
للقضاء أما إذا كان في داره أو في فناء داره فيأخذ ويقر أو هو المذهب عندنا فإن الظلفاء الراشدين رضي الله
تعالى عنهم كانوا يأخذون القصة وكذلك من بعدهم من الأمراء والخلفاء وهذا لأن من الجائر أن يكون الخصم
أعجميًا لا يعرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه فلا بد من أن يستعين بغيره ليكتبه ويدفعه إلى القاضي
فتصير الحادثة معروفة للقاضي وإذا أخذ القصة يقول للخصم أهذه قصتي قال نعم يقول أنت
كتبته قال نعم يقول أهو كافيته قال نعم يقرأ فإن كان فيه إقرار لا يقضى عليه بإقراره إلا إذا أعلمه
القاضي ما فيه فإن أعلمه واعترف به يقضى عليه بإقراره على نفسه وتظهر هذا ما قالوا في مسألة التوكيل بغير
رضي الخصم إن أسد الخصم إذا وكل فالقاضي إن اتهمه بالتليس والتدليس والتدليس على خصمه لا يقبل منه
الوكالة وإن عرف أنه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزائن المفتين . سئل القاضي
الإمام شمس الأئمة الأوزجندی عن القاضي إذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة له هل يقضى النائب
بالشهادة بدون إعادة الدعوى قال لا إلا أن يأمر القاضي بالحكم بتلك البيعة وسئل عن القاضي إذا سمع
الدعوى والشهادة ولم يحكم وأمر نائبه بالحكم وهو مؤدبون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح هل يصح هذا
الامر وإذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التتارخانية . وفي آداب القاضي للخصم
وفي أبواب الشهادات أن قاضي يلد حكم بحال على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه
عند قاض آخر وأقام البيعة إن القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي الثاني
أن يجبره على أداء المال إن كان الحكم الأول وقع صحابا ولو قالت الشهود عند القاضي الثاني إن قاضيا
من القضاة أشهدنا على قضاءه بالمال عليه لهذا القاضي الثاني لا يجبره وكذا في سائر الأفعال إذا شهدوا
على فعل ولم يذكر اسم القاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة .

(الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل)

لا يسأل القاضي عن الشهود عند الإمام من غير أن يطعن الخصم فيهم وقال لا يسأل وإن لم يطعن الخصم فيهم
والقوى على قواهم وهذا في غير الحدود والقصاص أما فيهما فالقاضي يسأل عنهم من غير طعن الخصم
فيهم بالأجاء إذا طعن الخصم في الشهود لا يقضى القاضي بظاهر العبد كذا في جواهر الإخلاص .
لو أن الخصم عدل الشهود بعد ما شهد وأعلمه فهو على وجوه إن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا به في هذه
الشهادة على أو قال هم عدول جازة شهادتهم على أو قال شهدوا على بخلق أو قال الذي شهدوا به في هذه
الشهادة حق ففي هذه الوجوه الأربعة يقضى عليه بما شهد والآن هذه الألفاظ أقرار منبه بالمبال
ويكون القضاء بالاقراء بالشهادة وإن قال هم عدول إلا أنهم أخطأوا أو قال هم عدول ولم يرد على هذا فإن
كان الشهود عدلًا من أحسن التعديل فالقاضي يقضى بشهادتهم ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى من غير أن يسأل عن المزكي بناء على أن العدد في المزكي ليس بشرط وعند محمد رحمه الله تعالى
ما لم يسأل القاضي عن المزكي لا يقضى بشهادتهم كذا في المحيط . فإن كان المدعى عليه فاسقًا أو مستورا

قوله بكم المثال
لا وجود له في النسخة المجموع
منها وتبينتم بغيره في أوله
الكتاب الذي نحن بصدد
الآن امر محميه

لا يصح تعديله ولا يقضي القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرار اعلی نفسه بالحق واذا لم يصح تعديله
اذا كان فاسداً أو مستورا بسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضي
القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضي * المشهود عليه اذا عدل الشهود قبل أن يشهد واعليه فقال
هم عدول فلما شهد واعليه أنكر ما شهد وابه فطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم
وقوله قبل أن يشهد واهم عدول لا يطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كان عدلا قبل الشهادة
الا أنه تعدل سأل * رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل الا أنه غلط أو واهم
فان القاضي يسأل من الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط
أو واهم ليس بجرح فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما وان شهد شاهدان على
رجل بحق فعدل المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على "حق" أو قال الذي شهد به فلان على "هو الحق"
فان القاضي يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان المشهود عليه أقر بالحق على نفسه فيقضي باقراره
وان قال قبل أن يشهد واعليه الذي شهد به فلان على "حق" أو قال الذي شهد به فلان هذا على "هو الحق" فلي
شهد اعليه قال القاضي سأل عنهما فانما شهد اعليه "سأطل" وما كنت أظنهما ابتهدان على "بما شهدا به يلزمه
ذلك" ويسأل القاضي عنهما فان القاضي يسأل عن الشاهد من فان عدل لا قضى بشهادتهما وان لم يعدل لا يقضي
لان قوله الذي شهد به فلان على "ليس باقرار في الحال" وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا جرحا تعلق
الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصح اقراره وجد التعديل فاذا طلب من القاضي أن يسأل
عنهما يسأل ولا يقضي قبل السؤال كذا في فتاوى قاضي خان * التزكية نوعان تزكية السر وتزكية العلانية
تزكية السر هي أن يحضر المعدل مجلس الحكم ويسأله القاضي عن الشهود يحضرونهم فيركبهم ويقول
يحضرونهم هؤلاء عدول والتزكية في السر أن يسأل القاضي المعدل عن الشاهد في السر فيعده أو يجرحه
كذا في جواهر الاطلاعي * ولا بد أن يقول المزمع هو عدل جازر الشهادة لان العدول عدل غير جازر الشهادة
كذا في خزائن المفتين * وفي الظاهرية وعليه الاعتماد وفي الفتاوى العتائية قوله هو عدل فيما أعلم لم يكن
تعديلا وقوله في غلبي أو أعلمه عدلا يصح قال في أدب القاضي واذا قال المزمع هم عدول فهذا ليس بتعديل
وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي لا يكتب به فقد بطل هذا اللفظ على المستور وبعض مشايخنا قالوا
انه تعديل ولو قال لا أعلم منه الا خبر فقد ذكر في أدب القاضي انه تعديل وانه موافق لما روي عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال انه ليس بتعديل والاصح انه تعديل
وعن محمد رحمه الله تعالى أن المزمع اذا كان عالما بصيرايكتفي به منه واذا كان غير عال لا يكتب به منه وان قال
لا أعلم منه الا خبره من أنواع الخبر لا يكون هذا تعديلا وان قال هو عدل فيما أعلمنا فقد قال بعض العلماء
انه تعديل وهكذا روي عن شريح والاصح انه ليس بتعديل وان قال هو عدل ان لم يكن شرب الخمر فهذا ليس
بتعديل وان قال ان الله تعالى أعلم لا يكون تعديلا بل يكون جرحا كذا في التتارخانية * وتعديل السر أن
يكتب القاضي في الرقعة أسماء الشهود وأسماء وحلائهم وقبائلهم ومخالفهم وسوقهم ان كانوا من السوق
فيدفع الى المزمع في السر فيسأل أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأما العلانية فيأمر القاضي الطالب فيأتي
بحوزم تركبهم في العلانية بلفظة الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدول لانه في معنى الشهادة ولهذا يصح
عن هوليس بأهل الشهادة وان كان عدلا ولا بد في تزكية العلانية أن يجمع بين المزمع والشاهد ويكتفي
بتزكية السر في زماننا لان تزكية العلانية بلا وقته وينبغي للقاضي أن يختار للمسألة عن الشهود أوثق
الناس وأورعهم وأعظمهم أمية وأجودهم بالناس خيرة وأعلمهم بالخير غير معروفين بين الناس كيلا
يقصدوا بسوء أو يحدوا أو يفتي المزمع أن يسأل عن أحوال الشهود وترفعها من جيرانهم وأهل سوقهم
فان ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر الرقعة هو عدل عندى جازر الشهادة والا كتب انه غير عدل وختم
الرقعة وردها فيقول القاضي للمدعي زد في شهودك ولا يقولوا جرحوا أو يقول لم تجد شهودك عندى
لان هذا أقرب الى السر والستر على المسلم واجب بقدر الامكان كذا في خزائن المفتين * لو جمع القاضي
بين تزكية السر وتزكية العلانية فذلك أحسن وتفسير الجمع ان المزمع اذا عدل الشهود في السر فالقاضي

يجمع بين الشهود والمزكى في مجلسه ويقول للمزكى أهولاء الدين تركبهم قال في كتاب الاقضية وينبغي أن
يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في المحظ * اذا احتاط القاضي
وأراد أن يسأل غير الاول فانه يفعل مع الثاني كما فعل مع الاول ولا يعلم أنه سأل عن حالهم من غيره فان جرحه
الاول وقد عدله الثاني تعارضوا وصار ككأنه لم يسأل أحدا فان عدله الثالث فالعدالة أولى وان جرحه
الثالث صار الجرح أولى والتعريف كالتعديل ويصح كلاهما من المرأة كذا في خزائن المفتين * تعديل
العلانية لا يصح لمن تجوز شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والمرأة والمخدود وفي القذف والتعديل
والوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء ويشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا في فتاوى
قاضي خان * والشهود الكفار يعدلهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمون عن عدول المشركين
ثم يسأل أولئك المشركون عن الشهود وتزكية المدعى ليست بشئ ولو شهد جماعة على التزكية وأثنان على
الجرح فالجرح أولى الا اذا كان منهم نصب فانه لا يقبل جرحهم ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة
سنة أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا ينبغي للمعدل أن يجرحه والشاهد ان لو عدل بعد ما ماتا
فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلوا ولو سأل وعيائهما عدل لا يقضى بشهادتهما كذا في خزائن
المفتين * وينبغي أن لا يكون المعدل فقيرا ولا طماعا حتى لا يتدفع بالمال وينبغي أن يكون فقيها يعرف
أسباب الجرح وأسباب التعديل وان وجد عالما فقيها أو غنيا غير عال مختارا العالم وان وجد عالما ثقة
لا يخالف الناس ووجد ثقة غير عال يخاطب الناس يختار العالم لان العالم لا يقدم في شئ حتى يصح ذلك
عنده فهو يعلم يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكان العالم أولى من
هذا الوجه والاولى أن لا يكون المزمع غفلا ولا مزورا ولا يخاطب الناس لانه اذا كان مغللا أو لا يخاطب
الناس لا يعرف معاملةهم ولا ينكشف حالهم ولا يمكنه تمييز العدل من غير العدل والعدول في المزمع
ورسول القاضي الى المزمع في الترجع عن الاعمى وعن الشاهد أوالخصم الاعمى ليس بشرط عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى والواحد يكتب وعند محمد رحمه الله تعالى العدول شرط والواحد لا يكتب ويكتبه الاثنان
ان كان المشهود به حقا ثبت بشهادة رجلين عدلين وان كان حقا لا ثبت الا بشهادة الاربع يشترط
الاربعة وأجمعوا على أن ماسوى العدد من سائر شرائط الشهادة سوى التلطف بلفظ الشهادة من العدالة
والبسوغ والبصر وأن لا يكون محدودا في القذف شرط والحزبية شرط بالاجماع في ظاهر الرواية
والاسلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه مسلما وأجمعوا على ان التلطف بلفظ الشهادة ليس
بشرط ثم هذا الاختلاف في تزكية السر فأما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع وذكر أبو علي
النسقي رحمه الله تعالى في كتابه عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على أن العدد في تزكية السر عنده ليس بشرط
الترجح ان كان أعنى ذكر في غير رواية الاموال عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز تزجته لان العمى
جرح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تجوز تزجته والمرأة الواحدة اذا كانت حرة ثقة جازت تزجتها
عندهما كالرجل وهذا في الاموال وما تجوز شهادته فانه وأما فيما لا تجوز شهادته فانه فلا تجوز تزجتها قال
في كتاب الاقضية اذا أراد المزمع أن يعدل الشهود ينبغي أن يقول انهم عدول ثقات جازر الشهادة قال هذا
هو أبلغ الاقضا في التعديل وينبغي للمعدل أن يختار السؤال عن اتصف بالاوصاف التي شرطها في المزمع
قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني انه يسأل من جيرانه اذا لم يكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتحامل
هو عليهم يعني لا تكون يده فوق أيديهم نحو أن لا يعطى الجباية وما أشبهه وهو اختيار أبي علي "النسقي"
رحمه الله تعالى ورواه عن محمد رحمه الله تعالى وذكر من جلة من يسأل عنه رفيق الشاهد وقريبه
وان لم يجد في جيرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل أهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك
تواتر الاخبار وكذلك اذا سأل من غير جيرانه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع
في قلبه أنهم صدقة كان ذلك بمنزلة تواتر الاخبار وان أخبر بعضهم بعد التوبة وبعضهم يجرحه فالحكم فيه
كالحكم في اختلاف المزمع في التعديل والجرح وان كان الشاهد غريبا لا يعرف اذا سئل عنه في السر
فالقاضي يسأل الشاهد عن معارفة فاذا اتهمه سال عن معارفة في السر حتى يظهر عنده أنهم هل يصلحون

للتعريف فاذا اعتلوا ما أهم عن الشاهد واعتد على خبرهم في الجرح والتعديل والآن نوقف فيه وسأل عن
المعدل الذي في بلدته أنه كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته يعرف عن حاله
قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرضا بعت القاضي
أمنيا على جعل فأسأل المعدل عن الشاهد فاجعل على من قال على الذي كذا في المحيط • في نوادر
ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ولا ينبغي للقاضي أن يسأل عن الشاهد رجلا على المشهود له مال اذا كان
المشهود له من فلسا فلسه القاضي أو مينا أقام وصيه على غيره بينة وتظهر هذه المسألة الشاهد اذا كان له
على المشهود له مال وأنه مقل من لا تقبل شهادته لهذه التهمة وان لم يكن مقل من لا تقبل شهادته له ويصح
تعديله للشهود لا تعاد هذه التهمة قال ولو ان غيرنا نزل بين ظهري قوم وشهد هذا القريب عند
القاضي في حادثة فأسألهم القاضي أو المعدل عن حاله وقد عرفوه بالصلاح ولم يظهر منه ما يسقط عدالة هل
يسعهم أن يعدلوه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا يقول ان مكث بينهم ستة اشهر ولم يعرفوا منه الا اصلاح
وسعهم أن يعدلوه وان كان دون ذلك فليس لهم أن يعدلوه ثم رجع وقال اذا مكث بينهم ستة اشهر ولم يعرفوا
منه الا اصلاح جاز لهم أن يعدلوه وما لا فلا وفي الصغرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رحمه الله
تعالى انه على قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابراهيم انه قال من وقت في التزكية فهو مخطئ وهذا على
ما وقع في القلب وما يعرف رجل الرجل في شهرين وآخر لا يعرف في سنة وهذا القول أشبه بالثقة وينبغي
أن يكون على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك كذا في التتارخانية • وقال محمد رحمه الله
تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن مينا
بلغ وشهد بشهادة في حكمه حكم هذا القريب الذي نزل بين ظهري قوم لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه
وعدالة والمادة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كما ينالون قدر
عند محمد رحمه الله تعالى بل هي على ما يقع في القلب ولو ان نصرانيا لم تشهد فان كان القاضي عرفه
عدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يسأل من عرفه بالعدالة في النصرانية وسعه
أن يعدل من غير تأني وقال بعض مشايخنا الصبي اذا رآه في الحرم ولم يزل رشيدا حتى يبلغ ان شهادته
مقبولة وسع للمعدل أن يعدل وان لم يعرف منه رشدا الى أن يبلغ فانه يأتي فيه ويترتب مدة يظهر صلاحه
ويقع في القلب انه عدل كذا في القريب وهذا القائل سوى بين الصبي وبين النصراني في اعتبار
العدالة السابقة وهو اختيار أبي علي التستري رحمه الله تعالى ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في الذخيرة •
في كتاب الاقضية عن محمد رحمه الله تعالى في نصراني شهد على نصراني وعدلا في النصرانية ثم أسلم المشهود
عليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضي تلك الشهادة لانهم كافرين وقت الاداء فان شهد بذلك بعد
الاسلام يعني أعاد اشهادا بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم عن حاله لان ذلك التعديل السابق من المسلمين
حجة على المشهود عليه بعد الاسلام لكونه تعديلا للكافر حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين
قضى القاضي بشهادته ما لان ذلك التعديل حجة وقع معتبرا قال محمد رحمه الله تعالى في رجل ارتكب
ما يصير به ساقط الشهادة من الكبائر ثم تاب وشهد عند القاضي قبل أن يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل
أن يعدل حتى يأتي عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب انه صحت توبته كذا في المحيط • وبعض مشايخنا
قدروا ذلك بسنة أشهر وبعضهم قدروا بسنة والصحيح ان ذلك مفقوض الى رأي القاضي والمعدل كذا
في الظهيرية • وان كان هذا الفاسق شهد وهو فاسق ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على توبته على نحو
ما ذكرنا فالقاضي لا يقضي تلك الشهادة بل يأمر باعادتها فان أعادها وعدله المعدل فالقاضي يقبل شهادته
ان كان لم يرتكبها التي شهد بها في حال فسقه لفسقه ولو أن فاسقا معروفا غيبه منقطعة سنة
أو سنتين ثم قدم ولا يرى منه الا اصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل عنه فلا ينبغي للمعدل أن
يجرحه لما كان رأى فيه من قبل ولا ينبغي له أن يعدل أيضا حتى تبين عدالة وهو بمنزلة القريب الذي نزل بين
ظهري قوم وكذلك الذي اذا أسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما رأى
فيه من قبل ولا يعدل أيضا حتى يظهر عدالة قال ولو أن رجلا شهد بالمشهور وبالرضى غاب ثم حضر

وشهد

وشهد وسئل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريية كان للمعدل أن يعدل وان كانت الغيبة منقطعة مسيرة ستة
أشهر أو نحوها فان كان رجلا مشهورا بالرضى والعدالة كشهرة أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
فهو أن يعدل وان لم يكن رجلا مشهورا فالمعدل لا يعدل واذا عدل الشهود عند القاضي وعرفهم القاضي
بالعدالة فشهدوا عنده مرة أخرى فان كان بين التعديل وبين الشهادة الثانية مدة قريية قضى القاضي
بشهادتهم من غير سؤال وان طال الزمان وتقدم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيط • وتكلموا
في القريب قال بعضهم مقدرة بسنة أشهر فمادون ستة أشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب
والصحيح انه يفقوض ذلك الى رأي القاضي كذا في فتاوى قاضي خان • وان عرف المزكي الشهود بالعدالة
غير أنه علم أن دعوى الذي كانت باطلة وأن الشهود وهموا في بعض الشهادة فينبغي أن يبين للقاضي بما
صح عنده من عدالة الشهود ورواهم في الشهادة وبطلان دعوى الذي ثم القاضي يتفحص عما أخبره المزكي
غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما أخبره المزكي ردت شهادة الشهود وان لم تبين له حقيقة ما أخبره المزكي قبل
شهادة الشهود وان عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغي له أن يذكي جرحه صريحا بل يذكره
بالتعريض أو بالكناية بأن يقول الله أعلم أو ما أشبهه فخرزا عن هشام السمرعي عن المسلم بالقدرة الممكن
وبعض مشايخنا قالوا لا بد وأن يذكي الجرح ويذكر سببه لينظر القاضي فيه فان رآه جرحا ردت شهادته وما لا فلا
كذا في المحيط • اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدل لان المعدل
في هذا بمنزلة القاضي كذا في فتاوى قاضي خان • في فتاوى أبي الليث شاهدها شهودا عند القاضي
والجرحاء كم يعرف أحد ههنا بالعدالة ولا يعرف الا آخر فزكاه للعدول بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله
وعن أبي سلمة روايان وعن القتيبي أبي بكر البجلي رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف
الثنين ولم يعرف الثالث فعليه الاثنان قال يجوز تعدل بهما اياه في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وأنه
موافق لقول نصير وبه يفتي وفي النوازل اذا سئل المزكي عن حال الشاهد فيكف فهو جرح وفيه أيضا
الشاهد اذا كان في السر فاسقا وفي الظاهر عدلا فأراد القاضي أن يقضي فأخبر عن نفسه أنه ليس بالمعدل
صح اقراره على نفسه ولكن لا يستعمل ذلك السكوت في ذلك الوقت لانه يتضمن ابطال الحق الذي وحق سببه
نفسه كذا في المحيط • وان كانت الشهود وشهدوا على حد أو قصاص سأل عنهم وعن أخبارهم ويعتبر عن ذلك
بما شافيا حتى يستقصي عن معرفة ذلك فاذا استقصى رجا بظنه رجا بظنه ما وجب سقوط الحد عنه والحدود
تدبر بالنبهات ولو قال الذي بعد ما جرح المزكي شهوده أن أتوني بعد ذلك من أهل الثقة والاحسان أو قال
للقاضي أسئلك قوما من أهل الثقة فأسألهم عنهم فسمي له قوما يصلحون للميالة قال فان القاضي يسمع قوله
فان جاء بقوم وعدلوا وسأل أولئك فعديله لا ينبغي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم بما يطعنون اليه
لانه يجوز أن يكونوا جرحوا بشي يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند المعدل فان
ينوا جرحا عند الكل فالجرح أولى والا لا يلتفت الى ذلك وأخذ بقول الذين عدلواهم واذا قال المشهود عليه
هذان الشاهدان عبيدان وقال نحن جرحان لم ذلك قط فهذه على وجهين ان عرفهما القاضي وعرف
حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكما يجملون قبل قول المشهود عليه
ولا يقبل شهادتهما لان الاصل في النام الحرة الا في أربعة مواضع أحدها هذا الا أن يقضي المذكي
بينة أو هما يقيمان بينة انهما حزان فحينئذ يقبل شهادتهما فان قال ابل عسا لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما
فأخبر أنهما حزان قبل شهادتهما كان ذلك حسينا كذا في خزائن المفتين • وذكر في شهادتين الاصل
أن القاضي اذا اكتفى بالأخبار فحسن وان طلب على ذلك بينة فهو أحسن وأحسن كذا في المحيط • وينبغي
للقاضي أن يكتب ذكر أسامي من عدل في السجل ولا ينبغي أن يكتب أسماء جميع اليهود أو لا ثم اسم
من عدل والعدل أن يحتز عن الفواحسن التي فيها الحدود كذا في خزائن المفتين •

(الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه)

اذا أدعت المرأة الطلاق على زوجها وطلبت من القاضي أن يضعه على يدي عدل تجبي بالشهود والقاضي

قوله ولا ينبغي الخ كذا في
جميع النسخ التي يدي وادل
الصواب حذف لا النافية
وبراجع ام

لا يضعها على يدي عدل بمجرد الدعوى وان جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضى أن يضعها على يدي عدل حتى تأتي بالشاهد الآخر نظر ان كان الطلاق رجعيا لا يحول بينها وبين الزوج لان الطلاق الرجعى لا يزيل النكاح وان كان الطلاق بائنا ان قالت المرأة شاعدي الاخر غائب وليس في المصنف كذلك الجواب لا يحول بينها وبين الزوج وان قالت شاعدي الاخر في المصنف ان مكان الشاهد الحاضر فاسف ذلك الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لان شهادة السابق ليست بحجة أصلا ولا في حق الله تعالى ولا في حق العبد قصار وجودها والعبد منزهة فأما اذا كان عدلا فالقاضي يؤجلها ثلاثة ايام وان حال بينها وبين زوجها بخس هكذا ذكر في الاصل وذكر في الجامع بخلافه قال في الجامع اذا شهد شاهد واحد عدل فالقاضي يمنع الزوج عن الدخول عليها استحضارا وأما اذا أقامت شاهدين شاهد اعلى الطلاق البائن أو على الثلاث لم يذكر هذا الفصل في الاصل وذكر في الجامع أن القاضي يمنع الزوج من الدخول عليها وانما هو معها مادام مشغولا بتزكية الشهود وهذا استحسان ولا يخرج عنها القاضي من منزل زوجها ولكن يجعل القاضي معها امرأة أمينة تنفع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمينة في بيت المال فان زكيت الشهود ففرق بينهما والاردت المرأة على الزوج فان طال المدة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة أو كانت لها نفقة مقرضة لكل شهر فالقاضي يفرض لها النفقة وبأمر الزوج باعطاء المهر ومن ولكن انما يفرض لها نفقة مدة العدة لا غير فإذا أخذت قدر نفقة العدة ان عدل الشهود وسلم لها ما أخذت وان ردت الشهادة وردت المرأة على زوجها رجع الزوج عليها أخذت كذا في الذخيرة قال تعالى رحمه الله تعالى في عتاق الاصل واذا ادعى العبد أو الامة العتق على مولاه وليست له ما بينة حاضرة فانه لا يحال بينهما وبين المولى وان أقاما شاهدا واحدا فان قال الشاهد الاخر غائب عن المصنف كذلك الجواب وان قال الشاهد الاخر حاضرا فان كان هذا الشاهد الذي أقاما فاسف كذلك الجواب وان كان عدلا ذكر أنه لا يحال بينهما في أيضا وهذا الذي ذكره صحيح في حق العبد أما في الامة فينبغي أن يقال لو حال بينهما فحسن على رواية الاصل وعلى رواية الجامع يحال بينهما وأما اذا أقاما شاهدين مستورين فيحال بينهما جميعا إلى أن تظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الامة يجري على إطلاقه لان في الامة يحال بشهادة الواحد اذا لم يكن الشاهد فاسفا فشهادة المستورين أولى وفي العبد يحول على ما اذا كان المولى مخوفا يخاف منه الاستئصال وتغيب العبد وكان معروفا بذلك وأما اذا لم يكن بهذه الصفة فلا يحال بينه وبين العبد وانما يؤخذ منه كفيلا بنفسه وبغض العبد ثم طريق الحيلة في الامة الوضع على يدي امرأة ثقة والامة تخالف المرأة فان هناك طريق الحيلة أن يجعل معها امرأة ثقة ولا يخرجها من بيت الزوج فاذا وضعت الجارية على يدي العبد وطلبت من القاضي النفقة فالقاضي يأمر المولى بالانفاق عليها وان أخذت نفقتها شهرا ثم لم تزل الشهود وردت الامة على مولاه لا يرجع المولى عليها بما أفتى وان زكيت البيعة فان أفتى المولى عليها على وجه التبرع أو أفتى في بيت المولى فلا يرجع عليها كما في سائر التبرعات وان أجب القاضي المولى على ذلك يرجع المولى عليها وان كان الشاهدان على عتق العبد والامة فاسقين فلا تملك في الامة يحال بينهما وبين المولى وأما في العبد فقه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات أنه يحال وفي رواية لا يحال كذا في المحيط رجل ادعى جارية في يدرجل وأدعت الامة أنها سارة الاصل فهو على ثلاثة أوجه اما ان لم يقيم الشهود أو أقام شاهدا واحدا أو أقام شاهدين مستورين فان لم يقيم البيعة وسأل القاضي الحيلة إلى أن يحضر شهوده لا يجيبه القاضي إلى ذلك وان أقام على ذلك شاهدا واحدا ينظر ان قال للشاهد على سوي هذا الواحد لا يحول بينهما وبين ذي اليد وان قال في شاهد آخر في المصنف في المجلس الثاني لا يحول بينهما قياسا ويحول بينهما استحسانا اذا كان الشاهد عدلا وأما اذا أقام شاهدين مستورين فينبغي للقاضي أن يضع الجارية على يدي امرأة ثقة مأمونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يدي الذي هي في يديه وسواء فيه ان كان المدعى عليه عدلا أو غير عدل وهذا اذا سأل المدعى من القاضي أن يضعها على يدي عدل فاما بدون سؤاله فلا يضعها وهذا اذا كانت الامة في يدي رجل أم اذا كانت في يدي امرأة أو اذا عاها رجل فلا يضعها على يدي عدل وان سأل وكذلك رجل ادعى على أميمة نكاحا فالقاضي يكفلها ولا يضعها على يدي عدل

لأنها حرة قال كذا نفسه الا يخاف منها الوطى الحرام وكذلك لو كانت جارية بكر في منزل أبيها فالقاضي لا يعزلها • امرأة مع رجل ادعت انه تزوجها نكاحا فاسدا وأقامت بيعة على ذلك وهو يزعم أنه تزوجها نكاحا صحيحا فانه يعزلها ويضعها على يدي عدل وكذلك رجل ادعى امة في يدرجل وقال بعثها من هذا الذي هي في يديه يعا فاسدا وأقام على ذلك بيعة وقال الذي هي في يديه اشترىها بثمنها صحيحا وقال هي جارية لم اشترها منه فالقاضي يعزلها كذا في محيط السرخسي • عبد في يدي رجل ادعاه رجل أنه عبده وأقام على ذلك شاهدين لا يعرفهما فالقاضي لم يؤخذ من يد المدعى عليه ولكن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه وبغض العبد ثم يأمر القاضي المدعى عليه أن يجعل الكفيل بنفسه وكفلا بالخصومة حتى أنه اذا غاب ولم يقدر الكفيل على احضاره فالمدعى يحاصم الكفيل ويقضى القاضي عليه ولكن ان أتى المدعى عليه أن يعطيه وكفلا فالقاضي لا يجبره بخلاف ما اذا أتى اعطاء الكفيل حيث يجبر عليه وان لم يجد المدعى عليه كفيلا فالقاضي يقول للمدعى الزم المدعى عليه والعبد فان كان المدعى لا يقدر على ذلك وكان المدعى عليه مخوفا على ماله فانه لا يتلاف فرأى القاضي أن يضع العبد على يدي عدل يضعه حيلة حتى المدعى وكذلك اذا كان المدعى عليه فاسقا معروفا بالقبور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يختص بالدعوى والبيعة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالقبور مع الغلمان يخرج به القاضي عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم اذا وضعه على يدي عدل أمره أن يكتب وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب ولم يذكر مثل هذا في الامة لأنها حرة فمن الكسب عادة حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب بأن كانت غسالة معروفة بذلك أو خبازة تؤمر بالكسب أيضا ولو كان العبد عاجزا عن الكسب لم يرضه أو صغره يؤمر المدعى عليه بالنفقة فاذا لفرق بين العبد وبين الامة كذا حكى عن الفقيه أبي بكر البجلي والفقيه أبي اسحاق الحافظ رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى جارية في يدي رجل أنها له وأقام على بيعة فزكيت بيعة وقد كان القاضي يضعها على يدي عدل وهرب المدعى عليه قال أمرت الذي هي في يديه يعني العدل أن يواجرها وينفق عليها من أجرها فان كان لا يواجر مثلها أمره أن يستدين في النفقة عليها فاذا حصل الناس من صاحبها أمرت بيعة فسدأت من الثمن بالدين فأدبته ووقفت الباقى من الثمن فاذا جاء الذي كانت في يده قضيت عليه بقيمة الجارية لاني بعته على الذي هي كانت في يديه فان كان على القاضي عليه دين فمحقق الجارية الحق بهذا الثمن من القرماء لأنها بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي عدل • ذابة أو قوب في يدي رجل ادعاه آخر وأقام بيعة وطلب المدعى من القاضي أن يضعه على يدي عدل لم يجبه القاضي ولكن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه وبما وقع فيه الدعوى ويجعل الكفيل بالنفس وكفلا بالخصومة اذا طابت نفس المدعى عليه ولا يجبر ذواليد على النفقة عندنا بخلاف الرقيق فان قال المدعى عليه لا كفيلا لي قبل للمدعى الزم المدعى عليه والمدعى به آباء الليل والنهار ليصون به حقل فان كان الذي في يده فاسقا مخوفا على ماله فانه لا يتلاف وكان المدعى لا يقدر على الملازمة فالقاضي يقول للمدعى أنا لا أجبر المدعى عليه على أن يتفق على الدابة لكن ان شئت أن أضعها على يدي عدل فانفق عليها والا لأضعها كذا في الذخيرة • قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل في يده وطلب أو جعل طري أو ما أشبه ذلك فادعاه انسان أنه له وقدمه الى القاضي وهو عما يفسدان تركه وقال المدعى ينبغي في المصنف أحضرهم قال لا وقت الى ذلك ولكن أقول له يعني للمدعى ان شئت أحلفه على ذلك فان حلف لم يكن له أن يتبعه وان قال أنا احضر البيعة يعني اليوم فاني أو بده الى قيام القاضي فأقول للمدعى عليه لا تبرح الى قيامه فان فسد الشيء في ذلك الوقت لا يضعه المدعى بجسده عليه • عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر مكا أو لحا طريا أو فاكهة أو ما أشبه ذلك مما يتسارع اليه الفساد ثم وجد البائع وأقام المشتري على ذلك شاهدين أو شاهدا واحدا واحتاج القاضي الى أن يسأل الشهود فقال البائع هذا يفسدان تركه حتى يعدل الشهود قال ان كان شهد للمدعى شاهدا واحدا وقال الشاهد الاخر حاضر أجل في شهادة الاخر ما لم يخف الفساد فان حضر شاهده الاخر والاخلى بيته وبين البائع ونهى المشتري

أن يترخصه ولو كان أقام شاهدين أمر البائع بدفعه إلى المشتري إذا خيف عليه الفساد فإذا قبض المشتري
أخذه القاضي وأمر أميناً ببيعته وقبض عنه ووضع الشيء على يدي عدل فإن زكيت البيعة قضى بالتمن للمشتري
وأمر العدل بدفع الثمن إلى المشتري وإن لم تزل البيعة سلم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل إلى البائع
ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى إذا كان المدعى به متعولاً وطلب المدعى من القاضي أن يضعه
على يدي عدل ولم يكتب باعطاء المدعى عليه كفيل بنفسه ونفس المدعى به فإن كان عدلاً فالقاضي
لا يجيبه وإن كان فاسقاً أجابه كذا في المحيط • لو ادعى عقالاً في يدي رجل وأقام بيعة لا يأمره القاضي
بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به إلا أن يكون أَرْضاً فيها شجر فيه غريب فوضع على يدي عدل كذا في محيط
المرحسي • وفي أدب القاضي للخصاف في باب ما لا يضعه القاضي على يدي عدل إذا قالت المرأة للقاضي
لست آمن على نفسي من زوجي أن يقرني في حالة الحيض فضمتني على يدي عدل فالقاضي لا يلتفت إلى ذلك •
أمة بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال أحدهما تكون عندك يوماً وعندي يوماً وقال الآخر
بل نضعها على يدي عدل فأنى أجعلها عند كل واحد منهما يوماً فلا تضعها على يدي عدل قال مشايخنا
رحمهم الله تعالى ويحتاط في باب القروج في جميع المواضع نحو العتق في الجوارى والطلاق في النساء
في الشهادة وغير ذلك إلا في هذا الموضع فإنه لا يحتاط لحكمة ملكه كذا في الذخيرة •

(الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي إلى القاضي)

إذا تقدم رجل إلى القاضي فساله أن يقبل بيعة على حق على رجل في بلد آخر يكتب له كتاباً إلى قاضي ذلك
البلد فالقاضي يسمع شهوده على حقه الذي يدعى وذكر الخصاف في أدب القاضي أن القاضي يكتب
عند شرط الشهادة بأن أقام رجل عند القاضي شاهداً واحداً بحق قبل رجل أو شهد له امرأه أو شهادة
على شهادة فالقاضي يكتب بذلك كذا في محيط المرحسي • يجب أن يعلم أن كتاب القاضي إلى
القاضي صار حجة شرعاً في المعاملات بخلاف القياس لأن الكتاب قد يفعل ويرزق والخط يشبه الخط والخاتم
يشبه الخاتم ولكن جعلناه حجة بالإجماع ولكن انما يشبه القاضي المكتوب إليه عند وجود شرائطه ومن جلة
الشرائط البيعة حتى إن القاضي المكتوب إليه لا يقبل كتاب القاضي مالم يثبت البيعة أنه كتاب القاضي
ومن جلة ما عمل فيه بالقياس الحدود والقصاص والمنقولات نحو العروص والسياب والعبيد والجوارى على
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول حتى لم يجوزوا كتاب القاضي
في هذه الأشياء ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يجوز في العبيد في الأباق ولا يجوز في غيرهم وعنه
رواية أخرى أنه يجوز في جميع المنقولات وبه أخذ بعض المتأخرين من مشايخنا وحكى عن القاضي
الإمام المنتجب أن أبا إسحاق كان يفتي ويجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن
تحقق شرائط كتاب القاضي فيه من أعلام اليهودية وغير ذلك وفي سائر النقليات انما يجوز كتاب
القاضي عندهما لأن أعلام اليهودية في هذه الأشياء بالاشارة ولا اشارة عند الله كتاب فلا تمنع
الدعوى والشهادة فلم يجوز الكتاب كذا في الملتقط • إذا قال الرجل إن فلانة بنت فلان بن فلان يولد كذا
زوجتي وأنها تنكحني وإن شهودي على النكاح ههنا فلا يمكن الجمع بينها وبين شهودي فأكتب لي
في هذا كتاباً فإن القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب
أو ادعى ولا عتاقة أو ولا مولاة وكذا لو ادعى نسباً بأن قال رجل إن فلان بن فلان أمي وهو يكرسي
ولي بيعة ههنا أنه أمي أنه ابنه أو أنه تزوج أمي وأني قد ولدت على فراشه ونسب إليه فأقام على ذلك بيعة فإنه
يكتب له كتاباً وكذا لو ادعى رجل أنه أبو فلان الغائب وأقام البيعة تطلب منه الكتاب ولو ادعى أنه أخو
فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فإن القاضي لا يكتب إلا أن يدعى أرثاً ونفقة أو يدعى من
الحضانة والرياسة في القبط أو في الأب والابن يقبل البيعة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته ولو أن
رجلاً وامرأة اتعيا ابناً أو ابنة وقالوا هو معروف بالنسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا
وهو يترقه وأقام على ذلك بيعة وطلبنا في ذلك كتاباً فإن القاضي يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أم عند

أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن كان يكتب في النسب الآن ههنا لا يكتب فالخامس أنه إذا كان
في دعوى الميراث دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يدعى فيقول
هو ابن غصبة فلان الغائب فإنه يكتب في قولهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار
في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة أخرى فأشهدوا وقوماً على شهادتهم يجوز ذلك
كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير أشهادهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان إلى
قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختمه بحضورنا
وأشهدنا عليه فأشهدوا أنهم على شهادتنا هذه وكذا لو أشهد هذه الشهود شهوداً آخر ثالثاً ورابعاً وخامساً
وإن كان كثيراً كذا في فتاوى قاضي خان • العليم الخصة شرط جواز كتاب القاضي إلى القاضي
وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعني القاضي الكتاب إلى معلوم يعني القاضي المكتوب إليه في معلوم
يعني المدعى به معلوم يعني المدعى على معلوم يعني القاضي المكتوب إليه في معلوم
معلوماً وأعلامه انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه وأسم جده أو قبيلته فإذا لم يذكر اسم أبيه وجده
لا يحصل التعريف بالتضيق وإن ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يحصل التعريف وإن كان مشهوراً اكتفى بالاسم الذي كان مشهوراً به وكذلك إذا كتب من أبي فلان
إذا كان مشهوراً بتلك الكنية كأي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك إذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به
كأبي أبي ليلى رحمه الله تعالى يكتب به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه مالم يكن مكتوباً
في الكتاب وكذلك أعلام القاضي المكتوب إليه شرط وانما يصير معلوماً بما يوجب تعريفه من ذكر الاسم
والنسب ولا يكتب بالشهادة على الاسم والنسب إذا لم يكن مكتوباً وكذلك أعلام المدعى عليه شرط ثم عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل يشترط مع ذلك ذكر الجد وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وكان القاضي الإمام أبو علي السعدي
رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجد ثم رجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى
وإن لم يذكر اسم الجد ونسبه إلى القبيلة فإن كان أدنى القبائل والانحياز الذي يعرف بذلك فقد كفى بخلاف
وقوم مقام اسم الجد لغيره من الأعلام به فإنه قلما يفتق إنسان في أدنى الانحياز اسميه واسم أبيه ما وإن نسب
إلى أعلى الانحياز والقبائل بأن قال عمي أو ما أشبهه لا يكتب به وإن نسبته إلى بلدة ولم ينسبه إلى جده ولا إلى
قبيلته فقال كوفي أو مصري فذلك لا يكتب به وإن نسبته إلى حرقته وصيناعته ولم ينسبه إلى القبيلة والجد
لا يكتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا كانت صناعة يعرف بها لا محالة يكتب وإن ذكر
اسم أبيه ولقبه وأنه يعرف بذلك اللقب لا محالة فإنه يكتب وبدون ذلك لا يكتب وإن ذكر اسمه واسم جده
ولم يذكر اسم أبيه لا يكتب وإن كتب من قاضي بلد كذا فلان بن فلان إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان
فذلك يكتب بخلاف عند بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لأن كونه قاضياً من أسباب التعريف فيستغنى به
عن ذكر الجد ولو كتب من فلان بن فلان قاضي بلد كذا إلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين
وحكامهم فذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى يجوز
والظاهر أن محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى توسع حين ابتلى
بالقضاء ورأى أحوال النباين واستحسن في كثير من المسائل تسهلاً للأمر على الناس من جهة هذه المسألة
كذا في المحيط • وعليه عمل الناس اليوم كذا في الخلاصة • وإن كتب إن فلان بن فلان السدي بعلام
فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا جاز لأن تعريف الميول بالنسبة إلى المالك فإذا نسبته إلى مالك معروف
بالشهرة أو ذكر اسم المولى ونسبه إلى أبيه وجده أو إلى قبيلته فقد تم تعريفه بذلك وإن ذكر اسم العبد
واسم المولى واسم أبي المولى ولم يذكر اسم جده المولى ولا قبيلته ذكر ضمن الأسماء المرحسي رحمه الله تعالى
أن ذلك لا يكتب وذكر شيخ الإسلام أنه يكتب لأن التعريف يحصل بذكر ثلاثة أشياء كما في الخبر وقد وجد ذكر
ثلاثة أشياء وهي اسم العبد واسم المولى واسم أبي المولى وإن ذكر اسم العبد واسم المولى لم ينسب المولى إلى

قبيلته الخاصة لا يكتفى وان نسبته الى قبيلته الخاصة فعل قياص ماذ كرهتمس الاثمة في المسألة المتقدمة لا يكتفى وعلى قياص ماذ كرهتمس الاثمة لا يكتفى وان كتب ان فلان بن فلان وهو العبد السدي المائل الذي في يد فلان بن فلان أو انساب كن في دار فلان بن فلان لا يكتفى لان التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالمالك دون السند لانها عسى تكون بغير حق كذا في الذخيرة * ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو ليعلمهم به ان لم يقرأ اذ لا شهادة بلا علم ثم يحتمل بغيرهم وينسب اليهم للابتهاج والتعظيم وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى لان من أصلهما أن علم الشهود بما في الكتاب وانظم بحضورهم شرط جوذا القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت العمل الى وقت الاداء شرط عند ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر اليس شيء من ذلك بشرط والشروط أن يشهدهم أن هذا كتابه ونافعه وعنه أن الختم ليس بشرط أيضا فسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس الختم كالعمامة واختار شمس الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكتابي * ذكر كراهية الخصال وعمل القضاة اليوم أنهم يسألون المكتوب الى المذني وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأئمة رحمه الله تعالى كذا في النهاية * واذا ثبت من مذهب أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى ان شهادة الشهود بما في الكتاب شرط فيبقى للقاضي الكتاب أن يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فتحتكم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب فاقاله أبو حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى احتياط وما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى توقع ومن الشرائط عند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى أن يكون الكتاب معتونا بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي الى فلان بن فلان القاضي حتى انه اذا لم يكتب فيه ذلك وانما كتب فيه عافانا الله وإياك فالقاضي المكتوب اليه لا يقبله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى العنوان ليس بشرط انما الشرط أن يشهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان بن فلان اليك ونسخته واذا ثبت أن العنوان شرط عند من أقول ان كان العنوان في الباطن وعلى الظاهر فالقاضي المكتوب اليه يعمل به وان كان العنوان في الباطن لا غير يعمل به وان كان على الظاهر لا غير فالقاضي المكتوب اليه لا يعمل به فبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى اكتفوا بعنوان الظاهر كذا في المحط * ويكتب الأسماء والانساب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة العنوان الظاهر في زماننا أن يكتب قبل كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلدة كذا والعين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلدة كذا والى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم آدم الله توفيقه وتوفيقهم فان كتب الى قاضي بلدة كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضي بلدة كذا فأنواختها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم آدم الله توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب بعد التسمية كتابي أطال الله تعالى قضاء فلان القاضي الى آخره كما هو الرسم في الكتاب ثم يكتب أما بعد ثم اذا كان القاضي يعرف المذني بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر في مجلس قضائي في بلدة كذا أو ما يقيم بها نافذ القضاء من فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان القاضي ويذكر خطه كذا في النهاية * والعجيب ان قوله في مجلس قضائي ليس بأمر لازم بل اذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاء الا اذا كان بلدة فيها قاضيان كل قاض على ناحية على حدة كذا في الملقط * وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأل عنه البيعة ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسالت عنه البيعة ويذكر أسماء اليهود وأنسابهم وحلالهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان أولى وان لم يذكر أسماءهم وأنسابهم واكتفى بقوله شهود عدول عزتهم بالعدالة أو سالت عنهم فعدلوا وعرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك فتهدوا أنه فلان بن فلان ويستقضى في تربيته فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وأدى له دارا في بلدة كذا في حلة كذا حدودها

كذا في يد رجل يقال فلان بن فلان يعرف المذني عليه على وجه التمام وان كان رجلا مشهورا لا يحتاج الى هذا بل يكتب قاضي على فلان بن فلان ولا بد أن يذكر المذني انه غائب عن هذه البلدة مسيرة بغير فلان بين العلماء اختلافا في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشايخنا قالوا لا يجوز فيها دون مسيرة السفر كما في الشهادة على الشهادة كذا في النهاية * كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو كان بحال لو غدا الى باب القاضي لا يكتفه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى كذا في السراجية * ويكتب وقد ثبت غيبته عندي بالبيعة العادة ليعلم القاضي المكتوب اليه أن كتابة الكتاب كانت بشرائطه ان يكتبه وانه اليوم مقيم بكورة كذا كذا في الملقط * ثم يكتب وهو جاحد لدعوى المذني هذا وشهوده على صحة دعواه ههنا ويتعذر عليه الجمع بينه وبينهم فبأنى الاستماع الى شهادتهم لا ملية بما صح عندي من شهادتهم الى القاضي فلان فأجيبه اليه فأحضرهم وهم فلان بن فلان بن فلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلته ويجاربه ان كان تاجرا ومبكتنه ومصلحه ومحلته تمام التعريف فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المذني هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة متفقة اللفظ والمعنى هكذا روي عن محمد بنهما الله تعالى قالوا وينبغي أن لا يكتب في هذا القيد بل يفسر الشهادة وينسبها فيكتب أما الاول فشهد بكذا ويفسر شهادته ويصحبها فان كان المذني به عقارا يذكروا موضعه وحدوده الأربعة وان كان غلاما يذكروا اسم العبد وحليته وصفته وحرقة واسم المولى واسم أبيه واسم جدته وكذلك في الدين يذكروا نسبه وقدره وصفته كما هو المعروف فيكتب شهدوا أن فلانا المذني هذا على فلان بن فلان بن فلان هذا الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب في دعوى المذني هذا وكذا يذكروا جنس الدين ونوعه وصفته وجميع ماذ ذكرنا في الدعوى ثم يكتب فواجب على فلان هذا المذني عليه الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب أداه هذا الميال ليقضه لنفسه وقد اختلف المتأخرون في أنه هل يشترط ذكر هذا والصحيح انه لا يشترط ويشترط بيان سبب الدين لتكون الشهادة موافقة لدعوى المذني ثم يكتب وشهد كل واحد من السابقين بمثل شهادته هذه وأشار في جميع مواضع الاشارات ولا يكتب على مثل شهادته ثم يكتب فأنواختها على وجهها وساقوا على سننها وسمعتها وأنها في المحضر المجلد في ديوان الحكم ثم بعد ذلك ان عرف القاضي الشهود أئمت ذلك في كتابهم ومعروفون عندي بالعدالة والرضى وان لم يعرفهم سأل المذني عن جالهم والواحد يكتفي والاثنان أحوط فان أشوا عليهم بالعدالة يكتب ورجعت في التعريف عن حالهم الى من اليه التزكية والتعديل وهم فلان وفلان فنبسبهم الى العدالة والرضى وقبول القول ثم القاضي الكتاب بعد ما ظهر به عنده عهده الشهود الذين شهدوا عنده بالحق للمذني يحلف المذني بالله ما قبضت هذا الميال منه ولا تعلم أن رسولك أو وكيلك قبض منه واذا كتب الكتاب على هذه الصيغة التي ذكرنا يكتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا كتب هذا الكتاب عنى بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الأمر على ما بين فيه منى وعندى وهو كما كتب فيه وهو ممنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من الكاغذ وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي هكذا كتب التوقيع على صيدره وأشبهت عليه شهودا وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان يذكروا أسماءهم وأنسابهم وحلالهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه ونخت الكتاب بحضورهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الأسطر في آخره وهي كذا احتياطيا في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى وينبغي أن يكتب نسجتين نسخة في يدي المذني محتوما بذلك التسمية من غير زيادة ولا نقصان ونسخة أخرى في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان والمصنف كذا في النهاية * ولولم يكتب في الكتاب تاريخا لم يقبله وان كتب فيه تاريخا بغيره هو كان قاضيا في ذلك الوقت أم لا ولا يكتفى بالشهادة اذ لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على أصل الجلالة ولم يكتب مكتوبا لم يعمل به كذا في الخلاصة * ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب اليه أن يجمع بين

قوله لا ملية كذا في جميع النسخ الحاضرة والذي في المحط لا يكتب وهو أظهر اه معجمه

قوله ولا يكتب على مثل شهادته لانه يصير شهادة على شهادة الاول وانه لا يقبل ههنا ولكن يكتب على شهادته كذا في المحط اه معجمه

الذي جاء به الكتاب وبين خصمه بطله ولا ينبغي له أن يقبل البيعة على أنه كتاب القاضي الأزعيه خصمه
ثم إذا جرح بينهما فالمدعي يدعي حقه عليه فليسأل القاضي المدعي عليه عن دعواه فان أقربها أقره القاضي
ذلك باقراره ووقع الاستغناء عن الكتاب وان جحد دعواه حتى احتاج المدعي الى إقامة الحجة بعرض
الكتاب على القاضي فإذا عرض للقاضي يقول له ما هذا فيقول **كتاب القاضي** فلان فيه قول له القاضي
هات البيعة على أن هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط • فلو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز
ولو سمع البيعة على أن هذا كتاب القاضي من غير حضرة خصمه لا يجوز بحضرة الخصم شرط قبول البيعة على
الكتاب لا شرط قبول الكتاب وقول محمد رحمه الله تعالى في الشروط وان قبل ذلك وليس معه خصم جاز
أراد به قبول الكتاب لا قبول البيعة على الكتاب كذا في المقتط • فإذا شهد اليهود أنه كتاب
القاضي فلان بن فلان السك وهو محتوم بخاقه فيقبل الكتاب ويقر هل قرأ عليكم وهل ختم
بمحضر تكلم فان قالوا لا أقرأ علينا ولم يحضر ثنائاً وعلى العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرأ علينا
وختم بمحضر ثنائاً وأشهدنا بفتح الكتاب ولا يكتفى بقولهم ختم عندنا وبشهدنا كذا في النهاية • لو شهدوا
أنه كتاب القاضي وخاقه ولم يشهدوا بما فيه لم يقبل هذه الشهادة عندنا وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى يقبل كذا في محيط السرخسي • وإذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة
لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضي الكتاب كتب في كتابه عدالة الشهود أو عرفهم
القاضي المكتوب اليه بالعدالة يقضي على الخصم بالحق وان لم يكن كذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود
فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية • والاولى أن يكون الفتح بحضرة الخصم وان فتح بغيره حضرته
باز كذا في المحيط • ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي
سلمه البناء في مجلس حكمه الى أن قال فتحه القاضي فلم يقل فإذا شهدوا وعدلوا فسلم هذا أنه لم يشترط العدالة
للفتح والصحيح أنه يقض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بأنه يقض الكتاب بعد ثبوت
العدالة موافق لرؤية شرح أديب القاضي للصدر الشهيد ومخالفاً لما استأمره في المغني حيث قال فيه
وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي ان القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود
ثم قال ما قاله محمد رحمه الله تعالى أصح أي يجوز الفتح عند شهادة الشهود مطلقاً بأن هذا كتاب القاضي
ومختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية • ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن في قيام
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جاء به كتاب في حق ينبغي للقاضي أن يحضر المدعي عليه فإذا حضر
سأل الذي جاء به الكتاب أهو هذا الذي تدعي عليه فان قال نعم سأله بعد ذلك أو كبل أنت في الكتاب أم صاحب
الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البيعة على أنه كتاب القاضي وان قال أو كبل الطالب وأما فلان
ابن فلان فانه يسأل البيعة انه فلان بن فلان وان فلانا وكله فان أقام بيعة على الكتاب قبل أن يقضي بيعة
وكالته القياس أن لا يقبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقبل وهو قول
محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
إذا سمع القاضي البيعة على الوكالة والكتاب فقبل أن تظهر عدالة الشهود عزل الكتاب ثم ظهرت
عدالتهم قضى القاضي بالامرين جميعاً وان عدلت بيعة الوكالة ولم تعدل بيعة الكتاب حتى عزل القاضي
الكتاب فأراد الوكيل أن يقيم بيعة أخرى على الكتاب وان لم يقبل ذلك منه وان عدلت بيعة الكتاب
ولم تعدل بيعة الوكالة حتى عزل الكتاب فأراد الوكيل أن يقيم بيعة على أن فلانا قد كان وكله يومئذ وعدلت
الشهود قبلت البيعة وقضى بالوكالة وهذا التفرع انما يأتي على قول محمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ثم ان قبل القاضي الكتاب وفتحته وأتى بجميع الشرائط على نحو ما هنا هل يقضي
بما في الكتاب ان سلم القاضي ان الذي جاء به الكتاب فلان بن فلان الفلاني وأقر به الخصم وشهد الشهود انه
صاحب الكتاب يقضي وان لم يكن ثبوت من هذا سأل البيعة انه فلان بن فلان وان سأل البيعة قبل ذلك فهو
أحسن قد مر المسافة كذا في المحيط • في الخاتمة فإذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب
اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاقه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأه على

الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطلب المدعي من
هذا القاضي أن يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويسمع القاضي المكتوب اليه دفع الخصم اذا قال لي دفع ولا يجوز
الرسالة مكان الكتاب وان وجدت جميع الشرائط ويجوز استعانة القاضي من أمير المصرا الذي ولاه
من غير شرط الكتاب بكتابة أو رسالة يبعثه معها أمينا وان كان الأمير في مصر آخر يعسر الشرائط من ختم
الكتاب والشهادة على أنه كتاب القاضي كذا في التتارخانية • ذكر الخصاص في أدب القاضي وإذا
انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب منشورا وفي أسفله خاتم القاضي فان القاضي
المكتوب اليه يقبل الكتاب إذا شهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصاص عقيب
هاتين المسألتين هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فالقاضي
المكتوب اليه لا يقبل الكتاب اذا لم يكن محتوماً غير أن أبي يوسف رحمه الله تعالى يقول اذا كان الكتاب غير
محتوم لا تضع الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ذكر الفقيه أبو بكر الرازي
والشيخ الامام شمس الأضنة الحارثي ان قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعاً لان هذا مما يقتل به
الناس كذا في الذخيرة • والصحيح انه قول السك • في الكبرى امرأة وكلت غائباً وأشهدت شهوداً
بذلك فشهدوا بين يدي قاضي بلدة على يكتب الى قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالوكالة يقبل هذه الشهادة كذا
في التتارخانية • وان كان المدعي يدعي دارا بالارث فالقاضي الكتاب يكتب في كتابه وذكر أن
فلان بن فلان بن فلان مات ثم يكتب وتزل دارا بالكوفة في بن فلان بن فلان الى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار
ملكاً وحققا فلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف فلانا لا وارث له غيره وتزل هذه الدار
المحدودة ميراثه ولا ينبغي أن يكتفى بذلك المدعي لأعلم له وارثاً غيري ثم يذکر روى أن فلان المدعي بفلان
وفلان فشهدا أن فلان بن فلان قد توفي الى آخر ما ذكرنا وإذا وقت الدعوى في العقار وطلب المدعي من
القاضي أن يكتب اليه بذلك كما نفهذاه على وجهين اما أن يكون العقار في بلدة المدعي ويكون المدعي عليه
في بلدة أخرى وأما أن يكون العقار في بلدة أخرى غير البلدة التي فيها المدعي وأنه على وجهين اما أن يكون
في البلدة التي فيها المدعي عليه أو يكون في بلدة أخرى غير البلدة التي فيها المدعي عليه وفي الوجوه كلها القاضي
يكتب بذلك كتاباً بالان العسيرة في هذه الغيبة المدعي عليه فبعد ذلك ان كان العقار في البلدة التي فيه
المدعي عليه ووصل الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه يعمل به بشرائطه على ما بينا ويحكم به للمدعي
وأمر المحكوم عليه بتسليمه الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يذم بنفسه لان العقار
في ولايته فيقدر على تسليمه وان كان العقار في البلدة التي فيه المدعي فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء
يعت المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكتاب حتى يقضي له عليه ويسلم العقار وان شاء حكم به
لوجود الحجة ومجمل له وكتب له القاضي قضية العقار ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لم يسلم العقار لان
العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم اذا أورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي
الكتاب وأقام بيعة على قضائه فالقاضي الكتاب لا يقبل هذه البيعة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء
وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه ان اذا قضى للمدعي
وسجل له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أمينا يسلم الدار الى المدعي فان أي ذلك كتب المكتوب اليه
الى الكتاب كتاباً ويحكمي كيفية كايه الذي وصل اليه ويجبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي
عليه بحضور المدعي ويحكم عليه بالعقار وأمره اياه أن يبعث معه أحد يسلم العقار اليه وامتناعه عن ذلك
ثم يكتب وذلك قبل أن تأتي المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك يسلم اليه هذا العقار
فاعمل في ذلك بركة الله وإيانا بما يحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان
موصول كتابي هذا اليك فاوصل هذا الكتاب الى القاضي الكتاب يسلم العقار الى المدعي وأخرج من يد
المدعي عليه وان كان العقار في بلدة أخرى غير البلدة التي فيه المدعي عليه فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء
يعت المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلدة الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضي للمدعي

بالعقار بحضرة المذبح عليه وان شاء الله تعالى وسجل له ولكن لا يسم العقار اليه واذا أراد
القاضي أن يكتب في العبد الا بقى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كيف يكتب صورته اذا كان لرجل
بخاري عبد أبي الى سمرقند فأخذه رجل سمرقندي فاحببه المولى وليس للمولى شهود سمرقند اعلم الشهود
بخاري وطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الى ذلك ويكتب له
كتابا الى قاضي سمرقند على ما ينشأ في الديون غير أنه يكتب بشهادة سمرقندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي
يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا كذا في المحيط . وسنه كذا وقيمته كذا كذا في النهاية . ملك
فلان المذبح هذا وقد أتى الى سمرقند واليوم في يد فلان سمرقندي بغير حق وبشهادة على كتابه شاهدين
يشخصان الى سمرقند ويعلمهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا
الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى
يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدالته ما عنده فحق الكتاب فان وجد حلية العبد
المذكور مخالفة لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رده هذا الكتاب اذ ظهر أن هذا العبد غير المشهود
به في الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المذبح من غير أن يقضى له بالعبد ويأخذ كفيلا
من المذبح بنفس العبد ويحمله في عنق العبد خاتما من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق انه سرق
ويكتب كتابا الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا واصل
الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المذبح أن يحضر شهوده
الذين شهدوا عنده أو لمرة فيشهدون بحضرة العبدان ملك هذا المذبح فاذا شهدوا بذلك ما يصنع قاضي
بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخاري لا يقضى
للمذبح بالعبد ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمه
وما فيه ويعتد بالعبد معه سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المذبح عليه فاذا واصل الكتاب
الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى
للمذبح بالعبد بحضرة المذبح عليه وأبرأ كفيلا المذبح وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضى بالعبد
للمذبح ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يرى كفيلا المذبح وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى
كتاب القاضي في الاما صورته ما ذكرنا في العبد غير أن المذبح اذا لم يكن ثقة مأمونا فبالقاضي المكتوب اليه
لا يدفعها اليه ولكن يأمر المذبح حتى يجي به رجل ثقة مأمون في يده وعقله يبعث به معه لان الاحتياط
في باب الفروج واجب كذا في المحيط . اذا مات القاضي الكاتب قبل أن يصل الكتاب الى المكتوب
اليه فالمكتوب اليه لا يعمل بهذا الكتاب عندنا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاما الى يعمل به وهو قول
الشافعي رحمه الله تعالى ولوقبله مع هذا وقضى به ثم رفع الى قاضي آخر أمضاه لان قضاءه صادق الاجتهاد
وكذلك الجواب فيما اذا مات بعد وصول الكتاب اليه قبل القراءة . وأما اذا مات بعد وصول الكتاب
والقراءة فان المكتوب اليه يعمل به هكذا ذكر في ظاهر الرواية والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية ولن عزل
القاضي الكاتب فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات كذا في الذخيرة . لو لم يبق القاضي الكاتب أهلا
للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لا يقبله كذا في الكافي . وأما اذا مات المكتوب اليه أو عزل واستعمل
مكانه قاضي آخر فوصل الكتاب الى الذي استعمل فهل يعمل به يتظر ان كان في الكتاب والى كل من يصل
اليه الكتاب من قضاة المسلمين يعمل به وان لم يكن في الكتاب والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
لا يعمل به عندنا قال في كتاب الحوائج واذا جاء الرجل بكتاب القاضي الى قاضي آخر فلم يجد خصمه
ثمة فقال الطالب القاضي المكتوب اليه أن يكتب له الى قاضي آخر عما أتاه من القاضي الاول قبل اذ ثبت
ذلك عنده وشرائط الثبوت ما ذكرنا وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب صارت
منقولة الى المكتوب اليه حكما فيعتبر بما لو شهدوا عنده حقيقة ولو شهدوا عنده حقيقة وطلب المذبح
من القاضي أن يكتب له كتابا الى قاضي البلد الذي خصمه هناك ليس أنه يكتب له كتابا كذا هنا
الا أن القاضي المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضي الاول بالحق

على القاضي لا نفهم الحق فيكتب وينسخ كتاب القاضي الاول لانه هو أصل الحق وان شاء الله تعالى ذلك في كتابه
وكذلك ان كان المذبح قال للقاضي الاول اني لا أجد من الشهود من يعصيني الى بلد انحصم فكتب الى
قاضي بلد كذا ليكتب ذلك القاضي الى قاضي بلد انحصم أجابه القاضي الى ذلك ولو كان المذبح قال للقاضي
الاول اكتب الى قاضي مرو والى قاضي نيسابور حتى أذهب الى مرو فان وجدت خصمي ثمة والا ذهبت
الى قاضي نيسابور فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يجيبه الى ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يكتب على هذا الوجه فان رجع الطالب الى القاضي الكاتب الاول وقال اكتب الى
قاضي بلدة أخرى لاني لم أجد خصمي في تلك البلدة فانه لا يكتب له في ذلك حتى يرد عليه ذلك الكتاب فاذا
رد الا أن يكتب ولو كان القاضي الكاتب أراد أن يكتب له ثانيا قبل رد ذلك الكتاب البسمع مع انه ليس له ذلك
ينبغي أن يبين في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا بهذه النسخة ليزول به الالتباس كذا
في الذخيرة . واذا كتب القاضي لرجل يدعي ديناً على غائب كتابا وختم الكتاب ثم جاء المذبح وقال فقدت
الكتاب والتمس كتابا آخر فان كان القاضي يتهمه لا يكتب كتابا آخر وان كان لم يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب
الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كذا في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب فطلب مني
وكتب هذا الكتاب ويذكر التاريخ كذا يأخذ الحق من بين يديك اني لو قال المذبح بعد ما كتب له كتابا
ان المذبح عليه اتقل من تلك البلدة الى بلدة أخرى فكتب لي كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه
كنت كتبت له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المذبح عليه اتقل من تلك البلدة الى
بلد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطاً كذا في فتاوى قاضي خان . واذا كتب كتابا بحق لرجل على رجل
فلم يخرج الكتاب من يده حتى حضر انحصم الذي أخذ الكتاب عليه فقدّمه اليه فانه لا ينبغي للقاضي أن
يقضى عليه بذلك حتى يعيد المذبح اليه على ذلك بحضرة وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو
معه في المصراع أصل الله الامير وقص القصة والشهادة وبعث بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان أمضاه
الامير فهو جائز وان لم يكن معنونا ولا محتوما ولم يشهد عليه الشهود أن هذا كتاب القاضي وختمه وهذا
استحسان والقصاص أن لا يجوز اذا لم يكن عليه عنوان باسم القاضي وباسم الامير واسماء آباءهما وأجدادهما
ولا يكون محتوما ولا يشهد عليه شاهدان . قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق أو قرية ولا يقبل
كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فيها منبر وجماعة وهذا على ظاهر الرواية لان على ظاهر الرواية
المصر شرط لنفاذ القضاء ولكتاب القاضي حكم القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المصر فيها لنفاذ القضاء
فقبل فيها كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضي الرستاق وقاضي القرية ولو أن رجلا في يده أمة وأقام
الاخر البيعة أتمها وقضى بها القاضي له فقال الذي في يده اني اشتريتها من فلان وهو في بلدة كذا وقد
دفعت اليه الثمن فاسمع شهودي واكتب لي فانه يكتب له ذلك بما يصح عنده ولو أن جارية في يدي رجل ادعت
انها حرة الاصل بعد ما أقرت بالرق وأقامت البيعة وقضى القاضي بحريتها فان أقام الذي في يده البيعة على
أنه اشتراها من فلان القاضي بكذا ونقصه الثمن وطلب من القاضي الكتاب يجيبه الى ذلك لانه يريد
الرجوع بالثمن وانه دين ولو انما لم يتم البيعة على حريتها وليكن ادعت الحرية وأنكرت اقرارها بالرق
ولم يكن لدى البيعة على اقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بغير عين عنده أي حقيقة رحمه
الله تعالى خلافا لهما فانما ما يعلن عليها العيين وان قال ذو اليد اني اشتريتها من فلان ونقصت الثمن
فاسمع من شهودي لا يرجع عليه بالثمن لا يجيبه الى ذلك بخلاف المسألة الاولى وكذلك اذا ادعت حرية
الاصل بعد ما أقرت بالرق وصدة لها صاحب اليد لا يرجع المشتري بالثمن على البائع وكذلك اذا أنكرت
الرق ابتداء وأدعت حرية الاصل حتى كان القول قولها لا يكون للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع فان
أراد المشتري أن يحلف البائع في هذين الفصلين ما يعلم أنها حرة الاصل يريد به الرجوع بالثمن على البائع
وله ذلك لانه يدعي عليه معنى لو أقرب به يلزمه فاذا أنكرت بحلف فان حلف لاني عليه وان كل فقد أقرب بما
ادعاه المشتري فيلزمه رد جميع الثمن ولو ان المشتري في هذين الفصلين لم يطلب تحلف البائع ولكنك أراد أن
يقم البيعة على حريتها يريد به الرجوع بالثمن على البائع سمعت يمينه كذا في المحيط . ولو أن رجلا أورد على

قاضي كتابا من قاضي رجل يحق فوافي البلد وقد مات المطلوب فأحضر الطالب ورثة المطلوب أو وصيه وبنا بالكتاب إلى قاضي وأحضر شهوده على الكتاب بمحض من الوارث أو الوصي فالقاضي يقبل الكتاب ويسمع من شهوده على الكتاب بمحض من الوارث أو الوصي ويتخذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بموت المطلوب أو قبله وإذا أورد على قاضي كتاب قاضي آخر بشئ لا يراه هذا القاضي وهو مما يختلف فيه الفقهاء فإنه لا يتخذ فرقا بين الكتاب وبين السجل فإنه إذا أورد السجل من قاضي إلى قاضي آخر وهو لا يرى ذلك وهو مما يختلف فيه العلماء فإنه يتخذ ويحضره كذا في الملقط * ولو أن رجلا أورد على قاضي كتابا من قاضي يحق على رجل وكان في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه وصناعته ونحوه وفي تلك الصناعة أو في ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يقيم البيعة على المطلوب أنه هو الذي كتب فيه الكتاب وإن لم يكن في تلك القبيلة أو الصناعة اثنان على ذلك الاسم أخذ القاضي عليه الحكم فإن قال المطلوب في هذا الفخذ وفي هذه التجارة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم تدفع عنه الخصومة من غير بيعة وإن قال المطلوب أنا أقيم البيعة أن في هذا الفخذ وفي هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب فهذا أعلى وجهين إن قال أنا أقيم البيعة أن في هذا الفخذ وفي هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب تقبل هذه الشهادة وتدفع الخصومة عنه وإن قال أنا أقيم البيعة أنه كان في هذا الفخذ وفي هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب ولم يقبل ذلك منه الآن يكون موت فلان بعد تاريخ الكتاب وشهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي الآن يقبل وتدفع الخصومة وإن كان الكتاب على ميت أحضر القاضي بعض ورثته وجمع من الشهود وقبل الكتاب * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل غائب مال مؤجل وسأل من القاضي أن يكتب له بذلك كتابا فإنه يجيبه إلى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الاجل على ما شهد به الشهود قال وإذا ادعى المطلوب أن الطالب قد أبرأني عن كل قليل وكثير أو قال قضيت الدين الذي له علي وأقام على ذلك بيعة وقال للقاضي اني أريد أن أقدم البائدة التي فيها الطالب وأخاف أن يأخذني بالمال ويحصد الإبراء والاستفتاء وشهودي ههنا فاسمع من شهودي واكتب لي إلى ذلك القاضي فإنه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يكتب واجعوا على أنه لو قال بجدي الاستفتاء مرة وخاصة في مرة فأنا أخاف أن يخصمني مرة أخرى فاسمع من شهودي فاكتب إلى قاضي ذلك البلد أنه يكتب * ومن جنس مسألة دعوى الإبراء على الغائب مسائلتان آخرتان أحدهما مسألة الشفعة وصورتها رجل قال للقاضي اني اشتريت دارا وفلان الغائب شفعيها وقد سلم الشفعة وأخاف اني إذا ذهبت ثمة يأخذني بالشفعة وينكر التسليم وطلب منه أن يسمع البيعة على التسليم ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا * الثانية مسألة الطلاق وصورتها امرأة قالت للقاضي طلقني زوجي ثلاثا وهو في بلدة كذا اليوم وأنا أريد أن أذهب إلى تلك البلدة وأخاف أن زوجي ينكر طلاق فاسمع من شهودي واكتب لي إلى قاضي تلك البلدة قال القاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا فإن كان هذا الذي حضر القاضي أخبره عن الحدود والخصومة مرة يسمع بيته وكتب له بذلك بخلاف * ولو كان الطالب أبرأ المطلوب عند القاضي أو كان الشفع سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى ظاهر فالواو على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يكتب * وإذا أراد القاضي أن يكتب بعلمه فاعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه ففي كل موضع يجازله أن يقضي بعلمه جازله أن يكتب بعلمه إلا أن في فصل الكتابة اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في صورة وهو ما إذا علم بالحادثة قبل أن يستقضي ثم استقضي بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كالأبقي بذلك العلم وبعضهم قالوا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة في دار في غير مصره وبقيضا أو باجارتها وأراد كتاب القاضي فالقاضي يكتب له في ذلك فيعذر ذلك إن كان القاضي عرف الموكل أثبت معرفته وإن لم يعرف يكتب وقد سألته البيعة على أنه فلان بن فلان على نحو ما ينسأه يكتب وقد وكل فلان بن فلان يذكّر اسم الوكيل ونسبه على ما قد مناسم رسم الكتابة فإن وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار التي بالكوفة

مطاب
کتاب القاضي بعله بمنزلة
قضاؤه بعله

في بني فلان واذا وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة (فالحاصل) أنه ينبغي للقاضي أن يذكر في الكتاب ما يوكله به ثم إن كان الوكيل حاضر احل له زيادة في التعريف وإن ترك لا يضرمه وإن كان غائبا بالكوفة يكتب وكل رجلا ذكرا أنه فلان بن فلان الفلاني فهذا اشارة الى أن الوكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلمنا تشارحه الله تعالى لأنه لا يلزم الوكيل قبل قبوله دفعا للضرر عنه كما في الوكيل الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه فالقاضي يحضر الذي في يده الدار ويسأل البينة على الكتاب والخاتم بحضرته. ويقع الكتاب بعد ما قامت البينة عليه ويقرؤه على الشهود حتى يشهدوا على ما فيه وبعد ما ذكر سأل الوكيل البينة على أنه فلان بن فلان فان أقامها سأل الذي في يده الدار عن الدار فان أقر بها الموكل أمره بدفعها اليه وإن سأل الوكيل البينة على أنه فلان بن فلان الفلاني قبل أن يسأل البينة على الكتابة حسن وهذا على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يسأل الوكيل أولا بينة على أنه فلان بن فلان ثم يسأله البينة على الكتاب وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقائق والعروض والوديعة والدين قال والوكيل بالخصومة في الدار أن يخاصم من نازعه علما باطلاق التوكيل ولو كان الموكل سمي رجلا بعينه فليس له أن يخاصم غيره وليس للوكيل بالاجابة إلا أن يؤجر الدار ويكون خصما لمن أجزأه منه قال واذا وكلت المرأة بغيرها ونفقةها وكسبها وطلبت من القاضي كتابا في ذلك فينبغي للقاضي أن يذكر في كتابه وذكرت ان لها على زوجها فلان بن فلان من المهر وكذا وقد ركت فلان بن فلان بقبض ذلك من زوجها وبالخصومة فيه ان أنكر وانما يكتب وبالخصومة فيه بغير راعن قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما الوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة ويكتب أيضا وكتبه بطلب نفقة تها من زوجها وبالخصومة فيها فاذا وصل الكتاب الى القاضي يحضر الزوج ويسأل عن المهر فان أقر به أمره بالدفع الى الوكيل ولو كانت وكتبه بغيرها وبالخصومة في نفقة تها حتى يفرض لها كل شهر نفقة مسماة وكل سنة كسوة مسماة فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبل البينة الا بضرورة الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك عنده سأله عن المهر فان أقر به أخذ منه ويفرض من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا في المحيط * ولو ان رجلا جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب توأرى الخصم في البلدة قبل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث مناديا ينادي على بابه ثلاثة ايام اخرج فان لم يخرج نصبت عليك وكسبها وقضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمه الله تعالى لم يصحوا هذا القول كذا في فتاوى قاضي خان * قال في كتاب الاقضية واذا وكل الرجل رجلا بالخصومة في عيب خادم اشتراه وأخذ بذلك كآب القاضي لم يجوز ان الخادم لا يرد حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيجاف بالله ما رضى بالعيب وذلك لانه لو لم يتظربين الموكل ورد بالعيب يلحق البائع ضررا لا يمكن تداركه لان الضميمة تقذف ظاهر او باطنا فلا يقع التدارك بالنكول بخلاف فصل الدين ثم ذكره هنا أن الوكيل لا يملك الرد حتى يحضر المشتري ويحلف بالله ما رضى بالعيب وان لم يتدع البائع رضى المشتري وهكذا ذكر الخصاص والخصاص وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر محمد رحمه الله تعالى في المبسوط أن الوكيل يملك الرد بالعيب الا اذا ادعى البائع رضى المشتري وجه ما ذكره هنا ان على القاضي صيانة قضاؤه عن التقصص وجميع أنواع الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بالتظربين المشتري واعتبره بما اذا أراد المشتري الرد بالعيب بعد موت البائع فان القاضي يستحلف المشتري بالله ما رضى بالعيب وان لم يتدع الوارث ذلك ووجه ما ذكر في المبسوط ان القاضي نصب لفصل الخصومات لا لاناشائها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعى انشاء الخصومة وهذا لا يجوز الا يرى أنه لا يستحلف الولى في باب الخصاص بالله ما عفا يدون طلب القاتل والخصاص مما يشدري بالشبهات فلا ان لا يستحلف ههنا أولى لان الاستحلاف للنظر للبائع والبائع قادر على النظر لنفسه بأن يتدعى الرضى على المشتري فاذا ترك الدعوى لم يتنظر لنفسه فلا يتنظر له بخلاف المسألة التي استشهد بها لان الميت عاجز عن النظر لنفسه والقاضي نصب ناظر الشكل من عجز عن النظر لنفسه فلهذا يستحلفه كذا في الاخيرة * والوالى على بلدة من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين اذا أراد أن يكتب الكتاب الحكيم فان كان الخليفة قد ولاء القضاء وان لم يوله لم يجوز ولو كان هذا الوالى قلة انسانا أو أجاز له أن يعفى هل يقبل كتاب

هذا القاضي يقرر ان كان تليفه اذن لهذا الوالي بالتقليد قبل كتابه وما لافلا ذكر في كتاب الاقضية ان كتب التليف الى قضائه اذا كان الكذاب في الحكم بشهادة شاهدين شهد اعنده بمنزلة كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الا بالشرايط التي ذكرناها وأما كتابه انه ولي فلانا أو عزل فلانا فيقبل عنه بدون تلك الشرايط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق ويعني عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا بشي من المعاملات فانه يقبل بدون تلك الشرايط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق كذا هنا . قال في الاصل ولا يقبل شهادة أهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين لذمتي على ذمتي . وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء بكتاب قاض الى قاض آخر وقيل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق على أصل الحق مصر المكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل بالكتاب ويأمر الطالب أن يحضر البينة على أصل الحق . ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا غلب الخوارج على بلدة واستنقضوا عليها قاضيا من أهل البلدة فكذب هذا القاضي كاذبا الى قاضي أهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم أن الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من أهل البقي لا يقبل الكتاب وان كان يعلم ان الشهود من أهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم ان الشهود من أهل العدل أو من أهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط .

(الباب الرابع والعشرون في التحكيم) .

تفسيره تصير غيره ما كما فيكون الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرهما بمنزلة المصلح كذا في محيط السرخسي . يجب أن يعلم بأن التحكيم جائز بشرط جواز أن يكون الحكم من أهل الشهادة وقت التحكيم وقت الحكم أيضا حتى انه اذا لم يكن أهلا للشهادة وقت التحكيم وصار أهلا للشهادة وقت الحكم بأن كان الحكم عبدا فاعتق أو ذميا فأسلم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا الحكم يفارق حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه ولا يعتد به الى من لم يرض بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا في الملتقط . ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمتي والمحدود في القذف والفاسق والصبي والفاسق اذا حكم يجب أن يجوز عندنا ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما فاذا حكم لهما كذا في الهداية . ثم المراد من عدم جواز التحكيم الذمتي أن لو كان الذمتي حاكما بين المسلمين أمالو كان الذمتي حاكما فيما بين الذمتين فانه يجوز وذكر في المبسوط وان حكم الذمتي بين أهل الذمة جاز لانه أهل الشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراخيهما عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد حكومة الذمتي ليحكم بين أهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم كذا في النهاية وبصح التحكيم فيما يمكن فعل ذلك بأنفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يمكن فعل ذلك بأنفسهما وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حبة الزنى والسرقة والقذف وذكر الخصاص ولا يجوز حكم المحكم في حدة أو قصاص . وذكر في الاصل انه يجوز التحكيم في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو الكايات والطلاق والعناق وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذا للفتوى كيلا يتجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في دم الخطأ لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القتال لا يجوز الا أن يكون القتال أقر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه . حكم الذمتان ذمتا ثم أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما أراد به في الحكم على المسلم لأعلى الذمتي حتى لو حكم للذمتي على المسلم لا يجوز وان حكم للمسلم على الذمتي يجوز نص عليه في مواضع أخر من المبسوط فانه قال مسلم وذمتي حكا ذمتيا جاز حكمه على الذمتي دون المسلم وكذلك مسلم وذمتي حكا مسلما وذمتيا فان حكم للمسلم على الذمتي جاز وان حكم للذمتي على المسلم لا يجوز كالحاكم عبد أو حر أو حكا لم يميز حكمهما لان حكم العبد لا يجوز في الحر منفردا بالحكم وقد رضى به عنكهما فلا ينفرد أيدهما . حكم ذمتي بين مسلمين فأجازاه لم يميز كالحاكم في الابتداء ذمتان حكا ذمتيا فأسلم الحكم قبل

الحكم فهو على حكومته مسلم ومسلم تحكما حكا بينهما حكم بينهما ثم قبل المرتد أو طلق بدار الحرب لم يميز حكمه عليه ولو أطمع جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جاز بكل حال كذا في محيط السرخسي . ويجوز أن يجعل بينهما امرأه يعني يجوز اذا حكا بينهما امرأه وأراد به فيما سوى الحدود والقصاص لما ذكرنا أن التحكيم ينطبق على الشهادة والمرأة تصلح شاهدة فيما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكا ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكا . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز التحكيم مطلقا بالاختلاف ولا مضافا الى وقت في المستقبل وقال محمد رحمه الله تعالى يصح وفي القضاوى العتائية لا يصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية . صورة التعليق اذا قال للعبد اذا اعتقت فأحكم بيننا أو قال لرجل اذا أهلك الهلال فأحكم بيننا . وصورة الاضافة اذا قال لرجل جعلناك حكا غدا أو قال لأمر الشهر واذا اصطالحا على حكم يحكم بينهما على أن يسأل فلانا الفقيه ثم يحكم بينهما جاز . وكذا اذا اصطالحا على حكم بينهما على أن يسأل الفقهاء ثم يحكم بينهما بما أجمعوا عليه جاز فان سأل ذلك الفقيه في الفصل الاول وحكم بينهما جاز وهذا ظاهر واذا سأل فقهاء واحد في الفصل الثاني وحكمهم بقوله جاز أيضا واذا اصطالحا على حكم يحكم بينهما في يومه هذا أو مجلسه هذا فهو جاز وان مضى ذلك اليوم وقام عن مجلسه ذلك لا يبقى حكا واذا رفع حكم الحاكم المحكم الى القاضي المولى فالقاضي ينظر في حكمه فان كان موافقا لرأيه نفذه وان كان مخالفا لرأيه أبطله وان كان مما يختلف فيه الفقهاء . واذا اصطالح الرجلان على حكم يحكم بينهما ولم يعلموا ولكنهما قد اختصما اليه وحكم بينهما جاز واذا اصطالحا على غائب يحكم بينهما فاقدم وحكم بينهما جاز كذا في المحيط . واذا اصطالحا على أن يحكم بينهما فلان أو فلان فأحكما حكا يحكم بينهما جاز واذا انتقد ما الى أحدهما فقد عتياه الخصومة ولا يبقى الا تحكما كذا في الملتقط . واذا اصطالحا على أن يحكم بينهما أول من يدخل المسجد فذلك باطل ولو سافر المحكم أو مرض أو أغنى عليه ثم قدم من سفره أو برأ أو حكم جاز ولو عي المحكم ثم ذهب العي وحكم لم يميز ولو ارتد عن الاسلام والعباد بالله ثم أسلم وحكم لا يجوز ولو وجه المحكم القضاء على أحدهما يريد به أن الحكم قال لأحد الخصمين قامت عندي الحجة بما ادعى عليك من الحق ثم ان الذي توجه عليه الحكم منزله ثم حكم عليه بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه واذا وكل أحد الخصمين الحكم بالخصومة وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة ذكر في الاقضية بعض مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا هذا الجواب انما يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يستقيم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومنهم من قال لا بل ما ذكرناه من قول الكل . واذا اشترى الحكم العبد الذي اختصما اليه فقه أو اشترى ابنه أو أحد من لا يجوز شهادته له فقد خرج عن الحكومة كذا في المحيط . ولو أخبر المحكم بقرار أحد الخصمين بأن يقول لأحدهما اعترف عندي لهذا بكذا أو بعد الله الشهود مثل أن يقول قامت عندي عليك بينة لهذا بكذا فقد لواء عذري وقد أزمك ذلك وحكمت به لهذا عليك فأبكر المقضي عليه أن يكون أقر عندك بشي أو قامت عليه بينة بشي لم يلتفت الى قوله ومضى القضاء ونفذ وان أخبر المحكم مثل أن يقول كنت حكمت عليك لهذا بكذا لم يصدق كثيرا في العناية . ولو حكا رجلين لا بد من اجتماعهما حتى لو حكم أحدهما دون الآخر فان ذلك لا يجوز ولا يصدق ان على ذلك الحكم بعد القيام من مجلس الحكومة حتى يشهد على ذلك غيره كما سائر الرعايا بعد القيام من مجلس الحكومة فلا تقبل شهادتهما على قول باسراء كذا في المبسوط كذا في النهاية . حكا رجلا فأجاز القاضي حكومته قبل أن يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضي لم يميز حكا رجلا فقضى لأحدهما ثم حكا آخر ينفذ حكم الاول ان كان جازا عنده وان كان جورا أبطله . حكا رجلا حكمتهم ثم حكا آخر حكمتهم بينهما بسوى ذلك ولا يعلم بالاول ثم رجعوا الى القاضي فانه ينفذ حكم الموافق رأيه . حكا رجلا ما دام في مجلسه فقالا لم تحكما بيننا وقال حكمت فالحكم معتقد ما دام في مجلسه ولا يصدق بعده . أقام أحدهما البينة على الحاكم أنه حكمه وأنه يجحد تقبل بينته ولو شهد المحكم أنه قضى بالبينة لفلان على فلان جاز كما يجوز من القاضي . شهد شاهدان أن الحكم قضى لفلان على فلان بالثبوت وشهد آخر أن الحكم أبرأه من الالف المدعاة والحكم غائب أو حاضر بقرينة يكره قضى بالبرائة . ولو كانت الخصومة في دار فشهد شاهدان أن الحكم قد قضى بها لهذا وشهد

قوله حكا رجلا فأجاز القاضي الخ سياتي هذا الفرع عن المحيط وأنه مقيد بما اذا لم يكن القاضي مأذونا بالاستخلاف اه بحراري

آخر ان لا يترتب له ان كانت الدار في أيديهما يقضى بينهما وان كانت الدار في يدي أحدهما يقضى له وان كانت في يدي أحدهما لم يرض بحكمه تترك في يده كذا في محيط السرخسي . ولو كانت الخصومة بينهما في ألف درهم وأقام المدعي بينة أن الحكم قضى على المدعي عليه بالألف الذي ادعاه يوم السبت وأقام المدعي عليه بينة أن المدعي عليه أخرجه عن الخصومة قبل ذلك فحكمه باطل . قال ولو كان المدعي أقام بينة أن الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة وأقام المدعي عليه بينة أن الحكم أبراه عن المال يوم السبت أو كان المدعي عليه أقام بينة أن الحكم أبراه عن المال يوم الجمعة وأقام المدعي بينة أن الحكم قضى له بالمال يوم السبت فان القضاء الأول نافذ والقضاء الثاني باطل ولا يجوز كتاب الحكم إلى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب القاضي إلى حاكم حكمه رجلان بشهادة شهود شهدوا عنده كذا في المحيط . ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي إلى قاض لأنه لم يكتب إليه الا اذا رضى الخصمان أن ينفذ الحكم القضاء بينهما فيجوز ابتداء لانهم راضيا بحكمه كذا في محيط السرخسي . واذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة ثم شهدوا بثلث الشهود عند قاض آخر أو عندنا كم آخر فانه يسأل عنهم فان عدلوا أجازهم وان جرحوا ردتهم بخلاف ما لو رد القاضي المولى شهادتهم واذا اصطفا على حكم يحكم بينهما وأجاز القاضي حكمه قبل أن يحكم بينهما فهذه الاجازة من القاضي لغو حتى لو حكم الحكم بخلاف رأى القاضي فلقاضي أن يفسله قال خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا الجواب صحيح فيما اذا لم يكن القاضي مأذونا في الاستخلاف وأما اذا كان مأذونا في الاستخلاف فيجب أن يجوز اجازته ويجعل اجازة القاضي بمنزلة استخلافه اياه في الحكم بينهما فلا يكون له أن يطل حكمه بعد ذلك كذا في المحيط . وليس للحكم أن يفرض التحكيم الى غيره لان الخصمين لم يرضيا بتحكيمه غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجاز الحكم الاول لم يجز الا أن يجيزه الخصمان ومن شائحتنا من قال بأن قوله فان أجاز الحكم الاول لا يجوز عملا لا بد يصح فانه كالموكل الاول اذا أجاز بيع الموكل الثاني جاز والقاضي اذا لم يؤذن له في الاستخلاف اذا أجاز حكم خليفته جاز وذكر في السير اذا نزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الاول حكمه جاز وتأويل قوله ان اجازته باطلة أي اجازته بتحكيمه وتقويضه الى الثاني باطلة لان الاذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فاما اجازته حكم الثاني فتجوز كانه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح الا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف اجازة الوكيل الاول يبيع الثاني لان البيع يتفقد دون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل عند البيع لا عبارته فاذا أجاز بيع الثاني فقد حضر رأيه ذلك العقد فصح وبخلاف اجازة القاضي حكم خليفته لان القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضى الخصمين فلا يملك أيضا اجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاهما كذا في محيط السرخسي . واذا حكم رجل بين رجلين ولم يكونا حكاما فلا بعد حكمه ورضينا بحكمه وأجروا عليه فهو جائز واذا اصططح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حاكما من أهلهم فهو جائز واذا قضى أحدهما على أحد الخصمين وقضى الآخر على خضمه لا يجوز واذا حلف أحد الخصمين ونكل عن البين وقضى عليه فقال القاضي عليه لا أجبر حكمه على وأحلف حكمه عليه ماض ولو كان المدعي من الابتداء أقام بينة على المدعي ذلك كان للمدعي أن يحلفه فان نكل لزمته دهرى صاحبه وان كان المدعي أقام بينة على ما ادعى من التحكيم والحكم يتقران كان الشهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قبلت شهادتهم وان كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا تقبل شهادتهم وفي الزيادة ان اذا رفع حكم الحكم في المجتهدات الى قاض وهو يرى خلاف ما حكم فنفذه مع ذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى رد حكم الحكم أيضا فالقاضي الثاني لا يرد كذا في المحيط . لو أن رجلا ادعى على رجل بألف درهم وتازعه في ذلك فاذهى أن فلانا الغائب ضمنه له عن هذا الرجل فحكم بينهما رجلا والكفيل غائب فأقام المدعي شاهدين على المال وعلى الكفيلة بأمره أو بغيره أمره فحكم الحكم بالمال على المدعي عليه وبالكفيلة عنه فحكمه بائنا على المال المدعي به لانه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك

قوله فلا يملك أيضا كذا في
جميع نسخ العالم كبرية
والصواب حذف لالتافية
كما يظهر لمن تأمل آه
بحراوى

ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب فتراضى الطالب والكفيل والكفالة بذلك بأمر المطلب أو بغيره أمره فحكم الحكم بذلك كان حكمه جائزا على الكفيل دون المكفول عنه كذا في البحر الرائق . واذا حكم رجلان بينهما فاقضى لاحدهما على صاحبه باجتهاده ثم رجع عن قضائه وقضى للاخر فان القضاء الاول ماض والقضاء الثاني باطل واذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقام أحدهما البينة عند قاض أن الحكم قضى له على صاحبه هذا او المدعي عليه يجهل أو يقر فانه يقبل بينته واذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقضى لاحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكى في ذلك ثم رجع المقضى عليه عن تحكيم هذا الحكم فيما بقي بينهما من الدعاوى فان القضاء الاول نافذ وما يقضى بعد ذلك لا ينفذ واذا اصططح الخصمان على حكم بينهما فاقام المدعي شاهدين عنده أن له على هذا الرجل وعلى كفيله الغائب فلان ألف درهم فقال المدعي عليه الشاهدان عبدان فانه يسمع طعن الشهود عليه وان أقام الشاهدان عليه بينة أن مولاهما قد كان أعتقهما وعدلت بينة العتق فالحكم يقضى بعتقهما في حق الشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت العتق في حق المولى بحكم الحكم وان كان حصل هذا من القاضي المولى يثبت العتق في حق المولى ويثبت المال على الكفيل فان جاء مولى العبدين وأنكر العتق وقدمهما الى القاضي فان شهد هذان الشاهدان اللذان شهدا بعتقهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما فشهادتهما جائزة وان لم تكن لهما بينة على العتق وقضى القاضي برقمهما للمولى أطل حكم الحكم . قال ولو ادعى رجل قبل رجلين أنهم اغصباه ثوبا أو شيئا من الكبلي أو الورق فغاب أحدهما ورضي الحاضر والمدعي عليه يحكم بينهما فاقام المدعي بينة على حقه عليهما فانه يلزم الحاضر نصفه ولا يلزم الغائب منه شيئا وكذلك على هذا اذا ادعى رجل على ميت ديناً وورثته غيب الا واحدا فاصططح هذا الوارث مع المدعي على حكم يحكم بينهما فاقام المدعي بينة على الميت بحقه وحكم الحاضر بذلك لا يظهر حكمه في حق الغيب غير أن في مسألة الورثة يقضى على الحاضر بجميع الدين ويستوفى ذلك بمأيد وفي مسألة الغصب يقضى على الحاضر بالنصف . واذا اشترى من آخر عبداً أو قبضة وقد اتى ثم طعن ببيع واططحا على حكم نقضى بالرد على البائع فهو جائز فان أراد البائع أن يخاصم بانه في ذلك العيب لا يجوز ولو اصططحوا جميعا على حكم هذا الحكم المشتري الثاني والمشتري الاول والبائع الاول ورد هو العيب على البائع الثاني فإراد البائع الثاني أن يرد على البائع الاول ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا وجه القياس أن البائع الاول ليس بمخصم للمال اذا لا خصومة معه في العيب قبل الرد على البائع الثاني فلا يصح تحكيمه معنى في العيب قبل الرد على البائع الثاني فصار وجود هذا التحكيم والعدم بمنزلة ولو نقض البائع الاول الحكومة بعد ما رده العبد على الثاني قبل أن يرد عليه صح النقض واذا صح العزل لا يملك الحكم رد العبد على البائع الاول بعد ذلك وان خاصم البائع الثاني البائع الاول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاض من القضاة فالقياس أن لا يرد القاضي على البائع الاول وفي الاستحسان يرد . ولو أن رجلا باع سلعة لرجل بأمره فطعن المشتري ببيع فحكم بينهما حكما برضى الآخر فردها الحكم على البائع بسبب ذلك العيب باقرار البائع أو شكوله أو بينة قامت فان كان الرد بالبينة أو بشكول الوكيل فله أن يرد على الموكل وان كان الرد باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل أيضا فان كان يحدث مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضى الآخر لم يلزم الآخر من ذلك شيء الا بينة أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبداً بالرجل بأمره فطعن المشتري ببيع به وحكم فيما بينهما حكما برضى الآخر ورده بينة أو باقراره أو بشكول كان ذلك جائزا على الآخر وهذا ظاهر ولو كان التحكيم بغير رضى الآخر ورده بعض ما ذكرنا فكذلك الجواب وكان الرد جائزا على الآخر كذا في المحيط . في البينة وسئل على من أجدع وصي الصغير وعن غيرهم أي الصغير اذا حاكم رجلا فاقام الترم على وصي الصغير بينة عنده هل الحكم أن يحكم على وصي الصغير تلك البينة أم يكون للقاضي خاصة فقال ليس له أن يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير وسئل عنها أبو حامد فقال لا وسئل عنها جابر الوبري فقال ان كان في حكم الحاكم نظر للصبي ينبغي أن يجوز تنفيذ حكمه فيه كونه بمنزلة صلح الوصي كذا

في التنازلية

(الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين)

قال ولو ادعى رجل أن رجلا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضة وانصوصة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد للموكل قبله حق وأراد أن يثبت الوكالة فإن القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما • قال وإن حضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل • قال وإن ادعى عليه ذلك مقر أو جاحده فإن القاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذ الوكالة قال فإن حضر غيرهما آخر يدعى عليه حقا للموكل لم يخرج إلى إعادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدعى قبله حقا للموكل • قال ولو كان وكله وكالة بطلب كل حق له قبل أن يثبت البينة لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة إلا بحضور من ذلك الرجل ولو كان وكله بطلب كل حق له قبل أن يثبت البينة ثم حضر وأقام البينة قبل أن يثبت البينة ثم حضر وأقام البينة على الوكالة ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا فإنه يحتاج إلى إقامة البينة على الوكالة مرة أخرى بخلاف الفصل الأول • قال ولو أن الموكل حضر ليؤكد عند القاضي هذا الوكيل فقال وكنت هذا الوكيل بطلب كل حق لي بالكوفة وبالخصوصة في ذلك وليس معهما أحد للموكل قبله حق فإن كان القاضي يعرف الموكل ويعلم أنه فلان بن فلان فلا يثبت البينة على القاضي وكالته وأخذها الوكيل فإن حضر الوكيل أحد يدعى عليه للموكل وقد غاب الموكل كان الوكيل خصما له قال فإن كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة كذا في أدب القاضي للخصاف • وذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي وأدعى أن عليه ألف درهم باسم فلان بن فلان الفلاني وإن هذا المال لي وإن فلانا الذي باسمه المال أقر أن هذا المال لي وإن اسمه غايه في ذلك وأنه قد وكلني بقبض ذلك منه وبالخصوصة فيه فالتقاضي يسأل المدعى عليه عن هذه الدعوى فإن أقر بجميع ذلك أمره القاضي بدفع المال إلى المدعى وهذا الماعرف أن الديون تقضى من مال الديون فأقر أنه بذلك نصرته منه على نفسه وفي ماله فينفذ فقد شرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يدعى أن فلانا الذي باسمه المال وكلني بقبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذلك ليس بشرط بل إذا أقر أن المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعى أمره بالدفع إليه ثم إذا أقر المدعى عليه بجميع ذلك وأمره القاضي بدفع المال إلى المدعى لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى إذا جاء الغائب وأنكر التوكيل كان له أن يأخذ ماله من المدعى عليه وإن جحد المدعى عليه الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه قال القاضي يقول للمدعى أنك بينة على ما ادعيت من إقرار الرجل بالمال لك ومن توكيله أياك بقبض ذلك المال ثم شرط في الكتاب أن يقيم المدعى بينة على إقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكيله إياه بالقبض وإقامة البينة على المال ليست بشرط لثبوت حق الخصومة وإنما الشرط إقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي منه البينة على الوكالة وبعد هذا فالمسألة على وجهين إن أقام بينة على الوكالة ثبت كونه خصما فيطلب القاضي منه البينة على المال على نحو ما ادعى فإن أقام البينة أخذ المال منه ويتعدى هذا القضاء إلى الغائب حتى لو جاء الغائب وأنكر التوكيل لا يكون له أن يأخذ المال من المدعى عليه وإن لم يكن المدعى بينة على المال وأراد استخلاف المدعى عليه خلفه القاضي بأمره فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان ولا شيئا منه هذا إذا أقام المدعى بينة على الوكالة وإن لم تكن للمدعى بينة على الوكالة فقال للقاضي إن هذا المدعى عليه يعلم أن فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستخلفه لي على ذلك فالتقاضي يستخلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان الفلاني وكل هذا قبض المال على ما ادعى هكذا ذكر الخصاف في أدب القاضي وأضاف هذا الجواب إلى أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا هذا الجواب على قول الكل إلا أن الخصاف خص قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه لا يحفظ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن قوله بخلاف قولهما وإلى هذا مال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب

قولهما

قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يحلف المدعى عليه وإلى هذا مال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى • ثم إذا حلفه أما على الاتفاق أو على الاختلاف إن حلف انتهى الأمر وانكسر صار مقررا بالوكالة فيقضى القاضي بالوكالة بضم إقراره ثم سأل القاضي عن المال فإن أقر بالمال على الوجه الذي ادعى أمره بالتسليم وإن أنكر المال صار خصما للمدعى في حق استخلافه على المال وأخذ المال ولا يصير خصما له في حق اثبات المال عليه بالبينة حتى لو أراد المدعى أن يقيم عليه البينة بالمال فالقاضي لا يسمع بينته وكذلك لو كان المدعى عليه أقر بالوكالة من الابتداء صرحا إلا أنه أنكر المال صار خصما للمدعى في حق الاستخلاف وأخذ المال لافي حق اثبات المال عليه بالبينة وتظهر هذا ما قال أصحابنا وجهه الله تعالى في رجل ادعى أن فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له قبل هذا وإن له عليه ألف درهم فأقر المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعى أنا أقيم البينة بأن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك ولكن يكون خصما في حق استخلافه وفي حق أخذ المال منه إن أقر بالمال وإن كان المدعى عليه أقر بالمال وبجهد الوكالة فالقاضي يسأل من المدعى بينة على الوكالة فإن أقام ثبتت الوكالة بالبينة وصار خصما مطلقا وإن لم تكن له بينة وأراد استخلاف المدعى عليه على الوكالة حلفه وهو على الاختلاف الذي قلنا فإن حلف فقد انتهى الأمر وإن نكل ثبتت الوكالة ولكن في حق أخذ المال منه لافي حق القضاء على الغائب • قال ولو أن رجلا جاء إلى القاضي وأحضر معه رجلا آخر فادعى أنه وكيل فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له على هذا وانصوصة فيه وبقبض العين التي له في يده هذا ودعيه وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك فإنه يؤمر بدفع الدين إلى المدعى ولا يؤمر بدفع العين إليه كذا في المحيط • رجل قدم رجلا إلى القاضي وقال إن فلان بن فلان الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصوصة فيه وفي كل حق له وبقبضه وأقام البينة على ذلك جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وإن أقام البينة على الوكالة والدين جله يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى إذا أقام البينة على الكل جله يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وظاهر قوله أنه يقبل البينة على الكل إلا أن القاضي يقضى بالوكالة أولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البينة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لافي البينة وهذا استقصان وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخذ بالقياس لظهور وجه القياس ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاستقصان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوضوح إذا أقام البينة على الدين والموصى به جله والوارث إذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط اثبات الخصومة أولا ثم يقبل البينة على الحق كذا في فتاوى قاضي خان • إذا وكله بقبض الدين ولم يعرض للخصومة وبجهد المدين الوكالة والمال قبلت البينة الوكيل على الوكالة والمال جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل بينته على الوكالة ولا تقبل بينته على المال وقال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل وكل رجلا بالخصوصة في كل حق له على الناس فأحضر الوكيل رجلا يدعى قبله حقا للموكل وهو جاحد للوكالة مقر بالحق أو جاحد للحق وأقام عليه البينة بالوكالة فقبل أن تظهر عدالة الشهود غاب الرجل ثم عدلت الشهود فالقاضي لا يقضى بالوكالة مالم يحضر فإن حضر رجلا آخر يدعى عليه حقا للموكل وهو جاحد للوكالة فقطى القاضي عليه بالبينة الأولى كان المدعى عليه الأول خصما عن جميع الناس في حق سماع البينة عليه لأن مدعى الوكالة يحتاج إلى اثبات الوكالة على جميع الناس ليكون الوكالة واحدة وانصب الذي أحضر خصما عن الناس كافة وصارت إقامة البينة عليه كإقامة البينة على الكل ولو أقام على الكل وغاب واحد منهم أليس أنه يقضى بهما على الحاضر كذا هيئنا واعتبره في الكتاب بينة قامت على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل أو قامت على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل أو قامت على المورث حال حياته فغاب وحضر الوارث أو قامت على وارث فغاب هذا الوارث وحضر وارث آخر فإن في هذه الفصول يقضى بتلك البينة على الذي حضر ثانيا • ولو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي وقال إن أبي فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأعلم بأن هذه المسألة على وجهين أحدهما أن

بدي ديناً أو يدعي عبداً في يده أنها كانت لايه غصبها هذا من أيه أو أودعها أباه أو أبا له لا يترتب شيء فيذكر
أنه بالايه مات أبوه وتر كها ميراثه لا وارث له غيره فان القاضي يسأل المدعي عليه عن ذلك فان أقر بجميع
ما ادعاه المدعي صح إقراره وأمر بتسليم الدين والعين اليه هذا اذا أقر بذلك وأما اذا أنكر ذلك كله فان أقام
المدعي بينة على ما ادعى قبل بينته وأمر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعاً وينبغي أن يقيم البينة أولاً على
الموت والنسب حتى يصير خصماً ثم يقيم البينة على المال وأن لم تكن للمدعي بينة وأراد أن يحلف المدعي عليه
على ما ادعى ذكر الخصاف أنه روى عن بعض أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه لا يحلف طال الخصاف
وفيها قول آخر أنه يحلف ولم يبين القائل بعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا الأول قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى والثاني قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال الشيخ علي الرازي والشيخ الامام شمس الاعمة
المالواني رحمه الله تعالى القول الثاني أنه يحلف قول الكل أيضاً فالأول هو الصحيح وذكر في موضع آخر أن أبا
حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أولاً لا يحلف ثم رجح وقال لا يحلف ثم اذا استخلف استخلف على
حاصل الدعوى بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعي من الوجه الذي يدعي وأنه جواب ظاهر الرواية
وان أقام المدعي بينة على النسب والموت دون المال استخلف على المال بلا خلاف وان أقام البينة على المال
دون الموت والنسب لا تقبل بينته وان أقام البينة على النسب دون الموت والمال لا تقبل بينته أيضاً ثم اذا أقر
بدعوى المدعي كلها وأمر بتسليم الدين والعين الى المدعي لا يكون هذا قضاء على الاب حتى لو ظهر الاب حياً
كان له أن يتبع المدعي عليه بحقه والمدعي عليه يتبع الاب ولو أقر بالورثة والموت وأنكر المال يحلف على المال
وهذا الجواب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما ذكره شمس الاعمة السرخسي رحمه الله تعالى
أو على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً على ما ذكره في بعض المواضع أما على قول أبي يوسف ومحمد رجحهما
الله تعالى على ما ذكره شمس الاعمة السرخسي رحمه الله تعالى أو على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر
على ما ذكره في بعض المواضع فينبغي أن يحلف على العلم كذا في المحيط • ولو أن رجلاً قدم رجلاً الى القاضي
وقال ان أباه قد مات ولي عليه ألف درهم دين فانه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أبوه
ولا يأمره بجواب دعوى المدعي أولاً فبعد ذلك المألة على وجهين اما ان أقر الاب فقال نعم مات أبوه وأنكر
موت الاب فان أقر وقال نعم مات أبي سأله القاضي عن دعوى الرجل على أبيه فان أقره بالدين على أبيه
يستوفى الدين من نصيبه ولو أنكر فأقام المدعي بينة على ذلك قبل بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من
جميع التركة لان نصيب هذا الوارث خاصة ثم انما يقضي القاضي بالدين في تركته الميت بهذه البينة بعد
ما يستخلف المدعي على القبض والابرا وان لم يتبع الوارث ذلك بخلاف ما اذا وقعت الدعوى على الحي لان
الحي قادر على الدعوى فلا يستخلف بدون دعواه بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاف في أدب القاضي •
وذكر في أدب القاضي من أجناس الناطق في الجنس الرابع أن من ادعى ديناً في تركه الميت وأقام البينة على
ذلك فالقاضي لا يحلف على الاستيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يتبع ذلك أحد الورثة وعلى قول محمد
وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يحلف فاذكر الخصاف في أدب القاضي قولهما وهو اختيار الخصاف
ثم اذا أراد الاختلاف يستخلفه ما قبضته ولا شيئاً منه ولا ارثت به منه رهناً ولا شيئاً منه ولا احتلت به
على أحد ولا شيئاً منه ولا تعلم رسلاً أو وكلاً ذلك قبض هذا المال ولا شيئاً منه وان ذكر مع ذلك ولا وصل اليك
بوجه من الوجوه كان أحوط وان لم تكن للمدعي بينة وأراد اختلاف هذا الوارث يستخلف على العلم عند
علمائنا رجحهم الله تعالى بالله ما تعلم أن لهذا علي أيك هذا المال الذي ادعى وهو ألف درهم ولا شيء منه
فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفى الدين من نصيبه وفي الخاتمة في ظاهر الرواية فان كان هذا
الوارث المدعي عليه أقر بالدين على الاب أو أنكر فلما حلف نكل حتى صار مقرراً بالدين الا أنه قال لم يصل الى
شيء من تركه الاب فان صدقه المدعي في ذلك فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه ألف درهم أو أكثر وأراد
أن يحلف يحلفه على البينات بالله ما وصل اليك من مال أيك هذا القالب ولا شيء منه فان نكل لزومه القضاء
وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلف المدعي على الدين أولاً ثم حلفه على الوصول فلان المدعي من الابتداء
حين أراد أن يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على • يعني فانه لم يصل الى شيء من تركه الاب شيء

وكذبه المدعي وقال لا بل وصل اليك من تركه الاب كذا وكذا أو صدقه في ذلك الا انه مع هذا أراد اختلافه
على الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الكبرى وكان الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى قال في مثل هذا لا يسمع البينة على المدعي ولا يستخلف الوارث قبل ظهور المال وهو
اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وبه يبقى فان أنكر الابن الدين ووصول شيء من التركة الى يده وكذبه
المدعي في ذلك كله وأراد اختلافه على الدين والوصول جميعاً لم يذكر الخصاف رجحهم الله تعالى هذا الفصل
في الكتاب وقد اختلف المشايخ رجحهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا يحلف عينا واحدة بالله ما وصل اليك
ألف درهم ولا شيء من تركه أيك ولا تعلم أن لهذا الرجل على أيك دين من الوجه الذي ادعى فقد جمع بين
البينات على البينات وبين العين على العلم وأنه جاز كما في حديث القسامة وعامتهم على أنه يحلف مرتين هذا الذي
ذكرنا ان أقر بموت الاب وأما اذا أنكر موت الاب ووصول التركة اليه وأراد الغريم اختلافه فقد وقعت هذه
المسألة في بعض نسخ هذا الكتاب وأجاب فيها أنه يحلف على الوصول والموت عينا واحدة ليكن على الموت على
العلم وعلى الوصول على البينات بالله ما تعلم أن أباه مات ولا وصل اليك شيء من ميراثه وبه أخذ أولئك المشايخ
رجحهم الله تعالى وعامة بعض المشايخ على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على
البينات فان نكل حتى ثبت الموت وثبت وصول الميراث اليه يحلف على الدين على علمه ولو أنه أقر بالدين والموت
وان هذا الالف تركه الأباة أحضر جماعة وقال هؤلاء اخوف فلهذه المسألة على وجهين اما ان يد أو قال هذا
الالف تركه ثم قال هؤلاء اخوف وفي هذا الوجه يؤخر بالتسليم الى رب الدين وان بدأ بالانكار بالاخوة ثم بالتركة
والدين فقد أقر لهم بالتركة مع في التركة فصارت التركة مقسومة بينهم بالحصص واذا أقر بالدين والتركة بعد ذلك
فانما يعمل بإقراره في حقه ويستوفى الدين من نصيبه خاصة كذا في التتارخانية • قال ولو أن رجلاً مات فادعى
وارثه على رجل أنه كان لايه عليه ألف درهم دين وصار ميراثه وأقر المدعي عليه بالموت وأنكر الدين فأراد
الوارث أن يحلفه حلفه بالله ما كان لايه عليك ألف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي ادعى وكذا التتارخانية أقام
الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الاب عندنا وان أقر المديون بالدين وأدعى أن الاب قبض منه
الدين أو عرض المديون فقال قد يكون على الانسان دين ثم لا يبق باعتبار أن صاحب الدين يقبض ذلك منه
وأنا لأحب أن أقر بشي مخافة أن يلزمي وأراد اختلافه يحلف الابن حينئذ على العلم بالله ما تعلم أن أباه
قد قبض هذا المال • قال في الزيادة رجل مات بغار رجل وأدعى أنه وارث الميت لا وارث له غيره
وان قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا أن قاضي بلدة كذا أشهدنا على قضائه ان
هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهيدان لا نرى بأي سبب قضى فان القاضي الثاني يجعله وارثاً
وينبغي للقاضي الثاني أن يسأل المدعي عن نصيبه عن الميت وهذا السؤال ليس بشرط لتفقد القضاء حتى
لو لم يبين المدعي شيئاً فلهذا القاضي الثاني قضاء الأول ولكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم
أنه بأي سبب يستخلف حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني أن أباه ما أولى بالميراث فان أخبر المدعي
بسبب يكون به وارثاً على وجه من الوجوه أمضى قضاء الأول بالميراث ودفع المال اليه ولكن لا يقضي بالسبب
الذي ادعى فان جاء رجل بعد ذلك وأدعى أنه أبو الميت لا وارث له غيره وأقام على ذلك ينسب نظراً ان كان الأول
بين سبباً لا يرث مع الاب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كله للثاني وان كان الأول بين سبباً يرث مع
الاب بذلك بأن بين أنه ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب سدس الميراث وان ذكر الأول أنه أبو الميت وأقام
الثاني بينة أنه ابن الميت يعطى الثاني خصة اسداس وان ذكر الأول أنه أبو الميت وأدعى الثاني أنه أبو الميت
وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بأبوة جعل الميراث له لان أبوة الثاني ثبت بالقضاء بالبينة وأبوة
الأول لم تثبت الا بإقراره • لو جاء رجل وأقام بينة أنه أبو هذا الميت وقضى بأبوة جعل الميراث له وأقام
الثاني بينة أنه أبو الميت فالقاضي لا يقبل بينته ولا يدخل مع الأول • قال في الكتاب ولو أن القاضي
الثاني حين قضى بالميراث للثاني قال الأول أنا أقيم البينة عندك أي أبو الميت لا يلتفت اليه وان أقام الأول بينة
على أن القاضي الأول قضى بأبوة جعل القاضي الثاني الميراث للأول • ولو أن القاضي لم يقض بأبوة الثاني
حتى أقام الأول بينة على أبوة قضى القاضي بالميراث بينهما لا يستوفى الميراث في الدعوى والحجة والجواب في ولا

العقابة كالجواب في الابوة بأن ادعى الاول أنه مولى الميت أعفقه وأن القاضي الاول انقضى بالميراث
لذلك وادعى الثاني أنه مولى الميت أعفقه لأنه لا يتصور أن يكون الشخص معتقاً من الاثنين من كل واحد
منهما على التكامل كما لا يتصور أن يكون ابناً للثلاثين لكل واحد منهما على التكامل فصار الولاء كالنصف من هذا
الوثن وان سبق الحكم لاحد من الميراث بسبب الولاء فهو أولى وان اجتمعوا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا
وان زعم الاول أنه ابن الميت وأن القاضي الاول قضى بالميراث لذلك وأقام آخر حجة مثله اشتركا في الميراث
وان سبق الحكم لاحد منهما وان زعم الاول أنه ابن الميت وأقامت امرأة حجة أنها بنت الميت فالميراث
بينهما أثلاثاً وان تقدم الحكم للاول ولوادعى الاول أنه ابن الميت وأبوه وأقام آخر حجة أنه أخو الميت
لاثنى للثاني ولو كان المقتضى له امرأة زعمت أنها زوجة الميت ثم جاء رجل وأقام حجة أنه أخو الميت أخذ منها
ما زاد على الربع ولو أقام حجة أنه ابن الميت أخذ منها ما زاد على الثمن وصار الحاصل أن القاضي الاول اذا قضى
بوريته الاول ولم يبين سبب الورثة وأقام الآخر حجة عند القاضي الثاني على نسبه عن الميت يسأل القاضي
الثاني الاول عن نسبه ان ذكر نسباً لا يرث مع الثاني فالميراث كله للثاني وان ذكر نسباً لا يرث الثاني
معه فلاثنى للثاني وان ذكر نسباً يرث الثاني معه يجمع بينهما في الميراث قال فان كان المقتضى له الاول معقوماً
أو صغيراً لا يبرهن نفسه فأقام بعض ما ذكرنا حجة أنه وارثه وبين نسبه عن الميت فان كان الثاني ممن يتحصل
السقوط بحال نحو الاخ والم جملته القاضي ساقطاً بالاول وان كان الثاني لا يحتمل السقوط فان القاضي
يجعل للاول أفضل الاشياء ويقضى للثاني بأقل ما يكون بانه فيما اذا كان الاول ذكرًا يجعل ابن
الميت حتى لو كان الثاني أباً يعطى له السدس لكونه أقل ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثمن لكونه
أقل قال ولو أن امرأة أقامت حجة أن قاضي بلد كذا قضى بأنها وارثة هذا الميت وجعل كل الميراث لها
فقد انقضى الثاني ذلك كما نقض للرجل فان أقام بعد ذلك رجل بينة أنه ابن الميت وأبوه وأقامت امرأة بينة
أنها زوجة سأل القاضي الثاني المرأة الاولى عن سبب القضاء لها فان زعمت أنها بنت الميت عامل معها
برعها وان كانت المرأة الاولى صغيرة لا تعبر عن نفسها أو كانت معتومة جعل القاضي لها أكثر
ما يكون لها وجعل لهؤلاء أقل ما يكون لهم مع المرأة الاولى حتى لا يقضى القضاء الاول الا في القدر المتبقين
كذا في المحيط • اذا ادعى رجل على ورثة رجل ديناً على الميت وقال ان أباهما ماتت ولي عليه كذا وقد
أقر بذلك في حياته طاعة ومات قبل أن يوفى شيئاً من ذلك وخلف من التركة في يده هؤلاء ما ياتي بالدين الذي به
وزيادة ولم يبين أعيان التركة فالمتعار للفقوى أن لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين ولكن انما يأمُر
القاضي الوارث بقضاء الدين اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن المذمى
اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يتصل به الاعلام • رجل ادعى داراً في يد رجل وقال في دعواه
هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركهاميراثي ولا حتى فلانة لا وارث له غيرنا وتركة هذه الدار ثلثاها
أودواب • فقصنا الميراث ووقف هذه الدار في نصيب القسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب
وفي يده هذا المذمى عليه بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول أخذت أختي نصيباً من تلك الاموال
حتى يصح منه مطالبة المذمى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال في دعواه ماتت أختي وتركهاميراثي وأختي
ثم أقرت أختي بيمينها في صدقتها في ذلك فالصحيح أن القاضي لا يسمع دعواه في الثلث لان هذه دعوى الملك
في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك بسبب الاقرار غير صحيحة وعليه فتوى عامة المشايخ كذا في المختلط •
ومن له الدين المؤجل اذا أراد اثباته فلا بد وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذلك المرأة اذا
أرادت اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال • سئل القاضي
الامام شمس الاسلام الاوزجدي عن ادعى على آخر عينا في يده وقال كانت هذه ملك أبي مات وتركهاميراثي
ميراثي ولفلان ولفلان سمي عدد الورثة ولم يبين حصة نفسه قال تصح منه هذه الدعوى واذا أقام على دعواه
البينة فالقاضي يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد أن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم
يبين عدد الورثة بأن قال مات أبي وترك هذه العين ميراثي ولجناعة سواي وحقي منه كذا وطالبه بتسليم ذلك
قال لا تصح منه هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز أنه لو بين كان نصيبه أنقص • رجل ادعى على

رجل أن له على فلان ألف درهم دين وأنه مات قبل قبل أن يؤديه اليه وان في يديك ألف درهم من ماله وطالبه
بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه واذا لم يسمع دعواه لا يحلف المذمى عليه ولو أقام
بينة لا تسمع بينته كذا في المحيط • مات نصراني فمات امرأته مسلمة فقالت أسلمت بعد موته ولي الميراث
وقالت ورثته أسلمت قبل موته ولا ميراث لك فالقول للورثة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية فماتت
مسلمة بعده وموتت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالقول للورثة أيضاً كذا في السكافي •
ولا يحكم الحلال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم المدافعون ويشهد لهم
ظاهر الحدوث أيضاً • ومن مات وله في يد رجل أربعة آلاف درهم ودعوى فقال المستودع هذا ابن
الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا أقر رجل انه وكيل المودع بالقبض أو انه اشتراه منه
حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه أقر بقبض حق المودع اذ هو حي فيكون اقراره على مال الغير ولا كذلك بعد موته
بخلاف المديون اذا أقر بتركيل غيره بالقبض لان المديون تقضى بأشغالها فيكون اقراره على نفسه فيؤمر
بالدفع اليه ولو قال المودع لا غير هذا ابن الميت أيضاً وقال الاول ليس للميت ابن غيري قضى بالمال
لاول كذا في الهداية • في القوائد الظهيرية في فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم أراد
الاسترداد له ذلك ذكره شيخ الاسلام علاء الدين رحمه الله تعالى أنه لا يملك الاسترداد وكان الذي يحكي
عن أساتذة ظهير الدين المرغيناني انه كان يتردد في جواب هذه المسألة وفي فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم
ولم يسلم حتى ضاعت في يده هل يضمن قيسل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن واذا قسم الميراث بين الغرماء أو بين
الورثة قال لا يأخذ من الغريم ولا من الورثة كفيلاً وهذا شيء احتسابه بعض القضاة كذا في النهاية •
وهو ظالم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية • وقال لا يأخذ الكفيل أي لا يدفع المال
اليهم حتى يأخذ الكفيل وهذا الذي ذكره وهو الدفع الى المذمى انما يصح أن لو كان وارثاً ممن لا يجب
بغيره وأما اذا كان يجب بغيره فالحكم بخلافه ذكر هذه المسألة في أدب القاضي للصدر الشهيد رحمه الله
تعالى فقال واذا حضر الرجل وادعى داراً في يد رجل انها كانت لبيته مات وتركهاميراثي فقام على ذلك
بينته ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم لكن قالوا تركهاميراثي الورثة فانه لا يقبل هذه الشهادة
ولا يدفع اليه شيئاً حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم لم يشهدوا ولا يصير نصيب هذا الواحد معلوماً والقضاء
بغير المعلوم متعذر (وههنا ثلاثة أصول) الاول هذا والثاني وهو ما اذا شهد الشهود أنه ابنه ووارثه
لا يعرف له وارثاً غيره فان القاضي يقضى بجميع التركة من غير تلوم والفصل الثالث اذا شهدوا أنه ابن
فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا تعرف له وارثاً غيره فان القاضي
يتلوم زماناً على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ كفيلاً
بما دفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يأخذ ثم انما يدفع الى
الوارث الذي حضر جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره لكن يختلف نصيبه كالزوج
والزوجة هل يدفع اليه أقل النصيبين أو أوفر النصيبين قال محمد رحمه الله تعالى أو فرف النصيبين وهو النصف
للزوج والربع للمرأة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضطرب
والمسألة فيما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة أما اذا ثبت الدين والارث بالاقرار فيؤخذ الكفيل بالاتفاق
كذا في النهاية • واذا كانت الدار في يد رجل وأقام الآخر البينة أن أباه مات وتركهاميراثي وبين أخيه
فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يده الذي هي في يده ولا يستوفى منه بكفيل وهذا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان • كان الذي هي في يده باحداً أخذت معوج في يده أمين وان لم يجد
ترك في يده ولو كانت الدعوى في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والتزاع أبلغ
فيه بخلاف العقار لانه محصن بنفسه ولهذا عاك الرضى يسع المنقول على الكبير الغائب دون العقار
وكذا حكم وصي الأم والأخ وللم على الصغير وقيل المنقول على الخلاف أيضاً وقول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فيه أظهر لحاجته الى الحفظ واذا حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة وقال الشيخ الامام على
البردوي رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الكفاية • وبسبب النصف اليه بذلك القضاء لان أحد الورثة

قوله لا يمكن يحتلف نصيبه
كذا في النسخ الحاشية
ولعل فيها سقطاً وأصل
العبارة اذا كان هذا
الوارث ممن لا يجب بغيره ولا
يحتلف نصيبه فاما اذا كان
لا يجب بغيره ولكن يختلف
الحق فليأخذ كل ما يجرأوى

القاضي من المجلس ولا يحتاج الى لفظ الشهادة بل اذا أخبر بذلك يكفي وان أخبره بذلك ثقة عمل بقوله وأخرج من السجين والأختان أحوط كذا في جواهر الاطلاعي * قالوا هذا اذا لم يكن اطلاق حال منازعة بأن لم يجز بين الطالب والمطلوب منازعة بأن ادعى المطلوب أنه أعسر بعد ذلك وقال الطالب أنه موسر لا بد من إقامة البينة ومتى كانت الحالة هذه فان شهد شاهدان أنه معسر على سبيله ولا تكون هذه شهادة على النقي لان العسر بعد السار أمر ساد فتكون شهادة بأمر ساد لا بالنقي كذا في الذخيرة * فان أخبره عدل أو اثنان بأعساره قبل المجلس فيه روايتان في رواية قبل ولا يجسه وفي رواية الخصاص لا يقبل ويجسه واليه ذهب عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وفي النهاية وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن لا يلزمه وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الطائفي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يلزمه في شتيائه ولا يمنعه من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والنعلاء وفي الفتاوى العنانية ويجلس على باب داره حتى يخرج وليس له أن يجلس في موضع لان ذلك حبس وليس له حق المجلس قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى فان كانت الملازمة تضر بعباله وهو ممن يكتسب في سقى الماء في طوفه قال أمر صاحب الحق أن يوكل غلامه ليكون معه ولا تمنعه عن طلب قدر قوت يومه لنفسه ولعباله وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شئت تركا يا ماعني هذا المفلس ثم يلزمه على قدر ذلك قلب له فان كان غلامه لا يعمل بيده قال ان كان غلامه لا يعمل بيده سبب يلزمه أي حيث يجلس لازمه ويحصل هو غنة وان كان غلامه لا يقدر الا على الطلب خرج وطالب فان كان في ملازمته ذهاب قوته وقوت عياله أمره أن يقيم كفيلا بنفسه ثم يحل عليه فليست رزق الله تعالى وفي كتاب الاقضية ان كان العمل سقى الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنعه من ذلك ولكن اما أن يلزمه أو لا يلزمه نأته أو أجيره أو غلامه الا اذا كفاه نفقة أو نفقة عياله وأعطاه مستقداً كان له أن يمنعه من ذلك لانه لا ضرر على المزموم في هذه الصورة وفيه أيضا ليس لصاحب الحق أن يمنع المزموم أن يدخل في غنة لقائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء وأعطاه مضافاً آخر لاجل القائط حينئذ له أن يمنعه من ذلك وفي النهاية فان قال المديون لأجل مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك والصحيح أن في الملازمة الرأي الى صاحب الدين لا الى المديون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء لازمه بغيره وفي الذخيرة قال القاضي الامام أبو علي النقي رحمه الله تعالى المذهب عندنا أن الطالب لا يلزم المطلوب في المسجد لان المساجد بنيت لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكي عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أن الطالب لا يلزم المطلوب بالليالي ولو كان الرجل ممن يكتسب بالليالي يلزم في الليالي كذا في التتارخانية * وذكر الخصاص رجل حبس غريمه ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجده معبراً يأخذ منه كفيلاً ويحلى سبيله لانه رعا فيحب الطالب ويحلى نفسه ويريد أن يطول حبسه فينصرف كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى ان الطالب أن يلزم الغريم وان لم يأمره القاضي بملازمته ولا قلته اذا كان مقراً بصدقه فان قال الغريم احبسني وأبي الطالب الا الملازمة قال يلزمه كذا في الذخيرة * وليس للطالب أن يقيم في النسي أو على النخل أو في موضع تضر به كذا في الخلاصة * عن محمد رحمه الله تعالى سئل عن ملازمة المرأة قال أمر غريمها أن يأمر امرأته حتى تلازمها فقبل له ان لم يقدر الغريم على امرأته تلازمها قال أقول لغريمها الجعل معها امرأة فتكون في بيتها وتكون أنت على الباب أو تكون المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب فيقبل له اذا تجرب المرأة وتذهب قال ليس له الا ذلك وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى يلزمها في موضع لا يخاف عليها الفتنة كالساجد والاسواق ونحو ذلك ان شاء الرجال وان شاء النساء وهذا في النهار وأما في الليل فلازمها بالنساء لا بحالة فالخاص ان يلزم على وجه يقع الامن من الفتنة من كل وجه ذكره لال في كتاب الوقف اذا شهد الشهود بعدة في المدة أنه فقير فالقاضي لا يحل سبيله حتى يسأل في السراية حسن فان وافق خبر السر شهادة الشهود لا يحل سبيله أيضاً حتى استخلف المحبوس ثم يحل سبيله وان خالف خبر السر شهادة الشهود أخذ بخبر العدول في السر كذا في المحيط * وذكر الامام قاضي خان في الجامع الصغير وان رأى القاضي أن يسأل

قوله في شتيائه أي في قيامه ونحوه كما هو عبارة أخف الوسائل ٢٨٠ صححه

بعد الحبس قبل انقضاء المدة كان له ذلك والبيئة على الافلاس قبل انقضاء المدة بعد الحبس مقبولة بالاجماع كذا في التتارخانية * وان أقام المحبوس بيته على عسرته وأقام صاحب الحق بيته على يساره أخذ بيته صاحب الحق ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب كيفية الشهادة على الافلاس وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتاب الوقف كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه فقير لا تعلم له مال ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حد الفقر وحكي عن الفقيه أبي القاسم أنه قال ينبغي أن يقولوا انه مفلس مع عدم لانعلم له مال سوى كسوته التي عليه وثياب ليلته وقد أخبرنا أمره في السر والعلانية وهذا أتم وأبلغ ثم اذا ثبت عسرته فالقاضي لا يجسه بعد ذلك عالم يعرف له مالا وان قامت البينة على عسرته بعد ما مضت مدة في الحبس وكان الطالب غائبا فالقاضي لا ينتظر حضور الغائب بل يخرج من السجن ولكن يأخذ كفيلاً كذا في المحيط * واذا قامت البينة على عسار المحبوس فقبل ان يحكم القاضي بالافلاس أطلق رب الدين المحبوس قطب المحبوس من القاضي أن يقضي بعسرته بيته أقامها بحضرة رب الدين أجابه القاضي الى ذلك لان فيه فائدة حتى لا يجسه رب الدين ثانياً من ساعته وحتى لا يجسه دائش آخر كذا في الذخيرة * واذا كان الرجل محبوساً بدين رجلين فأدى الى أحدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدى حق الآخر وهذه المسألة دليل على أن المحبوس أن يؤثر بعض الغرما على البعض وقد نص في فتاوى النقي على ذلك وصورة المسألة المذكورة ثمة رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو احدث منهم خمسة ولو احدث منهم ثمانية ولو احدث منهم مائتان فاجتمع الغرما وجبوه بدينهم في مجلس القضاء وماله خمسائة كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان المديون حاضراً فانه يقضي دينه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق أحد فيقتصر فيه على حسب مشيئته وان كان المديون غائبا والدين ثابت عند القاضي فالقاضي يقسم ماله بين الغرما بالحصص وليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض المرأة اذا حبست زوجها المهرها أو بدين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان في موضع في السجن لتكون معي ذكر الخصاص في أدب القاضي في باب المطالب بالهرأه لا يجسه وبهض قضاء زماناً اختاروا الحبس لقضاء الزمان مدة الباب المعصية عليها قائم اذا لم تجس وقد حبست زوجها تذهب حيث تريد كذا في الذخيرة * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا مات الرجل وفي الورثة صغير وكبير ولا ميت على رجل دين فحبسه الابن الكبير ثم أراد أن يطلقه لم يطلقه القاضي حتى يستوثق للصغار ولا يخرج المحبوس في الدين من السجن حتى يشهر رمضان ولا الفطر ولا الاضحي ولا الجمعة ولا الصلاة مكتوبة ولا حجة فريضة ولا حضور جنازة بهن أهله وان أعطى كفيلاً بنفسه كذا في المحيط * ولا عيادة المريض كذا في الخلاصة * اذا مات المحبوس والد أو ولد ولم يكن بمحضرة أحد للفصل والتكفين يخرج القاضي من السجن هو الصحيح * اذا كان من يقوم بذلك فلا معنى لاجراجه من السجن قيل ان المحبوس يخرج بكفيل كان غنة بخاوة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد ولا يخرج لغريمهم وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * وقيل في الوالدين والاجداد والجدات والاولاد لا بأس باخراجه أماً في غيرهم فلا يخرج والفتوى على أنه يخرج في قرابة الاولاد بكفيل كذا في الكبرى * وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه قال في المحبوس في السجن اذا جرت لم يخرج من السجن وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي ان المحبوس في السجن اذا مرض مرضاً أضره ان كان له خادم يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للمعالجة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى حتى قبل له وان مات فيه قال وان مات فيه كذا في المحيط * وفي واقعات الناطي لو مرض في الحبس وأضره ولم يخدمه يخدمه يخرج من السجن هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يخرج من الهلاك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى المحبوس يتورق في السجن ولا يخرج الى الحمام ولو احتاج الى الجماع لا بأس بان تدخل زوجته أو جاريته في السجن فيطوئها حيث لا يطبع عليه أحد وفي الفتاوى العنانية وان لم يجد مكاناً ليلها لا يجامع وهل يترك

ليكتسب في السجن اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم يمنع عن ذلك وهو الأصح واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وفي الكبرى وقال القاضي غير الدين القنوي اليوم على أنه لا يمنع من الاكتساب ولا يمنع المحبون من دخول أهله وجيرانه عليه ولكن لا يمكنون من أن يكونوا ثمة طويلا وفي السقاني قالوا ينبغي أن يحبس في موضع خشن لا يسهل له فرائس ولاوطاء ولا أحد يدخل عليه ليستأنس ليضجر قلبه المحبوس في الدين إذا امتنع عن قضاء الدين وله مال فإن كان ماله من جنس الدين بأن كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا خلاف وإن كان ماله من خلاف جنس دينه بأن كان الدين دراهم وماله عروض أو عقار أو دينار فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع العروض والعقار وفي بيع الدنانير قياس واستحسان ولكنه يستدبر حيلة إلى أن يبيع نفسه ويقضي الدين وعندهما يبيع القاضي دنانيره وعروضه وروايته واحدة وفي العقار روايتان وفي النسيئة وعندهما في رواية يبيع المنقول وهو الصحيح ويكون البيع على الترتيب يبيع الدنانير أولا ثم العروض ثم وثم ويقضي دينه كذا في انتشاره الثانية • ذكر في كتاب العين والدين أن صاحب الدنانير إذا ظفر بدراهم من عليه الدين أو على العكس كان له أن يأخذ هذا بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالقاضي يبيع مال المديون بدنيته ولكن يبدئ بدنانيره إذا كان الدين دراهم فإن فضل الدين عن ذلك يبيع العروض أو لادون العقار فإن لم يقضه بدنيته وفضل الدين عنه حينئذ يبيع العقار أما بدون ذلك فلا يبيع العقار أصلا وهذا على إحدى الروايتين عنهما وقال بعضهم على قولهما يبدئ ببيع ما يحتسب عليه التالف والتوى من عروضه ثم يبيع ما لا يحتسب عليه التالف ثم يبيع العقار وإذا كان له مديون يسأله بفسادها ويمنعه أن يجزي بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ويمكنه أن يجزي بمادون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الثمن ويشتري بالباقي مسكنا لنفسه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج إليه للعالم حتى أنه يبيع اللبدي الصنف والنطع في الشتاء وإذا كان له كاهن من حديد أو صفر يبيعه ويأخذ كاهنا من طين ثم أي قدر يترك للمديون من ماله ويساع ما سواه لم يترك محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في شيء من الكتب وقد روي عن عمار بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه لأنه يحتاج إلى ذلك كله وفي رواية أخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وهذه الرواية أخذ بعض القضاة وفي رواية قال يبيع جميع ماله ويؤاجر ويصرف غلته إلى غرمائه وفي ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى لا يؤاجر إلا رواية رويت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن إن أجره نفسه وأخذ الأجرة يتركه قوت يومه وعياله ويصرف ما سوى ذلك إلى رب الدين ومن القضاة من قال أنه إن كان في موضع الحزب يبيع ما فوق الأزار وأن كان في موضع البرد يتركه ما يدفع به من البرد حتى لا يساع جبهته وعياله ويساع ما سوى ذلك ومن المشايخ من قال يتركه دست من الثياب ويساع ما سوى ذلك وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني ومنهم من قال يتركه دستان من الثياب حتى إذا غسل أحدهما لبس الآخر وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا باع أمين القاضي عروض المديون في دينه وقبض الثمن وملك ثم استحق المبيع رجع المشتري على الثمن ويرجع الثمن على المطلوب ولا يرجع المشتري على المطلوب ويجوز إقرار المحبوس بالدين لغيره بعد أن يخلف بالله ما أقربه على وجه التلجئة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا أقر المحبوس بالبيع بجانب المشتري بالله أنه اشتري منه مبيعاً ودفع الثمن إليه وما كان ذلك تلجئة كذا في المحيط • ولا يزوج المديونة ليقضي دينها من مهرها كذا في الملقط • وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عليه دين وهو معسر وله دين على رجل ملي فإن الحاكم يجبر المعسر حتى يقاضي ماله على غرضه المومر فإن فعل وجس غرضه المومر فإن الحاكم لا يجس المعسر عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان للمعسر دين على غرضه أخذ القاضي غرضه بدنيته وقضى دين غرمائه ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في المحبوس بالدين إذا علم أنه لا مال له في هذه البلدة وله مال ببلدة أخرى يؤمر رب الدين أن يخرج من السجن ويأخذ منه كفيلا

بنفسه على قدر المسافة ويأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقضي دينه فإن أخرجه فلم يخرج إلى ذلك الموضع حمله كذا في الذخيرة • والمال غير مقرر في حق الحبس حتى أنه يحبس في الدرهم وفي أقل منه لأن مانع الدرهم ومادونه ظالم كذا في الكفالة والحوالة من الميسر كذا في النهاية • تشاتم الخصمان عند القاضي إن شاء حبسهما أو عززهما حتى لا يعودا إلى مثله عند القاضي فإن عني فحسن وإن فعل ذلك أحدهما عنده لا يعززه بلا طلب خصمه لكن يمنعه عن ذلك رجل يشتم الناس إن كان مزة يوعظ وإن كان شقي ضرب وجس حتى يترك كذا في البرازية • والله أعلم

(الباب السابع والعشرون فيما يقضي به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد)

ما يجب اعتباره في هذا الباب شيان • أحدهما أن قضاء القاضي متى اعتد سببا صحيحا لم يطل السبب من بعد لا يطل القضاء وإذا ثبت عدم السبب من الأصل بعد وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يطل القضاء • والثاني أن استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف البيع السابق على إجازة المشتري ولا يوجب نقضه ونقضه في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل اشترى من آخر جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالينة والبائع والمشتري حاضران وقضى القاضي بها للمشتري ثم ادعى البائع والمشتري أن المشتري باعها من هذا البائع وسلمها إليه ثم باعها للبائع من المشتري وأقام البينة قبلت بيته فقد شرط محمد رحمه الله تعالى في الكتاب للقضاء بالجارية للمشتري حضرة البائع والمشتري وأنه شرط لازم حتى لو حضر البائع دون المشتري أو حضر المشتري دون البائع فالقاضي لا يقضي بها للمشتري وإن لم تكن لهما بينة على ما ادعىا وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما ويجزى البائع عن التسليم أجابه القاضي إلى ذلك فإن فسخ القاضي العقد بينهما ثم وجد البائع بينة وأقامها على المشتري أنه كان اشتراها وقبضها من المشتري قبل أن يبيعها من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له أن يلزمه المشتري وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ثم وجد البائع البينة وأقامها على المشتري بشرا إلى أن شرط قبول هذه البينة أقامتها على المشتري ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع ثم استحقها لم يقض بالبينة قضى بها للمشتري ويشترط حضرة المشتري لا غير ويقضي القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية إذا طلب المشتري ويرجع المشتري الثمن على البائع فإن أقام البائع بعد ذلك البينة على المشتري أنه كان اشتراها منه وقبضها قبل أن يبيعها القاضي القاضي بالجارية للبائع وبطل قضاء القاضي حتى كان البائع أن يلزم الجارية المشتري وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يطل قضاء القاضي بالفسخ ولا يكون للبائع أن يلزم المشتري ثم عند محمد رحمه الله تعالى لما كان للبائع أن يلزم المشتري الجارية وإن أبي هل للمشتري أن يأخذها من البائع إذا أبي البائع ذلك لم يترك هذا الفصل هنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وينبغي أن لا يكون له ذلك واليه أشار بعد هذا في هذا الباب هذا إذا فسخ القاضي العقد بينهما فلو أن القاضي لم يفسخ العقد بينهما ولكن البائع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يدي المشتري ثم أقام البائع بينة على المشتري وقضى القاضي بالجارية لا يكون له أن يلزم المشتري بخلاف وإن أراد المشتري أن يقض البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا رضى ليس له ذلك فالذهب أنه لا بد لخصم النقص ههنا من قضاء أو رضى منهما وإن كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق ولكن طلب من البائع أن يرد الثمن عليه فرد عليه ثم أقام البائع بينة على المشتري على ما ذكرنا وأخذ الجارية من المشتري ليس له أن يلزم المشتري إياها ولو كان البائع لم يرد الثمن حتى خصمه المشتري إلى القاضي فسخ العقد بينهما وألزم البائع الثمن للمشتري فأخذه منه أو لم يأخذه حتى أقام بينة على المشتري على ما قلنا وأخذ الجارية كان له أن يلزم المشتري عند محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول • رجل اشترى من آخر عبداً بعتة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني ثم استحقه رجل على المشتري الثاني فأقام المشتري الثاني بينة

على المستحق انه كان باعه من البائع الاول بكذا وسله اليه وسلمه اليه قبلت
بينته في ظاهر الرواية فان لم يسم المشتري الاخر يئنه على ذلك قول كمن باعه من باعه وهو المشتري الاول في الفهم
وقضى عليه بذلك ثم ان المشتري الاول اقام يئنه على ان المستحق باعه من البائع الاول وسلمه اليه قبل ان يبيعه
منه واخذ القلام منه هل له ان يلزم المشتري الثاني على قول محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول له ذلك
وعلى قول آبي حنيفة وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاخر ليس له ذلك فان لم يجد المشتري الاول يئنه على ذلك
ورجع على البائع الاول بالتمن وقضى عليه فاقام البائع الاول يئنه على ذلك المستحق على ما ذكرنا واخذ
العبد من المستحق كان له ان يلزمه المشتري عند محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وعلى المشتري الاول
ان يلزم المشتري الثاني عند محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول ذكرنا ليس له ذلك * رجل اشترى من
آخر غلاما وقبضه فوجد الفهم في المستحق واستحققه من يد المشتري باليئنه وقضى القاضي بالقلام للمستحق
ثم اقام المشتري يئنه على المستحق انه كان باعه من البائع يبيعه فباعه بامر قبلت بينته فان لم يسم المشتري
اليئنه على ذلك ورجع على باعه بالتمن وقضى عليه ثم ان البائع اقام يئنه على المستحق انه كان امر يبيع هذا
العبد قبل ان يبيعه ينظر ان كان ما دفع الى المشتري حين ما قبضه منه أو أمسك المقبوض وورده مثله أو أسقط
المقبوض وضمن مثله لا تقبل يئنه وان كلن الفهم قد هلك عند الوكيل وضمن الوكيل للمشتري مثله من ماله
قبلت بينته فان قبلت بينته يسترد من المشتري ما دفع اليه فباخذ القلام من المستحق ويدفعه الى المشتري
عند محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وان كان المشتري باع الغلام من آخر فاستحق من يد
المشتري الاخير ورجع المشتري الاخير على المشتري الاول وقضى عليه فاقام المشتري الاول يئنه على امر
المستحق البائع بالبيع قبلت بينته وباخذ العبد من يد المستحق ويلزم المشتري الاخير عند محمد وآبي يوسف
رحمهما الله تعالى الاخير فلو ان المشتري الاول لم يجد يئنه على ذلك ولكن رجع على باعه بقضاء أو بغير
قضاء فاقام البائع الاول يئنه على امر المستحق فهو على الوجه الذي ذكرنا في المسألة الاولى كذا في المحيط *
قال محمد رحمه الله تعالى رجل رهن من آخر سارية بالقدرهم عليه للرهن وقبضها الرهن ثم أخذها الراهن
بغير إذن الرهن وباعها من ائمان وسلمها اليه ثم ان الرهن اقام يئنه على الرهن قبلت بينته وهل يمكن
الرهن من فسخ هذا البيع روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يمكن والعصم انه لا يمكن والمشتري بالخيار
ان شاء فسخ وان شاء صبر حتى يفتكها الراهن فباخذها فان اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي
العقد وقضى له بالتمن على البائع ثم ان البائع قضى الرهن المال واسترد هاليس له ان يلزم المشتري ولو كان
الراهن قد قضى الدين وقبض الحارية ثم باعها من هذا المشتري ثم ان الرهن بعد القضاء وقضى القاضي
له بالخيارية وهما وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد وفسخ ورده الفهم على المشتري ثم اقام البائع
يئنه على قضاء الدين واسترد هاليس البيع واخذها واذا ان يلزم المشتري هل له ذلك وقع في بعض نسخ
محمد رحمه الله تعالى ان المسألة على التفصيل ان كان المشتري لم يقبضها حتى استحقها الرهن ليس له ذلك
وان كان المشتري قبضها فله ان يلزم المشتري عند محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول خلافا
لابي حنيفة وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاخر ووقع في بعض النسخ ان له ان يلزم المشتري عند محمد وآبي
يوسف رحمهما الله تعالى الاول مطلقا من غير تفصيل فهذا الاطلاق يدل على ولاية الازام عند
محمد وآبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول سواء كانت الحارية مسلة الى المشتري أو لم تكن
وهو الصحيح كذا في المختار *

(الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة اليئنه قبل القضاء)

قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع عدي في يد رجل باع رجل وادعى انه عبيده وانكر صاحب اليد دعواه
فذهب المدعي لياقي بالشهود فباع صاحب اليد العبد من رجل وسلمه اليه ثم اودع المشتري العبد من البائع
وقاب ثم ان المدعي أعاد صاحب اليد عند القاضي هذا القيم عليه اليئنه بحقه * فهذه المسألة على وجوه
اما ان علم القاضي بما صنع ذواليد أو لم يعلم ولكن أقتر المدعي بذلك وفي الوجهين يجب الاخصومة للمدعي

مع صاحب اليد وكذلك اذا اقام صاحب اليد يئنه على اقرار المدعي بذلك وان لم يكن شيء من ذلك ولكن
صاحب اليد اقام يئنه على ما صنع ذواليد وأنه ودعيه في يده فلان بشر ان كان بعد الخصومة فان القاضي
لا يقبل بينته ولا تندفع عنه الخصومة واذا لم تندفع عنه خصومة المدعي وقضى للقاضي عليه يئنه المدعي
لوحضر المشتري بهذا ذلك واقام اليئنه على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بينته كذا في المحيط * والهيبة
والصدقة في هذا بمنزلة البيع اذا اتصل بهما القبض كذا في الكبرى * ولو كان القضاة لم يقض
بشهادة شهود المدعي حتى حضر المشتري دفع ذواليد العبد اليه ويجعل القاضي المشتري خصما للمدعي
ولا يكلف المدعي اعادة اليئنه * واذا قضى القاضي على المشتري للمدعي يظل البيع الذي جرى بينه وبين
ذو اليد ويرجع المشتري عليه بائنه وكذلك لو شهد على صاحب اليد رجل واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد
فأقام المدعي شاهدا آخر على المشتري قضى له بالعبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول وكذلك لو أن ذا اليد
باع العبد من غيره ولم يسلمه الى المشتري حتى حضر المدعي واقام الذي في يده اليئنه أنه باع العبد من فلان
ولم يسلم اليه لا يقبل الى يئنه ذي اليد ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا اقام يئنه على البيع والقبض
ثم لا يدع منه * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل في يده عبيدا اقام رجل يئنه على أنه عبيده اشتراه
من الذي في يده بألف درهم ووثقه الفهم واقام ذواليد اليئنه انه عبيد فلان أو دعيه فان الخصومة لا ترفع
عنه ويقضى بالعبد للمدعي فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر المقر له وصدة في ذواليد فيما أقتر له به
فالقاضي يأمر ذا اليد بدفع العبد الى المقر له ثم يقضى القاضي للمدعي الشراء بالعبد ولا يكلف اعادة اليئنه على
المقر له فان قال المدعي أنا أعيد اليئنه على المقر له كنه ذلك وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لا ذا اليد
بخلاف ما اذا قال المدعي أنا لا أعيد اليئنه فان المقضى عليه في هذه الصورة ذواليد لا المقر له ولو أن القاضي
لم يقض بالعبد للمدعي على الذي حضر حتى اقام الذي حضر يئنه أنه عبيد أو دعيه من صاحب اليد أو لم يسم
اليئنه على الايداع قبلت بينته وبطلت يئنه مدعي الشراء ثم اذا أعاد مدعي الشراء اليئنه على رب العبد انه كان
للذي في يده وانه اشتراه منه بألف درهم ووثقه الفهم فهذا على وجهين * اما ان أعاد اليئنه على رب العبد
بعد ما قضى القاضي لرب العبد يئنه وفي هذا الوجه لا يقبل بينته وان كان قبل القضاء يقبل بينته مدعي
الشراء متى أعادها على المقر له (ثم هنا ثلاث مسائل) احداها ما ذكرنا أن مدعي الشراء اقام شاهدين
قبل القضاء أقتر صاحب اليد بالعبد لانهان وصدة المقر له * وثانيها اذا اقام المدعي شاهدا واحدا
على الشراء من ذي اليد فأقر ذواليد بالعبد فلان للقاضي ثم حضر وصدة المقر له فانه يومر بدفع
العبد الى المقر له فان اقام مدعي الشراء شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف القاضي اعادة
الشاهد الاول على المقر له ويكون المقضى عليه ذواليد دون المقر له * المسألة الثالثة مدعي الشراء اذا لم يتم
اليئنه على ذي اليد حتى أقتر ذواليد بأن العبد لفلان القضاة أودعه اليه ثم حضر المقر له وصدة ودفع العبد
اليه ثم اقام مدعي الشراء اليئنه على المقر له وقضى القاضي بذلك كان المقضى عليه في هذه الصورة المقر له *
وفي آخر دعوى الجامع رجل في يده دار جا رجل ولدعي التمس داره وطلب القاضي من اليئنه على اليئنه
فقاما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تفت ما بعد ذلك الى القاضي وجاء
المدعي بشهود يشهدون أن الدار له وتقدم القاضي ببيع المدعي عليه أو أقتر المدعي بذلك فلا خصومة بينهما
وان كان الدار في يده المدعي عليه وكذلك لو اقام المدعي شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي فباع
المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تفت ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعي بالشاهد الاخر
فالقاضي لا يسمع خصومة المدعي اذا علم القاضي بالبيع أو أقتر المدعي بذلك ولو كان المدعي اقام شاهدين
فقد لا يقض القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من المدعي لا يسمع حتى
لو تفت ما بعد ذلك الى القاضي فالقاضي يقضي عليه بذلك اليئنه وان أقتر المدعي ببيعه أو علم القاضي بذلك
فرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين * وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سوى بين
الشاهد الواحد وبين الشاهدين وأبطل بيع المدعي عليه وبينته في التفصيل جميعا ووجه الفرق على
ظاهر الرواية أنه باقامة الشاهدين ان لم تثبت حقيقة الملك للمدعي في المدعي به لكن ثبت حق الملك لوجود

الجنة بكاملها وحق الملك للمدعي في المدعي به مبيع مبيع المدعي عليه صيانة لحق المدعي فالمدعي انما اقر
ببيع باطل والقاضي عليه ما باطلا فلا يصلح ذلك دافعا لخصومة المدعي اما باقامة الشاهد الواحد فكالم ثبت
حقيقة الملك للمدعي لم يثبت حق الملك لتقصان في الجنة فكان تصرف المدعي عليه حاصلا في خالص ملكه
فصنع فالمدعي اقر ببيع صحيح والقاضي عليه ما صحيحا فخطب دافعا لخصومة المدعي قال رجل في يده
عبد اذ عام رجلان كل واحد منهما يضر الجنة انه عبده او دعيه الذي هو في يده وذو اليد يجهل ذلك ولا يحدد
ولا يقرر بل يسكت فلم يقض القاضي بشهادة الشهود لعدم ظهور وعد التهم حتى اقر ذو اليد لاحدهما به
انه عبده اورد عليه فان القاضي يدفع العبد الى المقر له فاذا عدلت التهم ودقضى بالعبد بينهما نصيبين وكان
ينبغي ان يقضى بجميع العبد للذي لم يقر له ذو اليد لان المقر له لما صدق في اليد فمما اقر واخذ العبد صار العبد
ملكه رغبة ويد اخذ المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج مع ذي اليد اذا اقام البينة على الملك المطلق
فيقضى بكل العبد للخارج واعتبره بما لو اقر ذو اليد لاحدهما قبل ان يقيم البينة ثم اقام كل واحد منهما
بينة على ما ادعى فكأن العبد كله للذي لم يقر له ذو اليد لما قلنا فلهنا كذلك والجواب هو الفرق
بين ما قبل اقامة البينة وبين ما بعدها ان التزكية لا تجعل البينة حجة بل يظهر من ذلك الوقت ان كونها حجة
مستترة للاستحقاق من ذلك الوقت حتى كان الاقرار بعد اقامة البينة فعدت ظهور العبد يظهر الاستحقاق
قبل الاقرار فيظهر ان الاقرار كان باطلا لصدوره عن شخص ظهر انه ليس بملك ومتى بطل الاقرار بطل
التصديق ضرورة لانه مبني عليه فصار وجود الاقرار وعدمه بمنزلة فاما اذا كانت الشهادة بعد الاقرار
فظهر والعبد لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فلا يبين بطلان الاقرار واذا لم يطل الاقرار صار المقر له
صاحب يد وغير المقر له خارجا فيقضى بينه بالخارج ولو اقام كل واحد من المدعين شاهدا او احدهما على
ما ادعاه ثم اقر ذو اليد بالعبد لاحدهما يدفع العبد اليه ولا يطل ما اقام كل واحد منهما من الشاهد الواحد
فان اقام غير المقر له شاهدا آخر قضى بالعبد فان لم يقض له حق بقاء المقر له بشاهدا آخر قضى بالعبد بينهما
نصيبين الا ان قول الذي لم يقر له ذو اليد قبل ان يقضى بالعبد بينهما نصيبين اني اعيد شاهدي الاول واقبها
مع شاهدي الآخر على المقر له فحينئذ يقضى بكل العبد له ولو قال غير المقر له قدمت شاهدي الاول
او غاب فقال له شاهدا آخر على المقر له ويقضى لك بكل العبد فاذا اقام شاهدا آخر ضم الثاني مع
الاول فيقضى بالعبد كله الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر مع الشاهد الاول او يقيم شاهدين مستقلين
فيكون بينهما عبد بين يدي رجل اقام رجلان كل واحد منهما البينة على انه عبده او دعيه اياه وذو اليد
بما عد او ساكت فتقضى بالعبد بينهما نصيبين ثم ان كان احدهما اقام على صاحبه تلك البينة او غيرها ان
العبد عبده لم يدفع تلك البينة ولا يقضى له على صاحبه بشيء ولو عدلت بينة احدهما ولم تعدل بينة الآخر
اول يقيم الآخر شاهدا أصلا أو اقام شاهدا واحدا فتقضى به لمن عدلت بينته ثم يباي الأخر بينة عادلة فتقضى
له به لانه لم يصرف مقتضا عليه به من جهة صاحبه لانه لم يكن له في المقتضى به لاصحفة الملك ولا حق الملك لعدم
الجنة الموجبة للتصا على الانسان بازالة الاستحقاق السابق له فاذا لم يكن اطلق تابثا له كيف يصور رآته فلم
انه لم يصرف مقتضا عليه فجميع دعواه وبينته بعد ذلك ولو اقام احدهما البينة فلم تزل بينته حتى اقر
ذو اليد ان العبد للذي لم يقيم البينة او دعيه اياه ودفع القاضي العبد الى المقر له ثم ركبت بينة الذي اقامها
واخذ صاحب البينة العبد من المقر له ثم ان المقر له اقر بينة انه عبده او دعيه اياه قبلت بينته وقضى له بالعبد
فان قال المدعي وهو غير المقر له اقامه شهودي على المقر له هل تقبل بينته فهذا على وجهين ان كان ذلك بعد
ما دعى بينته لانه لا يسمع بينة المدعي وان كان ذلك قبل الفصل القضاء ببينة المقر له قبلت بينة المدعي كذا
في المحيط والله اعلم

• (الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره

لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يصل بذلك) •

قال محمد رحمه الله تعالى اذا استحق العبد من يده بشرته بالملك المطلق وقضى القاضي بالعبد المستحق وقصريد

المدعى

المشتري عن العبد ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة ان هذا العبد ينج في ملكي من أمي وان
القضاء المستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على البائع قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق كذا
في الملتقط • وكذا اذا اقام البائع البينة على أن هذا العبد ينج في ملك بائعي من أمته قبلت بينته اذا اقامها
بحضرة المستحق فان قبلت فكيف تقبل بينة البائع في هاتين الصورتين وان البائع صار مقتضا عليه
بالقضاء على المشتري لما مر أن القضاء بالملك المطلق على ذي اليد قضاء على من تلقى ذو اليد الملك من جوفته
فلسان البائع صار مقتضا عليه ولكن بالملك المطلق لا بالتنازع والبائع ههنا لا يقيم البينة على الملك المطلق
وانما يقيم البينة على التنازع والمقتضى عليه بحجة انما لا تقبل بينته في الجهة التي صار مقتضا عليه لافي جهة
أخرى الا يرى أن من ادعى دابة في يد انسان ملكا مطلقا وصاحب البينة على التنازع فلم يجز بينة على
التنازع حتى قضى القاضي بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب اليد بينة على التنازع واقامها قبلت بينته وقضى
بالدابة وان صار ذو اليد مقتضا عليه لانه صار مقتضا عليه بالملك المطلق لا بالتنازع فقبلت بينته على
التنازع لهذا اليه اشار في السير الكبير ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة من
البائع وبعض المتأخرين أبو ذلك وقالوا ينبغي أن لا تشترط حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الامام شمس
الاعمة السرخسي رحمه الله تعالى بفرغته وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا بل حضرة المستحق
شرط كما اشار اليه محمد رحمه الله تعالى وفي الذخيرة وقيل على قياس قول محمد وأبي يوسف رحمه الله
تعالى الا يشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول
لا يشترط حضرة وهذا القول أظهر وأشبه وفي دعوى المبتأجر تشترط حضرة الأجير والمستأجر
لان الملك للأجير والمبتأجر وكذلك في دعوى الرهن تشترط حضرة الراهن والمرئ لان الملك للراهن
واليد للمرئ وان اراد الضيف الاخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري تشترط حضرة البائع
والمشتري للقضاء بالشفعة فاذا استحق المستعار رجلا بالبينة يشترط للقضاء له حضرة المعير والمشتري
جميعا وفي دعوى الضياع هل تشترط حضرة المزارعين اختلف المتأخرين رحمه الله تعالى بعضهم اشترط وبعضهم
لم يشترط وبعضهم قال ان كان البذر من قبلهم تشترط حضرة المزارعين وان كان البذر من قبل رب الأرض لا تشترط
حضرتهم • واذا ادعى رجل نكاح امرأة ولها زوج ظاهر تشترط حضرة الزوج الظاهر لا سماع
الدعوى والبينة واذا مات الرجل وترك أشياء يمكن نقلها وعليه دين مستغرق تركته وليس له وارث
ولا وصي فالقاضي ينصب له وصيا ليبيع تركته ولا يشترط احضار التركة لنصب الوصي وهل يشترط
احضارها لا يثبت التركة فقد قبل يشترط وقيل لا يشترط واذا قامت البينة على افلام المجهول لا يشترط
لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان لم يكن
أحدهما حاضرا فالقاضي يطلقه يكفيل ولو ادعى رجل على صغير شيئا وله وصي حاضر يريده الصغير
المجهول عليه لا يشترط حضرة الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بينا
اذا كان المدعي به ذميا أو عينا وجب الدين مباشرة هذا الوصي أو وجب لاجب مباشرة وذكر الناطقي
في أجناسه اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصغير وفي أدب القاضي
للنصاف رحمه الله تعالى اذا وقعت الدعوى على الوصي المجهول ان تكن للمدعي بينة لا يكون له احضار الصغير
وان كان للمدعي بينة والمدعي يدعي الاستهلال فلا حق احضاره ولكن يحضر معه أبوه حتى اذا لم يصح
شي يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الوصي في الدعوى شرط وبعض
المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير ذميا أو مدعي عليه ومنهم من أبي ذلك واذا لم يكن
للوصي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصيا أجابه القاضي الى ذلك وتشترط حضرة
الصغير عند نصب الوصي للاشارة اليه ومن مشايخنا سارحهم الله تعالى من أبي ذلك وقال لو كان الوصي
في المهد يشترط احضار المهد مجلس الحكم والاول أقرب الى الصواب وأشبه بالقسمة كذا في المحيط •
ولو وقعت الدعوى على امرأة محدرة لا يشترط احضارها كذا في الذخيرة • وفي المأذون
الكبير اذا لحقه دين التجارة وطلب الغرماء من القاضي بيع العبد فالقاضي لا يبيع العبد الا بمحضرة المولى

وفي المأذون الكبير أيضا إذا شهد شاهدان على العبد المأذون بنصبه أو بدينه استهلكها أو جدها أو شهدا عليه باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو باجارة أو بغير ذلك من مولاته غائب قبلت شهادتهما ولا تشتط حضرة المولى ولو كان العبد المأذون عبد مجبور عليه شهد شاهدان باستهلاك مال أو غصب اغتصبه ويحد العبد ذلك لا تقبل هذه الشهادة إلا بحضرة المولى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة ان الشهادة لا تقبل معناه أنها لا تقبل على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد أما على العبد فتقبل الشهادة ويقضى القاضي عليه حتى يؤخذ به بعد العتق هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح المأذون. وان كان المولى حاضرا مع العبد فان كان المدعى ادعى استهلاك مال أو غصب قال القاضي يقضى على المولى وان ادعى استهلاكه ودعيه أو استهلاك بضاعة على العبد المجبور فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى القاضي لا يسمع هذه البيعة على المولى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع البيعة على المولى والصبي المأذون الذي أذن له أبوه أو وصي أبيه في التجارة بمنزلة العبد المأذون له في التجارة إذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قبلت شهادتهم ان كان الذي أذن له غائبا وإذا شهد الشهود على العبد المأذون بقتل عدا أو قذف امرأة أو زنى أو شرب خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى له بذلك على العبد بخلاف وان كان العبد حاضرا أو المولى غائب فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى القاضي لا يقضى عليه بشئ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضى له عليه بالحد والقصاص كالوقامت البيعة عليه بالحد أو بالقصاص قبل الاذن وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد ان شهدوا على اقراره بالحد والقصاص لله تعالى كحد الزنى وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة إلا بإجماع ولشهودا على اقراره بالقذف أو القتل العمد تقبل البيعة حال حضرة المولى ويقضى بالقصاص وحد القذف وان كان المولى غائبا فالمسألة على الخلاف وان قامت البيعة على اقرار العبد ولشهود الشهود على صبي مأذون أو معتوه مأذون له بقتل عدا أو قذف أو شرب خمر أو زنى فقامت البيعة لا تقبل الشهادة سوله كان الاذن حاضرا أو غائبا وفيما إذا شهدوا بالقتل الخطأ ان كان الاذن حاضرا تقبل الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة وان كان الاذن غائبا لا تقبل الشهادة وقيل لو قامت البيعة على قتل الصبي والمعتوه عدا كان أو خطأ ان كان الاذن حاضرا قبلت البيعة وقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان شهدوا على اقرار الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا أو غائبا وان شهدوا على عتقه مأذون له بغير عتقه عشرة دراهم أو أكثر وهو مجبور فان كان مولا حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع وان كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سوله كان المولى حاضرا أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم والمولى غائب فالقاضي يقضى بالمال على العبد ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع ولشهودا على عبد مجبور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر فان كان المولى غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشئ إلا بالقطع ولا بالميل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المجبور بسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البيعة أصلا ان كان المولى غائبا وان كان حاضرا لا يسمع البيعة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في المحيط . والله أعلم

• الباب الثلاثون في نصب الوصي والقيم وأبواب الوصية عند القاضي •

وإذا تزول الرجل ما لا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى فادعى عليه قوم حقوقا أو أموالا هل يجب القاضي عن الميت وصيا الميت الغرماء الديون والحقوق على الميت ذكر انحصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب إثبات الحقوق على الميت أن هذه البلدة ان كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا تذهب

الغرم من هنا إلى غة ولا يأتي من غة إلى هنا يعني في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصيا كذا في الذخيرة . وان لم تكن منقطعة لا ينصب كذا في البرازية . وذكر انحصاف رحمه الله تعالى في نفقته في باب نفقة المرأة إذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد له أو ولاد صغير وكار فالقاضي ينصب وصيا في ماله وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والقاضي أن ينصب الوصي في مال الميت في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون على الميت دين أو تكون الورثة صغارا أو يكون الميت أوصى بوصيا فينبغي نصب وصيا لينفذ وصاياه وانما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع وفيما عداها فلا وما ذكر انحصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى لان المراد بما ذكره شمس الأئمة نصب الوصي لقضاء الدين والمراد بما ذكر انحصاف نصب الوصي لإثبات الدين واداء ذلك الرجل وترك عروضا وعقارا وعليه ديون وله ورثة كمار فامتنت الورثة عن قضاء الدين وعن بيع التركة وقالوا رب الدين سلبنا التركة المالك فأنت أعلم به فالقاضي هل ينصب وصيا للميت فقد قبل ينصب وقد قبل لا ينصب ويأمر الورثة بالبيع فان أبو احبهم حتى يبيعوا فإذا حبسهم القاضي ولم يبيعوا إلا أن يبيع بنفسه أو ينصب وصيا للميت لبيع الوصي أيضا اصحاب الدين يشهدون الممكن وإذا نصب القاضي وصيا في تركه الأعيان والائتمار في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والائتمار لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكمي عن الشيخ الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى انه قال يصح النصب على كل حال وبصير الوصي وصيا في جميع التركة أي بما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما لا فلا كذا في المحيط . القاضي إذا نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والوقوف عليه في ولايته حكمي عن شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى انه إذا وقت المطالبة في مجلسه صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى انه لا يصح فان كان الموقوف عليه في ولايته فان كانوا طلبة العلم أو أهل قرية أو ناسا معدودين أو كان خانة أو رباطا أو مسجدا ولم تكن الشيعة الموقوفة في ولايته فنصب متوليا قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى يصح ويعتبر انتظام والمرافعة وقال ركن الاسلام ان لم يكن المقضى عليه حاضرا لا يصح النصب وان كان حاضرا يصح النصب كذا في الذخيرة . رجل جاء إلى قاض من القضاة وقال ان أبي فلانا مات وعليه ديون وترك عروضا وعقارا ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع بيع ما تركه لأقضى دينه لان أهل الناحية لا يعرفوني لا بأس للقاضي أن يقول ان كنت صادقا فبيع المال واقض الدين ان كان صادقا فوقع موقعه وان كان كاذبا لا يعمل أمر القاضي وإذا مات الرجل وقد كان أوصى إلى رجل أي جعله وصيا وقبل الوصي الوصاية في حياته أو بعد وفاته وجاء إلى القاضي يريد إثبات وصايته فالقاضي ينتظر فيه ان كان أهلا للوصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح خيما حتى ان المتدعي اذا كان عبدا أو وصيا فالقاضي لا يسمع دعواههما وهل ينفذ تصرفهما اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والاصح أنه لا ينفذ فان عتق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضى بوصايته وان كبر الصبي فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع دعواه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يسمع وان لم يورث أو موصى له أو رجل للميت عليه دين أو رجل له على الميت دين هذه المسألة من كتاب الاقضية وفي المتن رواية ابراهيم رجل مات وعليه دين وأوصى ثلث ماله أو بديراهم سبعة لرجل وأخذها الموصى له ثم جاء الغريم والورثة شهدوا أو غيب وقدم الموصى له إلى القاضي فالموصى له لا يكون خصمه وأشار إلى أن الوصية متى حصلت بقدر الثلث فالموصى له لا يعتبر بالورث وإذا حصلت الوصية بمأزاد على الثلث وصحت الوصية بأن لم يكن غنة وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالورث لان استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الورث والوارث ينصب خصما للغريم في حق الموصى له يجب أن يكون الجواب كذلك وصاحب الاقضية ذكر الموصى له مطلقا من غير فصل بينما اذا كان الموصى له بالثلث أو بالزيادة على الثلث فيحصل أن يكون المراد منه ما اذا كان الموصى له بالزيادة على الثلث

ثم إذا أقام ينة على بعض هؤلاء أن الميت أوصى إليه وأنه قد قبل وصايته نظر القاضي فيه فإن كان
عدلاً مرضى السيرة مهتدياً في التجارة جده القاضي وصياً وقضى بوصايته وإن عرفه بالفق والغبية لا يعنى
أيضاً وإن عرف منه ضعف رأى وقلة هداية في التصرف يعنى وصايته ولكن يضم إليه أميناً مهتدياً
في التجارة حتى يتقاهر في التجارة ولا يتفاسد المال الصبي وإن لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتهم به
فالقاضي يشده بمشرف أو يضم إليه وصياً آخر حتى لا يتفرد أحدهما بالتصرف فيظهر النظر لليتيم
كذا في المحيط • ولو ثبت الوصاية بالينة وفي كتاب الوصاية أقر الميت لأمه بدينون ووصايا أنواع البر
وحضر بعض الغرماء وقضى له بحقه ثم حضر آخر هل يقضى تلك الينة في الوصية بأنواع البر يكتفي بتلك
الينة بالإجماع وفي الغرماء والوصايا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى تلك الينة وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يقضى كذا في الخلاصة • قال في كتاب الاقضية ولو أن رجلاً حضر عند القاضي وأدعى
أن أخاه فلان بن فلان مات وترك من الورثة أباه فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلاناً وفلاناً ومن
البنات فلانة وفلانة وامرأته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وأنه أوصى إلى في حصة عقيله وجواز تصرفه
في جميع تركته وإن قبلت منه هذه الوصية وتولت القيام بذلك وأنه كان لآخر هذا علي هذا الرجل الذي
حضر كذا من الدين وإن أخى هذا مات قبل قبضه شيئاً من هذا الدين وإن على هذا الذي حضر قضاء هذا
الدين إلى لا تصرفه إلى ورثته وإلى ما أمر به الميت فالقاضي يسمع دعواه ويسأل الخصم أولاً عن الموت
فإن أقر بالموت توجهت عليه المطالبة من جهة الموصى لأن حق المطالبة كان ثابته للميت وبالموت تحول
إلى الوصي ثم يسأله عن الدين فإن أقر بالدين حينئذ يسأله عن الوصاية فإن أقر بها أيضاً لا يؤمر بدفع المال
إليه حتى يثبت وصايته بالينة وذكر الخصم رحمه الله تعالى في أدب القاضي رجل ادعى أن فلاناً
مات وأنه كان أوصى إليه بقض دينه الذي له على هذا الرجل والعين التي في يديه وصدقة الذي عليه
في جميع ذلك أمر بتسليم الدين والعين إليه وفي الجامع الكبير أن على قول محمد رحمه الله تعالى أولاً
يؤمر الذي عليه بتسليم الدين إلى الوصي دون العين كافي الوصية ثم يرجع وقال لا يؤمر بتسليم الدين إليه
ولا بتسليم العين فإذا كفي الاقضية يوافق قول محمد رحمه الله تعالى آخر على ما ذكر في الجامع ولو كان
الغريم أقر بالموت وأنكر الوصاية والمال كلف الميت على الوصاية أولاً فإذا ثبت الوصاية
بالينة حينئذ يقيم الينة على المال وكذلك إذا أنكر جميع ذلك كلف الوصي إقامة الينة على الوصاية
والموت جميعاً لينصب خصماً فإذا أقامها حينئذ تسمع الينة منه على المال فلو أقام الينة أولاً على المال
ثم أقام الينة على الوصاية لا تقبل ينة على المال ويؤمر بإعادتها وإن كان الشهود على الوصاية والموت
والمال فريقاً واحداً فأقام ينة على ذلك كله جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل ينة على المال ويؤمر
بإعادتها وقال أبو يوسف تقبل ينة عليها ولا يؤمر بالإعادة ولكن إذا آل الأمر إلى القاضي فالقاضي يقضى
بالوصاية أولاً ثم بالمال هكذا ذكر الخصم رحمه الله تعالى وفي موضع آخر أن القاضي لا يقبل
الينة على المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقبل قال ثمة وأبو يوسف
رحمه الله تعالى مضطرب وإذا أقر بالوصاية والموت وأنكر المال ولم تكن للميت ينة وطلب من القاضي
أن يحلفه على المال أنباه القاضي إليه وإن أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية كان للقاضي أن ينصب وصياً
ولو لم ينصب ليس له أن يستخلفه وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت هل يستخلفه عليه فالجواب فيه نظير
الجواب في الوارث كذا في المحيط • ادعى الوصي أو القيم أن القاضي المعزول أجرهما مائة أو مائة
كل شهر بكذا فإن القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا الوصية المعزول فإن أقيمت الينة أنه حال كونه قاضياً
فعل ذلك قبلت الينة ثم ينظر إن كان قد أجزأ المثل أو أقل ينفذ وإن كان أكثر ينفذ بقدر أجزأه
وأبطل الزيادة وإن استوفى ذلك أمره بزيادة على اليتيم كذا في الخلاصة • ولو كان أبو الصغير مبدراً
متلفاً مال الصغير نصب وصياً يحفظ ماله ولو اشترى الوارث من ماله شيئاً ثم أطلع بعد موته على عيب
نصب القاضي وصياً حتى يرد عليه وهكذا إذا اشترى الأب من ابنه الصغير شيئاً فوجد به عيباً نصب
القاضي وصياً حتى يرد الأب عليه كذا في البرازية • والله أعلم

قوله هذه الوصية الاحسن
هذه الوصاية كمالا ينجي اه
معجمه يجرأوى

(الباب الحادى والثلاثون فى القضاء على الغائب والقضاء الذى يتعدى
الى غير المتقضى عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض فى إقامة الينة) •

القضاء بالينة على الغائب والغائب لا يجوز إلا إذا كان عنه خصم حاضر إما مقصدي وذلك بتوكيل الغائب
إياه وإما حكمي وذلك بأن يكون المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة أو شرطاً له
على ما ذكره الشيخ الإمام نحو الاسلام على البردوى رحمه الله تعالى وهكذا كان يقضى القاضي الامام
نحو الاسلام محمود وعبد العزيز الاوزجندى رحمه الله تعالى وعند عامة المشايخ رحمه الله تعالى أن يكون
المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتب
في المواضع كذا في التتارخانية • ثم سوى الشيخ الإمام المعروف بنحو امرزاده فيما إذا كان المدعى على
الغائب والحاضر شيئاً وبينهما إذا كان المدعى شيئاً واحداً فشرط السببية لانتصاب الحاضر خصماً عن
الغائب في الفصلين جميعاً وذكر القاضي الامام أبو زيد في كشف المشكل وعامة المشايخ في شروحه من
أن السببية تشترط فيما إذا كان المدعى شيئاً وهو الاشبه والأقرب إلى الفقه بيان هذا الأصل فيما
إذا كان المدعى عليهما واحداً إذا ادعى رجل داراً في يد رجل أنشأها من فلان الغائب وهو
عليكها وقد غصبها والميدنى وقال ذوالداردارى فأقام المدعى ينة على دعواه قبلت ينته ويكون ذلك
قضاء على الحاضر والغائب وينصب الحاضر خصماً عن الغائب أما على ما ذكره شيخ الاسلام فلان
المدعى على الحاضر والغائب شيئاً واحداً والمدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة وأما
على ما ذكره عامة المشايخ فلان المدعى على الحاضر والغائب شيئاً واحداً كذا في الذخيرة • إذا ادعى
رجل أنه كفل عن فلان بما ذوبه عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعى الينة أنه
ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب
وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره إذا ادعى الشفعة في داره في يد إنسان وقال ذوالداردارى ما اشترتها
من أحد فأقام المدعى الينة أن ذا اليد اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم وهو عليكها وأنه شفعها
بقضى بالشرع في حق ذي اليد والغائب جميعاً كذا في الفصول العمادية • بيان هذا الأصل فيما إذا
كفل المدعى عليهما شيئاً إذا شهد شاهدان رجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما
عبدان فلان للغائب فأقام المشهود ينة أن فلاناً الغائب أعقهما وهو عليكهما فإنه تقبل هذه الينة
ويثبت الحق في حق الحاضر والغائب جميعاً والمدعى شيئان المال على الحاضر والعقب على الغائب إلا أن
المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة لأن العقب لا ينفك عن ثبوت ولاية الشهادة بحال
فصار الشيء واحداً من حيث المعنى فينصب الحاضر خصماً عن الغائب ويقضى بالعقب في حق الحاضر
والغائب جميعاً كذا في الذخيرة • إذا قذف محصناً حتى وجب عليه الحد فقال القاذف أنا عابد وعلى
تصف حد القذف وقال المقدوف لا بل أعنتك مولاً ولولى عليك حد الاحرار وأقام ينة على ذلك تقبل
ويقضى بالعقب في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر العقب لا يلتفت إلى إنكاره وإن ادعى
شيئين محتلفين لأنه ادعى على الحاضر حدًا كاملاً وعلى الغائب العقب لكن لما كان العقب سبباً لثبوت
ما يدعى على الحاضر قضى بالينة في حق الحاضر والغائب جميعاً وإذا قتل رجل عدداً وله وليان
أحدهما غائب فادعى الحاضر على القاتل أن الغائب عفا عن نصيبه وأطلب نصيبه مالا وأنكر القاتل
فأقام المدعى الينة على ذلك تقبل ويقضى بها في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية • وإذا
كان المدعى شيئاً إلا أن المدعى على الغائب ليس سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سبباً
لانتصاب الحاضر خصماً عن الغائب بيان هذا الأصل في رجل قال لامرأة رجل غائب إن زوجك
فلان الغائب وكنتي أن أهلك إليه فقالت المرأة أنه كان قد طلقني ثلاثاً وأقامت على ذلك ينة قبلت ينتها
في حق قصر يد الوكيل عنها في حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الطلاق
فالمرأة محتاج إلى إعادة الينة كذا في الذخيرة • جاء رجل إلى عبد إنسان وقال مولاً وكنتي • ينقل إلى الغائب

قوله ينقل إلى الغائب
ينقل إلى باضاعة المصدر
للمفعول وحذف الفاعل
لأنه لا يجوز فصل الضمير في
الاختيار عند ما كان
انصافاً كما هو معلوم في
كتب العربية اه يجرأوى

فبرهن العبد على أنه حرة وتقبل في قصره الحاضر لاني حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر
لا بد من إعادة البيعة كذا في البرازية * وإذا كان المذني عليه ما شئين والمذني على الغائب سبب
لثبوت المذني على الحاضر باعتبار البقاء لا بنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المذني ولا يقضي بيئته
لا على الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من آخر جارية ثم ان المشتري ادعى أن
البائع قد كان زوجها من فلان الغائب قبل أن اشترىها وقد اشترىها ولم أعلم بذلك وأنكر البائع دعواه
فأقام على ذلك بيئته يريد رد الجارية فالقاضي لا يقبل هذه البيعة لا على الحاضر ولا على الغائب لان المذني
شئان النكاح على الغائب والرد على الحاضر والمذني على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما يدينه
على الحاضر من غير اعتبار البقاء فان البائع لو كان زوجها من الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد
وانما السبب بقاء النكاح الى حالة الرد ولم يبق البيعة على البقاء ولو أقام البيعة على البقاء لا تقبل أيضا
ولا يقضي بالرد لان البقاء تبع للابتداء فإذا لم يمكن أن يجعل خصما في نفس النكاح لم يمكن أن يجعل خصما
في اثبات البقاء وكذلك المشتري شراء فاسدا اذا أقام البيعة أنه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق
البائع في الاسترداد لا تقبل بيئته لاني حق الحاضر ولا في حق الغائب وكذلك لو أن رجلا في يديه دار بيعت
بجنيها دار فأراد الذي في يديه الدار أن يأخذ المشتري بالشفعة فقال المشتري للشفيع الدار التي في يديك
ليست بيدك انما هي لفلان وأقام الشفيع البيعة أن الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا يقضي
بالشراء لاني حق الحاضر ولا في حق الغائب ذكر في طلاق الجامع المغير رجل قال لامرأته ان طلق
فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأته الخالفت ادعت على الخالف أن طلاقا طلق امرأته وفلان غائب وأقامت
المرأة البيعة لا تقبل منها هذه البيعة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البيعة
وبوقوع الطلاق فان قبل أليس أنه لو قال لامرأته ان تدخل فلان الدار فأنت طالق ثم ان المرأة أقامت
البيعة أن فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه البيعة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فلنا ذلك ليس
بتقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق على الغائب بخلاف مسألة الجامع الصغير لان ذلك قضاء على
الغائب لان فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل أن الانسان اذا أقام البيعة على شرط حقه باثبات فعل على
الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البيعة ويتضمن خصما عن الغائب وان كان فيه
ابطال حق الغائب أفتى بعض المتأخرين أنه تقبل البيعة ويقضي على الحاضر والغائب جميعا والاصح أنه
لا تقبل هذه البيعة ولا ينصب الحاضر خصما عن الغائب وبه كان يفتي ظهير الدين رحمه الله تعالى
ومسألة الجامع الصغير تدل على صحة هذا القول وما بعده الوكلاء على باب القضاء اليوم من اثبات البيع
أو الوقف أو الطلاق على الغائب يجعله شرط لو كاله الحاضر وصورة أن يقول زيد مثلا لفلانة ان كان عمرو
مسلما باع داره أو طلق امرأته أو وقف ضياعه على سبيل كذا فأنت وكيلي في اثبات حقوق علي الناس
وانصومة فيها وقضها ثم ان جعفر أخرج رجلا يدعي عليه ما لا يدعي أن زيدا وكله بقبض حقوقه على
الناس واثباتها وانصومة فيها والوكلاء معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو ضياعه من فلان أو طلاق
عمرو امرأته وأن عمرو قد كان باع ضياعه أو طلق امرأته قبل وكيل زيد ابائى وقد صرت وكيله عن زيد
بانصومة في حقوقه وقضها وان زيد عليك كذا وكذا فيقول المذني عليه لجعفر ان زيدا قد كان وكان
على الوجه الذي قلت اني لأعلم أن هذا الشرط هل كان وهل صرت أنت وكيلا فيقيم جعفر البيعة على بيع
عمرو داره أو على طلاق امرأته فيقضي القاضي بالبيع على عمرو ووكلاء الحاضر فهذا أقوى بعض
المتأخرين أيضا والاصح أن هذه البيعة لا تقبل لما ذكر في الجامع الا الصغير لان فيه ابطال حق الغير كذا
في الذخيرة * اذا كفل رجل عن رجل بألف درهم وغاب المكفول عنه وأدعى الكفيل على الطالب أن
الالف الذي كفلت به عن فلان عن آخر وقال الطالب لا بل كان عن عبد فالقول قول الطالب فان أراد
الكفيل أن يقيم بيعة على الطالب بذلك لا تقبل بيئته ولا ينصب الطالب خصما له في ذلك بخلاف ما لو كان
المطلوب حاضرا وأقام البيعة على الطالب على أن الف الذي يدعي على من خرجت قببات بيته كذا
في التارخية * ولو أن رجلين عليهما ألف درهم لرجل وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم جحد المال

فأقام المذني البيعة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئا حتى
غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضى عليه بتلك البيعة بخمس مائة كانت عليه كذا في فتاوى
قاضي خان * وفي نوادر ابن معاذ عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم لنفسه
والغائب من عن عبد أو توب باعاه وأقام البيعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر دون
الغائب حتى لو حضر الغائب كلف إعادة البيعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر والغائب
جميعا قال صاحب شرح الاقضية وذكر بعد هذا ما يدل على رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى الى
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وذكر في المنتقى قول محمد رحمه الله تعالى مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في المنتقى وان كان
الالف ميراثا بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب إعادة البيعة اذا حضر بلا خلاف ثم على قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى على ما ذكر في المنتقى اذا حضر الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شاء
بشراء المذني فيما قبض ثم تبعان المطلوب وان شاء أتبع المطلوب وبأخذ نصيبه منه وان لم يحضر الغائب
حتى رجع الشاهدان عن شهادتهما فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل حق الغائب ولا يقضى له
بشيء ثم يشاء الغائب اذا حضر الحاضر فيما قبض ثم اذا شاركه فالحاضر لا يرجع على المطلوب بشيء واذا
ادعى رجل أنه وفلان الغائب اشترى بنا هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم ونقد ناله الف وأقام البيعة
على ذلك فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر نصف الدار فاذا قدم الغائب كلف
إعادة البيعة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالدار كلها للحاضر والغائب ويدفع الى
الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يدي رجل ثقة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا تقسمها
حتى يحضر الغائب قال في المنتقى فلن قدم الغائب وبجحد الشراء بطل نصيبه من ذلك وبما نصيب الحاضر
وقال هذا بخلاف وذكر أيضا في المسألة في المنتقى على الخلاف وذكره المسألة في المبسوط وقال تقبل
هذه البيعة في حق الحاضر ولا تقبل في حق الغائب ولم يذكر فيها خلافا وذكر الخصاص رحمه الله تعالى
المسألة على الخلاف على حسب ما ذكر في المنتقى وذكرنا أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
ينزع نصيب الغائب من يد المذني عليه وبعض مشايخنا قالوا هذا اذا وصل الثمن الى البائع كما هو موضوع
المسألة فان موضوع المسألة ان المذني قال ونقد ناله الف أما اذا كان لم يصل لا ينزع وبعضهم قالوا نقد الثمن
يحتاج اليه للدفع الى المشتري ونحن لاندفعه الى المشتري بل نضعه على يد العدل ويد العدل في الحبس نظير يد
البائع كما أن يد العدل في الرهن نظير يد المرحم في الحبس كذا في المحيط * ذكر في ديات المبسوط أن أحد
الورثة اذا أقام البيعة على القصاص على رجل ثبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكلف بقية الورثة إقامة
البيعة اذا حضروا عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثبت حق
الحاضر بهذه البيعة ولا يثبت حق الغائب حتى يكلف الغائب اذا حضر إعادة البيعة كذا في الذخيرة *
وذكر في دعوى المبسوط ادعى يد رجل أقام رجل البيعة ان أباه مات وترك هذه الدار ميراثا له ولاخيه فلان
لا وارث له غيرهما وأخوه غائب فان القاضي يقضى بحصة الحاضر وينزع نصيبه من يده ويسلمه اليه وأما
نصيب الغائب فيترك في يدي ذي اليد حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان صاحب اليد متكرا كما هو موضوع المسألة حتى احتج الى إقامة
البيعة يخرج نصيب الغائب من يده ويضعه على يدي عدل وان كان مقررا بترك نصيب الغائب في يديه فان ترك
نصيب الغائب في يدي ذي اليد ثم حضر الغائب هل يكلف إعادة البيعة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل
في كتاب الدعوى واختلف المشايخ فيهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منهم من قال
يكلف إعادة البيعة كفى مسألة القصاص ومنهم من قال لا يكلف إعادة البيعة ويجعل هذه المسألة على الوفاق
وهو الصحيح وقيل مسألة دعوى الدين بالارث تحتل أن تكون على الخلاف أيضا كالمسألة القصاص وما صاحب
الاقضية ذكرها مطلقا من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس بصحيح ومن جنس هذه المسألة مسألة الهبة
وصورتها رجل ادعى على رجل أنه وهب له هبة ولفلان الغائب وسلمها اليهما فان كان الموهوب شيئا لا يحتل

القصة تحت هذه الدعوى وقبلت بيته في حق الحاضر دون الغائب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قبلت بيته في حق الغائب أيضا كما في الشراء وان كان الموهوب شيئا يحتمل القصة بأن مكان دار المصح هذه الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده هبة الدار من رجلين فاسدة وعندهما هبة الدار من رجلين صحيحة فتصح هذه الدعوى ومن هذا الجنس مسألة الرهن وصورتها رجل ادعى على رجل أني وفلان الغائب ارهنك هذا الرجل الدار التي في يدي بيدك لتسلم عليه ثم انه استولى عليها وأقام البيعة على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البيعة لان عنده انما تقبل البيعة في نصيب الحاضر لا غير وذلك متعذر ههنا لانه يصير رهن المشاع ورهن المشاع لا يجوز وما يحتمل القصة وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس مسألة الوصية وصورتها رجل مات وأوصى بوصايا شتى لأشخاص مختلفين في كتاب الوصية فحضر واحد منهم عن أوصى له وقدم بعض الورثة وأقام البيعة على الوصية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بجميع الوصية حتى اذا حضر الغائب لا يكلف إعادة البيعة ثانيا ذكر في كتاب الاقضية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلا ادعى على رجلين مالا في ملك واحد منهما حاضر يحمده والاخر غائب وأقام على ذلك بيعة فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال أقضى بالمال على الشاهد والغائب جميعا قال الشيخ الامام أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى هذا الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستقيم لان الحاضر لا يتصب خصما من الغائب عنده في جنس هذه المسائل قال المصنف ورأيت في المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال أقضى على الحاضر نصف المال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقضى على الحاضر والغائب بجميع المال واعلم أن محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه المسائل في المبسوط وأجاب في الكل على غلط واحد أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القضاء على الحاضر والحاضر يقتصر عليه وصاحب الاقضية ذكر في هذه المسائل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر القضاء على الحاضر وذكر في بعضها انه يتعدى القضاء الى الغائب وتارة ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قوله بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتعالى فكان من أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في الفصول كلها وكذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وكذا عن محمد رحمه الله تعالى روايتان وأما الفرق فلا وجه له رجل باع عبدا من رجلين بالف درهم على أن كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ثم ان البائع لقي أحد الرجلين وأقام عليه البيعة أن له على هذا وعلى فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بأمره فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم فان حضر الغائب لم يكن له أن يأخذه الا بخصم مائة وهي الأصلية عليه يريد به أنه اذا حضر الغائب قبل أن يأخذ البائع من الحاضر شيئا لا يكون للبائع أن يأخذ الذي حضر الا بخصم مائة وهي الأصلية عليه لان القضاء على كفيلهم قضاء عليه والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل كذا في المحيط . ورجل له على رجل ألف درهم وبه كفيلا بأمره ثم ان الطالب لقي الاصيل قبل أن يلقى الكفيل وأقام عليه بيعة أن يلقى عليك ألفا وفلان كفيلا بأمرك فانه يقضى عليه بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئا قبل أن يعيد البيعة عليه كذا في الملقط . ولو لقي الكفيل أولا وادعى أن على فلان ألفا وأنت كفيلا به في عنه بأمره وأقام البيعة ثبت المال عليه وعلى الغائب ويتصب الكفيل خصما عن الاصيل أما الاصيل فلا يتصب خصما عن الكفيل كذا في الفصول العمادية . ولو ادعى رجل على رجل أنك كفيلا لي وفلان الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منك كفيلا عن صاحبه وأقام على ذلك بيعة وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب فله أن يأخذ الغائب بجميع الألف لان حين قضى به على الحاضر قضى به على أنه كفيلا عن المطلوب وعن الكفيل الأبري أني لو لم أجد له كفيلا عن كل واحد منهما لم يكن له اذا أدى أن يرجع به كله على الذي عليه الاصل وفي نوادر بشر

ابن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل ادعى شراء دار من قرويه في أيديهم وبعضهم حضور وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاهد البيع فأقام المدعي بيعة على دعواه فالتقاضي لا يقضى الا على الحاضر في حصته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا هذا اذا كان الحاضر مقر بنصيب الغائب وان كان باسدا نصيب الغائب فالتقاضي يقضى بالدار كلها المدعي واذا ادعى هبة أو صدقة أو رهنا من رجلين وأحد الرجلين غائب والدار في يد الحاضر وأقام بيعة على الهبة والقض أو على الصدقة والقض أو على الرهن والقض فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البيعة في فضل الرهن لان عنده القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشاع باطل فأما في الهبة فان كان مما لا يحتمل القصة قبلت بيته في حق الحاضر دون الغائب لان القضاء بنصيب الحاضر ههنا ممكن لان الشروع فيه لا يمنع جواز الهبة وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ففي فضل الرهن القاضي لا يقبل هذه البيعة أصلا وفي الهبة والصدقة ان سككات الهبة والصدقة مما لا يقسم بقضى على الحاضر والغائب جميعا حتى اذا حضر الغائب لا يكلف المدعي إعادة البيعة عليه ويقضى عليه تلك البيعة وان سككات الهبة والصدقة مما يقسم فالتقاضي يقضى به به الكل ولكن يتقضى في النصف في الحال وفي النصف الاخر يتوقف الى أن يحضر الغائب فينقض عليه قال ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل مالا فقتضى القاضي له على المدعي عليه بيعة فأقامها المدعي ثم غاب المقضى عليه أو مات وله ورثة وله مال في المصر في يد أقوام وهم مقررون به المقضى عليه قال لا أدفع الى المدعي من ذلك شيئا حتى يحضر المقضى عليه ان كان غائبا أو ورثته ان كان ميتا لان القاضي نصب ناظر اوليس من الظارفي حق الغائب دفع ماله الى المقضى له فقل أنه قضى هذا الدين أو وارثه فوهنا الامر لهذا كذا في المحيط . وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أيضا واذا غاب المدعي عليه أو مات بعد اقامة البيعة عليه قبل قضاء القاضي وقدر كتبت البيعة في السر والعلانية لا يقضى حتى يحضر الغائب أو نائبه أو يحضر وارث الميت فاذا حضر واحد من هؤلاء فالتقاضي يقضى بتلك البيعة ولا يحتاج الى إعادة البيعة للقضاء ولو سكك كان المدعي عليه أقرا بما ادعاه المدعي ثم غاب فالتقاضي يقضى عليه باقراره في حال غيبته فبعد هذا يطران كان المقر به غائبا فالتقاضي بأمره من في يديه بالتسليم اذا سكك الذي في يديه مقرا أنه ملك المقر وفي الدين اذا ظهر بجنس حقه بأمره بالاخذ ولا يسع في ذلك العروض والعقار وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقضى القاضي حتى يحضر الغائب في البيعة والاقرار جميعا ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا والمفحوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمدعي كورعنه في عامة الكتب غير هذا فالمدعي كورعنه في عامة الكتب انه كان يقول أولا ان القاضي لا يقضى في فضل البيعة حتى يحضر الغائب وفي فضل الاقرار يقضى حتى ابتلى بالقضاء وقال يقضى فيهما جميعا استحس ذلك حفظا لاموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في الذخيرة . قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات أمة في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له ابراهيم لرجل يقال له محمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت أمي بعثها منك بالف درهم وسلمتها اليك الا أن عبد الله قد غصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله شكر ذلك كله ويقول الجارية جارية قال قول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد لانهما تصادقا على البيع والتسليم وتصادقهما بجهة في حقهما فلا يستحق أحد الامة في يد عبد الله بعد ما أخذ ابراهيم الثمن من محمد فأراد محمد أن يرجع بالثمن على ابراهيم وقال الجارية التي اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق لا يلتفت الى ذلك لان القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولم يتعد الى محمد والاصيل أن القضاء بالملك المطلق على ذي اليد يكون قضاء على ذي اليد وعلى من تلقى ذو اليد الملك من جهته ولا يكون قضاء على الناس كافة وذو اليد وهو عبد الله لا يدعى تلقى الملك من جهة محمد فلم يصح محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله ومالم يصح محمد مقضيا عليه لارجع بالثمن على ابراهيم والدليل على أن محمد لم يصح مقضيا عليه في هذه الصورة أن محمد لو أقام بيعة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها قبلت بيته ولو صار مقضيا عليه

لما قبل بيته وكذلك لو أن الذي استحقها على عبد الله استحقها بالتاج بأن أقام بيته على أنها جارية ولدت في ملكه وقضى القاضي بها المستحق لم يرجع محمد بالثمن على إبراهيم وإن ظهر بيته المستحق أن إبراهيم باع جارية الغير لأن القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله ولم يصير محمد مقضيا عليه (بيانه) وهو أن التاج ههنا غير محتاج إليه لأن المستحق خارج الأثرى أنه لو أقام البيته على الملك المطلق قبل بيته فسقط اعتبار دعوى التاج وبقي دعوى الملك المطلق وفي دعوى الملك المطلق لا يصير محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله فكذا هنا قال في الكتاب الأبري أن محمدا لو أقام البيته على المستحق أن الجارية جارية اشتراها من إبراهيم بكذا وهو على كفاهاه يقضى بها محمد ولو صار محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله لما قضى له ولو أعاد المستحق البيته على محمد أنها أمته ولدت في ملكه قضى بها المستحق وترجعت بيته على بيته محمد لأن بيته التاج لا تعارضها بيته الملك المطلق لأن بيته التاج أكثر أثرا من بيته المستحق محمد بالثمن على إبراهيم في هذه الصورة لأن محمد أصر مقضيا عليه هذا القضاء قال ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البيته على عبد الله أنها جارية الأصل وقضى القاضي بحجزها رجع محمد بالثمن على إبراهيم لأن محمد أصر مقضيا عليه في هذه الصورة والقضاء بالحزمية وما ألتحق بها قضاء على الناس ككافة لأن الحزمية تتعلق بها أحكام متعديّة إلى الناس من أهلية الشهادة والقضاء والولاية وغير ذلك فانتصب ذو اليد خصمها عن الناس كافة فكان القضاء على ذي اليد قضاء على الناس كافة أما الملك المطلق فلم يتعلق به أحكام متعديّة إلى الناس كافة فلم ينتصب ذو اليد خصمها عن الناس كافة وكذلك لو أقامت البيته على عبد الله أنها كانت أمته أعتقها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على إبراهيم فهذا والقضاء بحزمية الأصل سواء كذا في المحيط • أما القضاء بالوقفية على ذي اليد هل يكون قضاء على الناس كافة حكمي عن شئ من الأغنة الحلولاني والقاضي الامام ركن الاسلام انه يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لا تسمع دعواه وألحقه بالقضاء بحزمية الأصل وفي فتاوى أبي الليث انه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الارض لنفسه ملكا مطلقا تسمع دعواه وألحقه بالقضاء بالملك المطلق وبه أخذ الصمد الشهيد رحمه الله تعالى كذا في الملتقط • ادعى رجل دارا في يدي رجل أن أباه مات وتركها ميراثا له ولاخيه فلان وأخوه منكر دعواه وزعم أنه لا شيء له من الدار فأقام المدعي بيته على دعواه وقضى له نصف الدار ثم رجع أخوه إلى تصديقه لم يقض له بشئ فإن جاء الغريم للميت بعد ذلك وأثبت دينه بمحض من الوارث بينته وسأل القاضي أن يقضى للميت بالدار فإن القاضي يستقبل القضاء فيقضي للميت بالدار كلها بالشهادة الاولى وتباع الدار ويقضى الغريم حقه من ثمنها فإن فضل شئ من ثمنها يجعل نصفها للابن المدعي ويرد الباقي على المقتضى عليه بالدار ولا أجل للابن المنكر من الفضل شيئا كذا في المحيط • ذكر في شهادات الجامع ان في دعوى العين أحد الورثة انما ينتصب خصما عن الميت للمدعي في عين هي في يد ذلك الوارث لاقى عين ليست في يده حتى أن من ادعى عينا من التركة وأحضر وارثا ليست تلك العين في يده هذا الوارث الذي أحضره لا يسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت وان لم يصل اليه شئ من التركة قال اذا ادعى رجل على غيره أنك كفلت لي عن فلان بألف درهم لي عليه بأمره ويحمد المدعي عليه الكفالة وأقام المدعي بيته على دعواه فالقاضي يقضى بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى لو حضر الأصل وانكر ما ادعاه المدعي كان للكفيل أن يرجع عليه بالمال من غير أن يحتاج إلى إعادة البيته عليه فإن حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال إلى المدعي كان للمدعي الخيار أن شاء طالب الكفيل بالمال وإن شاء طالب الأصل ومتى أدى الكفيل يرجع على الأصل بما أدى ولا يحتاج إلى إعادة البيته ولا يكون للأصل أن يحتج على الكفيل بانكار الكفالة والامر بطلان بحجوده بل بان الحكم عليه بخلاف ذلك ولو كان المدعي ادعى الكفالة بألف درهم ولم يتدع الامر وأقام بيته على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يعتد ذلك القضاء إلى الغائب حتى لو حضر لا يكون لاحد عليه سبيل الابداع إعادة البيته هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه الطالب كفالة مفسدة فاما اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه كفالة مبهمة بأن قال كفلت لي عن فلان بكل مالى قبله ولم يعين المال ولم يقدّر به بتقدير بل ايسره وأطلقه ويحمد الكفيل ذلك فأقام

المدعي بيته على دعواه أن له على فلان ألف درهم كانت قبل الكفالة قبل بيته وقضى بالمال على الكفيل وتعتد القضاء إلى المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان الطالب أن يطالب به سواء ادعى الطالب الكفالة بأمره أو بغير أمره غير انه ان ادعى الكفالة بأمره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول عنه وان ادعى الكفالة بغير أمره فالكفيل لا يرجع عليه بما ادعى أما في حق وجوب المال للطالب فدعوى الامر وعدمه على سواء وكل جواب عرقه في الكفالة فهو الجواب في الحوالة هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه فاقب وأما اذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والطالب غائب بأن ادعى رجل وقال اني كفلت عنك لفلان بكذا بأمره وقضيتك ذلك فالان أرجع عليك بذلك ويحمد المدعي عليه دعواه ذلك كله أو أقر بالكفالة بالامر ولكن أنكر القضاء وأقام المدعي بيته على دعواه فالقاضي يقضى بالمال للكفيل على المكفول عنه لأنيته ذلك بالحزمية ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وأنكر القبض لا يلتفت إلى انكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفالة قال واذا قال الرجل لغيره اضمن لفلان عني عن مائة بعني به أو ما داني عني أو ما أخرضني ففعل ذلك وغاب المكفول عنه ثم أقام المكفول له بيته على مبايعته أو مدينته أو اقراضه انما بعد كفالة هذا الكفيل والكفيل يحمد ذلك كله قضى القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على المكفول عنه الغائب حتى لو حضر ويحمد ما ادعاه المكفول عنه لا يلتفت إلى بحجوده ويلزمه المال من غير أن يحتاج المكفول له إلى إعادة البيته وان غاب المكفول له وحضر المكفول عنه فادعى الكفيل على المكفول عنه ان المكفول له قد دأبك ألف درهم وإلى قضيت عنك عن الكفالة التي أمرتني بها ويحمد الأصل ذلك كله أو أقر بالمدانة ولكن يحمد القضاء وأقام عليه الكفيل البيته بذلك قضى القاضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لثبوت الاداء من الكفيل بعد المدانة بالبيته العادلة ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة • ذكر في فتاوى رشيد الدين لوطالب وب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل ان المدينون أداء والمدينون غائب فأقام الكفيل بيته على أداء المدينون تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المدينون لأنه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما كذا في الفصول العمادية • هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن فتاة في قوم كثيرين فيهم الشاهد والغائب والصغير والكبير فأقام رجل البيته على بعضهم انهم احتقروا وهذه الفتاة في أرضه غصبا وهم قوم كثير لا تقدر على أن تجمعهم قال جعلت لهم وكلا وقضيت على وكيلهم كذا في المحيط • رجل باع من رجل نصف العبد بثمانية دينار وأودعه نصفه ثم غاب البائع فجاء رجل وأقام البيته انه نصف العبد فلا خصومة بينه وبين المشتري اذا أقام المشتري البيته على ما كان من البائع لأن كل بائع في دار الدنيا اذا باع نصرف بيعة إلى ملك نفسه دون ملك غيره وظاهر ان المستحق شريك البائع والايديع حصل في النصف المقتضى به فالاستحقاق ورد على الوديعة والمودع لا ينتصب خصما كذا في الفصول العمادية • والله أعلم

واذا كان علو رجل وسفل لا يخبر فليس لصاحب السفلى أن تدفعه وتداول أن يقبضه قوة بغير رضى صاحب العلو وليس لصاحب العلو أن يبق على علوه ولا أن يضع عليه جذعا لم يكن ولا يجرد كنيفا الارضى صاحب السفلى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لكل واحد منهما أن يصنع ما لا يضر به وقيل هذا تفسير لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعني ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما منع عما منع اذا كان مضرًا وما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولهما فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يضر به الاخر فصلا جمعا عليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع لعله الضرر لصاحبه وقيل ليس ذلك بتفسيره وانما الأصل عندهما الاباحة لأنه نصرت في ملكه والملك يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه الا بعارض الضرر فاذا لم يكن ضررا لا يمنع بالاتفاق وانما تظهر غيرة الاختلاف اذا أشكل فعندهما لم يجوز المنع لان الاطلاق متيقن واليقين لا يزول بالشك والأصل عند الحنابلة أنه نصرت في محل يتعلق به حق

محترم الغير وهو صاحب العلولان قراره عليه ولهذا يمنع من الهدم اتفاقا وتعلق حق الغير بمنع المالك من التصرف كما يمنع حق الميراث من التصرف في الميراث والمساكن والمساكن والاطلاق يعارض وهو الرضى به دون عدم الضرر به فاذا أشكل لا يزول المنع على انه لا يعرى عن نوع ضرر بالعلوم من توهين بناء أو تقصصه فمنع عنه كذا في العناية • والمختار للفتوى أنه اذا أشكل أنه يضرب أو لا يملك كذا في الجرار الرائق • واذا كانت الزائفة مستطيلة تشعب منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة وكذلك الزائفة الاولى أيضا غير نافذة هكذا ذكر الامام القزويني والفتية أبو الليث كذا في النهاية • فليس لأهل الزائفة الاولى أن يشعروا بالافاق القصورى لان قصصهم للمروور ولا حق لهم في المروور اذ هو لأهلها خصوصا حتى لا يكون لأهل الاولى فيما يبيع فيها حتى الشفعة بخلاف النافذة لان المروور فيها حتى العائنة قبل المنع من المروور لمن فتح الباب لانه رفع جداره والاصح ان المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكن المنع من المروور في كل ساعة وان كانت مستديرة فذلك طريقا لها فلم أن يشعروا لان لكل واحد منهم حق المروور في كل ساعة اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها • ومن ادعى في دار دعوى وأنكرها الذي في يده ثم صالحه منها فهو جازي في مسألة الصلح على الانكار والتمسك وان كان مجهولا فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا • ومن ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت كذا فقبل البيعة فقال يحنى الهبة فاشترتها وأقام المذبح البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بيعة الظهور والتناقض اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة وهم يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعده فقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم أقام البيعة على الشراء قبلها ولم يقل يحنى الهبة فاشترتها لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لان دعوى الهبة اقرا منه بالملك للواهب عندنا ودعوى الشراء رجوع منه فعندنا قضا بخلاف ما اذا ادعى الشراء بعد الهبة لانه مقتر وملكه عندها • ومن قال لا آخر اشترت مني هذه الجارية فانكر الا آخر ان أبيع البائع على ترك الخصومة وسعه أن يطأها • ومن أقر أنه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى أنها زوف صدق بخلاف ما اذا أقر أنه قبض الجارية وحقة أو اثنين أو استوفى لآخره بقبض الجارية صريحا أو دلالة فلا يصدق والنسبة كذا يوفى وفي السوقة لا يصدق لانه ليس من جنس الدراهم والزيف ما زيفه بيت المال والنهرج ما زيفه التجار والتوفيق ما يقبل عليه الفتح • ومن قال لا آخر لك على ألف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل لي عليك ألف درهم فليس عليه شيء لان اقراره هو الاول وقد ارتد بغير المقررة والثاني دعوى فلا يدين الحجة أو تصديق خصمه بخلاف ما اذا قال لشهيرة اشترت وأنكره أن يصدق • ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء فاقطع فاقام المذبح البيعة على ألف ألف وأقام هو البيعة على القضاء قبل بيعة وكذلك على الابراء وكذا لو قال ليس لك على شيء فخط ولو قال ما كان لك على شيء فخط ولا أعرفك لم تقبل بيعة على القضاء وكذلك على الابراء وذكر القزويني رحمه الله تعالى انه قبل أيضا لان المحجب أو المخدرة قد يؤذى بالشغب على يابه فيأمر بعض وكلاهما بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق • ومن ادعى على آخر أنه باعه سارية وقال لم أبيعها منك قط فاقام البيعة على الشراء فوجبها اصعبا زائفة وأقام البائع البيعة أنه يرى اليه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع • ذكر حتى كتب في أسفله ومن قام بهذا الذكرا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى أو كتب في الشراء فعلى فلان خلاص ذلك وتسليمه ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ان شاء الله تعالى هو على الخلاص وعلى من قام بذلك الحق وقولهما استحسان ذكره في الاقرار ولو ترك فخرجته قالوا لا يلتحق به ويصير كفاصل السكوت كذا في الهداية • أراد أن يبين في داره ثورا للغير الدائم كما يكون في الدكاكين أو ربحي الطين أو مدحاق التصاريح لم يميز لان ذلك يضرب بجبرانه ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه وله أن يفتد فيها جاحها لان ذلك لا يضرب الا بالندوة والتحرز عنها يمكن بان يبين نفسه وبين جاره ساطع بضرورة قال الصداق الشهيد والجلسة في هذه أن القياس له ذلك كله لانه تصرف في ملكه لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لاجل المصلحة قال وكان والذي بقي اذا كان ضررا ينافع ويهين • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قد داره جارا أو نادى الجيران من دخلها فلم يمنعهم الا أن يكون دخان الحمام مثل دخانهم ولو اتخذ داره خلية غنم والجيران

قوله والمختار للفتوى الى آخر العبارة الذي رأيته في نسخ الجرمافيه والمختار للفتوى انه اذا أشكل أنه يضرب أم لا يملك واذا علم أنه لا يضرب يملك اه وهو ظاهر وما في نسخ الهندية تحريف من النسخ أو خطأ في النقل فلينبه له اه مضمونه يجرأوي

قوله ذكر حتى الخ المراد يترك الحق الصلح كما في القاموس والمراد بمن قام به أن من أخرجه كان له ولاية المطالبة بما فيه من الحق كذا في البحر وفيه أشكال وجوابه فليراجع اه مضمونه يجرأوي

يتأذون من تنقير السرقة ليس لهم في الحكم منعه ولو تخفى في داره بئرا نزلت ساطع جاره لم يكن له منعه وقيل اذا كان يعلم ذلك لا محالة فله منعه وهو خلاف قول أصحابنا • سقط حاطب بين دارين ولا حدهما عورات وطلب من جاره أن يساعده في البناء قال أصحابنا لا يجبر وقال الفقيه رحمه الله تعالى يجبر في زماننا وقيل ان كان يقع بصره في الصعود في دار جاره فله منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره وان كان يقع في سطحه فلا كذا ذكر الامام القزويني كذا في النهاية • شافعي المذهب اذا جاء الى القاضي وادعى الشفعة بالجوار فالقاضي هل يقضي له بالشفعة لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها بعضهم قالوا لا يقضي ومنهم من قال يقضي ومنهم من قال اذا تقدم الى القاضي فالقاضي يقول له هل تعتقد وجوب الشفعة بالجوار ان قال نعم يقضى له بها وان قال لا أقام من ذلك الموضع ولم يسمع كلامه قال الشيخ الامام شمس الاعنة الطوائف رحمه الله تعالى هذا الوجه الاقوييل وأحسنها وفي المنتقى قضايا ثلاثة يغداد لكل قاض على موضع معلوم فادعى رجل على رجل دعوى واختلافين يختصمان اليه بينهم فان كان منزل المذبح والمذبح عليه في موضع واحد يختصمان الى القاضي الذي هو في موضعيهما وان كان منزلاهما مختلفين أحدهما من هذا الجانب والاخر من ذلك الجانب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك الى المذبح حيث شاء وقال محمد رحمه الله تعالى ذلك الى المذبح عليه يذهب حيث شاء وكذلك اذا كان أحد الخصمين عسكريا فقال يذهب الى قاضي العسكر والخصم الاخر كان ببلد يافق قال يذهب الى قاضي البلدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا في المسألة للمقدمة كذا في المحيط • قال اذا قال القاضي لرجل قد ثبت عندى ان هذا سرق فاقطع يده أو قال انه زنى فخذ أو قال وجب عليه القصاص فاقطع فان له أن يقطع يده ويحمله ويرجعه ويسعه ذلك عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسعه ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا وحتى يشهد معه رجل آخر ان كان في حق تقبل فيه شهادة رجلين والى ثلاثة أخرى ان كان هذا في الزنى وقال بعض أصحابنا هذا على ثلاثة أوجه لما أن يكون للقاضي عالما عادلا أو عالما ظالما أو عادلا ظالما أما اذا كان عالما عادلا فلا أن يأخذ بقوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى من غير أن يستفسر وان كان عالما ظالما فانه لا يأمر به سواء فسر أم لم يفسره وان كان عادلا ظالما فانه لا يأمر بامر حتى يفسره لانه على المحظي في القضاء فبما له عن الحجة والمسألة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى مصورة في القاضي العالم العدل ذلك اذا قال القاضي أقر هذا الرجل عندى بالقدر درهم له ذكرا والمقر ينكر فقول القاضي مقبول عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يلزم قبوله كذا في شرح الطحاوي • واذا أراد اثبات قضاء الخليفة عند قاضي الاصل يقول النائب عند قاضي الاصل أقر فلان فلان بكذا حكمت فلان على فلان بكذا فثبت اقرار فلان وحكم النائب وجميع ما أخبر النائب عند قاضي الاصل لان النائب قاض في المكان الذي الاصل فيه قاض وقول القاضي في مكان فضله مقبول كذا في الذخيرة • واذا ادعى القاضي بحضرة وكيل الغائب أو بحضرة وصي الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه قضي على الميت وعلى الغائب ولكن بحضرة وكيله وبحضرة وصيه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب العدوى اذا أمر القاضي رجلا بجلالة المدعى عليه لاستخراج المال ويسعى بالفارسية موصلا فؤسته على المذبح عليه كذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام وعليه بعض القضاة وبعض مشايخنا قالوا في على المذبح وهو الاصح لان شفعته تعود الى المذبح واذا أقر رجل لانسان بمل ومات المقر فقاتل ورثته بعد موته ان أبانا أقر بما أقر كذا في بصر اقراره وأنت أيها المقر له عالم بذلك وأراد والتحليف على ذلك لم يكن لهم أن يخلفوه واذا قال المدينون أبيع عبدى هذا وأقضى حقه فذكر صاحب شرح مختصر العاصم رحمه الله تعالى في أول كتابه ان القاضي لا يجبره بل يؤجله يومين أو ثلاثة لادعى على آخره الا وأنكر المذبح عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استعملت منى هذا المال وصرت مقررا بالمال والمذبح عليه بنكر المال والاستعمال جميعا فالقاضي يحلفه على المال أو على الاستعمال وقد قبل يحلفه على المال لانه بالاستعمال يعتبر مقررا لاقرا حجة المذبح والمذبح عليه لا يحلف على حجة المذبح فانه لا يحلف بالله ماله المذبح في يمينه وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وجعل

قال لا تنزل عليك ألف درهم فقال ذلك الرجل ان حلفت انك على شيء فاحلف الرجل فاذا اياه
ان اذا اياه على الشرط الذي شرط كان له ان يرجع فمادفع اليه رجل اخرج صكاً باقرار رجل فقال المقر
قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقرارى يحلف المقر له ان اذنى البيع على انسان فقال البائع بعت
منك الا انك اقلتي فانه يحلف مدعى الشراء وجعل تزوج امرأته وابتهان في عقدتين وقال لا ادري أيهما
الاولى يحلف لكل واحدة منهما ما تزوجها قبل صاحبها قال القاضي يد في الخلف بأيتهما شاء فاذا حلفه
لاحدهما وحلف بيب نكاح الاخرى وان نكل لزمه نكاح هذه وبطل نكاح الاخرى وهذا كله على قولهما
أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجري الاستحلاف في النكاح المدعى عليه بالدار اذا قال
أنا بيبت هذه الدار والمدعى يعلم بذلك وطلب بين المدعى لا يحلف المدعى لجواز ان يكون المدعى عليه هو الباني
ويكون البناء للمدعى بان بين المدعى عليه باهر المدعى حتى لو قال المدعى عليه بيب الدار لنفسي بغير أمر
المدعى يحلف المدعى الحاصكم المحكم اذا حلف المدعى عليه وحلف ثم رافعا الى قاض مولى قال القاضي
المولى لا يحلفه ثانيا كذا في المحيط • وان كان الحاكم فاسق اعندنا كذا في فتاوى قاضي خان • دار
في يدي رجل ادعاه رجل آخر انه غصبها منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لي وقتها على كذا وكذا
وأراد المدعى تحليفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لهما بناء على أن غصب الدار يتحقق عند محمد رحمه
الله تعالى وسكان في التحليف فائدة حتى لو نكل يقضى عليه بالقيمة ولو أراد أن يحلفه ليأخذ العين لا يحلف
بالاتفاق لان الدار صارت مستهلكة لصيرورتها وقفا والقنوى على قول محمد رحمه الله تعالى دفعها لليلة
وهذا كرجل في يديه عبد قال هذا العبد لفلان اغتصبه من فلان فانه يستدق في اقراره انه لفلان ولا يستدق
على المقر له انه اغتصبه من فلان ويستدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته للثاني رجل في يديه ضبع يزعم أنها
وقب جده وقبها على وعلى ابنه وأولاد ابنه خاصة فجاء رجل وادعاه وقال ان الواقف هذا وقفها على جميع
أولاده وأنا من جملة أولاده وأراد تحليف صاحب اليد لا يحلف الا اذا كان في يد صاحب اليد حتى من
غلة هذه الضبعة فحينئذ يحلفه على نصيب المدعى لانه يدعى ملك ذلك التدر لنفسه وذوال اليد ينكر يحلف
على ذلك ولا كذلك الوجه الاول وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان للموقوف عليه حق الخصومة
أما على قول من يقول ليس له حق الخصومة فيسقط أن تكون الدعوى من المتولى حتى يحلف المدعى عليه
في الوجه الثاني قاضي العسكر لا ولاية له على غير العسكر ولا يقض قضاؤه على غير أهل العسكر الا اذا شرط
ذلك عند التقليد واذا كان الرجل من أهل العسكر وهو يعمل في السوق ويعترف فهو من أهل العسكر
سئل شمس الاسلام الاورجندى رحمه الله تعالى عن وقف ضبعة على علماء خوافند وسلم الى المتولى ثم ادعى
على المتولى فساد الوقفية بسبب الشيوع بين يدي قاضي خوافند فكم يصح الوقفية على قول من يرى ذلك
وقاضي خوافند من علماء خوافند هل يخذ قضاؤه قال يخذ قضاؤه لانه يصلح شاهدا في هذا فيصلي قاضيا
وانما يصلح شاهدا في هذا استدلالا بما ذكره هلال في وقفه اذا وقف الرجل على فقراء جيرانه ثم شهد
بعض فقراء جيرانه على الوقف قبلت شهادتهم لان الجوار ليس بلازم القاضي لا يملك تزويج الصغار
الا اذا كتب في منشوره ذلك اذا مات القاضي قبل استيفاء الرزق من بيت المال يسقط رزقه ذكره
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى في أول باب النفقة من أدب القاضي في قباوى النسبى قاضي
كرج وقاضي خيرانه اذا التقيا فقال أحدهما للاخر ان فلانا أقر فلانا بكذا لا يقضى به حتى يبعث اليه
الرقعة اتباع السنة في كتاب القاضي الى القاضي قالوا هذا اذا لم يكن كل واحد منهما زمان الاخبار
في مكان هو قاض فيه أما اذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه فينبغي أن يقضى به لان القول أقوى
من الرقعة كذا في المحيط • قاض باع مال اليتيم نفسه أو أودعه أو باع أمينه بامر وهو يعلم بذلك من رجل
ثم مات هذا القاضي واستنقض غيره فشهد قوم عنده أنهم سمعوا القاضي الاقول يقول بعت فلانا لمال
اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذا الوديعه في الملقط ولو مات أحد
ولا يعلم له وارث فباع القاضي دار يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض في التساوى الخلاصة
رجل على آخر دعوى متفرقة من الدراهم والدنانير والضياع قال يجمع دعاواه كلها ويحلف بينا واحدة

على ذلك كله وجعل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه فخرج المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك
المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الخطين
مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعى بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى
وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه هذا خطى ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا
معنوا لا يصدق ويقضى عليه بالمال وخط الصراف والسمسار حجة عرفا وان لم يكن الخط على وجه الرسالة
ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كتب الخط بين
يدين اليهود وقرأ عليهم كان اقرارا حل لهم أن يشهدوا عليه سواء قال لهم اشهدوا على أولي يمل فان
كتب بين يدين اليهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم اشهدوا على بما فيه كان اقرارا حل لهم أن يشهدوا
ان علوا بما فيه وان لم يعلوا الا يحل لهم أن يشهدوا بما فيه العيون رجل مات وله غلام كاتبه على ألف
درهم وعلى الميت لانسان ألف درهم فقضى المكاتب الغريم قضاء عن دينه بغير أمر القاضي في القياس
بالمال ولا يفتى المكاتب حتى يفتقه القاضي الحاشية رجل ادعى عبدا في يدي رجل فانكر المدعى عليه
فاستحلف فشكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا انه كان اشترى العبد
من المدعى قبل ذلك منه كذا في التلخيصانية • ومن قال مالي في المياكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان
أوصى بثلاث ماله فهو على ثلث كل شيء وتدخل فيه الارض العشرية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل أرض الخراج بالاجماع ولو قال ما أملكه صدقة
في المساكين فقد قيل يتناول كل مال لانه أعم من لفظ المال والمقصد ايجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال
ولا يختص في لفظ الملك فيبقى على العموم والصحيح أنهم ماسوا ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب
يمسك من ذلك قوته ثم اذا أصاب شيئا تصدق بما أمسك لان حاجته هذه مقدمة ولم يقدري في اختلاف
أحوال الناس فيه وقيل المحترف يمسك قوته ليوم وصاحب القلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب
التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع اليه ماله ومن أوصى اليه
ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصى والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم ومن
أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز في الفصل الاول أيضا ومن أعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه
أشياء حق لا الزام أمر ولا يكتفى التهي عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهدان أو واحد عدل وهذا عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهو الاول سواء وعلى هذا الخلاف اذا أخبر المولى بيمينه عبده والتفيع والبكر
والمسلم الذي لم يهاجر اليها واذا باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن
ويرجع المشتري على الغرماء وان أمر القاضي الوصى ببيع الغرماء ثم استحق أو مات قبل القبض وضاع المال
رجع المشتري على الوصى ورجع الوصى على الغرماء وان ظهر للميت مال يرجع الغرماء فيه يدينه قالوا ويجوز
أن يقال يرجع بالمائة التي غرمها أيضا لانه لحقه في أمر الميت والوارث اذا بيع له بمنزلة الغريم كذا في الهداية
والله أعلم بالصواب

(كتاب الشهادات)

وهو مشتمل على أبواب

(الباب الاول في تعريضها وركنها وسبب أدلتها وحكمها وشرائطها وأقسامها)

أما التعريف فهو اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء هكذا في فتح القدير • وأما
ركنها فلفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم هكذا في التبيين • وأما سبب أدلتها فاما طلب المدعى منه الشهادة
أو خوف فوت حق المدعى اذا لم يعلم المدعى كونه شاهدا وأما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم
بمقتضاها كذا في العناية • وأما شرائط فتكون نوع هو شرط تجمل الشهادة ونوع هو شرط أداء
الشهادة أما الاول فانه أن يكون عاقل وقت التحمل فلا يصح تحميلها من مجنون وصبي لا يعقل وأن
يكون بصيرا فلا يصح التحمل من الاعمى ومنه أن يكون العمل بمعاينة الشهود به بنفسه لا بغيره

الاف اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامح من الناس هكذا في البدائع * ولا يشترط للتحمل
البالوغ والحزبية والاسلام والعقل والحق لو كان وقت التحمل صبيا قاعا او عبدا او كافرا او فاسقا ثم بلغ
الصبي واعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي وقبل شهادتهم كذا في الجبر الرائق *
اما الثاني فانواع منها ما يرجع الى الشاهد وهو العقل والبالوغ والحزبية والبصر والنطق وان لا يكون محدودا
في قذف عندنا وان يشهد لله تعالى ولا يجوز الشاهد الى نفسه مقبولا ولا يدفع عن نفسه مغرما وان لا يكون
خصما وان يكون عالما بالشهادة وقت الاداء اذا ذكره عند أي حنفية رحمه الله تعالى لا عندهما
هكذا في البدائع * والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لا جوازها كذا في الجبر الرائق *
والشرط هو العدالة الظاهرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والما الحقيقة وهي الشائبة بالسؤال عن
حال الشهود بالتعديل والتزكية ليست بشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها شرط
كذا في البدائع * والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي * وأحسن ما قيل في تفسير
العدل ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان العدل في الشهادة أن يكون محتجبا عن الكبار ولا يكون
مصرعا على الصغار ويكون صلاحه أكثر من فسادته وصوابه أكثر من خطائه كذا في النهاية * واختلفوا
في تفسير الكبار فذهب بعضهم الى أن يكون ممن شتم الامام شتم الأئمة الخوارج في رجح الله تعالى انه قال
ما كان شتمنا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبار وكذلك ما فيه تبذير
المروءة والكرم فهو من جملة الكبار وكذلك الاعانة على المعاصي والقبور والحل عليها من جملة الكبار
وما عداها من الصغار هكذا في المحيط * ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة
القائمة على حقوق العباد من المذموم وانابه وان تكون موافقة للدعوى والعدد في الشهادة فيما يطالع عليه
الرجال واتفاق الشاهدين والذكورة في الشهادة في الحدود والاسلام اذا كان الشهود عليه مسلما وعدم
التقدم في الشهادة على الحدود كلها الا عند القذف حتى لا تقبل الشهادة عليها اذا تقدم العهد بخلاف
الاقرار لما عرف في كتاب الحدود والاصالة في الشهادة على الحدود والقصاص هكذا في البدائع *
وتعد حضور الاصل في الشهادة على الشهادة هكذا في الجبر الرائق * ومنها ما يرجع الى المشهود به
وهو أن يكون معلوم فان كان مجهول لا تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قضائه فاما يعلم
لا يمكنه القضاء به وعلى هذا يخرج ما اذا شهد رجلان عند القاضي ان فلانا وارث هذا الميراث لا وارث له غيره
أنه لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا بمجهول لجهالة أسباب الورثة واختلاف أحكامها هكذا في البدائع *
أما أقسام الشهادة فمنها الشهادة على الزنى وتعتبر فيها أربعة من الرجال ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص
تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في الهداية * ومنها الشهادة
في الولادة والبيكار وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة
عدلة والتتان أحوط هكذا في فتح القدير * وهل تشترط لفظ الشهادة قال مشايخ بلخ ومشايخ بخاري
تشترط وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط * والقصد في الدعوى على الأول وعليه الفتوى كذا
في الخلاصة * ولو شهد بذلك رجل بأن قال فاجأتها فافتق نظري اليها فالجواب أن لا يمنع قبول شهادته
اذا كان عدلا في مثل هذا الموضع هكذا في المبسوط * والصحيح انه لا يشترط العدد لان شهادة الرجل
أقوى من شهادة المرأة فلما ثبت المشهود به هيئته شهادة امرأة واحدة فشهادة رجل واحد أولى
كذا في النهاية * ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطالع عليه الرجال وشرط فيها شهادة
رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مال كالنكاح والطلاق والعناق والوكالة والوصاية وغير
ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين * وما يوقف عليه كمال العقوبة وهو الاحصان من هذا القسم حتى ثبت
الاحصان بشهادة رجل وامرأتين عندنا كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحد أدائها والامتناع عن ذلك)

لا بأس للانسان أن يحتز عن قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الواقعات رجل طلب منه أن

يكذب شهادته أو يشهد على عقد فأبى ذلك فان كان الطالب يجذبه جازة الامتناع عنه والافلا يسعه الامتناع
كذا في الذخيرة * وعلى هذا أمر التعديل اذا سئل من انسان فان كان هناك سواء من بعده بيمينه أن لا يجيب
والا لم يسعه أن لا يقول فيه الحق حتى لا يكون منبذ لللعن كذا في المحيط * ويلزم أداء الشهادة ويأثم بكتلتها
اذا طلب المذموم وانما يأثم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل
شهادته أو كلفوا جماعة فاذى غيره ممن تقبل شهادته فقبيل قالوا لا يأثم وان أدى غيره ولم تقبل شهادته يأثم
من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين * وان كان هو أسرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع
عن الاداء كذا في الوجيز للكردي * واذا كان موضع الشاهد بعيداً من موضع القاضي بحيث لا يمكنه
أن يغدو الى القاضي لأداء الشهادة ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم هكذا في التبيين * وسئل
خلف عن له شهادة ووقت الخصومة عند قاض غير عدل هل يسعه أن يكتم الشهادة حتى يشهد عند قاض
عدل قال لا ذلك كذا في الظهيرية * والشهادة في الحدود يجزئ فيها الشاهدين السرا والظاهر والسر أفضل
الا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذ ولا يقول سرق هكذا في الهداية * ما يفعله الشاهد
على نوعين نوع ثبت حكمه بنفسه بلا شهادة كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل فاذا سمع
شاهد البيع والاقرار وحكم الحاكم أو رأى الغصب والقتل وسعه أن يشهد وان لم يشهد عليه ويقول
أشهد أنه باع ولا يقول أشهد في السلب يكون كاذباً ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة
فاذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجزه أن يشهد على شهادته الا أن يشهد كذا في الكافي * ولو سمع من
وراء الحجاب لا يسعه أن يشهد لاحتمال أن يكون غير ما إذا التفتة تشبه التفتة الا اذا كان في الداخل
وحده ودخل وعلم الشاهد أنه ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقراره داخل
ولا يراه لانه يحصل به العلم ويتحقق للقاضي اذا فسر له لا يقبله كذا في التبيين * اختلف المشايخ في جواز تحمل
الشهادة على المرأة اذا كانت متتعبة بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبعض
مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا يصح عند التعريف وتعريف الواحد يكفي والمثنى أحوط والى هذا مال الشيخ
الامام المعروف بخوارزمية والى القول الأول مال الشيخ الامام شمس الاسلام الاوزجندی والشيخ الامام
ظاهر الدين وضرب من المعقول يدل على هذا فانما أجمعنا على أنه يجوز النظر الى وجهها التحمل الشهادة ثم على
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبره عدلان انها فلا تفتك بكفي وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا تحل له الشهادة على التسب مالم يسع من جماعة لا يتصور رؤيتها وهم على الكذب كذا في الظهيرية *
والفقيه أبو بكر الاسكاف كافي بقولهما في هذه المسألة وهو اختيار شيخ الدين النسفي وعليه الفتوى
فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين أن يشهدا على شهادتهما فولا الشهود كما هو طريق الاشهاد
على الشهادة حتى يشهدوا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والتسب وشهدوا بأصل الحق بطريق الاصالة
فيجوز ذلك بخلاف كذا في المحيط * وكان الفقيه أبو الليث يقول اذا أقرت المرأة من وراء الحجاب
وشهدت عند اثنين أنها فلانة لا يجوز لمن سمع اقرارها أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصاً يعني حال
ما أقرت فحينئذ يجوز له أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها كذا في الذخيرة * لو كشفت
امرأة وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان لا يجتنبون الى شهود المعرفة فان ماتت يحتاجون الى شاهدين
يشهدان أنها كانت فلانة بنت فلان واذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان أنها فلانة بنت فلان لم يحل
لها أن يشهد بذلك يعني على اقرار فلانة أما يجوز أن يشهدا أن امرأة أقرت بكذا وشهد عندنا شاهدان
انها فلانة بنت فلان كذا في الملقط * اذا شهد على امرأة سمعها ونسبها هاو كانت حاضرة
فقال القاضي للشهود هل يعرفون المذموم عليها فقالوا لا قال القاضي لا يقبل شهادتهما ولو قالوا نعمنا الشهادة
عن امرأة نسبها واسمها كذا ولكن لا ندري ان هذه المرأة هل هي بعينها أم لا سمعت شهادتهما على المسماة
وكانت على المذموم اقامة البينة ان هذه هي التي سمعها وينسبها كذا في المحيط * وصح تعريف
من لا يصح شاهد الهاو كان الاشهاد لها أو عليها ومن المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها لا يصح التعريف
عن لا يصح شاهد الهاو واختار شيخ الدين النسفي القول الأول كذا في القصول العمادية * وسئل على ابن

قوله أما يجوز الخ كذا في
الاصول المنقول عنه ويقع
التعريف مثله كثيراً في المحيط
وغيره والظاهر انما الخ
اه صححه

أحمد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها اعتقت هذه الجارية ولم يربها وجه المعتقة هل لهما أن يشهد بذلك قال لا ما لم يعرفها فان لم يعرفها ما من أحد اعتقها ما وسعها أن يشهدا عليها بالاعتناق كذا في التتارخانية نافلة عن البيهقي • إذا كان لرجل على رجل حق فيقر في السر ويحذف في العلانية ويجوز صاحب الحق عن الوصول إلى حقه فاحتمال ذلك وأخفى قوما من العدول في بيته ثم استخضروه وطلبه الحق وأقر بذلك سرا وخرج فجمع الشهود حل لهم أن يشهدوا عند علمائنا لأن العلم قد حصل وقيل لا يحل لأن فيه تدليسا وغدرا ولكن انما يجوز إذا كان الشهود يرون وجهه وإن كانوا لا يرون وجهه ولكن يسعون كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا وإن شهدوا وفسروا للقاضي لم يقبل شهادتهم إلا إذا أحاطوا به علما كذا في محيط السرخسي • وإذا عاين الملك دون المالك بأن عاين ملكا جودده ونسب إلى فلان بن فلان ولم يعاينه بوجهه ولا عرفه بنسبه فعلى الأصح وسعه أن يشهد وتقبل كذا في خزائن المفتين • وإن لم يعاين الملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان في قرية كذا ضيعة جوددها كذا وهو لم يعرف تلك الضيعة ولا يده عليها لا يحل له أن يشهد به بالملك وإن عاين المالك دون الملك بأن عرف الرجل معرفة تامة وسمع أن له في قرية كذا ضيعة وهو لا يعرف تلك الضيعة بعينها لا يسعه أن يشهد كذا في الكافي • وإن عاين الشاهد المالك والمالك بأن عرف المالك بوجهه وأسمه ونسبه وعرف الملك جودده وحقوقه ورأى في يده يتصرف فيه تصرف المالك ويدعي أنه ويقع في قلبه أنه حل أن يشهد به بالملك هكذا في المحيط • ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعا أو دارا أو وقع في قلبك أنه لم يرأته بعد ذلك في يد غيره وسعتك أن تشهد أنه لأول وإذا أردت أن تشهد أنه لأول فشهد عندك شاهد عدل أنه للذي في يده اليوم وكان هو أو دعه الأول بحضورهما لم يسعك أن تشهد أنه لأول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق ولم يذكر في الجامع الصغير وقوع في قلبه أنه لم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسمع كالملوك والنكاح والتب إذا وقع في قلبك أنه حق ما سمعته من الخبر فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك أن تشهد بما وقع في قلبك إلا أن تستيقن أنهما كاذبان وإن شهد به عندك عدل واحد وسعتك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الأول إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به كذا في فتاوى قاضي خان • وينبغي أن لا يبين بما استفاد العلم به من معانة اليد حتى لو بين ذلك تردد كذا في الكافي • والقاضي الإمام يقول إذا رأى شيئا في يد رجل يتصرف فيه والناس يقولون أنه ملكه إلا أنه وقع في قلب الرائي أنه ملك غيره لا ملكه وأنه يتصرف بأمر ذلك الغير لا يحل له أن يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشايخنا كذا في المحيط • وإذا عاين العدول الامة في يد انسان يخدماه فان كان يعرف أنهما رقيقان جاز له أن يشهد أنهما ملكه سواء كانا صغيرين أو كبيرين وإن لم يعرف رقيتهما فان كانا صغيرين لا يبرهان عن أنفسهما فكذلك وإن كانا كبيرين يبرهان عن أنفسهما سواء كانا صبيين عاقلين أو بالغبين لا تحمل له الشهادة عليهما هكذا في فتح القدير • وفي الواقعات إذا علم الشاهدان أن المداري للمدعي فشهد عندهما شاهدان عدلان أن المدعي باع الدار من الذي في يده قال محمد رحمه الله تعالى يشهدان بما علموا ولا يلتفتان إلى شأني البيع كذا في المحيط • ذكر الساطني عاينا نكاحا أو بيعا أو قولا فلما أراد أن يشهدا شهد عندهما عدلان بأنه مطلقا ثلاثا أو كان البائع أعنى العبد قبل بيعه أو الولي صفاعته بعد القتل لا يحل لهما أن يشهدا بالنكاح وغيره وإن كانا واحدا عدلا لا يسعه ترك الشهادة كذا في الوجيز للكردي • إذا أقر الرجل بحال بين يدي رجل آخر ثم أنكر وطلب المقر له شهادته وأخبر شاهدان عدلان بأن ذلك الذي أقر به المقر قد صار له بيع أو هبة قال يشهد الشاهدان كما كان يعلم من ذلك كذا في الذخيرة • رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صحيحا أن فلان عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا فلان على فلان بالدين فإنه قضى جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار إن شأوا استنصوا عن الشهادة وإن شأوا شهدوا بذلك وذكرنا قصة للقاضي كيلا يقضي بالباطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعنه في رواية يشهدون أنه كان عليه ذلك ولا يشهدون أنه عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال

قد استوفى دينه أو أنه أبرأ المطلوب عن دينه لا يسعهما أن يمتنع عن الشهادة على الاقرار بالدين إلا أن يكونا جميعا إقرارا الطالب بالأبراء أو بالاعتقاف وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • وبعض مشايخ زماننا اختاروا في هذه المسائل كلها أنه أن يشهد عند الشاهد عدلان وقوع في قلبه أنهما صادقان ليس له أن يشهد بما علم من أصل الحق وإن شهد عند شاهد واحد أو شاهدان عدلان إلا أنه لم يقع في قلبه صدقهما فلا أن يشهد بما علم من أصل الحق كذا في الذخيرة • إذا أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر المولى بالاعتناق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد كذا في فتاوى قاضي خان • سئل ابن مقائل عن اثنين تحاسبان بين يدي جماعة وقالوا لهما لا تشهدوا علينا بما سمعتمون مشايخنا أقر أحدهما الآخر فأن الشاهد أن يشهد بما سمع من إقراره وهو قول ابن سيرين قال الفقيه أبو الليث وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المحيط • إذا تزوج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى ومضى على ذلك ستون وولدت أولادا ومضى ستون ثم مات الزوج ثم اتهموا استشهدت الشهود أن يشهدوا على ذلك المسمى وهم يتذكرون يسعون أن يشهدوا عليه وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة • من عاين دابة تتبع دابة ترتفع منها خيل أن يشهد بالدابة المرتفعة لصاحب الدابة الأخرى وبالنتاج كذا في المحيط • والشهادة بالنتاج بأن يشهد بأن هذا كذا كان يبيع هذه الناقة ولا يشترط إذا الشهادة على الولادة كذا في التتارخانية نافلة عن البيهقي • امرأة أقرت على نفسها بحال لا ينها أو لا ينها تربيته الأضرار لبقية الورثة والشهود يقولون بذلك قالوا وسعهم أن يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لهما أن يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • إذا كان المقر له سلطانا فقال المقر أقرت خوفًا منه أن وقف الشاهد على خوف لا يشهد فان لم يقف شاهد وأخبر القاضي أنه كان في يد عون من أعوان السلطان كذا في الوجيز للكردي • سئل أبو القاسم عن رجل أخذ سوق الخضار من مقاطعة من السلطان كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك من كاهل يجوز ذلك وهل يحل للشهود أن يشهدوا بذلك قال قد ضل المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد وأما الشهود فلو شهدوا على ذلك حلت بهم اللعنة قبل فلو أن الشهود شهدوا على إقراره بالدراهم ولو سكت عرفوا السبب هل يجوز لهم الشهادة قال إن شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز أن يشهدوا بذلك كذا في التوازل • وكذا في كل إقرار سببه حرام وباطل كذا في المحيط • ولو سمع قاضي يقول رجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا أو شهدا على قضاءه وبيننا للقاضي وقال سمعنا قاضي كذا قال قضيت على هذا الرجل بكذا ولو سكت لم يشهدنا على قضاءه لا يوجب ذلك خلافا في شهادتهما وإن بيننا أنهما سمعنا منه في غير البلد الذي هو فيه قاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي لهما أن يشهدا هكذا في الذخيرة • سئل علي ابن أحمد وأبو حامد عن القاضي إذا شهد شهودا أتى قد حكمت فلان على فلان بكذا ولم يحضر وأجلسه حين حكم فلو شهدوا عند قاض آخر هل تقبل شهادتهم فقال علي ابن أحمد هذه شهادة باطلة فلا عبرة بها قال أبو حامد الجواب كذلك والحضور شرط القضاء قال وإنه شرط الأشهاد كذا في التتارخانية نافلة عن البيهقي • رأى خطه ولم يشهد بذكر الحادثة أو تذكرك الشهادة ولم يترك المال لا يسعه أن يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الخلواني يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الوجيز للكردي • وفي التوازل إذا عرف خطه وأخط في حرزه ونسب الشهادة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الخلاصة • وإن كان الخط في يد المدعي لا يحل له أن يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاضي خان • قال المتأخرون من أصحابنا إذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز أن يشهد وإن لم يترك الحادثة سواء كان الملك في يد الخصم أو غيره وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار • ثم إن الشاهد إذا اعتد على خطه على القول المقتضى به وشهد وقبلنا بقوله للقاضي أن يسأله هل تشهد عن علم أو عن الخط إن قال عن علم قبله وإن قال عن الخط لا كذا في البحر الرائق • الشاهد إذا كان يعرف خطه ويحفظ إقراره ويعرف المقر له لأنه لا يعرف الوقت والمكان حل له أن يشهد كذا في الواقعات المسامية • رجل كتب منك وصية وقال للشهود أشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علمنا ولا يجوز لهم أن يشهدوا

وان لم يبينوا ذلك قال القضاة أبو بكر أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى للمدعى بشي من دعواه وان ينو
الذكور والامانات جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون وهذا القائل يقول مع ذكر الالوة والذكورة
لا يثبت ذكر النوع بأن يقول فرس أو حمار ونحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة ومن المتأخرين من أبي ذكر
الذكورة والالوة والاول أصح هكذا في المحيط • ولو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة وذكرها
ثم شهدوا عند الدعوى وذكرها الصفة على خلافه تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر كذا في الخلاصة •
شهد أن هذه المرأة وهي فلانة تفرم على هذا المدعى عليه ثلاث تطلقات فوجب عليه الكف عنها قال فيه
خلل لا يثبت من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهو أن يقول في الشهادة أنه طلقها ثلاثا وكذا
لا يكتفى بالشاهد بقوله وقد كان حلف بطلاقها وحلف فيها حتى يفسر لفظ الجين والحنث كذا في التتارخانية
نقل عن الحارثي • الشهادة على الافلاس أن يشهد أو يقول لا نسلم له مالا سوى ثياب ليلته ونحوه كذا
في الدرر الجانية • رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم وأخذ الثوب واقتراهما من غير أن
يعتد ايعا لمساكنه ما يزداد فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومشت الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي
لشاهدين أن يشهدا أنه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما
مقتدات ولم يشهدوا أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت الخصومة اليه يحتقد
جواز البيع بالتعاطي كذا في فتاوى قاضي خان • واذا وقع البيع بالتعاطي بين رجلين ومشت الحاجة
الى الشهادة فالشهود كيف يشهدون قبل يشهدون على الاخذ والاعطاء ولا يشهدون على البيع وقيل
لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط • ولو قالوا في شهادتهم ١ ابن مدعيك ابن مدعي است ولم يقولوا
٢ دردت ابن مدعي عليه بناحق است اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعي من القاضي القضاء
بالمالك فانه يقبل هذه البيعة وان طلب التسليم لا يقضى بها ما لم يقولوا ٣ دردت ابن مدعي عليه بناحق است
كذا في الفصول العبادية • وهو الاشبه والاقراب الى الصواب وهذا القائل يقول لو سأل القاضي
من الشهود أو • وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فقال الشاهد لا أدري تقبل هذه الشهادة على الملك كذا
في الذخيرة • واذا شهد الشهود أن هذه العين ملك هذا المدعى وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق ولم يقولوا
فوجب عليه قصصه فبغير حقه فوجب عليه تسليمها الى هذا المدعى حكى عن شيخ الاسلام أبي الحسن علي السغدري
أن فيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا بد وأن يقولوا ذلك يعني بالقضاء بالتسليم ومنهم من قال لا حاجة
الى ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويجوز المدعى عليه على التسليم اذا طلب المدعى ذلك وعليه أدركنا كثيرا
من مشايخنا قال شيخ الاسلام هذا أو ما أتى أن في الشهادة قصورا كذا في المحيط • وفي فتاوى النسق
ينبغي للشاهد أن يقول في شهادته ٤ ابن عيني ملك ابن مدعي است وحق وي است حتى لا يمكن أن يلحق به
٥ وحق وي في بشي وكان الشيخ الامام نفع الاسلام على البردوي يقول اذا قال المدعي ٦ فلان جيز ملك من
است وحق من لا يكتفى به وينبغي أن يقول وحق من است ويقول في قوله وبدت فلان بناحق بدت فلان
بناحق است وكذلك في نظائره حتى لا يظن به كلمة النبي قال الاحتياط في هذا ولكن هذا الاحتياط في موضع
بطلب التسليم كذا في الذخيرة • سئل شيخ الاسلام الاورجندي عن الشهود اذا قالوا بالفارسية
٧ ما كواهي دهم كه ابن عيني مدعي ملك ابن مدعي است هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن
قوله ما كواهي دهم في العرف للاستقبال والسمال ما كواهي مديهم كذا في المحيط • وفي فتاوى النسق
سئل عن شهود صكان في لفظ شهادة كل واحد منهم ٨ ما كواهي مديهم كه فلان جيز أن فلان است هل
يكون هذا بمنزلة قوله ملك فلان است قال نعم وكان الامام ظهير الدين الرغيني يقول ينبغي للقاضي أن
يستفسرهم انهم أرادوا الملك أو غيره فان فسروا أخذ بتفسيرهم وان لم يفسروا واغابوا أو ماوا القاضي
يقضي بشهادتهم بالملك كذا في الذخيرة • وفي فتاوى شيخ الاسلام الاورجندي اذا شهد الشهود أن هذه
العين حق هذا المدعى ولم يقولوا ملكه قبل الشهادة وقبل لا تقبل وقيل ينبغي للقاضي أن يستفسر الشهود
عن الحق أرادوا به الملك أو ما هو حقيقة الحق ويبنى الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى أن هذه الدار
حق ولم يقل ملكي هل تصح منه هذه الدعوى كذا في المحيط • فان شهد شاهد وقصر الشهادة على وجهها

- ١ هذا المدعي ملك هذا المدعي
- ٢ في يد هذا المدعي عليه بغير حق
- ٣ في يد هذا المدعي عليه بغير حق
- ٤ هذه العين ملك هذا المدعي وحقه وليس حقه
- ٥ الشئ القلاني ملكي وحقي
- ٦ تشهدان هذه العين المدعي بها ملك هذا المدعي
- ٧ تشهدان الشئ القلاني حق فلان

ثم شهد الاخر فقال أشهد بعقل شهادة صاحب لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته قال
الشيخ الامام شمس الائمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني هذا احتياط من صاحب الكتاب انه لا يقبل
من الشهود الاجال وهذا دأبه في هذا الباب أما عندنا فادأشهد الاول وفسر وقال الثاني أشهد بعقل
هذا فانه يكتفى ثم قال رحمه الله تعالى المختار أن يجعل الجواب على التفصيل ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان
الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال كما قال صاحب الكتاب وان كان أحميا غير فصيح يقبل منه
الاجال اذا صكان بحال لولا حجة مجلس القضاء يمكنه أن يعبر بالشهادة بلسانه أما اذا كان بحال
لا يمكنه أن يعبر بلسانه فانه لا يقبل أيضا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله
تعالى المختار أن يجعل الجواب على التفصيل ان أحسن القاضي بحياة من الشهود بشهادة الزور وكل
كل شاهد أن يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب وان لم يحسن بشي من الخيانة لا يكلف ويحكم في ذلك
رأيه كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد • وقال شيخ الاسلام الاورجندي انما يقبل الاجال
من الشاهد الاخر اذا قال في شهادته لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يقضى كذا في الخلاصة • ثم قال
رحمه الله تعالى هذه الاقوال فيما اذا قال الثاني اني أشهد بعقل الشاهد الاول أو قال أشهد بعقل ما شهد به
الاول أما اذا قال أشهد على شهادة الاول لا تقبل بالاجماع لان هذه شهادة على الشهادة وليسبب شهادة على
الحق وكذلك اذا قال أشهد على مثل شهادة الاول وكذلك اذا قال أشهد على مثل ما شهد به الاول لان المثل
قد يكون صلة وما قد يكون بمعنى من فيصير صكاً فانه قال أشهد على من شهد به الاول كذا في شرح أدب
القاضي للصدر الشهيد • اذا كتب شهادة الشاهد في يده وقرى عليه ذلك فقال أشهد أن لهذا
المدعي جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعي عليه أو قال هذا المدعي به الذي قرئ ووصف
في هذا الكتاب في يد هذا المدعي عليه بغير حق فوجب عليه تسليمه الى هذا المدعي فهذه شهادة صحيحة
وحكى عن الشيخ الامام السرخسي في رجل ادعى داراً من نسخة أو صكاً قرأها فقال الشهود وهم أميون
١ ما هيئنا كواهي مديهم لهذا المدعي على هذا المدعي عليه ان شهادتهم صحيحة كذا في المحيط • في النوازل
اذا شهد أحد الشاهدين بنسخة قرأها بلسانه ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الاخر يقرأ معه مقارنا
بقرآته فهذا ليس بصحيح كذا في الذخيرة • سئل علي ابن أحمد عن الشاهد اذا صكان نصف حدود
المدعي حين يتطرق الصك واذا لم يتطرق لا يقدر على وجهها هل تقبل قال اذا كان يتطرق وينقله ويحفظه عن النظر
فلا تقبل واذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن عن المصحف تقبل كذا في التتارخانية نقل عن
البيهقي • ادعى على آخر عشرة دراهم وشهد الشهود أن لهذا المدعي على هذا المدعي عليه مبلغ عشرة دراهم
قبل تقبل وهو الاصح كذا في المحيط • اذا ادعى بالفارسية ٢ دوازده درم وشهد الشهود أن لهذا المدعي
على هذا المدعي عليه ٣ دوازده درم لا تقبل لمكان الجهالة • وكذلك اذا ادعى دوازده درم لا تسمع
دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في الدعوى على هذا الوجه بان قال ٤ ابن عيني ملك منبت ازده دوازده سال
فانه لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر الشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم
كذا في الذخيرة • لو ادعى على آخر قبض شي فشهدوا بهذه العبارة ٥ ابن مدعي عليه جين كفت كه ابن مدعي
أين مدعي به رار من فرستاد لا تقبل كذا في الخلاصة • ثلاثة شهدوا في جادة ثم قال أحدهم قبل القضاء
استغفر الله قد كذبت في شهادتي فجميع القاضي ذلك ولم يعلم أنهم قال ذلك فسالهم القاضي بعد ذلك فقالوا
كنا على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقيمهم من عنده حتى ينظر في ذلك فان جاء المدعي بالثمين
منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان • اذا شهد في جادة قبل
الدعوى ثم أعادها بعد الدعوى قبلت شهادته كذا في المحيط • ومن شهد ولم يبرح ثم قال أو همت بعض
شهادتي يعني تركت ما يجب علي ذكره أو أتيت بما لا يجوز لي ان كان غير عدل ترد شهادته مطلقاً فانه
في المجلس أو بعده في موضع الشبهة أو غيره وان كان عدلاً قبلت شهادته في غير موضع الشبهة مثل أن يدع
لفظة الشهادة أو أن يترك ذكر اسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة الى أحد هما سواء كان في مجلس القضاء
أو في غيره أما في موضع شبهة التليس كما اذا شهد بألف ثم قال غلطت بل هي خمسمائة أو بالعكس تقبل اذا قال

- ١ تشهد هكذا
- ٢ اثني عشر درهما
- ٣ عشرة أو اثني عشر درهما
- ٤ هذه العين ملكي من عشر سنين أو اثني عشر سنه
- ٥ هذا المدعي عليه قال ان هذا المدعي أرسل الى هذا المدعي به

في المجلس ويقضى بجميع ما شهد أو لا عند بعض المشايخ وبما تقي أو زاد عند آخرين واليه مال شمس
الائمة السرخسي وأما بعد ما قام عن المجلس فلم تقبل وعلى هذا إذا وقع القلط في بعض الحدود فذكر
الشرقي مكان الغربي أو في بعض النسب كأن ذكر محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن عمر مثلاً فإن
تذكر كذا قبل البراج عن المجلس قلت والأفلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقبل قوله في غير
المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكر أولاً هكذا في العناية والسكافي والبحر الرائي * عن ابن جماعة عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا شهد شاهدان على رجل مال فقبل أن يقضى القاضي بشهادتهما شهد عليهما
رجلان بأنهما رجعا عن شهادتهما أن كان الذي أخبر عن رجوعهما يعرفه القاضي ويعدله وقف في أمرهما
ولم يقض شهادتهما كذا في المحيط * رجل ادعى داراً أو أقام البينة فأبطل القاضي بيته ثم جاء بعد عشرين
سنة بشهادة آخر فشهادته باطلة وكذا لو قال هذه الدار لفلان لاحق في فيها ثم شهد بها فلان آخر
لا يقبل كذا في الخلاصة * وإذا قال المدعي للقاضي لا بينة لي وحلف القاضي المدعي عليه بطلب المدعي
ثم جاء المدعي ببينة روى الحسن بن زياد أنه تقبل بيته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تقبل وعلى هذا إذا قال
المدعي ككل بيته أتى بها فهم شهداء زور ثم أتى ببينة وعلى هذا إذا قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى
على هذا فلما حلفه القاضي جاء فلان يشهد وعلى هذا الخلاف إذا قال ما لي عند فلان وفلان شهادة على هذا
ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما كذا في المحيط * لو قال كل بيته أقام بيته باطلة فإن أقام بيته لا تسمع
في قولهم جميعاً قال الخلو في اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا وأما قول من قال
الحسن وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يقول قضاؤنا اليوم على ما قال محمد رحمه الله تعالى بأنه لا تقبل
وقال القاضي الإمام نضر الدين الفتوي على أنه تقبل كذا في الغيبة * وجلان قال لا شهادة لفلان عندنا
ثم شهد له ذكر في المتن أنه يجوز شهادتهما وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر إذا قال لا شهادة
لفلان عندنا في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك بإحدى شهادته وكذا لو أن رجلاً قال لكل شهادة
نشدها فلان على فلان فهي زور ثم جاء وشهدا وقال لا لم تذكري فلنا ثم تذكركنا جازت شهادتهما كذا
في فتاوى قاضي خان * رجل له دعوى في عبد في يد رجل وله على ذلك شهود فقال واحد من الشهود
عند القاضي لعبد من عبيد المدعي عليه هذا العبد ليس هو العبد الذي لفلان فيه الدعوى ثم إن المدعي ادعى
ذلك العبد بعينه لنفسه وشهد له ذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضي فقبل يجب أن لا تقبل
شهادته وقبل يجب أن تقبل كذا في المحيط * رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال بعني هذا العبد بألف درهم
وقد ترك الثمن فأنكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد المدعي شاهدان على إقرار البائع بالبيع وقال
لا أعرف العبد ولكنه قال لتابعي زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد أو أقر البائع
أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فأنكر رد الثمن وإن نكل البائع عن البين
لزمه البيع بنكوله وإن شهد الشاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولى لنفسه إلى شيء يعرف
من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب فوافق ذلك هذا العبد قال هذا القول في القياس سواء الأتي استحسن
إذا نسبوه إلى معروف أن أجيزه وكذا الأمة كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن شهد شاهدان أن
لهذا في هذه الدار ألف ذراع فإذا الدار خمسة أذراع أو شهدا أن له في هذا القراح عشرة أجرة فإذا
القراح خمسة أجرة فالشهادة باطلة ولو كان أقر بذلك أخذ المقر له كلها ولو شهدا أن داره في داره هذا هذه
ولم يحدد من أي موضع إلى أي موضع هي فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهدوا بأنها امرأته وحلها
ولم يذكروا العقد المختار أنه يجوز كذا في خزائن المفتين * إن ادعى أنه رهن عند هذا أو بيا أو غصبه منه فشهد
الشهود بذلك فقالوا بآنا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب إلى الغاصب والمرتهن كذا
في المضمرات * إذا شهد على رجل أنه أقر أن اسمه عربي في هذا الدين والمال لفلان وفلان يدعيه فذلك جائز
كذا في الملحق * والله أعلم

(الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل)

وهو مشغل على فصول
* (الفصل الأول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها) * لا تجوز شهادة الأخرى عند علمائنا رحمهم الله
تعالى كذا في الذخيرة ولا تقبل شهادة الأعمى مطلقاً سواء عي قبل العمل أو بعده فيما تجوز الشهادة
فيه بالتسامح أو لا تجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز فيما طر به السماع وما لا يكتفي فيه السماع
إذا كان بصيرا وقت العمل أعمى عند الأداء إذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في فتح القدير * هذا
إذا كان المدعي شيئاً لا يحتاج إلى الإشارة إليه وقت الأداء أما إذا كان شيئاً يحتاج إلى الإشارة فلا تقبل
شهادته إجماعاً كذا في البدائع * ولو عي بعد الأداء قبل القضاء يمنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى كذا في الكافي * الأعمى إذا شهد وردت شهادته ثم صار بصيراً فشهد في تلك الحادثة
تقبل كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوه بمنزلة المجنون إذا كان الرجل يحسن سماعه
ويفهم ساعة فشهد في حال إفاقته تقبل شهادته وقدره شمس الأئمة الحلواني يومين وقال إذا كان
جنونه يومين أو أقل من ذلك ثم يفهم هكذا فشهد في حال إفاقته تقبل شهادته كذا في المحيط * ولا تقبل
شهادة النساء وحدهن إلا شهادة القبيلة على الولادة في حق النسب دون الميراث كذا في فتاوى
قاضي خان * وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات
لا تقبل وإن مست الحاجة إليها كذا في الذخيرة * وكذلك أهل السجن إذا شهد بعضهم على البعض فيما
وقع بينهم في السجن لا تقبل أما شهادة النساء بافترادهن على استهلال الصبي وهو صبيح الولد بعد
الانفصال عن الأم أو على تحريك عضو من أعضائه بعد الانفصال عن الأم فقبوله في حق الصلاة عليه بالاجتماع
وأما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل واشترط شهادة رجلين أو رجل
وأمرأتين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادة امرأة واحدة إذا كانت عدلة
كذا في المحيط * وهو أريح كذا في فتح القدير * أما شاهداتهن على تحريك الولد قبل الانفصال عندهما
وشهادة الرجل وأمرأتين أو رجلين على تحريك الولد قبل الانفصال أو على تحريكه حالة الانفصال عند الكل
فلا تقبل كذا في المحيط * لا شهادة للنساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق الضمان كذا في التتارخانية
نقل عن العناية * رجل قال إن شربت الخمر فملوكي هذا حرق فشهد رجل وأمرأتان أنه شرب الخمر يعتق
العبد ولا يحد وكذا لو قال إن سرق من مال فلان شيئاً فشهد رجل وأمرأتان على هذا يعتق العبد ولا يقطع
كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة المملوك قضاء كان أو مذبراً أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق البعض
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * كل من ردت شهادته للرق أو للكفر
أو للصبا ثم زالت هذه الموانع فإذاها قبلت ولوردت لنفسه أو زوجية أو العبد لمولاه أو المولى لعبده ثم زالت
فإذاها لم تقبل ولو تحمل لمولاه أو أحد الزوجين للآخر فإذاها بعد العتق واليمينه قبلت وكذا إن تحملها
وهو عبد أو كافر أو مبني فإذاها بعد زوال هذه العوارض قبلت لأن المعتبر حالة الأداء ولا مانع حينئذ
كذا في خزائن المفتين * لو شهد لصاحبه حال قيام النكاح فلم يقبل القاضي شهادته ولم يردّها حتى وقعت
الفرقة بينهما لم يذكروا رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن القاضي
لا يقضي بتلك الشهادة إلا أن يعدها كذا في المحيط

* (الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لضيقه) * اتفقوا على أن الإعلان بكيفية يمنع الشهادة وفي الصغار
إن كان معلناً بغيره فتنق مستثنى بسمه الاسم بذلك فاستقام مطلقاً لا تقبل شهادته وإن لم يكن كذلك فإن
كان صلاحه أكثر من فساد وصوابه أغلب من خطائه ولا يكون سليم القلب يكون غداً تقبل شهادته كذا
في فتاوى قاضي خان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان وجهها في الناس ذا مروءة
تقبل شهادته والأصح أن شهادته لا تقبل كذا في الكافي * لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك المقيم
عنه كذا في المبسوط * لا تقبل شهادة من استنهر بأكل الحرام كذا في الجوهرية النيرة * ترد شهادة
آكل مال اليتيم بأكله مرة كذا في فتح القدير * ولا تجوز شهادة مذن من انخر وأراد به الإدمان في التوبة
يعني يشرب ومن يئنه أنه يشرب بعد ذلك إذا وجد * قال شمس الأئمة السرخسي ويشترط مع الإدمان

أن يظهر ذلك للناس أو يخرج سكران فيصير منه الصبيان حتى أن شرب الخمر في السر لا تسقط العدالة قال
في الأصل ولا تجوز شهادة مدمن السكر وأراد به في سائر الأثرية سوى الخمر كذا في المحيط • وإن شرب
للتداوى لا تسقط عدالة هكذا في البحر الرائق • لا تقبل شهادة من يجلس مجلس القهوجي والمخامرة والشرب
وإن لم يشرب هكذا في المحيط • لا تقبل شهادة من يأتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق
كذا في الهداية • كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم إذا أخر من غير عذر سقطت عدالته وماله
وقت معين كالزكاة والحج روي هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أن تأخيرها لا يسقط العدالة به أخذ محمد بن مقاتل
وقال بعضهم إذا أخر الزكاة والحج من غير عذر ذهب عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال القاضي
الامام غفر الدين الفتوى على أن تأخير الزكاة من غير عذر تسقط عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث وتأخير الحج
لا تسقط خصوصاً في زماننا كذا في المنهاج • والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وإن تركها الجمعة
ثلاث مرات بصرف فاسق كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وذكر في بعض
المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر ولم يذكر العدد وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه
الفتوى وهذا إذا تركها بمجانة ورغبة عنها من غير عذر كذا في فتاوى قاضي خان • وإن تركها بعد ترك فرض
أو بعده من المصراً أو بتأويل بأن كان يفسق الامام أو ما أشبهه لا ترده شهادته كذا في الذخيرة • إذا
ترك الرجل الصلاة استحقاقاً بالجماعة بأن لا يستعظم نفوت الجماعة كما تفعله العوام أو بمجانة أو فسقاً لا تجوز
شهادته وإن تركها متأولاً بأن كان الامام فاسقاً ففسقه فكره الاقتداء به ولا يمكنه أن يصرفه فصل في بيته
وحده أو كان ممن يبطل الامام ولا يرى الاقتداء به جازاً فهذا مما لا يبطل العدالة هكذا في المحيط • وجعل
شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراش وقال أنه أشهدنا عليه قبل ذلك إلا أنه قال أكتما
فكتماناً لا تقبل شهادتهما ما لا نعلم أنهما أقرأ على أنفسهما بالفسق والقاسق لا قول له كذا في الوقعات الحسامية
عن أبي القاسم إذا شهدا ثمان على طلاق امرأة أو عتق أمة وقال أن ذلك أول عام جازت شهادتهما
وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه ينبغي أن يكون ذلك وهذا إذا علوا أنه يمكنها
امسالك الزوجات والاماء لأن الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فإذا أخرها صاروا فاسقة كذا في فتاوى
قاضي خان • قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي أن في حقوق العباد إذا طلب المتدعي من الشاهد
لشهادته فأخر من غير عذر ظاهر ثم أدى بعد ذلك لا تقبل شهادته هذا الشاهد لا بالتأخير من غير عذر صار
فاسقاً كذا في الظهيرية • لا تقبل شهادة المقامر قاهر بالطريق أو بلوى تني غيره وإن لعب بالطريق
ولم يقامر إن داوم على ذلك حتى شغله عن الصلاة أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته
كذا في فتاوى قاضي خان • وفي القنية من لعب بالطريق في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني
شرح الهداية • ومن يلعب بالترد فهو مردود الشهادة على كل حال وإذا كان الرجل يلعب بشي من الملاهي
وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عن ما يلزمه من القرائن يتقرر أن كانت مستنعة بين الناس كالمزمار
والطناير لم تجز شهادته وإن لم تكن مستنعة نحو الخداة وضرب القصب جازت شهادته إلا أن يتفاحش بأن
يرقص أو يدخل في حد المعاصي والكبائر ويحتشد سقطت به العدالة كذا في المحيط • قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى من لعب بالصولجان يريد القرمصة جازت شهادته كذا في المنتقى • لا تقبل شهادة الرافض
والمشعوذ كذا في العيني شرح الهداية • ولا شهادة من يلعب بالجمام يطير من فاما إذا كان يملك
الجمام يستأنس بها ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط • وهكذا في الكافي وفتاوى
قاضي خان • إذا كانت تجز حكاماً أخر علوكة لغيره مقترخ في ذكرها فبأكل ويبيع منه ولا تقبل شهادة
من يغني للناس ويسمهم أمالاً لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير أن يسمع غيره
فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين • ولا تقبل شهادة مغيبة تسمع الناس صوتها
ولم تثن لهم كذا في شرح أبي المكارم • ولا تقبل شهادة الناحية التي تروح في مصيبة غيرها واتخذت
ذلك مكسبة هكذا في المحيط • والتي تروح في مصيبتها فاشهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج •
ولا تقبل شهادة الخنث الذي يمشي الردي من الأفعال ويبلغ كلامه عبداً أما إذا كان في كلامه لين

وفي أعضائه تكسر خلقة ولم يشتر بشي من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين •
ولا تقبل شهادة الداعر وهو الفاسق المتهم الذي لا يسأل بما يصنع كذا في الذخيرة • ومن اشتدت
غفلة لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضي خان • والمعروف بالكذب لأعدائه فلا تقبل شهادته أبداً
وإن تاب بخلاف من وقع في الكذب سهواً أو ابتلى به مرة ثم تاب كذا في البدائع • والمعروف بالعدالة
إذا شهد بزوج أو تاب تقبل شهادته وعليه الاعتماد كذا في خزائن المفتين • الفاسق إذا تاب لا تقبل شهادته
مالم يرض عليه زمان يظهر عليه أثر التوبة والصحيح أن ذلك موقوف على رأي القاضي وغير العدل إذا شهد بزوج
ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان • المحذور في الزنى والسرقة والشرب تقبل شهادته بالاجماع
إذا تاب كذا في البدائع • لا تقبل شهادة المحذور في القذف وإن تاب كذا في الهداية • الصحيح
من المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد إقامة الحد عليه تقبل ويصير هو
مقبول الشهادة كذا في المبسوط • ولو ضرب بعض الحد فهرب قبل تمامه في ظاهر الرواية تقبل شهادته
مالم يضرب جميعه ولو حد الكافر في قذف ثم أسلم تقبل شهادته بخلاف العبد إذا حد ثم أعتق وأما إذا كان
المقذف في حالة الكفر وحد في حالة الاسلام يبطل شهادته على التأيد ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر
وبعضه في حالة الاسلام في ظاهر الرواية لا يبطل شهادته على التأيد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرية النيرة •
والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع • الشاعر إن كان يبيع ولم تقبل شهادته وإن كان يمدح وكان
اغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التتارخانية • الرجل الصالح إذا اتفق بشعر فيه غش لا يبطل عدالته لانه
حكى غش غيره والذي تعلم شعر العرب أن كان تعلم لأجل العربية لا يبطل عدالته وإن كان فيه غش كذا
في فتاوى قاضي خان • رجل كان يشتم أهله وعماليه وأولاده ان صدر منه ذلك أحياناً لا يؤثر في إسقاط
العدالة لأن الانسان فلما يخلو منه وإن كان ذلك عادة سقطت عدالته كذا في الوقعات الحسامية • وكذا
الشتام للصبيان كذا في فتح القدير • ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف الذين هم العصاة
والتابعون وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم هكذا في النهاية • وكذا العلماء كذا في فتح القدير • ومن
سئل عنه وقالوا تهمه بشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقبل ذلك وأجيز شهادته ولو قالوا
تهمه بالفسق والقبور وتظن ذلك ولم تزل قبلت ولم أجز شهادته كذا في المحيط • وتقبل شهادة أهل الأهواء
الانطوائية كذا في الهداية • ذكر شيخ الاسلام شهادة أهل الأهواء مقبولة عندنا إذا كان هوى
لا يكفر به صاحبه ولا يكون ما جناه ويكون عدل في تعاطيه وهو الصحيح كذا في المحيط • ولا تقبل شهادة من
يقول الأفعال المستقرة كالبول على الطريق والأكل عليها كذا في الهداية • وكذا من ياكل في السوق
بين الناس كذا في السراج الوهاج • من أكل فوق الشيع سقطت عدالته عند الأكر كذا في الزاهدي •
وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن شهادة البخل لا تقبل كذا في المحيط • ذكر الكرخي لا تقبل
شهادة من عشي في الطريق يسرا ويل وحده ليس عليه غيره كذا في النهاية • ولا تقبل شهادة من يدخل
الحمام بغير إزار إذا لم يعرف رجوعه عن ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • حكى عن أبي الحسن أن شيئاً
لو صارع الأحداث في الجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية • ترده شهادة شيخ معروف
بالصلاح بحسبة ابنه في النفقة في طريق مكة كذا في الزاهدي • لا تقبل شهادة الطقيل والمجازف
في كلامه والمضرة بلا خلاف هكذا في البحر الرائق • شهادة بائع الاصكافان لا تقبل قال شمس الأئمة
انما لا تقبل إذا ابتكر ذلك العمل وترصده أما إذا كان يبيع الثياب ويشتري منه الاكفان تجوز الشهادة
كذا في الذخيرة • إذا كان الرجل يبيع الثياب الصورة أو يشجعها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية
هكذا في المحيط • إذا قدم الأمير بلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق يتقربون اليه قال خلق بطلت
عدالتهم الآن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يبطل عدالتهم والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا تعظم من يستحق
التعظيم ولا الاعتبار يبطل عدالتهم كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان • تقبل شهادة الاقف الا إذا تركه
استحقاقاً كذا في الهداية • وشهادة الخصى مقبولة كذا في المحيط • تقبل شهادة ولد الزنى في الزنى
وغيره هكذا في فتح القدير • شهادة الخنثي المشكل جائزة وحكمه حكم المرأة كذا في السراج الوهاج •

وتبني أن لا تقبل شهادة الخنثى المشكل في الحدود والقصاص كالنساء كذا في غاية البيان شرح الهداية
العمال إذا كانوا عدولا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وإن أخذوا بغير حق من الناس
ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب أنه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط * أما شهادة الصكاكين فالصحيح
أنهم لا تقبل إذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الذخيرة والفتاوى وفتح القدير * وذكر الصدر الشهيد
حسام الدين في واقعاته أن شهادة الرئيس والجاني في السكة أو البلدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات
والصراف الذين يجمعون الدراهم اليه ويأخذها طوعا ولا تقبل كذا في المحيط * أما شهادة أهل الصناعات
المدنية كالسكاك والزبال والحائك والنجار فالأصح أنها لا تقبل لأنها قديمة ولا تقوم صاحبون خالين يعلم القادح
لا يفي على ظاهر الصناعة وكذا الخاسون والدالون هكذا في فتح القدير *

(الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للثمة أو لزوم تناقض أو لزوم نقض القضاء) لا تجوز شهادة
الوالدين لولدهما وولدتهما وإن سفلوا ولا شهادة الولد لوالديه وأجداده وجدته من قبلهما
وإن علوا ولا شهادة الزوج لامرأته وإن كانت مملوكة أيضا ولا شهادة المرأة لزوجها وإن كان
مملوكا أيضا كذا في الحاوي * ولا تقبل شهادة الرجل لمعتقه عن طلاق بائن كذا في الخلاصة * إذا شهد
رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان * وتجوز شهادة الرجل لولده ولو ألبه
من الرضاة كذا في الحاوي * وتقبل شهادة الريب كذا في القضية * وتجوز شهادة الاخ لاخته كذا
في محيط السرخسي * شهادة الاخ لاخته وأولاده جائزة وكذا الأعمام وأولادهم والأخوات والأخوات
والعمات كذا في فتاوى قاضي خان * وتقبل شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته وامرأة أبيه
ولاخت امرأته كذا في الخلاصة * إذا شهد الرجل لابن ابنته على ابنته جازت شهادته كذا في فتاوى
قاضي خان * شهادة ولد الملاح ولد أم ولد المولود على فراشه إذا أقامه لا تقبل للنساق لأن نسب هذا الولد كان
ثابتا من الزوج والمولى قبل اللعان والنفي من حيث الظاهر وباللعان والنفي وإن انقطع في حق بعض الأحكام
وهو الميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الأحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكاة
فيه وفساد دعوة الغير حتى لو ادعى إنسان آخر هذا الولد لم تصح دعواه وإن صدقه الولد الملاح ولد أم ولد الملاح
الملاح ينبت النسب منه وإنما يثبت النسب في حق هذه الأحكام احتياطاً لأم الحريم لأن هذه الأحكام
مما يحتاط فيها وهذا بطل بالشبهات كذا في محيط السرخسي * ولا تقبل شهادة أولاد ولد الملاح له
هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا تقبل شهادة الملاح ولد الذي نكحها كذا في فتح القدير * باع
أحد التوأمين وحرره مشترى فشهد لبائعه تقبل لأن شهادة معتق الإنسان له جائزة فشهادة معتق غيره أولى
فلو ادعى نسب الولد الذي عنده ثبت نسبهما وبطل البيع والعق والقضاء كذا في الكافي * لا تجوز شهادة
الرجل لمملوكه ومديره ومكاتبه وأم ولده كذا في الحاوي * ولا تجوز شهادة الاجير لاستأذنه أراد به
التلذذ الخاص وهو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلومة أما الاجير المنقول إذا شهد للمستأجر
تقبل أما الاجير الواحد وهو الذي استأجره مياومة أو مشاهرة أو مسانعة بأجرة معلومة لا تقبل احتساباً
كذا في الخلاصة * وشهادة الاستاذ مقبولة وكذا المستأجر كذا في فتح القدير * ولا تقبل شهادة
المستأجر للاحترار المستأجر والمستعير للمعبر المستعار كذا في الجرارائق * ذكر في المنتقى لو استأجر داراً
شهر أو سكن الشهر كله ثم جاء مدع آخر فشهد بها المستأجر ورجل آخر معه فالقاضي يسأل المدعي عن الاجارة
أكانت بأجره أو بغير أجره فإن قال كانت بأجره لم تقبل شهادته المستأجر لأنه مستأجر فشهد بالمستأجر
للاحترار وإن قال كانت بغير أجره تقبل شهادته لأنه ليس بمستأجر في حقه ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز
شهادته وإن لم يدع المدعي أن الاجارة كانت بأجره ولو شهد المستأجر أن المدعي الذي أجره بالاثبات
الاجارة أو لانيان آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في فسحها لانهما يدعيان
الاجارة رخصة أو غلبة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما كذا في محيط السرخسي *
إذا شهد الاجير لاستأذنه وهو أجير شهر فلم تزد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته كن

شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجيراً ثم صار أجيراً قبل القضاء بطلت
شهادته ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيراً ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بتلك الشهادة
وإن لم يكن أجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء فلا أن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد
انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان * وترد شهادة الشريك لشريكه فيما هو من
شركتهما لان الشهادة لنفسه من وجه ولو شهد بمال من شركتهما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي *
وكذلك أجيراً أحد الشريكين للشريك الآخر كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل إذا شهد
رجلان أن لهما ولقلا على هذا الرجل ألف درهم فهذا على وجوه * الاول أن يصاع على الشركة بأن شهدا
أن لقلا ولهما على هذا الرجل ألف درهم مشترك بينهما وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما أصلاً * الثاني
إذا ناعا على قطع الشركة بأن قالوا شهد أن لقلا على هذا اخيمانة وجبت بسبب على حدة ولنا عليه خمسائة
وجبت بسبب على حدة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان * الثالث إذا أطلقا الشهادة إطلاقاً
وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة أصلاً وإذا كان لرجل على ثلاثة نفر ألف درهم شهد اثنان منهم أن صاحب
الدين أبرأهمما فلا ناعا في الالف الذي كان له عليه وعليهما فإن كان البعض كفيلاً عن البعض لا تقبل
شهادتهما أصلاً وإن لم يكن البعض كفيلاً عن البعض فإن شهدا أنه أبرأهما فلا ناعا بكلمة واحدة لا تقبل
شهادتهما أصلاً وإن شهدا أنه أبرأهما على حدة فلا ناعا على حدة تقبل شهادتهما في حق فلان ونظير هذا ما ذكر
في كتاب الحدود إذا شهد رجلان أن فلان قد أفأتهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه قد أفأتهما
على حدة وهذه على حدة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط * ثلاثة نفر لهم على رجل ألف
فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أبرأ المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا لو قبضت شهادتهما
المديون ثم شهدا أنه أبرأه عن حصته كذا في فتاوى قاضي خان * وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل إن
خاصم لا تقبل وإن لم يخاصم تقبل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو وكله بكل حق له
قبل فلان بمحضرة القاضي فخاصمه في ألف فعزل فإن شهد بذلك الالف ردت وإن شهد بمال آخر لا ترد وإن لم
يهم القاضي بوكالة وأنكر فلان وكالته وأثبتها بالبينة ثم عزل وشهدت شهادته للموكل في كل حق
فإن وقت التوكيل إذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل كذا في الكافي * رجل ادعى
عند القاضي على رجل أن فلان وكله بالخصومة في كل حق له قبل هذا المدعي عليه وقبل فلان وفلان وأقام
البينة على الوكالة بالصفة التي ادعى وقضى القاضي بذلك ولم يقض ثم عزله الموكل فشهد المعزول للموكل
بحق قبل هذا الذي أحضره أو قبل الآخرين لا تقبل شهادته إلا أن يشهد بحق حدث بعد التوكيل أو على
رجل غير النفر الثلاثة تقبل شهادته كذا في صنوان القضاء * رجل وكل رجلاً بالخصومة في كل حق له
وقبضه من الناس مطلقاً وفي مصر وقدّم الوكيل رجلاً وأقام البينة وجعله القاضي خصماً ثم أخرجه الموكل
من الوكالة لم تجز شهادته لاعلى هذا الرجل ولا على غيره من كان للموكل عليه حق يوم وكله ولا ما حدث
بعد ذلك على الناس إلى يوم أخرجه من الوكالة كذا في الخلاصة * لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت
شهادته كذا في المحيط * الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين كذا في الوجيز للكردي * رجل
وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال أيهم خصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لو احدى هذا الواحد خصماً
بشهادتهما وإن وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة
في الخصومة والقبض * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ولرجل آخر أيكم طلق امرأتى فهو جائز
أو قال أمرهاني أيديكم فأبكم طلقها فهو جائز والزوج يجحد ذلك لم تجز شهادتهما ولو أقر الزوج بالامر وشهد
اشنان على طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء في الوكالة فإذا اشتركوا في الوكالة لا تقبل
شهادة بعضهم على بعض لانه ولا عليه كذا في فتاوى قاضي خان * الوكيلان بالبيع والدالان إذا شهدا
وقالا نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * شهدا أن فلاناً أمرهما بزوج
فلانة منه أو بخلعهما أو أن يشتريه لهما فاعلناه فاما أن يشكر الموكل الامر والعقد أو بقر بالامر لا العقد
أو بقرهما وفضل على وجهين * اما أن يدعي الخصم العقد مع الوكيل أو يشكر فإن كان الموكل يشكر

لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامر يقترن بما وانضم بقتر بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما
الخلع والنكاح والبيع فيه سواء * وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضي بالنكاح والبيع ويقضي في الخلع
بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان اقر الا امر بالامر ولكن يجحد العقد فان كان الخصم مقررا
يقضي بالعقد كلها الا في النكاح عند الامام رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى في النواذر اذا شهد شاهدان أن فلانا امرأنا أن نبلغ فلانا أنه قد وكله ببيع عبده وقد علمناه
أو امرأنا أن نبلغ امرأته أنه جعل أمرها بغيرنا وقد طلقته فبشهادتهما ولو قالوا لا تشهد
أنه قال لنا خيرا امرأتى غيرنا فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * شهادة أبي الوكيل
على الوكيل لا تقبل وكذا شهادة أبيه وأجداده وأحفاده كذا في الخلاصة * اذا شهد ابن الوكيل
على عقد الوكيل فان كان الموكل والوكيل يقترن بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعي ذلك كله فالقاضي
يقضي بالعقد كلها ولكن يتصادقهم لا بالشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى لا تقبل شهادتهما ولا يقضي بشئ من هذه العقود الا في الخلع فان خالف يقضي بالطلاق
بغير مال لاقرار الزوج وهو الموكل وان كان الوكيل والموكل يجحدان ذلك كله فان كان الخصم
يجحد أيضا لا يلتفت الى هذه الشهادة وان كان الخصم يدعي تقبل شهادتهما عندهم جميعا وان كان الوكيل
يقتر بكذا الامرين والموكل يدعي الامر ويجحد العقد فان كان الخصم يدعي ذلك فانه يقضي بالعقد كلها
الا في النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القاضي يقضي بالعقد كلها كذا في الذخيرة *
واذا جعل الرجل امرأته بيد أجنبي وطلقها فشهد ابن المطلق أن الزوج جعل امرأته بيد أبيهما
وأنه طلقها والأب حتى يدعي ذلك أو ثبت لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف
رحمهما الله تعالى أن غيبته بمنزلة موته كذا في المحيط * لو شهد ابن الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل قبض
ديونه لا تقبل اذا جحد المطلب الوكيل كذا في الخلاصة * من وكل رجلا بالتصوم في دار بعينه وقبضها
فقال فشهد ابن الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل بالتصوم في هذه وقبضها لا تقبل شهادتهما سواء
جحد المطلب الوكيل أو أقر بها هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل هو المطلب وقد ادعى
الطالب في داره فشهد ابن المطلب أن أباهما وكل هذا الرجل بتصومته فان كان الوكيل يجحد الوكالة
لا تقبل هذه الشهادة لانها خلعت عن الدعوى وان كان الوكيل يدعي الوكالة لا تقبل شهادتهما أيضا أقر
الطالب بالوكالة أو جحد لان هذه بينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة
الرجل على فعل من أفعال أبيه * لو أن رجلا اشترى ثوبا من رجل نقدا الثمن أولم يقده فجاء رجل
وادعى أن الثوب له فشهد المشتريان له بالثوب أو شهد اعلى اقرار البائع أن الثوب له لم تجز شهادتهما كذا
في المحيط في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز * المشتريان شراء فاسدا اذا شهدا يكون
المشتري ملكا للمدعي بعد القبض لا تقبل وكذا الوقتى القاضي العقد بينهما أو تراو على ذلك والعين
في يديهما فان رده اعلى البائع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة * رجل اشترى من رجل جارية شراء صحيحا
وقبضها وتقبلا بالبيع أو ردها المشتري بالعيب بغير قضاء وقبلها البائع ثم جاء رجل وادعى أن الجارية
له فشهد المشتري ورجل آخر أن الجارية للمدعي فشهدا بباطله سواء كانت هي محبوسة بالثمن عند
المشتري أو دفعها الى البائع ولو كان الردي بالعيب بعد القبض بقضاء وقبل القبض بغير قضاء أو كان الردي
مختيار رؤية أو مختار شرط ثم شهدا للمدعي مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالثمن فكذلك الجواب
ولو حبسها بالثمن فقامت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعي بطلت شهادتهما كذا في المحيط *
رجل اشترى جارية بعتد وتضاها ثم وجد بالجارية عيبا فردها بغير قضاء وحبس الجارية بالعتد ثم جاء رجل
وادعى الجارية بمحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر أنها للمدعي لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعد
مادفعها الى بائعها جازت شهادته ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم اشترى الجارية وجبها
عيا فردها بعد القبض بقضاء القاضي صح رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية
في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها للمدعي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن رجلا

اشترى من آخر عبدا وتبرأ البائع من عبوه فباعه المشتري من رجل آخر فليس العيب الذي به فخاصم
المشتري الاخر المشتري الاول فيه فشهد البائع الاول ورجل آخر ان هذا العيب كان به عند البائع قال
أقبل شهادة البائع الاول في رده على البائع الثاني ولا أقبل في تبرئه منه كذا في المحيط * رجل باع عبدا
وجعله الى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري فأنكر المشتري ذلك فشهد البائع المدعي بما ادعى من
الشراء لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية * لو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان يجحد فشهد له البائع
لم تقبل كذا في المحيط * والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى
قاضي خان * جارية في يد رجل ادعى رجل أنه اشترى هذه الجارية من فلان بمائة دينار وان فلانا اشترى
منك بثلث درهم وقبضها قبل أن يسعها مني وأنكر الذي في يديه الجارية والمشتري الاول فشهد ابن الذي
في يديه الجارية بذلك فقبلت شهادتهما على أبيهما وعلى المشتري الاول بالبيع واذا قبلت قضى لصاحب اليد
على المشتري الاول بالثلث درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بمائة دينار وان كان الذي
في يديه الجارية يدعي ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضي
لذي في يديه الجارية على المشتري الاول بشئ ولا يكون لذي اليد أن يحبس الجارية من المشتري الاخر
حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى المشتري الاخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد
في ذلك أو لم يدع ذلك * ولو كان المشتري الاخر ادعى أنه اشترىها بألف وخمسمائة حتى كان الثمنان
من جنس واحد والمشتري الاول يجحد ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الاخر فيما قال فان ادعى
المشتري الاخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول باذنه وصدقه ذواليد في ذلك لا يكون لذي اليد أن
يحبس الجارية من المشتري الاخر ولا يعطيه المشتري الاخر من الثمن شيئا ولكن المشتري الاخر ان خلى
بين المشتري الاول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكا للمشتري الاول يتصدق ذى اليد والمشتري الاخر
كان لذي اليد أن يأخذه وان لم يكن خلى لا يؤمر المشتري الاخر بالتخلى ولو أن المشتري الاخر أقر أنه
لم قبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري الاخر حتى يستوفي منه ألفا
ان كان المشتري الاخر اشترىها بألف أو بألف وخمسمائة وان كان اشترىها بخمسمائة فيجبها حتى
يستوفي خمسمائة ولو صدق ذواليد والمشتري الاول على شراء المشتري الاول وتسلم الجارية اليه
الا أنهما جحدوا شراء المشتري الاخر فأقام المشتري الاخر ادعى ذى اليد وشهدا فقبلت شهادتهما وبنت البيع
الثاني ثم نظر ان كان المشتري الاخر يدعي القبض يأخذ الامة ولا يكون لذي اليد حق الحبس وان لم يدع
القبض فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فكذلك الجواب وان كانا من جنس واحد ففي الاستحسان
له حق الحبس كذا في المحيط * رجل اشترى عبدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى
البائع ان الثمن كل ألفا وادعى المشتري انه كان خمسمائة فشهدا المعتقان ان الثمن كان ألفا لا تقبل شهادتهما
كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا في البيع القاسد اذا اختلفا في قيمتهما يوم قبضهما فشهدا هذان
العبدان بعد العتق على قيمتهما يوم قبضهما فانه لا تقبل كذا في المحيط * ولو لم يختلفا في الثمن ولكن
المشتري يدعي الايضا وأنكر البائع فشهدا المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل عبدين
وقبضهما وأعتقهما وأراد أن يرجع بثمان عيب قد أنكره البائع فشهدا العبدان أن هذا العيب كان
بهما لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد الرجل على المشتري أنه كان له نصفهما فشهدا بباطله كذلك لو شهدا
أن المشتري قد كان وهب نصف واحد منهما لرجل قبل أن يعتقهما لم أقبل شهادتهما وكذلك أم ولد الرجل مات
عنها أو أعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل أنها كانت بين الميت ورجل آخر لا أقبل شهادتهما كذا
في المحيط * باع عبدا واصله الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه وأنكر المشتري وشهد البائع بذلك
لم تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضي خان * لو شهد رجلان أن أباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل
أو قال هذا العبد وأعتقه المشتري فان ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما ولكن يعتق العبد والاولا موقوف
وان أنكر الأب وادعت الجارية وأنكر المشتري أيضا وهو غائب فشهدا جازة كذا في المحيط * ولو أن

بعد القضاء لا الأول ولم يذكر الرجوع تقبل وإن ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع وقصة القاضي
وتسليمه كقضائه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهد بعد قصة القاضي المال بين الموصي وبين الورثة ترد
لأن فيه نقص قصة القاضي وقصة قضاؤه وكذا إن أقر الوارث أن الميت أوصى بثلث ماله أو بهذا العبد
فلان وقضى به ثم أنه شهد مع رجل آخر أنه أوصى بثلث ماله أو بذلك العبد أو بعد آخر لا تقبل وكذا إن أقر
الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين على الميت لرجل آخر ولم تف التركة بينهما
لا تقبل حتى لو كان القضاء للأول بشهادة شاهدين تقبل الشهادة بالدين الثاني ولهذا يخصان
وإن كانت الشهادة للثاني قبل القضاء للأول تقبل في الوجوه كلها إلا إذا أقر الوارث بالثالث أو بالعبد
أو بالدين للأول وسلم إلى الأول ما أقربه ثم شهد به للثاني لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة للثاني إذا وجد التسليم
إلى الأول من القاضي كذا في الكافي • ولو شهد الوارث مع أجنبي بالثالث وصية لرجل ثم شهد بالثالث
وصية لرجل آخر قبل القاضي شهادة معاً سواء شهد للثاني قبل قضاء القاضي للأول أو بعد القضاء
رجلان شهدا أن الميت أوصى بثلث ماله لهذا الرجل ثم شهد وارثان أن الميت وصى عن ثلث الوصية وأوصى
بالثالث لوارثه فلان وإن الشاهدين وجميع الورثة أجازوا ذلك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة والثالث لذلك
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وعلى قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى شهادة الوارثين
على الرجوع باطلة • هكذا في المحيط • عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات وترك مالا وأخا وأخي رجل
أنه ابنه وأقام بينة فشهدوا أنه لا يعلمونه تركه وأخاه وقضى له بالمال فأقر الابن أن أباه أوصى للشاهدين
بثلث ماله أو أقر لهما بدين قال لا تقبل شهادتهما لأنه أقر لهما بعد القضاء ولو أقر لهما بذلك بعد ما شهدا
قبل أن يقضى القاضي فشهادتهما باطلة كذا في الخاوي • رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه وأكررت
الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد يحتاجون حال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل
شهادتهما أصلاً كالوشهدا على رجل أنه قد فأتتهما وأنه لا تقبل شهادتهما وإذا وقف على فقراء
جيرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما كذا في خزائن المقتنين • قال غفر الله تعالى
أنه لا تقبل شهادة من له أولاد يحتاجون في جوار الوصى إذا كان الجيران عن يمينهم وما ذكر
في الوقف فتاويه إذا كان فقراء الجيران لا يمحسون كذا في التتارخانية • لو شهدا أنه أوصى بثلث ماله لفقراء
أهل بيته وهما فقيران من أهل بيته أو أولاد لهما فقيران من أهل بيته لم تجز الشهادة لهما ولا لغيرهما وإن كانا
غنيين ولا ولد لهما فقير جازت الشهادة كذا في المحيط • رجل وقف وقفاً على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك
المكتب فكتب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس
لهؤلاء اليهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهما فإن كان لهم ميمان في المكتب فكذلك هو الأصح
وكذا لو شهد بعض أهل الحلة للمسجد بشئ وكذا شهادة الفقهاء على وقعة وقف على مدرسة كذا
والشهود من تلك المدرسة تقبل وكذا لو شهدوا أن هذا مسجد وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة •
ولو أوصى بشئ من ماله لمسجد حبه وأكررت ورثته ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتهم وكذا
إذا شهدوا على وقف المسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهما من أبناء السبيل جازت شهادتهما • كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو شهد بعض أهل القرية على بعض أهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان
خراج كل أرض معيناً أو لأخراج للشاهد تقبل كذا في الخلاصة • وفي فتاوى التتارخانية أهل القرية وأهل
السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهما من قرنتهم أو مكنهم لا تقبل وإن كانت نافذة إن ادعى
نفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئاً تقبل كذا في الوجيز للكردي • قال محمد رحمه الله تعالى رجلان
في أيديهما مال ودبعة لرجل فادعاه رجل فشهد المودعان بذلك جازت شهادتهما ولو أن المدعى أقام
شاهدين سوى هذين المودعين ثم شهد المودعان على إقرار المدعى أن هذه العين للمودع لا تقبل شهادتهما
سواء كانت الودبعة فائصة أو مستهلكة ولو أنهما كانا رداً الودبعة على المودع ثم شهدا على إقرار
المدعى أن الودبعة ملك المودع قبلت شهادتهما وفي المتن إذا شهد المودع أن الذي أودعه أقر أنه عبد
جازت شهادته وكذلك العارية ولو شهد أن الذي استودعها أو أعارها باعها من هذا الذي لم تجز

شهادته وإذا كان العبد ودبعة في أيدي رجلين شهدا أن المولى كاتبه أو دبره أو أعنته والعبد يدعى ذلك جاز
ولا يشبه هذا البيع لأن العتق خروج عن ملك إلى غير ملك كذا في المحيط • رجلان في أيديهما رجلان
لخارج رجل وأدعى الرهن فشهدا المرتهنان جازت شهادتهما ولو شهدا الرهنا لغيرهما بالرهن والمرتهن
ينكر لا تقبل شهادة الراهنين إلا أن الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى ولو كان الرهن جارية فهلكت عند
المرتهنين وقبضها مثل الدين أو أقل أو أكثر أو أكثر فشهد بها المرتهنان للمدعى لا تقبل شهادتهما على الراهنين
ويضمنان قيمة الرهن للمدعى لأنهما أقرتا على أنفسهما كأنهما صبيان كذا في فتاوى قاضي خان •
ولو شهدا على إقرار المدعى بكون المرهون ملك الراهن لا تقبل فاعلم أن كان أو هالكاً إلا إذا شهدا بعد ماردة الرهن
على الراهن كذا في الوجيز للكردي • ولو شهد الغاصبان بالملك للمدعى لا تقبل وبعد الرد على المقصوب
منه تقبل كذا في الخلاصة • ولو شهدا بعد هلاك المقصوب في أيديهما لا تقبل سواء قضى القاضي بالقيمة
أو لم يقض وسواء دفعا القيمة إلى المقصوب منه أو لم يدفعها كذا في المحيط • ولو شهد المستقرضان بكون
المستقرض ملك المدعى لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده وكذا الورثة عنه لأن رد عينه ومثله سواء وشهادة
القرابين بالدين الذي عليهما أن الدين للمدعى لا تقبل وكذا الوقضيا الدين كذا في الخلاصة • وفي نوادر ابن
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في عبد مأذون له في الجيرة عليه دين شهد رجلان من غرماه العبد أن مولاه
أعنته والمولى ينكر فاما أن يختار الشاهدان اتباع المولى بتضمنهما القيمة أيا أو يختار أن يستعاضا العبد
فإن اختارا التضمن لا تقبل شهادتهما وإن أبرأه عن القيمة واختارا اتباع العبد المعقود بهما قبلت
شهادتهما كذا في المحيط • تجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه ولو شهد لمدينه بعد موته
بمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضي خان • وتجوز شهادة القاسمين على قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخره كذا في المحيط • وقاسما القاضي وغيرهما سواء كذا
في الهداية • لو أن القاسمين حرزا الأرض وقوماها ثم عرضا ذلك على القاضي ثم حضرت الورثة وأقروا
بالتزير والقسمة فأقر القاضي بينهم ثم شهد بالقسمة فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الذخيرة •
لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك أخا فشهد الرجلان لسلام يدعى أنه ابن الميت أنه ابنه لا نعلم له وارثا
غيره أجزت شهادتهما كذا في المحيط • رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد القرمان لرجل أنهما ابن
الميت لا وارث له سواء شهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخو الميت ووارثه لا وارث له سواء فإنه يقضى
بشهادة القرمان فإن كان شهود الأخ شهدوا أو لا وقضى القاضي للأخ ثم شهد القرمان لرجل آخر
أنه ابن الميت لا تقبل شهادة القرمان وكذا الوقضيا الدين للأخ بأمر القاضي أو بغير أمره ثم شهد اللابن
لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا لو صار فاه على دنانير أو كان الأخ وهب لهما
المال على عوض أو كان اشتريهما من الأخ جارية من تركه الميت أو تصدق الأخ عليهما بصدقة على عوض كذا
في المحيط • ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهما من الميت ولم يدفع العبد إلى الأخ حتى شهدا أنه للابن
لا تقبل شهادتهما وإن دفعه إلى الأخ قضاء ثم شهد اللابن جازت شهادتهما ولو كان العبد
ودبعة في أيديهما لم يجز شهادتهما للابن دفع العبد إلى الأخ أو لم يدفعه كذا في فتاوى قاضي خان •
ولو مات عن أخ لاب وأمه وترك ديناً على رجل فأبرأ الأخ غريمه أو وهب ما عليه له أو عيانه من تركته ثم شهد
المديون مع آخر لا يبرأه ابن الميت تقبل لأنه لا يقع له فيه بل فيه ضمير يعود الدين أو رد الهبة بخلاف الهبة
يعوض لأنه منهم للرجوع في العوض كذا في الكافي • في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل
تزوج امرأة على مهر مسمى ثم إن هذا الرجل شهد مع رجل آخر أنها أمة هذا الرجل والرجل يدعيها
فالقاضي لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعى أمرها بالتزويج أو قال لم أمرها دخل بها الزوج أو لم يدخل
دفع إليها المهر أو لم يدفع وإن قال قد كنت أمرها بالتزويج وأذنت لها في قبض المهر فإن كان
الزوج لم يدفع إليها المهر لا تقبل شهادته وإن كان الزوج قد دفع المهر إليها قبلت شهادته قالوا هذا إذا كان
تزوجها على مهر مسمى أو أكثر فإن حطت عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كانت مخالفة لأمره فلا يصح
النكاح فينبغي أن لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي ذكرنا يجتمع أنه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الوكيل بالنكاح عنده يملك النكاح بأي مهر شاء وعندهما يتقيد
 التوكيل بمهر المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى الفرق بين أمر المولى عبده
 أو أمته بالتزويج وبين أمره أجنبيا والفرق أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصرف المأمور بغير
 فاحش إنما ينفذ على الأمر إذا اتقت التهمة والتهمة في حق الوكيل بالنكاح منتفية والعبد والامة
 متهمان فلهما محملا الغبن لتحصيل نفع يعود اليهما هكذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة ثم شهد مع
 رجل آخر ان المرأة أقرت أنها أمة لفلان يدعيها لا تقبل شهادة الزوج إلا أن يكون الزوج أعطاها مهرها
 والمذعي يقول كنت أذنت لها في النكاح وقض المهر كذا في فتاوى قاضي خان * إذا شهد رجلان
 بالمهر لا ختمهما بسبب تزويجهما وقالوا نازجنا أختنا بالف درهم والزوج بمجد النكاح أو قال كان
 المهر خمسين لا تقبل شهادتهما ولو أقر الزوج بالمهر والنكاح وادعى البراءة والأداء فشهادته بملك للزوج
 قبلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل تزوج ابنته رجلا بشهادة ابنه فشهادته عند جود الزوج النكاح
 ودعوى الأب اني زوجتها أياه ردت هذه الشهادة وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل ان كانت
 كبيرة هكذا في الكافي * رجل وامرأتان شهدوا على الزوج للمراةين أنه قال لسانه أن تن طواني لم تجز
 الشهادة لأعلى طلاقهما ولا على طلاق غيرهما كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى
 في الجامع ورجلان شهدا أن أباهما طلق أخته فان كان الأب يدعي فلا حاجة الى الشهادة وان كان الأب
 يجحد فان كانت الأم تدعي فلا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وفي فتاوى مولانا شمس
 الدين الأزوجندي ان الأم إذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الأصح قال مولانا وعندي أن ما ذكر
 في الجامع أصح كذا في المحيط * ولو أن رجلا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة أخرى
 فشهادته أنها كانت طلقها ثلاثا في النكاح الأول فتزوجها ثانية قبل ان تزوج بزوج آخر فان ادعى
 الأب فان صدقه المرأة ثبت الفرقة وسقط جميع المهر تصادقهما وان أنكرت المرأة لا تقبل شهادتهما وان
 أنكر الأب تقبل شهادتهما ادعت المرأة ذلك أو أنكرت كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا شهدا أن امرأة
 أيهما ارتدت عن الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان كانت أتهما حية وهي في نكاح أيهما لا تقبل الشهادة ادعى
 الأب ذلك أو جحد وان كانت أتهما ميتة فان ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد تقبل كذا
 في المحيط * وان شهدا أن أباهما خالعهما على صداقها فان ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما
 وان جحد الأب فان كانت الأم تدعي لا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وان شهدا أن أباهما
 خالعهما وأنه وأتهما ميتة فان كان الأب يدعي لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل كذا في الذخيرة *
 في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال لعبدته ان دخلت دار هذين
 الرجلين أو قال ان مسست فوبهما فأتت حرق فعل العبد ذلك فجاها الرجلان يشهدان على ذلك فشهادتهما
 جائزة بخلاف ما إذا قال ان كلمت عبدي أو مسست فوبهما فهو حرق فشهادتهما لا تقبل شهادتهما كذا
 في المحيط * لو شهدا أن فلانا قال لامرأة أنت طالق ان كنت طالق فلا نأخذها فشهدا أنها قد كتبتا كانت
 شهادتهما باطلة كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال لعبدته ان كنت فلان فأتت حرق فادعى فلان أنه كلم
 العبد وشهدا بذلك لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجلان
 شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كعب عدي حرق وأنه قد كلم أباهما قال ان كان الأب غائبا أو حاضرا مقرا
 بما يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الأب منكر للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كانت الميمن على
 الضرب كذا في فتاوى قاضي خان * إذا قال لرجلين ان دخلتما هذه الدار فعبدي حرقا فشهدا أنها
 أن أبوهم قد دخل الدار لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أنكر الابوان
 وهما حيان جازت شهادة الابنين على دخولهما بخلاف وهذا هو الحكم في كل شيء شهد الابن به وأثبت
 بشهادته فعلا من أيه من نكاح أو طلاق أو بيع أو غير ذلك انه لا يجوز شهادته ان كان الأب حيا يدعي
 أو كان ميتا عندهما وان كان حيا وهو ينكر تقبل شهادتهما بخلاف هكذا في الذخيرة * وفي العيون
 ولو أن رجلا خلف بطلاق امرأته ثلاثا ان ضرب هذين الرجلين فضرهما وسعهما أن يشهدا عليه بطلاق

أمراته ثلاثا ولا يجزى ان كيف كان وان أخبر لا تقبل شهادتهما كذا في التتارخانية * ولو شهدا أنه قال
 عبدي حرق ان ضربت كذا شهد شاهدان سواهما أنه ضربهما لم تجز شهادتهما وكذا ان أقر المشهود عليه
 بضربهما أو أنكر العين كذا في فتاوى قاضي خان * ان دخل دارى هذه أحد فعبده حرق فشهادته ثلاثا
 أو أربعة أنهم دخلوها قال الامام الثاني ان قالوا دخلوا دخل هو من قبل وان كان اثنين لا تقبل
 مطلقا شهدا على رجل أنه قال ان مسست جسد كذا فامرأته كذا أو عبده حرق ومن جسدنا لا تقبل
 ولو شهدا أنه قال ان مسست شيابكا وفعل تقبل وفي فتاوى القاضى لو أراد الشهود أن يشهدوا في هذه
 المسائل يشهدون بالطلاق والعناق مطلقا بلا بيان السبب كذا في الوجيز للكردي * وكذلك رجل له
 شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البليغي ينبغي أن يقول أشهد على جميع
 ما في هذا الكتاب الا هذا ارضع يده على ما وصى له وعن أبي القاسم إذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها
 فأنكرت الورثة نكاحها وكان الشاهد تولى تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه
 كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لرجلين ان رأيتما هلال رمضان فعبدي حرق فشهدا أنهم قد
 أبصرا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لم أعق العبد وأجرت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة * رجل
 قال عبدي هذا حر ان كان فلان وفلان رأيا في أدخل هذه الدار فشهدا أو قال رأيتما هلال رمضان لا تقبل حتى
 يشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما * وفي ثلاثة نفر قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا أنه قد قتلنا لا يجوز
 ولو شهدا أن منهن أحد عفا عن هذا قاتل اقبل عن هذا الواحد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 كذا في الخلاصة * زوى الحسن بن زياد فبين حلف بعق بمالكه أن لا يستقرض أبدا شيئا فشهد رجلان
 أنهما أقرضاه لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه طلب ذلك ولم يقرضاه قبلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل
 حلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فعبدي حرق ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أبو العبد
 مع رجل آخر ذكر في النوازل أنه يقضي بالمال للمذعي ولا يقضي بالعق كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو خلف بعقته أن لا يقرضهما فشهدا أنه أقرضهما جازت الشهادة كذا في الخلاصة * ولو حلف أن لا يهدم
 دار هذين أو لا يقطع أيديهما فشهدا على أنه فعل ذلك لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان *
 لو شهد رجلان أن هذا أعق عبده فبنى العبد على أحدهما ففقا عينه والمولى ينكر العتق فلا شيء للعيني عليه
 ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وأن المذعي
 استأجرهما على بناتها وغير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادتهما وان قالوا استأجرنا
 على هدمها فقد مناهنا لا تقبل شهادتهما بالمك للمذعي وضممان قيمة البناء للمذعي عليه كذا في فتاوى
 قاضي خان * رجل في يده شاة مريم رجل فقال الذى في يده الشاة للنار اذبح هذه الشاة فذبحها ثم جاء
 رجل وادعى أنها شاة اغتصبها منه الذى كانت في يده وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح لم تجز
 شهادة الذابح كذا في المحيط * ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة
 الأراكيبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة
 لا تبطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجتهد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل
 شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لارتد شهادته وقال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قال أمافي الطعام ان لم يكن المشهود له طعاما
 للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم وأكلوه لارتد شهادتهم وان كان هيا لهم طعاما فأكلوه لا تقبل
 شهادتهم هذا اذا فصل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم طعاما
 أو بعث اليهم دواب وأخرجهم من المصفر فكبوا أو أكلوا طعامه أخلقه واقية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما
 والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في الأكمة
 فانهم يذلون السكر والجلاب وينشرون الدراهم ولو كان ذلك قد خاف الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى
 قاضي خان * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلين فعلاه الدعوى والخصومة ثم شهدا

على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدعوى خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * نص في الخلاصة شهادة الجند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزنادات لو أن سرية رجعت الى دار الاسلام بأسارى وقالت الاسارى نحن من أهل الاسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى فان أقامت السرية بينة على دعواهم ان كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وان نوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسألة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما البشير فجمع عظيم فلا يقسم حقهم مانعاً من الشهادة هكذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

(الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على الحدود)

لا بد من ذكر الحدود كذا في الخلاصة * اذا كانت الشهادة بمحضرة العقار لا يحتاج الى بيان الحدود كذا في الذخيرة * اذا ذكر الشهود ثلاثة حذروا قبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب أدب القاضي * ان لم يكن العقار مشهوراً فشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا انعرف الرابع جازت شهادتهم استحسننا وبقضى بها للمدعى ويجعل الحد الثالث محاذي الحد الاول كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ادعى أرضاً مثلاً وذكر حدين لا غير والشهود ذكر واحد من لا غير فصح الدعوى والشهادة كذا في المحيط * لو ذكر الحدود الاربعه لكن أحد الحدود بغير وجه ولا يضره هو والترك سواء ولو غلط الشاهد في أحد الحدود لا تقبل هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أدب القاضي مطلقاً وذكر شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى انه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رحمه الله تعالى والفتوى على ما أورده الصدر الشهيد انه لا تقبل كذا في الخلاصة * وانما يشبه غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد في غلط في ذلك أما لو ادعى المدعى عليه ان الشاهد غلط في الحدود أو في بعضها لا تنفع دعواه ولو أقام البينة على ذلك لا تنفع بينته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام الاوزجندی رحمه الله تعالى وكذلك لو ادعى المدعى عليه اقرار المدعى بغلط الشاهد في الحد لا تنفع دعواه وحكى عن شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى انه قال اذا أخطأ الشاهد في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب في ذلك قبلت شهادته عند امكان التوفيق سواء تدارك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر وتفسير امكان التوفيق انه قال كان صاحب الحد فلاناً الا أنه باع داره من فلان ونحن ما علمناه أو يقول كان صاحب الحد ما قلنا الا أنه سعى بعد ذلك بهذا الامر ونحن ما علمناه وعلى هذا كذا في المحيط * شهد شهوده لي رجل بمحدود وبنوا الحدود وذكروها وقالوا اننا نعرفها على الحقيقة والمتشهود به في بعض القرى فالتمس المدعى عليه من القاضي أن يأمر الشهود بالخروج الى تلك حتى يعينوا الحدود ويعينوا الحدود فالقاضي لا يلزم الشهود ذلك هو الصحيح كذا في الذخيرة * اذا شهد الشهود لرجل بدار ولوا يعرف الدار وتقف على حدودها اذا مئنا اليها لا نعرف أسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدل ولا يعينهما مع المدعى والمدعى عليه وأميناً ليقف الشهود على الحدود بمحضرة أمين القاضي فاذا وقف عليها وقالاه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعى يرجعون الى القاضي فيشهد الامينان أنهما وقفوا على الدار وشهدا بأسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والحوايت وجميع الضياعات كذا في القصول العمادية * وهذا أظهر هكذا في المحيط * ولو شهدا أن الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلامص دار فلان بن فلان القلاوي وهي في يد فلان المدعى عليه هذا وهذا ولكن لا تعرف حدودها ولا تقف عليها فقال المدعى للقاضي أنا أتيتك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار أو في شهادتين شهدا أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسألة في التسخ

ذكر في بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى وكذا القرى والضياعات والحوايت وجميع العقارات على هذا كذا في الظهيرية * ذكر ظهير الدين المرغيناني هذه المسألة في شروطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسألة والظاهر أنها تقبل لان تحمل الشهادة غالباً يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض أو الكرم في السواد فالظاهر أن الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن معواذ كذا في الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعرفون الحدود على الحقيقة كذا في القصول العمادية * وهو الاصح كذا في القنية * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وان لم يأت المدعى بشاهدين يشهدان على أن الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضي أن يبعث اليه أمينين من أمانته الى الدار حتى يتعرفا عن حدودها وأسماء جيرانها أجابه القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار وأسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود وأخبار الامينان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعى بشهادتهم كذا في المحيط * هذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو بن حريث بالسكوفة ودار زهير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضيعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف أيضاً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الشهود نحن نشهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلامص مسجد كذا املاك هذا المدعى وحقه ولكنا لا نعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا في شهادتين يشهدان على الحدود فان القاضي لا يلتفت الى هذا كذا في القصول العمادية * الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وسألوا النقات وفسروا عند الحاصم تقبل شهادتهما على اقرار المدعى عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أحد حدوده هاليزيق أرض ميان ديهي لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة * لان ميان ديهي مجهول جهالة متفاحشة فالاراضي التي غاب أربابها أو مات أربابها ولا وارث لها تسمى ميان ديهي وكذلك الاراضي التي تركها ملاكها على أهل القرية بالخراج تسمى ميان ديهي وكذلك الاراضي التي تركت لري الدواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى ميان ديهي كذا في المحيط * والمختار أنه ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفي به كذا في الخلاصة * ولو قال أحد حدوده هاليزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل تقبل والاصح خلافه ولو قال لزيق أرض الوقت لا بد من ذكر المصروف كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزيق أرض المملوكة بين اسم أمير المملوكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة * رجلا يشهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكر احدود الحائط وبيننا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر اقيمته قال رضي الله عنه وعندي لا بد من أن يذكر أنه من المدراء ومن الخشب وبيننا موضعه كذا في فتاوى قاضي خان * قال اذا كان لرجل باب في دار ورجل فاراد أن يمر في داره من ذلك الباب فنعه صاحب الدار فصاحب الباب هو المدعى للطريق في دار الغير فعليه اثباته بالبينة ووب الدار منكره فالقول قوله مع يمينه ويفتح الباب لا يستحق شيئاً فان أقام البينة أنه كان يمر في داره من هذا الباب لم يستحق المدعى شيئاً الا أن يشهدوا أن له طريقاً تاماً فحينئذ الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وان لم يجدوا الطريق ولم يسموا أذرع العرض والطول بعد أن يقولوا ان له طريقاً في هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار فالشهادة مقبولة ومن أصحابنا من ذهب الى أن الله تعالى من يقول تأويله اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك فالجهة لا تمنع صحة الاقرار فاما اذا شهدوا على البينات لا تقبل شهادتهم والاصح أنها مقبولة ويجعل عرض الباب حكماً فيكون عرض الطريق له بذلك القدر وطوله الى باب الدار كذا في الميسر في كتاب الدعوى * وكذلك على هذا اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق وأنكر أهل الزقاق ذلك واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فهو على هذا وكذا النهر اذا كان في أرض رجل فاختلف في ذلك الا اذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فحينئذ القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن الماء جارياً زمان الخصومة الا أنه يعلم أنه كان يجري الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء وكذلك اذا كان الماء جارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء

الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للمدعي وان لم يشهدوا أنه تركهما ماله وكذا اذا شهدوا أنها كانت في يديه الى أن مات أو شهدوا أنها كانت في يديه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للمدعي وهو ظاهر الرواية وأصح هكذا في الذخيرة • ولو شهدوا أن أباهم مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط • ولو شهدوا أن أباهم مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباهم كان في هذه الدار حتى مات أو حتى مات فيها لا تقبل • وكذا لو شهدوا أن أباهم دخل في هذه الدار ومات لا تقبل كذا في مساوي قاضي خان • اذا شهد الشهود أن أباهم مات وهو لا يس هذا القميص أو لا يس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط • أطلق محمد رحمه الله تعالى في الجواب في الخاتم وسكن القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أنهم كانوا يفتون ويقولون ان شهدوا ان الخاتم كان في خنصره أو نصره يوم الموت تقبل الشهادة وان شهدوا أنه كان في السبابة أو في الوسطى أو في الإبهام لا تقبل الشهادة ولكن الصحيح أن يجري على إطلاقه كما ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • ولو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا التوب تقبل كذا في المحيط • ولو شهدوا أن أباهم مات وهو راكب هذه الدابة قضى بالدابة للوارث ولو شهدوا أن أباهم مات وهو قاعد على هذا القرائ أو على هذا البساط أو نائم عليه لا تقبل هذه الشهادة • ولو شهدوا أن أباهم مات وهذا التوب موضوع على رأسه ولم يشهدوا أنه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضي للوارث كذا في الذخيرة • ولو شهدوا أنه كان هو الواضع على رأسه يوم الموت تقبل كذا في محيط السرخسي • والاصل في جنس هذه المسائل أن الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عند موته فهذا على وجهين اما أن يشهدوا بفعل هو دليل اليد أو بفعل ليس هو دليل اليد فالذي هو دليل اليد في التقلبات فعل لا يتصور ثبوته بدون النقل كلبس والحل أو فعل يحصل عادة للنقل كالركوب في الدواب وفي غير التقلبات دليل اليد فعل يوجد من الملائك في الغالب كالسكنى في الدور فهذا النوع من الفعل اذا قامت اليقينة على وجوده من المورث في العين عند موته يقضي بالمدعى والذي ليس بدليل اليد في التقلبات فعل يأتي بدون النقل ولا يحصل في الغالب كلبس على البساط وفي غير التقلبات الذي ليس بدليل اليد فعل يوجد من غير الملائك في الغالب كلبس في الدار فهذا النوع من الفعل اذا قامت الشهادة على وجوده من المورث في العين عند موته لا يقضي بالمدعى كذا في المحيط • اذا شهدوا أنها كانت ملك أبيه أو أن أباهم كان يسكن هذه الدار أو عليها فان جروا الميراث فقالوا مات وتركهام ماله قبلت شهادتهم ويقضي له في قولهم وان لم يجزوا لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فعلى تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه كذا في مساوي قاضي خان • لو شهد الشهود أنها كانت لأبيه ولم يجزوا الميراث الى المدعى فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا كذا في المحيط • ولو شهدوا أنها كانت لأبيه مات فيها فعلى هذا الخلاف كذا في الفصول العمدية • ولو شهدوا أنها لأبيه ولم يقولوا مات وتركهام ماله منهم من قال هذا أيضا على الخلاف ومنهم من قال ههنا لا تقبل بالاجماع وهو اختيار الفضل رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى في الفصل العاشر • وهكذا في الفصول العمدية • اذا مات رجل فقام وارثه يئنه على دار انها كانت لأبيه أعارها أو أجزها أو أودعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يكف اليقينة على أنه مات وتركهام ماله كذا في الكافي • اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وتركه هذه الدار ميراثا فلان انه هذا ولا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلانا الميت فهادتهم باطلا كذا في المبسوط • هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن نسبه معروفا منه فنهدا أنه ابن فلان بن فلان بن فلان الميت وان فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثا له ولم يدركه الميت لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر في المتن أنجز شهادتهم في النسب وأبطلها في الميراث كذا في المحيط • ولو شهدوا على دار في يد رجل أنها كانت لفلان جده هذا المدعى وخطه وقد أدركوا الجد والمدعى يدعي أنها كانت لأبيه فان جروا الميراث بأن شهدوا أنها كانت لجد هذا المدعى فلان مات وتركهام ميراثا لأبي هذا المدعى ثم مات الأب وتركهام ميراثا لهذا المدعى

تقبل الشهادة ويقضي بالدار للمدعى وان لم يجزوا الميراث فان لم يعلم تقدم موت الجد على موت الأب لا يقضي بالدار للمدعى بالاجماع وان علم فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف أولا وبعض من يابحنا رحمهم الله تعالى قالوا في هذه المسألة لا تقبل الشهادة بلا خلاف • ولو شهدوا على اقرار ذي الميراث هذه الدار كانت لجد هذا المدعى ولم يجزوا الميراث فان القاضي يقضي بالدار للمدعى اذا لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة • اذا شهدوا أن هذه الدار لجد هذا المدعى ولم يقولوا كانت لجد هذا المدعى فان جروا الميراث تقبل ويقضي بالدار للمدعى وان لم يجزوا الميراث فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقضي بالدار للمدعى أيضا كذا في المحيط • قال في كتاب الأقضية دار في يدي رجل أقام أحد البيتين أن أبي اشتراهما منه بألف درهم وقدمت أبي والبائع بمحمد ذلك فاني لا أكفه البينة أن أباهم مات وتركهام ميراثا ولكن أسأله البينة أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فان أقامها أمرته بدفع الدار اليه كذا في الذخيرة • ولو كانت الدار في يد غير البائع كلف كليهما كذا في محيط السرخسي • قال في الاصل دار في يدي رجل جاء ابن أخى صاحب اليد وأقام بيته أن هذه الدار كانت لجد مات وتركهام ميراثا بين أبيه وبين عمه هذا الذي الدار في يديه نصفين ثم مات أبوه وترك نصيبه ميراثا له فالقاضي يقبل هذه البينة ويقضي بالدار بين المدعى وبين عمه نصفين فان لم يقض القاضي بينة ابن الأخ حتى أقام بيته أن أخاه وهو أبو هذا المدعى مات قبل موت الجد وورث الجد منه السدس ثم مات الجد وصار جميع الدار ميراثا لي فهذه المسألة على وجهين الأول أن لا يكون في يد ابن الأخ شئ من تركه أبيه وفي هذا الوجه بيته ابن الأخ أولى والوجه الثاني أن يكون في يد ابن الأخ شئ من ميراث أبيه وباقي المسألة يحالها وفي هذا الوجه ميراث الجد كله للمدعى وميراث الأخ كله لابن الأخ ويجعل ككأنهما ماتا معا كذا في المحيط • اذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فاذعي كل واحد أن أباهم مات وتركهام ميراثا لا وارث له غيره قضى بها بينهم نصفين فان قال المدعى كانت بين أبي وأخى نصفين وصدة ابن الأخ الآن الم قال مات أخى قبل موت الجد وصار النصف الذي لأخى بين الجد وبينك أسداسا ثم مات الجد فورثت السدس منه وقال ابن الأخ مات الجد أولا وصار الذي للجد بينك وبين أبي نصفين ثم مات أبي فورثت ذلك منه فان لم تقم لهما ولا لحد هما بيته يحلف كل واحد على دعوى صاحبه فان حلفا برأوا وصار الحال بعد الحلف كالحال قبله وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين وان حلف أحدهما ونكل الآخر يقضى للعالم بما نكل له صاحبه وان أقام البينة أحدهما قضى له بما شهد له بيته وان أقام جميعا البينة قضى بالدار بينهما نصفين كذا في الذخيرة • رجلان أقام كل واحد منهما بيته على دار في يدي رجل أنها كانت لأبيه مات وتركهام ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأحد هذين الرجلين ابن أخى ذي اليد ووارث له لا وارث له غيره فلم ترك البيتين حتى مات المدعى عليه فصارت الدار في يد ابن أخيه ولم يوص الى أحد ثم زكيت البيتان جميعا فالقاضي يقضى بها بينهما نصفين وان صار ابن الأخ ذا اليد فلما أقام الاجنبي البينة على ابن الأخ أن الدار داره ورثها من أبيه لم تسع ولو أن القاضي زكيت شهود أحدهما بعد موت المدعى ولم ترك شهود الآخر فقضى بالدار كلها ثم زكيت بيته الآخر لم يقض له بشئ الا اذا أعاد تلك الشهود أو شهدوا آخر فقضى بالدار كلها ثم زكيت بيته يقضى بجميع الدار له فان قال الذي قضى بالدار له أولا الى أعيد البينة أن الدار داره لا يلتفت اليه ولو أقام الاجنبي البينة في حياة المدعى وابن الأخ بعد موته فزكيت البيتان جميعا قضى بالدار بينهما نصفين ولو أن ابن الأخ لم يقم البينة حتى قضى القاضي بها للاجنبي ثم أقام على الاجنبي قضى بها لابن الأخ ولو أقام ابن الأخ البينة في حياة المدعى والاجنبي بعد موته فزكيت البيتان يقضى بها للاجنبي ولو أقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على المدعى فزكيت المدعى فورثه ابن الأخ ثم أحضر كل واحد منهما شاهدا آخر فزكيت البيتان يقضى بالدار بينهما نصفين وان قال أحدهما بعد ما قضى بها بينهما أن أقيم البينة على صاحبي لا يلتفت الى ذلك ولو أقام كل واحد شاهدا واحدا على المدعى فزكيت المدعى فزكيت الاجنبي شاهدا آخر فزكيت شاهدا وقضى له بهما شاهدا ثم جاء ابن الأخ بشاهد آخر لا يلتفت الى ذلك فان أعاد ابن الأخ شاهدين على الاجنبي قضى بها لابن الأخ

هكذا في المحيط • رجل توفي فادعى رجلان ميراثه يدهي كل واحد منهما أن الميت مولاه وأعتقه لوارثه
غيره وأقاما البينة على ما ادعى ولم يوفقوا للعق وقتا فالمراث بينهما • ولو وقتوا للعق وقتا صاحب الوقت
الأول أولى كذا في الذخيرة • في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان أخوان لأب في أيديهما
دار أقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأبى مات وتركهما ميراثا بيني وبين أبي أربعين مائة مات الأب وترك
ذلك الربع بيني وبينك وأقام الآخريئة أن هذه الدار كانت لأبى مات وتركهما ميراثا بيني وبينك قال آخذ بيئته
الذي ادعى ثلاثة أرباع الدار لنفسه ولا أقبل بينة الآخر كذا في المحيط • والله أعلم

• (الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة
والتناقض بينهما فيما يكون كذا بالشهود وما لا يكون)

الشهادة أن واقعت الدعوى قبلت والافلا كذا في الكفر • ثم المتعبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى
هو الاتفاق في المعنى ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى القصب وشهد بالاقرار القصب تقبل هكذا في غاية البيان
شرح الهداية • والموافقة اما المطابقة أو كون الشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر
كذا في فتح القدير • (وفي هذا الباب فصول)

• (الفصل الأول فيما يكتفى به دينا) • إذا ادعى ألفا وخمسة مائة فتشهدوا بخمسة مائة يقضى
بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفا وشهدوا بخمسة مائة كذا في قسوى قاضي خان •
إذا ادعى على رجل خمسة مائة وشهد له الشهود بألف درهم لا تقبل شهادتهم إلا إذا وفق فقال كان لي
عليه ألف درهم إلا أنه قضاني خمسة مائة أو أبرأته منها • ولم يعلم الشهود بذلك تقبل ويقضى بخمسة مائة ولا يحتاج
إلى إقامة البينة على التوفيق كذا في المحيط • ولو ادعى خمسة مائة فتشهد له الشهود بألف فقال الطالب انما لي
عليه خمسة مائة وقد كانت ألقا قبضت منها خمسة مائة وصل الكلام أو فصل فتشهادت بها بخمسة مائة جائزة
ولو قال لم يكن لي إلا خمسة مائة بطلت شهادتهما كذا في قسوى قاضي خان • إذا ادعى الغريم أن صاحب
المال أبرأه أو حله وجاء به شهود وشهدوا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم عن
البراءة والتحليل ان كانت بالاستيفاء أو الاستيفاء فان قال كانت بالاستيفاء قبلت وان قال كانت بالاستيفاء
لا تقبل وان سكت ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه لا يجبر على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق
كذا في الذخيرة • لو ادعى الغريم الأيضا فتشهدا أن صاحب المال أبرأه جازت والقاضي يقضى بالبراءة
من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستيفاء لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان
الغريم كفيلا كفل بأمر المكفول عنه فادعى الأيضا فتشهدا بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع
بدينه على الاصيل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ هكذا في قسوى قاضي خان •
ولو ادعى الأيضا فتشهدا بالهبة أو الصدقة أو الحلة أو الاحلال أو ادعى الهبة أو الصدقة أو الحلة
أو الاحلال فتشهدا بالاستيفاء لا تقبل هكذا في محيط السرخسي • ذكر في المنتقى رجلان شهدا أن لهذا
على هذا ألف درهم قد اقضى منها مائة وقال الطالب لم أقض منه شيئا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله
تعالى يقضى بالف ويجعل مقتضى المائة كذا في قسوى قاضي خان • في العيون إذا شهد الرجلان على
آخر بألف درهم وشهدا أنه قد قضاه خمسة مائة وقال الطالب لي عليه ألف وما قضاني شيئا والشهود صدقوا
في الشهادة على الألف وأهموا في الشهادة على القضاء تقبل شهادتهما ان عدلا ولو قال شهادتهما بالألف
حق وبالقضاء باطل وزور لا تقبل شهادتهما لأنه نسبهما إلى الفسق كذا في المحيط • لو شهدا أن لهذا على
هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأه وقال الشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني
من شئ قال إذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالألف كذا في قسوى قاضي خان • لو شهدا
على رجل بألف درهم والمدعى يدعي ذلك وشهدا أيضا للمدعى عليه على المدعى بمائة دينار والمدعى شكر ذلك
قبلت شهادتهما كذا في الذخيرة • ادعى على آخر أنه أبرأه منه وقبض مال الاجارة فمات وانقضت
الاجارة وبه وطلب مال الاجارة فتشهد الشهود أن الأجر أقر قبض مال الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على

عقد الاجارة كذا في الخلاصة • شاهدان شهدا لرجل بألف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له انه قد
أشهدهما هذه الشهادة والذي لي عليه من ثمن متاع أجرت شهادتهما قالوا اتاويل المسألة إذا شهدوا على
اقرار المدعى عليه بالألف من ثمن الجارية فالمسألة محقوقة أنه إذا ادعى على آخر ألف درهم من ثمن مبيع
وشهد له الشهود بالألف من ثمن جارية خصمها وقد هلكت أنه لا تقبل شهادتهم وعنده في الاقرار تقبل كذا
في المحيط والخلاصة والذخيرة • ولو قال لم يشهدهما لم تقبل كذا في محيط السرخسي • ادعى على
آخر مائة فقير خبطة بسبب السلم مستحقة لسراطة وشهد الشهود أن المدعى عليه أقر أن عليه مائة فقير
خبطة ولم يزدوا على هذا فقد قيل لا تقبل شهادتهم أو قيل ينبغي أن تقبل والاول أصح كذا في الذخيرة •
ادعى قرضا على رجل وشهدوا أن المدعى دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدعى عليه ثبت قبض
المدعى عليه ويكون القول قول ذي اليد في قبض بمجة الامانة فان ادعى أنه قبض بمجة القرض يحتاج
إلى إقامة البينة على القرض كذا في خزائن المفتين • لو ادعى ديناراً وشهدوا أن المدعى دفع الدينار إلى
المدعى عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية • ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال
تقبل من غير بيان السبب ولو ادعى عشرة دراهم قرضا وشهدوا له بهذا الاقطر أراد (دادني است) لا يثبت
القرض ولو قال (دادني است) بسبب القرض تقبل كذا في خزائن المفتين • إذا ادعى رجل على رجل ديناراً
ولم يبين السبب فتشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في قسوى قاضي خان • ذكر في شهادات المحيط
إذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا بالدين المطلق كان ثمن الاسلام الاورجندى
رحمه الله تعالى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في قسوى قاضي خان والصحيح أنها تقبل
وفي شهادات المحيط أيضا إذا ادعى ألفا وقال خمسة مائة من ثمن عبد اشتراه مني وقبضه وخمسة مائة من ثمن
اشترائه مني وقبضه وشهدوا بخمسة مائة مطلقا تقبل الشهادة على الخمسة مائة وذكر السبب ليس بشرط قال وفي هذه
المسألة تنصص على أن في دعوى الدين بسبب إذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يقضي
ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية • والله أعلم

• (الفصل الثاني فيما إذا كان المدعى به ملكا) • إذا كانت الدعوى بلفظ الدار وشهدوا بلفظ البيت
قبل ينبغي أن تقبل في عرفنا وهو الاشبه والافضل كذا في الذخيرة • إذا ادعى كل الدار فتشهدوا له بنصف
الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق كذا في قسوى قاضي خان • إذا ادعى ملكا مطلقا
فتشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين • وينبغي للقاضي أن يسأل المدعى الذي الملك بهذا السبب الذي
شهد به الشهود أو تدعيه بسبب آخر ان قال أدعيه بهذا السبب فالقاضي يقبل شهادته شهوده ويقضى له بالملك
وان قال أدعيه بسبب آخر أو قال لا أدعيه بهذا السبب فالقاضي لا يقبل شهادته شهوده كذا في المحيط •
لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك
المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية • لو ادعى التاج وشهدوا على
الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على التاج لا تقبل كذا في خزائن المفتين • إذا ادعى أولا
الملك في الدابة بالتاج وشهد له الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول ثبتت
في ملكي الآن أي بعته منه ثم اشتريته منه فمال يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية •
إذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا أنه ورثه من أبيه أو أنه اشتراه من فلان وفلان يملكه ولم يقولوا أنه ملكه
في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للمدعى ولكن للقاضي أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج
من ملكه كذا في الفصول العمادية • لو ادعى أنه له ورثة من أبيه وجاء بشهود فتشهدوا أنه له ولا خسه
القائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم كذا في قسوى قاضي خان • في المنتقى ادعى ملكا مطلقا ثم رثا
وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على مطلق الملك بلاتاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل كذا في المختار • ودعوى
الملك بالارث كدعوى الملك المطلق كذا في الوجيز للكردي والخلاصة • ولو ادعى دارا في يد رجل أنها له
منذ سنة فتشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم ولو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة
والشهود شهدوا ومنذ سنة جازت شهادتهم كذا في قسوى قاضي خان • ادعى عينا في يد رجل أنها ملكه

وأن صاحب اليد قبضها بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم وكذا إذا ادعى
 المدعى القبض مطلقا وشهدوا له بالقبض منذ شهر إلا إذا وفق وقال أردت من المطلق القبض من ذلك الوقت
 الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل وقيل تقبل في هذا من غير توقيت كذا في الفصول العمادية • ادعى أنه قبض
 من مالى كذا قبضام وجبا للرد وشهدا أنه قبضه ولم يشهدا أنه قبض قبضام وجبا للرد فتقبل في أصل القبض
 فيجبر دعه كذا في البحر الرائق نقلا عن جامع الفصولين • وكذا لو شهدا على إقراره بالقبض تقبل هكذا
 في خزائن المفتين • ادعى أنه قبض من مالى كذا درهمما قبضا بغير حق وشهد شهوده أنه قبضه بجهة الربا
 قبلت شهادتهم كذا في الفصول العمادية • ولو ادعى القصب فتشدها على القبض بجهة الربا لا تقبل
 ادعى أنك قبضت من مالى بغير حق وذكر قيمته وشيئة وشهد الشهود أن هذا الذى هو ذو اليد قبض
 بجلال من فلان غير المدعى تقبل هذه الشهادة متى يجبر على الاحتراز كذا في خزائن المفتين • لو شهدا أن فلانا
 هذا غصب عبده ولكن قدره عليه بعد ذلك فمات عند مولاه وقال المقصوب منه لم يردعه على وإنما مات
 عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته ولا رددته عليه وما كان من هذا شيئا أيها القاضي قال ضمنته
 القيمة هكذا في الظهيرية • وكذا لو شهدا أنه غصب عبده وإن مولاه قتله عند الغاصب وقال المقصوب
 منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا
 في يدي كان عليه قيمته كذا في فتاوى قاضي خان • لو ادعى الاستهلاك وشهد شهوده على القبض
 تقبل ادعى أنه استهلك من مالى أخذه كذا وعلى قيمتها وشهد الشهود أنه باع وسلم فلان تقبل ولو شهدوا
 أنه باع ولم يذكر التسليم لا تكون شهادة على الاستهلاك كذا في الفصول العمادية • إذا ادعى أنه غصب
 حاره وشهد شهوده أن هذا الحار ملك المدعى وفي يده بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين •
 ادعى عشرة أملاء من الدقيق مع الضالة تشهد الشهود على الدقيق من غير تحالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقيقا
 منخولا فتشهدوا على غير المنخول ولو ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن تشهد الشهود على النقرة والوزن
 ولم يذكر الصفة أنها جيدة أو رديئة أو وسط تقبل هذه الشهادة ويقضى بالردى هكذا في الخلاصة • ذكر
 في دعوى المتنى دار في يدي رجل ادعى رجل أنها بيته وبين الذى في يديه نصفين ميراثا عن أبيه • وبذلك
 الذى في يديه وادعى أن كلها له فجاء المدعى بشهود شهدوا أن هذه الدار كانت لابن هذا المدعى مات
 وتركها ميراثا له خاصة لا وارث له غيره قال إن لم يدع المدعى أن النصف خرج إلى الذى في يده بسبب من قبله
 فتشهادة شهوده باطلة وإن قال قد كنت بعت نصفها بألف درهم ولم يصدقها القاضي على البيع ولم يجعله مكذبا
 لشهوده قضى له بنصف الدار ميراثا عن أبيه وإن أحضر بيته على أنه باع النصف من المدعى عليه بألف درهم
 أو أنه صالحه من الدار على أن يسلم له النصف منها قبلت بيته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثا للمدعى
 من الوالد وقضى بنصف الدار ميراثا من المدعى عليه إن ادعى البيع وكان للمدعى على المدعى عليه الثمن
 وإن كان أقام البيعة على الصلح أبطلت الصلح ورددت الدار كلها إلى المدعى كذا في المحيط • في المتنى ادعى
 أن له نصف الدار مشاعا والدار في يدي رجلين اقتسماها وغاب أحدهما فخاصم الحاضر وفي يده نصفها
 المقسوم فتشهدا أن له هذا النصف المقسوم في يد الحاضر لا تقبل كذا في الوجيز للكردي • إذا ادعى
 عينا في يد إنسان أنها له وأقام على ذلك بيعة ثم إن المدعى قال هذه العين لم تكن لي قط بطلت بيته ولم تقبل ويطل
 القضاء إن كان قد قضى له بذلك وكذلك إذا لم يطل قط كذا في المحيط • رجل ادعى عبد في يد رجل وأقام البيعة
 فتشهدا على إقراره أنه ملك المدعى تقبل ولو شهدا على إقراره أنه اشتراه من المدعى وقال المدعى أنه أقربهم هذا
 لكن ما بعت منه يأخذه المدعى وكذا الاستيلاء وكذا لو شهدا أنه أقربهم بكذا وكذا لو شهدا أن المدعى
 عليه قال بعت بكذا وكذا لو شهدا أنه أودعه ولو شهدا على إقراره أن المدعى دفع إليه لا تقبل ولو شهدا أنه
 أقربهم غصبه أو شهدا أنه أقربهم رهنه تقبل ويقضى بالعبء للمدعى كذا في الخلاصة • ادعى رجل جارية
 في يدي رجل وقال كنت هذه الجارية في يدي وشهد الشهود أنها له هل تقبل هذه الشهادة لا ذكر هذه المسألة
 في الكتب وقد اختلف المتأخر فيها بعضهم قال تقبل ومنهم من قال لا تقبل وهو الأصح • كذا في المحيط
 والآخر • لو ادعى أنها كانت له وشهدوا أنها كانت له لا تقبل كذا في خزائن المفتين • إذا ادعى المدعى

مطلب
 لو ادعى ملكا في الماضي
 وشهد به في الحال لم تقبل
 في الأصح كالوهد بالماضي
 أيضا

أنها له وشهد الشهود أنها كانت له تقبل إذا ادعى رجل دار في يد رجل وجاء بشاهدين شهدا أن هذه
 الدار كانت في يده هذا المدعى لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدعى بشي في ظاهر الرواية كذا في المحيط •
 ادعى دارا واستثنى ينامها ومداخلها وحقوقها ومراقتها فتشهدوا بالدار ولم يستثنوا الحقوق والمرافق
 وما ذكره المدعى لا تقبل إلا إذا وفق وقال كان الكل لي إلا أني بعت البيت والمدخل منها فحينئذ تقبل
 كذا في الوجيز للكردي • إذا شهد الشهود بدار رجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان
 لرجل آخر غير المدعى عليه ليس هو • فقد أ كذب شهوده إن قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشي
 وإن كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي وإنما هو فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أجرت إقراره
 فلان وجعلته البيت وأرد ما بقي من الدار على المقضى عليه وبغض قيمة البيت للمشهود عليه كذا في فتاوى
 قاضي خان • ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تبعاً للمقضى • أن البناء للمقضى عليه أو برهن المقضى
 عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يطل القضاء في حق الأرض ولو نص الشهود في شهادتهم على البناء أيضا
 واتصل به القضاء ثم أقتر المدعى بالبناء لم يطل فإن برهن المقضى عليه أن البناء له لم يقض له به كذا في الأصل
 كذا في الوجيز للكردي • كذا في كتاب الدعوى • ذكر في المتنى إذا شهدوا على رجل فلان كذا قال المدعى
 عليه السبيل إلى أبيه وأراد أن يقيم البيعة على ذلك فان كان شهود المدعى حضورا وبالسبيل القاضى
 عن البناء فان قالوا البناء للمدعى الدار لا يثبت القاضى إلى قول المدعى عليه وإن قالوا لا تدرى لمن البناء إلا أنا
 نشهد أن الأرض للمدعى فليس ذلك بكذب منهم لشهادتهم ويقضى القاضى للمدعى عليه بالبناء إن أقام بيعة
 ويؤمر بالهدم وتسليم الأرض إلى المدعى وإن لم يحضر المدعى عليه بيعة على البناء قضى عليه القاضى بالأرض
 بشهادة شهود المدعى وتبيع الأرض البناء فان جاء المدعى عليه بعد ذلك بالبيعة أن البناء بناؤه أخذه لان
 القاضى لم يقض على المدعى عليه بالبناء بشهادة شهود المدعى كذا في الفصول العمادية • وفي المتنى لو شهدوا
 بالدار للمدعى ثم ماؤا أو غابوا فلم يقدروا عليهم فلما أراد القاضي أن يقضى بينهما قال المدعى عليه أنا أقوم
 البيعة أن البناء مني إلى أبيه لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعى بينهما كذا في الخلاصة في الأصل الأول
 في مسائل التناقص من كتاب الدعوى • لو شهد شهود المدعى أن الدار له ولم يزدوا على هذا ثم ماؤا أو غابوا
 ثم جاء رجل آخر وادعى بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فان القاضي يقضى بالأرض
 للمدعى الذى شهد له شهوده بالدار ويقضى بالبناء بين المدعين نصفين فان أقام المدعى عليه بيعة أن البناء
 بناؤه قبل القضاء أو بعده لم أقبل ذلك منه ولو أن شهود المدعى شهدوا أن الأرض للمدعى وقالوا لا تدرى
 لمن البناء قضى بالأرض له وقضى بالبناء للمدعى البناء خاصة كذا في المحيط • والأرض التي يكون فيها الخيل
 والأشجار بمنزلة الدار إذا لم يقض بها والقاضى يقضى للمدعى بالأرض ويبيعها الخيل والشجر من غير أن يكون
 ذلك شهادة بالخيل والشجر وكذلك إذا شهدوا أن هذا الخيل أو هذا الشجر فلان ولم يذكروا الفص
 والحلية فالقاضى يقضى بالسيف والحلية والخاتم والفص للمدعى من غير أن تكون الحلية والفص مشهودا
 بهما حتى لو أقام المشهود عليه بيعة أن الفص والحلية له قبلت بيته قضى بذلك القاضي للمدعى أو لم يقض
 هكذا في الفصول العمادية • أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل وأقام البيعة على الذى في يديه
 الجارية إن الجارية له وقضى القاضي بالجارية له لا يكون للمقضى له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء • وعنده
 لو أن رجلا في يده نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل وأقام البيعة على الذى في يده النخلة وقضى القاضي له بها
 كان المقضى له أن يأخذ الثمرة بذلك القضاء هكذا في فتاوى قاضي خان • إذا شهد
 الشهود على رجل بجارية في يده أنها له هذا المدعى وقضى القاضي له بها ثم غاب الشاهدان أو ماتا
 ونظر للجارية ولديها المشهود عليه لم يره الشهود أخذ المدعى وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهد
 الشهود بالجارية للمدعى ولم يتعضوا الولد فالقاضى يقضى للمدعى بالجارية وبالولد فان قال الذى في يده
 الجارية أنا أقوم بيعة على أن الولد لي لم يثبت إلى بيته ويقضى بالجارية وولده للمدعى فإذا قضى القاضي
 بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للمدعى وإنما كان للمدعى عليه فالقاضى لا يقضى بالولد للمدعى
 عليه وإن أقام البيعة على الولد ولو كان الشهود حضورا وبالسبيل القاضى عن الولد قبل القضاء فتشالوا هو

• قوله وعنده الخ في المأثلة
 بين المسألين في الحكم
 نظر ظاهر فانه في الاولى
 حكم بأنه لا يكون للمقضى
 له أن يأخذ الابنة بذلك
 القضاء وفي الثانية حكم
 بأن له أخذ الثمرة بذلك
 القضاء وقد راجعت فتاوى
 قاضي خان فوجدت العبارة
 مثل ما ذكر هنا فليحرم معنى
 المأثلة بين المسألين اه
 بجرأوى

المدعي عليه أو قالوا لا ندري إن هو قال القاضي لا يقضي في الولد بشئ ويقضي بالجارية للمدعي كذا
في الذخيرة • رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما وأقام البينة وقضى له القاضي ثم أقر المقتضى أنه أنهار دار
فلان لرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعي فيها فصدقه المقر أو كذبه لا يبطل قضاء القاضي كذا في فتاوى
قاضي خان • ولو قال المقتضى له هذه الدار ليست لي وانما هي لفلان وصدقه المقر في ذلك فالدار للمقر
ولا ضمان على المقر للمقتضى عليه كذا في المحيط • ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي
قط فاما ان بدأ بالقرار وثني بالنفي أو بدأ بالنفي وثني بالقرار فان صدقه المقر في جميع ذلك يبطل قضاء
القاضي وترد الدار على المقتضى عليه ولا نفي للمقر وان كذبه في قوله ما كان لي قط وصدقه في القرار فقال
كانت للمقر الا أنه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للمقر وبضمن المقر في الدار
المقتضى عليه سواء بدأ المقر بالقرار أو بالنفي كذا في الجامع • قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وثني بالقرار
موصولا فيصح اقراره أما اذا نفي بالقرار موصولا لا يصح اقراره هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن
القاضي لم يقض بالدار للمدعي حتى قال ان هذه الدار لفلان لاحق في فيها أو قال هذه الدار ليست لي انما هي
لفلان فالقاضي لا يقضي له بالدار الا ان يقول المقر في هذه الصورة هي دار فلان بعتهامنه بعد شهادة الشهود
أو يقول وجهتهامنه وقضيهامني بعد ما غاب عن مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بكلامه فيخفى القاضي
يقضي له بالدار كذا في المحيط • رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فاقام المدعي
بينة فشهدوا ان الدار في يدي المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال كما شهدوا انها في يديه
وفي ملكه فقد أقر بالدار وان قال صدقوا انها في يديه ولاصة قهر انها في ملكه فله ذلك فيجعل المدعي عليه
خصما كذا في فتاوى قاضي خان •

(الفصل الثالث فيما يكون المدعي به عقدا أو يكون سببا من سباب الملك) • ادعى دارا ارضا أو شرا
فشهدوا على المطلق لا تقبل بينة كذا في التبيين والذخيرة والمحيط • والمشهور ان دعوى الارث كدعوى
الملك المطلق كذا في فتح القدير • وجزم به في البرازية كذا في البحر الرائق • وفي الاقضية لو ادعى
الملك بالشراء وهم شهدوا على الملك المطلق انما لا تقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي اشترته
من فلان بن فلان وذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشترته من رجل أو قال من زيد والشهود شهدوا
على الملك المطلق فتقبل كذا في الخلاصة • لو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى أبيه وجده غير أنه
ادعى الشراء مع القبض وهم شهدوا على الملك المطلق فتقبل كذا في الوجيز للكردي • ادعى دارا في يد رجل
انها له اشترها من فلان غير ذي اليد فجاء بشاهدين وشهدا أن فلانا وهما له وقضيهامنه وهو عليهما
لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشترتها من فلان ثم وهبها لي بعد ذلك وأقام البينة على ذلك قبلت
شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان • اذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه
واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه كذا هديه
وتناقض في الكلام فلا تسع دعواه ولا تقبل البينة وان ادعاهما هبة ولم يقل لم يتصدق بها علي قط ثم جاء
بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جئت الهبة سألته أن يتصدق بها علي ففعل أجرت هذا كذا
في المبسوط • لو ادعى الودعة وشهدوا على اقرار المودع باليداع فتقبل كذا في القصب وكذا العارية كذا
في الفصول العمادية • لو ادعى الشراء من مدسنة وهم شهدوا على الشراء ولم يذكر الشراء في قبضه وقضى
القلب لا • مدعي الشراء لو ذكر تاريخ الشراء شهرين والشهود شهدوا على الشراء من مدسنة فتقبل وعلى
القلب لا • كذا في الخلاصة والوجيز للكردي • عبد في يد رجل ادعى رجل ان الذي في يديه تصدق به
عليه من مدسنة وقضيه وجد الذي في يديه فجاء المدعي بشهود فشهدوا انه اشتراه من ذي اليد من مدسنتين
لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشترته ثم بعته منه ثم تصدق به علي من مدسنة فاذا ووفق على هذا الوجه فشهد
الشهود بالبيع منه ثم بالصدقة يقضى له • ولو ادعى أولا الشراء من ذي اليد من مدسنة فشهد الشهود
بالصدقة من مدسنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي من مدسنتين وقضيه ثم بعته
منه من مدسنة ثم اشترته وشهد الشهود بذلك ولو ادعى الصدقة من مدسنة فشهد الشهود انه اشتراه منه من مدسنة

شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي من مدسنة وقضيه ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وبعد
الصدقة فاشترته منه من مدسنة فاذا ووفق على هذا الوجه وأبنته بالبينة قبلت بيقته كذا في فتاوى قاضي خان •
واذا ادعى الشراء من مدسنة وشهد الشهود انه تصدق به عليه من مدسنة لا تقبل الشهادة الا ان يوفق كذا
في الذخيرة • ولو ادعى ميراثا عن أبيه من مدسنة وشهد الشهود انه اشتراه من ذي اليد بعد ما قام من
عند القاضي لا تقبل فان ووفق وقال بجدي الميراث فاشترته منه الا ان قبلت بيقته لكن اذا أعاد البينة على
ذلك • ولو ادعى أمة في يدي رجل فقال اشترتها منه بعدي هذا من مدسنة فشهد البائع ذلك وجاء المدعي
بشهود فشهدوا انه اشترها منه بألف من دق من عند القاضي لا تقبل الا ان يقول اشترتها بها بالبعد منه
من مدسنة ثم بجدي فاشترتها منه بألف درهم بعد ذلك فاذا ووفق على هذا الوجه وأعاد البينة على الشراء بألف
قبل ذلك • ولو ادعى أولا انه اشترها منه بالبعد من مدسنة ثم جاء بشهود فشهدوا انه اشترها منه من مدسنة
سنة أو قبل ذلك لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشترتها منه من مدسنة كما شهد به الشهود ثم بعتهامنه ثم اشترتها
من مدسنة فاذا ووفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له كذا
في فتاوى قاضي خان • رجل في يديه عبد ادعى رجل انه اشتراه من ذي اليد وذو اليد يجحد في المدعي
بشاهدين شهدا انه باعه منه ولا ندري أهو للبايع أم لا جازت شهادتهما ولو جاء المدعي بشاهدين فقالا
للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا المدعي فان القاضي يقضي بشهادتهما للمدعي كذا في الظهيرية •
ادعى شراء دار من رجل فشهدوا له الشراء من وكله أو شهدوا ان فلانا باع وهذا المدعي عليه أجازيعه
لا تقبل كذا في خزائن المفتين • ادعى أمرا أنه بسبب أنه تزوجها على كذا وشهدا أنها من كونه
ولم يذكر أنها تزوجها فتقبل ويقضى به المثل اذا كان بغير المسح أو أقل وان كان زائدا لا يقضى بالزيادة
كذا في الوجيز للكردي • رجل ادعى على امرأة انها تزوجت نفسها من شخصين ديناراً والشهود
شهدوا على النكاح ولم يذكر المهر فتقبل كذا في الخلاصة • ان قال هذه امرأتى أو قال هذه من كونه
وشهدوا انه كان تزوجها ولم يعرضوا للحال بأن لم يقولوا بأنها من كونه فتقبل هذه الشهادة كذا في خزائن
المفتين • وفي الزنا قال الزوج الكبير لكن لا ندري الكبرى يكلفه باقامة البينة أن الكبرى هذه •
شهدا انها تزوجت نفسها منه ولا نعلم انها هاهنا في الحال امرأتى أم لا أو شهدا أنه باع منه هذه العين ولا ندري
هل في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد على الحال
كذا في الوجيز للكردي • ادعى ان مولاي أعنتني وشهد الشهود أنه حر لا تقبل وقيل تقبل والامة
اذا ادعت أن فلانا أعنتني وشهدوا أنها حرة فتقبل ولو ادعى العبد حرة الاصل وشهدوا أنه أعنته فلان
فتقبل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الفصول العمادية • والله أعلم

(الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين)

يعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا اتفاق في المعنى هو المعنى لا غير
والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على اخادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن كذا في التبيين •
حتى لو ادعى القصب وشهد أحد هما على القصب والاخر على الاقرار بالقصب لا تقبل • ولو ادعى
الودعة وشهد أحد الشاهدين على الايداع والاخر على الاقرار باليداع هل تقبل ينبغي أن لا تقبل على
قياس مسألة القصب وعلى قياس مسألة القرض ينبغي أن تقبل كذا في الفصول العمادية • سواء كان بعين
ذلك اللفظ أو غير ادفع حتى لو شهد أحدهما باللهة والاخر باللهة قبلت كذا في فتح القدير • اذا شهد
أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج فتقبل شهادتهما ذكر في المحيط ولم يحد فيه خلافا كذا في التبيين •
لو شهد أحدهما انه قال لها أنت خلية وشهد الاخر أنه قال أنت بري لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد
أحدهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كنت فلانا وقد كنت لا تقبل عند
الكل وكذا لو شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر أنه طلقها ثلاثا وحرم الثلاث لا تقبل عند
الكل كذا في فتاوى قاضي خان • شهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل بشئ عند أبي حنيفة

رجحه الله تعالى وعنده ما قبل على الالف اذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والاطقة والطلقتان والاطقة والثلاث كذا في الهداية . والحجج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفخريات . لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضي بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان . وان شهد أحدهما بالالف والآخر بالخمسة والمائة والمدعى يدعي ألفا وخمسة مائة قبلت الشهادة على الالف وظلوه الطقة والاطقة والنصف والمائة والمائة والمائون كذا في الهداية . وان قال المدعى لم يكن الا الالف فشهد بالالف والآخر بالمائة والمائة وكذا اذا سكك الاعن دعوى الالف ولو وفق وقال كان أصل حق القاصد خمسة مائة كما شهد به ذلك الشاهد ولكنني استوفيت خمسة مائة أرى أنه عنها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت هكذا في الكافي . ولو شهد أحدهما على عشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين أما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلو وفق في هذه المسألة وفي الالف والالفين فقال كان في عليه ألفان لكنني أرى أنه عن الالف تقبل كذا في الخلاصة . اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالالف درهم إلا أن أحدهما قال أنه سود وقال الآخر ببيض فقبل على السود فان كان المدعى يدعي السود لا تقبل شهادتهما أصلا إلا أن يوفق فيقول كان ما شهد به هذا الشاهد إلا أني أرى أنه من صفة الجردة علم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد إلا أن يوافق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السود وان كان يدعي البيض تقبل شهادتهما على السود لانهما اتفقا على الأقل لفظا ومعنى كذا في المحيط . وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا على قدر أو وصف واختلفا في ما زاد على ذلك تقبل الشهادة فيما اتفقا عليه ان ادعى المدعى أفضلهما وان ادعى أقلهما لا تقبل شهادتهما أصلا وأما اذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما اذا اختلفا كيف ما اختلفا بان شهد أحدهما على كذا حنطة والآخر على كذا شعير كذا في الذخيرة . ولو شهد بالالف وقال أحدهما ما قضاه منتهى جسمته تقبل بالالف ولم يسمع قوله أنه قضاه إلا أن يشهد معه آخر ويجب عليه أن لا يشهد بالالف كلها اذا علم أنه قضاه منها جسمته حتى يقر المدعى أنه قبض جسمته كيلا يصير معينا على الظلم كذا في التبيين والكافي . لو ادعى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهدان أحدهما على القرض والآخر على القرض والقضاء يقضي بشهادتهما على القرض ولا يقضي بالقضاء في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقضي بشهادتهما على القرض أيضا والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع . اذا ادعى الغريم الأبقاء فشهد أحد الشاهدين بالاقراء بالاستيفاء والآخر بالبراء لا تقبل . ولو شهد الذي شهد بالبراء أن صاحب الحق أقر أن الغريم يرى اليه من المال قبلت شهادتهما كذا في محيط السرخسي . رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالإبقاء والآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل . لو ادعى الغريم الأبقاء فشهد أحد شاهديه على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر بالهبة أو الصدقة أو التحليل لا تقبل كذا في فتاوى قاضي خان . لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أنه وهب له الحق أو تصدق عليه أو نحوه أو حله منه أو أحله قبلت الشهادة كذا في المحيط . لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل . واذا ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لم تقبل . ولو شهد أحدهما بالبراءة والآخر بالتحليل أو العتق أو الإحلال تقبل كذا في محيط السرخسي . اذا ادعى الغريم الأبقاء فشهد أحد شاهديه أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما . ولو ادعى الكفيل الهبة وشهد أحد شاهديه بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان . في الباب الرابع من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ادعت الصداق بعد الطلاق وادعى الزوج أنها وهبت الصداق وأقام البينة فشهد أحدهما على الهبة والآخر على الإبراء لا تقبل كذا في الفصول العبادية . وفي شرح الجامع الصغير هذا اذا لم يتدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد فهي ثمانية مسائل البيع والاجارة والكفاية والرهن والعق على مال والطلع والصلح عن دم العمد والنكاح كذا في الخلاصة . من شهد لرجل أنه اشترى عبد

فلان بالالف وشهد آخر أنه اشتراه بالالف وخمسة مائة فالك شهادة باطلة وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين أن يدعي المدعى أقل المائتين أو أكثرهما وكذلك الكفاية ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كذا في الهداية . اذا طلب الشفيع الشفعة فأقام شاهدين شهد أحدهما أنه اشترى بالالف درهم وشهد الآخر أنه اشترى بالالفين والمشتري يقول اشتريتها بثلاثة آلاف لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد أحدهما بالالفين بالالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد أحدهما أنه اشترى من فلان وشهد الآخر أنه اشترى من فلان آخر لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط . والاجارة ان سكك في أول المدقة فهي كالبيع ادعى المستأجر أو الأجير وان كانت بعد مضيتها استوفى المنفعة أو لم يستوف بعد أن يسلم فان كان المدعى هو المورق فهو دعوى المال وان كان المدعى هو المستأجر فهي دعوى العقد بالاجماع وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا تقبل وان كان المرتهن فهو وكذا دعوى الدين كذا في الكافي . واذا وقعت الدعوى في الخلع أو في الطلاق على مال أو العتق على مال أو الصلح عن دم العمد على مال فان كان المدعى هو الزوج أو المولى أو ولي القصاص فهو دعوى مال وان كان هو العبد أو المرأة أو الضال فهو دعوى عقد فلا تقبل بالاجماع كذا في السراج الوهاج . وفي النكاح يصح بأقل المائتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الزوج أو من المرأة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تبطل الشهادة ولا يقضي بشئ وقيل اختلف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية أما اذا كان المدعى هو الزوج فلا تقبل بينة بالاجماع والاول هو الاصح وهو استحسان ويستوى فيه دعوى أقل المائتين أو أكثرهما في الصحيح . كذا في التبيين والهداية والكافي . رجل ادعى على رجل أنه أجر عبده ومحمد بن العبد فأقام المستأجر شاهدين أحدهما شهد أنه استأجره بخمسة وهو يدعي أربعة او خمسة وشهد الآخر أنه استأجره بستة فالك شهادة باطلة وان ادعى المستأجر أنه تكاثر دابة إلى بغداد بعشرة ابركها ويحمل عليها وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه تكاثر ابركها بعشرة وشهد الآخر أنه تكاثر ابركها ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة فالك شهادة باطلة . ولو شهد أنه تكاثر دابة بعينها بأجر مسمى إلى بغداد وشهد الآخر أنه تكاثر ابركها ويحمل عليها جولة معروفة إلى بغداد بعشرة دراهم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعاها المستأجر أو رب الدابة وكذلك اذا شهد أحدهما أنه تكاثر ابركها ويحمل عليها وشهد الآخر أنه تكاثر ابركها ويحمل عليها كذا في المحيط . لو ادعى أنه سلم الثوب إلى صباغ ويحده الصباغ فشهد أحد الشاهدين أنه دفعه إليه لصباغه وأجر وشهد الآخر أنه دفعه لصباغه أسود أو أصفر لا تقبل هذه الشهادة وكذلك ان يجدر رب الثوب فأدعا الصباغ كذا في الفصول العبادية . لو شهد أحدهما على الشراء مع العيب والآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل كذا في الخلاصة . اذا شهد رجلان على رجل أنه كفل بالالف درهم لفلان عن فلان فقال أحدهما لا شهر كذا وقال الآخر حالة وادعى الطالب الحلول ويحده الكفيل ذلك كله أو أقر بالكفاية وادعى الأجل فالمال حال في الوجهين واذا أقام شاهد واحد ان فلانا أحاله على هذا بالالف درهم وأقام شاهدا آخر أنه أحاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما وان شهد أحدهما بالالف درهم وشهد الآخر بالالف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما على الالف اذا كان المدعى يدعي الدراهم والدنانير جلة أما اذا كان يدعي الدراهم وحدها لا تقبل الشهادة كذا في المحيط . لو ادعى الكفاية وشهد أحدهما على الكفاية والآخر على الحوالة تقبل على الكفاية ويحكم بها لأنها أقل كذا في الفصول العبادية . شهد أحد الشاهدين على الكفاية بهذا اللفظ (كواهي مبدعهم فلان يدين كفتك كذا) فلان شمس ما رواه ابن مال فلان ندهم ضمان كردم من اين مال را بدهم) وشهد الآخر بهذا (كواهي مبدعهم كذا) فلان يدين كفتك كذا اين مال را ضمان كردم من اين فلان بن فلان را تا شمس ماه) لا تقبل الشهادة كذا في الذخيرة . ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الاصل لو شهد أحد شاهدي الوكالة أنه وكه بالخصومة مع فلان في دارهما وشهد الآخر أنه وكه بالخصومة فيها وفي شئ آخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمعا عليها ولو شهد أحدهما أنه وكه بطلاق فلانة وحدها وشهد الآخر أنه وكه بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جئس هذا صارت واقعة الفتوى

٤ أشهد أن فلانا قال
ان لم يعط فلان مال
فلان هذا ستة أشهر
فانا ضامن اني اعطى
هذا المال
٥ أشهد أن فلانا قال
ضمنت هذا المال لفلان
ان فلان هذا ستة أشهر

وان شهد أحدهما أنهما جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته تقبل هذه الشهادة أيضا بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده فانه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • شهد أحد الشاهدين على اقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراه من المدعى وقال المدعى صاحب اليد أقر بما قال الشاهد الآخر لم أبيع منه شيئا تقبل البيعة ويقضى بالعبد للمدعى ولو قال المدعى صاحب اليد أقر بأحد الأمرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المقتنين • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم فشهد شاهدان المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم قرضا وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من غن متاع اشتراه وقبضه وقال الطالب انما مالي عليه قرض ولم يشهد لي الا بالقرض فقد كذب الشاهد الذي شهد له انه غن متاع ولو قال قد شهد علي هاتين الشهادتين المختلفتين لكن أصل مالي كان قرضا فاقضى له عليه ألف درهم ولو قال مالي من غن متاع بعته وقبض مني وقد أشهد هذين علي ما شهد به لا يقضى له بشيء حتى يأتي بشاهد آخر يشهد له بمثل شهادة الذي شهد له من غن المتاع اذا أقر الطالب ان ماله من غن متاع فلا بد من شاهدين علي قبضه كذا في المحيط • ولو شهد شاهدان المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم قرضا وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من غن متاع فمن كان باعرا فان قال الطالب أشهد لي بهاتين الشهادتين علي ما وصفتنا وان مالي عليه قرض فانه يقضى له بالمال وان قال مالي من غن متاع لا يقضى له عليه بشيء والغم في هذا والبيع سواء وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمال لازم في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة • رجل ادعى عبدا في يده رجل وأقام البيعة فشهد أحدهما على اقراره انه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على اقراره انه اشتراه منه بمائة دينار بأخذ المدعى وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنه اشتراه منه بمائة دينار وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراه منه بألف درهم هكذا في الخلاصة • اذا شهد أحد الشاهدين أن الذي في يده العبد أقر أن المدعى وهب العبد منه وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن المدعى تصدق به عليه وقال المدعى صاحب اليد أقر بالأمرين الآخراني ما وهبته منه وما تصدقت به عليه فانه يقضى بالعبد للمدعى وكذلك لو شهد أحدهما على اقرار ذي اليد أنه قد استأجره من المدعى بمائة درهم وشهد الآخر على اقراره أنه اشتراه منه بألف درهم أو شهد أحدهما أنه سمع ذا اليد أنه يقول للمدعى هب هذا العبد مني والآخر أنه سمع يقول للمدعى تصدق به علي أو شهد أحد الشاهدين أن ذا اليد قال للمدعى بعني بألف درهم والآخر أنه قال للمدعى بعني بمائة دينار وقال المدعى أقر ذو اليد بذلك كله الا في ما بعته منه ولا تجزى فالقاضي يقضى في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدعى هكذا في الذخيرة • لو شهد أحد الشاهدين على اقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره انه استأجره من المدعى أو وهبته منه أو غصبه منه فتنقض بالعبد للمدعى وهذا اذا قال المدعى ان ذا اليد أقر بما قال الشاهدان الا في ما بعته وما تجزى وما رهنه وما غصب مني كبايضاير مكذبا أحد الشاهدين فيما يدعى كذا في الفصول العمادية • لو كان الذي في يده العبد أقر أن العبد كان للمدعى وادعى أن المدعى أعطاه صله وجاء شاهدين شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه تصدق بهذا العبد على المدعى عليه والآخر شهد أن المدعى أقر أنه وهب هذا العبد من المدعى عليه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة الا أن يأتي بشاهد آخر يشهد على الهبة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه وهب الذي في يده وقبضه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه نحل الذي في يده وقبضه هكذا في المحيط • لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا يقبل كذا في الخلاصة • اذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان وشهد آخر أنه أقر أن هذا العبد لفلان لم يقض للمشمود له شيء كذا في المحيط • لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أخذ منه وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه اياه جازت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه بالعبد على المدعى ولكن لا يقضى له بالمال وكذلك لو أن الذي شهد بالوديعة لم يشهد بالوديعة انما يشهد أنه أقر أنه دفعه اليه فلان كذا في الذخيرة • لو شهد أحدهما أن صاحب اليد أقر أنه اغتصبه من هذا المدعى وشهد الآخر أنه أقر أن هذا المدعى أودعه اياه وأنه أقر أنه أخذ من هذا المدعى قبل شهادتهما وأمر المدعى عليه بالرد على المدعى ولكن لا يقضى

لا يقضى بالملك للمدعى وبقي المدعى عليه على حجة في الملك حتى لو أقام المدعى عليه بعد ذلك حجة ان العين له قضى القاضي له بالعين وذكر في المتن عين مسألة العبد ووضعها في النوب وذكر أنه اذا شهد أحد الشاهدين على اقرار صاحب اليد انه غصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره ان المدعى أودعه اياه وزاد ههنا زيادة على ما ذكر في مسألة العبد فقال وقال المدعى قد أقر بما قال الجميع ولكنني اغتصب مني قبل الشهادة وجعلت الذي في يده النوب مقرا باسمه للمدعى ولم أقبل من صاحب اليد بعد ذلك بيعة على النوب ثم قال وان شهد أحدهما على اقراره انه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره انه أخذ منه قضيت به للمدعى وجعلت المدعى عليه على حجة ثم قال ولو شهد أحدهما على اقرار ذي اليد انه أخذ منه هذا النوب وشهد الآخر على اقراره انه أودعه اياه وقال المدعى قد أقر بما قال الجميع أو دفعه منه قال لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد أحدهما على اقرار ذي اليد ان العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره انه أودعه منه تقبل هذه الشهادة وقضى بالعبد للمدعى هكذا في المحيط والذخيرة • لو شهد أحدهما أنه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم قرضا وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه ألف درهم فله في الدعوى فقد كذب أحد الشاهدين فلا تقبل هذا اذا شهد على اقراره واختلف في الجهة أما اذا شهد أحدهما أن لهذا المدعى عليه ألف درهم قرضا وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه ألف درهم وديعة فلا تقبل كذا في خزائن المقتنين • اذا ادعى الشراء وشهد أحد الشاهدين على البيع بهذا القدر من الثمن وشهد الآخر (كأنه باع مني ثمن ثمنه طلب ميكرو ديسار) تقبل هذه الشهادة ادعت امرأة أرضا وشهد أحدهما أن هذه الأرض ملكها لان زوجها فلان ادفع اليها هذه الأرض عوضا عن الدستيمان وشهد الآخر أنها ملكها لان زوجها أقر أنها ملكها تقبل شهادتهما وقيل لا تقبل أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفع البهاجيمة الدستيمان وشهد الآخر أن زوجها أقر أنه دفعها البهاجيمة الدستيمان تقبل هكذا في الفصول العمادية • ادعى العقار ميراثا عن أبيه فشهد أحد الشاهدين أن هذا العقار ملكه والآخر أن هذه الضيقة ملكه لا تقبل لان العقار اسم للعرضة المبنية والضيقة اسم للعرضة لا غير فصار كل واحد ادعى العقار وشهدوا على البستان لا تقبل كذا في خزائن المقتنين • والله أعلم

(الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيانات يدفع بعضها بعضا)

شاهدان شهدا على رجل يقول أو يفعل يلزمه بذلك اجارة أو كتابة أو بيع أو وصية أو مال أو طلاق أو عتاق في موضع وصفا أو في يوم محدد فأقام المشهود عليه بيعة أنه لم يكن في ذلك الموضع أو لا في ذلك اليوم في الموضع الذي وصفاه لم تقبل منه البيعة على ذلك كذا في المحيط • وكذا لو أقام المشهود عليه شاهدين أنه كان في مكان كذا ذكر مكانا آخر سوى المكان الذي ذكره الأولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة • وكذلك كل بيعة قامت على ان نلنا لم يقبل لم يشهد له بغير كذا في المحيط • وكذلك اذا شهد الشاهدان أن هذا الشيء لم يكن له وكذلك اذا شهدا أنه لم يكن لفلان على فلان دين وكذلك اذا أقام بيعة على حق فقضى له به فيقول المقتضى عليه أنا أقيم بيعة أنه لم يقبل منه هكذا في المبسوط • كل بيتين لو اجتمعا في حالة واحدة سقطت الوجوه الكذب في أحدهما فاذا بدأ الحاكم الحكم بأحدهما يتعين الكذب في الاخرى مثله لو شهدوا أنه طلق عمة يوم الخبر بالكوفة وشهد شاهدان أنه طلق زينة في هذا اليوم بمكة فشهدا بمأطلة ولو حكم الحاكم بأحدى البيعتين ثم جاءت الاخرى لا تقبل الشهادة الثانية ولو شهد بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الايام مقدار ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في محيط السرخسي • لو شهدا أنان أنه طلق امرأته يوم الخبر بمكة وشهدا أنان أنه اعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فان القاضي يقضى بالطلاق بالوقت الاول فان استقام أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يسير عليه من السير قضى بشهادتهما جميعا والابطال الوقت الثاني هكذا في المحيط • ولو أقامت امرأة البيعة أن الميت تزوجها يوم الخبر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة أخرى البيعة

أن النافع طلب من هذا المشتري عشرة دنانير عن هذا العبد

أنه تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل بينهما كذا في قضاوى قاضى خان • اذا شهد شاهدان انه قتل
زيد يوم النحر بكه وشهد آخر ان قتل يوم النحر بكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت
احدهما وقضى بهما ثم حضر الاخرى لم تقبل كذا في السداية • رجل أقام بيعة على انه جرحه يوم
النحر بكه هذا الجرح وقضيت بذلك ثم أقام المدعى عليه الجرحا على أحد الشاهدين بيعة انه جرحه يوم النحر
بكوفة لم يقبل بيعة على ذلك ولو لم يكن قضيت بالاولى حتى لو اجتمعت البيعتان والدعوات أبطلها ما كذا
في المحيط • في النوادر لو أقام رجل البيعة أن هذا قتل أبي يوم النحر بكه وأقام ابن آخر البيعة أن فلانا آخر
قتل أباه يوم النحر بكوفة قبلت البيعتان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل
واحدا بطلت الشهادة وتغير ما ذكر في الجامع • لو أقام الابن الاكبر البيعة ان الابن الاوسط قتل
أباه والاوسط أقام البيعة ان الاصغر قتل أباه والاصغر أقام البيعة على الاكبر انه قتل أباه فهذه البيعتان
مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي • ولو أقام البيعة على
دار في يدرجل أنها كانت لا يسه مات أبوه يوم كذا وورثها عنه المدعى لا وارث له غيره وأقامت امرأة
البيعة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكره الابن موته فيه وولده هذا الولد ثم مات بعد
ذلك ولها الميراث والمهر فان القاضي يقضى بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بيعة الابن أو لم يقض فان
أقامت امرأة أخرى البيعة بعد ما قضى القاضي بيعة الاولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيعة أيضا •
ولو أن الوارث أقام البيعة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البيعة أنه
تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بيعة لان يوم القتل صار مقضيا به كذا في قضاوى قاضى خان • ولو أن الابن
أقام البيعة ان هذا الرجل قتل أباه بعد السيف من عشرين سنة وأنه لا وارث له غيره وأقامت امرأة البيعة
أنه تزوجها من خمس عشرة سنة وان هؤلاء أولاده منها وهم ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيعة
المرأة وشئت القسب استخسانا ولا تقبل بيعة الابن على القتل كذا في محيط السرخسي • ولو أقامت المرأة
البيعة على السكاح ولم تأت بولد فالبيعة بيعة الابن والميراث للابن دون المرأة ويقتل القاتل انما استحسن
في القسب خاصة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط • وفي الاصل اذا أقام رجل
البيعة على آخر أنه قتل أباه بعد في ربيع الاول فأقام المدعى عليه البيعة أنهم رأوا أباه حيا بعد ذلك الوقت
أو أنه كان حيا وأقرضه ألف درهم بعد ذلك الوقت وأنهم عليه دين أو أقام رجل على آخر البيعة أنه أقرض
فلانا أباه ألف درهم وأنهم عليه دين وأقام الآخر البيعة ان أباه مات قبل ذلك الوقت وأقامت امرأة
رجلين ان فلانا طلق امرأته يوم النحر بالكوفة وأقام فلان البيعة أنه كان اليوم حاجبا معنى فالبيعة بيعة
المدعى ولا يلتفت الى بيعة المدعى عليه الا أن تاتي العامة وتشهد بذلك فوخذ بشهادتهم كذا في الذخيرة •
ولو أقام رجل البيعة على رجل أنه قتل أباه عام أول عدا وأقام آخر البيعة أنه باعه أمس عبدا بألف درهم
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقضى بالقود ويطلق البيع الذي
هو الاصل وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • اذا شهد أربعة على رجل
واحدة بالزنى فشهد أربعة أخرى على هؤلاء الشهود انهم زناة فهذا باطل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما مع الفريق الاول بشهادة الفريق الثاني والشهود عليه الاول لا يجزئ اتفاقا كذا في المحيط •
لو قال لامرأة تيزله أيتها كذا هذا الرغيف فهي طالق وشهد شاهدان أن هذه أكلت هذا الرغيف وشهد
آخر ان الأخرى أكلت هذا الرغيف لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة أحد الفريقين لا تقبل
شهادة الفريق الثاني كذا في محيط السرخسي • وان رد القاضي الشهود ثم مات أحد الفريقين ثم شهد
الفريق الثاني بما شهدوا به وأعادوا شهادتهم لا تقبل شهادتهم فان جاءت الأخرى بشاهدين آخرين قبلت
شهادتهما كذا في المحيط • اذا شهد شاهدان انه قتل عبدا ان مات من مرضى فأنت حر وقال لا تدري
أما مات من ذلك المرض أم لا وقال العبد مات من ذلك المرض وقالت الورثة لا بل برى فان القول قول الورثة
مع العبد وان قامت لها مائة أخذت بيعة العبد كذا في الذخيرة • وان قال ان مات من مرضى هذا فلان
حر وان برئت فلان الآخر فقتل العبد الذي قاله ان مات من مرضى هذا فأنت حر مات منه وقالت

الورثة برى فالقول قول الورثة مع أيمانهم ويعتق العبد الا حرم من جميع المال فان أقام العبد الذي قاله
ان مات من مرضى هذا فأنت حر البيعة أنه مات من مرضى ذلك قبلت بيعة ويقضى بيعة فيعتق ثلثاه ويسعى
في ثلث قيمته ان لم يكن للميت مال سوى العبدين وكانت قيمته ما سواه فان قامت البيعتان جميعا أخذت
بالبيعة التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا قبل بيعة الاخر فان قالت الورثة مات من مرضى قبل أن يبرأ
يعتق العبد المقر له من ثلث ماله بعد عتق الاخر شهادة الشهود من جميع المال فيعتق ثلثه مجانا ويسعى
في ثلث قيمته ان لم يكن للميت مال غير العبدين • كذا في المحيط • ولو شهد شاهدان انه دبر عبده فلانان قتل
وانه قد قتل وشهد شاهدان انه مات موتا فاني أجيز العتق من ثلثه وكذلك لو شهدا أنه اعتقه ان حدث به
حادث في مرضه أو سفره هذا وانته قد مات في ذلك السفر أو المرض وشهد آخر ان أنه رجع من ذلك السفر ومات
في أهله فاني أجيز شهادة شهود العتق وان شهد هذا الآخر ان أنه قال ان رجعت من مقرى هذا فاني أهلي
ففلان حر وانته قد رجع فمات في أهله وجاءوا جميعا الى القاضي فاني لا أجيز شهادة الذين شهدا على الرجوع
وأجيز شهادة الذين شهدا أنه مات في سفره كذا في المبسوط في باب الوصية في العتق من كتاب الوصايا •
ان أقامت المرأة البيعة أن زوجها طلقها يوم النحر بالركة وأقام عبده البيعة أنه اعتقه في ذلك اليوم معنى
وجاءت البيعتان جميعا والرجل يجهل ذلك كله فالبيعتان باطلتان فان صدق الرجل احدي البيعتين وبطلت الاخرى
قضى عليه بالطلاق والعتاق جميعا كذا في المحيط • اذا أقام المدعى عليه بيعة أن شهودا المدعى محدودون
في قذف حدهم قاضى يلد كذا فلان في وقت كذا وذكروا وقتا كان فلان قاضيا في ذلك الوقت فقال
المشهود عليه بهذا القذف أنا أنهم البيعة على اقرار ذلك القاضي أنه ما أجرى هذا القذف ولم يوقت واحدة من
البيعتين وقتا فالقاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا
في القذف بسبب بيعة الاقرار فان كان شهود القذف قد وقتوا وقتا بأن شهدوا أن قاضى كذا حده
في القذف سنة سبع وخمسين وأربعة مائة مثلا فأقام المشهود عليه بيعة أن ذلك القاضي مات سنة خمس
وخمسين وأربعة مائة أو أقام البيعة أنه كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربعة مائة فان القاضي
يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بيعة الا أن يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود
بأقامة المدعى عليه أو يكون القاضي غائبا في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بأقامة المدعى عليه مستقيضا
ظاهرا فيما بين الناس على كل صغير وكبير وعالم وجاهل فحينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محدودا
في القذف ويقضى على المشهود عليه بالمال وعن هذه المسألة استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة
الفتوى (مورثها) رجل ادعى على رجل أنه كان لابي فلان بن فلان عليك مائة دينار وقد مات
أبي قبل ان ينفق من ماله مائة دينار ميراثا لي بموته لما أنه لا وارث له غيري وطالبه بتسليم المائة
الدينار فقال المدعى عليه قد كان لا يملك على مائة دينار كما ادعت الا أني أدبت منها عشرين دينارا الى
أبيك في حال حياته وقد أقر بولي في حال حياته بقض ما ادعت بيلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا فقال
بالقارسية مخاطبا لي (أن صديقا ركه مرارتي في بيت سمرقند دينار قبض كرهه ام از نو و مرارتي
يست دينار غانده است) وأقام على ذلك بيعة فقال المدعى عليه انك مبطل في دعواك اقرار أبي بقض
ثمانين دينار منك لما أن أبي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان يبلدة كبيرة
وأقام على ذلك بيعة هل تدفع بيعة المدعى عليه بيعة المدعى فقبل لا الا أن تكون غيبة أبي المدعى عن سمرقند
في اليوم الذي شهد شهود المدعى عليه على اقراره بالاستيفاء بغير قيد وكونه يبلدة كبيرة ظاهرا مستقيضا
يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بيعة المدعى عليه كذا في الذخيرة • ذكر
في باب التمييز بالحج من الجامع الصغير اذا قال عبده حر ان لم أحج العام فقال حجبت فشهد شاهدان انه
ضحي العام بالكوفة لم يعتق العبد وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق كذا في القصول العمادية • وقول محمد
رحمه الله تعالى أوجه كذا في فتح القدير • لو قال لعبده ان لم أدخل الدار اليوم فأنت حر وأقام العبد بيعة
أنه لم يدخلها تقبل قبل فعله هذا الوجهل أمرها يدعيان ضربه بغير جنسية ثم ضربه وقال ضربه بجنسية
وقد أقامت هي بيعة أنه ضربه بغير جنسية ينبغي أن تقبل منها بيعة وان قامت على النفي لكونها قائمة على

المائة الدينار التي في
عليك قبضت منها عشرين
ولم يبق لي عندك سوى
عشرين دينارا

الشرط حلفان لم يجز في هذه الليلة أو لم يكن في كذا فامراً أنه طالق ثلاثاً فشهد شاهدان أنه سلف بكذا ولم يجز صهرته في تلك الليلة أو لم يكن معها في ذلك وقد طلقت امرأته بحكم هذه العينة تقبل هذه الشهادة كذا في القصول العمادية • لو شهد اثنان أنه أسلم واستثنى في إسلامه وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثن في إيمانه تقبل الشهادة على اثبات الإسلام حكي أن مشايخ بخاري سئلوا عن رجل ادعى أن أرضه ليست بخراجية وأقام يمينه على ذلك وشهد الشهود أن أرضه حذرة فاجابوا كثرهم بقبول هذه الشهادة وقال بعضهم لا تقبل هذه الشهادة لأن قصدهم من هذه الشهادة نفي الخراج فرجعوا إلى قول هذا القائل واتفقوا على أنه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة • ادعى أنها امرأة فأنشأت بالذخيرة أني محترمة عليه بثلاث طلقات لأنه قال (اكر فلان روزه بكذرد وآن قشاش بنزدك نوبارم) فأنشأت ثلاثاً وقد مضى ذلك اليوم ولم يسلم القماشات وأقامت اليمين على ذلك اندفعت عنها خصومة الزوج رب السلم يدعي السلم الصحيح والمسلم إليه يقول وقع فاسد لأنه لم يذكر الاجل وأقام اليمين تقبل كذا في القصول العمادية • ادعى التاج بأنه ملكه وحقه وقد نزع على ملكه وأنه لم يزل على ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الأسباب قيل لا تقبل وقيل تقبل وبه تأخذ كذا في جواهر الفتاوى • إذا شرط على الظئر الارضاع بنفسها فأرضعته بلبن الشاة فلا أجر لها فان حدث ذلك وقالت ما أرضعته بلبن البهائم وإنما أرضعته بلبنى فالقول قولها مع يمينها استحساناً وإن قامت لأهل الصبي يمينه على ما دعوها فلا أجر لها قال شمس الأئمة الحلو في رجه الله تعالى تأويل المسألة أنهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أما لو اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم وإن أقاموا اليمين أخذت بينة الظئر كذا في القصول العمادية • إذا شهد على رجل أنها مسخنة يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى فبانت منه امرأته والرجل يقول وصلى يقول النصارى تقبل الشهادة وتقع الفرقة ولو قال لا تسخنة يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن الفتاوى • ادعى على رجل أنه أمر صبي بالضرب سحاره ويخرجه عن كمره فضربه الصبي حتى مات وأقام عليه يمينه وأقام المدعي عليه يمينه أن ذلك الجمار حي لا تقبل يمينه لأنها قامت على النفي مقصوداً كذا في القنية • والله أعلم

ان من اليوم القلاني
ولم أحضر اليك بالاقعة

(الباب العاشر في شهادة أهل الكفر)

لا تقبل شهادة الكافر على المسلم كذا في محيط السرخسي • تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن اختلفت لهم بعدان كانوا عدولاً هكذا في البدائع • شهادة أهل الذمة على المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على أهل الذمة وشهادة المستأمنين بعضهم على بعض تقبل إذا كانوا من أهل دار واحدة وإن كانوا من أهل دارين كالروم والترك لا تقبل كذا في الظهيرية • أما شهادة المرتدة والمرتدة فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم تقبل على الكفار وقال بعضهم تقبل على مرتد مثله والأصح أنها لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط • إذا شهد كافران على شهادة مسلمين كافر على كافر بحق أو على قضاء قاض المسلمين على كافر لم أو كافر لم يجز شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت كذا في المبسوط • كافر في يده أمة اشتراها من مسلم فشهد عليه كافران أنها كافرة أو مسلم لم يجز شهادتهما وكذلك لو كانت في يده هبة أو صدقة من المسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو لا ثم رجع وقال أقضي بها على الكافر خاصة ولا أقضي بها على غيره كذا في الحاوي والمبسوط • ولا تقبل شهادة ذميين على ذمي أنه أسلم لأنهما يريان أنه مرتد وشهادة أهل الذمة على المرتد باطلة كذا في محيط السرخسي • ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الإسلام أنه أسلم وهو يهودي يجره الإمام على الإسلام ويحبسه ولا يقتله كذا في الظهيرية • ذمي مات فشهد عشرة من النصارى أنه أسلم لا يصلي عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته أو وليه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى إليه وأراد أن يأخذ ميراثه وشهد اثنان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما ويصلي عليه بشهادة الولي المسلم إن كان عدلاً ولو لم يشهد على

إسلامه غير الولي المسلم يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث كذا في فتاوى قاضي خان • قال في المنتقى إذا شهد رجل على امرأته مع رجل أنها ارتدت والعياذ بالله وهي تجحد وتقر بالإسلام فزقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر إن لم يكن دخل بها أو جعل بخودها الردة وأقرارها بالإسلام نوبة ولو شهدا على أنها أسلمت وهي تجحد وأصل ذنبها كان هو النصرانية قبلت شهادتهما على الإسلام وأجعل بخودها وشهادتهما على النصرانية ردة ولا يبرأ من نصف المهر كذا في المحيط • روى عمرو بن أبي عمرو عن محمد رجه الله تعالى في الأملاء رجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أو لم يأت من أهل الذمة ذلك فيرثه لا ولياً له من أهل الذمة بحاله وينبغي للمسلمين أن يغسلوه ويكفونوه ويصلوا عليه وكذلك إن كان الخبير محدداً في قذف بعد أن يكون عدلاً كذا في الذخيرة • نصراني مات وله ابنان أحدهما مسلم والآخر نصراني فأقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلماً وأقام النصراني مسلمين أنه مات نصرانياً يقضي بالارث للمسلم كذا في محيط السرخسي • وكذا لو أقام النصراني نصرانيين هكذا في الذخيرة • وبصلي على الميت بقول ابنه المسلم أنه مات مسلماً لا يشهاد النصرانيين ولو قال الابن المسلم أسلم أبي قبل موته وأنا وارثه وقال النصراني أبي لم يسلم فالقول للنصراني في الميراث وبصلي عليه بقول ابنه المسلم كذا في محيط السرخسي • قال في المنتقى فلو لم يبق الابن المسلم يمينه على إسلام أبيه قبل موته حتى ادعى رجل على الميت ذنباً فأقام يمينه من النصارى يقضي له بالمال ثم إن الابن المسلم أقام يمينه من النصارى على إسلام الأب قبل موته قال محمد رجه الله تعالى إن كان الغريم مسلماً أبطل دينه بشهادة أهل الذمة ولم أرد القضاء وإن كان ذمياً رددت القضاء وانفذت للابن المسلم جميع الميراث ولو لم يترك الميت مالاً أو أقام الابن المسلم شهادة من النصارى على أنه مات مسلماً أو أراد أخذ أخوته الصغار لم تقبل يمينه على ذلك وهذا الحكم لا يخص بهذا الموضع بل في كل موضع شهد قوم من أهل الذمة على إسلام ميت إن كان الميت لم يترك ما لا تنقام اليمين لأجله لا تقبل شهادتهم ولا يحكم بإسلامه كذا في الذخيرة والمحيط • قال ابن سماعة قلت لمحمد رجه الله تعالى فإن كان شهود الغريم المسلم من المسلمين وقضيت بشهادتهم بحضرة الابن النصراني ثم جاء الابن المسلم يمينه من أهل الذمة إن الأب مات مسلماً قال محمد رجه الله تعالى هو الوارث فيما كان للنصراني الميت من المال ولا يقضي على الغريم بشئ • قال ابن سماعة قلت لمحمد رجه الله تعالى فإن كان الغريم والابن المسلم أقام كل واحد منهما شاهدين ذميين قال فإذا جازاً معاً فالخصم هو الابن المسلم لأنه ثبت ورائته بما أقام من اليمين وإنما تقبل يمينه الغريم على الوارث فإذا كان الوارث مسلماً فشهادة أهل الذمة ليست بحجة عليه فلا يفتحق الغريم بها شيئاً كذا في المحيط • لو قال أحدهما كان أبي مسلماً وأنا أيضاً قال الآخر بل وأنا أسلمت قبل موته وكذبه الآخر فالمرث للميت المتفق على إسلامه في حال حياته أبيه كذا في محيط السرخسي • لو قال الابن المسلم لم يزل أبي كان مسلماً وقال النصراني لم يزل أبي كان نصرانياً فالقول قول المسلم وإن أقاموا اليمين فاليمين للابن المسلم أيضاً ولو أن المسلم أقام يمينه من المسلمين على إسلام الأب قبل موته لم أقبل ذلك حتى يصفوا الإسلام وكذلك إذا شهد شاهدان من المسلمين على نصراني أنه أسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفوا الإسلام وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السير الكبير أن الشاهد إذا كان فقيهاً تقبل شهادته من غير أن يصف الإسلام وإذا كان جاهلاً لا تقبل شهادته ما لم يصف لإسلامه كذا في الذخيرة • مسلمة قالت كان زوجي مسلماً وقال أولاده الكفار لا بل كان كافراً والمسلم أخ مسلم يصدق المرأة فالمرث للاخ والمرأة ولو ترك ابنها كافراً أو ابنة مسلمة فقالت الابنة مات أبي مسلماً وصدقها الاخ وقال الابن كان أبي كافراً فالقول للبنت ولو لم تكن زوجة ولكن أخ وابن والاخ يدعي الإسلام دون الابن فالمرث للاخ • بنت وأخ اختلفا فالقول للمدعي الإسلام وكذلك الأب مع الابن كذا في محيط السرخسي • إذا مات الرجل وترك داراً فقال ابن الميت وهو مسلم مات أبي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثي وجاء أخو الميت وهو ذمي فقال مات أخي وهو كافر على ديني وابنه هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث ولو أقام أخوها على مقالتهما يمينه أخذت بينة المسلم ولو أقام الاخ يمينه من أهل الذمة على ما قال ولم يبق الابن البينة لم أجز يمينه الاخ فاما إذا أقام الاخ مسلمين على ما ادعى من كفر الميت يقضي بالميراث للاخ كذا في المحيط والذخيرة •

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى نصراني مات وترك ابنين فاسلم أحدهما بعد موته ثم أقام نصراني بينة نصرانية
أنه ابنه فاقبل بينته على النسب وأجعله شريكاً في الميراث ولا يشاركه ابنه المسلم في نصيبه
كذا في محيط السرخسي . وكذلك لو ترك ابناً واحداً نصرانياً فاسلم بعد موته أبيه ثم جاء نصراني وادعى
أنه ابن الميت وأقام بينة من النصارى فاقضى بنسبه من الميت ولا أعطي شيئاً مما في يد الابن المسلم
فإن خرج الميت مال كان ذلك كله للمسلم فإن مات المسلم وترك ابنه يريده أن بعد ما مات الابن المسلم
فمات الميت الذي للابن الذي قال ابن جماعة إنما يكون للابن الذي حق الزاجرة مع الابن المسلم
في هذه المسألة إذا أسلم قبل أن يثبت نسب الابن الذي أمالو به بنسبه قبل إسلامه بهذه البينة كانت له
مزاولة الابن كذا في المحيط . نصراني مات فقلت امرأته وهي مسلمة أسلمت بعد موته وفي الميراث وقالت
الورثة بل قبله ولا ميراث لك فالقول لهم وكذا لو مات مسلم عن نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة فقلت أسلمت
قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم كذا في الترتيب . ادعى خراجان مسلم وذمى داراً في يد ذمى وادعى
الميراث وبرهنا قضى بها بينهما أن كان شهود الذمى مسلمين والافضى بهما المسلم وإن كان شهوده كفاراً
هكذا في البحر الرائق والمحيطين . كل شهادة شهيد ذمى على ذمى فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم
بها حتى أسلم المشهود عليه فإن الشهادة تبطل فإن أسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ماض عليه
ويؤخذ بالحق كلاً في الحدود وما القصاص في النفس وما دون النفس فالقياس أن ينفذ القاضي
وفي الاستحسان لا ينفذ وأما في الضرر إذا أسلم السارق بعد القضاء قبل القطع فالقاضي يضمنه المال ويدرك
عنه القطع وإن أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم المشهود عليه إن لم يجدوا
الشهادة لم يقض بهما في جميع الحقوق وإن جدد في الوجه الأقل بعد إسلامهما وفي الوجه الثاني بعد إسلام
المشهود عليه قضى بهما في الأموال والقصاص وحد القذف ولم يقض بهما في الحدود الخاصة لله تعالى هكذا
في شرح أدب الخصاف للصدر الشهيد . لو شهد على نصراني أربعة من النصارى أنه زنى بأمة مسلمة
فإن شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وإن قالوا طأعته ودرى الخديعة وبغز الشهود لحق الأمة المسئلة
كذا في فتاوى قاضي خان . قال ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نصراني شهد على مسلم ونصراني
أنهما قتلوا مسلماً عدداً قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرك عن النصراني القتل وأجعل عليه الدية في ماله
كذا في المحيط . قال ابن جماعة سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في مسلم قطع يد نصراني عمداً وزعم
القاطع أنه عبد لنصراني وادعى المقطوعة يده أنه حر فأقام رجلاً وامرأتين من المسلمين على أنه أعنته مولاه
منذ سنة قال أجعله حراً وأقص منه وإن أقام المقطوعة يده نصراني أن مولاه أعنته منذ شهر وأراد
أن يقص منه فانه يعق بهذه الشهادة ولا أقص من القاطع قالوا ينبغي أن يكون القضاء بالعق قولهما لا قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن أبا حنيفة لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد بدون دعواه ولم توجد دعوى
العبد فانه مستكره لذلك كذا في الذخيرة . قال لو أن مسلماً قال إن طلق فلان النصراني امرأته فعبدى حر
فتشهد نصرانيان أن فلاناً طلق امرأته بعد هذا القول إن أطلق امرأته النصراني ولا أعنت عبد المسلم هكذا
في المحيط . مسلم قال إن دخل عبيدي هذه الدار فهو حر وقال النصراني امرأته طالق ثلاثاً إن دخل العبد
الدار ثم شهد نصرانيان أنه دخل الدار وإن كان العبد مسلماً فشهادتهما باطلة وإن كان العبد نصرانياً
فشهادتهما على طلاق النصراني جائزة وعلى العتق لا تجوز كذا في محيط السرخسي . نصراني في يده
طليان أقام كل واحد من مسلم ونصراني نصرانيان أن النصراني أقر بالطليان له قال إن أقضى به للمسلم كذا
في المحيط . نصراني أقام بينة على امرأته نصرانية أنه تزوجها في وقت كذا فقضيت بهالة ثم أقام المسلم البينة
أنه تزوجها في وقت بعد ذلك لا يقضى بهالة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يقضى بهالة قالوا أقام معاقض للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى
لنصراني نصراني مات وعليه دين لمسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني بشهادة نصراني قال
أبو حنيفة ومحمد ووفى رحمه الله تعالى يدي بين المسلم هكذا في محيط السرخسي . فإن فضل شيء كان
ذلك للنصراني هكذا في المحيط . وكان النصراني حياً وفي يده عبد فأتاه مسلم ونصراني ولو أقام كل

شاهدين نصرانيين فهو للمسلم بالاجماع كذا في محيط السرخسي . أن مات ذمى عن مائة درهم فأقام مسلم
ذميين بدين مائة عليه وأقام مسلم وذميين بمائة فثلثا المائة المنفرد وثلثا الشريكين ولو أقام ذمى ذميين
وأقام مسلم وذميين فثلثا المائة المتروكة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو أقام الشريكان مسلمين وأقام الذمى
المنفرد ذميين قسم أثلاثاً ولو أقام الذمى المنفرد مسلمين والشريكان ذميين أو مسلمين فنصف المائة المنفرد
والنصف لهما كذا في الكافي . نصراني مات وترك مائتي درهم وترك ابنين نصرانيين فاسلم أحدهما
ثم جاء رجل فادعى على الميت مائة درهم فأقام شاهدين نصرانيين فإن القاضي يقضى بذلك في نصيب الكافر
ولا يدخل الابن النصراني على أخيه المسلم في نصيبه كذا في المحيط . قال محمد رحمه الله تعالى نصراني توفي
وترك مملوكاً فاسلم المملوك بعد موته ثم شهد له نصرانيان أن مولاه أعنته ولا مال له غيره وأقام مسلم
شاهدين نصرانيين أن له على الميت ألف درهم قال أقبل شهادتهما جميعاً فاعتقه وبسعى القسلا للمسلم كذا
في محيط السرخسي . قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن ذمى مات فادعى ذمى بعض متاعه
رهناً وأقام بينة من أهل الذمة وادعى مسلم عليه ديناً وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة فاقبل أخذ بينة
المسلم فأبديته حتى يستوفى المسلم ماله فإن بقي شيء كان للذمى ثم قال ولا يجوز الرهن حتى يستوفى
المسلم دينه فإن كان شهود الذمى مسلمين وشهود المسلم ذميين أو مسلمين كان الذمى أحق بالرهن حتى
يستوفى دينه كذا في المحيط . إذا ادعى مسلم على كافر مالا وادعى كفالة مسلم بذلك وأقام بينة من الكفار
ثبت المال بهذه البينة على الاصيل دون الكفيل وكذلك لو كان أصل المال على كافر فشهد كافران على
مسلم وكافراً ثانياً كفلاً عنه هذا المال وبعضهم عن بعض جازت الشهادة على الاصيل وعلى الكفيل الكافر
ولا يجوز على الكفيل المسلم وإذا ادعى مسلم على مسلم مالا وادعى الطالب كفالة رجل
من أهل الذمة عنه بالمال بآمره وبجده الكفيل وشهد له بذلك ذميان جازت شهادتهما على الكفيل ولم تجز
على المسلم حتى إن الكفيل إذا أدى لم يكن له أن يرجع على المسلم شيء وكذلك لو كان المال عليهما
في الصك والمسلم في صدر الصك والذمى كفيل بعده أو كان الصك عليهما وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه
فهذه البينة حجة على الكافر دون المسلم كذا في المبسوط . ولو أن رجلاً مسلماً كفلاً لكافر عن كافر
بألف درهم فقتل الكافر الذي عليه الأصل لم آمره أن يضمن عن كفايه المسلم بشاهدين من أهل الكفر أنه
قد أمره بالضمان وأقر الطالب أنه قد استوفى منه المال كان له أن يرجع عليه وإن كفله مسلم بنفس ذمى أو مال
عليه لم يألوه وشهد عليه أهل الذمة فإن جدد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وإن أقر بها جاز ذلك عليه
لاقراره فإن أدى المال وشهد شهود من أهل الذمة أنه كفله بآمره رجوع به كذا في المحيط . تجوز شهادة
الكفار على المكاتب الكفار والعبد المأذون الكافر وإن كان مولاه مسلماً كذا في المبسوط . لو شهد
نصرانيان على العبد المأذون النصراني المسلم أنه قتل هذا الرجل أو فرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل
وتجوز على قتل الفرس عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل البينة عليه في القصاص دون المال
في الخطأ هكذا في المحيط . ولو كان العبد المأذون له مسلماً ومولاه كافراً لم تجز شهادة الكفار على
العبد كذا في المبسوط . لو أن كافراً وكل مسلماً بشراء أو بيع لم أجزع على الوكيل الشهود المسلمين ولو أن
مسلماً وكل كافراً بذلك أجزت على الوكيل الشهود من أهل الكفر كذا في المحيط . لو مات الكافر وأوصى
إلى مسلم فادعى رجل على الميت ديناً وأقام شهوداً من أهل الكفر جازت شهادتهم استحساناً وإن كان الوصي
مسلماً كذا في الظهيرية . قال محمد رحمه الله تعالى في الجناح مسلم ادعى أن فلاناً النصراني مات وأوصى
باليه وأقام شهوداً من النصارى فإن أحضر غير نصراني قبلت الشهادة عليه قياساً واستحساناً وتعدي
إلى غيره . وأما إذا أحضر غير مسلم فالقياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى
أولاً وفي الاستحسان تقبل وكذا لو أقام النصراني بينة من النصارى أن فلاناً مات وأنه ابنه ووارثه لا يعلون له
وارثاً غيره وأحضر غير مسلم قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً وإن أحضر غير مسلم
فالقياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل هكذا في الذخيرة . لو أن مسلماً ادعى وكالة من النصراني
بكل حق له بالكوفة وأحضر غير مسلم وأقام عليه شهوداً نصرانيين لا تقبل وإن أحضر نصراني قبلت

غير عالم بخالط الناس اختار العالم والاولى أن لا يكون المزكى مغفلا ولا يكون منزويا لا يخالط الناس
هكذا في المحيط • قال في كتاب الاقضية وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول
أصحابنا كذا في الذخيرة • وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد ويقول للمعدل
أهذا الذي عدلته أو يقول للمزكى بحضرة الشهود أهؤلاء مقبولوا الشهادة كذا في الكفاية •
وصورة تركية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكى أو يكتب إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأنسابهم
وحالهم ومجالهم وسوقهم أن كان سوقيا حتى يتعرف المزكى فيسأل من جيرانهم وأصدقائهم كذا في النهاية •
وينفذ على يدي أمينه محتوما بمقتضى ذلك المزكى ولا يطلع أحدا على ما يدساجبه حتى لا يعلم فيخضع
كذا في محيط السرخسي • ثم القاضي أن شاء يجمع بين تركية العلانية وبين تركية السر وإن شاء اكتفى
بتركية السر وفي زماننا تركوا تركية العلانية واكتفوا بتركية السر كذا في فتاوى قاضي خان • وقد
كانت العلانية وحدها في الصدر الأول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا بخروجنا عن الفتنة وروى عن محمد
رحمه الله تعالى تركية العلانية بلا وقتنة كذا في الهداية • وينبغي للمعدل أن يختار السوال عن الشهود
من كان موضوعا بالوصاف التي شرطت في المزكى كذا في النهاية • قال شمس الاعمة الحلواني انما يسأل
من جيرانه إذا لم تكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يحتمل هو عليهم شعوا ولا يعطى الجباية وما أشبهها وهو
اختيار أبي علي النسفي ورواه عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • وإن لم يجد في جيرانه وأهل سوقه
من يصلح للتعديل يسأل أهل محله وإن وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك على نواتر الأخبار وكذلك إذا سأل
جيرانه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه ما هم صدقوا كان ذلك بمنزلة
نواتر الأخبار كذا في المحيط • إذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه
أن يعدله كذا في فتاوى قاضي خان • فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه عدل جائز
الشهادة كذا في النهاية • ويكون تعديلا وعلامة الاعتماد كذا في فتاوى قاضي خان • وروى عن محمد
رحمه الله تعالى أنه قال ينبغي أن يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عندي عدل مرضي جائز الشهادة
وبه أخذ علما ونا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا لأن قوله عندي لفظ موهم الأيرى أن الشاهد
إذا قال الحق عندي لهذا المذمى يكون باطلا كذا في الظهيرية • والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى زيف
هذا القول وقال هذا عندي ليس بشيء لأن العالم بالحقائق هو الله تعالى وانما يختار المكلف عما عنده ووقع
اجتهاده كذا في المحيط • ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهلكة أو يقول الله يعلم إذا عدله
غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك بقضى القاضي بشهادته فحينئذ يصح ذلك كذا في العناية • ومن لم يعرفه
بالعدالة ولا فسق يكتب تحت اسمه مستورا ثم يرد المستورة مع أمين القاضي إليه في السر كيلا يظهر فيخضع
المزكى أو يقصد بالاذى كذا في فتح القدير • ينبغي أن يعدله قطعا ولا يقول أنهم عدول عندي لأن الثقات
أخبروني بعد التهم ولو قال لأعلم منهم الاخير فالاصح أنه تعديلا ولو قال هم فيما علمناهم عدول الاصح
أنه ليس بتعديل كذا في الخلاصة • وفي أدب القاضي إذا قال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك
إذا قال هم ثقات فالقاضي لا يكتب به ولو قال أنه مزكى يكتب به وإن قال لأعلم منه الاخير فمن أنواع الخير
لا يكون هذا تعديلا كذا في المحيط • وقبل يكتب بقوله وهو عدل لأن الحرية ثابتة بالدار وهو من أهلها
فلا تلزم تلك الزيادة وهذا أصح كذا في فتح القدير • وهكذا في الكافي • وإن قال هو عدل أن لم يكن
يشرب الخمر فهذا ليس بتعديل كذا في الذخيرة • أن عرف المزكى الشهود بالعدالة غير أنه علم أن دعوى
المذمى كان باطلا وأن الشهود أو هم أو في بعض الشهادة ينبغي أن يبين للقاضي ما صح عنده من عدالة
الشهود وإيمانهم في بعض الشهادة أو بطلان دعوى المذمى ثم القاضي يتفحص عما أخبر به المزكى غاية
التفحص فإن تبين له حقيقة ما أخبر به المزكى رد شهادة الشهود وإن لم تبين له قبل هكذا في المحيط • رجل
غريب شهد عند القاضي فإن القاضي يقول له من معارفك فإن سمعهم وهم يصلحون للمسألة منهم سأل منهم
في السر فإن عدلوا سأل عنهم في العلانية فإن عدلوه قبل تعديلهم إذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تركية
السر والعلانية كذا في فتاوى قاضي خان • وإن لم يصلحوا أو ثبت فيه وسأل عن المعدل الذي في بلدته

أن كان في ولاية هذا القاضي وإن لم يكن كتب إلى قاضي ولايته يتعرف عن حاله هكذا في المحيط • رجل
شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرمضان ببلد فيه القاضي فبعث أمينا على جعل يسأل المعدل
عن الشاهد فاجعل على المذمى كذا في محيط السرخسي • أن كانت الشهود شهدوا على حد أو قصاص
سأل عنهم أجنابهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه إذا استقصى وبما ظهر شيء
يوجب سقوط الحد عنه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد • إذا أتاه كتاب التعديل
واحتياط القاضي وأراد أن يسأل عن غيره أيضا فينبغي أن يدفع إليه أسماء الشهود ولا يعلم أنه سأل عن
حالهم من غيره فإن أتى الثاني بعتل ما جاء به الأول فقد أنفذ ذلك كذا في محيط السرخسي • وإن عدلهم أحدهما
وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الجرح أولى كمال وعدلهم اثنان وجرحهم اثنان
كان الجرح أولى في قولهم وإن جرحهم واحد وعدلهم اثنان ثبت العدالة في قولهم وإن جرحهم اثنان
وعدلهم عشرة • كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضي خان • إذا سأل القاضي عن الشهود وطعن
فيهم لا ينبغي للقاضي أن يصرح للمذمى بأن شهودك جرحوا بل يقول له زد في شهودك أو يقول له لم يحمده
شهودك كذا في المحيط • فإن قال المذمى أنا أتى بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أئمتي لك
أقواما من أهل الثقة فاسأل عنهم بذلك فسمي له قوما يصلحون للمسألة فإن القاضي يسمع قوله فإن جاءه يقوم
وعدوا أو سأل أولئك فعدلوا ينسقي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم ثم تطعنون فيهم لأنهم يجوز
أن يكونوا جرحهم شيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند المعدل فيعد ذلك
المسألة على وجهين أما أن يبينوا كذلك أو يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الأول لا يلتفت إلى ذلك
ويأخذ بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح أولى كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد •
وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية والواقعات والمحيط نقلا عن العيون • وكذا لو عدل المزكى
الشهود وطعن الشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلا نا ولا نا وسمي قوما يصلحون للمسألة عن الشهود فإن
القاضي يسأل عنهم فإن جرحوا أو يبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا
في المحيط نقلا عن العيون • وفي نوادر ابن سماعة قلت لمدبره رحمه الله تعالى أيا أمر القاضي المشهود له أن يأتي
بمن يعدل شهوده قال لا كذا في الذخيرة • لو ثبت عدالة الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا
عند القاضي في حادثة أخرى إذا كان العاهد قريبا لا يستغل بتعديلهم وإن كان بعيدا يستغل به
واختلقوا في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه قولان أحدهما أنه مقدّر ستة أشهر والثاني أنه مقفوض إلى
رأي القاضي كذا في محيط السرخسي • والصحيح أنه يقفوض ذلك إلى رأي القاضي كذا في فتاوى
قاضي خان • والشاهدان لو عدلا بعد ما تناقيا القاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا
أو غيبا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما كذا في خزائن المفتين • لو أن رجلا عدل لمشهورا بالرضى غاب
ثم حضر وشهد ومثل المعدل عنه فإن كانت الغيبة قريبة كان للمعدل أن يعدله وإن كانت منقطعة مسيرة
سنة أشهر أو نحوه فإن كان الرسل مشهورا بالرضى • كأي حنيفة وابن أبي ليلى فله أن يعدله وإن لم يكن
مشهورا فالمعدل لا يعدله كذا في المحيط • رجل نزل بين ظهري قوم لا يعرفونه قبل ذلك فقام بين أظهرهم
ولم يظهر لهم منه الاصلاح والاستقامة قال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم
وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان • لو أن صييا بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب الذي نزل
بين ظهري قوم وهو المشهور ولو أن نصرانيا أسلم ثم شهد فإن كان القاضي عرفه عدلا في النصرانية
قبل شهادته ولا يتأني وإن لم يعرفه بالعدالة يسأل من عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه أن يعدله من غيرتان
كذا في الذخيرة • في كتاب الاقضية عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على نصراني وعدلا
في النصرانية ثم أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضى بتلك الشهادة فإن أعاد اشهادتهما
بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم عن حالهما ولو كان التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي
بشهادتهما لأن ذلك التعديل وقع معتبرا كذا في المحيط • لو عرف فسخ الشاهد غيبة منقطعة بسنة
أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه الاصلاح لا ينبغي للمعدل أن يجرحه كذا في الخلاصة • ولا ينبغي

أن يعذله أيضا حتى تبين عدالته وكذلك الذي لو أعلم وعرف منه ما هو حرج قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه ولا يعذله حتى تظهر عدالته كذا في الذخيرة • قال محمد رحمه الله تعالى في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكفاية ثم تاب وشهد عند القاضي قبل أن يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل أن يعذله حتى يأتي عليه زمان وهو على يوبته يقع في القلب أنه يحتمل يوبته كذا في المحيط • ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد عن حق الشرع أو العبد وذلك بان يشهدوا أن اليهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو شرية الجور أو على إقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو أنهم رجوعوا عن الشهادة أو على إقرارهم أنهم أجروا في هذه الشهادة أو إقرارهم أن المذنب مبطّل في هذه الدعوى أو إقرارهم على أن لا شهادة لهم على المذنب عليه في هذه الحادثة كذا في فتح القدير • ولو أقام المذنب عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بان أقام البينة أنهم زناوا ووصفوا الزنى أو شربوا الخمر أو سرقوا مني ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبد أو شريك المذنب والمذنب مال أو قاذف والمقدوف يدعيه أو محدودون في القذف أو على إقرار المذنب أنه استأجرهم على أداء هذه الشهادة تقبل كذا في الكافي • ثم المذنب عليه إذا أقام البينة أن شاهد المذنب محدود في القذف فالتقاضي يسأل الشهود من حده كذا في الأصل • لأن إقامة الحد أن حصل من السلطان أو من نائبه تبطل شهادته وإن حصل من واحد من الرعايا لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن ذلك وإن قال حده قاضي كورة كذا فالتقاضي هل يسأله في أي وقت حده لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل وفي كتاب الاقضية أن القاضي يسأل ليعلم أنه هل كان قاضيا في ذلك الوقت كذا في المحيط • فإن قال المذنب أنا أقام البينة على إقرار ذلك القاضي أنه لم يحدثه أو على أنه مات قبل الوقت الذي شهدوا أو على إقرار ذلك القاضي أني كنت غائبا عن المصطفى ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا في الخلاصة • لو شهدوا أن المذنب استأجرهم بعشرة وأعطاهم ودام ما لي الذي كان في يده أو أتى صاحبهم على كذا من المال ودفع اليهم على أن لا يشهدوا على بالباطل وقشدها واطلبهم برء المال أو على إقرارهم بأنهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الأمر أو على إقرار المذنب أنهم فسقة ونحو ذلك من إقراره بما تبطل شهادتهم تقبل كذا في فتح القدير • وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى دارا في يدي رجل فأقام على ذلك شهودا أو أقام الشهود عليه شهودا أن هذا الشاهد كان يدعيها ويرسم أنها له فهذا جرح أن عدلت بينه وكذلك لو أقام بينة أن الشاهد كان يدعي الشركة كذا في المحيط • وإذا أقام الشهود عليه البينة أن المذنب وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاصم قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان • إذا قال الشهود عليه أن الشاهدين عبدان وقالان نحن حران لم نكلم قط فإن عرفهما القاضي وعرف حرتهما لا يلتفت إلى قول الشهود عليه وإن كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول الشهود عليه ولا يقبل شهادتهما إلا أن يقيم المذنب أو هما بينة أنهما حران حينئذ يقبل شهادتهما فإن قال لاسل عنا لا يقبل ذلك فإن سأل عنهما فأخبرا أنهما حران قبلت شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين • وإن طلب على ذلك بينة فهو أحب وأحسن ولو جاء انسان وادعى رقة هذا الشاهد بعد ذلك لاذكر لهذه المسألة في الكتب قال غير الاسلام على البردوى وفيه شبهة يجب أن لا يسمع إذا قامت البينة على حرية وسمع أن لم تقم البينة كذا في المحيط • وكذا لو قال الشهود كنعانيدا لكاعقتا لا يقبل القاضي ذلك إلا بينة كذا في فتاوى قاضي خان • وكذلك إذا قالت اليهود نحن أحرار لا نعتل وقال المزكرون كانوا عبيد فلان اعتقهم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وإن أقام الشهود عليه البينة على أن فلانا أعتقهم وهو يملكهم وقضى القاضي بقضيتهم كان ذلك قضاء على العتق حتى لو حضر وأنكر الاعتراف لا يحتاج إلى إقامة البينة عليه لأن الشهود عليه اتصب خصما عن المولى كذا في المحيط •

(وعما تبطل بذلك) قال صاحب الاقضية وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمدا أو يشهد بقتل رجل أو عورته فيبيد الشهود بقتله أو عورته حيا كذا في المحيط • ولا يحكم به برء شهادته بخلافه الدعوى أو الشاهد الآخر أو تكذيب المذنب كذا في فتح القدير • ولا إذا قال غلطت أو أخطأت

أوردت شهادته لتهمته كذا في التمهية • شاهد الزور يعز راجعا اتصل القضاء بشهادته أو لم يتصل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعزيره تشهيره فقط كذا في الكافي • فإن كان سوقيا يبعث به القاضي إلى أهل سوقه وقت الخصومة أجمع ما كانوا أو لم يكن سوقيا يبعث إلى محله أجمع ما كانوا أو يقول أمين القاضي إن القاضي يقر بكم السلام ويقول أنا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس كذا في المحيط • ولا يضرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وقال لا يضرب وجعا ويحبس تأديبا كذا في السراجية • وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يشترط عندهما أيضا كذا في الهداية • قال الحاشيكم الامام أبو محمد الكاتب أن رجوع على سبيل التوبة والالامة والتدابة لا يعز من غير خلاف ولورجع على سبيل الاضرار يعز بالضرب من غير خلاف وإن كان لا يعلم فعل الاختلاف كذا في النهاية • والرجال والنساء وأهل الذمة في شهادة الزور سواء كذا في التبيين • والله أعلم

• (كتاب الرجوع عن الشهادة) •

(وهو مشتمل على ابواب)

• (الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه) •

أما تفسيره فهو نفي ما أثبتته كذا في محيط السرخسي • وأما ركنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور كذا في السراج الوهاج • وأما شرطه فإن يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السرخسي • سواء كان هو القاضي المشهود عنده أو غيره كذا في فتح القدير • وغرته تظهر إذا ادعى المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وأنكر الشاهد ذلك وأراد المشهود عليه إثباته بالبينة أو استخلاف الشاهد ليس له ذلك كذا في النهاية • وكذا إذا ادعى الرجوع مطلقا لا يسمع بينته ولا يستحق المشهود عليه كذا في الذخيرة • لو أقام البينة أنه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل كذا في الهداية والكافي • رجع الشاهدان عند قاض آخر يضمنهما كذا في محيط السرخسي • وإذا أقر الشاهد عند القاضي أنه رجع عند غيره صح إقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدأ من الشاهد كذا في المحيط • لو رجعا عند غيره قاض وضمننا المال وكتبنا به على أنفسهما صكًا ونسبا المال إلى الوجه الذي هو له ثم جحد ذلك عند القاضي لم يقض بذلك عليهما وكذلك لو أقر بذلك عند صاحب الشرطة أو عامل كورة ليس القضاء إليه كذا في المبسوط • إذا تصادقا عند القاضي على أن الإقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن المفتين • وأما حكمه فإيجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادته أو بعد القضاء بهما والضمان مع التعزير إن رجع بعد القضاء • وكان الشهود به مالا وقد أزاله بغير عوض كذا في السراج الوهاج • وإن لم يكن المشهود به مالا بأن كان قصاصا أو نكاحا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وإن صار الشاهد متلفا بشهادته وكذلك إن كان مالا وكان الاتلاف بعوض بعباده وإن كان بعوض لا يعبده بقدرة العوض لا ضمان ويجب فيما وراءه كذا في المحيط • وانما يضمنان إذا قبض المذنب على المال دينيا كان أو عينيا كذا في الهداية والكافي • وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام إن كان المشهود به عينيا فلا مشهود عليه إن يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود به العين أو لم يقبض بخلاف ما إذا كان المشهود به دينيا كذا في الكافي • قال البرازي والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال أولا وكذا القمار يضمن بعد الرجوع إن اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير • وهكذا في الخلاصة • وينظر إلى قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط • فإن رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم به لم يقض القاضي بشهادتهما ولم يضمنوا وإن حكم بشهادتهما ثم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي • إذا رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهد اعنده فقامت عليه البينة بالرجوع وبقضاء القاضي عليه بالضمان فهذا القاضي يتقصد ذلك عليه فيأمره بأداء الضمان وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي أنه أقر أنه رجع عند قاض من القضاة وقضى عليه بالضمان فهذا القاضي يقضي بهذه الشهادة ويلزمه الضمان كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب الثاني في رجوع بعض الشهود)

ان رجع أحدهما ضمن النصف والهمة لمن بقي لاني رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر
ضمن النصف كذا في الكفر • ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا ضمان على المرأة كذا في الذخيرة •
ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأة فلا ضمان عليهما ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال
ولو رجع رجل واحد لا شيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فلهما ربع المال أثلاثا لثلاثاء على الرجل وثلاثة على
المرأة ولو رجعوا جميعا فلا ضمان بينهم أثلاثا لثلاثاء على الرجلين وثلاثة على المرأتين كذا في البدائع • ولو شهد
رجل وامرأتان ثم رجعت امرأة فلهما ربع المال وان رجعت المرأتان فلهما النصف وان رجع الرجل
وحده فله نصف المال وان رجع رجل وامرأة فلهما ثلاثة أرباع المال على الرجل النصف وعلى المرأة الربع
وان رجعوا جميعا فلي الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في المبسوط • ولو شهد رجل وثلاث
نساء ثم رجعوا فغندهما على الرجل النصف وعلى النساء النصف وعنده عليه ضمان وعليهن ثلاثة الأخماس
ولو رجع الرجل وامرأة فله نصف كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الراجعة اثلاثا
كذا في التبيين • وان شهد رجل وعشرة نساء ثم رجع غان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان
عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة أسداسه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الرجل النصف وعلى النساء النصف فان رجعت النساوة العشر دون
الرجل فعليهن نصف الحق على القولين كذا في الهداية • وان رجع مع الرجل ثمانية نساء فعلى الرجل نصف
الحق ولا شيء على النساء كذا في محيط السرخسي • ولو رجع الرجل فعليهن نصف المال بالإجماع
ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال أثلاثا لثلاثاء على الرجل والثلث على المرأة كذا في شرح
الطحاوي • والله أعلم

(الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الأموال)

في الجامع أربعة شهد وأعلى آخر باربع مائة وقضى بها فرجع واحد من مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى
والآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الراجعين خسرون درهمًا أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع
ضمنوا المائة أرباعا وضمنوا سوى الأقل خسين أيضا أثلاثا كذا في محيط السرخسي • في المتن رجل
مات وترك مائة درهم فأدعى رجلان كل واحد منهما على الميت مائة درهم وأقام شاهدين بمحض من الوارث
وقضى القاضي لكل واحد منهما بمائة درهم وقسمت المائة المتروكة بينهما نصفان ثم رجع شاهداً أحد الرجلين
عن خسين درهمهما وقال لا يمكن إلا خسون درهمًا غراما للغيرم الآخر ثلث الخسين وذلك ستة عشر وثلثان •
وفيه أيضا رجل مات وترك ألف درهم فأدعى رجل على الميت ألف درهم وأقام على ذلك عينة وأدعى رجل
آخر ألف درهم أيضا وأقام على ذلك عينة وقضى القاضي بالألف بين المدعين ثم رجعوا ضمن كل شاهدين
خمس مائة وان رجع شاهداً أحد المدعين لم يضمن للورثة شيئا ولم يذكر في الكتاب هل يضمن المدعى
الآخر على قياس المسألة الأولى ينبغي أن يضمن وان رجع بعد ذلك شاهداً المدعى الآخر فهذا أو ما لو رجعوا
بجمله سواء كذا في المحيط • ولو شهد رجل وامرأتان على ألف درهم ورجل وامرأتان عليه وعلى مائة دينار
فقضى للقاضي بذلك ثم رجع رجل وامرأتان عن شهادتهما على الدراهم دون الدينار لم يضمنوا شيئا
ولو رجعوا جميعا عن الدراهم والدينارين فضمن الدينارين على الذين شهدوا بها خاصة وضمن الدراهم عليهم
جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أرباعا على كل امرأتين ربع وعلى كل رجل ربع وعندهما أثلاثا على كل
رجل الثلث وعلى النساء الثلث كذا في المبسوط • إذا شهد أربعة على رجل بحق فشهد اثنان عليه بخمس مائة
وشهد اثنان بالقى وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع أحد شاهدي الألف فان عليه ربع الألف وان رجع معه
شاهداً الخمسة فله ربع الألف خاصة وعليه وعلى شاهدي الخمسة ربع الألف أثلاثا وان رجع أحد
شاهدي الخمسة وحده أو رجعا فلا ضمان عليهما وان رجعوا جملته فعلى شاهدي الألف ضمان الخمسة مائة
التي تفرق بينهما والخمسة مائة الأخرى ضمانها على الفريقين أرباعا وان رجع أحد شاهدي الخمسة مائة وشاهد

الألف فان على شاهدي الألف نصف الألف وخمسة وعطيهما وعلى شاهدي الخمسة ربع الألف أثلاثا
وان رجع أحد شاهدي الألف وأحد شاهدي الخمسة كان على أحد شاهدي الألف ولا شيء على أحد
شاهدي الخمسة كذا في المحيط • ولو كان لرجل على آخر دين فشهدا أنه وهبه له أو تصدق به عليه أو أبرأه
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا كذا في الخلاصة • وكذا إذا شهدا أنه أوفاه ثم رجعا بعد القضاء هكذا
في محيط السرخسي • ولو ادعى رجل على رجل ألف درهم فأقام به عليه شاهدين وأقام المشهود عليه
بالألف شاهدين أنه أبرأه منه أو شهدا أنه أبرأه من كل قليل وكثير يدعى عليه فعدلوا واجتمعت البيعتان عند
القاضي فانه ينبغي له أن لا يسمع من الشهود الذين شهدوا على المال فان أخذ بشهادة شهود البراءة فقطضى بها
ثم رجعوا يكلف المشهود له بالألف البيعة ثانيا ولا يلتفت الى ما مضى اذا أراد أن يضمن شهود البراءة فان
أعادهم فخصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهد الشهود على الألف أنه على المدعى عليه
في الأصل قضى به على شهود البراءة ولا يرجعانه على المشهود له بالبراءة وانما يأمر القاضي مدعى المال
بإعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة بمحض من مالان المال انما يجب عليهما ساعة رجعا وهو مال
حادث وجب عليهما فلا يجزئ بشهادة الشهود الذين شهدوا به قبل وجوب المال عليهما لانهما كانا
مخصبا المال ساعة يقضى القاضي له ورجعا هكذا في المبسوط • ولو شهدا أنه أطله سنة ثم رجعا بعد
القضاء قبل الاجل أو بعده ضمننا المال الطالب ورجعا على المطلوب الى أجله كذا في الخلاصة • ثم هذا يتضح
في رجوعهما قبل حل الاجل وكذلك لو رجعا بعد حل الاجل لان الضمان انما وجب بسبب أنهما ما شهدتا
فرتاعليه حق القبض ويحلون الاجل لم يبقين ان ذلك لم يكن أثلا فانه هذا كان له حق الرجوع عليهما وكان
الخيار له ان شاء أخذ المطلوب وان شاء أخذ الشاهد كذا في المبسوط • فان توى ما على المطلوب وهو مفسدا
لم يرجعا على الطالب كذا في الخلاصة • ولو أسقط المدينون الاجل لم يضمننا كذا في البحر الرائق • واذا كان
الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين وقضى القاضي بالضمان عليهما فذلك بمنزلة إقرارهما بالدين
في المرض حتى لو ماتا في مرضهما وعليهما ديون الصحة يدأ بدون الصحة كذا في الذخيرة • لو شهدا على عبد
في يدي رجل انه لهذا الرجل وقضى به له وهو أيضا العين ثم ذهب البياض عنه وازداد خيرا أو مات عند
المقضى له ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا قيمته يوم قضى به ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة
أو نقصان والقول قولهما في القيمة كذا في الحياوى • والله أعلم

(الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن)

(والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة)

ان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان بأقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق
بين أن يكون البيع باتا وفيه خيار للبائع كذا في الهداية • فان شهدوا أنه باع من هذا عبده بألف درهم
وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقيمة العبد ألفان فأنكر البائع فحكم الحاكم ببيع ثم رجعوا ان فسخ
البائع البيع في الثلاثة أو أجازة فلا ضمان عليهم وان لم يفسخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واستقر البيع
ضمنوا الى تمام القيمة وذلك ألف درهم كذا في المنهات • ولو شهدا على رجل بالشراء فقضى به ثم رجعا
فان كان بمثل القيمة أو أقل لم يضمن للمشتري شيئا وان كان بأكثر من قيمته ضمننا ما زاد على قيمته للمشتري
وكذا إذا شهدا على رجل بالشراء بشرط الخيار للمشتري وجزا البيع بمضى المدة وان جازا جازته لا يضمنانه كذا
في التبيين • اذا كانت لرجل أمة قيمتها مائة فشهد شاهدان عليه أنه باع من فلان بخمس مائة وقضى الثمن
والبائع يجمد والمشتري يدعى فقضى به ثم رجعا ضمننا قيمتها مائة للبائع ولو شهدا بالبيع أو لا فقضى به وبالثمن
ثم شهدا بقبض الثمن وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن خمس مائة كذا في الكافي • ادعى أنه اشترى
عبد هذا بالدين الى سنة وقيمه ألف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فالبائع الخيار ان شاء تابع المشتري بالقبض
الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالحقالة وأيهما اختار فخصمه يرى الآخر فان اتبع الشهود ورجعوا
على المشتري بالثمن درهم عند حلول الاجل وبطبيع لهم الألف ويصدقون بالآخر هكذا في المنهات •

فان وبعد المشتري بالبعد عينا فرددته فان كان بغير قضاء فاض فهدا بغيره يسع جديد فباخذ من البائع
ألفي درهم ولا يصيل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي يرد البائع على البائع ويأخذ من الشاهدين
مادفع اليهما ألفي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه ألف درهم كذا في شرح الطحاوي *
ولو شهدا ببيع عبد قيمته خمسمائة بالف درهم حاله وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهدا أن البائع أجل المشتري
الثلث الى سنة وقضى القاضي بالاجل ثم رجعا عن الشهادة جميعا ضمننا للثمن للبائع وذلك ألف درهم
ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع الشهادة بالعدد دفعة واحدة وقضى القاضي بشهادتهما كان البائع
بالتأجيل ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حاله وان شاء اتبع المشتري بالف درهم الى سنة هكذا
في المحيط * ولو شهدا على البيع بخصم مائة واتصل به القضاء ثم شهدا أن البائع أخر الثمن سنة واتصل به
القضاء ثم رجعا عن الشهادة بخصم الثمن خمسمائة عند الامام وهو قول الثاني رحمه الله تعالى أولا كذا
في الوجيز للكردي * ولو شهدا على البائع أنه أبرأه عن كل قليل وكثير له قبله وقضى به ثم شهدا عليه أنه باعه
هذا العبد قبل ذلك وأخذ العبد فان رجعا عن البيع ضمننا القيمة وان رجعا عن البراءة ضمننا الثمن كذا
في القنانية * رجلان شهدا الرجل ببيع عبده من فلان بالقبض والمشتري بمحمد فقضى بذلك ولم يدر ما فعل
العبد فشهدا آخران أن المشتري قبض العبد فقضى البائع على المشتري بالقبض ثم رجعا جميعا فان شاء المشتري
ضمن الثمن شاهدي القبض وبرئ شاهدا البيع وان شاء ضمن شاهدي البيع قيمة العبد ألفا فاخذوا رجعا
على شاهدي القبض بالقبض فلم له ألف منهما ويرد على شاهدي البيع ألفا وكذلك لو قضى بالشهادتين معا
أو قضى بشهادة البيع أولا كذا في شرح الجامع الكبير * فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على
شهود العقد لانهم شهدوا على عقد منتقض الآن بتأخر الحكم بشهادة شهود العقد فيغير موان الزيادة هكذا
في الكافي * رجل ادعى على رجل أنه باعه منه جارية هذه بالف درهم والمشتري بمحمد ذلك فقام عليه
شاهدين فالزمه القاضي البيع والمشتري يعلم أنه لم يشترها ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدقا على نقض البيع
والمشتري في حل من وطئها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر
وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يحل له أن يطأها كذا في المبسوط * شهدا أنه وهب عبده من فلان وقبضه
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا قيمة العبد فان ضمننا قيمة العبد لم يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان في العبد
ولو كان أيضا العين يوم القضاء بالهبة ثم رجعا والبايع زائل ضمننا قيمته أيضا كذا في محيط السرخسي *
ولو لم يضمن القاضي عليه الشاهد القيمة فله الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في المبسوط * وكل
جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة إلا في فصل الرجوع فانه لا يرجع في الصدقة بخلاف الهبة
كذا في المحيط * عبد في يد رجل ادعى رجل أنه وهبه له وسلم اليه وبرهن عليه وادعى آخر عليه مثله وشهد
آخران له بذلك ولم يدر التاريخ قضى بينهما فبينما قضى فان رجعا عن الفريقان ضمن كل فريق الواهب نصف قيمته
ولا يضمن الموهوب له الا خسر شيا كذا في الكافي * ولو شهدا بالهبة لرجل وآخران بالهبة لآخر فرجع
أحد الفريقين ضمننا نصفه للواهب ونصفه للموهوب له كذا في القنانية * ادعى من له ألف على آخر أنه
رهنه عبدا به قيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد شاهدا بالدين ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على
الدين لم يضمن ما دام العبد حيا فان مات في يد المرتن ضمننا الفضل على الدين فلو ادعى الزاين الرهن وأتكر
المرتن لم يضمن الفضل ويضمن قدر الدين للمرتن وان رجعا عن الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا
العبد وما رهنه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي * رجل له على رجل ألف درهم وهو مقر به وفي يد الطالب
نوب يساوي مائة درهم يدعى أنه له فقام المطلوب شاهدين أنه له رهنه ايام المال وقضى به ثم هلك النوب
فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمننا مائة درهم للطالب ولو كان ذوا اليد مقر بالنوب للراهن غير أنه يقول هو عندي
ودبعة وقال الراهن بل هو رهن عندك وأقام شاهدين عليه فقضى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا
في المبسوط * واذل شهدا بدين بدين في يد رجل والمودع بمحمد ذلك فقضى عليه القاضي بالقيمة
ثم رجعا فانهما يضمنان ذلك وكذلك البضاعة والعارية على هذا كذا في المحيط * ادعى المضارب نصف
الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح لم يقض لم يضمن فان قبضه واقتسماه نصيبين

ثم رجعا ضمننا من الربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما فان كان
رأس المال عرضا فكذا وان كان نقدا فرب المال يملكه فضمننا فكان راضيا باستحقاق الربح كذا
في محيط السرخسي * ولو شهدا أنه أعطاه بالثلث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه اذ رجعا لان القول
قول رب المال بغير شهود ولم يتلفا على المضارب شيئا بشهادتهما ولو توى رأس المال في الوجهين لم يضمن شيئا
كذا في المبسوط * في يد رجل مال فشهد الرجل أنه شريكه شركة مفادضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعا
ضمننا ذلك النصف للمشهد وعليه كذا في البصر الرائي * لو شهدا أنهما اشتركا ورأس مال كل واحد منهما
ألف على أن الربح بينهما أثلاثا وصاحب الثلث يدعى النصف وقد رجعا قبل الشهادة فقصم القاضي بينهما
أثلاثا ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما رجعا فيما اشتريا بعد الشهادة
فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل أنه أجره منه شهر بعشرة والمشتري
يشكر فشهدا هذان على ذلك ثم رجعا فان كان في أول المدة ينظر ان كان أجرة مثل الدار مثل المسمى فلا
ضمان عليهما وان كانت دونه يضمنان الزيادة وان كانت الدعوى بعدم مضي المدة يضمنان الاجرة كذا في شرح
الطحاوي * ولو ادعى رجل أنه استأجر هذه الدابة من فلان بعشرة دراهم وأجرة مثلها مائة درهم والمؤاجر
يشكر فشهدا هذان وقضى القاضي ثم رجعا لم يضمن المؤاجر شيئا كذا في البدائع * ولو ركب رجل
بغيرا الى مكة فغلب فقال رب البعير غصبتني وقال الراكب استأجرته منك بكذا وأقام عليه شاهدين
فأبرأه القاضي من الضمان وأخذ عليه ما وجب من الاجر ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا قيمة البعير الا مقدار
ما أخذ صاحبه من الاجر ولو كان البعير أول يوم ركبته يساوي مائتي درهم وآخر يوم غلب فيه يساوي ثلثمائة
درهم لزيادة في بدنه والاجر خسرون درهما فانهما يضمنان مائتي درهم وخسرين درهما بحساب قيمته يوم غلب
من أصحابنا رحمه الله تعالى من يقول هذا في قولهما أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانما يضمنان بحساب
قيمتهم يوم ركب والاصح أن هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع)

إذا ادعت امرأة نكاحها على رجل وأقامت عليه بينة وقضى بالنكاح ثم رجعا الشاهدان فان كان
مهر مثل المسمى أو أكثر لم يضمن شيئا وان كان مهر مثلها أقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج كذا
في الكافي * ولو ادعى رجل على امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة فقضى القاضي عليها
بالنكاح بالينة ثم رجعا عن شهادتهما فانما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر
أو أقل كذا في الأخيرة * إذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني
بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهدا هذان أنه تزوجها على مائة درهم فقضى القاضي بذلك ثم رجعا
عن شهادتهما فان رجعا عن شهادتهما حال قيام النكاح أو بعد الطلاق بعد الدخول يضمنان للمرأة
تسعمائة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة
شيئا عندهم جميعا فيجب تحكيم المتعة حتى لو زاد ضمننا الزيادة على خسين عندهما هكذا في المحيط *
ولو شهدا عليه أنه تزوجها على ألف ومهر مثلها خمسمائة وأنما قبضت الألف وهي تنكر فقضى بشهادتهما
ثم رجعا ضمننا لها مهر المثل لا المسمى كذا في التبيين * ولو شهدا بالنكاح بالف ولم يشهدا قبض الألف
حتى قضى بالنكاح ثم شهدا قبض الألف وقضى به ثم رجعا عن الشهادة بغير المسمى لها وهو الألف كذا
في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع واذل شهدا هذان لامرأة على رجل أنه تزوجها بألفي
درهم ومهر مثلها ألف درهم فقضى القاضي بذلك وقبضت المرأة ألفين ثم شهدا آخران أن الزوج دخل بها وطلقها
ثلاثا والزوج بمحمد فترق القاضي بينهما ثم رجعا عن الشهود جميعا عن شهادتهما فالزوج بالتأجيل ان شاء ضمن
شهود النكاح ألف درهم وان شاء ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم فان ضمن شهود الدخول
والطلاق ألفي درهم ليس له تضمين شهود النكاح وليس لشهود الطلاق والدخول أيضا أن يرجعوا على شهود
النكاح وان ضمن شهود النكاح ألف درهم رجعا على شهود الدخول والطلاق بألف آخر وكان

الشهود والنكاح أن يرجعوا بالالف الذي ضمنوا الزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلفت الروايات في حق قصر ذلك الف ذكر في الرجوع عن الشهادان من المبسوط أن شهود النكاح هم الذين يقضون ذلك وذكر في الجامع أن الزوج هو الذي يقض ذلك ثم يدفعه إلى شهود النكاح ولو جاء شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وشهدوا عند القاضي معاً كانت العبرة بحالة القضاء فان قضى القاضي بشهادة شهود النكاح أولاً بان ظهرت عدالتهم أولاً فهذا الفصل الأول سواء وان اتصل القضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق أولاً بان ظهرت عدالتهم أولاً وصورته أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل دخل بهذه المرأة أو برسمكم النكاح وطلقاتها وشهد آخران أن هذا الرجل تزوج هذه المرأة أولاً من أمس على أني درهم فقلت شهود الدخول والطلاق أولاً فقضى القاضي على الزوج بنصف البضع وذلك مهر مثلها وهو ألف درهم ثم عدلت شهود النكاح فقضى القاضي عليه بألف آخر ثم رجعوا جميعاً فبطلت شهود الدخول والطلاق إلا أنما ويضمن شهود النكاح أيضاً ألفاً آخر ولا يرجع كل فريق على الفريق الآخر بشي وان ظهرت عدالة الفريقين معاً فقضى القاضي بشهادتهم معاً ثم رجعوا جميعاً فهذا هو ما لو قضى القاضي بشهادة شهود النكاح أولاً سواء وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهدوا على إقرار الزوج أنه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقاتها ثلاثاً وقضى القاضي على الزوج بنصف البضع وبذلك الثابت بالبيئة بالنسبة عينا فان لو جاءت المرأة بعد ذلك بشهادتين شهدان على إقرار الزوج أنه تزوجها على أني درهم وقضى القاضي عليه بالفصل للمرأة ثم رجع الشهود جميعاً عن شهادتهم فالحجاب فيه كالحجاب فيما إذا شهدوا على معانة الدخول والطلاق وعلى معانة النكاح فلا أن شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق زكوا معاً وقضى القاضي بشهادتهم معاً ثم رجع شهود النكاح ضمنهم ألف درهم وهو الف الزائد على مهر المثل فان رجع شهود الدخول بعد ذلك ضمنهم أني درهم ألف من ذلك الزوج وألف آخر يطالبها الزوج إلى شهود النكاح وان رجع شهود الدخول أولاً ضمنهم الزوج أني درهم فلو لم يقبضه الزوج حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح امرأة مرتدة ادعت على رجل أنه تزوجها في حال اسلامها على ألف درهم ودخل بها وطلقاتها ثم كانت الردة وأنكر الزوج ذلك كله ومهر مثلها ألف فتشهد لها شاهدان بالنكاح بالتي درهم وقضى القاضي بشهادتهما وشهد آخران على الدخول والطلاق أمس وأنها ارتدت اليوم وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم فشهد النكاح لا يضمنون للزوج شيئاً وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج أني درهم ولو وقع القضاء بالشهادتين جميعاً فهذا هو ما لو وقع القضاء بشهادة شهود النكاح أولاً سواء لان شهود النكاح يجعل مقدمات شهود الدخول يجعل متأخراً كما هو الأصل الا اذا وجد دليل مقبر ولم يوجد ولو قضى القاضي بشهادة شهود الدخول أولاً ثم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم ضمن شهود الدخول مهر مثلها ويضمن شهود النكاح ألفاً آخر وهو الف الزائد على مهر المثل ولا يرجع أحد الفريقين على الآخر كذا في المحيط • اذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته والزوج ينكر ثم رجعوا بعد القضاء فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مقرب فلا ضمان على الشاهدان وان كان قبل الدخول فقضى نصف المهر أو المتعة ثم رجعوا فأنتم ما يضمنان للزوج ذلك كذا في شرح الطحاوي • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها وفتق القاضي بينهما وقضى بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فأنتم ما يضمنان لورثة الزوج نصف المهر ولا يضمنان لورثة الزوج قيمة منافع بضعها ولا يضمنان للمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوى في حق هذا الحكم أن يكون الزوج صحيحاً أو مريضاً كذا في المحيط • ولو شهد بعد موت الزوج أنه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعوا لم يضمن لورثة وضمن للمرأة نصف المهر والميراث كذا في الكافي • واذا شهد رجل وامرأة أن علي طلاق امرأة ورجل وامرأة أن علي دخوله بها فقضى القاضي بالصداق والطلاق ثم رجعوا فعلى شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وعلى شهود الطلاق ربع المهر ولو رجع شاهد الدخول وحده ضمن ربع المهر ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يضمن شيئاً ولو رجع شهود الدخول كلهم ضمنوا النصف ولو كان شهود الطلاق هم الذين

رجعوا لم يضمنوا شيئاً ولو رجعت امرأة من شهود الطلاق وامرأة من شهود الدخول فعلى الرجعة من شهود الدخول عن المهر ولا ضمان على شهادة الطلاق كذا في المبسوط • ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول وقضى بذلك ثم رجع أحد شاهدي الدخول ضمن ربع المهر فان رجع بعد ذلك أحد شاهدي الطلاق لم يضمن شيئاً • ولو رجع شاهد الطلاق وأحد شاهدي الدخول ضمنوا جميعاً نصف المهر على شاهدي الدخول من ذلك نصفه والباقي عليهم أثلاًما كذا في الحاوي • ولو شهد شاهدان أنه طلق امرأة واحدة وآخران أنه طلقها ثلاثاً لم يضمن دخلها قضي بالقرقة ونصف المهر لهما ثم رجعوا جميعاً فضمن نصف المهر على شهود الثلاث ولا ضمان على شهود الواحدة كذا في الظهيرية • اذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته عام أول في رمضان قبل أن يدخل بها فاجاز القاضي ذلك وألزمه نصف المهر ثم رجعا عن شهادتهما فضمنهما القاضي نصف المهر أو لم يضمنهما حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول بها لم تقبل شهادة الفريق الثاني كذا في المحيط • ولو أقر الزوج بذلك برده على الشاهد من ماضٍ من قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط المرخسي • ولو شهد الفريق الثاني بالطلاق في وقت متقدم على الوقت الذي شهد به الفريق الأول قبلت الشهادة فيسقط الضمان عن الفريق الأول هكذا في المبسوط • ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن سمي لهما مهر افتضى بذلك ثم رجعوا ضمن شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر كذا في الحاوي • شهد شاهدان أنه تزوج هذه المرأة على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير نسبية فقضى ثم طلقها ثم رجعوا فطلعتها فبطلت المتعة إلى خمسة أضعاف ولو شهد آخران على الدخول ثم رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسة أضعاف وعليهما وعلى شاهدي الطلاق خمسة أضعاف وعلى شاهدي التسمية فضل ما بين المتعة والخمسائة وعليهما وعلى شاهدي التسمية ما بين المتعة إلى نصف المهر وعلى الفرق الثلاث قدر المتعة أثلاًما كذا في محيط النسخي • ولو شهدا على رجل أنه تزوج امرأة على ألف درهم والزوج يجهده ومهر مثلها خمسة أضعاف درهم وشهد آخران أنه طلقها قبل الدخول بها افتضى بذلك ثم رجعوا فعلى شاهدي النكاح مائتان وخمسون وعلى شاهدي الطلاق مائتان وخمسون ولو شهد آخران أيضاً بالدخول فالزيمه القاضي ألف درهم قبل رجوع الاربعة ثم رجعوا فعلى شاهدي النكاح خمسة أضعاف الفضل عن مهر مثلها وعلى شاهد الدخول ثلاثة أرباع الخمسائة الأخرى وعلى شاهدي الطلاق ربعها كذا في الحاوي • ولو شهد شاهدان أنه حلف لا يقربها يوم الثور وآخران أنه طلقها يوم الثور فأنها القاضي منه ولم يضمن دخلها وألزمه نصف المهر ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق دون شهود الأيلاء كذا في المبسوط • ولو شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها تزوجها أنها اختلفت من زوجها على أن أبرأته من المهر والمرأة تجده والزوج يدعي وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعوا عن شهادتهما فأنتم ما يضمنان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها وبقي المأنة يحالها ضمن المرأة جميع المهر كذا في الأخيرة • واذا ادعى أنه خالفها على ألف درهم وهي تنكر فتشهدوا بذلك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الف وان كانت المرأة هي المتعة فلا ضمان عليهم كذا في المشترات • والله أعلم

(الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والسكابة)

اذا شهدا أنه أعتق عبده فقضى بالعتق ثم رجعوا ضمنوا قيمته سواء كانا مومنين أو مشركين والولاة القولي كذا في فتح القدير • اذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق أمته هذه فاجاز القاضي ذلك واعتقها وتزوجت ثم رجعوا عن شهادتهما ضمنوا قيمتها للمولى ولم يسع المولى وطؤها كذا في الحاوي • اذا شهد شاهدان على رجل في شوال أنه أعتق عبده في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة ألفا درهم وكانت قيمته في رمضان ألف درهم فلم يعد له حتى صار قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدل وقضى بشهادتهما ثم رجعوا ضمنوا قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف درهم كذا في المحيط • وحكمه في حدوده وبرامضائه قيمته

رمضان الى أن أعقته القاضي حكم الحز كذا في محيط السرخسي • اذا شهد شاهدان أنه أعققت عبده
في رمضان فقضى القاضي بذلك ثم رجعا وجب عليهما الضمان ثم انهما • فاما البينة أنه أعققه في شعبان
لا يسطر الضمان عنده وعندهما يسطر ولو • فاما البينة أنه أعققه في شوال لا يسطر الضمان بالاجماع كذا
في شرح الطحاوي • ولو شهدا أنه دبره فقضى القاضي بذلك ثم رجعا ضما ما نقصه التديبير فان مات
المولى ويخرج العبد من ثلثة عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثي
قيمه مدبرا • ويضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عمل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد
واذا لم يعمل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنهما فلورثته أن يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان بذلك
على العبد كذا في المبسوط • اذا شهد شاهدان أنه أعققه البينة وشهد آخران أنه أعققه عن دبرته وقضى
القاضي بشهادتهم ثم رجعا جميعا فالضمان على شاهدي الاعناق لا على شاهدي التديبير ولو شهد شاهدان
التديبير أول مرة وقضى القاضي بشهادتهم ثم شهدا بالاعناق والاعناق وقضى القاضي بذلك ثم رجعا
فان شاهدي التديبير يضمنان ما نقصه التديبير ويضمن شاهد الاعناق البات قيمته مدبرا وان كان شاهدا
العتق البات شهدا أنه أعققه قبل التديبير فاعتقه القاضي ثم رجعا عن شهادتهم ضمن شاهد الاعناق قيمته
ولم يضمن شاهد التديبير قالوا يجب أن يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رجعا لله تعالى أما على
قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى فينبغي أن لا يقضى القاضي بشهادة العتق كذا في المحيط • ولو شهدا عليه
أنه كاتب عبده على ألف درهم الى سنة فقضى بذلك ثم رجعا عن الشهادة وهو يساوي ألفا أو ألفين فانما
يضمنان قيمته ويضمنان العبد بالكاتب على نحوهما ولا يعتق المكاتب حتى يؤدى والوالا الذي كتابه وان
عجز فرد في الرق كان لولاه ويرد المولى ما أخذ من الشاهدين عليهما كذا في الطحاوي • اذا شهد شاهدان
على رجل أنه كاتب عبده بألف درهم الى سنة وقيمة العبد خمسمائة وقضى القاضي بالكاتب ثم رجعا
عن شهادتهم فان القاضي يحضر المولى فان اختار تضييع الشاهدين لا يكون له اختيار اتباع المكاتب بيد
الكاتب أبدا فاذا أدى المكاتب ألف درهم وقبض الشاهدان ذلك فانه يطيب لهما من ذلك خمسمائة
وتبذل فان بالزيادة هذا على قول أبي حنيفة ومحمد رجعا لله تعالى وان اختار اتباع المكاتب أو تقاضاه
بلا تخيير القاضي لا يكون له تضييع الشاهدين أبدا ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته
علم المولى برجع الشاهدين أو لم يعلمه الا أن تكون المكاتب أقل من القيمة فان له أن يرجع على الشاهدين
بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته كذا في المحيط • ولو شهدا على رجل أنه أعققت عبده على خمسمائة وقيمه
ألف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا فالشهود عليه مخيران شاء ضمن الشاهدين الألف ويرجعان على العبد
بخمسمائة وان شاء رجعا على العبد بخمسمائة وأنها اختار ضمانه لم يكن له أن يرجع على الآخر بعد ذلك
شيئاً أبدا كذا في المبسوط • اذا ادعى عبدان مولاه كتابته على ألف درهم وهي قيمته وادعى المولى أنه
كاتبه على ألفين وأقام على ذلك بينة فقضى القاضي بالالفين على المكاتب فاذا رجعا الشاهدان يضمنان
ألف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع المكاتب وقال المولى كاتبك على ألفي درهم ويجحد المكاتب
فأقام المولى على ذلك بينة فان القاضي لا يقضى بالكاتب بينة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على
الكاتب وان شئت فدهمها وكن وقيفا فان كان المكاتب ادعى أنه حر فبشاهدين فشهدا أنه كاتبه على
ألفين وقضى القاضي عليه بذلك فاذا المال ثم رجعا الشاهدان فانهما يضمنان للمكاتب ألفين وان كانت
قيمه أقل من ذلك كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والتب والولادة والموارث)

اذا ادعى رجل على رجل اني ابنك والرجل يجحد دعواه فأقام الابن البينة انه ابنه وقضى القاضي بذلك
وأثبت نسبه ثم رجعا فانهم لا يضمنون شيئا للاب سواء رجعا وحال حياة الاب أو بعد وفاته • وكذلك
لا يضمنون لساير الورثة ما ورثه الابن المشهود له • وكذلك اذا ادعى رجل ولا رجل وقالاني أعقتك والعتق
يجحد فأقام المدعى البينة على دعواه ثم رجعا لا يضمنون شيئا سواء رجعا وحال حياة المعتق أو بعد وفاته كذا

في المحيط • لو شهدوا أنه ابن هذا القتل لا وارث له غيره والقاتل يقتل بقتل القاتل عند افقضى بالقصاص وقوله
الابن ثم رجعا فلا ضمان عليهم في القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القتل لورثته المعروفين وعليهم
التزير كذا في محيط السرخسي • اذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق ثم رجعا عن شهادتهم فانهم يضمنون
جميع ما ورثه المعتق لورثته المعروفين • واذا شهدوا بنكاح امرأه ومات الزوج بعد قضاء القاضي بالنكاح
ثم رجعا عن شهادتهم أو كان الرجوع منهم حال حياة الزوج فلا ضمان عليهم ولو شهدوا بالنكاح
بعد موت الزوج ثم رجعا وضما ما نقصه الميراث لساير الورثة كذا في المحيط • لو شهدوا بالرجل مسلم
كان أبوه كافرا أن أباه مات مسلما والليت ابن كافر فقضى القاضي بغيره إلى أبيه المسلم ثم رجعا عن شهادتهم
يضمنون الميراث كله للكافر كذا في المبسوط • اذا أسلم كافر ثم مات وله ابنتان مسلمتان كل واحدة تدعى انه اسلم
قبل موت أبيه وأقام على ذلك شاهدين فوردتهما القاضي ثم رجعا شهدا احدهما ضما جميع ما ورثه
للآخر • وكذلك لو مات رجل عن أخ معروف فأدعى أحد ابنتيه وشهد به ذلك شاهدان وحكم له
بالميراث ثم رجعا ضما جميع ذلك للاخ • ولو كان صبي في يدي رجل لا يعرف أحزاهم عبد فشهد شاهدان
على اقاربه انه ابنه فثبت القاضي نسبه ثم مات الرجل وقضى له ميراثه ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنا شيئا
كذا في الطحاوي • ولو ان صبيما وصية صبيما وكبروا وعتقا وتزوج أحدهما الاخر ثم جاء صبي مسلم وأقام
بينة انهما ولداه فقضى القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما وعن
الزوج أن يطأها وان علم انهما شهدا برزور ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا • ولو كانت صبية في يدي رجل
يرغم انها أمته فشهد شاهدان انه اقترانها ببنته وقضى بذلك القاضي لم يسع المولى أن يطأها وان علم انهما شهدا
برزور فان رجعا ضما قيمتها ولو ماتت وترك ميراثا وسعه أن يأكل ميراثها وكذلك لو مات الأب كانت
في سعة من كل ميراثه كذا في المبسوط • رجل مات وترك لعبدين وأمة وأموالا فشهد شاهدان لرجل
انه أخو هذا الميت لا يسه وولته ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبدين والأمة والأموال ثم شهد شاهدان
لاحد العبدين بعينه أنه ابن الميت وأجاز القاضي شهادتهما وأعطاه الميراث وحرم الاخ ثم شهد آخران أن
العبد الثاني ابن الميت وأجاز القاضي ذلك وجهه وارثا مع الاول وقسم المال بينهما فنفذين ثم شهد شاهدان
ان الميت أعققت هذه الأمة في صغته وتزوجها وقضى بنكاحها بالمهر وجعل لهما الثمن وكل واحد يجحد
صاحبه أن يكون وارثا ثم رجعا شهدا الابن الاول فانهما يضمنان جميع قيمة الابن الاول للابن الثاني
والمرأة بينهما أثمانا سبعة أثمانها الابن الثاني وغنها المرأة ويضمنان جميع ما ورثه الابن الاول للابن الثاني
ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الاول شيئا وكذلك لا يضمنان للاخ شيئا وكذا ان رجعا شاعدا الابن
الثاني أيضا وان رجعا شهدا المرأة أيضا ضما قيمة المرأة والمهر وما ورثه بين الابنين نصفين هذا اذا كان
يكذب بهضهم بعضا من عمه انه هو الوارث دون غيره فاما اذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا
ضمان عليهم في شيء من ذلك • وكذلك الجواب اذا ثبت وراثته الكل بشهادة شاهدين سواء شهدا بذلك
في أوقات مختلفة أو في وقت واحد بعد ان شهدا بنسب كل ابن بدعوة على حدة بأن شهدا أنه ادعى هذا
ثم ادعى الآخر فقضى ثم رجعا عن شهادتهما ولا فرق بين الفرق والفرق الواحد في حق الثمنان للابنين
والمرأة وانما الفرق بينهما في ضمان الاخ فقيما اذا كان الشهود وفرقا لا يضمن الراجعان للاخ شيئا وان أقر
الراجعان بوراثته الاخ وفيما اذا كان الفرق واحد ضما من الاخ اذا أقر بوراثته هكذا في المحيط •
لو كان في يدي رجل عبد صغير وأمة فشهد شاهدان أنه أقر انه ابنه وأقر انه أمته ثم رجعا على
ألف وهو يجحد فقضى بجميع ذلك ثم مات الرجل عن بينين سوى الصبي فقضى للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم
على الميراث ثم رجعا فشهدوا الابن يضمنون قيمته الانصبيه منها ويضمن شهود الأمة قيمتها الاميراثية منها
ولا يضمنون غير ذلك الا أن يكون المهر أكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل ولكن يطرح من ذلك ميراثها منه
هكذا في المبسوط • رجل له جارية ثمان لكل واحدة منهما ولد وله في ملكه فشهد شاهدان لاحد الولدين
أنه ادعاه وهن يسكروا آخران لا خير بمثله فقضى بالبنت وأمية الولد ثم رجعا فان كانت الشهادة والرجوع
حال حياة الوالد ضمن كل شاهدين قيمة الولد الذي شهدا به وتضمن قيمة ام الولد فاذا غر ما واستهلك الاب

ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل واحد من الابنين يجهد صاحبه ضمن كل شاهد من الولد الا انصرف قيمة أم
الولد الذي شهد به كذا في محيط السرخسي • ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهد به كذا في المحيط •
ويرجع شاهد كل واحد في ميراثه الذي ورثه بجميع ما أخذ منهم الوالد في حياته كذا في محيط السرخسي •
ولا يرجع كل فريق من اليهود على الابن المشهود له بما غرم لآخيه من نصف قيمة أمه بعد التقصان
ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهد به لآلئ الابن الا انصرف واحد منهم صاحبه فالشهود
لا يضمنون شيئا لابنين وبأخذ كل فريق من اليهود ما ضمن للميت من قيمة الولد المشهود له ومن
تقصان قيمة أمه بما ورثا عن أبيهما هكذا في المحيط • وإذا كانت الشهادة حال حياة الوالد والرجوع
بعد وفاته ضمن كل شاهدان لم يشهدا له نصف قيمة الولد المشهود له ونصف قيمة أمه غير أم الولد ولم يضمن
الميراث كذا في محيط السرخسي • ولا يرجع كل فريق من اليهود بما ضمن للابن الذي لم يشهد له على الابن
المشهود له هذا اذا كان كل ابن يجهد صاحبه فاما اذا صدق كل ابن صاحبه فالشهود لا يضمنون للابن
شيئا كذا في المحيط • وإذا كان كلاهما بعد موته وله أخ لآب وأم ضمن كل فريق للذي لم يشهد له قيمة
الولد الا انصرف قيمة أمه وبجميع ما ورثا ولم يضمنوا المالا شيئا كذا في محيط السرخسي • ولا يرجع
كل فريق بما ضمن في ميراث المشهود له وان كانت الشهادتان من فريق واحد بان شهدا أن المولى قال
في قلة واحدة هذان ابناي من هاتين الحاريتين والابنان كبيران يتبعان ذلك مع الحاريتين فقتل ثم رجعا
فان كانتا في حياة المولى ضمن المشهود له قيمة الولدين وتقصان الاستيلاء فاذا أخذ ذلك واستهلكه
ثم مات لم يفرغ الشهود شيئا من قيمة الابنين ويرجع الشهود عما ضمنوا للمولى فيما ورث الولدان عن أبيهما
ولا يضمن الشهود لآلئ ما ورثه الابنان ان كان للميت أخ وان كانت الشهادة في حياة المولى
والرجوع بعد وفاته لم يفرغ الشهود شيئا لابنين ولا لآلئ وان كانت الشهادة والرجوع بعد وفاته فالشهود
لا يفرغون للابن شيئا ويفرغون لآلئ قيمة الحاريتين وقيمة الابنين وما ورثه الابنان واذا كان الشهود
فريقا واحدا والولدان صغيرين وقت الشهادة فتتفرق بلوغهما فاذا بلغا فان صدق كل واحد منهما الشهود
في جميع ما شهدوا به فهذا هو ما لو كانا كبيرين وقت الشهادة وأدعى جميع ما شهد به الشهود سوا فان صدق
كل واحد منهما الشهود فيما شهدوا به وكذبهم فيما شهدوا بالصاحبه فهذا هو ما لو شهدوا الكل ابن فريق على
حدة ويجهد كل واحد منهما صاحبه سواء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكبيرين هذا الفصل انه اذا كان
الشهود فريقا واحدا وصدق كل واحد من الابنين الشهود فيما شهدوا به وكذبهم فيما شهدوا بالصاحبه هل
تقبل شهادتهم وحكي عن القاضي الامام أبي علي الحسين بن الفضل في رحمة الله تعالى انه لا تقبل
شهادتهم وعامة المشايخ قالوا لا بل الجواب في حق الكبيرين والصغيرين واحد حتى يجوز القضاء للكبيرين
بهذه الشهادة لان كل واحد من الكبيرين وان كذب الشهود ولكن كذبهم فيما شهدوا وعليه لا فيما
شهدوا به وهذا لا يوجب خلافا في الشهادة اذا المشهود عليه أبدا يكذب الشهود فيما شهدوا به كذا في المحيط •
رجل شهد عليه شاهدان أنه أقر أن هذا ابنه من أمته هذه والرجل يجهد وقضى القاضي به ثم مات الشهود
عليه فتشهد شاهدان بعد موته لصبي كان في يده من أمته ان الميت أقر عندنا في حال حياته أن هذا الصبي
ابن من أمته هذه فان القاضي يقبل هذه الشهادة بمحض من الابن الاول ويثبت نسبه ويقتل أمه من جميع
المال ويعطيه نصف ما في يد الابن الاول فان رجعت الشهود بعد هذا عن شهادتهم ضمن شاهدان الابن
الثاني للابن الاول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة أمه وما أخذ من الميراث ويضمن شاهدان الابن الاول للثاني
نصف قيمة الاول ونصف قيمة أمه ولا يضمنان له من ميراثه شيئا كذا في الذخيرة • في البدائع شهدا على اقرار
المولى أن هذه الامة ولدت منه وهو شكر فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجع في حياته
ضمننا قصان قيمتها بأن تقوم قنة وأم ولد لوجازيها فيضمنان القصان فان مات المولى عتقت وضمننا قيمة
قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجع في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان قصانها فان مات المولى
بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ويرجع على الولد بما قبض الاب منها من تركه
ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمننا له نصف القيمة من قيمتها ويرجعان على الولد

بما أخذ الاب منهما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى
فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليه ولا يضمنان للاخ نصف القيمة من قيمتها ونصف قيمة الولد لميراثه
ولا يرجعان على الولد وان كانت الشهادة بعد موت المولى بأن تركه ولدا وعبد أو أمة وتركه فتشهدا أن هذا
العبد ولد له هذه الامة من الميت وصدقهما الولد والامة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامة ونصف
الميراث انتهى كذا في البحر الرائق • ذكر عيسى بن أبيان في نوادره رجل مات وترك أخاه لآيه لا يعلم له وارث
غيره فجاء رجل وأدعى أنه أخو الميت لآيه وأمه وأقام شاهدين أنه أخو الميت لآيه وشاهدين أنه أخ لآته
فان القاضي يقضى أنه أخو الميت لآيه وأمه فان رجعا عن شهادتهم ضمن اللذان شهدا أنه أخوه لآيه
نفي الميراث والاخران الثلث كذا في الظهيرية والمحيطين • ولو رجعا أحد الشاهدين اللذين شهدا أنه
أخ لآب وأحد الشاهدين اللذين شهدا أنه أخ لآم ضمننا النصف بينهما أثلاثا كذا في المحيط • ولو شهد
شاهدان أنه أخ لآب فقضى القاضي وأعطاه نصف الميراث ثم شهد آخران أنه أخ لآم فقضى به وأعطاه نصفه
الباقى ثم رجعا عن شهادتهم ضمن كل فريق نصف المال كذا في محيط السرخسي • ولو شهد
شاهدان أنه أخ لآم وقضى القاضي له بدس الميراث ثم شهد آخران أنه أخ لآب وقضى القاضي له بياقي الميراث
ثم رجعا فبطل اللذين شهدا أنه أخ لآم بدس المال وعلى اللذين شهدا أنه أخ لآب خمسة أسداس المال
وكذلك ان شهدا معا وعدل أحد الفريقين وقضى القاضي بشهادتهم ثم عدل الفريق الثاني وقضى القاضي
بشهادتهم فانه ينظر في هذا الى القضاء في قضى بشهادته أولا فعليه ضمان ما قضى بشهادته والباقي على
الفريق الآخر ولو أن الذي ادعى أنه أخ لآب وأم شهد له شاهد أنه أخ لآب وأم وشهد له شاهد آخر أنه
أخ لآم وشهد له شاهد آخر أنه أخ لآب وقضى القاضي بالميراث ثم رجعا الذي شهد أنه أخ لآب وأم فعليه ضمان
نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجعا الذي شهد أنه أخ لآب فعليه ضمان ثلث المال وان رجعا
الذي شهد أنه أخ لآم فعليه ضمان سدس المال وان رجعا بوجهة فالضمان عليهم كذلك كذا في المحيط •
وفي نوادر عيسى بن أبيان رجل مات وترك أخاه عروفا وعبدان وأمة فتشهد شاهدان لاحد العبيدين أنه ابن
الميت وشهد آخران لآلئ أنه ابن الميت وشهد آخران للامة أنها ابنة الميت وقضى القاضي بشهادتهم وجعل
الميراث بينهم ثم رجعا عن شهادتهم لم يضمنوا للاخ شيئا ويضمن كل فريق من الشهود قيمة الذي شهدوا به
وميراثه الا آخرين ولو كان الميت ترك أخاه عروفا وعبدان وأمة فتشهد شاهدان للعبيد أنه ابنه وشهد آخران
للامة أنها ابنته وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم رجعا بوجهة عن شهادتهم
فان شاهدى الابن يضمنان للاخ نصف الميراث ونصف قيمة العبد وللأبنة سدس الميراث ونصف قيمة العبد ويضمن
شاهدى الامة قيمتهما وميراثهما للابن خاصة كذا في الذخيرة • وفي نوادر عيسى بن أبيان رجل مات وترك ابنة
وأخ لآب فأعطى القاضي البنت النصف والاخ النصف ثم جاء رجل وأدعى أنه أخو الميت لآب وأم فتشهد له
شاهد أنه أخوه لآب وأم وشهد آخر أنه أخوه لآب وشهد آخر أنه أخوه لآم وقضى القاضي بنصف الميراث له
ثم رجعا الذي شهد أنه أخوه لآيه وأمه فان عليه ضمان نصف ما صار له من الميراث وان رجعا الذي شهد
أنه أخ لآب فعليه ضمان ثلاثة أغان ما صار له من الميراث وان رجعا الذي شهد أنه أخ لآم فعليه ضمان
عن ما صار له من الميراث كذا في المحيط • في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل مات وترك
ابن عم وترك ألف درهم في يدي ابن عم فقام رجل البينة أنه أخوه وقضى القاضي له بالالف ثم أقام رجل
آخر أنه ابنه وقضى القاضي له بالالف ثم رجعا شاهد الاخ عن شهادتهما فليس لابن العم أن يضمنهما وان
رجعا شاهد الابن بعد ذلك فلا يخفى أن يضمن شاهد الابن فاذا أخذ الف من شاهدى الابن فلا بد من العلم ان
يضمن شاهدى الاخ الف كذا في الذخيرة • رجل مات وترك ابنا وأخذ ميراثه فجاء رجل وأدعى أنه
ابن الميت وأراد أن يشرك الابن المعروف فانكر الابن المعروف ونسبه وأسكر أن يكون وصل اليه شيء
من الميراث فأقر بشاهدين فتشهدا أنه ابن الميت وقضى القاضي له بنسبه ثم يشاهدان آخرين فتشهدا أنه وصل
اليه من مال الميت كذا وكذا فقضى القاضي له عليه نصف ذلك للابن المدعى ثم رجعا شاهدان اللذان شهدا
بالنسب ضمننا ما وصل الى المدعى من المال فان ضمننا ذلك ثم رجعا الاخران رجعا شاهدان النسب عليهما

بما ضمننا ولو كانا رجوعا واجبا فالابن المعروف بالنسب من شاهدتي السب فيرجع
 على شاهدتي المال وان شاء ضمن من شاهدتي المال كذا في المحيط • في الجامع مات رجل عن وديعة ألف
 عند رجل مقربها فقام رجل شاهدين على انه عمه لايه وأخته لايه وأخته لايه وأخته لايه فنفق به له ثم جاء آخر وأقام
 البيعة أنه أخو الميت لايه وأخته فانه يقضي به ويسترد المال من المم فنفق اليه فان أقام بعده آخر البيعة أنه ابن
 الميت لايه وأخته فانه يقضي له ويرده الاخ على الابن فان رجعا واجبا ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمن
 شهود الاخ للمم وشهود المم لا يضمنون للمودع وكذلك لو جاءوا جميعا وشهدوا بوجه كذا في محيط السرخسي •
 رجل مات وترك بنتا وأخا وأب وأخذت البنت نصف الميراث وأخذ الاخ نصف الميراث فجاء رجل آخر
 وادعى انه أخو الميت لأب وام وجاء شاهدين شهدا بذلك وقضى القاضي بنسبه وأشركه مع الاخ المعروف
 في الميراث ثم رجعا عن شهادتهما أنه أخ لأب وبنتا على شهادتهما أنه أخ لأم وعلى العكس ضمنا نصف ما صار
 في يده من الميراث ولا يضمنان جميع ذلك وكذلك لو رجعا عن شهادتهما أنه أخ لأب وبنت على شهادته
 أنه أخ لأم ورجعا عن شهادته أنه أخ لأم وبنت على شهادته أنه أخ لأب ضمن كل واحد منهما الربع
 مما صار في يده لانهما رجعا عن نصف الشهادة وثبتا على نصف الشهادة والشاهدان في هذا على التسعين
 والقريقان اذا شهدا بكل فريق على أحد التسعين سواء ولو شهد كل فريق على نسب بان شهد أحد
 الفريقين أنه أخوه لايه وشهد الفريق الآخر أنه أخوه لأمه ثم رجعا عن شهادتهما عن شهادتهما عن نصف
 المال كذا ههنا كذا في المحيط • رجل مات وترك أخوين لأم وأخا لأب وادعى رجل أنه أخوه لايه وأخته
 وشهد له شاهدان أنه أخ لأب وشاهدان أنه أخ لأم فنفق به وأخذ الثلثين اللذين في يد الاخ لأب ثم رجعا
 ضمن اللذين شهدا أنه أخ لأب ثلاثة أرباع ما أخذ والاخران ربعه ولو ترك أخا لأم مكان الاخوين لأم
 ثم ادعى رجل أنه أخوه لايه وأخته فشهد له شاهدان أنه أخ لأم وشاهدان أنه أخ لأب وأخذ خمسة أسداس
 الميراث ثم رجعا عن الشهادة فنفق المثلثين شهدا أنه أخ لأب ثلاثة أسداس الميراث وربع سدسه وعلى الآخرين
 سدس المال وثلاثة أرباع سدسه ههنا كذا في محيط السرخسي • رجل مات وترك أخوين لأم وأخا لأب
 فأعطى القاضي الاخوين لأم الثلث وأعطى الاخ لأب الثلثين ثم ادعى رجل أنه أخوه لايه وأخته وشهد له
 شاهدان أنه أخوه لأمه وقال شاهد اى على النسب من الاب غائبان فان القاضي يقضي بأنه أخ لأم وله أن
 يدخل مع أخويه لأم فان قضى القاضي بذلك وأشركه مع الاخوين لأم ثم قدم الشاهدان الآخران فشهدا
 أنه أخ لأب فان القاضي يقضي بأنه أخ لأب وام ورجع الاخوة من الام على الاخ لأب بما أخذ منهم فيستكمل
 الاخوة من الام الثلث ويأخذ الاخ لأب وام الباقي من الام فاستكمل الاخ لأب وام الثلثين فان رجعت
 الشهود بعد ذلك عن الشهادة فلا ضمان على اللذين شهدا أنه أخ لأم وبنتين اللذان شهدا أنه أخ لأب جميع
 الثلثين للاخ لأب ولو كان أقام أول شاهدين أنه أخ لأب وقضى القاضي بذلك وأخذ نصف ما في يدي
 الاخ لأب ثم جاء شاهدين أنه أخ لأم وقضى القاضي بذلك وأخذ ما بقي من يدي الاخ لأب ثم رجعا واجبا فعلى
 كل فريق نصف الضمان كذا في المحيط • واهه أعلم

• (الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية) •

ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كمال شيء فأقام البيعة فنقض ثم رجعا وضمنوا جميع الثلث
 وكذلك لو شهدوا أنه أوصى له بالثلث في حياة الميت فلم يقتصموا حتى مات كذا في محيط السرخسي •
 لو شهدوا بعده موته أنه أوصى بهذه الجارية لهذا المدي وهي تخرج من ثلثه فنقض به بما فاستولدها
 ثم رجعا عن الشهادة ضمننا قيمتها يوم قضى بها ولم يضمن العرق ولا قيمة الولد وكذلك لو ولد من غيره لم يضمننا
 للورثة شيئا من قيمة الولد ومن العرق كذا في المبسوط • فان وقع الاختلاف بين اليهود وبين الورثة في قيمة
 الجارية يوم القضاء فقالت اليهود كانت قيمتها يوم القضاء ألف درهم وقالت الورثة لا بل كانت ألفي درهم
 فان كانت الجارية ميتة فالقول قول اليهود وان كانت الجارية فائمة يحكم الحال فان كانت قيمتها
 في الحال ألفي درهم فالقول قول الورثة وان كانت قيمتها في الحال ألف درهم فالقول قول اليهود فان كانت

قيمتها في الحال ألفي درهم وأقام اليهود بيعة أن قيمتها يوم القضاء كانت ألف درهم أخذ بيعتهم وكذلك
 اذا كانت قيمتها في الحال ألف درهم وأقامت الورثة بيعة أن قيمتها يوم القضاء كانت ألفي درهم أخذ بيعتهم
 وان أقاموا جميعا البيعة فالبيعة بيعة الورثة كذا في المحيط • مات رجل عن ثلاثة آلاف وابن شهيد ورجلان
 أن الميت أوصى لهذا الرجل ثلث ماله وآخران لا شيء لهما والابن ثالث ثلثه والابن جاهد والموصى لهم
 بعضهم بمجدة بعضا فنقض القاضي بالثلث بينهم ثم رجعا واجبا لم يضمنوا للابن شيئا كذا في محيط السرخسي •
 ويضمن كل فريق للموصى لهما اللذين لم يشهدا لهذا الفريق ثلث الثلث وكذلك لو عدلت شهود الاول
 أولا وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الاخر وقضى له بنصف ما أخذ الاول ثم عدلت شهود الثالث
 وقضى له بثلث ما أخذ ثم رجعا ههنا كذا في المحيط • لو شهدا بالوصية لواحد فنقض له وشهد آخران أنه رجعا
 عن هذه الوصية وأوصى بالثلث لهذا وقضى به واسترد من الاول ثم شهد آخران أنه رجعا عن هذه الوصية
 وأوصى بالثلث لهذا فنقض به واسترد من الاوسط ثم رجعا واجبا ضمن الاخيران للاوسط وكل الثلث
 وضمن الاوسطان للاول نصف الثلث ولا يضمن شاهدا الاول شيئا ولم يضمن للوارث شيئا كذا في محيط
 السرخسي • ولو لم يرجعوا ولكن وجد أحد شاهدي الاوسط عبدا فالثلث بين الاكبر والاوسط نصفان كذا
 في المحيط • مات وترك ثلاثة آلاف وأوصى بثلث ماله لرجل ودفع اليه فشهدا ثلثان أنه رجعا عن الوصية
 وقضى به للورثة ثم شهد هذان أنه أوصى بالثلث لا شيء وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثلث
 مرتين مرة للورثة ومرة للموصى له الاول ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء أو شهدا
 بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهدا بالثلث الثاني ضمننا للاول للوارث ولو شهدا جميعا معا
 وقضى للاخر ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الاولى سئل لا يكتف وجه الحكم
 أرجحان عن الشهادة بالرجوع أم لا فان سكا أو تباعا على الرجوع ضمننا الثلث للوارث فان رجعا
 بعده عن الشهادة بالرجوع عن الوصية الاولى ضمننا للموصى له الاول ثلثا وآخر وسلم للوارث ما أخذ
 منهما وان رجعا عن الشهادة بالرجوع حين سئل ضمننا الثلث للموصى له الاول دون الوارث ولو رجعا
 أولا عن الرجوع دون الوصية ضمننا نصف الثلث للاول وان رجعا بعده عن الوصية ضمننا للاول
 بقية كذا في الكافي • رجل مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فشهدا هذان أنه أوصى بهذا العبد
 لهذا وقضى له ثم شهد آخران بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد الآخر لهذا الآخر وقضى ورد العبد
 الاول الى الورثة وشهد آخران أنه أوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعا
 فلا ضمان على شهود الاول لاحد ويضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد الاول ويضمن شهود الثالث لثالث
 قيمة عبده ولا ضمان للوارث على أحد ولو شهدوا بوجه واحد وقضى للثالث فان رجعا بعد ذلك
 ضمن شهود الثالث للوارث ولا شيء على شهود الاول والثاني فان أراد الاوسط قضى شهود الثالث بقيمة
 البيعة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وان أراد الاول قضى شهود الثاني بقيمة بيعة على
 الوصية فيقضى له عليها بنصف قيمة العبد الاول كذا في محيط السرخسي • وان ترك عبدين قيمة كل
 واحد ألف وثلث ماله ألف فشهد كل فريق لرجل بعد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا
 لا ضمان للوارث عليهم وضمن كل فريق للموصى له الآخر نصف قيمة عبده وان خرجا من ثلثه ضمن كل
 فريق للوارث قيمة العبد الذي شهد به وان كان ثلث ماله ألفا وخمسة قضا لكل واحد بثلثة أرباع عبده
 فان رجعا ضمن كل فريق خمسة للورثة وضمن كل فريق للموصى له الآخر ما بين وخمسة قيمة
 ربع العبد ولو كان ثلثه ألفين وقيمة أحدهما ألفان وقيمة الآخر ألف قضى لكل واحد بثلثي عبده فان
 رجعا ضمن فريق الالفين ألفا للورثة وضمن ثلث الالف للموصى له الآخر وضمن فريق الالف ثلثي
 الالف للموصى له بالعبد الارفع ولا شيء للورثة عليهما ولو كان لكل واحد يساوي ألفا وثلث ماله ألف
 وشهد الفريق الثاني بالرجوع والوصية ضمننا للموصى له الاول قيمة عبده ولا شيء للورثة على الاول ولا على
 الثاني ولو خرجا من ثلثه وثلثه ألفان ضمن شهود الثاني للاول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني ولو كان ثلثه
 ألفا وخمسة ضمن شهود الثاني للاول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة الثاني كذا في الكافي • لو شهدا

أن الملت أوصى إلى هذا في تركته فتقضى القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما أن استهلك الوصي شيئا
انما الضمان على الوصي كذا في الحاوي • والله أعلم

• (الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنابات) •

إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بعينه فقطعت يده ثم رجعا ضمانة اليد في مالهما
ولا قصاص عليهما عندنا وضمانا لا في مالهما أيضا لا تنافي بينهما على المشهود وعليه وكذلك كل قصاص
في نفس أو دونها كذا في المبسوط • ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا عن أحدهما فلا
ضمان كذا في العناية • أربعة شهدوا على رجل بالزنى وشهد شاهدان عليه بالاحصان فأجازا القاضي
شهادتهما وأمر برجعه ثم رجعا جميعا عن شهادتهما فإن شهدوا الزنى يشقون الدية ويعدون حد القذف عند
علمائنا الثلاثة ولا ضمان على شهداء الاحصان كذا في المحيط • ولو شهد أربعة على رجل بالزنى ولم يحصن
بخله الإمام وبهرته السباط ثم رجعا عن الشهادة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس عليهم أرض
الجرادة خلافا لهما ولو لم تجرحه السباط فلا ضمان عليهم بالاتفاق وعلى هذا حد القذف وحد الجرح
والتعزير كذا في المبسوط • لو رجعا واحد من الشهود قبل أن يحكم بهما حد أو لورجعه واحد منهم بعد
الحكم قبل الاستيفاء قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجعا الله تعالى يحذون وقال محمد رحمه الله تعالى يحذ
الراجع • ولو رجعا أحدهم بعد استيفاء الجدة فعليه الحد خاصة كذا في الحاوي • ولو شهد أربعة
على رجل بالزنى والاحصان فتقضى القاضي بذلك وأمر برجعه فرجعا عن الشهادة وبهرته الجارة وهو حي
فان القاضي يدرأ عنه الرجم وهم ضامنون أرض جراحته كذا في المبسوط • إذا شهد شاهدان على رجل
أنه اعتق عبده وشهد عليه أربعة بالزنى والاحصان وقضى القاضي بشهادتهما واعتقه ورجعه ثم رجعا عن
شهادتهما فإن على شهداء العتق قيمته لمولاه وعلى شهداء الزنى الدية وتكون الدية للمولى إذا لم يكن للمرجوم وارث
آخر من القصبان كذا في المحيط • ولو كان أحد شاهدي العتق أحد الأربعة ضمن حصته من
الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوي • ولو شهد أربعة على العتق والزنى والاحصان فامضى
القاضي ذلك كله ثم رجعا عن العتق ضمنوا القيمة ولا شيء عليهم من الدية ولو رجعا اثنان عن الزنى واثنان
آخران عن العتق لا شيء على الذين رجعا عن العتق وعلى الذين رجعا عن الزنى نصف الدية وحد القذف كذا
في المبسوط • شهدوا على موتهم أي أيهم أو أخيهم أو عمهم أو ابن عمهم المحصن بالزنى رجم ولا تعتبر قيمة
استيصال الارث فان رجم ولم يصيبوا مقتله فرجع واحد غرم ربع دية وورث الرابع فان أصابوا مقتلا
فرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يقرم شيئا وورث وان قالوا شهدت بياطل لانك ما رأيت زناه ورأيتاه غرم
ربع الدية لهم ولا يرث وان كذبوه في الشهادة وصدة فوه في الرجوع غرموا دية وحد القذف وحرموا عن
الارث وصرفوا إلى أقرب الناس إليه كذا في الكافي • إذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا
الدية ولا يقتص منها كذا في المضمرات • لو شهدا أنه قتل فلا نكاحا ثم رجعا ضمانة الدية ويكون في مالهما
وكذا لو شهدا أنه قطع يد فلان خطأ وقضى القاضي ثم رجعا ضمانة اليد كذا في البدائع • ثلاثة شهدوا
بالقتل عمدا فتقضى للمولى بالقود فصر به فقطع يده ثم رجعا واحد منهم بالقود على حاله فان قتله المولى ثم رجعا
آخر فلا ضمان على المولى • ويضمن الرابع الأول ربع دية اليد في ماله ثلاث سنين في كل سنة ثلثة فان رجعا
السانية ويضمن الرابع الثاني نصف دية النفس في ماله في ثلاث سنين في كل سنة ثلثة فان رجعا
ذلك غرم نصف الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثة ويضمن الرابع الأول فضل ما بين ربع دية اليد إلى ثلثها
فان وجد الشاهد الثالث عمدا كانت دية البدن كاملة على الأول والثاني ودية النفس على عاقلة المولى في ثلاث
سنين • ثلاثة شهدوا بالقتل عمد فتقضى للمولى يده ثم رجعا واحد فقطع رجله ثم رجعا آخر بطل القود على
عامة الروايات فان برئ من الجراحتين فعلى الأول ربع الدية وعلى الثاني ربع الدية ونصف أرض الرجل فان كان
الثالث عبدا كانت دية الرجل على المولى فان مات منهم ما والثالث عبدا فعلى الرابع نصف الدية ونصفها على
عاقلة المولى فان رجعا الثالث ولم يظهر أنه عبدا فان برئ منهم ما فأرض البدن عليهم اثلاثا وأرض الرجل على الثاني

والثالث نصفان فان مات من ذلك كله فالدية عليهم اثلاثا كذا في محيط السرخسي • رجل ادعى على رجل
أنه قطع يده عليه خطأ ومات منها وجاء بيينة شهدوا عليه أنه قطع يده عليه خطأ ولم يشهدوا أنه مات منها وجاء
بشاهدين آخرين شهدا أنه مات من اليد ولم يشهدوا على القطع فتقضى بالدية على عاقلة ثم رجعا الشهود على
القطع خاصة فانما يضمنان جميع الدية ثم ان رجعا شاهدا الموت فشهود القطع يرجعون عليهم وكذلك لو أن
رجلا ادعى على رجل أنه قطع أصبعه عامنه من المفصل خطأ وان كفه شلت منها أو أنكر المدعى عليه ذلك فجاء
المدعى بشاهدين شهدا على القطع ولم يشهدا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على أن كفه شلت منها
فتقضى على عاقلة القاطع بدية الكف ثم رجعا شاهدا القطع فانما يضمنان جميع أرض الكف ثم ان رجعا
الذين شهدا على الشلل فان شاهدي القطع يرجعان على شاهدي الشلل بجميع أرض الكف الا أرض الاصبع
فيكون على الذين شهدا بالاضر به خاصة هكذا في الذخيرة • شهدا بقتل عبده رجلا خطأ وآخران باعتاقه
فتقضى بهما معا أو باقتل أو لا فرجعا ضامن من شهود القتل القاصمته وشهود العتق عشرة آلاف ألف
قيمتهم وتسعة آلاف تمام الدية فان شهدوا بعتقه أو لا وقضى به ثم شهدا آخران أنه قتله قبل العتق والمولى يعلم
به ثم رجعا ضامن من شهود العتق قيمته وشهود الجنابة عشرة آلاف كذا في الكافي • إذا شهدا بعتق
معلق بأن شهدا أن عبده قتل على هذا الرجل أول من أمس وهو يعلم بقيمة العبد ألف درهم وآخران أنه قال
أمس ان دخل عبدي الدار فهو حر وآخران أنه دخل الدار اليوم وقضى بهما ثم رجعا ضامن شهود العتق أو من
الجنابة وضامن شهود الجنابة ألف درهم ولا شيء على شهود الدخول كذا في محيط السرخسي • وعن محمد
رحمه الله تعالى في الاملاء شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عمدا وشهد هذان الشاهدان على
هذا الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا الرجل الآخر عمدا والابوان يدعيان ولا وارث لهما من المقتولين غير
هذين الابوين فتقضى القاضي بالقصاص وقله الابوان ثم رجعا عن أحدا الابنين وقال لا يقتل ابن هذا ضمنا
نصف الدية ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن جاء أحد الابنين حيا فاولى المقتول أن يضمن نصف الدية ان شاء
الشاهدين وان شاء الاب القاتل الذي جاء ابنه حيا ولو كان المقتولان ابني رجل واحد وقضى القاضي
له بالقصاص وقله الاب بانيه ثم رجعا الشاهدان عن قتل أحد الابنين فلا ضمان عليهما كذا في المحيط •

والله أعلم

• (الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة) •

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لرجل ثم رجعا الاصول والقروء
جميعا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجعا الله تعالى لا ضمان على الاصول وانما الضمان على القروء
وقال محمد رحمه الله تعالى المشهود عليه بالتبليغ ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن القروء كذا
في الذخيرة • فان ضمن القروء فالقروء لا يرجعون على الاصول وان ضمن الاصول فالاصول لا يرجعون
على القروء كذا في المحيط • وان رجعا القروء وحدهم فعليه الضمان بلا خلاف كذا في الذخيرة •
وان قال شهود القروء كذب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت إلى ذلك ولو قال شهود القروء رجعا
عن شهادتنا وقال شهود الاصل قد غلطنا في شهادتنا كان الضمان على شهود القروء كذا في التتارخانية •
وان قال القروء للقاضي قد كنا أشهدنا على شهادتهم هذه ولكنهم ما رجعا عن هذه الشهادة أو قالوا قد
أخبرنا انهم قد رجعا عن شهادتهم فلا ضمان عليهم في شيء من هذا كذا في شرح أدب القاضي للتصانيف
للصدر الشهيد • ولو رجعا الاصول فقالوا لم نشهد القروء على شهادتنا فلا ضمان على الاصول
بالاجماع وان قالوا أشهدناهم غالطين أو رجعا عن ذلك فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعا
الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ضمنوا هكذا في العناية • إذا شهد شاهدان على شهادة أربعة
وشاهدان على شهادة شاهدين بحق فتقضى به ثم رجعا فعلى الشاهدين الذين شهدا على شهادة الأربعة
الثلاثين وعلى الشاهدين الآخرين الثلث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعا الله تعالى وقال محمد رحمه الله
تعالى الضمان على القريتين نصفان كذا في المبسوط • وأجمعوا على أنه إذا شهد شاهدان على شهادة

كالشرط هكذا في الكفاي • لو شهد أنه أمره بالتعليق وآخر أن المأمور على وآخر أن على وجود الشرط ثم رجعوا فافهمنا على شهود التعليق كذا في البحر الرائق • ولو شهدوا بالانسان ثم رجعوا لم ينفعوا عندنا كذا في الكفاي • والله سبحانه أعلم

(كتاب الوكالة)

وهو مشتمل على أبواب

(الباب الأول في بيان معناها شرعا وركنها وشرطها وألفاظها وحكمها وصفة ما يتصل به)

أما معناها شرعا فهو إقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم حتى ان التصرف ان لم يكن معاوما يثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو المفظ وذكري المبسوط وقد قال علماءنا فمن قال لا أثر وكنت بما لي أنه يملك هذا المفظ الحفظ فقط كذا في النهاية • (وأما ركنها) فالألفاظ التي تثبت بها الوكالة من قوله وكنت يبيع هذا العبد أو شرائه كذا في السراج الوهاج • وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة استحضارا ولكن اذا رد الوكيل الوكالة ترتد كذا في كذا في كذا في الأصل كذا في الذخيرة • ولو قال شئت تباع كذا فبعت وباع جاز ولو قال لا قبل فقلت كذا في محيط السرخسي في باب ما تقع به الوكالة • وجب لكل رجل بطلاق امرأته فاني أن يقبلها ثم طلقها الا يقع وان لم يرد ولم يقبل صريحا ولكن طلقها بضم استحضارا ويجوز اقامه على الطلاق قبول لا لوكالة دلالة هكذا في المحيط • واذا وكل رجل غائبا وأخبره وجعل بالوكالة يبيع ويشتري أو فاسقا أخبره من تلقاء نفسه أو على سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك أو كذبه كذا في الذخيرة • (وأما شرطها) فأنواع منها ما يرجع الى الموكل وهو أن يكون من مملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل أصلا وكذا من الصبي العاقل بما لا يعقله بنفسه كالهلاق والعتاق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات المضارة المحضة ويصح بالتصرفات النافعة كقبول الهبة والصدقة من غير اذن الولي • وأما التصرفات الدائرة بين الضرر والنفع كالبيع والابارة فان كان مأذونا في التجارة يصح منه التوكيل وان كان محجورا عنه وقفا على اجازة وليه أو على اذن وليه بالتجارة كما اذا فعله بنفسه هكذا في البدائع • وكل التيم وأجاز وصيه جاز هكذا في محيط السرخسي • والمجنون الذي يجن ويبقى اذا وكل في حال جنونه لا يصح وان وكل في حال افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لفاقته وقت معلوم حتى تعرف افاقته من جنونه يبين فاما اذا لم يكن لفاقته وقت معلوم فلا يجوز والمعتوه المغلوب اذا وكل رجل لا يسترى له شيئا أو يبيع له شيئا لا يجوز هكذا في المحيط • ولا يصح التوكيل من العبد المحجور هكذا في البدائع • وكل ما جاز للمأذون والمكاتب ان يفعلاه جاز لهما أن يوكلاه من يفعله وليس للعبد المأذون أن يتزوج ولا يكتب عبده كذا في المبسوط • ولو وكل المأذون مولاه بشي من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للمولى أن يوكل به غيره فان وكل غيره وأنفذه الوكيل جاز ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لم يجوز كذا في الحاوي • وليس للعبد أن يوكل وكلا بخصوصية أحد يدعي رقبته أو يدعي جراحه جرحها العبد أياه أو جرح هو العبد ولا يصلح في ذلك لان الخصم في هذه الاشياء مولاه وله أن يوكل في خصوصته لا في غيره على عبده من كسبه أو جنى عبده عليه أو يدعي رقبته لأنه في كسبه خصم كذا في المبسوط في باب وكالة المأذون والمكاتب • عبيد بين رجلين كاتب أحد هما نصيبه بغير اذن شريكه فوكل المكاتب وكلا بالبيع أو الشراء أو الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كتبه فان كتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل في نصيبهما جميعا استحضارا وان كان مكاتب لهما فوكل وكلا بشي من ذلك ثم هجز عن نصيب أحد هما ففعل ذلك جاز في نصيبهما جميعا كذا في الحاوي • ولو كان المكاتب بين رجلين فوكل أحد هما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو يشتري من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله أحدهما ببيع عبده من الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين مولاه جميعا فوكل ابن أحد هما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكله بالبيع أو الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر الاجانب كذا في المبسوط • وأما وكيل المرتد فموقوف ان أسلم

قوله شئت تباع الخ في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره احببت أن يبيع عبيدي هذا أو قال هويت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقني فهذا كله يوكل وأمر بالبيع اه وفي بعض نسخ العالم كيرية بدل قوله شئت تباع الخ ولو قال وكنت يبيع كذا الخ اه بجزاوي

نفذ والا فان قتل أو مات أو لحق به دار الحرب بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق • فلو لحق به دار الحرب ثم جاء مسلما فان كان القاضي قضى بما فيه مخرج وكيله عن الوكالة وان عاد قبل أن يقضى بذلك فالوكيل على وكالته كذا في الحاوي • وان وكل المرتد وهو في دار الحرب وكلا يبيع شي من ماله في دار الاسلام لم يجوز لان بطوقه بالدار زال ماله من ملكه كذا في المبسوط • وأما المرتد فلو قبلها جاز في قوله جميعا لان ردتها لا تعتبر في حكم ملكها فهي كالمسئلة كذا في السراج الوهاج • وكذلك ان كان التوكيل قبل ردتها بقي بعد الردة الا أن يوكل بتزويجها وهي مرتدة فذلك باطل حتى لو تزوجها الوكيل في حال الردة لم يجوز وان لم يزوجهما حتى أسلمت ثم تزوجهما جاز كذا في المبسوط • ولو وكلته بالتزويج وهي مسلمة ثم ارتدت ثم أسلمت فزوجهما لم يجوز واراداهما اخرج له من الوكالة كذا في الحاوي • ويجوز من الذمى كما يجوز من المسلم لان حقوقهم مرمية مضمونة من الضياع كحقوقنا كذا في البدائع • واذا وكل الذمى المسلم بقضاي خيره على ذمى يسكره للمسلم أن يقبض فان فعل برئ المطلوب كذا في الحاوي في فصل الوكالة بقض الدين • واذا وكل الذمى المسلم أن يرهن له عند ذمى بضم أو يرهن له خرا بدهم فان أضاف الوكيل الى الأمر وأخبره على وجه الرسالة صح وان قال اقرضني لم يكن رهنا كذا في المبسوط في الوكالة بالرهن • الاب اذا وكل رجلا يبيع شي لابنه الصغير أو بشرا شي له أو بالخصومة فهو جائز وصي الاب كذا في جواز التوكيل منه للصبي هكذا في المحيط • ويجوز لوصي التيم أن يوكل بكل ما يجوز أن يفعله بنفسه من أمر التيم كذا في السراجية • فان كان للتيم وصيان فوكل كل واحد رجلا على حدة بشي قام وكيل كل واحد من الوكيلين مقام موكله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا في أشباه معدودة هكذا في المبسوط • (ومنها) ما يرجع الى الوكيل وهو أن يكون عاقل فلا تصح وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ والحريه فليس بشرط لصحة الوكالة فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد مأذون كان أو محجورا عن كذا في البدائع • ولو وكل صبيًا أو عبدا أن يعتق عبده على مال أو غير مال أو يكتبه فهو جائز كذا في المبسوط في باب الوكالة في العتق والسكايه • الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض فهو على وكالته ولو اختلط عقله بشرب الخمر لم يجوز لانه بمنزلة المعتوه كذا في خزائن المفتين • وأما العلم بالتوكيل في الجملة فشرط بلا خلاف اما علم الوكيل واما علم من يعامله حتى لو وكل رجلا يبيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يبيحه الموكل أو الوكيل بعد علمه بالوكالة واما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل فليس هو شرط ذكر في الزيادات أنه شرط وذكر في الوكالة أنه ليس بشرط كذا في البدائع • واذا قال الرجل اذهب بشي هذا الى فلان حتى يبيعه أو اذهب الى فلان حتى يبيعك نوبي الذي عنده فهو جائز وهو اذن منه لفلان في بيع ذلك النوب ان عمله الخاطب بما قاله المالك جاز يبيعه رواية واحدة وان لم يعلمه فبيعه رواية ثان • ولو قال اذهب بهذا النوب الى القصار حتى يقصره أو الى الخياط حتى يخيطه فقصا فهو اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير ضامنا بعبده بعد ذلك كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز فيه الوكالة • وفي وكالة الأصل اذا قال لغيره اذهب الى فلان حتى يعتقك أو حتى يكتبك فاعتقه فلان جاز وبصر فلان وكلا بالعناق علم أو لم يعلم هكذا في الذخيرة والمحيط • وكذلك لو قال لامرأته انطلق الى فلان حتى يطلقك فطلقها فلان ولم يعلم يقع كذا في محيط السرخسي في باب ما تقع به الوكالة • وعلم الوكيل بالوكالة شرط عمل الوكالة حتى ان من وكل غيره ببيع عبده أو بطلاق امرأته أو بالعلم لا يعلم فطلق أو باع لا يجوز بيعه ولا طلاقه هكذا في كذا في كذا في كذا في الجامع الصغير كذا في المحيط والذخيرة • اذا وكل انسانا لا يصبر وكلا قبل العلم وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط • وان وكل مسلم حرياني دار الحرب والمسلم في دار الاسلام فالوكالة باطلة وكذا لو وكل حربي في دار الحرب مسلما في دار الاسلام واذا وكل الحربي مسلما أو ذميا أو حرييا بقضاي دين له في دار الاسلام وأشهد على ذلك من أهل الاسلام فخرج وكيله من دار الحرب بطلب ذلك فهو جائز وكذا اذا وكل يبيع أو يشتري أو قبض ودبعة أو ما أشبه ذلك واذا وكل المسلم الذمى حرييا مستمنا في دار الاسلام بخصوصية أو يبيع أو يشتري أو غير ذلك جاز واذا التيم دار الحرب بطلت وكالته كذا في الحاوي • ويجوز وكالة المرتد بان وكل مسلم مرتدا وكذا

لو كان مسلما وقت التوكيل ثم ارتد فهو على وكالته الآن بلحق بدار الحرب فقبطل وكالته كذا في البدائع
في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا باع المضارب عبدا اشتراه بجمال المضاربة من رجل
فوكّل المشتري رب المال بقبضه لم يجز وكذلك لو وكل المشتري شريك البائع قبضه منه وهو مضاربه
أو وكل شريك غسان وهو من خيارهما قال نعمه كل من كنت أجيزه في العبد لا يكون وكلا لمشتريه
في قبضه كذا في المحيط • واذا وكل المستأمن مستأمنا بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبني الوكيل بخاصم
فان كان الوكيل هو الذي يدعى للعربي الحق قبلت الخصومة فيه وان كان الحربى هو الذي عليه فحق
القباض تقطع الوكالة حين يلحق بالدار وبه ناخذ لان المقصود من الخصومة القضاء وليس للقاضي ولاية الزام
على أهل الحرب ولو وكل المستأمن ذميا ببيع متاع أو تقاضى دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب فهو
جائز هكذا في المبسوط • (ومنها) ما يرجع الى الموكل به اعلم ان الحقوق نوعان حق الله وحق العبد
وحق الله نوعان نوع منه تكون الدعوى فيه شرطا كذا القذف وخذ السرقة فهذا النوع يجوز التوكيل
فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الاثبات سواء كان الموكل حاضر أو غائبا ويجوز
في الاستيفاء اذا كان الموكل حاضرا ولا يجوز اذا كان غائبا • ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطا كذا الزنى
وخذ الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف انما هو في حق اثبات الحد
أما التوكيل باثبات المال في السرقة فقبول بالاجماع هكذا في السراج الوهاج • وأما حقوق العباد فلي
نوعين نوع لا يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالكفالة في قبض الموكل باثباته عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وأما التوكيل باستيفاء القصاص فان كان الموكل حاضرا أو غائبا هكذا في البدائع • ويجوز التوكيل
بنوع يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في اثبات الدين
والعين وسائر الحقوق سوى القصاص برضى الخصم بلا خلاف ويجوز التوكيل بالتعزير اثباتا واستيفاء
بالاتفاق ولو وكل أن يستوفى سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا هكذا في البدائع • ويجوز التوكيل
بالبياعات والاشربة والاعاريات والنكاح والطلاق والعتاق والصلح والصلح والاعارة والاستعارة
والهبة والصدقة والاياداع وقبض الحقوق والخصومات وتقاضى الديون والرهن والارتمان كذا في الذخيرة •
ولا تصح الوكالة في المباحات كالاحتطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن
فما أصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالتكدي كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يصح
التوكيل بالاستقراض فلا يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول أرسلني
الملك فلان يستقرض كذا فثبت الملك للمستقرض وما استقرض للوكيل وله أن يمنعهما من الأمر
ولو ملك ذلك من ماله كذا في النكاح • ويجوز طلب الشفعة والرد بالعيب والشفعة والاستيهاب هكذا
في البدائع • وليس للوكيل في الهبة أن يرجع فيها ولا أن يقبض الوديعة من المودع ولا العارية من
المستعير ولا القرض ممن هو عليه ولا الرهن من الرهن وان كانت هذه الوكالة من المتكسب لذلك من المالك
فوكّل رجلا أن يرهن عنده فلان دينه أو يستعيره له أو يستعيره فان الوكيل في ذلك يضيف الى موكله
ولا يضيف الى نفسه فيقول ان زيدا استعير منك عبدا أو يستعير منك عبدا عليك من الدين أو يستعير منك وان
أضافه الى نفسه فقال عبي لي أو أعزني أو أقرضني فذلك كله للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج •
(وأما ألقاظها) فكل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكنتك أو هربت أو أحييت أو رخصت أو وثقت أو أردت
ولو قال لأنها من طلاق المرأة لا يكون توكيلا كذا في التبيين • ولو قال وافقني فهذا توكيل وأمر هكذا
في المحيط • واذا قال لغيره أخرجك ببيع عبي فهذا توكيل صحيح كذا في الذخيرة • ولو قال لغيره أنت
وكيلي في قبض هذا الدين بصبر وكلا وكذا الوقال أنت سريبي وكذا الوقال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت
وصي لا يكون وكلا ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائزا أمر بك بصبر وكلا في جميع التصرفات
أنت وكيلي بكل قبيل وكثير ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائزا أمر بك بصبر وكلا في جميع التصرفات
المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقت قال بعضهم لا يملك
الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ القبة أبو الليث هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال وكنتك

قوله وله أن يمنعهما أي
الدراهم وصيانة المحيط
فكان ما استقرض من
الدراهم أي للوكيل
وله أن يمنعهما الخ اه
معصية

في جميع أمورى فقال له طلق امرأتك أو وقتت جميع أرضك الاصح أنه لا يجوز ولو اتفق ماله في عبارة
أمره أو في نفقة عياله هل يرجع عليه بذلك قيل ينبغي أن يرجع على الموكل بما اتفق في عبارة أملاكه وبما
اتفق على أهله ان كان قال له بما تزم ما صنعت كذا في الخلاصة • قال لغيره وكنتك في جميع أمورى وأنتك
مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكنتك في جميع أمورى التي يجوزها التوكيل كانت الوكالة عامة
تتناول المبيعات والائتمنة وفي الاول اذا لم تكن عامة يظن ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة
فالوكالة باطله وان كان الرجل تاجرا بصيرة معروفة تنصرف الوكالة اليها رجل له عبيد قال لرجل
ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعتق السك لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا
في فتاوى قاضي خان • اذا أكره السلطان رجلا أن يوكّل غيره بطلاق امرأته فقال له فقال المكره لذلك
الغير أنت وكيلي فطلق الوكيل امرأته والزواج قال لم أرد به الطلاق ما قلت أمرأته بخلاف ما لو قال له ابتداء
أنت وكيلي وقال لم أرد به الطلاق كذا في المحيط • اذا قال لامرأته ١ (توكيل مني هرجه خواهي كن)
فقلت المرأة ٢ (اكر من وكيل توام خوشتين رادست بازداشتم به طلاق) فقال الزوج لم أرد به الطلاق
فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جوابا لقول الزوج وبهها تصديقه اذا حلف وان سبق يقع
واحدة رجعية ان كانت المرأة مدخولا بها قالوا انما يقع واحدة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة
الثلاث وهذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن السابق دليلا على
ارادة الثلاث لا يقع شيء وان كان سابقة الكلام دليلا يقع الثلاث عند الكل هكذا في الذخيرة • قال لاجنية
هل أخالعك من زوجك فقلت ٣ (توداني) أو قال هل أزوجه من فلان أو قال لغيره هل أبيع متاعك فاجاب
له (توداني) فهو إذن وتوكيل بالملع والنكاح والبيع كذا في جواهر الاخلاط • قال لا يخرج هذا
المال ٤ (وهرجه معصيت يتي بكن) لا يكون توكيلا ولو قال ٥ (هرج معصيت است بكن زواست) فهذا
توكيل بملك الابضاع وغيره كذا في الوجيز للكردي • اذا قالت المرأة لزوجها في حالة الغضب ٦ (ما كردي
منك) فقال الزوج ٧ (بچه تو اني كردن) فقلت ٨ (كنم بدستوري تو) فقال الزوج ٩ (بكن) فقلت
١٠ (خوشتين زاسته طلاق دادم) لا تطلق لانه لا يراد بهذا الطلاق عرفا كذا في المحيط • قال لغيره اشتريه
بألف درهم أو اشتريه بغيره ويكون ذلك مشورة ولو قال اشتريه بألف درهم ولك على شرائك
درهم فثبت بصبر وكلا ويكون للوكيل أجر مثله ولا يزاد على درهم رجل قال لمدونه اشتري بجماعتك جارية
لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال اشتري بجماعتك جارية فلان أو قال هذه الجارية
صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال أسلم مالي عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولو قال أسلم مالي عليك في فلان في كذا صح التوكيل عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال لغيره
ان لم تبع عبيدي هذا فأعزني طالق يصير ذلك الغير وكلا بالبيع كذا في الذخيرة • رجل قال لغيره ساطتلك
على كذا فهو بمنزلة قوله وكنتك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك أمر
مستغلاتي وصح ان أخرجها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها • وكذلك لو قال اليك أمور ديوني ملك
التقاضي ولو قال فوضت اليك أمر ديواني وأمر عماليكي ملك الحفظ والرعي والتعليق والنفقة عليهم • ولو قال
فوضت اليك أمر امرأتك ملك طلاقها واقتصر على الجمل بخلاف ما لو قال ملكتك حيث لا يقتصر على
الجلس كذا في البحر الرائق • (وأما حكمها) فنه قيام الوكيل مقام الموكل فيما وكله به ولا يجبر الوكيل
في اتيان ما وُكّل به الا في دفع الوديعة بان قال له ادفع هذا الثوب الى فلان فقبضه وغاب الا أمر بجبر
المأمور على دفعه هكذا في محيط السرخسي • وان وكاه بالعتق فقبض ثم أي أن يعتق لم يجبر عليه كذا
في الحماوى • ومنه أن ليس للوكيل أن يوكّل غيره بما وُكّل الا أن يطلق له الذي وكاه أو يجبر أمره فيما وُكّل به
فتكون له ذلك كذا في شرح الطحاوى • وكل رجلا بالخصومة وقال ما صنعت من شيء فهو جائز فوكّل
الوكيل بذلك غيره جائز وكلا ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل
الاول وعزله الموكل أو جن أو ارتد ولحق بدار الحرب لا يعزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول أو جن
أو ارتد ولحق بدار الحرب يعزل الوكيلان ولو عزل الاول الثاني جائز له ولو أن الوكيل وكل غيره وقال له

- ١ قد وكنتك افعل ما شئت
- ٢ ان كنت وكنتك فقد فككت يدي منك ثلاث طلاقات
- ٣ انت تعلم
- ٤ وافعل كل ما رأيت فيه المصلحة
- ٥ كل ما فيه المصلحة افعله فانه جائز
- ٦ أفعل ما لا يفعل
- ٧ ما يمكنك ان تفعل
- ٨ أفعل بما جازتك
- ٩ افعل
- ١٠ طلق نفسي ثلاث طلاقات

ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره كذا في فتاوى قاضي خان • وكل العبد الثاير مولاهم يقبض ديونه فليس للمولى أن يوكل غيره فان وكل المولى مع هذا وباشروا بكمه هل يجوز نظر ان لم يكن على العبد دين يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط السرْحَنِي في توكيل العبد المأذون والمكاتب • (وأما صنعتها) فانها من الهبة والجائزة الغير اللازمة حتى ملك ككل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحب كذا في النهاية • ومنه أنه أمين فيما بيده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويرأيه والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال افضه فلا ناعن ديني فقال قضيت وكده صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة الذمة وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البحر الرائق • ولا تجب اليقين عليهم ما وانما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الا خرباله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه ويسقط عن الامر دينه وان صدق الا امر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف بركي وان نكل لزمه ما دفع اليه كذا في شرح الطحاوي • (وأما ما اتصل بذلك) فانه يتحمل الجهة البعيرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاعلة أي شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لازم يحل الفسخ والوكالة غير لازمة كذا في فتاوى قاضي خان • حتى ان من قال أنت وكيل في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام وأعلى أنها بالخيار ثلاثة أيام فالوكالة جائزة بشرط باطل كذا في المحيط في أنواع الخيار في الوكالة • ومنه صحة اضافتها فتقبل التقيد بالزمان والمكان فلو قال بع غدا لم يجز بعه غدا لم يجز بعه اليوم ولو قال اعتق عبدى هذا أو طلق امرأتى غدا لا يملكه اليوم ولو قال بيع عبدى اليوم أو قال اشتري عبدى اليوم أو قال اعتق عبدى اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكاه بقاضي دينه بالشام ليس له أن يقاضاه بالكوفة كذا في البحر الرائق • ومنه صحة تعليقها ولو قال اذا حل مالي فاقبض أو اذا قدم فلان فتقاضى أو اذا أثبت شيئا فأتت وكيل في قبضه أو اذا قدم الحاج فاقبض ديونى صحت الوكالة كذا في محيط السرْحَنِي • ومنه ان كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل الى اضافته الى الموكل ويكتفى بالاضافة الى نفسه كالباع والاشريه والابارات والصلح الذي هو في معنى البيع فحقه راجعة الى الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق كالمالك والمالك كالأجنبي كتسليم المبيع وقبضه ومطالبة الثمن وقبضه وقبض المبيع والخاصة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق كذا في البدائع • والمالك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى ذوى محارمه لا يمتنعون عليه هكذا في السراج الوهاج • ولا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا كذا في البحر الرائق • وكيل البائع هو الذي يطالب بتسليم المبيع اذا تقدم المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج • واذا طلب الموكل المشتري بالثمن فله أن يبعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل أن يطالبه ثانيا كذا في الجوهر النيرة • ولو استحق المبيع رجح المشتري بالثمن على الوكيل ان تقدم اليه وان تقدم الثمن الى الموكل كل رجوع به عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا فله أن يخاصم الوكيل واذا ثبت العيب عليه ورد عليه بقضاء قاض أخذ الثمن من الوكيل اذا تقدم اليه وان تقدم الى الموكل أخذ من الموكل وكذلك الوكيل بالشراء هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي يقبض المبيع من البائع دون الموكل واذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج • ولو ادعى أنه رسول وقال البائع انه وكيل فطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبينة على البائع عبد اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا أمل لك المبيع لانك محجور وقال العبد أنا مأذون كان القول قول العبد ولو أقام البائع البينة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بيته عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعته لمولاي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون مكان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد ولو وكيل بالاجارة الخاصة في انباتها وقبض الاجر وحسن المتأجر به وان وهب الاجر للمتأجر أو أبرأه جاز ان لم يكن بعينه وان كان بعينه لا كذا في البحر الرائق • ومنه ان كل عقد يحتاج فيه الى اضافته الى الموكل فحقه ترجع الى الموكل كالشكاح والطلاق على مال والعناق

قوله جاز ان لم يكن بعينه
أي ويضمنه كافي البحر
إليه معية

عليه مال والعناق عليه والطلع والصلح عن دم العمد والكتابة والصلح عن انكار المذمى عليه كذا في البدائع • ولا يطالب وكيل الزوج بالصدق ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها وكذلك اذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالطلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الطلع وان كان وكيل المرأة فلا يؤخذ بديل الطلع الا اذا ضمن كذا في السراج الوهاج • هذا كله ان كان الوكيل من أهل العهدة هكذا في البدائع • واذا وكل صبي محجورا بأن يبيع له أو وكاه بأن يشتري له شيئا فباع شيئا واشترى جاز اذا كان بعقل ذاك ولا عهدة على الصبي وانما العهدة على الامر كذا في الذخيرة • ولا خيار للمشتري ولا للبائع سواء علم بالكونه محجورا أو لم يعلم في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج • وان كان صبيما مأذونا له في التجارة فان كان وكيل بالبيع بمن حال أو بمن مؤجل فباع جاز ولم يمتعه العهدة فأما اذا كان وكيل بالشراء ان كان وكيل بالشراء بمن مؤجل لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا بل تكون العهدة على الامر حتى ان البائع يطالب الامر بالثمن دون الصبي وأما اذا وكله بالشراء بالثمن الحلال فالقياس أن لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان تلزمه كذا في الذخيرة • اذا وكل كل المتعبد بما ذنوباً بأن يشتري له عبدا أو جارية أو طعاما أو غير ذلك بألف فقد ولم يدفع اليه الا لثا أو دفع اليه فاشترى له العبد على ما أمر به فالشراء جاز ولو العهدة على المأذون ولو كان الامر أمر العبد أن يشتري له نسيئة فاشترى العبد ذلك كما أمره الامر كان جميع ما اشتراه العبد للعبد ولا شيء للامر وان وكل المأذون رجلا يبيع شيء مما في يده أو شرائه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة المحتر وان كان المأمور مرتدا جاز بعه ولكن توقف حكم العهدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أسلم كانت العهدة عليه والا فهي على الامر كذا في السراج الوهاج • (فصل في اثبات الوكالة والشهادة عليها وما يعلق به) • حضر مجلس الحكم بخوارزم عند حاكمها ووكيل يقبض كل حق له بخوارزم فان كان الحاكم يعرف الموكل اسما ونسبا يجهله وكلا فاذا حضر عند هذا الحاكم رجلا وادعى حق للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج الى اثبات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجهله وكلا لان معرفة المقضى له وقت انقضاء شرط يعلم أن الحكم لمن يكون وان أراد الموكل أن يبرهن أنه فلان بن فلان الفلاني حتى يحصل العلم للقاضي فلا يقبل له لعدم الخصم وان أراد أن يبرهن عليه ليكتب الى قاضي الدشت بذلك يعني أن فلان ابن فلان الفلاني وكل فلان ابن فلان الفلاني بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة الخصم ليست بشرط السماع البينة للكتاب الحكيم كذا في الوجيز للكردي • اذ هي ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة وجا بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر أحدا قبله للموكل حتى قال القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا لذلك أو مقرأه فيختم بسمع وتنفذه الوكالة فان حضر بعد ذلك غريبا آخر لم يحجج الى اعادة البينة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه بشرط حضوره بعينه واذا ثبت بحضوره بخلاف الخصم آخر يقيم البينة على الوكالة مرة أخرى كذا في البحر الرائق في باب الوكالة بالخصومة • وان برهن على الوكالة على انسان بعينه في حق ثم ادعى عليه موكله حقا آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر كذا في الوجيز للكردي • أقام رجل بيته أن فلانا وكله وفلان بن فلان يقبض المال الذي له على هذا فأقر القرم بالدين وبجد الوكالة أو بجد جميعا فأقام الوكيل البينة على الوكيل وعلى الدين فان القاضي يقضى بوكالة الوكيلين جميعا وليس للحاضر أن يقبض الدين حتى يحضر الغائب لان الحاضر مهنا اتهم خصما عن الغائب لانه يدعى لنفسه حقا متصلا بحق الغائب لان أحد الوكيلين بالقبض لا يفرد بالقبض فان حضر الغائب قبضا الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالة كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة • اذ هي أنه وكيل فلان يقبض دينه الذي على هذا المحضر وبرهن على الوكالة والدين برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة ويحكم بهما تمام اعادة البينة ناسعا على الدين بعده كذا في الوجيز للكردي • وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهو الاستحسان والفتوى على قوله هكذا في جواهر الاخلاط • رجل وكل رجلا يبيع عين من أعين ماله فاراد الوكيل أن يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الموكل وأنكر لا يلتفت الى انكاره وظهوره (أحدها) أن يسلم

الوكيل العين الى رجل ثم يدعى أنه وكيل عن مالكها بالقبض والبيع فلهما فيقول ذواليد لا علم لي بالوكالة
فيقيم البينة على أنه وكيل بالقبض والبيع فيستعج القاضى ذلك ويأمره بالتسليم اليه فيبيعها (وثالثها) أن
يقول هذا ملك فلان أبيع منه فاذاباعه منه يأمره بقبض المبيع فيقول المشتري لا أقبض منك لاني أخاف
أن يبي المالك وشكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالك كافي يدى أو يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم
الوكيل بينة أنه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على القبض (وثالثها) رجل ادعى أن الدار التي في يده
ملك فلان وانت وكيل بالبيع وقد بعته منى فقال بعته منك ولكن لست بوكيل عن فلان ولم يوكلي بالبيع
فأقام مدعى الشراء بينة أنه وكيل فلان بالبيع فهو خصم تقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيل عنه في البيع
كذا في البحر الرائق ناقل عن خزائن المفتين • رجل وكل رجلا بقبض دينه من فلان والخصومة فيها فاحضر
الوكيل المديون فاقترع المديون بالوكالة وأنكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بينة لان البينة
على الدين لا تقبل الا من الخصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما لا ترى أن المديون لو اقترعوا بالوكالة
فقال الوكيل أنا أثبت الوكالة بخافة أن يحضر الطالب وشكر الوكالة قبلت بينة وان كانت البينة قائمة على
المقرع كذا في فتاوى قاضى خان • رجل ادعى على رجل حقا لغائب وأقام بينة أن الغائب وكله
يطلب حقه وخصومه في ذلك فأقام المدعى عليه بينة أن الموكل أخرج هذا عن الوكالة بمحض أو بغير محضر
منه قبلت هذه البينة وتطل الوكالة وكذلك اذا أقام البينة على اقرار الموكل أنه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن
قبلت البينة وكذلك اذا أقام البينة على اقرار الموكل أنه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن
من كتاب الوكالة • ولودفع الغريم المال الى الوكيل ثم أقام البينة أنه ليس بوكيل أو أقام البينة على اقراره
أن الطالب ما وكله لا تقبل ولو أراد أن يستخلفه على ذلك لا يحلف عليه فان أقام الغريم البينة أن الطالب
بجد الوكالة وقبض المال منى تقبل كذا في الكافي في باب التوكيل بالخصومة • الوكيل بقبض الدين
اذا أقام بينة على الدين فمضى القاضى على الغريم بذلك وأمر بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك
وضاع من يده ثم أقام الغريم بينة على أنه قضاه الى رب المال فلا يسأل له على الوكيل أنما يسأل على الموكل لان
يد الوكيل يده كذا في المحيط في الفصل الثامن • رجل وكل رجلا بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلا
يدعى عليه ما لا موكله فاقترع المدعى عليه بوكالة المدعى فقال الوكيل أنا أقيم البينة على الوكالة لتكون حجة لي
على غيره فان القاضى يقبل بينة ويجعله وكيل مع غيره كذا في فتاوى قاضى خان • ادعى على رجل
أنه وكيل فلان بالخصومة ولى على فلان كذا فقال المدعى عليه ما وكلني فلان بالخصومة وبرهن على أنه وكيل
بالخصومة تقبل كذا في الوجيز للكردي • وان شهد بالوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أم لا وقال
أخبرني الشهود أنه وكاني فأنا طلبة فهو جائز لانه خبر الشاهدين ثبت العلم للقاضى فلان ثبت العلم للوكيل
أولى وان شهد على وكالته وهو يجهل فان كان وكيل الطالب فليس له أن يأخذ بذلك الشهادة لانه أكذب
شهوده وان كان وكيل المطلوب فان شهدا أنه قبل الوكالة لزمته لان وكيل المطلوب بعد قبوله يجبر على جواب
الخصم وان لم يشهد على قبوله فله أن يقبل وله أن يرد لان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالمعينة هكذا
في المبسوط • وان كان المطلوب غائبا فادعى الطالب في داره حقا وجاء به ابني الطالب فشهدا أن المطلوب وكل
هذا بالخصومة في هذه الدار والوكيل يجهل أو الطالب بطلت والمطلوب اذا دفع المال الى انسان وادعى أنه
وكيل الطالب بقبضه ثم قدم الطالب بجد وشهد للمطلوب ابنا الطالب بالوكالة جازت ولو كان وكيل
الطالب يدعى الوكالة والمطلوب يجهل فشهد ابنا الطالب بالوكالة لم تقبل سواء كانت الوكالة بالخصومة أو بقبض
الدين أو بقبض العين فان اقترع المطلوب بالوكالة في الدين يؤمر بدفع الدين الى الوكيل لاقراره على نفسه ولو كان
بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال أنهم كانوا أفضا ليقتر الوكيل أنه لاحقه له وان كان اقترع قبض العين ففي ظاهر
الرواية أنه لا يصح اقراره ولا يؤمر بتسليم العين كذا في المحيط • ولو كان مسلم في يده دار ادعى ذمتي فسيها
دعوى ووكل وكيله بشهادة أهل الذمة لم تجز شهادتهم على الوكالة اقترع المسلم بالوكالة أو أنكر لان اقراره بالوكالة
لا يلزمه الجواب لانه يصادق حتى الغير فان يلزمه ذلك بشهادة أهل الذمة على المسلم كذا في المبسوط • رجل
وكل رجلا بقبض دينه من فلان فأراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فشهد شاهدان أن الموكل وكله بقبض دينه

من فلان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير وكيله بالقبض والخصومة ولو شهد الشهود وأن صاحب الدين
أرسله في أخذ الدين فانه لا يكون وكيله بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا أنه أمره بأخذ دينه منه لا يصير
وكيله بالخصومة وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أبايه مناب نفسه في قبض الدين ولو شهدوا أن الموكل قال
له جعلتك حرا في قبض ديني من فلان أو قال سلطتك على قبض ديني من فلان أو قال جعلتك وصي في حياقي
في قبض ديني من فلان يصير وكيله بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
قاضى خان • ولو شهد أحدهما أنه وكيل بقبض الدين وشهد الآخر أنه أمره بقبضه أو أرسله بقبضه
وهو مقر بالدين فله أخذه وليس له أن يخاصمه اذا أنكر الدين كذا في المحيط • ولو شهد أحدهما أنه وكله
بقبضه وشهد الآخر أنه وكله بتقاضيه أو بطلبه منه فالشهادة جائزة وعلى ما استحسن أصحابنا بسبب
أن لا تقبل هكذا في شرح أدب القاضى للخصاف • ولو شهد أحدهما أنه وكله ببيع هذا العبد مطلقا
والآخر أنه وكله بالبيع وقال لا تباع حتى تستأمر في فباع الوكيل جاز لا اتفاقهما على الوكالة بالبيع
وانفراد أحدهما باشتراط الاستئجار ولو قال أحدهما وكل هذا بدينه وقال الآخر وكل هذا وهذا بدينه
لم يكن إيمانا ولا لاحدهما أن يبيعه وكذا في قبض العين ولو كان في الخصومة فلذلك انتفعا عليه
أن يخاصمه لكن لا يقبض هذا وحده اذا قضى له به كذا في المحيط • ولو شهد أحدهما أنه قال له أنت
وكيل في قبضه وشهد الآخر أنه قال له أنت حري في قبضه قضى به وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال
أحدهما وكيل وقال الآخر وصي لم يقبل الا أن يقول وصي في حياقي ولو قال أحدهما وكله بالخصومة
في هذه الدار الى قاضى بار كذا وقال الآخر الى قاضى بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المبسوط •
ولو كان هذا في الفقهين للتحكيم لم تقبل وكذا لو ذكر أحدهما قاضى كذا وذكر الآخر قاضى للتحكيم
وان شهد أحدهما بوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة وثلاثة ثبت في حق الاولى وكذا في البيع
والكتابة والعتق ولو قال أحدهما وكله بقبضه وقال الآخر سلطه على قبضه فهو سواء في المعنى كذا
في المحيط • شهدا على الوكالة ثم قال أحدهما وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ولم تجز شهادة
أحدهما على العزل كذا في المبسوط • ولو شهدا بوكالة انسان وقضى بهما رجعا لم يطل القضاء بالوكالة
ولم يمتنع كذا في المحيط • ولو وكله بتقاضى دين له بشهود ثم غاب فشهد ابنا الطالب أن أباهما قد عزله عن
الوكالة وادعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما فان لم يدع المطلوب شهادتهما أجبرته على دفع المال
اليه وكذلك شهادة الاجنيين في هذا فان جاء الطالب بعد دفع المال فقال كنت أخرجته من الوكالة فأنا ضمن
المطلوب فان كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن له أن يضمن لان شهادتهما الا أن لا يبيعهما في قضاء دينه على
المطلوب وان كان الشاهدان اجنيين فقد ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب أن يرجع بماله على المطلوب
كذا في المبسوط • ولو شهد ابنا الطالب قبل قدوم أبيهما أن أباهما وكل هذا به وعزل الاول فان جحد
المطلوب ذلك لم يقبل لا على عزل هذا ولا على وكالة هذا وبقي الاول وكيل فمؤمر بدفع المال اليه وان اقترع
المطلوب بذلك ثبت العزل بشهادتهما على أبيهما ويدفع المال الى الثاني باقرار المطلوب كذا في المحيط • واذا
ادعى الوكيل دعوى في دار في يدى رجل لوكله فأنكر ذواليد الوكالة والدعوى فشهد ابنا ذى اليد على
الوكالة بالخصومة فهو جائز لانهم اثبتا على أبيهما هكذا في المبسوط • ولو شهد ابنا الوكيل أن الطالب
عزل أباهما وكل هذا الاخر بقبضه جاز فان كان الشاهدان ابني الوكيل الثاني لم تقبل على وكالة أبيهما
وتقبل على عزل الاخر كذا في المحيط • وان كان الطالب ذميا فشهد مسلمان انه وكل هذا المسلم بقبض
دينه على هذا والمطلوب مقر وشهد الذميان أنه عزله عن الوكالة وكل هذا الاخر لم يجز ذلك على الوكيل الاول
ولو كان الاول ذميا جاز عليه كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الثاني في التوكيل بالشراء)

الاصل أن الجهالة اذا كانت تمنع الامتناع ولا يمكن تداركها تنفع صحة الوكالة والا فلا كذا في التبيين • والجهالة
ثلاثة أنواع • فاحشة وهي جهالة الجنس كالشراء بشراء الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة

لم يجز على الأمر إلا إذا كان مسافرا نزل خانا ولو أمره أن يشتري له سمك بدرهم فهذا على الطريق
الكبار ولو أمره أن يشتري له رأسا فهو على رؤس الغنم دون غيرها من الأبل والبقر وهو على المشوى
منه دون الني كذا في السراج الوهاج • والتوكيل بشرائه البيض ينصرف إلى بيع الدجاج خاصة كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو أمره أن يشتري له لبنا فهو على المتعارف في البلد من لبن البقر والغنم وكذلك
السمن وإن نساوياه فهو محمول عليهما كذا في الحاوي • ولو أمره بشراء دهن فهو على كل دهن يباع في السوق
وكذا إذا قال فأكهة فهو على كل فاكهة تباع في السوق كذا في الذخيرة • ولودفع إلى رجل دراهم وأمره
أن يشتري له بها طعاما ذكر في الكتاب أن التوكيل ينصرف إلى الحنطة ودقيقها • قال الشيخ الإمام
المعروف بخوارزاده إن كانت الدراهم كثيرة بحيث أن تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف إلى الدقيق والخبز
وإن كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وإن كانت بين القليل والكثير فهو على
الحنطة والدقيق ولا ينصرف إلى الخبز فالواحد في عرفنا قسم الطعام ينصرف إلى المطبوخ كاللحم
المطبوخ والمشوى وما يبوكل مع الخبز وأورده كذا في فتاوى قاضي خان • قال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى • وإذا لم يدفع إليه دراهم وقال اشتري طعاما لم يجز على الأمر لانه وكلة أن يشتري له مكبلا ولم يبين
مقداره كذا في التبيين • الوكيل بشرائه الكبس لا يملك شراء النجعة حتى لو اشترى لملك الموكل وكذا
لو وكله بشرائه عناق فاشترى جديا كذا في البدائع • ولو أمره أن يشتري له فرسا أو رذونا أو سمى له غنما فاشترى له
ومكة من الخيل أو البراذين فإن هذا لا يجوز على أهل الأمصار ويجوز في البلدان التي ينفذ فيها الخور والرمال
وأما البغال فيجوز فيها الذكر والأنثى في الأمصار وغيرها لم يسم اتى فيخالف إلى ذكر أو ذكر فيخالف إلى أنثى
كذا في السراج الوهاج • والبقر يقع على الذكر والأنثى وكذا البقرة في رواية الجامع وهو الصحيح والدجاج
على الذكر والأنثى والدجاجة على الأنثى والبعير على الذكر والأنثى ولا يقع اسم البقر على الجاموس
وإن كان من جنس البقر هكذا في البدائع • ولو أن فاليزا وكل آخر بشرائه جارية فاشترى له جارا
مصر يابصم للركوب دون العمل لم يلزم الموكل فإن كان سمى له غنما فاشترى جارا بذلك المسمى من المثلن وقيته
مثل الثن أو أقل أو أكثر قد رما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وإن كان خلاف ذلك جاز على الوكيل
كذا في السراج الوهاج • ولو وكله بشرائه الاضحية يتقيد بايام النحر وبشراء اللحم والجذوقته من السنة
الاولى حتى لو اشترى في السنة الثانية في وقته لا يجوز وكلة بشرائه بقرة الاضحية سوداء فاشترى بيضاء
أو جارا لم يلزم الأمر ولو باقى فاشترى ذكرالا وكذا الشاة ولو بقر أو لم يقل اتى لم يلزم الموكل ولو وكله بشرائه كبش
أقرن ليفشى فاشترى كبش ليس بأقرن لا يلزم الأمر هكذا في الوجيز للكردي • دفع إلى رجل عشرة
دراهم وأمره أن يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع إليه الدراهم ابزرها فاشترى المأمور حنطة قالوا إن كان
اشترى الوكيل في أوان الزراعة وزرعها في غير أوانها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة
وإن كان المأمور اشترى الحنطة في غير أوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الأمر كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو أمر انسانا أن يشتري له جارا ينصرف الأمر إلى ما يركبه الأمر حتى لو كان
الأمر هو القاضي فاشترى المأمور جارا مقطوع الأذنين أو مقطوع الذنب لا يجوز بخلاف ما إذا كان الأمر
هو القاضي حيث يجوز كذا في خزائن المفتين • الوكيل بشرائه عبد حبشي إذا أتفق الدراهم على نفسه
واشترى بما أمر به من عنده يكون المشتري للوكيل دون الأمر وهو المختار ولو اشترى ما أمر به ثم أتفق
الدراهم بعد ما سلم ما اشترى إلى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل بالبيع في بعض
النسخ • وكل رجل لا يشتري له دارا بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر
النصف الذي اشترى الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار أولا ثم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز
فإن استحق النصف الذي اشترى الموكل أولا كان له أن يرث الباقي لأن شراء الوكيل كسرا الموكل ولو اشترى
الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرث الباقي كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بشرائه عبد
بعينه إذا اشترى نفسه فالشراء موقوف إن اشترى بآية قبل الخصومة لم يلزم الموكل عند أصحاب الثلاثة
ولو خاصم الموكل الوكيل إلى القاضي قبل أن يشتري الوكيل وألزم القاضي الوكيل ثم إن الوكيل اشترى الباقي

يلزم الوكيل إجماعا وكذلك هذا في كل ما في تبعيضه ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والذابة
والثوب وما أشبه ذلك وإن وكله بشراء شيء ليس في تبعيضه ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى نصفه
لزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباقي بخلاف وكلة بشرائه كتر حنطة بمائة درهم فاشترى نصف الكثر
بمئتين وكذا لو وكله بشرائه عبد من ألف درهم فاشترى أحدهما بمائة درهم لزم الموكل إجماعا وكذا لو وكله
بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحدا منها كذا في البدائع • ولو وكله أن يشتري له عبد من أعيانهم بألف
فاشترى أحدهما بمائة لم يجز على الأمر إذا اشترى بأكثر من حصته من الألف وإن كان اشتراؤه بحصته
منه أو بأقل جاز وكذا إذا اشترى الباقي بالباقي جاز الكل على الأمر كذا في الحاوي • أمر رجلا
أن يشتري له دارا بألف فاشترى نصف دار وورث الموكل مع أخيه جاز كذا في خزائن المفتين • ولو أمر رجلا
أن يشتري له نصف دار غير مقسومة بألف فاشترى وقام الوكيل البائع جاز بشرائه وبطلت قسمته وإن كان
ذلك فيما يكال أو يوزن يجوز الشراء والقسمه جميعا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكله بشرائه دارا فاشترى
دارا لا يشاء فيها جاز لأن الدار اسم للعرضة هذا إذا اشترى حصرا كانت مبنية في الأصل ثم خربت فأما إذا لم
تكن مبنية في الأصل فإنه يلزم الوكيل لأن ما اشترى لا يسمى دارا وفي عرفنا لا يلزم الأمر في الوجهين لأن
في عرفنا لا يسمى العنصر دارا كذا في محيط السرخسي • وإذا وكله بشرائه عشرة أرطال لحم بدرهم
فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يساع مثله عشرة بدرهم لم يلزم الموكل منه عشرة نصف درهم عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى إذا كانت عشرة أرطال من ذلك اللحم تساوي قيمته درهما وإذا كانت عشرة منه لا تساويه
نفذ الكل على الوكيل إجماعا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يلزم العشرة هكذا في السراج الوهاج •
دفع إلى رجل درهما ونحشا وأمره أن يشتري له بيعة من لحما ويضعه خيرا قالوا الحيلة له في ذلك أن يأمر
القصاب ليشتري القصاب لنفسه خرا نصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه نصف درهم لحما ونصف درهم
خرا ويدفع إليه الدرهم الصحيح أو يأمر الخباز ليشتري لنفسه نصف درهم لحما ثم يدفع له ما قلنا كذا في فتاوى
قاضي خان • أمره بشرائه ثوب هروي بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوي عشرة لا يلزم الأمر
واحد منهما عنده لعدم إمكان الترجيح • ولو أمره بشرائه ثوب بعينه والمسألة بحالها لزمه ذلك الثوب
بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشرائه حنطة بعينها كذا في الوجيز للكردي • الأصل في هذه المسائل
أن الموكل متى جمع بين الإشارة والتسمية في غن ما وكل بشرائه والمشار إليه خلاف جنس المسمى فاما أن يكونا
جاهلين بمحال المشار إليه أو أحدهما أو كانا عالين ولا يعلم أحدهما بعلم صاحبه أو عالين بهما ففي الثلاثة
الأول يتعلق الوكالة بالمسمى لدفع الغرور عنهما أو عن أحدهما وفي الرابع يتعلق بالمشار إليه لأن الإشارة أبلغ
في التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وإن كان المشار إليه من جنس المسمى فالوكالة تتعلق بالمشار إليه
الأذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يقرر عليه الثمن من غير رضاه قال لغيره اشترى جارية بمائتي هذا
الكيس من الألف الدراهم ودفع الكيس إلى الوكيل فاشترى جارية بألف درهم كما أمر به ثم نظر إلى الكيس
فأذاه ألف دينار وألف فلس أو تسعمائة درهم فالشراء جاز على الأمر إذا كانا جاهلين بمائتي الكيس أو كان
أحدهما جاهلا أو كانا عالين إلا أن كل واحد لا يعلم أن صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل إلى ما في الكيس
وعلم به ثم اشترى جارية بألف درهم كان الشراء للموكل لأن الوكالة حال وجودها تعلقت بالمسمى وكذلك
لو كان في الكيس ألف وتسعمائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا إذا قال اشترى جارية
بألف درهم نقدت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فإذا في الكيس ألف درهم غلة أو قال اشترى
جارية بألف درهم غلة الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فإذا في الكيس ألف درهم نقدت المال فالشراء
جاز على الأمر هكذا في المحيط • ولو كان الموكل وزن ألف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر إليها فقال
اشترى بهذه المائة دينار جارية فاشترى جارية كما سمى الموكل كان مشتريا لنفسه ولو اشترى تلك الدراهم
جاز على الموكل وتعلقت الوكالة بالمشار إليه ولودفع إليه كيسا فامر أن يشتري له جارية بهذه الألف الدراهم التي
في هذا الكيس فهلك الكيس بمائة في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل جارية للأمر بألف درهم ونسأدا فاعلى
أن الدراهم كانت مستوفة أو رصا فاشترى للموكل وهذا إذا كانا عالين بمائتي الكيس وقت الدفع

النام

٢٧

بألف درهم من مال فلان فقال فلان أنا أمرت بذلك وقال المقرم أمرتني ولكن غصبتك الألف واشترت به هذا العبد فالقول قول صاحب الألف كذا في المحيط • رجل وكل رجلان يشتري له أمة بألف درهم فاشترى أمة بالنقود درهم وبعث بها إلى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالنقود درهم فان كان الوكيل حين بعثها إلى الأمر قال هي هذه الجارية التي أمرتني بشرائها فاشترتها لك ثم قال اشتريتها بالنقود درهم لا يصديق وان أقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعثها إليه لم يقبل شيئا ثم قال اشتريتها بالنقود درهم يقبل قوله وله أن يأخذ الجارية من الأمر وعقرها وقيمة ولدها كذا في فتاوى قاضي خان • أمر رجل أن يشتري له جارية بألف درهم ودفعه إليه وأمره أن يزيد من عنده إلى خمسة مائة فقال الوكيل اشتريتها بألف وخمسة مائة وقال الأمر بالحق يحلف كل واحد من علي دعوى صاحبه ويندأ بين الوكيل فان حلف فالجارية بينهما إلا أن لا يوافق الوكيل ثلثها والباقي للموكل كذا في محيط السرخسي • وان قال اشتريته للأمر وقال الأمر اشتريته لنفسك فان كان الأمر ورأى العبد بعينه فان أخبره بشراءه العبد حتى قائم فالقول للمأمور أجازا منقودا كان الثمن أو غير منقود وان كان العبد متباحا أخبره فقال ذلك عندي بعد الشراء وأنكر الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للأمر وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور وعينه وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال المأمور اشتريته لك وقال الأمر لا بل اشتريته لنفسك فان كان منقودا فالقول للمأمور وان لم يكن منقودا فالقول للأمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القول للمأمور وان كان العبد ميتا فان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور وان كان غير منقود فالقول للأمر هكذا في التبيين • إذا دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له جارية أو شيئا آخر بعينه فهلكت الدراهم في يد الوكيل ثم اشتراه نقد الشراء على الوكيل وان هلكت بعد الشراء قبل أن ينقده ان هلكت قبل الشراء في يد الوكيل فالشراء يكون واقعا للموكل ويرجع على الأمر هذا إذا اتفق على الهلاك قبل الشراء أو بعده وأما إذا اختلفا فالقول قول الأمر مع عينه على علمه ولو لم تكن الدراهم حتى نقدها الوكيل فخرج رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل والوكيل على الموكل ولو هلكت في يد الوكيل بعد الشراء ورجع بها على الأمر وأخذ منه ثانيا فذلك المأخوذ ثانيا في يد الوكيل لم يرجع على الأمر بعد ذلك وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلكت في يده لم يرجع على الأمر وينقد الثمن للبائع من مال نفسه كذا في الذخيرة • دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبدا بألف درهم وجاء به إلى منزله وأراد أن يأخذ الدراهم ليدفعها إلى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد قالوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعه إلى البائع والعبد والدراهم هلكت في يده على الأمانة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا علم بشهادة الشهود أنه اشتري العبد وهلك في يده أما إذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصديق في نفي الضمان عن نفسه ولا يصديق في إيجاب الضمان على الأمر كذا في فتاوى قاضي خان • دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم زبوا أو بنهرجة أو مستوقة أو رصاصا وجاء بها إلى البائع ليدفعها إليه فلم يقبلها البائع وضاعت في يد الوكيل ضاعت من مال الأمر ويرجع الوكيل على الأمر بألف جباريدفعها إلى البائع ولو كان قبض الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفنا وردها على الوكيل فضاعت في يد الوكيل وان وجدها زبوا أو بنهرجة كان الهلاك على الوكيل فيغرم ألفا جباريد من مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان سكنت الدراهم مستوقة أو رصاصا كان الهلاك من مال الموكل ثم في المستوقة والرصاص اذا هلك في يد الوكيل يرجع الوكيل على الموكل بألف جباريدفعها إلى البائع فاذا قبضها ولو هلك في يده تمك من مال الوكيل هكذا في المحيط • أمر رجلا أن يشتري له جارية بألف درهم فاشترها الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع الثمن إلى البائع حتى أعطى الأمر الوكيل الثمن لينقده ثم ان الوكيل استهلك الثمن وهو معسر فللبائع أن يمنع جاريته إلى أن يستوفي الثمن وليس للبائع أن يأخذ الأمر بالثمن وليس للوكيل على الأمر سبيل فان نقد الأمر الثمن مع أنه ليس عليه أخذ الجارية وليس للبائع أن يأبى ثم يرجع الأمر على الوكيل بالثمن وان لم

ينقد الأمر الثمن فالقاضي يبيع الجارية بالثمن إذا رضى البائع والأمر بالبيع بالاتفاق وان لم يرض كل واحد منهما أو الأمر فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا باعها القاضي فان كان في الثمن الثاني فضل على الأول فهو للأمر وان كان فيه نقصان فالبايع يرجع بالنقصان على الوكيل لأعلى الأمر ثم الأمر يرجع على الوكيل عما كان قبض منه كذا في التتارخانية • قال الغيرة اشتري بهذا الألف الدراهم جارية وأمره الدراهم ولم يسلمها إلى الوكيل حتى سرقت الدراهم ثم اشتري الوكيل جارية بألف درهم لم يرض الموكل وكذلك لو تسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل إلى حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل فسرقته من يد الوكيل لا ضمان عليه فان اشتري الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم نقد الشراء على الوكيل ويستوى ان علم الوكيل هلاك الدراهم أم لم يعلم • ولو دفع إليه ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية فهلكت منه خمسة مائة في يد الوكيل وبقي خمسة مائة فاشترى الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم يصير مشتريا لنفسه وان اشتري جارية بخمسة مائة إن كانت تساوي خمسة مائة يصير مشتريا لنفسه وان كانت تساوي ألف درهم أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه يصير مشتريا للموكل كذا في الذخيرة • قال لعبد الغيرة اشتري نفسك من مولانا فقال العبد نعم ثم ذهب إلى مولاه واشترى نفسه فان قال بعني نفسي بألف درهم فباعه وقبل العبد فهو حر وعليه ألف درهم والولا للمولى وكذلك لو أطلق الكلام إطلاقا فأما إذا أضاف الشراء إلى الأمر بأن قال له ولي بعني نفسك فلان بكذا فقبضه وقبل العبد صح والعبد للأمر والمال في رقة العبد يرجع به على الأمر ولو أراد البائع أن يجلس العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك فان وجد الأمر به عيبا فأراد خصومة البائع فان كان ذلك العيب معلوما للعبد يوم اشتري نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالم بذلك فله أن يرد به وهو الذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان له أن يرد من غير استطلاع رأي الأمر ولو كان اشتري نفسه للأمر بألف إلى العطاء كان العقد فاسدا فان مات العبد عقيب العقد ضمن الأمر قيمته بالغة ما بلغت وان لم يمت العبد حتى استعمله البائع في بعض عمله فهذا منه نقض للبيع حتى لو مات بعد ذلك يموت من مال البائع ولو كان العبد اشتري نفسه للأمر بألف وعشرة إلى العطاء أو إلى أجل معروف والأمر كان أمره بألف فهو حر حين وقع البيع كذا في المحيط • ولو وكل العبد رجلا بشراء نفسه من سيده بألف ودفع الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيد وقت الشراء أنا اشتري عبدك لنفسه فباعه على هذا عتق وولاه لسيد وان قال اشتريته ولم يبين أنه يشتريه لنفس العبد كان العبد ملكا للوكيل والألف الذي أخذه من العبد كان للمولى فيه ما يحاجنا ويجب على المشتري أو على المعتق الألف غنا أو بدل العتق ثم إذا لم يبين يرجع المولى بالثمن على الوكيل لانه العاقبة والمالك للعبد وان بين أنه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الوكالة بالعتق يقع والمال على العبد دون الوكيل وهو الصحيح هكذا في التبيين • ولو كان هذا العبد مدبرا فالمدبر حر حين وقع الشراء سواء كان اشتراه المأمور مطلقا أو أضاف الشراء إلى نفسه أو إلى المدبر ولو كان سميما إلى العطاء فالمال إلى ذلك الأجل والمال في هذه الوجوه كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال لان المدبر عما لا يجوز شراؤه ويجوز اعتاقه فعملنا بالمعنى فصار وكيلنا من جهة المدبر لقبول الاعتاق هكذا في المحيط • الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيبا له الرذ من غير استطلاع الأمر ان كان المشتري في يده كذا في الخلاصة • الوكيل بالشراء إذا سلم المشتري إلى الأمر ثم جاء بخلافه البائع في العيب لم يكن له أن يرد إلا أن يجي مينة أن الأمر أمره بالرد كذا في الذخيرة • وان لم يقبض الأمر المبيع حتى وجده به الوكيل عيبا فأمر الأمر برد العيب فرضى الوكيل بالعيب وأبرأ منه البائع فالموكل بالخيار ان شاء أخذ الجارية ولا شيء لغيرها وان شاء أزمها الوكيل بالعيب وأخذ منه الثمن فان لم يحتر الأمر أخذ الجارية ولا أزمها الوكيل حتى ماتت في يد الوكيل فانه ماتت من مال الوكيل ويرجع الموكل على الوكيل بحصة العيب كذا في السراج الوهلي • ولو لم تمت الجارية لكنها أعوزت لزم الأمر وسكان للأمر أن يرجع على الوكيل بحصة العيب الذي رضى به ولو لم تعوز واختار الأمر الزام الوكيل الجارية فالزمها إياه وقبض الثمن ثم وجد الوكيل بها عيبا آخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك العيب عند البائع لم يستطع ردها بذلك العيب على الأمر ولا على البائع كذا في المحيط • الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيبا ورضى به

وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاكه بل العيب غير لازم الامر وان كان استهلاكه كاملا لا يتغيب الناس
في مثله لم يلزم الامر ولكن الامر ان يلزم المشتري وهذا قولهما وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى جماوا ويلزم
الا امر اذا كان مع ذلك العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به او ما يتغيب الناس فيه كذا في الذخيرة •
رجل اشترى لرجل عبد اباه وقبضه فوجد به عيبا فابى البائع عن العيب فقال له الامر قد ازمك العبد
يا براتك عن العيب فلم يقبله المأمور لم يلزمه ذلك الا بقضاء القاضي وان ازمه القاضي ذلك صار عتلة المشتري
من الامر فان وجد به عيبا لم يستطع رده على البائع حتى يردّه على الامر ثم يدفع الامر اليه حتى يردّه على
البائع كذا في المحيط • واذا كانت الجارية في يد الوكيل بالشراء فارد ان يردّها بالعيب فادعى البائع رضى
الامر بهذا العيب لم يصدق على ذلك من غيرينة وان اراد البائع استخلاص الوكيل على علمه برضى الامر
لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع بينة على رضى الامر بالعيب ورد الوكيل الجارية على البائع بالعيب ثم حضر
الامر وادعى الرضى واراد اخذ الجارية فابى البائع ان يدفعها فقال قد نقض القاضي البيع فلا يسيل لك
عليها فان القاضي لا يلتفت الى قول البائع ويرد الجارية على الامر بعض مشايخنا قالوا هذا على قول
محمد رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا لا بل هذا قول السكك وهو الاصح كذا في الذخيرة • ولو ان الوكيل حين
رد الجارية على البائع بالعيب اخذ الثمن من البائع فضاغ الثمن من يده ضاع من مال الوكيل ويغرم الوكيل
للا امر من مال نفسه ثم اذا صدق الامر بالبائع في الرضى بالعيب وقبض الجارية يدفع الامر الثمن الى البائع
من مال نفسه والامر هو الذي يبيع دفع الثمن وقبض الجارية وليس للموكل ان يقول للبائع انك اقررت مرة
بقبض الثمن من الوكيل فليس لك ان تقبض في مرة اخرى فان وجد الامر بها عيبا آخر كان هو الخضم
بالرد دون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما ردّها بالعيب وبعد ما فسخ القاضي البيع اقر برضى الامر بالعيب
كان للبائع الخيار ان يشاء أمسك الجارية وان شاء ردها على الوكيل ولو اقر الامر أنه كان رضى بالعيب
كانت الجارية لا امر يأخذها الوكيل من البائع ويدفعها الى الامر ويكون الثمن للبائع على الوكيل ان كان
الوكيل قبض الثمن من البائع حين ردّها الجارية عليه ولو وجد بالجارية عيبا آخر كان هو الخضم فيه كذا
في المحيط • واذا امر رجلا ان يشتري له جارية فاشترى الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيب بها فرضى
الامر بذلك العيب فذلك جائز وان نقض الموكل العقد لا يعمل نقضه كذا في الخلاصة • الوكيل بالشراء
اذا اشترى عبد يساوي ثلاثة آلاف درهم بالقدر فوجد به عيبا فليس له ان يردّه ولو كان ذلك في خيار رؤية
او خيار شرط فله ان يردّه كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشراء اذا وجد بالمبيع عيبا • والوكيل بشراء عبد
بغير عيبه اذا اشترى عبد به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو كبل ان يردّه بالعيب كذا في المحيط في نوع
الخيار في الوكالة • الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل به عيبا يردّ وارثه او وصيه وان لم يكن له وارث
او وصي يردّ الموكل كذا في الخلاصة • الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل
بعد ذلك وللوكيل ان يرجع على الموكل بالثمن قبل ان يؤدى من مال نفسه وله ان يجبس المشتري من الموكل
الى ان يأخذ منه ما نقد وان هلك المشتري في يد الوكيل قبل الجبس هلك على الموكل من غير ضمان على الوكيل
وان هلك بعد الجبس يهلك بالثمن هلالا المبيع قبل القبض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يذكر محمد رحمه الله
تعالى في شيء من الكتب ان الوكيل اذا لم يقصد الثمن والبائع سلم المبيع اليه هل له حق الجبس عن الموكل الى
ان يستوفي الدراهم منه حكى عن الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى ان له ذلك وهو صحيح
كذا في المحيط • وان نقد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم تسببه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب
منه الثمن فابى الا ان يسلم المشتري فان كان الامر طال به تسببه حين كان المشتري بحضرته سما ولم يسلمه
حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري وان كان الامر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري ليس
له ان يمنع عن دفع الثمن لانه صار ديني في ذمة الامر كذا في البحر الرائق • الوكيل بشراء جارية بالالف اذا
اشترى بالالف كما امر ونقد الالف وقبضها ولم يجسها عن الامر حتى نقد الامر خمسمائة ثم طلبها منه فنعها
فهلكت في يده سلم الوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الباقية عن الامر ولو كان جسيها في الابتداء
فعلبه رد المقبوضة أيضا كذا في المحيط • ولو ذهبت عينه عنده بعد جسيه لم يسقط شيء من الثمن ويخبر الموكل

ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه كذا في البحر الرائق • الوكيل اذا اشترى عبد بالالف درهم
الى سنة وقبضه فلم يقبضه الا امر حتى حل الماني وأخذ البائع الوكيل به فاراد الوكيل منعه من الموكل
حتى يأتيه بالثمن لم يكن له ذلك ولو منعه صار ضامنا ولو قبضه الا امر ثم حضر الوكيل وأخذ بغير محضر من
الا امر ولم يذكر أنه يأخذه حتى يعطيه الثمن فان في يده بطل الثمن عن الامر وجعل الاخذ متعلا للعبد كأنه
منعه حتى يعطيه الثمن كذا في الذخيرة • ولو كان الامر امره ان يشتري له جارية بالالف درهم
أو امره ان يشتريها جميعا بالالف درهم فاشترى احداهما وقبضها ثم الامر طلب منه احداهما بعينها فنعها اياه
حتى ماتت بطل غنمها فان قال الامر لا حاجة لي في الباقية لا يلتفت الى قوله ولزمته بحصتها فان لم تمت التي
منعها اياه الوكيل ولكن ماتت الاخرى فالباقية لازمة للامر وعليه غنمها جميعا • ولو كان الامر امره
ان يشتري له جارية من احداهما بالالف والى سنة في صفقة واحدة فاشترى احداهما كما امر به
وقبضها وطلبها منه الا امر فنعها اياه حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك ويعطيه الجارية التي غنمها الى أجل
فان منعها اياه حتى ماتت فعليه قيمتها الا امر وأما الاخرى فله ان ينعها اياه حتى يعطيه الثمن فان منعها اياه حتى
ماتت فقال الامر لا حاجة لي بالتي غنمها الى أجل لا يلتفت الى قوله ويلزمته التي غنمها الى أجل • وكذلك
لو وكله بان يشتريه ماله بالالفين حاليين فاشترى احداهما كذا في المحيط • الوكيل اذا اشترى
بثمن احداهما كان هذا والاقل سوا في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط • ولو ادعى الوكيل بالشراء
دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل كذا في البحر الرائق • الوكيل
بشراء شيء بعينه اذا اشترى ولم يقصد الثمن حتى آخر البائع الثمن عن الوكيل صح وثبت التأخير في حق الموكل
حتى لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل قبل حلول الاجل وان حظ البائع عن الوكيل بعض الثمن فانه
يحطه عن الموكل ولو حظ البائع جميع الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى كان للوكيل ان يرجع
على الموكل بجميع الثمن ولو وهب البائع بعض الثمن من الوكيل يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل
ان يرجع على الموكل بذلك القدر ولو وهب كل الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل ولو أبرأ البائع عن جميع
الثمن فالحجوب فيه كالحجوب في هبة جميع الثمن كذا في المحيط • ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب
الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة
ولو وهب تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في قساري قاضي خان • والله أعلم

(الباب الثالث في الوكالة بالبيع)

الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز بيعه بتقصان
لا يتغيب الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والمائة كذا في الهداية • ويقضى بقوله ما في مسألة بيع الوكيل
بما عجز وهان وبأى ثمن كان كذا في الوجيز للكردي • والخلاف في الوكالة المطلقة أما اذا قال الموكل بعه
بالف أو بمائة لا يجوز ان ينقص بالإجماع كذا في السراج الوهاج • الوكيل يبيع العبد بعرض موصوف
اذا باعه بعرض بعين فاحش جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • الوكيل بالبيع يملك
البيع بالنسيئة وفي المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كان للتجارة فان كان للعاجلة لا يجوز
كلمة اذا دفعت غزلا الى رجل ليبيعه لها فهذا على أن يبيعه بالنقد وبه يفتي كذا في الخلاصة • الوكيل
بالبيع المطلق اذا باع باجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علمائنا وان باع باجل غير متعارف
فيما بين التجار بان باع مثلا الى خمسين سنة أو ما أشبه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز قال مشايخنا وانما يجوز البيع بالنسيئة اذا لم يكن
في لفظه ما يدل على البيع بالنقد واذا قلنا ان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك
مخوأن يقول بيع هذا العبد واقتضى ديني أو قال بيع فان الغرماء يلازمون أو قال بيع فاني احتاج الى نفقة عيالي
ففي هذه الصور ليس له ان يبيع بالنسيئة كذا في المحيط • التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف الى التوكيل

بالبيع الى شهر وما فوقه لان مادون الشهر عاجل فلو ان هذا الوكيل باعه بالنقد اختلج المشايخ فيه قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان باعه بالنقد باكثر مما يساع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد
باقل مما يساع بالنسيئة لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا وكذا لو قال لا تبعه الا بالنقد • وكل رجلا يبيع ماله حل
ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كان في بلدة واحدة فان خرج الوكيل بذلك
الى بلدة أخرى فسرقة أو ضاع كان ضامنا ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان آخر أو خرج هو فباعه في ذلك
المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يتقيد الامر بتلك البلدة كذا
في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالبيع المطلق اذا باع يباع فاسدا لا يضمن بالبيع والتسليم ولو كسب
أن يسترد والمأمور بالبيع الفاسد اذا أتى بالبيع الجائز استفسانا كذا في الخلاصة • الوكيل بالبيع
لا يملك شراؤه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وباعا كذا في الوجيز للكردي • ولو أمره أن يبيع من
نفسه أو يشتري لم يجز أيضا وكذا لو باع الوكيل من ابن له صغير لم يجز ولو باع من عبده أو مكنه لا يجوز بالاجماع
كذا في السراج الوهاج • الوكيل بالبيع اذا باع عن لا تقبل شهادة له ان كان باع أكثر من القيمة
يجوز بلا خلاف وان كان باقل من القيمة يقبل فاحس لا يجوز بالاجماع وان كان يقبل يسر لا يجوز عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • وان باع بمثل القيمة فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والظاهر أنه لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع بان
قال بع من شئت فانه يجوز بيعه من هؤلاء بالاجماع الا أن يبيعه من نفسه أو من ولده الصغير أو من عبده ولادين
عليه فانه لا يجوز له ذلك قطعا وان صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم الوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاء
كذا في السراج الوهاج • وفي الزيادات في الوكالة بالبيع والشراء لو باع الوكيل من أبي الموكل أو ابنه
أو مكنه أو عبده المأذون جاز وكذا لو باع الوكيل العبد لو باع من مولاه كذا في الخلاصة • وكله يبيع متاعه فقال
بكم أي بعه فقال أنت أعلم بذلك وبغته فباعه بثلث حقه فله الرد وبه بقي كذا في القنية • الموكل اذا شرط
على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بان كان يتقنه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاته أ كده
بالتنقي أولم يؤكده كما اذا قال بعه بخيار فباعه بلا خيار لا يجوز كذا في الذخيرة • أمر رجلا أن يبيع
عبده وأمره أن يشترط الخيار للاثم ثلاثة أيام فباعه ولم يشترط الخيار لم يجز البيع وان باعه وشرط الخيار
للاثم نفذ تصرفه عليه وبشبه الخيار ولا أمره ولو كان الا أمره بالبيع مطلقا فباع وشرط الخيار
للاثم أو للاجبي صح كذا في المحيط • وان شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بل يضره لا تجب على الوكيل
مراعاته كذا بالتني أولم يؤكده كما اذا قال بعه بالنسيئة أو قال لا تبعه الا بالنسيئة فباع بالنقد فبجوز
على الا أمره واشترط شرطا مفيدا من وجه ولا يفيد من وجه ان أهكده بالتني يجب مراعاته كما اذا قال بعه
في سوق كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالتني نفذ على الا أمره وان أهكده بالتني لا ينفذ على الا أمره كذا
في الذخيرة • لو قال بع عبدي هذا وأشهد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير
شهود لم يجز وكذا لو قال وكذا يبيع هذا العبد على أن تشهد فباعه ولم يشهد لم يجز وكذلك اذا قال بع بشهود
كذا في فتاوى قاضي خان • وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بغير فلان لا يبيع الا بغيره كذا في الوجيز
للكردري • واذا أمر أن يبيع برهن أو كسب فباع من غير رهن أو من غير كسب لم يجز كده بالتني أولم يؤكده
واذا قال برهن نفقة لم يجز الا برهن يكون بقيته وفاء بالتني أو تكون قيمته أقل بقدر امانة فانه فيه واذا أطلق جاز
بالرهن القليل كذا في المحيط • ولو قال بعه وخذ كسفا أو قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك كذا في فتاوى
قاضي خان • فان اختلفا في الاشتراط فالقول للموكل وكذلك لو قال أمرتك بغير هذا الثمن فالقول له كذا
في الوجيز للكردي • ولو وكله بان يبيعه بالقد درهم فباعه باكثر فنفذ البيع وان باعه باقل لم ينفذ وكذا
لو باعه بغير الدرهم لم يجز وان كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في السراج الوهاج • أمر رجلا يبيع
عبده بالقد درهم فباع نصفه بالقد درهم ثم باع النصف الاخر بمائة دينار جاز يبيع النصف الاول ولا يجوز يبيع
النصف الثاني ولو باع كله بالقد درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل كذا في المحيط • وان باع نصفه بالقد درهم
الا درهمين أو حصة بطل وان باع العبد بالقد وكر من طعام ببعته كان الا أمره بالخيار ان شاء أبطل البيع

كله وان شاء أجاز وبصر الكسر للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وان باعه بالقد درهم ثم زاد المشتري
كرا ببعته أو بغيره جاز من غير خيار والكسر للامر كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكله يبيع عبده
فباع نصفه أو جزءا منه معلوما جاز يبيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء باع الباقي منه أو لم يبيع
وعندهما لا يجوز الا أن يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في بيعه مضره ويكون الاتعاض
فيه عيبا وأما اذا لم يكن في بيعه مضره ولا يكون الاتعاض فيه عيبا كالكلي والوزن والعددي
المتقارب اذا وكله يبيعه فباع بعضه جاز البيع في قولهم جميعا وكذلك لو وكله يبيع جماعة من العددي
المتقارب فباع واحدا منها جاز البيع في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي • واذا أمره أن يبيعه
من فلان بثلث دينار فباعه من رجل آخر بثلث دينار لا يجوز وان باعه منه ومن آخر لا يجوز البيع في النصف
الذي باعه من آخر ويجوز البيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهم لا يجوز
الا أن يبيع الباقي هكذا في الذخيرة • الوكيل يبيع جارتين بألف اذا باع احدهما بمائة أو أقل
أو أكثر لم يجز الا أن يبيع الاخرى بتمام الألف أو أكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
كذا في المحيط • ولو قال بعه وبع من فلان كان له أن يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره
لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال بعه بالنسيئة سنة فباعه بالنقد أو أكثر بالنقد جاز وان
باعه باقل من الألف بالنقد لا يجوز فان باعه بالدين نسيئة سنة وشهر الا يجوز كذا في المحيط • وكله بالبيع
مطلقا ثم قال لا يبيع اليوم فباعه غدا من غير تجديد الوكيل جاز كذا في الوجيز للكردي • اذا أمر
رجلا أن يبيع له عبدا ودفع العبد اليه ونهاه الا أمره عن دفع العبد بعد البيع حتى لا يقبض الثمن قال محمد
رحمه الله تعالى هذا النهي باطل ولو هلك العبد في يد المشتري هلك على المشتري والوكيل هو الذي يتولى قبض
الثمن وللموكل أن يقبض الوكيل الثمن كذا في المحيط • فان سلم الوكيل قبل قبضه الثمن وتولى الثمن على المشتري
فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن الا أمره دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى تقبض
الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في يد
الا أمره بالقد درهم لم يكن له أن يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الا أمره به عن الدفع الى المشتري
قبل قبض الثمن أو لم ينهه ولو باعه بالقد درهم نسيئة الى شهر والعبد في يد الا أمره بالبيع وليس للموكل أن
يحسبه عن المشتري لانه داخل تحت الامر فصار بمنزلة بيع الا أمره بنفسه وهو يجز على التسليم ببعه نسيئة
هكذا في المحيط • ولو وكل يبيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذه الموكل من بيته
ونهي الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهي الوكيل له أن يأخذ من بيت الا أمره ببعه الى المشتري قبل
نقد الثمن هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو أمره ببيع عبده والعبد في يد الا أمره بالقبض
ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الا أمره ببعه الى المشتري فباعه العبد في يد الا أمره ببعه
الى المشتري فلا ضمان على المأمور لان المأمور حتى قبض العبد من منزل الا أمره ببعه التسليم عند نقد الثمن
الا اذا وجد المنع عن الموكل ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم الماء الى المشتري قبل قبض الثمن فلا أمره أن
يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الا أمره ببعه ثم حضر المشتري الثمن فلا أمره ببعه العبد الى
المأمور وبأمره ببعه الى المشتري وبأخذ الثمن كذا في المحيط • فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري
فلا ضمان للامر على أحد الا على الوكيل ولا على المشتري ضمان القيمة ان كان الوكيل يأخذ الثمن من المشتري
ويدفع الى الا أمره كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أمره بالبيع ونهاه عن قبضه فباعه قبل البيع فباعه في يده
قبل أن يبيعه فهو ضامن لقيته وانه قبض البيع وان أراد المشتري القيمة وهو الاصح فان لم يمت العبد حتى باعه
كان يبيعه صحيحا وان كان العبد مضمونا عليه ولو لم يمت حتى سلمه الى المشتري فباعه في يده لم يضمن البائع القيمة
وان صار غاصبا بالقبض قبل البيع لان الامر بالبيع بعد الغصب باق وهل يضمن الوكيل الثمن للامر على
قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الا أمره ولو لم يمت
العبد في يد المشتري حتى حضر الا أمره وأخذه من المشتري ثم أخذ البائع من منزل الا أمره ببعه الى المشتري
قبل نقد الثمن فباعه في يد الوكيل قبل أن يدفعه الى المشتري لا ضمان على الوكيل لان له حتى القبض بعد البيع

قوله حتى لا يقبض الثمن
كذا في جميع النسخ وصوابه
حذف لا النافية كما هو في
عبارة المحيط وكما يدل عليه
سابق الكلام ولا حتمه
اه بجرأوى

قوله ضمان القيمة يعني
أن الضمان المتني هو ضمان
القيمة ولو قال يريد به
ضمان القيمة كما قال
في الخاتمة لكان أوضح
اه بجرأوى

وانتقض البيع هكذا في المحيط • ولو أمر رجلا أن يبيع عبده ونهاه عن قبض الثمن الا بمحض من فلان أو بيعة لا يصح فيه حتى كان له أن يقبض الثمن من غير فلان ومن غير بيعة ولو باع الأمر العبد بنفسه ووكله يقبض الثمن ثم نهاه عن القبض الا بمحض من فلان • ولو أمر المكاتب رجلا أن يبيع عبده من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز كذا في المبسوط • وكل رجل يبيع عبده بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بماباه فقيل الوكيل بعت العبد وقال الموكل أجرته جازي بال كذا في الخلاصة • ولو قال الأمر قد أجزت ما أمرتك به لم يجز بيعه بالدرهم كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل يبيع الدينار إذا أمسك الدينار بنفسه وباع ديناره لا يجوز كذا في الخلاصة • ولو دفع إليه عبدا فقال بعه بألف درهم ووزن سبعة فباعه بألف درهم ووزن خمسة فهذا جائز لانه باعه بأكثر مما سمى له من جنسه كذا في المبسوط • وكل رجل يبيع عبده بألف درهم وقيته ألف فتغير المهر وصارت قيمته ألفين ليس للوكيل أن يبيعه بألف ولو باعه بالخيار فازدادت قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساو ألفين له أن يبيعه بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو لم يبيع الوكيل بالبيع لسكنه سكت حتى مضت مدة الخيار فالبيع باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة • وكذلك إذا كانت الجارية حاملا فولدت ولدا يساوي ألف درهم وكذا إذا أثمر التحيل كذا في المحيط • إذا قال الرجل لغيره خذ عبدي هذا وبعه بعبد أو قال اشترى به عبدا صح التوكيل فان كان قد وكله بالشراء فاشترى عبدا بغير عينه لا يجوز وان اشترى عبدا بغير عينه ان كانت قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد أو أقل مقدار ما يتقارب الناس فيه يجوز وان كان مقدارا لا يتقارب فيه الناس لا يجوز وان كان قد وكله بالبيع فباعه بغير عينه لا يجوز ولو باع عبدا بغير عينه فان كانت قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد أو أقل مقدار ما يتقارب الناس فيه يجوز وان كانت مقدار ما لا يتقارب الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة • ولو أمره أن يبيع عبده هذا بكذا أو بعشرة أو ثوب هزوبه فلا وكيلا أن يبيعه بما سماه معينة وموصوفة في الذمة فوجلا ويشترط أن يكون الكثرة على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط • ولو وكله يبيع طعاما فقال بعه كل • كثر تخمين فباعه كله فهو جائز كذا في المبسوط • ولو قال بعه بمثل ما باع به فلان الكثرة فقال فلان بعت الكثر بربعين فباع بمائة وجد فلان باع بخمسين فباع بالبيع مائة ودولاه وكله بمثل ما باع به فلان لا يجز ما أخبره فان كان باع كثر بربعين وكثر بخمسين فباع الوكيل طعامه كله بربعين أربعين أجزأه استخسانا هكذا في محيط السرخسي • إذا دفع إلى رجل جراب هروي ليبيعه وهما بالكوفة فباع في أسواق الكوفة بعه جاز ولو نقله إلى بصرة يصير محالفا استخسانا حتى لو ذلك هناك ليعين ولو لم يهلك حتى باعه بالبصرة ذكر في وكالة الأصل انه لا يجوز بيعه على الأمر وذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه يجوز قبيل ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستخسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل في المسألة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قد لا الأمر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فقتل إلى بصرة ضمن قيسا واستخسانا وإذا باع بالبصرة عامة المشايخ على أنه لا يجوز بيعه على الأمر هكذا في الذخيرة • وهو الأصح كذا في المبسوط • إذا وكل رجل بعبء زطي أو جراب هروي يبيعه له فان باع العدل جله صفقة واحدة بمثل قيمته أو بأقل مما يتقارب الناس فيه يجوز في قولهم جميعا وان باع بأقل من قيمته بحيث لا يتقارب في مثله فالبسالة على الاختلاف وأما إذا باع ثوبا باحى أو على جميع العدل ان كان ثمن ما باع بصفتان متفرقة يبلغ ثمن جميع العدل لو باع العدل جله أو أقل من ثمن الكل لو باع جله بحيث يتقارب الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعا وان كان ثمن ما باع بصفتان متفرقة بلغ ثمن جميع العدل لو باع العدل جله أو أقل من ثمن الكل لو باع جله بحيث لا يتقارب الناس في مثله لاشك أنه يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ قال بعضهم بانه لا يجوز ومنهم من قال يجوز على قولهما • وأما إذا باع ثوبا واحدا ولم يبيع الباقي ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواء أضر بالباقي ضررا لا يتقارب الناس في مثله أو يتقارب الناس في مثله وعلى قولهما ان كان لا يضر بالباقي أو أضر بالباقي ضررا لا يتقارب الناس في مثله بان كان يدخل تحت تقويم المقومين يجوز وان كان لا يتقارب الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي

ذكرنا في الباب • وأما إذا أمره ببيع مكمل أو موزون في وعاء واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعا هكذا في المحيط • وإذا وكل الرجل رجلا أن يبيع عبده بألف درهم وقيته ألف درهم أو خمسمائة فباعه بألف إلى العطاء وسلمه إلى المشتري فباع في يده أو أعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة • أمر رجلا أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بخمسمائة إلى العطاء وقيته ألف وخمسمائة وقبضه المشتري لانه لم يملكه فلو مات في يد المشتري كان للأمر الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذ من الوكيل فان أخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وان ضمن الوكيل رجع بها ضمن وهو القيمة على المشتري ولو وكله أن يبيع عبده بألف درهم إلى أول عطاء يكون فباع إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فباع في يده لم ينفذ على الأمر ولو باعه إلى أجل دون العطاء نفذ على الأمر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحيط • وإذا أمر رجلا أن يبيع عبدا بألف درهم فباعه بألف درهم ورطل من خمر بغير عينها فباع في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة ولا ضمان على البائع ولو باعه بألف درهم ورطل من خمر بعينها فباع في يد المشتري فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع بشئ وان شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على ألف درهم وعلى قيمة الخمر فما أصاب الألف من العبد لم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري وما أصاب قيمة الخمر فان شاء الأمر ضمن البائع ذلك القدر وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة فان ضمن البائع رجع بما ضمن على المشتري وهذا كله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فلما ملك الخيار ان شاء ضمن البائع جميع القيمة وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه بألف وخمسة مائة أو بغير عينه فالحواب فيه كالحواب فيما إذا باعه بألف وخمسة مائة أو بغير عينه أو بغير عينه له ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالاتفاق وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها إلى الأمر ولو أمره أن يبيع • كثر حنطة له بمائة درهم فباعه بمائة درهم ورطل من خمر بعينها فهلك الطعام في يد المشتري فالحواب عند الكل كالحواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العبد إذا باعه المأمور بألف وخمسة مائة هكذا في المحيط • ولو أمره أن يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخمسة مائة أو أمره أن يبيع عبده بخمسة مائة فباعه بمائة رطل من خمر لا يملكه المشتري حتى لو أعتقه بعد ما قبضه لا ينفذ عتقه ولو مات في يد المشتري كان الأمر بالخيار ان شاء ضمن البائع القيمة ورجع بها على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على أحد كذا في المحيط • وكل رجل يبيع عبدا فباعه فوجده المشتري عيبا قبل القبض فرده على الوكيل فقبل فانه يلزم الموكل ولو وجده عيبا بعد القبض فرده على الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا في الذخيرة • الوكيل بالبيع إذا مات ووجد المشتري بالبيع عيبا رده على وصي الوكيل أو على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث رده على الموكل وفي الفتاوى الهنوية الوكيل إذا كان غائبا مادام حيا لا تنتقل الحقوق إلى الموكل كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالشراء • ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل وسلمه وقبض الثمن أو لم يقبضه حتى وجد المشتري به عيبا لا يحدث مثله كالا صبح الزائدة والسنة الزائدة فرده بقبضه مائة أو بأيا مائة أو بأقرار من المأمور فللمأمور أن يرد على الأمر وان كان عيبا يحدث مثله فان رده بينة فهو لازم للموكل وكذا ان رده بالنكول وان كان رده باقرار الوكيل وان كان المشتري رده بنفسه بغير قضاء القاضي والعيب مما يحتمل الحدوث لزم الوكيل ولا يكون له أن يخاصم موكله بحال وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصومة في رواية وفي عامة الروايات ليس له أن يخاصم الموكل بل يلزم الوكيل هكذا في الكافي • وكل رجل يبيع ضبيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يرد على الوكيل فاقتر الوكيل بذلك كان له أن يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله فان ردت على الوكيل بالبيعة كان للوكيل أن يرد على الموكل وهل يفسد العقد في الباقي قال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالبيع إذا باع العبد بألف درهم كأمره الموكل وتفاضوا وملك الثمن عنده أو دفعه إلى الأمر ثم ادعى المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأنكره البائع وهو الوكيل وأقر الأمر لم يقبض البيع باقرار الأمر ولم يلزم الأمر

ولا البائع شيء وكذلك لو حدث عند المشتري به عيب آخر وأراد المشتري أن يرجع بقصان العيب كذا في الذخيرة • ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لاقى حق الموكل إلا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وإن أمكن حدوث مثله في تلك المدة لا يرد على الموكل إلا بيهان على كونه عند موكله أو يحفظه فإن نكل رده والالزم الوكيل مادام حيا عاقلا فإن مات ولم يدع خلفا ولم يكن من أهل لزوم العهدة بان كان محجورا رده على الموكل وليس للموكل أن يخصم بانه كذا في الوجيز للكردي • ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل إن نقد الثمن إليه وإن نقد الثمن إلى الموكل رجع إليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجده عيبا له أن يخصم مع الموكل فإذا ثبت عليه العيب ورد عليه بالقضاء أخذ الثمن من الوكيل إذا نقده إليه ولو نقد الثمن إلى الموكل أخذ منه كذا في شرح الطحاوي • وإن ادعى المشتري الشراء على الوكيل وأنكر الوكيل ذلك وأقر به الأمر وجعل القاضي العهدة على الأمر ونقضا ثم عاد الوكيل إلى تصديقهما تحققت العهدة من الموكل إلى الوكيل ويرى الموكل منها فإن ادعى المشتري بعد ذلك عيبا قد دلسه البائع ومحمد البائع أن يكون دلسه شيئا وحلف على ذلك وصدق الأمر المشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الأمر كذا في المحيط • الوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فإن تقاضى وقبض فيها ولا يقبل له أحل الموكل على المشتري أو وكاله بالتقاضي فإن قال الوكيل بالبيع أنا أنقاضي وقال الموكل أنا أنقاضي فالتقاضي إلى الوكيل ولا يجبر على أن يجبل الموكل على المشتري هذا إذا كان وكلا بغير أجر فأما إذا كان وكلا بأجر نحو السمار والدلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط • ولا يملك الموكل وإن كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة • الوكيل بالبيع إذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفالاته والوكيل يقبض الثمن من المشتري إذا كفل بالثمن عن المشتري جازت كفالاته وإذا أبرأ المشتري عن الثمن لا يصح أبرؤه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن الموكل احتسب بالثمن على الوكيل كانت الحوالة باطلة ولو صالح الأمر عن الثمن الذي على المشتري على عهده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا ويرى المشتري ويصير العبد للموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء لأعلى الأمر ولا على المشتري ولو باع الوكيل الجارية من الأمر بالثمن الذي للأمر على المشتري كان البيع باطلا وكذلك لو صالح الوكيل الأمر على جارية بنفسه على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فذلك باطل وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلا أيضا ولو أحال الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضي به المشتري مع وكانت هذه وكالة لحوالة فإن طالب الأمر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضا وإن نهي الوكيل المشتري عن الدفع إلى الأمر مع نهيته حتى لا يجبر على المشتري دفعه إلى الأمر كذا في المحيط • الوكيل بالبيع إذا أخر الثمن عن المشتري أو أبرأه منه أو قبل الحوالة أو اقتضى الزوف ويجوز به جاز وضمن الثمن للأمر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن الثمن إذا كان عينا فهو على الوكيل من المشتري أنه لا يصح وكذلك لو كان الثمن دينيا فقبضه الوكيل ثم وهبه من المشتري لا يصح بالاجماع كذا في الذخيرة • ولو أقال الوكيل البيع صحقت أقالته عندهما ويكون ضامنا للثمن وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بالاقالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا دفع إلى رجل جارية وأمره أن يبيعها فباعها للمأمور من رجل له على الأمر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فالبيع جائز والثن يصير قصاصا بين عندهم جميعا وإن كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن يصير قصاصا بين الوكيل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لو كره كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان الوكيل باعه من رجل له على المأمور وعلى الأمر دين صار الثمن قصاصا بين الأمر ولا يصير قصاصا بين المأمور حتى لا يرجع الأمر على المأمور بشيء من الثمن كذا في الذخيرة • الأصل أن الوكيل بالبيع متى

أقر على موكله بما يوجب براءة المشتري عن الثمن • وكذا في الموكل في ذلك أن كان ما أقر به شيئا أو أقر بذلك على نفسه صح اقراره ويرى المشتري عن الثمن ولم يضمن له موكل شيئا فإذا أقر على موكله كان كذلك وإن كان ما أقر به على الموكل شيئا لو أقر به على نفسه صح ويرى المشتري عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وضمن للأمر مثل ذلك وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ فإذا أقر به على موكله كان كذلك لأن الوكيل أقر بما عليه بنفسه مضافا إلى غيره واقرار الإنسان بما عليه مضافا إلى غيره وذلك الغرض مما لا يبرأ من اقراره بذلك على نفسه الإبراء من اشتري عبدا فأقر أن البائع كان أعتقه قبل البيع كان بمنزلة ما لو أقر على نفسه أنه أعتقه للعالم كذا هنا كذا في المحيط • الوكيل يبيع العبد إذا باع ثم أقر الوكيل أن موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع يمينه ويرى المشتري عن الثمن فإن حلف الوكيل لاضمان عليه وإن نكل ضمن الثمن للموكل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أقر الوكيل أن الأمر استقرض ألفا من المشتري أو اغتصب منه ألفا قبل الشراء يرى المشتري من الثمن وضمن الوكيل الثمن للأمر في قيام قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم يحلف الموكل عندهما فإن أبي يرى الوكيل وإن حلف ضمنه ولو أقر أن الأمر اغتصب أو استقرض منه ألف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع يمينه وكذا لو أقر أن الموكل جرح المشتري بعد الشراء أو قبله جرحا أو شها ألف حال برديه إذا كان عبدا حتى يكون الارش في ماله ويكون حالا فهو كالقرار بالبراءة وكذا لو كان المشتري امرأة فأقر الوكيل أن الموكل تزوجها على ألف مثل الثمن ودخل بها أو أقرت المرأة بذلك وأنكر الأمر وكذا لو أقر أن الأمر استأجر المشتري بماله هو مثل الثمن وأوفاه المشتري عمله حتى صار الثمن قصاصا بالأمر وكذا لو أقر على الأمر أنه اشتري مائة دينار من المشتري بالثمن وأنه قبض الدنانير كذا في المحيط • جارية بين رجلين وكل أحدهما صاحبه يبيعها فباعها بألف فأقر الذي لم يبيع أن البائع قد قبض الثمن وأنكر البائع يرى المشتري من حصة المقر ويدفع نصف الثمن إلى البائع لأنه أقر براءة المشتري عن الثمن لما أقر قبض البائع الثمن فصح اقراره في حقه كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن • ثم يحلف الأمر المقر المأمور بالله ما قبض ما لدعاه الأمر فإن حلف فلا شيء عليه وإن نكل لزمه تسليم نصيب الأمر فإن كان المأمور هو الذي أقر على الأمر أن الأمر قبض الثمن من المشتري وصدق المشتري وأنكر الأمر فالمشتري يبرأ من نصف الثمن أيضا ويأخذ البائع من المشتري ذلك النصف فلا يسلم له بل يشارك الأمر فيه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط • الوكيل بالبيع إذا لم يقل له الموكل ما ممتنع من شيء فهو جائز لا يملك التوكيل فإن وكل غيره فباع الوكيل الثاني بحضرة الأول جاز وذكر في الأصل أن الحق يرجع إلى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان غائبا لم يجز وإن باعه رجل غير الوكيل فبلغ الوكيل فلم يسلع البيع فهو جائز وإذا وكل رجل رجلا يبيع وقال اعمل برأيك فوكل الوكيل وكسلا وقال له اعمل برأيك لم يكن للثاني أن يوكل الثالث كذا في المحيط • ولو وكله بالبيع وسعى له الثمن وأمر الوكيل غيره وسعى له الثمن كان جائزا لأنه وجد في عقد الثاني ما أراد الموكل وهو حضور رأي الأول بتسمية الثمن كذا في محيط السرخسي • العدل وكل يبيع الرهن فباع بمحض العدل جاز وإن كان العدل غائبا لم يجز إلا بإجازته وإن كان العدل عين غنا فباعه الثاني به إن كان بمحض منه فظاهر وإن كان بغيره ففي رواية هذا الكتاب جواز حضور رأي وفي رواية غير هذا الكتاب لا بإجازة كذا في الوجيز للكردي • وفي نوادر ابن سماعة رجل وكل رجلا أن يبيع عبده وأجاز أمره في ذلك وجعل له أن يوكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثم إن الوكيل الأول اشتري العبد من الوكيل الثاني جاز لأن الثاني صار وكيلًا لولي العبد رجل باع عبده بغير أمره ثم إن صاحب العبد قال للمشتري وكنتك يبيع هذا العبد وإن توكل بذلك من حيث فوكل المشتري رجلا يبيع ذلك العبد وأجاز ذلك البيع كان جائزا كذا في المحيط • الوكيل بالبيع والنكاح وكل عقد هو معاوضة لو فعل غير الوكيل بحضرة الوكيل فجازة هو جائز وحال غيبته لا يجوز والوكيل بالطلاق والعاق غير المعاوضة لو فعله غيره بغير حضرة الوكيل لم يجز وإن أجازته كذا في محيط السرخسي • رجل قال لرجل أمرتك أن تبيع عبدي بنقد فبعته بنسيئة وقال أمرتني ببيع ولم تقل شيئا فالقول قول الأمر

واذا قال لغيره امرتك ان تبني عدي على ان لي فيه الخيار وقال المأمور لم تأمرني ان اشترط لك الخيار
فالقول قول المأمور وكذلك لو قال امرتك ان تبني عديا فاسدا كذا في المحيط • امر رجلا بان يبيع عبده
ودفع اليه فقال بعته من فلان بالف درهم وقبض الثمن فهلك عندي او قال دفعته الى الامر وكذبه الامر
في البيع او اقرت بالبيع لكن انكر قبض الثمن منه فالقول قول الوكيل ولا عين عليه كذا في الذخيرة •
وبسم المبيع الى المشتري والثن على الوكيل لا على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله برئ هو ايضا وان
نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثن على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل
اذا لم يصدق في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل
يخلف موكله على عدم قبضه فان نكل او اقرت بالقبض وكذبه في الدفع والهالك رجع بما ضمن هذا
اذا اقرت قبض الوكيل اما اذا اقرت قبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل وان وجد
المشتري به عيبا وردته على وكيله بشيء ان كان الوكيل اقرت قبضه الثمن اخذ منه الثمن ورجع هو على موكله به
ان كان صدقة في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل رجع
وان حلف لا وباع العبد واستوفى غنمه فان فضل رده على الموكل فان نقص غرم ولا يرجع بالنقصان على أحد
كذا في الوجيز للكردي • وهو الصحيح كذا في الذخيرة • وان كان اقرت قبض الموكل من المشتري
لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف الموكل بانا فان نكل رجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع العبد
المبيع واستوفى منه الثمن كما ذكر كذا في الوجيز للكردي • وان كان الامر لم يدفع الى المأمور فادعى
المأمور انه باعه وقبض الثمن وذلك او دفع الى الامر وانكر المالك له ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن
ويقال للمشتري ان شئت فادفع اليه ألفا آخر وان شئت فانتقض البيع كذا في الخلاصة • فان اختار
أخذ الجارية وأدى اليه ألف درهم وأخذ الجارية من الامر فالمشتري يرجع على الوكيل بالف درهم
كذا في المحيط • فان مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بقبضه وقبض الثمن وذلك وصدق
المشتري ان كان العبد قائما فالقول قول الوكيل استخسانا وان كان هالكا لا يصدق الاينة تقوم على البيع
في حياة الامر كذا في الخلاصة • امر رجلا ان يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد في يد رجل
فقال الوكيل بعته منه وصدقه الذي في يديه وكذبهما الموكل فله ان يأخذ العبد ولا يصدق على أن يشتم
الوكيل ان ذلك بعد ذلك في يد الرجل واذا وكل رجلا ببيع عبده فقال الامر قد أخرت نفسك عن الوكالة
فقال الوكيل قد بعته أمس لا يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن الوكالة قالوا هذا اذا كان الشيء قائما
بعينه واما اذا كان هالكا فالقول قول الوكيل مع عينه الوكيل بالبيع اذا ادعى أنه كان باع بعد موت
الموكل وانكرت الورثة ذلك ان كان الشيء قائما فالقول قول الورثة وان كان هالكا فالقول قول الوكيل
كذا في المحيط • ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم من قبل رب السلم اما من قبل المسلم اليه فلا يجوز
وان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مضارعة الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض
واما اذا جاء في مجلس العقد فانه ينتقل العقد الى الموكل ويعتبر مضارعة ولا يصح الصرف بالرسالة ولو تعاقد
الرجلان في الصرف ثم امر كل واحد منهما رجلا أن ينقد الثمن ثم قام الامر عن المجلس فذهب بطل الصرف
وان كان الوكيل حاضرا مع الامر وان قام المأمور بالدفع لم ينطل الصرف هكذا في السراج الوهاج • ولو
وكله بشرا بريق فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشترى بوزنه دراهم أو دنائير يجوز ولو وكله بشرا بريق فضة
بدراهم فاشترى دنائير كان للوكيل وكله ببيع تراب الصاغة فباع بغير التقدير جاز على الموكل عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكله بصرف ألف بعينه فاخذ الوكيل ألفا آخر من مال
الموكل قبل قبض المعين فصرف جاز وان قبض الألف فصرف ألفا آخر لا يجوز أمره ببيع مصوغ فضة
بعينها فباع غيرها لم يجز وكذلك الثبر في إحدى الروايتين أمره بالكوفة بان يصرف الدنانير بدراهم
فصرفها بدراهم وفيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز ولو قال ببيع هذه
الدراهم بدنانير شامة فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جاز ولو صارف الوكيل مع عبد الموكل لم يضمن
عليه دين أم لا علم أنه عبده أم لا ولو صرف مع مفاوض الموكل أو الوكيل أو شريك الوكيل أو مضاربه

لم يجز وان صرف مع شريك الموكل غير مفاوض جاز ولو صارف أو أسلم الى أئوبه أو ولده أو زوجته
لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز وكله بشرا فلو لم يفسد فكسدت بعد القبض لزم الامر
وان كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكسادة بمنزلة الهلاك فانقض البيع فاذا أخذها
الوكيل انفق بينهما يبيع جديد بالتعاطي فله ان يمنعه عن الموكل وان أعطى الامر انفق بينهما يبيع جديد
وكل رجلا يسلم له عشرة في كسرة حطة جاز وان أذاه من مال نفسه يرجع على الموكل ولو أمره أن يأخذ له
عشرة في طعام ففعل لزم الوكيل لانه وكله ببيع ما ليس عنده قال أسلم مالي عليك في كسرة حطة فأسلم لا ينفذ
على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمره بتلك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال
أسلم مالي عليك الى فلان ينفذ على الموكل بالاجماع وكل المضارب رجلا يسلم له جاز وكله رجلا ان كل واحد
منهما يسلم له دراهم في طعام فخط صار مستهلكا فلم يبق وكلا ولو لم يخط فاسلم كلها في عقد واحد جاز كذا
في محيط السرخسي • ولو وكله ببيع خاتم ذهب فباعه باقوثة فباعه بفضة أو ذهب أو كثر عما فيه
أو بخاتم ذهب أكثر من ثمنه وليس فيه قص فهو جاز كالوباعه الموكل بنفسه ولو باعه بخاتم ذهب أكثر
مما فيه من الذهب أو أقل وفيه قص وتقاضا جاز وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يسم ثمنه
لم يجز فان أسلمها الوكيل في ثوب موصوف فالسلم للوكيل ثم للموكل ثم يضمن دراهمه أي ما شاء فان ضمنها
الوكيل فقد ملكها بالثمن وتبين أنه نقد دراهم نفسه فكان السلم له وان ضمنها المسلم اليه بعد ما افترا بطل
السلم وان سعى ثوبا ويأجر التوكيل لبيان الجنس كذا في المبسوط • والوكيل بالسلم يملك الاقالة
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان •

• (فصل في التوكيل بالهبة) • يجوز للواهب أن يوكل بالتسليم والموهوب له أن يوكل بالقبض وكذلك
الصدقة وليس لو وكيل الواهب أن يرجع في الهبة وكذلك لو كان هو الذي وهبها باذن صاحبه ولو أراد الواهب
أن يرجع وهي في يدي وكيل الموهوب لم يكن له أن يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصما له كذا في الحاوي •
واذا وهب الذمى الذي سخر أو خنزير أو وكل الموهوب له بقبضها مسلما أو وكل الواهب بدفعها الى الموهوب
له مسلما جاز ولو وكل الموهوب له رجلا قبض الهبة فقبضها أحدهما لم يجز وان كان الواهب وكلاهما بدفعها
فدفعها أحدهما جاز وعلى هذا لو وكل الوكيل غيره بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له بقبضها لم يجز الا أن
يكون الموكل قال ما صنعت من شيء فهو جائز له أن يوكل غيره بذلك واذا وكل رجلا أن يهب الثوب لفلان على
عوض يقبض منه ففعل ذلك غير أن العوض أقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولا يجوز في قولهما الا أن يكون العوض مثل الموهوب أو أقل عما يتغابن الناس في مثله وان قال عوض عني
من مالتي على أن يضمن فوضه عوضا جاز ورجع بمثله ان كان له مثل وبقية ان لم يكن له مثل ولو أمره أن
يعرضه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعرضه لم يرجع على الامر بشئ كذا في المبسوط •
ولو وهب أن يوكل وكلاهما في الرجوع في الهبة ولو وهب رجلا لرجل عبدا أو دارا ثم وكل رجلا بالدفع
اليه فهو جائز وكذا لو وكل رجلا أو وكل واحد منهما رجلا على حدة فان دفع اليه أحدهما أو قبض هو من
غير دفعهما جاز كذا في الحاوي • وكل الموهوب له بان يعرضه ولم يسم فدفع عوضه لم يجز وان قال عوضني
من مالي ما شئت جاز لانه متى فوض الى مشيئة فاذا عرضته بشئ من ماله ليس للموكل أن يقول ما عنت هذا
فيمكنه الامتنال كذا في محيط السرخسي • ولو وكل رجلا بالرجوع فيها لم يكن لاحدهما أن
يتقدم به دون صاحبه كذا في المبسوط • والله أعلم

• (الباب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها) •

وفيه ثلاثة فصول

• (الفصل الاول في الوكالة بالاجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة) • الوكيل باجارة الدار خصم في اشياء
الاجارة وفي قبض الاجر وجب المستأجره لان ذلك من حقوق عقده واذا أبرأ الوكيل بالاجارة المستأجر عن
الاجرة فان كانت الاجرة عيناً فالبراء لا يصح وان كانت ديناً فان أبرأه بعد الوجوب بأن مضت المدة أو شرط

التجمل في الاجرة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ويضمن مثل ذلك الأمر وإن أبرأه قبل
الوجوب ذكر في ظاهر الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز كذا في المحيط • الوكيل
بالقيام على الادارة واجارته وقبض غلتها ليس له أن يبيع وإن يرم منها شيئاً ولا يكون وكيله في خصوصيتها
ولو هدم رجل منها بيتاً كان وكيله في التصرف في ذلك لأنه استعمله في يديه وكذا لو أبرأه من
رجل فهدم ذلك الرجل الاجارة • كان خصماً في اقسام عليه وليس له أن يوكل بالاجارة غيره وإن وكل
الوكيل رجلاً ليس في عياله قبض الاجرة فهو جائز ويبرأ المستأجر والوكيل الذي أبرأه يصير ضماناً للاجر
حيث قبضه وكيله كذا في الحاوي • والوكيل بالاجارة أن يوزع برض أو خادم وإذا وكل بالاجارة أرض
وفيها بيوت أو أبنية ولم يسم البيوت والأبنية فله أن يوزع الأرض مع البيوت وكذلك إذا كان في هجر
ماء ولو وكله أن يوزع أرضه بدارهم فآجرها بدارهم أو دفعها من أربعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله
أن يوزعها ولم يسم البدل فدفعها من أربعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله أن يدفعها من أربعة بالنصف
وآجرها بدارهم أو دفعها بدارهم لا يجوز ولو آجرها بدارهم أو دفعها بدارهم لا يجوز ولو آجرها بدارهم
أنه لا يجوز وذكر في المزارة أنه يجوز إذا كان ما آجره من الحنطة مثل نصف ما يخرج من هذه الأرض
كذا في الذخيرة • الوكيل بالاستئجار على الاستئجار بالدارهم والدارية والمكيل والموزون إذا كان يغير
عينه ولا يملك الاستئجار بغير عينه ولا يملك أو موزون بعينه كذا في المحيط • ولو آجرها بدارهم ما سمي له
من الدارهم جاز وكذلك الوكيل بالاستئجار مدة معلومة بدارهم مسماة إذا استأجرها بأقل من ذلك كذا
في المبسوط • وإذا وكله أن يستأجره سنة فاستأجر سنتين فالسنة الأولى للأمر والثانية
للكيل وإذا أهدم بعض الدار قبل قبض الوكيل الدار أو بعده فقال المستأجر أنا لا أرضى بها فأنها
تليزم الوكيل دون الأمر كذا في الحاوي • أمر رجلاً أن يستأجر أرضاً بعينها ثم انه اشتراها من صاحبها
بعده ما استأجر الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بالاجارة أمر
رجلاً أن يستأجره دابة بعشرة إلى الكوفة فاستأجرها بخمسة عشر ثم أتاه فقال المستأجر استأجرتها
بعشرة فركبها لأجر على الأمر وعلى المأمور بالاجارة الدابة أمر رجلاً بأن يوزع داره بعشرة فآجرها
بخمسة عشر فالاجارة فاسدة ويصدق بالحصة أن أخذها كذا في الخلاصة • وكل رجلاً بأن يستأجره
داراً سنة بعينها بدارهم فاستأجرها الوكيل وقبضها ومنعها من الموكل حتى يأخذ الاجرة إن كانت
الاجارة مطلقة لم يكن له ذلك فإن منعها الوكيل بالاجر حتى مضت السنة كانت الاجرة للأجر على الوكيل
بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل وكذا لو كان الاجر إلى سنة فهذا هو الأول سواء هكذا وقعت هذه
المسألة في بعض الروايات وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالاجر على الأمر استسماً قال القاضي
الامام جمال الدين جدي هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم عدى عليه الوكيل
وأخرجها من يد الأمر حتى مضت السنة كان للأمر أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك
على الموكل فإن أهدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه ولو أن الوكيل حبس الدار على الموكل ثم جاء
أجنبي وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع إلى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعاً
وإذا شرط الوكيل تجمل الاجرة مع عليه وعلى الأمر فإن قبض الوكيل الدار ودفع الاجر أو لم يدفع فله أن
يمنع الدار من الأمر حتى يستوفي الاجر فإذا منع حتى مضت السنة والدار في يد الوكيل فالاجر للأجر على
الوكيل ولا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل ههنا ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل
الاجر ورجع على الأمر وإن مضى نصف السنة ثم طلب الأمر الدار ففسخ الوكيل منه حتى تمت السنة
وجب الاجر كله على الوكيل ويرجع بحصة ما مضى من السنة على الأمر هكذا في الذخيرة •
ولو وكيل بالاستئجار أن يأخذ الموكل يدفع الاجرة اليه قبل أن يؤديه الوكيل كذا في الحاوي • للوكيل
بالاجارة أن يوزع بالقبض القاض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالاجارة إذا أبرأه الدار لابي
الموكل أو أبرأه جاز كافي البيع ولو أبرأه من ابنه أو أبيه أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا يضمن الوكيل بالاجارة القاسدة ويجب أبرأه المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة بطالب

بمال الاجارة عند الفسخ وإن أبرأه من الوكيل أو أبرأه صح ولو كسب أن يرجع بالاجر على الأمر
كذا في الخلاصة • وإذا كانت الأرض بين جماعة فوكل أحدهم وكيله بالاجارة نصيبه فآجره من جميعهم
جاز وإن أبرأه من أحدهم لم يجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في الحاوي •
ولو أبرأه من أجنبي لم يجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في المبسوط • والوكيل
بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته سواء كان الابردنياً أو عينياً
الأن يكون الوكيل قبض الاجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لأن القبض صار ملكاً للموكل وثبت عليه يد
الموكل بيد الوكيل فأما قبل القبض إن كان الاجر عينياً لم يصير ملكاً للموكل بنفس العقد وعند اشتراط
التجمل لم تثبت عليه يد الموكل كذا في قسوى قاضي خان • ولو ناقض وكيل المستأجر رب الأرض
الاجارة والأرض في يد المؤجر جاز أن يدفعها إلى الوكيل أو إلى الموكل لم يجر استسماً كذا في الخلاصة
في فصل الوكيل بالبيع • الوكيل يدفع الأرض من أربعة إذا دفعها إلى رجل يزرع فيها رطبة أو شيئاً
من الحبوب يجوز أن يدفعها إلى رجل يفرس فيها الاشجار والتخل لا يجوز وأن وكله أن يدفع أرضه إلى رجل
يفرس فيها التخل فدفعة إلى رجل يفرس فيها الاشجار أو على العكس لا يجوز كذا في المحيط • وكل رجلاً
أن يدفع أرضه من أربعة فدفعها إلى أجنبي فيه لم يجر والخارج بين الوكيل والمزارع على شرطهما ولا شيء
لرب الأرض منه ويضمن رب الأرض أي ما شاء نقصان الأرض عندهما خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى
وإن لم تنقص الزاوية لم يتركه محمد رحمه الله تعالى نصاً قال عامة مشايخنا المزارة جائزة والخارج بين
الوكيل والمزارع ولا شيء للموكل منه فإن دفع عيانتين فيه جاز والخارج بين الموكل والمزارع على
الشرط وللوكيل قبض نصيب الموكل فإن كان البذر من رب الأرض ودفع عيانتين فيه فرب الأرض هو الذي
يلقب قبض حصته في رواية المزارة وكذا في المعاملة صاحب التخل هو الذي يلقب قبض حصته وفي رواية
الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع عيانتين فالوكيل غاصب للأرض والبذر لرب الأرض تضمن نقصان
الأرض ولا يصدق في المزارة بشئ مما أصابه في مسائل الخلاف ويصدق الوكيل بالقبض كذا في محيط
السرخسي • وللوكيل بالمزارة والمعاملة أن يقبض نصيب رب الأرض من الخارج ولو وجهه للعامل
أو أبرأه منه لم يجر في قول من يجز المعاملة والمزارة كذا في الحاوي • ولو وكله أن يدفع أرضه
من أربعة ولم يبين الوقت للوكيل جاز على أول سنة وأول من أربعة فإن دفعها أكثر من ذلك أو غير هذه السنة
ولم يدفعها هذه السنة لم يجر استسماً ولو وكله بأن يأخذ هذه الأرض من أربعة هذه السنة على أن البذر
من الموكل فأخذ عيانتين فيه جاز وعيانتين لا يجوز إلا أن يرضى الموكل به ويرزعهما فيوزو الوكيل هو
المأخوذ بحصة رب الأرض حتى يسلمها اليه فإن أخذ عيانتين فيه ولم يجره حتى زرعهما وأمره الوكيل
بالزراعة فالخارج للموكل وعلى الوكيل أبرأه من الأرض لصاحبها بما أخرجت ولا شيء لرب الأرض على الموكل
وعلى المزارع نقصان الأرض للموكل ولو كان لم يجره ولم يأمره بالزراعة فزرع فالخارج للمزارع ولا شيء
لرب الأرض على الوكيل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولا يرجع به على الوكيل ولو أمره
أن يأخذ أرضاً من أربعة أو بخلافه لم يبين لم يجره فإن بين الأرض ولم يبين البذر جاز ولو أمره أن يدفع
من أربعة أو بمعاملة ولم يبين المدفوع اليه جاز كالوكله أن يستأجر رجلاً ولم يبين الاجر أمره أن يدفع
أرضه من أربعة في الحنطة فآجرها بدارهم أو دفعها من أربعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله أن يدفع أرضه من أربعة بالثلث فآجرها
بكر حنطة وسط فهو غشاً فإن زرعهما المستأجر فالخارج له وعليه كذا حنطة وسط للموخر ويضمن نقصان
الأرض لما لكها ويرجع به على المؤجر وإن شاء رب الأرض ضمن المؤجر ويدفع المؤجر من الكثر الذي أبرأه
الأرض ما ضمن ويصدق بالفضل • كذا في المزارة أن يأخذ هذه الأرض من أربعة بالثلث فاستأجرها الوكيل
بكر حنطة وسط لم يجر إلا أن يرضى به ولو وكله أن يأخذ هذه الأرض بمعاملة وأخذ على أن الخارج
لصاحب التخل وللعامل كذا من غير فإرضى جاز فإن شرط كذا قل فإن كان التخل دقلاً جاز ولا فلا ولو شرط
له كذا حنطة لم يجر ولو وكله أن يأخذ هذه الأرض بالثلث وأخذ بكر غير فارسي لم يلزم العامل

الآن يعلم أن الكثر أقل من الثلث أو مثله كذا في محيط السرخسي *
(الفصل الثاني في وكيل المضارب والشريك) * الأصل أن كل تجارة لو باشرها المضارب صح على رب المال فإذا وكل بذلك يصح على رب المال ولو كسب المضارب بالبيع والشراء والقض والخسومة جائز وكل المضارب غير بالخصوص في الدين فأقر الوكيل أن المضارب أخذ جازفان قال المضارب لم أقبضه فلا ضمان عليه وقد برى الغريم كما لو أقر بالقض من المطلوب فأنكر المضارب هكذا في محيط السرخسي * وإذا وكل المضارب بأن يشتري له عبدا بائنا مضاربة فاشتري أخارب المال فالشراء جائز على المضارب دون رب المال وإن أخذ المضارب فإن لم يكن فيه فضل جاز على المضاربة وإن كان فيه فضل جاز على المضارب خاصة هكذا في المبسوط * وإذا وكل المضارب وكلا يقبض مال المضاربة من رب المال أو يدفع ثمنه إليه كان جائزا وإذا أمر رب المال المضارب أن يتفق على أحده فوكل المضارب وكلا بالنفقة عليهم فهو جائز فإن قال الوكيل أنفق عليهم بمائة درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال المضارب أنفق ما تقي درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما أنفق شيئا فالقول قول المضارب وقد ذهب من المال ما تاد درهم ولا يضمن الوكيل شيئا وانما يصدق المضارب لأن المال في يديه وكذا كل وكيل يدفع إليه مال ويؤجره بأن تنفقه على شيء من الأشياء كان مائة قاعلي ذلك بالمعروف كذا في الحاوي * وإن وكل المضارب وكلا يتفق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه مالا فقال الوكيل أنفق عليه كذا وكذا كذب المضارب فإن الوكيل لا يصدق وكذلك لو وكل في مال نفسه يتفق على رقيقته فهذا والأقل سواء ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يعلم ألا يعلم ببيعها جائز لأن المال بعد ما صار عرضا لا يملك رب المال فيه نهى المضارب عن البيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله بعد موته فباع جاز كذا في المبسوط * وإذا وكل أحد المتقاضي وضيق وكلا بشيء هو وليه ثم تفرقا واقتسما وأشهدا أنه لا شركة بينهما ثم مضى الوكيل ما وكله به وهو يعلم ألا يعلم جاز ذلك عليهم ما وكذلك لو كانا وكلا جميعا كذا في الحاوي * وإذا وكل أحد شريكي العنان وكلا ببيع شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استسحانا لأن كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض إليه الأمر على العموم هكذا في المبسوط * وإن وكله ببيع أو شراء شيء أوجارة أو تقاضي دين ثم أخرج الشريك الآخر من الوكالة فانه يخرج من الوكالة في جميع ذلك إلا في تقاضي الدين فإن الموكل لو كان هو الذي أداته فأنزاع هذا باطل وإن كان الموكل لم يدينه لم يكن وكيله في التقاضي جائزا كذا في الحاوي * اشتري أحد المتقاضي عبد افوجده عيبا فوكل وكلا في رده إذا كان شريكه هو الذي يخاضع فيه لم يكن يدينه من أن يحضر الذي اشتراه حتى يحلف ما رضى بالعيب وإن كان الذي اشتري حاضر ايجاصم وطلب البائع بين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وإن وكل أحدهما وكلا بانصوصة في عيبه باعه فظعن المشتري فيه بعيب وغاب لم يكن على الوكيل فيه عيب وإن أراد المشتري أن يخاضع الشريك الآخر ويحلفه على عله فعل لأن كل واحد من الشريكين في المناوضة قائم مقام صاحبه فيما يدين عليه كذا في المبسوط *

(الفصل الثالث في المضاربة) * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال اشتري به ثوبا أو قال أثوبا أو قال ثلاثة أثواب صح وكذلك إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة وقال اشتري به شيئا جاز ولو قال له اجعل لي من مائة بضاعة ألف درهم فاشتري به شيئا ففعل كان جائزا وأي شيء اشتري فهو للأمر ولو قال خذ هذا الألف بضاعة جاز ويصير ما أدونا بالشراء ولو قال خذ هذا الثوب بضاعة جاز ويصير ما أدونا بالبيع ثم في الثوب يتفديعه بجماعز وهان ثوباى ثمن كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا ينفذ بعه بالادراهم والدنانير بما يتغابن الناس وفي الدراهم لا ينفذ شراؤه على الأمر الاجملي القيمة أو بما يتغابن الناس في مثله ولو قال خذ هذا الألف بضاعة واشتري به وبيع لعل الله يرزقني شيئا كان جائزا ولو أن يشتري به ويبيع هكذا في الذخيرة * ولو قال رجل لغيره اني أريد أن آتي مصرا فاشتري الرقيق أو الثياب فقال له رجل خذ هذا الألف بضاعة لي أو قال اجعل لي من مائة بضاعة ألف درهم كان جائزا ويصير ما أدونا بشراء الرقيق والثياب ولو قال خذ هذا الألف بضاعة إلى الري في الثياب أو قال في الرقيق

أو قال في الطعام فاشتري المستبضع بجميع المال ما أمر به ثم حمل ذلك وأنفق من ماله حتى أتى به صاحبه كان منطوقا في ذلك وكان الشراء جائزا على رب المال ولو اشتري بعض المال ما أمر به وحمل ذلك ساقى المال وأنفق حتى أتى به صاحبه فهو جائز وإن كان رب البضاعة أمره أن يشتري له هذه الأشياء في مصر الذي هو فيه فاشتري بالبعض وأنفق البعض حتى حملها إلى منزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وأما إذا اشتري هذه الأشياء بجميع المال في مصر وأنفق من مال نفسه حتى حملها إلى منزل صاحب المال ففي الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشتري المستبضع ببعض المال هذه الأشياء وأمسك الباقي الاتفاق والحمل ولم يتفق حتى مات صاحب المال ثم أنفق فإن كان يعلم موته فهو ضامن لما أنفق وإن لم يعلم موته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينزل ما لم يعلم كذا في المحيط * ولو أن المستبضع لم يشتري بالمال شيئا حتى مات رب المال ثم اشتري فانه يضمن علم موته أو لم يعلم ثم في مسألة البضاعة إذا علم موت رب المال أو علم بالتمني ويضاف الضبعة على الرقيق ولم يتفق عليهم وقد اشتري بعض المال رفع الأمر إلى القاضي ليأمره بما رأى أي المصلحة من البيع وأمسك الثمن على الغائب أو الاتفاق عليهم بما بقي من المال في يد المستبضع ولكن لا يأمره بشيء مما لم يتم البينة عليه فإن لم يكن له بينة فرأى القاضي أن يشهد له فيقول إن هذا الرجل ذكر كذا وكذا فإن كان الأمر على ما قال فقد أدت له بالاتفاق عليه أو في بینه كان جائزا كذا في الذخيرة * ولو اشتري المستبضع بعض المال ثم مات المبيع ثم اشتري بالباقي أو أنفق الباقي في الكراء أو النفقة ففي الشراء يضمن علم موت المبيع أو لم يعلم وفي الاتفاق إن علم بضمن وإن لم يعلم لا يضمن استسحانا كذا في الصغرى * دفع إلى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له به متاعا سميا وأن يوكل بذلك من أحب فدفع الوكيل إلى رجل وأمره أن يشتري به المتاع الذي أمره رب المال ففعل ذلك فلو وكل الأقل أن يقبض المتاع من المشتري وإن مات الوكيل الأقل لا يطل وكالة الثاني ولو أن رب المال حين دفع الدراهم قال وكلتك لفلان أن تشتري له بهذا الألف كذا فهذا وكيل رب المال وليس للذي دفع الدراهم أن يقبض المتاع من المشتري وكذلك لو دفع إليه الدراهم وقال وكلتك أن تشتري بهذا الألف لفلان كذا ولم يقل وكلتك لفلان وكذا لو قال وكلتك بأن تشتري بهذا الألف كذا ثم تصادقوا على أن المال لفلان وأنه اغتاوكله ليشتري لفلان وإن فلا ناقد أمره أن يوكل من أحب كذا في المحيط في فصل بيان حكم وكيل الوكيل * رجل دفع إلى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري له متاعا فدفع المتقود إليه الدراهم إلى سمسار واشتري السمسار المتاع وبعث إلى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن المبعوث إليه فلو لم يقل صاحب الدراهم انه بضاعة وباقي المسألة بحالها يضمن المبعوث إليه الآن يكون السمسار يشتري بغير منعه كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الخامس في الوكالة بالرهن)

إذا دفع إلى رجل متاعا فقال بعه لي وأرهن به رهنا ففعل فهو جائز فإن كان الرهن أقل من الثمن مما لا يتغابن الناس فيه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قال بعه برهن ثمنه فأرهن رهنا يكون قيمته أقل من الثمن بما يتغابن الناس فيه جاز وبما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم رده على صاحبه جاز رده ولم يضمنه للموكل والبيع بحاله وإن وضع الوكيل الرهن على يدي عدل كان جائزا وليس للموكل قبض الرهن وإذا دفع إلى رجل دراهم وقال أنت بما فلا ناقل له أن فلا ناقرضكها على أن تعطيه بها رهنا وأمرني أن أقبض الرهن منك ففعل ذلك وقبض الرهن جاز ولا أمره أن يقبضه من الوكيل فإن هلك الرهن عند الوكيل هلك من مال الأمر وإن قال له خذ هذه الدراهم وأقرضها وخذ بها رهنا ففعل لم يكن للرهن أن يقبض الرهن من الوكيل وإن هلك في يدي الوكيل هلك من مال الأمر كذا في الحاوي * وإذا دفع إلى رجل ثوبا بياض عشرة دراهم وأمره أن يرهنه له بعشرة دراهم يستقرضها له فإن أخرج الأمر الكلام يخرج الرسالة بأن قال اذهب إلى فلان وقل له أن فلا نا يقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب إن أخرج المأمور بعد ذلك الكلام يخرج الرسالة بأن أضاف القرض والرهن إلى الأمر

قوله ولم يضمنه للموكل كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في عامة النسخ ويضمنه للموكل بحذف حرف النون فيجوز اه معجمه

وقبض الدراهم ودفع الرهن يكون القرض للامر حتى كان له أن يأخذ الدراهم التي أخذها الرسول من المقرض وتكون المطالبة بالدين المقرض على المرسل لا على الرسول واقتسكال الرهن يكون للمرسل لا للرسول فان هلك الدراهم بعد ما قبض الرسول من المقرض فاتهمت على الامر وان اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بأن أضاف القرض والرهن الى نفسه بأن قال فلان أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب متى فعل المقرض ذلك فان الرسول يصير مستقرضاً لنفسه حتى لم يكن للامر أن يأخذ الدراهم من يده ويصير ضامناً للثوب الذي دفع الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالقيمة ما بلغت فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بيده وبقيمة الثوب وان اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة بأن قال وكلت بأن تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان اخرج الكلام الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بأن قال فلان ان فلاناً ارسلني اليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض ما استقرض من الدراهم يكون للامر حتى لا يكون للوكيل أن يمنع ذلك منه ويكون رهنه جائزاً على الموكل حتى لا يصير ضامناً للثوب بالدفع اليه ويكون اقتسكال الرهن للامر وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال للمقرض أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب متى بعشرة دراهم فاعشرة للوكيل وله أن يمنعها من الامر ولا يصير ضامناً للرهن وان صار رهنه بيده فان هلك في يد المرتين ضمن الوكيل الاقل من قيمته ومن الدين هكذا في الذخيرة • واذا دفع الى رجل ثوباً وامره أن يرهن له بدراهم قرضاً وسعى له الدراهم فاستزاد المأمور على ما سعى أو نقص فان اخرج الامر الكلام مخرج الرسالة بأن قال انت فلان اقول له ان فلاناً يقول لك اقض هذا الثوب رهنه واعطه عشرة فان اخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة وأضاف القرض والرهن الى الامر الا أنه زاد على ما سمى المرسل أو نقص يصير مخالفاً وكان ما يستقرض له ولا سبيل للامر على الدراهم التي أخذها الرسول ويصير ضامناً للرهن وكان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض قيمة الثوب بالقيمة ما بلغت زاد أو نقص على ما سمى فان ضمن الوكيل مع الرهن وان ضمن المرتين قيمة الثوب فالمرتين يرجع عما ضمن من قيمة الرهن ويدينه على الرسول وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة زاد أو نقص يصير مخالفاً أو ضامناً للثوب واذا اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة بأن قال وكلت بأن تستقرض لي عشرة دراهم وترهن هذا الثوب بها ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال له أقرضني وارهن هذا الثوب فزاد على ما سعى أو نقص مما استقرض يكون له ويضمن متى زاده على ما سعى له وكان لصاحب الثوب الخيار متى هلك الثوب ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المرتين فان ضمن الوكيل ملك الثوب بالضممان فصار رهنه ملك نفسه ولا يرجع عما ضمن على المرتين وان ضمن المرتين يرجع بيده وعما ضمن من قيمة الثوب على الرهن وأما اذا نقص عما سعى فان كان الدين مثل قيمة الثوب أو أكثر فانه لا يضمن وأما اذا كان الدين أقل من قيمة الثوب فانه يضمن ولصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض وان اخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة فزاد أو نقص عما سعى يضمن على كل حال فان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم مثل ما سعى الموكل فأعطاه اياه فهو دين له عليه ولا يكون الثوب رهنه والمرتين أن يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في المحيط والذخيرة • وان كان المرتين صدقة في الرسالة فالوكيل مؤتمن فان هلك الدراهم في يده لم يضمن للمرتين شيئاً فان قال دفعته الى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في إيجاب الضمان على رب الثوب فان قال الوكيل انما أمرتني أن أرهنه بخمسة عشر وقال رب الثوب أمرتني بعشرة أو بعشرين فالقول قول رب الثوب في الوجهين مع يمينه فان حلف كان هذا الفصل الاول سواً ولو وكله أن يرهن له شيئاً ولم يسم ما يرهنه فانه رهنه به فهو جائز كذا في المبسوط • وليس للوكيل بالرهن أن يوكل غيره ولا أن يسلط المرتين على بيعه وان كان قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فان أمر الوكيل غيره أن يرهنه فهو جائز ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط المرتين على بيعه جاز كذا في الحاوي • وان وكله أن يرهن له ثوباً بدراهم مسمومة فانه عند نفسه ودفع الدراهم الى الامر ولم يبين له الامر ولم يكن الثوب رهنه

وهو أمين في هذا الثوب ان هلك لم يضمن والدراهم قرض له على الامر • وكذلك ان رهنه عند ابن له صغير وكذلك ان رهنه عند عبده ولا دين عليه • ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو مكاتبه أو عند عبده تاجر وعليه دين كان جائزاً فان كان الوكيل في ذلك عند تاجر أو غير تاجر أو مكاتباً أو صبياً فان كان قال ان فلاناً يقول لك أقرضني كذا أو أمسك كذا رهنه فهو جائز فان كان قال أقرضني وأمسك هذا رهنه لم يجز في الصبي والعبد المحجور وجاز في غيره • ولو كان العبد تاجر أو عليه دين فانه عند مولاه جاز وان لم يكن عليه دين فان قال له أقرض فلاناً فهو جائز وان قال أقرضني وأمسك هذا رهنه لم يكن رهنه كذا في المبسوط • واذا وكله أن يرهن عبداً بألف درهم فقال الوكيل قد رهنته عند فلان وقبضت منه المال وهلك وقد دفعت اليه الرهن وقد قلت له أقرض فلاناً فانه أرسلني اليك وبذلك أمره الموكل وصدقه المرتين وقال الموكل لم تقبض لي هذا للقرض ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع يمينه كذا في الحاوي • ولو كان الوكيل هو المستقرض المال فوكل العبد وبذلك أمره رب العبد كان المال ديناً عليه دون الموكل كذا في المبسوط • وكله أن يرهن فريضة وكسب شراء والوكيل والمشتري مقرآن رهن وكسب الشراء بمائة فهو رهن استحساناً لانهما تصادقاً على أنه رهن وان الشراء كان بمائة ورياء والعقد حقه ما لا يعدوهما فيكون القول قولهما في كيفية ما عقدا وصار الثابت بقولهما كالنائب مع يمينه كذا في محيط السرخسي • واذا أذن الوكيل المرتين في ركوب الرهن واستنداه ففعل فهو ضامن وطعام الرهن وعلقه على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه فيقال له اما أن تنفق لتتقرب به أو ترده على صاحبه لينفق على مله • وكذلك سقي البستان وأجر رعي الغنم على الموكل بخلاف أجر الحافظ والمكان الذي يحفظ فيه كذا في المبسوط • وانه أعلم

- (الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه)
- (سفيراً ولا ترجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق)

وفيه فصولان

• (الفصل الاول في الوكالة بالنكاح) • منكوبة رجل قالت لا تخراني أريد أن أختلع نفسي من زوجي فاذا اختلعت وانقضت عتي فزوجني من فلان صح كذا في الخلاصة • الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فان وكل فزوج الشاقي بفضرة الاول جاز وكل رجلاً أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجته ثلاثاً في عقدة ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الإجازة وكذا لو أمره أن يزوجه امرأة فزوجته امرأتين في عقدة واحدة وكذا لو أمره أن يزوجه ثلاثاً في عقدة فزوجته أربعاً في عقدة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجته امرأة على أن أمرها في يدها جاز بالنكاح وينطل الشرط اذا وكلت المرأة رجلاً أن يزوجه وأجازت ما صنع فأوصى الوكيل الى رجل أن يزوجهام ثم مات الوكيل كان الوصي أن يزوجهما وكذا في سائر الوكالات وكل رجلاً أن يزوجه امرأة من بلدة فلان أو من قبيلة فلان فزوجته من بلدة أخرى أو من قبيلة أخرى لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • اذا وكل العبد المحجور رجلاً أن يزوجه له امرأة ثم أذن له المولى في النكاح أو عتي العبد صار الوكيل وكيلاً لزوجته امرأة يجوز كذا في الذخيرة • ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم ارتد الامر وطلق بالداء فقال الوكيل زوجت في اسلامه وكذبته الورثة والموكل بعد ما جاء مسلماً فانه لا يقبل قول الوكيل والمرأة لان الوكيل يخبر بما لا يملك استئنافه بعد ما انزل بردة الامر وان أقاموا البينة فالبينة بينة المرأة وان لم تكن لها مائة تستخلف الورثة على علمهم لانهم لو أقرروا بما ادعت لهم فان قضى القاضي لهم بالميراث بعد ما حلفوا ثم رجع المرتد مسلماً فارتدت المرأة أن تستخلفه أيضاً فلها ذلك لانها تدعى الصداق ديناً في ذمته كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر • (الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع) • اذا وكل الرجل رجلاً أن يطلق امرأته للسنة وهي عن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض أو طهر جامعها فيه فطلقها في حالة الحيض أو في ذلك الطهر لا يقع الطلاق كذا في المحيط • ولا يبطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضي خان •

وكذلك لو قال لها في هذه الحالة أنت طالق لا سنة أنت طالق إذا ظهرت في الصورة الأولى أنت طالق إذا
 حلت وطهرت في الصورة الثانية لا يقع الطلاق وإذا ظهرت في الصورة الأولى وأحضت وطهرت في الصورة
 الثانية فطلقة الوكيل يقع الطلاق كذا في المحيط • رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا السنة فقال لها
 الوكيل في طهر لا جاع فيه أنت طالق ثلاثا السنة يقع للرجال واحدة ثم إذا حضت وطهرت لا يقع شيء
 الا إذا جدد الا بقاء رجل قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر مثل ذلك فطلقة ما عاين طهر
 واحدة لا جاع فيه وقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تنسلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها
 الوكيل والزوجه معا في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة أخرى رجل قال لغيره
 طلق امرأتى ثلاثا السنة وقال لا آخر طلقها رجعا للسنة فطلقة ما عاين طهر واحد طلقت واحدة وللزوج
 الخيار في تعيين الواقع كذا في فتاوى قاضي خان • وان وكله أن يطلقها ثم طلقها الزوج فان طلاق الوكيل
 يقع عليها ما دامت في العدة وان لم يطلقها الوكيل حتى تنقضي العدة ثم تزوجهما فطلقة الوكيل لم يقع عليها
 طلاقه ولو ارتدت الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها في العدة وان لحق الزوج بدرا الحرب مرتدا
 ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع طلاقه عليها وكذلك ان عاد مسلمة تزوجهما كذا في الحماوى •
 وكل رجل أن يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 صاحبنا تقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقة الوكيل ثلاثا فان كان الزوج نوى الثلاث يقع
 الثلاث واللام يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبنا تقع واحدة وكل رجل أن يطلق
 امرأته فطلقة بائنة فطلقة واحدة رجعية تقع واحدة بائنة وكذا لو وكل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقة
 واحدة بائنة تقع واحدة رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بائنة فان قال أيتها قالوا لا يقع شيء
 كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال لامرأته طلقا أنفسكما ثلاثا فطلقت احدهما متعتها وصاحبها
 ثلاثا طلقا لكن ينبغي أن تطلق نفسها في مجلسها وتطلق صاحبها ويجوز في مجلسها وغير مجلسها • اذا وكل
 رجلا أن يطلق نساء فطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى غيرها ولو طلق واحدة
 منهن لا يبعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في الذخيرة • اذا وكله أن يطلق امرأته وله أربع نوة ولم يسم له
 امرأته بعينها فان أوقع الطلاق على إحدى نساءه جاز وان طلقهن جميعا جاز على واحدة وأوقع الزوج على
 أيهن شاء كذا في الحماوى • ولو قال لهما طلقا أنفسكما ثلاثا ان شئتما فطلقت احدهما لا يقع ما لم يجتمعا
 على الثلاث في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان • أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شاءت أو ارتدت أو هويت
 لم يكن وكيل حتى تشاء هي ذلك في مجلسها فان شاءت صار وكيل وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق بطلت
 الوكالة ولو قال أنت وكيلى في طلاقها ان شئت فان شاء ذلك في المجلس جاز وان قام قبل أن يشاء فلا وكالة له
 هكذا في الحماوى • رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقة تزوج فلانة فطلقة الوكيل صح هكذا في الذخيرة •
 الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره لا يصح وان وكل غيره فطلقة الثاني بضررة الاولى أو طلقها أجنبي فجاز
 الوكيل لا يقع طلاق الفضولي كذا في فتاوى قاضي خان • رجل قال لامرأة الغيرة اذا دخلت الدار فانت
 طالق فجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الاجازة طلقت ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة
 فدخلت طلقت كذا في المحيط • اذا وكل عبده بطلاق امرأته ثم باع العبد فهو على وكالته كذا في الذخيرة •
 رجل قال لرجل طلق امرأتى قد جعت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس وكل رجلا بالطلاق فطلقة الوكيل
 قبل أن يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالطلاق اذا خلع على مال ان كانت
 مدخولة بخلاف الى شروان كانت غير مدخولة فالى خبره عليه أكثر المشايخ واختاره الصاروق وقال طهر الدين
 لا يصح في غير المدخولة أيضا لانه خلاف فيها الى شر كذا في الوجيز للكردي • وكل رجل أن يبيع ثلاث
 تطلقان من المرأة بالف درهم فباعه الوكيل واحدة ثلث الالف لا يقع شيء رجل قال لامرأته اشتري
 طلاقك مني بمائتين فقد وكلت بذلك فقالت اشتريت بكذا وكذا كان ذلك باطلا كذا في فتاوى قاضي خان •
 ولو وكله أن يطلقها ثلاثا بالف درهم أو على ألف فطلقة واحدة أو ثنتين لم يقع وان طلقها بالف درهم أو أكثر
 سباج كذا في المبسوط • واذا وكله بالخلع فله أن يخلعها في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يمهله كذا في الحماوى •

الوكيل بالخلع لا يملك قبض البذل كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالخلع المطلق يملكه بقبول وكثير
 عنده وعندهما لا يجوز نقل من مهرها كذا في التتارخانية • اذا وكل رجلا بالخلع وقال له ان أبت
 تطلقها فأبى الخلع فطلقة الوكيل ثم قالت اختلع فان خالها وهي في العدة والطلاق رجعي • جاز الخلع كذا
 في الحماوى • وكل رجل أن يخلع امرأته ثم خلعها الزوج أو بابت بوجه من الوجوه ثم تزوجهما في العدة
 أو بعد ما لا يكون للوكيل أن يخلع اذا كان الرجل وكيلًا بالخلع من الجاهلين فانه لا يلي العقد من الجاهلين
 في إحدى الروايتين كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالخلع اذا خلع بالف على أنه ضامن يصح وان لم
 تأمره المرأة بالتفان واذا أدى الوكيل رجوع على المرأة وكذا يرجع أيضا قبل الاداء كذا في السراجية •
 ولو وكل الرجل امرأته أن يخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بماله أو عوض لا يجوز الا أن يرضى الزوج به
 امرأته قالت لزوجها اذا جاء غدا فخلعني على ألف درهم • ان ذلك فوكيل حتى لو نعت عن ذلك صح نهيها
 كذا في فتاوى قاضي خان • اذا وكلت الذمية مسلما يخلعها من الذمى على خير أو خسر ويجوز لو كان أحد
 الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع ويطلق الجعل كذا في المبسوط • اذا وكل الرجل أن يخلع امرأته على
 مال أو يطلقها ثلاثا بغير مال ثم ارتد الزوج وطلق بالدار وأما وتخلعها الوكيل أو طلقها فقالت المرأة نعت
 ذلك بعد موت زوجها أو بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حياته واسلامه فاقول قول المرأة
 والطلاق باطل وما لها من مهرها والميراث كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر • ويجوز
 التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال أو على غير مال وليس للوكيل أن يقبض المال اذا أعتق ولا يقتصر
 التوكيل على المجلس الوكيل بالاعتق مطلقا لا يملك التدبير والعتق تابع للاعتاق على مال وكذلك
 لا يملك التعليق بالشرط والاضافة الى الاوقات فلا يملك التوكيل بالعتق بتدبير المولى كذا في المحيط • ولو وكله
 بعتق عبده فاعتق على دين أو على مال أو بشرط وقال ان شئت فانت حر لم يميز لانه بالتبعية وهو أقر بالتعليق
 وعبده مختلفان جنسا كذا في محيط السرخسي • ولو وكله أن يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز
 ولا يعتق شيء ولا يجوز ويعتق كله ولو وكل رجلا أن يعتق كل العبد فاعتق نصفه عتق النصف عنده
 والسكك عندهما كذا في الذخيرة • ولو أن رجلا لسل واحد من ماعيد فوكل أحدهما رجلا أن يعتق
 عبده ووكل الآخر هذا الوكيل أيضا أن يعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما من مات الوكيل قبل
 البيان في القياس لا يعتق أحدهما وفي الاستحسان عتقا جميعا ويصح كل واحد منهما في نصف قيمته كذا
 في فتاوى قاضي خان • اذا وكل الرجل رجلا بعتق عبده بيمينه فقال الوكيل أعتقته أمس فانه لا يصدق
 على ذلك من غير يمينه كذا في الذخيرة في فصل الوكيل اذا أخبر عن مائة ما وكل به فيما مضى • ولو وكله
 بعتق أمته فولدت قبل أن يعتقها لم يكن له أن يعتق ولدها وان وكله أن يعتق على جعل فاعتقه على
 خيرا وخسر فاعتق جاز وتزوي العبد قيمة نفسه ولو أعتقه على مئة أو دم لم يجوز ولو قال أعتقه على هذا العبد
 فاعتقه عليه فاذا هو حر جاز العتق وعليه قيمة نفسه ولو أعتقه على عبد فاعتق جاز العتق وعليه قيمة نفسه
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا آخره وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحماوى • ولو أعتقه
 على شاة مذبوحة فاذا هي ميتة لم يجوز وان • له أن يعتقه على جعل فاعتقه على ألف جاز ان كان ماله يعتق
 على مثله استحسنانا كذا في محيط السرخسي • اذا وكل لعبد أعتق نفسك بمائتين فاعتقه على درهم فهو
 جاز اذا رضى به المولى لان الواحد لا يخلع وكلام الجاهلين اذا لم يكن البذل مسي وروى ابن جماعة عن محمد
 رحمه الله تعالى أنه يخلع وكلام الجاهلين وان لم يكن البذل مسي وبه ضم شايخنا صحرار واية ابن جماعة
 ولو كان البذل مسي في هذه الصورة فقال العبد أعتقت نفسي على كذا جاز ولا يشترط رضى المولى بعد ذلك
 كذا في المحيط • قال أعتقه على مال فاعتقه على درهم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا
 في محيط السرخسي • وان وكله بأن يعتقه على شيء فاعتقه عليه من أصناف المال فهو جاز وان اختلف
 الوكيل والمولى في جنس ما أمر به من البذل أو قدره فاقول قول المولى كذا في المبسوط • رجل وكل آخر
 بأن يكتب عبده ويقتصر بدل الكتابة فقال الوكيل كذبت وقبضت البذل وأنكر المولى فاقول قول الوكيل
 في اسكابة دون قبض بدل الكتابة ولو كانه ثم قال قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو صدق كذا في الخلاصة •

لا يبيح وكيلاً حتى يمنع عن التصوم به ذلك كذا في الذخيرة • ولو أقر الوكيل بالتصوم في حصة القذف
والقصاص لا يصح إقراره كذا في التبيين • (والثاني) أن يوكله بالتصوم غير جائز الإقرار وفي هذا الوجه
يصير وكيله بالانكار (والثالث) أن يوكله بالتصوم غير جائز الانكار وفي هذا الوجه يصير وكيله
بالإقرار ويصح الاستئذان في ظاهر الرواية (والرابع) أن يوكله بالتصوم جائز الإقرار عليه وفي هذا الوجه
يصير وكيله بالتصوم والإقرار حتى لو أقر صح إقراره عندنا على الموكل (والخامس) إذا قال وكنت
بالتصوم غير جائز الإقرار والانكار فقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل أصلاً وحكي
عن القاضي الإمام ضاعف النيسابوري أنه قال يصح التوكيل ويصير الوكيل وكيل السكون متى حضر
بجانب المحكم حتى يصح عليه البيعة كذا في الذخيرة • والتوكيل بالإقرار جائز ولا يصير الموكل مقراً بنفس
التوكيل ومعنى التوكيل بالإقرار أن يقول للوكيل وكنت بالتصوم وبالذبح عني فإذا رأيت مذمة تطعن
بالانكار واستصوبت الإقرار فافتر على فاني قد أجرت ذلك وإذا وكل بمضمومة وأخذ حقوقه من الناس
على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعي على الموكل فهذا التوكيل جائز كذا في خزائن المفتين • فلو ثبت الوكيل
المال لمؤكله ثم أراد المدعي عليه الدفع لا يصح على الوكيل حكمة أقوى الصدر الشهيد برهان الدين
كذا في المحيط • في كتاب الاقضية إذا كان الموكل بالتصوم هو المطلوب فكل رجل بالتصوم الطالب
وقال على أن لا يجوز إقراره فهو جائز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما ذكره به قال مجاهد رحمه الله تعالى
إذا كان المطلوب هو الذي يصب الوكيل فقال الطالب لا أرضى إلا أن تقيم لي رجلاً يقوم مقامك ويجوز
إقراره كما يجوز إقراره والافاضل رحمه الله تعالى فانه يقال للمطالب خاصه أو أقم رجلاً يجوز إقراره عليك
وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال الطالب لا أرضى إلا أن تخصمني أو توكل من يقوم مقامك لا يمنع
عن خصومي وحكي إذا جئت بها ويجوز إقراره عليك بقبض المال فذلك إذا كان الطالب حاضراً وإن كان
غائباً ووكل وكيله لا يجوز إقراره عليه بأن استثنى الإقرار من المطالب بدفع ما وجب إلى الوكيل لا يكون له
الامتناع من خصومة الوكيل بأن يقول لا تخصمني حتى يجوز إقراره على الذي وكنت كذا في الذخيرة •
رجل عليه رجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضي يطلب خصمه وكيله بالتصوم والوكيل
حاضر فقبل فيما خبره من عند القاضي قال المدعي عليه للمدعي أخرجت الأول من الوكالة ووكلت فلان بن
فلان السلمي في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة وكل
رجل في خصومة رجل ثم إن الموكل مع وكيله جاء إلى القاضي مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكنت
هذا في خصومة فلان وأن هذا الوكيل يزيد السفر أو أنا أتهمه بأن يقر على بني يلمني فخرجته عن الوكالة
ووكلت هذا الآخر في خصومته فان القاضي لا يقبل ذلك بل يأمره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بمحضره
ويصحب القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الأول عن الوكالة
ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل رجلاً بطلب حقوقه
وقبضها أو الخصومة فيها على أن لا يجوز صلحه ولا تعديه شاهد يشهد عليه بشئ يطل حقا قالوا كالة على هذا
الشرط جائزة فإن أقر هذا الوكيل أن الطالب قبض هذا الحق من الغريم لم يجز ذلك على الموكل فان قال الوكيل
قد قبضت أنا هذا الحق من الغريم ففاسد أو قال دفعته إلى الطالب صح إقراره وبرر الغريم كذا في أدب
القاضي للنفصاف • إذا وكل في خصومته ثم أراد أن يستثنى إقرار الوكيل عليه ان كان بمحضره من الطالب
جائز وإن كان بمحضره من الطالب فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى
هذا الخلاف إذا أذن المطالب لوكيله أن يوكل ثم أراد بعد ذلك أن يجبر عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك
الوكيل الأول التوكيل عند محمد رحمه الله تعالى يصح جبره وإن كان بمحضره من الطالب كذا في المحيط •
وكل رجل بالتصوم في داره وبقبضها فباع الذي في يده الدار وبقبضها المشتري كان للوكيل أن يخصم
المشتري ولو كان وكيله بالتصوم مع فلان في هذه الدار فباعها من آخر لم يكن للوكيل أن يخصم المشتري
كذا في الذخيرة • وإذا وكل ذوا اليد وكيله بالتصوم ولم يبعها فان لهذا الوكيل أن يخصم وكيل ذي
اليد ولو ووكله أن يخصم فلان في هذه الدار فإذا الدار في يده فلان لم يكن له أن يخصم غير فلان

ولا فلا وإن لم يسم له أحد كان له أن يخصم من وجدت الدار في يده ولو كانت الدار في يدي العبد فوكل
وكيلاً بالتصوم فيها لفلان المدعي فادعها آخر لم يكن الوكيل وكيله في خصومة هذا الثاني وهو وكيل
في خصومة الأول وخصومة وكيله كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب • ولو ووكله
بالتصوم عند القاضي فلان كان للوكيل أن يخصم إلى قاض آخر ولو ووكله بالتصوم إلى فلان الفقيه لم يكن له
أن يخصمه إلى فقيه آخر كذا في المحيط • رجل قال لرجل أنت وكيل في خصومة كل ضبعة لي بخراسان
فقدم الرجل الذي في يده الضبعة من خراسان إلى كوفة له أن يخصمه بالكوفة وإن كانت الوكالة في دين
فليس له أن يخصمه بالكوفة لو قال في كل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان إلى الكوفة وعليهم
دين الموكل فله أن يخصمهم بالكوفة وكل رجل يطلب كل حق له بالتصوم فيه فغصب انسان داراً من
موكله فالوكيل أن يخصم فيها ولو بيعت دار وفيها شفعة للموكل لم يكن هذا وكيلاً في طلبها وله أن يقبض شفعة
قد قضى بها للموكل كذا في الحاوي • عبدني بدرجل يقول أنا عبد فلان وأنت في ملكه وقد وكلني
بخصومتك في نفسي ليس للذي في يده العبد أن ينسحب العبد إذا كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال العبد
باعني فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلني يقبض الثمن منك كان للذي في يده أن ينسحب عن الخصومة لأن هذا
العبد مقتر بملك ذي اليد وكان له أن ينسحب العبد من صرف المنافع إلى غيره وفي الوجه الأول العبد منكر ملك
ذو اليد فلا يكون له أن ينسحب من الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان • وكل المطلوب وكيله في خصومة
فلان هذا فيما يدعي قبله من الحقوق وأجازته أن يوكل بمن يملك ما ووكله من ذلك من رأى كان ذلك جائزاً فان
وكل الأول وكيله فثبت الطالب حقه عليه أو لم يثبت حتى يخرج الأول الثاني من الوكالة فانه يجوز سواه كان
بمحضره من الطالب أو لم يكن ولو أن الوكيل الأول وكل وكيله بالتصوم هذا الطالب عن فلان بمحضره من
الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الأول ثم إن الوكيل الأول مات فالوكيل الثاني وكيل على حاله
في خصومة الطالب وكذا لو أن المطالب أخرج الوكيل الأول من الوكالة كان خارجاً عنها وكان الوكيل الثاني
على حاله في خصومة الطالب كذا في أدب القاضي للنفصاف • إذا وكل رجلاً بالتصوم على أن للوكيل أن
يوكل من أحب ثم إن المدعي عليه أشهد بمحضره من المدعي أنه جبر على الوكيل أن يوكل غيره جائز جبره عند
محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان • (ومن أحكام الوكيل بالتصوم) أن
الحق إذا ثبت على مؤكله لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيله لا يملكه الا لا تنظم الامر بالاداء والقبضان
كذا في المحررات • وكل رجل بالتصوم وقال له ما صنعت من شئ فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز
توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الأول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الأول أو عزل أو جرح أو ارتد
ولحق بداء الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الأول أو جرح أو ارتد ولحق بداء الحرب ينزل
الوكيلان ولو عزل الوكيل الأول الوكيل الثاني جاز عزله كذا في فتاوى قاضي خان •
(فصل في أحكام التوكيل بتقاضي الدين وقبضه) • إذا وكل رجلاً بتقاضي دينه فهو جائز رضي المطالب
أو لم يرض سواه كان الموكل حاضراً أو غائباً وموآ كان بمحضراً أو غائباً قالوا هذا إذا كان المطالب مقراً بالدين
فأما إذا كان جاحداً لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من غير رضي الخصم إذا كان الموكل
محميماً حاضر أو إليه مال شمس الاسلام الخواص رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام أن التوكيل صحيح على كل
حال كذا في المحيط • والوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لأن التقاضي تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة
عن القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالاقتضاء نصاً وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي القبض
لأن العبادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلاف المشايخ فيه وقيل يجب أن يملك الخصومة
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصوب والأشبه فان محمد رحمه الله تعالى ذكر عقب هذه المسألة
في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالتصوم والوكيل ببلادة غيره بماله عليه لا يكون وكيله بالقبض
كذا في محيط السرخسي • والتوكيل بالتصوم توكيل بقبض الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر
رحمه الله تعالى لا يكون توكيلاً بالقبض قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير لا يفتي بقول أصحابنا في هذه
المسألة والفتوى على قول زفر رحمه الله تعالى وفي التوازل اختار الفقيه أبو الليث أنه لا يملك القبض

قال وهكذا اختاره المتأخرون وبه تأخذ كذا في الخلاصة • ولو وكله بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف التوكيل الى القائم والحادث استحيانا ولو وكله بقبض دين له على فلان أو وكله بقبض كل دين له على فلان وفلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحيانا • كذا في الذخيرة في الفصل الثالث • ولو قال أنت وكيلي في قبض كل دين لي وليس له دين يومئذ حدث له دين كان وكلا في قبضه كذا في الحاشي • وإذا وكله بقبض كل حق يحدث له والخصومة فيه جائز أمره فإنه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ما يملكه الموكل أما النفقة فمن الحقوق التي لا يملكها كذا في البحر الرائق • رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي أيديهم وقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه ويحبس من يرى حبسه وبالقضلة عنه إذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره أنه مختصم ومخاصم ثم أن قوما يمدعون قبل الموكل مالا والموكل غائب وأقر الموكل عند القاضي أنه وكيله وأنكر المالك فأحضر الخصوم وشهودهم على الموكل لا يكون لهم أن يجسوا الموكل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان المكاتب بين رجلين فوكلا أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو يشتري من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك أن يملك أحدهما ببيع عبده من الآخر أو من غيره أو يملك أو يملك مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكلا ابن أحدهما بذلك أو عبده أو وكله بالبيع والشراء فهو جائز كذا في المبسوط • الموكل يقبض الدين ليس له أن يقبل الحوالة كذا في الخلاصة • وليس للموكيل بقبض الدين أن يهب الدين للغيرم أو أن يؤخره أو أن يبرئه منه أو أن يأخذه أو أن يأخذ منه كقبض المالك جائز كان أخذ الكفيل على أن يبرأ الغريم لم تجز البراءة ولو أخذ الطالب منه كقبضه لم يكن للموكيل أن يتقاضى من الكفيل كذا في الحاشي • فإن هلك الرهن في يد الموكل هل للمطالوب أن يضمنه الأقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الأول أن يقول الموكل أمرني الطالب بقبض الرهن فدفع المطالوب اليه رهنا ففي هذا الوجه له أن يضمنه ذكر المسألة في الأصل مطلقا وذكر شيخ الإسلام في شرحه فقال إن كذبه المطالوب في الوكالة أو سكت أو صدقه وشرط عليه الضمان له أن يضمنه وإن صدقه ولم يضمنه فليس له أن يضمنه الوجه الثاني إذا قال الموكل لم يأمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطالوب اليه رهنا وهل في يد الموكل لا ضمان على الموكل كذا في المحيط • إذا وجب لرجل على رجل دين بأي وجه وجب فوكلا وكلا بقبضه فهو جائز فإذا قبضه برئ الذي عليه الدين وكان ما قبضه الموكل ملكا للموكل وأمانة في يد الموكل يضمنه بما يضمن به الوديعة كذا في السراج الوهاج • ولو وكل رجل رجلا أن يقبض له دينًا من فلان فدفعه الى فلان هبة له منه فهو جائز فإن قال الغريم قد دفعته اليه فصدقه الموهوب له فهو جائز وإن كذبه لم يصدق الغريم ولو وكل وكلا بقبضه منه ودفعه الى الموهوب له فقال الغريم قد دفعته الى الموكل وصدقه الموكل وقال الموكل قد دفعته الى الموهوب له قال الغريم والوكيل برئان الغريم بتصديق الموكل له والوكيل بأداء الأمانة ولكن لا يصدق الموكل على الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه بشئ وكذلك الرجل يهب ماله على مكاتبه ويأمر آخر بقبضه ودفعه الى الموهوب له كذا في المبسوط • الموكل بقبض الدين إذا قبض الدين ثم حضر وكيل آخر بقبض الدين ليس له أن يقبض من الموكل الأول ولو وكل الثاني بقبض كل شئ له أن يقبض من يد الموكل وليس للموكل الأول أن يقبض من الثاني شيئاً كذا في الخلاصة • ولو وكل المسلم مرئياً بقبض دينه فقبضه أو أقر بقبضه وهلك منه ثم قتل على رقبته جاز قبضه وكذلك أن كان الموكل حربياً فقبضه ثم لحق به دار الحرب كذا في المبسوط • ولو وكل الدائر العبد المدينون في قبض دينه من مولاها جاز ولو أقر العبد بالقبض والهلال برئ المولى ولو وكل الغريم مولى العبد المدينون بالقبض من عبده لم يجز نوكله ولا قبضه كذا في البحر الرائق • المحتمل له إذا وكل المحيل بقبض الدين من المحتمل عليه لا يصح وكذلك رب الدين إذا وكل المدينون بقبض الدين من نفسه لا يصح • وفي نوادر بشر إذا كان بالمال كقبض فوكله الطالب بقبضه من المطالوب بقبضه لم يجز قبضه وإن هلك عنده فلا ضمان كذا في الذخيرة • عبيد مدينون أعتقه مولا حتى ضمن قيمته للفرما وبطالب العبد بجميع الدين إن وكله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً كذا في الهداية • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلا له على

رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كقبيل عن صاحبه فوكلا وب الدين رجلا بقبضه من أحدهما بعينه فقبضه من الآخر جاز وكذلك لو أن رجلا له على رجل ألف درهم وبه كقبيل فوكلا الطالب رجلا بقبض المال من الذي عليه الأصل فقبضه من الكفيل جاز كذا في المحيط • ولو وكل رجلا بقبض دين له فأنى الموكل أن يقبل ثم ذهب الموكل بعد ذلك فقبضه فإن الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه كقبض الاجنبي كذا في السراج الوهاج • وإذا وكل رجلا بقبض دين له على رجل فقبضه الموكل ووجدها زبوا أو ستوق أو بهرجة أو وصا فرددتها فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن والجميع أن هذا القياس والاستحسان فيما إذا وجدها زبوا أو بهرجة فإراد أن يردّها فالقياس أن لا يضمن وأن لا يكون له الرذن غير استطلاع رأي الموكل وإذا وجدها ضمن وفي الاستحسان له الرذن غير استطلاع رأي الموكل فإذا ردّها لا يضمن وأما في المستوقفة والرصاص فله أن يردّها من غير استطلاع رأي الموكل وإذا ردّها لا يضمن قياسا ولا استحسانا كذا في المحيط • الموكيل بقبض الدين إذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو كبل أن يردّ العروض على الغريم وبطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى • رجل له على رجل ألف درهم وضم فوكلا رجلا بقبضها وأجله أنه يوضع قبض الموكل ألف درهم غله وهو يعلم أنها غله لم يجز على الآخر فإن ضاعت في يده فضمها الموكيل ولم يلزم الأمر بشئ ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غله فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله أن يردّها أو يأخذ وضعا فإن ضاعت من يده فضمها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يردّها مثلها ويأخذ الوضخ كذا في الحاشي • الموكيل بقبض الدين إذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل يصد في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الموكل بقبضه وضمن المستحق الموكل لا يرجع الموكل على الموكل كذا في المحيط • المدينون إذا دفع الى صاحب الدين عينا فقال له بعها وخذ حقل منها فباعها وقبض الثمن وهلك في يده يملك من مال المدينون ما لم يحدث رب الدين فيها قبض لنفسه ولو قال بعها بحقلك فباعها فقبض الثمن بصير فباضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك يملك من مال القابض ولو وكل المدينون ببراءة نفسه عن الدين صح نوكله ولا يقتصر على المجلس كذا في فتاوى قاضي خان في فصل ما يكون وكلا به وما لا يكون • وإذا قال المدينون بصدقة بال عشرة التي لي عليك على الفقراء عني أو قال كفر عن عيني بما لي عليك أو قال أد زكاة مالي من العشرة التي لي عليك تصح الوكالة بالاجماع هكذا ذكر شمس الأئمة وذكر في كتاب الاجارات فيمن استأجر دابة ليركبها من بلدة الى بلدة ثم ان الأجر وكل المستأجر بأن يستأجر من الأجرة غلاما ليسوقها ان الوكالة صحيحة ولم يحل خلافاً ذكره أيضا إذا استأجر دارا ثم قال الأجر للمستأجر برئ الدار من الأجرة التي عليك ان الوكالة صحيحة كذا في الذخيرة في نوع الوكيل بالشراء بالدين • رجل قال لا تخروكني فلان بقبض ماله عليك من الدين لا يتخلو أما أن يصدقه المدينون أو يكذبه أو يسكت أن صدقه يجبر على أن يدفعه اليه وليس له أن يتردد بعد ذلك وإن كذبه أو سكت لا يجبر على دفعه ولكن لو دفعه مع هذا ثم أراد أن يتردد ليس له ذلك بعد ذلك ثم إن جاء الموكل أن أقر بالوكالة مضى الأمر كذا في الخلاصة • وإن جحد الوكالة وأراد أن يرجع على الغريم فادعى الغريم على الطالب نوكل القابض وبرهن أو استخلف صح التوكيل فإن نكل برئ الغريم وإن حلف وأخذ المال من الغريم فليس للغريم أن يضمن الموكل ولكن يسترد المدفوع ان بقي هكذا في الكافي • وإن استهلكه بضمن مثله وإن هلك في يده ان صدقه لا يرجع عليه وإن صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فإنه يرجع وليس له أن يرجع على الموكل ثانياً ولو أراد الغريم أن يحلف بالله ما وكدته كان له ذلك وإن دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الطالب إلا إذا عاد الى التصديق وإن دفع عن سجود ليس له أن يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكنه يرجع على الموكل ولو كبل أن يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما تعلم أنه وكله فإن حلف مضى الأمر وإن نكل لا ضمان على الموكل وإن شاء لم يحلف الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فإن حلف استقر الضمان على الموكل وإن نكل يرجع الموكل على الطالب هذا إذا ادعى أنه وكيل فإن قال لم يوكاني ولكن ادفع الدين الى فانه سيحلف بقبضه وعلى ضمانه ليس له أن يدفع الدين وإن دفع

قوله يصير قابضاً حقه كذا في النسخة المجموع منها والذي رأته في الحاشية يصير مقتضياً وهو كذلك في عامة نسخ الهندية والظاهر ما في النسخة المجموع منها كما لا يخفى اهـ

صار ضمانا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان كذا في الخلاصة • ولولم يحضر الموكل ولم يعرف بجهته حتى توفي فورثه الغريم فقال الغريم للوكيل ان صاحب المال لم يكن • وكذا وقد صرت وارثا له فاشتمه فقامه • وكان له تكذيبك فانا اكد بك ايضا وانضمتك المال لا يكون له ذلك فان اراد الغريم بين الوكيل باقته لقد وكل فلان لا يكون له ذلك فان اقر الوكيل عند القاضي ان فلانا لم يوكله بشئ صح اقراره وكان للغريم ان يشتمه المال وان قال الغريم انا اقيم البينة على ان فلانا لم يوكله بالخصومة اوعلى اقرار الوكيل بذلك قبلت بيمينه هكذا في المحيط • وان وجبه الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل اخذ منه في الوجوه كلها لانه ما • وان كان هالك كضمانه الا في صورة وهو ما اذا صدقه في الوكالة هكذا في التبيين • ولومات الموكل فورثه الغريم ورجل آخر نصفي فالحواش في نصف الاجنبي كالحواش فيما اذا حضر الطالب وجدد الوكالة فاشتمه نصف الدين من الغريم ويرجع بذلك على الوكيل والحواش في نصف الغريم ما ذكرنا في السجل ولو كان هو الوارث وحده لا يرجع على الوكيل الا اذا كان المال قائما في يد الوكيل فاشتمه منه فان ادعى الوكيل هلاكه ولا يعرف ذلك الا بقوله وادعى الغريم انه لم يهلك كان له ان يحلف الوكيل فان حلف برئ وان نكل لم يمه ذلك النصف ولولم يمت الموكل ولم يربح المال من الغريم ولا يمكن حضر وجدد الوكالة ولم يقدم الغريم الى القاضي حتى مات والغريم وارثه او وهب المال منه فاقام الغريم بينة عند القاضي على جود الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حتى تفتن الوكيل فان وجد شيئا مما دفع الى الوكيل فاشتمه في يده بعينه كان له ان يأخذه منه فان كان الموكل وجدد الوكالة في مجلس القاضي فلم يقض القاضي له على الغريم بشئ حتى مات كان للغريم ان يرجع على الوكيل وعليه رده على الغريم ان كان قائما ورثته ان كان هالك وان مات الموكل بعد ذلك فورثه الغريم او وهب المال للغريم او ابرأه منه كان للغريم ان يأخذ الوكيل بالمال كما كان قبل موته ولكنه يحلف الغريم باقته ما لم • ان الطالب • لا يقبض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل في دعوى الوكالة وضمنه ودفع اليه المال ثم حضر الموكل وجدد الوكالة وحلف وقضى القاضي له على الغريم بماله ثم مات الموكل قبل ان يأخذ من الغريم فورثه الغريم او وهب المال من الغريم لا يرجع الغريم على الوكيل بشئ ولو كان أخذ المال من الغريم حين حضر ويرجع به الغريم على الوكيل يحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثه الغريم فالوكيل ان يرجع فاشتم من ميراث الموكل مثل ما غرمه الغريم ولو ورثه رجلان أحدهما الغريم كان للوكيل ان يأخذ من حصة الغريم من الميراث مثل ما غرمه الوكيل ولولم يمت الطالب وباقي المسألة بمجالها ثم وهب الطالب للغريم ألفا ان وهبه ألف الذي أخذه من الغريم يرجع على الغريم بما أدى وان وهبه ألفا آخر لا يرجع على الغريم بشئ ولومات الطالب وأوصى للغريم بالف درهم يرجع على الغريم هكذا في المحيط • ومن وكل وكلا يقبض ماله وادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال الى الوكيل ويتبع رب المال فيستخلفه ولا يستخلف الوكيل كذا في السراج الوهاج • واذا وكل رجلا يقبض ماله على فلان ثم الموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خصم الغريم فادعى الغريم قبضا بعض ما كان عليه وجدد الوكيل ولا يثبت للغريم على ذلك وأخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فاقام الغريم بينة بانقضاه فله ان يأخذ الطالب بذلك الا ان يكون ذلك قائما بعينه في يد الوكيل فاشتمه الوكيل وان كان قد ضاع في يد الوكيل أو قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وكذلك ان اقر الطالب أنه قد كان قبضه وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه يرجع على الوكيل بذلك ان أقام بينة أنه قضى الطالب قبل وكالته ولا شئ على الطالب في قولهم وان اقر الطالب بذلك لم يرجع على أحد الا ان يكون ذلك المال بعينه في يد الوكيل فبرده عليه اذا وكله يقبض ماله على فلان ودفع اليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسألة بمجالها يرجع به ان شاء على الطالب وان شاء على الوكيل فان رجح به على الوكيل يرجع الوكيل على الطالب كذا في المحيط • ولو اجتمع الطالب بالمال على امر لم يكن للوكيل بالقبض ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الخيل فان توى ماله وعاد الدين على الخيل فالوكيل يملك الطلب وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من الطالب فاشتم في يده أو رده بغير قبض أو بغير قبض قبل القبض أو بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو قبض الدراهم فوجد هازيها فكذا في الجرارائق • أحد ربي الهين اذا وكل أجنبيا يقبض نصيبه فقبض صح حتى لو هلك

في يد الوكيل يملك من مال الأمر ولو نكل اذا كان قائما فلا شريك الاخر ان يشاركه كما لو قبض أحد ربي الدين بنفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائما فلا شريك ان يشاركه فيما قبض كذا في المحيط • الوكيل يقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطالب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة • رجل وكل رجلا باقتضاء دينه وجب الغرماء وكذا لا يخاصمها ويخاصمها فقبض الوكيل غريمها الموكل • ثم أخرجه من الطين وأخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الوكيل فأراد صاحب المال أن يأخذ الكفيل كان له ان يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل باحضار نفسه المكفول عنه كذا في فتاوى قاضي خان • رجل له على رجل ألف درهم وقال من له الألف فلان عليه الألف ادفعه الى فلان ثم قال من له الألف لا تدفعه اليه فقال من عليه الألف قد كنت دفعت اليه وصدقة المدفوع اليه فهو جائز والغريم يرى كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل • رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذ زكاة مالي من الدين الذي لي على فلان فأخذ المأمور مكان الدراهم الا انه لم يجز • ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه اذا تميز جاز كذا في فتاوى قاضي خان • (فصل) • رجل له على رجل دين فبعث الى المديون رسولا أن ابعث الى بالدين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر كذا في فتاوى قاضي خان • قال للمديون ابعث به مع فلان أو أرسل به مع ابني أو قال مع ابنك أو مع غلامي أو مع غلامك ففعل المديون فضايع منه فهو من مال المطالب لانه رسول المطالب وقوله ابعث مع فلان ليس بوكيلا • ولو قال ادفع الى ابني أو ابنك أو غلامي أو غلامك يأتي به فهذا الوكيل وان ضاع فن مال الطالب كذا في الذخيرة • رجل له على رجل مائة درهم فأرسل اليه ليقبض منه المائة فوزن له المطالب مائتين صفقة واحدة فقبضها الرسول فضايع فالمال على المطالب كما هو ولا شئ على الرسول وإذا دفع اليه مائة أخرى فخطبها الرسول فهو ضامن للمائة وبرئ المطالب عن المائة كذا في المحيط • ولو قال ادفع الى رسول فلان الألف الذي لي عليك فقال الذي عليه الدين قد دفعت فصدقه الرسول فقال قبضت الا أنه ضاع وكذا في ما الموكل في الدفع والقبض يبرأ الغريم كذا في الذخيرة • ولوأرسل رسولا الى رجل ليستقرضه فقال الرسول قبضت وهلك في يدي صدق ولا شئ عليه والضممان على المستقرض كذا في التارخانية • ولوبعث رسولا الى بزاز أن ابعث الى بنوب كذا وكذا بنين كذا وكذا فبعث اليه البزاز مع رسالة أو مع غيره فضايع التوب قبل ان يصل الى الأمر ونصادقوا على ذلك وأقر زواجه فلا ضمان على الرسول في شئ وان بعث البزاز مع رسول الأمر فالضمان على الأمر وان كان رسول رب التوب فاذا وصل التوب الى الأمر يكون ضمانا ولو أن رجلا بعث الى رجل بكتاب مع رسول أن ابعث الى بنوب كذا بنين كذا فقبض وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل اليه وكذا القرض والاقتضاء في هذا انما الرسول رسول الكتاب قال لاخران وكما كان حضر في وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعث الى توب كذا بنين كذا او بنين عنه فبعثته فأنكر المرسل وهو قول التوب اليه والوكيل يقول أوصلت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل بقبض الرسول التوب منه وأنكر الوكيل اليه يضمن المرسل قيمة التوب وان أنكر قبض الرسول فالتوب قوله ولا ضمان عليه رجل جاء الى رجل برسالة من آخر أن يدفع اليه خمسمائة فقال لا أدفع حتى ألقى الأمر فامر في نفسه ثم قال للرسول قد لقيته فامر في دفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له ان يمتنع الآن يكون المال دينا عليه لا امر فلا يصدق في النهي عن ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • (فصل) • اذا وكل انسانا بقتضاء دين عليه فهو جائز ويرجع الوكيل على الأمر بما يؤديه فاما اذا قال لغيره أظم عن كفارة يميني أو أذ زكائي لم يرجع عليه الا أن يقول على أني ضامن كذا في الحاوي • واذا قال لغيره ادفع الى فلان ألف درهم فضايع ولم يقل على أو قال اخذ فلانا ألف درهم ولم يقل على أني ضامن أو على انهالك على قد دفعها المأمور الى فلان ان كان المأمور شرى بكا لا امر أو كان خليطه وتفسيره ان الخطب أن يكون المأمور في السوق يئمه ما أخذ واعطاه وبينهما مواضعة على أنه متى جاء رسوله أو وكيله يبيع منه أو يقرض منه فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذلك اذا كان المأمور وبعض من في عيال الأمر

أو كان المأمور معول الأمر يرجع على الأمر بالاجماع وان لم يقل على أبي ضامن اعتبار العرف وان لم يوجد شيء من هذه لا يرجع على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة • إذا قال لغيره انقد فلانا عني ألف درهم أو اقض أو ادفع أو أعط أو كذا في ذلك الم يقل عني ولكن قال الا ان الذي له على فعمل المأمور ذلك كأن له أن يرجع على الأمر بذلك وان لم يشترط الرجوع والضمان وإذا قال لا تخرأ عني زكاة مالي أو قال أطعم عني عشرة مساكين أو تصدق عني بعشرة دراهم على المساكين أو قال هب فلانا عني ألف درهم فعمل لا يرجع على الأمر إلا بالشرط أو بالضمان هكذا في المحيط • ولو قال اقض عني هذا الألف فلانا أو فلانا فإيهما اقض فهو جائز كذا في الحاوي • قال الوصاية بقبضه دينه فإيهما الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلا طالب له وكيله برده ما قضاها لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن ويترك قضاءه وكيلى وبأخذ من ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويؤمر بالخروج عن حق وكيله فإذا حضر الدائن وأخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء كذا في البحر الرائق • ولو أن الأمر بحمد القضاء فاقام المأمور يئنه على القضاء ليرجع بذلك على الأمر ورب الدين غائب قبل يئنه حتى لو حضر وأنكر القبض لا يلتفت الى انكاره كذا في المحيط • ولا يجوز أن يكون الواحد وكيلًا للمطلوب في القضاء وكيلًا للطالب في الاقتضاء كذا في المبسوط • وإذا دفع الوكيل المال بغير يئنه ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه إلا أن يكون الموكل قال لا تدفع الا بشهود فدفع بغير شهود كان ضامنا فان قال الوكيل قد أشهدت ومحمد الطالب ولم يكن للوكيل شهود كان الوكيل بريئا عن الضمان اذا سلف على ذلك ولو قال الموكل لا تدفع الا بحضور فلان فدفع بغير محضر منه فهو ضامن كذا في الحاوي • المديون اذا دفع ماله الى رجل ليقتضى دينه وقال له المديون ادفع هذا المال الى فلان قضاء ماله على - وخذا الصك فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا المال - حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذ الصك فهو ضامن كذا في الذخيرة • وإذا دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان قضاء عني فدفع الوكيل غيره واحتسبه عنده كان القياس أن يدفع الألف الذي احتسبه عنده الى الموكل ويكون متوقفا وجه الاستحسان أن مقصود الأمر تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الألف المدفوع الى الوكيل وبين مثله من مال الموكل كذا في المبسوط • دفع الى رجل دراهم ليقتضى بها عنه دين فلان ثم ان الطالب ارتد عن الاسلام فقتضى الوكيل في حال رده ومات الطالب على الردة ان علم من الفقه أن دفعه اليه لا يجوز فهو ضامن لما دفع وان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه ويصير جهله عذرا لان هذا يشبهه على كثير من الفقهاء فكيف لا يشبهه على العوام كذا في الوقعات في باب الوكالة بعلامة الواو • وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى رجل أمر رجلا بقضاء دينه ثم ان الأمر قضى الطالب ماله ثم المأمور دفع المال اليه فان المأمور يرجع بمادفع على القابض ولا يرجع به على الأمر فقد أثبت العزل بدفع الأمر حتى لم يثبت للمأمور حق الرجوع على الأمر ولم يشترط علم المأمور بدفع الأمر وذكر هذه المسألة في وكالة الاصل وشرط علم المأمور بدفع الأمر وان أقام المأمور يئنه على أنه كان قضاء بعد الأمر قبل أداء الأمر فلما دفع أن يرجع بماله ان شاء على القابض وان شاء على الأمر كذا في المحيط • المأمور بقضاء الدين اذا قضى أجود مما أمر به يرجع بماله أمر به ولو قضى أردأ مما أمر به يرجع بماله ما أدى كذا في الذخيرة • وفي نوادر هشام عن محمد رحمهما الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يعطيه غيره فأعطاه المأمور غيره من عنده أو باعه به ثوبا أو كان للمأمور عليه ألف درهم فجعله قصاصا منه فهذا كله جائز ولا يكون منطوقا فيما أدى وان دفع اليه غلاما وقال به وأعط فلانا عنه قضاء ماله على - فأعطاه من عنده مثل غن الغلام قبل أن يبيعه قضا بماله على رب الغلام فهو منطوق في هذا كذا في المحيط • أمر غيره بأن يقضى دينه الذي لفلان عليه فقضاءه ثم جاء الى الأمر ليرجع عليه فقال الأمر للمأمور ما كان لفلان على دين ولا أمرتك أن تقضيه ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المأمور يئنه على الدين والأمر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الأمر للغائب وبالرجوع للمأمور على الأمر وان كان صاحب الدين غائبا كذا في الفتاوى الصغرى • اذا دفع الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال قاله قول

قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا تجب اليقين عليه ما جعلا • وانما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدقه المأمور في الدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلفه لا يسقط دينه وان نكل سقط وان صدقه الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه مادفع اليه ولو كان المال مضمونا على رجل كالمقصوب في يد الغاصب أو الدين فأمره صاحب الدين أو المصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد فعلت ذلك وقال فلان لم أقبض لا يصدق المأمور على الدفع الا بينة الا اذا صدقه الآخر في الدفع فحينئذ يبرأ عن الضمان ولا يصدق ان على القابض والقول قوله أنه لم يقبض مع يئنه ولو كذب الآخر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يئنه يحلف على العلم ما به أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي • ولو وكل المكاتب بين الرجلين وكسلا بدفع نصيب أحدهما اليه وغاب لم يكن للآخر أن يأخذ من الوكيل شيئا لانه في نصيبه ليس بوكيل من جهته في الدفع وكذلك لو كان وكل وكسلا بقضاء دين عليه ودفع اليه المال فأراد مولاه أو غيرههما أن يقبضا وذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك كذا في المبسوط في باب وكلة العبد المأذون والمكاتب •

(فصل في الوكيل بقبض العين) • الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلًا بالخصومة حتى ان من وكل وكيلًا بقبض عبده فاقام ذوال اليد البينة أن الموكل باعه اليه وقف الأمر حتى يحضر الغائب استحسانا حتى لو حضر تعاد البينة على البيع وكذلك اذا أقامت المرأة البينة على الطلاق أو العبد أو الامعة على العتاق على الوكيل يتلقاهم تقبل في قصر يده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق هكذا في السراج الوهاج • وكل انسانا بقبض عين فإيهما رجل واسطة لك العين قبل القبض ليس الوكيل أن يخاف من المستهلك بقبض القيمة فان كان الوكيل قبض العين فاستهلكها أو رطل كان للوكيل أن يخاف من المستهلك بأخذ القيمة كذا في الذخيرة • اذا وكل رجلا بقبض أمانة له في يده آخر فقال الذي في يده قد دفعته الى الموكل قاله قول قوله وكذا الوفاة دفعته الى الوكيل فهو صدق في براءة نفسه كذا في الحاوي • رجل أودع رجلا ألقاهم قال في غيبة المودع أمرت فلانا أن يقبض الألف الذي هو وديعتي عنده فلان فلم يعلم المأمور بذلك الا أنه قبض الألف من المودع فضاء فرب الوديعة ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل والأمر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما بالأمر ولو لم يعلم أحدهما بالأمر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى - تكون عندي فلان وديعة فدفع فضاء فرب الوديعة أن يضمن أيها ما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل رجلا بقبض وديعة فقبض بعضها جاز الا أن يكون أمره أن لا يقبضها الا جعلا فحينئذ لا يجوز له أن يقبض بعضها ويصير ضامنا وان قبض ما بقي قبل أن يهلك الا قبل جاز القبض على الموكل كذا في المبسوط • وكل يقبض عبدا من المودع وقتل العبد خطا للمودع أخذ القيمة دون الوكيل وكذلك لو جنى عليه وأخذ ذراعه له أخذ العبد لا الارض وكذلك مهرها وأجرها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده أنه يأخذ القيمة كذا في محيط السرخسي • ولو وكله بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض الولد مع الأم ولو ولدت قبل أن يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد وغرة البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثرة في رؤس النخل بأمر رب الأرض لم يكن للوكيل أن يقبضها وكذلك ولد الجارية كذا في البحر الرائق • واذا وكله بقبض وديعة له عند رجل فقبضها الموكل ثم استودعها اليه ثانيا لم يكن وكيلًا بقبضها علم بذلك أو لم يعلم وكذلك لو قبضها الوكيل أولا ودفعها الى الموكل ثم استودعها الاول لم يكن للوكيل أن يقبضها منه فرب الوديعة أن يضمن أيها ما شاء فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع رجوع على الوكيل وهذا اذا لم يصدق على أنه وكيل في المرة الثانية كذا في المبسوط • وكل يقبض مكبل أو موزين وديعة فاستلمه كرجل وقبض المستودع مثله يأخذه الوكيل استحسانا كذا في محيط السرخسي • ولو وكل رجلا بقبض الوديعة في اليوم فله أن يقبضها غدا ولو وكله أن يقبضها غدا ليس له أن يقبض اليوم وكذا الوفاة قبضها الساعة فله أن يقبض بعد

الاعية ولو قال اقبضها بمحض من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز وكذا لو قال اقبضها بشهود كل من
أن يقبض بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحض من فلان حيث لا يملك أن يقبض بغير محضه كذا
في المصول العمادية في الفصل الثالث والثلاثين • رجل قال أنا وكيل فلان فقبض الوديعه منك فصتقه
المدعي عليه في الوديعه ما وكتبه وكتبه على ذلك وضمن ماله المستودع وجعل على القايض ان كان
رجل فقال رب الوديعه ما وكتبه وكتبه على ذلك وضمن ماله المستودع وجعل على القايض ان كان
قايضا بينه وان قال قد دفعني أو قل قد دفعته الى الموكل ان صدقه المستودع بالوديعه المستودع بالوديعه
بشيء وان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المالك كان له أن يرضيه وإذا لم يرضه بالتسليم ومع هذا
سلم أو أراد استردادها بعد ما دفعها اليه لم يملك ذلك لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته ولو هلك الوديعه
عنده بعد ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي التفتيش لان المنع من وكيل المستودع في زعمه بمنزلة المنع من الموكل
هناك في النهاية • رجل استودع رجلا متاعا ثم وكل رجلا بقبضه فله دفع المستودع الى الوكيل غير
متاع الموكل فله دفعه الوكيل الى الموكل فهلك عنده فضمنه له الموكل كذا في الخيرة • ولو اذوكل رجل
قبض ذاب استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فماتت وضامن ولا يرجع به على موكله لانه
في الركوب ما كان عاملا له ولا مأمورا من جهته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تنقاد للسوق من غير ركوب
فان كانت لا تنقاد الا بالركوب فقد صار ركوبا وكذا في المبسوط • وان كان للمدينين في يد رجل
وديعه بغيره المودع الى صاحب الوديعه فقال له اجعل وديعتك قضا فلان من حقه الذي عليه فله ان يبيع
قبضه لذلك ففعل المدينون ذلك وجعلوا قضا فلان بدينه وأمر المودع بقبضه صاحب الدين ثم قدم المطلب
وأجاز ذلك وقال صاحب الوديعه للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها الا بصحة تبيح اذ لم يكن المودع
قبضها صاحب الدين وان كان المودع قبضها صاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين وان كان الطالب
قبضها من المودع كذا في تساوي قاضي خان • ولو دفع المودع الوديعه الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه
بأمر صاحب الوديعه وأنكر صاحب الوديعه الامر فالقول قوله مع يمينه أنه لم يأمره بذلك كذا في البدائع •
وكذا يدفع عبده الى فلان فانه فقال ان فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم هلك عنده فلو لم
العبد أن يضمن أيام ما شاء ولو قال الوكيل ان فلانا أمرني أن قدخه فله أن يدفعه الى فلان ففعل وهاهنا يضمن
الوكيل لانه لم يوجد من الوكيل الا مجرد الغرور بالقول كذا في المجموع رد الغرور من غير أخذ البذل لا يوجب ضمانا
على الغارر والمستخدم يضمن لانه استخدم عبدا بغير أمره كذا في المحيط المبرحخي •

• (فصل) • الوكيل بالصلح لا يكون وكلا بالخصومة وليس له أن يوكل آخر بالصلح فان وكل بالصلح
الوكيل الثاني فان كانت الدراهم من مال الآخر وجب بها وان كان دفع المال من عنده لم يلزم الموكل
الاول شيء ويجوز الصلح على الوكيل الا قول وهو متطوع وكذا لو وكل اثنين بالصلح فصالح أحدهما بما له دون
مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه وكذا لو وكله أن يصالح بالثمن درهم ويضمن المالك فصالح بالثمن
أو بمائة دينار وتضمن ماله أو صلح على شيء من العروض أو المكين أو الموزون من عنده فالصلح جائز
ولا يرجع على الموكل بشيء ولو صلح على أقل من ألف درهم وضمنه جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل
في جنس ما أمره بالصلح أو وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاوي • إذا وكل الرجل رجلا
أن يصالح عنه رجلا ادعى عليه ثمن من دين أو دين وأن يعطى في ذلك برأيه فصالحه الوكيل على ما تدرهم
فهو جائز والمال على الآخر دون الوكيل كذا في المبسوط • الوكيل بالصلح من جانب المدعي عليه اذا ضمن
بذل الصلح أو أخاف الصلح الى ماله حتى لزمه بدل الصلح لو أدى يرجع بما أدى الى الموكل وان كان الضمان بغير
أمر الآخر الوكيل بالصلح عن دم العمد من جانب المطلب جاز على الموكل بشرط النفس ان صلح على بذل
هو مثل قيمة النفس أو أقل من قيمة النفس أو أكثر فله ان يقبض الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صلح
على بدل هو أو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يقبض الناس فيه لا يجوز بلا خلاف والوكيل بالصلح من
جانب الطالب عن دم العمد وكيل ببيع النفس ان صلح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل فله ان يقبض
ما يتفاد الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صلح على بدل أقل من قيمة النفس فقد ابرأ لا يتفاد الناس

فيه فعل خلاف كذا في المحيط • وإذا وكل بالصلح عن دم عدا دعى عليه فصالح على أي جنس كان مما يؤخذ
في الدية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية بما لا يتغابن الناس فيه مثله وضمن ذلك جاز عليه دون
الآخر • ولو وكله الطالب بالدم بالصلح فصالح على جنس من أجناس الدية جاز فان صلح على أقل من
الدية جاز على الطالب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز الا اذا انقص بقدر ما يتغابن الناس
في مثله كذا في الحاوي • ولو وكله أن يصالح على كره حنطة فصالحه على كره شعير أو دراهم جاز على الوكيل
دون الآخر • ولو وكله بالصلح على عبده بعينه فصالح على أمة الوكيل جاز عليه وعليه أن يضمن أو يدفع ولا يجوز
على الموكل ولو وكله المدعي عليه أن يصالح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه وعلى بيت آخر فهو
جائز لانه زاده خيرا • ولو وكله أن يصالح عن هذه البيت بمائة درهم فصالح عنه وعن بيت آخر
والوكيل من جانب المدعي عليه جاز في حصه ذلك البيت كذا في المبسوط • ولو أمره أن يصالح على كره
حنطة بعينه فصالحه على غيره من مسننه أجموده وضمنه جاز على الوكيل دون الموكل ولو صلح على كره
حنطة وسط ولم يعينه والكر الذي دفع اليه وسط أجزت على الموكل استحسانا وإذا وكله بأن يصالح في دعوى
دار ولم يسم له شيئا فصالح على مال كثير وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فان زاد قدر ما يتغابن الناس
في مثله جاز على الموكل وان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار كذا في الحاوي • فان كان الوكيل وكيلا
المدعي فصالح على شيء بغيره فهو جائز على المدعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجوز الا أن يحيط عنه فيما يتغابن الناس في مثله وان لم يعرف الدعوى فالصلح جائز على كل
حال يريد به اذا كان الخصم منكرا ولا حجة للمدعي كذا في المبسوط • وإذا أقر وكيل المطلب بالدم عند
القاضي ان الطالب يطالب بموكله بحق جاز اقراره عليه قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وكذلك اذا اشترى شيئا
وطعن فيه بالعيب ووكيل رجلا بالصلح عن العيب فأقر الوكيل أن المشتري أبطل العيب ورضي به لا يجوز اقراره
على الموكل • ولو صلح وكيل المطلب على عبد المطلب ولم يكن المطلب سمي شيئا جاز المطلب بالثمن ان شاء
أعطى عين العبد وان شاء أعطى قيمته وكذلك كل عين لا مثل لها وان صلح على عين لها مثل فان شاء المطلب
أعطى عينه وان شاء أذى مثله وإذا ادعى رجل عينا في يدي رجل فوكل المدعي عليه رجلا بالصلح مع المدعي
وأمره بالضمين فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للوكيل على الموكل مؤجلا ولو صلح على مال حال
فالوكيل على الموكل كذلك وله أن يطالب الموكل قبل أن يؤدي وإذا صلح الوكيل الطالب على مال على أنه
على الموكل دون الوكيل صح ولو أن الطالب وكل وكيل بالصلح والقبض فله القبض ولو وكل الطالب رجلا
بصلح المطلب والمطلوب وكل رجلا يصالح الطالب فالتقوى كذا في المبسوط • ولو كان دم الخطامين
ورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته فصالح على دراهم فقبضها فلما تروهم أن يشاركونه فيما قبض بالخصم
ولو هلك المال في الخطا في يد الوكيل فهو كالهلاك في يد الموكل ولا يضمن الوكيل لهم ولهم أن يأخذوا الموكل
بخصمهم لانه كأنه قبضه وإذا قضى بالابل في الدية فوكل الطالب وكلما قبضها فقبضها أو أنفق عليها
فهو متبرع في الاتفاق وإذا قضى بالدية من جنس فقبض الوكيل من جنس آخر لم يجز لسكان الخلاف كذا
في المحيط • وإذا وكل المطلب رجلا بالخصومة فأدى الوكيل المال من عند نفسه لم يرجع به على الموكل
وإذا دفع المطلب الدية دراهم الى رجلين وقال أديها عني فصالحا الطالب من المال على ذناير أو عروض
فهو جائز ولو قضى الدراهم غير الذي اعطاها في القياس ردان دراهمه وفي الاستحسان لهما أداء مثل تلك
الدراهم هكذا في المبسوط • وإذا وكل رجلا بالصلح في شجة أديت عليه وأمره أن يضمن ما صلح عليه فصالح
الوكيل على أكثر من خمسمائة فان كانت الشجة خطا لم يجز بخمس مائة وطل الفضل ولو كانت عدا جازت الزيادة
بقدر ما يتغابن الناس فيه وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس فيها لم يجز بالاجماع فان مات المشجور بطل
الصلح في الوجهين على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان الوكيل صالحا عن الجنية ثم برأ من الشجة
بطل الصلح عنده ولن مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة ان ضمن وكيل المشجور بالصلح عن الموضحة اذا حط
شيئا عن خمسمائة فان كان قدر ما يتغابن فيه يجوز اجماعا وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يجز وان كان
هذا الوكيل صالحا عنها وعن جرح آخر مثلها جاز على الموكل نصفها اذا استوى أو شاهما فان اختلف الارش

لزمه بحسبه اذ اقسم البذل عليه ما والزيادة على الوكيل اذا ضمن كذا في المحيط • واذا اوكله بالصلح في موضحة
وما يحدث منها فصال من موضعين وما يحدث منها ما ضمن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف
وما مات أو عاش كذا في المبسوط • واذا اوكل الرجل رجلا بالصلح في شجرة تدعى قبله وان ضمن البذل
فصال على وصيف بغير عينه أو عشرة من الغنم أو على شخص من الابل فهو جاز وعلى الوكيل من ذلك وسط
كالوكان الموكل صالح بنفسه ولو وكل المطالب وكيلا بالصلح في موضحة عدا فصال الوكيل على خدمة
عبد الموكل عشر سنين فالصلح جائز ولو صالحه على خمر أو خنزير فهو عفو ولا شيء على الشايع ولا على الوكيل
ولو قال الوكيل أصالحك على هذا العبد أو على هذا النخل فإذا انخل خرو العبد سرقني الوكيل أو شجرة
ولو صالحه على عشرين فإذا أحدهما سرق فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولو صالحه على عبد فإذا هو مديبر أو مكاتب أو على أمة فإذا هو أم ولد ضمن الوكيل تسليمه فلعنه في ماله
ويرجع به على الموكل كذا في المبسوط • واذا اشترى رجلان موضحة فوكلها وكيلا يصالح عنهما فصال
عن أحدهما بغيره على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الارش وان صالح عن أحدهما ولم يبين جاز
والبيان اليه وكذلك اذا اشترى رجل رجلين ووكلا وكيلا بالصلح عنهما فصال عن أحدهما بغيره جاز وان صالح
عن أحدهما ولم يبين جاز والبيان اليه واذا اشترى رجل رجلا موضحة فوكل العبد ووكلا فصال
عنهما على خمسمائة فلي المولى نصفها وعلى الآخر نصفها وان كانت قيمة العبد تسعين كذا في المحيط • ولو قتل
رجل حر أو عبدا فوكل مولى العبد أو مولى الحر رجلا يصالح مع القتلى فان كان عدا وخيمة العبد خمسمائة
والصلح وقع على أحد عشر ألف درهم يقسم البذل بينهما يضرب فيه ورثة الحر بعشرة آلاف درهم ويضرب
فيه المولى بخمسمائة فيصير على أحد وعشرين ولو كان كلاهما خطأ لورثة الحر بعشرة آلاف درهم
والباقي يكون لمولى العبد ولو كان قتل العبد عدا وقاتل الحر خطأ فذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف
درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد خطأ وقاتل الحر خطأ فذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف درهم
عدين هكذا في المبسوط • ولو قتل عبدا خطأ فوكل مولا رجلا بالصلح عنه فصاله على عشرة آلاف درهم
جاز ويرد المولى عشرة ولو فقتت عين العبد فصال عنهما على ستة آلاف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى ولو كان مكان فتي العين موضحة فصال عنها على ألف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو صالحه
عنها على عشرة آلاف درهم تنص منها أحد عشر درهما عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجب في فتي العين
الاخسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في موضحة الاخمسة درهم غير نصف درهم كذا في المحيط •
واذا وكل المكاتب بالصلح عن جنسية أذعن عليه أو على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بجزءه
ضمن بدل الصلح فانه لا يجوز على المكاتب في رقبته كمالو صالح بنفسه بعد العجز فيكون الوكيل مطا بالمال
لانه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب اذا اعتق كذا في المبسوط • ولو قال وكلت بشيخ ولم يرد على هذا
فليس له أن يصالح عنها ولا أن يعفو ولا أن يخصم فيها ولو أخذ أرشها تاما فان كانت الشجرة خطأ
ففي الاستحسان يجوز ولو كانت الشجرة عدا فليس له قبض أرشها كذا في المحيط • ولو قال المشجوع ما صنعت
في شجرة من شئ فهو في حل فصال عليها يجوز ذلك استحسانا ولو أبرأ منها لم يجز ولو قال ما صنعت فيها من شئ
فهو جاز أجزت البراءة والصلح وغيرها كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الثامن في وكيل الرجلين)

اذا اوكل رجلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما دون الآخر هذا اذا وكلهما بكلام واحد
بأن قال وكلتكم ببيع عبدي هذا أما اذا وكلهما بكلامين بأن وكل أحدهما ببيع عبدي ثم وكل الآخر أيضا
فأبيع ما باع جاز كذا في السراج الوهاج • وكل رجلان يزوجهما امرأة وكل آخر يزوجها كل واحد
منهما امرأة فإذا هما أختان فان وقع النكاحان على التعاقب جاز في الاولى ويحل في الاخرى وان وقع معا
بطل النكاحان جميعا وكل رجلين يشكح امرأة أو وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل أحد الوكيلين لا يجوز
وان مهي الموكل المهر كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيلان بالطلاق وانما يتفرقا أحدهما اذا كان بغير

المال

قوله عنده أي أبي يوسف
وذلك لانه يقول ما دون
النفس في العبدية لانه
ملك الاموال حتى يجب
موجبها في مال الخاني ولا
تصله العاقلة فيجوز الصلح
بما سمى الا اذا زاد على عشرة
آلاف درهم فينتص منها
أحد عشر لان العبد لا يجب
بقتله عشرة آلاف فكيف
يجب بقطع ماله عشرة
آلاف درهم ويتنقص درهم
آخر حتى لا يبلغ دية النفس
كذا انعام عبارة المحيط
اه محققه

قوله وغيرهما كالتخصيص
اه محققه

المال وكذا الوكيلان برذ الودائع والعواري والغصوب والرد في البيع الفاسد كذا في الخلاصة • ولو وكل
رجلين بطلاق امرأته فطلق أحدهما وأبى الآخر أن يطلق فهو جاز لان الايقاع المفرد لا يحتاج فيه الى
الرأى وكذلك في اعتاق عبده واذا وكل وكيلين بالطلاق وقال لا يطلق أحدهما دون صاحبه فطلق أحدهما
دون الآخر أو طلق أحدهما وأجاز الآخر لم يجز وكذلك الوكيلان بالعق ولوقال لهما طلقاها جميعا ثلاثا
فطلق أحدهما واحدة ثم طلق الآخر تطليقتين لم يقع شئ حتى يجتمع على ثلاث تطليقات وان وكلهما بطلاق
امرأة بغير عينها أو بعق عبدا بغير عينه لم يجز حتى يجتمعا على ذلك كذا في النهاية • ولو وكل رجلين بالخلع
فخلع أحدهما لم يجز وان سمي لهما البذل فكذلك كذا في الذخيرة • وكذا لو خلعهما أحدهما وأجاز الآخر
لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتها كذا في فتاوى قاضي خان • الاصل في جنس هذه المسائل أن كل
تصرف يحتاج فيه الى رأى فإذا وكل به رجلين ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج
فيه الى رأى اذا وكل به رجلين ففعل أحدهما دون الآخر جاز ولو جعل امرأته بيد رجلين لا يتفرقه
أحدهما واذا وكل رجلين أن يدفعوا الى رجل بضاعة ألف درهم ودفع الالف اليهما فدفعها أحدهما
دون الآخر فالقيام أن ضمن وفي الاستحسان لا يضمن ولو وكل لرجل أن يدفعها الى فلان الذي سماه
المالك ودفعها اليه المال فدفعها الوكيل اليه فالقيام أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن عليه لان المال
قد وصل الى من كان مأمورا بالقبض من جهة المالك كذا في المحيط • رجل وكل رجلين قبض دين له على
غيره وغاب الموكل وغاب أحد الوكيلين فجاء الوكيل الحاضر بالغريم فأقر الغريم بالدين وبجد الوكيل فقام
الوكيل البينة أن فلانا وكله قبض الدين الذي له على هذا القاضى يقضى بوكالتهما حتى لو حضر
الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة على وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس في التوكيل بالخصومة •
اذا وكل رجلين بالخصومة في دين ادعاه وبقيضه فلا حد لهما أن يخصم دون صاحبه ولكن لا يشترط الا معا
فان قبض أحدهما بغير الغريم حتى يصل الى صاحبه فيقع في أيديهما أو يصل الى الموكل كذا في الحاوى •
وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل وكل رجلين بخصومة رجل في داراها وقبضها
منه فخصمها فيها ثم مات أحد الوكيلين قال أقبلي من الحي البينة على الدار وأقضى بها الموكل ولا أقضى بدفع
الدار اليه ولكن جعلت للوكيل الميت وكيل مع هذا الحي ودفع الدار اليهما وكذلك لو كان الوكيل واحدا
وأقام البينة على الدار وقبضت بالدار للموكل فمات هذا الحي ودفع الدار اليهما وكذلك لو كان الوكيل واحدا
الدار وأمر المقضى عليه بدفع الدار اليه ولا أثر كفا في يد الناصب الذي قضيت عليه هكذا في الذخيرة • ولو
وكل رجلين بالبيع وأحدهما عيب محجور لم يجز للآخر أن يتفرق ببيعه لعدم رضاه برأى واحد فان مات أحد
الوكيلين أو ذهب عقله لم يكن للآخر أن يبيعه اذا وكل رجلين ببيع عبدا أو ببيعة ففعل أحدهما دون الآخر
لم يجز حتى يبيعه الموكل أو الوكيل الآخر سواء كان التين مسمى أو لا وسواء كان الوكيل الآخر غائبا أو حاضرا
الا ان بين البيع والشراء فراقا في الشراء اذا فعله أحدهما بغيره ولا يتوقف بخلاف البيع فانه يتوقف على
اجازة الموكل أو الوكيل الآخر وكذا الوكيلان بالكتابة والعق على مال اذا فعل أحدهما لا يجوز حتى
يجيز الموكل أو الوكيل الآخر ولو وكل اثنين بتسليم ما وهب الى الموهوب له فسلم أحدهما صححت الهبة
ولو وكل اثنين بشراء الدين ولم يلهما فقتضاه أحدهما جاز هكذا في السراج الوهاج • رجل وكل رجلين
أن يخلعا امرأته بغير مال أو بغير عايدين له بغير مال معلوم فخلعا احدي المرأتين أو باعا أحد العبدتين بغير مال
معلوم جاز كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل رجلين بأن يهاذمه العين ولم يعين الموهوب له يتفرقا أحدهما
عند الكل كذا في البحر الرائق • وليس لأحد الوكيلين بالرهن أن يتفرق بذلك كذا في الحاوى • واذا
وكل رجلين باستئجار دار وأرض فاستأجر أحدهما وقع العقد له فان دفعها الوكيل الى الموكل انعقدت
بينه وبين الموكل اجارة مبدئية بالتعاطي كذا في المحيط في الفصل السادس والعشرين في التوكيل بالاجارة •
وان وكل رجلين قبض ودية له وقبضها أحدهما بغير أمر الآخر فهو ضامن فان قبضا جميعا جاز ولا حد لهما
أن يستودعاها الا خروها ما أن يستودعاها عيال أحدهما كذا في الحاوى في فصل في الوكالة بقبض
الوديعة • رجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشراء جاريتي بألف درهم فاشتراها أحدهما ثم اشترى

قوله يتفرقا أحدهما عند
الكل كذا في النسخة المجموع
منها وفي بقية النسخ لم يتفرقا
عند الكل وعلى كل فقي
العبارة خلل في الحكم
أو العزو وعبارة البحر ولو
وكل رجلين بأن يهاذمه
العين ولم يعين الموهوب له
عندهما لا يتفرقا أحدهما
بذلك وعند أبي يوسف يتفرقا
وان عين الموهوب له
يتفرقا أحدهما عند الكل
اتهمت تأكل بغير رأى

الآخر فان الآخر يكون مشترى لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤها في وقت واحد كانت الجاريةان للموكل وعليه الفتيه هكذا في فتاوى قاضي خان . واذا وكل رجلا ببيع عبده فوكل آخر ببيع ذلك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فان علم الاول فهو له وان لم يعلم الاول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن ويخبر كل واحد منهما وان كان العبد في يد أحد الوكيلين أو في يد الموكل فهما سواء وان كان العبد في يد أحد المشتريين كان هو أولى بالأول يترجى الآخر شراءه قبل شراء هذا ولم يذكر ما اذا باع أحد الوكيلين من رجل والموكل من رجل أو كان الوكيل واحد باع الوكيل من رجل والموكل كل من رجل آخر ولا شك أنه اذا علم الاول كان الاول أولى وان لم يعلم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يبيع الموكل أولى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن المشتري يكون بين المشتريين نصفين كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر . واذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم بدينه إلى رجل فدفعه أحدهما فهو ضمان للنصف في القصاص ولكنه استحسن فقال لا ضمان لان دفع المال إلى الغير لا يحتاج فيه إلى الرأي كذا في المبسوط . ولو قال لرجل اقض عني هذا الألف فلانا وفلانا فأبىهما قضى فهو جائز كذا في الحاوي . رجل وكل رجلا ببيع عبده بدينه ووكلا ببيع هذا العبد فباعه أحدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري بأكثر من ذلك قال أبو بكر البلخي جازيبيع الثاني لان الثاني لم يخرج عن الوكالة ببيع الاول ويبع الثاني لا يكون فسخا لبيع الاول حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان . ولو وكل رجلين ببيع عبدين له بألف درهم فباع أحدهما بأربعمائة فان كان ذلك حصته من الألف جاز لا نه ليس في التفريق بين العبدين اضرار بالموكل وكذلك ان باعه بأكثر من حصته ففيه زيادة منفعة للموكل وان باعه بأقل من حصته لم يجرؤ سوى في الكتاب بين النقصان اليسير والكثير وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما ان كان النقصان يسيرا جاز وان كان النقصان فاحشا لم يجرؤ كذا في المبسوط . أمر رجلين أن يرهنا وبسطا على يعه فرهنا وأذن أحدهما المرتهن في البيع لا يصير المرتهن مسلطا على البيع لانه ليس لأحدهما التفرد بالبيع فكذا بالتسليم فان قالان فلا يسترخص من ذلك ودفعا إليه الرهن فقال أحدهما أمرنا المرسل أن يجعل مسلطا على يعه والآخر سكت بصير مسلطا لان لأحد الرسولين التفرد بالبيع فيتقرد بالتسليم على البيع هكذا في محيط السرخسي . والله أعلم

(الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة)

(منه) أن تصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل نحو ما اذا وكله ببيع عبده فباعه الموكل أو أعتقه أو دبره أو كاتبه وكذا اذا استحق أو كان حرا الاصل كذا في البدائع . ولو وهب أو تصدق أو وطي واستولده فالوكل يخرج عن الوكالة ولو وطي ولم يستولد واستخدم أو أذن له في التصارة كان على الوكالة واذا رهن أو أجر وسلم ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يخرج عن الوكالة وان باع الآخر أو الوكيل العبد ثم رده عليه بالعيب بقضاء فان لا وكيل أن يبيعه وان باعه الموكل واشترط ان يشار لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض فالوكل أن يبيعه وان كان الموكل مختارا في الرد حين كان الخيار كذا في المحيط . ولو وكله أن يعقب عبده أو يكاتبه ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل عن الوكالة فان رجس إلى ملك المولى فان كان رجوعه بسبب هو فسخ للبيع من الاصل فقد عاد إليه قديم ملكه فكان الوكيل على وكالته وان كان بسبب هو فملك مبتدأ من وجه كذا في العيب بعد القبض بغير قضاء أو بالاقالة أو بالامارات لم تعد الوكالة ولو أسره أهل الحرب فأدخلوه داوهم ثم رجس إلى المولى ملك جديد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة ولو أخذ من المشتري منهم أو بمن وقع في سهمه من الغنائم بالقسمه فهو على وكالته ولو وكله أن يعقب أمته ثم أعتقها المولى فارتدت ولحق بذار الحرب فأمرت وملكها المولى لم يخرج عن الوكالة فيها كذا في المبسوط . ولو وكله أن يهب عبده فهبه الموكل بنفسه ثم رجس في هبته لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يهبه وكذلك لو وكله بشراعتي ثم اشتراه بنفسه كذا في البدائع . رجل أمر رجلا بشراء حنطة بدينها أو ببيعها فجعلت دقيقا أو سويقا خرج عن الوكالة كذا في الخلاصة . ولو أمره بشراء أو ببيعها وهي أرض يضاء فبئس فاشترها الوكيل

لم يجرؤ فان كانت مبنية فزاد فيها سائطا أو جصها أو طينها الرهن الآخر وكذلك الوكالة بالبيع ولو قال اشترى هذه الأرض البيضاء أو هذا القراح أو قال له بعه لي فخرس غفلا أو شجرا أو بخر دارا أو حماما أو خنازير أو جعلها بستانا لا يجوز ذلك على الآخر في البيع والشراء وكذلك لو ذرع حنطة أو غرس كرما كذا في محيط السرخسي . ولو دفع إليه مالا ليقض عنه دينه ثم قضاه الآخر بنفسه ثم قضاه الوكيل فان كان الوكيل لا يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين بما قبض من الوكيل وان كان عالما بذلك فهو ضمان والقول قول الوكيل مع عبثه في أنه لم يكن عالما كذا في الحاوي . ولو وكله بان يكاتب عبده فكتبه ثم عجز لم يكن له أن يكاتبه مرة ثانية وكذا الوكيل أن يزوجه امرأة فزوجها وأبناها لم يكن للوكيل أن يزوجه مرة أخرى كذا في البدائع . ولو تزوج الموكل أم تلك المرأة أو ذات رحم محرم منها أو أربعها أو اعزل الوكيل كذا في الخلاصة . وكذا لو أمره بخلع امرأته ثم خلعه لان المختلعة لا تختل انخلع كذا في البدائع . ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم ان الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم تزوجها الوكيل اياه لم يجرؤ وكذا امرأة رجلان أن يزوجهما من رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج الوكيل عن الوكالة علم أو لم يعلم كذا في المحيط . وكل رجلان يطلق امرأته ثم يطلق الموكل امرأته بائنا أو رجعا وانقضت عدتها بطلت الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل أن يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة وقع طلاقه عليها كذا في فتاوى قاضي خان . اذا وكله أن يطلقها ثم خالعهما الزوج يقع طلاق الوكيل مادامت في العدة لان طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيسقط الوكيل على وكالته هكذا في التبيين . ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل بنفسه ثم افتداه لا يرهنه الوكيل ولو وكل آخر بالرهن والاول قدره فافتداه الاول كان للثاني أن يرهن لانه لما وكله بالرهن بعد ما رهن الاول فقد وكله بالرهن بعد الفسخ كالدلالة بخلاف ما اذا لم يكن الاول قدره فوكل آخر ثم رهنه الاول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للمحال فصار الوكيل بالرهن فإيهما رهن جاز هكذا في محيط السرخسي في الوكالة بالرهن . الوكيل باء الزكاة اذا أدى بعه ما أدى الموكل بنفسه ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى علم الوكيل بذلك أو لم يعلم وعندهما ان علم بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالاتفاق والمصدقة . (ومنعه عزل الموكل اياه) ولحقه العزل شرطان (أحدهما) علم الوكيل به لان العزل فسخ للعقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ فاذا عزله وهو حاضر اعزل وكذا لو كان غائبا فكتب إليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم بما فيه اعزل وكذلك اذا أرسل إليه رسولا فبلغ الرسالة وقال ان فلانا أرسلني إليك وهو يقول اني عزلتك عن الوكالة فانه يعزل كان الرسول عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا بعد أن يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب إليه كتابا ولا أرسل رسولا ولكنه أخبره بالعزل رجلان عدلان كانا أو غير عدلين أو رجل واحد عدل يعزل في قولهم جميعا سواء صدقته الوكيل أو لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن عدلا وان أخبره واحد غير عدل فان صدقته يعزل بالاجماع وان كذبه لا يعزل وان ظهر صدق الخبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزله الموكل وأشهد على عزله وهو غائب ولم يخبره بالعزل أحد لا يعزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كصرفه قبل العزل في جميع الاحكام (والثاني) أن لا يتعلق بالوكالة حق الغير فأما اذا تعلق به ساقط الغير فلا يصح العزل بغير رضی صاحب الحق كمن رهن ماله وسلط على البيع عند حلول الاجل ثم عزل الراهن المسلط على البيع لا يصح عزله وكذلك اذا وكل المدعي عليه وكلا بالخصومة مع المدعي بالتقاسم المدعي فعزله المدعي عليه بغير حضرة المدعي لا يعزل كذا في البدائع . رجل أمر رجلا ببيع عبده ثم أخرجه من الوكالة وهو لا يعلم فباع العبد وقبض الثمن فهلك في يده ومات العبد في يده أيضا قبل التسليم كان للمشتري أن يرجع بالن عن الوكيل ويرجع الوكيل على الآخر وكذا لو كان مولى العبد باعه أو دبره أو أعتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو استحق العبد وأتين أنه كان حرا الاصل كذا في الحاوي . وكل رجلان يبيع عيين من أعيان ماله ثم أراد اخراجه من الوكالة فله ذلك الا اذا تعلق به حق الوكيل نحو ان أمره أن يبيع ويستوفي الدين من غنمه كذا في الذخيرة . واذا

عزل الوكيل حال غيبة المصمم فاما أن يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا واما أن يكون الوكيل وكيل المطلب فاما أن يكون التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا أو بالتماس امان الطالب والقاضي وفي هذا الوجه ان كان الوكيل وقت التوكيل غائبا ولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل أو كان غائبا سكن قد علم بالوكالة ولم يردّها فان كانت بالتماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح حال حضرته رضي به الطالب أو حفظ وان كان التوكيل بالتماس القاضي حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي صح وان كان الطالب غائبا وان عزله بحضرة الطالب صح العزل أيضا كذا في المحيط • رجل أراد سفرا فطلب امرأته أن يوكل وكيلًا بطلاقها لم يجزى إلى وقت كذا فحصل ثم كتب إلى الوكيل بأن قد أخرجتك من الوكالة هل يصح عزله قال نصير بن يحيى يجوز عزله وقال محمد بن سلمة لا يصح عزله كذا في محيط السرخسي • (ومنه موت الموكل) لان التوكيل بامر الموكل وقد بطلت أهلية الآخر بالموت فتبطل الوكالة علم الوكيل بموته أولا كذا في البدائع • ولومات الطالب ولم يعلم المطلب قد دفع المال إلى الوكيل لا يبرأ له أن يسترده ولو علم بموته ليس له أن يضمن الوكيل لوضاع عنده كذا في الخلاصة • باعه جازا بوكالة ثم مات موكله لا ينزل بموته الوكيل والبيع الجاز هو بيع الوفاء كذا في البحر الرائق • ولو وكل رجلا بالبيع في شعبة ادعت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة فان صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة وان لم يمت الموكل ومات الطالب صالح الوكيل ورثة الطالب جاز لان ورثة الطالب يعدون بموته يقومون مقامه في المطالبة كذا في المبسوط • (ومنه) جنونه جنونا مطبقا لانه مبطل لأهلية الآخر كذا في البدائع • وحد الجنون المطبق شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي • قالوا وماذا كروا في الجنون المطبق محمول على ما اذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك الموكل عزله في كل ساعة كالوكل بمخضومة من جانب الطالب وأما اذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله كالعدل اذا سلط على بيع الرهن وكان التسلط مشروطا في عقد الرهن لا ينزل الوكيل بجنون الموكل وان كان مطبقا واما اذا جن الوكيل فان جن جنونا مطبقا وصار بحال لا يعقل الانابة والبيع والشراء فيخرج عن الوكالة حتى لو باع أو اشترى لا يجوز • وأما اذا كان يعقل الانابة والبيع والشراء بأن كان جنونه في شيء آخر فانه يبقى وكيلًا ولا ينزل فاذا باع أو اشترى ذكر في الاصل أنه يجوز قالوا وماذا ذكر في الاصل محمول على ما اذا رضي الموكل بذلك فاما اذا لم يرض بذلك فلا يجوز تصرفه على الموكل كذا في المحيط • (ومنه) لحاقه بدار الحرب مرتدًا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخرج به الوكيل عن الوكالة وان كان الموكل امرأه فارتدت فالوكل على وكالته حتى تموت أو تلحق بدار الحرب اجماعا لان ردة المرأة لا تنقض نقاذا تصرفها كذا في البدائع • فان قال الوكيل فعلته في حياتها فما كان من بيع أو شراء أو تقاضي دين أو قضاء فهو مصدق في كل شيء مستهلك ولا يصدق في القائم بعينه ولو كان قال قبضت دينًا لهامن فلان لم يصدق على ذلك الاينة وان كان قائما بعينه كذا في الحاوي • وان كان قال قد قبضت المال الذي أعطيتي فلانة وقد كانت أمرته بذلك فهو مصدق اذا كان المال غير قائم بعينه كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر • ولو وكل رجلا أن يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحق بدار الحرب والعياذ بالله ثم سبت فاسلت فزوجها الوكيل من موكله جاز كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل الرجل رجلا أن يشتري لها جارية بعينها ثم ارتدت أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الثاني نصفها فان قال ورثة المرتدة اشترتها قبل أن يرتد صاحبها وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع يمينه ولو كان الوكيل قد مال المرتدة كان القول قول الورثة فان أفا ما الينة فالينة بينة الورثة ولو قال الوكيل اشترتها قبل لحاقه بالدار وكذب الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان المال مدفوعا اليه وهو ليس بعينه مال قائم في يده أو يد غيره وان لم يكن المال مدفوعا اليه فالقول قول الورثة وكذلك ان كان المال المدفوع اليه بعينه في يده أو في يد البائع كذا في المبسوط • (ومنه) عجز الموكل والجرح عليه بان وكل المكاتب رجلا فبجز الموكل وكذا اذا وكل الماذون انما يخرج عليه بطلت أهلية أمره بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع • واذا وكل

المكاتب ثم عجز أو الماذون فغير عليه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم وفي المستصفي الوكالة انما تبطل بالعجز وانما اذا كان وكيلًا بالبيع والشراء أما اذا كان التوكيل بالتقاضي أو قضاء الدين فلا تبطل كذا في السراج الوهاج • (ومنه اقتراف السر يكفي) وان لم يعلم به الوكيل لانه عزل حكيم والعزل الحكيم لا يشترط فيه العلم كذا في التبيين • (ومنه) موت الوكيل وجنونه المطبق وان لحق بدار الحرب مرتدًا لم يجز له التصرف في الاصل يعود مسلما الا ان أمره قبل الحكم بخلافه بدار الحرب كان موقوفا فان عاد مسلما زال التوقف وصار كانه لم يرتد أصلا وان حكم بخلافه بدار الحرب ثم عاد مسلما هل تعود الوكالة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وقال محمد رحمه الله تعالى تعود وأما الوكيل اذا ارتد ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلما فلا تعود الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع • ولو وكل مسلما بالطلاق وارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء مسلما كان على وكالته كذا في الحاوي • (ومنه) هلاك العبد الذي وكل يبعه أو باعتقه أو يهبه أو يهديه أو يكتبه أو يخذل فلا تلحق التصرف في المحل لا يتصور بعد هلاكه كذا في البدائع • (ومنه) تغيير الموكل به وكل يبيع الكفري الذي في نخلة فلان أو شراء الكفري الذي في نخيل فلان فصار الكفري بغيره أو وطبا أو غرأ بطلت الوكالة لتغيير الاسم وكذلك البسر اذا صار رطبًا بطلت في البيع والشراء واذا صار بعض البسر رطبًا بطلت الوكالة فيما صار رطبًا في البيع والشراء ولم تبطل فيما بقي بغيره الا اذا كان الذي صار رطبًا شيئا قليلا كطبيب أو ثلاثة فحينئذ تبقى الوكالة في الكل والرطب اذا صار غرا لم تبطل الوكالة في البيع والشراء استصفا بخلاف الغنم اذا صار ذبيا والبسر الصغير اذا صار كبيرًا لا تبطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط • ولو أمره ببيع يبيع أو شراءه فخرج منه قراريج أو يبيع طلع فصار غرا أو يبيع عصيرا أو غنم فصار ذبيا أو عصيرا أو يبيع لبن فصار زبدا أو غنما فخرج الوكيل من الوكالة وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو باع يضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج القرخ منه في الثلاثة تبطل البيع ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أمره بشراء لبن حليب بعينه فخص ثم اشتراه لم يجز على الموكل وان لم يسم حليبًا جاز لانه يطلق عليه اسم اللبن ولو أمره ببيع لبن حليب بعينه فخص ثم باعه جاز لان المحل الذي وكله يبعه لم يستهلك اذا المقصود من البيع تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي • واذا وكل الذمّي ذميا بقبض خمر بعينه فصارت خلافه أن يقبضها كذا في الحاوي • وكذلك المسلم بوسك كل المسلم بقبض عصيره بعينه فبغيره العصور خلا فله أن يقبضه ولم يذ كر اذا صار خرا أو الفصح أن له أن يقبضه كذا في المبسوط • ولو أمره بشراء سورق بعينه فلت يمين أو ربت أو حلي بعت أو سكر لم يجز شراؤه على الاحرار والبيع يجوز ولو أمره بشراء مسموم بعينه فربى بعد ذلك يفسخ أو يخير لم يجز الشراء على الاحرار والبيع يجوز ولو أمره بشراء غنم بعينه فبغيره لم يجز الشراء على الاحرار والبيع يجوز وكذا اذا لم ينسبه الى الياس في الامر ولكن أشار اليه في الامر يجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط • ولو أمره بشراء مملوك بعينه طرى فاختد ما لم يشره لم يجز على الاحرار ويجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي • ولو وكل العبد نقاشي دينه وكيلًا ثم باعه المولى باذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم كان على العبد دين أو لم يكن ولو لم يكن عليه دين فالمولى يتقاضاه وان كان عليه دين نصب القاضي وكيلًا يتقاضى الدين فيقبض به حتى الغرماء • واما اذا أعتق المولى فالوكل على وكالته وكذلك لو كتبه باذن الغرماء واذا وكل المكاتب وكيلًا بقبض هبة له فقبضها الوكيل بعد عجز المكاتب أو بعد عتقه جاز كذا في المبسوط • واذا وكل العبد التاجر وكيلًا ببيع أو شراء أو غير ذلك فخرج المولى الوكيل عن الوكالة فليس ذلك بشيء كان على العبد دين أو لم يكن كذا في الحاوي • ولو كان مكاتبًا رجلا فوكل وكيلًا ببيع أو شراء أو خصومة ثم عجز في نصب أحدهما ففعل ذلك الوكيل جاز في نصبه ما جعلا هكذا في المبسوط •

• (مسائل متفرقة من العزل وغيره) • ولو طلقها ثلاثا بعد ما وكلها لم تنزل كذا في البحر الرائق • واذا أمر رجلا ببيع عبده ثم مات العبد والاحرار ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الاحرار • كان العبد قد مات ولا في تركه الموكل ان كان الموكل قد مات كذا في المحيط • واذا وكل الحربى حرييا في دار الحرب ثم أسلم أو أسلم أحدهما فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في أول كتاب

الوكالة • الوكيل اذا رد الوكالة الترتيب هذا اذا علم الموكل بالرد وما اذا لم يعلم فلا ترد حتى ان من وكل غائباً قبله المبرور الوكالة لم يعلم الموكل به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيلاً وكذلك اذا قبل الوكالة ثم قال له الموكل رد الوكالة فقال رددت يخرج من الوكالة كذا في محيط في الفصل الثاني في رد الوكالة • واذا احد الموكل الوكالة وقال لم اوكله لم يكن عزلاً وكذا اذا قال اشهدوا اني لم اوكله فلا نافذ كذب وهو وكيل لا يعزل ومن المشايخ من قال في المسألة روايتان وهو الصحيح هكذا في الذخيرة • الاب اذا وكل رجلاً ببيع متاع الصبي ثم مات الاب او الصبي انزل الوكيل اذا كان الاب وارث الصبي وهذا عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة • ان بلغ الصبي قبل ان يصنع الوكيل شيئاً من ذلك انزل الوكيل عن الوكالة ووكيل الاب ووكيل الوصي على السواء واذا وكل وكيل بالخصوص وقال له كلما عزلتك فانت وكيل فيهما وكالة مستقلة تختلف المشايخ في جواز هذه الوكالة وقال عامة المشايخ تجوز هذه الوكالة كيف ما كان فيه كان يقول أبو زيد الشروطي كذا في المحيط • ثم اذا جازت الوكالة بهذا الشرط وان اراد اخرجه عن الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي كلما انزلت عن الوكالة فانت وكيل فيصير رجوعه ثم يقول بعد ذلك انزلت عن هذه الوكالة فاذا عزل عن الوكالة المتخيرة لا يصير وكيلاً وقال بعضهم الاغمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي ان يقول عزلتك عن هذه الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمخير كذا في فتاوى قاضي خان • اذا وكل رجلاً وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعند محمد رحمه الله تعالى صح وعليه الفتوى لو قال لا نزلت عنك فانت وكيل ثم قال كلما عذت وكيل فقد عزلتك اختلف المشايخ فيهم الله تعالى فيه والخيار ان يملك اخراجه بغيره من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق وما خلا نكاحه بسؤال النكاح ويقول عزلتك عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات المعلقة وبه يفتي هكذا في الخلاصة • ولو وكل الماطوب وكيل بالخصوص على ان الوكيل ان يوكل غيره ثم جاز عن نكاحه غيره بغير محضر من الطالب او قال اخرجتك عن الاقرار ان قررت فلا يجوز على يصح جرحه عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح جرحه الا بمحضر من الطالب كذا في محيط السرخسي • رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري به جارية وقال ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل الوكيل رجلاً آخر بذلك ثم ان الامر عزل الوكيل الاول فاشتري الوكيل الثاني جاز شرأوه علم الوكيل الثاني بعزل الموكل الاول ولم يعلم دفع الوكيل الاول الى الوكيل الثاني اول دفع وكذا الوكالات الوكيل الاول ثم اشتري الثاني جاز شرأوه على الموكل ولو ان الموكل اخرج الوكيل الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حياً وميتاً ولو ان الوكيل الاول اشتري قبل ان يعزل الوكيل الثاني ان يشتري الوكيل الثاني جاز شرأوه على رب المال فان اشتري الوكيل الثاني بعد ذلك كان يشتري لنفسه علم بشرائه الاول ولم يعلم دفع اليه الاول المال ولم يدفع ولو اشتري كل واحد منهما جارية لآمر على حدة ووقع شرأوهما في وقت واحد كانت الجارية للموكل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل المضارب رجلاً بشراء عبد ودفع المال اليه ثم مات رب المال أو جرح ثم اشتري الوكيل لزم المضارب خاصة بما لو وكل المضارب رجلاً بشراء عبد ودفع المال اليه ثم تناقضا المضاربة والوكيل لا يعلم فاشتري لزم المضارب كذا في محيط السرخسي • رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكل رجلاً بقبض وديعة له عند مولاه أو عند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو أمة فاستولاهما فالوكيل على وكالته لان ما اعترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلا ينافي بقائه أولى كذا في المبسوط • واذا وكل العبد وكلا في خصومة أو بيع أو شراء ثم أبق العبد خرج الوكيل من الوكالة ولو كان الوكيل عبداً فأنق فهو على الوكالة غير أنه لا يلزمه عهدة في شيء كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب العاشر في التفترقات)

الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء وصحى الثمن فأذاها الموكل فلم يرجع بها وردها على الوكيل

فهلكت عند الوكيل ضمن الوكيل قيمتها للبايع كان أمره الموكل بالاختذ على وجه السوم يرجع وان لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل التفترقات • قال لا تخرأت وكيل في اقتضاء ديني ووكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فالوكيل أن يخرج من الوكالة اذا شاء • ولو قال أنت وكيل في اقتضاء ديني ووكل فلاناً بذلك فوكل الوكيل بذلك لم يكن للوكيل أن يعزله • ولو قال وكل فلاناً شئت فوكله كان للوكيل أن يعزله كذا في الحاوي • رجل اشترى عبداً أو شهد أنه يشترى لفلان وقال فلان رضيته كان للمشتري أن يمنع العبد منه فان دفع المشتري العبد اليه وأخذ منه الثمن كان ذلك بيعاً بينهما بالتعاطي كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الوكالة بالشراء والبيع • ومن له على آخر ألف درهم فأمره أن يشتري به هذا العبد فاشترى جاز وان أمره أن يشتري به عبداً بغيره فاشترى ثم مات في يده قبل أن يقبضه الا حرمات من مال المشتري وان قبضه الا حرم فهو له وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا يلزم الا حرم اذا قبضه المأمور هكذا في الهداية • عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمن أعطى آخر ديناراً يبيعه فباع الوكيل ديناراً نفسه للا حرم واحتبس ديناراً الا حرم نفسه لا يجوز ولودفع اليه ديناراً ليشترى له ثوباً فاشتري بدينار من عند نفسه جاز الشراء للا حرم والدينار له كذا في محيط السرخسي • ولو اشترى بدينار غيره ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل ومن للموكل ديناراً للتعدي كذا في الخلاصة • الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقض المشتري ودفعه الى الآخر وأخذ منه غنمه ثم استحق المشتري من يدي الآخر فأراد الا حرم أن يرجع بالثمن على المشتري قبل أن يقبض المشتري الثمن من البائع فليس له ذلك فالوكيل لا حرم نقد الثمن كان للوكيل أن يأخذه به فاذا قبضه من البائع برده عليه • رجل أمر بجدلان أن يشتري له ثوباً يسمى بدراهم دفعها اليه فاشتري الوكيل ذلك ونقد الدراهم ثم ان البائع رد ذلك الدراهم على الوكيل وقال انما يؤوفى وصدقه الوكيل أو كذبه وأنكر الا حرم أن يكون دراهمه فان للوكيل أن يردّها على الآخر والقول قول البائع في ذلك وكذلك الدنانير وليس العرض كذا في المحيط • رجل في يده عبدان فلان وكل صاحب البدر جاز أن يشتري هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك اشتريت ونقدت الثمن من مالي وصدقه الموكل كل يوم الموكل بأداء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله اني أخاف أن يجي صاحب العبد ويشكر البيع ويصدق العبد مني كذا في الذخيرة • رجل نكح أمة لرجل فوكل الزوج رجلاً ليشترى له امرأته من مولاه فاشتريها الوكيل فان لم يكن الزوج دخل به ليل النكاح وسقط المهر عن الزوج لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر فبطل المهر هذا اذا علم المولى أن الوكيل يشتريها لزوجها ولو باعها للمولى من رجل ثم ان الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها ولو لاها الاول لان الفرقة ما جاءت من قبل من له المهر هذا اذا أقر المولى أن المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها أو عرف ذلك بالينة فان لم يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم الآن بقيم الزوج البينة على الوكالة • رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبداً فلان بعد للمأمور وصح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل للمأمور قيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان • رجل اشترى عبداً وأشهد قبل الشراء أو بعده أنه اشتراه لفلان بأمره ثم شهد أنه اشتراه لفلان الا حرم بأمره وماله ثم حضر الآخر ولم يحضر الاول قضى بالعبد له والاول على جنته فاذا جاءه وأدعاه قضى له به وكذلك لو كان على الآخر الاول شهود كذا في المحيط • ولو وكله أن يشتري له جارية بكذا فاشتري جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية وظهر أنها سحره ضمن الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان • لو وكله أن يشتري له دقيقا ودفع اليه الدراهم فأرى الوكيل ورجل ثوبه ظن أنه صادق فاشتري ذلك منه على أنه دقيق ودفع الثمن فهو ضامن لما دفع وكذلك ما يخالف فيه ان لم يعلم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن • اذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له كسرة خنطة فاشترى له فاستاجر بغير اخله عليه فان وكله أن يشتري له خنطة أو طعاماً في نواحي العمر الذي هو ما فيه فالقياس أن يكون متبرعاً في النقل ولا يرجع بالاجر وفي الاستحسان لا يصير ضامناً ويرجع بالكراء وان وكله أن يشتري له خنطة في قرية من قرى مصر الذي هما

تجوز ولو اشترى كل واحد منهم ما جارية للا حرم الخ هذه المسألة تقدمت بعينها منقولة عن قاضي خان في الباب الثامن في توكيل الرجلين فالاولى حذفها من أحد الموضعين دفعاً لتكرارها

فيه بصير الوكيل متبرعا ولا يرجع بالكره قياسا واستحسانا وان وكل أن يشتري له حنطة في مصر
آخر بصير متبرعا أيضا قياسا واستحسانا وان كان الأمر وكلمه بأن يشتري له طعاما وأن يستأجر له بعيرا
بدرهم ونصف فان الكراء على المستأجر ولو كان استأجر بعيرا بدرهم كما أمره جاز على الأمر ولم يكن له أن
يجبس الطعام بالاجر كما كان له أن يجبس الطعام بالكره هكذا في الذخيرة في نوع الوكيل بشره عمله محل
ومؤنة • وكلمه بشراء جارية بعينها فاشترها لنفسه ووطئها لا يثبت النسب وتكون الامة وولدها
للأمر ولم يذكر هل يلزم العقر قال مشايخنا ينظران • كان قبل احداث الحبس الثمن فانه يفرم العقر
وان كان بعد احداث الحبس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه العقر وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم
الثمن على الجارية والعقر فما أصاب العقر يسقط وما أصاب الجارية يبقى كذا في محيط السرخسي • ولو
أمره أن يشتري له عبدا بألف درهم فاشتره بألف الى العطاء ومات العبد في يد الوكيل • كان على الوكيل
القيمة ثم يرجع بما ضمن من القيمة على الأمر وان كان أكثر من الألف ولو لم يمت العبد حتى أعتقه الموكل
صح ولو أعتقه الوكيل لا يصح فلان هذا الوكيل اشترى بألف وعشرة الى العطاء وباقي المسألة بحالها لا يرجع
بما ضمن من القيمة على الأمر لانه لم يصير متبرعا لنفسه حتى لو أعتقه الموكل قبل أن يموت لم يصح ولو أعتقه
الوكيل صح كذا في المحيط في فصل التوكيل بالبيع • رجل وكل رجلا بأن يشتري له غلاما بألف درهم
فاشترى الوكيل بألف غلاما يساوي ألفا على أن الوكيل بالخيار ثلاثة ايام ثم ترجعت قيمة الغلام الى
جسمائه فاختر الوكيل الغلام كان الغلام للوكيل في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • رجل اشترى عبدا فلم يقد الثمن حتى وكل وكيله بعتقه فاعتقه
الوكيل لم يضمن كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن • في المتن رواية بشر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل وكل رجلا أن يشتري له شيئا بمسمى وبين جنسه وصفته من عبد أودار
أو فرس أو ما أشبه ذلك • وكان في ملك الأمر شيء من ذلك يوم أمره فباعه ثم اشتراه المأمور للأمر
لا يجوز ولو كان في ملك المأمور فباعه ثم اشتراه المأمور فهو جائز على الأمر كذا في المحيط في الفصل
الرابع عشر • وكل رجلا أن يشتري له عبدا فلان بألف درهم فجاء الوكيل الى البائع فطلب منه البيع قال
يعت عبدي هذا من فلان يعني الموكل بألف درهم فقال الوكيل قبلت لا يلزم العبد الموكل والصحيح أن الوكيل
يصير فضوليا فيوقف العقد على اجازة الموكل كذا في المحيط في فصل المتفرقات • وكلمه بشراء جارية وبين
جسماء دون الثمن فاشترى أمة وأرسلها اليه فوطئها بالأمر فعلق منه فقال الوكيل ما اشتريته مالكا
فالقول له ويثبت النسب من الأمر ولا يثبت الاستيلاء هكذا في محيط السرخسي في باب ما يعتق فيه الوكيل
وما لا يعتق • أمر رجلا أن يشتري له • كثر حنطة بمائة درهم من ماله ففعل ولم يقدر على الأمر فرفع
الأمر الى القاضي فالتقاضي ببيع ووضع الثمن على يدي المأمور وبعدة عنده للأمر ولا يدفع اليه قضايا بالثمن
الذي اشترى به السكر كذا في المحيط • أمر رجلا بأن يشتري له كرا من طعام بمائة درهم ففعل للمأمور ذلك
وأدى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خدين درهمين على ان زاده البائع • كثر من طعام ففعل ذلك
فالوا السكر الاول يكون للأمر والسكر الزائد يكون للمأمور ويضمن المأمور للاثم خمسة وعشرين درهما
كذا في فتاوى قاضي خان • واذا وكله أن يأخذ له دراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها الى
الموكل فالطعام على الوكيل والوكيل على الموكل دراهم قرض كذا في النهاية • اذا كان لرجل عدل
زطى قال لرجلين أياكم باعه فهو جائز فأما ما باع جاز وكذا اذا قال ان باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فأما ما
باع كل جازا ولو قال وكلت هذا أو هذا ببيع هذا فباع أحد هما جاز استحسانا هكذا في المحيط في فصل
التوكيل للمجهول • ولو قال من باعك عبدي هذا فقد أجرته فليس هو وكيله كذا في التتارخانية فافلا عن
العتابية • ومن قال لرجل يعني هذا العبد لفلان فباعه ثم أنكر أن يكون فلان أمره فان فلانا يأخذه
لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة فان قال لم أمره لم يكن له إلا أن يسلم المشتري اليه فيكون بيعا بالتعاطي
كذا في السراج الوهاج • قال بعه أو كاتبه أو أعتقه فأى ذلك فعل الوكيل جاز والاصل أن كل ما يجوز

تعليقه بالشروط • يتعقد في المجهول لانه تعليق عمله في المعلوم بالبيان فيقيد انعقاد العقد في المجهول فأنه
وكل ما لا يجوز تعليقه بالشروط لا يتعقد في المجهول لان العقد في المجهول لا يقيد فأنه • وكلمه بأن يبيع عبده
هذا أو هذا أو وكلمه أن يزوجه هذه أو هذه فباعها معا ينفذ واحد أو ينفذ آخر وجهه ما لا يجوز
في أحدهما لان المعقود عليه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة • وكلمه بطلاق إحدى امرأتيه أو بعثت إحدى
عبدتيه فطلقهما أو أعتقه معا على مال أو غير مال يجوز في أحدهما أو الخيلاد الى الموكل لانه صريح تعليقهما
بالشروط فيصير تعليقهما بشرط البيان وكذلك الخلع لو وكله أن يخالع إحدى امرأتيه هذه أو هذه فخلعهما
معا يبدل واحد أو يبدل اثنين قبل يجوز الخلع في أحدهما ويجوز الزوج على البيان ولو قال كاتب عبدي هذا
أو هذا أو كاتبهما معا لم يجز ان جعل التبرع واحدة وان لم يجعل اختيارا لم يشأ كذا في محيط السرخسي •
في باب الوكالة بالعتق • رجلان شهدا بعتق عبدا فرددتهما القاضى لهما ثم المولى وكل أحدهما ببيع
العبد فباع من صاحبه صح ويعتق العبد على المشتري والبائع ضامن للثمن للأمر والمشتري يرى عن الثمن
عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان باع من رجل آخر صح ويقتضى الثمن ولا يعتق فان صدق المشتري
بعد ما قبض البائع الثمن صححت البراءة وعتق العبد ويضمن البائع من ماله للمشتري ولو صدق قبل القبض يرى
المشتري ويضمن البائع للأمر عند محمد كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن •
وكل رجل يبيع عبده من نفسه بألف درهم وباعه من نفسه بألف درهم الى العطاء أو الى الحصيد أو الى
الديار قبل العبد جاز وعتق العبد والالف الى ذلك الاجل والمولى هو الذي يلى القبض من العبد • كذا
في المحيط • واذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل البيع لان الوكيل نائب عنه في البيع وعلى هذا الوقطع
المولى يده • كان للمشتري أن يأخذ نصف الثمن ان شاء كل لو باعه بنفسه كذا في الميسوط • ولو باع
الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل قبض المشتري فان شاء أدى الثمن كله ويأخذ العبد وضمن الوكيل نصف
قيمه وان شاء فسخ البيع ويضمن الوكيل للأمر نصف القيمة ويصدق بالفضل كذا في محيط السرخسي •
في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن • رجل وكل رجلا يبيع عبده بألف درهم فباعه فقبض الثمن وسلم
العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد للمشتري دارا جاز وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعا
في الزيادة وكان للشفيع أن يأخذ الدار بحصتها من الألف فان استغنى الدار رجيع المشتري على الوكيل
بحصة الدار من الألف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشئ وان استغنى العبد رجيع الوكيل بجميع الألف
على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري بحصة العبد وتبقى حصة الدار للوكيل الوكيل بالبيع اذا باع
ثم اشترى لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع يرجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على
الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالبيع اذا قال بعتك من رجل لأعرفه
وسلمته اليه ولم أقدر عليه يضمن الوكيل الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهرب
ذلك الرجل وذهب بالمبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزائن المفتين • وهو الاصح قال رضي الله
تعالى عنه • وكان والذي يقول اذا كان الذي دفعه اليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية • رجل دفع الى
رجل طستا فأمره أن يبيعه فكسره الوكيل ثم باعه فان كان كسرا يفتى للأمر على الوكيل بالنقصان
فبيعه جائزا وان كان كسرا يقال للأمر أعط الطست وخذ قيمته فبيعه على الموكل باطل كذا في خزائن المفتين •
الوكيل يبيع الثوب اذا سلم الثوب الى القصار ليقصره فقصره فهو ضامن فان رجيع الثوب الى الوكيل يرى
عن المفتين حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيئا • ولو باع الوكيل بعد ذلك جاز والثمن كله للموكل ولا يكون
للكيل بازا القصار شيئا ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر القصار كذا في المحيط • رجل دفع
الى رجل ثوبا وقال بعه لي فباعه ولم يقبض الثمن حتى لى الأمر وقال بعت ثوبك من فلان وأنا أقضيك عنه
فقضاء عنه ثمن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشئ ولو كان قال أقضيك عنه على أن يكون
المال الذي على المشتري لك لى لم يجوز رجوع الوكيل على الموكل عما أعطاه وكان المال على المشتري على حاله
يقبضه منه الوكيل ويدفعه الى الأمر • ولو أن الوكيل باع من صاحب الثوب عرضا بزيادة ثم وزن ثوبا

الدرهم التي له على مشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصاصا بمالك على فلان ولم يقل على أن مالك
على فلان في هذا جائز وهو مودع فلان متطوع كذا في الذخيرة • الوكيل يبيع الجارية اذا باعها بألف
درهم كما أمر به ونقاصا فاذى المشتري به ذلك انه اشتراها على أنها كائنة أو خبازة أو على أنها يكر
ولم يجد لها كذلك وكذبه البائع وصدقه الا أنه لم يقض البيع باقرار الأمر ولو ادعى المشتري أن البائع شرط
له الخيار ثلاثة أيام وأنه قد نقض البيع وهو في الثلاث فبعد البائع أن يكون شرط له الخيار وأقر به الأمر
فقضى القاضي رد الجارية على الأمر وأخذ المشتري الثمن من الأمر وكذلك لو لم يقض المشتري الجارية
حق وجده ما ينافي فقال المشتري شرط لي البائع أنها بكر فوجدتها ثيبا فلا ساجدة لي فيها وقد نقضت البيع
وكذبه البائع فيما ادعى من الشرط وصدقه الأمر فالجارية للأمر يقضى له بها وتأخذ المشتري الثمن
من الأمر وكذلك لو ادعى قبل القبض أنه شرط أنها خبازة أو كائنة ولم يجد لها كذلك كذا في المحيط •
ولو وكله ببيع عدل زطي فباعه وخيسته المشتري ثم رده على البائع بخيار الرؤية فقال الأمر ليس هذا عدل
فالقول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه ثوبا ولم يبيع ما سواه جاز في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولم يجوز
عند عثمان كان يضرب ذلك بالعدل كذا في المبسوط • الوكيل اذا دفع قطعة الى انسان لاصلاحها
بأمر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن هكذا في الظهيرية • رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره
أن يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون ضمانا للعشرة
ولو كانت الدراهم فائصة فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرته
دفع الى رجس مالا وأمره أن يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبيره جاز في قولهم رجل أمر
وكيله أن يتصدق على فلان بكذا فقضى من الخطة التي في يد الوكيل وأمر فلان ذلك الوكيل ببيع الخطة
فباعها وتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا تملك قبل القبض
كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال لصغيره اتفق على فانفق رجس على الأمر وان لم يشترط الرجوع
وكذلك اذا قال اتفق على أولادي فانفق كان له أن يرجع بحليته وان لم يشترط وفي نوادر ابن جماعة عن محمد
رجه الله تعالى أمر رجلا أن يتفق على أهله كل شهر عشرة دراهم فقال اتفقت وكذبه الأمر فأراد المأمور
بمن الأمر حلقه القاضي بالله ما تعلم اتفق على أهلي كل شهر كذا كذا في المحيط • الوكيل بالاستقراض
قال قد قبضت ألقامنه وقال المقرض قد دفعه اليه وأنكر الموكل قال محمد رجه الله تعالى القول قول
الموكل وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الوكيل وكذا بأن يكتب عبده ويقض بدل الكتابة
فقال الوكيل قد فعلت وأنكر الموكل ذلك قال محمد رجه الله تعالى بجمع قول الوكيل في الكتابة لانه
لا منفعة فيها ولا يسمع في قبض بدل الكتابة لانه منهم فيه ولو كاتبه ثم قال بعد اتيان الكتابة قبضت بدل
الكتابة ودفعته اليك فهو صدق لانه أمين كذا في محيط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا •
مريض دنا موته فوكل رجلا وقيل له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى ابني وأخي ولم يبين شيئا غير هذا فهذا
وكيل ولا يحل له أن يدفع ذلك الى الورثة وانما يدفع الى الغرماء كذا في خزائن المفتين • وفي المنتقى أمره أن
يقض من مديونه ألفا فيصدق بصدق بألف ليرجع على المديون جاز استحسانا كذا في البحر الرائق • روى
المعل عن أبي يوسف رجه الله تعالى في رجل دفع الى رجل عبد اليعتقه فلم يعتقه حتى سأل مولى العبد فبعد أن
يكون دفع اليه العبد ثم اعتقه فاعتقه باطل كذا في الظهيرية • اكثري جمالا وحل الحولاء عليها الى بلع
وأمر الجمال بأن يسلمها الى الوكيل ويقض الكراء منه فقبل وكيله الحولاء وأدى بعض الكراء ويمتنع
عن أداء الباقي ان كان لصاحب الحولاء دين على الوكيل وهو مقر بالدين والأمر يقض الكراء أجبر على
دفع الباقي وان أنكر الأمر فله حال ان يحلف بالله ما تعلم أنه أمره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا
في خزائن المفتين • الوكيل بعد ما قبض الوكالة اذا قال (لعت بروكيلي ياد) أو قال أنا بري من هذه الوكالة
أو قال (بكتا فسادم بوكيلي) وكان ذلك بمضمر من الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية •

لعنه الله على الوكالة
متى وقعت في الوكالة

والله سبحانه أعلم بالصواب • واليه المرجع والمآب • وقد تم طبع هذا الجزء الثالث
من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية • بدار الطباعة العامة •
الكائن ببولاق مصر القاهرة • وقد اعتنى بتصحيح مبيانيه • وتحرير أحكامه
ومعانيه • الفقير الى الباري سبحانه • المرجي كرمه واحسانه وامتنانه •
عبد الرحمن البحراني الحنفي • حقه الله بلفظه الطاهر
والحنفي • وقد كان تمامه في أواخر صفر الخير
١٢٤٩ سنة ألف ومائتين وخمس وسبعين • من

هجرة خاتم النبيين صلوات الله وسلامه

عليه وعليهم أجمعين • وعلى

الآل والأصحاب والأئمة

الأربعة مع جميع

القطاب •

(آمين)

(وتتبع الجزء الرابع أوله كتاب الدعوى)



١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Süleymanîye U Külliyesi
Hasan Kırıoğlu
Eski sayfa 130